

النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية : نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية

إعداد : محمد حمشي
إشراف : د. عبد النور بن عنتر

لجنة المناقشة :

- أ.د. حسين قادري، جامعة باتنة 1 ، رئيساً
د. عبد النور بن عنتر، جامعة باريس 8 ، مشرفاً ومقرراً
أ.د. مصطفى بن عبد العزيز، جامعة الجزائر 1 ، عضواً مناقشاً
د. عادل زقاغ، جامعة باتنة 1 ، عضواً مناقشاً
د. عبد الله هوادف، جامعة مسيلة ، عضواً مناقشاً
د. عبد الله راقيدي، جامعة باتنة 1 ، عضواً مناقشاً

تشكر

أود أن أعبر عن عرفاني وامتناني الكبيرين نحو كل من ساعدني من قريبٍ أو من بعيد في استكمال هذا العمل. أخصّ بالذكر الأستاذ القدير، عبد النور بن عنتر (جامعة باريس 8، فرنسا)، الذي شرفني بإدارة هذا البحث والإشراف عليه. أشكره جزيلًا على الوقت والجهد الذئن كرسهما لقراءة نص الأطروحة والتعليق عليه بسخاءٍ منقطع النظير. كما أشكره على الأفكار والتأملات التي لم يتردد في مشاركتي إياها، سواءً خلال لقاءاتي به أو عبر البريد الإلكتروني. ولا يتعلق الأمر بنصّ هذه الأطروحة فحسب، بل يشمل أعمالًا بحثية أخرى عديدة. لذلك، أنا مدينٌ له بالكثير جدًّا، وأصلي لله أن يجزيه عني خير الجزاء.

كما أود أن أعبر عن عرفاني وإمتناني نحو كلِّ من ألكسندر ونُت (جامعة شيكاغو)، هانس أبراهامسن (جامعة غوتنبورغ)، كريس هاندرشوت (جامعة يورك)، إيريك كادوورث وستيفن هوبدن (جامعة لندن الشرقية) الذين لم يترددوا في مساعدتي بنسخٍ إلكترونية من مؤلفاتٍ لهم لم تكن متوفرة على الإنترنت؛ ونحو كلِّ من ألكسندر ونُت – مرة أخرى، كريس براون (كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية)، يورغن فريديريكس (جامعة أكسفورد)، و روبرت جرفيس (جامعة كولومبيا) الذين تكرموا بمبادلتني النقاش – عبر البريد الإلكتروني – حول بعض الأفكار التي عرضتها عليهم خلال إعداد هذه الأطروحة.

أشكر، كذلك وعلى نحوٍ جزيل، كلاً من عادل زفاغ، طلال لموشي، زيدان زياني، و عبد الله راقي (جامعة باتنة 1) لما أبدوه لي من تشجيع ودعم، منقطعٍ النظير، على مدى السنوات العشرة الماضية.

وأشمل بالعرفان والإقرار بالفضل أيضا كلاً من محمد الصديق بوحريص (جامعة تبسة)، سامية ربيعي (جامعة أم البواقي) و شهرزاد خير (جامعة سطيف 2) الذين كان لهم فضلٌ عليّ وأنا أشتغل على هذا العمل طوال السنوات الخمسة الماضية.

فضلا عن سبق ذكرهم، أعبر عن تقديري للمساعدة القيّمة التي تلقيتها من أستاذي الفيزياء القديرين، محمد صحراوي و السبتي بايدي.

ويبقى امتناني، أولاً و أخيراً، نحو زوجتي على دعمها وصبرها الجميلين والمتواصلين.

إلى

والديّ، إبراهيم وزهرة

زوجتي، عليمة

ابنتي، أمينة

ولديّ، عبد الرحمان و عبد الرحيم

و أستاذي القدير، عبد النور

من العدل كما يقول الحكيم [ارسطو]، أن يأتي الرجل من الحجج لخصومه بمثل ما يأتي لنفسه، أعني: أن يجهد نفسه في طلب الحجج لخصومه كما يجهد نفسه في طلب الحجج لمذهبه، وأن يقبل لهم من الحجج النوع الذي يقبله لنفسه.

ابن رشد (1126–1198)

لو حدث وأن وضع الله الحقيقة المطلقة وحجها في يده اليمنى، ووضع في يده اليسرى السعي الثابت والدؤوب من أجل الوصول للحقيقة مقترنا بالخطأ الدائم والأبدي. ثم حدث وأن عرض عليّ الاختيار، لأخذتُ ما في اليسرى بكل تواضع وقلتُ له: رباه، سأخذ هذا لي، أما الحقيقة الخالصة فهي لك وحدك.

غوتهولد إفرايم ليسينغ (1729–1781)

فهرس المحتويات

تشكر

إهداء

خطة البحث

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال، الجداول، الخرائط والصور

المقدمة	1
1- أهمية البحث	6
2- إشكالية البحث	8
3- فرضية البحث	8
4- مراجعة الأدبيات	8
1-4- حول إمكانية النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية	10
2-4- حول نظرية التعقد في العلاقات الدولية	12
3-4- حول الإشكاليات الثلاثة للنقاش الخامس	17
5- خطة البحث	23
الفصل (I) بزوج و "أفول" النقاش الرابع في حقل العلاقات الدولية	25
المبحث (I) حالة الحقل مع نهاية الحرب الباردة : من النقاش الثالث إلى النقاش الرابع	26
المبحث (II) المشروع البنائي لتجسير الهوية بين العقلانية و بزوج النقاش الرابع	31
1- الهوية العقلانية-التأملية كميراث للنقاش الثالث	31
1-1- العقلانية	35
2-1- التأملية	45
1-3- حدود الاتصال المعرفي بين العقلانية والتأملية	51
2- البنائية الاجتماعية	55
3- المشروع البنائي لتجسير الهوية بين العقلانية والتأملية	70
المبحث (III) حدود المشروع البنائي لتجسير الهوية العقلانية-التأملية و "أفول" النقاش الرابع	79
المبحث (IV) مسوغات نقاش (خامس) جديد في حقل العلاقات الدولية	88
الفصل (II) مدخل إلى نظرية التعقد	97
المبحث (I) فيزياء الكوانتوم كمدخل إلى نظرية التعقد	98
1- من الفيزياء الكلاسيكية/الحدائية إلى فيزياء الكوانتوم/مابعد الحدائة	99

1-1- اللايقين	103
2-1- الازودواجية	105
3-1- المصادفة	107
4-1- التراكب	108
2- مُفارقات تصوُّرية لفهم فيزياء الكوانتوم	111
3- النقاش التاريخي بين أينشتاين و بُوهر: في مفهوم "الواقع" و العلاقة بين الملاحظ والملاحظ	123
4- التعقُّد كنموذج معرفي ؟	132
المبحث (II) نظرية التعقُّد: مفاهيم أساسية	134
1- معضلة الأجسام الثلاثة: أعمال هنري بوانكاريه	134
2- الشواش والحساسية المفرطة للتغير في الشروط الابتدائية: أعمال إدوورد لورنتز (I)	138
3- "الجادبُ الغريب" و "أثر الفراشة": أعمال إدوورد لورنتز (II)	144
4- التشعب الثنائي و التماثل الذاتي: أعمال روبرت ماي	149
5- الهندسة الكسرية (الفراكتلية): أعمال بونوا ماندلبروت	151
6- التنظيم الذاتي و المنظومات البعيدة عن التوازن: أعمال إيليا بريغوجين	156
المبحث (III) التعقُّد والأنظمة المعقَّدة	161
الفصل (III) نحو إقحام نظرية التعقُّد داخل الحقل: وعودُ المشروع وحدودُه	169
المبحث (I) التعقُّد كخاصية للعلاقات الدولية	170
1- من السياسة الدولية إلى السياسة/الحوكمة العالمية	170
2- التزايد المستمر في عدد سكان العالم	176
3- الانتشار المتزايد للفواعل غير الدولية	183
4- شبكات وشراكات الحوكمة العالمية	198
5- الاضطراب المستمر في بنية النظام السياسي الدولي	204
المبحث (II) التعقُّد كنظرية في العلاقات الدولية	210
1- النظام الدولي كنظام (عالمي) معقَّد	214
2- النظام العالمي كنظام شواشي	225
3- مستوى التحليل كإشكالية: سبعون سنة من تبسيط واختزال العلاقات الدولية ؟	233
المبحث (III) وعود نظرية التعقُّد وحدودها في حقل العلاقات الدولية	243
1- نحو إعادة تعريف الحقل المعرفي	244
2- نحو إعادة التفكير في إمكانية التنبؤ بالسلوك اللاخطي للنظام الدولي المعقَّد/الشواشي	247
3- الافتراضات والمبادئ الأساسية لنظرية التعقُّد	249

1-3- الافتراضات	249
الافتراض (I): الاحتمية واللاتعُّن	249
الافتراض (II): عدم القابلية للتفكيك	250
الافتراض (III): اللاخطية	250
2-3- المبادئ الأساسية	251
4- حدود (وتحديات) نظرية التعقد في العلاقات الدولية	252
الفصل (IV) النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: إشكاليات أساسية	255
المبحث (I) إشكالية السببية	256
1- النقاش حول أسباب الحرب: فحص المداخلات الأساسية	259
2- السببية كإشكالية في حقل العلاقات الدولية	284
3- نحو مفهوم بديل للسببية في الحقل	292
1-3- المسوغات كأسباب	295
2-3- من الميكانيزمات السببية إلى المركبات السببية: دروس من نظرية التعقد	298
3-3- لماذا انتهت الحرب الباردة؟	309
المبحث (II) إشكالية "النظرية الكبرى" و مسألة الاستمولوجيا	316
1- إشكالية "النظرية الكبرى" في الحقل	318
1-1- نظرية أم نظريات كبرى؟	320
2-1- هل هناك "نظرية كبرى" في الحقل؟	326
3-1- إشكالية النظرية الكبرى و فلسفة التعقد	331
2- الانتقائية التحليلية في حقل العلاقات الدولية	337
3- من الانتقائية التحليلية إلى الواقعية النقدية: نحو نزع الطابع الإشكالي عن مسألة الاستمولوجيا	345
المبحث (III) إشكالية (الاعتاق من) الهيمنة الغربية على الحقل	350
1- "حقل العلاقات الدولية: هل ما يزال علماً اجتماعياً أمريكياً؟"	352
2- الرواية السائدة لتاريخ الحقل: رواية لتاريخ الحقل أم لتاريخ الحقل في الولايات المتحدة؟	376
3- الحقل كمؤسسة معرفية غربية-كولونيالية	382
1-3- البنية الكولونيالية للحقل	383
2-3- مفهوم حقوق الانسان كأداة لتطوير وتثبيت البنية الكولونيالية للحقل	392
3-3- لماذا لا توجد نظريات غير غربية في الحقل؟	396
4- لماذا ينبغي أن تكون هناك نظريات غير غربية في العلاقات الدولية؟	401
الخاتمة	407
قائمة المراجع	414
ملخص البحث (باللغتين العربية والإنجليزية)	431

فهرس الأشكال، الجداول، الخرائط والصور

قائمة الأشكال

الشكل (1): من النقاش ما بين البراداييمات إلى النقاش بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة	35
الشكل (2): تفاعل الأفكار والهويات على مستويات التحليل الثلاثة: الفرد، الدولة والنظام الدولي	62
الشكل (3): العلاقة بين الثقافات الثلاثة للفوضى ودرجات تدويت الثقافة	67
الشكل (4): التباينات بين الثقافات الثلاثة للفوضى من خلال مفهوم "مدركات التهديد"	71
الشكل (5): المحطات الأساسية على طول نصف دائرة أنتجي وينر	77
الشكل (6): صعوبة التحرر من خطوط الفصل الاستمولوجية في النقاش الرابع	80
الشكل (7): مآل النقاش الرابع	81
الشكل (8): مقارنة بين النقاشات والتحولت البراداييمية في علم السياسة وحقل العلاقات الدولية	96
الشكل (9): حجم التباين في ما يراه المشاهدون في صورة البيطة-الأرنب	113
الشكل (10): تمثيل بوانكاريي للاضطراب في مسارات الأجسام الثلاثة	136
الشكل (11): النسخة الأصلية للمنحنيات التي طبعها لورنتز في سنة 1961	140
الشكل (12): الحساسية لاختلاف بسيط في الشروط الابتدائية في حدود 0,1 إلى 0,100005	141
الشكل (13): الحساسية لاختلاف بسيط في الشروط الابتدائية في حدود 0,5 إلى 0,50001	141
الشكل (14): الحساسية لاختلاف بسيط في الشروط الابتدائية لثلاثة أنماط مختلفة	142
الشكل (15): المعادلات الخطية في مقابل المعادلات اللاخطية	143
الشكل (16): تمثيل لفضاء حركة نظام مبدد غير مستقر (نموذج نواس الساعة ذات النابض)	145
الشكل (17): جاذب لورنتز	147
الشكل (18): التشعب الثنائي والشواش في أشكال روبرت ماي	150
الشكل (19): تمثيل مفصل للتشعب الثنائي والشواش في أشكال روبرت ماي	151
الشكل (20): التشابه الذاتي في منحنيات التشعب الثنائي لروبرت ماي	151
الشكل (21): مجموعة كانتور أو غبار كانتور	153
الشكل (22): مفارقة طول الساحل الانجليزي	155
الشكل (23): أنماط التغير الخطي واللاخطي	165
الشكل (24): تزايد عدد الحالات لمقال ر. رودس، "الحوكمة الجديدة: الحكم بدون حكومة" (1996)	171
الشكل (25): عدد المنشورات التي تحيل إلى تسمية الحوكمة العالمية مقارنة بالتسميات الأخرى	172
الشكل (26): الارتفاع المستمر (المتوقع) في عدد سكان العالم	177
الشكل (27): التشوه التدريجي لهرم الأعمار التقليدي بسبب تزايد نسب المسنين في العالم	178
الشكل (28): التزايد العالمي المتوقع في الطلب على المياه	178
الشكل (29): ظهور وتطور المدن العظمى	179
الشكل (30): التزايد المتوقع في عدد سكان المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية	180
الشكل (31): تزايد أعداد ونسب السكان الذين يقطنون في الأحياء العشوائية الفقيرة (1990-2010)	181
الشكل (32): التزايد المستمر في استخدام الإنترنت عبر العالم	183
الشكل (33): التزايد المستمر في استخدام مختلف القنوات المربوطة بالإنترنت عبر العالم	184
الشكل (34): الانكماش المستمر في الفجوة بين تزايد عدد سكان العالم وعدد مستخدمي الهواتف الخلوية	184
الشكل (35): التزايد المستمر في الاستخدام العالمي للجيل الثالث والرابع للاتصالات اللاسلكية	184

الشكل (36): التزايد المطرد في عدد المنظمات الدولية غير الحكومية في الفترة (1989-2010)	185
الشكل (37): مستويات الثقة العالمية في المنظمات غير الحكومية هي الأعلى مقارنة بالفواعل الأخرى	188
الشكل (38): تزايد حجم الموجودات النقدية وحصص أكبر مائة شركة متعددة الجنسيات	189
الشكل (39): نسب مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في العائدات الحكومية للاقتصاديات النامية	189
الشكل (40): تمثيلٌ أفقي للشبكة العابرة للحدود، فائقة التعقد، التي تربط الشركات متعددة الجنسيات عبر دول العالم	192
الشكل (41): أنماط تدفق موضوعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود	195
الشكل (42): تزايد عدد الجماعات الجهادية المسلحة (1988-2013)	197
الشكل (43): تزايد عدد المقاتلين النشطين في الجماعات الجهادية المسلحة	197
الشكل (44): التزايد في عدد عمليات تنظيم القاعدة وفروعها (2007-2013)	197
الشكل (45): تمثيل المنظمات غير الحكومية في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية (بالي 2013)	203
الشكل (46): تمثيل المنظمات غير الحكومية في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية (جنيف 2011)	203
الشكل (47): تمثيل المنظمات غير الحكومية في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية (الدوحة 2001)	204
الشكل (48): تمثيل المنظمات غير الحكومية في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية (كانكون 2003)	204
الشكل (49): تزايد نسبة الجنود المتعاقدين الذين خاضوا حروباً لصالح الولايات المتحدة (1914-2010)	207
الشكل (50): مركبٌ لترتيبات إقليمية على شكل طبق سباجيتي في فضاء الأمريكيتين	218
الشكل (51): مركبٌ لترتيبات إقليمية على شكل طبق سباجيتي في فضاء آسيا-الباسيفيك	219
الشكل (52): مركبٌ لترتيبات إقليمية على شكل طبق سباجيتي في فضاء أوروبا	219
الشكل (53): تمثيل لعلاقات العداة والصدقة المعقدة في سياسات الشرق الأوسط	226
الشكل (54): شريط موببوس	239
الشكل (55): زجاجة كلاين	239
الشكل (56): المنطق الضبابي	240
الشكل (57): دالة الانتماء لمجموعتين (ضبابية وتقليدية) تعبران عن متغير الطول	241
الشكل (58): التزايد المستمر في عدد الترتيبات الإقليمية (1948-2015)	243
الشكل (59): نفس الميكانيزم السببي يعمل ضمن سياقاتٍ مختلفةٍ يؤدي إلى نتائج مختلفة	301
الشكل (60): التأثير بين الفقر وعسكرة الإنفاق الحكومي	308
الشكل (61): نسب الإحالات في الكتب المدرسية المتخصصة في الحقل (قبل سنة 1981)	355
الشكل (62): بنية الإمبريالية	356
الشكل (63): البنية الإمبريالية لحقل العلاقات الدولية	356
الشكل (64): نسب الإحالات في الكتب المدرسية المتخصصة في بريطانيا، فرنسا وألمانيا (1990-1995)	357
الشكل (65): نسب مؤلفي الأدبيات المعتمدة في محاضرات المدخل للعلاقات الدولية (حسب الجنسية)	359
الشكل (66): الدوريات المحكمة التي تصدر المقالات الأكثر تأثيراً على الحقل في أربع دول	359
الشكل (67): الدوريات المحكمة التي تصدر المقالات الأكثر تأثيراً على الحقل	360
الشكل (68): أكثر المؤلفين تأثيراً على الحقل خلال السنوات العشرين الماضية في أربعة دول	361
الشكل (69): أكثر الباحثين تأثيراً على الحقل خلال السنوات العشرين الماضية	362
الشكل (70): البرادايامات المستعملة في دراسة العلاقات الدولية في الولايات المتحدة، بريطانيا والدول مجتمعة	363
الشكل (71): البرادايامات المستعملة كمقارباتٍ لدراسة العلاقات الدولية	364
الشكل (72): مصادر الانقسام بين المواقف النظرية داخل الحقل في أربع دول	365
الشكل (73): مصادر الانقسام بين المواقف النظرية داخل الحقل	365
الشكل (74): التصنيف الاستمولوجي للأبحاث التي ينتجها الحقل	366

الشكل (75): النسب المقدره لأدبيات العلاقات الدولية المخصصة لكل براداييم على حدّة	367
الشكل (76): نتائج مسح الكر و بايستاكر على قوائم القراءات في أدبيات الحقل في الجامعات الأمريكية الرئيسية	368
الشكل (77): التوزيع الإجمالي لنسب المؤلفين في الدوريات الأمريكية والأوروبية الثمانية التي فحصها ويفر	370
الشكل (78): توزيع مفصل لنسب المؤلفين الناشرين في الدوريات الأمريكية والأوروبية التي فحصها ويفر	371
الشكل (79): توزيع المقالات المنشورة في الدوريات الأمريكية والأوروبية الأربعة على المجموعات الثلاث التي حددها ويفر	372

قائمة الجداول

الجدول (1): تعاقبُ الحقب والنقاشات في تاريخ الحقل	30
الجدول (2): المؤسساتية الليبرالية، المؤسساتية الليبرالية الجديدة والواقعية: أهم الافتراضات	38
الجدول (3): التموقع اللاتنائي لأطراف النقاش الرابع	54
الجدول (4): دورة حياة المعايير الدولية	58
الجدول (5): تباين الإدراكات والسلوكات بين الثقافات الثلاثة للفوضى عند وُنت	68
الجدول (6): درجة الاتصال المعرفي داخل النقاشات النظرية من منظور وينر	86
الجدول (7): درجة الاتصال المعرفي داخل النقاش الرابع	87
الجدول (8): النقاشات الخمسة في (تاريخ) دراسة "الحياة" الدولية	95
الجدول (9): السياسة مابعد الدولية: التعايش بين نظامٍ متمركزٍ حول الدول ونظامٍ متعدد المراكز	174
الجدول (10): تشتت موارد الحوكمة العالمية: من (الفواعل) يتحكم في ماذا (الموارد) ؟	199
الجدول (11): دوافع الحرب، أهدافها وأدواتها في دراسات ليُو	281

قائمة الخرائط

الخريطة (1): التوزيع الجغرافي للسكان في العالم (2010–2050)	177
الخريطة (2): انقسام العالم إلى مجموعة من مركبات الأمن الإقليمية متداخلة الحدود (خلال الحرب الباردة)	217
الخريطة (3): انقسام العالم إلى المزيد من مركبات الأمن الإقليمية متداخلة الحدود (مابعد الحرب الباردة)	218
الخريطة (4): خريطة انتشار القوى الكولونيالية في سنة 1919	388

قائمة الصور

الصورة (1): تجربة شرودينغر: القطة في حالة متراكبة من الموت والحياة (حية وميتة في آنٍ واحد)	109
الصورة (2): صورة الأرنب-البطة (1892)	112
الصورة (3): "حدود دائره" (1960)	115
الصورة (4): "الدوامات" (1957)	116
الصورة (5): "حدود مربع" (1964)	116
الصورة (6): "حدود دائرة" (نسخة أخرى 1958)	116
الصورة (7): "سماءٌ وماء" (1938)	116
الصورة (8): "النهار و الليل" (1938)	117
الصورة (9): "الزواحف" (1943)	118
الصورة (10): "النسبية" (1953)	119
الصورة (11): تكبيرٌ لجزءٍ من صورة "النسبية"	119
الصورة (12): تكبيرٌ لجزءٍ آخر من صورة "النسبية"	120
الصورة (13): "عبورٌ منطقي" (2010)	121

المقدّمة

أصبحت السياسة العالمية تسم بقدرٍ متزايدٍ من التعقد، إلى الحدّ الذي صارت معه المقارباتُ النظرية المهيمنة على حقل العلاقات الدولية¹ غيرَ قادرةٍ على تقديم فهمٍ متسقٍ لها، ناهيك عن تحقيق مزاعمها في بناء نظريةٍ "كبرى" في الحقل. أبعد من ذلك، لم تزدد الهوة بين مستويي النظرية والممارسة في السياسة الدولية إلا اتساعاً واستعصاءً على التجسير، خاصة عندما يتعلق الأمر بتزويد الممارس (صانع القرار) بالفهم الكافية والتوصيات اللازمة لصناعة قراراتٍ ملائمة. وهي على ما يبدو معضلة أكثرُ جدية من المأزق الذي وجدت المقارباتُ العقلانية نفسها تتخبط فيه إثر فشلها في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة.

لا يرتبط التعقدُ المتزايدُ في السياسة العالمية، فقط، بتعدد الفواعل (ظهور وانتشار الفواعل غير الدول، مادون الدول وما فوق الدول) أو بتعدد القضايا وتشابكها، لكنه يرتبط أكثر بتحولٍ جوهري في النظام الدولي في حدّ ذاته، حيث باتت المفاهيم التقليدية كالفضوى وتوزيع القوة وفقاً لعدد أقطاب النظام (الأحادية، الثنائية والتعددية القطبية) فارغة من فحواها، بل ظهر هناك موقفٌ أخذ في استقطاب الأنصار يدعو إلى البدء في الحديث بجدية حول نظامٍ عالمي يقوم على "علاقاتٍ ما بعد دولية" (post-international) منفصمة عن روح النظام الوستفالي.

لا يقتصر الحديث عن البعد "ما بعد الدولي" في العلاقات الدولية الراهنة فقط على نزع الشرعية عن الدولة-الأمة كفاعلٍ أساسي في العلاقات الدولية كما يدل عليه المصطلح في حدّ ذاته (inter-national)، ولكن من شأنه أن يلفت الانتباه إلى تحولاتٍ في الظاهرة الدولية تعتبر جذرية إلى الحدّ الذي أصبح معه من غير الممكن فهمها (نظرياً) أو التعامل معها (سياسياً) بنفس المقاربات التقليدية وما ينبثق عنها من توصيات. هناك على سبيل المثال تفاقمٌ في الانفصام بين مصادر السلطة الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي، فبينما تأخذ الأولى نحو الأعلى منحنىً ما فوق الدولة (الشركات العالمية، مؤسسات وشبكات الحوكمة الاقتصادية العالمية)، فإن الثانية تأخذ نحو الأسفل منحنىً مادون الدولة (الجماعات الدينية، الإثنية، القبلية والطائفية التي غالباً ما تنجح في استقطاب الولاء من خلال مساراتٍ ما قبل حديثة). يدفع هذا التشطي، بهذا الشكل غير المنتظم، في سلطة الدولة بنظريات العلاقات الدولية نحو حالةٍ من الارتباك الشديد حيال قدرتها على الوفاء بوعودها الأساسية: التفسير والتنبؤ عند المقاربات العقلانية والفهم عند المقاربات التأملية.

¹ نستعمل، في هذا البحث، عبارة حقل العلاقات الدولية/السياسة الدولية من باب استعمال العبارة الراسخة (well-established) والأكثر تداولاً، وليس من باب الإصرار على أن هذا الحقل يقتصر على دراسة العلاقات بين الدول (والفواعل ذات الصلة بالدولة). تقدم الأدبيات الحديثة العديد من البدائل، على غرار السياسة العالمية. نخصّص جزءاً من المبحث الثالث من الفصل الثالث للمحاجة من أجل إعادة تعريف الحقل المعرفي كوعدٍ من وعود نظرية التعقد في العلاقات الدولية.

في هذا السياق، أصبح النقاشُ الرابع في حاجةٍ ملحة للمراجعة وإعادة النظر. سبق وأن أكد أول ويفر، في عبارةٍ واسعة الاقتباس، على أن "النقاشات [النظرية² في الحقل] لا تدوم إلى الأبد"، لأنها غالبًا ما تصبح تيبولوجياتٍ "مضلّلة" إذا ما أعاد أعضاء الجماعة المعرفية ترتيب مواقفهم النظرية وفقًا لخطوط انقسامٍ جديدة³. حدث هذا سابقًا عندما أصبح مفهومُ النقاش الثالث غير قادر على استيعاب التحولات المعرفية التي عرفها الحقل مع بداية تسعينيات القرن الماضي، والتي لم تقتصر على ظهور البراداييم العقلاني (التوليفة الواقعية الجديدة-الليبرالية الجديدة)، بل شملت كذلك ظهور البراداييم البنائي عقب نهاية الحرب الباردة وإعلانه عن مشروعٍ بحثي لاحتلال "أرضية وسطى" بين البراداييمين العقلاني والتأملي الذين انتهى بهما النقاشُ الثالث إلى حالة من تدني الاتصال المعرفي بينهما.

أدى ظهور البنائية آنذاك، إلى جانب العقلانية والتأملية، إلى تزايد الاهتمام ببناء نقاشٍ جديدٍ. وكان هناك مسوغان من شأنهما إضفاء الشرعية على هذا الادعاء. يتعلق المسوغ الأول بالتموقع الثلاثي للمواقف النظرية لأول مرة في تاريخ الحقل (البنائية-العقلانية-التأملية)، بدلا من التموقع الثنائي المؤلف في النقاشات السابقة (الواقعية-المثالية في النقاش الأول، السلوكية-التاريخية في النقاش الثاني، والوضعية-مابعد الوضعية في النقاش الثالث). ويتعلق المسوغ الثاني بعود البنائية بالمساهمة في تطوير حقلٍ تعددي يفتح آفاق الاتصال المعرفي، بدلا من الممارسات القائمة على الهيمنة وانعدام الاتصال المعرفي بين المواقف النظرية خلال النقاشات السابقة، وذلك بتطويرها لما يعرف بنظرية "الأرضية الوسطى" (middle-ground theory). وقد أصبح النقاش الجديد آنذاك يمثل النقاش الرابع ضمن سلسلة النقاشات المتعاقبة المشكّلة لتاريخ الحقل⁴.

² نستعمل مصطلح "النقاشات" بدون إلحاق صفة "النظرية" بها في كل مرة، على أنه تنبغي الإشارة إلى أن هذه النقاشات هي سجلات معرفية/فلسفية تجمع بين المقاربات النظرية المساهمة في الحقل، وهي عبارة عن تصوراتٍ مجردة لعلاقة التنازع (contention) التي سادت بين تلك المقاربات عبر أغلب مراحل تطور الحقل المعرفي.

³ Ole Wæver, "The Rise and the Fall of the Inter-Paradigm Debate," in Steve Smith, Ken Booth, and Marysia Zalewski (eds.), *International Theory: Positivism and Beyond*, Cambridge: Cambridge University Press, 1996, 404.

⁴ تعتبر النقاشات النظرية مدخلا جوهريًا لتقديم الكيفية التي تطور بها حقلُ العلاقات الدولية. ولا تكمن الميزة البارزة لهذه النقاشات فقط في كونها جوهريّة بالنسبة لتاريخ الحقل، ولكنها تكمن كذلك في كونها تُبسّط على طلبية العلاقات الدولية – وغيرهم من المهتمين بموضوع السياسة الدولية – القيام بتكوين رؤيةٍ واضحةٍ حول هذا التاريخ. يؤكد أول ويفر على أن "المراقبين غالبًا ما يلاحظون أن حقل العلاقات الدولية يتفرد من بين العلوم الاجتماعية (الأخرى) بسلسلةٍ من 'النقاشات الكبرى'. فإذا سألنا أيّ طالبٍ في العلاقات الدولية ليقدم لنا تاريخ الحقل في خمس عشرة دقيقة، فمن المحتمل جدًا أنه سيروي لنا قصة ثلاث نقاشاتٍ كبرى. لا توجد هناك طريقة أخرى لرواية تاريخ الحقل، حتى إن الحديث عن ماهية هذا الحقل وما يمكنه القيام به اليوم بشكل عملي يبدو أمرًا صعبًا. ففهمنا لما وصلنا إليه في ما يتعلق بتطور معارفنا حول العلاقات الدولية يتشكل بصورةٍ عميقة من خلال هذه النقاشات الكبرى". أنظر:

Ole Wæver, "The Sociology of a Not So International Discipline," *International Organization* 52(4): 1998, 715.

ويبدو أن ظاهرة التعاقب، التي توحى بخطية (linearity) واضحة، وأحيانًا مستعصية على المساءلة، لا تتسم بها النقاشات فقط، بل حتى المقاربات النظرية المشاركة في تلك النقاشات؛ فالحقل تطور تاريخيًا عبر "سلسلة" من المقاربات النظرية المتعاقبة، بدءًا بالمثالية، فالواقعية، فالسلوكية، فالماركسية، فالليبرالية، فالعقلانية (الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة)، فالتأملية وصولًا إلى البنائية. وقد انخرطت هذه المقاربات المتعاقبة نفسها في "سلسلة" من النقاشات المتعاقبة هي الأخرى، بدءًا بالنقاش الأول بين الواقعية والمثالية.

هناك عدة مسوغات تدفع بالحقل نحو مراجعة صورته الذاتية (self-image) التي تشكلت خلال النقاش الرابع، تتمحور في مجملها حول مسوغين رئيسيين. يتمثل المسوغ الأول في فشل المحاولات البنائية الرامية إلى إطلاق نقاشٍ تعددي يفتح الآفاق نحو "نظرية كبرى" في العلاقات الدولية، إذ أدى التقارب الاستمولوجي بين العقلانيين والتيارات المحافظة من البنائين واستمرار الإقصاء الممارس ضد التأمليين والتيارات النقدية من البنائين إلى إعادة إنتاج نفس التيبولوجيا الثنائية التي كانت تؤطر النقاش الثالث. فقد كانت هناك دائمًا إشكالية يطرحها المشروع البنائي لتجسير الهوة بين طرفي النقاش الثالث، تتمثل في كون المتنقلين عبر هذا الجسر هم البنائون أنفسهم (البنائون العقلانيون والبنائون التأمليون). بل يمكن المجادلة بأن هذا الجسر إن كانت له قيمة مضافة فمن الواضح أن البنائية أكبر من يستفيد منها، لأنه يمثل فضاءً للنقاش بين التيارات البنائية نفسها، المنقسمة على أساس خطوط فصلٍ استمولوجية لا تختلف عنها في النقاش الثالث.

لذلك، فإن جدوى المشروع التوفيقي الذي شكل جوهر الدعوة البنائية للنقاش الرابع تقوضه منطلقاته منذ البداية (أي توقعها الاستمولوجي المسبق). لأن البنائية طالما أنها تتبنى استمولوجيا وضعية، فمن المستبعد أن تنجح في إقناع المقاربات التأملية مابعد الوضعية في الالتحاق بها حول طاولة النقاش، ناهيك عن الانخراط في نقاشٍ أصيل مع المقاربات العقلانية الوضعية في الجانب الآخر، فالأمر دائمًا يتعلق بالاستمولوجيا، ولا سبيل للافتراض بأن الأنطولوجيا أهم كما يدعي البنائون⁵. وقد كان من شأن إنكار الاستمولوجيا، إضافة إلى انقسام البنائية استمولوجيًا، أن يضفي الشرعية على صورة ذاتية للحقل يبدو من خلالها وكأنه مازال يخوض النقاش الثالث.

لا يبدو النقاش الرابع قادرًا على استيعاب التحولات المعرفية التي يعرفها الحقل في ظل الزخم الذي بدأت تكتسبه أدبيات علم التعقد⁶ داخل الحقل. في سنة 2006، صدر كتاب جماعي من تحرير نيل هاريسون يحمل عنوان

فالنقاش الثاني بين الواقعية والمثالية التقليديتين والسلوكية، مرورًا بالنقاش الثالث بين العقلانية الوضعية والتأملية مابعد الوضعية، وصولاً إلى النقاش الرابع بين البنائية، التأملية والعقلانية. وقد ترسخ هذا التصور الخطي والنمطي في أذهان طلبة الحقل بحيث أصبحت محاولة التملص منه والتفكير ضمن تصورٍ بديلٍ آخر أمرًا مستعصيًا للغاية. هذا ما جعل ويفر يخلص إلى القول بأنه "لا توجد هناك طريقة أخرى قائمة لرواية تاريخ الحقل".

⁵ عمومًا، تستند النظريات إلى ثلاثة أشكال من الافتراضات: افتراضات حول الأنطولوجيا (نظرية الوجود: مم يتكون العالم؟ ماهي المواضيع التي ندرسها؟)، وافتراضات حول الاستمولوجيا (نظرية المعرفة: كيف نتوصل إلى تكوين معرفة حول العالم؟) و افتراضات حول المنهجية (نظرية المناهج: ما هي المناهج/طرق البحث التي نستعملها للكشف عن البيانات والأدلة؟). استنادًا إلى هذه الافتراضات، يمكن للباحثين أن يصلوا إلى "رؤية" العالم بطرق مختلفة: أنطولوجيًا من حيث رؤية حقول مختلفة تتناول الموضوعات، و استمولوجيًا من حيث قبول أو رفض ادعاءات معرفية معينة، ومنهجيًا من حيث اختيار مناهج/طرق بحث معينة دون أخرى. أنظر:

Milja Kurki and Colin Wight, "International Relations and Social Science," in Tim Dunne, Milja Kurki and Steve Smith (eds.), *International Relations Theories: Discipline and Diversity*, Oxford: Oxford University Press, Third Edition, 2013, 15.

⁶ ينبغي التنويه منذ البداية بأننا نستعمل عبارة "نظرية التعقد" بشكل مترادف مع عباراتٍ أخرى من قبيل "براداييم التعقد"، "فلسفة التعقد"، و "علم التعقد" بشكل أقل تكرارًا في صفحات هذا البحث.

"التعقد في السياسة العالمية: مفاهيم ومناهج من أجل براداييم جديد"⁷. وقد شكك في فصله الأول في جدوى مائة سنة من التنظير في العلاقات الدولية إذا كان الباحثون والممارسون على حدٍ سواء مازالوا يفاجئون بالأحداث على المستوى الدولي، وغير قادرين على التنبؤ بها وأحياناً غير قادرين حتى على فهمها. وقد شكلت أطروحات الكتاب حركة احتجاج قوية على استغراق أطراف النقاش الرابع في محاولة تجسير الهوة الاستمولوجية بين الوضعيين ومناهضهم من مابعد الوضعيين، بينما يواجه العالم جملة من التحديات والتهديدات متزايدة التعقد التي لا يبدو أنها واقعة تحت طائلة اهتمامات هذا النقاش.

هناك تحدٍ آخر تطرحه أدبيات التعقد على مستوى حقل العلاقات الدولية، يتعلق مجدداً بمساءلة الهوية المعرفية للحقل في حد ذاتها. وهي قضية شكلت محوراً للجدل منذ السنوات الأولى لمأسسة العلاقات الدولية كتخصص معرفي في جامعة أبردستفث عام 1919⁸. لكن التحدي هذه المرة لا يستهدف مشكلة التداخل المعرفي لحقل العلاقات الدولية مع العديد من التخصصات الأخرى، ما يجعل من تحديد موضوع دراسة خاص به – وهو عنصر من عناصر هويته المعرفية – أمراً على قدرٍ من الصعوبة. يمكن هنا تجاوز مزاعم كوينسي رايت⁹ حول كون هذه الحقول بقدر ما ساهمت في تطوير تخصص العلاقات الدولية، فقد شكلت محاولات التوليف بينها عائقاً في وجه الجهود الفكرية لإنشاء حقلٍ متماسك وموحد لدراسة الظاهرة الدولية. في الوقت الذي جادل فيه كينيث تومبسون بغياب أي

⁷ Neil E. Harrison (ed.), *Complexity in World Politics: Concepts and Methods of a New Paradigm*, Albany: State University of NY Press, 2006.

⁸ هناك نقاشٌ غيرٌ محسوم حول بداية التأريخ للحقل. يبدو أنه لا بد من التمييز بين تاريخ "التفكير" وتاريخ "التنظير" في العلاقات الدولية؛ حيث يعود تاريخ "التفكير" إلى التراث الكلاسيكي للصين القديمة في كتابات مو تي، مانشيوس، كونفوشيوس واللورد شانغ، والهند القديمة في أعمال كوتيليا الذي كان لديه تصور نظري معقد حول ميزان القوة بين الدولات الأميرية في ذلك الوقت. أنظر:

James Dougherty and Robert Pfaltzgraff, *Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey*, NY: Longman, Fifth Edition, 2001, 8.

أما تاريخ "التنظير" في العلاقات الدولية فيعود، هو الآخر، إلى التراث الكلاسيكي اليوناني الذي طال العديد من القضايا النظرية التي تعتبر من صلب الاهتمامات النظرية المعاصرة (ثيوسيديديز 400 ق. م. على سبيل المثال). لا يوجد هناك حسماً واضح في ما يتعلق بنقطة بداية التاريخ الذي ينبغي أن يُكتب حول تطور الحقل؛ وهناك موقفان يتنازعان هذا النقاش: يزعم الموقف الأول أن نشأة الحقل تعود إلى فترة ما بين الحربين العالميتين، وبالتحديد إلى عام 1919 مع تأسيس قسم للسياسة الدولية في جامعة أبردستفث. أنظر:

Steve Smith and John Baylis, "Introduction," in Baylis and Smith (eds.), *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations*, NY: Oxford University Press, Second Edition, 2001, 4.

أما الموقف الثاني، فيدعي أن تاريخ الحقل مرتبط بتقاليد الفكر الدولي الموجودة في الأدبيات الكلاسيكية (classics) أكثر من ارتباطه بالجانب المؤسسي (إنشاء أقسام جامعية متخصصة)، ويستدل ستيف سميث هنا بكون موضوع الدراسة في العلاقات الدولية تمت دراسته في حقولٍ معرفيةٍ أخرى قبل هذا التاريخ بفترة طويلة. أنظر:

Steve Smith, "Paradigm Dominance in International Relations," *Millennium* 16(2): 1987, 190.

See: Thucydides (translated by Rex Warner), *History of the Peloponnesian War*, England: Penguin Classics, 1972; Kautilya (translated by R. Shamasastri), *Arthashastra*, Bangalore: Government Press, 1915; Sun Tzu (translated by Samuel B. Griffith), *The Art of War*, Oxford: Oxford University Press, 1963.

⁹ See Quincy Wright, *The Study of International Relations*, NY: Appleton–Century–Crofts, 1955.

موضوع خاص ينفرد حقل العلاقات الدولية بدراسته ولا يقع ضمن مجال الاختصاص الأكاديمي لحقول أخرى¹⁰. هذا ما شكل مبررًا للتشكيك المبكر في استقلالية الحقل، على الأقل عن علم السياسة. أدى هذا التشكيك إلى البحث عن مخرجٍ مناسبٍ من أزمة هوية الحقل عبر ابتداء مجالٍ معرفيٍ فريدٍ (unique) يَمكِّنه من فك الارتباط مع الحقول الأخرى، ويَمكِّنه من اكتساب هويةٍ خاصة به. وقد تم تحديد المجال المعرفي للحقل، كما هو معروفٌ، على أنه "دراسة العلاقات بين الدول في غياب سلطةٍ أعلى منها"، وهو المفهوم الذي تم صقله في إطار التقليد الواقعي تحت مسمى "الفوضى anarchy"¹¹، ثم ليصبح جزءًا لا يتجزأ من الهوية المعرفية للحقل ككل.

مبدئيًا، يمكن القول بأن قيام نظرية التعقد في العلاقات الدولية بمسألة مفهوم الفوضى في النظام الدولي يقدمها كطرفٍ مؤسسٍ لنقاشٍ خامسٍ جديدٍ في الحقل، لأن ذلك يجعل المقاربات العقلانية والبنائية تقف على محور نقاشٍ واحد، كونها جميعًا تنطلق من الفوضى في النظام الدولي كمسألةٍ مثبتةٍ ذاتيًا (self-evident)¹². وتجادل نظرية التعقد بأن النظام الدولي يمكن المقارنة له كنظامٍ معقدٍ (complex)¹³ وشواشي السلوك (chaotic) أكثر من كونه مجرد نظام بنوي الفوضى (anarchic). من ناحيةٍ أخرى، تستند نظرية التعقد إلى ابستمولوجيا غير وضعية، تعود إلى ما يعرف بالواقعية النقدية (critical realism) (الواقعية كفلسفةٍ للعلم وليس كمقاربةٍ نظرية)، وهو ما يجعل تموقعها واعدًا إزاء بناء مراجعةٍ جادةٍ وذاتٍ طابعٍ تقديميٍ لمضامين النقاش التقليدي بين الوضعية وما بعد الوضعية، الذي استمر في الإلقاء بظلاله على الحقل لحقتين كاملتين (حقة النقاش الثالث والنقاش الرابع). ومن ناحيةٍ ثالثة، تبدو نظرية التعقد أكثر جرأة في الدفع بمشروع الحقل متعدد التخصصات (multi-disciplinary) لدراسة العلاقات الدولية نحو الأمام.

¹⁰ Kenneth Thompson, "The Study of International Politics: A Survey of Trends and Developments," *Review of Politics* 14(4): 1952, 433.

¹¹ تنبغي الإشارة إلى أن الفوضى أصلاً، كمصطلحٍ ومفهومٍ، في حاجةٍ إلى مزيدٍ من التهذيب في الأدبيات المكتوبة باللغة العربية، لأنها تترادف مع المفردة التي تحاول أدبيات التعقد اقتراحها كأداةٍ تحليليةٍ بديلة، وهي مفردة الشواش (chaos). سيلاحظ القارئ أن العديد من الترجمات العربية تستخدم مفردة الفوضى لترجمة مصطلح (chaos)، بينما تبقى المفردة نفسها هي الترجمة الراسخة لمصطلح (anarchy) في حقل العلاقات الدولية. لذلك، من المهم التنويه بأن حالة الشواش هي ما يسبق حالة النظام (order) وليست بمثابة النقيض بالنسبة لها (anti-thesis). وهي بذلك لا تعدُّ مرادفاً للفوضى (disorder) أو العشوائية، بمعنى غياب النظام. وينطبق نفس التنويه على حالة الفوضى (anarchy) في بنية النظام الدولي، التي لا تعني انتفاء النظام وعدم الاستقرار، لكنها تعني فقط انتفاء سلطة مركزية عليا على المستوى الدولي.

¹² مع ذلك فهي تختلف في توصيف الفوضى، فهي معطاة مسبقاً بالنسبة للأولى، ومبينة اجتماعياً بالنسبة الثانية.

¹³ هناك فرق في اللغة الانجليزية - والعربية كذلك - بين النظام المركب (complicated)، كنظام عمل الطائرة أو الحاسوب، والنظام المعقد (complex)، كنظام إيكولوجي أو نظام اقتصادي أو سياسي معين. يكمن الفرق في أن النظم من النوع الأول تتألف من عدة مكوناتٍ وظيفية، يمكن حصرها - كمًا وكيفًا ووظيفيًا - رغم تعددها وهو ما يجعل سلوكها قابلاً للتنبؤ، كما يجعل الاختلالات الطارئة في نمط عملها قابلة للتفسير؛ أما النظم من النوع الثاني فتتألف من أعدادٍ غير ثابتة - كمًا وكيفًا - ولا يمكن تحديدها وظيفيًا، لأنها تتفاعل مع بيئتها ومع نظمٍ معقدةٍ أخرى على نحوٍ لاخطي، فضلاً عن أن مكوناتها تتميز بقدرتها على (إعادة) التنظيم الذاتي واكتساب خصائصٍ منبثقةٍ ومتشعبةٍ لم تكن تميزها قبل الدخول في مسار التفاعل، وهذا ما يجعل النوع الثاني من الأنظمة غير قابلة للتنبؤ (unpredictable).

عمومًا، تحاول نظرية التعقد، فضلًا عما سبق، التأسيس لإجاباتٍ حول العديد من الإشكاليات، منها التقليدية التي بقيت عالقة حتى بعد عقدين كاملين من النقاش الرابع، ومنها الطائفة التي يفرضها السياق الفلسفي والسياسي الراهن الذي يتطور فيه حقل العلاقات الدولية، وهو ما يجعل من فرضية تقويض النقاش الرابع والتحول نحو بناء نقاشٍ خامسٍ جديدٍ فرضية جديرة بالفحص والمراجعة. هناك على الأقل مسوغان أساسيان لهذا التحول. يتمثل المسوغ الأول في "أقول" النقاش الرابع، حيث تبدو نظريات العلاقات الدولية السائدة خلال العقد الأخير وكأنها مازالت تخوض - أو بالأحرى تتخبط في - نفس المنطق ثنائي الأطراف للنقاش الثالث (العقلانية-البنائية ضد التأملية)، أما المسوغ الثاني فيتمثل في تزايد حجم الأدبيات التي تسعى و/أو تدعو إلى إقحام نظرية التعقد داخل الحقل المعرفي.

1- أهمية البحث

يقدم هذا البحث نفسه كمساهمةٍ في إثراء الدراسات التأملية¹⁴ التي تستهدف دفع الحقل المعرفي نحو مزيدٍ من التأمل حول ذاته. لذلك، فهو يستلهم روح الفلسفة التأملية (reflexivity) التي يعرفها مارك نيوفلد بأنها السعي نحو "التأمل في عملية التنظير"¹⁵ التي يقوم بها الحقل، كما يُعرفها روبرت كوكس بأنها السعي للوصول إلى "نظريةٍ حول النظريات"¹⁶. وطالما أن مساعي هذا البحث تبقى مرتبطة بحدود الإشكالية التي يناقشها، فإنه لا يدعي أنه يطمح لبناء "نظريةٍ حول نظريات" العلاقات الدولية بالشكل الذي دعا إليه كوكس، ولكنه يحاول تقديم مدخلٍ تأمليٍّ (لإعادة) التفكير في بعض الإشكاليات الراهنة التي تعتبر من صميم حقل نظريات العلاقات الدولية. ويمكن عمومًا إبراز أهمية هذا البحث في النقاط الأساسية التالية:

1) مشكلة ظاهرة التعاقب في النقاشات النظرية المشكّلة للتاريخ المعرفي للحقل¹⁷، إذ سيكون بإمكان القارئ أن يختبر الموقفين البارزين بشأن فحوى هذه الظاهرة: الموقف الذي يمثله أول ويفر والقاتل بأن النقاشات تحدثم وتخدم تبعًا لطبيعة الانقسامات بين التقاليد البحثية المساهمة في الحقل، والموقف الذي يمثله ديفيد لايك والقاتل بأن

¹⁴ يسميها عادل زقاغ، كذلك، "الدراسات التأصيلية"، ويجادل بأن تنامي حجم هذه الدراسات يكون قد تزامن مع تراجع التقليد الوضعي المهيمن، بسبب ظهور "أنماط سلوكية وظاهراتية غير مألوفة" في السابق: كالحكومة العالمية الشبكية مقابل تراجع دور الدولة؛ تأجج مظاهر العنف في صورته ما قبل الحداثية مقابل تراجع حدة الحروب ما بين الدول؛ والاستمرار في خصوصية الاقتصاد، السياسة الخارجية والأمن. بمعنى أن إخفاق التقليد العقلاني المهيمن في تزويدنا بالفهم الملائمة ساهم في توفير المبررات الكافية لإطلاق أجندة بحثية خاصة تدرس الخلفيات الاستمولوجية لهذا الإخفاق، فضلًا عن مساءلة مدى صلاحية البديل التأملي من جهة، وفحص المزاعم البنائية القائلة بإمكانية تجسير الهوة بين العقلانيين والتأمليين من جهةٍ أخرى. أنظر: عادل زقاغ، النقاش النظري الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009، 4. وتتسق وجهة النظر هذه مع تعريفي نيوفلد و كوكس للتأملية النظرية، الواردين في المتن أعلاه.

¹⁵ Mark Neufeld, "Reflexivity and International Relations Theory," *Millennium* 22(1):1993, 54.

¹⁶ Robert Cox, "Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory," *Millennium* vol. 10: 1981, 128.

¹⁷ تنبغي الإشارة هنا إلى أن اللجوء المتكرر لمشكلة المفاهيم الراسخة والمسلمات المؤسسة التي تستند إليها الأدبيات السائدة من شأنها أن تتركس طبيعة الموقف التأملي الذي يتبناه هذا البحث.

النقاشات لا تبدأ في لحظةٍ محددة – أو على الأقل قابلةً للتحديد – ولا تنتهي. يجادل لايك بأن "كل نقاشٍ من النقاشات الكبرى بقي محتدمًا إلى غاية اليوم"¹⁸. ومن ثم تكمن أهمية هذا البحث في تبيين الدعوة إلى إعادة النظر في النقاش الرابع باعتباره "الصورة الذاتية" الملائمة لتوصيف حالة الحقل مع مطلع القرن الحالي، خاصة مع تزايد حجم الأصوات التي تدعو إلى (البدء في) التفكير في العلاقات/السياسة الدولية كنظامٍ معقد شواشي السلوك، وبالتالي أخذ إسهامات واستبصارات نظرية التعقد على محمل الجد.

(2) المساهمة في ترسيخ المشروع النظري والفلسفي الذي يهدف إلى إقحام نظرية التعقد داخل الحقل، وذلك باستعراض أهم المفاهيم التي يزخر بها المعجم اللغوي للنظرية، فضلًا عن فحص الحجج والوعود التي يستند إليها هذا المشروع الواعد. صحيح أن الانخراط في مشروع كهذا من شأنه أن يضعنا في مواجهةٍ مع حقولٍ معرفيةٍ على قدرٍ كبير من التخصص، و(قد) لا تبدو من الوهلة الأولى على علاقةٍ مباشرةٍ مع للحقل، كمفاهيم فيزياء الكوانتوم على سبيل المثال، لكن هذه "المواجهة" تبقى ضرورية ولا بد منها من أجل أية محاولةٍ جادةٍ للانخراط في هذا المشروع الواعد.

(3) إبراز أهمية وجدوى الدفع بحقل العلاقات الدولية نحو عبور المزيد من الحدود المعرفية التي تفصله ليس فقط عن بقية العلوم الاجتماعية، لكن تلك التي تفصله أيضًا عن العلوم الأساسية التي نشأت وتطورت فيها نظرية التعقد، كالفيزياء النظرية، ما من شأنه أن يجعل معرفتنا حول السياسة العالمية معرفةً عابرةً للتقاليد البحثية وللتخصصات على حدٍ سواء. هذه الخطوة ليست فقط بمثابة تحدٍّ، لكنها تمثل كذلك فرصةً أمام الحقل لينخرط بشكلٍ جدي في مشاريعٍ بحثيةٍ عابرةٍ للتخصصات، وهو أمرٌ ضروريٌّ من أجل استيعاب التعقد المتزايد في السياسة العالمية.

(4) إثراء قائمة قراءات الطلبة والباحثين¹⁹ الذين يستعملون اللغة العربية كلغة بحثهم الأولى، والذين يُبدون اهتمامًا بالمسائل النظرية البحتة في حقل العلاقات الدولية بشكلٍ خاص، وفي مختلف حقول المعرفة الاجتماعية بشكلٍ عام. لا يتعلق الأمر فقط بالمسائل النظرية البحتة (pure theory) والمسائل ماوراء النظرية (meta-theory)، لكنه يتعلق أيضًا، وعلى نحوٍ أكثر أهمية، بمسوغات ووعود إقحام نظرية التعقد داخل الحقل، فضلًا عن تحيين معارف القارئ حول إشكاليات النقاش الخامس الثلاثة التي يسعى هذا البحث إلى تفكيكها، وهي: إشكالية السببية، إشكالية النظرية

¹⁸ David A. Lake, "Theory Is Dead, Long Live Theory: The End of the Great Debates and the Rise of Eclecticism in International Relations," *European Journal of International Relations* 19(3): 2013, 568.

¹⁹ لا تقتصر هذه الأهمية على نص البحث فقط، بل تشمل كذلك قوائم الأدبيات التي تناولت العديد من الموضوعات/الإشكاليات، كلٌّ على حدة، والتي قمنا برصدها في هوامش النص. أنظر مثلاً، أهم الأدبيات التي ناقشت إشكاليات العلاقة بين الفاعل والبنية ومستوى التحليل في حقل العلاقات الدولية (الإحالة 9 في الصفحات 27-28 والإحالة 129 في الصفحات 233-234)، أهم الأدبيات التي ناقشت نهاية الحرب الباردة (الإحالة 222 في الصفحة 309)، أهم الأدبيات التي ناقشت إشكالية الهيمنة الأمريكية على الحقل (الإحالتان 402 و 403 في الصفحات 352-353)، أهم أدبيات التعقد في العلاقات الدولية (الإحالة 22 في الصفحات 9-10)، أهم الأدبيات التي تسعى للتعريف بالمقاربات غير الغربية للعلاقات الدولية (الإحالة 484 في الصفحات 381-382)، وأهم الأدبيات التي وظفت و/أو ناقشت مفهوم "العصر الوسيط الجديد" في السياسة الدولية (الإحالة 57 في الصفحة 16).

الكبرى، وإشكالية الهيمنة الغربية على الحقل وإمكانات الانعتاق منها، من خلال المشروع الواعد للتنظير والتفكير في السياسة العالمية بعيداً عن مركزية وهيمنة النظرية/النظريات الغربية.

2- إشكالية البحث

يسعى هذا البحث إلى معالجة إشكالية ما إذا كان إقحامُ نظريةِ التعقد داخل حقل العلاقات الدولية ينطوي على تحولٍ معرفي يسمح بتقويض النقاش الرابع والتأسيس لنقاشٍ خامسٍ جديد بين نظريات العلاقات الدولية. يمكن قراءة هذا السؤال بكيفيتين مختلفتين، لكنهما تطرحان الإشكالية نفسها. السؤال الأول هو ما إذا كان تأسيسُ نظريةٍ للتعقد في العلاقات الدولية سيؤدي إلى تغيير خطوط الانقسام بين المواقف النظرية، ومن ثم التحول نحو نقاشٍ نظري جديد. أما السؤال الثاني فهو ما إذا كان تزايد الأصوات الداعية إلى إعادة بناء النقاش المعرفي داخل الحقل من شأنه أن يضيف مزيداً من الشرعية على الدعوة نحو (إعادة) التفكير في الإشكالية الدولية (*the International problematique*) من منظور فلسفة التعقد.

3- فرضية البحث

لمعالجة الإشكالية المقترحة أعلاه، يفترض هذا البحث أن حقل العلاقات الدولية يعرف، على الأقل منذ مطلع العقد الأول من القرن الحالي، حركة تحول معرفي تتسم باتجاهين متزامنين. يتمثل الاتجاه الأول في تراجع حدة الآمال المعلقة على الوعود التي قطعها البنائيون لتحرير النقاش النظري الرابع من الاستقطاب البرادايي السائد بين العقلانيين والتأمليين. أما الاتجاه الثاني فيتمثل في تنامي حدة الآمال المعلقة على الوعود التي يقطعها أنصار نظرية التعقد في السياسة العالمية من أجل إعادة بناء الحقل المعرفي والتحول نحو نقاشٍ خامسٍ يخفف من حدة الاستقطاب البرادايي السائد، وقادر على إعادة نقل اهتمام الطلبة والباحثين من البراداييم المشاركة في النقاش إلى الإشكاليات الملحة التي يدور حولها النقاش.

4- مراجعة الأدبيات²⁰

تحاول هذه المراجعة أن تقدم قراءة توليفية بين فئتين من الأدبيات: تلك التي تجادل بأن الحقل يعرف تحولاً نحو نقاش خامس من جهة، وتلك التي تدعو إلى تحول الحقل نحو تبني المفاهيم والافتراضات والأدوات التحليلية التي

²⁰ لا بد من الإقرار بأن مهمة تقديم قراءةٍ شاملةٍ وجادةٍ في الأدبيات ذات العلاقة بإشكالية بحثٍ ما أصبحت أمرًا في غاية الصعوبة. يرجع ذلك، على الأقل في حالة هذا البحث، إلى فيض الأدبيات وغيض الوقت المتاح الذي كان من الممكن تكريسه لقراءة و/أو ترجمة تلك الأدبيات المكتوبة معظمها بلغاتٍ أجنبية. نقول "فيض الأدبيات" لأن هناك العشرات من الأدبيات – من الكتب والمقالات ومن الأوراق البحثية – التي لم تتمكن للأسف من الوصول إليها، فضلًا عن تلك التي لم يتسن لنا الوقت الكافي لقراءتها قراءة متأنية. في هذا السياق، كرسنا جهداً معتبراً لترجمة أجزاء من هذه الأدبيات المتخصصة، من الإنجليزية إلى العربية، ما حتم علينا في كثير من الأحيان، لدى مناقشة بعض المفاهيم والأطروحات الأساسية، نحت مفرداتٍ جديدةٍ بالعربية وتحويل أخرى لنقل معانيها إلى العربية، بشكل لا تبقى مستغلة على الفهم – خاصة وأن أغلبها تتسم بكونها في غاية التجريد.

(يمكن أن) تزوده بها نظرية التعقد من جهةٍ أخرى. لذلك، تكمن القيمة المضافة المنتظرة من هذا البحث في إنجاز هذه الخطوة التوليفية (synthetic) بين هذه الأدبيات، والمجادلة بأن هذين النمطين من التحول يتسمان بالتزامن أحدهما مع الآخر، تمامًا كما يتسمان بأن كلاً منهما يشكل الآخر.

عمومًا، يستند هذا البحث إلى الافتراض بأن الحقل يعرف تحولًا نحو (ال)نقاش (ال)خامس بفضل إقحام نظرية التعقد، وذلك بالاعتماد على مجموعةٍ من الأدبيات، منها ما يشيرُ صراحةً إلى النقاش الخامس بالتسمية نفسها وتقريبًا بالمفهوم نفسه الذي نتناوله هنا²¹، ومنها ما يسعى إلى إلقاء الضوء على التحولات المعرفية التي (يُنتظر أن) تحدثها مقارنة السياسة الدولية من منظور التعقد²²، فضلًا عن إثراء المشروع المعرفي للحقل في ظل التعقد المتزايد

²¹ Emilian Kavalski (ed.), *World Politics at the Edge of Chaos: Reflections on Complexity and Global Life*, NY: State University of NY, 2015; Steve Smith, "Six Wishes for a More Relevant Discipline of International Relations," in Christian Reus-Smit and Duncan Snidal (eds.), *The Oxford Handbook of International Relations*, Oxford: Oxford University Press, 2008; Emilian Kavalski, "The Fifth Debate and the Emergence of Complex International Relations Theory: Notes on the Application of Complexity Theory to the Study of International Life", *Cambridge Review of International Affairs* 20(03): 2007; Chris Brown, "Situating Critical Realism," *Millennium* 35(2), 2007; Yosef Lapid, "Through Dialogue to Engaged Pluralism: The Unfinished Business of the Third Debate," *International Studies Review* vol. 5: 2003;

عادل زقاغ، النقاش النظري الرابع، مرجع سبق ذكره.

²² Walter C. Clemens, Jr., *Complexity Science and World Affairs*, NY: State University of NY Press, 2013; Seva Gunitsky, "Complexity and Theories of Change in International Politics," *International Theory* 5(1): 2013; Georgios Evangelopoulos, *Scientific Realism in the Philosophy of Science and International Relations*, a Ph.D. dissertation of International Relations, London School of Economics and Political Science, 2013; Nick Srnicek, *Representing Complexity: The Material Construction of World Politics*, a Ph.D. dissertation of International Relations, 2013; Antoine Bousquet and Simon Curtis, "Beyond Models and Metaphors: Complexity Theory, Systems Thinking and International Relations," *Cambridge Review of International Affairs* 24(1): 2011; Christine Brachthäuser, "Explaining Global Governance – A Complexity Perspective," *Cambridge Review of International Affairs* 24(2): 2011; Robert Geyer and Steve Pickering, "Applying the Tools of Complexity to the International Realm: From Fitness Landscapes to Complexity Cascades," *Cambridge Review of International Affairs* 24(1): 2011; Antoine Bousquet and Robert Geyer, "Introduction: Complexity and the International Arena," *Cambridge Review of International Affairs* 24(1): 2011; Erika Cudworth, "Anarchy and Anarchism: Towards a Theory of Complex International Systems," *Millennium* 39(2): 2010; Dylan Kissane, *Moving Beyond Anarchy: A Complex Alternative to a Realist Assumption*, a Ph.D. dissertation of International Studies, University of South Australia, 2009; Dylan Kissane, "Mapping International Chaos," *Contemporary issues* 3(1): 2010; Dylan Kissane, "A Chaotic Theory of International Relations? The Possibility for Theoretical Revolution in *International Politics*," *Pro. Polis* num. 2: 2007; Harrison, *Complexity in World Politics*, op. cit.; Bear F. Braumoeller, "Rediscovering Complexity and Synthesis," in Gary King et al. (eds.), *The Future of Political Science: 100 Perspectives*, London and NY: Routledge, 2009; C. A. Téllez, "A Complex World of Our Making: Complexity Science and the Spread of Global Norms," paper presented at the ISA–ABRI Joint International Meeting: Diversity and Inequality in World Politics, Rio De Janeiro, Brazil, 22-24 July, 2009; Karen J. Alter and Sophie Meunier, "The Politics of International Regime Complexity," *Perspectives on Politics* 7(1): 2009; Czesław Meszjasz, "Complexity Studies and Security in the Complex World: An Epistemological Framework of Analysis," in Ali A. Minai et al. (eds.), *Unifying Themes in Complex Systems* (Vol. VI), USA:

الذي تشهده السياسة الدولية خلال العقود الثلاثة الأخيرة. مع ذلك، سنحاول في هذه المراجعة تسليط الضوء على النصوص الأساسية التي شكلت حجر الزاوية بالنسبة لهذا البحث، كما سندعى إلى تقديم مراجعة نقدية من شأنها أن تبرز القيمة المضافة لهذا البحث ضمن خريطة الأدبيات التي تمت قراءتها و/أو الاستناد إليها.

1-4- حول إمكانية النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية

يعتبر المقال الذي نشره إميليان كافالسكي سنة 2007، بعنوان "النقاش الخامس و بروز نظرية تعقد العلاقات الدولية: ملاحظات حول تطبيق نظرية التعقد في دراسة الحياة الدولية"²³، بمثابة "البيان المؤسس" للأطروحة القائلة بأن بروز نظرية للتعقد في العلاقات الدولية²⁴ من شأنه أن يرسم معالم النقاش الخامس في دراسة السياسة الدولية، لأن نظرية كهذه يمكنها أن تزود الحقل المعرفي بمفاهيم وأدوات استكشافية (heuristic) قادرة على تحدي التقاليد البحثية السائدة وقادرة، في الوقت نفسه، على تحفيز المخيال التحليلي لدى الباحثين²⁵. وينطلق كافالسكي من مجموعة من الانتقادات التي تنزع الشرعية عن السلطة البرادايمية التي اكتسبتها البنائية في وقت سابق بفضل مزاعمها بالقدرة على جلب الجميع للجلوس حول طاولة واحدة، هي طاولة النقاش الرابع. كما يؤكد على أن البنائية، كسائر التقاليد البحثية السائدة الأخرى، عاجزة عن رؤية التعقد في الحياة الدولية بعيداً عن تمركزها حول الأنطولوجيا الاجتماعية. لذلك، فإن تحرك (بعض) الباحثين من أجل استلهام نظرية التعقد في فهم "الحياة الدولية" كنظام اجتماعي معقد منضوٍ ضمن نظام طبيعي (nonhuman/natural) أشدَّ تعقُّداً هو ما يرسم معالم النقاش الخامس²⁶.

ويشير كافالسكي إلى مجموعة واسعة من قضايا العلاقات الدولية التي شرع باحثون في إخضاعها لتطبيقات نظرية التعقد، خاصة في حقول فرعية كالتاريخ الدولي، الاندماج الأوروبي، التنمية الدولية، دراسات بناء الدولة والدراسات الأمنية، مجادلاً بأن نظرية التعقد توفر مدخلاً يمكن من خلاله تحقيق تصور أفضل لعالم ما بعد الحرب الباردة. ثم عاد في مقال آخر نشره سنة 2008، تحت عنوان "تعقد حوكمة الأمن العالمي: رؤية تحليلية عامة"²⁷، ليشدد على الحاجة إلى مقارنة قائمة على افتراضات نظرية التعقد، مشيراً إلى أن القيام بتجريدات من خلال التفكير

Springer, 2008; John Urry, "The Complexity Turn," *Theory, Culture & Society* 22(5): 2005; John Urry, *Global Complexity*, Cambridge: Polity Press, 2005; Matthew J. Hoffmann and John Riley Jr., "The Science of Political Science: Linearity or Complexity in Designing Social Inquiry," *New Political Science* 24(2): 2002.

²³ Kavalski, "The Fifth Debate and the Emergence of Complex International Relations Theory: Notes on the Application of Complexity Theory to the Study of International Life," op. cit.

²⁴ يسميها كافالسكي أيضاً نظرية العلاقات الدولية المعقدة (Complex International Relations Theory).

²⁵ Ibid., 448.

²⁶ Ibid., 449-450.

²⁷ Emilian Kavalski, "The Complexity of Global Security Governance: An Analytical Overview," *Global Society* 22(4): 2008.

الذي يستند إلى نظرية التعقد من شأنه أن " يوفر أطراً معرفية ذات صلة لمعالجة مشاكل ليس من الصعب منعها، لكن [يبقى] من الصعب التنبؤ بها"²⁸.

إلى جانب إسهامات كافالسكي²⁹، هناك أطروحة الدكتوراه التي ناقشها عادل زقاغ سنة 2009، تحت عنوان "النقاش النظري الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية"³⁰. ورغم أن عنوان الأطروحة يقدمها كدراسة في مضامين وإشكاليات النقاش الرابع، إلا أنها تتضمن فصلاً كاملاً يسعى إلى "استعراض بعض جوانب ما يعتبره البعض [على غرار كافالسكي] بمثابة النقاش النظري الخامس في العلاقات الدولية"³¹. يناقش زقاغ إشكالية ما إذا كان "النقاش الرابع ينطوي على لامقايسة ضعيفة تمكّن من تعايش بارادايي (...). اعتماداً على تصور التوليفة كما يقترحها علم التعقد"³². ويجادل بأن النقاش الخامس لا يتعلق ببرامج بحثية متنافسة، بل يتجاوزها لتبني بارادايي أصيل يجسد ثورة معرفية بمفهوم توماس كُون، هو بارادايي التعقد. وكما تحولت العلوم الطبيعية نحو بارادايي الكوانتوم، فإنه لتحقيق وثباتٍ غير مسبوق، يتعين الاستفادة من كل الدروس التي تمنحنا إياها "النسبية" و "الكوانتوم" من أجل زيادة فهمنا للعلاقات الدولية³³.

فضلاً عن ذلك، يرى كريس براون، في مقال له تحت عنوان "البحث عن موضع للواقعية النقدية" نُشر عام 2007³⁴، أن إقحام هذه الاستمولوجيا في الحقل – كمخرجٍ من مأزق التعارض المستمر بين الواقعية وما بعد الواقعية – قد يكون من شأنه أن يؤدي إلى إطلاق نقاشٍ خامسٍ إضافة إلى النقاشات الأربعة الكبرى السابقة³⁵. ورغم أن براون يبقى غير متفائل إزاء ظاهرة تعاقب النقاشات الكبرى في حدّ ذاتها، فضلاً عن إمكانية أن يؤدي تنامي البحوث التي تتبنى الواقعية النقدية كاستمولوجيا إلى نقاشٍ من هذا القبيل، إلا أن خبرة الحقل مع هذه التحولات المعرفية تؤكد على أن أنماط التبادل المعرفي ضمن النقاش السائد لن تستمر على حالها³⁶. لذلك، يجادل هذا البحث ب بروز نمطٍ مختلفٍ للتبادل المعرفي، ينطوي على التحول من التركيز على "التقاليد البحثية" و "الأسماء" الكبرى نحو التركيز

²⁸ Kavalski, "The Fifth Debate," 441.

²⁹ See also Kavalski (ed.), *World Politics at the Edge of Chaos: Reflections on Complexity and Global Life*, op. cit.

³⁰ عادل زقاغ، النقاش النظري الرابع، مرجع سبق ذكره.

³¹ المرجع نفسه، 143.

³² المرجع نفسه، 5.

³³ المرجع نفسه، 143.

³⁴ Brown, "Situating Critical Realism," op. cit.

³⁵ Ibid., 409.

³⁶ يمكن العودة إلى الإجابات على السؤال "ما هو في رأيكم النقاش الأكثر أهمية في المرحلة الراهنة من تطور حقل نظريات العلاقات الدولية؟"، الذي يُطرح في بداية الحوارات التي يجريها الموقع الإلكتروني، "محادثة حول النظرية" (theory-talks.org)، المتخصص في محادثة الباحثين والمفكرين ذوي الإسهامات البارزة في نظريات العلاقات الدولية.

أكثر على الإشكاليات التي يتم التبادل بشأنها، هذا إلى جانب بروز نظرية التعقد كبراداييم واعد ضمن مختلف الحقول الفرعية والبرامج البحثية داخل الحقل³⁷، بما في ذلك تلك المصنّفة ضمن التقاليد البحثية السائدة.

لا يتعلق الأمر فقط بالتحول الذي تقوده حركة استقدام الواقعية النقدية، التي تقدم مداخلات مهمة بشأن إشكالية السببية مثلا، لكنه يتعلق أيضا بالتحول الذي يحفزها الوعي المتزايد لدى العديد من الباحثين بإشكالية الهيمنة الغربية على الحقل (المبحث الثالث من الفصل نفسه)، ورغم أن هذه الأخيرة ليست وليدة النقاش الخامس، إلا أن طبيعة اهتمامات وإسهامات الباحثين، الذين يشتغلون على مشروع إقحام نظرية التعقد داخل الحقل، من شأنها أن تجعل من هذه الإشكالية موضوعاً أساسياً على أجندة النقاش، خاصة وأن قطاعاً واسعاً منهم إما أنهم ينحدرون من أصولٍ غير غربية³⁸ أو أنهم يعتنقون تصوراتٍ مناهضةً لهيمنة الاستمولوجيات الغربية على الحقل.

2-4- حول نظرية التعقد في العلاقات الدولية

من غير الممكن إنجاز مراجعةٍ لأدبيات التعقد، سواءً كنظرية أو كفلسفةٍ أو كعلمٍ قائم بذاته بالنسبة للبعض، بدون التأكيد على طبيعتها العابرة للتخصصات/متعددة التخصصات (mltui/trans-disciplinary). لذلك، سبق للباحث ديLAN كيسان، الذي ناقش أطروحة دكتوراه سنة 2009 في كلية الدراسات الدولية، جامعة جنوب أستراليا، تحت عنوان "نحو التحرك ماوراء الفوضى: التعقد كبديلٍ للفرضية الواقعية"³⁹، وأن أكد على أن قوائم القراءات حول نظرية التعقد تنطوي على طيفٍ واسعٍ من التخصصات، إذ يمكن للمرء أن يجد أعمال الفلاسفة، الفيزيائيين، خبراء الكومبيوتر، علماء الاجتماع فضلا عن الباحثين في العلاقات الدولية⁴⁰. لكن الأمر لا يتوقف عند هؤلاء، فعلماء الرياضيات والأحياء وخبراء الأرصاد الجوية أيضا لديهم إسهاماتٌ مؤسّسة ومطوّرة لهذه النظرية.

³⁷ يمكن العودة إلى المسح الذي قام به كافالسكي في:

Kavalski, "The Fifth Debate and the Emergence of Complex International Relations Theory," 441.

³⁸ نذكر من بين الأسماء التي صادفناها أثناء إنجاز هذا البحث، وبعضها يشكل جزءاً أساسياً من قائمة مراجع البحث: إيمليان كافالسكي من بلغاريا؛ غايانري سيفاك، أميتاف أشاريا، محمد أيوب، رودرا سيل، و نافينتا شدا بهيرا من الهند؛ ياكينغ كين و بي واي يانغ من الصين؛ تاكاشي إينوغوتشي من اليابان؛ تشايسانغ تشان من كوريا الجنوبية؛ ألان تشونغ، سي سانغ تان، وانغ غانؤو، والراحل أناندا راجح من سنغافورة؛ ليونارد سيماستيان و إيرمان لانتي من أندونيسيا؛ شاهربانو تاج باخش من أفغانستان؛ موثيا آغاغا من ماليزيا؛ غراسيلا تشيتشيلينيسكي من الأرجنتين؛ أتسيم ستاينر من البرازيل، أرلين تيكنر و نزيه ريشاني من كولومبيا؛ ماكسي شومان من جنوب إفريقيا؛ دايفيد بلايني من تشيلي؛ سمير أمين وبهجت قرني من مصر؛ سيرينو أوفوهو من جنوب السودان؛ محمود ساربولغالم، نديم شهادي، علي سكوتن ومحمد رضا جليبي من إيران؛ بدر الدين عرفي من الجزائر؛ كريم مقدسي و إينانا هماتي-عطية من لبنان؛ بينار بيلجين و إرسال آيديني من تركيا؛ ألكسندر داغين، ألكسندر سيرغونين وفياتشسلاف موروزوف من روسيا؛ بيتر درولاك، جان كارلاس، و لوسي كونينغوا من التشيك؛ نايف الروضان من السعودية؛ ناصيف أديونغ من الفلبين؛ بيتر روتر من سلوفينيا؛ فاندولكا كالكوفا من سلوفاكيا؛ من بين أسماء أخرى لا تشملها هذه القائمة.

³⁹ Dylan Kissane, *Moving Beyond Anarchy: A Complex Alternative to a Realist Assumption*, a Ph.D. dissertation of International Studies, School of International Studies, University of South Australia, 2009.

⁴⁰ Ibid., 247.

تجعل هذه الطبيعة العابرة للتخصصات/متعددة التخصصات الباحث أمام تحدي، وفي الوقت نفسه فرصة، عبور الحدود التي تفصل بين التقاليد البحثية وبين الحقول المعرفية المختلفة. لكن، لا ينبغي أن يُفهم أن مسار العبور هذا يتم في اتجاه واحدٍ من العلوم الاجتماعية إلى العلوم الطبيعية. الأمر يتعلق أكثر بما أسماه كافالسكي حركة "تلاقح" دؤوبة بين العلوم الطبيعية والاجتماعية⁴¹ على حدٍ سواء. يشير الفصل الثاني من هذا البحث إلى العلاقة المثيرة للاهتمام بين ظهور فلسفة التعقد وتحوُّل الفكر الإنساني نحو حقبة مابعد الحداثة. حيث جادل الفيزيائي الياباني الراحل، يويتشيرو نامبو (1921-2015)، بأن الفيزياء الحديثة تعرف اللحظة مابعد الحداثة التي لا تشمل فقط الآداب والعلوم الإنسانية بشكلٍ عام، بل تتجاوزها إلى علمٍ دقيقٍ كالفيزياء.

في هذا السياق، نزع أن مساعي هذا البحث تندرج ضمن هذا التيار من الأدبيات التي تدفع في اتجاه تكريس وتطوير البحوث العابرة للتخصصات/متعددة التخصصات في العلوم الاجتماعية عمومًا، وفي حقلي علم السياسة والعلاقات الدولية على وجه الخصوص. كما نفترض أن تطبيقات نظرية التعقد في مثل هذه الحقول المعرفية من شأنها أن توفر مجالًا واسعًا وخصبًا لتطوير هذا النوع من البحوث.

إضافة إلى أعمال كافالسكي وأطروحة زقاغ، الذين يقدمان قيمة مضافة مهمة بشأن الفهم التي يمكن لنظرية التعقد أن تزود بها الحقل، تقدم أطروحة كيسان، المُحال إليها أعلاه، قراءة نقدية معمقة في "فوضوية النظام الدولي" كافتراضٍ مؤسَّسٍ للبراداييم الواقعي. والذي نجادل، في هذا البحث، بأنه مؤسَّسٌ أيضًا للحقل المعرفي برمته، طالما أن أيًا من المقاربتين السائدتين والمنافستين لهيمنة الواقعية – المؤسَّساتية والبنائية – لم تتمكن من تجاوز الطابع المسلّم به لهذا الافتراض. ثم يقترح كيسان تفكيك مركزية هذا الافتراض وإعادة التفكير في طبيعة النظام الدولي، من منظور نظرية التعقد، ليس بوصفه نظامًا فوضويًا، ولكن باعتباره نظامًا معقدًا وشواشي السلوك. لذلك، يلتقي هذا البحث مع إسهامات كيسان – سواءً ضمن أطروحته لنيل درجة الدكتوراه أو في أعماله الأخرى – في المجادلة بأن فرضية الفوضى تقدم مقارنة مفرطة الاختزالية لنظامٍ دولي متزايد التعقد⁴². لذلك، من غير المدعش أن المقاربات التي تستند إليها بقيت غير قادرةٍ على تفسير أنماطٍ شائعة من التفاعلات بين الدول، كالتعاون طويل المدى أو التكامل الإقليمي، أو المسارات التي تظهر وتتحول وتنتهي من خلالها علاقات العدا والصدقة في النزاعات مابعد الدولية.

يبقى كذلك الكتاب الجماعي الذي حرره نيل هاريسون، وصدر سنة 2006 تحت عنوان "التعقد في السياسة العالمية: مفاهيم ومناهج من أجل براداييم جديد"⁴³، من الأدبيات المؤسَّسة لمساعي تطبيق نظرية التعقد في

⁴¹ Kavalski, "The Fifth Debate and the Emergence of Complex International Relations Theory," 436.

⁴² يقترح كيسان في أطروحته ثلاث حالات تبرز الطبيعة الاختزالية للإجابات التي تقدمها المقاربات التي تستند إلى فوضوية النظام الدولي كفرضية مؤسَّسة: اندلاع الحرب العالمية الأولى، تفكك الاتحاد السوفييتي، واندماج أوروبا. مثلت هذه الحالات أحداثًا مفصلية ترتب عليها تغييرٌ بنيويٌّ حادٌ في النظام الدولي رغم أنها لم تحدث لأسباب بنيوية تتعلق بالبنية الفوضوية للنظام الدولي. يناقش هذا البحث الحالتين الأولى والثالثة في المبحث الثاني من الفصل الثالث، بينما يناقش الحالة الثانية في المبحث الأول من الفصل الرابع.

⁴³ Harrison (ed.), *Complexity in World Politics: Concepts and Methods of a New Paradigm*, op. cit.

العلاقات الدولية. شارك في كتابة فصوله مجموعة من الأسماء البارزة في الحقل، على غرار ديفيد سينغر، جيمس روزنو و روبرت أكسلرود، فضلاً عن آخرين ممن يعملون على تطوير مقاربة السياسة الدولية من منظور التعقد. ويؤكد المشاركون في هذا الكتاب باستمرار على الأهمية التحليلية للمقاربة من خلال مفهوم النظم المعقدة. على سبيل المثال، يجادل هاريسون وسينغر، في فصلهما المشترك "نظرية التعقد هي أكثر من كونها نظرية الأنظمة"، بأن نظرية التعقد لديها القدرة على إحداث ثورة معرفية في نظريات العلاقات الدولية بتجاوز مضامين النقد "الداخلي" لوحدة النظام الدولي، كتلك التي تعرضها البنائية، أو مضامين النقد "الخارجي" التي تركز على بنية النظام الدولي، حيث تستطيع، بدلا من ذلك، تقديم بديلٍ نظريّ توليفي يتعاطى مع البنية والفواعل على حدٍ سواء⁴⁴. ويختتم هاريسون هذا الكتاب بفصلٍ بعنوان "الأنظمة المعقدة وممارسة السياسة العالمية"، مجادلا بأن براداييم التعقد "يقدم منظورا جديداً للسياسة العالمية على جميع المستويات، وهذا من شأنه أن ينتج نظرياتٍ ونماذج جديدة للبحث في [مختلف قضايا السياسة العالمية]، كما من شأنه أن يشجع على تصميم مناهج مبتكرة لفهم الواقع السياسي الدولي وتقديم الاستشارات [الملائمة] لصانعي السياسات"⁴⁵. ويختتم هاريسون الفصل والكتاب معا بالتأكيد على أن "براداييم التعقد يمكن أن يزيد من مدى قدرتنا على فهم التعقد في السياسة العالمية"⁴⁶.

لكن، لا ينبغي أن تفوت مراجعة أدبيات التعقد في حقل العلاقات الدولية قراءة الأعمال الرائدة التي تركها الراحل جيمس روزنو (1924-2011)، خاصة الكتاب الجماعي ذائع الصيت الذي حرره سنة 1992 برفقة أرنست-أوتو تشامبيل تحت عنوان "الحكم بدون حكومة: النظام والتغير في السياسة العالمية"⁴⁷، حيث أصبحت العبارة الواردة في الجزء الأول من عنوان الكتاب - "الحكم بدون حكومة"⁴⁸ - أساساً لمفهوم "الحكومة العالمية" الذي يقدمه بعض أنصار نظرية التعقد كبديلٍ أكثر ملاءمة لوصف خاصية التعقد المتزايد الذي أصبحت تتسم به السياسة الدولية. فضلاً عن هذا العمل، يستند هذا البحثُ إلى تأملات روزنو المبكرة جداً حول "براداييم الاضطراب"، حيث كان سبباً - حتى قبل نهاية الحرب الباردة - إلى المحاججة بأن العالم بات يعرف نمطا جديداً من السياسة مابعد الدولية التي

⁴⁴ Neil E. Harrison and David Singer, "Complexity Is More than Systems Theory," in Harrison (ed.), 38.

⁴⁵ Neil Harrison, "Complex Systems and the Practice of World Politics," in Harrison (ed.), 193.

⁴⁶ Ibid., 193.

⁴⁷ James N. Rosenau and Ernst-Otto Czempiel (eds.), *Governance without Government: Order and Change in World Politics*, Cambridge: Cambridge University Press, First Edition 1992, Fifth Edition 2000; James N. Rosenau, "Governance, Order, and Change in World Politics," in Rosenau and Czempiel (eds.), *Governance without Government*, op. cit.

⁴⁸ أُعيدَ توظيف مفهوم "الحكم بدون حكومة"، بعد استخدامه للمرة الأولى من قبل روزنو، في العديد من الأدبيات، من أبرزها: R. Rhodes, "The New Governance: Governing without Government," *Political Studies* 44(4): 1996; B. Peters and J. Pierre, "Governance without Government? Rethinking Public Administration," *Journal of Public Administration: Research and Theory* vol. 8: 1998; C. Cutler, V. Haufler and T. Porter (eds.), *Private Authority and International Affairs*, NY: State University of NY, 1999; E. Grande and L. Pauly (eds.), *Complex Sovereignty: Reconstituting Political Authority in the Twenty-first Century*, Toronto: Toronto University Press, 2005; R. Hall and T. Bierstecker (eds.), *The Emergence of Private Authority in Global Governance*, Cambridge: Cambridge University Press, 2002.

تعرض على نحو متزايدٍ لديناميكياتٍ لا تنتج سوى المزيد من التطورات غير المتوقعة، المزيد من حالات اللاقين العارم، والمزيد من التغييرات السريعة والمفاجئة⁴⁹.

يُعتبر براداييم الاضطراب حجر الزاوية في أعمال روزنو التي يمكن تصنيفها في خانة الإسهامات المؤسّسة لنظرية التعقد في العلاقات الدولية، خاصة كتابه "الإضطراب في السياسة العالمية" الذي نُشر سنة 1990⁵⁰. حيث يجادل بأن هذا البراداييم يسمح برؤية كيف أن السياسة مابعد الدولية باتت تتميز بالتزامن والتأثر والتعايش بين نظامين، نظامٌ متمركزٌ حول الدول، يقتصر على الدول والفواعل الخاضعة لسيادتها، ونظامٌ متعددُ المراكز يعج بفواعلَ متحررةٍ من السيادة وقادرة على إنتاج عملياتٍ وبنى وقواعدٍ خاصة بها⁵¹. كما يؤكد هذا البراداييم على وجود مساراتٍ تتفاعل وتتزامن وتعايش فيما نزعتان تبدوان ظاهرياً متعارضتين وتلغي إحداهما الأخرى، كنزع الطابع المركزي من جهة مع إضفائه من جهةٍ أخرى (decentralizing vs. centralising)، أو إضفاء الطابع المحلي جنباً إلى جنب مع إضفاء الطابع العالمي (globalizing vs. localising)، أو التفتت والتشظي من جهة والاندماج من جهةٍ أخرى (integrating vs. fragmenting). ولا يفوت روزنو اقتراح مفاهيم حية من قبيل العومحلية (glocalization)⁵² لوصف هذا التزامن والتعايش بين النزعتين.

عموماً، يستند هذا البحث إلى عدة دراساتٍ لروزنو⁵³، خاصة تلك التي تهتم بالعلاقة بين براداييم الاضطراب وتعقد الحوكمة العالمية، وتتناول مجموعة من العوامل السببية كمصادرٍ للاضطراب في السياسة العالمية وفي الوقت نفسه كمصادرٍ للتعقد في الحوكمة العالمية في حقبة السياسة مابعد الدولية. ويميز روزنو بين نوعين من المصادر، داخلية المنشأ التي تأتي من العمليات السياسية، وخارجية المنشأ التي تأتي من العمليات الديموغرافية، التكنولوجية،

⁴⁹ James N. Rosenau and Mary Durfee (eds.), *Thinking Theory Thoroughly: Coherent Approaches to an Incoherent World*, United States of America: Westview Press, Second Edition, 2000, 51-60.

⁵⁰ James N. Rosenau, *Turbulence in World Politics*, Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1990.

⁵¹ Rosenau and Durfee (eds.), *Thinking Theory Thoroughly*, 51, 57.

⁵² تبقى معظم المصطلحات المستحدثة (neologisms) المشابهة من حيث التركيب عصبية على الترجمة إلى العربية، لأنها تُولف بين اتجاهين متناقضين يتطوران بالتزامن (تضاد ومفارقة). ومن بينها (coopetition) الذي يولّف بين التعاون (cooperation) والتنافس (competition)، و (fragemgration) الذي يجمع بين التشظي (fragmentation) والاندماج (integration)، و (caoplexity) الذي يولّف بين الشواش (chaos) والتعقد (complexity). تشبه هذه الظاهرة ما يسمى بالتضاد في اللغة العربية لكنها جاءت بشكل مختصر—مركب لجمعها بين شيئين متضادين.

⁵³ Rosenau and Durfee (eds.), *Thinking Theory Thoroughly*, op. cit.; Rosenau, "Governance, Order, and Change in World Politics," op. cit.; Rosenau and Czempiel (eds.), *Governance without Government*, op. cit.; Rosenau, *Distant Proximities*, op. cit.; James. Rosenau, *Turbulence in World Politics*, op. cit.; James Rosenau, "Introduction: Global Governance or Global Governances?" in Jim Whitman (ed.), *Palgrave Advances in Global Governance*, NY: Palgrave Macmillan, 2009; James N. Rosenau, "Many Damn Things Simultaneously: Complexity Theory and World Affairs," in David S. Alberts and Thomas Czerwinski (eds.), *Complexity, Global Politics, and National Security*, Washington: National Defense University, 1997.

الاقتصادية والثقافية⁵⁴. يتناول روزنو هذه المصادر منفصلة بعضها عن بعض لأغراضٍ وصفية على الأرجح، إلا أن هذا البحث يتبنى إجراءً منهجيًا مغايرًا، إذ يحاول فحصها على نحوٍ أكثر عمقا وارتباطا بعضها ببعض، وأكثر تحيينا من حيث الإحصائيات وطبيعة التحولات المتعلقة بطبيعة وأدوار مختلف فواعل السياسة العالمية الراهنة (المبحث الأول من الفصل الثالث).

وفي سياق الربط بين مختلف مصادر الاضطراب، لاسيما في بنية النظام السياسي الدولي، يفترض هذا البحث أن الدولة في حد ذاتها أصبحت مصدرًا من هذه المصادر. فهي لم تعد تمثل الوحدة الناعمة والضابطة لهذا النظام كما كان – وما زال – يُعتقد منذ معاهدة وستفاليا (1648). ويستند البحث في هذا السياق إلى جملةٍ من الأدبيات التي تعمل على تطوير مفهوم "العصر الوسيط الجديد" الذي طرحه أرونولد وولفرز للمرة الأولى بداية الستينيات من القرن الماضي⁵⁵، ثم قام هادلي بُول بإعادة استعماله، نهاية السبعينيات، مجادلًا بأن العالم يدخل حقبة جديدة من العصور الوسطى بسبب انتشار مظاهر متعددة للعنف لم تعد الدولة قادرة على ضبطها⁵⁶. ثم ظهرت حديثًا العديد من الأعمال التي تعمل على تطوير المفهوم⁵⁷ نحو مقارنةٍ نظريةٍ ملائمة لفهم حالة الاضطراب التي يعرفها النظام السياسي الدولي الراهن، غير أن أطروحة الدكتوراه، التي ناقشها سين ماكفايت في كلية لندن للاقتصاد سنة 2011⁵⁸، تبقى الأكثر أهمية في هذا الإطار لأنها الأكثر ارتباطًا بجوهر أطروحة بُول، إذ ترى أن العالم يزداد تقيفًا نحو عصرٍ وسيطٍ جديد بتزايد عدم قدرة الدولة على احتكار ممارسة العنف مع التأثير المتنامي الذي أصبحت تلعبه الجيوش/الشركات الأمنية الخاصة، والتي تعتبر مثيلًا معاصرًا للجيوش المرتزقة التي ميزت العصر الوسيط الأول.

⁵⁴ Rosenau and Durfee (eds.), *Thinking Theory Thoroughly*, 61.

⁵⁵ Arnold Wolfers, *Discord and Collaboration: Essays on International Politics*, USA: J. Hopkins University Press, 1962, 242.

⁵⁶ Hedley Bull, *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics*, NY: Palgrave, First Edition 1977, Third Edition 2002, 254.

⁵⁷ أنظر: عادل زقاع "العصر الوسيط الجديد وتداعياته على النظرية والممارسة في العلاقات الدولية"، مجلة المفكر، ع 7، 2012؛ Phil Williams, *From the New Middle Ages to a New Dark Age: The Decline of the State and U.S. Strategy*, USA: Strategic Studies Institute, 2008؛ David Armstrong, "The Nature of Law in an Anarchical Society," in Richard Little and John Williams (eds.), *The Anarchical Society in a Globalized World*, UK: Palgrave Macmillan, 2006, 135-137؛ Jörg Friedrichs, *European Approaches to International Relations Theory: A House with Many Mansions*, USA: Routledge, 2004؛ Gregory Laurent and Baudin O'Hayon, *Big Men, Godfathers, and Zealots: Challenges to the State in the New Middle Ages*, a Ph.D. Dissertation, University of Pittsburgh, 2003؛ Philip Cerny, "Neomedievalism, Civil War, and the New Security Dilemma: Globalization as Durable Disorder," *Civil Wars* 1(1): 1998, 36-64.

⁵⁸ Sean McFate, *Durable Disorder: The Return of Private Armies and the Emergence of Neomedievalism*, a Ph.D. dissertation, London School of Economics and Political Science, 2011.

3-4- حول الإشكاليات الثلاثة للنقاش الخامس

يستند البحثُ في سعيه لفحص الإشكاليات الثلاثة المقترحة في الفصل الرابع إلى مجموعةٍ واسعةٍ ومتنوعةٍ من الأدبيات ذات الصلة بكل إشكاليةٍ على حدة. أولاً، بالنسبة لإشكالية السببية، وطالما أن مساعي البحث تندرج في إطار مشكلة السببية في العلاقات الدولية كمسألةٍ إبستمولوجية، فإنه يقدم قراءة نقدية (*a critique*) في إسهامات أربعة باحثين بارزين هم ميليا كوركي⁵⁹، كولين وايت⁶⁰، هايكي باتوماكي⁶¹، وهايديمي سوغانامي⁶². تسعى الأطروحات الواردة في مجمل إسهامات هؤلاء إلى تجاوز ثنائية التفسير/الفهم و "إنقاذ" الحقل من التعارض الثنائي الموروث من النقاش الثالث بين الوضعية ومابعد الوضعية. وإن تبقى مقالة باتوماكي، "كيف يمكن تقديم روايات أفضل حول السياسة العالمية؟"⁶³، عملاً فارقاً في هذا السياق، حيث يجادل بأن السؤال الأهم لا ينبغي أن يكون "أيُّ الروايتين أفضلُ لفهم الواقع الاجتماعي للسياسة الدولية، رواية الفهم أم رواية التفسير؟"، لكن ينبغي أن يكون "كيف يمكن سرد روايات أفضل حول السياسة العالمية؟"

في هذا السياق تحديداً، تأتي جهود الباحثين أربعمهم لفتح نقاشٍ حول ما يمكن أن تقدمه الواقعية النقدية من أجل تجاوز التعارض بين الوضعية ومابعد الوضعية، ومن ثم بين النظريات التفسيرية والنظريات التكوينية. ويعتبر كتاب باتوماكي، "مابعد العلاقات الدولية: الواقعية النقدية و(إعادة) بناء السياسة العالمية"⁶⁴، مثلاً جيداً لهذه

⁵⁹ Milja Kurki, *Causation in International Relations: Reclaiming Causal Analysis*, Cambridge; Cambridge University Press, 2008; Milja Kurki, "Critical Realism and Causal Analysis in International Relations: Causes All the Way Down," *Millennium* 35(2): 2007, 361-378; Milja Kurki and Colin Wight, "International Relations and Social Science," in T. Dunne, M. Kurki and S. Smith (eds.), *International Relations Theories: Discipline and Diversity*, Oxford: Oxford University Press, 2007, Milja Kurki, "Causes of a Divided Discipline: Rethinking the Concept of Cause in International Relations Theory," *Review of International Studies* 32(2): 2006, 189-216.

⁶⁰ Colin Wight, "A Manifesto for Scientific Realism in IR :Assuming the Can-Opener Won't Work!" *Millennium* 35(2): 2007; Colin Wight, *Agents, Structures and International Relations: Politics as Ontology*, NY: Cambridge University Press, 2006.

⁶¹ Heikki Patomäki, *After International Relations: Critical Realism and the (Re)construction of World Politics*, London: Routledge, 2002; Heikki Patomäki and Colin Wight, "After Post-Positivism? The Promises of Critical Realism," *International Studies Quarterly* 44(2):2000, 213-237; Heikki Patomäki, "How to Tell Better Stories about World Politics," *European Journal of International Relations* 2(1): 1996.

⁶² Hidemi Suganami, "Causation-in-the-World: A Contribution to Meta-Theory of IR," *Millennium* 41(3): 2013, 623-643; Milja Kurki and Hidemi Suganami, "Towards the Politics of Causal Explanation: A Reply to the Critics of Causal Inquiries," *International Theory* 4(3): 2012, 400-429; Hidemi Suganami, "Causal Explanation and Moral Judgement: Undividing a Division," *Millennium* 39(3): 2011, 717-734; Hidemi Suganami, *On the Causes of War*, Oxford: Oxford University Press, 1996.

⁶³ Heikki Patomäki, "How to Tell Better Stories about World Politics," *European Journal of International Relations* 2(1): 1996.

⁶⁴ Patomäki, *After International Relations: Critical Realism and the (Re)construction of World Politics*, op. cit.

الجهود. غير أن كتاب كوركي، "السببية في العلاقات الدولية"⁶⁵، فضلا عن بقية أعمالها المُحال إليها سابقا، يبقى الأكثر عمقا وتخصصًا في فحص إشكالية السببية في حقل العلاقات الدولية.

رغم أن الواقعية النقدية ونظرية التعقد تلتقيان في إعادة تصور الأنظمة الاجتماعية – بما في ذلك النظام الدولي – كأنظمة معقدة ومفتوحة، وكيف يؤدي ذلك إلى إعادة صياغة مقولاتنا السببية في حقل العلاقات الدولية، فإن هناك غيبضا واضحا في الأدبيات التي تتصدى لهذه المسألة. لذلك، تكمن القيمة المضافة لهذا البحث في تسليط الضوء على نقاط الالتقاء بين الواقعية النقدية ونظرية التعقد والدروس الممكنة استخلاصها من أجل إعادة التفكير في إشكالية السببية، وذلك بفحص مفهوم "المركبات السببية" التي تؤكد على حقيقة أن السببية الاجتماعية ينبغي أن تكون على نفس القدر من التعقد الذي تتصف به الأنظمة الاجتماعية.

ثانياً، بالنسبة لإشكالية النظرية الكبرى، يستند هذا البحث بشكلٍ أساسيٍّ إلى مراجعةٍ لمقالٍ لكريس براون تحت عنوان "فقر النظرية الكبرى"، ظهر في عددٍ خاص من الدورية الأوروبية للعلاقات الدولية (2013) يناقش سؤال "نهاية نظرية العلاقات الدولية؟"، أي ما إذا كانت نظرية العلاقات الدولية – سواءً تعلق الأمر بنظرياتٍ محدّدةٍ أو بالنظرية العامة – تعاني من الركود أو مما يسميه براون "أزمة النظرية الكبرى". ورغم أنه يقدم مُسوِّحًا محيِّنةً في أهم الأدبيات المصنفة ضمن النظريات الأساسية التي تحيل إلى نفسها (self-referring) على أنها نظريات كبرى، على غرار الواقعية، الليبرالية، البنائية، أو المدرسة الانجليزية، إلا أنه يفوّت قراءة ما يمكن أن تقدمه نظرية التعقد لتجاوز ما يسميه "حالة الركود النظري" أو للخروج من "أزمة النظرية الكبرى".

لسدّ هذا الفراغ، يستعين البحث بقراءةٍ في الأعمال التي تسعى إلى إبراز المزايا التي تحفل بها النزعة الانتقائية (eclecticism)، وهي أعمالٌ بدأت تحصد الاهتمام على نحوٍ متزايدٍ خلال السنوات الأخيرة. تبقى إسهامات رودرا سيل وبيتر كاتزنشتاين الأبرز والأكثر ريادة وثراءً في هذا المجال⁶⁶، خاصة مقالهما المشترك سنة 2010، الذي

⁶⁵ Kurki, *Causation in International Relations*, op. cit.

⁶⁶ Rudra Sil and Peter J. Katzenstein, "Analytical Eclecticism in the Study of World Politics: Reconfiguring Problems and Mechanisms across Research Traditions," *Perspectives on Politics* 8(2): 2010; Rudra Sil and Peter J. Katzenstein, *Beyond Paradigms: Analytical Eclecticism in the Study of World Politics*, London: Palgrave, 2010; Peter Katzenstein and Rudra Sil, "Eclectic Theorizing in the Study and Practice of International Relations," in Christian Reus-Smit and Duncan Snidal (eds.), *The Oxford Handbook of International Relations*, Oxford: Oxford University Press, 2008; Amel Ahmed and Rudra Sil, "When Multi-Method Research Subverts Methodological Pluralism—or, Why We Still Need Single-Method Research," *Perspectives on Politics* 10(4), 2012; Rudra Sil, "Problems Chasing Methods or Methods Chasing Problems? Research Communities, Constrained Pluralism, and the Role of Eclecticism," in Ian Shapiro, Rogers M. Smith and Tarek E. Masoud (eds.), *Problems and Methods in the Study of Politics*, Cambridge: Cambridge University Press, 2004; Rudra Sil and Peter J. Katzenstein, "De-Centering, Not Discarding, the 'Isms': Some Friendly Amendments," *International Studies Quarterly* vol. 55: 2011; Rudra Sil, "The Questionable Status of Boundaries: The Need for Integration," in Rudra Sil and Eileen M. Doherty (eds.), *Beyond Boundaries?: Disciplines, Paradigms, and Theoretical Integration in International Studies*, NY: State University

يحمل عنوان "الانتقائية التحليلية في دراسة السياسة العالمية: نحو إعادة صياغة المشكلات والميكانيزمات عبر مختلف التقاليد البحثية"⁶⁷، والذي يحيل إليه هذا البحث على نحو متكرر.

هناك إسهامات أخرى ذات صلة وثيقة بالموضوع يمكن العودة إليها. مثلاً، في سنة 2003، نشرت "دورية الدراسات الدولية" أعمال منتدئ حول سؤال أساسي: "هل يعتبر الحوار والتوليف (synthesis) ممكناً في حقل العلاقات الدولية؟"⁶⁸. شارك فيه كلٌّ من غانثر هيلمان محرراً، فريدريك كراتوشفيل، آيفر نيومان، ستيف سميث، فرانك هارفي و جويل كوب، أندرو مورافتشيك، و يوسف لايبيد. شارك هذا الأخير بمداخلة عنوانها "عبر الحوار ونحو التعددية: المهمة غير المنجزة للنقاش الثالث"⁶⁹، والتي سبقت الإحالة إليها في سياق رصد الأدبيات التي تتحدث عن إمكانية النقاش الخامس. غير أن هذا البحث يتبنى وجهة النظر القائلة بأن الانتقائية التحليلية تبقى أكثر طموحاً، أكثر تواضعاً، أكثر براغماتية⁷⁰ وأكثر تنوعاً وقدرة على تمهيد الطريق نحو مخرج من أزمة النظرية الكبرى.

ثالثاً، في ما يتعلق بإشكالية الهيمنة الغربية على الحقل، فضلاً عن المقالة ذائعة الصيت التي نشرها ستانلي هوفمان عام 1977، تحت عنوان "حقل العلاقات الدولية: علم اجتماعي أمريكي؟"⁷¹، والأعمال التي نُشرت لاحقاً ورددت بشكلٍ يكاد يكون حرفياً مضمون العنوان الذي وسم به هوفمان مقالته⁷²، يرصد هذا البحث بشكلٍ أساسي نتائج ثلاث دراساتٍ مسندة إحصائياً. تحمل الأولى عنوان "الحقل المنقسم [على نفسه]: الهيمنة والتنوع في النظريات

of NY, 2000; David A. Lake, "Theory Is Dead, Long Live Theory: The End of the Great Debates and the Rise of Eclecticism in International Relations," *European Journal of International Relations* 19(3): 2013, 568.

⁶⁷ Sil and Katzenstein, "Analytical Eclecticism in the Study of World Politics: Reconfiguring Problems and Mechanisms across Research Traditions," op. cit.

⁶⁸ Gunther Hellmann (ed.), "The Forum: Are Dialogue and Synthesis Possible in International Relations?" *International Studies Review* vol. 5: 2003.

⁶⁹ Yosef Lapid, "Through Dialogue to Engaged Pluralism: The Unfinished Business of the Third Debate," *International Studies Review* vol. 5: 2003.

⁷⁰ Sil and Katzenstein, "Analytical Eclecticism in the Study of World Politics," 415.

⁷¹ Stanley Hoffmann, "An American social science: International Relations," *Discoveries and Interpretations: Studies in Contemporary Scholarship* Vol. 1, 1977, 41-60.

⁷² نُشرت خلال العقد الأخيرين على الأقل خمسة أعمالٍ أساسية بعنوان "حقل العلاقات الدولية: هل ما يزال علمًا اجتماعيًا أمريكيًا؟": Miles Kahler, "International Relations: Still an American Social Science?" in Linda. B. Miller and Michael J. Smith (eds.), *Ideas and Ideals: Essays on Politics in Honor of Stanley Hoffmann*, Boulder, Colo: Westview, 1993; Steve Smith, "The Discipline of International Relations: Still an American Social Science?" *British Journal of Politics and International Relations* 2(3): 2000; Robert Crawford and Darryl S. Jarvis (eds.), *International Relations – Still an American Social Science? Toward Diversity in International Thought*, NY: State University of NY Press, 2001; Jörg Friedrichs, "International Relations: Still an American Social Science?" in his (author), *European Approaches to International Relations Theory: A House with Many Mansions*, USA: Routledge, 2004; Stephen M. Walt, "Is IR Still 'an American Social Science?'" *Foreign Policy* Issue June 6, 2011.

الدولية" للكندي كالفي هولستي⁷³، بينما تحمل الثانية عنوان "علمُ اجتماعِ حقلٍ غيرِ دوليٍّ للغاية: التطورات الأمريكية والأوروبية في حقل العلاقات الدولية" للدانماركي أول ويفر⁷⁴، أما الثالثة فتتمثل في التقرير الكمي لبرنامج "التعليم، البحث والسياسة الدولية (TRIP)"⁷⁵؛ هذا إلى جانب عملٍ تحليليٍّ مهمٍ للألماني يروغ فريديريكس يحمل عنوان "المقاربات الأوروبية لنظرية العلاقات الدولية"⁷⁶.

على خلاف الأدبيات العديدة الأخرى التي ترمي إلى فحص فرضية الهيمنة الأمريكية التي تحولت إلى ما يشبه المسلمة⁷⁷، يسعى هذا البحث إلى تجاوز حدود البعد الأمريكي في ممارسات الهيمنة داخل الحقل، وذلك بالبحث في تفكيك البعد الكولونيالي للحقل كمؤسسة معرفية غربية، حيث تصبح الهيمنة غربية أكثر من كونها أمريكية، وهو بُعدٌ يبقى مسكوتاً عنه في الأدبيات الأنفِ ذكرها. يستند البحث إلى العمل الفذ الذي نشرته الباحثة الهندية ميغانا ناياك بالاشتراك مع إريك سيلبين تحت عنوان، "نحو نزاع الطابع المركزي عن حقل العلاقات الدولية"⁷⁸، حيث يحاججان بأن الحقل – كخطابٍ وكمشروعٍ معرفي، وكتخصصٍ بحثي يشاركُ فيه قطاعٌ واسعٌ من المنظرين والباحثين والطلبة، وكحقلٍ ممارساتي تنبثق من خلاله قراراتٌ وبنى سياسية – هو حقلٌ "متمركز" حول الغرب/الشمال الكبير.

كما يستند البحثُ أيضاً إلى مقالةٍ للباحثتين أنا أغاتانجيلو و ماري لينغ⁷⁹، يشبهان فيها الحقل بمنزلٍ ينتظم في بنيةٍ كولونياليةٍ/أبويةٍ عميقة، حيث يفرض المستعمر نفسه على أنه الأب-المنتج الوحيد لهذا العالم، أما الآخرون فهم أطفالٌ أبرياء وقصّر، أو خدمٌ (servants) في أحسن الأحوال، أو برابرة غير قابلين للتعليم (أو غير قادرين على التعلم) في أسوأ الأحوال⁸⁰. ولا يفتح هذا المنزلُ أبوابه أمام أيِّ كان، لأن الدخول إليه يتطلب الإذعان لمجموعةٍ من المعايير والأعراف وقواعد السلوك، وهو ما ينتج مجموعة من النظريات والمدارس الفكرية التي تتلاءم مع ما أسماها

⁷³ Kalevi J. Holsti, *The Dividing Discipline: Hegemony and Diversity in International Theory*, Boston: Allen & Unwin, 1985.

⁷⁴ Wæver, "The Sociology of a not so International Discipline," 687-727.

⁷⁵ Richard Jordan et al., *One Discipline or Many?* Williamsburg: Wendy & Emery Reves Center for International Studies, 2009.

⁷⁶ Jörg Friedrichs, *European Approaches to International Relations Theory*, USA: Routledge, 2004.

⁷⁷ See for example, J. Ann Tickner, "Dealing with Difference: Problems and Possibilities for Dialogue in International Relations," *Millennium* 39(3): 2011; Gunther Hellmann, "International Relations as a Field of Studies," in Badie, B., Berg-Schlosser, D. and Morlino, L. (eds.), *International Encyclopedia of Political Science*, London: Sage, 2011.

⁷⁸ Meghana Nayak and Eric Selbin, *Decentering International Relations*, NY and London: Zed Books, 2011.

⁷⁹ Anna Agathangelou and M. L. Ling, "The House of IR: from Family Power Politics to the Poiesis of Worldism," *International Studies Review* 6(4): 2004.

⁸⁰ *Ibid.*, 21.

البنية الكولونيالية/الأبوية للحقل. فضلاً عن ذلك، يقتبس هذا البحث – لكن على نحوٍ أقلّ تكراراً – من أعمال كليّ من نعيم عناية الله⁸¹، باري بوزان و لين هانسن⁸²، و بينار بيلجين⁸³.

أخيراً، بالنسبة لمسألة الانعتاق من الهيمنة الغربية، ينطلق البحث من سؤالين أساسيين: لماذا لا توجد – وهل ينبغي أن توجد هناك نظرية/نظرياتٌ غيرٌ غربيةٍ في حقل العلاقات الدولية؟ وفي سياق السعي للإجابة على السؤالين، رأينا أنه من الضروري التعريفُ بالمشروع الناشئ الذي يطمح إلى إبراز المنظورات غير الغربية للسياسة الدولية، جنباً إلى جنبٍ مع تفكيك البعد الكولونيالي للحقل كمؤسسة معرفيةٍ غربيةٍ، وصولاً إلى تسليط الضوء على مزايا تحول الحقل من وضع هيمنة النظريات الغربية نحو وضع التعددية الذي يسمح بوجود نظريات غير غربية مختلفة عن التيار المهيمن وقادرة على المشاركة في النقاش النظري الراهن.

يقترحُ البحث قائمة واسعة من القراءات للتعرف على مضامين هذا المشروع⁸⁴، لكنه يستند بشكلٍ أساسي إلى أعمال أميتاف آشريا و باري بوزان اللذين حرّزا كتاباً جماعياً ذا طابعٍ تأسيسيٍّ للمشروع، تحت عنوان "النظرية غير

⁸¹ Naeem Inayatullah, "Why Do Some People Think They Know What Is Good for Others?" in Jenny Edkins and Maja Zehfuss (eds.), *Global Politics: A New Introduction*, USA and Canada: Routledge, 2nd ed., 2014.

⁸² Barry Buzan and Lene Hansen, *The Evolution of International Security Studies*, NY: Cambridge University Press, 2009.

⁸³ Pinar Bilgin, "The 'Western-Centrism' of Security Studies: 'Blind Spot' or Constitutive Practice?" *Security Dialogue* 41(6): 2010.

⁸⁴ أنظر على سبيل المثال:

Elene B. Tickner and David L. Blaney, *Thinking International Relations Differently*, London: Routledge, 2012; Feng Zhang, "The Tsinghua Approach and the Inception of Chinese Theories of International Relations," *The Chinese Journal of International Politics* 5(1): 2012, 73-102; Ching Chang Chen, "The Im/Possibility of Building Indigenous Theories in a Hegemonic Discipline: The Case of Japanese International Relations," *Asian Perspective* 36(3): 2012, 463-492; Lucy Taylor, "Decolonizing International Relations: Perspectives from Latin America," *International Studies Review* vol. 14: 2012, 386-400; Meghana Nayak and Eric Selbin, *Decentering International Relations*, NY and London: Zed Books, 2011; Kimberly Hutchings, "Dialogue between Whom? The Role of the West/Non-West Distinction in Promoting Global Dialogue in IR," *Millennium* 39(3): 2011, 639–647; Robbie Shilliam (ed.), *International Relations and Non-Western Thought : Imperialism, Colonialism, and Investigations of Global Modernity*, London: Routledge, 2011; Amitav Acharya, "Dialogue and Discovery: In Search of International Relations Theories Beyond the West," *Millennium* 39(3): 2011, 619–637; Inanna Hamati-Ataya, "Contemporary 'Dissidence' in American IR: The New Structure of Anti-Mainstream Scholarship?" *International Studies Perspectives* 12(4): 2011, 362–398; A. P. Tsygankov and P.A. Tsgankov, "Russian Theory of International Relations," in Robert. A. Denmark (ed.), *International Studies Encyclopedia Volume 10*, NY: Wiley-Blackwell Publishers, 2010; Josuke Ikeda, "The Post-Western Turn in International Theory and the English School," *Ritsumeikan Annual Review of International Studies* vol. 9: 2010, 29-44; Amitav Acharya and Barry Buzan (eds.), *Non-Western International Relations Theory: Perspectives on and Beyond Asia*, London: Routledge, 2010; Andrew Linklater, "The English School Conception of International Society: Reflections on Western and Non-Western Perspectives," *Ritsumeikan Annual Review of International Studies* vol. 9: 2010, 1-13; Arlene B. Tickner and Ole Wæver (eds.), *International Relations Scholarship around the World*, NY: Routledge, 2009; Petr Drulák, "Introduction to the International Relations (IR) in Central and Eastern Europe Forum,"

الغربية في العلاقات الدولية: منظوراتٌ حول آسيا وما وراءها"⁸⁵. يضم الكتاب مجموعة من الفصول ساهم في كتابتها أحد عشر أكاديميًا من أماكن جغرافيةٍ متنوعة⁸⁶؛ إضافة إلى مقالةٍ رائدةٍ نشرها أشاريا تحت عنوان "في البحث عن نظريات في العلاقات الدولية بعيدًا عن الغرب"⁸⁷. يستند البحث أيضًا – لكن على نحوٍ أقلِّ تكرارًا – إلى ورقةٍ نشرتها آرلين تيكنر تحت عنوان "النظرُ إلى حقل العلاقات الدولية على نحوٍ مختلف: ملاحظات من العالم الثالث"⁸⁸. وكتابٌ جماعي حررته الباحثة نفسها بالتعاون مع أول ويفر تحت عنوان "دراسة حقل العلاقات الدولية حول العالم"⁸⁹.

Journal of International Relations and Development vol. 12: 2009, 168–173; Pinar Bilgin and Oktay F. Tanrisever, "A Telling Story of IR in the Periphery: Telling Turkey about the World, Telling the World about Turkey," *Journal of International Relations and Development* vol. 12: 2009, 174-179; Petra Roter, "At the Centre and the Periphery Simultaneously: The Incomplete Internationalization of Slovenian International Relations," *Journal of International Relations and Development* vol. 12: 2009, 180–186; Jozef Batora and Nik Hynek, "On the IR Barbaricum in Slovakia," *Journal of International Relations and Development* vol. 12: 2009, 186–193; Viatcheslav Morozov, "Obsessed with Identity: The IR in Post-Soviet Russia," *Journal of International Relations and Development* vol. 12: 2009, 200–205; Vendulka Kubàlková, "The 'Take off' of the Czech IR discipline," *Journal of International Relations and Development* vol. 12: 2009, 205–220; Eiki Berg and Matthieu Chillaud, "An IR Community in the Baltic States: Is There a Genuine One?" *Journal of International Relations and Development* vol. 12: 2009, 193–199; Pinar Bilgin, "Thinking Past 'Western IR?'" *Third World Quarterly* 29(1): 2008, 5-23; Giorgio Shani, "Toward a Post-western IR: the Umma, Khalsa Panth, and Critical International Relations Theory," *International Studies Review* vol. 10: 2008, 722–734; Yaqing Qin, "Why Is There No Chinese International Relations Theory?" *International Relations of the Asia-Pacific* 7(3): 2007, 313-340; Amitav Acharya and Barry Buzan, "Why Is There No Non-Western International Relations Theory? An introduction," *International Relations of the Asia-Pacific* 7(3): 2007, 287–312; Branwen Gruffydd Jones (ed.), *Decolonizing international relations, USA*: Rowman & Littlefield Publishers, Inc., 2006; José A. da Cruz, "Brazil's International Relations at the Dawn of the Twenty-First Century," *Latin American Politics and Society* 47(1): 2005, 115-122; Gerald Chan, *Chinese Perspectives on International Relations: A Framework for Analysis*, London: Macmillan, 1999; Mohammed Réza Djalili, "Conceptions Non-occidentales de l'Ordre Mondial et Théories des Relations Internationales," *Le Trimestre du Monde* n. 9: 1990, 149-161; among others.

⁸⁵ Amitav Acharya and Barry Buzan (eds.), *Non-Western International Relations Theory: Perspectives on and Beyond Asia*, London: Routledge, 2010.

⁸⁶ هؤلاء هم: أميتاف أشاريا (الهند)، باري بوزان وريتشارد ليتل (انجلترا)، ياكينغ كين (الصين)، تاكاشي إينوغوتشي (اليابان)، تشايسانغ تشان (كوريا الجنوبية)، نافنيتا شذا بهيرا (الهند)، ألان تشونغ (سنغافورة)، ليونارد سيباستيان و إيرمان لانتي (أندونيسيا)، و شاهرمانو تاج باخش (أفغانستان).

⁸⁷ Amitav Acharya, "Dialogue and Discovery: In Search of International Relations Theories Beyond the West," *Millennium* 39(3): 2011. See also, Amitav Acharya, "International Relations Theory and Western Dominance: Reassessing the Foundations of International Order," lecture delivered at the "Reenvisioning Global Justice/Global Order" Seminar Series, Centre for International Studies, Oxford University, 22 February 2007, 4-5, downloaded from:

<http://amitavacharya.com/?q=content/international-relations-theory-and-western-dominance-reassessing-foundations-international> (accessed on 14.5.2016)

⁸⁸ Arlene Tickner, "Seeing IR Differently: Notes from the Third World," *Millennium* 32(2): 2003.

⁸⁹ Arlene Tickner and Ole Wæver (eds.), *International Relations Scholarship around the World*, NY: Routledge, 2009.

يسعى هذا البحث، من جانبه، إلى لفت الانتباه إلى مسألتين أساسيتين في ما يتصل بالعلاقة بين إشكالية الاعتناق من الهيمنة الغربية ونظرية التعقد. أولاً، هناك مفترق طرق جوهري بين مشروعَي إقحام نظرية التعقد داخل الحقل من جهة والتأسيس لنظرية/نظرياتٍ غير غربية في العلاقات الدولية من جهة أخرى. يتمثل مفترق الطرق هذا في أن قطاعاً واسعاً من الباحثين المتحمسين لمشروع نظرية التعقد في العلاقات الدولية إما أنهم ذوو أصولٍ غير غربية أو أنهم يناهضون بشكل صريح الهيمنة الغربية على الحقل و/أو يشتغلون ضمن مشروع النظرية/النظريات غير الغربية. ثانياً، تساهم نظرية التعقد في التمكين لمشروع الاعتناق من الهيمنة الغربية عبر التشجيع على استلهاج المنطق الحوارية (dialogic)، الذي تقوم عليه فلسفة التعقد، والذي يسمح بتجاوز حالة الازدواجية في ثنائية نظرية غربية/غير غربية من خلال تركيب وحدةٍ كَلَانِيَّةٍ/كُلِّ وحدويٍّ يسمح بالحوار بين الطرفين. لذلك، يؤكد هذا البحث على أنه إذا كان التنظير غير الغربي جزءاً من أجندة النقاش الخامس، فينبغي أن لا يكون نقاشاً "بين" النظريات الغربية ونظرياتٍ غير غربيةٍ بديلة، لكن ينبغي أن يكون نقاشاً "حول" إمكانية/ضرورة/مزايا تطوير مقارباتٍ غير غربيةٍ مختلفة.

5- خطة البحث

ينقسم هذا البحث إلى أربعة فصول⁹⁰. يسعى الفصل الأول – بزوغ و”أقول“ النقاش الرابع في حقل العلاقات الدوليَّة – إلى توصيف حالة الحقل بعد عقدين كاملين من إطلاق النقاش الرابع، ثم يحاول تفكيك المسوغات التي من شأنها تبرير الدعوة إلى تقويضه والشروع في بناء نقاشٍ جديد. ينقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث. يناقش المبحث الأول حالة الحقل مع نهاية الحرب الباردة مع التركيز على مضامين الانتقال من النقاش الثالث إلى النقاش الرابع. ثم يناقش المبحث الثاني مضامين العلاقة بين إطلاق المشروع البنائي لتجسير الهوة بين العقلانية والتأملية وبزوغ النقاش الرابع. أما المبحث الثالث فيسعى إلى فحص حدود هذا المشروع، ومن ثم حدود الاتصال المعرفي بين أطراف النقاش الرابع الثلاثة (التأملية–العقلانية–البنائية). وأخيراً، يناقش المبحث الرابع مسوغات الانتقال إلى نقاشٍ خامسٍ جديدٍ في الحقل.

يستعرض الفصل الثاني – مدخل إلى نظرية التعقد – مقدمة عامة إلى نظرية التعقد. وينقسم إلى ثلاثة مباحث. يقدم المبحث الأول نقاشاً مقتضباً حول فيزياء الكوانتوم كمدخلٍ إلى نظرية التعقد، أما المبحث الثاني، فيستعرض على الأقل ستة مفاهيم أساسية تقوم عليها النظرية، هي: معضلة الأجسام الثلاثة (بدراسة أعمال هنري

يبقى هذا العمل أكثر تنوعاً من عمل أشاريا و بوزان، حيث جاء في 18 فصلاً، شارك في تحريره 21 باحثاً من أماكن جغرافية عديدة، هم: آرلين تيكندر (كولومبيا)، أول ويفر (الدانمارك)، ماكسي شومان (جنوب إفريقيا)، سيرينو أوفوهو (جنوب السودان)، تاكاشي إينوغوتشي (اليابان)، بي واي يانغ (الصين)، سي سانغ تان (سنغافورة)، نافينتا شذا بهيرا (الهند)، محمود ساربولغالم (إيران)، بهجت قرني (مصر)، كريم مقدسي (لبنان)، أريام كاكوفيتش (إسرائيل)، إرسال أيديني (تركيا)، ألكسندر سيرغونين (روسيا)، بيتر درولاك و جان كارلاس ولوسي كونيجوفا (التشيك)، توماس بايرستراكر (سويسرا)، واين كوكس و كيم ريتشارد نوسال (كندا)، و يورغ فريدريكس (ألمانيا).

⁹⁰ يستعرض هذا الجزء من المقدمة خطة البحث على نحوٍ مقتضب. يبقى بإمكان القارئ الإطلاع على مضامين كل فصلٍ على نحوٍ مستفيضٍ في مقدمات الفصول الأربعة، كلُّ فصلٍ على حدته.

بوانكاربي؛ مفاهيم الشواش، الحساسية (المفرطة) للتغير في الشروط الابتدائية، وأثر الفراشة (من خلال فحص أعمال إدوورد لورنتز)؛ مفهوم التشعب الثنائي والتماثل الذاتي (عبر استعراض أعمال روبرت ماي)؛ الهندسة الكسرية/الفراكتلية (بفحص أعمال بونوا ماندلبروت)؛ ومفهوم التنظيم الذاتي والمنظومات البعيدة عن التوازن (من خلال فحص أعمال إيليا بريغوجين). بينما يناقش المبحث الثالث بشكلٍ معمق مفهوم التّعقد، فضلاً عن فحص خصائص ما أصبح يعرف بالأنظمة المعقدة كمدخل أساسي لفهم خاصية التعقد في حدّ ذاتها.

أما الفصل الثالث – نحو إقحام نظرية التعقد داخل حقل العلاقات الدولية: وعود المشروع وحدوده – فيقدم للسياق الذي يمكن أن يتم فيه إقحام إسهامات وأطروحات هذه النظرية داخل الحقل، ويسعى إلى فحص وعود حدود هذا المشروع، وذلك في ثلاثة مباحث. يناقش المبحث الأول كيف يشكل التعقد الخاصية الأبرز لعمليات وتفاعلات السياسة العالمية خلال العقود الثلاثة الأخيرة. بينما يناقش المبحث الثاني التعقد كمقاربة (أو كمنظورية) للعلاقات الدولية، وما يعنيه إعادة فهم النظام الدولي كنظام معقد بدلاً من الوصف التقليدي الذي يقدمه كنظام فوضوي البنية، والذي حافظت عليه مختلف التقاليد والنقاشات النظرية المتعاقبة عبر تاريخ الحقل. أما المبحث الثالث فيركز على فحص حدود هذا المشروع المعرفي.

أخيراً، وطالما أن البحث يفترض أن إقحام نظرية التعقد داخل الحقل، إلى جانب فشل النقاش الرابع في تقديم إجاباتٍ واعدة لعدة إشكاليات في النقاشات السابقة، هو الذي يزيد الاهتمام ببناء نقاشٍ خامس جديد، فإن الفصل الرابع – النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: إشكاليات أساسية – يحاول فحص ثلاثة إشكاليات من شأن النقاش الخامس أن يستمر في إنتاج التبادل المعرفي بشأنها. يجادل البحث في هذا الفصل بأن الميزة الأساسية للنقاش الخامس تتمثل في الانتقال من التركيز على أطراف النقاش إلى التركيز على الإشكاليات الرئيسية والملحة التي يدور النقاش حولها، لأن تجربة النقاشات السابقة أثبتت أن التركيز على الأطراف غالباً ما ينتهي إلى نسيان المقاربات النظرية غير المهيمنة والمُنظّرين الذين لا يُصنّفون ضمن قوائم الشخصيات المعرفية الأكثر تأثيراً على الحقل. يناقش هذا الفصل ثلاث إشكاليات أساسية في ثلاثة مباحث: إشكالية السببية؛ إشكالية النظرية الكبرى؛ وإشكالية (الانعتاق من) الهيمنة الأمريكية/الغربية على حقل العلاقات الدولية التي تقع في قلب اهتمامات النقاش الخامس، إذ يعيد المبحث الثالث طرح السؤال الحرج الذي شغل الباحثين والمُنظّرين عبر تاريخ الحقل، منذ أن طرحه ستانلي هوفمان لأول مرة في سبعينيات القرن العشرين، ”حقل العلاقات الدولية: هل ما يزال علماً اجتماعياً أمريكياً؟“ محاولاً فحص مضامين هذه الإشكالية مع مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

الفصل (I)

بزوغ و "أفول" النقاش الرابع في حقل العلاقات الدولية

يسعى هذا الفصل إلى مراجعة حالة الحقل مع مطلع الألفية الجديدة، وهي الفترة التي عرفت بزوغ فجر النقاش الرابع ضمن سلسلة النقاشات الكبرى المتعاقبة المشكّلة لتاريخ الحقل. يجادل أول ويفر بأن هذه النقاشات لا تدوم إلى الأبد، فهي تصبح تيبولوجيات "مضلّلة" إذا ما أعاد أعضاء الجماعة المعرفية ترتيب مواقفهم النظرية وفقا لخطوط جديدة¹. لذلك، فقد أصبح النقاش الثالث، بين المقاربات الوضعية والمقاربات مابعد الوضعية، غير قادرٍ على استيعاب التحولات المعرفية التي عرفها الحقل مع بداية تسعينيات القرن الماضي. لم تقتصر هذه التحولات المعرفية فقط على ظهور البراداييم العقلاني الذي يضم التوليفة الواقعية الجديدة-المؤسسية الجديدة، بل امتدت إلى ظهور البنائية بمختلف تياراتها، بما في ذلك تيار ألكسندر ونُت وزملائه الذين أعلنوا عن برنامجٍ بحثيٍّ واعدٍ يسعى لاحتلال "أرضية وسطى" بين العقلانية (الوضعية) والتأملية (مابعد الوضعية)².

عقب نهاية الحرب الباردة، أدى تموقع البنائية، إلى جانب العقلانية والتأملية، إلى تزايد الاهتمام ببناء نقاشٍ جديدٍ داخل الحقل. كان هناك مسوغان من شأنهما تبرير مثل هذا الموقف. يتعلق المسوغُ الأول بالتموقع الثلاثي للمواقف النظرية (البنائية-العقلانية-التأملية) لأول مرة في تاريخ الحقل، بدل التموقع الثنائي المؤلف في النقاشات الثلاثة السابقة (الواقعية-المثالية في النقاش الأول، التقليدية-السلوكية في النقاش الثاني، الوضعية-مابعد الوضعية في النقاش الثالث). أما المسوغُ الثاني فيتعلق بعود البنائية بالمساهمة في تطوير حقلٍ تعددي يفتح آفاق الاتصال المعرفي، بدلا من الممارسات القائمة على الإقصاء المتبادل وانعدام الاتصال المعرفي بين المواقف النظرية خلال النقاشات السابقة، وذلك بتطويرها لما أصبح يعرف بنظرية "الأرضية الوسطى" (middle-ground theory). أصبح النقاشُ الجديدُ يمثل حينها النقاش الرابع ضمن سلسلة النقاشات المتعاقبة المشكّلة لتاريخ الحقل.

غير أن مسعى الفصل لا يتوقف عند فحص حالة الحقل خلال حقبة النقاش الرابع، وطالما أنه كغيره من النقاشات السابقة لا يدوم إلى الأبد، على حد تعبير ويفر، فإن هذا الفصل يسعى كذلك إلى فحص السياق الذي أصبح معه النقاش الرابع مجرد تيبولوجيا "مضلّلة" غير قادرة على استيعاب التحولات المعرفية التي بدأ الحقلُ يعرفها مع مطلع الألفية الجديدة، سواءً تعلق الأمرُ بفشل الوعود البنائية في تجسير الهوة بين العقلانيين والتأمليين الذين استمرت الابستمولوجيا مصدرًا أساسيًا للانقسام والتنافر بينهم، أو تعلق الأمرُ بتزايد الأصوات الداعية إلى إقحام

¹ Ole Wæver, "The Rise and the Fall of the Inter-Paradigm Debate," in Steve Smith, Ken Booth, and Marysia Zalewski (eds.), *International Theory: Positivism and Beyond*, Cambridge: Cambridge University Press, 1996, 404 (emphasis added).

² ينبغي هنا تبديد الارتباك المصطلحي في التصنيفات المتداولة لنظريات العلاقات الدولية: فالمقاربات العقلانية، الوضعية والتفسيرية هي تلك التي تربط بين الأنطولوجيا المادية والابستمولوجيا الوضعية؛ أما المقاربات التأملية، مابعد الوضعية، النقدية والتكوينية فهي تلك التي تجمع بين الأنطولوجيا الاجتماعية وابستمولوجيا مناهضة للوضعية.

نظرية التعقد في دراسة العلاقات الدولية، بما تتيحه من مفاهيم وأدوات تحليلية من شأنها أن تحسّن من فرص التعامل مع التعقد المتزايد في السياسة الدولية. وهو ما من شأنه أن يفتح أمام الحقل آفاق نقاش (خامس) جديد يسمح له بمواكبة التحولات المعرفية السابقة من جهة، ويسمح له من جهة أخرى بمواجهة التحديات الإمبريقية التي يفرضها التعقد المتزايد في الحياة الدولية. لكن التحول من النقاش الرابع نحو نقاشٍ جديد لا يعني نهايته، لذلك وضعنا مفردة ”أفول“، في عنوان الفصل، بين فاصلتين معقوفتين لكي نؤكد على فكرة أن أفول النقاش الرابع لا يحدث بشكل كاملٍ ونهائي، إذ تبقى هناك إشكالياتٌ قد تعتبر من صميم النقاش الرابع، بل وقد تكون من صميم نقاشاتٍ أسبق، لكنها تستمر في تحفيز التبادل المعرفي في حقبة النقاش الخامس.

ينقسم هذا الفصلُ إلى أربعة مباحث. يتناولُ المبحثُ الأولُ السياقَ المعرفي الذي تحول فيه الحقل من النقاش الثالث إلى النقاش الرابع مع نهاية الحرب الباردة والزخم النظري الذي عرفته البنائية بفضل مداخلتها بشأن التفسير الاجتماعي للتغير في السياسة الدولية. أما المبحث الثاني فيقدم قراءة في المشروع البنائي لتجسير الهوة الموروثة عن النقاش الثالث بين العقلانية/الوضعية والتأملية/مابعد الوضعية، والذي شكل مسوغاً جوهرياً للدعوة إلى النقاش الرابع آنذاك. بينما يتصدى المبحث الثالث لفحص حدود هذا المشروع البنائي، بالتركيز على الصعوبات التي تواجهها البنائية نفسها في التحرر من خطوط الفصل الابستمولوجية الموروثة من النقاش الثالث. أخيراً، يقترح المبحث الرابع مسوغين أساسيين للتحول نحو نقاش (خامس) جديد في تاريخ الحقل. يتمثل المسوغ الأول في ”أفول“ النقاش الرابع، حيث تبدو نظريات العلاقات الدولية السائدة خلال العقد الأخير وكأنها مازالت تخوض نفس المنطق ثنائي الأطراف الذي ميّز النقاش الثالث (العقلانية-البنائية ضد التأملية)، أما المسوغ الثاني فيتمثل في تزايد حجم الأدبيات التي تسعى إلى إقحام نظرية التعقد داخل الحقل.

المبحث (أ)

حالة الحقل مع نهاية الحرب الباردة : من النقاش الثالث إلى النقاش الرابع

اقترح روبرت كيوهان، في خطابه الافتتاحي كرئيسٍ لجمعية الدراسات الدولية في عام 1988، أن الحقل بات منقسمًا بين المقاربات العقلانية (التيار المهيمن) وجملةٍ من المقاربات التأملية التي ما إن لم تتمكن من تطوير برنامجٍ بحثي خاص بها فإنها ستبقى على الهامش³. إن التعارض، القائم على منطق الإقصاء، الذي اقترحه كيوهان بين العقلانية والتأملية هو تعارضٌ موروثٌ عن النقاش الثالث في سلسلة النقاشات الكبرى، بين الوضعية و مابعد الوضعية. وقد كان من شأن نهاية الحرب الباردة أن كشفت عن افتقار المقاربات العقلانية المهيمنة ليس فقط للقدرة على التنبؤ،

³ Steve Smith, "The Discipline of International Relations: Still an American Social Science?" *British Journal of Politics and International Relations* 2(3): 2000, 385-386.

ولكن حتى للقدرة على التفسير، كما كشفت عن افتقارها للبعد التاريخي في التنظير⁴، مما أكد الانتقادات التأملية القائلة باستمرار عدم قدرة العقلانية على فهم التغيير في السياسة الدولية⁵.

في الوقت نفسه، كشفت نهاية الحرب الباردة عن حدود المشروع الاستمولوجي البديل الذي تدافع عنه التأملية⁶، ما جعل من فهم نهاية الحرب الباردة أمرًا لا يتعلق فقط بضرورة التفكير خارج البراداييم العقلاني كما جادل ريتشارد ناذ ليبيو⁷، ولكن بضرورة التفكير خارج التعارض القائم بين العقلانيين والتأمليين. من جهةٍ أخرى، أدت نهاية الحرب الباردة كتطورٍ تاريخي⁸، إضافة إلى تطوراتٍ نظريةٍ أخرى كإقحام النقاش الفلسفي حول العلاقة بين البنية والفاعل⁹، إلى إعطاء زخمٍ للمقاربة البنائية داخل الحقل، خاصة بعد أن تم إعلانها برنامجًا بحثيًا يسعى لتجسير الهوة بين العقلانية والتأملية¹⁰.

⁴ Darryl S. L. Jarvis, "Toward an Understanding of the Third Debate: International Relations in the New Millennium," in Darryl S. L. Jarvis (ed.), *International Relations and the Third Debate*, USA: Greenwood Publishing Group, 2002, 2.

⁵ Andrew B. Phillips, "Constructivism," in Martin Griffiths (ed.), *International Relations Theory for the Twenty-first Century: An Introduction*, USA: Routledge, 2007, 62.

⁶ يبدو أن خطوط الفصل الناجمة عن حالة عدم القابلية للمقايسة (incommensurability) لا تفصل فقط بين العقلانيين والتأمليين، لكنها تفصل كذلك بين التأمليين أنفسهم، هذا ما دفع سميت إلى المجادلة بأن ما يوحد التأمليين هو معارضة ونقد العقلانية أكثر من البحث عن بديلٍ مناسب لها. أنظر: 383. Smith, "The Discipline of International Relations," 383. لاشك أن الكيفية التي يتم من خلالها إطلاق التسميات (naming) من شأنها أن تقدم دلالة تحليلية مهمة. توجي تسمية "مابعد الوضعية" إلى الاستنتاج بأن المشروع النظري لمابعد الوضعية، بمختلف أبعاده، يفتقر بشكلٍ واضحٍ إلى المضمون "البديل" للوضعية، لأنه ببساطة يفتقر إلى تسمية "بديلة". ينسحب الأمر نفسه على ما يُعرف بالفلسفات المابعدية، وبشكلٍ أقل دلالة على ما يعرف بالنظريات النقدية، وهو التوصيف الذي يتم إطلاقه على مجمل المقاربات المناهضة للوضعية. أنظر:

Chris Brown, "Turtles All the Way Down: Anti-Foundationalism, Critical Theory and International Relations," *Millennium* 23 (2): 1994, 214.

الواضح أنه إذا كانت هذه النظريات تشكل استجابة لما تعتبره أزمة في الاستمولوجيا الوضعية، فمن المثير للاهتمام أن ندرك أن فشلها في اقتراح تسمياتٍ بديلةٍ يمكن أن تكون له دلالة على إفلاس مشروعها النظري البديل، حيث وباستثناء النسوية، حافظت كل من مابعد البنيوية و مابعد الحدائنة على ارتباطهما الاصطلاحي بالبنيوية والحدائنة، رغم ادعاءاتها بشأن تقديم مشاريعٍ نظريةٍ بديلة. لذلك، يبدو أن الارتباط بين الوضعية ومابعد الوضعية ليس ارتباطًا اصطلاحيًا فقط من خلال استعمال السابقة "مابعد"، ولكنه ارتباطٌ مضاميني في الأساس. وهذا ما يبرر الاتجاه السائد في تقديم مابعد الوضعية انطلاقًا من إبراز تعارضها الجوهرية مع الوضعية.

⁷ Richard Ned Lebow, "The Long Peace, the End of the Cold War, and the Failure of Realism," *International Organization* vol. 48: 1994, 268.

⁸ Alexander Wendt, *Social Theory of International Politics*, Cambridge: Cambridge University Press, 1999, 4.

⁹ Alexander Wendt, "The Agent-Structure Problem in International Relations Theory," *International Organization* 41(1): 1987; David Dessler, "What's at Stake in the Agent-Structure Debate?" *International Organization* vol. 43: 1989; Walter Carlesnæs, "The Agency-Structure Problem in Foreign Policy Analysis," *International Studies Quarterly* vol. 36: 1992; Gil Friedman and Harvey Starr, *Agency, Structure, and International Politics: From Ontology to Empirical Inquiry*, London: Routledge, 1997; Hidemi Suganami, "Agents, Structures, Narratives," *European Journal of International Relations* vol. 5: 1999; Colin Wight, "They Shoot Dead Horses Don't They? Locating Agency in the Agent-Structure Problematique,"

غير أن حالة الحقل، مع نهاية التسعينيات من القرن الماضي، عرفت تحولاً في محاور النقاش، إذ لم تعد نفس المحاور التي تصورها كيوهان مع نهاية الثمانينيات، والمتمثلة في النقاش العقلاني (الواقعية الجديدة-المؤسسية الجديدة) والنقاش بين العقلانيين والتأمليين. فمنذ نهاية الحرب الباردة، تم استبدال المحورين القديمين بمحورين جديدين للنقاش، الأول بين البنائين والعقلانيين والثاني بين البنائين والتأمليين. تتمثل أهمية هذا التحول، حسب روس سميت، في ظهور المقاربة البنائية التي تحدد عقلانية الواقعيين الجدد والمؤسسيين الجدد، في الوقت نفسه الذي سعت فيه لنقل التأمليين من مجرد الانتقادات ما وراء النظرية (meta-theoretical) نحو السعي للقيام بتحليلٍ إمبريقي للسياسة الدولية¹¹.

بهذا الشكل، يمكن المجادلة مع يورغ فريديريكس بأن نظريات العلاقات الدولية خلال العقد الأول من الألفية الجديدة يمكن اختزالها في ثلاثة مواقف أساسية: عند إحدى نهايتي الطيف، هناك العقلانيون الذين يقدمون النقاش النظري داخل الحقل على أنه حوارٌ وديٌّ بين العقلانية ونسخة (مت)دلة من البنائية، مما يعني إقصاء التأملية؛ عند النهاية الأخرى من الطيف، يقدم التأمليون النقاش النظري على أنه أشبه بساحة معركة (battlefield) تفرض عليهم أن يتجدوا في معركتهم ضد العقلانيين؛ وأخيراً، كلما ابتعدنا عن نهايتي الطيف من الجهتين نحو الوسط، وجدنا بنائين "الأرضية الوسطى" الذين يسعون لتجسير الهوة بين أولئك القابعين عند طرفي الطيف¹².

أسست هذه الصورة للنقاش الرابع الذي قدمته البنائية على أنه فضاءٌ واعدٌ للتبادل المعرفي متعدد الأطراف. وفقاً لتصوير فريديريكس، أدى ظهور البنائية، مفعمة بوعود تجسير الهوة بين طرفي النقاش الثالث، إن لم يكن إلى تحرير الحقل من الثنائية التقليدية، عقلانية-تأملية، فإلى تفكيكها إلى ثنائيتين تبدوان قابلتين لإعادة التركيب على النحو التالي:



European Journal of International Relations vol. 5: 1999; Colin Wight, *Agents, Structures, and International Relations: Politics as Ontology*, Cambridge: Cambridge University Press, 2006.

¹⁰ في البداية، حمل المسعى البنائي لتجسير الهوة بين العقلانية والتأملية في طياته أملاً في الخروج من معضلة التفكير القائم على التعارض الذي شكل تاريخ النقاشات النظرية داخل الحقل. تكمن معضلة التفكير القائم على التعارض في أنه يتناول الثنائية المُشكَّلة للنقاش على أنها معطى مسبق وغير قابلة للتغيير، حيث يُنتظر من المناقش أن يتبنى إما الموقف "مع" أو الموقف "ضد". التعاطي مع هذه المعضلة كان يستلزم التغلب على منطق الإقصاء المتبادل بين طرفي الثنائية، وإعادة بناء العلاقة بينهما من خلال بنية غير ثنائية تسمح بوجود أكثر من منبرين للنقاش. أنظر:

Spike Peterson, "Transgressing Boundaries: Theories of Knowledge, Gender and IR," *Millennium* 21(2): 1992, 188.

¹¹ Christian Reus-Smit, "Constructivism," in Scott Burchill et al., *Theories of International Relations*, NY: Palgrave Macmillan, Third Edition, 2005, 188.

¹² Jörg Friedrichs, *European Approaches to International Relations Theory: A House with Many Mansions*, USA: Routledge, 2004, 122.

غير أن هذه الصورة لا تخلو من الغموض رغم البساطة المفرطة التي تبدو عليها، وذلك بالنظر إلى صعوبة ترسيم الحدود المعرفية لمختلف المقاربات المُشكِّلة لحالة الحقل بعد نهاية الحرب الباردة. تتفاقم هذه الصعوبة أكثر في حالة البنائية في حدِّ ذاتها، لأنَّ الحديث عن مساعي تجسير الهوة بين العقلانية والتأملية يقترن بالحديث عن بنائية "الأرضية الوسطى"، مما يعني وجود بنائيةٍ أو (عدة) بنائياتٍ أخرى لا تتقاسم معها هذه المساعي. من جهةٍ أخرى، تطرح هذه الصعوبة إشكالية المسار الذي اتخذته البنائية حتى انتهت إلى هذه الحالة من التنوع.

يتمتع النقاشُ الرابع، على خلاف النقاشات السابقة، بميزةٍ نسبيةٍ تتمثل في تعدد التيبولوجيات التي تحدد المواقف النظرية المشاركة فيه، حيث يبقى المجال مفتوحاً أمام التفكير في مساراتٍ متعددةٍ يمكن من خلالها تقييمُ المآلاتِ الممكنة للاتصال المعرفي داخل النقاش. هذه الميزة كانت غائبة تماماً خلال النقاشات السابقة، حيث تم فرض تيبولوجيات ثنائيةٍ محدَّدة أدت إلى قولبة التفكير حول ما يمكن أن ينتهي إليه النقاش: التيبولوجيا المثالية-الواقعية في النقاش الأول انتهت إلى هيمنة الواقعية؛ التيبولوجيا التقليدية-السلوكية في النقاش الثاني انتهت إلى هيمنة السلوكية؛ التيبولوجيا الوضعية-مابعد الوضعية خلال النقاش الثالث انتهت إلى هيمنة الوضعية.

يمكن تقسيم التيبولوجيات الأساسية للنقاش الرابع، الشائعة في الأدبيات، إلى نمطين: تيبولوجيات ثنائية (binary) وثلاثية الأطراف (tripartite). تنتهي تيبولوجيات كاتزانشتاين، كيوهان وكراسنر من جهةٍ و ويفر من جهةٍ أخرى إلى النمط الأول، بينما تنتهي تيبولوجيات وينر و فريديريكس إلى النمط الثاني. يجادل كاتزانشتاين، كيوهان وكراسنر بأنَّ النقاش الأكثر أهمية خلال التسعينيات هو النقاش بين العقلانية والبنائية¹³، بينما يرى ويفر أن المحور الأساسي للنقاش الرابع يجمع بين التأملية والعقلانية¹⁴ مجدداً بأن تعاقب النقاشات "الكبرى" في تاريخ الحقل حدث وفقاً للمسار التالي، النقاش الأول-النقاش الثاني-النقاش الثالث-النقاش الثالث.

تستند التيبولوجيات ثنائية الأطراف إلى الجدل حول حدود المشروع البنائي لتجسير الهوة بين طرفي النقاش الثالث، لأن فشل هذا المشروع سيؤكد فرضية أن محور النقاش لم يعد عبارة عن مثلثٍ كما تصوره وينر وفريديريكس (العقلانية-البنائية-التأملية)، لكنه ارتد نحو الممارسة الثنائية التي صبغت النقاشات السابقة. كما تستند، من جانبٍ آخر، إلى الجدل حول دور الأصول التأملية مابعد الوضعية للبنائية في التقليل من شأن ما يمكنها القيام به للتوفيق بين براداييمين غير قابلين للمقايضة، يتحدثان لغتين مختلفتين تماماً.

¹³ P. J. Katzenstein, R. Keohane, and S. D. Krasner, "International Organization and the Study of World Politics," *International Organization* 52(4): 1998, 683.

¹⁴ Ole Wæver, "The Rise and Fall of The Inter-paradigm Debate," in Richard Little and Michael Smith (eds.), *Perspectives on World Politics*, UK: Routledge, 2006, 434.

أما التيبولوجيات ثلاثية الأطراف فتستند إلى التحقيب الذي اقترحه فريديريكس¹⁵ (الجدول 1)، كما تستند إلى إسهامات وينر حول آفاق الاتصال المعرفي بين أطراف النقاش الرابع. يبقى أن المسوغ الرئيسي لهذا النوع من التيبولوجيات يكمن في المرونة التي تتمتع بها البنائية كموقفٍ نظري، وليس كبرنامجٍ بحثي قائم بذاته، حيث أن أولئك الذين لا يشعرون بالرضى عن إنجازاتهم داخل التقليد الوضعي مثلاً بإمكانهم الالتحاق بالبنائية كتحويلٍ ابستمولوجي داخل الحقل. وفي الوقت نفسه، يبقى بإمكان بعض البنائيين أنفسهم أن يعبروا عن أعمالهم النظرية كاستمراريةٍ للمجهود الفكري الذي أطلقته المقاربات التأميلية إبان النقاش الثالث، وبذلك فهم يقدمون البنائية كمحاولةٍ لإضفاء الطابع النظمي على تلك المقاربات، وليس كتحويلٍ بحد ذاته¹⁶.

العشرينيات – الثلاثينيات	حقبة	الدولية الليبرالية
الثلاثينيات – الأربعينات	نقاش نظري	الواقعية ↔ الليبرالية
الأربعينات – الخمسينيات	حقبة	الواقعية المنتصرة
الخمسينيات – الستينيات	نقاش نظري	التقليدية ↔ الوضعية
الستينيات – السبعينيات	حقبة	الوضعية
منتصف السبعينيات	نقاش نظري	الواقعية ↔ الليبرالية ↔ الماركسية
الثمانينيات	حقبة	تعددية البرادايما
التسعينيات	نقاش نظري	العقلانية ↔ البنائية ↔ التأملية

الجدول (1): تعاقبُ الحقب والنقاشات في تاريخ الحقل¹⁷

اقترح فريديريكس قصة رمزية مستلهمة من تاريخ الإمبراطورية الرومانية¹⁸ بإمكانها أن تزودنا بفهمٍ سياقي للنقاش الرابع من منظور التيبولوجيا ثلاثية الأطراف. مفادُ القصة أنه إذا افترضنا أن العقلانية الوضعية هي الإمبراطورية الرومانية، فإن التأملين مابعد الوضعيين يصبحون بمثابة القبائل البربرية التي بدأت (خلال النقاش الثالث) في الإغارة على حدود الإمبراطورية، ولم يكن هناك أي تمييز عملي بين مختلف هذه القبائل (كالنظرية النقدية، النسوية، مابعد الحداثة، أو حتى البنائية). وهكذا، فقد كان يُنظر إلى البنائيين على أنهم يمثلون سريةً ضمن الغارات التأملية. ثم حدث لاحقاً وأن انسحبت فصيلة من السرية البنائية، ممثلة في القوطيين الغربيين (Visigoths) حسب التاريخ الروماني القديم، وتقدمت بطلبٍ للحصول على المواطنة الرومانية، فاستفادت من قطعة أرضٍ على حدود الإمبراطورية الرومانية واستوطنت فيها، بينما واصلت بقية السرية البنائية غاراتها، ممثلة في القوطيين الشرقيين (Ostrogoths). ثم حدث وأن أدى التقارب بين المستوطنين الجدد (القوطيون الغربيون) والإمبراطورية الرومانية إلى ازدياد التنافر بين

¹⁵ Friedrichs, 11-13.

¹⁶ Richard Price and Christian Reus-Smit, "Dangerous Liaisons? Critical International Theory and Constructivism," *European Journal of International Relations* 4(3): 1998, 289.

¹⁷ Friedrichs, 11.

¹⁸ Ibid., 107.

بنائي "الأرضية الوسطى" (القوطيون الغربيون) وأقاربهم من البنائين الأثوذكس (القوطيون الشرقيون). لا ترمز هذه القصة فقط إلى الكيفية التي نشأ بها مفهوم نظرية "الأرضية الوسطى"، ولكنها ترمز كذلك إلى حالة من الردة ينتكس فيها النقاش الرابع من تيولوجيا "واحدة" ثلاثية الأطراف إلى تيولوجيا "رجعية" ثنائية الأطراف، حيث يتفاقم التقارب بين البنائية والعقلانية، بينما يتفاقم التباعد بين التأملية والعقلانية، ومن ثم بين البنائية التأملية والبنائية العقلانية، فيرتدُّ النقاش بذلك نحو نفس الممارسات التي صبغت النقاشات السابقة.

المبحث (II)

المشروع البنائي لتجسير الهوية بين العقلانية والتأملية و بُزوغ النقاش الرابع

هناك تركيزٌ – يبدو مبالغاً فيه – على ادعاءات البنائية بشأن قدرتها على جمع العقلانيين والتأمليين على طاولة واحدة للنقاش، حيث يُلقى التركيز على هذا الجزء من المشهد بظلالٍ وارفة على الإسهامات الجوهرية للبنائية، ويجعل الربط بينها وبين مفهوم "الأرضية الوسطى" يأتي في الغالب على حساب تلك الإسهامات. يمكن المجادلة بأن الزخم الذي أضافته البنائية داخل الحقل لا ينعكس فقط في الجدل حول تجسير الهوية بين طرفي النقاش الثالث، بل ينعكس أكثر في إعادة تصور العلاقة بين "الاجتماعي" و "المادي" في العلاقات الدولية، وهي نقطة سنعود إليها لاحقاً في هذا المبحث. سنناقش أولاً مضامين البرامج البحثية لكل من العقلانية والتأملية، ثم الإستراتيجية البنائية لتجسير الهوية بينهما وإعادة بعث الاتصال المعرفي الذي انتهى به النقاش الثالث إلى أدنى مستوياته منذ بدء النقاشات النظرية، وأخيراً نناقش حدود هذه الإستراتيجية كمسوغٍ جوهري للانتقال من النقاش الرابع، الذي غذته وعودٌ هذه الإستراتيجية، إلى نقاش جديد.

1- الهوية العقلانية-التأملية كميراثٍ للنقاش الثالث

لفهم السياق الذي أدى إلى بروز الهوية بين العقلانيين والتأمليين، تنبغي العودة إلى ما يُعرف بالنقاش ما بين البرادايما¹⁹ (inter-paradigm debate) الثلاثة، الواقعية، الليبرالية والماركسية²⁰. يشكل النقاش ما بين البرادايما

¹⁹ هناك من يقدم النقاش ما بين البرادايما على أنه النقاش الثالث في سلسلة النقاشات "الكبرى"، أنظر مثلاً مايكل بانكس في: Hüseyin Isiksal, "To What Extend Complex Interdependence Theorists Challenge to Structural Realist School of International Relations?" *Alternatives: Turkish Journal of International Relations* 3(2, 3): 2004, 130.

يُميز هذا البحث بين النقاشين وتعتبر أن النقاش ما بين البرادايما جمع الواقعية، الليبرالية والماركسية، بينما جمع النقاش الثالث النظريات الوضعية المنخرطة في النقاش السابق والمقاربات مابعد الوضعية البديلة. نشاطر، هنا، نيفيس سيلفا ملاحظته حول حالة الارتباك المرتبطة بالغموض في تسمية النقاشات النظرية عموماً والنقاش الثالث خصوصاً. أنظر:

Eduardo S. Neves-Silva, "Critical Theory and Post-positivism: IR and the significance of Philosophy," a paper prepared for the SGIR Sixth Pan-EurOpean Conference on International Relations, Turin, 12-15 September 2007, 2.

التوصيف الشائع لحالة الحقل مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي، وهو يستند إلى قراءةٍ جدليةٍ للتحديات التي واجهتها الهيمنة الواقعية على الدراسات الدولية مع نهاية السبعينيات. تمثلت أبرز هذه التحديات في إشكالية التعدد والتنوع في الفواعل، والطريقة التي من خلالها يعمل التنافس بينها على تشكيل بنية النظام الدولي²¹. ذهب ويفر إلى الإدعاء بأن هذا النقاش هو نقاشٌ تعدديٌّ بدون طرفٍ فائز²². يرتبط التباينُ في المقاربات المشاركة في النقاش، حسب سميث، بالتباين في الإجابات التي تقدمها كل مقاربةٍ للأسئلة التالية: ما هي الفواعل الأساسية في العلاقات الدولية؟ ما هي القضايا الأساسية في السياسة الدولية؟ ما هي العمليات/المسارات الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية؟ وما هي المخرجات الأساسية لهذه العمليات/المسارات؟²³.

في الوقت نفسه، يجادل سميث بأن النقاش ما بين البرادايمايات مفهومٌ "مضللٌ" للغاية²⁴، طالما أنه ينطوي على إمكانية "غير ممكنة" للتبادل النظري بين البرادايمايات الثلاثة حول كيفية تفسير العلاقات الدولية، حيث أن كل برادايما يتعامل مع أجندةٍ نظريةٍ خاصة به، ومختلفةٍ تمامًا عن البرادايمايات الأخرى؛ وهو ما يؤدي إلى التهميش والإقصاء المتبادلين، أو إلى ما أسماه مايرز "حوار الصم البكم"²⁵. ويذهب سميث إلى حد المجادلة بأن البرادايمايات الثلاثة تكاد لا تنظر لنفس "العالم"، كما أنها لا تستند إلى مجموعةٍ محايدةٍ من "الوقائع" التي يمكن من خلالها تقييم تلك البرادايمايات²⁶. ويرى بانكس بدوره أن البرادايمايات الثلاثة تنطوي على صورٍ متباينةٍ للعالم، تؤدي إلى ظهور ما أسماه

²⁰ هناك اختلافات حيال تسمية هذه البرادايمايات، حيث يتحدث بانكس عن "الواقعية" و"التعددية" و"البنوية"؛ بينما يفضل هولستي استعمال "التقليد الكلاسيكي" و"المجتمع العالمي" و"الماركسية الجديدة"؛ في حين يتحدث فيوتي وكوبي عن "الواقعية" و"التعددية" و"الشمولية"؛ بينما يتحدث ماكينلاي و ليتل عن "الواقعية" و"الليبرالية" و"الاشتراكية"؛ أخيرًا، يستخدم أولت تسميات "الواقعية" و"الليبرالية" و"الماركسية". أنظر:

Mark Neufeld, "The Reflexive Turn and International Relations Theory," CISS Working Paper #4, January 1991, Centre for International and Strategic Studies, York University, 9.

²¹ Bertrand Badie, "Realism under Praise, or a Requiem? The Paradigmatic Debate in International Relations," *International Political Science Review* 22(3): 2001, 255.

²² Ole Wæver, "The Rise and Fall of the Inter-Paradigm Debate," in Steve Smith, Ken Booth, and Marysia Zalewski (eds.), *International Theory: Positivism and Beyond*, Cambridge: Cambridge University Press, 1996, 155.

²³ Steve Smith, "The Self-Images of a Discipline: A Genealogy of International Relations Theory," in Ken Booth and Steve Smith (eds.), *International Relations Theory Today*, Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press, 1997, 14.

²⁴ Ibid., 19.

²⁵ Reinhard Meyers, "Contemporary Developments in International Relations Theory" (adapted from: Reinhard Meyers, *Die Lehre von den Internationalen Beziehungen. Ein entwicklungsgeschichtlicher Überblick*. 2.Aufl. Königstein/Ts. 1981), 58.

²⁶ Smith, "Paradigm Dominance in International Relations," 201-202.

"البنى النظرية"، وهي رغم اتساقها داخليًا إلا أنها تتناقض تمامًا فيما بينها، سواءً من حيث الفواعل، الديناميكيات، المتغيرات التابعة، حدود الحقل المعرفي، أو من حيث المفاهيم النظرية المستعملة²⁷.

من جهةٍ أخرى، يمكن المجادلة بأن نظرية العلاقات الدولية بقيت واقعية في الأساس، لأن مفهوم البراداييم، حجر الزاوية في هذا النقاش، لم يحدث وأن تحرر من هيمنة الأجندة الواقعية للتنظير²⁸ (أسباب الحرب، الدولة كفاعل محوري في العلاقات الدولية وفوضوية النظام الدولي). هذا ما جعل من النقاش ما بين البراداييمات فضاءً مواتياً للإبقاء على هيمنة الواقعية في نقاشٍ يبدو تعدديًا من الوهلة الأولى فحسب. إن التهميش الذي عرفته الأصوات البديلة، خاصة الماركسية، يجد مسوغه في كون هذه الأخيرة لم تكن قادرة على مواكبة الأجندة البراداييمية للنقاش، لأنها في الأساس أجندة واقعية.

يمكن، فضلًا عن ذلك، تفسيرُ هيمنة الواقعية على النقاش ما بين البراداييمات بالتشديد على عدم قابليتها للمقايسة في ما بينها (incommensurability)، وهو مفهوم من شأنه أن يسائل ما إذا كانت هذه البراداييمات تقدم ثلاث تأويلات مختلفة لنفس "العالم"، أم أنها تقدم ثلاث تأويلاتٍ مختلفةٍ لثلاثة "عوالم" مختلفة. الواقع أن الاستخدام السائد لمفهوم النقاش ما بين البراداييمات الثلاثة ينطوي ضمنيًا على وجود ثلاث تفسيراتٍ لنفس "العالم"، وما علينا سوى المقارنة بينها من أجل تحديد أيها يقدم التفسير الأفضل لهذا العالم. إذا كان هذا هو الحال فإن النقاش يبدو، بالتأكيد، رابحًا بالنسبة للواقعية²⁹. تكمن المشكلة هنا في مدى إمكانية الاحتمال النقيض، أي كون أن كلاً من البراداييمات الثلاثة ينظرُ لعالمٍ مختلف، ما يجعلها غير قابلة للمقايسة فيما بينها، وبذلك تنتفي قدرتها على الانخراط في نقاشٍ في ما بينها، أيًا كان شكله. يبدو أن الرواية السائدة لهذا النقاش تنطوي على قابلية البراداييمات المشاركة للمقايسة، مما يتيح للبراداييم الواقعي الاحتفاظ على وضع المهيمن³⁰.

²⁷ Mark Neufeld, "The Reflexive Turn and International Relations Theory," CISS Working Paper #4, January 1991, Centre for International and Strategic Studies, York University, 99.

²⁸ Smith, "The Self-Images of a Discipline," 19.

²⁹ Ibid., 20.

³⁰ يقع مفهوم قابلية البراداييمات للمقايسة في سياق الاستمولوجيا الوضعية، التي شكلت موضوعًا أساسيًا للنقاش الثاني. أنظر: Friedrichs, 11. يكمن القاسم المشترك بين النقاش الثاني والنقاش ما بين البراداييمات في الاستعمال الضمني لمفهوم القابلية للمقايسة، من أجل وضع نظريات العلاقات الدولية في سياق قائم على القابلية للمقارنة، ومن ثم القابلية للمفاضلة، ما يؤدي إلى الإبقاء على وضع الهيمنة الذي أحرزته الواقعية الجديدة، بعد إعادة صياغتها وفقا للإصلاحات المنهجية التي فرضها النقاش الثاني. كما أن إضفاء الطابع الوضعي على الحقل بفضل الثورة السلوكية أدى إلى تهميش المداخلات اللاوضعية للمدرسة الانجليزية خلال نفس النقاش. كما أن تقديم المدرسة الانجليزية والواقعية الجديدة على أنهما مقاربتان قابلتان للمقايسة، للمقارنة، ومن ثم للمفاضلة يبعث على التسليم بأفضلية الواقعية، كونها الأكثر كفاءة في التعامل مع أجندة الحقل، واقعية التصور في الأساس.

مع منتصف الثمانينيات، تعرض النقاش ما بين البرادايامات للمساءلة، لكن ليس من داخل الحقل، لأن هذا الأخير بقي بدون شك يفتقر إلى خاصية التأمل حول الذات (self-reflection)³¹. يتناغم هذا إلى حدٍ بعيدٍ مع مقولة فرد هاليداي حول كون العلاقات الدولية كحقلٍ معرفي كان دائماً مستورداً وليس منتجاً أصيلاً للتطورات المنهجية والنظرية³². وكون المساءلة تمت من خارج الحقل لا يؤكد فقط افتقاره إلى خاصية التأمل حول الذات، بل يؤكد كذلك حدود التعددية في النقاش ما بين البرادايامات، وهو ما انتبه إليه سميت قائلًا أن "النقاش ما بين البرادايامات لفترة الثمانينيات يبدو ضيقاً جداً، لأن البرادايامات الثلاثة المتنافسة كانت تعمل وفقاً للافتراضات الوضعية، وهو ما يساعد على تفسير كيف أنها تمثل ثلاث رواياتٍ لعالمٍ واحد، أكثر من كونها ثلاث منظورات بديلة للعلاقات الدولية"³³. يتبنى رَنَجَر هو الآخر هذه الرؤية، حيث يجادل بأن هذه البرادايامات الثلاثة، بالرغم من الاختلافات القائمة بينها، إلا أنها تعتبر مجرد تنويعات لنفس البرادايام العام، المتمثل في الاستمولوجيا الوضعية وما يتعلق بها منهجياً، كما تتقاسم نفس الالتزام نحو المنطلقات الأساسية للعقلانية الوضعية³⁴. لقد خضع الحقل، خلال الثمانينيات، لمحاولةٍ لم تكن منهجية فقط كما حدث خلال الستينيات، بل ابستمولوجية عميقة كذلك لإعادة بناء الحقل برمته، وهو ما يجعل الانتقال من النقاش ما بين البرادايامات إلى النقاش الثالث³⁵ أشبه بالمراجعة "الكبرى"³⁶ لأسس الحقل.

هناك تطورٌ آخر أدى بالنقاش ما بين البرادايامات إلى فقدان بريقه مع نهاية الثمانينيات. يتمثل في زيادة التقارب بين الواقعيين والليبراليين، ما أدى بهما إلى الانخراط في نقاشٍ أصبح يعرف بالنقاش نيو-نيو (neo-neo debate)، أي

³¹ Mark Neufeld, "Reflexivity and International Relations Theory," *Millennium* 22(1): 1993, 54.

³² Yosef Lapid, "The Third Debate: On the Prospects of International Theory in a Post-Positivist Era," *International Studies Quarterly* vol. 33: 1989, 235-254.

³³ Steve Smith et al. (eds.), *International Theory: Positivism and Beyond*, Cambridge: Cambridge University Press, 1996, 38.

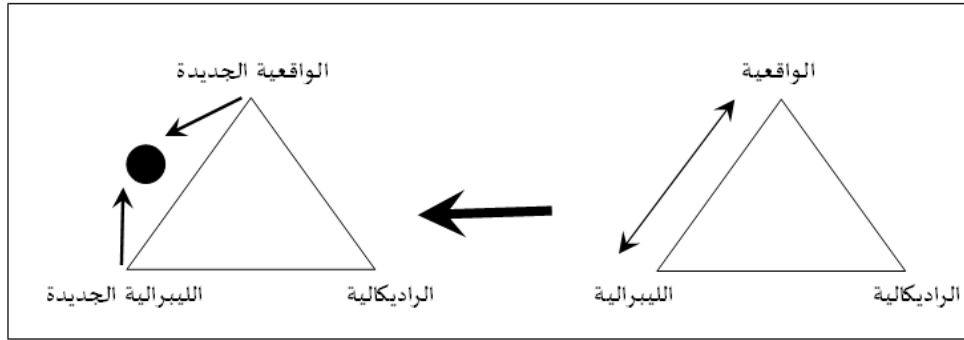
³⁴ N. J. Rengger, "Serpents and Doves in Classical International Theory," *Millennium* 17(2): 1988, 220.

³⁵ ينبغي التمييز بين النقاش ما بين البرادايامات والنقاش الثالث، وهو ما قد لا يتفق مع العديد من الأدبيات المتداولة التي تستعمل التسميتين بشكل يوحى بأنهما نفس النقاش. يستند هذا التمييز إلى كون النقاش ما بين البرادايامات حدث داخل الاستمولوجيا الوضعية، كما ذهب إليه سميت ورنجر. أما النقاش الثالث فيعبر عن التحدي ما بعد الوضعي للاستمولوجيا الوضعية. هناك من يسي النقاش الثالث النقاش ما بعد الوضعي، أنظر مثلاً:

John A. Vasquez, "The Post-Positivist Debate," in Ken Booth and Steve Smith (eds.), *International Relations Theory Today*, Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press, 1997, 217-240.

³⁶ تبدو أقرب إلى المراجعة "الكبرى" منها إلى مجرد الانتقال من نقاش إلى نقاش آخر لعدة أسباب، يمكن تلخيصها في ما يلي: أولاً، حركة المراجعة الواسعة للأسس الأنطولوجية، الاستمولوجية والأكسيولوجية للمعرفة الاجتماعية خلال الثمانينيات. ثانياً، ظهور مجموعة من المقاربات النقدية التي تتحدى الأسس الاستمولوجية الوضعية للحقل، بالتزامن مع تزايد الأطروحات النقدية حول "أزمة الحدائث". وثالثاً، ظهور ما يعرف بالنقاشات ما وراء النظرية (meta-theoretical) التي أصبحت حاسمة في تطوير قدرة الحقل على نقد وإعادة بناء نفسه. تشمل هذه النقاشات بشكل غير حصري، النقاش بين الفهم والتفسير؛ النقاش حول العلاقة بين البنية والفاعل، النقاش بين مستوى التحليل ووحدة التحليل، النقاش حول البعد المعياري في التنظير للعلاقات الدولية، النقاش بين النظرية والتاريخ... وقد أفرزت هذه النقاشات في مرحلة لاحقة من تطور الحقل مجموعة من التعارضات أصبحت تشكل الخطوط الفاصلة بين المواقف النظرية داخل النقاش الثالث (التأملية ضد العقلانية، التكوينية ضد التفسيرية، المناهضة للتأسيسية ضد التأسيسية).

النقاش بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة. يتسم هذا النقاش بميزتين أساسيتين. الميزة الأولى هي أنه لا يُصنّف ضمن النقاشات "الكبرى"، وهو فعلاً يعبر عن حالة من الحوار (dialogue) الودّي بين مقاربتين نظريتين تعملان ضمن نفس الاستمولوجيا أكثر من كونه نقاشاً محتدمًا بين براداييمين غير قابلين للمقايسة. أما الميزة الثانية فتكمن في أن هذا النقاش انتهى إلى التوليف بين المقاربتين وجمعهما تحت لواء واحد (التوليفة الواقعية الجديدة- الليبرالية الجديدة)، في مواجهة التحديات المعرفية التي بدأت تطرحها بوادرُ النقاش الثالث (أنظر الشكل 1).



الشكل (1): من النقاش ما بين البراداييمات إلى النقاش بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة³⁷

تعبّر التوليفة الواقعية الجديدة-الليبرالية الجديدة عن حالة من "الاتصال المنظوراتي الحاد [بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد الذي] أفضى إلى إعادة ترتيب التصورات العقلانية، بما يتيح لها التصدي للانتقادات التي وُجّهت للبراداييم الوضعي في الحقول المعرفية الأخرى عمومًا". غير أن التصدي للانتقادات مابعد الوضعية لم يكن الهدف الوحيد لهذا التقارب، إذ يضيف ويفر مساعي الهيمنة على الحقل عبر مؤامرة يُستبعد فيها الخصمُ العقلاني التقليدي للواقعيين (الجدد) والليبراليين (الجدد)، الماركسية (الجديدة)³⁸. يستعرض الجزء التالي، في سياق التمهيد للنقاش الثالث، مضامين التحول نحو هذه التوليفة العقلانية.

1-1-1 العقلانية

تعود أصول هذه التوليفة إلى فترة السبعينيات، حيث كان يسود التوقع بأن النظرية الدولية كانت لتستمر في التطور، خلال العقود المتبقية من القرن الماضي، على أساس التعارض بين الواقعية (الجديدة) والتعددية، مع إمكانية وجود نقدٍ بنيوي/ماركسي لكلهما. غير أن الوضع تطور على نحوٍ مختلف، خاصة في الولايات المتحدة، حيث أصبح تعدديو

³⁷ Wæver, "The Rise and the Fall of the Inter-Paradigm Debate," 436, 438.

³⁸ عادل زقاغ، النقاش النظري الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009، 84.

السبعينيات في مجملهم "مؤسستين ليبراليين جدداً"³⁹ خلال الثمانينات، مقترين بذلك من الواقعيين الجدد أكثر مما كان من الممكن توقعه، حيث قام، على سبيل المثال، روبرت كيوهان⁴⁰ وروبرت أكسلرود⁴¹ بتقديم نماذج تتشارك مع الواقعية الجديدة في العديد من القواسم المشتركة، كالقبول بالفرضيتين الأساسيتين القائلتين بفوضوية النظام الدولية والأناية العقلانية للدول⁴².

يبقى إسهام ديفيد بالدوين⁴³ الأكثر وضوحاً بشأن محاور النقاش بين طرفي التوليفة، حيث يقدمها في ستة قضايا أساسية: طبيعة ونتائج الفوضى (في النظام الدولي)؛ التعاون الدولي؛ المكاسب النسبية والمكاسب المطلقة؛ أولويات أهداف الدولة؛ النوايا في مقابل القدرات؛ و(دور) المؤسسات والمنظومات (regimes). سنتوسع في عرض هذه القضايا الستة، كما يمكن العودة إلى الجدول (2) لمطالعة عناصر المقارنة التي اقترحها جوزيف غريكو بشأن محاور الاتفاق والاختلاف بين طرفي التوليفة.

حول طبيعة ونتائج الفوضى (في النظام الدولي)

يتفق الواقعيون الجدد والمؤسستيون الجدد حول الفوضى كميزةٍ جوهريةٍ لبنية النظام الدولي، غير أنه في الوقت الذي يؤكد فيه الواقعيون على دورها المُقيد لسلوك الدول، يجادل المؤسستيون بأن الطابع الثابت للفوضى لا يتنافى مع كونها تسمحُ بطيفٍ واسعٍ من التفاعلات بين الدول، كما يعترضون على الاهتمام المفرط الذي توليه الواقعية للفوضى على حساب الاعتماد المتبادل المتزايد بين الدول. أما بالنسبة لنتائج الفوضى، ففي الوقت الذي يدافع فيه الواقعيون عن الافتراض أن الفوضى تدفع الدول إلى الإفراط في تبني سياسات الاعتماد على النفس (self-help) لضمان بقائها وأمنها، يحتج المؤسستيون بالافتراض أن الفوضى تدفع، بسبب التعقد المتزايد في الاعتماد المتبادل الدولي،

³⁹ تأتي تسمية المؤسستية الليبرالية الجديدة (neoliberal institutionalism) لتميز ليبرالي التوليفة العقلانية الجديدة-الجديدة عن التيارات التقليدية لليبرالية الدولية، كالليبرالية التجارية التي تربط بين التجارة الحرة والسلام، الليبرالية الجمهورية التي تربط بين الديمقراطية والسلام، والليبرالية الاجتماعية التي تربط بين التفاعلات العابرة للحدود والتكامل الدولي. أنظر:

David A. Baldwin, "Neoliberalism, Neorealism and World Politics," in David A. Baldwin (ed.), *Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate*, NY: Columbia University Press, 1993, 4.

أما تسمية المؤسستية الجديدة فتميزها عن المؤسستية التقليدية (المثالية) التي تعود إلى فترة الحرب العالمية الأولى وفترة ما بين الحربين، والتي كانت تربط بين التنظيم الدولي التقليدي (عصبة الأمم) والسلام. لذلك، فالمؤسستية الجديدة تكتسب تسميتها من التركيز على قوة المؤسسات في السياسة الدولية.

⁴⁰ Robert O. Keohane, *After Hegemony*, Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984; Robert O. Keohane (ed.), *Neorealism and its Critics*, NY: Columbia University Press, 1986; Robert O. Keohane, *International Institutions and State Power*, Boulder, CO: Westview Press, 1989.

⁴¹ Robert Axelrod, *The Evolution of Cooperation*, NY: Basic Books, 1984; Robert Axelrod and Robert O. Keohane, "Achieving Cooperation under Anarchy: Strategies and Institutions," *World Politics* (38): 1985, 226-54.

⁴² Chris Brown, *Understanding International Relations*, NY: Palgrave Macmillan, Third edition, 2005, 45-46.

⁴³ Baldwin, 4-8.

بالدول إلى المزيد من سياسات مأسسة العلاقات الدولية من أجل الاستفادة من المزايا والمكاسب التي توفرها المؤسسات والمنظومات الدولية. وفي الوقت نفسه التقليل من حدة التكاليف الناجمة عن الفوضى في النظام الدولي. في المقابل، يحاجج الواقعيون بأن الفوضى في النظام الدولي من شأنها أن تجعل من القوة النسبية أشد حيوية بالنسبة للدولة من القوة المطلقة، فهي لا تسعى لامتلاك (وتعظيم) القوة لأجل القوة في حد ذاتها، ولكن لمنافسة الدول الأخرى، وبذلك فإن هدفها لا يكمن فقط في تعظيم قوتها، بل يكمن كذلك في منع الدول الأخرى من امتلاك القوة أو زيادتها بالقدر الذي يجعلها تعادلها أو تتفوق عليها⁴⁴. لذلك، فإن تعاضد قوة الدولة (ينبغي أن) يقاس مقارنة بتناقص قوة الدول الأخرى. بل إن على الدولة أن لا تكتفي فقط بتبني سياسات أمنية ودفاعية قائمة على تعظيم قوتها وزيادة أمنها إلى أقصى حد ممكن، لكن عليها أن تتبنى كذلك سياسات تستهدف إضعاف قوة وأمن الآخرين إلى أدنى حد ممكن. ولاحقاً عندما يصل النقاش إلى مسألة التعاون الدولي، سيتضح أنه بالنسبة للواقعيين، انشغال الدول بتعظيم مكاسبها النسبية – ليس المطلقة – هو ما يعيق أيّ تعاونٍ مكثفٍ بينها، لأن فوائد التعاون يمكن دائماً ترجمتها إلى مكاسب عسكرية، كما أن الانشغال بشأن توزيع المكاسب يؤدي إلى عرقلة أيّ تعاونٍ جوهري ودائم بين الدول⁴⁵.

التعاون الدولي

يتفق كلا الطرفين حول إمكانية التعاون بين الدول، غير أنهما يختلفان حول مدى سهولة واحتمالات حدوثه، حيث يعتقد الواقعيون – على خلاف المؤسستين – أنه من الصعب تحقيقه، ومن الصعب المحافظة عليه، وأنه يعتمد بشكلٍ بارزٍ على قوة الدولة⁴⁶. وفي سياق جدلية أنه حتى وإن تحقق فمن الصعب المحافظة عليه، يطرح طرفا النقاش تجربة التكامل الأوروبي كاختبارٍ حاسمٍ للنظريتين، حيث أن استمرار التقدم في مسار التكامل الأوروبي من شأنه أن يؤكد الإدعاءات المؤسستية، بينما من شأن أية انتكاسة في هذا المسار أن تفندها وتؤكد مخاوف الواقعيين إزاء هشاشة المكاسب التي يحققها التعاون بين الدول. مع ذلك، يمكن القول بأن مسألة اختبار النظريتين معاً من خلال تقدم تجربة التكامل الأوروبي تبدو وكأنها قد فقدت جزءاً مهماً من بريقها، بعد أن أثبت تأسيس الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية ماستريخت (1992)، ثم توسعه المستمر ليصبح عدد أعضائه 28 عضواً سنة 2013، عدم صحة تنبؤات الواقعي جون ميرشهايمر باختيار الجماعة الأوروبية بعد نهاية الحرب الباردة⁴⁷.

⁴⁴ بالنسبة للواقعيين الهجوميين، تسعى الدول للحصول على القدر الأقصى من المكاسب النسبية مقارنة مع الدول الأخرى من أجل الإبقاء على هامشٍ كافٍ من الأمن، ويضربون مثالا بالدولة المهيمنة على النظام الدولي (hegemon)، ويعتقدون أن الوسيلة الأمثل لتعظيم هذه المكاسب هو البناء المستمر للقدرات الهجومية للدولة بحيث تكون دائماً أعظم من تلك التي تمتلكها الدول الأخرى. أنظر: James Dougherty and Robert Pfaltzgraff, *Contending Theories of International Relations*, NY: Longman, 5th edition, 2001, 90.

⁴⁵ John Mearsheimer, "The False Promise of International Institutions," *International Security* 19(3): 1994, 5-49.

⁴⁶ Ibid., 5.

⁴⁷ John Mearsheimer, "Correspondence: Back to the Future, Part 1," *International Security* 15(2): 1990, 199.

الواقعية (الجديدة)	المؤسسية الليبرالية الجديدة	المؤسسية الليبرالية	الافتراضات
نعم	نعم، لكن المؤسسات الدولية تلعب دوراً أساسياً	لا، هناك فواعل أخرى، - الوكالات الدولية المتخصصة - السلطات ما فوق الدولية - جماعات المصالح	الدول هي الفواعل الأساسية الوحيدة في السياسة الدولية
نعم	نعم	لا، هناك عوامل أخرى يارزة تساهم في تشكيل أفعال وتفضيلات الدولة كالتكنولوجيا، المعروفة، توجه المصالح المحلية نحو الرفاه	الدول هي فواعل عقلانية وحدوية النفوس في النظام الدولي مُشكّلة أساسية لأفعال وتفضيلات الدولة
لا	نعم	نعم	المؤسسات الدولية هي قوى مستقلة (عن الدول) من شأنها تسهيل التعاون (بين الدول)
متشائمة	متشائمة	متشائمة	إمكانية التعاون بين الدول

الجدول (2): المؤسساتية الليبرالية، المؤسساتية الليبرالية الجديدة والواقعية: أهم الافتراضات⁴⁸

فضلا عن التنبؤ باهتبار الجماعة الأوروبية، تنبأ ميرسهايمر بتفكك حلف شمال الأطلسي بعد زوال التهديد الذي كان يشكله الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة. أنظر:

John J. Mearsheimer, "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War," *International Security* 15(1):1990, 51-54.

⁴⁸ Joseph Grieco, "Anarchy and the Limits of Cooperation," *International Organization* 42(3): 1988, 494.

المكاسب النسبية والمكاسب المطلقة

يجادل بالدوين بأن تصنيف الطرفين على أن أحدهما يهتم فقط بالمكاسب النسبية وأن الآخر يهتم فقط بالمكاسب المطلقة يبقى أمرًا مضللًا، حيث يمكن التأكيد على أن المؤسستيين يركزون أكثر على المكاسب المطلقة التي يوفرها التعاون بين الدول، بينما يركز الواقعيون أكثر على المكاسب النسبية. يرى كينيث وولتز أن الدول التي لا تشعر أنها آمنة عندما تواجه إمكانية التعاون من أجل تحقيق مكاسب مشتركة، "يجب عليها أن تتساءل كيف سيتم تقسيم تلك المكاسب. تجد هذه الدول نفسها مجبرة على التساؤل ليس 'هل سيكسب الجميع؟' ولكن 'من سيكسب أكثر من غيره؟' فإذا كانت المكاسب المتوقع جنمها من التعاون ستقسّم بنسبة 2 إلى 1، على سبيل المثال، فإن إحدى دولتين قد تستخدم مكاسبها غير المتناسبة [مع الدولة الأخرى] لتنفيذ سياسة ما تنوي من خلالها الإساءة إلى الدولة الأخرى". ويضيف وولتز، "وحتى احتمال وجود مكاسب مطلقة كبيرة لكلا الطرفين لا يجعل التعاون مغريًا طالما أن كل طرف سيخشى من الكيفية التي سيستخدم بها الطرف الآخر الزيادة المكتسبة في قدراته"⁴⁹.

أولويات أهداف الدولة

يتفق الطرفان حول أهمية كلٍّ من الأمن القومي والرفاه الاقتصادي بالنسبة للدولة، غير أنهما يختلفان حول الأهمية النسبية لهذين الهدفين، حيث يجادل المؤسستيون الجدد بأن التعاون الدولي ممكن - ومتيسر - في الشؤون الاقتصادية (السياسات الدنيا) أكثر منه في الشؤون المتعلقة بالأمن العسكري (السياسات العليا). وهذا ما يفسر النزعة المتشائمة لدى الواقعيين الجدد، الذين يركزون على مسائل الأمن، إزاء إمكانية التعاون بين الدول، لأن التعاون يزداد استعصاءً عندما يتعلق الأمر بالمسائل الأمنية والعسكرية. وقد سعى روبرت بوويل إلى تقديم نموذج تحليلي يهدف تجسير الهوة بين طرفي النقاش، يقوم على الادعاء بأن الدول تسعى إلى تعظيم مستوى رفاهها الاقتصادي في عالم يكون فيه استعمال القوة العسكرية أمرًا ممكنًا⁵⁰.

النوايا في مقابل القدرات

في أدبيات الواقعية الكلاسيكية، يُعتبر الاهتمامُ بدوافع رجال الدولة وسيلة خاطئة لفهم السياسة الخارجية، بدلا من ذلك، نجدها تدافع عن الافتراض بأن رجل الدولة "يفكر ويتصرف وفقا للمصلحة التي تحددها القوة"، وهو ما يمكن المحللين من فهم تصرفات وأفكار رجال الدولة بشكل أفضل من رجال الدولة أنفسهم، على حد تعبير مورغنثو. يجادل بالدوين بأنه على الرغم من أن الواقعيين الجدد من غير المرجح أن يتخذوا موقفاً متطرفاً من هذا القبيل، إلا أنهم في الواقع يؤكدون على أهمية القدرات أكثر من النوايا. يمكن تبرير هذه النزعة بعاملين أساسيين: أن الدول تتفاوت من

⁴⁹ Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, NY: McGraw-Hill, 1979, 105.

⁵⁰ Baldwin, 7.

حيث القدرات وليس من حيث النيات، وأن القدرات أكثر قابلية للقياس مقارنة بالنيات. كما يؤكد الواقعيون على أن الشكوك إزاء النوايا والمصالح المستقبلية للدول الأخرى من شأنها أن تؤدي بالدولة إلى إيلاء اهتمام أكبر بالقدرات، التي تُعدُّ الأساس الجوهري لضمان أمنها واستقلالها. في مقابل ذلك، يجادل المؤسساتيون، مثل كيوهان، بأن حساسية الدولة للمكاسب النسبية للدول الأخرى تتأثر بشكّل كبير بإدراكات ونوايا هذه الدول، لذلك تبدي الدول المزيد من القلق حيال المكاسب النسبية لأعدائها مقارنة بحلفائها. ويؤكد المؤسساتيون، فضلاً عن ذلك، على أن القدرات لا تحظى بقيمة تحليلية إلا إذا كان من شأنها أن تؤثر على نوايا الدول وتفضيلاتها⁵¹.

(دور) المؤسسات والمنظومات

يُقرُّ كلا طرفي النقاش بالانتشار الواسع الذي تعرفه المؤسسات والمنظومات (regimes) الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، غير أنهما يختلفان حول أهمية هذه الترتيبات. ويجادل كيوهان بأن جزءاً مهمّاً من النقاش يجري حول صحة ادعاء المؤسستين القائل بأن المنظومات والمؤسسات الدولية أصبحت مهمة في السياسة الدولية. غير أن الواقعيين الجدد يرون بأن المؤسستين ببالغون في تقدير الحد الذي تستطيع معه المؤسسات التلطيف من آثار الفوضى التي تحد من التعاون بين الدول⁵². بالنسبة للواقعيين، الدولة هي الفاعل المرجعي في (تحليل) العلاقات الدولية، وهي أهمُّ من جميع الفواعل (غير الدولتية) الأخرى بما في ذلك المؤسسات الدولية. وفي حالة وجود تناغم بين سلوك الدول وقواعد ومعايير المؤسسات الدولية، فإن سبب ذلك لا يرجع، كما يقول المؤسستيون، إلى قوة تأثير المؤسسات وقدرتها على ضبط سلوك الدول، ولكنه يرجع أساساً إلى وجود تطابق "عرضي" بين قواعد ومعايير المؤسسات الدولية وبين مصالح الدول. لذلك، فإن الدول تنشئ المؤسسات، تنضمُّ إليها، تشجعها، تعيقها في أداء وظائفها، أو تنكُر لها وتنسحبُ منها حسب ما تمليه مصالحها⁵³. من جهةٍ أخرى، تتحدى الواقعية الادعاء السائد لدى المؤسستين القائل بأن عضوية الدول في المؤسسات الدولية تدل على مدى إذعانها لمعايير النظام الدولي، وتجادل بأن هناك تمييزاً مهمّاً، ينبغي الالتفات إليه، بين القبول بقواعد اللعبة الدولية التي تفرضها المؤسسات الدولية كجزءٍ من النظام الدولي القائم، والإذعان للمعايير التي تنشئها تلك المؤسسات. فهناك معايير لا (يمكن أن) تخضع لعملية التنشئة الاجتماعية (socialization) التي تقوم بها المؤسسات الدولية⁵⁴، كالمعايير المتعلقة بالحد من التسليح أو

⁵¹ Baldwin, 7.

⁵² Ibid., 8.

⁵³ يعج تاريخ العلاقات الدولية، القريبُ والبعيدُ، بالأسانيد التي تؤكد هذه الفرضية، بدءاً بانسحاب ألمانيا وإيطاليا من عصبة الأمم قبيل بداية الحرب العالمية الثانية، مروراً باستمرار رفض الولايات المتحدة الأمريكية الانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية أو المصادقة على بروتوكول كيوتو حول التغير المناخي، وصولاً إلى استمرار رفض إسرائيل الانضمام إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

⁵⁴ حول المؤسسات الدولية كفواعل للتنشئة السياسية في السياسة الدولية، أنظر:

بالحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وهي معايير لا (يمكن أن) تدعن لها الدول مهما أبدت التزامها بقواعد اللعبة التي تفرضها تلك المؤسسات، لأن الالتزام بها يعتمد أساساً على مدى تناغمها مع مصالحها، وهي غالباً ما تتحين الفرص للالتفاف عليها والتنكر لها.

إن تنامي درجة مأسسة النظام الدولي القائم خلال العقود الثلاثة الأخيرة لا تفسره بالضرورة ادعاءات المؤسسيين، بل تفسره أكثر نظرية الاستقرار بالهيمنة (hegemonic stability)، وهي نظرية تطورت أساساً كمسعى للإجابة على السؤال: لماذا تستمر المؤسسات الدولية في الوجود رغم الطبيعة الأنانية والعدوانية للدول، واحتمالات الغش والتملص من هذه المؤسسات كما يشكك الواقعيون؟ وقد كان الجواب يكمن في ظهور نمطٍ من الاستقرار تحافظ عليه دولةٌ مهيمنة (hegemon). يعود هذا المفهوم إلى الاقتصادي تشارلز كيندربرغر الذي جادل بأن النظام الاقتصادي قبل عام 1914 لم يكن ذاتي التنظيم كما كان يُعتقد. بل إن القوة المالية المهيمنة لبريطانيا هي التي عملت على الحد من مشاكل التعاون الدولي المتولدة عن العمل بمعيار الذهب. وقد كانت تعمل على ذلك لأنه من مصلحتها المحافظة على استقرار النظام من جهة، ومن جهة أخرى لأن الأطراف الأخرى كان لديها الاستعداد الكامل للتعامل مع الدور المهيمن لبريطانيا⁵⁵. استناداً إلى هذا التحليل، يمكن تفسير حالة عدم الاستقرار التي عرفتها ثلاثينيات القرن العشرين كنتيجة لانحياز القوة الاقتصادية لبريطانيا من جهة، وعدم استعداد الولايات المتحدة لتولي قيادة الاقتصاد العالمي من جهة أخرى⁵⁶. هذا الدور شبيهٌ بالدور الذي لعبته القوة الاقتصادية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية في توفير قيادة قائمة على الهيمنة على المنظومة الاقتصادية الدولية لفترة مابعد الحرب. فقد عملت على إقامة وتعزيز مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي لمابعد الحرب، وذلك من خلال، مثلاً، الدفع بالمفاوضات متعددة الأطراف نحو توقيع الاتفاقية العامة حول التجارة والتعريفات الجمركية وتأسيس البنك وصندوق النقد الدوليين⁵⁷.

من الممكن تشبيه دور الطرف المهيمن في النظام الدولي بدور الحكومة العالمية التي تضبط سلوكيات الدول بحيث تجعلها لا تنزع للمساس باستقرار النظام ككل. هذا ما "يبرر" قيام الولايات المتحدة بتصحيح الوضع الناجم عن غزو العراق للكويت عام 1990. ويجادل أنصار نظرية الاستقرار بالهيمنة بأن تركيز القوة من شأنه أن يلبي مصالح الدول (ية) المهيمنة في الوقت نفسه الذي يلبي فيه مصالح الدول الأخرى الأقل قوة. وفي مقابل ذلك، من شأن تضاؤل الهيمنة وما ينجم عن ذلك من تفتت القوة في النظام الدولي أن يؤدي إلى الفوضى (disorder)، وبذلك يمكن إدراك الدور

Alistair Iain Johnston, "Socialization in International Institutions: The ASEAN Way and International Relations Theory," in John Ikenberry and Michael Mastanduno (eds.), *International Relations Theory and the Asia-Pacific*, NY: Columbia University Press, 2013.

⁵⁵ Brown, *Understanding International Relations*, 131.

⁵⁶ Paul Viotti and Mark Kauppi, *International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, and Beyond*, USA: Allyn & Bacon, Third Edition, 1999, 78.

⁵⁷ Brown, 131-132.

الذي تؤدبه الدول(ة) المهيمنة على أنه تسهيل التعاون بين الدول⁵⁸، وتجنّبها الانزلاق إلى الحروب؛ وهو دور يبدو أكثر قوة تحليلية من دور المؤسسات الدولية. تربط هذه النظرية بين توزيع القوة وبين إنشاء واستقرار المؤسسات الدولية، حيث من غير الممكن إنشاء المؤسسات الدولية و/أو استقرارها إلا بتزكية من الدول(ة) المهيمنة خلال اللحظة التي تكون فيها مهيمنة على النظام الدولي⁵⁹. ويجادل لويد غروبر بأن فرص تحقيق مكاسب مشتركة من خلال هذه المؤسسات سرعان ما تتلاشى، لأن الدول(ة) المهيمنة تعتبر المؤسسات الدولية أدواتٍ للهيمنة وهي أصلاً تصممها بما يتماشى مع مصالحها، وبذلك فلا يتبقى أمام الدول الأخرى المهيمن عليها إلا الإذعان للأمر الواقع الذي تفرضه الدول(ة) المهيمنة، وهو ما يجعل وضعها أسوأ مما كان عليه قبل إنشاء المؤسسات الدولية، "لأنها تصبح عالقة في شبكة من الالتزامات والقيود البنوية التي تضيق من هامش المناورة لديها، وتجبرها على الاستمرار في وضع لا يخدمها"⁶⁰.

لا يكتثر الواقعيون كثيرًا بوجهات النظر المتفائلة بشأن دور المؤسسات والمعايير الدولية في ضبط سلوك الدول، فقد سبق لريمون آرون (1905-1983) أن حذر من مغبة التفاؤل بتوسع مجال التقنين والمأسسة في العلاقات الدولية، مجادلًا بأنه لا ينبغي الحكم على سيادة القانون (الذي ترعاه المؤسسات الدولية) بالتركيز على فعاليته في فترات السلم وفي تعامله مع المشكلات الثانوية. وهناك أمثلة عديدة تبرز قوة هذه الحجة، كالغزو الأمريكي للعراق، رفض الولايات المتحدة المصادقة على بروتوكول كيوتو أو الانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية⁶¹، ورفض إسرائيل الانضمام إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

في مقابل ذلك، يجادل المؤسسيون بأن المؤسسات تبقى مهمة في العلاقات الدولية لأنها تساعد الدول على الأقل في ثلاثة مساعٍ أساسية، لخصها عادل زقاغ في: التغلب على معيقات العمل الجماعي؛ خفض تكاليف إبرام الصفقات؛ ومعالجة الخلل القائم في مستويات النفاذ للمعلومات. أولاً، يساهم الاعتماد المتبادل، المعقد والمتزايد، بين الدول في ظهور تحدياتٍ مشتركة يستحيل على الدول معالجتها منفردة، وهو ما يدفعها إلى البحث عن أطر لتنسيق

⁵⁸ Viotti and Kauppi, 78.

⁵⁹ ينسحب هذا على مجلس الأمن الدولي، حيث تعكس قاعدتا العضوية الدائمة واستعمال حق النقض أنماط الهيمنة وتوزيع القوة أثناء اللحظة التي تم فيها إنشاء المؤسسة. وينسحب، كذلك، على مؤسسات بريتون وودز التي تركز الدفاع عن القيم الاقتصادية الرأسمالية رغم أنه لحظة إنشائها كان هناك قطاعٌ واسعٌ من الدول ذات الاقتصاديات الاشتراكية. لكن مع ذلك، يشير بن عنتر إلى أن التجربة التاريخية تفيد بأن المسلمة الواقعية الجديدة القائلة بأن ضعف الدول(ة) المهيمنة يؤدي إلى ضعف وتلاشي المنظومات الدولية ليست صحيحة دائمًا، حيث لم يؤد تراجع القوة الأمريكية خلال السبعينيات، مثلاً، إلى تراجع التعاون الدولي آنذاك. عبد النور بن عنتر، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2016.3.24.

⁶⁰ زقاغ، النقاش النظري الرابع، 114-115.

⁶¹ المرجع نفسه، 115.

جهودها من أجل اتخاذ الخطوات الملائمة لمواجهة تلك التحديات⁶²، وبذلك فإن المؤسسات الدولية، كنموذج لهذه الأطر، من شأنها أن تساهم في تذليل العقبات التي تحد من العمل الجماعي. وفضلاً عن ذلك، فهي تقلص من مستويات اللامقين، إذ بدلاً من أن تستمر الدولة في النظر بعين الريبة إلى ما قد تقدم عليه الدول الأخرى، يمكن لوجود المؤسسات في حد ذاته أن يساهم في التخفيف من حدة الشكوك المتبادلة بينها. ثانيًا، إذا كانت الدول تواجه تحديات عالمية متزايدة التعقد، فإن المؤسسات الدولية من شأنها أن توفر لها فرصة لتجاوز المفاوضات، محدودة الأطراف والمسائل المتفاوض بشأنها، التي تتسم بتكاليف مادية مرتفعة فضلاً عن التكاليف المرتبطة بالوقت. لذلك فإن المؤسسات تساهم في التقليل من تكاليف إبرام الصفقات والاتفاقيات عبر العمل متعدد الأطراف، فضلاً عن كونها توفر آليات للرقابة من شأنها أن تتيح للدول إمكانية التحقق من مدى التزام الدول الأخرى المتعاقدة معها بتنفيذ بنود الصفقات والاتفاقيات. ثالثاً، تساهم المؤسسات الدولية في التخفيف من حدة التفاوت في قدرات الدول في النفاذ للمعلومات التي من المفترض أن توفرها هذه المؤسسات، وذلك من خلال عاملي الشفافية والسمعة، حيث أن "توفر المعلومات يجعل التحقق من إيفاء الشركاء بالتزاماتهم ممكناً، مما يرفع مستوى الشفافية، بما يزيد من ثقة الدول في البناء المؤسسي؛ ومن جهة أخرى، تجبر الشفافية الشركاء على الاهتمام بسمعيتهم التفاوضية مما يدفعهم لعدم التملص من الالتزامات، ويعود ذلك إلى أن تشويه السمعة التفاوضية سيضر بقدرة الدولة على تحصيل تنازلات في جولات تفاوضية مقبلة حول قضايا أخرى"⁶³.

لا يقتصر التقارب بين الواقعية الجديدة والمؤسسية الجديدة على الخطوة التي قام بها من أسماهم براون تعدد السبعينيات الذين تحولوا خلال الثمانينات إلى "مؤسستين ليبراليين جدد"، لكنه يمتد ليشمل كذلك الخطوة التي قام بها قطاع واسع من الواقعيين النيويين الذين تحولوا مع بداية التسعينيات نحو المحاججة بأن مقدمات الواقعية البنيوية يمكن أن تؤدي إلى نتائج مختلفة، حيث أن البنية الفوضوية للنظام الدولي، التي تضع الدول في وضع الاعتماد على النفس، يمكن أن تدفع بها، في شروط معينة، نحو التعاون كوسيلة للخروج من المأزق الأمني الحاد. في هذا السياق، يجادل تشارلز غلاسر⁶⁴ بأن الدول تقوم بالموازنة بين إيجابيات ومخاطر الدخول في سباق للتسلح في

⁶² يصنف زقاغ هذه التحديات ضمن أربع مجالات أساسية: مجال الأمن كانتشار أسلحة الدمار الشامل والحوول دون وقوعها في أيدي جماعات متطرفة؛ مجال التجارة الدولية كتحرير الأسواق وتسوية النزاعات التجارية وتنميط معايير الإنتاج؛ مجال البيئة كمكافحة تلوث المحيطات والهواء والمحافظة على الأنواع المهددة بالانقراض؛ ومجال الصحة كاحتواء الأوبئة العابرة للحدود.

⁶³ زقاغ، النقاش النظري الرابع، 116-117.

⁶⁴ يعتبر تشارلز غلاسر رائد هذا التيار الواقعي، وقد كان عنوان مقالته المؤسسية ذا دلالة قوية على مضمون التقارب بينه وبين المؤسساتيين الجدد بشأن إمكانيات وشروط التعاون بين الدول. نُشرت المقالة سنة 1995 تحت عنوان "الواقعيون بوصفهم متفائلين: [سياسات] التعاون بوصفها [سياسات] اعتماد على النفس"، ثم قام غلاسر بتطوير أطروحاته في كتابه رائد نشره سنة 2010 بعنوان "النظرية العقلانية في العلاقات الدولية"، وقد خصصت مجلة *Security Studies* عددًا خاصًا سنة 2011 ضم مجموعة من القراءات النقدية للكتاب. أنظر:

مقابل التكاليف والمكاسب التي تجنبها من الدخول في اتفاقياتٍ لضبط و/أو مراقبة التسلح، ما يجعلها تنخرط في نظامٍ للدفاع الذاتي، لكن في شكله التعاوني وليس في شكله التنافسي. ويفترض غلاسر أن صانع القرار العقلاني يقوم بالمفاضلة بين الاستراتيجيات التعاونية أو التنافسية وفق حساب معدل تكاليف القوة الدفاعية من جهةٍ وتكاليف القدرات الهجومية من جهةٍ أخرى⁶⁵. وقد كان من شأن هذا التيار أن فتح أمام الواقعيين الجدد آفاق الاستبصارات الواردة من نظريات السلوك التعاوني⁶⁶، نظريات ضبط التسلح ونظرية الألعاب الإيجابية، في الوقت الذي كانت تحاول فيه التخفيف من حدة الحماس الواقعي التقليدي لآزدراف إمكانية قيام علاقاتٍ تعاونيةٍ بين الدول في ظل المعضلة الأمنية المستعصية.

يعود الحديث عن توليفةٍ واقعيةٍ (جديدة)–ليبراليةٍ (جديدة)، ربما على نحوٍ مفاجئ، إلى مخرجات النقاش الأول الذي استمر إلى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية. حيث يسجل بالدوين إقدام إينيس كلود (1922–2013) سنة 1981 على تحدي الفهم السائد بوجود "تعارض جوهري بين الواقعية والمثالية" مجادلًا بأنهما يقدمان مقاربتين متكاملتين للسياسة الدولية، أكثر من كونهما متنافستين. فضلاً عن ذلك، سبق للواقعي جون هرتز (1908–2005)، مؤسس مفهوم المعضلة الأمنية، أن صنف مواقف النظرية في سنة 1981 ضمن ما أسماه "الليبرالية الواقعية"⁶⁷. أخيراً، سبق لجوزيف ناي أن عبّر، في سنة 1988، عن أمله في أن يكون عقد التسعينيات قادراً على استكمال التوليف بين المقاربتين بدلا من الاستمرار في تكرار نفس النمط الديالكتيكي للنقاش بينهما والذي ساد خلال عقدي السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي⁶⁸. وفعلاً مع بداية التسعينيات، أصبح واضحاً أن هامش الاختلاف بين الواقعيين الجدد والمؤسسين الجدد بات أضيق مما كان عليه من قبل، حيث جادل روبرت بويل بأن النقاش أصبح يتمركز حول ثلاثة قضايا، هي معنى الفوضى وآثارها (على سلوك الدول)، مشكلة المكاسب النسبية والمطلقة، والجدل حول التنسيق والتوزيع⁶⁹. والواقع أن هذه المسائل بقدر ما كانت محاوراً للنقاش بقدر ما شكلت محاوراً للالتقاء بين

Charles L. Glaser, "Realists as Optimists: Cooperation as Self-Help," *International Security* 19(3): Winter 1994-95, 50-90; Charles L. Glaser, *Rational Theory of International Politics: The Logic of Competition and Cooperation*, Princeton: Princeton University Press, 2010; Special Issue, *Security Studies* vol. 20: 2011, 416-423.

⁶⁵ Dougherty and Pfaltzgraff, 89-90.

⁶⁶ حول النماذج التعاونية في العلاقات الدولية، أنظر:

Michæl D. Intriligator and Urs Luterbacher (eds.), *Cooperative Models in International Relations Research*, NY: Springer Science, 1994.

⁶⁷ هذه التسمية، التي وضعها هرتز، ليست بعيدة تماماً عن تسميات أخرى من قبيل "الواقعية الليبرالية" التي تستخدم في الغالب لوصف أفكار هادلي بول أو "الواقعية التعاونية" التي تستعمل لوصف أعمال جوزيف غريكو وتشارلز غلاسر. بن عنتر، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2016.3.24.

⁶⁸ Baldwin, 24.

⁶⁹ Robert Powell, "Anarchy in International Relations Theory: The Neorealist-Neoliberal Debate," *International Organization* vol. 48: 1994, 329-343.

المقاربتين. في نهاية المطاف، وكما جادل سميث، أصبحت الواقعية الجديدة والمؤسسية الجديدة لا تختلفان إلا بشأن "عددٍ قليلٍ من القضايا"⁷⁰.

أخيراً، بغض النظر عن هوامش الاتفاق والاختلاف بين طرفي التوليفة، تبقى الافتراضات الاستمولوجية المشتركة التي تنطلق منها المقاربتان كالتاهما هي ما يبقيهما معاً، وهي ما يوحدُهما لاحقاً ضد التأملية. يلخص سميث هذه الافتراضات في: الاعتقاد بإمكانية النزعة الطبيعية في العالم الاجتماعي، بمعنى أن العالم الاجتماعي يقبل نفس أنماط التحليل المستعملة على العالم الطبيعي؛ الفصل بين الوقائع والقيم، بمعنى أن الوقائع محايدة نظرياً وأن الالتزامات المعيارية لا ينبغي أن تؤثر على ما يمكن اعتباره كوقائع؛ الالتزام بالكشف عن الأنماط والانتظامات (patterns and regularities) في العالم الاجتماعي، الموجودة بصرف النظر عن المناهج والمقاربات المستخدمة للكشف عليها؛ وأخيراً، الالتزام بالتجريبية باعتبارها الحكم على ما يمكن وما لا يمكن اعتباره معرفة بشأن العالم الاجتماعي. وينبّه سميث إلى أنه ما من باحث عقلائي يقبل بالقول بأن أعماله تقوم على أساس هذه الافتراضات، وأنه على مر المؤتمرات العلمية التي حضرها في الولايات المتحدة الأمريكية كان يقال له بأن وجهة نظره عفا عليها الزمن، وأنه يستمر في الحديث عن نوعٍ من الوضعية الساذجة التي لم تعد موجودة. غير أنه يحيل المتابعين لتقييم هذه الادعاءات إلى أيٍّ من الأعداد الأخيرة من مجلة جمعية الدراسات الدولية *International Studies Quarterly*. إن النقطة المهمة التي يود سميث التنبيه إليها تكمن في أن معظم المقالات والأوراق العلمية لا تعلن انتماءها صراحة إلى موقفٍ نظريٍّ معين، غير أن الافتراضات النظرية التي تنطوي عليها تظهرُ بشكلٍ ضمنيٍّ في التزاماتها المنهجية (التي عادة ما تكون كمية) والاستمولوجية (التي غالباً ما تكون تجريبية)⁷¹.

2-1- التأملية

يصعبُ التعريفُ بالمقاربات التأملية في حقل العلاقات الدولية بدون التقديم لها كمقارباتٍ مناهضةٍ للتيار المهيمن على الحقل، المتمثل حصراً في العقلانية. لهذا السبب بالذات، غالباً ما يقترنُ استعراضُ هذه المقاربات بالتأريخ للنقاش الثالث. هناك مشكلتان أساسيتان تزيدان من صعوبة التعريف. تكمن المشكلة الأولى في أن التأمليين، على عكس العقلانيين، لا يمثلون صوتاً واحداً، بل مجموعة من الأصوات التي يمكنُ القول بأن ما يشتمُّها أكثر مما يجمعها، وهو ما دفع سميث إلى المجادلة بأن ما يوحد المقاربات التأملية يكاد يقتصر على معارضتها للوضعية والواقعية (بشكلٍ أكثر تحديداً)⁷² بدون حدٍّ أدنى من الاتفاق حول ما ينبغي أن يحل مكان أيٍّ منهما⁷³. عموماً، إذا كانت هذه المقاربات

⁷⁰ Steve Smith, "The Discipline of International Relations?" 381.

⁷¹ Ibid., 383.

⁷² يبدو فعلاً أن هذه المقاربات تعاني شكلاً من أشكال "القصور (insufficiency) المعرفي" الذي يتجلى من خلال اكتفائها بأعمال النقد والتفكير بدون أن تتجاوزها للعمل على اقتراح (ال)بديل. في هذا السياق، يحتج غولدمان بشدة على الذهنية السائدة التي درجت على المقابلة بين (هذه) المقاربات البديلة والواقعية، لأن هذا الاتجاه من شأنه أن يعيق أكثر مما يعزز تطور الحقل. فضلاً عن ذلك، من

تسعى لتقديم بديلٍ للتيار المهيمن فهي تفعل ذلك كلُّ مقارنةٍ على حدة، وليس كبراداييم واحد على القدر نفسه من الاتساق الذي تبدو عليه المقارباتُ العقلانية.

أما المشكلة الثانية فتكمن في أن تصنيف الإسهامات التي تسمى تأملية في حدِّ ذاته يُعتبر مثاراً للجدل في الأدبيات ذات الصلة. ففي الوقت الذي تقتصر فيه قائمة براون⁷⁴ مثلاً على مابعد الحداثيين، مابعد البنيويين، النقديين، والنسويين، تتسع قائمة سميث و أوينز⁷⁵ لتضم كذلك مابعد الكولونياليين، المعياريين ومنظري علم الاجتماع التاريخي، بينما يقترح تشرنوف⁷⁶ قائمة أخرى تقتصر على النقديين، مابعد البنيويين والبنائيين التأويليين. يعتنق التأمليون عددًا من التيارات الفكرية التي تجد أصولها في الفلسفة، التاريخ، النظرية الاجتماعية، النظريات الأدبية، واللغويات. في تصنيف تشرنوف، يبدو البنائيون التأويليون و مابعد البنيويون مابعد الحداثيون أكثر تأثرًا بنظريات وفلسفة اللغة فضلاً عن النظريات الأدبية، بينما يبدو نقديو مدرسة فرانكفورت أكثر ميلاً لاستلهاام النظريات الاجتماعية، بما في ذلك الماركسية. مع ذلك، إذا ما وُضعت المقاربات التأملية، على اختلاف تصنيفاتها، في سياق النقاش الثالث، يصبح بالإمكان التقديمُ للافتراضات الأساسية المشتركة التي تنطلق منها⁷⁷، والتي من شأنها أن تبقمها تحت مظلةٍ واحدة.

من المعروف أنه على خلافِ النقاشات السابقة، ينطوي النقاش الثالث على التبادل المعرفي ليس بين المُنظِّرين أو حتى بين النظريات معزولة سياقياً، ولكن بين ما يُعرف بالوحدات ماوراء النظرية (meta theoretical)، سواء تعلق الأمر بالبراداييمات كما تناولها بانكس وهولستي، البرامج البحثية كما تناولها كيوهان، كراتوتشفيل وروجي،

الواضح أن هذه المشكلة لا تكمن فقط في الكيفية التي يتم بها تقديم هذه المقاربات، لكنها تكمن بشكلٍ أكثر حدة في الكيفية التي تقدم بها المقاربات التأملية نفسها، لذلك يمكن المجادلة فعلاً بأنها تستطيع أن تساهم في إثراء الحقل بشكلٍ أكثر فعالية إذا لم تفعل ذلك من خلال الاجتهاد في إبراز حدود المقاربات الأخرى، سواء تعلق الأمر بالواقعية، أو بالمقاربات الوضعية الأخرى. أنظر:

Kjell Goldmann, "The Concept of 'Realism' as a Source of Confusion," *Cooperation and Conflict* 23(1): 1988, 1; Helena Rytövuori-Apunen, "Forget 'Post-Positivist' IR! The Legacy of IR Theory as the Locus for a Pragmatist Turn," *Cooperation and Conflict* 40(2): 2005, 148.

⁷³ See Smith, "International Relations: Still an American Social Science?" 383.

⁷⁴ Brown, *Understanding International Relations*, 52.

⁷⁵ Steve Smith and Patricia Owens, "Alternative Approaches to International theory," in Baylis and Smith (eds.), 274-275.

⁷⁶ Fred Chernoff, *Theory and Metatheory in International Relations: Concepts and Contending Accounts*, NY: Palgrave Macmilan, 2007, 131.

⁷⁷ أنظر كذلك:

Brown, *Understanding International Relations*, 52-53; Smith, "International Relations: Still an American Social Science?" 383-384.

التقاليد البحثية كما تناولها بايرستاكرك، أو تعلق الأمرُ بالخطابات كما تناولها أشلي⁷⁸. كان من شأن هذا التحول أن أدى إلى فتح آفاق المسألة التي مست الجوانب الابستمولوجية للتفسير في العلاقات الدولية؛ كما أدى، فضلاً عن ذلك، إلى تركيز الاهتمام على تصنيفاتٍ جديدة للإسهامات النظرية في الحقل من شأنها أن تتحدى التصنيفات التقليدية، بما في ذلك التصنيف الموروث عن النقاش ما بين البرادايما. أهم هذه التصنيفات، النظريات التكوينية في مقابل النظريات التفسيرية، النظريات المناهضة للتأسيسية في مقابل النظريات التأسيسية، والنظريات مابعد الوضعية في مقابل الوضعية. ابستمولوجيًا، تندرج هذه التصنيفات الثنائية، بالترتيب السابق، ضمن مجموعتي النظريات التأملية والنظريات العقلانية.

تنظر النظريات التفسيرية إلى العالم باعتباره شيئاً يقع خارج نظرياتنا عنه، في مقابل النظريات التكوينية التي تعتبر أن نظرياتنا تساعدنا على (إعادة) بناء ذلك العالم. إذا كان العالم عبارة عن منظومة من السلوكات، فإن النظريات التي نُكوّننا تجعلنا نتصرف وفقاً لطريقةٍ معينةٍ دون غيرها، فمثلاً لو كانت دولةٌ ما تنظر إلى علاقاتها بدولةٍ أخرى على أنها عدائية بطبيعتها لكان سلوكها اتجاهها يختلف عن سلوكها لو كانت تنظر إليها على أنها مسالمة بطبيعتها. عمومًا، ترى النظريات التفسيرية أن العالم الاجتماعي شبيه بالعالم الطبيعي، وأن النظريات التي نستعملها لتحليله هي مجردُ نظرياتٍ تصف الوقائع بشكلٍ موضوعيٍّ ومحايِد، أما النظريات التكوينية فهي تنظر إلى اللغة التي نستعملها وإلى المفاهيم التي نشكلها كعواملٍ تساعدنا على (إعادة) بناء تلك الوقائع⁷⁹.

تحتاج الوقائع في العالم الاجتماعي، ومن ثم في المعرفة الاجتماعية، إلى التأويل (interpretation)، وهو ما يميز العالِم (l) عن العالِم الاجتماعي (a). كما أنه يفقد الواقعة (fact) صفة الموضوعية، حيث أن إخضاعها للتأويل يفتح الباب أمام التعدد في التأويلات، ومن ثم التعدد في النظريات التي تدعي القيام بوصف الواقعة وتفسيرها. يقول تشرنوف، "كلما حدث شيءٌ في العالم الاجتماعي، كلما كانت هناك عدةٌ كيميائياتٍ لتأويله ووصفه"⁸⁰. هذا ما يجعلُ التأويليين، المؤمنين بقابلية الوقائع الاجتماعية للتأويل وليس للتفسير، يجادلون بضرورة نزع صفة الموضوعية بالمطلق عن الوقائع الاجتماعية.

⁷⁸ يجدر الانتباه إلى أن هذه المفاهيم تعد في الأصل دخيلة على حقل العلاقات الدولية، فقد تم تطويرها ضمن فلسفة العلم ثم تم استعمالها داخل الحقل خلال النقاش الثالث، حيث أُستعمل مفهوم "البرادايما" لأول مرة من قبل كُون، وأُستعمل مفهوم "برنامج البحث" من قبل لاکاتوش، بينما أُستعمل مفهوم "التقليد البحثي" من قبل لودان. أنظر: Lapid, 240.

⁷⁹ Smith and Owens, 273.

تبحث النظرية الواقعية مثلًا في استكشاف الأنماط المنتظمة في السلوك الدولي، لذلك فهي تفسر العالم الاجتماعي تمامًا كما يتم تفسير العالم الطبيعي. بينما تبحث النظريات التكوينية عمومًا في استكشاف الكيفيات التي يمكن من خلالها بناء نظامٍ عالمي يسوده التعاون بين القوى الاجتماعية بدلاً من النظام الفوضوي المفعم بالصراع بين الدول من أجل القوة.

⁸⁰ Chernoff, 133.

يقترح تشرنوف المثال التالي: عندما اعترفت كوريا الشمالية في سنة 2002 بأنها تمتلك فعلاً أسلحة نووية، أصدر الرئيس بوش أمراً بالإبقاء على الطابع السري لهذا الاعتراف. هناك من يدعي تأويل هذا الفعل على أنه فعلٌ مفعَّم بالحكمة السياسية، إذ أن الرئيس بوش كان يدرك أن أجندة المشكلات العالمية الكبرى لم تكن لتتحمل غير مشكلةٍ واحدة فقط آنذاك، هي مشكلة الضغط على الرئيس صدام لإجباره على التنحي عن الحكم. في المقابل، هناك من سيدعي أن هذا الفعل لا يخلو من دوافع أنانية بحتة، حيث سعى الرئيس بوش إلى خداع مجلس الشيوخ والرأي العام الأمريكي بهدف إظهار العراق على أنه يشكل تهديداً للأمن القومي الأمريكي أكثر من أية دولة أخرى، وذلك من أجل المضي قدماً في مشروع غزو العراق لتحقيق مكاسب سياسية في رئاسيات 2004 بشن حربٍ على العراق في 2003، طالما أن شن حربٍ على كوريا الشمالية كان أمراً مستحيلاً مقارنة بحربٍ على العراق، لأن الرأي العام الأمريكي لم يكن ليدعم القيام بعمل عسكري ضد العراق لو أنه كان على علم بأن كوريا الشمالية تمكنت فعلاً من امتلاك أسلحة نووية، في الوقت الذي كان الجميع تقريباً على يقين بأن العراق لا يمتلك أية قدرات نووية، أو أنه قد يمتلك أسلحة كيميائية أو بيولوجية على أقصى تقدير⁸¹. إذا، نحن أمام واقعةٍ واحدة، هي إخفاء اعتراف كوريا الشمالية بامتلاك أسلحة نووية، في مقابل تأويلين مختلفين لنفس الواقعة.

من جهةٍ أخرى، لا تسعى النظريات التكوينية إلى بناء، أو تعقب، أنماطٍ سببيةٍ معينة من أجل التفسير، لكنها تسعى إلى الإجابة على السؤال: "كيف يتم تَشكُّلُ شيءٍ ما؟" وليس "لماذا حدث هذا الشيء؟". تحيل هذه التسمية، في حقل العلاقات الدولية، إلى الباحثين الذين يعكفون على دراسة الكيفيات التي تتشكل - وتتغير - بها القواعد والمعايير والأفكار، إلى جانب الكيفيات التي تعمل من خلالها القواعد والمعايير والأفكار على (إعادة) تشكيل العالم الاجتماعي. هذا ما يبرر تصنيف الإسهامات البنائية، خاصة في مراحلها الأولى، ضمن النظريات التكوينية لأنها تفترض أن العالم الاجتماعي، كعالم السياسة الدولية مثلاً، يتشكل - ويُعاد تشكيله (ب)لُله باستمرار عبر الزمان والمكان - من خلال الأفكار والنظريات التي تحملها الفواعل الاجتماعية⁸². من جهةٍ أخرى، تنزع النظريات التفسيرية نحو التكتيف من استعمال المناهج الكمية، من خلال الترميز الكمي (quantify) لمعطياتٍ كيفية، بينما تدافع النظريات التكوينية على الافتراض أن المناهج الأنسب للعلوم الاجتماعية عمومًا، بما في ذلك العلاقات الدولية، هي المناهج الكيفية، بحجة أن السلوك الإنساني/الاجتماعي، بما في ذلك سلوك الدول، غير قابل للترميز الكمي، لأنه أصلاً ينطوي على أنماط كيفية لا يمكن التعبير عنها كميًا، كالأفكار، الهويات، المعتقدات، المعاني⁸³، والمشاعر⁸⁴. و "تصر المقاربات التفسيرية على

⁸¹ Chernoff, 133-134.

⁸² من الواضح أن هذا الافتراض، تحديداً، هو الذي أدى إلى ازدهار الدراسات التأملية/ماوراء النظرية التي تقوم أساساً بالتنظير حول النظريات، نظراً لأهميتها الحاسمة في فهم الكيفيات التي تساهم من خلالها في (إعادة) تشكيل العالم الاجتماعي. أنظر: Milja Kurki and Colin Wight, "International Relations and Social Science," in Timothy Dunne, Milja Kurki, and S. Smith (eds.), *International Relations Theories: Discipline and Diversity*, Oxford: Oxford University Press, 2010, 29.

⁸³ See Peter Mandaville and Andrew Williams (eds.), *Meaning and International Relations*, NY: Routledge, 2003.

الاهتمام بالأنماط السلوكية والظاهراتية القابلة للملاحظة، بينما ينبه التكوينيون إلى مشكلة جادة في هذا الطرح، تتمثل في أن الحصول على القوانين التي تفسر الظاهرة [الاجتماعية] عمومًا لا يتيسر إذا ما اكتفينا بالعوامل القابلة للملاحظة و[القابلة] للترميز الكمي، ذلك أن هناك عوامل حاسمة لا يمكن ملاحظتها ولا يمكن ترميزها كميًا⁸⁵.

على مستوى المواقف المنهجية، ترفض مابعد الوضعية النزعة المنهجية الأحادية (monism). وهي تقليدٌ وضعيٌ يدعو إلى مفهوم حصري للمنهج العلمي كمياريًا لتعريف العلم وتمييزه عن التأمّلات اللاعلمية (nonscientific) أو السابقة للعلم (prescientific). في المقابل، تتبنى مابعد الوضعية موقفًا ينزع نحو التعددية المنهجية (pluralism) التي تقدم فهمًا مغايرًا للعلم⁸⁶. حيث لا تتعامل معه كنتائجٍ معزولٍ عن سياقه التاريخي والاجتماعي، بل تعتبره كمنشآتٍ اجتماعية معقدة لا يتم تقييمه عبر معيار موضوعي محدد سلفًا، بل عبر معايير مبنية سياقيًا ومتغيرة تبعًا لتغير السياق التاريخي والاجتماعي. تتعارض التعددية المنهجية مع التقليد الوضعي في سعي الجماعة المعرفية المتواصل للحفاظ على حالة الإجماع العلمي، وهو التقليد الذي حافظ عليه توماس كُون عندما يلزم بين الفشل في الوصول إلى حالة الإجماع والفشل في تحقيق التقدم النظري داخل الحقل⁸⁷. يمكن تفسير هذا الرفض لمفهوم الإجماع، في النقاش الثالث، بالنظر لربطه فلسفيًا بتمجيد الوضعيين للأحادية المنهجية، مما يضيف الشرعية على استبعاد تقاليد فكرية قائمة بذاتها بحجة أنها لا تواكب المفهوم الوضعي للعلم، القائم أساسًا على المنهج العلمي. لذلك، يبدو واضحًا أن التقديس المستمر لحالة الإجماع داخل الجماعة المعرفية من شأنه أن يبقي على حدود التقدم النظري، في حين أن مبادرات التحدي والانشقاق عن حالة الإجماع هذه فقط بإمكانها أن تدفع بالتقدم النظري نحو الأمام⁸⁸.

تتأسس مابعد الوضعية، فضلًا عن ذلك، على مساءلة الخيارات المنهجية الوضعية، المتمثلة في العقلانية، التي تقوم على الاستنباط العقلي لمجموعةٍ من المبادئ من أجل الوصول إلى نموذجٍ كلي للحقيقة، والتجريبية، التي تعتمد على الملاحظة باستعمال الحواس، وتجميع المعطيات (data) والوقائع (facts) من أجل الكشف عن الحقيقة. تقوم الوضعية على الجمع بين المفهومين من خلال ما يعرف بالوضعية المنطقية، التي تقر بأن الملاحظة الموضوعية – بمعنى أن الباحث يلاحظ بدون أن يؤثر في ما يلاحظه – من شأنها أن تُسهّل عليه الوصول إلى معرفةٍ عقلانيةٍ متحررة

⁸⁴ See for example, Roland Bleiker and Emma Hutchison, "Fear No More: Emotions and World Politics," *Review of International Studies* vol. 34: 2008, 115-135.

⁸⁵ زقاع، النقاش النظري الرابع، 105.

⁸⁶ Lapid, 243.

⁸⁷ Ibid., 244.

⁸⁸ يؤكد بن عنتر على هذه النقطة مشيرًا إلى أن للخروج على الإجماع أثرٌ منقطع النظر على حالة الحقل، حيث وبغض النظر عن إسهامات مختلف التيارات النظرية، فإن "المنشقين" غالبًا ما يتمكنون من فرض مقارباتهم الجديدة على أجناس البحث. هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى فإن تحديهم للتيارات السائدة يدفع بهذه الأخيرة إلى التخندق وجمع الشمل حول مسلماتها وفرضياتها للاستجابة للتحدي المطروح. وبالتالي، ينخرط الطرفان في نقاشٍ يسمح بكشف مواطن القوة والضعف في إسهامات أهل الإجماع وأهل الانشقاق معًا. وهنا، يبقى الرابع الأكبر هو تكريس التعددية في حقل التنظير في العلاقات الدولية. بن عنتر، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2016.3.24.

من القيم، تعبر عن الحقيقة، وتعتبر الشكل الوحيد للمعرفة⁸⁹. وقد واجه هذا الموقف نقداً إبستمولوجياً حاداً ينطلق من التشكيك في صيغته الرئيسية، فإذا كان التجريبيون يؤكدون على أننا نعرف فقط ما نستطيع ملاحظته، مما يعني بالضرورة أننا لا نستطيع أن نعرف ما لا يمكن ملاحظته، فإنه ليس هناك من مسوغ لافتراض أن الكيانات التي تقوم عليها النظريات الوضعية نفسها (كالواقعية) هي كيانات موجودة فعلاً، لأن الباحث في الواقع لا يستطيع أن يخضع للملاحظة كلاً من الدولة وبنية النظام الدولي على سبيل المثال. وقد أسس هذا النقاش للفلسفة المنهجية مابعد التجريبية (postempiricism) التي تقر بنسبية الحقيقة وعدم موضوعيتها، وبالتالي عدم إمكانية إخضاع جميع الوقائع للملاحظة والتجريب، وعدم إمكانية عقلنة القوى غير المادية الدافعة للتغيير في العلاقات الدولية كالأفكار والهويات، وهي القوى التي أغفلها الوضعيون لعدم ملاءمتها المنهجية.

أما ثنائية النظريات المناهضة للتأسيسية والنظريات التأسيسية فتتعلق بالجدل حول ما إذا كان بالإمكان اختباراً وتقييم نظريتنا حول العالم باستعمال إجراءات حيادية وموضوعية، فالمواقف التأسيسية ترى أن الادعاءات حول الحقيقة يمكن الحكم عليها على أنها صحيحة أو خاطئة، أما المواقف المناهضة للتأسيسية فتري أنه لا يمكن القيام بمثل هذا الحكم طالما أنه لا توجد أرضية محايدة للقيام بذلك⁹⁰. إنكارُ الحيادية يبرره رفض الإبستمولوجيا مابعد الوضعية لمبدأ البحث عن التعميمات التي تهدف للوصول إلى وقائع قابلة للتحقق منها (verifiable facts)، لأن مبدأ القابلية للتحقق في حد ذاته يفترض وجود انفصال تام بين الوقائع والقيم⁹¹، وهو أمرٌ مرفوض إبستمولوجياً بالنسبة للمواقف المناهضة للتأسيسية التي تسعى، بخلفيتها الإبستمولوجية مابعد الوضعية، إلى دفع مُنظري العلاقات الدولية إلى فهم كيف أن المعايير المحددة لطبيعة وآليات وأهداف المعرفة ليست من وحي الطبيعة، وإنما من وحي الإنسان، وكيف أن هذه المعايير لا تُعطى لكنها تُصنع، وكيف أنها لا تُفرض من خلال الطبيعة لكنها تُبنى بالاتفاق بين أعضاء الجماعة المعرفية⁹².

الواقع أن هذه الثنائيات جعلت النقاش الثالث لا يشكل أي استثناء مقارنة بالنقاشات السابقة⁹³، حيث حافظ على إعادة إنتاج نفس أنماط التعارض الثنائي بين العقلانيين والتأمليين أكثر من كونه فضاءً للتبادل المعرفي بينهم. ويجادل وينر بأن النقاش العقلاني-التأملي عرف درجة عالية من انعدام الاتصال المعرفي بين الأطراف المناقشة⁹⁴.

⁸⁹ Renate Kenter, "The Art of the Possible: The Scenario Method and the 'Third Debate' in International Relations Theory," a master thesis in International Relations, University of Amsterdam, November, 1998, 6.

⁹⁰ Smith and Owens, 274.

⁹¹ Chris Hendershot, "Beyond Dichotomies: A Reflexive Engagement of Critical Reflexivity," YCISS Working Paper Number 28, May 2004, 2.

⁹² Ibid., 3

⁹³ See Neves-Silva, 6.

⁹⁴ Antje Wiener, "Constructivist Approaches in International Relations Theory: Puzzles and Promises," *Constitutionalism Webpapers*, Conweb, No. 5/2006, 4.

ربما بشكل أكثر وضوحًا من النقاشات السابقة. يبدو هذا المشهدُ مُخَيَّبًا للآمال التي كانت معقودة على هذا النقاش في تحرير الحقل من حالات التعارض الثنائي بين المواقف النظرية المتسمة بالإقصاء المتبادل⁹⁵. يمكنُ الاستشهاد بثلاثة نماذج لخيبة الأمل هذه. يتمثل النموذج الأول في إنكار كيوهان للمقاربات التأملية كبرنامج بحثي داخل الحقل، حيث يرى أن المشكلة الأساسية بالنسبة للتأمليين هو "افتقارهم إلى برنامج بحثي واضح، وطالما أنهم غيرُ قادرين على وضع برنامج مماثل، فإنهم سيبقون على هامش الحقل"⁹⁶. تكمن المشكلة في أطروحة كيوهان في كونها تستند إلى المنطلق الابستمولوجي للعقلانية⁹⁷، حيث يطالب التأمليين بتطوير "نظريات قابلة للاختبار"، والتي بدونها سيكون من غير الممكن تقييم برنامجهم البحثي⁹⁸. يحدث هذا بالرغم من أن كيوهان لا يبدو جاهلاً بالرفض المسبق الذي يبديه التأمليون للمنطلقات الابستمولوجية للعقلانية، بما في ذلك قابلية النظريات للتقييم من خلال مدى قابليتها للاختبار. أما النموذج الثاني، الذي يعبر عن مساعي لنزع الشرعية⁹⁹ عن الإسهامات التأملية كبديلٍ نظري، فيتمثل في وسم ستيفن وُولت لها بالأقلية "المنشقة" القادرة فقط على النقد والعاجزة عن تقديم بديلٍ "إيجابي" للتيار المهيمن¹⁰⁰. أما النموذج الثالث فيأتي من قيام كاتزنشتاين، كيوهان وكراسنر بإقصاء مابعد الحداثيين من المشروع البحثي للحقل، واعتبار أن أعمالهم "تقع بشكلٍ واضح خارج المشروع البحثي للعلوم الاجتماعية"¹⁰¹.

1-3- حدود الاتصال المعرفي بين العقلانية والتأملية

لفهم الشروط التي تفضي إلى تدني مستوى الاتصال المعرفي داخل النقاش الثالث، ينبغي تقديمُ العقلانية والتأملية كطرفين غير قابلين للمقايسة، وهو وصفٌ موروث عن النقاش مابين البرادايما، غير أن انعدام القابلية للمقايسة لا يتعلق فقط بالاختلاف الشديد في منطلقات كل طرف، لكنه يتعلق أيضًا بالاتساق المعقد داخل كل مجموعة على حدة، إضافة إلى اختلاف أهدافها ونظمها المعرفية، مما يجعل من أيّ نقاشٍ بينهما أمرًا مستعصيًا للغاية. ويبقى الشكلُ الوحيدُ الممكن للنقاش هو ذلك الذي يحدث داخل المجموعة الواحدة. ويرتبط انعدام القابلية للمقايسة بالمواقف المناهضة للتأسيسية التي تنكر، على نحو ما سبق، وجود أسسٍ موضوعيةٍ خارج أية نظرية من شأنها أن تلعب دور الحَكَم (arbiter) المحايد بين مختلف النظريات المتنافسة¹⁰²، وهو ما فاقم أكثر من مشكلة انعدام الاتصال بين هذه

⁹⁵ Kenter, 6.

⁹⁶ Keohane, *International Institutions and State Power*, 173-174.

⁹⁷ Smith, "The Discipline of International Relations," 386.

⁹⁸ Keohane, 173.

⁹⁹ Steve Smith, "The United States and the Discipline of International Relations: Hegemonic Country, Hegemonic Discipline," *International Studies Review* 4(2): 2002, 73.

¹⁰⁰ Stephen M. Walt, "International Relations: One World, Many Theories," *Foreign Policy* Issue 110: 1998, 32.

¹⁰¹ Katzenstein, Keohane and Krasner, 678.

¹⁰² Vendulka Kubálová, "Towards an International Political Theology," *Millennium* 29(3): 2000, 682; Neufeld, "Reflexivity and International Relations Theory," 70.

النظريات، لأن النقاش المنتظر منها أن تخوضه هو نقاشٌ عقيمٌ سلفاً، طالما أنه لن يفضي إلى حدٍ أدنى من التقارب والاتفاق حول القضايا الأساسية. أبعد من ذلك، يبدو أن خطوط الفصل الناجمة عن حالة انعدام القابلية للمقايضة لا تفصل فقط بين العقلانيين والتأمليين، ولكنها تفصل كذلك، وعلى نحو ما سبق، بين التأمليين أنفسهم¹⁰³. بصيغة أخرى، يمكن القول بأن حالة انعدام القابلية للمقايضة لا تنسحب فقط على التعارض القائم بين المقاربات العقلانية في مقابل المقاربات التأملية، ولكنها تنسحب كذلك على المقاربات التأملية بعضها في مقابل بعض، وهذا ما دفع بسميث إلى المجادلة بأن ما يوحد التأمليين هو معارضة ونقد العقلانية أكثر من البحث عن بديلٍ مناسبٍ لها¹⁰⁴.

يقدّم فعلُ التسمية (naming) دلالاتٍ مهمة بشأن حدود البديل الذي يحاول التأمليون طرحه في مواجهة التيار المهيمن، وهو ما يُفَقِّمُ في جزءٍ مهم منه من فشل النقاش الثالث في الإعتاق من حالة انعدام الاتصال المعرفي بين العقلانيين والتأمليين. تتضمن تسمية "مابعد الوضعية"، على سبيل المثال، دلالاتٍ واضحة على أن المشروع مابعد الوضعي يفقر، بمختلف أبعاده، إلى المضمون "البديل" للوضعية، لأنه ببساطة يفقر إلى تسمية "بديلة" وأصيلة. تنسحب الدلالاتُ نفسها على جميع الفلسفات المابعدية، وبشكل أقل دلالة على ما يعرف بالنظريات النقدية، وهو التوصيف الذي يتم إطلاقه على مجمل المقاربات التأملية المناهضة للوضعية¹⁰⁵. إذا كانت هذه النظريات تشكل استجابة لأزمة الفلسفة الحدائية باستمولوجيتها الوضعية، فمن المثير للاهتمام ملاحظة كيف أن فشلها في اقتراح تسميات بديلة¹⁰⁶ يمكن أن يؤشر على إفلاس مشروعها النظري البديل. يبدو أن الارتباط بين الموقفين الاستمولوجيين في النقاش الثالث (الوضعية ومابعد الوضعية) ليس ارتباطاً اصطلاحياً فقط من خلال استعمال السابقة "مابعد"، ولكنه ارتباطٌ مضاميني في الأساس. وهذا ما يبرر النزعة الشائعة لدى طلبة الحقل في تقديم مابعد الوضعية انطلاقاً من إبراز تعارضها الجوهرية مع الوضعية¹⁰⁷.

¹⁰³ Helena Rytövuori-Apunen, "Forget 'Post-Positivist' IR! The Legacy of IR Theory as the Locus for a Pragmatist Turn," *Cooperation and Conflict* 40(2): 2005, 151.

¹⁰⁴ Smith, "The Discipline of International Relations," 383.

¹⁰⁵ Brown, "Turtles All the Way Down," 214.

¹⁰⁶ باستثناء النسوية. حافظت كلٌّ من مابعد البنيوية ومابعد الحدائية على ارتباطها الاصطلاحي بالبنيوية والحدائية، رغم ادعاءاتها بشأن تقديم مشاريع نظرية بديلة.

¹⁰⁷ نحيل إلى مشكلة التسمية (naming) كمؤشر فقط على القصور المعرفي الذي تعاني منه هذه النظريات. إذ لا يمكن دحض ادعاءاتها وأطروحاتها بالإحالة إلى هذا العامل فحسب. في هذا السياق، يلفت بن عنتر انتباهنا إلى إمكانية أن قلب هذا المنطق رأساً على عقب، ونقول أن اختيار هذه التسميات دلالة على وجود مقترح نظري قوي ومتكامل يحل محل ما سبق ويتعارض معه تماماً. أبعد من ذلك، يمكن للتسمية أن تشير إلى ظاهرة التواصل والامتداد في حقل العلوم الاجتماعية بالانتقال من خياراتٍ إستيمولوجية إلى أخرى. إذ لا أحد يعيب مثلاً على النيوواقعيين والنيوليبراليين مشكلة التسمية (على منوال مابعد البنيويين أو مابعد الحدائيين)، رغم أن بعض النيوواقعيين مثلاً ابتعد كثيراً عن مسلمات وفرضيات الواقعية التقليدية. بالطبع، هؤلاء يتطورون داخل نفس الوعاء الفكري ولا يزعمون طرح بديل تام للواقعية التقليدية. فضلاً عن ذلك، لا بد من التوقف عند سؤال "من قام بوضع التسمية؟" ومن ثم، قد تصبح إثارة مشكلة التسمية، من وجهة نظره، حقا يراد به باطل. بن عنتر، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2016.3.24.

إن عدم التشكيك في جدوى هذه النزعة هو الذي يؤسس للتعارض الجديد بين الوضعية وما بعد الوضعية، ومن ثم بين العقلانية والتأملية، ويضع الطابع التعددي الموعود للنقاش الثالث موضع المساءلة، طالما أن التعددية تتطلب، من ضمن ما تتطلبه، بلوغ الحقل درجة متقدمة من "النضج النظري"، الذي ينطوي على فهم ما هو مشترك بين المواقف المناقشة أكثر مما ينطوي على الاحتفاء بكشف مواطن القصور، وهو ما يجعل منها مجرد مواقف متعارضة¹⁰⁸ يكتفي بعضها بتهميش وإقصاء البعض الآخر.

هكذا وبالرغم من القيمة المضافة للنقاش الثالث، المتمثلة في إثراء حالة التنوع التي لم يسبق أن عرفها الحقل إبان النقاشات السابقة، إلا أن حالة التنوع (diversity) هذه بقيت بعيدة تمامًا عن الانتقال بالحقل من ممارسات الهيمنة وصولاً إلى التعددية النظرية (pluralism)، على أنه يمكن ملاحظة أن حالة التنوع، بمعناها الحرفي، لم تكن إلا داخل طرفٍ مناقشٍ واحد، هو التأملية. أما داخل الحقل بشكلٍ عام فقد كان الأمر مختلفاً تمامًا. من شأن الطريقة التي يتم بها تقديم حالة الحقل في حقبة النقاش الثالث أن تؤيد هذا النوع من الحجج، حيث يجادل جرفيس مثلاً أن مساءلة أنطولوجيا الدولة وحدود الابستمولوجيا الوضعية جعلت الحقل أمام طريقتين، إما "التيار المهيمن" (خاصة في الولايات المتحدة)، أو المنظور ما بعد الحداثي أو ما بعد البنيوي، الذي رغم أنه أقل هيمنة إلا أنه الأكثرُ قدرة على التحدي¹⁰⁹. ويمكن العودة مرة أخرى إلى دلالات فعل التسمية، حيث أن مصطلح "التيار المهيمن" (mainstream)¹¹⁰ ينطوي على فكرة الهيمنة بشكلٍ يوحي بأن المقاربات التي لا تنتهي إليه إنما تقع على هامش الحقل. يتفق هذا الاستدلال مع التقليل الذي أبداه جرفيس من هيمنة المقاربات ما بعد الحداثية وما بعد البنيوية.

هناك جانبٌ آخرٌ من جوانب الهيمنة في طريقة تقديم "التيار المهيمن"، يتمثل في تقديمه من خلال التشديد على التوليفة الواقعية الجديدة-المؤسسية الجديدة التي شكلت خلاصة النقاش بين العقلانيين حول مفهوم ومضامين الفوضى، مشكلة المكاسب النسبية والمطلقة، التعاون الدولي ودور المؤسسات، على نحو ما سبق. وقد فاقم هذا النقاش الذي حدث داخل البراداييم العقلاني من مشكلة انعدام الاتصال المعرفي مع البراداييم التأملي، ما دفع بيترسون إلى حد القول بازدراءٍ واضح أن مركز الحقل، المتمثل في العقلانية، لم ينخرط في نقاشٍ يُعتد به مع محيطه، المتمثل في الأصوات التأملية المهمشة¹¹¹.

يبدو أن أسباب انعدام الاتصال المعرفي في حالة النقاش الثالث تختلفُ عنها في حالة النقاش ما بين البراداييمات. فبعد أن كانت تُعزى إلى ارتباط البراداييمات المناقشة ببرامج معيارية وسياسية يصعبُ التقريبُ بينها¹¹²،

¹⁰⁸ Neves-Silva, 7.

¹⁰⁹ Jarvis, 2.

¹¹⁰ تُترجمُ مفردة (mainstream) إلى اللغة العربية من عدة أوجه، كالتيار السائد/المهيمن/المسيطر.

¹¹¹ Peterson, "Transgressing Boundaries," 185.

¹¹² يتعلق الأمر هنا بارتباط الواقعية والليبرالية، والبنيوية بالتيارات السياسية المحافظة، والليبرالية والراديكالية على التوالي. أنظر:

أصبحت خلال النقاش الثالث ترتبط بما أسماه كولين وايت "القوقعة الاستمولوجية"¹¹³، وهي كناية عن المنطق الذي يحكم العلاقة بين العقلانية/الوضعية والتأملية/مابعد الوضعية، إذ طالما أنهما تنطلقان من موقفين استمولوجيين متعارضين تمامًا، فإنه لا يحق لأيٍ منهما أن ينتقد الآخر، لأن النقاش سرعان ما ينتهي عندما يتعلق الأمر بالمنطلقات الاستمولوجية لكل باراديم على حدة. يشبه هذا التموقع ضمن باراديمات مغلفة بمنطلقاتٍ غير قابلة للنقد والمراجعة التموقع ضمن "قوقعات استمولوجية" تقي القابعين فيها من النقاش القادم من خارج تلك القوقعات. من جهةٍ أخرى، بإمكان هذا المنطق أن يزودنا بفهمٍ جيدٍ للطريقة التي (ي)حدث بها التقارب المعرفي بين الواقعية الجديدة والليبرالية (المؤسسية) الجديدة ضمن النقاش الودي الذي جمعهما داخل البراداييم العقلاني/الوضعي، في الوقت نفسه الذي بدأ فيه النقاش الثالث يفقد بريقه مع تفاقم مشكلة انعدام الاتصال المعرفي بين المواقف النظرية المشاركة.

الفترة التاريخية	العشرينيات والثلاثينيات	الخمسينات والستينيات	الثمانينيات	التسعينيات
النقاش	النقاش الأول	النقاش الثاني	النقاش الثالث	النقاش الرابع
البراداييم المشاركة	المثالية ضد الواقعية	السلوكية/العلمية ضد التقليدية	مابعد الوضعية ضد الواقعية	البنائية مقابل العقلانية مقابل التأملية
طبيعة الاتصال	ثنائي الأطراف	ثنائي الأطراف	ثنائي الأطراف	متعدد الأطراف

الجدول (3): التموقع اللاثنائي لأطراف النقاش الرابع¹¹⁴

مع منتصف تسعينيات القرن الماضي، أصبحت التيبولوجيا الثنائية للنقاش الثالث غير مناسبة لاستيعاب التحولات المعرفية التي عرفها الحقل، المتمثلة أساسًا في ظهور البراداييم العقلاني القائم على التوليفة الواقعية الجديدة—المؤسسية الجديدة، إلى جانب تطور البنائية (الاجتماعية) عقب نهاية الحرب الباردة وإعلانها عن برنامج بحثي طموح يسعى لاحتلال "أرضية وسطى" بين البراداييمين العقلاني والتأملي، الذين انتهى بهما النقاش الثالث إلى حالة من انعدام الاتصال المعرفي بينهما. وقد أدت هذه التطورات إلى تزايد الاهتمام ببناء نقاشٍ رابعٍ جديد داخل الحقل، خاصة بعد أن برزت تيبولوجيا جديدة توجي بتموقعٍ ثلاثيٍ للمواقف النظرية لأول مرة في تاريخ الحقل، بدلا من التموقع الثنائي المؤلف في النقاشات السابقة (أنظر الجدول 3).

Wæver, "The Rise and the Fall of the Inter-Paradigm Debate," 402.

¹¹³ Douglas Porpora, "Agents, Structures and International Relations: *Politics as Ontology* by Colin Wight," *Reviews* vol. 6: 2006, 307.

¹¹⁴ Wiener, 2.

2- البنائية الاجتماعية

يرجع الفضل في تعريف حقل العلاقات الدولية بالبنائية إلى نيكلاس أونوف (1941-) مع بداية الثمانينيات، وهو أول من قام باستعمال مصطلح البنائية¹¹⁵. وكان له تأثير واضح على الأعمال التي نشرها ألكسندر ونْتْ لاحقاً¹¹⁶، والتي أصبحت بمثابة الأعمال الرائدة المؤسسة للمقاربة البنائية للسياسة الدولية¹¹⁷. أبعد من ذلك، من المثير للاهتمام تصور الأطروحات البنائية على أنها ليست جديدة تماماً في أدبيات الحقل، فبعضها يرجع إلى الليبرالية المثالية، ثم لاحقاً الليبرالية المؤسسية، كما يرجع بعضها كذلك، وعلى نحوٍ لافتٍ للانتباه، إلى المدرسة الانجليزية، أو ما يُعرف في الرواية السائدة لتاريخ الحقل بالتقليدية/التاريخية التي شكلت الطرف المعارض للسلوكية في النقاش الثاني.

يتفق البنائيون مع المؤسسيين الجدد حول سعي الدول لتعظيم مكاسبها المطلقة، إمكانية التغلب على آثار الفوضى المعيقة للسلام، وأهمية المؤسسات والشرعية في السلوك الدولي. ويضيفون، على ذلك، أهمية المعايير كمتغيراتٍ تساعد في وصف وتفسير سلوك الفواعل. كما يتفق البنائيون مع الواقعيين الجدد حول فوضوية النظام الدولي، وبأن الدول تحوز (وتميل نحو حيازة) قدرات هجومية، وبأنها لا يمكن أن تكون متأكدة تماماً من أنها لن تتعرض لهجومٍ ما، وأنها تسعى إلى البقاء. غير أن الكيفية التي يفهم بها البنائيون دور ونتائج الفوضى في السياسة الدولية تختلف عن تلك التي يدافع عنها الواقعيون الجدد، حيث يجادلون، إلى جانب المؤسسيين الجدد، بأن وجود المعايير والمؤسسات الدولية يساعد على التغلب على صعوبات التعاون التي تفرضها الفوضى¹¹⁸. الواقع أنه من بين العوامل الأساسية التي تزيد من جاذبية البنائية كونها تتجه نحو التركيز ليس على ما يقوله العقلانيون، ولكن على ما يتجاهلونه،

¹¹⁵ Nicholas Onuf, *World of Our Making: Rules and Rule in Social Theory and International Relations*, Columbia, SC: University of South Carolina Press, 1989, 35.

يقر ألكسندر ونْتْ، نفسه، بفضله أونوف بالسبق في نحت التسمية. أنظر: (1) note 1, *Social Theory of International Politics*, Wendt.

¹¹⁶ Alexander Wendt, "The Agent-Structure Problem in International Relations Theory," *International Organization* 41(1): 1987; Alexander Wendt, "Anarchy is What States Make of it: The Social Construction of World Politics," *International Organization* 46(1): 1992; Alexander Wendt, "Constructing International Politics," *International Security* 20(1): 1995; Wendt, *Social Theory of International Politics*, op. cit.

بالنسبة للمقال الأول لسنة 1987، "مشكلة البنية-الفاعل في نظرية العلاقات الدولية"، فهو لم يؤسس للمقاربة البنائية بالشكل الذي فعلت الأعمال اللاحقة، والتي نُشرت بعد صدور كتاب أونوف سنة 1989.

¹¹⁷ ينبغي الانتباه إلى مسألة تسمية "الأب المؤسس" للبنائية التي يحظى بها ونْتْ، رغم أن أونوف كان السياق إلى وضع ملامح هذه النظرية. يمكن ملاحظة هذا السياق حتى في المفردة (making) التي تؤسس لمقولة أن عالم السياسة الدولية هو عالمٌ من صنع الفواعل وليس عالمًا طبيعيًا أو معطًى. هذه المفردة، بمفهومها العميق، ظهرت في عنوان كتاب أونوف قبل أن يعيد ونْتْ استعمالها في عنوان مقالته لاحقاً. يبدو أن الأمر لا يتعلق فعلاً بدرجة النضج التي كُتبت بها أعمال ونْتْ، لكنه يتعلق أكثر بمدى ارتباط هذا الأخير بالتيار التقليدي (العقلاني) للبنائية المقرب من التيار المهيمن على الجماعة المعرفية في الولايات المتحدة، وهي مسألة ستوضح لاحقاً في هذا المبحث.

¹¹⁸ Chernoff, 69-70.

كـمـضـمـون ومـصـادر هـويـات الدـول والطـبـيعة الاجـتمـاعـية للـسيـاسة الدـوليـة¹¹⁹. كما أن هـذه النـزعة كان من شأـنها أن أضـفت شكـلاً من أشـكال الطـابع الودـي على الاتـصال المعـرفي بـينها وبـين العـقلانية، باعـتبارها تـسعى لإثـراء التـيار المـهيمن على الحـقل أكـثر مما تـسعى إلى تـقويـضه واستـبداله.

يتقاسم البنائيون مع التأمليين، مابعد الحدائين مثلاً، الاهتمام بدور الهوية والخطاب في السياسة الدولية، كما يشاركونهم الإدعاء بأن أنطولوجيا السياسة الدولية هي اجتماعية في الأساس، وفي الوقت نفسه، نجدهم يتقاسمون مع العقلانيين نفس المنطلق الابستمولوجي للتنظير، المتمثل في الوضعية بمختلف متعلقاتها بما في ذلك البحث عن التفسيرات السببية. هذا ما يسوغ تزايد الاهتمام بالبنائية كمقاربة تحتل "أرضية وسطى" بين العقلانيين والتأمليين، وقادرة على تجسير الهوة، التي تفصل بينهما، الموروثة عن النقاش الثالث.

يمكن للنقاش حول إشكالية المعايير في العلاقات الدولية أن يساعد في فهم الإضافة التي تقدمها البنائية من جهة، و الاختلاف بينها وبين التوليفة الواقعية الجديدة-المؤسسية الجديدة من جهة أخرى. يجادل الواقعيون بأن المعايير تفتقر إلى القوة التفسيرية اللازمة، بينما يجادل المؤسسيون بأنها تلعب دورًا مؤثرًا في مسائل معينة في السياسة الدولية، غير أنه حتى بالنسبة للمؤسسيين تبقى المعايير عبارة عن عوامل غير مستقلة تساعد فقط في ضبط سلوك الدول وتقييد خياراتها، كما أن هذه الدول تبقى عبارة عن فواعل عقلانية، أنانية وذات مصالح ثابتة ومحددة تدفع بها نحو السعي لتعظيم المنفعة. بالنسبة للعقلانيين، الفواعل (الدول) هي التي تخلق البنى (المعايير والمؤسسات). في مقابل ذلك، يجادل البنائيون بأن المعايير عبارة عن فهوماتٍ جماعية (متشاركة بين الفواعل) تمارس تأثيرًا أعمق من ذلك، فهي لا تقوم فقط بضبط سلوك الدول، لكنها تعمل كذلك على تشكيل هوياتها ومصالحها. وبذلك فهي تعتبر متغيرًا تفسيريًا مستقلًا. بالنسبة للبنائيين، الفواعل (الدول) والبنى (المعايير والمؤسسات) تتفاعل فيما بينها، ويشكل بعضهما بعضًا (mutually constituted)¹²⁰.

تجادل مارتا فاينمور بأن المسعى الأساسي للبنائية يتمثل في إعادة النظر في المقاربات العقلانية المتمركزة حول الفاعل وإلقاء المزيد من الضوء على الشق الثاني من ثنائية الفاعل-البنية. وقد جادلت بأن منطق الملاءمة (logic of appropriateness)، الذي تدافع عنه البنائية، بإمكانه أن ينبئنا بسلوك الفاعل بنفس القدر الذي ينبؤنا به منطق العواقب (logic of consequences)، الذي تدافع عنه العقلانية. يفيد منطق العواقب/النتائج بأن الفواعل الأنانية والعقلانية، الساعية إلى تعظيم المنفعة، تتفاوض وتتفاعل حسب ما تمليه مصالحها وتفضيلاتها الثابتة. تأتي تسمية هذا المنطق من نزعة الدول للانشغال بعواقب/بنتائج التفاعل بعضها مع بعض. أما منطق الملاءمة فيفترض أن الفواعل تهتم بالقيام "بالفعل الملائم" حسب ما تدفعها إليه المعايير الضابطة والمشكّلة للسلوك، والتي يمكن

¹¹⁹ Jeffrey Checkel, "The Constructivist Turn in International Relations Theory," *World Politics* 50(2): 1998, 324.

¹²⁰ Ibid., 327-328.

اعتبارها بمثابة "قواعد للعبة"¹²¹. في هذا السياق، تصبح مصالِح الدول عبارة عن متغيرات تابعة، في الوقت الذي تصبح فيه المعايير، التي تروج لها المؤسسات الدولية مثلاً وتلعب دوراً مشكّلاً لمصالح الدول وضابطاً لسلوكها، هي المتغير المستقل.

وقد بينت فاينمور، استناداً إلى ثلاث حالات (اليونيسكو، الصليب الأحمر الدولي والبنك الدولي)، أن هناك ارتباطات سببية (correlations) بين ظهور معايير بنيوية (مؤسسية) جديدة والتغير في مصالح وسلوكات الدول. هذا يعني أن المعايير لا تعمل فقط على تشكيل مصالح ومن ثم سلوكات الدول، ولكنها تعمل كذلك على تغييرها لتتلاءم معها، وهو ما يمثل تحدياً جوهرياً للقدرة التفسيرية للمقاربات العقلانية. فضلاً عن ذلك، بيّنت فاينمور أن الفواعل غالباً ما تبرر ممارساتها بشكلٍ يجعلها تبدو متلائمة مع القيم والقواعد المتضمنة في تلك المعايير¹²². إن المعايير، مثلها مثل المؤسسات، هي ذاتُ بعدٍ تكويني (constitutive) أيضاً ولست فقط ذاتُ بعدٍ ضابطٍ (regulative) لسلوك الدول، فهي لا تجعلها فقط تمتنع عن سلوكٍ معين (بفعل وظيفية الضبط)، لكنها تجعلها تتبع صفاتٍ اجتماعية معينة لسلوكٍ آخر يُنظر إليه على أنه هو السلوك الملائم، وهذا هو جوهر منطق الملاءمة عند البنائين.

غير أن المداخلات البنائية حول إشكالية المعايير مازالت تعرف العديد من التحديات التحليلية في الأساس. يكمن التحدي الأول في أنه عادة ما يتم إساءة فهم الطابع المعياري للمعايير في حدّ ذاتها، بمعنى أن المعايير، التي يجادل البنائيون بأنها تشكل/تعيد تشكيل هويات ومصالح الدول، لا يجب أن تكون بالضرورة مرغوبة أخلاقياً، لذلك نجد جيفري تشاكال ينبّه إلى أن البنائين ينبغي أن يولوا نفس الاهتمام "للأشياء السيئة"، في السياسة الدولية، المبنية اجتماعياً بدورها، وألا يقتصر الاهتمام على المعايير الأخلاقية، كمعايير الحد من انتشار الأسلحة النووية والكيميائية، المعايير التي ساعدت على إنهاء الحرب الباردة¹²³، أو تلك التي أدت إلى تصفية الاستعمار على سبيل المثال.

أما التحدي الثاني فيمكن في أن تركيز (أغلب) البنائين المفرط على المعايير كفهومٍ جماعية-بينداتية يكون قد أدى إلى إهمال المعايير كفهومٍ فردية-ذاتية، على الأقل في مراحل مبكرة من تطورها¹²⁴. تُعتبر أعمال فاينمور رائدة في إبراز الدور الذي يلعبه الأفراد، كفواعل اجتماعيين، في المراحل الأولى المبكرة من دورة حياة المعايير الدولية، حيث أطلقت عليهم تسمية "متعهدي المعايير" (norm entrepreneurs)¹²⁵. تنقسم دورة حياة المعايير الدولية إلى ثلاثة مراحل أساسية. مرحلة الانبثاق، مرحلة الانتشار ومرحلة التذويت (أنظر الجدول 4).

¹²¹ Thomas Risse, "Let's Argue! Communicative Action in World Politics," *International Organization* vol. 54: 2000, 3, 5.

¹²² See Checkel, 330-332.

¹²³ Ibid., 339.

¹²⁴ Ibid., 341.

¹²⁵ تقدم القواميس الانجليزية-العربية مجموعة واسعة من الترجمات لمفردة (entrepreneur). إلى جانب الترجمة السائدة، المقاول، هناك ترجمات أخرى من قبيل المتعهد (undertaker)، المبادر (initiator)، المؤصل (originator) والملتزم (conformist). عموماً، متعهدو المعايير هم أفراد بارزون يبادرون بالتكلم عن معايير معينة، يأخذون على عواتقهم مهمة الدفاع عنها وإقناع الدول بجدوى الامتثال لها،

المرحلة الأولى الانبثاق	المرحلة الثانية الانتشار	المرحلة الثالثة التدويت ¹²⁶
متعهدو المعايير ¹²⁷	الدول، المنظمات الدولية، الشبكات	(داوئر) القانون، البيروقراطيات
الإيثار، التعاطف، الخيرية، الالتزامات المثالية	الشرعية، السمعة، تقدير (الأخرين)	الامتثال
الإقناع	التنشئة، المأسسة (السياسية)	العادة، المأسسة (الاجتماعية)

الجدول (4): دورة حياة المعايير الدولية¹²⁸

أما التحدي الثالث فيمكن في الحجة القائلة بأن تأثير البنية الاجتماعية¹²⁹ على الفاعل ليس حتمياً بشكلٍ دائم، إذ ينبغي الانتباه إلى الحالات التي لا تؤثر فيها المعايير على مصالح وهويات الدول¹³⁰، وأحياناً على هويات ومصالح دولٍ بعينها. في هذا السياق، برزت الأصوات الداعية إلى التوليف بين البنائية والعقلانية، حيث تفترض ما أسماها فيتزسيمونس المقاربة البنائية العقلانية أنه من غير الممكن الفصل تحليلاً بين الكيفية التي تتطور وتنتشر بها المعايير من جهة، والإدراكات النفعية (utilitarian) للفاعِل المرتبطين بهذا المسار من جهةٍ أخرى. في نفس السياق، تجادل فاينمور بشكلٍ واضحٍ بأن المعايير لا يمكن فصلها عن القوة وعن المصالح. قد تكون البنائية مقنعة بشأن الدور الذي تلعبه المعايير في تشكيل القرارات المستقبلية لقادة الدول بمجرد أن تقبل بها دولهم، غير أنها تبقى مقارنةً بالعقلانية غير قادرة على التعامل مع أسئلةٍ أساسيةٍ من قبيل لماذا تتبنى دولة ما (أو مجموعة من الدول) معياراً معيناً

ويلتزمون بالسعي لإقحامها وترسيخها في الخطاب السائد. هناك تسميات أخرى، مولر مثلاً يسميهم "الأفراد الخيرين" المدفوعين بطبعهم إلى نشر وتكريس الاعتقادات والأفكار الأخلاقية (benevolent individuals)، أما نايدلمان فيسميهم "متعدي الأخلاق العابرين للحدود" (transnational moral entrepreneurs)، بينما يسميهم ليسغ "مهندسي المعنى" (meaning architects). أنظر:

Tatjana Puschkarsky, "Norm Entrepreneurs in International Politics: A Case Study of Global Footprint Network and the Norm of Sustainability," Ruprecht-Karls-Universität Heidelberg, Fakultät für Wirtschafts- und Sozialwissenschaften, Institut für Politische Wissenschaft, 2009, 31.

¹²⁶ يُقصد هنا بالتدويت (internalization) تحول المعايير إلى قواعد مفروغ منها ولا تصبح عند هذه المرحلة موضوعاً لنقاش عام موسع بشأنها، حيث يصبح الامتثال لها عملية آلية. تلاحظ فاينمور، مثلاً، أن التزام الدول بضمّان "حق النساء في التصويت" لم يعد مثاراً للنقاش إلا بالنسبة لعددٍ قليل من الناس، ينطبق الأمر نفسه على معايير أخرى كتجريم العبودية أو ضمان الحصانة للطواقم الطبية أثناء فترات الحروب.

¹²⁷ متعهدو المعايير لا ينبغي أن يكونوا أفراداً بالضرورة. المؤسسات و/أو المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والجماعات المعرفية (الايستيمية) قد تلعب هي الأخرى هذا الدور.

¹²⁸ Martha Finnemore and Kathryn Sikkink, "International Norm Dynamics and Political Change," *International Organization* 52(4):1998, 898 (adapted).

¹²⁹ تتشكل البنية الاجتماعية لنظام ما من الأفكار، المعتقدات، القيم، الإدراكات، التصورات، الهويات والمعايير التي يتشاركها الفاعلون المشكلون للنظام.

¹³⁰ Checkel, 339.

بينما تعارض تبني معيارٍ آخر، أو لماذا تتبنى دولة ما (أو مجموعة من الدول) معياراً معيناً في فترةٍ تاريخيةٍ معينة بينما تتخلى عنه في فترةٍ تاريخيةٍ مختلفة¹³¹. في نهاية المطاف، يبدو أن الدول لا تتبنى المعايير لذاتها، لكنَّ قرار تبنيها يتم بناءً على مدى ذرائعية المعايير وتناغمها مع مصالح الدول، وهذا ما يفسر الطابع الانتقائي لمواقف الدول من المعايير الدولية، كما يفسر التغيير في تلك المواقف من سياقٍ إلى سياق، ومن مرحلةٍ إلى مرحلة. يؤكد فيتزسيمونس هذه العلاقة بين المعايير والمصالح من خلال إبراز النتائج المادية (وليس الاجتماعية) لقيام الدول بتبني معايير معينة. إذا قبلنا بالافتراض الأساسي لدى البنائين القائل بأن المعايير تؤثر على السلوك، فإنه ينبغي أن نفهم أن تبني دولةٍ ما لمعيارٍ معينٍ تترتب عنه في الأساس نتائج مادية. المثال الأكثر وضوحاً هو المعايير المرتبطة بالممارسات العسكرية، حيث يمكن لالتزام الدولة بمثل هذه المعايير أن يحد بشكلٍ حاسمٍ من قدراتها العسكرية¹³². في السياق نفسه، تخلص جينيفر سترلينغ-فالكر إلى أن البنائين يواجهون تحدياً أساسياً بشأن تركيزهم المفرط على "منطق الملائمة" على حساب "منطق العواقب"¹³³.

عموماً، رغم التنوع الذي تحظى به المداخلات البنائية، إلا أنها تتقاسم على الأقل أربعة افتراضات أساسية. لكن مبدئياً ينبغي لفتُ الانتباه إلى أنه بالنسبة للمتحمسين للوعود البنائية بتجسير الهوة بين طرفي النقاش الثالث، قد يكون من الأحرى القول بأن البنائية تعاني من حدة التنوع أكثر مما يمكن القول بأنها تحظى به، لأنه يعتبر مسوغاً لخيبة الأمل في مدى قدرة البنائية على الوفاء بتلك الوعود. هذه إشكالية سنعود إليها في مبحثٍ لاحقٍ من هذا الفصل، وسنسعى الآن إلى فحص الافتراضات الأساسية التي تتقاسمها مختلف التيارات البنائية:

¹³¹ Scott Fitzsimmons, "A Rational-Constructivist Explanation for the Evolution and Decline of the Norm against Mercenarism," *Journal of Military and Strategic Studies* 11(4): 2009, 4.

¹³² هذا المثال ليس حاسماً تماماً، فأحياناً، يمكن أن يسمح التزام الدول بالمعايير الخاصة بالممارسات العسكرية بالخروج من معضلة الأمن وتقليل الهواجس الأمنية، وبالتالي مخاطر الحروب المكلفة من حيث الانفاق العسكري. المشكلة مع مثل هذه التحليلات أنه يمكن دحضها بحجج مقابلة. حيث يمكن أن لا يكمن التفسير هنا لا في "منطق الملائمة" ولا في "منطق العواقب"، وإنما في مزيج من المنطقتين معاً. بن عنتر، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2016.03.24.

¹³³ Fitzsimmons, 6.

ما سبق لا ينفي أن الالتزام بالمعايير لا تحركه دائماً المصالح المادية. الالتزام بإلغاء العبودية ومحاربة العنصرية، مثلاً، ليست له نتائج مادية، بل تترتب عنه تكاليف مادية، وبالتالي فعامل المصلحة المادية لا يكفي هنا لتفسير سلوك الدول. من جانبٍ آخر، رفض معيار معين في فترةٍ زمنية والقبول به في فترةٍ أخرى مرتبط أيضاً بالتغير في السياق وفي الممارسات الخطابية. فمثلاً، أغلبية الألمان كانوا في السابق ضد نشر قوات بلادهم في الخارج، لكنهم غيروا من موقفهم في السنوات الأخيرة، بعيداً عن الاعتبارات المادية المحضة. يلفت بن عنتر الانتباه إلى نقطةٍ أخرى مفادها أن الدول هي من ينتج المعايير (عبر مؤسسات دولية)، لكن هذه المعايير مع مرور الزمن "تستقل" عن منتجها وتصبح "كأبحة" لسلوك الدول. ولا توجد دولة في العالم تفتخر بعدم التزامها بالمعايير الدولية، لكنها تسعى دائماً لتبرير مواقفها دون ضرب مصداقية هذه المعايير. صحيح أن هذه الممارسة تبقى جزءاً لا يتجزأ من الخطاب، لكن يبقى أن الامتثال للمعايير مسألة مهمة بالنسبة للدول بغض النظر عن مصالحها وعن النتائج المادية لعملية الامتثال. بن عنتر، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2016.03.24.

(1) العلاقة بين الفاعل والبنية هي علاقةُ تكوينٍ/تشكيلٍ متبادل¹³⁴: بمعنى أن كلاً منهما يشكّل الآخر، فهوياتُ الفاعلين ونمط التفاعل بينهما يحدد شكل البنية، تمامًا كما أن شكل البنية يؤثر على هويات الفاعلين ويحدد نمط التفاعل بينهم. قد يبدو واضحًا كيف أن البنية الفوضوية للنظام الدولي تجعل سلوكيات الدول قائمة على الأناية والريبة المتبادلة والاعتماد على النفس في حماية مصالحها وأمنها وسيادتها. لكن في الوقت نفسه، لاشك أن ميل الدول للسلوك وفقا لهذه المعايير يجعل النظام الدولي، مع تزايد حدة هذا النمط من التفاعلات، ينتظم في بنيةٍ فوضويةٍ حادة، بمعنى أن السلوكيات القائمة على معاييرٍ مختلفةٍ كالثقة المتبادلة والتعاون وتمجيد المؤسسات الدولية من شأنها أن تجعل النظام ينتظم في بنية غير – أو أقل – فوضوية. يوفر النظام الإقليمي للاتحاد الأوروبي نموذجًا ملائمًا للتفكير في إمكانية نظامٍ دولي ذي بنيةٍ غير – أو أقل – فوضوية.

يستمد هذا الافتراض شرعيته من الانتقادات الحادة التي يوجهها البنائيون، على رأسهم ونْت، للنظريات التي تتبنى أحد الموقفين التقليديين من إشكالية البنية-الفاعل في نظرية العلاقات الدولية، اللذين يُقضي أحدهما الآخر، حيث إما أن تكون النظرية بنيوية/نظمية (structuralist/systemic) تفسر السياسة الدولية (سلوك الفواعل وتفاعلاتهم) بالتركيز على القوة التفسيرية للبنية (بنية النظام الدولي)، وإما أن تكون النظرية اختزالية (reductionist) تفسر السياسة الدولية بالاهتمام بخصائص وتفاعلات الفواعل (الدول). ورغم أن ونْت يصرح بشكل واضح أنه يسعى إلى بناء نظرية لا تقل نظمية عن نظرية وولترز¹³⁵، إلا أنه لا يُقر بأية قوةٍ تفسيريةٍ لبنية النظام الدولي بمعزل عن خصائص الفواعل المشكّلة لها والتفاعلات المستمرة بينهم¹³⁶. سنعود إلى هذه المسألة عندما نناقش، في الافتراض الخامس، مقولة ونْت ذائعة الصيت، "الفوضى هي ما تصنعه منها الدول".

لفهم علاقة التشكيل المتبادل بين البنية والفاعل، ينبغي العودة إلى النقاش العقلاني-البنائي حول الأهمية النسبية للمادي والاجتماعي في تعريف البنية. حيث يجادل العقلانيون/الماديون بأن الحقيقة الجوهرية للمجتمع تكمن في طبيعة القوى المادية و(كيفية) تنظيمها. ويحيل الخطاب المادي على الأقل إلى خمس قوىٍ ماديةٍ تشكل بنية المجتمع، هي: الطبيعة البشرية، الموارد الطبيعية، الجغرافيا، قوى الإنتاج و قوى التدمير. وتمارس هذه القوى تأثيرها على

¹³⁴ Wendt, *Social Theory of International Politics*, 139; Ted Hopf, "The Promise of Constructivism in International Relations Theory," *International Security* 23(1): 1998, 172.

¹³⁵ Wendt, *Social Theory of International Politics*, 12.

¹³⁶ يراجع هُوف مثالًا شائعًا يُستعمل لتدريس طلبة التدرج الصيغة المتطرفة لدور البنية في تقييد سلوك الفاعل. يستند المثال إلى مشهدٍ يندلع فيه حريقٌ داخل مسرحٍ بمخرج واحد، حيث لا يدع الحريق مجالًا أمام الأشخاص المحتجزين داخله إلا المسارعة نحو المخرج الوحيد لينجو كلُّ شخصٍ بحياته. يجادل هُوف بأن عدم المعرفة بالمعايير التي تشكل سلوك هؤلاء الأشخاص – بما في ذلك الأفكار التي يتشاركونها حول أنفسهم وبعضهم حول بعضٍ داخل المسرح – تجعل الافتراض مسبقًا بأنهم جميعًا سيتدافعون عند المدخل سعيًا للنجاة كلُّ بحياته افتراضًا غير جازم. وحتى في حالة مسرحٍ بمخرج واحد، وعندما نفترض أن الجميع سيسارعون نحو ذلك المخرج الوحيد، علينا أن نتساءل، من سيخرج أولًا؟ الأشخاص الأقوى أم الأشخاص ذوو الإعاقات؟ النساء أم الأطفال أم المسنون؟ أم أن اندفاعًا جنونيًا عارمًا سيسود عند المخرج؟ يبدو فعلاً أن المرء يبقى في حاجة إلى معرفةٍ بشأن الثقافة، والمعايير، والإجراءات، والقواعد، والممارسات الاجتماعية التي تشكل (سلوك) الفواعل و (شكل) البنية في الوقت نفسه، بدلا من الافتراض جزمًا بأن ملاحظة البنية كمعطى مسبق بإمكانها أن تحدد يقينًا الكيفية التي سيكون عليها سلوك أي فاعل يوجد في البنية نفسها. أنظر: Hopf, 173.

الفاعول بطرقٍ عديدة، كالسماح للفاعول بالتلاعب بالعالم (manipulating)، تمكين الفاعول من (السيطرة) بعضُها على بعض، دفع الفاعول نحو العدوانية، خلق التهديدات وهكذا¹³⁷. غير أن البنائين يجادلون بأن القوى المادية إذا ما فُهمت بهذا الشكل، مجردة من المعاني الاجتماعية التي تضمها عليها الفاعول، فهي لن تفسر سوى القليل من مظاهر السياسة الدولية.

في المقابل، يؤكد البنائون على أن المجتمع ينتظم في بنيةٍ يشكها الوعي الاجتماعي، ما يسميه وُنتُ توزيع الأفكار¹³⁸، بدلاً من توزيع القوة عند الواقعيين. وتمارس البنية الاجتماعية تأثيرها على الفاعول بطرقٍ عديدة، كتشكيل الهويات والمصالح، مساعدة الفاعول على إيجاد حلولٍ مشتركةٍ لمشاكلهم، تحديد توقعاتٍ بشأن سلوك الفاعول، تشكيل التهديدات وهكذا. لا ينكر البنائون الدور الذي تؤديه القوى المادية، غير أن دورها يبقى ثانويًا ولا يظهر إلا من خلال المعاني الجماعية التي تعطىها الفاعول لهذه القوى¹³⁹. تتشكل البنية الاجتماعية من الأفكار، المعتقدات، القيم، الإدراكات، التصورات، الهويات، المعايير، الثقافات، المعاني، الرموز، الصور وغيرها مما يمكن للفاعول المشكِّلة للبنية أن تتشاركه. ولا ينصب اهتمام البنائين فقط على التنقيب عن هذه المكونات، بل على فهم الكيفية التي تؤثر بها هذه المكونات على سلوك الفاعول التي تتشاركها.

يُحذر وُنتُ من مغبة الخلط بين النزعة المثالية لدى البنائين كنظرية اجتماعية والمثالية كنظرية للسياسة الدولية، فهي لا تعبر عن التصور المعياري المعروف لما ينبغي أن يكون عليه العالم، لكنها تعبر عن تصور واقعي (realistic) لا يقل واقعية عن التصور المادي. وهي لا تركز على الطبيعة البشرية الخيرة/الرشيده أو على الطبيعة الاجتماعية التعاونية، كما تفعل المثالية كنظرية دولية، لكنها تهتم كذلك بالجوانب المظلمة في الطبيعة البشرية ومظاهر الاحتراب في العلاقات الاجتماعية، والأكثر أهمية هو أنها تُقرُّ بأن الأفكار المتشاركة (أو المتقاسمة)¹⁴⁰ بين الفاعول لها واقعٌ موضوعيٌّ، وهو ما يجعلها لا تقل واقعية عن البنى المادية¹⁴¹، وهو ما يجعل البنائين من أنصار وُنتُ لا يقلون وضعية عن العقلانيين من الناحية الاستمولوجية. المقصودُ بأن الأفكار المتشاركة لها واقعٌ موضوعيٌّ هو أن الفاعول يواجهون هذه الأفكار—على المستوى الفردي، وليس الجماعي—كواقِعٍ خارجي بالنسبة لهم، أشبه بالواقع "الموجود هناك" (out there) الذي تصفه المقاربات الوضعية.

إن الأفكار، التي تتأسسُ عليها الأطروحاتُ البنائية، ليست ذات طبيعة فردية/ذاتية (individual/subjective)، لكنها قد تكون — وعندما يتعلق الأمر بالسياسة الدولية فهي — ذات طبيعة جماعية/بينذاتية (collective/intersubjective). تتميز الأفكار الجماعية بأنها نتاجٌ لتفاعلٍ مستمرٍ ومكثفٍ بين مجموع الأفكار الفردية، وهو ما ينفي عنها صفة الثابت

¹³⁷ Wendt, *Social Theory of International Politics*, 23.

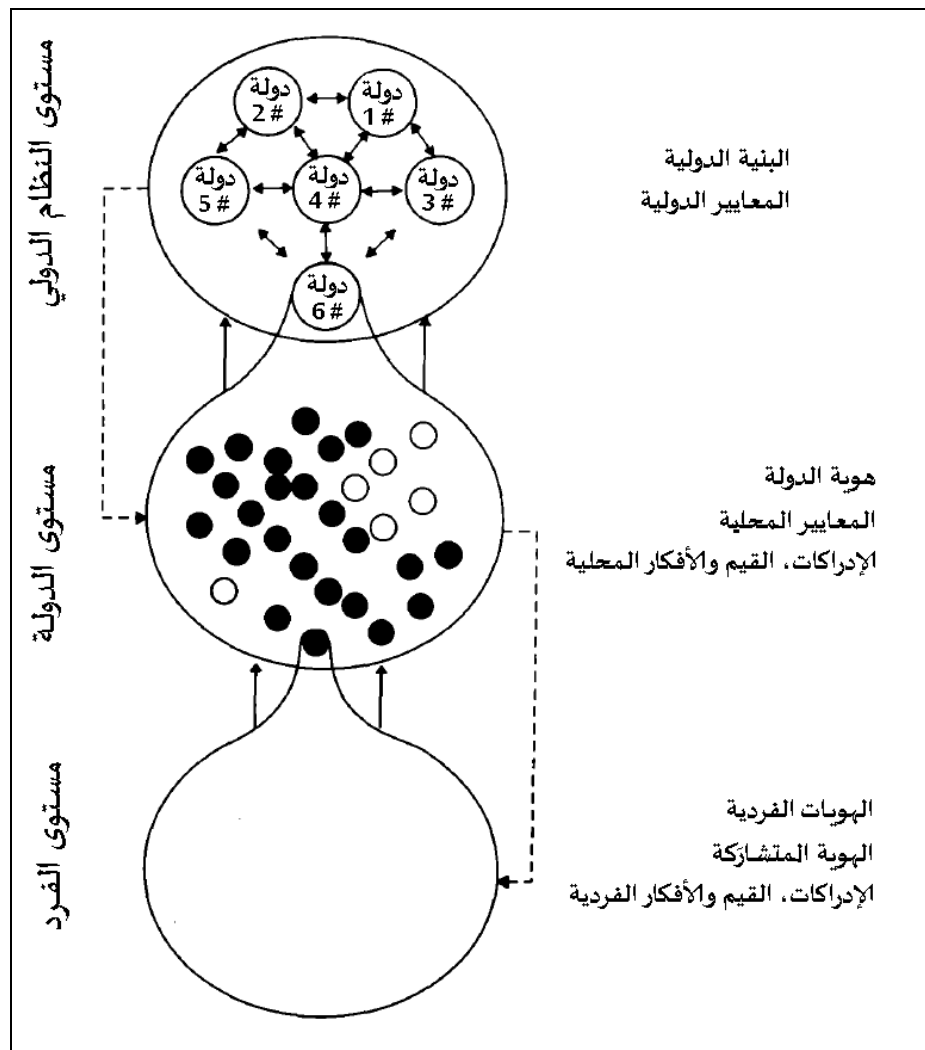
¹³⁸ Ibid., 24.

¹³⁹ Ibid., 24.

¹⁴⁰ استخدام مفردة "المتشاركة/المتقاسمة (shared) من شأنه ينفي عن الأفكار (والعوامل المتعلقة بها) صفة المعطى الطبيعي/المسبق في مفردة "المشتركة" (common).

¹⁴¹ Wendt, *Social Theory of International Politics*, 24-25.

والمعطى المسبق. من هنا تأتي الحجة التي يستند إليها البنائون القائلة بأن هويات الفاعلين هي التي تعمل على تشكيل وإعادة تشكيل مصالحتهم، إذ من الواضح أن المصالح تتغير بتغير الهويات، والهويات تتغير بتغير سياقات ومخرجات التفاعل المستمر والمكثف بين الأفكار والتصورات والفهم الفردية المنتجة للهويات. غني عن القول أن فكرة التغير في هويات ومصالح الفاعلين لم تكن محل نقاشٍ أصلاً بين العقلانيين، الذين يفضلون التعامل مع الدول جميعها كفاعلات أنانية، عقلانية تعتمد على نفسها في تحقيق مصالح محددة سلفاً. هذا المدخل الاجتماعي لفهم الهويات هو الذي يفسر ظواهر من قبيل التحول في الهوية (دولة عدوانية تتحول إلى دولة مسالمة) ومن قبيل التعدد في الهوية (دولة تتعدد أنماط هويتها بتعدد الآخر الذي تتفاعل معه). يقدم الشكل (2) تمثيلاً مبسطاً للكيفية التي تتفاعل من خلالها الأفكار والهويات على مستويات التحليل الثلاثة، الفرد، الدولة والنظام الدولي.



الشكل (2): تفاعل الأفكار والهويات على مستويات التحليل الثلاثة: الفرد، الدولة والنظام الدولي¹⁴²

¹⁴² David L. Rousseau, *Identifying Threats and Threatening Identities: The Social Construction of Realism and Liberalism*, California: Stanford University Press, 2006, 62 (adapted).

2) الاجتماعي هو الذي يعطي معنىً للمادي: العديد من المفاهيم كالفوضى، القوة، المصلحة والأمن يمكن إعادة النظر فيها على أنها مبنية اجتماعيًا أكثر من كونها نتائج منطقية للبنية الفوضوية للنظام الدولي. أكثر من ذلك، فالمصالح والهويات، كتلك التي على أساسها يتم تصنيف الدول إلى أعداء أو حلفاء، هي بدورها بناءات اجتماعية تنتجها الفواعل أكثر مما تحددها البنية. لقد أبرز وُنت في مقالته الشهيرة المعنونة بالعبارة ذات الدلالات القوية، "الفوضى هي ما تصنعه منها الدول"، كيف أن الفوضى تحتل عدة معانٍ عند أكثر من فاعلٍ واحد، ما يجعلها قادرة على بناء العديد من أنماط السلوك الدولي مختلفة عن تلك التي تفترضها الواقعية¹⁴³. ويجادل وُنت بأن "نظام الاعتماد على النفس وسياسات القوة لا تنتج عن الفوضى لا بشكلٍ منطقي ولا بشكلٍ سببي، وإذا كنا اليوم نجد أنفسنا في عالم يقوم على الاعتماد على النفس، فإن ذلك يرجع إلى عمليات/تفاعلات [النظام الدولي]، وليس إلى بنيته. لا يوجد هناك منطقتان للفوضى بمعزلٍ عن الممارسات التي تنشئ بنية معينة للمصالح والهويات دون أخرى. إن الاعتماد على النفس وسياسات القوة هي عبارة عن مؤسسات، وليست مقوماتٍ أساسية للفوضى، فالفوضى هي ما تصنعه منها الدول"¹⁴⁴.

يُستخدم مصطلح "الفوضى" في العلاقات الدولية لوصف نظامٍ اجتماعي يفتقر إلى مؤسساتٍ سلطوية تحظى بالشرعية الدولية. كما يعبر عن حالةٍ شكلية يتسم بها أيُّ نظامٍ لا ينتظم في بني ترابعية للسلطة. وقد استمد وُولتز من حالة الفوضى في بنية النظام الدولي مجموعة من التنبؤات الثابتة حول سلوكيات الدول، بما في ذلك السلوكيات القائمة على توازن القوة والاعتماد على النفس والتسابق نحو التسليح وغيرها. غير أن انتقادات وُنت لُوُولتز بينت أن هذه الأنماط لا تأتي ببساطة من البنية الفوضوية للنظام الدولي، لكنها تأتي من خلال افتراضٍ إضافي مفاده أن الدول تنظر إلى بعضها البعض كفواعل تتنافس على موارد تتسم بالندرة¹⁴⁵.

3) الهويات تحدد المصالح: في هذا السياق، يجادل وُنت بأن "الهوية سابقةً على المصلحة، لأن الفاعل لا يمكن أن يعرف ماذا يريد قبل أن يعرف من هو"¹⁴⁶. على خلاف الواقعيين والمؤسستيين الجدد¹⁴⁷ الذين يجادلون بأن المصالح

¹⁴³ هناك مثالٌ يُردّد على نحو واسع، يتعلق بالأسلحة النووية بين أيدي صديق أو بين أيدي عدو، فالولايات المتحدة مثلا لا تشعر بالقلق إطلاقاً من امتلاك بريطانيا للأسلحة النووية، بينما تشعر بالقلق الشديد من مجرد احتمال أن تمتلكها دولة كإيران أو كوريا الشمالية. المشكلة ليست في السلاح في حد ذاته، ولكن في المعنى الذي يعطيه الفاعل لذلك السلاح. يرجع مضمون هذا المثال إلى وُنت نفسه الذي لاحظ أن "500 سلاح نووي بريطاني يعد أقل تهديداً للولايات المتحدة من 5 أسلحة نووية كورية شمالية، لأن البريطانيين هم أصدقاء للولايات المتحدة بينما الكوريون الشماليون ليسوا كذلك، فالصداقة أو العداء هي وظائف [اجتماعية تقوم بها] الفهم المتشاركة [بين الفاعلين/الدول]". أنظر: Wendt, "Constructing International Politics," 73.

¹⁴⁴ Wendt, "Anarchy Is What States Make of It," 394-395.

¹⁴⁵ Ian Hurd, "Constructivism," in Christian Reus-Smit and Duncan Snidal (eds.), *The Oxford Handbook of International Relations*, Oxford: Oxford University Press, 2008, 305.

¹⁴⁶ Wendt, *Social Theory of International Politics*, 231; Phillips, "Constructivism," 62.

¹⁴⁷ يضيف أندرو مورافسيك مقارنة ليبرالية للكيفية التي تُبنى من خلالها مصالح الدولة انطلاقاً من تفاعل المصالح الاقتصادية للصناعات والتحالفات الاقتصادية المحلية، بينما يقدم ستيفن كراستر مقارنة واقعية تفيد بأن الحكام الأفراد هم من يحددون المصلحة الوطنية من خلال السياسات التي يعتقدون أنها ستضمن بقاءهم الشخصي كحكام، أما أنصار نظرية الألعاب فيجادلون بأن المصالح يتم تشكيلها

ثابتة، معطاة سلفاً ومتجانسة (كالرغبة في البقاء، القوة، الثروة والأمن)، يفترض البنائيون أن المصالح (قد) تتغير طالما أن الهويات بدورها (قد) تتغير. فعلاقة العداء بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية ليست ثابتة – قد تكون مستقرة لكنها غير ثابتة – لكنها نتاجٌ للتفاعلات الجارية سواءً بين الدولتين أو بين الدولتين وسياقهما الاجتماعي. قد تعزز هذه التفاعلات علاقة العداء، وقد تغيرها. كما أنها قد تعزز وقد تغير البنى الاجتماعية الأوسع التي توجد فيها الفواعل، بما في ذلك المعايير والمعاني المتشاركة الأخرى المتعلقة بالسيادة، التهديدات والمصالح¹⁴⁸.

في السياق نفسه، يلاحظ ونُت، مثلاً، أن العقلانية تواجه صعوبة في تقديم إجابة على السؤال: رغم أن كوريا الشمالية لا تزال تمثل تهديداً أساسياً لكوريا الجنوبية، فلماذا تحولت كوريا الجنوبية من الموقف القائم على تبني سياسة أمنية واقعية قوية تجاه كوريا الشمالية (الذي كان سائداً قبل تسعينيات القرن الماضي) إلى موقفٍ توافقي مغاير؟ لمعالجة هذا السؤال بشكل صحيح، من الضروري، يجادل ونُت، الالتفات لفحص التغيير في البيئة المعيارية الدولية والتغيير في الهوية المعيارية للدولة في كوريا الجنوبية وتأثير ذلك على إعادة تعريف هذه الأخيرة لمصالحها الوطنية¹⁴⁹.

4) الأفكار تعمل على (إعادة) تشكيل الهويات، المصالح والسلوكيات: هناك تباينٌ بين البنائين أنفسهم بشأن أهمية الأفكار في السياسة الدولية، ففي الوقت الذي يذهب فيه البنائيون النقادون إلى اعتبارها العامل المهم الوحيد في تفسير سلوك الدول، نجد لدى بقية البنائين شعوراً بالرضى حيال الادعاء بأن الأفكار مجرد عاملٍ مفسر للسلوك، إلى جانب عوامل أخرى. ويضم مفهوم الأفكار عندهم طيفاً واسعاً من العوامل التصورية (ideational) ذات العلاقة بالأفكار، كالقيم، المعايير، الاعتقادات، المعارف، الحجج، اللغة، الخطاب وغيرها مما يمكن تصوره كفهومٍ جماعية و"بينداتية" حول الحياة الاجتماعية. بهذا الشكل، تضع البنائية نفسها في مقابل نوعين من النظريات: المادية (materialist) التي تقول بأن سلوك الدول تحدده فقط العوامل المادية وبالتالي يمكن فهمه فقط من خلال البحث في العلاقات السببية التي يوفرها الواقع المادي، والفردانية (individualist) التي تتعامل مع الفهوم الجماعية على أنها مجرد ظواهر عارضة وتنكر أنها قد تتمتع بقوة تفسيرية، أو أنها قد يكون لها وجودٌ من أصلها¹⁵⁰.

يرى البنائيون أنه من الواضح أن المعاني (وغيرها من العوامل الاجتماعية) قد تكون مستقرة، لكنها ليست ثابتة على الإطلاق. فالسيادة، على سبيل المثال، تعتبر مؤسسةً اجتماعية، بمعنى أن الدولة تُعتبر ذات سيادة فقط عندما ينظر إليها الناس وغيروها من الدول على أنها تتمتع بحقوقٍ والتزاماتٍ متعارف عليها على إقليمها وعلى مواطنيها (ويتصرفون معها وفقاً لذلك). غير أن الممارسات المرتبطة بالسيادة تغيرت على مر الزمن، تماماً كما تغيرت قوى وهويات الدول. فمنذ

بحيث تتفق والمخرجات الملائمة للتفاعلات بين الفواعل. فضلاً عن ذلك، هناك من يُفضل استخدام أدواتٍ عقلانيةٍ لفحص الكيفية التي يتأثر بها تشكُّلُ مصالح الدول من خلال عضويتها ومشاركتها في المنظمات الإقليمية على سبيل المثال. أنظر: Hurd, 303.

¹⁴⁸ Hurd, 303.

¹⁴⁹ Young Chul Cho, "Conventional and Critical Constructivist Approaches to National Security: An Analytical Survey," *The Korean Journal of International Relations* 49(3): 2009, 79.

¹⁵⁰ Martha Finnemore and Kathryn Sikkink, "Taking Stock: The Constructivist Research Program in International Relations and Comparative Politics," *Annual Review of Political Science* vol. 4: 2001, 392-393.

منتصف القرن العشرين، تأسست وانتشرت فكرة أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من قبل الدول ضد مواطنيها قد تبرر التدخل الدولي من وجهة نظر القانون الدولي، وبالتالي تغير معنى السيادة، حيث تراجعت حقوق بعض الدول (الدول التي تنتهك حقوق الإنسان)، بينما زادت واجبات دولٍ أخرى (الدول التي من المحتمل أن تتدخل)¹⁵¹. فالسيادة في نهاية المطاف ما هي إلا قوة تنظيمية أساسية في العلاقات الدولية تقوم على الأفكار المتشاركة بين الناس وممارساتهم على حدٍ سواء¹⁵².

يُعدُّ مفهومُ التشارك (sharing) مهمًّا وجوهريًّا جدًّا في الفلسفة البنائية، وهو الذي يؤسس للبعد البينذاتي (intersubjective) للعوامل الاجتماعية في السياسة الدولية. يقول ثيو فارال: "لا يهتم البنائيون بالأفكار التي يحملها الفاعلون، ولكنهم يهتمون بالأفكار التي يتشاركها الفاعلون"¹⁵³. بصيغة أخرى، لا يهتم البنائيون بالأفكار الفردية إلا إذا تم تشاركتها بينذاتيًّا. إن الميزة الأساسية للعالم الاجتماعي تكمن في "أنه بينذاتي، لأننا [كفواعل-أفراد] نعيش فيه، نفهم الآخرين، وهم يفهموننا"¹⁵⁴، نشاركهم أفكارنا وفهوماتنا حول أنفسنا وحولهم، ويشاركوننا أفكارهم وفهوماتهم حولنا وحول أنفسهم. يحيل إيمانويل أدلر إلى تقسيم كارل بوبر للعالم إلى ثلاثة عوالم فرعية¹⁵⁵: (1) العالم الفيزيائي الذي يتشكل من العناصر والقوى المادية؛ (2) العالم الذاتي الذي يتشكل من خبراتنا الواعية، من أفكارنا، من شعورنا بالغبطة أو بالكآبة، من آمالنا ومن نوايانا بشأن المستقبل؛ و (3) عالم الثقافة الذي يتشكل من لغاتنا، من قصصنا، من أساطيرنا، ومن نظرياتنا. ويرى بوبر أن العالم (3) يتمتع بواقع أنطولوجي قائم بحد ذاته، لأن أفكارنا الذاتية (في العالم (2)) بمجرد ما نقوم بصياغتها باستعمال اللغة تتحول إلى موضوعات خارجية-وموضوعية-بالنسبة لذواتنا، وتصبح عرضة للتشارك والتداول جماعيًا/بينذاتيًّا، وبذلك تصبح عرضة للانتقاد والمراجعة من قبلنا نحن ومن قبل الآخرين على حدٍ سواء. عندما تتحول الأفكار الذاتية إلى أفكار بينذاتية، يصبح لديها واقع أنطولوجي موضوعي مستقل، وتصبح قادرة على أن تكون لها نتائج واقعية، سواءً كانت مقصودة أو غير مقصودة من قبلنا.

¹⁵¹ قدمت فاينمور تحليلًا لثلاثة دراسات حالة، بينت من خلالها كيف يؤثر التغيير في المعايير الدولية، بفضل أدوار المنظمات الدولية، في (إعادة) تشكيل السياسات الوطنية للدول، هي: اعتماد الدول ليبروقراطيات خاصة بالسياسات التعليمية منذ نهاية الخمسينيات من القرن الماضي (بفضل منظمة اليونيسكو)؛ قبول أغلب الدول بالمعايير والقواعد المتعلقة بالجوانب الإنسانية في الحروب؛ وقبول الدول بالحد من سيادتها الاقتصادية للتخفيف من آثار الفقر في مجتمعاتها. أنظر:

Martha Finnemore, *National Interests in International Society*, London: Cornell University Press, 1996.

¹⁵² Hurd, 300.

¹⁵³ cited in Greg Cashman, *What Causes War? An Introduction to Theories of International Conflict*, Maryland: Rowman & Littlefield, 2004, 466.

¹⁵⁴ Emmanuel Adler, "Seizing the Middle Ground: Constructivism in World Politics," *European Journal of International Relations* 3(3): 1997, 325.

¹⁵⁵ Ibid., 327-328.

من شأن المنظور البنائي للهويات أن يُلقى مزيداً من الضوء على أهمية مفهوم التشارك. يجادل هوف بأن الهويات هي ما يخبرك ويخبر الآخرين من أنت، وهي ما يخبرك من هم الآخرون¹⁵⁶. لذلك يمكن القول بأن مضامين الهويات تحدها الإجابات – التي نتشاركها – على أسئلة من قبيل "كيف ننظر إلى أنفسنا؟"، "كيف ينظر الآخرون إلينا؟"، "كيف ننظر إلى الآخرين؟" و"كيف ينظر الآخرون إلى أنفسهم؟" خلال السنوات الأخيرة، نُشرت العديد من الدراسات التي أبرزت بشكل واضح كيف تؤثر مضامين الإجابات المتشاركة بشأن هذه الأسئلة على السياسات الخارجية للدول¹⁵⁷: كسعي روسيا بشكل دائم لاستعادة مكانة "القوة العظمى" بعد تفكك الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة¹⁵⁸؛ مواجهة ألمانيا المستمرة لإشكاليات التحول إلى قوة "عادية"¹⁵⁹؛ نضال الصين من أجل بناء هوية عالمية¹⁶⁰؛ ومخاوف الهند من عدم اعتراف الآخرين بكونها تُعرّف نفسها كقوة عظمى¹⁶¹. ويؤكد هوف، بهذا الشأن، على أن منتج الهوية – الأنا – لا يتحكم بالضرورة في ما تعنيه هويته بالنسبة للآخرين¹⁶². إذ يتطلب الأمر ممارسة جماعية بينذاتية – بين الأنا والآخرين – عبر الممارسات الاجتماعية اليومية لإعطاء تلك الهوية معنىً محدداً، ويبقى هذا المعنى قابلاً للتغيير طالما أن الممارسات التي تنتجها تبقى قابلة بدورها للتغيير.

(5) "الفوضى هي ما تصنعه منها الدول": وهي عبارة "ملأت الدنيا وشغلت الناس" خلال ربع القرن الأخير من تاريخ الحقل. يجادل البنائيون بأن الثقافة التي تتشاركها الدول بشأن الفوضى هي التي تجعلها كذلك. وهو ما يجردها من صفة المُعطى الطبيعي التي أضفاها عليها العقلانيون. يقترح ونْت وجود ثلاث ثقافات متباينة للفوضى: ثقافة هوبزية (نسبة إلى توماس هوبز)، ثقافة لوكية (نسبة إلى جون لوك) وثقافة كانطية (نسبة إلى إيمانويل كانط). أنظر الشكل (3).

كلُّ ثقافةٍ من هذه الثقافات الثلاثة تُبنى على أساس فكرةٍ معينة (تصورٍ معين) حول العلاقة الأساسية بين الدول المُشكّلة للنظام الدولي. قد تنظرُ دولة إلى دولة أخرى كعدو عندما تكون الثقافة المتشاركة بينهما هوبزية، كمنافسٍ عندما تكون الثقافة لوكية، وكصديق عندما تكون الثقافة كانطية. تؤدي هذه الثقافات الثلاثة، باعتبارها أفكاراً مُتشاركة، إلى تشكيل هويات ومصالح الدولة بشكلٍ متباينٍ من حالةٍ إلى أخرى، فتنتج بذلك اتجاهاتٍ مختلفةً للسلوك

¹⁵⁶ Hopf, 175.

¹⁵⁷ Juliet Kaarbo, "Foreign Policy Analysis in the Twenty-First Century: Back to Comparison, Forward to Identity and Ideas," *International Studies Review* vol. 5: 2003, 159.

¹⁵⁸ Paul D'Anieri, "Russian Foreign Policy: Continuity, Revolution, and the Search for Status," in Ryan K. Beasley et al. (eds.), *Foreign Policy in Comparative Perspective: Domestic and International Influences on State Behavior*, Washington, DC: CQ Press, 2002.

¹⁵⁹ Jefferey S. Lantis, "Contemporary German Foreign Policy," in Ryan K. Beasley et al. (eds.), op. cit.

¹⁶⁰ Brian Ripley, "China: Defining Its Role in the Global Community," in Ryan K. Beasley et al. (eds.), op. cit.

¹⁶¹ Tinaz Pavri, "From Consensus to Disarray: Indian Foreign Policy in the New Millennium," in Ryan K. Beasley et al. (eds.), op. cit.

¹⁶² يقترح هوف أن يوغوسلافيا وعدة جمهوريات أوروبية-شرقية كانت تنظر إلى الاتحاد السوفييتي على أنه روسيا، رغم أنه كان ينظر إلى نفسه على أنه الاتحاد السوفييتي وليس مجرد روسيا. أنظر: Hopf, 175.

في النظام الدولي. وفقا لهذا المنطق، ينطوي التغيير في الثقافة (من ثقافة هوبزية إلى ثقافة لوكية على سبيل المثال) على ظهور أشكال جديدة للهوية المُتشاركة بين الدول¹⁶³.

درجات تدويت الثقافة	درجة 3			
	درجة 2			
	درجة 1			
		ثقافة هوبزية	ثقافة لوكية	ثقافة كانطية

(درجات التعاون حسب) الثقافات الثلاثة للفوضى

الشكل (3) : العلاقة بين الثقافات الثلاثة للفوضى ودرجات تدويت الثقافة¹⁶⁴

يحدد وُنت، كما هو واضح في الشكل (3)، ثلاث درجات لتدويت الثقافة. عند الدرجة الأولى، تخضع الدول للإكراه من أجل الامتثال لمعايير الثقافة. وتتسم هذه الدرجة بقدر كبير من اللااستقرار لأن الدول سرعان ما تحجم عن التعاون بمجرد زوال التهديد(ات). عند الدرجة الثانية، تقوم الدول بالامتثال للمعايير لأنها تعتقد أن ذلك يتفق ومصالحها. تتسم هذه الدرجة بدورها بدرجة متقدمة من اللااستقرار لأن الدول سرعان ما تمتنع عن الامتثال بمجرد أن تدرك بأن التكاليف أصبحت تتجاوز المكاسب المتوقعة من الامتثال. أخيرًا، تمثل الدول عند الدرجة الثالثة لأنها أصبحت تؤمن بشرعية المعايير. يقترح ديفيد روسو مثالاً حول معيار احترام سيادة الدولة الذي يعود إلى الثقافة اللوكية. يقول: "هل تراك تمتنع عن غزو جارك لأن القوى المهيمنة ستعاقبك إذا فعلت؟ (الدرجة الأولى، الإكراه) أم أنك تمتنع عن فعل ذلك لأن تكاليف الغزو تفوق المكاسب التي ترجو تحقيقها؟ (الدرجة الثانية، المصلحة الذاتية) أم أنك تمتنع عن القيام بذلك لأنك تؤمن [فعالاً] أنه من الخطأ أن تنتهك سيادة الآخرين؟ (الدرجة الثالثة، الشرعية)". ويستنتج روسو أنه من المتوقع أن تكون الأنظمة التي تبلغ الدرجة الثالثة من درجات تدويت ثقافة معينة هي الأكثر استقراراً عبر الزمن¹⁶⁵.

يلخص الجدول (5) الأنماط المتباينة لإدراكات وسلوكات الدول بين الثقافات الثلاثة للفوضى. ففي نظام هوبزي، تنظر الدول بعضها إلى بعض كأعداء لا يحترم بعضهم حق بعض في الوجود، وكلٌّ منهم مُصمَّمٌ على غزو إقليم الآخر والسيطرة عليه. ولأنها تحضر نفسها دائماً للسيناريو الوحيد الممكن، سيناريو الوضع الأسوأ (worst-case scenario)، فهي لا تهتم كثيراً بالتخطيط إلا على أدنى مدى ممكن في المستقبل، لذلك فهي تعقد تحالفاتٍ على المدى القصير من أجل الموازنة ضد التهديدات الخارجية، غير أن هذه التحالفات تبقى مؤقتة، لأن "أصدقاء اليوم يمكن أن يكونوا أعداء

¹⁶³ Wendt, *Social Theory of International Politics*, 246-312.

¹⁶⁴ Ibid., 254 (adapted).

¹⁶⁵ Rousseau, 50-51.

الغد". تسعى الدول التي تتشارك ثقافة هوبزية إلى تعظيم مكاسبها النسبية من أجل البقاء في وجه مخاطر الفوضى، وهي تؤمن بأن القوة هي الأداة الأكثر فعالية في حل النزاعات بينها، لذلك فهي لا تضع أية حدودٍ لنطاق العنف¹⁶⁶.

نظام هوبز	نظام لوك	نظام كانط
عدو	منافس	صديق
مدى احترام السيادة	معتدل (الدول محافظة)	قوي (الدول محافظة على
الأهداف العسكرية	البقاء	غير مهمة
مدى الاهتمام بالمستقبل	معتدل	الأقصى
الدوافع	المكاسب المطلقة	المكاسب المشتركة
استعمال القوة العسكرية	منخفض	منعدم
حدود استعمال القوة	قليلة	عديدة (وفعالة)
السياسة المفضلة	هجينة	الأمن الجماعي

الجدول (5): تباين الإدراكات والسلوكيات بين الثقافات الثلاثة للفوضى عند وُنت¹⁶⁷

في مقابل ذلك، ينطوي النظام الدولي الذي يستند إلى فلسفة لوك على أن الدول تنظر بعضها إلى بعض كمنافسين، أكثر من كونها أعداء، يحترم بعضها حق بعض في الوجود والبقاء. ورغم أن النزاعات تنشب بينها من حين لآخر، وبعضها قد يتطور إلى حد استخدام القوة العسكرية، إلا أن الدول لا تبدو مُصمّمة، أو حتى مهمة، بغزو الآخر والسيطرة عليه. تغلب على الدول التي تتشارك ثقافة لوكية النزعة للمحافظة على الوضع القائم، لذلك فهي غالباً ما تستعمل القوة لأغراضٍ دفاعية في مواجهة الدول التي تخترق المعايير والقواعد السائدة. بالنسبة لهذه الدول، يكون مدى الاهتمام بالمستقبل متوسطاً، حيث تهتم بالمكاسب التي يمكن أن تجنيها مستقبلاً من التعاون، لذلك تغلب عليها النزعة للانخراط في المنظومات (regimes) الدولية التي تمكن الدول من تحقيق مكاسب مطلقة على المدى البعيد. استعمال القوة في ظل هذه الثقافة غالباً ما يكون مقيداً بالمعايير، أما في ما يتعلق بالسياسات التي تعتمدها الدول

¹⁶⁶ Rousseau, 48.

¹⁶⁷ Ibid., 49 (adapted).

فهي تتراوح بين سياسات موازنة القوة ضد الدول المعادية للثقافة اللوكية، وسياسات الأمن الجماعي التي من شأنها حماية مصالح الدول المحافظة على الوضع القائم¹⁶⁸.

أما في النظام الكانطي، فالدولُ تنظر بعضها إلى بعض كأصدقاء، ومن النادر جداً أن تُقدم على انتهاك السيادة. كما أنها تهتم بشكلٍ جماعي بالمستقبل على المدى البعيد، وذلك بالاحتفاظ بالنزعة لتعظيم المكاسب المشتركة بينها، بدلا من الانكفاء على المصالح الفردية الضيقة لكل دولة على حدة. وتنظر الدول في ظل الثقافة الكانطية إلى استعمال القوة العسكرية على نحو غير مرغوب، وتعتبر بدلا من ذلك أن التنظيم القائم على مبدأ الأمن الجماعي هو أفضل وسيلة للقضاء على النزاعات¹⁶⁹.

في سياقٍ آخر، يقترح روسو أن التباينات بين ثقافات الفوضى الثلاثة يمكن فهمها من خلال مفهوم "إدراك التهديد" الذي يقدمه ونُت على أنه نتاج "هوية متشاركة" بين مجموعة من الفواعل. أما روسو فيقدمه على أنه "الحدود التي تفصل بين الأنا والآخر"، كما يوضحه الشكل (4). ففي عالمٍ تحكمه الثقافة الهوبزية، يكون هناك حدٌ قاطعٌ بين الأنا وجميع الآخرين. عندما تُعرّف الدولة جميع الدول الأخرى كأعداء لها، فإنها تتبنى المعايير المناسبة المُحدّدة للسلوك إزاء الأعداء. أما في عالمٍ تحكمه الثقافة الكانطية، فينطوي تعريفُ الدولة للدول الأخرى كأصدقاء لها على أن يقع الجميع (الأنا والآخرين) ضمن نفس الحدود، كما ينطوي ذلك على تبني الدولة للمعايير المناسبة المُحدّدة للسلوك إزاء الأصدقاء. أما في النظام الذي تحكمه ثقافة لوكية، فالدولة تُعرّف الدول الأخرى كمنافسين لها، وهو ما ينطوي على متربتين أساسيتين: الأولى هي أن الدولة تتبنى المعايير المناسبة المُحدّدة للسلوك إزاء المنافسين، على نحو ما سبق؛ أما المترتبة الثانية فتكمن في أن منطق التنافس يجعل الأنا يستمر في الشعور بالتوجس اتجاه (بعض) الآخرين المنافسين له، وهو ما يجعل تعريفاته للآخرين تتباين وتتراوح بين أصدقاء ومنافسين. ينطبق هذا النموذج على علاقات دول الاتحاد الأوروبي بعضها مع بعض، ومع الدول خارج الاتحاد الأوروبي¹⁷⁰.

لكي نعيد الربط بين الافتراض (1) (العلاقة بين البنية والفاعل هي علاقة تشكيل متبادل ومن الصعب الفصل بينهما) والافتراض (5) (البنية الفوضوية للنظام الدولي هي ما تصنعه منها هويات وسلوكات الدول)، سنجادل بأن بروز القوى المراجعة للنظام الدولي (revisionist powers)، على سبيل المثال، ليست ظاهرة بنيوية تمامًا في السياسة الدولية، إذ من الصعب تتبّع الخط الفاصل بين ما إذا كان بروز هذه القوى نتيجة للبنية الفوضوية للنظام الدولي أو ما إذا كان سببًا فيها، وهي حجة تنسحب على عدة ظواهر بنيوية أخرى في السياسة الدولية، حيث أنه من غير الواضح تمامًا ما إذا كانت بنية النظام الدولي هي التي تضبط سلوكات الدول المُشكّلة له، أم أن سلوكات الدول هي التي تحدد بنية النظام الدولي الذي يتشكل منها. فأنماط سياسات القوة التي أسهب وولترز وغيره من الواقعيين في فحصها قد لا تكون

¹⁶⁸ Rousseau, 48-49.

¹⁶⁹ Ibid., 49.

¹⁷⁰ Ibid., 52.

دائماً بنىوية المنشأ. بصيغة أخرى، يمكن المحاججة بأن السياسات الدولية القائمة على الاعتماد على النفس، على سبيل المثال، هي التي تُنشئ نظاماً دولياً فوضوي البنية، أو على الأقل تُفاقم من فوضويته وليس العكس.

يستأنف المبحث الرابع من الفصل الثاني، حول إشكالية السببية، النقاش حول إسهامات البنائية ومشكلاتها. في ما يلي، يستكمل هذا المبحث جزءاً أساسياً من النقاش بفحص مضامين – ثم لاحقاً حدود – المشروع البنائي الذي يَعدُّ بتجسير الهوة بين طرفي النقاش الثالث، العقلانية/الوضعية والتأملية/مابعد الوضعية. يستند هذا المشروع إلى الوعود التي قدمها ونُت في كتابه المؤسس¹⁷¹، "النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية" (1999).

يقول ونُت، "إذا أخذ المرء التزاماتي الأنطولوجية [الاجتماعية] بعين الاعتبار، سيكون بإمكانه الاعتقاد بأنني يجب أن أصطف بقوة إلى جانب مابعد الوضعية، من خلال تركيزي على الحديث حول الخطاب والتأويل بدلا من اختبار الفرضيات ووجود واقع موضوعي. لكن في الواقع، ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بابستمولوجيا المعرفة الاجتماعية، فأنا مؤمنٌ قويٌّ بالعلم (...). أنا وضعي. وهذا ما يضعني بشكلٍ ما في قلب النقاش الثالث، ليس لأنني أسعى للعثور على ابستمولوجيا انتقائية، ولكن لأنني لا أعتقد أن الأنطولوجيا [الاجتماعية] تنطوي [بالضرورة] على ابستمولوجيا مابعد وضعية (...). لذلك، يحدوني الأمل، في الواقع، في العثور على [أرضية وسطى] بين طرفي النقاش الثالث من خلال التوفيق بين ما يعتبره الكثيرون بمثابة مواقف ابستمولوجية وأنطولوجية متضاربة. سيقول البعض بأنه لا توجد هناك [أرضية وسطى]، وقد يكونون على صواب، لكنني مع ذلك سأدافع عن حجتيين أساسيتين، (1) الأكثر أهمية، في الواقع، يتمثل في ما هو موجودٌ هناك وليس كيف يمكننا أن نعرفه؛ و (2) ما ينبغي أن يحرك العلم هو أسئلة البحث أكثر من المناهج (...). لكي أكون أكثر صراحة، أعتقد أن مابعد الوضعيين يركزون بشكلٍ مُجحفٍ على الابستمولوجيا، كما أعتقد أن الوضعيين ينبغي أن يكونوا أكثر انفتاحاً أمام الأسئلة والمناهج. لا أحد يستطيع أن يُجبر الوضعيين ومابعد الوضعيين على الحديث بعضهم إلى بعض، غير أنني أمل من سعي لبناء [منطقة وسطى بين الطرفين] أن أبين على الأقل بأن هناك شيئاً ما يمكن الحديثُ حوله"¹⁷².

3- المشروع البنائي لتجسير الهوة بين العقلانية والتأملية

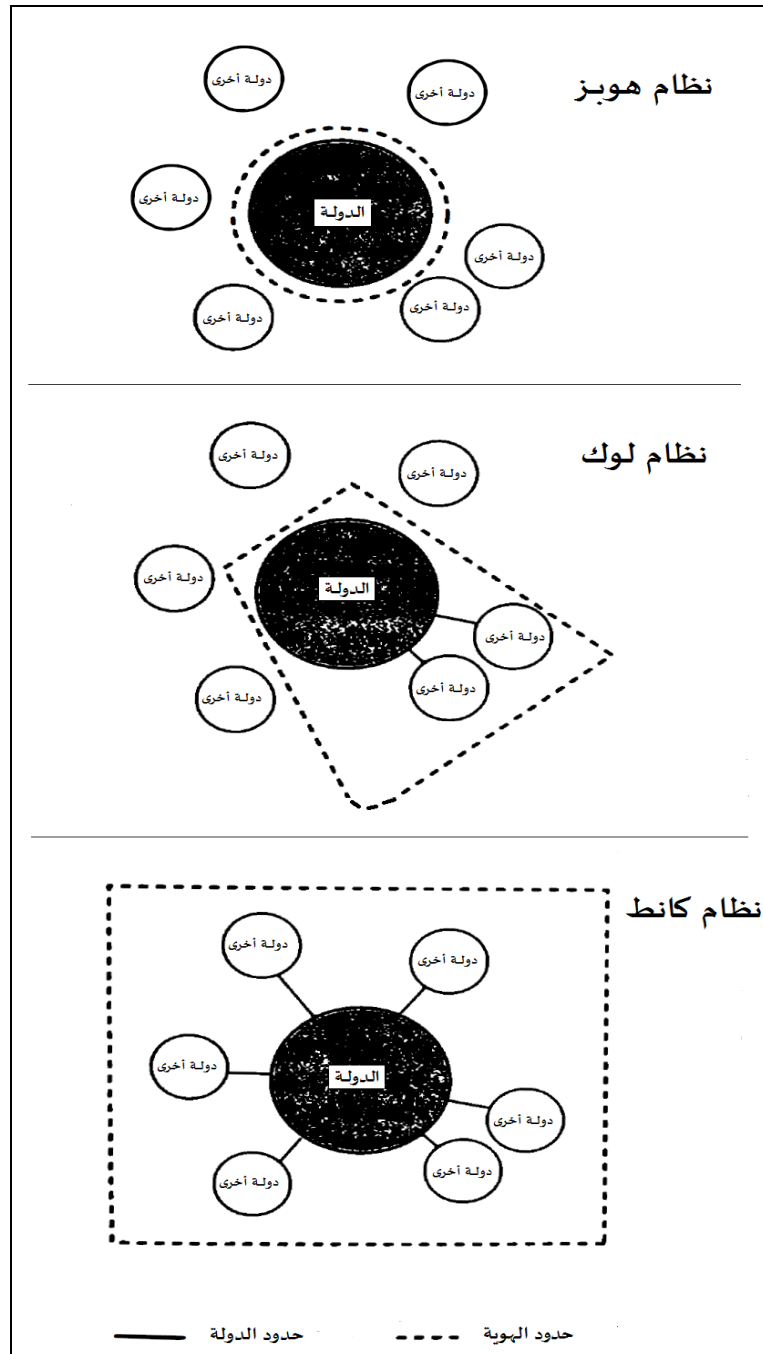
خلال السنوات الأخيرة، أصبحت عبارة "البناء الاجتماعي [للأشياء]"، المقترنة بإسهامات ونُت، تصدر عناوين المقالات وفصول الكتب¹⁷³. فضلاً عن ذلك، تمكّن ونُت من جعل البنائية "المُقيم الشرعي" (الوحيد) ضمن ما أصبح يُعرف "الأرضة الوسطى"¹⁷⁴ بين العقلانية والتأملية. يمكن القول بأن المشروع البنائي للتوفيق وتجسير الهوة بين طرفي

¹⁷¹ يمكن العودة كذلك إلى إسهامات إيمانويل أدلر، التي نُشرت قبل صدور كتاب ونُت. أنظر:

Adler, "Seizing the Middle Ground: Constructivism in World Politics," 391-393.

¹⁷² Wendt, *Social Theory of International Politics*, 39-40.

¹⁷³ Stefano Guzzini, "A Reconstruction of Constructivism in International Relations," *European Journal of International Relations* 6:2 (2000), 147.



الشكل (4): التباينات بين الثقافات الثلاثة للفوضى من خلال مفهوم "مدرجات التهديد"¹⁷⁵

النقاش الثالث، والذي يقوم على التنظير ضمن "الأرضية الوسطى"، يستند في الأساس إلى مقولة وُنت الشهيرة: "إستمولوجياً، أنا منحازٌ إلى صف الوضعيين، أما أنطولوجياً، وهو الأهم بالنسبة لي، فسوف أنحاز إلى صف مابعد

¹⁷⁴ Guzzini, 148.

¹⁷⁵ Ibid., 53 (adapted).

الوضعيين" ¹⁷⁶. فالبنائية لا ترفض فكرة العلم وما يتعلق به، لأن خلافها مع الوضعية ليس ابستمولوجيًا ولكنه أنطولوجي، وهو ما يسمح لها باحتلال موقع "الأرضية الوسطى" بين أنصار العلم العقلانيين/الوضعيين ومناهضي العلم التأمليين/مابعد الوضعيين.

هناك مستويان للمشروع التوفيقي الموعود من قبل البنائية. يتعلق المستوى الأول بمحاولة تحدي الوضعية ضمن حدودها الابستمولوجية الخاصة بها، فهي تهدف إلى استعمال منطلقات الابستمولوجيا العقلانية لإثبات محدودية الأنطولوجيا المادية، وذلك ببناء برنامج بحثي إمبريقي يثبت الأهمية التحليلية للأفكار والمعايير. أما المستوى الثاني فيتعلق بمحاولة تبرئة التأمليين من التهمة القائلة بأنهم لا يقومون بأي عمل إمبريقي، وهي تهمة من السهل إدانتهم بها، طالما أنهم يركزون على نقد الجوانب الابستمولوجية، المنهجية والأكسيولوجية، في وقت يهملون فيه العمل على بناء تحليلاتٍ محكمة مفاهيميًا ومؤيدة إمبريقيا ¹⁷⁷. في الوقت نفسه، يعدُّ بنائيو "الأرضية الوسطى" بالاجتهاد في إقناع العقلانيين بالعدول عن مرافعتهم التقليدية القائلة بأن المعايير والخطابات غير مهمة في الدراسات الدولية.

سمح هذا النمطُ من التموقع للبنائين بالمساهمة في إثراء العديد من المجالات الفرعية في الحقل، كالدراسات الأمنية، نظرية السلام الديمقراطي والاقتصاد السياسي الدولي، كما سمح لهم بالانخراط في النقاشات الدائرة حول العديد من المواضيع التي كانت حكرًا على المقاربات الوضعية كالأمن ¹⁷⁸. العلاقة بين النمو الاقتصادي والنزاعات المسلحة ¹⁷⁹، النزاعات الداخلية ¹⁸⁰، وتوسع حلف الناتو والاتحاد الأوروبي ¹⁸¹، من بين نقاشاتٍ أخرى عديدة.

يكمن نجاحُ البنائية في انتقاداتها للوضعية، ممثلة في التوليفة الواقعية الجديدة-الليبرالية الجديدة، في كونها لا تركز على ما فعلته التوليفة بل على ما تجاهلته، خاصة فيما يتعلق بمضمون ومصادر مصالح الدولة والبنية الاجتماعية للسياسة الدولية ¹⁸²، حيث تفترض البنائية وجودَ تفاعلٍ مستمر بين الفواعل والبنى، فتصبح الأنطولوجيا البنائية قائمة على فرضية التشكيل المتبادل، حيث لا يتم اختزال وحدات التحليل، بعضها إلى بعض، كما تفعل

¹⁷⁶ Wendt, *Social Theory of International Politics*, 90.

¹⁷⁷ Price and Reus-Smit, 264.

¹⁷⁸ Seng Tan, "Rescuing Constructivism from the Constructivists: A Critical Reading of Constructivist Interventions in Southeast Asian Security," *The Pacific Review* 19(2): 2006.

¹⁷⁹ Margit Bussmann, "Gerald Schneider and Nina Wiesehomeier: Foreign Economic Liberalization and Peace: The Case of Sub-Saharan Africa," *European Journal of International Relations* 11(4): 2005.

¹⁸⁰ Mary Caprioli and Peter F. Trumbore, "Identifying 'Rogue' States and Testing their Interstate Conflict Behaviour," *European Journal of International Relations* 9(3): 2003.

¹⁸¹ K.M. Fierke and A. Wiener, "Constructing Institutional Interests: EU and NATO Enlargement," *Journal of European Public Policy* 6(5): 1999.

¹⁸² Checkel, 324.

العقلانية¹⁸³. وقد كان من شأن اتجاه البنائية نحو تجنب المداخلات ذات الطابع الإشكالي حول القضايا الاستمولوجية والتركيز، بدلا من ذلك، على القضايا الأنطولوجية أن مكنها كذلك من إثراء حزمة الأدوات التحليلية للحقل¹⁸⁴، وذلك بإقحام العديد من القضايا المحورية في حقول معرفية أخرى كعلم الاجتماع، علم النفس، التاريخ والفلسفة. نجد من بين هذه القضايا: المعايير، الهويات، البنائيات والتنشئة الاجتماعية¹⁸⁵.

لفت كراتوشفيل وروجي، في دراسةٍ لهما حول نظرية المنظومات (regime theory)، الانتباه إلى وجود تناقضٍ أصيلٍ داخل النظرية بين الأنطولوجيا والاستمولوجيا، مُحذِرَيْن من أنه ما لم يتم التعامل نظريًا مع الطبيعة البنائية للمعايير، فإن نظرية المنظومات ستبقى تواجه مشكلة التناقض بين الاستمولوجيا الوضعية والأنطولوجيا الاجتماعية، كون الوضعية تفترض الانفصال المسبق بين الذات والموضوع، ما يجعلها تنزع للتركيز على القوى الموضوعية التي تحرك الفواعل خلال تفاعلاتها الاجتماعية، في الوقت الذي تتبنى فيه الأنطولوجيا الاجتماعية نزعة بينداتية، تؤكد على معرفتنا بالمنظومات من خلال الفهومات المتشاركة التي نكونها (كذوات) حول الأشكال المقبولة والمرغوبة للسلوك الاجتماعي¹⁸⁶. من شأن هذه المشكلة أن تجعل الجسر المنتظر بناؤه مع نظرية وضعية كالواقعية الجديدة أمرًا بعيد المنال، لأنها تفتقر إلى البعد البنائياتي في بنائها النظري. لمواجهة هذه المشكلة، كان على البنائيين أن يختاروا حلاً من اثنين، إما أن يتبنوا أنطولوجيا بينداتية من شأنها أن تتوافق مع الاستمولوجيا الوضعية، أو أن يعملوا على جعل الاستمولوجيا الوضعية تفتح أمام الأدوات التأويلية. ويبدو أن البنائيين فضلوا الاجتهاد في تفعيل الخيار الأول، وذلك بالربط بين الاستمولوجيا الوضعية والأنطولوجيا البنائياتية¹⁸⁷.

غير أن هذا الربط، الذي يعتبر روح المشروع التوفيقي للبنائية، بقي غير متماسكٍ من الناحية النظرية. يجادل جيم جورج، مثلا، بأن الانتقادات التي وجهها وُنت إلى وولتز بقيت متأثرة بأطروحة وحدة العلم والسعي الحثيث لبناء نظرية دولية تستلهم الافتراضات الأساسية للوضعية، ما جعلها ذات قيمة محدودة في تجاوز افتراضات الواقعية الجديدة¹⁸⁸، هذا إذا افترضنا أن مشروع البنائية يستهدف التحرك بعيدًا عن الأطراف وصولاً إلى "الأرضية الوسطى". يبدو أن المشكلة الأساسية التي أصبحت تحول دون نجاح البنائية في الدفع بمشروعها التوفيقي نحو تجسيد مسعاه هي مشكلة الاتساق في البنائية كمشروع بحثي بحد ذاته.

¹⁸³ Checkel, 326.

¹⁸⁴ تهدف الأدوات البنائية المضافة في الأساس إلى إدراك المعاني البنائياتية، بما في ذلك: تحليل الخطاب، تتبع المسار، الجينولوجيا، مقارنة البنى، المقابلات، الملاحظة القائمة على المشاركة، وتحليل المضمون. أنظر: Finnemore and Sikkink, "Taking Stock," 395.

¹⁸⁵ Wiener, 7.

¹⁸⁶ Ibid., 10-11.

¹⁸⁷ Ibid., 11.

¹⁸⁸ Chris Reus-Smit, "The Constructivist Turn: Critical Theory after the Cold War," Working Paper No.1996/4, Canberra, National Library of Australia, 14.

يجادل برايس وروس سميت بأن وجود العديد من البنائين يعني وجود عدة بنائيات¹⁸⁹، وليس بنائية واحدة متسقة (consistent). هذه الفكرة لا يسندها فقط المسار التاريخي الذي عرفته البنائية منذ نهاية الثمانينيات إلى نهاية العقد الماضي، ولكن تسندها كذلك، وبشكلٍ أكثر أهمية، الطريقة التي صار البنائيون، على تنوعهم، يتموقعون بها ضمن النقاش الرابع. من وجهة نظر برايس وروس سميت، هناك نسختان أساسيتان للبنائية، البنائية الحدائية والبنائية مابعد الحدائية. ويكمن الفرق بينهما في طبيعة الأسئلة التي تطرحها كل نسخة على حدة، حيث تنزع الأولى نحو التركيز على الأسئلة المتعلقة بالتفسير (لماذا؟)، بينما تنزع الثانية نحو التركيز على الأسئلة المتعلقة بالعمليات (كيف؟)¹⁹⁰. من الواضح أن هذا التصنيف يقترح وجود تقاربٍ إبستمولوجي بين النسخة الحدائية والعقلانية الوضعية من جهة، وبين النسخة مابعد الحدائية والتأملية مابعد الوضعية من جهة أخرى.

أما بالنسبة لكانزنشتاين وزميليه¹⁹¹، فهناك (على الأقل) ثلاث بنائيات: البنائية التقليدية (conventional)، البنائية التأويلية والبنائية النقدية¹⁹². تُعتبر البنائية التقليدية بمثابة التيار المهيمن، بالنسبة للبنائية، داخل الوسط الأكاديمي الأمريكي، وتعمل على فحص الأدوار التي تؤديها المعايير، وفي حالاتٍ أقل الأدوار التي تؤديها الهويات في تشكيل السياسة الدولية. أصحابُ هذا التيار في عمومهم ذوو توجهاتٍ إبستمولوجية وضعية، ويدافعون بقوة عن فكرة تجسير الهوية التي تفصل بين مختلف المقاربات النظرية داخل الحقل، يستعملون المناهج الكيفية ودراسات الحالة التي تعتمد على تتبع المسارات (process-tracing case study)، كما يستلمون علم الاجتماع وعناصر من المؤسساتية الماكروسوسيولوجية لمدرسة ستانفورد¹⁹³.

أما البنائية التأويلية والبنائية النقدية، في المقابل، فتتمتعان بشعبيةٍ واسعة في الأوساط الأكاديمية الأوروبية. حيث تتجنب البنائية التأويلية التعاطي مع الأسئلة ذات المساعي التفسيرية، وتلتزم بطرح أسئلة ذات طابع استقرائي تستهدف إعادة بناء هوية الفاعل، باستعمال مناهج تعتمد على تقنيات تحليل الخطاب، مع التركيز على عمليات القوة والسيطرة الملازمة للغة والخطاب. وتضيف البنائية النقدية بعداً معيارياً صريحاً من خلال فحص المضامين التي يضيفها أعضاء الجماعة المعرفية في عملية (إعادة) إنتاج الهويات والعالم الذي هم بصدد دراسته.

يبدو أن الفرق بين هذه التيارات التأويلية والنقدية، من جهة، وبين البنائية التقليدية، من جهة أخرى، هو فرقٌ إبستمولوجي في الأساس. ففي الوقت الذي يعتقد فيه التقليديون أن التفاعل الرمزي يُكوّن المعنى، نجد أنهم يحافظون على الافتراض الوضعي بأن الحقيقة الاجتماعية تبقى موجودة بشكلٍ مستقلٍ عن تصور المنظر، لذلك

¹⁸⁹ Price and Reus-Smit, 288.

¹⁹⁰ Reus-Smit, "The Constructivist Turn," 10.

¹⁹¹ Katzenstein et al., 675.

¹⁹² Jeffrey Checkel, "Social Constructivisms in Global and European Politics," ARENA Working Papers, WP 15/03, 2-3.

¹⁹³ Wiener, 12.

نجدهم يشددون على أهمية الأعمال الامبريقية في المقاربة لتلك الحقيقة "الموجودة هناك". هذا ما يجعل البنائين التقليديين أقرب إلى العقلانيين. أما البنائون التأويليون، والنقديون على وجه الخصوص، فيعتبرون أن العالم "الموجود هناك" هو عالمٌ مبنٍ في حد ذاته¹⁹⁴، ما يتطلب فهم مختلف الطرق التي جعلته مبنياً بالكيفية التي يبدو عليها، وهذا ما يجعلهم أقرب إلى التأمليين منهم إلى العقلانيين. في السياق نفسه، يسجل تشاكر أنه من السهولة بمكان أن نلاحظ كيف يهيمن البنائون التقليديون في الولايات المتحدة على مجلة *International Organization* التي يتم تحريرها في هارفارد، بينما يهيمن البنائون التأويليون والنقديون على مجلة *Millennium* ومجلة *European Journal of International Relations* اللتين يتم تحريرهما في لندن وميونخ، على التوالي¹⁹⁵.

خلال العقدين الأخيرين، كانت هناك محاولات مكثفة للاستجابة لنداء تجسير الهوية، غير أنها تمت عبر محاولاتٍ معقدة للتوفيق بين البنائية بشكلٍ عام والمقاربات المناوئة لها، بما في ذلك العمل على التوفيق بين الاهتمام بالبعد المادي والبعد المتعلق بالأفكار، بين التحليل من منظورٍ معرفي والتحليل من منظور الاختيار الاستراتيجي، وبين الاهتمام بالسلوك القائم على اعتبار "الأخر" والسلوك القائم على اعتبار المصالح الذاتية. كما شملت هذه الجهود محاولاتٍ لتكييف البنائية ضمن مشاريع امبريقية مختلفة، خصوصاً تلك المتعلقة بالمؤسسات الدولية، المعايير، الإذعان والتنشئة الاجتماعية (داخل الاتحاد الأوروبي مثلاً)¹⁹⁶. هذا النوع من الاهتمامات النظرية جعل الباحثين ينخرطون في مشاريع شاقة لمواصفة مقارباتهم النظرية، البنائية والعقلانية على حدٍ سواء، من أجل الاستجابة لنداء تجسير الهوية بين الطرفين.

يعزو تشاكر المعضلة التي واجهتها هذه الجهود إلى كونها استمرت تشتغل على بناء جسرٍ بممرٍ واحد، يصل بين العقلانيين والبنائين التقليديين، في الوقت الذي كان عليها أن تفتح ممراً آخر بين البنائين التقليديين من جهة، والبنائين التأويليين والنقديين من جهةٍ أخرى¹⁹⁷. وربما كان تاد هوف من البنائين القلائل الذي أخذوا مفهوم "الأرضية الوسطى" بجدية أكبر، لأنه حاول أن يبني جسرًا بممرين: الأول يصل بين البنائين والعقلانيين الوضعيين، والثاني يصل بين البنائين التقليديين والبنائين التأويليين¹⁹⁸. بصيغةٍ أخرى، يمكن المجادلة بأن تعدد التيارات داخل البنائية، وانقسامها على أساس خطوط فصل ابستمولوجية، يزيد من تعقيد مشروعها التوفيقي، فبدلاً من أن تركز على بناء الجسر الموعود بين العقلانيين والتأمليين، تجد نفسها في حاجةٍ ملحةٍ إلى بناء جسرٍ آخر، منها ما يردم الهوية بين تياراتها الداخلية في حد ذاتها.

¹⁹⁴ Wiener, 12.

¹⁹⁵ Checkel, "Social Constructivisms in Global and European Politics," 2 (note 1).

¹⁹⁶ Ibid., 14-15.

¹⁹⁷ Ibid., 15.

¹⁹⁸ Ibid., 6.

ترجع أسباب هذه المعضلة إلى صعوبة التخفيف من حدة الخلاف حول الاستمولوجيا، ما يجعل من تأكيد وُنت على أن القضايا ماوراء النظرية هي قضايا أنطولوجية في الأساس وليست ابستمولوجية أمراً مبالغاً فيه. ففي مشروعه المشترك مع كابوراسو وجوبيل حول الاتحاد الأوروبي والمؤسساتية، تدمر تشاكل من صعوبة إشراك باحثين ذوي توجهات تأويلية أو نقدية نظراً لصعوبة الجمع بين المسائل التفسيرية والمسائل القيمية في سلة بحثية واحدة¹⁹⁹. كما أن الفصل بين القضايا الاستمولوجية والأنطولوجية للوصول إلى تسوية من قبيل "دعونا نفترض أننا متفقون ابستمولوجياً، ولنناقش ما نختلف حوله أنطولوجياً" يبقى أمراً صعب المنال. وقد أشار كراتوشفيل نفسه إلى التشابك المعقد بين القضايا الاستمولوجية والأنطولوجية على الأقل من خلال الأبنية اللغوية²⁰⁰ المشكّلة لها.

للتخلص من هذه المعضلة، اقترح وينر العودة إلى ما وصفه بالطبيعة البيئانية لبنائية في حد ذاتها²⁰¹. حيث لاحظ أنه في الوقت الذي تُوضع فيه البنائية في سياقٍ زمني واحد ضمن المسار الذي عرفه الحقل خلال العقود الثلاثة الأخيرة، تأتي المدخلات النظرية المشكّلة للمقاربة البنائية، في الواقع، من جماعات أكاديمية متباينة. من شأن هذه الملاحظة أن تدفع نحو إعادة النظر ليس فقط في طبيعة البنائية المنخرطة في النقاش الرابع ولكن حتى في طبيعة "الأرضية الوسطى" المنتظر منها احتلالها. يمكن التساؤل هنا حول ما إذا كانت هذه "الأرضية الوسطى" مجالاً موجوداً مسبقاً بشكلٍ موضوعي، نتيجة للتعارض الموروث عن النقاش الثالث بين التأملية والعقلانية غير القابلتين للمقايسة، أم أنه مجالٌ يُنتظر من البنائيين أن يقوموا ببنائه اجتماعياً بشكلٍ بيئاني؟ يعتقد وينر أن البنائيين، رغم كونهم لا يتقاسمون موقفاً ابستمولوجياً واحداً، إلا أنهم يتفقون حول أهمية الأنطولوجيا مقارنة بالابستمولوجيا؛ وعليه، فهم لا يميلون نحو التقارب عند الزاوية الثالثة المشكّلة للمثلث النظري حسب التصور السائد، ولكنهم في المقابل يعملون على تشكيل نصف دائرة تربط بين طرفي النقاش الثالث، التأملية والعقلانية (أنظر الشكل 5).

يقترن ظهور نصف دائرة وينر وامتدادها بظهور مواقف بنائية تتشكل عبر الابتعاد بنفس المسافة عن طرفي القاعدة. تتميز هذه المواقف بثلاثة مظاهر²⁰²، إعطاء أهمية للأنطولوجيا مقارنة بالابستمولوجيا؛ التمييز عن المواقف غير القابلة للمقايسة المشكّلة للعقلانية والتأملية، مع الاحتفاظ بالقدرة على الانخراط في نقاشٍ مع كليهما؛ والتنوع في الخيارات المتعلقة بالأدوات المنهجية. كيفية تموقع هذه المواقف على طول نصف الدائرة تحددها النقاشات البنائية التي تجري ضمن مجال "الأرضية الوسطى". بهذه الطريقة، يقوم البنائيون بتشكيل منطقتهم الوسطى التي يُفترض من خلالها التوفيق بين طرفي القاعدة كلما ابتعدنا عنهما وصولاً إلى الحدود الأعلى لنصف القطر. وهكذا، فإن "الأرضية الوسطى" البنائية لا تتشكل من موقفٍ واحد، ولكن من مواقف متعددة، رغم اختلافها فيما بينها إلا أنها تأخذ على

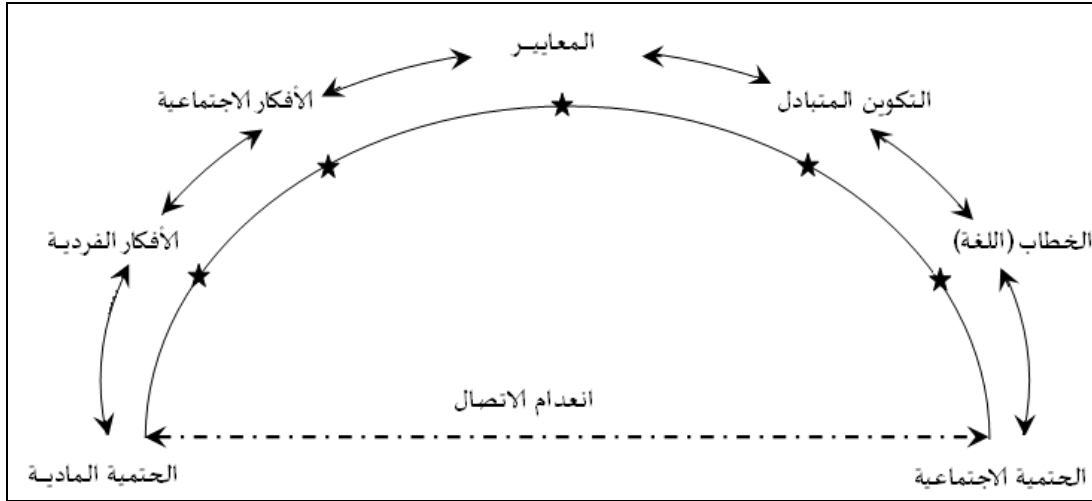
¹⁹⁹ Checkel, "Social Constructivisms in Global and European Politics," 15-16.

²⁰⁰ Friedrich Kratochwil, "Constructing a New Orthodoxy? Wendt's 'Social Theory of International Politics' and the Constructivist Challenge," *Millennium* 29(1): 2000, 73.

²⁰¹ Wiener, 13.

²⁰² Ibid., 15.

عاقبها عبء التعامل مع التناقضات بين الأنطولوجيا والابستمولوجيا التي طالما شكلت تحديًا أمام الباحثين في الحقل. هذا التعدد في المواقف ضمن مجال "الأرضية الوسطى" هو الذي يغذي الاعتقاد بأن البنائية استطاعت أن تطلق نمطاً جديداً للاتصال المعرفي متعدد الأطراف داخل الحقل²⁰³، وهو ما يسمح بفتح نقاش حول "النظرية" من شأنه، حسب دايز ووينر، أن يعتبر بناء النظريات يتطور وفقا لمنطق فسيفسائي (mosaic)، بدلا من المنطق البرادايي عند توماس كُون أو منطق البرامج البحثية عند إمري لاکاتوش القائمين كلاهما على فرضية عدم القابلية للمقايسة²⁰⁴.



الشكل (5): المحطات الأساسية على طول نصف دائرة أنتجي وينر²⁰⁵

إذا سلمنا بصحة هذا التصور، فإن القيمة المضافة للبنائية تصبح أبعد من مجرد ارتباطها بمفاهيم "الأرضية الوسطى" وتجسير الهوية، لتمتد نحو السماح بظهور عدد من النقاشات الفرعية (conversations) داخل الحقل. أصبحت هذه النقاشات الفرعية شبيهة بمجموعةٍ من المحطات على طول الجسر الرابط بين العقلانية والتأملية (أنظر الشكل 5)، كما شكلت تحولا عن الطبيعة الصامتة للنقاشات "الكبرى" السابقة بين مواقفٍ نظريةٍ تتسم بالإقصاء المتبادل. ولا يحدث هذا التحول خلال فترةٍ زمنيةٍ واحدة، ولكن عبر مسارٍ تدريجيٍ يضم تحولاتٍ عدة، وأحيانا متوازية²⁰⁶.

²⁰³ يعتبر منطق الإقناع نموذجًا جيدًا لتقديم العناصر العقلانية والتأملية كمتغيراتٍ مستقلةٍ لتحليل عمليات التكامل، في ظل فرضية الفوضى. مثلا، في دراسةٍ حول تأثير معايير حقوق الإنسان على السياسة الدولية، تستلهم بنائية "الأرضية الوسطى"، تم التركيز على القرار (العقلاني) للفواعل التي تتقاسم معايير محددة للمجادلة من أجل منظور معين لإقناع فواعل أخرى من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية (الاتصال، التعلم والإقناع). أنظر: Wiener, 16.

²⁰⁴ Wiener, 15-16.

²⁰⁵ Ibid., 18.

²⁰⁶ Ibid., 17.

ينطوي التموقُّ ضمن المحطات التي اقترحها وينر على القيام بخطوتين، الأولى ابستمولوجية والثانية أنطولوجية. تتضمن الخطوة الأولى الابتعاد عن طرفي القاعدة مع الاحتفاظ بالقدرة على النقاش معهما. أما الخطوة الثانية فتنطوي على إعادة بناء أنطولوجيًا جديدةً تختلف عن الأنطولوجيًا التي يتبناها طرفا القاعدة، كلٌّ على حدِّته. يمكن الاستعانة هنا بالعديد من النماذج التنظيرية، مثلًا، تم التحرك بعيدًا عن "الحتمية المادية" نحو محطة "الأفكار الفردية" على الجزء الأيسر لنصف الدائرة من خلال التركيز على "الأفكار"، وهي خطوة تتضمن الابتعاد عن الطرف العقلاني. في الوقت نفسه، يمكن اعتبار أن التحرك نحو الأنطولوجيًا التكوينية يعبّر عن محاولةٍ للاقتراب من "الحتمية الاجتماعية"، ومن ثم للطرف التأملي. هذا المثال تجسده إسهامات المؤسساتية الجديدة. هناك مثالٌ آخر يتعلق بالحركة التي تمت عبر الابتعاد أكثر عن طرف "الحتمية المادية"، من خلال التنظير للأفكار كعوامل اجتماعية والإقرار بتأثير الأنطولوجيًا التكوينية للبيئة السوسيوثقافية على تشكيل المصالح، وهو ما أدى إلى بناء محطة ثانية، تتمثل في محطة "الأفكار الاجتماعية". يتموقع في هذه المحطة ما يعرف بالبنائيين التقليديين، حسب تيبولوجيا كاتزنشتاين وزميليه²⁰⁷، أو ما يعرف بالبنائيين الحدائين، حسب تيبولوجيا برايس وروس سميت²⁰⁸. وهي المحطة التي أفضت إلى تطوير مجموعة هامة من الدراسات الأميركية حول دور الأفكار، المعتقدات والمعايير في السياسة الدولية. وقد تطلب بناء هذه المحطة القيام بخطوةٍ تضمنت الابتعاد عن الطرف العقلاني، عبر المحطة المؤسساتية الجديدة، محطة "الأفكار الفردية"، وصولاً نحو "الأرضية الوسطى"، وفي الوقت نفسه الابتعاد عن محطة "الحتمية الاجتماعية"، ولكن بدون فقدان الاتصال معها²⁰⁹.

هذا على الجانب العقلاني، أما على الجانب التأملي في الطرف الأيمن من القاعدة، فيمكن الحديث عن الدور الذي لعبته نظرية ألعاب اللغة في تفسير وفهم النزاعات من خلال التركيز على الأنطولوجيًا الاجتماعية لأفعال الخطاب (speech acts)، وهو ما سمح ببناء محطة "الخطاب (اللغة)"، كما أن التركيز على العلاقة الحاسمة بين المعايير كمحركٍ أو كعميقٍ للعوامل البنيوية والبعد الاجتماعي أدى إلى إعادة الاعتبار للأنطولوجيًا الاجتماعية للمعايير، وهو ما سمح ببناء محطة "التكوين المتبادل". وتتقاسم هذه المحطة فكرة التأثير البنيوي للمعايير مع البنائيين التقليديين، في الوقت الذي تستلهم فيه الأنطولوجيًا التكوينية والتفاعلية التي من خلالها يتم فهم الكيفية

يشدد بن عنتر على مضمون هذه الفقرة لأنها تعيد الأمور إلى نصابها، أي عدم اختزال الحكم على البنائية/البنائيات – نجاحها من عدمه – في تجسيد الأرضية الوسطى، وإنما الاهتمام أيضاً بمدى إثرائها للحقل، حيث لم يسبق له وأن شهد نقاشات قوية من هذه الحجم، والفضل في ذلك يرجع أساساً للبنائية. صحيحٌ أنها لم تطرح بديلاً للتيار المهيمن، لكنها تمكنت من تبيان قصوره النظري والفكري، وبالتالي حدت من هيمنته على الحقل. كما تمكنت من إزالة الغبار عن ورشات فكرية عدة فضلاً عن فتحها ورشات جديدة. ثم إنها، بفضل مختلف أطرافها، أثبتت لمن كان له شك في ذلك، أن التنظير يبقى حبيس البيئة السياسية. وكما وضع هذا البحث، فالبنائية العقلانية (الأقرب إلى الواقعية) حاضرة بقوة في الولايات المتحدة (القوة الأولى في العالم)، بينما البنائية التأملية حاضرة بقوة في أوروبا (بنموذجها المعياري/المدني غير المبني على تقاليد الفكر الواقعي). بن عنتر، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2016.03.24.

²⁰⁷ Katzenstein et al., 675.

²⁰⁸ Reus-Smit, "The Constructivist Turn," 10.

²⁰⁹ Wiener, 18-19.

التي تُبنى بها المعاييرُ وتتغير²¹⁰، وهو ما تشترك فيه مع التيارات التأويلية والنقدية داخل البنائية. ويسمح التحرك بعيداً عن محطة "التكوين المتبادل" وبعيداً عن محطة "الأفكار الاجتماعية" بنفس المسافة من الجانبين نحو الحدود الأعلى لنصف الدائرة بالالتقاء عند محطة "المعايير" التي تشكل محطة الالتقاء ضمن "الأرضية الوسطى".

المبحث (III)

حدود المشروع البنائي لتجسير الهوية العقلانية-التأملية و "أقول" النقاش الرابع

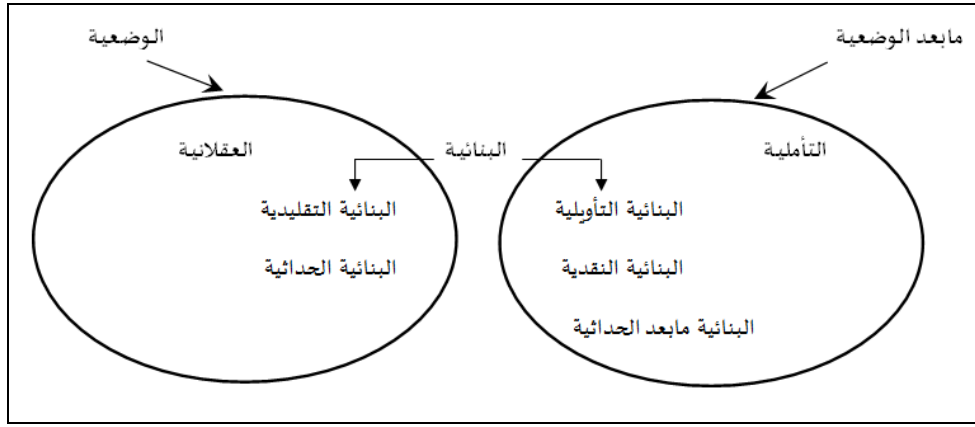
يبدو ابتكارُ مجموعةٍ من المحطات المبنية بشكلٍ بينذاتي، بالشكل الذي اقترحه وينر، أمراً واعدًا من الوهلة الأولى، غير أن وجود هذه المحطات في حد ذاتها لا يعني أن الجميع، أو على الأقل أغلب الأطراف، متحمسة لعبور الجسر والمرور عبرها على أمل الالتقاء في "الأرضية الوسطى". هناك حجتان أساسيتان يمكن الانطلاق منهما لفهم حدود هذا التصور. تتمثل الحجة الأولى في ضعف الرهان الذي يضعه البنائيون، بمن فيهم وُنت، على أهمية الانطولوجيا مقارنة بالابستمولوجيا. المشكلة في هذا الرهان لا تكمن فقط في نمط الترتيب، ولكن في صعوبة الفصل بين القضايا الأنطولوجية والابستمولوجية للتنظير. ما يسلم به البنائيون ابستمولوجيًا، وما يتبنونه أنطولوجيًا، لا ينبغي أن يتم تقييمه بمعزلٍ عن التطورات الفلسفية التي عرفها الحقل طيلة النقاش الثالث. لا يتعلق الأمر فقط بالتعارض المتأصل بين الوضعية وما بعد الوضعية، ولكن بصعوبة الاحتواء المتبادل بينهما، أي كيف يمكن للابستمولوجيا الوضعية أن تستوعب الافتراضات الأنطولوجية ما بعد الوضعية، والعكس؟

أما الحجة الثانية فتكمن في أن المتنقلين عبر الجسر البنائي، بمختلف محطاته التي ابتكرها وينر، هم البنائيون أنفسهم. بل يمكن المجادلة بأن هذا الجسر إن كانت له قيمة مضافة فإن البنائية وحدها تستفيد منها، لأن الجسر يمثل فضاءً للنقاش بين التيارات البنائية نفسها، المنقسمة بدورها على أساس خطوط فصلٍ ابستمولوجية كما رأينا في حالة البنائية التقليدية من جهة، والبنائيتين التأويلية والنقدية من جهة أخرى²¹¹. لذلك، فإن جدوى المشروع التوفيقى الذي ترمي البنائية إلى تحقيقه تقوضه منطلقاته منذ البداية، لأن البنائية طالما أنها تتبنى ابستمولوجيا وضعية، فمن المستبعد أنها ستنجح في إقناع المقاربات التأملية ما بعد الوضعية في الالتحاق بها حول طاولة النقاش، ناهيك عن الانخراط في نقاشٍ أصيلٍ مع المقاربات العقلانية الوضعية في الجانب الآخر؛ فالأمر دائمًا يتعلق بالابستمولوجيا، ولا سبيل للافتراض بأن الأنطولوجيا أهم. إنكارُ الابستمولوجيا، إضافة إلى انقسام البنائية التوفيقية ابستمولوجيًا، من شأنه أن يضيف الشرعية على صورة الحقل التي رسمها أول ويفر عندما جادل بأن الحقل مازال يخوض النقاش الثالث²¹² (أنظر الشكل 6).

²¹⁰ Ibid., 19.

²¹¹ Checkel, "The Constructivist Turn in International Relations Theory," 15.

²¹² Wæver, "The Rise and the Fall of the Inter-Paradigm Debate," 404.



الشكل (6): صعوبة التحرر من خطوط الفصل الاستمولوجية في النقاش الرابع

إن التشكيك في نجاح البنائية في تجسير الهوة العقلانية-التأملية من شأنه أن ينتهي إلى التشكيك في جدوى التيبولوجيا الثلاثية (عقلانية-بنائية-تأملية) لكلٍ من فريديريكس و وينر. تبقى لدينا تيبولوجيا ويفر ثنائية الأطراف، (عقلانية-تأملية)، التي تستند إلى الافتراض بأن انقسام البنائية وفقاً لنفس الخطوط التي تفصل بين العقلانية والتأملية جعل النقاش الرابع يرتد نحو نقاشٍ ثالثٍ آخر. كما تبقى لدينا، من جهةٍ أخرى، تيبولوجيا كاتزانشتاين وزميليه، (عقلانية-بنائية)، التي تستند إلى دعوات التوليف بين العقلانية والبنائية²¹³، مما يجعل "الأرضية الوسطى" أقرب إلى العقلانية منها إلى التأملية²¹⁴. يجادل غير²¹⁵ بأن المشروع الذي طرحته البنائية لم يحظَ لا بتأييد العقلانيين ولا بتأييد التأمليين. ففي الوقت الذي أصر فيه التأمليون على رفض "الانحياز" الاستمولوجي للبنائيين، فقد عمل العقلانيون في المقابل على دعوة البنائيين ليلتحقوا بهم على أنهم "زملاء" في مشروعهم النظري، ما جعل كاتزانشتاين وزميليه يذهبون إلى حد الجزم بأن العقلانية والبنائية فقط تشكلان منطلقات النقاش داخل الحقل²¹⁶.

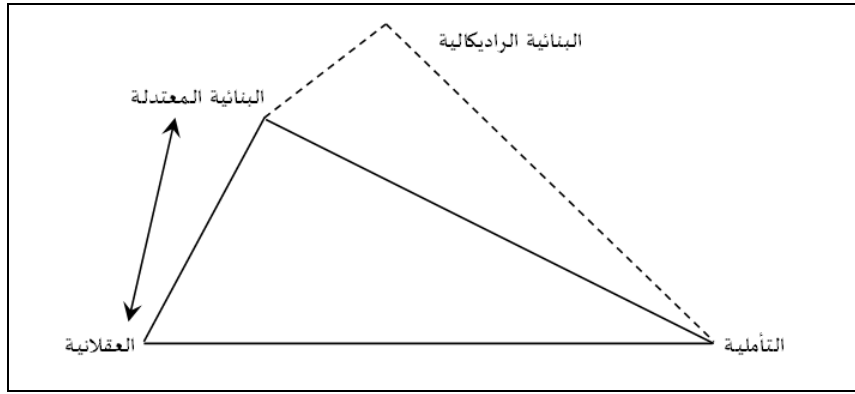
²¹³ Alexander Wendt, "On the Via Media: A Response to the Critics," *Review of International Studies* vol. 26: 2000, 179-180.

²¹⁴ Maja Zehfuss, *Constructivism in International Relations*, Cambridge: Cambridge University Press, 2002, 5.

يشير بن عنتر إلى أن باري بوزان، كأحد أقطاب البنائية في حقل الدراسات الأمنية مثلاً، كان في البداية يتبنى تصوراً واقعياً. فالتحليلات الخاصة بمفهوم الأمني المجتمعي تستند في نهاية المطاف إلى الدولة، ليس فقط كموضوع للأمن، بل وكأداة للأمن أيضاً، ما يقودها في نهاية المطاف إلى تدعيم مرجعية موضوعية تفترض أصلاً أنها غير أساسية (بالنسبة للدراسات الأمنية النقدية والتصورات البنائية الأكثر راديكالية) أو على الأقل غير وحيدة بالنسبة للتيارات الأخرى. بن عنتر، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2016.3.24.

²¹⁵ Robert Geyer, "Europeanisation, Complexity, and the British Welfare State," paper presented to the UACES/ESRC Study Group on "The Europeanisation of British Politics and Policy-Making," Department of Politics, University of Sheffield, Sep. 19, 2003., 25.

²¹⁶ Katzenstein et al., 646.



الشكل (7): مآل النقاش الرابع

(التباعد التأملي العقلاني، التقارب العقلاني البنائي، التباعد التأملي البنائي)

يمكن العودة إلى القصة الرمزية التي قدمها فرديريكس، والتي تقترح أن مآل النقاش الرابع ينطوي على تقارب بين البنائية والعقلانية، على حساب التباعد بين التأملية والعقلانية، على أن هذا التباعد، الذي بلغ أحياناً حد الإقصاء المتبادل²¹⁷، يوازيه تباعد آخر بين التأملية والبنائية (الشكل 7). من شأن هذا التصور أن يقدم مسوغاً قوياً لتبني تيبولوجيا كاتزنشتاين وزميليه، التي فحواها أن النقاش الراهن داخل الحقل هو نقاش في الأساس بين البنائية والعقلانية²¹⁸، والتي يؤديها كذلك برايس وروس سميت²¹⁹. إقصاء التأمليين بشكلٍ يكاد يكون نهائياً من تيبولوجيا النقاش الرابع تبرزه الأصوات النقدية داخل البنائية في حد ذاتها، التي تستنكر الجهد الضائع لتجسير الهوة بين أطرافٍ غير مستعدة أصلاً لعبور الجسر، ما شجع على تكريس الاعتقاد بأن بناء جسرٍ بين طرفي النقاش الثالث، كميزة اقترنت بتيارات معينة من البنائية، شكلت عائقاً أمام تقدمها²²⁰. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تصاعدت أصواتٌ نقدية أخرى مختلفة تهتم التأمليين مابعد الحدائين بالسعي لإطلاق مشروعٍ نظري بدون ابستمولوجيا، بل ولا يبدو أنهم "يرغبون في تطوير ابستمولوجيا خاصة بهم"²²¹؛ وهو ما جعل كاتزنشتاين وزميليه يجادلون بأن التأملية تقع خارج حدود الحقل²²². وقد تكرر هذا الحكم في وقتٍ سابق مع كيوهان في خطابه الافتتاحي كرئيسٍ لجمعية الدراسات الدولية عام 1988، كما رأينا في هذا الفصل.

لاشك أن حقل العلاقات الدولية ما يزال في حاجة إلى مزيد من التأمل الذاتي في بنيته المعرفية التي تنتج هذه النقاشات بشكلٍ لا يكاد ينتهي. وعندما يقوم الحقل بذلك، ينبغي أن لا يُفوت الإسهام الأساسي الذي قدمه البنائيون،

²¹⁷ Geyer, 25.

²¹⁸ Katzenstein et al., 646.

²¹⁹ Price and Reus-Smit, 263.

²²⁰ Wiener, 5.

²²¹ Colin Wight, "Philosophy of Social Science and International Relations," in Walter Carlsnaes, Thomas Risse and Beth A. Simmons (eds.), *Handbook of International Relations*, London: Sage Publications, 2002, 35.

²²² Katzenstein et al., 678.

وهو استحداث التفكير حول البناء الاجتماعي للسياسة الدولية، لأن النقاشات "الكبرى"، كأبنية فرعية مُشكّلة لبنية الحقل، يمكن تحليلها من المنظور نفسه الذي يحلل به البنائيون (الاجتماعيون) السياسة الدولية، بل إن هذا النمط من التحليل قد يساعدنا على فهم بنية الحقل أكثر مما تساعدنا أنماط التحليل السائدة. سبق وأن قدم فريديريكس حُججاً قوية على أن هوية الحقل المقترنة بالهيمنة الأمريكية ليست بالمعطى الموضوعي بقدر ما هي جزءٌ من نظامٍ معرفي تم بناؤه اجتماعياً من خلال الطريقة التي يُقدّم بها الحقلُ تاريخه الذاتي²²³، وذلك من خلال رواية التعاقب الذي عرفته مجموعة من الحقب والنقاشات "الكبرى"، خيضت كلها وحُسمت، على الأقل نسبياً²²⁴، داخل الوسط الأكاديمي الأمريكي، باستثناء النقاش الرابع الذي انتهى إلى محادثةٍ وديةٍ بين العقلانيين و"زملائهم" البنائيين، في الوقت الذي تم فيه دفع "خصومهم" التأمليين نحو الهامش، وهو ما يوحي باستمرار الهيمنة الأمريكية على الحقل²²⁵.

يؤيد ويفر هو الآخر هذا التصور، حيث يؤمن بأن النقاشات "يتم بناؤها واصطناعها ضمن ممارسات الحقل"، وهي عبارة عن ظواهر "تفاعلية وبيندائية"²²⁶، سواءً كانت الذوات المشاركة في التفاعل المفضي إلى بنائها عبارةً عن أشخاصٍ أو عبارة عن تقاليدٍ نظرية. الأهمُّ من ذلك هو أن القيام بإعادة بناء ظاهرة النقاشات واصطناعها وفقاً لمنظورٍ معين لا يحدد فقط الحالة الراهنة للحقل، ولكنه يوجه المرحلة القادمة، التي يتحول من خلالها من نقاشٍ إلى آخر²²⁷.

بدون إقحام هذا النمط من التحليل الاجتماعي للطريقة التي يُبنى بها نقاشٌ ما، يتعذر مساءلة الإقصاء الأكاديمي الذي تعرفه التأملية من النقاش الرابع، ما يجعله يرتد نحو الممارسات الثنائية الموروثة عن النقاشات السابقة، كما يتعذر فهمُ الكيفية التي تحول بها المشروع البنائي "التقدمي" لتجسير الهوة بين العقلانيين والتأمليين إلى مجرد مشروع "انتكاسي"، بمفهوم لاكاتوش، يكفي بتجسير الهوة بين التيارات المعتدلة من البنائيين و"زملائهم" العقلانيين والاستمرار في عزل "خصومهم" التأمليين (الشكل 7). يحدث هذا رغم اعتراف كيوهان نفسه بأن المساءلات التي يثيرها ويثيرها التأمليون أوسعُ وأكثر حيوية من تلك التي يثيرها العقلانيون بالنسبة لدراسة المؤسسات

²²³ Friedrichs, 10-11.

²²⁴ تبقى مسألة الحسم نسبية، فالأفكار المثالية لم تنهار تماماً، بل بقيت موجودة وبقوة لدى بعض النقاد ولدى بعض الأقطاب البنائية.
²²⁵ تبقى مسألة استمرار الهيمنة الأمريكية مرهونة بمجموعةٍ معقدة من المتغيرات، أهمها النفوذ القوي للبنائية في الجماعات المعرفية الأوروبية والتي تشهد بروز أدبيات متزايدة بشأن القوة المعيارية؛ وعليه، يجادل بن عنتر، فإنه ليس من المستبعد أن يساعد مآل البناء الأوروبي في حسم بعض جوانب النقاش الرابع، لاسيما من حيث مصير "التوليفة" الواقعية-البنائية المرتقبة والمرغوبة في آنٍ واحد، بل وحتى فيما يتعلق بـ"هيمنة" أوروبيةٍ على أحد أطراف "التيار المهيمن". يمكن ملاحظة بعض معالم هذه التوجه في الحضور الأوروبي، لاسيما الشمالي، القوي في الدراسات الأمنية بمختلف توقعاتها (الواقعية-البنائية مع بوزان، البنائية-الخطابية مع ويفر، والنقدية مع غيرهما). بن عنتر، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2010.05.03.

²²⁶ Ole Wæver, "The Rise and the Fall of the Inter-Paradigm Debate," 404.

²²⁷ Ibid.

الدولية²²⁸، وعلى الرغم من إقراره بشرعية الانتقادات التأملية للنظريات العقلانية، كوئها نظريات أحادية البعد، سكونية، لاتاريخية ومعزولة سياقياً²²⁹، فقد بقي متمسكاً بموقفه القاضي باستبعاد التأمليين وإقصائهم خارج حدود الحقل لأنهم يفتقرون إلى برنامج بحثي خاص بهم.

يعيد كيوهان التأسيس للنسخة الراديكالية لمفهوم "عدم القابلية للمقايسة" في النقاش الرابع، لأن تحول النقاش نحو تعددية الأطراف كان متوقفاً على تجاوز معيار عدم قابلية البرادايما للمقايسة، وذلك بالافتراض أن ما يربطها في الواقع ليس عدم القابلية للمقايسة، ولكن شكلاً من أشكال تقسيم العمل، على حد تعبير ويفر، حيث تعمل كلُّ نظرية على نحت مصادرها وآلياتها التفسيرية بطريقة تجعلها لا تتداخل بعضها مع بعض. في النهاية، يبدو أنها تفسر نفس الموضوع، ولكنها لا تتنافس من أجل هذا، ولا يجب أن يتم اختبارها بعضها ضد بعض، لأنها تؤسس نفسها على أجزاء منفصلة من النظام المعرفي ككل²³⁰. ويحذر رانجر من أننا لا ينبغي أن نحدد أنماطاً معينة من المخرجات التي يجب أن يفضي إليها النقاش، وفي الوقت نفسه لا ينبغي أن نضع شروطاً مسبقة للانخراط، كتلك المتعلقة بتطوير نظريات قابلة للاختبار²³¹، أو برامج بحثية بمواصفات إبستمولوجية معينة، كما فعل كيوهان مع المقاربات التأملية.

تعرض ناليني برسرام من جانبها بقوة على ما تسميه "الاستعمال الاستراتيجي للبنائية"، حيث ترى أن التصنيف ضمن المقاربة البنائية غالباً ما يتم استخدامه استراتيجياً لإقصاء مقارباتٍ أخرى أكثر راديكالية من الحقل، وذلك بوضع العقلانية على الطرف والبنائية على الطرف الآخر من الطيف. ويبرر هذا الادعاء احتجاج مايا زحفوس على عدم وجود إجماعٍ حول ماهية البنائية بنفس القدر من الإجماع حول أهميتها²³². إذا أضفنا إلى ذلك طبيعة التقسيمات التي تم استحداثها داخل البنائية، يمكن أن نفهم كيف أن النقاش برمته قد أعيد بناؤه وتشكيله وفقاً لنمطٍ إقصائي. إذا أخذنا مثلاً التقسيمات السابقة للبنائية، فإن البنائية الحداثية والبنائية التقليدية فقط معنيتان بالانخراط في النقاش مع العقلانية، أما البنائيات ما بعد الحداثية، التأويلية والنقدية فقد تم إقصاؤها رفقة المقاربات التأملية. وتضيف زحفوس حجة أخرى تتمثل في أن التأكيد المستمر على النقاش بين البنائية والعقلانية، بوصفه النقاش الراهن داخل الحقل، لا يضيف الشرعية فقط على البنائية، لكنه وبشكلٍ أكثر أهمية يعطي العقلانية مبرراً أقوى للبقاء²³³.

²²⁸ يرى كيوهان أن العقلانيين يركزون على "كيف تعمل المؤسسات؟"، في الوقت الذي يبدو فيه التأمليون أكثر اهتماماً بطرح الأسئلة التالية: "كيف جاءت المؤسسات إلى الوجود؟"، "كيف يتم الحفاظ عليها؟" و"كيف تتغير بتغير السياقات الثقافية والتاريخية؟". أنظر:

Keohane, *International Institutions and State Power*, 170.

²²⁹ Keohane, *International Institutions and State Power*, 170-173.

²³⁰ Wæver, "The Rise and the Fall of the Inter-Paradigm Debate," 402.

²³¹ N. J. Rengger, *International Relations, Political Theory and the Problem of Order*, NY: Routledge, 2005, 17.

²³² Zehfuss, 6.

²³³ Ibid., 5.

ينبغي ألا يرتبط الفهم، الذي نكوّنه حول نقاش ما بمعيارَي الانتماء والهوية، خاصة في حالة النقاش الرابع. يقوم الفهم التقليدي، الذي ينبغي أن نناضه، على فكرة الانتماء لموقفٍ نظري معين، على أساسه يتم اكتسابُ هوية صارمة. إذا استحضرنّا نمط التموقع الذي يقوم عليه النقاش الرابع، حتى من منظور بنائِي "الأرضية الوسطى"، سنجد أننا إذا تبنيّا الانتماء للعقلانية، فإن الهوية العقلانية الصارمة التي نكتسبها تفرض علينا التزامًا صارمًا بمتعلقاتها المتمثلة في التفسير، الوضعية، المنهج العلمي والتركيز على العوامل المادية. في المقابل، إذا تبنيّا الانتماء للتأملية، فإن هذه الهوية ستفرض علينا التزامًا صارمًا نحو متعلقاتها المتمثلة في الفهم، مابعد الوضعية، إنكار المنهج العلمي والتحول نحو التركيز على العوامل المتعلقة بالأفكار²³⁴. ولا تشكّلُ بنائية ونُتْ التوفيقية أي استثناءً من هذا التقليد، لأنها تفترض هوية ابستمولوجية وأنطولوجية صارمة تفرض على الباحث التزاماتٍ بحثية محددة، وهو ما ساهم في محدوديتها فيما يتعلق بادعاءاتها بتجسير الهوية بين العقلانية والتأملية. يمكن القول بأن هذا الفهم التقليدي لم يعد يحتل المساحة نفسها التي كان يحتلها من حيز الوعي الذاتي للحقل، هذا ما يفسره وجودُ نسبةٍ معتبرة من الباحثين العازفين عن الانتماء البرادايي، الذين يفضلون الاحتفاظ بهويةٍ معرفيةٍ لاعقلانية ولابنائية في الوقت نفسه.

لا تقتصر حدود المشروع التوفيقية للنقاش الرابع فقط على حدود البنائية في حد ذاتها، لكنها تمتد لتشمل الكيفية التي يتم بها الربط بين الاثنين، إلى الحد الذي (قد) يقترن معه "فشل" البنائية بفشل المشروع في حد ذاته. لذلك، من المفيد للحقل أن يلتفت لفحص الأسباب التي تقف وراء "فشل" المشروع التوفيقية الذي تم إطلاقه خلال النقاش الرابع بدون ربطه بالبنائية. ينبغي الانتباه إلى أن المنطلق البنائي للنقاش في حد ذاته لا يشجع التأملين على الالتحاق بطاولة النقاش، وفي الوقت نفسه فهو يشجع العقلانيين على التمسك بموقفهم الإقصائي اتجاه خصومهم التأملين. من الملاحظ أن ونُتْ، مثلاً، لم ينفك يصرح بأنه "واقعيٌّ ودولتيُّ التوجه"، ويؤمن بأن "الدولة ستبقى الفاعل المهيمن في النظام الدولي"²³⁵، ورغم أنه حاول إعادة تعريف "الدولتي" وتجريده من هيمنة الفهم الواقعي²³⁶، إلا أن انحيازه ابستمولوجيًا لصالح الوضعية جعل العقلانيين يطمحون إلى جعل النقاش الرابع مجرد محادثة (conversation) بنائية-عقلانية، وهو أمرٌ أیده ونُتْ وفيرون لاحقاً²³⁷، أما التأمليون فقد تمسكوا في المقابل بمخاوفهم من الجهود الرامية للتوليف بينهما، ما جعلهم يرفضون الانتقال نحو "الأرضية الوسطى" بدعوى أنها أقرب إلى العقلانية²³⁸.

²³⁴ Wight, "Philosophy of Social Science and International Relations," 40.

²³⁵ Wendt, "Anarchy Is What States Make of It," 424.

²³⁶ يرى ونُتْ أن الدولتية لا ينبغي أن تبقى حبيسة الأفكار الواقعية حول ما يجب أن تعنيه الدولة، لأن هويات الدولة ومصالحها يمكن تحويلها جماعيًا ضمن سياقٍ فوضوي من خلال عدة عوامل، فردية، محلية، تنظيمية أو عبر وطنية، وهي متغيراتٌ تابعة على قدر كبير من الأهمية. أنظر: Wendt, "Anarchy Is What States Make of It," 424.

²³⁷ Alexander Astrov, "Who's Afraid of Deconstruction?" *Cooperation and Conflict* 38(2): 2003, 150.

²³⁸ Zehfuss, 5.

هناك معضلتان كرسهما الإستراتيجية التوفيقية التي طرحها البنائية، تتعلق الأولى بالابستمولوجيا، حيث أيدت موقفاً ابستمولوجياً مشتركاً تتقاسمه المقاربات المشاركة في النقاش، على افتراض أنه كلما زادت درجة تقاسمها لهذا الموقف، كلما زادت درجة الاتصال البرادايبي بينها (أنظر الجدول 6)؛ أما الثانية فتتعلق بالأنطولوجيا، حيث دفعت الحقل نحو ثنائية أنطولوجية (مادية/اجتماعية) بدون أن تطرح مقترحات بشأن نقلها من التعارض إلى العلائقية (relational). هذا، في الوقت الذي كان ينبغي فيه تجنب المعضلة الابستمولوجية بالإقرار بشكل من أشكال البراغماتية الابستمولوجية، إذ يتعذر على موقف ابستمولوجي واحد أن يكون مناسباً لجميع الحالات المدروسة²³⁹، وهو ما ينسجم مع إسهامات بول فايرابند حول التعددية الابستمولوجية²⁴⁰. تقويض الأحادية الإبستمولوجية من شأنه أن يقوض الانتقادات الداعية لاستبعاد ما بعد الوضعية بوصفها مناهضة للعلم²⁴¹. ينبغي لأصحاب هذه الانتقادات أن يفتحوا أمام تعدد التأويلات التي يمكن أن تكون مصاحبة لمفهوم ما بعد الوضعية، فهي إلى جانب كونها رفضاً للوضعية، ومن ثم للمقاربة السائدة للعلم، فهي تشكل مسعىً لإعادة صياغة مفهوم العلم في ضوء التطورات الحاصلة في فلسفة العلوم. من شأن هذا الانفتاح أن يسمح بفتح نقاشٍ بنّاءٍ حول إمكانية التأسيس لعلمٍ في العلاقات الدولية، رغم أنه قد لا يكون وضعياً غير أنه يبقى علماً قائماً بذاته.

كان من الممكن تجنب المعضلة الأنطولوجية بالامتناع عن التقيد بالتزامات أنطولوجية محددة، سواءً تعلق الأمر بالأنطولوجيا الدولية المعدلة عند وُنت، أو بالأنطولوجيا الاجتماعية عند عموم البنائيين. يرى أستروف أنه بدون الامتناع عن التقيد بالتزامات أنطولوجية، يبقى من غير الممكن الوصول إلى حالةٍ من "التبادل عبر البراداييمات"²⁴²، هذا النمط من التبادل يتجاوز الأطروحة التقليدية المتعلقة بالتوليف بين البراداييمات المتناقضة،

²³⁹ Wight, "Philosophy of Social Science and International Relations," 36.

²⁴⁰ يُعتبر فيلسوف العلم النمساوي بول فايرابند (1924–1994) التعددية المنهجية (pluralism) مرادفة للفوضوية المنهجية (anarchism)، لأنها تعبر عن رفضي متأصل لتنصيب السلطة المعرفية لمنهج محدد، بل ترفضُ تنصيب السلطة المعرفية للعلم في حد ذاته. وهو بذلك يسعى لنزع القداسة عن العلم كنسقي معرفي مقدس يستلزم "الكفر" بما سواه، ما يجعل العلم مجرد نسقي ينمو ويزدهر وسط الأنساق المعرفية الأخرى. أنظر: يمني الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين: الأصول، الحصاد والأفاق المستقبلية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000، 422. لا يستهدف الرفض الذي يدعو إليه فايرابند نفي العلم، ولكن نفي الطبيعة السلطوية للعلم. وهو إنتاجاً يكرس نسبة المنهج العلمي، وبالتالي إمكانية تطوير مناهج وأنماط معرفية أخرى تكون أكثر قدرة على تحريك التقدم المعرفي. لقد شكلت انتقادات فايرابند للمزاعم الوضعية بموضوعية وعقلانية العلم أساساً لدعوته اللاحقة لتعددية ابستمولوجية تسمح بالانعقاد من القيود المنهجية للابستمولوجيا الوضعية المهيمنة، حيث تنتفي إمكانية تقييم نظرية ما إذا لم يتم التفكير فيها من خلال نظرية بديلة لها. كما قام فايرابند باستعمال مفهوم آخر بشكل مترادف كذلك مع التعددية الابستمولوجية، هو النسبية الابستمولوجية (relativism). التفكير بشكلٍ نسبي حول الابستمولوجيا جعل فايرابند يشعر بعدم الرضى اتجاه مفهوم "الحقيقة"، إلى الحد الذي دفعه لاعتباره مجرد شعارٍ غير مرغوب فيه للعقلانية، وأقرب إلى كونه مجرد مفهوم تيولوجي. أنظر:

Eric Oberheim and Paul Hoyningen-Huene, "Feyerabend's Early Philosophy," *Studies of History and Philosophy of Science* 31(2): 2000, 367.

²⁴¹ Ibid., 36.

²⁴² Astrov, 151.

ويطمح نحو تحويل الاشتباك النظري إلى حديث براغماتي يجمع مجموعة من الباحثين عن الحقيقة بدل النقاش القائم الذي يستلهم منطق المحاماة، القائم على ثنائية التبرئة-الإدانة، كما يطمح إلى إعادة بناء العلاقة التي تجمع أطراف النقاش لتصبح مجموعة من النظريات "تتفاعل وتمارس لعبة علائقية تنطوي على الاعتراف والاهتمام المتبادل"²⁴³.

(+)	مدى التركيز على ابستمولوجيا مشتركة ²⁴⁴	(-)
النقاش الرابع		(+) درجة الاتصال المعرفي
	النقاش الثاني	(-)
النقاش الثالث	النقاش الأول	

الجدول (6): درجة الاتصال المعرفي داخل النقاشات النظرية من منظور وينر²⁴⁵

نعود إلى مجموعة من التحفظات التي ينبغي تسجيلها على أنماط الاتصال المعرفي التي اقترحها وينر، المبينة في الجدول (6). أولاً، لا نجد أنه من المناسب تصنيف النقاش الثالث والرابع على نفس المحور من حيث درجة التركيز على ابستمولوجيا مشتركة، لأن النقاش الثالث لم يحدث وأن استهدف جمع المقاربات النظرية على منطلقات ابستمولوجية مشتركة، وذلك بالنظر إلى التعارض الشديد الذي عرفته العلاقة بين الابستمولوجيا الوضعية المؤسسة للحقل والتحدي الابستمولوجي مابعد الوضعي الذي استهدف تفكيك وإعادة بناء أسسه التقليدية. علاوة على ذلك، بإمكان المرء ملاحظة أن الافتراض بأنه "كلما زاد الاتفاق حول الابستمولوجيا كلما زادت درجة الاتصال المعرفي داخل الحقل" لا يجد له إسناداً كافياً في المآل الذي انتهى إليه النقاش الرابع، حيث تعزّز إقصاء المقاربات التأملية "المختلفة" ابستمولوجياً عن "التيار المهيمن"، إلا إذا كان الاتصال المعرفي الذي يعنيه وينر جزئياً، وانتقائياً يقتصر على مقاربات (هي العقلانية و"شكل" من أشكال البنائية" حسب سميث²⁴⁶) دون أخرى. ثانياً وعلى نحو ما سبق، لا يبدو أن النقاش الرابع ينطوي على هذا القدر من التركيز على الابستمولوجيا المشتركة، الذي يجعل وينر يصنفه ضمن الزاوية اليسرى أعلى المصفوفة. فالأمل الذي كان معقوداً على البنائية لتكريس ثقافة الاتصال المعرفي داخل الحقل

²⁴³ Ole Wæver, "Still a Discipline after all these Debates?" in Smith, Dunne and Kurki (eds.), 290.

²⁴⁴ يتضمن الشكل الأصلي الذي اقترحه وينر عبارة "التركيز على ميثودولوجيا مشتركة". وقد ارتأينا استعمال "ابستمولوجيا مشتركة" لأغراض اصطلاحية محضة.

²⁴⁵ Wiener, 13.

²⁴⁶ Smith, "The Discipline of International Relations," 399.

قَوْضَةٌ منذ البداية إعلانٌ وُتُّ بأنه "مؤمنٌ قويٌّ بالعلم"²⁴⁷، وبأنه يعتقد بأهمية القضايا الأنطولوجية مقارنةً بالقضايا الابستمولوجية، ما جعله ينحاز ابستمولوجيًا إلى جانب الوضعية²⁴⁸. لم يكرس هذا التموّج مزيداً من الاتصال المعرفي كما كان مأمولاً، ولكنه جعل البنائية أقرب للعقلانية، خاصة في جناحها المؤسّساتي الليبرالي الجديد، بينما بقيت الهوية بين البنائية والتأملية²⁴⁹ أكبر من أن تصبح قابلة للردم بسهولة. من شأن هذه التحفظات أن تجعل تصنيف وينر مقبولاً بشكلٍ جزئي فقط. يمكن إدراج صفٍّ ثالثٍ على المحور المتعلق بمدى التركيز على ابستمولوجيًا مشتركة يُمكننا من إعادة تصنيف النقاش الرابع على ضوء هذه التحفظات، حيث يمكن إبراز النمط الجزئي للتركيز على ابستمولوجيًا مشتركة بين العقلانيين وبنائي "الأرضية الوسطى"، وهو ما يجعل درجة الاتصال جزئية كذلك، وتقتصر بدورها على هذه الأطراف دون غيرها من البنائيين الراديكاليين والتأمليين (أنظر الجدول 7).

(+)	مدى التركيز على ابستمولوجيا مشتركة	(-)	
			(+)
	النقاش الرابع داخل "التيار المهيمن" (بين العقلانية والبنائية)		درجة الاتصال المعرفي
		النقاش الرابع بين "التيار المهيمن" والتأملية	(-)

الجدول (7): درجة الاتصال المعرفي داخل النقاش الرابع

هناك مشكلة أخرى يطرحها تصنيف وينر، تتمثل في الطريقة التي يربط بها بين درجة التركيز على الابستمولوجيا ودرجة الاتصال داخل النقاش النظري. يُقدّم وينر العلاقة بين متغيري "الابستمولوجيا المشتركة" و"درجة الاتصال" بالشكل التالي: كلما زاد التركيز على "ابستمولوجيا مشتركة" كلما زادت "درجة الاتصال". هذا التقديم لا يعكس حالة الحقل خلال النقاش الرابع، كما أنه لا يتفق مع ما أطلق عليه وايت البراغماتية الابستمولوجية²⁵⁰. ما ينبغي الدفاع عنه هنا هو إعادة بناء العلاقة بين متغيري "الابستمولوجيا المشتركة" و"درجة الاتصال" بالشكل التالي: كلما زاد التركيز

²⁴⁷ Wendt, *Social Theory of International Politics*, 39.

²⁴⁸ Ibid., 90.

²⁴⁹ Smith, "The Discipline of International Relations," 390-391.

²⁵⁰ لفهم المنطلقات والوعود المتعلقة بما يمكن أن تضيفه البراغماتية الابستمولوجية للحقل لتجاوز حالة التعارض بين الوضعية وما بعد الوضعية، أنظر:

Rytövuori-Apunen, op. cit.; Patrick Bært, "Towards a Pragmatist-Inspired Philosophy of Social Science," *Acta Sociologica* 48(3): 2005, 191-203.

على "تعدد الاستمولوجيات" كلما زادت "درجة الاتصال" المعرفي داخل الحقل، لأن التعددية وحدها تساعد إنقاذ الحقل من ممارسات الهيمنة والإقصاء المتبادل الموروثة عن النقاشات السابقة.

المبحث (IV)

مسوغات نقاش (خامس) جديد في حقل العلاقات الدولية؟

يناقش هذا المبحث السؤال التالي: ما الذي يسوغ لحقل العلاقات الدولية التحول نحو نقاش معرفي جديد؟ غير أنه لا (يزعم أنه) يقدم إجابات حاسمة (conclusive)، لأن هذا السؤال مرتبط بأسئلة أخرى لا تحظى بحد أدنى من الإجابات المتفق حولها بين أعضاء الجماعة المعرفية. أهم هذه الأسئلة هو سؤال الجدوى من النقاشات في حد ذاتها، بمعنى أنه إذا لم تكن هناك من جدوى من هذه النقاشات المتعاقبة، فالمشكلة لا تكمن في مسوغات (انتقال من نقاش إلى نقاش آخر جديد، لكنها تكمن أصلاً في جدوى التمسك بتنظيم المواقف النظرية حول السياسة الدولية على شكل نقاشات نظرية.

يمكن العودة، في هذا السياق، إلى الاحتجاج الذي سجله ويفر عندما جادل بأن النقاشات تُعتبر "خرائط مُضَلَّلَة ودليلاً سيئاً ليُقدَّم إلى طلبة [الحقل]"²⁵¹. يتفاقم الوضع عندما يتعلق الأمر بعملية التصنيف، إذ أن الحديث عن النقاشات الكبرى يعني أن هناك نقاشات أخرى "غير كبرى" لا تحظى باهتمام الرواية السائدة، كما أن الحديث عن ثلاثة أو أربعة نقاشات كبرى يعني أن هناك نقاشات أخرى لا ترقى بها الرواية السائدة إلى مرتبة النقاشات الجديدة بالترتيب ضمن النقاشات الكبرى. هذا فضلاً عن أن التيبولوجيات التي تُقدَّم بها هذه النقاشات غالباً ما تنطوي على ممارسات إنتقائية و/أو إقصائية، مما يعني إبراز مواقف/أطراف معينة على حساب (إسكات) مواقف/أطراف نظرية أخرى²⁵². يُعتبر كال هولستي ممثلاً آخر لهذه المقاربة المفعمة بالشك في جدوى النقاشات، حيث نشر عام 1985 كتاباً أصبح ذائع الصيت بفضل عنوانه ذي الدلالات القوية في هذا الشأن، "الحقل المنقسم على نفسه: الهيمنة والتعددية في النظرية الدولية"²⁵³، وجادل فيه بأن التحولات والنقاشات والحوارات أدت بالحقل إلى التشظي والانقسام على نفسه على نحو مثير للقلق.

²⁵¹ Wæver, "The Rise and Fall of the Inter-Paradigm Debate," 149.

²⁵² سنعود إلى هذه المسألة في المبحث الثالث من الفصل الرابع، وسنبين كيف أن الرواية السائدة للنقاش الأول تختزل بشكلٍ مجحفٍ عدة نقاشات نظرية عرفها الحقل في مرحلة ما بين الحربين، خاصة تلك المتعلقة بدور الرأسمالية في نشوب الحروب بين الدول، وهو نقاش لم يكن معنياً تماماً بالتعارض بين الواقعية والمثالية. كما سنبيّن أنه فضلاً عن اختزال النقاشات، كان هناك اختزال كذلك للمواقف النظرية المساهمة في الحقل، لاسيما المواقف الماركسية التي أخذت في النضج بعد نجاح الثورة البلشفية في روسيا.

²⁵³ Kal Holsti, *The Dividing Discipline: Hegemony and Pluralism in International Theory*, Allen & Unwin: London, 1985.

إضافة إلى ذلك، يمكن العودة إلى الإجابة التي قدمها ديفيد لايك بشأن سؤال "نهاية نظرية العلاقات الدولية؟"، حيث كتب يقول: "لا ينبغي أن نرثي لنهاية النظرية إذا كنا نقصدُ بالنظرية [تلك] النقاشات الكبرى التي عرفها الحقل"²⁵⁴، والتي رغم الاهتمام الذي حظيت به، إلا أنها لم تتمكن من حل أيٍّ من الإشكاليات التي كان يجري النقاش بشأنها، ما جعل كل النقاشات، التي عرفها الحقل في حقبةٍ سابقةٍ من تاريخه المعرفي، تبقى مستمرة في واقع الأمر إلى غاية اليوم²⁵⁵.

مع ذلك، نجادلُ بأن المشكلة لا تكمن في النقاشات في حدّ ذاتها، وإنما في الكيفية التي تُقدّمُ عادةً من خلالها. إذ غالبًا ما يتمُّ توظيفها كأداةٍ لممارسة الهيمنة في/على الحقل المعرفي. عدا ذلك، تبقى النقاشات ممارسةً صحية ومرغوبة إذا ما كانت عبارة عن قنواتٍ لتكثيف التبادل المعرفي بين المواقف النظرية المختلفة والمتعددة و، في الوقت نفسه، المساهمة في الحقل. نوّكد هنا على الاقتران الضروري بين الاختلاف والتعدد.

عودة إلى مسوغات التحول من النقاش الرابع نحو نقاشٍ جديد، سنركز على مسوغين أساسيين. يتمثلُ المسوغُ الأول في الفشل الذي (ي)عرفه المشروع البنائي في تجسير الهوة بين العقلانيين والتأمليين، وهو ما من شأنه أن يسوغ مقولة "أقول" النقاش الرابع. وحتى لا يعتبر القارئ ذلك حكمًا جازمًا، نضع مفردة "أقول"، في عنوان الفصل، بين فاصلتين معقوفتين لأن أفول النقاش الرابع، على غرار النقاشات السابقة، لا يتم بشكل نهائي. ما يحدثُ هو أن جملة من الإشكاليات التي يدور حولها نقاشٌ ما، في حقبةٍ ما، (قد) تستمر في إثارة مزيدٍ من النقاش والتبادل المعرفي في حقبةٍ لاحقةٍ من تاريخ الحقل. أما المسوغُ الثاني فيتمثل في تنامي حجم الأصوات الداعية إلى إقحام نظرية التعقد في دراسة العلاقات الدولية، وهو ما من شأنه أن يسوغ مقولة التحول نحو بناء نقاشٍ جديدٍ في حقل العلاقات الدولية. وهنا، كذلك، نضع مفردة "خامس"، في عنوان المبحث، بين قوسين لكي تكون أمام القارئ فرصةً غرض الطرف عنها إذا كان ممن لا يتفقون مع الكيفية الشائعة في تقديم التعاقب في النقاشات النظرية من خلال ترتيبها عدديًا، وهو موقفٌ يمكن تفهّمه إذا ما أخذنا بعين الاعتبار غياب الحد الأدنى من الاتفاق حول عدد هذه النقاشات. حيث نجد أن عددها بالنسبة ليوسف لبيد، مثلًا، هو ثلاثة²⁵⁶، بينما يبلغ عددها بالنسبة لـيوفر، فاسكويز،

²⁵⁴ David A. Lake, "Theory Is Dead, Long Live Theory: The End of the Great Debates and the Rise of Eclecticism in International Relations," *European Journal of International Relations* 19(3): 2013, 580.

²⁵⁵ Lake, "Theory Is Dead," 568.

²⁵⁶ Lapid, 235-254.

فريدريكس و وينر أربعة²⁵⁷، أما بالنسبة لمؤرخين آخرين، على غرار كراتوتشفيل، فهناك عدة نقاشات²⁵⁸ غير محدودة العدد²⁵⁹.

لا ينبغي أن تُثار مشكلة بشأن الترتيب العددي للنقاش الجديد، إذ من الواضح أن النقاش السابق – سواءً اعتُبر نقاشاً رابعاً أو غير ذلك، وسواءً اعتُبر ثنائي أو ثلاثي الأطراف – أصبح غير قادر على استيعاب التحولات المعرفية التي يعرفها الحقل خلال العقد الأخير، خاصة ما يتعلق بتزايد الأصوات التي تدعو إلى إقحام نظرية التعقد في دراسة السياسة الدولية. يبدو أن النقاش الرابع أصبح في حاجة ملحة للمراجعة وإعادة النظر. تتفق هذه الدعوة مع ملاحظة ويفر التي تفيدُ أن النقاشات النظرية في حقل العلاقات الدولية لا تدوم إلى الأبد، لأنها غالباً ما تصبح تيبولوجيات "مضلّلة" إذا ما أعاد أعضاء الجماعة المعرفية ترتيب مواقفهم النظرية وفقاً لخطوط انقسام جديدة. حدث هذا سابقاً عندما أصبح مفهوم النقاش الثالث غير قادر على استيعاب التحولات المعرفية التي عرفها الحقل مع مطلع تسعينيات القرن الماضي (ظهور المشروع البنائي عقب نهاية الحرب الباردة لاحتلال "أرضية وسطى" بين العقلانية والتأملية) ما أدى حينها إلى تزايد الاهتمام ببناء نقاش جديد. كان هناك، على الأقل، مسوغان من شأنهما إضفاء الشرعية على النقاش الرابع الجديد آنذاك. يتعلق المسوغ الأول بالتموقع الثلاثي للمواقف النظرية لأول مرة في تاريخ الحقل (البنائية–العقلانية–التأملية)، بدلا من التموقع الثنائي المؤلف في النقاشات السابقة؛ بينما يتعلق المسوغ الثاني بعود البنائية بالمساهمة في تطوير حقلٍ تعددي يفتح آفاق الاتصال المعرفي بدلا من الممارسات القائمة على الهيمنة وانعدام الاتصال المعرفي بين المواقف النظرية خلال النقاشات السابقة. وقد أصبح النقاش الجديد آنذاك يمثل النقاش الرابع ضمن سلسلة النقاشات المتعاقبة المشكّلة لتاريخ الحقل.

غير أن التحولات المعرفية التي يعرفها الحقل، منذ مطلع الألفية الجديدة، ينبغي أن تدفع به نحو مراجعة صورته الذاتية التي تشكلت خلال النقاش الرابع. يبدو أن المساعي البنائية لإقحام مختلف المواقف النظرية في نقاشٍ تعددي بنأء أصبحت محدودة، حيث أدى التقارب الابستمولوجي بين العقلانيين والتيارات المحافظة من البنائيين،

²⁵⁷ Vasquez, op. cit.; Friedrichs, op. cit.; Wiener, op. cit.

²⁵⁸ Friedrich Kratochwil, "History, Action and Identity: Revisiting the 'Second' Great Debate and Assessing its Importance for Social Theory," *European Journal of International Relations* 12(1): 2006, 5-29.

²⁵⁹ يؤكد بن عنتر على أن تيبولوجيا النقاشات الأربعة لا تخلو من خلط بين نقاشاتٍ نظريةٍ بينية تتم بين مقاربات الحقل، كما هو حال النقاشين الأول والرابع (الواقعية–المثالية، والعقلانية–البنائية–التأملية على التوالي)، ونقاشاتٍ تخص فلسفة العلوم وبالتالي التصورات الكبرى التي تخص العلوم الاجتماعية والإنسانية ولا تنسحب على العلاقات الدولية دون سواها، كما هو حال النقاشين الثاني والثالث (السلوكية/العلمية–التقليدية، والوضعية–مابعد الوضعية على التوالي). وبما أن النقاش الثالث يخص خيارات منهجية أساسية فإن الاختلاف حولها يقود حتماً إلى اختلاف في النقاش النظري البيئي (الاختلاف حول المقدمات يؤدي إلى الاختلاف في النتائج). من هذه الزاوية، يكون ويفر محقا في ما ذهب إليه. لكن، في الوقت نفسه، لا يمكن اختزال النقاش الرابع (وثنائه كمنقاش نظري بيئي وخاصة متعدد الأطراف) في نسخة باهتة للنقاش الرابع أو استمرار للنقاش الثالث بتيولوجيا أخرى، رغم تقاطع الخطوط/الخيارات الأبيستمولوجية. بن عنتر، برید إلكتروني إلى الباحث، 2016.3.24.

فضلاً عن استمرار الإقصاء الممارس ضد التأمليين والتيارات النقدية من البنائين، إلى إعادة إنتاج نفس التيبولوجيا الثنائية التي كانت توظف النقاش الثالث؛ فقد كانت هناك دائماً إشكالية يطرحها المشروع البنائي لتجسير الهوة بين طرفي النقاش الثالث، تتمثل في كون المتنقلين عبر هذا الجسر هم البنائيون أنفسهم، المنقسمون على نفس خطوط الفصل الاستمولوجية التي تفصل بين العقلانيين والتأمليين.

من جهةٍ أخرى، وهو الأكثرُ أهمية، يبدو النقاش الرابع غير قادر على استيعاب التحولات المعرفية التي تعرفها الدراسات الدولية في ظلّ الزخم الذي بدأت تكتسبه أدبيات علم التعقد (complexity science) داخل الحقل. وهو ما دفع بنيل هاريسون وآخرين، في كتابٍ جماعيٍّ يحمل عنوان "التعقد في السياسة العالمية: مفاهيم ومناهج من أجل براداييم جديد"²⁶⁰، إلى التشكيك في جدوى مائة سنةٍ كاملة من النظريات والنقاشات النظرية في العلاقات الدولية إذا كان الباحثون والممارسون على حدٍّ سواء مازالوا يُفاجئون بالأحداث على المستوى الدولي، وغير قادرين على التنبؤ بها²⁶¹ وأحياناً غير قادرين حتى على فهمها²⁶². لقد شكلت أطروحاتُ هذا الكتاب حركة احتجاج قوية على استغراق أطراف النقاش الرابع في محاولة تجسير الهوة الاستمولوجية بين الوضعيين ومناهضهم من مابعد الوضعيين، بينما يواجه العالم جملة من التحديات والتهديدات المعقدة التي لا يبدو أنها واقعة تحت طائلة اهتمامات هذا النقاش. وكأنّ الجميع أصبح حبيساً لفخ التنظير من أجل التنظير، على حدّ تعبير بن عنتر.

هناك تحدٍ آخر تطرحه أدبيات التعقد يتعلق مجدداً بمساءلة الهوية المعرفية للحقل، وهي قضية شكلت محوراً للجدل منذ السنوات الأولى لمأسسة العلاقات الدولية كتخصص معرفي في جامعة أبريستفيث (1919). لا يستهدفُ التحدي هذه المرة مشكلة التداخل المعرفي للحقل مع العديد من الحقول الأخرى، ما يجعل من تحديد موضوع دراسة خاصٍ به - وهو عنصرٌ من عناصر هويته المعرفية - أمراً على قدرٍ من الصعوبة. ينتظر من إقحام نظرية التعقد في حقل العلاقات الدولية أن تجعل منه حقلاً معرفياً عابراً للتخصصات (trans-disciplinary)، مواكباً بذلك موجة الدراسات عبر التخصصية التي تطورت خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

تأخذ هذه الدراسات عدة تسميات تتعدد بتعدد البادئة التي تسبق صفة التخصصية (disciplinary)، فهناك الدراسات ما بين التخصصات (inter-)، وهناك الدراسات متعددة التخصصات (multi-)، وهناك الدراسات العابرة للتخصصات (trans-)، يستخدم البعض هذه التسميات بشكل مترادف، بينما يميز البعض الآخر بين مفهوم كل تسمية على حدة، غير أن اللافت للانتباه في السياق الذي بدأ يتطور فيه هذا النوع من الدراسات هو التزامن مع توجه مختلف

²⁶⁰ Neil E. Harrison (ed.), *Complexity in World Politics: Concepts and Methods of a New Paradigm*, Albany: State University of NY Press, 2006.

²⁶¹ Ibid., 1.

²⁶² سنعود في المبحث الأول من الفصل الرابع إلى المشاكل التي يواجهها البنائيون مع فهم نهاية الحرب الباردة، حيث لا يقتصر الأمر على فشل العقلانيين في التنبؤ بها وفي تفسيرها لاحقاً، لكنه يتعلق كذلك بتداعي المنطق الذي تقوم عليه المداخلات البنائية البديلة.

التخصصات المعرفية لاستخدام مفهوم التعقد، وتشجيع البحوث التي تهتم بالاستبصار التي يمكن لنظرية التعقد تزويدها بها لتحسين فهمها للواقع الذي تدرسه. تبدو العلاقة بين النزعة العابرة للتخصصات والتعقد وكأنها علاقة تشكيل متبادل. حيث أن الحاجة للدراسات العابرة للتخصصات تزداد إيجاباً بفعل التعقد المتزايد في الواقع الذي تعودت تلك التخصصات على البحث فيه كلٌّ على حدة، تمامًا كما أن الواقع كلما ازداد تعقدًا – أو كلما اكتشف الباحثون مزيدًا من مظاهر التعقد فيه – كلما زادت الحاجة لدراسته من منظور عدة تخصصات معرفية. تُعرّف جولي كلاين الدراسات العابرة للتخصصات بأنها الدراسات التي تجيب على أسئلة أو تحل مشاكل أو تبحث في مواضيع هي أوسع من أن يتم التعامل معها بشكلٍ وافٍ من خلال تخصصٍ واحد²⁶³. بعبارة أخرى، يبدو أن المشكلات التي تستدعي البحث أصبحت معقدة إلى الحد الذي أصبح معه التفكير فيها من خلال معرفة متخصصة في حقلٍ معرفي يعينه أمرًا غير ذي جدوى. ينطبق هذا التعريف بشكلٍ لافتٍ للانتباه على مشكلات السياسة الدولية المعاصرة.

تاريخيًا، أدى التشكيك باستمرار في جدوى دراسة الظاهرة الدولية بشكلٍ مستقل عن علم السياسة – وعن العلوم الاجتماعية عمومًا – بأزمة هوية الحقل إلى البحث عن مخرجٍ مناسب عبر ابتداء مجالٍ معرفي فريدٍ (unique) يمكنه من فك الارتباط مع الحقول الأخرى، ويمكنه من اكتساب هوية خاصة به. وقد تم تحديد المجال المعرفي للحقل، كما هو معروف، على أنه "دراسة العلاقات بين الدول في غياب سلطة أعلى منها"، وهو المفهوم الذي تم صقله في إطار التقليد الواقعي ليصبح معروفًا بتسمية "الفوضى anarchy"، ثم ليصبح جزءًا لا يتجزأ من الهوية المعرفية للحقل ككل. لذلك، فإن نظرية التعقد تسعى بشكلٍ أساسي إلى مراجعة مفهوم الفوضى في النظام الدولي.

استنادًا إلى أعمال دايلن كيسان²⁶⁴، على سبيل المثال، يمكن المجادلة بأن النظام الدولي، على خلاف الحكمة السائدة، ليس فوضوي البنية (anarchic) بشكلٍ كامل، ولكنه يبدو وعلى نحوٍ أكثر وضوحًا شواشي السلوك (chaotic)، غير خطي (nonlinear)، حساسًا بشكلٍ مفرطٍ للشروط الأولية (sensitive to initial conditions)، وتحكمه شبكات فائقة التداخل من الاعتماد المتبادل متزايد التعقد؛ لذلك فإن الفوضوية لا تقدم سوى فهمٍ محدودٍ للتغيرات – الجوهرية والثانوية على حدٍ سواء – التي تصيب بنية وعمليات النظام الدولي. تقترح نظرية التعقد جملة من الأدوات التحليلية لدراسة حالات اللانظام واللاخطية في السياسة الدولية. ويمكن القول بأن قيام نظرية التعقد بمساءلة مبدأ الفوضى في النظام الدولي هو ما يقدمها كطرفٍ مؤسس للنقاش الخامس الجديد، لأن ذلك يجعل المقاربات العقلانية والبنائية تقف على محور نقاشٍ واحد، كونها جميعًا تنطلق من الفوضى في النظام الدولي كمسلمة مثبتة ذاتيًا.

²⁶³ Julie T. Klein, "Interdisciplinarity and Complexity: An Evolving Relationship," *E: CO Special Double Issue* 6(1): 2004, 2.

²⁶⁴ Dylan Kissane, *Beyond Anarchy: The Complex and Chaotic Dynamics of International Politics*, Stuttgart: Ibidem Press, 2011; Dylan Kissane, "Mapping International Chaos," *Contemporary issues* 3(1): 2010; Dylan Kissane, "A Chaotic Theory of International Relations? The Possibility for Theoretical Revolution in *International Politics*," *Pro. Polis* num. 2: 2007.

من ناحيةٍ أخرى، تستند نظرية التعقد إلى إبستمولوجيا لاوضعية (nonpositivist)، تعود إلى ما يعرف بالواقعية النقدية²⁶⁵ – الواقعية كفسلفةٍ للعلم وليس كمقاربة نظرية للعلاقات الدولية، وهو ما يجعل تموقعها واعدًا إزاء بناءٍ مراجعةٍ جادة وذات طابعٍ تقدمي لمضامين النقاش التقليدي بين الوضعية وما بعد الوضعية، الذي استمر يلقي بظلاله على الحقل لحقبتين كاملتين، حقبة النقاش الثالث والرابع. ومن ناحيةٍ ثالثة، تبدو نظرية التعقد أكثر جرأة في الدفع بمشروع الحقل عبر التخصصي لدراسة العلاقات الدولية نحو الأمام. عمومًا، تسعى نظرية التعقد في حقل العلاقات الدولية، فضلاً عما سبق، إلى تأصيل إجاباتٍ للمعضلات الأساسية التي بقيت عالقة بعد عقدين من النقاش الرابع، بما في ذلك معضلة التعاقب في النقاشات، ما يجعل من فرضية تقويض النقاش الرابع والانتقال نحو بناء نقاشٍ خامسٍ جديد مسألةٍ جديرة بالمراجعة والتقصي.

من شأن الواقعية النقدية أن تعيد النظر في الأنظمة الاجتماعية، بما في ذلك النظام الدولي، باعتبارها أنظمة مفتوحة وليست مغلقة، حيث يجادل أنصارها بأن الارتباط السببي الثابت والدائم بين الأسباب والنتائج، كما يتصوره الوضعيون، لا يتجسد إلا في الشروط التي يمكن التحكم فيها تجريبيًا. لذلك، من غير المفاجئ أنه ما من قوانين عامة، بالعمومية التي يتصورها الوضعيون، تم اكتشافها في عمل الأنظمة الاجتماعية، لأن هذه الأخيرة تتسم أساسًا بكونها مفتوحة وليست مغلقة. تتفاقم هذه المشكلة مع الحجج التي يدافع عنها الباحثون في مجال نظرية التعقد بشأن ندرة الأنظمة المغلقة في الطبيعة برمتها، ما يعني ضرورة إعادة النظر في جدوى البحث في قوانينٍ سببيةٍ عامة قادرة على التفسير والتنبؤ كليهما²⁶⁶. حسب الواقعية النقدية، يتألف العالم من مستويات مختلفة للواقع تتأثر سببيًا²⁶⁷. وفي العالم الاجتماعي، تُعتبر مسوغات الفعل (*reasons for actions*) التي تحرك الفواعل الاجتماعية، على اختلاف أشكالها، العناصر السببية الأساسية المشكّلة للواقع. فعلى سبيل المثال، حدثت نهاية الحرب الباردة بسبب شبكة معقدة من الفواعل التي ساهمت سببيًا وبشكل مؤثر في انبثاق سياقٍ محددٍ للدبلوماسية الدولية في الفترة (1985–1991). تتضمن هذه الشبكة، إلى جانب فواعل أخرى، إدارة الرئيس ريغن، الحركات النشطة من أجل السلام في الغرب، الأحزاب، الحكومات، غرف التفكير الناشئة في الاتحاد السوفييتي، الرئيس ميخائيل غورباتشيف نفسه، الحركات القومية و/أو الانفصالية في جمهوريات الاتحاد السوفييتي. سنعودُ إلى هذه المسألة في المبحث الأول من الفصل الرابع حول إشكالية السببية.

²⁶⁵ Milja Kurki, "Critical Realism and Causal Analysis in International Relations: Causes All the Way Down," *Millennium* 35(2): 2007; Heikki Patomäki, *After International Relations: Critical Realism and the (Re)construction of World Politics*, London: Routledge, 2002; Heikki Patomäki and Colin Wight, "After Post-Positivism? The Promises of Critical Realism," *International Studies Quarterly* 44 (2): 2000.

²⁶⁶ Patomäki and Wight, 229.

²⁶⁷ تتأثر بمعنى أن بعضها يؤثر في بعض و، في الوقت نفسه، يتأثر بعضها ببعض.

يستند الافتراض بإمكانية (وجدوى) النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية، بفضل إقحام نظرية التعقد، إلى مجموعةٍ حديثةٍ من الأدبيات ذات العلاقة، منها ما يشيرُ صراحةً إلى النقاش الخامس بالمفهوم الذي نتناوله به في هذا البحث²⁶⁸، ومنها ما يسعى إلى إلقاء الضوء على التحولات المعرفية التي (يُنْتَظَرُ أن) تحدثها مقارنة السياسة الدولية من منظور التعقد²⁶⁹، فضلاً عن إثراء المشروع المعرفي للحقل في ظل التعقد المتزايد الذي تعرفه الحياة الدولية خلال العقود الثلاثة الأخيرة. يقترح الجدول (8) والشكل (8) تصوّرًا للكيفية التي يمكن من خلالها أن يرتبط النقاش الخامس بالنقاشات السابقة في تاريخ الحقل.

²⁶⁸ Emilian Kavalski (ed.), *World Politics at the Edge of Chaos: Reflections on Complexity and Global Life*, NY: State University of NY, 2015; Steve Smith, "Six Wishes for a More Relevant Discipline of International Relations," in Christian Reus-Smit and Duncan Snidal (eds.), *The Oxford Handbook of International Relations*, Oxford: Oxford University Press, 2008; Emilian Kavalski, "The Fifth Debate and the Emergence of Complex International Relations Theory: Notes on the Application of Complexity Theory to the Study of International Life", *Cambridge Review of International Affairs* 20 (03): 2007; Chris Brown, "Situating Critical Realism," *Millennium* 35(2): 2007; Yosef Lapid, "Through Dialogue to Engaged Pluralism: The Unfinished Business of the Third Debate," *International Studies Review* vol. 5: 2003, 123-153;

عادل زفاغ، النقاش النظري الرابع، مرجع سبق ذكره.

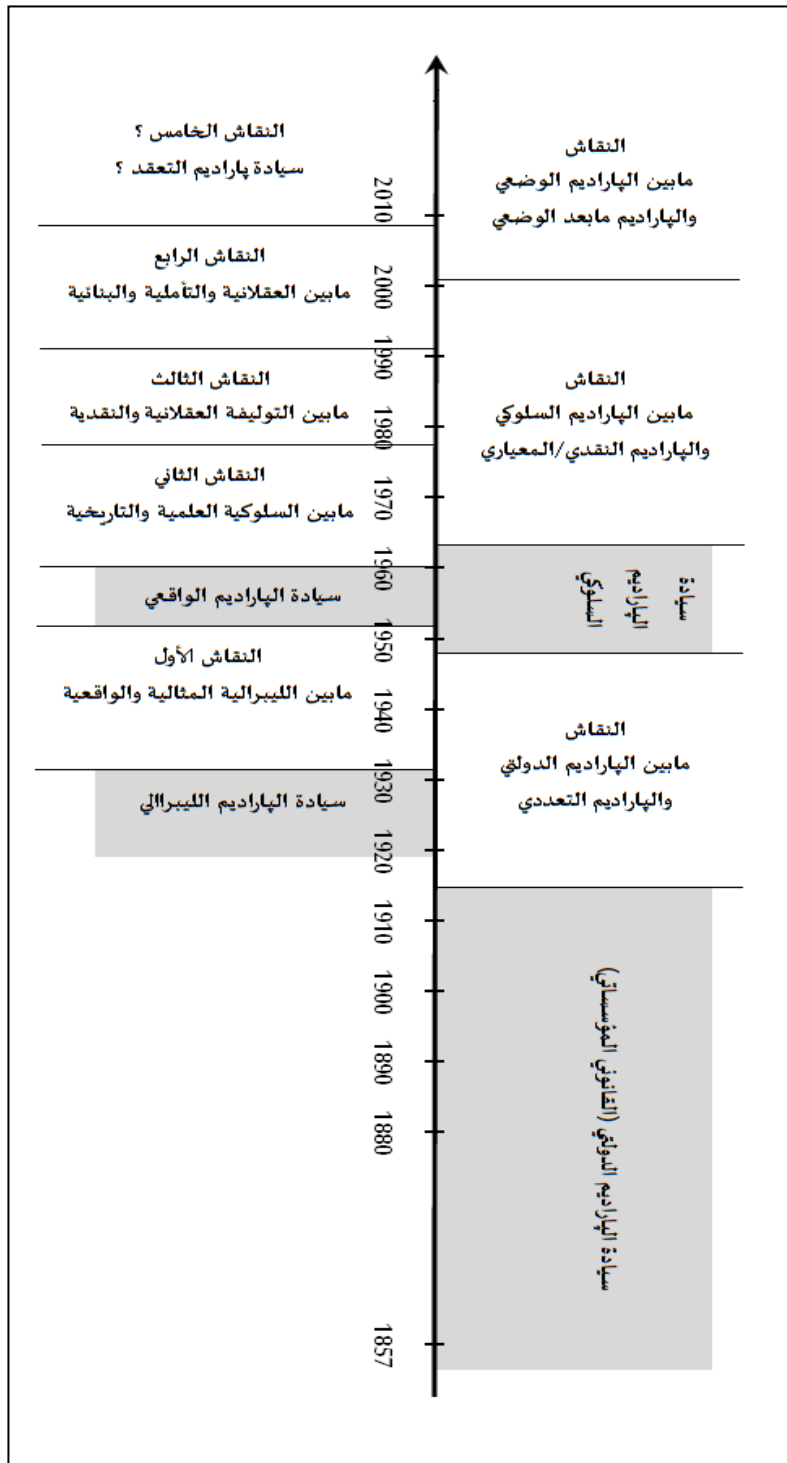
²⁶⁹ Walter C. Clemens, Jr., *Complexity Science and World Affairs*, NY: State University of NY Press, 2013; Seva Gunitsky, "Complexity and Theories of Change in International Politics," *International Theory* 5(1): 2013; Georgios Evangelopoulos, *Scientific Realism in the Philosophy of Science and International Relations*, a Ph.D dissertation of International Relations, London School of Economics and Political Science, 2013; Nick Srnicek, *Representing Complexity: The Material Construction of World Politics*, a Ph.D dissertation of International Relations, London School of Economics and Political Science, 2013; Antoine Bousquet and Simon Curtis, "Beyond Models and Metaphors: Complexity Theory, Systems Thinking and International Relations," *Cambridge Review of International Affairs* 24(1): 2011; Christine Brachthäuser, "Explaining Global Governance – A Complexity Perspective," *Cambridge Review of International Affairs* 24(2): 2011; Robert Geyer and Steve Pickering, "Applying the Tools of Complexity to the International Realm: From Fitness Landscapes to Complexity Cascades," *Cambridge Review of International Affairs* 24(1): 2011; Antoine Bousquet and Robert Geyer, "Introduction: Complexity and the International Arena," *Cambridge Review of International Affairs* 24(1): 2011; Erika Cudworth, "Anarchy and Anarchism: Towards a Theory of Complex International Systems," *Millennium* 39(2): 2010; Kissane, *Beyond Anarchy: The Complex and Chaotic Dynamics of International Politics*, op. cit.; Kissane, "Mapping International Chaos," op. cit.; Kissane, "A Chaotic Theory of International Relations?" op. cit.; Harrison, *Complexity in World Politics*, op. cit.; Bear F. Braumoeller, "Rediscovering Complexity and Synthesis," in Gary King et al. (eds.), *The Future of Political Science: 100 Perspectives*, London and NY: Routledge, 2009; C. A. Téllez, "A Complex World of Our Making: Complexity Science and the Spread of Global Norms," a paper presented at the ISA–ABRI Joint International Meeting: Diversity and Inequality in World Politics, Rio De Janeiro, Brazil, 22-24 July, 2009; Karen J. Alter and Sophie Meunier, "The Politics of International Regime Complexity," *Perspectives on Politics* 7(1): 2009; Czesław Meszjasz, "Complexity Studies and Security in the Complex World: An Epistemological Framework of Analysis," in Ali A. Minai et al. (eds.), *Unifying Themes in Complex Systems* (Vol. VI), USA: Springer, 2008; John Urry, "The Complexity Turn," *Theory, Culture & Society* 22(5): 2005; John Urry, *Global Complexity*, Cambridge: Polity Press, 2005; Matthew J. Hoffmann and John Riley Jr., "The Science of Political Science: Linearity or Complexity in Designing Social Inquiry," *New Political Science* 24(2): 2002 ; among others.

النقاشات	الحقبة التاريخية	الأطراف	موضوع النقاش	مظاهر التجديد
النقاش الأول	عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين	الواقعية ضد المثالية	المؤسسات ضد المصالح	نظام الدول في مقابل مجتمع الدول
النقاش الثاني	خمسينات وستينات القرن العشرين	السلوكية العلمية ضد التقليدية	العلم ضد التاريخ	التفسير السلوكي
النقاش الثالث	ثمانينيات القرن العشرين	مابعد الوضعية ضد الوضعية	الابستمولوجيا: الوضعية ضد مابعد الوضعية/النظرية النقدية	التفسير في مقابل الفهم
النقاش الرابع	تسعينيات القرن العشرين	البنائية ضد العقلانية ضد المقاربات التأملية	الأنطولوجيا: العوامل الاجتماعية ضد القدرات المادية	التفسير السببي في مقابل التفسير التكويني و/أو الفهم
النقاش الخامس	منذ مطلع القرن القرن الحادي والعشرين ²⁷⁰	(المقاربات) اللاخطية ضد (المقاربات) الخطية	الابستمولوجيا والأنطولوجيا: رفض في مقابل القبول بوجود "منعطف بيولوجي" وتأمل في التفسير و/أو الفهم	الارتباط المتبادل في مقابل الانفصال بين الأنساق الإنسانية وغير الإنسانية

الجدول (8): النقاشات الخمسة في (تاريخ) دراسة "الحياة" الدولية²⁷¹

²⁷⁰ يحدد كافالسكي تاريخ 2001/9/11 كبتداء للنقاش الخامس، بحجة أن أحداث 9/11 شكلت رمزاً للحظة التاريخية التي جعلت باحثي وممارسي السياسة الدولية يواجهون حقيقة التعقد في الحياة الدولية.

²⁷¹ Kavalski, 445 (adapted) (emphasis added).



الشكل (8): مقارنة بين النقاشات والتحولات البراديمية في علم السياسة وحقل العلاقات الدولية²⁷²

²⁷² زقاغ، النقاش النظري الرابع، 58 (بتصرف).

الفصل (II)

مدخلٌ إلى نظرية التعقد

يسعى هذا الفصل إلى تقديم مدخلٍ عام إلى نظرية التعقد. وهي، بلا شك، خطوة ضرورية بالنسبة لمسعى هذا البحث، لكنها في الوقت نفسه تشكل الجزء الأصعب منه، لأنها تجعل الباحث – والقارئ معاً – في مواجهةٍ لا مفر منها مع حقولٍ معرفية، على قدرٍ كبير من التخصص، و(قد) لا تبدو من الوهلة الأولى على علاقةٍ مباشرةٍ مع حقل العلاقات الدولية. يتعلق الأمر بالفيزياء بشكلٍ عام، وبشكلٍ خاصٍ بفرع دقيقٍ من الفيزياء، هو فيزياء الكوانتوم.

مع ذلك، لا ينبغي التعامل مع هذه الخطوة فقط على أنها تحدٍ تطرحه نظرية التعقد، لكن ينبغي التعامل معها أيضاً على أنها فرصة توفرها نظرية التعقد أمام الحقل لينخرط بشكلٍ جدي في مشاريعٍ بحثيةٍ عابرةٍ للتخصصات، وهو أمرٌ ضروريٌّ من أجل استيعاب التعقد المتزايد في السياسة العالمية المعاصرة. لقد مرَّ بنا في الفصل السابق أن الحاجة للدراسات العابرة للتخصصات تزداد إلحاحاً بفعل التعقد المتزايد في الواقع الذي تعودت تلك التخصصات على البحث فيه كلٌّ على حدِّتها، تماماً كما أن الواقع كلما ازداد تعقداً – أو كلما اكتشف الباحثون مزيداً من مظاهر التعقد فيه – كلما زادت الحاجة لدراسته من منظور عدة تخصصات معرفية. ويبدو أن هذه الحالة تنطبق تماماً على مشكلات وقضايا السياسة العالمية المعاصرة.

ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث. يقدم المبحث الأول مدخلا إلى نظرية التعقد من خلال فحص المبادئ الأساسية المؤسسة لفيزياء الكوانتوم: اللايقين، الازدواجية، المصادفة والتراكب. ثم يقدم المبحث مجموعة من المفارقات التصورية لفهم المبادئ السابقة. تكمن الميزة الأساسية لهذه المفارقات في كونها تستند إلى موضوعاتٍ تنتهي إلى العالم الماكروسكوبي (وليس الميكروسكوبي الذي تبحث فيه فيزياء الكوانتوم)، وبالتالي فهي تنتهي إلى العالم المشاهد، لكنها مع ذلك تبقى معبرةً على تلك المبادئ التي تبدو غامضة بالنسبة لغير المتخصص. أخيراً، يناقش هذا المبحث مجموعة من صور الرسام التشكيلي موريتس إيشر (1898–1972)، المستوحاة رياضياً، والتي تعطي انطباعاً حسيّاً حول مجموعة من المفاهيم المغالية في التجريد التي تطورت في الفيزياء والرياضيات. أما المبحث الثاني فيحاول تقديم مسحٍ (افتتاحي) لمجموعةٍ (غير حصريّة) من المفاهيم المؤسسة لنظرية التعقد، تشمل: معضلة الأجسام الثلاثة؛ مفاهيم الشواش، الحساسية للتغير في الشروط الابتدائية، وأثر الفراشة؛ التشعب الثنائي والتمائل الذاتي؛ الهندسة الكسرية؛ والتنظيم الذاتي والمنظومات البعيدة عن التوازن. وأخيراً، يناقش المبحث الثالث مفهوم التعقد ومفهوم الأنظمة المعقدة الذي يعتبر حجر الزاوية في نظرية التعقد.

المبحث (I)

فيزياء الكوانتوم كمدخلٍ إلى نظرية التعقد^١

هناك علاقة، مثيرة للاهتمام، بين ظهور علم التعقد - الإطار الفلسفي الأشمل لنظرية التعقد - وتحوُّل الفكر الإنساني نحو حقبة مابعد الحداثة. لن ناقش هنا إشكاليات المصطلح والمفهوم وما إذا كان (قد حدث) هناك تحوُّلٌ أم أنه مجردٌ "تمردٍ فلسفي" على أسس الحداثة. من بين المفاهيم، أو التيارات العلمية النقدية، التي ظهرت بظهور الخطاب مابعد الحداثي في الفكر الإنساني، مفهوم "فيزياء مابعد الحداثة". ويعتبر الفيزيائي الياباني يويتشيرو نامبو (Yoichiro Nambu) (1921-2015)، الحائز على نوبل الفيزياء سنة 2008 وصاحب الإرهاسات الأولى لنظرية الأوتار في الفيزياء العامة التي أصبحت لاحقاً تعرف بنظرية الأوتار الفائقة، أول من جادل بأن الفيزياء الحديثة تعرف اللحظة مابعد الحداثية التي لا تشمل، حسب رأيه، فقط الآداب والعلوم الإنسانية بشكلٍ عام، بل تتجاوزها إلى الفيزياء في حد ذاتها.

يجادل نامبو أنه إلى غاية عهد الفيزياء الذرية "كان من الممكن دائماً اختبار أية نظرية علمية بشكلٍ مباشر، [أما الآن] فبدلاً من أن تنتج الفيزياء نظرياتٍ أساسية من الواقع يمكن اختبارها، [أصبحت] تتعامل مع نظريات عن النظريات، أو حتى نظريات عن النظريات عن النظريات. فقط على مستوى تحت النظريات، أو تحت تحت النظريات، يمكن اختبار التوقعات". وهو ما يُعتبر بمثابة تحولٍ درامي في النظرة إلى العالم. لطالما افتخر العلم بموضوعيته وبأنه يتعامل مباشرة مع الطبيعة من خلال مبدأ التجريبية الدقيقة. لكن، إذا كان العلم غير قادر على الوصول إلى الطاقات العالية اللازمة لاختبار نظرية [كلانية] كنظرية الأوتار الفائقة¹، فماذا سيكون معيار (التحقق من) الحقيقة عندئذ؟ هل يتم الحكم على النظريات، كالآداب، على أساس أرضياتٍ جمالية؟ يُجري نامبو شكلاً من أشكال المقابلة بين هذين النشاطين، حيث يقول: "للقصيدة الشعرية الجيدة بنية موحدة، كل كلمة تكون في مكانها بشكلٍ كامل، ليس هناك شيء عشوائي بخصوصها، التعبيرات المجازية تتوالى وتتشابك، صوت الكلمات وانعكاسها على المعنى يكمل بعضها بعضاً. بالمثل، تسأل فيزياء مابعد الحداثة: ما مدى جودة ارتباط كل شيء بعضها ببعض في النظرية؟ كيف تكون براهينها ضرورية؟ هل فرضياتها مؤسسة جيداً أم هي عشوائية بشكلٍ ما؟ هل صورتها الرياضية الكلية أنيقة بشكلٍ خاص؟"²

¹ للاطلاع على الجدل المعرفي حول نظرية الأوتار الفائقة، يمكن العودة إلى الترجمات العربية للكتب التالية، وهي موجهة إلى حدٍ كبير لغير المتخصصين في الفيزياء النظرية: ميتشيو كاكو و جينيفر ترينر (تر. فايز فوق العادة)، مابعد أينشتاين: البحث العالمي عن نظرية للكون، بيروت: أكاديمية إنترناشيونال، 1991؛ برايان غرين (تر. فتح الله الشيخ)، الكون الأنيق: الأوتار الفائقة، الأبعاد الدفينة والبحث عن النظرية النهائية، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005؛ بول ديفيس و جوليان براون (تر. أدهم السمان)، الأوتار الفائقة: نظرية كل شيء؟ دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1997.

² سمير أبو زيد، العلم والنظرة العربية إلى العالم، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، 291.

من جهةٍ أخرى، استلهم مجموعةً من فيزيائيي جامعة كوبنهاغن التصور مابعد الحدائي الثوري للعلاقة بين القارئ والنص. يجادل أنصار هذا التصور بأن القراءة ليست فعلٌ تلقٍ وإنما هي فعلٌ تفاعلي-إبداعي يقوم فيه القارئ باستخراج وتشكيل المعاني استنادًا إلى خبرته الذاتية وتاريخه وتجربته السابقة مع القراءة، لذلك أصبح من غير المجدي القول بأن الكاتب يملك سلطة نهائية على النص الذي يكتبه. في نفس السياق، يجادل فيزيائيو كوبنهاغن أن خصائص الإلكترون، على سبيل المثال، ليست موضوعية وموجودة بشكلٍ مستقل، ولكنها تظهر خلال فعل الملاحظة ذاته، وبدون فعل الملاحظة هذا لا يمكن القول بوجود خصائص الإلكترون هذه.³

1- من الفيزياء الكلاسيكية/الحدائية إلى فيزياء الكوانتوم/مابعد الحدائية

هناك قطيعة تصورية عميقة بين لحظتين تاريخيتين في تاريخ الفيزياء، اللحظة الحدائية ممثلة في ألبرت أينشتاين (1879-1955)، واللحظة مابعد الحدائية ممثلة في نيلز بوهر (1885-1962) وغيره من فيزيائيي الكوانتوم. وهي في الواقع قطيعة في الأساس "ما بين السببية [المطلقة] والمصادفة، ما بين اليقين واللايقين، ما بين الواقع الموضوعي والقراءة الذاتية"⁴. هذه القطيعة هي ما يسوغ التحول في اهتمامات العلم في أشمل صورته نحو الاحتمية، وهو ما يسوغ بدوره إعادة النظر في الفهم السائد للاستقراء العلمي وجعله احتماليًا بشكلٍ صرفٍ وعلى نحوٍ يدعو إلى تقويض الفهم التقليدي، حيث تتحول القوانين العلمية إلى مجرد قوانين احتمالية غير حتمية.

لتوضيح هذه القطيعة التصورية، يحيل فيلسوف العلم الانجليزي ديفيد بيت إلى مقابلةٍ مثيرة للاهتمام بين أينشتاين، الذي يعتبره "آخر الفيزيائيين الكلاسيكيين"، وفيزيائي آخر من مؤسسي نظرية الكوانتوم، هو النمساوي فولفغانغ باولي (1900-1958). يرى باولي أنه تمامًا كما أن للعقل مستوىً موضوعيًا، فإن للمادة مستوىً ذاتيًا، لذلك فهو يقترح أنه على الفيزياء أن تقبل بوجود ما أسماه "السلوك اللاعقلاني للمادة". ويتضمن هذا "اللاعقلاني في المادة" الأحداث التي تقع خارج حدود السببية والقوانين العقلانية للفيزياء⁵. لقد كانت الهوة بين لاعقلانية المادة عند باولي وموضوعية الواقع عند أينشتاين واسعة جدًا، وما كان يجعلها غير قابلةٍ للتجسير هو حالةٌ من عدم اليقين مما إذا كان هناك فعلاً واقعٌ حقيقيٌّ موجودٌ على مستوى الكوانتوم⁶، ومما إذا كان هناك أيُّ واقعٍ مستقل عن فعل الملاحظة.

³ أبو زيد، 291-292.

⁴ المرجع نفسه، 292.

⁵ David Peat, *From Certainty to Uncertainty: The Story of Science and Ideas in the Twentieth Century*, USA: Joseph Henry Press, 2002, 11.

⁶ الكوانتوم أو الكم (quantum) هو مصطلح فيزيائي يُستخدم لوصف أدق كمية يمكن تقسيم بعض الصفات الطبيعية إليها، مثل الطاقة التي تنتقل في هيئة كوانتات (quanta) أو كمّات، وهي الوحدات الدقيقة التي لا يوجد ما هو أدق منها. تم اكتشاف ما أصبح يعرف لاحقًا بالظاهرة الكمومية في سنة 1900 على يد ماكس بلانك عندما كان يعمل على دراسة الإشعاع الحراري للمادة السوداء، حيث تبين له أن المادة السوداء تمتص الأشعة الحرارية وتصدرها بكميات معينة، لا يوجد أصغر منها، أسماها الكوانتات أو الكمّات. وفي سنة

ستكون هناك إحالاتٌ متكررة بشكلٍ لافتٍ للانتباه إلى الفيزياء، لأنها لطالما تربعت على قمة نسق العلوم، لذلك فإن بقية العلوم بدورها – بما في ذلك العلوم الاجتماعية – تتأثر دائماً بالادعاءات النظرية التي تتطور في علم الفيزياء، وبشكلٍ متأخر تسعى هذه العلوم إلى إعادة بناء نفسها من خلال النماذج التي توفرها الفيزياء. ولنتذكر في حقل العلاقات الدولية وفي حقل علم السياسية بشكلٍ عام المقاربات البنيوية، نظريات النظم، نظريات توازن القوى، وغيرها من "الواردات النظرية" من علم الفيزياء.⁷

عندما وضع نيكلاس كوبرنيكوس (1473–1543) فرضية مركزية الشمس، أنجز يوهانس كبلر (1571–1630) إطاراً نسقياً لهذه الفرضية، كمرحلةٍ أولى من مراحل تطور العلم، بوضع قوانين حركة الأجرام السماوية في مداراتها الاهليلجية (elliptic)، وليست الدائرية، حول الشمس. ثم لاحقاً، نجح غاليلي غاليليو (1564–1642) في وضع أساسيات المرحلة الثانية عندما وضع قوانين حركة الأجسام على سطح الأرض، إلى أن جاء إسحاق نيوتن (1643–1727) ليضع فرضية الجاذبية ليجمع الحركتين السماوية والأرضية معاً، فيضع لأول مرة في تاريخ البشرية نظرية واحدة تحكم كلَّ وأيّ حركةٍ تدركها الحواس في الكون. لحظتها ساد شكلاً من أشكال اليقين بأن نيوتن تمكن من اكتشاف وفهم حقيقة الكون، وهي أنه أشبه بآلةٍ ميكانيكيةٍ ضخمة. وبذلك، لم يبق إلا رتوشٌ تفصيلية (بسيطة) لتكتمل الصورة النهائية لنسق العلم التام. وقد "كانت نظرية نيوتن حول الجاذبية بقوانينها الثلاثة للحركة⁸ هي النظرية الفيزيائية العامة التي تضع الأسس والأطر المنطقية لنسق العلم الفيزيائي، الذي يضع بدوره نظراً لعمومية الفيزياء وشموليتها وتربُّعها على قمة نسق العلوم الأسس والأطر المنطقية لنسق العلم ككلّ. وبفضل هذه الأسس التي أحكم نيوتن صياغتها كانت نشأة ونمو سائر فروع العلم الحديث، الطبيعية والاجتماعية"⁹.

1905، استخدم أينشتاين عندما كان يدرس إثارة إلكترونات الذرة بواسطة أشعة ضوئية تعبير الكم الضوئي (light quantum) الذي أصبح يُعرف بالفوتون. وقد أثبت أينشتاين من خلال دراسته للظاهرة الكهروضوئية، التي نال عليها جائزة نوبل وليس على نظريتي النسبية كما هو شائع بين الناس، أنه يمكن التعامل مع الفوتون كجسيمٍ وكشعاعٍ ضوئيٍّ في الوقت نفسه، فهو يتصرف كجسيمٍ أحياناً ويتصرف كشعاعٍ/كموجةٍ كهرومغناطيسيةٍ (أحياناً أخرى).

⁷ عبّر أورتيجا غاسيت، بشكلٍ بليغ، عن أهمية الفيزياء في النسق المعرفي العام للإنسان في عبارة واسعة الاقتباس مفادها أن "الإنسان الذي لا يمتلك مفهوم الفيزياء (ليس مفهوم علم الفيزياء حصراً، بل الفكرة الضرورية عن العالم الذي أنشأته الفيزياء) والمفهوم الذي أنتجه التاريخ والبيولوجيا، ومخطط الفلسفة التأملية، ليس إنساناً مثقفاً. وما لم يتمتع بمواهب استثنائية فمن غير المرجح أبداً أن مثل هذا الإنسان سيكون، بالمعنى الكامل، طبيعياً جيداً أو قاضياً جيداً أو خبيراً تقنياً جيداً".

⁸ تشكل قوانين نيوتن الثلاثة للحركة أسس الفيزياء/الميكانيكا الكلاسيكية. وهي تربط بشكلٍ دقيقٍ بين حركة الجسم والقوى المؤثرة عليه. ينص القانون الأول على أن الجسم يظل على حالته الحركية، إما السكون التام أو الحركة في خطٍ مستقيمٍ وبسرعةٍ ثابتة، ما لم تؤثر عليه قوة خارجية تغير من حالته، ويعرف هذا القانون بقانون العطالة أو القصور الذاتي (inertia)، الذي يعني مقاومة الجسم الساكن للحركة ومقاومة الجسم المتحرك لتزويده بتسارع ثابت أو لتغيير اتجاه حركته. أما القانون الثاني فينص على أنه إذا أثرت قوةٌ أو مجموعة قوىٌ على جسمٍ ما فإنها تكسبه تسارعاً يتناسب مع محصلة القوى المؤثرة عليه، ومعامل التناسب هو كتلة عطالة الجسم؛ بينما ينص القانون الثالث على أنه لكل فعلٍ ردٌّ فعليٌّ مساوٍ له في المقدار ومعاكسٌ له في الاتجاه.

⁹ بمعنى طريف الخولي، مشكلة العلوم الإنسانية: تقنيها وإمكانية حلها، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014، 26.

تأسست فيزياء نيوتن على مبدأ الحتمية، الذي ينطوي على الاعتقاد بأن كل ظاهرة هي نتيجة حتمية لحادثٍ أو فعلٍ ما سبق كان سبباً في حدوثها. وبالتالي، فإن كل منظومة يمكن التنبؤ بنتائج سلوكها في المستقبل وبشكلٍ دقيقٍ تماماً بالعودة إلى شروط عملها الأولية. وترجع جذور الحتمية إلى الفلسفة اليونانية القديمة، إلا أن نيوتن يعتبر الشخصية المعرفية الأكثر اعتناقاً لها وتمسكاً بها، حيث وضع قوانين الحركة الثلاثة وأثبت من خلالها أنه بعملياتٍ حسابية/منطقية/بسيطة يمكن التنبؤ بتوقيت حركة الكواكب السيارة حول الشمس، أو مسار حركة قذيفة على الأرض، كما تمكّن من وضع جدولٍ دقيقٍ لحركات المد والجزر في المحيط على طول أشهر السنة، من بين إسقاطاتٍ عديدةٍ أخرى. قُدمت قوانين نيوتن على أنها قوانين حتمية ذات طابعٍ جبريٍ ومطلق، لأنها تدل على أن أي شيء يمكن أن يحدث في المستقبل يعتمد بشكلٍ حتميٍ على ما يحدث الآن في الحاضر، تماماً كما أن أي شيء يحدث الآن في الحاضر يرتبط بشكلٍ حتميٍ بما حدث في الماضي¹⁰. وقد تطور علم الفيزياء بناءً على هذه الفلسفة من خلال مجموعةٍ واسعةٍ من الشروحات والإيضاحات حول كيفية حساب أية حركةٍ مرصودةٍ وفق قوانين نيوتن.

استمر الوضع على حاله حتى نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، حيث وصلت فيزياء نيوتن ونظريته العامة إلى طريقٍ مسدودٍ بعد أن بدأ العلم يخوض في الظواهر الميكروسكوبية التي لا تدرکہا الحواس المجردة، كحركة الغازات والحركة الدائمة لجزيئات السوائل وظواهر الديناميكا الحرارية¹¹، واتضح أنها ظواهرٌ تُخَلِّ بالقوانين الكلاسيكية. وتؤكد فشلُ فيزياء نيوتن مع وقوفها مندهشة أمام عالم الذرة ومادون الذرة من جسيماتٍ دقيقة. لذلك، أصبح من الضروري البحث عن طريقٍ جديدٍ أبعد وأكثر قدرة على التقدم من قوانين الفيزياء الكلاسيكية.

لاحقاً، شهد مطلع القرن العشرين ثورتي النظرية النسبية للفيزيائي الفذ ألبرت آينشتين (1879-1955) ونظرية الكوانتوم، التي أسس لها مجموعة من الفيزيائيين في طليعتهم ماكس بلانك (1858-1947)، نيلز بوهر (1885-1962)، إرفين شرودنغر (1887-1961)، فرنر هايزنبورغ (1901-1976)، فولفغانغ باولي (1900-1958) وغيرهم. لقد قلبت نظريتا النسبية والكوانتوم معاً مُسَلِّمات الفيزياء الكلاسيكية رأساً على عقب، كالحتمية الميكانيكية، والموضوعية المطلقة، والسببية، واطراد الطبيعة وثبوت و يقين قوانينها¹². وإذا كانت فيزياء الكوانتوم تقتصر على العالم الأصغر، عالم الإشعاع والذرة، فإن النسبية كنظرية فيزيائيةٍ بحثية، تحيط بمجمل الكون الفيزيائي (العالم الأكبر) وتعبّر عن الواقع الفيزيائي الذي نعيش فيه بشكلٍ تعجز الفيزياء الكلاسيكية عن فهمه والتعبير عنه.

تفند النسبية فرضية الميكانيكا النيوتونية، وفي مقابل ذلك، تتصور عالماً رباعي الأبعاد بمتصله الزماني-المكاني، وهو عالمٌ، أو بالأحرى تصوّر لعالمٍ محدب، يختلف تماماً بل يتناقض مع عالمنا المستوي الواحد والوحيد،

¹⁰ Matthew A. Trump, "What is Chaos?" <http://order.ph.utexas.edu/chaos/index.html> (accessed on 10.12.2014)

¹¹ تدرس الديناميكا الحرارية (Thermodynamics) خواص انتقال (تحول) الشكل الحراري للطاقة، مثل تحول الطاقة الحرارية إلى طاقة ميكانيكية أو إلى طاقة كهربائية.

¹² الخولي، 27.

المعهود في تجربة الحس المشترك¹³، والذي تبيّن في أذهاننا خبرتنا العادية السطحية، وحواسنا الفجة¹⁴. وجاءت نظرية نيوتن لتصدق عليه وتزيده يقيناً على يقين. لكن، جاءت لاحقاً ثورة النسبية لتعلمنا أنه ليس ثمة تساؤل حول التصور الوحيد المطلق للمكان "أو للزمان"، فثمة إطاراً مكاني-زمني مناسباً لمُلاحظي الأرض، وآخر لمُلاحظي الأفلاك السماوية، وآخر لمُلاحظي السُّدم، ونفس الشيء بالنسبة للطول والعرض وكل الأبعاد الأخرى. لقد أحدثت النسبية تغييراً جذرياً في أفكارنا حول الزمان والمكان والجاذبية وغيرها من مفاهيم الفيزياء. وتجادل يمني الخولي بأنه من غير المفيد في شيءٍ إنكارُ هذه الحقيقة، وادعاءً أن تلك النظرية غيّرت فقط مفاهيم الفيزياء، بينما ظلّت الحقائق الفلسفية محصنة ضد ادعاءاتها، فهي وإن كانت محض علاقات فيزيائية، فقد قضت بصورةٍ حادةٍ على مبادئ الفلسفة الكانطية¹⁵، حيث جاءت النسبية لتُدخل الذات العارفة، بمعنى مواقعها وسرعاتها وأجهزتها المستخدمة في الرصد، كمتغيرٍ في معادلة الطبيعة، ولتحرز بهذا درجة أعلى من الموضوعية، أو بالأحرى درجةً مَبَاينةً تماماً قامت على أنقاض موضوعية نيوتن المطلقة¹⁶.

لم يكن البعدُ الذاتي/اللاموضوعي في علمٍ دقيقٍ كالفيزياء ليحظى بالقبول لولا أعمالُ مؤسسٍ آخر من مؤسسي فيزياء الكوانتوم، الألماني فرنر هايزنبورغ (1901-1976)، الذي قام بصياغة مبدأ اللايقين (uncertainty)، وله اصطلاحات أخرى عديدة أهمها مبدأ اللاتعيين (indeterminacy). يبدو أن التسمية الأولى تحمل دلالة إبستمولوجية تربط مضمون المبدأ بطبيعة المعرفة بشكلٍ عام، أما التسمية الثانية فتحمل دلالة أنطولوجية، حيث تربط مضمون المبدأ بطبيعة الوجود الذي تدرسه فيزياء الكوانتوم. ينصّ هذا المبدأ على أن تأثير أدوات القياس يفرض قدرًا من اللاتعيين في التنبؤ بمسار الجسيم، فيستحيل التعيينُ الدقيق لموضعه وسرعته في آنٍ واحد، ما يجعل تحديد إحدى الخاصيتين (الموضع أو السرعة) بدقة، أو بدرجةٍ ضئيلةٍ من اللايقين، يستلزم بالضرورة درجة أكبر من اللايقين في تحديد الخاصية الأخرى. نناقش، في ما يلي، المبادئ الأساسية التي تقوم عليها هذه الفيزياء الجديدة، التي يسميها نامبو فيزياء ما بعد الحداثة.

¹³ المقصود بالحس المشترك (common sense) هو الإدراك الفطري للإنسان العادي وتصوراتهِ العامة للكون والمعرفة، ما يجعله مشتركاً بين الناس جميعاً. فضلاً عن ذلك، يراد بالحس المشترك الفهم المشترك، ويطلق على المشهورات والآراء المسلم بها عند كافة الناس.

¹⁴ المقصود بالحواس الفجة (hard) هنا الحواس الخمسة المعروفة التي صنفها أرسطو. توصف كذلك لتمييزها عن الحواس غير التقليدية التي دأبت مجموعة من الأبحاث العابرة للتخصصات في استكشافها وتصنيفها منذ أبحاث العالم الإستوني-الروسي كارل إرنست فون بايبر (1792-1876) حول حاسة الزمن التي تختص بتقدير مرور الزمن عند الإنسان. إضافة إلى حاسة الزمن (الإحساس بمرور الوقت)، هناك حاسة الحركة (الإحساس بالتسارع)، حاسة الاتجاه (الإحساس بالتحويل في المجال المغناطيسي)، وحاسة التوازن (الإحساس بفقدان/استعادة التوازن).

¹⁵ يسلمُ كانط بأن القضايا الفيزيائية تماماً كالقضايا الرياضية مطلقة يقينية ضرورية الصدق، والفارق الوحيد أن القضايا الرياضية تكون قبلية، أي قبل الخبرة الحسية وسابقة علمها، بينما تكون القضايا الفيزيائية بعدية. أنظر: يمني الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين: الأصول، الحصاد والأفاق المستقبلية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000، 126-127.

¹⁶ الخولي، مشكلة العلوم الإنسانية، 28.

1-1- اللاحقين

تعود حالة اللاحقين إلى قصور آلات الرصد والقياس عن بلوغ حالة الدقة المطلقة. لقد ثبت أن آلات الرصد مهما بلغت دقتها وتعقد تصميمها، فهي تسجل/ترصد القياسات بدقة محدودة للغاية، والمشكلة أن العين المجردة تبقى عاجزة تمامًا عن ملاحظة هذا القصور. غير أنه من الناحية النظرية البحتة، لكي تحصل على أقصى درجة ممكنة من الدقة في القياس عبر آلة القياس/الرصد التي تستعملها، عليك أن تقوم بالقياس/الرصد على مسافات ضئيلة جدًا، وباستعمال أعداد متناهية في الصغر. بذلك يمكن القول بأنه كلما زادت دقة آلات القياس/الرصد المستخدمة زادت درجة اليقين في النتائج بشكل مطرد، لكن درجة اليقين المطلق تبقى غير متاحة. لذلك، فقد كان الطموح الأول للعلوم التجريبية، على اختلاف مجالاتها البحثية – وما يزال – هو الوصول إلى تصميم آلات قياس/رصد أكثر دقة وأقل ارتيابًا¹⁷.

يرتبط القياس دائمًا بوجود اللاحقين. وقد أكدت خبرة الناس مع الأجسام ذات الأحجام الاعتيادية، كالكرات أو القطارات أو أجهزة المختبرات، أن استعمال أجهزة قادرة على القياس بدقة أكبر بإمكانها أن تقلل من حدة اللاحقين. وربما يتوقع الناس أن اللاحقين في قياسات معينة من الممكن أن ينعدم إذا ما تم استخدام أجهزة قادرة على القياس بمنتهى الدقة. غير أن مبدأ اللاحقين يقرر وجود حدود فعلية لدقة القياسات، لا تتعلق بجودة أجهزة القياس، لكنها متأصلة في طبيعة الأشياء في حد ذاتها. وهذه الحدود ليست لها أية آثار عملية عندما يتعلق الأمر بالأجسام ذات الأحجام الاعتيادية، لكن آثارها تبقى عظيمة عندما يتعلق الأمر بالجسيمات مادون الذرية، كالإلكترونات.

أصبحت الحكمة السائدة في الفيزياء تقول بأننا عندما نقوم بقياس جسم ما فنحن بالضرورة "نقضم" مضجعه¹⁸، على الأقل من خلال جهاز القياس. لكن، تخيل الحالة التي نستخدم فيها مصباحًا ضوئيًا لتحديد مكان كرة مطاطية كبيرة في غرفة مظلمة. ستبصر الكرة عندما ينعكس ضوء المصباح على الكرة ويدخل إلى عينيك. عندما يصطدم شعاع من الفوتونات بجسم بهذا الحجم، فهو لن يغير بشكل عملي من موضع الكرة¹⁹. تخيل، من جهة أخرى، إذا ما أردت تحديد موضع إلكترون بتسليط الضوء عليه بنفس الطريقة. تكون الدقة في تحديد مواضع الأجسام

¹⁷ Trump, op. cit.

¹⁸ باللغة الانجليزية: (To measure an object, we must disturb it). تُترجم مفردة (disturb) بالمفردات التالية وجميعها تؤدي تقريبًا نفس الدلالة، لغويًا وعلميًا: يزعج، يفسد ترتيب شيء ما، يفسد نظام شيء ما، يشوش، يخلق راحة شيء/شخص ما، يخلق سكينه شيء/شخص ما. ¹⁹ يقول ستيفن واينبرغ، "بما أن طول موجة الضوء يساوي حاصل قسمة ثابت بلانك على [سرعة] الفوتون، لا يمكن للارتياح على موضع أي جسيم أن يكون أقل من حاصل قسمة ثابت بلانك على [سرعة] الجسيم. ونحن لا نلاحظ هذا الارتياح في حال الأجسام العادية ككرات [البييار Billiard]. لأن [قيمة] ثابت بلانك صغيرة جدًا. ففي جملة الوحدات الشائعة لدى الفيزيائيين، المستمدة من السنتيمتر والغرام والثانية، تكون [قيمة هذا] الثابت مساوية كسرًا عشريًا يتألف من صفر بعده ستة وعشرون صفرًا ثم العدد 6626. ففي إذا صغيرة لدرجة أن طول موجة كرة [البييار Billiard] المتدحرجة على طاولة يقل عن قطر نواة الذرة، ولهذا السبب لا توجد صعوبة كبيرة في إجراء قياس دقيق لموضع هذه الكرة و[سرعتها] في وقت واحد معًا". أنظر: ستيفن واينبرغ (تر. أدهم السمان)، أحلام الفيزيائيين في الوصول إلى نظرية نهائية، دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة الثانية، 2006، 67 (الإحالة 1).

محدودة بطول موجة الشعاع الضوئي المستخدم في القياس. لذلك، إذا أردنا قياس موضع الإلكترون بشكلٍ دقيق، لابد من استخدام شعاعٍ ذي موجة قصيرة، وهو ما يعني ضرورة استخدام فوتونات ذات طاقةٍ عالية. لكن الفوتونات كلما كانت طاقتها أكبر، كلما زادت السرعة التي تمنحها للإلكترون عند الاصطدام به، مما يُحدث تغييرًا في حركة الإلكترون بشكلٍ لا يمكن التنبؤ به. وهكذا، فإن محاولة قياس موضع الإلكترون بدقةٍ يؤدي إلى اللابقيين بشكلٍ معتبر بشأن سرعته، تمامًا كما أن قياس موضع الإلكترون في لحظةٍ معينةٍ سيجعل معرفتنا بموضعه المستقبلي غير دقيقة. ولنفترض، في المقابل، أننا استخدمنا الفوتونات ذات الأمواج الطويلة لقياس موضع وسرعة الإلكترون في آنٍ واحد. ولأن هذه الفوتونات تمتلك طاقةً أضعف، فإن سرعة الإلكترون لن تتغير بشكلٍ معتبر خلال عملية القياس، لكن موضعه لن يتم تحديده بشكلٍ دقيق بسبب طول الموجة، وهذا هو جوهر مبدأ اللابقيين. هناك قدرٌ من اللابقيين في معرفتنا لموضع وسرعة الإلكترون في آنٍ واحد، ولا يمكن اختزال هذا اللابقيين بعد الوصول إلى مستوى معين، إذ كلما زادت دقة معرفتنا بإحدى هاتين الخاصيتين، كلما زاد اللابقيين في معرفتنا بإحدهما الأخرى²⁰.

لقد أدت أعمال هايزنبرغ وغيره من فيزيائي الكوانتوم إلى زيادة الهوة بين من أسماهم نامبو فيزيائي الحداثة (أينشتاين وأتباعه) وفيزيائي ما بعد الحداثة (بُهر وأتباعه). حيث استمر أينشتاين المحافظ في رفض مقولة أن خصائص الواقع الفيزيائي غير موضوعية وغير موجودة بشكلٍ مستقل، وأنها تظهر خلال فعل الملاحظة ذاته، وأنه بدون فعل الملاحظة لا يمكن القول بوجود خصائص معينة لهذا الواقع. وقد أيد بُهر هذا الادعاء ببعض الأرقام التجريبية، إذ أثبت مثلًا أن الفوتون الضوئي يتمدد بعيدًا عن العين ليشغل حيزاً عرضه حوالي المتر، لكنه يصغر وينخفض قطره حتى واحد من ألف مليون من السنتمتر (1/1000000000 سم) عندما يدخل إلى العين، ما يؤكد أن الفوتون لم يكن مُحددًا من قبل، وأن تجربة الإبصار هي التي ساهمت في تحديده، إن لم تكن قد خلقتة بشكلٍ كامل²¹.

من جهةٍ أخرى، أثبتت نظرية الكوانتوم أن الجسيمات مادون الذرة، كالإلكترونات والفوتونات، لا تتصرف بشكلٍ حتمي، وإنما بشكلٍ احتمالي، إذا لا يمكن التنبؤ بشكلٍ دقيق بحركة الجسيم الواحد، وإنما يمكن التنبؤ فقط باحتمالات حركته. وفي المحصلة، يمكن التنبؤ بحركته على مدى زمنيٍ طويلٍ نسبيًا (بالنسبة إلى الجسيم نفسه)، أو بحركة عددٍ كبيرٍ جدًا من الجسيمات المشكّلة للمادة في مدى زمنيٍ قصير. "ومن خلال هذا التصور الاحتمالي لحركة الجسيمات الدقيقة، يمكن صياغة القوانين الطبيعية ليس باعتبارها قوانين حتمية [كما تزعم الفيزياء الكلاسيكية/الحداثية] ولكن باعتبارها قوانين احتمالية، تكون صحيحة فقط في حالة الأعداد الكبيرة من الجسيمات،

²⁰ Theodore Brown et al., *Chemistry: The Central Science*, USA: Prentice Hall, 12th Edition, 2012, 218.

²¹ فايز فوق العادة، "جدلان تاريخيان: جدل البيروني-ابن سينا وجدل أينشتاين-بُهر"، http://www.maaber.org/eleventh_issue/epistemology1.htm (تم التصفح بتاريخ 28.6.2015)

ولأن الأجسام المادية في المستوى الطبيعي بالنسبة للناس تتكون من عددٍ كبيرٍ جداً من الجسيمات، فإنها تظهر على أنها تتبع قوانين حتمية، ولكنها في واقع الأمر احتمالية²².

وهكذا أصبح عالم الفيزياء الذي يعمل بالألات والأدوات الدقيقة داخل المخبر ليكشف قوانين انتظام الطبيعة لا يُخضع أبحاثه لمفهوم الاطراد الحتمي، لأنه (أصبح) يدرك جيداً حدود الدقة المتاحة، كما (أصبح) يدرك صعوبة وعبثية السعي لتكرار الظاهرة نفسها تماماً، إلا في حدودٍ معينةٍ من اللاتعَيُن/اللايقين والخطأ المحتمل، حيث (أصبح) الآن لا يبحث عن الاطراد في الطبيعة، و(أصبح) يكفيه إدراك أن انتظامها قائم على أساسٍ إحصائي وليس على أساسٍ سببي ليرى عن احتمالياتها، أي تردها بنسبةٍ مئويةٍ معينةٍ مستمدة من ترددات لوحظت في الماضي، ويُفترض أنها سوف تسري في المستقبل بشكلٍ تقريبي²³.

2-1- الازدواجية

إلى جانب مفهوم اللايقين، تقوم نظرية الكوانتوم على مفاهيمٍ أخرى لا يجد الفيزيائيون أنفسهم حرجاً في وصفها بالغريبة وغير المعقولة²⁴. من هذه المفاهيم مفهوم ازدواجية جسيم-موجة (wave-particle duality)، ففي بعض الحالات، لا يمكن فهم سلوك الإلكترون إلا من خلال تصوره عبارة عن موجةٍ تائهة (delocalized) عبر الفضاء كله. وفي حالاتٍ أخرى، يُضبط الإلكترون كجسيمٍ يحتلُ حيزاً ضئيلاً في الفضاء. كان من شأن هذا الاضطراب في نمط تموضع

²² يشبهه سمير أبو زيد هذه القوانين بالقوانين التي توضع لتحكم سلوك الإنسان، فالقول بأن الظروف الأسرية السيئة تدفع الإنسان إلى الانحراف أو أن التعليم يرفع من وعي الإنسان يعني أن هذه "القوانين" تسري على عددٍ كبيرٍ من الأفراد، أما الفرد الواحد فلا يمكن التنبؤ بسلوكه، لأنه قد يتصرف وقد لا يتصرف طبقاً لهذه القوانين. أنظر: أبو زيد، 292-293.

²³ الخولي، مشكلة العلوم الإنسانية، 115-116.

²⁴ لا تتفرد نظرية الكوانتوم بوصف الغرابة، فقد سبقتها نظرية النسبية التي جاءت بتصوراتٍ لا تقل غرابة واستعصاءً على تصديق العقل البشري، من قبيل أن الساعات يمكن أن تمشي بمعدلاتٍ سرعةٍ مختلفة، وأن الكتلة تزداد بزيادة السرعة، وأن الأطوال يمكن أن تتقلص، وأن التوأمين اللذين يسافران في رحلتين مختلفتين يكبران بمعدلين مختلفين. لتأكيد غرابة نظرية النسبية، يقول الفيزيائيون، "النتائج التي توصلنا إليها النظرية النسبية ليست صعبة الفهم بل صعبة التصديق، فإذا شئت افهمها ولا تصدقها". أنظر: عبد الرحيم بدر، الكون الأحدهب: قصة النظرية النسبية، بيروت: مؤسسة مصري للتوزيع، 1986. وهو كتابٌ يقدم لنظرية النسبية بشكلٍ غاية في التبسيط لغير المتخصصين في الفيزياء. أما نظرية الكوانتوم فتعتبر أشد غرابة، ربما، لسببين يتعلقان بالنظرية في حد ذاتها: يتعلق الأول بتعقّد قوانينها رياضياً ومن ثم استعصائها على فهم الناس، والثاني بتعارض نتائجها مع الحس المشترك لدى الناس، حتى من المتخصصين الذين مازالت عقولهم مفعمة بميراث الفيزياء الكلاسيكية. وتعتبر أشد غرابة لسببٍ آخر كذلك يتعلق بالكيفية التي يتم بها تقديم النظرية من قبل علماء الفيزياء أنفسهم، سواءً من المتحمسين لها أو من المتحفظين عليها. يروى عن ستيفن هوكينغ أنه قال لبعضهم: "إذا جاء إلي أحدٌ يريد ذكر قطة شرودينغر فسأصوب إليه بندقيتي!"، وقطة شرودينغر تعدُّ من أغرب التجارب الذهنية التي أنتجتها فيزياء الكوانتوم. سنعود إليها في الفقرات القليلة التالية. أبعد من ذلك، ذهب بُوهر، وهو من مؤسسي النظرية، إلى حد القول: "أي شخصٍ لا يصاب بصدمةٍ من نظرية الكوانتوم فهو لم يفهمها". أنظر: جون غريبين (تر. فتح الله الشيخ)، البحث عن قطة شرودينغر: الفيزياء الكمية والواقع، القاهرة: كلمات عربية للنشر، الطبعة الثانية، 2010، 19.

الإلكترون أن ترك الفيزيائيين في حيرةٍ أمام السؤال، كيف يمكنٍ لشيءٍ ما أن يكون في كلِّ مكانٍ (عبر الفضاء) وأن يتموضع في الوقت نفسه في نقطةٍ وحيدةٍ في الفضاء؟²⁵

كانت إجابة فيزياء الكوانتوم على السؤال القديم – ما إذا كانت جزيئات الضوء عبارة عن جسيمات أم عبارة عن موجات – إجابة حاسمة، إذ أثبتت أن "الجميع على صواب"²⁶، وأن فوتون الضوء هو جسيمٌ وموجة في الوقت نفسه. وقد أثبتت ذلك من خلال نسخة مطورة من تجربة توماس يونغ (1773–1829)²⁷، المعروفة بتجربة الشق المزدوج، والتي أجراها من قبيل المفارقة لإثبات الطبيعة الموجية للضوء. قام يونغ، سنة 1803، بتسليط الضوء على حاجزٍ به شقَّان صغيران متوازيان، وقام بتجهيز شاشةٍ للرصد خلف الحاجز، فلاحظ تشكُّل خطوطٍ عريضة، متعاقبة بين المضيء والمظلم، وهو ما أثبت الطبيعة الموجية للضوء.

وفي سنة 1905، قام أينشتاين بتجربةٍ مماثلةٍ لكن بخفض كثافة الضوء إلى درجة أن يمر فوتونٌ واحدٌ فقط داخل أداة التجربة في كلِّ مرة. بهذه التجربة، أثبت أينشتاين الطبيعة الجسيمية للفوتون. حيث بالفعل، إذا وضعنا مكشافاً عند أحد الشقَّين فسوف نسمع صوت اصطدام الجسيمات المنفردة به، ولكن إذا قمنا باستبدال المكشاف بشاشةٍ جامعةٍ لأشعة الضوء – شبيهةٍ بكاميرا تعمل بتقنية التصوير بالتعريض الطويل – على مسافةٍ خلف الشقَّين، فسوف يتشكل نمطُ الضوء والظل نفسه الذي شاهده يونغ. وعليه، أصبح من الممكن استنتاجُ أن كلِّ فوتونٍ ضوئيٍّ هو عبارة عن موجةٍ متداخلةٍ تمرُّ عبر كلا الشقَّين في الوقت نفسه. هذا الأمر لا يحدث فقط مع الفوتونات، لكنه يحدث مع الجسيمات الأخرى، كالإلكترونات، النيوترونات والذرات.²⁸

جادل نيلز بُوهر بأن هذه الازدواجية يمكن اعتبارها شكلاً من أشكال التكاملية (complementarity) بين الوصفين. إن وصفاً واحداً فقط، "هذه موجة" أو "هذا جسيم"، لا يكفي لاستنفاد الثراء الذي يتسم به عالم الكوانتوم. إذ تتطلب هذه المنظومة تداخلاً بين عددٍ من التوصيفات المتداخلة التي تبدو متباينة وحتى متناقضة إذا ما أُستعملت معاً. تبدو فيزياء الكوانتوم وكأنها تفتح الباب أمام نمطٍ جديدٍ من المنطق في التفكير حول العالم. لقد كان العلم، إلى

²⁵ Peat, 8.

²⁶ أنيل أنانثسوامي (تر. أحمد شكل)، "ظلال الكم: تفاقم لغز المادة"، مجلة نيو ساينتيس، المجلد 218، العدد 2898، 2013، 36-39.
²⁷ للإطلاع على شرح موسع – بالأشكال التوضيحية – لتجربة الشق المزدوج، يمكن العودة إلى كتب قواعد الفيزياء. مثلاً، يمكن مراجعة الكتاب الإلكتروني، يوسف البناي، ميكانيكا الكم بين الفلسفة والعلوم، 76-80. يمكن تحميل الكتاب على الرابط التالي:

https://www.researchgate.net/publication/215542547_mykanyka_alkm_yn_alflsft_wallm (تم التصفح بتاريخ 20.6.2015)

²⁸ المرجع نفسه.

غاية القرن العشرين، يتعامل من خلال المقولات اليقينية التي يقوم عليها المنطق الأرسطي، "الشيء إما أن يكون (أ) أو ليس (أ)". أما الآن فيبدو العلم وكأنه يدخل عالمًا يمكن فيه للشيء أن يكون الحالتين معاً، أن يكون (أ) و ليس (أ)²⁹.

3-1- المصادفة

هناك مفهومٌ أساسيٌّ آخرٌ في نظرية الكوانتوم، هو مفهومُ المصادفة (chance). يُعتبر الراديوم، الذي اكتشفه الزوج بيير وماري كوري سنة 1898، عنصراً مُشعاً، ما يعني أن نوياته غير مستقرة وتتحطم تلقائياً أو "تتحلل" للتحويل إلى غاز الرادون. وقد توصل علماء الفيزياء إلى أن نصف كمية معينة من الراديوم فقط هو ما سيتبقى بعد مرور 1620 سنة، ويسمى هذا نصف عمر الراديوم³⁰. ثم بعد مرور 1620 سنة أخرى سيتبقى رُبُعُه فقط، وهكذا دواليك. ينطبقُ هذا على تحلل جملةٍ هائلة من ذرات الراديوم، أما لحظة تحلل ذرةٍ مفردةٍ فتعتبر مصادفةً بحتة، إذ يمكن أن تتحلل خلال يوم، تماماً كما يمكن أن تبقى على حالها في 10.000 سنة، على سبيل المثال. يقترح ديفيد بيت تشبهاً بسيطاً لهذه الحالة من خلال منطق التأمين على الحياة. حيث يستطيع المؤمنون (شركات التأمين) حساب معدل العمر المتوقع بستين عاماً للفرد الذي لا يُدخّن ولا يدمن الكحول، لكنهم لا يملكون أدنى فكرةٍ عن الزمن الذي سيموت فيه فردٌ بعينه من الأفراد الذين يبلغون ستين عاماً. غير أن هناك فارقاً واحداً في غاية الأهمية، فحتى إذا كان الفرد البالغ من العمر ستين عاماً لا يعرف ساعة موته، إلا أنه من اليقنين الجزم بأن موته سيكون بالضرورة نتيجة لسببٍ معين، كذبحةٍ قلبيةٍ أو حادث مرور أو غيرهما. أما في حالة التحلل الإشعاعي فلا وجود لأي سببٍ معين، فما من قانونٍ طبيعيٍ يحدّد وقت حدوثه. لذلك، فإن المصادفة في عالم الكوانتوم تتسم بأنها مطلقة. وهنا يصبح التسليم بالمصادفة طريقةً أخرى للتسليم بأن المنظومة أعقد من أن نستطيع وصفها³¹.

إن المصادفة في عالم الكوانتوم ليست مقياساً للجهل به، ولكنها خاصية طبيعية ومتأصلة فيه، ولن يسمح أيُّ قدرٍ إضافي من المعرفة للعلم بأن يتنبأ باللحظة التي تتحلل فيها ذرة معينة، لأنه ما من شيءٍ "يسبب" هذا التحلل، على الأقل بالمعنى المألوفِ استخدامه للتعبير عن تعرض الأشياء للدفع، الجر، الجذب أو الطرد³². لقد كان قيامُ نظرية الكوانتوم على مُثبته أن المصادفة مطلقة وغير قابلةٍ للاختزال (irreducible) مصدرًا أساسيًا من مصادر الخلاف بين

²⁹ Peat, 8. See also Arkady Plotnitsky, *Complementarity: Anti-epistemology after Bohr and Derrida*, Durham and London: Duke University Press, 1994.

³⁰ من العناصر المشعة المعروفة الكاربون المشع 14 (¹⁴C)، الذي يُستخدم في تقدير عمر الصخور والطبقات الأرضية، وبالتالي فهو يُستخدم في تقدير عمر الأحياء التي عاشت في الماضي وأُخترنت في تلك الطبقات الأرضية الدفينة. يُقدر نصف عمر الكاربون المشع بحوالي 5700 سنة.

³¹ Peat, 9.

³² Ibid., 9-10 (emphasis in original).

فيزيائي الكوانتوم، في مقدمتهم بُوهر، وأينشتاين الذي استمر إلى أن وافته المنية يرفض أن يصدق فكرة أن "الإله يلعب مع الكون لعبة النرد".

4-1- التراكب

في سنة 1935، قام إرفين شرودينغر بتصميم تجربةٍ ذهنيةٍ "غريبة"³³، لكنها جزءٌ لا يتجزأ من أدبيات نظرية الكوانتوم. تصوّر شرودينغر صندوقاً مغلقاً يحتوي على ذرةٍ واحدةٍ من مادةٍ مشعةٍ نصفُ عمرها يساوي ساعة واحدة، مما يعني أنه بعد مرور ساعةٍ من الزمن إما أن تبقى الذرة سليمة على حالها، وإما أن تخسر جسيماً وتتحلل، وذلك باحتمالين متساويين (50% : 50%)³⁴. يحتوي الصندوق إلى جانب الذرة المشعة جهازاً كاشفاً للتحلل، إضافة إلى قطعة حية وقنينة سُم. ويتم ترتيب التجربة بحيث إذا حدث وتحللت الذرة المشعة تنكسر قنينة السم وتموت القطعة. بعد مرور ساعةٍ كاملة، تكون حالة الذرة المتحللة عبارة عن دالةٍ موجية³⁵، حيث يمثل تحلل الذرة، وبالتالي موت القطعة، احتمال 50%، بينما يمثل عدم تحللها، وبالتالي بقاء القطعة حية، احتمال 50%. باستعمال منطق الحياة اليومية (everyday logic)، يظن الناس أن القطعة إما أن تكون حية أو ميتة. غير أن نظرية الكوانتوم تقول أنه بدون الاستعانة برصدٍ بشريٍّ مباشرٍ من خلال فتح أحدهم للصندوق وملاحظة ما حدث، لا يمكن تطبيق أحد الاحتمالين بالنسبة للذرة المشعة ومن ثم لحالة القطعة، فلا وجود لواقعٍ ما إلا إذا شاهدناه³⁶. لذلك فإن القطعة توجد في حالةٍ مُركّبةٍ من الموت والحياة³⁷. والحالة المُركّبة هي حالة غيرٌ محددة، فالقطعة ليست حية ولا ميتة، أو بعبارة أخرى، القطعة حية وميتة حتى يقوم أحدُ المشاهدين بفتح الصندوق ورصد حالتها، فتتهار الدالة الموجية (الاحتمالية) وتأخذ القطعة حالة محددة.

في بداية الأمر، يكون الملاحظ مستقلاً تماماً عن الملاحظ (القطعة). ومع مرور الوقت، تتقمص القطعة حالتان، حالة الموت وحالة الحياة. حيث تزداد بمرور الوقت احتمالات الموت وتتناقص احتمالات الحياة، لكن بمجرد مرور ساعةٍ كاملةٍ يتساوى الاحتمالان معاً. وطالما أن اكتشاف موت القطعة ليس أمراً "ممتعاً"، فإن الملاحظ يبدو وهو ينتظر

³³ "التجارب الذهنية" في الفيزياء النظرية هي تجارب تصويرية/تخيُّلية، ليست مثيلةً للتجارب المخبرية الفعلية. فهي عبارة عن تمارين عقلية تُستخدم لاستكشاف ما إذا كان قد تم خرق مبدأ أساسي ما من مبادئ الفيزياء (أنظر: Peat, 18). التجارب الذهنية غير ممكنة الإنجاز في المختبر، لكنها تبقى متاحة وفقاً لقوانين الفيزياء التي يُجمع عليها المجتمع العلمي.

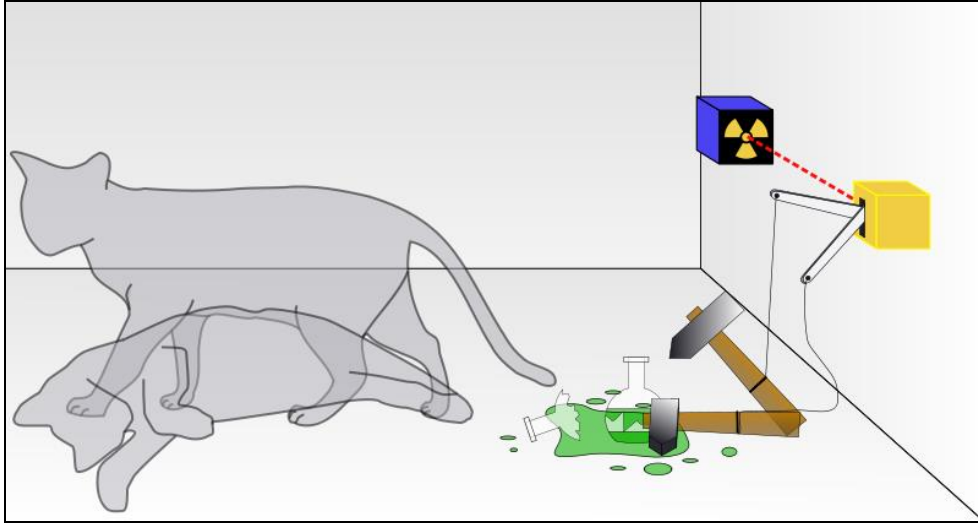
³⁴ فريد ألان وُولف (تر. أدهم السمان)، مع القفزة الكمومية، دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 2002، 174.

³⁵ مادامت قدرة الباحث على التحديد الدقيق لموضع وسرعة الجسيم محدودة، حسب ما ينص عليه مبدأ اللايقين لهايزنبورغ، فهو يعمد إلى صياغة دالة موجية تقوم بتحديد احتمال وجود الجسيم في أية نقطة من الفراغ يمكن للجسيم أن يتواجد فيها. ويعود هذا التصور الموجي في جزء مهم منه إلى إسهامات شرودينغر نفسه.

³⁶ غريبين، 16.

³⁷ يعتبر مفهوم التراكب (superposition) قريباً من مفهومي الازدواجية والتكاملية بين خصائص الجسيم عند بُوهر، اللذين تطرقنا إليهما في فقراتٍ سابقة. إذ بدلا من القول بأن "الإلكترون عبارة عن موجة" أو أن "الإلكترون عبارة عن جسيم"، تقول نظرية الكوانتوم بأن "الإلكترون عبارة عن موجة" و "عبارة عن جسيم" في الوقت نفسه، وعند القياس، ينهار هذا التراكب ويأخذ الإلكترون حالة محددة.

فتح الصندوق وكأنه ذو عقليين، أحدهما "سعيد" برؤية القطعة حية والآخر "حزين" لرؤيتها ميتة. ومن ثمَّ يصبح العالم



الصورة (1): تجربة شرودينغر: القطعة في حالة متراكبة من الموت والحياة (حية وميتة في آن واحد)³⁸

وكانه عالمان، أحدهما تكون فيه القطعة حية والملاحظ سعيداً، والآخر تكون فيه القطعة ميتة والملاحظ حزيناً³⁹. يحدث هذا الانفصام بسبب تفاعل بين الذرة المشعة والقطعة داخل الصندوق "المغلق" (الملاحظ) ولا علاقة للملاحظ به. ومن الجدير بالملاحظة أنه من غير الممكن – إطلاقاً – وباستخدام الفيزياء اكتشاف "واقع" بسيط كهذا، إذ لا توجد طريقة رياضية للتنبؤ بحالة القطعة، بل إن معرفة ذلك تقتضي تشويش الصندوق بفتحه ورصد ما في داخله⁴⁰.

يرى فريد وولف أن الاكتشافات الجديدة المتتالية في فيزياء الكوانتوم جلبت معها ثلاث مفارقاتٍ أساسيةٍ جديدة: المفارقة الأولى هي أن الأشياء لا تتحرك وفقاً لقوانين الحركة في الميكانيكا الكلاسيكية، التي تقضي بأن الحركة هي عبارة عن سلسلةٍ مستمرةٍ من المواقع المتواصلة، أما الجسم فيتحرك كما لو كان سيلاً يذهب من نقطةٍ إلى أخرى أو من موقعٍ إلى آخر. وقد أخفقت ميكانيكا الكوانتوم في تعزيز هذه الصورة، حيث يجادل فيزيائيوها بأن الحركة ربما لا تحدث بهذا الشكل، بل إن الأشياء تتحرك بشكلٍ متقطع، فهي "تقفز" من نقطةٍ إلى أخرى دون جهدٍ معتبر⁴¹.

³⁸ هذه الصورة من تصميم المدون الألماني، مارتين بامان (Martin Bahmann)، سنة 2008. يمكن تحميلها على الرابط التالي: <http://highlandbirchwoods.blogspot.com>

³⁹ أنظر كذلك الشرح المفصل والمبسط للربط بين تجربة قطة شرودنغر وبواكير الفلسفة القائلة بوجود أكوانٍ متعددة في: روجر بنروز وآخرون (تر. عنان علي الشهاوي)، فيزياء العقل البشري والعالم من منظورين، القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2009، 93-96.

⁴⁰ وولف، 174 (التشديد مضافٌ على النص الأصلي).

⁴¹ المرجع نفسه، 15 (التشديد موجودٌ في النص الأصلي).

بينما تنطوي المفارقة الثانية على تقويضٍ للنظرة التقليدية للعلم على أنه عملية عقلية مرتبة ترصد الطبيعة وتصف المرصود بشكلٍ موضوعي. تعتمد هذه النظرة على القناعة بأن كل ما يُرصد على أساس أنه موجودٌ "هناك خارج" (out there) عملية الرصد هو فعلاً كذلك. لذلك، لا أحد كان يستسيغ فكرة خلو العلم من الموضوعية، لاسيما إذا كان على علاقة بالفيزياء. غير أن ميكانيكا الكوانتوم تحتاج بأن الإنسان الذي يرصد الطبيعة في مستواها مادون الذري "يخلق" ويحدد ما يراه. وذلك على غرار ما يشاهدُه عندما ينظر إلى الضوء عبر مرشحاتٍ ملونة، لأن لون الضوء يتوقف على لون المرشح المستعمل، والمشكلة أنه لا توجد وسيلة للتخلص من المرشحات. وفي النقاش حول مفهوم ازدواجية جسيم-موجة في تحديد خصائص الفوتون، يخلص الفيزيائيون الذين خبروا تجربة الشق المزدوج الشهيرة، إلى أن سلوك الفوتونات كجسيماتٍ أو كموجاتٍ يعتمد على الجزء من التجربة الذي يتم إجراؤه، ففي حالة إجراء تجربة شقٍّ واحدٍ مفتوح تتحرك الفوتونات كجسيمات، أما إذا تم إجراء تجربة شقين مفتوحين (شق مضاعف) فإن الفوتونات تتحرك كموجات، لذلك فإن الطبيعة الفيزيائية للفوتونات تعتمد على نوع التجربة وكيفية إجرائها⁴².

أما المفارقة الثالثة فهي أنه على الرغم من الاضطراب الذي يظهر على الطبيعة (الفيزيائية)، كما في حالة فوتونات الضوء وفي حالاتٍ أخرى عديدةٍ تعج بها الطبيعة، فإن ميكانيكا الكوانتوم تجزم بوجود نظامٍ في هذا العالم، لكنه بكلِّ بساطةٍ ليس النظام الذي كنا نتوقعُه، ومن الصعب معرفة الأوصاف الصحيحة لهذا النظام لأن ذلك يقتضي شيئاً يتجاوز عالم الفيزياء، شيءٌ يتعلق بالأفكار. لذلك فإن الاكتشاف التدريجي أن ما نفكر فيه يمكن أن يكون له تأثيرٌ فيزيائي في ما نرصده من شأنه أن يؤدي إلى ثورةٍ عارمة في الفلسفة، ناهيك عن الفيزياء ذاتها، إلى الحد الذي يمكن معه المحاججة بأن "الواقع [الفيزيائي] ليس أكثر من شيءٍ تحدده أفكارنا"⁴³. كان مضمونُ هذه المفارقة موضوعاً أساسياً للنقاش الكبير الذي احتدم بين أينشتاين و بُوهر خلال العقود الأولى من القرن العشرين. سنعود لاحقاً إلى فحص مضامين هذا النقاش التاريخي في الجزء الثالث من هذا المبحث.

إن مؤسسي فيزياء الكوانتوم الذين ينفون وجود الواقع الموضوعي بمعزلٍ عن عمليات القياس، لأنهم يؤمنون بأن الملاحظة (الرصد) وحدها المسؤولة عن خلق ذلك الواقع، لم يكونوا مثاليين بالمعنى المذهبي للكلمة⁴⁴، لأنهم لم يطبقوا هذه الفلسفة إلا على العالم الميكروسكوبي، ولم يكن يقع ضمن اهتماماتهم الانشغال بالجدل حول إمكانية

⁴² وُلف، 15-18.

⁴³ المرجع نفسه، 18-19. هذه المفارقة ليست غريبة تماماً على حقل العلاقات الدولية، وذلك بفضل إسهامات النظرية البنائية التي تقول بأن الأفكار والهويات هي التي تنتج الواقع الاجتماعي.

⁴⁴ المقصود بالمثالية (ideationalism) هنا المذهب الفلسفي، المنافي للمادية (materialism)، القائل بأن حقيقة "الواقع" هي عبارة عن أفكار وصور عقلية، وأن العقل هو المصدر الوحيد للمعرفة. لنفكر في أمثلة "كهف أفلاطون" الشهيرة. يفترض أفلاطون وجود مجموعةٍ من الأشخاص مسجونين داخل كهف مغلق منذ ولادتهم، عالمهم الوحيد يتشكل من الأشخاص، إضافة إلى ظلال الأشياء الخارجية التي تنعكس على جدران الكهف، ما يجعلهم قادرين فقط على تسمية تلك الظلال التي بإمكانهم ملاحظتها، أما معرفة حقيقة الأشياء التي تنعكس لديهم ظلالتها فهي غير متاحة إلا للأشخاص الذين بإمكانهم مغادرة الكهف ورؤية العالم الخارجي على حقيقته، هؤلاء الأشخاص عند أفلاطون هم الفلاسفة، أما البقية فيكتفون بملاحظة الظلال والاعتقاد بأنها حقيقة العالم الواقعي.

نقلها إلى العالم الماكروسكوبي الذي يعيش فيه الناس. لكن هذا لم يمنع أولئك (الذين) كانت لديهم الجرأة على عبور الحدود المعرفية الفاصلة بين التخصصات العلمية من التأمل في إمكانية أن يكون لمفارقات فيزياء الكوانتوم أثرٌ ما على الواقع مافوق الذري بدرجةٍ أولى، وعلى الواقع غير الفيزيائي بدرجةٍ تالية.

تقع المفارقات التصورية (imagined)، التي يناقشها الجزء التالي، ضمن هذه التأملات. وميزتها الجوهرية هي أنها تستند إلى أشياء/موضوعاتٍ تنتهي إلى العالم الماكروسكوبي، وبالتالي إلى العالم المشاهد في الحياة اليومية للناس، لكنها مع ذلك تبقى، على حدّ تعبير وولف، واقعة ضمن "الحدود المأمونة" لمبادئ فيزياء الكوانتوم، وفي الوقت نفسه تبقى طريقة التفكير الميكانيكية، الموروثة عن الفيزياء الكلاسيكية، ملائمة تمامًا لوصف حركتها. أما القيمة الأساسية المضافة لهذه المفارقات فتكمن في قدرتها على استلهام المبادئ الأساسية لفيزياء الكوانتوم في تصور مجموعةٍ من الأشياء والظواهر المشاهدة، التي يكون فيها أثر اللايقين أثناء عملية الرصد مُهملاً.

2- مفارقات تصوّرية لفهم فيزياء الكوانتوم

يناقش هذا الجزء مجموعة من الصور المجردة التي تتمثلُ بعضَ المفارقات التي تحملها فيزياء الكوانتوم، كالترابك، الازدواجية، اللانهاية والبُعدية (dimensionality). تتضمن هذه المجموعة صورة الأرنب-البطة، التي ظهرت للمرة الأولى على مجلة ألمانية فكاوية سنة 1892 بدون أن تُنسب إلى رسّامٍ باسمه، وكتب أعلاها تعليقٌ سريعٌ على شكل سؤالٍ فحواه، "ما هي الحيوانات التي يشبه بعضها بعضًا بشكلٍ أقرب؟" وفي أسفلها عبارة "الأرنب والبط". بعد ذلك بسبع سنوات، تم استخدام الصورة من قبل عالم النفس البولوني-الأمريكي جوزيف ياستروف (1863-1944)⁴⁵ الذي كان مُهتمًا بدراسة أثر الإبصار (الرؤية) على الإدراك، وقد جادل من خلال التركيز على ظاهرة الخداع البصري، كما في خدعة الأرنب-البطة، بأن ما يبصره ويدركه الشخص يعتمد أيضا على حالته النفسية. بعد ذلك، ظهرت الصورة نفسها في كتابات الفيلسوف النمساوي لودفيغ فتجنشتاين (1889-1951)، وبشكلٍ أكثر بروزاً في كتابه، "بحوثٌ فلسفية"، الذي صدرت الطبعة الأولى منه سنة 1953⁴⁶.

كما تتضمن المجموعة نماذج من صور الرسام التشكيلي الهولندي موريتس إيشر (Maurits Escher) (1898-1972)، وهي صورٌ مستوحاة رياضياً، جميعها تنطوي إما على شكلٍ من أشكال المفارقة، أو على الخداع (البصري) أو على ازدواجية المعنى. تعطي صور إيشر، بشكلٍ مثيرٍ للدهشة⁴⁷، انطباعاً حسياً عن المفاهيم المغالية في

⁴⁵ I. C. McManus et al., "Science in the Making: The Duck-Rabbit Figure," *laterality* 15 (2): 2010, 167.

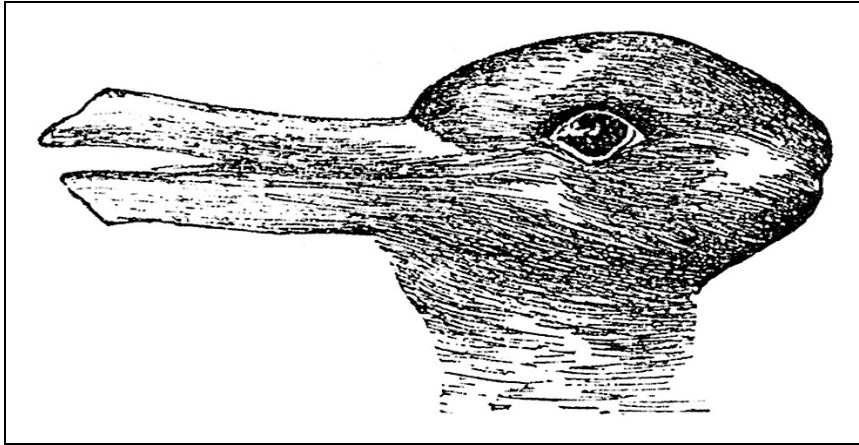
⁴⁶ لودفيغ فتجنشتاين (تر. عزمي إسلام)، بحوث فلسفية، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، 1985، 297.

⁴⁷ هناك، على الأرجح، عاملٌ أساسي يقف وراء كون أعمال إيشر مثيرة للدهشة. يتمثل هذا العامل في ما يروى في سيرة إيشر الذاتية من أنه كان فاشلاً في تحصيل مادة الرياضيات، رغم أنه كان مفتوناً منذ صغره بظواهر الترتيب والتناظر التي غالباً ما يشاهدها في أنماط تليط الفضاءات المستوية بالأشكال الهندسية (tessellation). وبذلك، سبق إيشر اهتمام علماء الرياضيات بما يعرف بحقل التناظر

التجريد التي تطورت في الفيزياء والرياضيات. ورغم أن إيشر لم يكن على اهتمام كبير بالرياضيات، لأنه على الأرجح كان يواجه صعوباتٍ في فهم التجريد الشديد في مفاهيمها⁴⁸، غير أن لوحاته كانت تصويرية بحتة، لا يستلهمها مما تلاحظه عيناه، بل مما يتصوره في ذهنه. وقد عرض من خلالها مجموعة من التعبيرات البصرية لمفاهيم رياضية مجردة، كما تمكّن من تصوير العديد من النواحي الغامضة في الملاحظة والفهم البشريين للطبيعة. وبينما كان يقوم بذلك، وجد نفسه في كثير من الأحيان في عالمٍ محكومٍ بقوانين ومفاهيم الرياضيات. يقول إيشر، "من خلال تعاملي بحماسٍ متقدّم مع ألغاز الطبيعة التي تحيط بنا، ومن خلال النظر والتأمل في الملاحظات التي قمتُ بها وتحليلها، انتهى بي الأمر في حقل الرياضيات. وعلى الرغم من أنني لست إطلاقاً على إلمامٍ بالعلوم الدقيقة، إلا أنني كثيراً ما أشعر أنني أتقاسمُ مع الرياضيين الكثير من القواسم المشتركة أكثر مما أتقاسمه مع أصدقائي الفنانين"⁴⁹.

2-1- التراكب و الازدواجية في صورة الأرنب-البطة (1892)

في صورة الأرنب-البطة، يمكن للمشاهد أن يرى إما رسماً يمثل رأس البطة، أو رسماً يمثل رأس الأرنب. يبدو الأمر نسيباً تماماً، فإذا كان المشاهد يرى شكل الأرنب فهو يرى وجهاً ينظر في اتجاه اليمين، كما يرى بكل وضوح زوج أذنين خلف الرأس إلى اليسار من الصورة. أما إذا كان يرى شكل البطة فهو يرى وجهاً ينظر في اتجاه اليسار، كما يرى منقاراً بدلاً من زوج الأذنين في الحالة الأولى. يمثل الشكل (9) تمثيلاً لنموذجٍ من الدراسات الإحصائية-التحليلية التي قام بها باحثون في علم النفس لفهم السلوك الذهني لمشاهدي هذه الصورة.



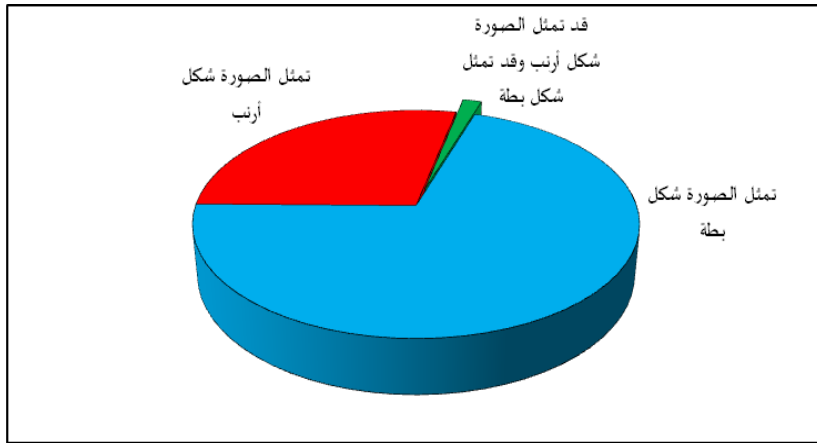
اللونى، بل إن أعماله أصبحت لاحقاً لا غنى عنها في فهم العديد من المفاهيم التي تطورت ليس فقط في الرياضيات، لكن حتى في الفيزياء. جاءت رسومات إيشر المستوحاة رياضياً على شكل صور مطبوعة (prints)، منحوتاتٍ على الخشب (woodcuts) أو على شكل مطبوعاتٍ حجرية (lithographs).

⁴⁸ د. سكاتسشنايدر، "أشكال إيشر المجازية"، مجلة العلوم: الترجمة العربية لمجلة ساينتيفيك أمريكان، المجلد 11، مارس 1995،
<http://www.ooloommagazine.com/Articles/ArticleDetails.aspx?ID=60> (تم التصفح بتاريخ 12.3.2015)

⁴⁹ cited in Sara Robinson, "M.C. Escher: More Mathematics than Meets the Eye," *SIAM News* 35(8): 2002, 3.

الصورة (2) : صورة الأرنب-البطة (1892)

قدمت هذه الدراسات العديد من التفسيرات للإجابة على السؤال "لماذا يرى بعض المشاهدين صورة الأرنب بينما يرى البعض الآخر صورة البطة، في حين أن نسبة ضئيلة منهم يتمكنون من الانتباه للخدعة البصرية في الصورة؟" من بين الإجابات التي تقيدها الأدبيات ذات العلاقة أن المسألة قد تعتمد على ما إذا كان المشاهد أيمن أم أشول اليد، وقد تعتمد على ما إذا كان المشاهد متعودًا على النظر بدءًا من اليسار نحو اليمين أم بدءًا من اليمين وانتهاءً باليسار، قد يكون للأمر علاقة بالاتجاه الذي تكتب فيه لغة المشاهد، وقد تعتمد على الجنس، وقد تعتمد على عمر المشاهد، وقد تعتمد على أيٍّ من الحيوانين يعتبر أكثر شيوعاً في المحيط الإيكولوجي اليومي للمشاهد، وقد تعتمد حتى على مدى انحياز الرسام أثناء إعداد الصورة وجعلها تبدو أقرب لشكل الأرنب منه لشكل البطة أو العكس.



الشكل (9): حجم التباين في ما يراه المشاهدون في صورة الأرنب-البطة⁵⁰

غير أن القيمة الأساسية المضافة لصورة الأرنب-البطة، وهي موضع الاهتمام هنا، تكمن في قدرتها على تمثُّل مبادئ فيزياء الكوانتوم، فهي تتضمن صورة وحيدة وموحدة (unique&unitary) لكنها تنطوي على ازدواجية صورتين متباينتين من غير الممكن ملاحظتهما معًا في الوقت نفسه، هذا بالرغم من أنها تتضمنهما معًا قبل وبعد - لكن ليس أثناء - قيام الملاحظ بعملية المشاهدة. هذه الازدواجية شبيهة بازدواجية جسيم-موجة عند بُوهر، وهي شبيهة كذلك بحالة التراكب الموجي في تجربة شرودنغر.

⁵⁰ في دراساتٍ أخرى استعملت السؤال المفتوح، "ماذا ترى في الصورة؟"، أضاف مستجوبون آخرون - بشكل مثير للدهشة - إجابات مختلفة تمامًا عن الإجابتين المتوقعتين، بطة أو أرنب، مثل رأس طائر النورس، رأس آكل النمل، رأس خلد الماء ورأس طائر الإيمو. أنظر: McManus et al., 178.

عندما تكون الصورة بين يدي المشاهد وقبل أن يلقي عليها نظره، تكون عبارة عن صورة أرنبٍ وبطةٍ في الوقت نفسه، وهي حالةٌ من تراكب الصورتين، لكن بمجرد القيام بالرصد/المشاهدة تهاز إحدى الصورتين وتأخذ الصورة الوحيدة والموحدة شكلاً محدداً، إما شكل أرنبٍ أو شكل بطة. نجد أنه من المهم هنا لفتُ الانتباه إلى التمييز الذي أُلحَّ عليه فتجنشتاين بين رؤية الشيء (seeing)، وهو ما نسميه هنا المشاهدة، والتعرف على الشيء (recognizing). فقد تُعرض الصورة على طفلٍ ما فيقول من الوهلة الأولى، "هذا أرنب"، لكنه بعد لحظاتٍ وفجأة يصبح، "بل هي بطة"⁵¹. في البداية، رأى/شاهد الطفل في الصورة أرنباً، لكنه سرعان ما "تعرف" فيها على شكل البطة⁵². فينبغي التأكيد على أن عملية المشاهدة تتوقف على رؤية إما شكل الأرنب وإما شكل البطة، رغم أن الصورة تتضمنهما معاً⁵³.

2-2- الازدواجية و اللانهاية في صورتى "حدود دائرة" (1960) و "الدوامات" (1957)

تنطوي صورة "حدود دائرة" (1960) على روح الازدواجية نفسها التي تنطوي عليها صورة الأرنب-البطة، غير أنها تبدو أشد تعقيداً هنا، لذلك كان من الملائم والمُعبر تسميتها "ملائكة وشياطين" في نسخةٍ سابقةٍ رسمها إيشر سنة 1944⁵⁴. تأخذ الملائكة في الصورة أشكالاً ملونة باللون الأبيض، بينما تأخذ الشياطين أشكالاً ملونة باللون الأسود. وفقاً لنفس منطق الازدواجية والتراكب في صورة الأرنب-البطة، تنطوي صورة إيشر قبل مشاهدتها على تراكبٍ بين أشكال الملائكة والشياطين. لكن بمجرد إلقاء النظر عليها، إما أن يرى المشاهد أشكال الملائكة البيض متوهماً أن الأشكال السوداء الأخرى ما هي إلا خلفيةٌ للصورة، وإما أن يرى أشكال الشياطين السود متوهماً أن الأشكال البيضاء الأخرى ما هي إلا عبارة أيضاً عن خلفيةٍ للصورة⁵⁵.

⁵¹ Severin Schroeder, "A Tale of Two Problems: Wittgenstein's Discussion of Aspect Perception," in J. Cottingham and P. Hacker (eds.), *Mind, Method and Morality: Essays in Honour of Anthony Kenny*, USA: Oxford University Press, 2010, 356.

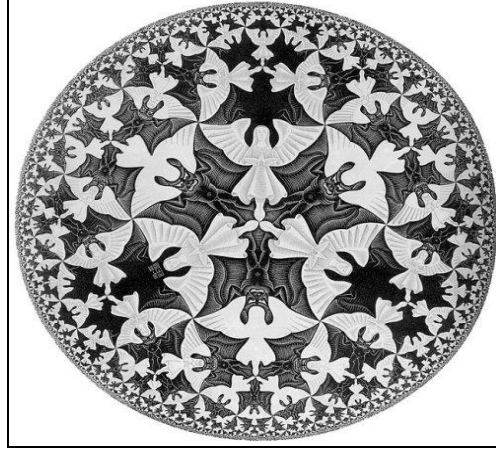
⁵² "التعرف" عملية ذهنية أشد تعقيداً، وهو يأتي كمحصلةٍ للتركيز الذهني على موضوع المشاهدة.

⁵³ في حقل العلاقات الدولية، صدرت في سنة 2014 دراسة للباحثة روزا بروكس تستعمل فيها مفارقة البطة-الأرنب لدراسة الخطاب السائد حول "الحرب على الإرهاب"، أنظر:

Rosa Brooks, "Duck-Rabbits and Drones: Legal Indeterminacy in the War on Terror," *Stanford Law and Policy Review* vol. 25: 2014.

⁵⁴ يمكن الإحالة إلى رابط الموقع الرسمي <http://www.mcescher.com/> الذي نشرت فيه أعمال موريتس إيشر، وجميع الصور المنسوبة إليه والتي أعيد طبعها في هذا البحث تم تنزيلها من هذا الموقع.

⁵⁵ مرة أخرى، قد ينتبه المشاهد، سواءً بنفسه أو بإيعاز من مشاهدٍ آخر، إلى وجود شياطين إلى جانب الملائكة (أو إلى وجود ملائكة إلى جانب الشياطين)، إلا أن هذا سيكون من قبيل التعرف على الشيء وليس مشاهدته.



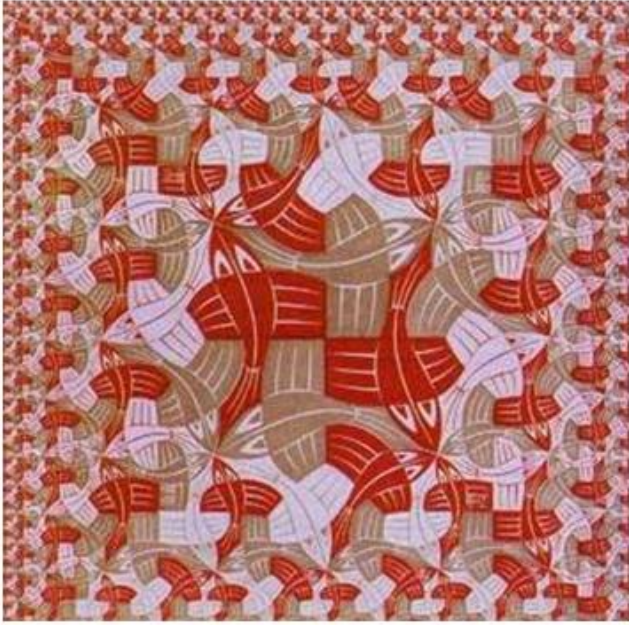
الصورة (3): "حدود دائرة" (1960)

في هذه الصورة كذلك، تنتفي الحدود رغم أن الحيز الذي رُسمت فيه يبدو محدودًا بحدود محيط دائرة. نستعمل هنا مفردة "دائرة" بصيغة النكرة للدلالة على وهمية هذه الدائرة، لأن محيطات (contours) الملائكة والشياطين (الأشكال الملونة باللون الأسود) هي التي تحدُّ بعضها بعضًا في ترانصفٍ لا متناهٍ بدايته من مركز الصورة. وفي هذا الترانصف الذي يأخذ في الرياضيات شكل قطع زائد (hyperbolic)، تبدو أشكال الملائكة والشياطين وكأنها تزداد تشوهًا كلما تصاغر حجمها. غير أنه إذا افترضنا أننا قمنا بقياسها وفقًا لمبادئ الهندسة الإقليدية، سنجد أن جميع أشكال الملائكة – وجميع أشكال الشياطين – لها نفس الشكل ونفس المساحة، ما ينفي وهم التصاغر والتشوه الذي ترسمه الهندسة الإقليدية⁵⁶. كما أننا سنجد، فضلًا عن ذلك، أن كل عددٍ من أشكال الملائكة – وكل عددٍ من أشكال الشياطين – هو عددٌ لامتناهٍ من النسخ المتكررة إلى ما لانهاية، دون أن تتجاوز البتة حدود الدائرة التي تبدو في الصورة، أي أن كل عددٍ على جِدَةٍ هو عددٌ لامتناهٍ من الأشكال في فضاءٍ متناهٍ.

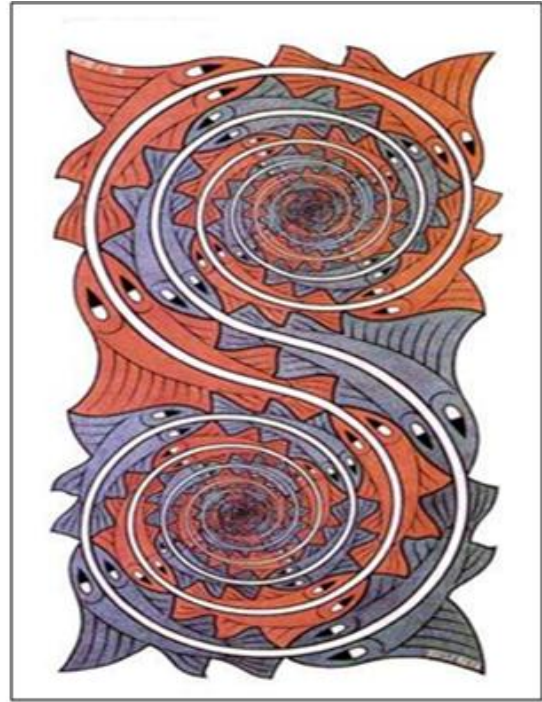
كان إيشر مفتونًا بالتقسيم المنتظم للمستوي. وتشهد الرسومات التي أنجزها على عبقريته في توليد أشكالٍ زاحفةٍ، سابعةٍ ومُحلّقة. وفضلًا عن إبراز ظاهرة التناظر بين أنواعٍ مختلفةٍ عديدة، كان تقسيم المستوي، عند إيشر، وسيلة لفهم اللانهاية. وعلى الرغم من أن عملية الترصيف التناظري على المستوي يمكن مواصلتها من حيث المبدأ على نحوٍ غير محدود، وهو ما يوحي باللانهاية، غير أن ما كان يُغريه بشكلٍ أكثر هو فكرة القدرة على التعبير عن اللانهاية

⁵⁶ يكمن الفرق الأساسي بين الهندسة الإقليدية والهندسة الإقليدية في نقض ما يعرف بمسلمة إقليدس الخامسة، أو مسلمة التوازي، التي تنص على أنه في المستوي ثنائي الأبعاد، من أجل أي مستقيم في المستوي (أ ب) ومن أجل أية نقطة (س) لا تقع على هذا المستقيم، يوجد مستقيمٌ وحيدٌ يمر على النقطة (س) ويوازي المستقيم المعلوم (أ ب). غير أن هذه المسلمة تصبح بدون معنى في أنماط الهندسة الإقليدية، ففي هندسة القطع الزائد يوجد عددٌ لا نهائي من المستقيمات التي تمر بالنقطة (س) بدون أن تقطع المستقيم المعلوم (أ ب)، والمستقيمان المتوازيان، اللذان لا يلتقيان في الهندسة الإقليدية، يتقاربان ويتقاطعان في الهندسة الإهليلجية (Elliptic). أنظر القسم الثالث من كتاب رودولف كارناب (تر. السيد نفاذي)، الأسس الفلسفية للفيزياء، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 2003، 151-211. هناك العديد من النماذج التصورية لإنشاءات الهندسة الإقليدية، على غرار شريط موبوس (Möbius strip) وزجاجة كلاين (Klein bottle). سنعود إلى هذين النموذجين في أجزاء قادمة من الفصل الثالث.

ضمن حدود الصفحة الواحدة والحيز المحدود⁵⁷. هناك العديد من التنويعات لهذه الصورة تعبر عن اللانهاية ضمن حيزٍ نهائيٍّ ومحدود. أنظر الصور رقم (4)، (5) و (6).



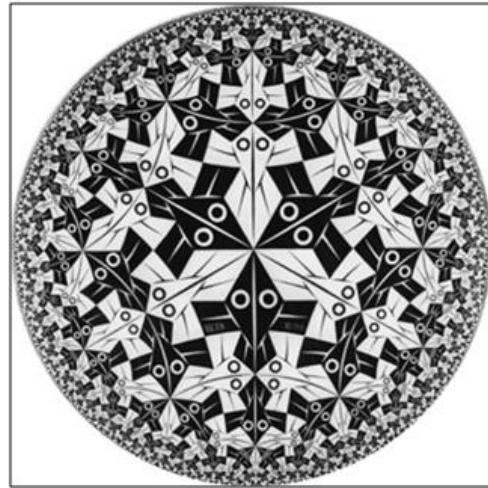
الصورة رقم (5): "حدود مربع" (1964)



الصورة رقم (4): "الدوامات" (1957)



الصورة رقم (7): "سماءٌ وماءٌ" (1938)

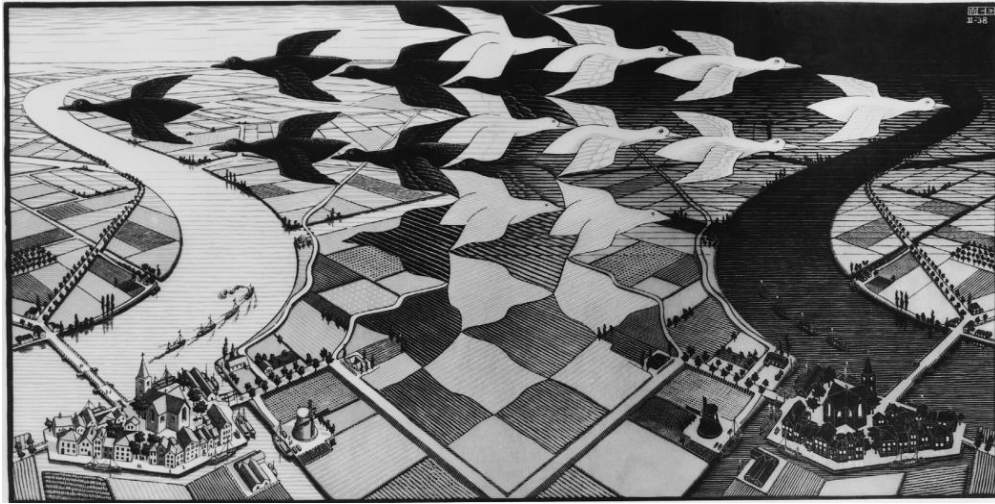


الصورة رقم (6): "حدود دائره" (1958)
- نسخة أخرى -

⁵⁷ سكاتسشنايدر، مرجع سبق ذكره.

2-3- الازدواجية و البعدية في صورتى "النهار و الليل" (1938) و "الزواحف" (1943)

تتحدى صورة "النهار و الليل" المفهوم الإقليدي للأبعاد (dimensionality)، حيث تتيح إمكانية تقفي مسارٍ تصوري يتحول من خلاله المستوي ثنائي الأبعاد إلى فضاءٍ ثلاثي الأبعاد. في هذه الصورة، تتحول رقعة الأراضي الزراعية المنبسطة في أسفل الصورة إلى سربين من الطيور في الأعلى منها، أحدهما باللون الأبيض والآخر باللون الأسود. ولا تخلو صورة "النهار و الليل" من مفارقة الازدواجية، بل إنها تبدو هنا أكثر تعقيدًا وإثارة للدهشة على الأرجح. حيث يبدو سربُ الطيور البيضاء وكأنه يُحلّق نحو الشرق فوق قرية غارقة في الظلام، بينما وفي الوقت نفسه يبدو سربُ الطيور السوداء وكأنه يُحلّق نحو الغرب فوق القرية نفسها لكن في وضح النهار. وتنطوي هذه الصورة بدورها على مفارقة التراكب بين مشهدَي الطيور البيضاء تحلّق ليلًا نحو الشرق والطيور السوداء تحلّق نهارًا نحو الغرب، وفقاً لنفس المبدأ الذي تنطوي عليه الصورتان السابقتان.



الصورة (8): "النهار و الليل" (1938)

لهذه الصورة تنويعاً أخرى تسمى "الزواحف" (الصورة 9)، غير أن هذه الأخيرة تبدو أكثر عمقا في تمثّل مفهوم الأبعاد. كان إيشر يريد على الأرجح تصوّر شكلٍ من أشكال السفر عبر الأبعاد (transdimensionality) وتجسيده بالرسم. على صورة "الزواحف"، يمكن مشاهدة صفحة بيضاء عليها رسمٌ لتراصفٍ وتداخلٍ مجموعةٍ من الزواحف، بيضاء، سوداء ورمادية اللون. على صفحة الورق هذه، يتمثل العالم في شكلٍ مسطحٍ مستويٍ ذي بعدين. وفي الزاوية أسفل يسار الورقة، حيث يوجد توقيع الرسام، تبدو إحدى هذه الزواحف وكأنها تتمكن من الانعتاق من هذا المستوي والزحف منتقلة إلى عالمٍ مختلفٍ ثلاثي الأبعاد، حيث يتشكل لديها سُمكٌ وتصبح قادرة على اختبار الحركة من مكانٍ معيّن إلى مكانٍ آخر، فتتسلق الكتاب، ثم تعبر الكوس الذي يجسر الهوة بين الكتاب والمجسم، ثم تعبر مرة أخرى آنية أعواد الثقاب وتنزل لتعود أدراجها من جديدٍ إلى مكانها القديم في العالم المستوي المسطح.



الصورة (9) : "الزواحف" (1943)

قبل أن تنعتق الزاحفة وتختبر تجربة السفر عبر الأبعاد، كانت حبيسة عالمها المستوي ذي البعدين (صفحة الورقة)، فهي لا تعرف غير هذا العالم. أما نحن الذين نشاهدها ساكنة على سطح الورقة، فنندرك تمامًا أن عالمها بسيطٌ، محدودٌ وثنائي الأبعاد، وما هو إلا صفحة من كراسٍ يقبع في فضاءٍ معقد، لامتدادٍ ومتعدد الأبعاد، غير أن الزواحف المسطحة تجهل ذلك. أليست هذه الصورة مدعاة للتساؤل عما إذا كنا نحن نعاني نفس الوضعية التي تعانيها الزواحف المرسومة على سطح الورقة؟ ألا يمكن أو على الأقل يُحتمل أن يوجد هناك عالمٌ "خارج" هذا العالم الذي تحبسنا فيه حواسنا وإدراكاتنا المحدودة وتُحوّل بيننا وبين الوصول إليه؟⁵⁸

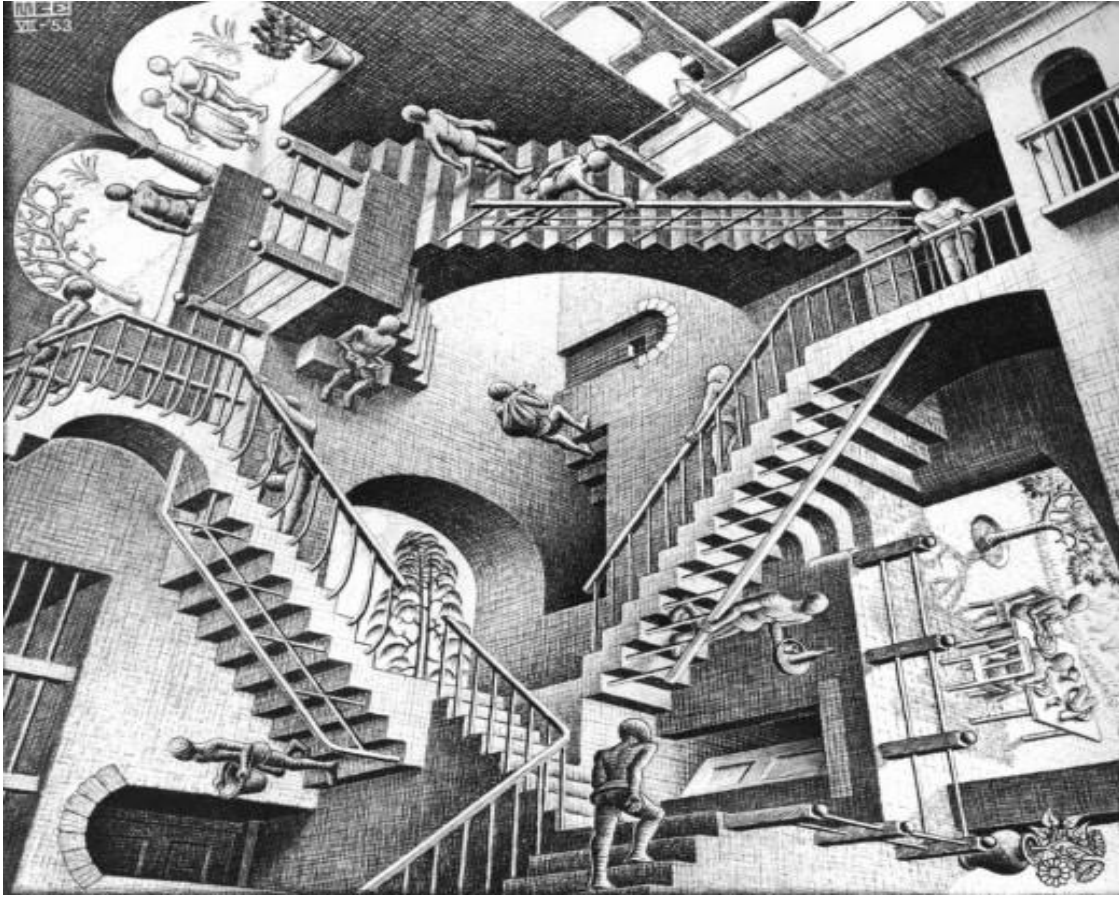
4-2- النسبية في صورة "النسبية" (1953)

تبدو صورة "النسبية" وكأنها تنطوي على تعايش ثلاث جاذبيات، تعمل معًا بشكلٍ مُربكٍ للمشاهد. ويظهر مجموعة من الأشخاص يسيرون في اتجاهاتٍ متقاطعة، أو متصالبة بالأخرى، على الأرض و على سلالِم تتحدى أنماطُ بنائها الحسَّ المشترك للمشاهد. ويظهر بعضهم، على نحوٍ مثيرٍ للانتباه، وكأنهم يمرون على مقربةٍ أحدهم من الآخر، لكن لا أحد منهم يُلقي بالا للآخر، وكأن لا أحد منهم يعلم أصلاً بوجود الآخر، وكأنهم ينتمون إلى عوالمٍ مختلفةٍ تمامًا بعضها عن الآخر

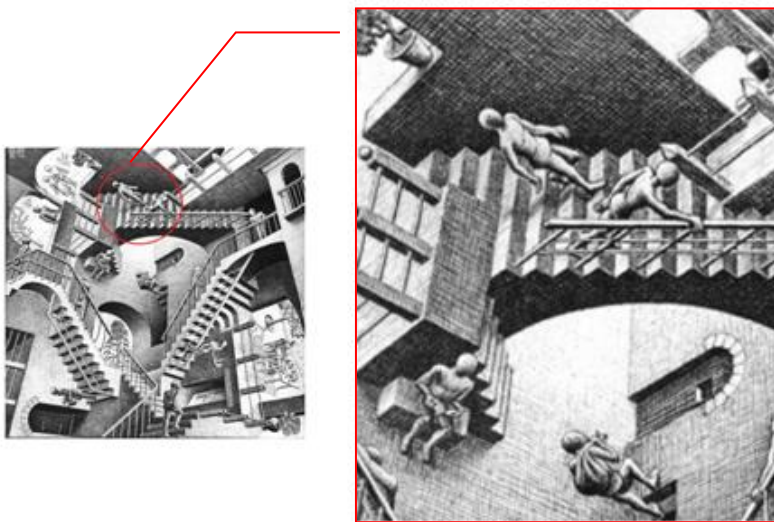
⁵⁸ تعتبر هذه الصورة غنية بالتلميحات الفلسفية اللامعة، فنلاحظ مثلا أن الصورة تنطوي على تمثيلات للعناصر الأربعة المشكّلة للعالم حسب أفلاطون: فنيئة الماء، الهواء المنبعث من مناخر الزاحفة وهي جائئة على المجسم، التراب في إناء النبتة، والنار المستوحاة من عليه أعواد الثقاب. أنظر:

"M. C. Escher tells the adventures of two-dimensional creatures who are trying to imagine three-dimensional objects," on *dimensions-math.org website*, http://www.dimensions-math.org/Dim_CH2_E.htm (accessed on 3.13.2015)

(أنظر الجزء المكبر من المشهد في الصورة في الصورة 11). في الجزء نفسه، نلاحظ أن الشخصين يسيران جنباً إلى جنب وفي نفس الاتجاه (من يسار الصورة نحو يمينها). ومع ذلك، يسير أحدهما نازلاً ويسير الآخر صاعداً السلم، وكأنهما في عالمين مختلفين.

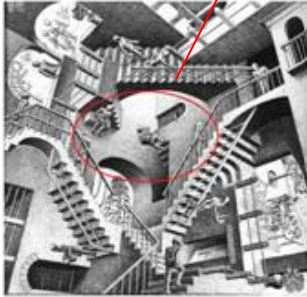


الصورة (10) : "النسبية" (1953)



الصورة (11) : تكبيرٌ لجزءٍ من صورة "النسبية"

فضلاً عن ذلك، وفي وسط الصورة، يظهر شخصٌ حاملٌ كيساً على ظهره وهو يصعد السلم قادماً من القبو. وهو يُنهي الصعود، نلاحظ أنه يضع قدمه اليمنى على أرضيةٍ هي في الوقت نفسه وبالنسبة للشخص الجالس على يساره تمثل جداراً، ما يعني أن السطح نفسه تتعايش فيه جاذبيتان، بل ثلاث جاذبيات، إذ على يمين الشخص حامل الكيس، وفي الوقت نفسه، هناك شخصٌ ثالثٌ ينزل السلم نحو الطابق السفلي، ويتموضع بالنسبة له نفسُ الجدار على يمينه لكن بجاذبيةٍ مختلفةٍ تماماً عن أرضية الشخص الصاعد وجدار الشخص الجالس: ثلاث جاذبيات، ثلاثة عوالم مختلفة.



الصورة (12): تكبيرٌ لجزءٍ آخر من صورة "النسبية"

يبدو العالم في صورة "النسبية" مشوشاً وغير واقعي البتة، بسبب الكيفية الغريبة التي رُسمت بها السلالم، الجدران، الأرضيات والسُقف بحيث تعكس اتجاهاتٍ متباينة وأحياناً متعارضة للجاذبية، ومع ذلك فهي تبقى قائمة وتسمح للأشخاص في الصورة بالتواجد والحركة بشكلٍ طبيعي. إذا ألقى المشاهد بنظره على الشخص حامل الكيس في الصورة (12) وتجاهل بقية الأشخاص في المشهد، سيبدو المشهدُ طبيعياً ومعقولاً بالنسبة له، ويتكرر لديه الانطباع نفسه كلما ركز عملية المشاهدة على جزءٍ معينٍ من الصورة على حدّته. لكن هذا الانطباع سرعان ما يتلاشى ويحل محله الاستغرابُ والشعورُ بالتشوش والارتباك إذا ما قارن بين حالة الشخص حامل الكيس، الشخص الجالس والشخص الذي ينزل السلم في الصورة (12) نفسها. ويتفاهم هذا الشعورُ بأن الصورة غير واقعيةٍ ومستحيلةٌ كلما انتقل تركيزُ المشاهد من الأجزاء كلٌّ على حدة وحاول التأمل في مشهد الصورة ككل. إن الشعورُ بالتشوش والارتباك حيال واقعية المشهد لا يؤول نحو الزوال مهما أطل المشاهد التأمل، بل يمكن حتى أن يكون هناك انطباعٌ بأنه كلما أطل المشاهد التأمل، وكلما اجتهد في فهم المشهد ككلٍ واحدٍ، تفاهم لديه هذا الشعور المضني بالتشوش والارتباك.

في صورة "النسبية"، من غير الممكن رؤية المشهد كاملاً بطريقةٍ توحى بالمنطقية والعقلانية، فإذا ما أخذت ككلٍ واحدٍ وموحد، بدت وكأنها لا تعبر على أيِّ واقعٍ (unreality) بالنسبة لأيِّ مشاهد، أو أنها تعبر في أسوأ الأحوال على "واقع غير واقعي" (unrealistic reality). أما الواقع الوحيد الذي يمكن مشاهدته والاطمئنانُ إلى وجوده فهو الواقع الذي

يقتصر عليه موقع الشخص و/أو حركته على سلمٍ واحدٍ إذا ما شوهد بمعزلٍ عن السلالم العديدة الأخرى التي ترتسم في الصورة في أشكالٍ لا تخلو من التناقض واللامعنى. تبدو تلك السلالمُ أشبه بما أسماه دوغلاس هوفستاتر⁵⁹ مجموعة من "جزر اليقين" البعيدة بعضها عن بعضها، وطالما أن المشاهد يبحر لينتقل من جزيرةٍ إلى أخرى، وطالما أنه لا يمكن أن يتواجد إلا على جزيرةٍ واحدة في لحظةٍ معينة، فهو لن يقدم على مساءلة اليقين الذي يعتريه حيال حقيقة الواقع الذي يواجهه على كل جزيرةٍ على حدة.

في سنة 2010، قام الرسامُ السويدي الشاب، إيريك يوهانسون، بتصميم صورةٍ تستلهمُ مشهد "النسبية" السابق، لكن بمضمونٍ أكثر وضوحًا وأقل تعقيدًا مما تنطوي عليه صورة إيشر (الصورة 13). لاشك أن في تسمية الصورة، "عبورٌ منطقي"، شكلٌ من أشكال الاستفزاز للمشاهد، إذ بالنسبة له وهو يمسك بالصورة (كما تمسك بها الآن أيها القارئ الكريم)، صحيحٌ أن عبور السيارتين الزرقاء والبيضاء – والفتاة أيضا – يبدو "منطقيًا" تمامًا، غير أن عبور السيارتين الحمراء والرمادية – فضلًا عن الفتى – يبدو "غير منطقي" على الإطلاق. تبدو الصورة بالنسبة للمشاهد وكأنها تنطوي على الواقع (العبور المنطقي) وعلى اللاواقع (العبور اللامنطقي) في الوقت نفسه.



الصورة (13): "عبور منطقي" لإيريك يوهانسون (2010)⁶⁰

⁵⁹ Douglas R. Hofstadter, *Goedel, Escher, Bach: An Eternal Golden Braid*, USA: Penguin, 2000, 97.

⁶⁰ هذه الصورة منشورة على موقع مجلة (normmagazine) الدنماركية: <http://www.normmagazin.de/kultur-lebensstil/erik-johansson/> (تم التصفح بتاريخ 14.3.2015). نفترض أن هذه الصورة عبارة عن نسخة معدلة وملونة من الصورة الأصلية المنشورة على موقع الرسام يوهانسون، لكن المجلة نسبتها إليه رغم أن النسخة المنشورة على الموقع ملونة بالأبيض والأسود وليست بنفس التفاصيل. وقد قمنا بانتقاء هذه النسخة لأنها أشد وضوحًا من النسخة الأخرى. لمطالعة أعمال يوهانسون، يمكن زيارة رابط موقع الرسام: www.erikjohanssonphoto.com.

لكن ماذا لو قام المشاهد بقلب صفحة الصورة بزواوية قدرها 180° على المستوي، سيلاحظ أن عبور السيارتين الزرقاء والبيضاء الذي كان يبدو منطقيًا أصبح الآن غير منطقي تمامًا، وأن عبور السيارتين الحمراء والرمادية الذي كان يبدو غير منطقي أصبح منطقيًا.

الآن، ماذا لو كان المشاهد يجلس مع صديق له متقابلين حول طاولةٍ مشتركة، ثم وُضعت صورةٌ يوهانسون أمامهما على الطاولة ليتأملها معًا. سيبدو العبور المنطقي بالنسبة للمشاهد غير منطقي بالنسبة لصديقه، بينما يبدو العبور غير المنطقي بالنسبة له منطقيًا بالنسبة لصديقه، والعكس تمامًا. بعبارة أخرى، الواقع بالنسبة لأحدهما هو اللاواقع بالنسبة للآخر، واللاواقع بالنسبة لأحدهما هو الواقع بالنسبة للآخر، فالأمر نسبي تمامًا ويعتمد بشكلٍ حاسمٍ على المقعد الذي يجلس عليه المشاهد والزواوية التي يشاهد منها. وإذا عدنا إلى صورة "النسبية"، يمكن القول بأن الأمر يعتمد على "السلم" الذي ينظر إليه المشاهد، وطالما أن هناك عدة "سلالم"، تحكم الحركة فيها عدة جاذبيات، فهناك عدة عوالم، وعدة حالات للواقع (many realities)، ومن غير المجدي الاستمرار في محاولة فهم الاتساق بينها.

يجادل وُولف بأن طريقة التفكير هذه حول الواقع كانت غير مألوفة، وقد تطورت مع اكتشاف علماء الفيزياء أن عملية رصد عالم الكوانتوم مادون الذري تُدخل عليه ازدواجية ومفارقة⁶¹. غير أن طريقة التفكير هذه، على ما يبدو، لا تُبرز سمات الازدواجية والمفارقة الكامنة في الواقع فحسب، لكنها في الوقت نفسه تحل المفارقة كما تبينه صور موريتس إيشر، وذلك بتكريس مبدأ نسبية الواقع، وازدواجيته وافتقاره الشديد لخاصية اليقين، وبإلقاء مزيدٍ من الضوء على فكرة أن المفارقة كامنة في الواقع وأنها لا تشوه حقيقته كما يتوهم المشاهد من الوهلة الأولى. سنعود في الجزء الموالي إلى النقاش التاريخي الذي جمع بين أينشتاين و بُوهر حول ما أسماه وُولف "طريقة التفكير حول الواقع"⁶². ويؤسس لهذا النقاش تقليدًا فلسفي عريق في الجدل حول مفهوم الواقع (reality)، وموضوعيته، واستقلالته عن عملية الملاحظة/الرصد. وقد سبق وأن تطرقت الأجزاء السابقة إلى مضامين متفرقة لهذا النقاش، أما الجزء الموالي فيتصدى للتركيز على فحص التبادل المعرفي الذي حدث بين الفيزيائيين القديرين، أينشتاين و بُوهر، الذين ساهما معًا في إنجاز الثورة الكبرى على الفيزياء الكلاسيكية، لكن المطاف انتهى بهما إلى نقاشٍ بيني تاريخي يجادل وُولف بأنه لا يزال مستمرًا إلى الآن⁶³، رغم أن الموت سبق وأن غيَّبهما عن الوجود منذ أكثر من نصف قرن.

⁶¹ وولف، 120.

⁶² Carsten Held, "The Bohr-Einstein Debate and the Fundamental Problem of Quantum Mechanics," in Jürgen Audretsch (ed.), (trans. Rudolf Ehrlich), *Entangled World: The Fascination of Quantum Information and Computation*, Germany: Ebner & Spiegel GmbH, Ulm, 2006, 65-90; Abraham Pais, *Subtle Is the Lord: The Science and the Life of Albert Einstein*, Oxford: Oxford University Press, Second Edition, 2005, 440-459.

⁶³ وولف، 114.

3- النقاش التاريخي بين أينشتاين و بوهر :

في مفهوم "الواقع" و العلاقة بين الملاحظ والملاحظ

قبل اكتشاف هايزنبورغ لمبدأ اللايقين وتطور فيزياء الكوانتوم عمومًا، كان الاعتقادُ السائدُ يقضي بأن العالم الخارجي الموجود هناك (out there) يتمتع بوجودٍ مستقلٍ تمامًا عن الراصد/الملاحظ الذي يقيسه/يلاحظه. غير أن هايزنبورغ نجح في تفويض هذا الاعتقاد وأثبت أن العالم غير مستقلٍ تمامًا عن الراصد. بصيغةٍ أخرى، أثبت أن الملاحظ غير مستقلٍ تمامًا عن الملاحظ.

في أكتوبر 1927، انعقد مؤتمر سولفاي الخامس لعلماء الفيزياء والكيمياء⁶⁴. ورغم أن المؤتمرات السابقة (1911، 1913، 1921، 1924) ناقشت مواضيع على علاقةٍ بفيزياء الكوانتوم، إلا أن هذا المؤتمر كان حاسمًا في إثارة الجدل حول إحدى أهم المسائل العالقة في فيزياء الكوانتوم، العلاقة بين العالم والعالم، بين الملاحظ والملاحظ. وحضر المؤتمر ممثلون عن مدرسة كوبنهاغن، في طليعتهم بوهر وهايزنبورغ، إضافة إلى أينشتاين وشرودينغر.

تحليل مفردة "الواقع"⁶⁵ إلى "العالم" الخارجي عنا، المتشكل من أشياء "حقيقية" موجودة بشكلٍ مستقلٍ عن ذواتنا. ونحن نؤمن أن هذه الأشياء نفسها تبقى دائمًا موجودة حتى لو لم نكن موجودين كي نشاهدها، لأن مشاهدتنا لها لا تعدو أن تكون نوعًا من التأكد من واقعٍ موجودٍ سلفًا. هذا ما ينطوي عليه الحسُّ المشتركُ المفعمُ بيقينيات الفيزياء الكلاسيكية. لذلك، فإن اعتراضات فيزياء الكوانتوم، التي ستأخذ تسمية مدرسة كوبنهاغن، ستبدو كأنها انحرافٌ جذريٌّ عن ميراث الفيزياء الكلاسيكية الذي بدا أينشتاين في نقاشه مع بوهر وكأنه "يعط عليه بالنواجذ"، ما جعل ديفيد بيت يعتبره "آخر الفيزيائيين الكلاسيكيين"⁶⁶. من خلال مبدأ التكاملية، الذي وضعه بوهر، يحاجج أنصار مدرسة كوبنهاغن أن الواقع لا يكون واقعيًا إلا عندما يُحسُّ به، فإحساساتنا بالواقع تظهر، من خلال هذا الرأي، متناقضة نوعًا ما، وذات سماتٍ ازدواجية وتنطوي على مفارقاتٍ غريبة، ولئن كان الإحساس الفوري بحقيقة "الآن" يبدو لا مفارقة فيه، إلا أننا عندما نسعى، كراصدين، إلى وضع سجلٍ تاريخيٍّ لإحساساتنا، سنجد أنها فعلاً تتسم بالتناقض والازدواجية والمفارقة. ويعود ظهورُ المفارقات في مفهوم الواقع إلى عدم وجود خطٍ واضحٍ يفصلُ بيننا وبين الواقع الذي نرصده وجوده خارج أنفسنا. إن الواقع يتعلق أساسًا باختيارنا لما نريد رصده وبكيفية رصده⁶⁷.

⁶⁴ سُي هذا المؤتمر نسبة إلى الكيميائي ورجل الصناعة البلجيكي، إرنست سولفاي، الذي بادر برعايته وتحمل تكلفته المالية الكبيرة آنذاك. ويعقد هذا المؤتمر بشكلٍ شبه دوري منذ سنة 1911 في بروكسل، غير أن مؤتمر عام 1927 يعتبر الأكثر شهرة، وأهمية، في تاريخ الفيزياء مابعد الكلاسيكية.

⁶⁵ ترادف مفردة "الواقع" مفردة (reality) في اللغة الانجليزية، وهي غير مفردة "الحقيقة". لذلك، سنعمد إلى استعمال مفردة "الواقع" حتى وإن كانت الترجمات العربية التي نحيل إليها تستخدم مفردة "الحقيقة".

⁶⁶ Peat, 10.

⁶⁷ وُلف، 119.

وبذلك، يمكن أن نفهم أنّ عملية الاختيار تتم من بين عدة بدائل للواقع في حد ذاته (realities) موجودة وقابلة للرصد، تماماً كأن نقول بأن الفوتون يتحرك كجسيم (البديل الأول لواقع الفوتون) ويتحرك كموجة في الوقت نفسه (البديل الثاني لواقع الفوتون)، وعندما نقوم بالرصد عبر تجربة الشق الوحيد فنحن نختار البديل الأول، في حين أننا عندما نقوم بالرصد عبر تجربة الشق المضاعف، فنحن نختار البديل الثاني للواقع. ستبدو هذه المحاجة غريبة وقد لا تحظى بغير الاستهجان، لأن الكثير من الأشياء التي نرصدها في حياتنا اليومية، في العالم الماكروسكوبي، لا تتأثر بعملية الرصد، لأنها تُرى بالعين المجردة وبالبصيرة العادي، ولا يلعبُ فيها مبدأ اللاتيقين إلا دوراً متناهياً في الضآلة. هذا على عكس ما ينطوي عليه العالم الميكروسكوبي في مستوى الكوانتوم، على نحو ما سبق. غير أن هناك العديد من المحاولات لبناء مفارقاتٍ تصورية، شبيهة بالتجارب الذهنية التي تقترحها فيزياء الكوانتوم، من شأنها أن تلفت الانتباه إلى هذه الحقيقة الماثلة، التي يحول إرث الحس المشترك (الذي يسمى أيضاً الحس السليم (common sense)) للناس بينهم وبين إدراكها. سنعودُ إلى نماذجٍ مثيرةٍ للدهشة من هذه المفارقات في نهاية هذا المبحث.

قبل العودة إلى النقاش التاريخي بين أينشتاين وبُهر، ينبغي التوقفُ عند نقاشٍ آخر داخل مدرسة كوبنهاغن نفسها، بين بُهر و هايزنبورغ. ففي الوقت الذي كان فيه هايزنبورغ وآخرون من قبيل باولي، شرويدنغر وبورن يجتهدون في استكمال الصيغة الرياضية لنظرية اللاتيقين، كان بُهر يفكر في ما تعنيه النظرية في حدِّ ذاتها. كان بُهر يشكك في فرضية هايزنبورغ القائمة على أن الإلكترون "لديه" بالفعل موقعٌ وسرعة وأن القيام بقياس إحدى هاتين الخاصيتين من شأنه أن يشوش الأخرى. يجادل بُهر بأن هايزنبورغ يفترض وجودَ واقعٍ أساسي ثابت، مفاده أن الأشياء في عالم الكوانتوم تمتلك خصائص تماماً كتلك التي تمتلكها الأشياء العادية في عالمنا الماكروسكوبي، وأن كلَّ فعلٍ يستهدفُ الملاحظة والرصد يتدخل ويغير واحدة من هذه الخصائص⁶⁸.

يُحاجج بُهر بأن فرضية هايزنبورغ التي تشكل نقطة انطلاقه هي فرضية غيرُ صحيحة، لأنها تفترض أن الإلكترون "لديه" خصائصٌ جوهريّة متأصلة فيه. حسب بُهر، القول بأن الإلكترون "لديه" موقعٌ وسرعة يكون له معنىً فقط في عالم القياسات الكبيرة، في حين أن مفاهيم كالتسببية والموقع المكاني والسرعة والمسار لا تنطبق إلا على فيزياء القياسات الكبيرة، ولا يمكن استيرادها إلى عالم الكوانتوم. ويجادل بُهر بأن كلَّ فعلٍ للقيام بقياس ما هو إلا فعلٌ استجابيٌّ للكون. والجوابُ الذي يتلقاه الملاحظُ (الذي يقوم بالقياس) على هذا الاستجواب يعتمد على الكيفية التي يُبنى بها السؤال، أي الكيفية التي يُجرى بها القياس. فبدلاً من محاولة كشف الحجاب عن خاصية متأصلة في الكوانتوم، فإن الخصائص التي نلاحظها تكون، بمعنى معين، نتاجاً لفعل القياس في حدِّ ذاته. يقول بُهر: "أنت تطرح سؤالاً بطريقةٍ ما والطبيعة مصممة لتقدم إجابة محددة بعينها، اطرح السؤال بطريقةٍ مختلفة وستحصل على إجابةٍ

⁶⁸ Peat, 15(emphasis in original).

مختلفة". وينتهي بُوهر إلى أنه بدلاً من تشويش الكون كما يدعي هاينبورغ، دائماً ما تكونُ الإجابة على فعلِ القياس في عالم الكوانتوم تأتي على شكلٍ من أشكال الخلق المشترك (co-creation) بين الملاحظ والملاحظ⁶⁹.

يمكن الاستعانة بالمثل التالي لتبسيط هذه المحاجة. عندما ترصد صاروخاً متحرّكاً فأنت تنظر إليه وهو في نقطة (أ). إذا أشحت بنظرك عنه، ثم عاودت النظر إليه ببرهة من الزمن، فستراه وهو في نقطة (ب). ورغم أنك لم تكن تنظر إليه حين كان يقطع المسافة بين النقطتين (أ) و (ب)، إلا أن الافتراض بأن الصاروخ كان بالفعل في مكانٍ بين (أ) و (ب) يبقى منطقيًا. ينطوي هذا الافتراض على الاعتقاد بأن للصاروخ في كل لحظة من الزمن موقعاً ومساراً محددين بدقة في الفضاء بغض النظر عن حقيقة أننا لم نكن ننظر إليه. يسري هذا على العالم الماكروسكوبي، أما في العالم الميكروسكوبي، يجادل فيزيائيو الكوانتوم، يختلف الأمرُ تمامًا. يمكن ملاحظة الإلكترون في نقطة (أ) ثم لاحقاً في نقطة (ب). غير أن هذا لا يعني بأي حالٍ من الأحوال أن الإلكترون يكون قد قطع مساراً واقعياً من النقطة (أ) إلى النقطة (ب)، وفضلاً عن ذلك، لا أحد بإمكانه أن يجزم أن الإلكترون يبقى لديه سرعةٌ وموقع عندما لا يكون مُلاحظاً⁷⁰.

كنا قد بدأنا هذا المبحث بمقدمةٍ مقتضبةٍ حول ما أسماها فولفغانغ باولي "اللحظة مابعد الحداثية" في فيزياء القرن العشرين. فعلاً، لقد بدت الفيزياء خلال العقود الأولى من القرن الماضي وكأنها تستبق ما أصبح يُعرف لاحقاً بنزعة مابعد الحداثة في الآداب والعلوم الاجتماعية. يقول ديفيد بيت، "قامت التصورات [الحداثية] الأولى حول الآداب على فكرة أن [النص] صفة موضوعية، فهو يحمل المعاني التي يشكلها المؤلف، وأن القارئ تقع عليه مسؤولية استنطاق تلك المعاني أثناء فعل القراءة. عندما نقرأ في المدرسة مسرحية للكاتب شكسبير أو نحلل قصيدة للشاعر ميلتون، يُطلب منا أن نرفع الغطاء عن الصور العديدة وعن الاستعارات (metaphors) والمجازات التعبيرية التي تعمل كمفاتيح لفهم المعنى الجوهرى الذي يقصده المؤلف. تقترح المقاربة مابعد الحداثية أن القراءة أعمق من ذلك، إنها فعلٌ إبداعي يخلق من خلاله القراء ويولّدون معاني من رحم تجربتهم وتاريخهم الخاص بهم في القراءة. وبنفس الشكل، فالمؤلف يكتب في سياق تاريخ الآداب برمته في سياق الارتباطات المتعددة للغة. وبذلك، فالمؤلف لم يعد يمثل الصوت النهائي في عملية التأليف، ولم يعد هو "المنجب الوحيد" الحقيقي للمعنى. ومن جهةٍ أخرى، لم يعد القارئ فقط متلقيًا سلبيًا للمعلومة، لكنه أصبح هو من يهبُ النصَّ حياةً"⁷¹.

الفرقُ بين التصورات الحداثية و مابعد الحداثية في فهم العلاقة بين القارئ والنص هو نفسه الفرقُ بين تصور الفيزيائيين الكلاسيكيين وفيزيائي الكوانتوم للعلاقة بين العالمِ والعالمِ، بين الملاحظ والملاحظ. لقد كان أينشتاين يتصور فعل خلق الكون شبيهاً بفعل التأليف، فالله خلق الكون من عدم وما على الإنسان إلا السعي لفهم خطة الخلق الإلهية، وهي خطة موضوعية وموجودة بشكلٍ مستقلٍ عن أفكار الإنسان وأماله ورغباته. في مقابل ذلك، كان

⁶⁹ Peat, 16 (emphasis in original).

⁷⁰ Ibid., 16.

⁷¹ Ibid., 17.

بُوهر وزملاؤه في مدرسة كوبنهاغن يتبنون موقفاً أقرب لموقف القارئ ما بعد الحداثي، حيث أن خصائص الأشياء ليست موضوعية وليست موجودة بشكلٍ مستقلٍ عن الإنسان الذي يلاحظها، لكنها تنشأ من فعل الملاحظة في حدِّ ذاته. وينظر فيزيائيو الكوانتوم إلى الملاحظة/الرصد في الفيزياء بوصفها قراءة إبداعية لخصائص الأشياء التي لا تُعدُّ إطلاقاً موجودة بذاتها، مستقلة عن الفاعل الذي يقوم بفعل الملاحظة/الرصد.

من وجهة نظر أينشتاين، رغم أن فعل الملاحظة من شأنه أن يُدخل التشويش على الكون، وإن بدرجاتٍ متفاوتة، إلا أن الكون سيبقى له وجودٌ وواقعٌ مستقل، قد يكون محتجباً لكنه موجود. وبذلك، فعدم تمكُّننا من معرفة الخصائص المحددة للإلكترون ما، عندما لا نقوم بملاحظته، لا يعني أن خصائصه لا تستمرّ في الوجود، وقد لا نعرف موضعه في لحظةٍ معينة، لكن يجب أن يكون له مسارٌ في الوقت الذي ينتقل فيه من نقطةٍ (أ) إلى نقطةٍ (ب). لكن عندما لا نلاحظه، عندما نكون بعيدين عن منظومةٍ كوانتية، فلا بد أنها ما تزال تمتلك واقعاً موضوعياً حقيقياً وتمتلك خصائصَ محددةً بدقة، حتى وإن كنا لا نعرف ماهيتها. لقد أكدت النظرية النسبية أنه على الرغم من أن الخصائص تعتمد على الحالة الحركية للملاحظ، إلا أنها تبقى عناصر موضوعية ومستقلة عنه. أبعد من ذلك، كان أينشتاين يؤكد على أن الواقع يبقى موجوداً بشكلٍ مستقل حتى وإن لم نرصده. يروي أبراهام بي (1918-2000) أن أينشتاين وهو يتمشى معه خلال الخمسينيات توقف فجأة ونظر إليه متسائلاً: "هل تؤمن فعلاً أن القمر لا يكون له وجودٌ إلا عندما تنظر إليه؟"⁷² لاشك أن أينشتاين كان يُفضِّل الاعتقاد بأن القمر يبقى موجوداً حتى عندما لا يكون ينظر إليه⁷³.

في مؤتمر سولفاي 1927، التقى أينشتاين ببُوهر⁷⁴ واقترح عليه تجربة ذهنية الهدف منها تقويض منظور كوبنهاغن لمبدأ هايزنبورغ (اللايقين). تفترض التجربة أن لدينا صندوقاً مليئاً بالإشعاع وله مغلاقٌ مؤقتٌ ينفث وينغلق خلال جزءٍ من الثانية، ولنفترض أن الفاصل الزمني معروفٌ بدقةٍ متناهية، وخلال هذا الفاصل سينفثت من الصندوق فوتونٌ واحدٌ وهو كمٌّ ضئيلٌ جداً من الطاقة. كان أينشتاين ينطلق من قوانين الكوانتوم التي تقول بأن الفاصل الزمني كلما كان أقصر، كان اللايقين في معرفتنا بكمّ الطاقة المنفثة أكبر. وكان ينطلق من مُتَبَتة نظرية النسبية الخاصة التي تبيّن أن الطاقة والكتلة متكافئتان. ومنه، إذا ما قمنا بوزن الصندوق قبل وبعد أن ينفث المغلاق، فسيكون أخف وزناً بعد الانغلاق. وهذا الاختلاف في الكتلة يُقدم قياساً دقيقاً لكمّ الطاقة المنفثة أثناء انفتاح الصندوق. وبهذه الطريقة يمكن تحديد/تعيين قياسٍ دقيقٍ للطاقة خلال فاصل زمني دقيق⁷⁵. وهو ما ينفي صحة مبدأ هايزنبورغ.

⁷² Pais, 5.

⁷³ من جهته، ينقل ميتشيو كاكو أن أينشتاين كان يطرح سؤالاً مماثلاً على كل من يحل عليه ضيفا في بيته. أنظر:

Michio Kaku, *Parallel Worlds: A Journey Through Creation, Higher Dimensions, and the Future of the Cosmos*, USA: Doubleday, 2004, 158.

⁷⁴ يعتبر هذا المؤتمر الأكثر شهرة لأنه جمع 29 من كبار فيزيائي وكيميائي القرن العشرين، كان من بينهم 17 عالماً إما حاز أو سيحوز لاحقاً على جائزة نوبل.

⁷⁵ Peat, 19; Kaku, 159.

غير أن بُوهر تفتن، بعد إلقاء نظرةٍ تفصيلية على الكيفية التي سيُوزنُ بها الصندوق، إلى أن الصندوق إذا وُضع على ميزان النابض وكان مؤشرُ الميزان يشير إلى الصفر، فإن الطاقة ستنفلت من الصندوق في لحظة انفتاح المغلاق، وبذلك ستزداد كتلة الصندوق زيادة طفيفة جداً، وسيتحرك الصندوق. وحالما يتحرك الصندوق، ستتحرك الساعة في داخل الصندوق بتأثير حقل الجاذبية الأرضية. لقد استعان بُوهر بمضمون نظرية النسبية العامة لأينشتاين، التي تقول بأن معدل سرعة ساعة يتغير بينما تتحرك تحت تأثير حقل الجاذبية، ليبيّن أنه بسبب التغيرات في معدل سرعة الساعة، فإنه كلما زادت الدقة في محاولتنا لقياس الطاقة، بواسطة تغير كتلة الصندوق كما يقترح أينشتاين، فإن اللايقين في الفاصل الزمني الذي يفتح فيه المغلاق سيتعاظم معها. وبذلك، تمكّن بُوهر من بعث مبدأ هايزنبورغ مجدداً، كما تمكن من دحض تجربة أينشتاين الذهنية⁷⁶.

هناك رسالة كتبها صديقٌ آخر لأينشتاين، إسمه باول إهرنفست (1880-1933)، تصوّر كثافة التبادل العلمي الذي حصل بين أينشتاين و بُوهر خلال المؤتمر وبعده. تقول الرسالة: "[كان] أينشتاين، كما في لعبة الشطرنج، جاهزاً دائماً بحجج جديدة. وكان بُوهر يُخرج دائماً من سحابة دخانٍ فلسفية أدواتٍ يقوض بها المثالَ تلو الآخر. أما أينشتاين فقد كان في كلِّ [مرة]، كما في لعبة العفريت، يطلع [في جوهنا] ثانية. لقد كان ما حدث ذا قيمةٍ لا تُقدر"⁷⁷. وقدم أبراهام بي، صديق ورفيق درب أينشتاين، رواية كاملة حول الحجج والمناقضة التي تبادلها أينشتاين و بُوهر⁷⁸، سواءً تلك التي تمت طباعتها ونشرها في أوراق علمية أو تلك التي تم تبادلها على شكل رسائل مكتوبة أو خلال اللقاءات التي جمعتهما. وقد تضمنت حجج أينشتاين تجارب ذهنية أخرى مصممة لنقض أطروحات نظرية الكوانتوم، كانت أشهرها وآخرها ما عُرف بمفارقة (E.P.R.)، نسبة إلى أينشتاين، بوريس بودولسكي (1896-1966) و ناينتن روزن (1909-1995) الذين نشروا ورقة علمية مشتركة سنة 1935، عنوانها "هل يمكن اعتبارُ وصفِ ميكانيكا الكوانتوم للواقع الكيميائي وصفاً كاملاً؟"

انطلقت ورقة (E.P.R.) من التعريف الكلاسيكي للنظرية "المقبولة"، الذي يقضي بأن أية نظرية مقبولة يجب أن تتعامل مع ما يُعرف بعناصر الواقع الفيزيائي، والتي تشكل الكميات التي يعتبرها علماء الفيزياء، عبر العصور، معلوماتٍ لا خلاف عليها تتعلق بالعالم الفيزيائي، كالموضع، السرعة، وكمية الحركة وغيرها. وقد اقترح أينشتاين وزميله تعريفاً صورياً لعنصر الواقع الفيزيائي، يقول بأنه إذا ما استطعنا، "دون إرباك [المنظومة] بأي شكل، التنبؤ بيقين بقيمة الكمية الفيزيائية فإن هناك عنصراً في الواقع الفيزيائي يناظر هذه الكمية"⁷⁹. من الواضح أن هذا

⁷⁶ Peat, 19.

⁷⁷ ديفيد ليندلي (تر. نجيب الحصادي)، مبدأ الرية: أينشتاين، هايزنبورغ، بور والصراع من أجل روح العلم، الإمارات العربية المتحدة: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، الطبعة الأولى، 2009، 201-202.

⁷⁸ Abraham Pais, *Subtle Is the Lord: The Science and the Life of Albert Einstein*, Oxford: Oxford University Press, Second Edition, 2005, 440-459.

⁷⁹ ليندلي، 235.

التعريف صيغ هذا الشكل ليكون مناسباً تماماً للتشكيك في مبدأ هايزنبورغ (اللايقين)، فمن خلاله يمكن المحاجة بأنه إذا كانت لدينا طريقة ما لتحديد أيٍّ من خصائص الإلكترون دون التأثير في مساره أو في سلوكه اللاحق، فإنه يحق لنا أن نقول بأن موضع الإلكترون أو كمية حركته حقيقة مؤكدة، ومُعطًى لا سبيل لإنكاره، فهو ومن التعريف السابق يشكل عنصراً من عناصر الواقع الفيزيائي.

تصور أينشتاين وزميلاه جسيمين يتحركان بالسرعة نفسها في اتجاهين متضادين بعيداً عن أصلٍ مشترك⁸⁰، بحيث أن قياس موضع أو كمية حركة أحدهما يعني معرفة موضع وكمية حركة الآخر في الوقت نفسه. ثم سلّموا بأن الملاحظ الذي يقوم بقياس أحد الجسيمين سوف يتعرض للتضليل تحت وطء مبدأ اللايقين، حيث أنه إذا ما قاس كمية حركته لن يعرف موضعه، والعكس بالعكس، إذا ما قاس موضعه لن يعرف كمية حركته. غير أن الكيفية التي صُمّمت بها التجربة بحيث يترتب عنها بأن ملاحظة أحد الجسيمين من شأنها أن تخبر شيئاً عن الجسيم الآخر حتى من دون القيام بعملية قياسه. إذاً ما على الملاحظ إلا أن يقيس موضع الجسيم الأول وسيعرف مباشرة موضع الجسيم الآخر حتى وإن لم ينظر إليه مباشرة، أو ما عليه إلا أن يقيس كمية حركة الجسيم الأول ليعرف كمية حركة الجسيم الآخر، ومرة أخرى دون النظر إليه. ومن ثم استنتج الثلاثة أنه يتعين على كلٍّ من موضع وكمية حركة الجسيم أن تكون ضمن "عناصر الواقع الفيزيائي"، بالتعريف نفسه الذي قدموه في السابق، لأنه يمكن تحديد هاتين الخاصيتين دون القيام بإرباك (التأثير على) الجسيم المعني. مما يعني في نهاية المطاف أن الخاصيتين تمتلكان قيمةً محددةً سابقة الوجود⁸¹ (pre-given) على عملية القياس، وهو ما يتنافى مع إيمان بُوهر الراسخ بعدم وجود أية قيمةً محددةً مسبقاً لأية كمية متغيرة قبل القيام بعملية القياس.

يرى ديفيد ليندلي أن "المرتبة الأهم [عن هذه التجربة الذهنية] هي أن مبدأ اللايقين 'المتبجح' الذي يقول به هايزنبورغ لا يعني، في النهاية، أن الخصائص الفيزيائية غيرُ محددةٍ بشكلٍ أساسيٍّ إلى أن يتم قياسها. بدلا من ذلك، فإن للجسيمات خصائصٌ محددة، ومبدأ اللايقين [ينطوي على] قبول فكرة أنه ليس في وسع [نظرية] الكوانتوم أن تصف بشكلٍ كاملٍ تلك الخصائص، ما يعني، وفق ما استخلصه أينشتاين ومساعداه، أن [نظرية] الكوانتوم لا تروي القصة كاملة تماماً كما أكد أينشتاين منذ زمنٍ طويل. إنها ليست سوى نظريةٍ جزئية، وتصورٍ غيرٍ كاملٍ للواقع الفيزيائي"⁸².

⁸⁰ ليكن هذان الجسيمان عبارة عن فوتونين ناتجين عن انحلال جسيم متعادل الشحنة ($0^{\pi\pi}$)، والذي من المعلوم في الفيزياء أنه عندما ينتقل من حالة السكون ينحل إلى فوتونين يتحركان في اتجاهين متعاكسين وكمية دوران مغزلي متساوية، لأن كمية الدوران المغزلي للجسيم متعادل الشحنة تكون معدومة أثناء السكون (تساوي صفر)، لذلك يجب أن تكون لكل من الفوتونين كمية دوران مغزلي متساوية لكنها متعاكسة حفاظاً على مبدأ انحفاظ كمية الدوران المغزلي.

⁸¹ لهذه التجربة العديد من الشروحات والتفصيلات، أحياناً، المغالية في التخصص. أنظر: ليندلي، 236؛ غريبين، 203-205.

⁸² ليندلي، 236 (التشديد مضافٌ على النص الأصلي).

كان لتجربة (E.P.R) أثرٌ متباينٌ على الفيزياء النظرية في كلا المعسكرين، بقايا الفيزيائيين الكلاسيكيين من جهةٍ و فيزيائي الكوانتوم من جهةٍ أخرى. تأخر ردُّ بُوهر هذه المرة خمسة أشهر كاملة، وعندما كتب ردّه على الورقة، جاء فلسفياً للغاية، ولا يخلو من اللامبالاة والإسهاب على نحوٍ معيب، على حد تعبير ليندلي. فقد اكتفى بالمحاجة بأن الثلاثة فشلوا، بالرغم من "الزخرفات الميتافيزيقية" التي تعجُّ بها ورقتهم، في العثور على طريقةٍ عمليةٍ لتحدي مبدأ اللايقين. كما دافع، بمضمونٍ فلسفي على نحوٍ لافتٍ، بأن الورقة تنطلق من تعريفٍ معينٍ للواقع الفيزيائي، وبعد ذلك اجتهد في المحاجة بأن نظرية الكوانتوم لا تستوفي استحقاقات هذا التعريف، وبأن أينشتاين ومساعديه أقدموا على اختبار ميكانيكا الكوانتوم وفقاً لمعيارٍ غير مناسب، فلا عجب أن يصلوا إلى استنتاجاتٍ غير صحيحة⁸³.

بدا واضحاً لدى الفيزيائيين، من كلا المعسكرين، أنه من الصعب عليهم مناقشة إشكاليات فيزياء/نظرية الكوانتوم دون الخوض في انشغالاتٍ فلسفيةٍ حول طبيعة الواقع الفيزيائي. لقد سبق وأن لاحظ ميتشيو كاكو و جينيفر ترينر أن أطروحات نظرية الكوانتوم أدت إلى بروز نسيجٍ من الأفكار الفلسفية لا زال يتوسّع وينتشرُ بزخمٍ وقوة⁸⁴. غير أن أينشتاين الذي هزته مفارقات ميكانيكا الكوانتوم، كمفارقة قطة شرودينغر، كتب يقول: "لا نتوقع أن يسمح أيُّ تعريفٍ [لِلواقع] بكلِّ ذلك". وفي تعليقٍ مقتضبٍ له على ردِّ بُوهر، قال بأنه وجد صعوبة "قديمة" مع مبدأ بُوهر القائل بالتكاملية الذي لم يستطع صياغته صياغة دقيقة رغم الجهد الكبير الذي بذله في ذلك⁸⁵. "لقد اعتقد، كما فعل نيوتن قبله، [بواقع] موضوعي يحقق الكون من خلاله وجوده في حالةٍ معينةٍ مستقلةٍ تمام الاستقلالية عن عملية القياس"⁸⁶، وهذا ما يجعله فيزيائياً كلاسيكي الروح إلى حدٍّ بعيد.

إن قراءة نقدية متأنية في مواقف أينشتاين من نظرية الكوانتوم من شأنها أن تقلل من قيمة صورة أينشتاين المعادي لفيزياء الكوانتوم التي ترسمها المراجعاتُ التاريخية للنقاش بينه وبين بُوهر، فقد أقرَّ في نهاية المطاف بصحة ميكانيكا الكوانتوم، غير أنه كان يرى فيها نظرية غير كاملة، تماماً كما أن نظرية نيوتن لم تكن نظرية مغلوطة، بل مجرد نظرية ناقصة. هذا يفسر من جانبٍ آخر هوس أينشتاين بالنظرية الكبرى الموحدة الذي استبد به خلال السنوات الأخيرة من حياته. لقد "اعترف أينشتاين بنفسه قائلاً: 'إنني أُعتبر الآن كصنّفٍ من البقايا المتحجرة أفقدته السنونُ حاستي البصر والسمع'. [لقد] عاش أينشتاين السنين الأخيرة من حياته في عزلةٍ كاملةٍ بعيداً عن أقرانه من الفيزيائيين وقد استحوذت عليه نظرية المجال الموحد بينما أهمل بشكلٍ كاملٍ التطورات الحادثة في حقلِ الفيزياء الذرية ونظرية

⁸³ ليندلي، 238.

⁸⁴ كاكو و ترينر، 67.

⁸⁵ ليندلي، 239 (التشديد مضافٌ على النص الأصلي).

⁸⁶ كاكو و ترينر، 67.

الكوانتوم⁸⁷. تحدث أينشتاين عام 1954 قائلاً: 'عليّ أن أظهر كنعامة تدفن رأسها في رمال النسبية كي لا تبصر نظرية الكوانتوم الشريرة'⁸⁸.

أما في المعسكر الآخر، فقد كان لتجربة (E.P.R.) مترتبتان أساسيتان، إذ ترتب عنها في المستوى الأول مزيدٌ من الاستماتة من قبل أنصار فيزياء الكوانتوم في الدفاع عن أطروحاتهم وتعزيزها، وقد أثنى بُوهر بنفسه على تأثير أينشتاين⁸⁹ في الدفع بعلماء ميكانيكا الكوانتوم نحو التمسك بأطروحاتهم والتوسع فيها، إلى أن غدت، منذ الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، أشبه بالتقليد البحثي السائد الجديد، الذي "تبعه تسعٌ وتسعون بالمائة من الفيزيائيين، بينما بقي أينشتاين وحيداً صامداً في الخط المقابل"⁹⁰. وقد اكتمل وضوح هذه المترتبة عندما قام الفيزيائي الأيرلندي جون بل (1928-1990)، في سنة 1964، بإثبات أن محاولة أينشتاين ومساعديه لتغليط نظرية الكوانتوم كانت محاولة فاشلة وأن بُوهر كان على صوابٍ تام عندما ادعى أن الكميات المتغيرة ليست لها قيمة محددة قبل عملية القياس. تمكن بل (1928-1990) من إثبات ظاهرة التشابك الكمي (quantum entanglement) تجريبياً من تجربة (E.P.R.) نفسها⁹¹، حيث أثبت أن الجسيمين المتباعدين في اتجاهين متضادين بعيداً عن أصلٍ مشترك، ولتكن منظومة ما، سوف يستمران في الترابط، مهما كان التباعد بينهما لامتناهياً. ورغم أنهما في هذه الحالة لا يتفاعلا بأي شكلٍ من الأشكال، إلا أن أية عملية ملاحظة (قياس) تجري على أحدهما من شأنها أن تؤثر على الآخر.

أما المترتبة الثانية فهي ناتجة عن الأولى بشكلٍ قد يبدو غير واضح. تتمثل هذه المترتبة في بروز تصدعٍ داخل مدرسة كوبنهاغن نفسها، إذ انشق مجموعة من العلماء وتصدوا لما بدا لهم وكأنها مساعٍ من بُوهر لفرض الفلسفة المثالية، القائمة على الإنكار التام للواقع المادي، على فيزياء الكوانتوم. بدأ ذلك مع شرودنغر الذي كتب إليه أينشتاين عدة رسائل لأنه كان المتعاطف الوحيد معه ممن كان يتبادل معهم الرسائل أثناء خلافه مع بُوهر. وفي إحدى هذه الرسائل، يُروى أن أينشتاين تخيل قنبلة أُعدت لتنفجر استجابةً لحديثٍ كمومي (نسبة إلى الكوانتوم) غير متوقع، فإذا كان يصعب فهم المقصود من وضعٍ كمومي يؤلف بين احتمال وقوع هذا الحادث واحتمال عدم حدوثه، فأبي معنىً للتفكير، يتساءل أينشتاين، في وضعٍ يمثل قنبلة تنفجر وفي الوقت نفسه لا تنفجر؟⁹² إذا أخذنا هذه الرواية بعين الاعتبار، فمن المرجح أن شرودنغر يكون قد استعار تجربة القطة الميتة والحية في الوقت نفسه (سنة 1935) من تجربة "قنبلة أينشتاين". وهذا من شأنه أن يرجح احتمال أن يكون شرودنغر قد صمم تجربة القطة الميتة والحية في

⁸⁷ ينزع معظم مؤرخي أينشتاين إلى تخطي السنوات الأخيرة من أبحاثه في الفيزياء متجاهلين المتاهات التي دلف إليها بحثاً عن نظرية المجال الموحد، ويركزون بدلا من ذلك على نشاطاته في مجالٍ آخر هو مجال نزع الأسلحة النووية. أنظر: كاكو و ترينر، 50.

⁸⁸ كاكو و ترينر، 48-49.

⁸⁹ ليندلي، 213.

⁹⁰ كاكو و ترينر، 70.

⁹¹ See Peat, 21.

⁹² أنظر: ليندلي، 239-240.

الوقت نفسه سعيًا منه لتقويض وليس لتعزيز جزءٍ من مسلمات نظرية الكوانتوم. من جهته، يرى ميتشيو كاكو أن شرودنغر اقترح تجربته لأنه رأى أن نظرية الكوانتوم كانت تذهب أبعد مما يمكن أن يكون مسموحًا به (too far)⁹³.

فضلا عن ذلك، اعترف شرودنغر نفسه بشعوره بالإحباط جراء التعامل مع بُوهر، وعبر عن امتعاضه من أن المحادثات معه كانت سرعان ما تشرع في الخوض في مسائلَ فلسفيةٍ للغاية. كما كتب لأحد أصدقائه قائلاً، "سرعان ما يختلط الأمر عليك، فلا تعرف ما إذا كنتَ تتبنى الموقف الذي يقوم بالهجوم عليه، أم أنه يتوجب عليك حقيقة أن تهجم الموقف الذي يقوم [هو] بالدفاع عنه". كما لاحظ بول ديراك (1902-1984) أن جمهور محاضرات بُوهر كان "إلى حدٍ كبير تحت طائلة مشاعر الافتتان"، كما اشتكى من أن "حجج بُوهر كانت إلى حدٍ كبيرٍ كيفيةً في طبيعتها، ولم يكن بمقدوره أن يحدد الحقائق التي تستند إليها"⁹⁴.

لقد كان بُوهر فيلسوفاً مستغرقاً في التأمل الفلسفي على غير عادة علماء الفيزياء، ولعله يستحق أن يُتَوَجَّع زعيم الفيزياء مابعد الحدائيه، فقد قضى حياته وهو يسعى إلى التجسير بين الفيزياء والفلسفة ربما بهوسٍ بلغ حدًا أصبح يواجه معه صعوباتٍ في التواصل مع زملائه. يُروى أن إرنست رذرفورد (1871-1937) كان يسأل بُوهر باستمرار عما يسبب تحول الإلكترون من وضعٍ إلى آخر، بينما قضى بُوهر معظم ما تبقى من حياته وهو يحاول توضيح أن هذا السؤال غيرُ مُهمِّمٍ، إذ لا شيء "يسبب" تحول الإلكترون، والأمرُ برمته لا يعدو أن يكون دالة احتمالية. لقد كان بُوهر مؤمنًا قويًا بأن مبدأ اللايقين يبشر بأن عهد السببية قد ذهب إلى غير رجعة وأن عالماً شيئاً عارضٌ تمامًا⁹⁵.

يبدو أن بُوهر كان مهمومًا بالمعضلة التي ينطوي عليها السؤال الفلسفي القديم: "إذا حدث وأن سقطت شجرةٌ في غابة، فهل سيقترن سقوطها بإصدار صوتٍ إن لم يوجد هناك من يسمع ذلك الصوت؟"⁹⁶ غالبًا ما يجيب المثاليون بالنفي لأنهم ينفون وجود الموضوعات (objects) إذا لم يوجد هناك وعيٌ راصدٌ لها، غير أن القفزات العلمية الكبرى منذ غاليليو ونيوتن انطوت جميعها على افتراضٍ مغايرٍ مفاده أن الإجابة على السؤال السابق هي بالإيجاب، لأن القوانين الفيزيائية هي قوانينٌ ذاتُ طابعٍ موضوعي ولا شأن لها بالناس، وهي قوانينٌ غيرُ ذاتيةٍ مداها الملاحظة الفعلية التي يقوم بها الراصد⁹⁷. في الوقت الذي لم يتردد فيه أينشتاين، حتى وافته المنية سنة 1958، في الاستماتة في الدفاع عن المعتقد القديم القائل بأن الصوت واقعٌ موضوعيٌّ موجودٌ مسبقاً سواءً وُجد أم لم يُوجد من يسمعه (يرصده)،

⁹³ Kaku, 158.

⁹⁴ ليندلي، 179.

⁹⁵ المرجع نفسه، 12-13.

⁹⁶ أنظر كذلك: وولف، 182.

⁹⁷ كاكو و ترينر، 67-68.

فضّل بُوهر الموت معتقداً بنفي ذلك، مجادلاً بأن الصوت لا يوجد إلا إذا وُجد في الغابة من يسمعه. وتوفي بُوهر سنة 1962، سنتين فقط قبل أن يتمكن جون بل من حسم هذا النقاش التاريخي لصالحه⁹⁸.

4- التّعقد كنموذج معرفي؟

من غير الممكن الجزمُ ما إذا كان موريتس إيشر (أنظر الجزء الثاني من هذا الفصل) قد اطلع، ولو بشكلٍ عابر، على الفلسفة الثورية التي أسست لها فيزياء الكوانتوم، رغم أن الفترة التاريخية التي ظهرت فيها أعماله كانت تقريباً هي نفس الفترة التي بدأت فيها فيزياء الكوانتوم في النضج. وعلى الأرجح، لم يفعل ذلك طالما أنه لم يكن لديه الإلمام حتى بالرياضيات التي كان علماءها المعاصرون له يستعينون بالصور التي يرسمها في كتابة أوراقهم العلمية⁹⁹. ما الذي يفسر إذاً هذا التزامن والتناغم بين فنّ إيشر و علم فيزياء الكوانتوم؟

يجادل الفيزيائي بازاراب نيكولسكو بأن لصورة الطبيعة دوماً فعلٌ متعدد الأشكال، فهي لا تؤثر على العلم فحسب، بل تؤثر كذلك على الفن والدين والحياة الاجتماعية بشكلٍ عام. وهذا ما قد يفسّر العديد مما أسماها نيكولسكو "التزامات الغريبة"، كالتزامين بين ظهور الفن التجريدي وفيزياء الكوانتوم في الوقت نفسه مع مطلع القرن العشرين، والتزامين بين ظهور نظرية نهاية التاريخ ونظرية التوحيد في الفيزياء، في الوقت نفسه، مع نهاية القرن العشرين. وبينما يبقى المثال الأول معروفاً نسبياً، على نحو ما سبق، إلا أن المثال الثاني يبقى غير متناولٍ بشكلٍ بارزٍ حتى الآن. في هذا المثال، تطمُحُ نظرية التوحيد في الفيزياء¹⁰⁰ إلى صياغة مقارنةٍ كاملة، قائمة على تفاعلٍ وحيدٍ من شأنه

⁹⁸ لكي نفهم جوهر القطيعة بين الفيلسفتين، الحتمية/اليقين واللاحتمية/اللايقين، ينبغي أن نتذكر مآل الخلاف الذي دب بين أينشتاين و بُوهر بسبب تبعات هذا النقاش. لقد بدأ الخلاف علمياً بين صديقين، حيث كان كلاهما يعربان عن شعورهما بالمودة أحدهما اتجاه الآخر. لكن، ومع تقدم الرجلين في السن، أصبحت الخلافات بينهما غير قابلة للتجاوز إلى الحد الذي لم يبق معه إلا القليل مما يمكن لأحدهما أن يقوله للآخر. يروي الفيزيائي الأمريكي ديفيد بُوهر (1917-1992) قصة زيارة بُوهر إلى جامعة برنستون بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. في تلك المناسبة، قام الفيزيائي يوجين فيغنر (1902-1995) بترتيب حفل استقبالٍ لبُوهر كان سيحضره أينشتاين أيضاً. وأثناء حفل الاستقبال، وقف أينشتاين وتلاميذه في ركنٍ من القاعة، بينما وقف بُوهر وزملاؤه في الركن الآخر. أنظر: Peat, 2-3.

⁹⁹ See Robinson, op. cit.; Thomas Wieting, "Capturing Infinity: The Circle Limit Series of M.C. Escher," *Reed Magazine* March 2010, <http://www.people.reed.edu/~wieting/essays/CapturingInfinity.pdf> (accessed on 4.14.2015)

أنظر كذلك: سكاتسشنايدر، مرجع سبق ذكره .

¹⁰⁰ تحمل نظرية التوحيد في الفيزياء تسمياتٍ أخرى من شأنها التعبير على مضامينها بشكلٍ أكثر بلاغة، على غرار النظرية النهائية ونظرية كل شيء (a theory of everything). أنظر: برايان غرين (تر. فتح الله الشيخ)، الكون الأنيق: الأوتار الفائقة، الأبعاد الدفينة والبحث عن النظرية النهائية، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005؛ بول ديفيس و جوليان براون (تر. أدهم السمان)، الأوتار الفائقة: نظرية كل شيء؟ دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1997.

أن يَمَكَّننا من التنبؤ بكل ما نرغب في معرفته. من الواضح لدى نيكولسكو أنه إذا تمت صياغة نظرية كهذه مستقبلاً فسيكون من شأن ذلك أن يعني "نهاية الفيزياء" لأنه لن يبقى هناك شيء آخر يمكن أن يُبحث عنه¹⁰¹.

في السياق نفسه، يجادل إيليا بريغوجين (1917-2003)¹⁰² بأن العلم لا يتطور مدفوعاً بمنطقه الداخلي وفقاً لقوانينه الخاصة وفي معزل تام عن العالم المحيط به، فالكثير من النظريات و/أو البرادايما تأخذ أشكالاً متأثرة بالقوى الاقتصادية والسياسية والثقافية العاملة خارج مختبرات ومراكز البحث، هذا فضلاً عن خيارات بعض العلماء والباحثين في دراسة أو إهمال دراسة مسائل معينة دون مسائل أخرى. فالأفكار التي ظهرت معاً في القرنين السابع عشر والثامن عشر تحت عنوان "العلم الكلاسيكي" أو "النيوتونية" مثلت "عالمًا" يتعين فيه كلُّ حدثٍ بشروطٍ ابتدائيةٍ قابلةٍ على الأقل من حيث المبدأ للتعين بشكلٍ دقيق. لقد كان عالمًا لا تلعب فيه المصادفة أي دور. كان هذا المنظور "الآلي" يتفق تمامًا مع صعود حضارة المصنع التي احتضنت بحماس النظريات العلمية التي تصورت الكون كله على أنه مجرد آلة. وقد كان من شأن هذا البرادايما أن دفع بالفيلسوف والرياضي بيير لابلاس إلى الجزم بأنه إذا ما أُعطينا معلوماتٍ كافيةً فإنه لا يمكننا فقط توقع المستقبل، لكن يمكننا أيضًا وصف الماضي¹⁰³. هذا التصور لكونٍ بسيطٍ، متمائلٍ وآليٍّ لم يؤثر فقط على شكل تطور العلم الطبيعي، لكنه أثر على حقولٍ معرفيةٍ أخرى عديدة. فقد أثر، على سبيل المثال وبشكلٍ بارز، على مُدوَّني الدستور الأمريكي الذي تصوروا آلهً للحكم، بضوابطٍ وموازينٍ تعملُ تمامًا كأجزاءٍ ساعةٍ ميكانيكية، كما أثرت كذلك، وبشكلٍ بارز كذلك، على المستشار ميترينيخ في دعوته ومساعدته لخلق ميزانٍ للقوى في أوروبا، وقد شاع عنه أنه كان يحمل في جعبته مؤلفات لابلاس¹⁰⁴.

ومع أن الدعاوى النيوتونية لا تزال صالحة، لكنها تبقى محدودة. فالقوانين "العامة" التقليدية ليست عامة على الإطلاق، ولكنها تنطبق على مجالاتٍ محدودةٍ من الواقع والذي حدث أن كانت هي المجالات التي بذل فيها العلم جهوده. فالعلم الكلاسيكي في عصر الآلة كان يميل إلى التأكيد على الاستقرار والنظام والتناغم والتوازن، لأنه كرس اهتمامه للمنظومات المغلقة وللعلاقات الخطية حيث المُدخلات الصغيرة تعطي باستمرار نتائج صغيرة. غير أنه مع الانتقال من مجتمع الصناعة الذي يقوم على مدخلاتٍ كبيرةٍ من الطاقة إلى مجتمع التقنية العالية الذي تُشكِّل فيه المعلومات مصادرَ حرجةٍ للتغير، كان من الطبيعي أن يظهر برادايما جديد لتصوير العالم، برادايما يلفت الانتباه إلى مظاهر الواقع التي تصف التغيرات الاجتماعية المتسارعة التي لم يتعامل معها البرادايما التقليدي، كالشواش، اللااستقرار، اللاتوازن،

¹⁰¹ Basarab Nicolescu, "Levels of Complexity and Levels of Reality: Nature as Trans-nature," an invited talk at the Plenary Session of the Pontifical Academy of Sciences on "The emergence of complexity in mathematics, physics, chemistry and biology", The Vatican, 26-31 October 1992, 2.

¹⁰² رجلٌ قانونيٌ وعالمٌ نفس وكيميائيٌ بلجيكي ذو أصولٍ روسيةٍ حاصلٌ على جائزة نوبل في الكيمياء لعام 1977، نظير أبحاثه في حقل ترموديناميكا النظم البعيدة عن التوازن، خاصة ما يعرف بالبنى المُبدَّدة (dissipative) التي تتبادل الطاقة مع الوسط المحيط بها.

¹⁰³ حول تأثير لابلاس بالميكانيكا النيوتونية، أنظر كذلك: كاكو و ترينر، 64.

¹⁰⁴ إيليا بريغوجين وإيزابيلا استنجرز (تر. طاهر شاهين و ديمة طاهر شاهين)، نظام ينتج عن الشواش: حوار جديد بين الإنسان والطبيعة، دمشق: الهيئة العام السورية للكتاب، 2008، 7-8.

اللايقين، الحساسية المفرطة للشروط الابتدائية، الحساسية المتعاضمة لمرور الزمن، و(انتشار) العلاقات اللاخطية التي يمكن فيها لمُدخلاتٍ صغيرةٍ أن تؤدي إلى نتائجٍ ضخمة¹⁰⁵.

المبحث (II)

نظرية التعقّد: مفاهيمٌ أساسية

من بين مظاهر الواقع العديدة التي جاءت الفقرة الأخيرة من المبحث السابق على ذكرها، يحظى مظهرُ الحساسية المفرطة للشروط الابتدائية (sensitive dependence on initial conditions)، بشكلٍ خاص، باهتمامٍ مفرطٍ عندما يتعلق الأمر بالتقديم للبراداييم الجديد. قد يعودُ ذلك إلى عراققة هذا الاهتمام في حد ذاته، فهو ليس وليد النصف الثاني من القرن العشرين كما يُعتقد، ولكنه يعودُ إلى عقودٍ عديدةٍ سابقة. وينطبق الأمرُ نفسه على اكتشاف مفهوم اللايقين الذي يقترن بفيزيائي الكوانتوم، فرنر هايزنبورغ. يناقش هذا المبحث، إلى جانب الحساسية للشروط الابتدائية، معضلة الأجسام الثلاثة، الشواش، الجاذب الغريب، أثر الفراشة، التشعب الثنائي والتماثل الذاتي، الهندسة الكسرية (الفراكتلية)، التنظيم الذاتي والمنظومات البعيدة عن التوازن.

1- معضلة الأجسام الثلاثة : أعمال هنري بوانكاري

قبل فحص أعمال هايزنبورغ، تجدرُ العودة إلى هنري بوانكاري (1854-1912)، الذي يُعتبر أول من انتبه إلى أثر اللايقين في الشروط الابتدائية. اهتم بوانكاري بالمعادلات الرياضية التي تصف حركة الكواكب حول الشمس، وهي معادلاتٌ حتمية من حيث المبدأ حسب ما تفترضه الفيزياء الكلاسيكية، لأنها تطبيقاتٌ لقوانين الحركة النيوتنية. وما دامت حتمية، فإن المرء من معرفته بالشروط الابتدائية المناسبة (مواقع وسرعات الكواكب السيارة في زمنٍ معين) بإمكانه معرفة مواقع وسرعات هذه الكواكب في أيّ زمن، سواءً في الماضي أو في المستقبل. قبل مجيء بوانكاري، استمر علماء الفيزياء يواجهون حالة مزعجة من اللايقين في التوقعات الفلكية بسبب اللايقين (الارتياب) في الشروط الابتدائية، رغم الافتراض السائد بأن تقليص حالة اللايقين الكامنة في الشروط الابتدائية - باستخدام آلاتٍ بالغة الدقة في القياس - من شأنه أن يؤدي إلى تقليص الارتياب في التنبؤ، أي أن زيادة درجة الدقة في المعطيات والشروط الابتدائية من شأنها أن تؤدي إلى الحصول على نتائج أكثر دقة في التوقعات المستقبلية¹⁰⁶.

لاحظ بوانكاري أن هناك عدة أنظمة فلكية تفند صحة هذا الافتراض، كتلك التي تتشكل من حركة ثلاثة أو أكثر من الأجرام السماوية المتفاعلة فيما بينها بشكلٍ منتظم، حيث تنطوي أنظمة كهذه على فوضىٍ بالغة الصغر ضمن الشروط الابتدائية سوف تتزايد مع مرور الزمن وبدرجةٍ هائلة. وقد أثبت أن هذه الفوضى بالغة الضآلة الكامنة في

¹⁰⁵ بريغوجين و استنجرز، 9-10.

¹⁰⁶ Trump, op. cit.

الشروط الابتدائية ستبقى حتى ولو تقلصت حالة اللايقين إلى أدنى درجةٍ يمكن تخيلها، وهكذا ففي هذه الأنظمة، مهماً
تمكناً من تدقيق القياسات فإن حالة اللايقين لن تتناقص مستقبلاً، بل ستبقى وإن بنسبٍ متفاوتةٍ بتفاوت الأنظمة¹⁰⁷.

تُعرف المسألة التي تناولها بوانكاري بمعضلة الأجسام الثلاثة¹⁰⁸، وهي شبيهة إلى حدٍ بعيدٍ بالتحدي الذي
تواجهه قوانين الحركة الكلاسيكية عندما يتعلق الأمر بتصادم ثلاث كرات - أو أكثر - بدلاً من كرتين اثنتين. لقد كان
من الواضح في مسائل التصادم أنه إذا صدمت كرة مرنة أخرى سواءً كانت ساكنة أو متحركة، فقوانين نيوتن تعطي
الإجابة وبدقةٍ كيف ستتحرك الكرتان بعد التصادم، ولكن إذا صدمت كرة مرنة كرتين متلامستين، أو مجموعة كرات
متلامسة كما في لعبة البييار، فإن نفس تلك القوانين تصبح عاجزة تماماً عن وصف سلوك الكرات بعد التصادم. يرى
جون غريبين أنه كان من الواضح أن العلماء انشغلوا بحل المسائل التي يمكن حلها، في الوقت الذي غضوا فيه البصر
عن المسائل المعقدة¹⁰⁹.

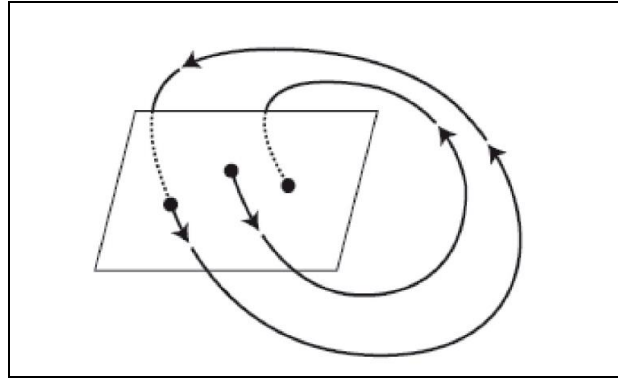
الواقع أن بوانكاري كان يفتقر إلى الحواسيب الحديثة لكي يكتشف مدى التعقد الذي تنطوي عليه مسألة
الأجسام الثلاثة، لكنه في الوقت نفسه كان يتمتع ببصيرة عالم الرياضيات النافذة، كما كان يتمتع بروح الإبداع
الهندسي، حيث قام باختكار طريقةٍ لدراسة المسارات الدورية، تمثلت في إكمال الشكل الذي ترسمه هذه المسارات
بواسطة مستويٍ عرضي، والاهتمام فقط بنقاط تقاطع المسارات مع المستوي (أنظر الشكل 10). فإذا كانت الحركة
دورية، كان المسار مغلقاً. ومن ثم تقطع نقطة منحنى المسار مستوي المقطع دائماً عند النقطة نفسها. لكن، اتضح
لبوانكاري أن معظم المسارات ليست دورية، لذا يمكن أن توجد نقطة منحنى المسار من حيث المبدأ في أي مكانٍ في
منطقة المستوي بموجب قانون انحفاظ الطاقة. وهكذا، يسمح تتبع تحرك هذه النقطة على المستوي بتمييز
المسارات المستقرة عن غير المستقرة. لقد بينت حالة الاضطراب في بعض مسارات مسألة الأجسام الثلاثة التي
اكتشفها بوانكاري أن الانتقال من حالة جسمين إلى حالة ثلاثة أجسام يكشف عن مشهدٍ جديدٍ لم تكن قوانين الفيزياء
الكلاسيكية تتعامل معه. لكن يبدو أن سمة الاضطراب ليست الوحيدة التي تميز هذا المشهد الجديد، فثمة سمة
أخرى هي العشوائية¹¹⁰. حيث لم تعد معرفة المعطى الدقيق للشروط الابتدائية قادرة على تحديد مستقبل المسار
كاملاً (أنظر مجدداً الشكل 10).

¹⁰⁷ Trump, op. cit.

¹⁰⁸ أنظر: فرونسوا لورسا (تر. زينا مغربل)، علم الفوضى، الرياض: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، 2014، 26-37.

¹⁰⁹ جون غريبين (تر. صبيح عطا الله)، البساطة العميقة: الانتظام في الشواش والتعقيد. مصر: الهيئة المصرية للكتاب، 2013، 16.

¹¹⁰ لورسا، 26-27.



الشكل (10): تمثيل بوانكاريي للاضطراب في مسارات الأجسام الثلاثة¹¹¹

من جانبٍ آخر، اكتشف بوانكاريي أن (مثل هذه) الأنظمة المعقدة تتسم بحساسيةٍ مفرطة للاضطراب في الشروط الابتدائية. سيُصطلح على هذه الظاهرة لاحقاً بالشواش (chaos). لاحظ بوانكاريي أنه عندما يتعلق الأمر بالمسارات غير المستقرة، لا يبقى الفارقُ الضئيل في الشروط الابتدائية ضئيلاً، لكنه يتعاظم بشكلٍ أُسيٍّ مع مرور الزمن. فبعد مرور مدةٍ زمنيةٍ محددة، وبصرف النظر عن القيمة الابتدائية، تصبح المسافة بين مسارين مضروبة في 2، ثم وبعد مرور مدةٍ زمنيةٍ أخرى مماثلة تصبح المسافة بينهما مضروبة في 4، ثم في 8 وهكذا. لا يختص العدد 2 هنا بدورٍ مميز في هذا التعريف الخاص بالتزايد الأسيٍّ، إذ بالوسع القول بأن المسافة تصبح مضروبة مثلاً في 10 بعد مرور مدةٍ زمنيةٍ ما. استنتج بوانكاريي أن "صعوبة الحسابات الفلكية لا تُعزى إلى انتهاج طريقةٍ غير موفقة، لكنها تعود إلى طبيعة الأمور"، فبمجرد بلوغ المسارات لحظة زمنية معينة، تضحلُّ تماماً تلك البساطة "الخادعة" التي تتحلى بها الحركة الكبلرية (نسبة إلى يوهانس كبلر (1571–1630)¹¹²)، لتحل محلها حالة تعقدٍ جوهري لا يمكن التخلص منها بأية وسيلة¹¹³.

لطالما اعتبر علماء الفيزياء أن التفكير في الاضطراب، وهو ميزة أساسية في الأنظمة الشواشية، هو بمثابة مضیعة للوقت، لأنه غير قابلٍ للفهم. لذلك فإن الأفكار الكبيرة بشأن الاضطراب جاءت على أيدي متخصصين في الرياضيات، ناهيك عن الأفكار الأولى بشأن نظرية الشواش التي جاءت على يد باحثٍ متخصصٍ في علوم الطقس، هو إدوارد لورنتز (1917–2008)¹¹⁴. لقد أشار عالم الفيزياء الرياضية الأمريكي، جيمس يورك، إلى أن علماء الفيزياء يرغبون في اكتشاف الأشياء المنتظمة، رغم أن الاضطراب موجودٌ وأصيلٌ وشائعٌ في الطبيعة. ولم يُخفِ قلقه من أن

¹¹¹ لورسا، 29.

¹¹² يُعتبر عالم الرياضيات والفلك والفيزياء الألماني، يوهانس كبلر، أول من قام بصياغة "قوانين" لحركة الكواكب مُستنداً إلى مبدأ كوبرنيكس وغاليلو الذي يقضي بمركزية الشمس ودوران الكواكب حولها.

¹¹³ لورسا، 27-28.

¹¹⁴ ينبغي التمييز بين اسم العالم الأمريكي إدوارد لورنتز (1917–2008)، المتخصص في الرياضيات وعلم الأرصاد الجوية، واسم عالم الفيزياء الهولندي هنريك لورنتز (1853–1928) الحائز على نوبل الفيزياء لسنة 1902، والمعروف بصياغته لمعادلات التحويل (تحويلات لورنتز) التي استخدمها أينشتاين في وصف متصل الزمكان.

هذا المنطق لا يختلف كثيرًا عن منطق عامة الناس الذين لا يكفون عن التساؤل عن جدوى الاضطراب في الطبيعة¹¹⁵. وأصر يورك على أهمية دراسة الاضطراب كضرورةٍ ينبغي التعامل معها، مرددًا استعارته واسعة الاقتباس التي تقول بأن "ميكانيكي السيارات الذي لا يعرف شيئًا عن تراكم الوسخ في الصمامات لا يمكن أن يكون ميكانيكيًا جيدًا"¹¹⁶. كما دعا عالم الفيزياء النظرية وعلوم الأحياء الاسترالي، روبرت ماي، إلى ضرورة تدريس الاضطراب و الشواش، مُنذراً بأن الوقت قد حان لإزالة الانطباع الخاطئ الذي يولده العلم الكلاسيكي، إذ بصرف النظر عن درجة التطور التي تستطيع المعادلات الخطية بلوغها، فهي تضلل العلماء باستمرار لأنهم يتعاملون مع كونٍ مفعمٍ باللاخطية¹¹⁷.

يبدو أن التخلف الذي عرفته دراسة الشواش – رغم الانطلاقة التي قدمتها إسهامات بوانكاريه السابقة لعصرها – يمثل سبباً ونتيجة في الوقت نفسه لما أسماه عالم الرياضيات الأمريكي، رالف أبراهام، "نهاية الغرام" بين الرياضيات والفيزياء خلال منتصف القرن العشرين. يروي أبراهام أنه عندما شرع في التخصص في الرياضيات عام 1960، "لم تكن الرياضيات الحديثة مقبولة كلها من علماء الفيزياء. وبعد أقل من سنتين من [ظهور النظرية] النسبية، لم يعد علماء الفيزياء يتقبلون التحليل الرياضي الشامل والمعادلات التفاضلية الديناميكية والخرائط متعددة الأسطح والهندسة التفاضلية. لقد انتهى الغرام بين الرياضيات والفيزياء في ثلاثينيات القرن العشرين. ولم تعد إحداهما تحدث الأخرى، بل [حلت الكراهية] بينهما. ودرج علماء الفيزياء الرياضية على رفض طلب تلامذتهم أن يدرسوا الرياضيات على أيدي اختصاصييها، وتشددوا في نصحتهم بأخذ الرياضيات من الفيزياء، وعدم الالتفات إلى أعمال علماء الرياضيات الذين وُصموا بأنهم يشتتون أذهان العلماء الشباب. [غير أن] التحول حدث بداية من عام 1960. وبحلول عام 1968 كانت الأمور قد تغيرت كلها"¹¹⁸.

في ستينيات القرن العشرين، لم يكن المتخصصون في العلوم النظرية متحمسين كثيرًا للحواسيب الآلية التي بدأت في الظهور آنذاك. لقد بدت بالنسبة لهم كأدواتٍ غير مناسبة لهذا الصنف من العلوم. أما بالنسبة للمتخصصين في علم الطقس، فقد كان هناك ترحيبٌ ملحوظٌ باستقدام آلاتٍ حاسبة عملاقة تستطيع أن تعيد الآلاف من الحسابات، مرارًا وتكرارًا، وبلا كللٍ أو خطأ، وتستطيع بذلك إذا ما أُعطيت أرقامًا عن الأوضاع الابتدائية أن تعطي في المقابل توقعاتٍ حسابية دقيقة عما ستؤول إليه تلك الأوضاع لاحقًا. ورغم أن الطقس نظامٌ معقد للغاية، إلا أنه يبقى

¹¹⁵ هناك قصة شائعة عن هاينزبورغ تقول بأنه أسرَّ إلى الذين أحاطوا به على فراش موته بأنه يعتقد أن مابعد الموت سيجيبه على أحد سؤالين أرقاه طويلاً (يقصد سؤال النسبية)، لكنه غير متيقن من العثور على إجابة على السؤال الآخر، لماذا يجب على الطبيعة أن تتضمن الاضطراب أصلاً؟ أنظر: جيمس غليك (تر. أحمد مغربي)، نظرية الفوضى: علم اللامتوقع، بيروت: دار الساقي، 2008، 147.

¹¹⁶ نقلًا عن غليك، 88.

¹¹⁷ غليك، 101.

¹¹⁸ المرجع نفسه، 75 (التشديد مضافٌ على النص الأصلي).

محكومًا بقوانين مطابقة لقوانين فيزياء نيوتن¹¹⁹، لذلك فقد شاع الأمل في أن يتمكن الحاسب الآلي من تجسيد الذكاء الفائق الذي حلم به لابلاس، عندما قال في إحدى أكثر العبارات اقتباسًا من قبل المتحمسين لحتمية قوانين نيوتن: "إن الذكاء الفائق في إمكانه أن يطبق معادلات الحركة نفسها على أضخم أجرام الكون كما [يمكنه تطبيقها] على أصغر الذرات. وبذلك، يستطيع أن يتنبأ بدقة بكل [ما هو قادم]، بحيث يصبح المستقبل معروفًا [تمامًا] مثل الماضي"¹²⁰. لقد أدى ظهور الحواسب الآلية إلى إعادة بعث الأمل – في عددٍ معتبر من الاختصاصات المعرفية – في إمكانية تحقيق حلم لابلاس رغم التقدم الذي أحرزته النظرية النسبية ونظرية الكوانتوم في تفنيد الادعاءات الحتمية للعلم الكلاسيكي.

2- الشواش والحساسة المفرطة للتغير في الشروط الابتدائية: أعمال إدوورد لورنتز (I)

أدى تطور الحواسب بالشكل المذهل الذي أصبح العلم يشهده، خاصة خلال العقود الثلاثة الأخيرة¹²¹، إلى تقويض الاعتقاد السائد من قبل بأنه يمكن الحصول على جميع المسارات بالحسابات الذهنية (التحليلية)، بدون الحاجة إلى الانهماك في حساباتٍ عديدة بحتة. لقد تغير الوضع تمامًا مع ظهور الحواسب الذكية، حيث أصبحت الحسابات العددية الكبيرة والمعقدة أكثر سهولة ودقة. كما أتاحت هذه الحواسب في الدراسات النظرية قدرة أكبر على تمثيل الظواهر المنتظمة والعشوائية على حدٍ سواء¹²².

يتناول موضوع علم الطقس دراسة حركة كتل الهواء في الغلاف الجوي والتنبؤ بها. هذا التعريف البسيط لموضوع علم الطقس من شأنه أن يربطه بقوانين الحركة الكلاسيكية لنيوتن، ما يجعله علماً تنبؤياً بالدرجة الأولى، وقد دفع ظهور الحواسب الآلية به قدماً نحو محاولة السعي لأن تصبح قوانينه حتمية. غير أن التعقد بالغ الأثر الذي يتسم به نظام الطقس كان من شأنه أن عقد هذه المساعي بشكلٍ أكثر وضوحًا مما فعلته معضلة حركة الأجسام الثلاثة مع قوانين الحركة في الفيزياء الكلاسيكية. ينطوي نظام الطقس – حركة كتل الهواء – على مجموعةٍ معقدةٍ من المتغيرات. فعند العمل على ترقب حركة هذه الكتل والتنبؤ بها، يجب أخذ بعين الاعتبار التغير في درجات الحرارة بين القطبين وخط الاستواء، وحركة دوران الأرض المنتجة والمنشطة للرياح¹²³، وما يزيد المسألة تعقيدًا أن هذه العوامل

¹¹⁹ المقصود بذلك هو أنّ حركة الهواء والماء، على سبيل المثال، أصبحت محكومة بمعادلاتٍ معروفةٍ لدى علماء الطقس تمامًا كما كانت حركة الكواكب والأجسام محكومة بمعادلاتٍ معروفةٍ لدى علماء الفيزياء.

¹²⁰ غليك، 28-29.

¹²¹ كان جهاز الرويل ماك بي 300 (Royal McBee LGP-300) الذي عمل عليه إدوورد لورنتز بنجز ستين عملية حسابية في الثانية، بينما تنجز الحواسب العادية الحديثة عشرات الملايين من العمليات في الثانية، أما الأجهزة عالية التخصص في تحليل بيانات الطقس فبإمكانها إنجاز مئات الملايين من العمليات في الثانية الواحدة.

¹²² لورسا، 38.

¹²³ عبد الكريم بويحيوي، الخواء الاجتماعي: دراسة نظرية وميدانية تحليلية لظاهرة اللانظام المنظم، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2008، 167.

عندما يكون لها تأثيرٌ، مهما كان ضئيلاً أو هائلاً، فهو يختلف من مكانٍ إلى آخر على سطح الأرض. هذا ما يجعل من التمثيل الحسائي لحركة كتل الهواء بدلالة هذه المتغيرات، من بين متغيراتٍ أخرى عديدة، أمراً بالغ الصعوبة.

كان لورنتز منشغلاً بدراسة علم الطقس الديناميكي¹²⁴، الذي ينطوي على السعي لتفسير ظواهر الطقس بواسطة قوانين الفيزياء الأساسية، كمعادلات ديناميكا الموائع والديناميكا الحرارية، وقد تمكن مع نهاية الخمسينيات من تطوير نموذجٍ بسيطٍ بما فيه الكفاية حيث يعمل بالحسابات العددية (على الحاسوب)، ومعقدٍ في الوقت نفسه بما فيه الكفاية حيث لا يلغي بشكلٍ مجحفٍ التعقيدات الفيزيائية التي يطرحها علم الطقس¹²⁵. كان لورنتز يحوز على حاسوبٍ من نوع رويل ماك بي (Royal McBee LGP-300)، وكان الجهاز كبير الحجم وبدون شاشة، حيث تظهر النتائج المستخرجة على شكل أرقام ممثلة في أعمدةٍ من ستة أرقام عشرية¹²⁶، أي ستة أرقام بعد الفاصلة.

في يومٍ من أيام شتاء 1961، أراد لورنتز أن يتتبع أحد أنماط الطقس على مدى زمني أطول باستعمال هذا النموذج، فابتكر طريقة مختصرة، حيث قام بإدخال نفس المعطيات عن الأوضاع الابتدائية للفترة السابقة إلى الحاسوب، مستخدماً لوحة المفاتيح في طباعة الأرقام التي تمثل الأوضاع الابتدائية التي يجب على الحاسوب معالجتها ثم التنبؤ بحالة الطقس بناءً عليها. ثم خرج ليتناول القهوة¹²⁷. توقع لورنتز أن تكرر الرسوم البيانية الأشكال نفسها التي اتخذتها سابقاً، وطالما أن النموذج هو نفسه لم يتغير، فقد توقع أن يعطي الحاسوب النتائج نفسها¹²⁸. غير أنه عندما عاد فوجئ بأن هذا لم يحدث. فالرسوم البيانية عن حالة الطقس في الأشهر اللاحقة جاءت شديدة الاختلاف عما كانت عليه. لقد اختفى التكرار كلياً، بدلاً من أن يكرر نفسه كما كان متوقعاً. في البداية، ظن لورنتز أن الأمر يتعلق بعطل في البرنامج أو الحاسوب في حد ذاته، لكنه سرعان ما انتبه إلى أن العلة تكمن في أرقام البيانات التي أدخلها بنفسه إلى

¹²⁴ جديرٌ بالذكر أن لورنتز خلال الحرب العالمية الثانية كان يعمل متتبعا لأحوال الطقس لصالح سلاح الجو الأمريكي.

¹²⁵ انبثق نموذج لورنتز عن دراسةٍ للغلاف الجوي فوق أرض منبسطةٍ مرتفعة الحرارة. وطالما أن التسخين من أسفل، كما في هذه الحالة، يؤدي إلى إحداث اضطرابات، فإنه بدلا من المتغيرات الفيزيائية في الغلاف الجوي الحقيقي، كالضغط وسرعة الرياح بدلالة الفضاء والزمان، تبقى هناك ثلاثة مقادير مجردة بدلالة الزمن (ولتكن س، ع، ص)، قام لورنتز بوصفها في ثلاث معادلات يمكن حلها باستعمال الحساب العددي التقريبي. وعندما أراد لورنتز فحص تطور هذا النظام الذي سبق وسجل العديد من الحسابات العددية بشأنه، وذلك من أجل دراسته على مدى زمني أطول، قرر البدء من منتصف الدور الذي استخدمه في حساباته السابقة. وبذلك، تصبح قيم المقادير الثلاثة (س، ع، ص) في منتصف هذا الدور هي ما يشكل الشروط الابتدائية لمسار طورٍ جديدٍ يحدده الحاسوب. أنظر: لورسا، 94.

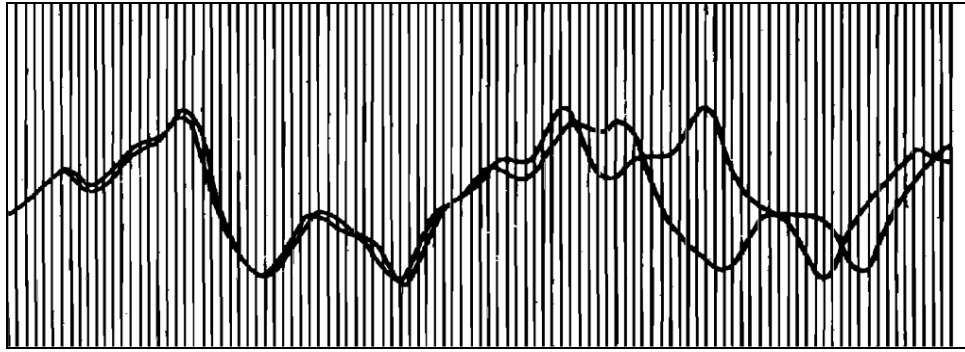
¹²⁶ بويحيوي، 168.

¹²⁷ غليك، 31.

¹²⁸ يعني هذا أنه، على سبيل المثال، إذا أدخل إلى الحاسوب أرقام اليوم الرابع من شهر مارس من العام الماضي باعتبارها الأوضاع الابتدائية التي يجب الانطلاق منها، فهو يتوقع أن يعطيه الحاسوب نفس الرسوم البيانية التي أعطاها في اليوم الخامس من شهر مارس، أي أن يكرر النمط نفسه تماماً.

الحاسوب. لقد كانت ذاكرة الحاسوب الذي استخدمه لورنتز تحفظ ستة أرقام بعد الفاصلة، رغم أنه (الحاسوب) عندما يطبع توقعاته ورقياً يعطي ثلاثة أرقام فقط بعد الفاصلة، وذلك لتوفير مساحة الطباعة على الورق¹²⁹.

عندما قام لورنتز بإدخال أرقام البيانات، اكتفى بنسخ الأعداد ذات الثلاث خانة عشرية¹³⁰ (الأعداد بثلاثة أرقام بعد الفاصلة)، وهو مقتنع تماماً بأنه يرتكب خطأ من رتبة الواحد من الألف يمكن التغاضي عنه. وكان يعتقد كغيره ممن يؤمن بحتمية قوانين الفيزياء الأساسية بأن عدم استكمال الخانات العشرية لأرقام البيانات يُعدُّ خطأ طفيفاً في الشروط الابتدائية وليس من شأنه أن يُحدث فرقاً مهماً في النتائج النهائية¹³¹. لقد فندت نتائج لورنتز هذا الافتراض تماماً، وأدت إلى الاستنتاج لاحقاً بأن النسب البسيطة وغير الملحوظة من الهواء، التي كان يُفترض ألا تؤدي سوى إلى تغيير طفيف في الصورة الكبيرة لمنظومة الرياح، بإمكانها أن تؤدي إلى نتائج "كارثية". قرر لورنتز أن يتمعن في الفرق الذي أظهره الحاسوب بين نمطي الطقس الذين أدخل بياناتهما في الجهاز، فقام بنسخ الرسوم البيانية على ورقٍ شفاف ووضع أحدهما على الآخر، فلاحظ أن الخطين البيانيين في البداية كانا يبدوان متطابقين تماماً، ثم ظهر فرقٌ بسيطٌ، إذ تأخر أحدهما بمقدارٍ طفيف جداً. لكن، ومع الدورة التالية، ظهر الفرق واضحاً بين قمتي الخطين البيانيين. ثم وبعد بضع دورات أخرى، تلاشى الشبه بينهما تماماً¹³² (أنظر الأشكال رقم 11، 12، 13 و 14).



الشكل (11): النسخة الأصلية للمنحنيات التي طبعها لورنتز في سنة 1961¹³³

يمثل الشكل (11) الصورة الأصلية التي طبعها لورنتز سنة 1961، وهي تبين الكيفية التي يتباعد بها نمطان مختلفان لأوضاع الطقس انطلاقاً من أوضاع ابتدائية يكون الفرق بينها طفيفاً للغاية، حيث يبدو من الواضح أن الرسمين البيانيين يبدآن متطابقين تماماً، ثم يظهر فرقٌ بسيطٌ، ثم يبدآن في التباعد بشكلٍ متزايدٍ مع مرور الوقت. في الشكل

¹²⁹ غليك، 31.

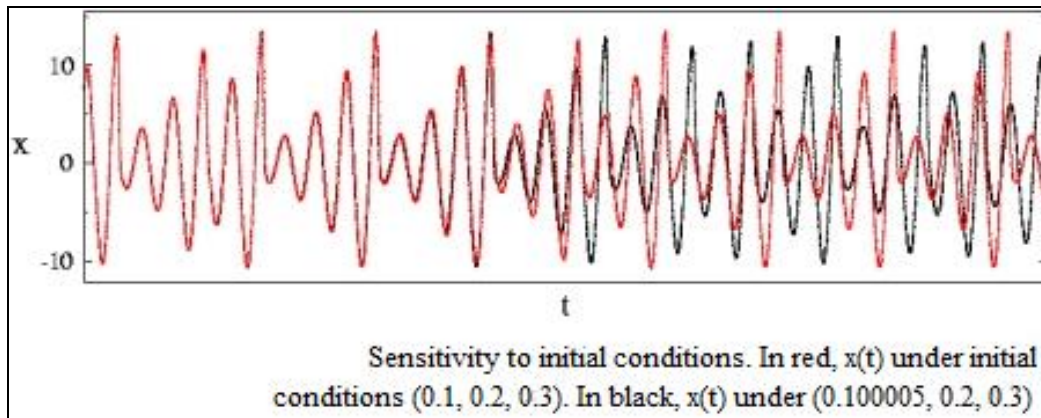
¹³⁰ لورسا، 95.

¹³¹ المقصود هنا بالفرق "المهم" هو أنه حتى إذا حدث هناك اختلاف طفيف في الأوضاع الابتدائية، فمن المفترض أن لا يحدث ذلك سوى تغيير طفيف في التنبؤ بالأوضاع التالية للطقس.

¹³² غليك، 32.

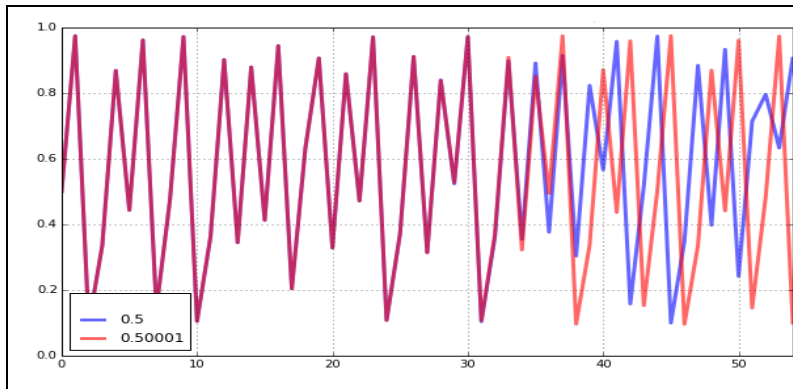
¹³³ المرجع نفسه، 33.

(12)، يمكن ملاحظة الظاهرة نفسها بشكل أكثر وضوحًا، حيث يبدأ النمط الأول الذي يمثله الخط البياني باللون الأحمر من شروطٍ ابتدائيةٍ بالقيم التالية، (0.1, 0.2, 0.3,...)، بينما يبدأ النمط الثاني الذي يمثله الخط البياني باللون الأسود من شروطٍ ابتدائيةٍ بالقيم التالية، (0.100005, 0.2, 0.3,...).



الشكل (12): الحساسية لاختلاف بسيطٍ في الشروط الابتدائية في حدود 0,1 إلى 0,100005¹³⁴

أما الشكل (13)، فيمثل نسخة أخرى للظاهرة نفسها، قام بإنجازها الباحث في التخطيط الحضري، جيوف بوينغ. يبدأ النمط الأول الذي يمثله الخط البياني باللون الأزرق من شروطٍ ابتدائيةٍ تبدأ بالقيمة 0.5، بينما يبدأ النمط الثاني الذي يمثله الخط البياني باللون الأحمر من شروطٍ ابتدائيةٍ تبدأ بالقيمة 0.50001، في حين يمثل الشكل (14) تمثيلاً للظاهرة نفسها لكن في حالة ثلاثة أنماط، ممثلة بالألوان الأزرق، الأحمر والأخضر، تبدو وكأنها تنطلق تقريباً من الشروط الابتدائية نفسها، لكنها سرعان ما تبدأ في التباعد ابتداءً من النقطة 12 على محور الزمن.

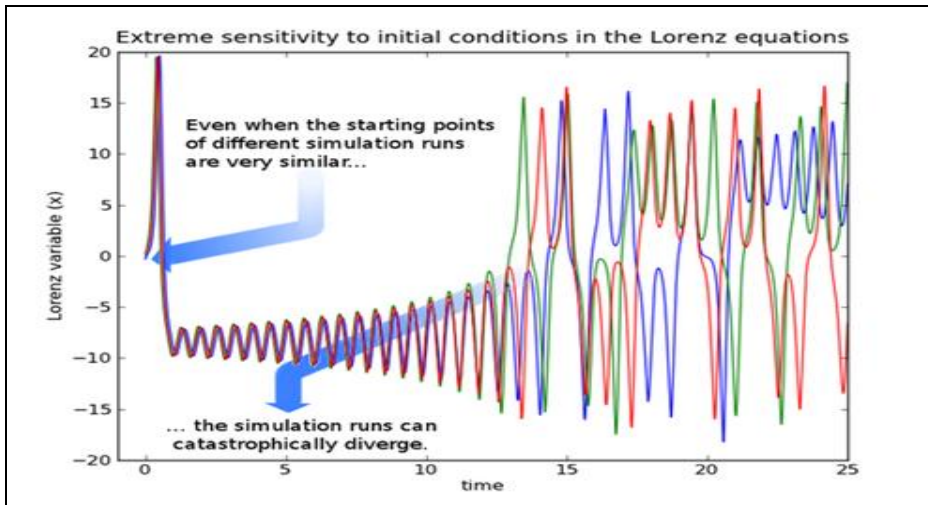


الشكل (13): الحساسية لاختلاف بسيطٍ في الشروط الابتدائية في حدود 0,5 إلى 0,50001¹³⁵

¹³⁴ Josep Sardanyés, "Chaos," <http://complex.upf.es/~josep/Chaos.html> (accessed on 6.12.2015)

¹³⁵ Geoff Boeing, "Chaos Theory and the Logistic Map," <http://geoffboeing.com/2015/03/chaos-theory-logistic-map/> (accessed on 6.12.2015)

لقد أثبتت نظرية لورنتز أن التنبؤ بالطقس لمدة تزيد عن يومين أو ثلاثة أيام لا يتعدى درجة التكهن والتخمين. وإذا زادت تلك المدة عينها عن ستة أو سبعة أيام، يفقد التنبؤ بأحوال الطقس قيمته. ويرجع السبب في ذلك إلى ما أسماه "أثر الفراشة"، حيث "تستطيع عناصر صغيرة نسبيًا من الطقس أن تُفقد أفضل التنبؤات عن المناخ قيمتها، إذ تتضاعفُ الأخطاء والأشياء غير المتوقعة وتتجمع آثارها وتتعاقد عبر سلسلة من الاضطرابات لتتحول من عناصر محلية صغيرة إلى حراكٍ يشمل القارات ويظهر لعيون الأقمار الصناعية". يشرح جيمس غليك أثر الفراشة بالإحالة إلى الكيفية التي تعمل بها نماذج الطقس عبر سلسلة من النقاط التي تفصل بينها مسافات في حدود 120 كيلومترًا، ومع ذلك فمحطات الرصد الأرضية، جنبًا إلى جنب مع الأقمار الصناعية، لا يمكنها رصد كل شيء. وحتى لو غطيت الأرض بالمجسات التي لا يبعدُ بعضها عن بعض سوى مسافة قدمٍ واحدة، وحتى لو كُدت مجسات كهذه عبر الغلاف الجوي، وحتى لو أُعطي كل مجس من هذه المجسات معطيات دقيقة حول الحرارة والرطوبة والضغط وغيرها من المعطيات التي سيتولى حاسوبٌ فائق (supercomputer) جمعها ومعالجتها، فهو لن يتمكن أبدًا من التوقع بشكلٍ دقيقٍ إذا ما كانت بلدة معينة على وجه الأرض ستشهدُ صباحًا مشمسًا أم مطرًا بعد مرور شهرٍ من الزمن. فعند فترة الظهيرة، على حد تعبير غليك، "ستخفي المسافات الضئيلة بين المجسات بعض التقلبات البسيطة، وبذلك لن يعلم بها الحاسوب. وبعد دقيقة، تصبح تلك التقلباتُ أخطاءً صغيرة على مسافة قدم. وسرعان ما تتضاعف تلك الأخطاء على مسافة كل عشرة أقدام، وهكذا دواليك"¹³⁶.

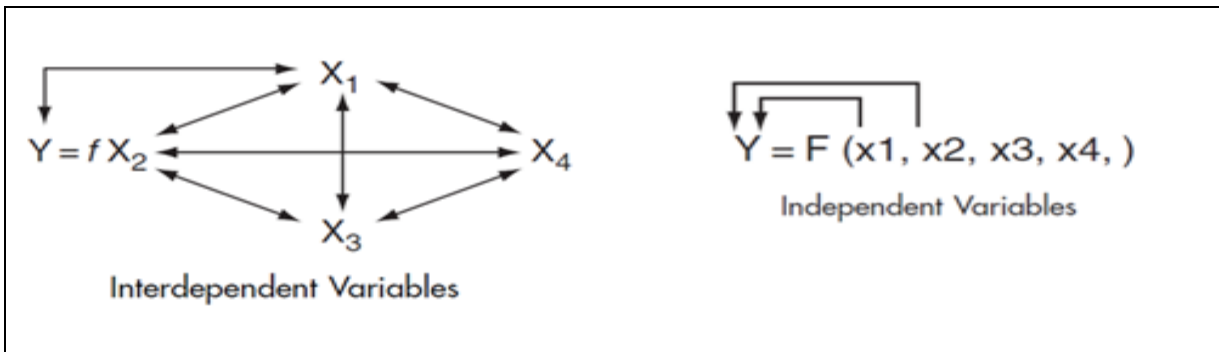


الشكل (14): الحساسية لاختلاف بسيط في الشروط الابتدائية لثلاثة أنماط مختلفة¹³⁷

¹³⁶ غليك، 36-37. يجادل لورنتز بأن التأثيرات الضئيلة الناتجة عن أثر التقلبات البسيطة يمكن أن تبقى ضعيفة، ولا تتجمع عبر النظام. في هذه الحالة، ينزع الطقس نحو تكرار دوراته، وتصبح هذه الأخيرة منيعة ضد التأثير بالتغيرات العشوائية الطفيفة.

¹³⁷ Topologic Oceans Website, <https://topologicoceans.wordpress.com/2011/08/30/did-chaos-theory-kill-the-climatology-star/#more-457> (accessed on 6.12.2015)

كان نظام لورنتز يتكون من ثلاث معادلاتٍ رياضيةٍ لاختطية (nonlinear)، وهي تختلف تمامًا عن المعادلات الخطية التي، للشرح فقط، يمكن تمثيلها في خطوطٍ بيانيةٍ مستقيمة، وتمثل علاقاتٍ بسيطةٍ بين متغيراتٍ بسيطةٍ من النوع الذي يسهلُ إيجاد حلولٍ لها، كالتناسب الطردي أو العكسي (أنظر الشكل 15). فضلًا عن ذلك، تتميز المعادلات الخطية بميزةٍ نموذجيةٍ تتمثل في إمكانية تفكيكها إلى قطع صغيرة، ثم إعادة تجميعها بسهولةٍ لأن قطعها تتراكب بعضها فوق بعض. في المقابل، لا يسهلُ حلُّ المعادلات اللاخطية، ولا تتراكبُ قطعها بعضها فوق بعض. تقدمُ الأنظمة الميكانيكية التي تتضمن الاحتكاك نموذجًا جيدًا للأنظمة اللاخطية. بدون أخذ الاحتكاك بعين الاعتبار، تصبح، على سبيل المثال، العلاقة بين كمية الطاقة التي تصل كرة الغولف عند ضربها وحركتها علاقة بسيطة، لكن إقحام متغير الاحتكاك يُعقد تلك العلاقة، لأن الكرة تفقد الطاقة بكمياتٍ تتغير من نقطةٍ إلى أخرى عبر كامل مسارها. ولا يمكن وصف الاحتكاك بأنه كمية ثابتة، فهو يتغير بتغير السرعة، تمامًا كما أن السرعة تتغير بدورها بتغير كمية الاحتكاك. لذلك، وبسبب هذا "التغير المتغير"، على حد تعبير غليك، الذي يؤثر على النظام ككل تمامًا كما يتأثر به، يصعبُ حسابُ قيم المعادلات اللاخطية¹³⁸. وفي المقابل، تبدي هذه المعادلات أنماطًا من السلوك غنية بالتعدد¹³⁹ وغير قابلة للتوقع، على عكس المعادلات الخطية التي تبدي سلوكًا بسيطًا ومتوقعًا، كما في معادلات التناسب العكسي أو الطردي.



الشكل (15): معادلات خطية بمجموعةٍ بسيطةٍ من المتغيرات التابعة في مقابل معادلاتٍ لاختطيةٍ بمجموعةٍ معقدةٍ من المتغيرات المترابطة بعضها ببعض¹⁴⁰

¹³⁸ من الأمثلة المعروفة للمعادلات اللاخطية، معادلة نافاي-ستوكس المستخدمة في ديناميكا الموائع، حيث تصف سرعة الموائع وضغطها وكثافتها ولزوجتها في الوقت نفسه، وهي متغيراتٌ يرتبط بعضها ببعض، ويعتمد بعضها على بعض، ويتغير بعضها بتغير البعض الآخر (interdependent) (أنظر الشكل رقم 15).

¹³⁹ غليك، 40.

¹⁴⁰ adapted from: Jamshid Gharajedaghi, *Systems Thinking: Managing Chaos and Complexity*, USA: Elsevier Inc., Second Edition, 2006, 13-14.

3- "الجاذبُ الغريب" و "أثر الفراشة": أعمال إدوورد لورنتز (II)

يقترن اسم إدوارد لورنتز، على الأقل في الأوساط غير المتخصصة في الرياضيات، بمفهومين أساسيين، مفهوم الحساسية للشروط الابتدائية في الأنظمة الشواشية المعروف عبر استعارة "أثر الفراشة" ومفهوم جاذب لورنتز (Lorenz' attractor). والواقع أن شهرة جاذب لورنتز نفسه تقترن بدورها باستعارة "أثر الفراشة"، لكن على نحو غير معروفٍ كثيرًا بين الباحثين غير المتخصصين بشكل معمق في الرياضيات والفيزياء الرياضية بشكلٍ أقل. قبل التطرق إلى مفهوم جاذب لورنتز، ينبغي التمهيد بشكلٍ مقتضبٍ لمفهوم الجاذب في حد ذاته.

تُعرف الأنظمة الديناميكية وفقًا للميكانيكا الكلاسيكية بأنها أنظمة خالية من التخميد (damping)، بمعنى أن الطاقة فيها تبقى ثابتة مع مرور الزمن. يستند هذا التعريفُ إلى الافتراض بأن قوى الاحتكاك يمكن إهمالها في حالاتٍ معينة. ففي حالة النظام الشمسي، على سبيل المثال، يتم إهمال هذه القوى بشكلٍ كامل، فرغم أن حركة المد والجزر تحرك البحار والمحيطات فتجعل المياه تحتك بقيعائها وسواحلها، ما يعني أن الطاقة الميكانيكية الخاصة بحركة الأرض لا تنحفظ تمامًا وإنما يتحول جزءٌ منها إلى حرارة، إلا أن آثار هذه الاحتكاكات الضئيلة غالبًا ما يتم تجاهلها¹⁴¹.

غير أن هناك أنظمة لا تنحفظ فيها الطاقة، وإنما تتناقص مع الزمن¹⁴². تُعرف هذه الأنظمة بأنها أنظمة مُبددة (للطاقة) (dissipative). وهي تبدو أكثر واقعية لأنها تأخذ بعين الاعتبار العوامل المُبددة للطاقة بدلًا من تجاهلها، مثل الاحتكاكات الموجودة أصلاً في الطبيعة¹⁴³. تنزع الأنظمة الخالية من التخميد نحو الحركة بدون توقف، أما الأنظمة المُبددة، فإذا كانت منعزلة (عن تأثيرات محيطٍ خارجي عنها)، فهي غالبًا ما تميل بدرجات متفاوتة من السرعة إلى بلوغ حالة تنطوي على الحد الأقصى من الاستقرار، بمعنى أنه يسعى إلى التوقف عن الحركة، كما في حالة النواس¹⁴⁴ الذي تتم إزاحته من حالة التوازن لمدةٍ معينةٍ بسعةٍ متناقصةٍ ليعود في النهاية إلى حالة التوازن. تتميز هذه الأنظمة بالبساطة، حيث لا تتلقى أي إمداد خارجي بالطاقة لتقاوم ميلها نحو الاستمرار في الحركة. أما إذا كانت الأنظمة المُبددة من النوع الذي يتفاعل مع مصدرٍ خارجي للطاقة، فهي لا تميلُ إطلاقًا إلى بلوغ حالة التوازن لأنها تتلقى طاقة من الخارج، كما في حالة نواس ساعة ذات نابض تتغذى حركتها بالطاقة الميكانيكية، أو في حالة ساعة كوارتزية تتغذى حركتها

¹⁴¹ لورسا، 71.

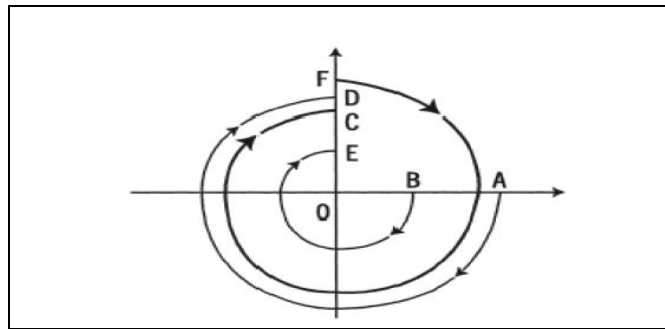
¹⁴² على عكس ما ينص عليه قانون انحفاظ/بقاء الطاقة المعروف في الفيزياء: "في أي نظام معزول، لا تفتى الطاقة ولا تُستحدث من العدم، لكن يمكن أن تتحول من شكلٍ إلى آخر".

¹⁴³ لعل هذا ما يقصده الفيزيائي شاوون كارلسون عندما كتب يقول: "عندما كنت طالبًا أدرس الفيزياء، كنت أمضي معظم الوقت في دراسة [أنظمة] لا وجود لها، مثل البكرات عديمة الاحتكاك، النوابض عديمة الكتلة، وحقول الثقائل التي لا تتغير مع الارتفاع". أنظر: شاوون كارلستون، "الوقوع في الشواش"، مجلة العلوم الصادرة عن مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، عدد فبراير 2000، http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/3loum/00/18-howat_elm.pdf (تم التصفح بتاريخ 14.4.2015)

¹⁴⁴ يسمى أيضًا إاندل (pendel)، وهو جسمٌ معلقٌ من نقطة ثابتة ما يسمح له بالتأرجح ذهابًا وإيابًا نتيجة للتفاعل الحاصل بين الجاذبية الأرضية وكمية حركة النواس.

بالطاقة الكهربائية. في هذه الحالة، تستقل حركة النظام تماماً عن الشروط الابتدائية وتتجه نحو مسار محدد (ثابت ومنتظم)، يُعبّر عنها بالقول أن مسار الحركة يسعى نحو جاذبٍ (attractor) معين¹⁴⁵، بمعنى أنه أياً كانت الشروط الابتدائية، تبدأ الحركة بمدّةٍ زمنيةٍ عابرةٍ، وجيزةٍ في أغلب الأحيان، يقتربُ خلالها المسارُ من الجاذب قبل أن يمتزج به تقريباً. في حالة الساعة، هذا ما يسمح لها بتقدير الوقت بدقة، لأن حركة العقارب مستقلة عن الشروط الابتدائية، وبذلك فهي تكون دائماً مماثلة لنفسها.

يمثل الشكل (16) تمثيلاً لفضاء حركة نواس الساعة ذات النابض، وهو من الأنظمة المبدّدة التي تتفاعل مع مصدرٍ خارجي للطاقة، فهي لا تميلُ بتاتاً إلى بلوغ حالة الاستقرار والتوازن. في هذا الشكل، يمثل الخط العريض مسار الجاذب، بينما يمثل الانزلاق على المحور العمودي زيادة السرعة دون تغيير الموقع، أما الخط الرفيع فيمثل مسارين مختلفين تحددهما قيمتا شروطٍ ابتدائيةٍ مختلفتين (A) و (B)، حيث نقوم انطلاقاً من هاتين النقطتين بإطلاق النواس بدون أية سرعةٍ ابتدائيةٍ. فنلاحظ أن المسارين سرعان ما يمتزجان بالجاذب (الممثل بالخط العريض). حيث ترفعُ آلية الحركة القسرية الشبيهة بمصدرٍ خارجي ما للطاقة الجاذب من النقطة (C) إلى النقطة (F). كما يرفعُ المسار المنبثق من الشرط الابتدائي (A) من النقطة (D) إلى النقطة (F)، كما يرفع الوقت نفسه المسار المنبثق من الشرط الابتدائي (B) من النقطة (E) إلى النقطة (F).



الشكل (16) : تمثيلٌ لفضاء حركة نظام مبدّد غير مستقر (نموذج نواس الساعة ذات النابض)¹⁴⁶

¹⁴⁵ في منحنيات الحركة، ستكون حالة الاستقرار، بمعنى التوقف تماماً عن الحركة، حالة استثنائية للجاذب، حيث يكون (الجاذب) مختزلاً في نقطةٍ وحيدة. يعبر الجاذب، من الناحية الفعلية، عن "مجموعة من النقاط التي تتقارب جميع المسارات متجهةً نحوها"، وهو يُعدّ مفهوماً أساسياً في نظرية الشواش. وهناك ثلاثة نماذج من الجواذب التي يمكن مشاهدتها في الأنظمة بمختلف أنواعها: (1) الجاذب النقطي، ويتعلق بالأنظمة التي تصل إلى توازن مستقر، مثل حالة النواس البسيط الذي يتأرجح ثم لا يلبث أن يتوقف في نقطة معينة؛ (2) الجاذب الدوري، ويتعلق بالأنظمة التي تتركز ذاتها في تأرجحات دورية. فمثلاً، إذا أضفنا إلى النواس السابق نابضاً لكي يتغلب على قوى الاحتكاك، تصبح للنواس دورة محدودة. ونقول عندئذٍ إن الجاذب الدوري يرسم سيرورات تتركز ذاتها؛ و (3) الجاذب الغريب، ويتعلق بالأنظمة الشواشية. يعرف كذلك بالجاذب الطارئ بمعنى أنه يطرأ على النظام، بعد أن يدخل في مرحلة التحول الطوري، بشكل غير متوقع وغير قابل للتنبؤ به. أنظر: معين رومي، "مدخل إلى نظرية التعقيد والشواش"، ورقة منشورة على موقع معابر،

http://www.maaber.org/issue_december03/epistemology_1.htm (تم التصفح بتاريخ 12.4.2015)

¹⁴⁶ لورسا، 73.

إن مآل النظام إلى حالة التوازن بغض النظر عن قيمة الشروط الابتدائية شبيهة بمسار كرة يتم تحريرها من أعلى حوضٍ مقعر لتستقر في أسفله عند نقطة ثابتة مهما كانت النقطة الابتدائية التي يتم تحرير الكرة انطلاقاً منها. يمكن القول، على سبيل المجاز، بأن نقطة استقرار الكرة هي بمثابة الجاذب في هذه الحالة، وهي نقطة "ثابتة" تؤول إليها جميع النقاط الممثلة لحالات تطور مسار الكرة، والتي تتعدّد بتعدّد الشروط الابتدائية التي يتم منها تحرير الكرة. عندما يتعلق الأمر بنظامٍ بسيط، تحكمه معادلاتٌ خطية على نحو ما سبق، يمكن تمثيل الجاذب يدوياً. لكن عندما يتعلق الأمر بنظامٍ معقد (شواشي أو مبدد)، تحكمه معادلاتٌ لاهظية، تصبح المسألة معقدة بدورها. عندها، يجب اللجوء إلى حاسوبٍ ذكي كما فعل لورنتز.

سبق وتبين أن پوانكاري هو أول من اكتشف حساسية بعض الأنظمة للشروط الابتدائية، لذلك فمن الإنصاف القول بأن لورنتز يكون فقط قد "أعاد اكتشاف" ظاهرة الشواش. غير أن تمثيل حركة مسارات (الأنظمة الشواشية فائقة التعقد كان يتطلب ما هو أكثر من الأقلام والمساطر والحسابات الذهنية التي لم يكن پوانكاري يملك غيرها. كان الأمر يتطلب حساباتٍ هائلة ومعقدة تكفي لتمثيل مختلف حالات النظام في فضاءٍ ثلاثي الأبعاد. وهو ما كان متاحاً أمام لورنتز، من خلال حاسوبه الذي يبدو بدائياً مقارنة بالحواسب الحديثة، لكنه تمكن فعلاً من التوصل إلى تمثيل حلول نظام معادلاته اللاهظية الثلاثة بيانياً. وجديراً بالقول أن ما فعله لورنتز حينها كان يمثل سبقاً معرفياً، لدرجة أن الجاذب الذي ظهر في رسمه البياني ثلاثي الأبعاد أُطلقت عليه تسمية "الجاذب الغريب".

تقليدياً، كان من الممكن إظهار التقلب في قيمة متغيرٍ ما بخطوطٍ بيانية تستند إلى مبدأ التسلسل الزمني. غير أن إظهار التقلب في قيم ثلاث متغيراتٍ أو أكثر يتغير بعضها بتغير البعض الآخر كان يتطلب استعمال أسلوبٍ آخر، حيث في كل لحظة تقاطع تلك المتغيرات عند نقطةٍ ما في فضاءٍ من ثلاثة محاور، وكلما تغير النظام، ترسم تلك النقطة مسار التقلب في المتغيرات الثلاثة. وطالما أن النظام لا يكرر نفسه تماماً، فإن الخطوط التي ترسمها حركة النقطة لا تتكرر هي الأخرى، وبدلاً من ذلك، تستمر في الدوران¹⁴⁷ في حدود مساراتٍ تتقارب لكنها لا تتطابق البتة. وهذا ما أظهره حاسوب لورنتز للعيان، حيث بين كيف تتحرك النقطة الممثلة لحلول المعادلات الثلاثة وتتجه نحو اليمين مشكلة حلقاتٍ شبه دائرية، ثم تنتقل فجأة نحو الجهة المقابلة دون أي نمطٍ معين وكأنها تخضع لنمط حركةٍ عشوائية لا يحكمها أي قانونٍ مسبق، وهكذا تؤول حركة النقاط واتجاهاتها من دائرة إلى أخرى لتعطي شكلاً نهائياً يشبه جناحي فراشة¹⁴⁸ (أنظر الشكل 17).

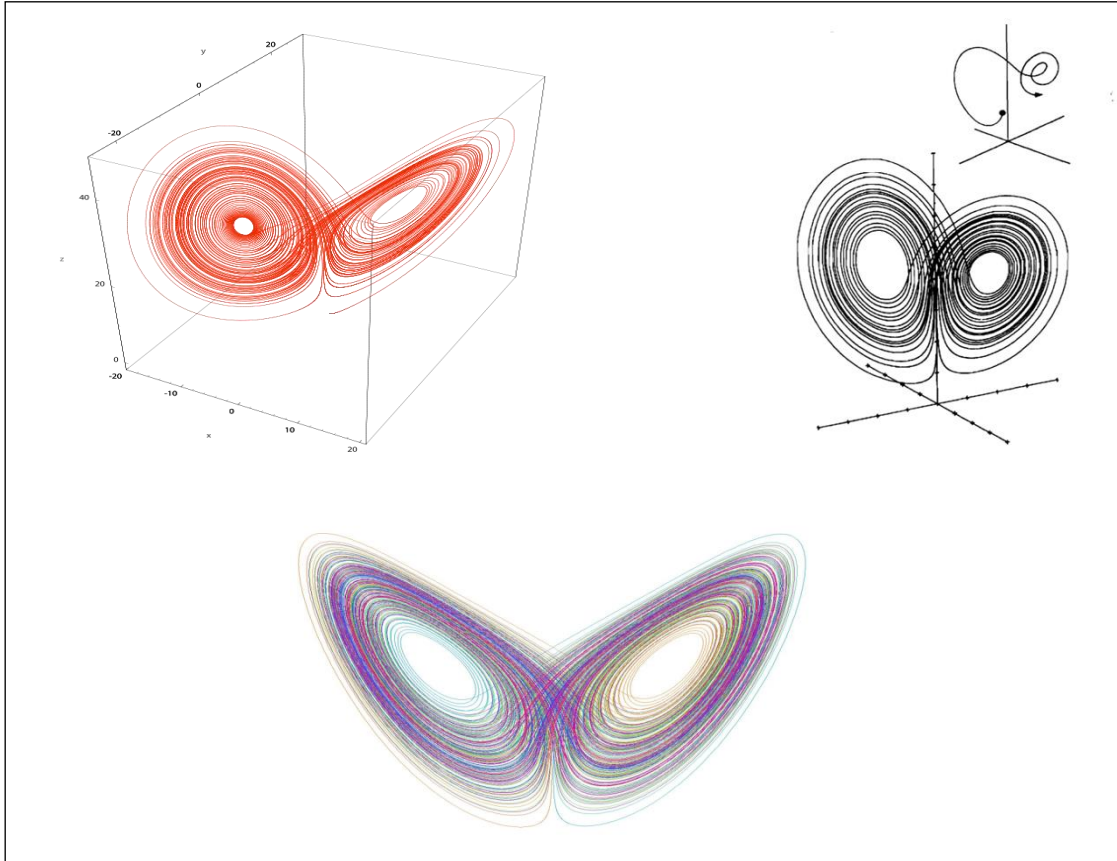
عند معاينة شكل الجاذب (الشكل 17)، يمكن ملاحظة الكيفية التي يتكرر بها النظام في حدودٍ لا يخرج عنها (حدود جناحي الفراشة)، لكنه في الوقت نفسه لا يتقاطع أبداً مع نفسه، بمعنى أن الحالة الواحدة لا يمكن أن تتكرر

¹⁴⁷ غليك، 45.

¹⁴⁸ بويحيوي، 171.

مرتين، بل يستمر في الدوران في شكلٍ لولبي فراغي "إلى الأبد"¹⁴⁹. وينبغي أن ينتبه القارئ إلى أن شكل الجاذب شكلٌ ثلاثي الأبعاد، لذلك فإن التقاطع الذي يبدو على الورقة عند الطباعة ليس تقاطعاً فعلياً (لاحظ تمثيلاً تقريبياً للجاذب ثلاثي الأبعاد في النسخة الثانية يسار الشكل 17).

لكي يتضح عمل لورنتز أكثر، يمكن الآن التوليف بين المفهومين السابقين، مفهوم الحساسية للشروط الابتدائية ومفهوم الجاذب. يتمثل ما قام به لورنتز في دراسة سلوك غلافين جويين حساسين لتغير طفيف في الشروط الابتدائية بينهما، ثم قام من خلال الحاسوب بتمثيلهما بنقطتين تبدوان متطابقتين، لكنهما في الواقع متقاربتان تفصل بينهما مسافة متناهية في الضآلة. تبدأ النقطتان في الحركة متطابقتين لكنهما سرعان ما تنفصلان، ثم يزداد الفرق بينهما اتساعاً إلى أن يصبح المساران مختلفين تماماً. لكن النتيجة الأهم في عمل لورنتز تكمن في أنه حتى في حالة دراسة عددٍ كبير من الأغلفة الجوية، ينتهي المطاف بالمسارات إلى التمثل في أشكال بيانية، تبدو عشوائية غير قابلة للتوقع لكنها تتراكم جميعاً حول شكل يشبه إلى حد بعيد جناحي الفراشة، وهو ما يطلق عليه اسم جاذب لورنتز، أو الجاذب الغريب الذي يصف سلوك الأنظمة الشواشية غير القابلة للتوقع.



الشكل (17): جاذب لورنتز¹⁵⁰

¹⁴⁹ جيمس غليك (تر. علي يوسف علي)، الهيولوية تصنع علمًا جديدًا، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000، 40-41 (التشديد مضاف على النص الأصلي).

ظهرت هذه النتائج في مقالٍ كتبه لورنتز لمجلةٍ متخصصةٍ في علم الطقس سنة 1963، بعنوان "الانسياب اللادوري الحتمي"¹⁵¹. والواقع أن المقال لم يلقِ الاهتمام المعرفي الكافي خلال السنوات الأولى التي تلت ظهوره على صفحات المجلة. يُرجع عليك هذا إلى درجة التخصص العالية جدًا التي وصلت إليها حقول المعرفة العلمية ومدى الانعزال الحاصل بينها، فعلماء الأحياء كان لديهم الكثير ليقرووه بدلاً من الانغماس في دراسة الرياضيات، بينما كان يتعين على علماء الفيزياء قراءة الكثير، وهذا ما لا يتيح لهم الوقت الكافي للاطلاع على ما يُنشر في المجالات المتخصصة في علم الطقس. وهذا ما جعل اكتشاف لورنتز يثيرُ الحماس لدى قلة من علماء الرياضيات. غير أنه بعد أقلّ من عقدٍ من الزمن، انشغلت مجموعاتٌ من علماء الرياضيات والفلك والبيولوجيا بإعادة النظر في هذا الاكتشاف. لقد كان لورنتز عالمًا متخصصًا في علم الطقس، لذلك لم يتوقع أحدٌ أن تنشأ نظرية الشواش من مقالٍ منشورٍ في عددٍ من أعداد "مجلة علوم الغلاف الجوي"¹⁵². الواقع أنه على مدى الآلاف – إن لم تكن أكثر مما يمكن التكهن بعده – من الأبحاث التي تناولت الشواش، لم يحظ بحثٌ بالإحالة إليه كما حظيت ورقة "الانسياب اللادوري الحتمي" وعلى مدى العقود التي تلت ظهوره في بداية الستينيات، وفي الوقت نفسه وبالحدة نفسها، "لم يثر شكلاً خياليًا المبدعين كما أثار ذلك الشكل العجيب ذو الجناحين الذي عُرف باسم جاذب لورنتز، ذلك الشكل الذي كشف مدى ثراء [الشواش]"¹⁵³.

لاحقًا في سنة 1973، قام لورنتز بعرض ورقةٍ بحثيةٍ موجزة في مؤتمرٍ للجمعية الأمريكية لتقدم العلوم المتقدمة، حملت عنوان، "قابلية التنبؤ: هل يمكن لرفرفة جناحي فراشة في البرازيل أن تُحدث إعصارًا في تكساس؟" ثم أعاد لورنتز صياغة العنوان بالتساؤل عما إذا كان سلوك الغلاف الجوي يُعد غير مستقر إذا ما قيس بالاضطرابات صغيرة السعة¹⁵⁴. بعدها بستينين (1975)، استوحى عالم الفيزياء الرياضية، جيمس يورك، ورقة لورنتز¹⁵⁵ وكتب مقالا علميًا بالتعاون مع زميله تين يان لي¹⁵⁶ إلى "المجلة الأمريكية للرياضيات"، إحدى أكثر المجالات توزيعًا في أوساط علماء الرياضيات. وإضافة إلى أهميتها – وثورتها – كانت تحمل عنوانًا جريئًا ومُحيرًا بالنسبة للجماعة المعرفية المهيمنة على

¹⁵⁰ قمنا بانتقاء هذه النسخ الثلاثة لصور الجاذب لأغراض توضيحية. تمثل النسخة أعلى اليمين الصورة النسخة الأصلية التي طبعها لورنتز، أنظر: عليك، نظرية الفوضى، 45. أما النسخة أعلى اليسار فتوضح بشكلٍ أفضل البنية ثلاثية الأبعاد للجاذب. تم تحميل الصورة من الرابط، https://commons.wikimedia.org/wiki/File:Lorenz_attractor_boxed.svg (تم التصفح بتاريخ 12.6.2015) بينما توضح النسخة في أسفل وسط الصورة نموذجًا لعدة مسارات مختلفة (تبدو بألوان مختلفة)، متقاربة لكنها غير متطابقة. تم تحميل الصورة من الرابط التالي: <https://plus.maths.org/content/did-chaos-cause-mayhem-jurassic-park> (تم التصفح بتاريخ 12.6.2015) Emily Clader, "Did Chaos Cause Mayhem in Jurassic Park?"

¹⁵¹ Edward N. Lorenz, "Deterministic Nonperiodic Flow," *Journal of the Atmospheric Sciences* 20(2): 1963, 130–141.

¹⁵² عليك، نظرية الفوضى، 47.

¹⁵³ عليك، الهولوية تصنع علمًا جديدًا، 41.

¹⁵⁴ لورسا، 95-96.

¹⁵⁵ كتب عليك يقول، "... (عندما رأى يورك ورقة لورنتز، مع أنها دُفنت طويلاً في مجلة عن الطقس، عرف فوراً أنها المثل الذي يتحتم على علم الفيزياء استيعابه". أنظر: عليك، نظرية الفوضى، 86.

¹⁵⁶ غريبين، 51.

التخصص آنذاك، "الدورة الثالثة تعني الشواش". ورغم أن زملاءه كانوا قد نصحوه باختيار عنوانٍ أكثر عقلانية، إلا أنه أصر على المفردة¹⁵⁷ – الشواش – التي تحولت لاحقاً إلى مفهومٍ مؤسسٍ لعلمٍ قائمٍ بحد ذاته، علم التعقد.

4- التشعب الثنائي و التماثل الذاتي : أعمال روبرت ماي

لعب يورك دورًا مهمًا في إلهام عالم الفيزياء والرياضيات الأسترالي، روبرت ماي، الذي اكتشف أصول الشواش في علم الأحياء. افترض ماي أنه في معادلة تصف سلوك نظام بيولوجي ما، عندما يكون معامل اللاخطية¹⁵⁸ صغيرًا فإن النظام سيستقر على حالةٍ معينة، وعندما يزداد المعامل تنقسم حالة الاستقرار إلى حالتين يتردد بينهما سلوك النظام. ولكن عندما يبلغ المعامل قيمة أكبر من ذلك، فإن النظام سيتصرف بطريقة شاذة تمامًا. ثم وضع ماي برنامجًا، شبيهًا ببرنامج لورنتز، يسمح له بتجريب المئات من قيم ذلك المعامل، كما يسمح له بالتحكم في عنصر التغذية العكسية للنظام (feedback)، وذلك لينظر ما إذا كانت الأرقام ستستقر عند نتيجةٍ معينة، ومتى يحدث ذلك. تصور ماي أن النظام الذي يصفه برنامجه عبارة عن بركة للأسماك يمكنه أن يتلاعب بعملية تكاثرها وانقراضها، وكان يغير معامل اللاخطية ببطء شديد، مثلاً من 2,7 إلى 0,692، وعند تغيير طفيف في المعامل يلاحظ تغييراً طفيفاً في التعداد، فيقوم ماي بزحزحة الخط المعبر عن النتيجة بمقدار التغيير الحاصل. وفجأة، عندما يتجاوز المعامل قيمة 3، وجد ماي أن الخط ينقسم إلى قسمين، حيث ترفض الأسماك الاستقرار عند مستوى معين، بل تتأرجح بين قيمتين في السنوات التالية. ومع إدخال قيمة أعلى قليلاً، تتشعب الحالتان إلى أربع حالات، تعود كل حالة عند السنة الرابعة. وجد ماي أن التصرف الدوري مرة أخرى يستقر مرة عند سنة، ثم عند سنتين ثم عند أربع سنوات وهكذا¹⁵⁹.

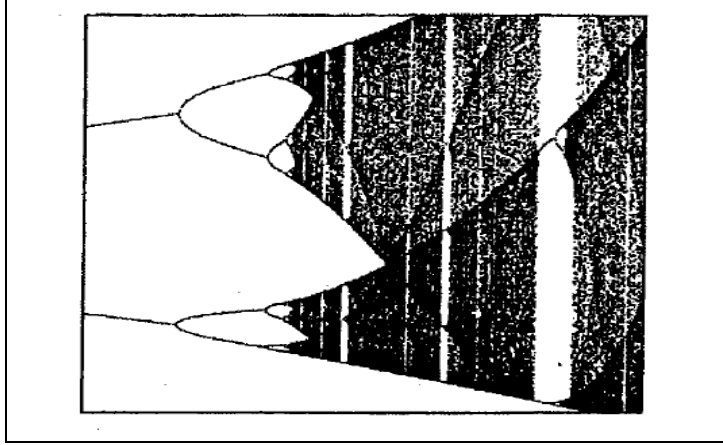
على غرار ما فعله لورنتز، قام ماي بتمثيل نتائجه في شكل بياني، حيث وضع قيم المعامل على محور الإحداثيات الأفقي ووضع قيم التعداد الذي يحدث عنده التوازن على محور الإحداثيات الأفقي، ثم قام برسم مسار النظام على شكل منحنى يرتفع ببطء، ثم عند تجاوز النقطة الحرجة الأولى ينقسم المنحنى إلى منحنين، ممثلاً تعداداً له مستويان من التوازن عند دورة من مزدوجة بين عامين. ثم تدريجياً، يبدأ هذه التشعب الثنائي يتزايد عند القيم 4، 8، 16، 32، ... وفجأة، عند نقطة معينة يختفي التشعب تماماً ليتحول النظام إلى حالة الشواش حيث تتراكم التغيرات

¹⁵⁷ غليك، نظرية الفوضى، 89.

¹⁵⁸ يمثل معامل اللاخطية متوسط قيم العوامل التي تعطي المعادلة الخطية طابعا لاختطياً. يمثل معامل اللاخطية في الفيزياء كمية الحرارة أو كمية الاحتكاك التي تعود الفيزيائيون على إهمالها من أجل المحافظة على خطية المعادلة. خلال الخمسينيات من القرن الماضي، قام علماء أحياء أستراليون بالبحث في صورٍ للمعادلات اللاخطية التي تصف سلوك نظامٍ مؤلفٍ من مزرعةٍ للأسماك. وكان موضوع البحث الأساسي هو مدى تأثير العوامل اللاخطية على المصير النهائي للنظام. ومرة أخرى، كان من الشائع الجزم بأن وجود مقدار صغير من معامل اللاخطية سيجعل النوع (الأسماك) يستقر عند مستوى معين من التعداد، لكن الذي تبين لاحقاً هو أنه مع مقدار أكبر للمعامل الممثل لبعض العوامل (كندرة مفاجئة في الموارد الغذائية، أو انتشار فيروس عارض في الوسط، أو انضمام نوع مفترس مختلف من الأسماك إلى الوسط) تتحول الحالة إلى وضع الشواش.

¹⁵⁹ غليك، الهولوية تصنع علماً جديداً، 66.

التي تعرف بالاستقرار. يظهر الشواش على شكل منطقة سوداء بأكملها نتيجة تكديس النقاط إلى الحد الذي يظن معه الملاحظ أن النوع لا يستقر أبدًا بسبب عاملٍ خارجي ما، لكن ماي لاحظ أنه "خلال هذا التعقد، تظهر فجأة حالة دورية جديدة، كنافذة فُتحت خلال ذلك الظلام، وبدورات شاذة، كأن تكون كل ثلاث أو سبع سنوات، بعدها يبدأ التشعب الثنائي بإيقاع أسرع، كأن يكون 3، 6، 12 أو 7، 14، 28... إلى أن تظهر حالة الشواش من جديد" وهكذا¹⁶⁰. أنظر الشكلين رقم (18) و (19).



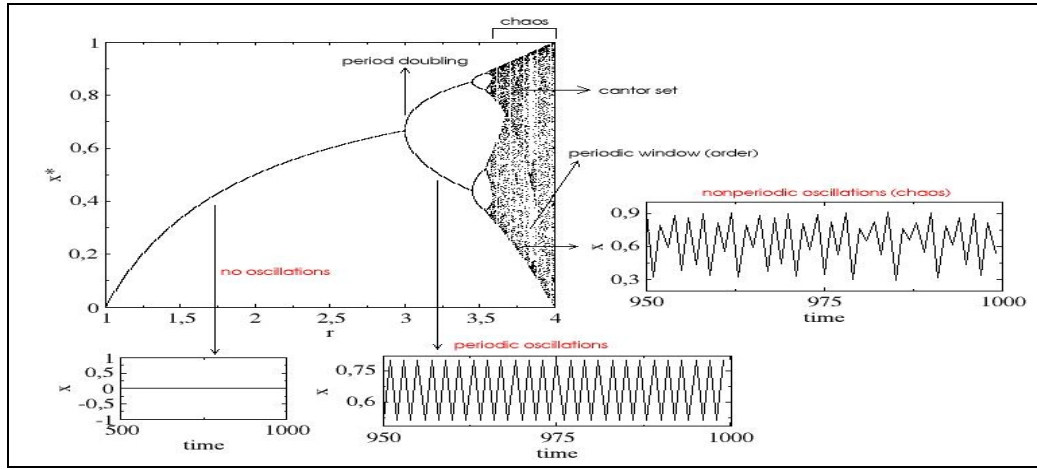
الشكل (18): التشعب الثنائي والشواش في أشكال روبرت ماي¹⁶¹

يبدو من الشكل (19) أن منطقة الشواش في شكل التشعب الثنائي تظهر مناطق كامنة من الانتظام لم تكن لتخطر على بال ماي. حيث في البداية، يتسبب التشعب الثنائي في دورات على منوال 2، 4، 8، 16... لتبدأ بعدها حالة الشواش حيث الانتظام (المنطقة السوداء). بعد ذلك، حين يدفع النظام بدرجة أشد، تنفتح نوافذ في المنطقة بدورات فردية على منوال 6، 12، 24، 48... وحين تقوم بتكبير منطقة ما، ستلاحظ أنها تتشابه تماما مع الشكل الأصلي¹⁶². تسمى هذه الظاهرة بالتمائل الذاتي (self-similarity)، حيث تدل التسمية على أن التشعبات تنسخ نفسها بشكلٍ مستمرٍ ضمن مجالاتٍ أصغر فأصغر إلى ما لا نهاية (أنظر الشكل 20).

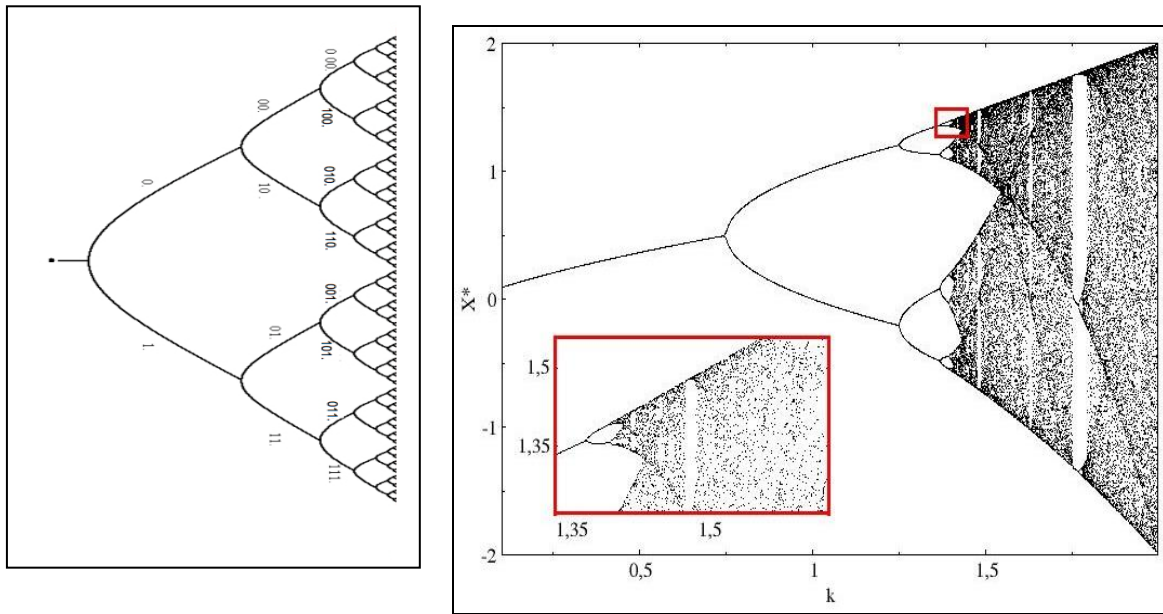
¹⁶⁰ غليك، الهولوية تصنع علمًا جديدًا، 66-67.

¹⁶¹ المرجع نفسه، 69.

¹⁶² المرجع نفسه، 69.



الشكل (19): تمثيل مفصل للتشعب الثنائي والشواش في أشكال روبرت ماي¹⁶³



الشكل (20): التماثل الذاتي في منحنيات التشعب الثنائي لروبرت ماي¹⁶⁴

5- الهندسة الكسرية (الفراكتلية): أعمال بونوا ماندلبروت

فضلاً عن علم الأحياء، اكتشف الرياضي الفرنسي-الأمريكي بونوا ماندلبروت (1924-2010) نمط الشواش نفسه في سلوك أسعار القطن. كان ماندلبروت عضواً في مركز أبحاث تابع لشركة (IBM) للحواسيب الإلكترونية، وعندما وُجّهت له الدعوة للمحاضرة في قسم الاقتصاد في جامعة هارفارد، عُرِضت عليه رسومٌ بيانية تمثل التقلب في أسعار القطن

¹⁶³ تم تحميل الصورة من موقع جوزيف ساردانياز المتخصص في الأنظمة المعقدة والديناميكا اللاخطية في علم الأحياء. أنظر الرابط التالي: <http://complex.upf.es/~josep/Chaos.html> (تم التصفح بتاريخ 12.6.2015)

¹⁶⁴ تم تحميل الصورة على يمين الشكل من الموقع نفسه على الرابط نفسه. أما الصورة على يسار الشكل فهي عبارة عن تبسيط شديد للمبدأ، يصل به إلى حد التناظر الذاتي من الناحية الرياضية المجردة.

خلال ثماني سنوات¹⁶⁵ بدت لطلبة الاقتصاد آنذاك غريبة الشكل ومخيبة لتوقعاتهم التي تعودوا على الوثوق بها. لقد كان علماء الاقتصاد يتشاركون في مجموعة من المسلمات التي تعود في عمقها الفلسفي إلى مسلمات العلم الكلاسيكي، كالقول "أن التغيرات العابرة الصغيرة لا تؤثر في الصورة الكبيرة لتقلبات الأسعار، وأن التقلبات السريعة تأتي عشوائيا، وأن التقلبات اليومية على المستوى الصغير هي محض تشويش، غير قابل للتوقع وغير مثير للاهتمام. وعلى عكس [ذلك]، فإن التقلبات الكبرى في الأسعار، عبر الشهور والسنوات والعقود، تأتي من عمق قوى الاقتصاد على المقياس الكبير، من وزن الحروب أو الركود، أي تلك القوى التي يمكن فهمها بطرق مختلفة. ففي ناحية هناك التشوش، وفي الناحية الأخرى هناك إشاراتُ التغيير طويل المدى"¹⁶⁶.

بدلا من فصل التغيرات الصغيرة عن الكبيرة وتجاهلها، عمل ماندلبروت على الربط بين الاثنين معًا. لقد عاد إلى مكتبه ومعه بياناتُ أسعار القطن التي درسها هوثاكر، ثم أرسل إلى وزارة الزراعة الأمريكية طالبًا مزيدًا من البيانات رجوعًا إلى عام 1900 وقام بإدخالها في برنامجٍ خاصٍ على الحاسب الآلي. وقد كشفت نتائج ماندلبروت عن نتيجتين مدهشتين آنذاك. الأولى مفادها أن كل تقلب في الأسعار عشوائي وغير متوقع، لكن التقلب في الوقت نفسه لم يتفاوت بين المقياس الأكبر والمقياس الأصغر، بمعنى أن المنحنيات التي تدل على التغيرات اليومية في الأسعار جاءت مطابقة للمنحنيات التي تدل على التغيرات الشهرية. أما النتيجة الثانية فكانت أكثر مثارا للدهشة، حيث أظهرت أن درجة التغير بقيت ثابتة عبر تقلباتٍ امتدت على مدار ستين سنة شهدت من ضمن ما شهدته الركود الاقتصادي العظيم في عشرينيات القرن الماضي والحربين العالميتين. لقد بدا وكأن البيانات فائقة التشوش التي أدخلها ماندلبروت تنطوي على نوعٍ غير متوقع من الانتظام¹⁶⁷.

لاحقا، عرضت شركة (IBM) على ماندلبروت مشكلة مؤرقة في العمل، تتعلق بتشويش يتداخل في خطوط الاتصالات التي تربط بين الحواسيب الآلية، والتي يتم من خلالها نقل البيانات على صورة نبضات كهربائية، وكان مهندسو (IBM) يفترضون أنه كلما زادت قوة النبضة، أمكن التغلب على ذلك التشويش، غير أن هناك نوعًا من التشويش اللحظي بقي عصيًا على التخلص منه، إذ كان يبرز بشكلٍ فجائيٍ ليدمر البيانات التي يتم نقلها. قام ماندلبروت بالفصل بين الفترات المفعمة بالتشويش والفترات الخالية منه وفقا للنمط التالي: قسّم الإرسال إلى عدة ساعات، ساعة مفعمة بالتشويش وساعة خالية منه، ثم قسّم الساعات المفعمة بالتشويش - ثم الساعات الخالية منه - إلى

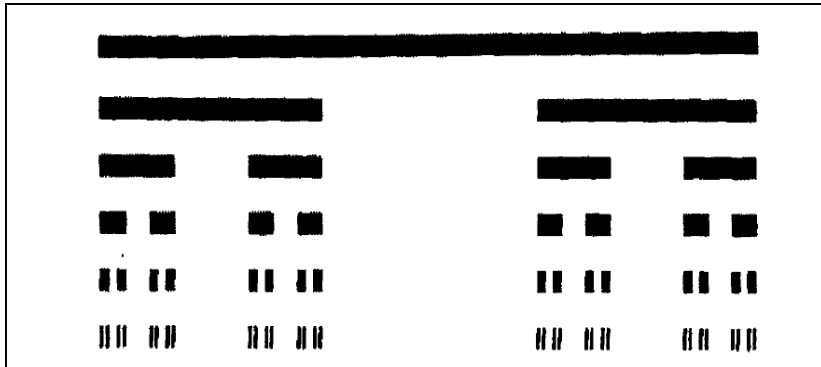
¹⁶⁵ يروي غليك بأن ماندلبروت دُهل لرؤية بحوثه غير المنشورة مرسومة بصورة بيانية على اللوح الأسود في مكتب مُضيفه هندريك هوثاكر. ومازحه ماندلبروت بسؤاله عن الطريقة التي "بُنت" بها بحوثه مجسمة على اللوح. وفوجئ بأن هوثاكر لم يكن يملك أدنى فكرة عما يتحدث عنه. فما رُسم على اللوح لم يكن بحوث ماندلبروت، بل رسمًا بيانيًا للتقلب في أسعار القطن خلال ثماني سنوات. وكان مبعث الدهول لدى ماندلبروت هو أنه سبق وأن رأى رسوماتٍ بيانيةً شبيهة لهذا الرسم في تخصصاتٍ علمية مختلفة ومتباعدة تمامًا بعضها عن بعض. أنظر: غليك، نظرية الفوضى، 105-107.

¹⁶⁶ غليك، نظرية الفوضى، 108.

¹⁶⁷ المرجع نفسه، 108-109.

فتراتٍ زمنيةٍ أقل، بعضها مفعمة بالتشويش وأخرى خالية منه وهكذا. فوجد في الحالتين أن كل فترة إرسال تتمثل في فتراتٍ خالية تمامًا، وفترات مشوية تأتي فيها التشويشات على صورة انفجارية، وكل انفجار للتشويش، مهما كانت ضآلة مدته، تتخلله فتراتٌ من الإرسال الخالي تمامًا من التشويش. ثم تمكن من العثور على علاقة هندسية ثابتة بين الخاصية الانفجارية للتشويش، والمسافات بين الفترات الخالية منه، حيث وجد أن النسبة بين الفترات الخالية والفترات المشوية بالتشويش ثابتة سواءً على مستوى الساعة أو على مستوى الثانية¹⁶⁸، أو أيًا كانت الفترة الزمنية المحددة.

في الرياضيات، كان هذا الوصفُ معروفًا حتى وإن كان على نطاقٍ غير واسع، يعود إلى رياضي ألماني من القرن التاسع عشر، اسمه جورج كانتور (1845–1918)، وكان الوصف معروفًا باسم "مجموعة كانتور" أو "غبار كانتور". لصنع مجموعة كانتور، نأخذ خطأً مستقيمًا، ثم نزيل الثلث الذي في منتصفه، فيتبقى ثلثان نزيل الثلث الذي في منتصف كلٍ منهما فتبقى أربع قطع من الخط، ثم نزيل الثلث الذي في منتصف كلٍ قطعةٍ من القطع الأربع وهكذا. سيتبقى ما يشبه "غبارًا" من النقاط التي تنتظم في مجموعاتٍ متناهية الصغر (أنظر الشكل 21). لقد فهم مهندسو (IBM) من وصف ماندلبروت أنه من غير المجدي عمليًا السعي إلى إزالة التشويش عبر زيادة قوة التيار الكهربائي، وإنما يجدر الاكتفاء بتيارٍ متوسط القوة مع التسليم بحتمية الخطأ، ومن ثم السعي إلى إمساك حزم البيانات وإعادة إرسالها بعد حدوث الخطأ¹⁶⁹.



الشكل (21): مجموعة كانتور أو غبار كانتور¹⁷⁰

بالنسبة لماندلبروت، الطبيعة مفعمة بظواهر تعجز الهندسة الإقليدية، بأشكالها الهندسية من خطوطٍ ومربعاتٍ ومثلثاتٍ ودوائرٍ ومخروطات، عن وصفها واستيعابها. يقول ماندلبروت في عبارةٍ واسعة الاقتباس، "لماذا كثيرًا ما تُوصف الهندسة بأنها باردة وجافة؟ يكمن أحد الأسباب في عدم قدرتها على وصف شكل سحابة، أو جبل، أو ساحل أو

¹⁶⁸ غليك، الهيبولية تصنع علمًا جديدًا، 80-81.

¹⁶⁹ غليك، نظرية الفوضى، 115.

¹⁷⁰ غريبين، 55؛ غليك، الهيبولية تصنع علمًا جديدًا، 81؛ غليك، نظرية الفوضى، 117.

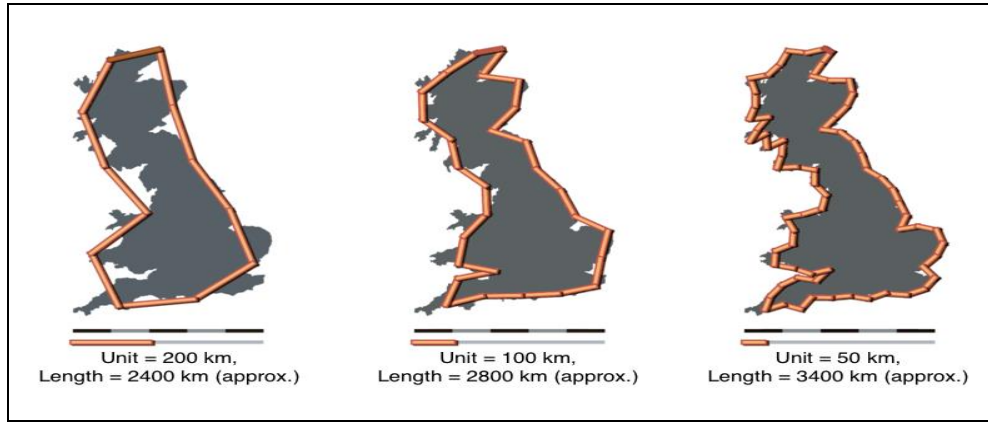
شجرة. فالغيوم ليست عبارة عن كرات، والجبال ليست عبارة عن مخروطات، والسواحل ليست عبارة عن دوائر، والنُّبْحُ ليس صوتاً سلساً (smooth)، تماماً كما أن البرق لا يسري على شكل خطٍّ مستقيم¹⁷¹.

في نهاية الستينيات، نشر ماندلبروت ورقة عنوانها "كم يبلغ طول الساحل الانجليزي؟" لقد لاحظ، عند تأمله للقيم الشائعة للسواحل والحدود بين الدول، أن هناك تفاوتاتٍ معتبرة وصلت إلى عشرين في المائة في حالة الحدود بين إسبانيا والبرتغال، وبين بلجيكا وهولندا. انطلق ماندلبروت من التساؤل عما يُكوّن جوهر الساحل، وانتهى إلى المحاججة بأن "أي خطٍّ ساحلي، بمعنى ما، هو خطٌّ لا مُتناهٍ في الطول". تعتمد القيمة التي تُعطى لطول الساحل على الطريقة التي يتم بها قياسه. لنفترض أن مساحاً يسيرُ على طول الساحل ويغرس عصاً في كل مترين منه، من الواضح أنه سيحصل على قياسٍ تقريبي لطول الساحل، لأنه لا يقيس التعرجات التي تقل عن المترين. فإذا ما كرر المساحُ نفسه تلك العملية مُصغِّراً المسافة إلى مترٍ واحد، فسيحصل على قيمةٍ أخرى أكثر دقة. ثم إذا كرر العملية نفسها مُصغِّراً المسافة إلى نصف متر، فسيحصل على قيمةٍ مختلفةٍ أكثر دقة من سابقتها. لاشك أن هذا النوع من "التدريب الذهني" المجرد رياضياً، باستعمال عصي المسافات مع تغيير المقياس، من شأنه أن يفيد في فهم الأثر الحاسم لطريقة الملاحظة ونوع المقياس على النتائج. وهكذا، جادل ماندلبروت بأن مراقباً من الأقمار الاصطناعية يحاول قياس طول الساحل الانجليزي شديد التعرج دائماً ما يعطي إلى قيمة تقريبية أقل دقة من القيمة التي يعطيها مساحٌ يسير مع كل تعرج وانثناءٍ في طول الساحل، وأقل دقة كذلك من حلزون يُتخيَّل أنه يزحف عبر أدق التعرجات والانثناءات¹⁷². وعليه، يتضح أنه كلما صغر المقياس، ارتفعت القيمة النهائية لطول الساحل الانجليزي بصورةٍ كبيرة (أنظر الشكل 22)، لأن كل شبه جزيرة وكل خليج مهما بدا صغيراً يتضمن في الواقع مجموعاتٍ لا حصر لها من الخلجان وأشباه الجزر الدقيقة، وربما لا تصل هذه العملية إلى حدها النهائي إلا إذا وصلنا إلى تخوم الذرات¹⁷³.

¹⁷¹ Benoit B. Mandelbrot, *The Fractal Geometry of Nature*, USA: W. H. Freeman & Co. Ltd., 1983, 1.

¹⁷² يلتقي ماندلبروت، بشكلٍ مثيرٍ للانتباه، مع مفهوم النسبية في الفيزياء الحديثة، حيث اعتبر أنه "يجدر التنبيه إلى المفهوم القائل بأن النتيجة العددية يجب أن تعتمد على علاقة الشيء مع من يراقبه وقيسه".

¹⁷³ غليك، نظرية الفوضى، 119-120. يقول غليك في موضعٍ آخر، "تقودنا البديهية إلى القول بأنه مهما بلغت درجات التقريب دقة، فإنها لا بد منتهية إلى رقم ثابت، هو الطول الحقيقي للساحل. فالأرقام، بمعنى آخر، يجب أن تتقارب. والواقع لو أن الساحل كان أحد أشكال إقليدس المثالية، كدائرة مثلاً، فإن الإغراق في الدقة سيؤدي بالفعل إلى تقارب الأرقام إلى القيمة المضبوطة. ولكن ماندلبروت وجد في حالة الساحل أن الأرقام تستمر في الكبر، ربما لا تنتهي إلا عند دقة تصل إلى حجم الذرة". أنظر: غليك، الهولوية تصنع علماً جديداً، 84.



الشكل (22): مفارقة طول الساحل الانجليزي:

كلما صغر المقياس، تعاظمت قيمة الطول التي تؤول إلى ما لا نهاية¹⁷⁴

كان من شأن تأملات ماندلبروت أن أدت به إلى الاستنتاج بأن القياسات الإقليدية غالبًا ما تفشل في التقاف جوهر الأشكال اللامتظمة التي تعج بها الطبيعة. وهو ما ينسحب كذلك على التصور التقليدي للأبعاد الذي غالبًا ما يفشل بدوره في التقاف جوهر الظواهر المعقدة. وقد اتفقت هذه التأملات والتيار المعرفي المتنامي الذي كرس الشك في أن التعقد في الطبيعة ليس عشوائيًا ولا ينجم من المصادفة كما كان يُعتقد. اقترح ماندلبروت نموذجًا آخر للأشكال المعقدة التي لا يمكن تعريفها من خلال التصور التقليدي للأبعاد (بعدًا واحدًا للخطوط، بعدان للمساحات، وثلاثة أبعاد للمجسمات التي تحتل حيزًا من الفضاء). تساءل ماندلبروت، ما هي أبعاد خيطٍ ملتفٍ (ملتفٍ) حول نفسه على شكل كرة؟ ثم لاحظ أن الأمر نسبيًا للغاية، فمن مسافةٍ بعيدة جدًا تبدو مثل نقطةٍ رفيعةٍ بدون أبعاد؛ مع الاقتراب منها، تبدو ككرةٍ تملأ فراغًا كرويًا بثلاثة أبعاد؛ مع الاقتراب أكثر، يتجلى الالتواء فتبدو كأنها ببعدٍ وحيدٍ لكنه ملتفٌ حول نفسه بحيث يبدو وكأنه يملأ فراغًا ثلاثي الأبعاد، أما تحت عدسات الميكروسكوب، فتبدو على شكل مجموعةٍ هائلةٍ من الخيوط الرفيعة اللامتناهية في الدقة إلى الحد الذي تبدو معه مرة أخرى بدون أبعاد¹⁷⁵.

يطرح هذا التصور مشكلة أساسية تكمن في غياب أية حدودٍ فاصلةٍ يتغير عندها شكلُ هذا الخيط الملتوي (الملتف) حول نفسه من شكلٍ ثلاثي الأبعاد إلى شكلٍ أحادي البعد إلى شكلٍ بدون أبعاد. غير أن ماندلبروت انتبه إلى أن هذا لا يشكل قصورًا في التصور بقدر ما يعبر عن مدى التعقد المتأصل الذي تتسم به الطبيعة. فاستنتج بأن الفلسفة الإقليدية في حاجةٍ ماسةٍ إلى تصورٍ جديدٍ حول موضوع الأبعاد. وافترض أن الحل يكمن في الخروج عن الأرقام الصحيحة في تحديد الأبعاد واللجوء لاستعمال الأعداد الكسرية. وفعلا، فقد قدمت الأبعاد الكسرية التي اقترحها ماندلبروت وسيلة لقياس عدة خصائص كانت تفتقد لتعريفاتٍ واضحة في الهندسة الإقليدية. فالساحل، على سبيل

¹⁷⁴ تم تحميل الصورة من الرابط التالي: <https://www.bram.us/2013/08/01/why-are-software-development-task-estimations-regularly-off-by-a-factor-of-2-3/>

(تم التصفح بتاريخ 12.6.2015)

¹⁷⁵ غليك، نظرية الفوضى، 120-121.

المثال وعلى الرغم من طوله اللامتناهي، يتسم بخاصية ثابتة هي التعرج وعدم الاستواء. وقد وضع ماندلبروت طرقاً لحساب الأبعاد الكسرية للأشكال المعقدة، كما وضع أساليب لإنشاء أشكالٍ معقدة من خلال معرفة أبعادها الكسرية، وبين رياضياً أن خاصية اللانتظام تبقى ثابتة مع تغير المقاييس. وقد "تضحّت فعلاً صحة هذا الادعاء، فمهما بلغت درجة التكبير أو التصغير تظل خاصية عدم الاستواء ثابتة"، وهكذا أصبح واضحاً أن الطبيعة (المفعمة بالتعقد والشواش) لا تفتأ تبدي صوراً من الانتظام داخل اللانتظام. وهو ما دفع أحمد مغربي، على ما يبدو، إلى ترجمة الفراكتل (fractal)¹⁷⁶، الاسم الذي أطلقه ماندلبروت على هذه الهندسة الجديدة (fractal geometry)، باستعمال عبارة "البعد التكراري المتغير"، والتي تفيد أن "درجة اللانتظام تبقى ثابتة عبر مقاييس متفاوتة"¹⁷⁷.

تعتبر الهندسة الكسرية، أو الهندسة الفراكتلية إذا ما ترجمت حرفياً، من الفروع المؤسّسة لنظرية التعقد. صحيح أن هذه الهندسة تختص بدراسة الأشكال والمجموعات اللامتظمة والمعقدة، لكنها تبحث أساساً في اكتشاف أنماط التكرار (recursion) والتماثل الذاتي (self-similarity) التي يديها اللامتظم والمعقد، تماماً كما في "منحنيات التشعب الثنائي" لروبرت ماي التي سبقت الإحالة إليها (أنظر الشكل 20).

6- التنظيم الذاتي و المنظومات البعيدة عن التوازن : أعمال إيليا بريغوجين

لاحقاً، قام إيليا بريغوجين (1917-2003) ببحوثٍ معمقةٍ حول الأنظمة الديناميكية اللاخطية التي تتميز بالحساسية المفرطة للتغير في الشروط الابتدائية، حيث بدأ بالبحث في الأنظمة البعيدة عن التوازن في حقل الديناميكا الحرارية¹⁷⁸. وانتهت به بحوثه حول ما أصبح يُعرف بالبنى اللاخطية المبدّدة (للطاقة) إلى طرح مفهومي التوازن

¹⁷⁶ الفراكتل، كمفهومٍ رياضي، هو شكلٌ هندسي يتكون من تكرار نمطٍ محدد على مستوياتٍ أقل وأقل إلى ملايين المرات (نظرياً، إلى ما لا نهاية من المرات). فيبدو للعين المجردة عشوائياً، ويتميز على نحو ما سبق بأنه كسري الأبعاد. يمكن تصور الفراكتل من خلال كسر شيءٍ ما إلى أجزاءٍ أصغر فأصغر (نظرياً، إلى ما لا نهاية) بحيث تكون هذه الأجزاء مشابهة تماماً للجزء الأصلي، وهذا هو معنى التماثل الذاتي. تبين لاحقاً أن الجواذب الغريبة، كما في حالة جاذب لورنتز، يمكن التعبير عنها بمنحنياتٍ كسرية/فراكتلية، حيث تبدو دائمة التغير، لكنها لا تتقاطع أبداً مع نفسها.

¹⁷⁷ غليك، نظرية الفوضى، 122.

¹⁷⁸ يدرس علم الديناميكا الحرارية (الثرموديناميكا) خواص انتقال وتحولات الطاقة الحرارية. يقوم هذا العلم على التمييز بين ثلاثة أنواع من الأنظمة: مفتوحة، مغلقة ومعزولة. فالنظام المفتوح هو الذي تعبر فيه المواد حدود النظام إلى الوسط المحيط به، عكس النظام المغلق الذي لا يحدث فيه تبادل للمادة بين النظام والوسط المحيط به، في حين أن النظام المعزول هو النظام الذي لا يحدث فيه تبادلٌ للمادة والطاقة معاً بين النظام والوسط المحيط به، وحسب قانون بقاء الطاقة، يبقى مجموع الطاقات الموجودة فيه ثابتاً. كما يستند علم الديناميكا الحرارية إلى ثلاثة قوانينٍ أساسية تُعرف بقوانين الديناميكا الحرارية. ينص القانون الأول على أن الطاقة في نظام مغلق تبقى ثابتة، وهو القانون المعروف بمبدأ بقاء (انحفاظ) الطاقة المُعبّر عنه بالمقولة الشائعة التي تفيد بأن "الطاقة لا تفتى ولا تنشأ من العدم، لكنها فقط تتحول من شكلٍ إلى آخر". أما القانون الثاني فينتوي على وجود كمية تطلق عليها تسمية "إنثروبي النظام". ينص هذا القانون على أن النظامين المنفصلين، الموجودين في حالة توازن كلٌّ بذاته، إذا ما تفاعلا بحيث يمكنهما تبادل المادة والطاقة فإنهما سيصلان إلى حالة توازن متبادلة، ويكون مجموع إنثروبي النظامين المنفصلين أقل أو تساوي إنثروبي النظامين بعد التفاعل ووصولهما إلى حالة التوازن بينهما، بمعنى أن الإنثروبي الكلية عند حالة التوازن الجديدة تزداد أو على الأقل تبقى ثابتة. يترتب عن ذلك أن إنثروبي نظام

(equilibrium) والبُعد عن التوازن (far-from-equilibrium). وحدد بريغوجين مجموعة من الشروط التي تتعلق بحالة البعد عن التوازن والتي تؤدي إلى جعل سلوك النظام مُبائناً للسلوك الذي يتوقعه التفسيرُ التقليدي الناجم عن تطبيق القانون الثاني للديناميكا الحرارية¹⁷⁹. عندما تخضع الأنظمة المتوازنة للاضطراب، تنبثق ظواهر التشعب والتنظيم الذاتي. لاشك أن دراسات الاضطراب شكلت خطوة مُهمّة أخرى على طريق التأسيس لنظريتي الشواش والتعقد لاحقاً¹⁸⁰.

يُنْتِج التعقد أشكالاً من التنظيم الذاتي الذي يَحْدُث تلقائياً في المنظومات البعيدة عن التوازن. التنظيم الذاتي هو قدرة المنظومة على إعادة ترتيب ذاتها، وهو مفهوم وثيق الصلة بمفهوم الأنظمة المعقدة المتكيفة (adaptive complex systems)، القادرة على التحول والتطور لتصبح أكثر تلاؤماً مع الظروف المتغيرة في البيئة المحيطة بها من أجل البقاء وظيفياً¹⁸¹. ويحدد كليمنتوفيتش ثلاثة خصائص أساسية للأنظمة المنظمة ذاتياً: فهي قادرة على (إعادة) بناء نفسها (self-structuring)، قادرة على (إعادة) ضبط نفسها (self-regulation)، وقادرة على إعادة إنتاج نفسها (self-reproduction)¹⁸². ينبغي الانتباه إلى أن التنظيم الذاتي يزيد من حدة تعقد النظام وعدم قابليته للتنبؤ، فهو يجعل النظام يكتسب شكلاً من أشكال الوعي – ليس بالمعنى الحرفي للكلمة، حيث يصبح النظام قادراً على "التعلم" من خلال (تكرار) التجربة، كما يصبح قادراً على تذكُّر – مرة أخرى ليس بالمعنى الحرفي للذاكرة – الوضعيات التي واجهها في السابق والقيام بالمقارنة. السبب في زيادة تعقد النظام بزيادة خاصية التنظيم الذاتي يرجع إلى اكتسابه القدرة على ممانعة مسار الأنتروبيا، وهو ما يفسر لماذا تدوم أعمار الأنظمة المنظمة ذاتياً مقارنة بغيرها¹⁸³.

أما التشعب فيقصد به أن المنظومة الشواشية عندما تصبح غير مستقرة في بيئتها بسبب اضطرابٍ ما، فإنها تخضع لحالة جاذبٍ محدّدٍ يدفعها عند لحظة التحول الطوري إما إلى حالةٍ جديدةٍ من النظام (new order) عبر التنظيم الذاتي أو إلى حالةٍ من الانحلال والتلاشي. بعد التشعب، يمكن أن تستقر المنظومة في نسقٍ ديناميكيٍّ جديدٍ يحتوي على مجموعةٍ أكثر تعقّداً وشواشاً من الجواذب. لذلك، فهي تصبح أكثر تعقيداً من حالتها الابتدائية. يلخص

معزولٍ لا يمكن أن تنخفض، كما يترتب عن ذلك أن العمليات والتفاعلات التلقائية من شأنها أن تزيد من إنتروبيا الأنظمة. أما القانون الثالث فينصُّ على أنه من غير الممكن تبريد نظامٍ والوصول بدرجة حرارته إلى الصفر المطلق، لأن خفض درجة حرارة جسمٍ ما يتطلب بذل طاقة، وبالتالي كلما اقتربنا من درجة الصفر المطلق كلما تعاظم مقدار الطاقة المتطلّبة.

¹⁷⁹ حول القانون الثاني للديناميكا الحرارية، أنظر الإحالة السابقة.

¹⁸⁰ اقترح عالم الرياضيات توم رونيه، من وحي دراسته لأعمال لورنتز، ما أصبح يُعرّف بنظرية الكارثة (catastrophe theory)، وهي الوصف الرياضي لكيفية تشعّب المنظومات الشواشية. كما اقترح نورمان باكارد وكريس لانغتون، كذلك من وحي ومن دراستهما لأعمال بوانكاريه ولورنتز وبريغوجين، ما أصبح يُعرف بنظرية حافة الشواش (edge of chaos) التي تؤكد على أن الطاقة المتدفقة وتقلباتها عبر المنظومة من شأنها أن تسبب تغيراتٍ لانهائية، فهي إما أن تضجّم الآثار الناتجة عن تلك التغيرات أو أن تُضائِلها، وإما أن تؤدي إلى إعادة تنظيم كاملة للمنظومة كِلياً بأسلوب غير متوقّع تماماً. أنظر: روميه، "مدخل إلى نظرية التعقيد والشواش"، مرجع سبق ذكره.

¹⁸¹ Paul Cilliers, *Complexity and Postmodernism: Understanding Complex Systems*, NY: Routledge, 1998, 90.

¹⁸² Vyacheslav Stepin, "Evolutionism, the Anthropic Principle, and New Rationality," in Vladimir Arshinov and Christian Fuchs (eds.), *Causality, Emergence, Self-Organisation*, Moscow: NIA-Priroda, 2003, 93-94.

¹⁸³ Cilliers, 92.

مُعِين روميه ثلاثة أنماطٍ للتشعب: التشعب الهادئ الذي يكون التحول فيه سلسًا؛ التشعب الكارثي الذي يكون التحول فيه حادًا، وقد يؤدي إلى المزيد من الاضطراب؛ و التشعب الانفجاري الذي يكون التحول فيه مفاجئًا، وتتحكم فيه عوامل متقطعة ت قلب المنظومة وتدفعها من نظام إلى آخر¹⁸⁴.

لقد بينت التطورات المعرفية الأخيرة في فيزياء وكيمياء اللاتوازن ، على يد بريغوجين ، أن سهم الزمان يمكن أن يكون مصدرًا للنظام. كان هذا الأمرُ ممكنًا بشكلٍ واضح في حالاتٍ كلاسيكيةٍ بسيطة، من قبيل الانتشار الحراري، حيث - وعلى نحوٍ ميكانيكي - تتطورُ الجزئيات المُكوّنة من الهيدروجين والأزوت داخل علبَةٍ مغلقةٍ إلى مزيج متجانس. لكن، إذا ما قمنا بتسخين قسمٍ من العلبَة، فسنلاحظ تطور النظام إلى حالة استقرار يتركز فيها الهيدروجين في المنطقة الساخنة، في الوقت الذي يتركز فيه الأزوت في المنطقة الباردة. وتلعب هنا الأثرية المتولدة من تدفق الحرارة، والتي تعتبر ظاهرة غير عكوسة¹⁸⁵، دورًا مباشرًا في هدم تجانس المزيج. هذا ما يجعل مسارًا كهذا مسارًا مستحيلًا بدون تدفقٍ غير عكوس للحرارة¹⁸⁶ من شأنه أن يؤدي إلى النظام والفوضى في الوقت نفسه¹⁸⁷.

يرتبط التعقد بثبات الظاهرة الديناميكية (dynamics)، وهذا ما يؤدي - سواءً - بالأنظمة المعقدة أو بالأنظمة الشواشية إلى إنتاج وإعادة إنتاج - وبشكلٍ مستمر - ما يسميه لورنتز و بريغوجين "حالات البعد عن التوازن". أحد الدروس الأساسية التي يمكن تعلمها من نظرية التعقد هو أن التوازن يُعدُّ نادرًا وموقتًا في الأنظمة الديناميكية المعقدة. ولكي تبدأ السيرورات الديناميكية، لابدٌ أن ينحرف النظام عن حالة التوازن. يرى بريغوجين وستينغرس أنه

¹⁸⁴ روميه، "مدخل إلى نظرية التعقيد والشواش"، مرجع سبق ذكره.

¹⁸⁵ لفهم العمليات غير العكوسة (irreversible)، يقترح ستيفن هاوكينغ أن نتصور كأس ماء يسقط من مائدة وينكسر على الأرضية متشظيًا إلى قطع. إذا ما تم تصوير عملية السقوط، الانكسار والتشظي، سيكون من السهل - تخيلًا - إعادة عرض الفيلم عكسيًا، حيث يمكننا رؤية قطع الشظايا فجأة تجمع نفسها معًا من على الأرضية وتقفز عائدة لتكوّن كأسًا كاملًا سليمًا على المائدة. لكن القانون الثاني للديناميكا الحرارية يجعل هذه العملية العكوسة (reversible) مستحيلة تمامًا. لأنه، حسب القانون، في أيّ نظامٍ مغلق، تتزايد العشوائية والإنثروبيا دائمًا مع مرور الزمن (في اتجاه سهم الزمن). يتفق هذا مع مقولة إدوورد مورفي ذائعة الصيت، "الأشياء تنزع دائمًا لأن يختل نظامها". فالكأس السليم على المائدة يمثل حالة على درجة عالية من النظام، بينما يمثل الكأس المكسور على الأرضية حالة على درجة عالية من الاضطراب والعشوائية، ومن السهل أن تنتقل من الحالة الأولى في الماضي إلى الحالة الثانية في المستقبل، لكن ليس من المتاح الانتقال في السهم العكسي للزمن. أنظر: ستيفن هاوكينغ (تر. مصطفى فهد)، موجز تاريخ الزمن، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 2007، 127.

¹⁸⁶ (كان) هناك تمييزٌ شائعٌ بين العمليات العكوسة والعمليات غير العكوسة (التي تقبل أو لا تقبل مبدأ عكس اتجاه زمنها) من خلال ربطها بالتمييز بين العمليات البسيطة والعمليات المعقدة. غير أن إسهامات علم التعقد أعادت النظر في مدى "بساطة" ما (كان) يعتبره العلم الكلاسيكي عمليات بسيطة، لأن تعريف هذه الأخيرة (كان) يتوقف على تجاهل دور العوامل المُبددة للطاقة والمُنتجة للاضطراب، مثل الاحتكاكات. في هذا الشأن تحديدًا، جاء احتجاج كارلسون الشهير على الوقت الضائع الذي يمضيه طلبة المدارس في دراسة أنظمة لا وجود لها، كالبيكرات عديمة الاحتكاك، النوابض عديمة الكتلة، وحقول الثقائل التي لا تتغير مع الارتفاع. يتضح، مع مرور الوقت، أن أغلب العمليات في الطبيعة هي عمليات معقدة، وغير عكوسة، بدءًا بحركة الغازات ومسار انتقال الحرارة من الأجسام الأكثر حرارة إلى الأجسام الأكثر برودة وصولًا إلى مسار اصطدام كرة بلياردو بالجدار وارتدادها على أعقابها، لكن مع عدم إهمال حقيقة أن وسط الحركة غير خال إطلاقًا من قوى الاحتكاك.

¹⁸⁷ عبد الفتاح سعدي، مفهوم الزمان بين برغسون وأينشتاين، مذكرة ماجستير في الفلسفة، جامعة قسنطينة، 2008، 187-188.

كلما زاد تعقد النظام، زاد حجم ونشاط عوامل الشواش والاضطراب والتقلب (fluctuation) التي تهدد حالة الاستقرار والتوازن الابتدائية، وكلما تعرض النظام للمزيد من الاضطراب، تعاظمت متطلباته من الطاقة لكي يتمكن من المحافظة على تماسكه. إذًا، فالأمر لا يتعلق باستقرار النظام وتوازنه بقدر ما يتعلق بتماسكه وبقائه الوظيفي. من جهةٍ أخرى، يتحدث بريغوجين وستينغرس عن ثبات ظاهرة التنافس بين الاستقرار من خلال الاستمرارية، واللااستقرار من خلال التقلب. وحصيلة هذا التنافس هي التي تحدّد "عتبة الاستقرار" (stability threshold)، وهي اللحظة التي تنضج عندها الشروطُ الملائمة لانهايار حالة الاستقرار. يقترح روميه أمثلة من مجالات عدة، كظهور وتفشي الأوبئة، والاضطرابات السياسية والاجتماعية. كما يحيل إلى استعمال كامبل لمضمون القول المأثور بأنه "ربما تكون القشة التي قصمت ظهر البعير هي ما يجعل المنظومة تذروها الرياح"¹⁸⁸.

يقترح روميه أن التاريخ الإنساني يعتبر مثلاً ممتازاً عن المنظومات غير الدورية. حيث تبرز الإمبراطوريات وتتلشى، لكنها لا تتبع أبداً نفس المسارات، إذ من شأن أحداثٍ صغيرة أو مجرد شخصياتٍ منفردة أن تغيّر مسار التاريخ (من حولها)¹⁸⁹. ويضيف روميه بأن الأمثلة المعروفة عن السلوك غير الدوري واللامستقر تحتوي تجمّعاً مكثفًا من الواحدات المتفاعلة والمتأثرة، فقد تتكون المنظومة من عوامل بشرية متنافسة أو من جزئيات غاز متصادمة مثلاً. كما أن التغيرات قد تحدث بشكلٍ متعاقبٍ في المنظومات المعقدة البعيدة عن التوازن، وتؤدي إلى تفكيك الارتباط القائم بين قوى المنظومة داخلية المنشأ التي تُمكنها من التماسك من جهة، والقوى خارجية المنشأ التي تهدد استقرارها. وعندما تتعاظم حدّة الاضطراب، ويتجاوز عتبة الاستقرار، تبدأ المنظومة في سلوك شواش لاخطي غالبًا ما يكون مفاجئاً وهكذا¹⁹⁰. يُفهم من الاضطراب هنا أنه خليط من النظام والانظام في كل المستويات، وكما يقول غليك، دواماتٌ أصغر ضمن دواماتٍ أكبر، إنها حالة لا تعرف الاستقرار، مشتتةٌ للطاقة وعشوائية الحركة¹⁹¹. وكما تبين في ما سبق، عندما يكون النظام غير مستقر، يمكن لأيّ اضطرابٍ مهّم كان ضئيلاً أن يحدث آثارًا متنامية بشكلٍ أسّي. لذلك، لا يبدو من الحكمة القول بإمكانية عزل إحدى هذه الاضطرابات ونسب التغيير اللاحق إليها¹⁹²، وهو ما درجت الفيزياء الكلاسيكية على القيام به مع الاضطرابات، التي تبدو متناهية الضلالة، التي تخلقها الاحتكاكات على سبيل المثال.

لقد سمحت هذه الدراسات المؤسّسة لعلم التعقد بتدفق البحوث في مختلف مجالات المعرفة، الطبيعية والاجتماعية، التي تسعى لاستكشاف مظاهر التعقد والشواش كلُّ مجالٍ معرفي وظواهر التي يتخصص في البحث فيها. وهكذا بدأت مفاهيم التعقد والشواش في الانتشار في أدبيات علوم الأحياء، البيئة، النفس، الاقتصاد، الاجتماع،

¹⁸⁸ روميه، "مدخل إلى نظرية التعقيد والشواش"، مرجع سبق ذكره.

¹⁸⁹ ينعكس هذا في المقولة الشعبية ذائعة الصيت عبر مختلف الثقافات، "ضاع المسار، فضاعت حدوة الحصان. ضاعت حدوة الحصان، فضاع الحصان. ضاع الفارس. ضاع الفارس، فضاعت المعركة. ضاعت المعركة، فضاعت المملكة".

¹⁹⁰ روميه، "مدخل إلى نظرية التعقيد والشواش"، مرجع سبق ذكره.

¹⁹¹ غليك، الهولوية تصنع علمًا جديدًا، 102.

¹⁹² لورسا، 95.

المعلومات، وتقريبًا خلال العقد الأخير في كافة حقول المعرفة. فضلًا عن ذلك، يعرف الجميع مدى ضيق التخصصات العلمية وانغلاقها على نفسها، إذ من النادر أن يقرأ عالمٌ أحياء وعالم فيزياء، ولا عالم اجتماع وعالم رياضيات، نفس البحث، لكن الأبحاث التي تدرس الشواش هي ما (ي)وحد بين كافة فروع المعرفة على اختلاف مجالات تخصصها¹⁹³.

يطبعُ التعقد والشواش حقبة جديدة من تاريخ المعرفة بشكلٍ عام. وقد أوضح عالم الفيزياء المتخصصُ في ديناميكا الموائع جيمس لايت هيل – في ورقةٍ تحمل عنوانًا ذا دلالة عميقة: "إخفاق قابلية التنبؤ في علم التحريك النيوتوني" – أن لابلاس ساهم بشكلٍ كبير في نشر الاعتقاد السائد بالقابلية الكاملة للتنبؤ بالأنظمة الخاضعة لقوانين نيوتن¹⁹⁴. ويضيف لايت هيل قائلا: "نحن، خبراء علم التحريك، ندرك جيدًا اليوم حقيقة أن حماسة أسلافنا للنجاحات الرائعة لعلم التحريك النيوتوني حملتهم في مجال القابلية للتنبؤ على القيام بتعميماتٍ كنا نعدّها بصفةٍ عامة صحيحةً قبل 1960، ولكننا بتنا اليوم نُقرُّ بأنها خاطئة. نرغب في تقديم اعتذارٍ جماعيٍّ على قيامنا باستمالة الجمهور المطلع إلى الخطأ بنشر أفكارٍ تتعلق بحتمية الأنظمة الخاضعة لقوانين نيوتن للحركة، كان لابد من دحضها بعد عام 1960"¹⁹⁵. ينبغي الانتباه إلى أن بداية الستينيات من القرن العشرين، التي يتحدث عنها لايت هيل، تتصادف مع نشر أعمال لورنتز حول الشواش والحساسية للتغير في الشروط الابتدائية.

لظالما كان العلم، والفيزياء تحديدًا، مزيجًا معقدًا من تصوراتٍ راسخةٍ وتسلسلاتٍ هرميةٍ هشّة. "إن معارفنا لا تستوي"، على حد تعبير لورسا، "بل لكلٍ منها وزن، فبعضها يُعدُّ مهمًا، في حين يُعدُّ بعضها الآخر غير ذي أهمية. وحتى حقبة الستينيات أو السبعينيات، كان ثمة إجماع ضمني على أهمية الحتمية، بينما الحساسية للشروط الابتدائية (المعروفة منذ القرن التاسع عشر) لم تكن كذلك، كما كانت تُعدُّ الأنظمة القابلة للتكامل مهمة، بينما لم تكن تعقيدات مسألة الأجسام الثلاثة (المعروفة منذ عهد يونانكاري) مثيرة للاهتمام. لقد سمح [التعقد والشواش] بإعادة النظر في الكثير من هذه التعميمات، كما أطاح ببعض هذه التسلسلات الهرمية. فقد جعلت بعض الظواهر، التي كانت تعد حتى ذلك الوقت مجرد ضجيج بسيط ينبغي التخلص منه أو تركه جانبًا، ذات أهمية"¹⁹⁶.

¹⁹³ غليك، الهبولية تصنع علمًا جديدًا، 41.

¹⁹⁴ الواقع أن لابلاس يكون قد ذهب أبعد من هذا، حيث طابق بشكلٍ لا يدع مجالًا للشك بين جميع أشكال الحركة في الطبيعة وادعى أنها خاضعة للنمط نفسه، حيث يجادل، في عبارة واسعة الاقتباس كتبها في بحثه المنشور بعنوان "مقالة فلسفية بشأن الاحتمالات"، بأن "الانتظام الذي يُظهره لنا علمُ الفلك في حركة [الكواكب] قائمٌ دون أدنى شك في جميع الظواهر، فالمنحنى الذي يصفه جزيءٌ بسيط من الهواء أو البخار مضبوطٌ بشكلٍ مؤكد مثل مسارات الكواكب تمامًا، لا فرق بينهما إلا في ما يُوجدُه جهلنا". العبارة مقتبسة في لورسا، 104.

¹⁹⁵ لورسا، 103.

¹⁹⁶ يقترح لورسا نموذجين لهذه الظواهر المسكوت عنها قبل (إعادة) اكتشاف الشواش. النموذج الأول هو النيازك التي كانت تعد لزمنٍ طويلٍ ضروريًا من المعتقدات الشعبية المسبقة. أما النموذج الثاني فيحيلنا من خلاله إلى عام 1927، عندما لاحظ بالثاسار فان دير بول (1889–1959)، أحد رواد دراسة الذبذبات الكهربائية، ظواهر فوضوية، فذكر فيما نُشر وجود "ضجيج غير منتظم"، غير أنه أضاف مباشرة بعد ذلك، "إلا أننا هنا بصدد ظاهرة هامشية". أنظر: لورسا، 104-105.

المبحث (III) التعقد والأنظمة المعقدة

يبدو من غير المفاجئ أن لا يحظى التعقد بتعريفٍ بسيطٍ في متناول فهم غير المتخصصين. لذلك، عادة ما يتم فحص خصائص الأنظمة المعقدة في محاولةٍ لتطويع وصفٍ عام غير مقيّدٍ بتعريفٍ مسبقٍ للتعقد¹⁹⁷، وهذا ما سنفعله لاحقاً. هناك عدة عوامل تحول دون وجود تعريفٍ دقيقٍ للتعقد يقبل أن يكون إجرائياً. أولاً، لأن المفهوم لا يزال قيد التطور، خاصة في الحقول المعرفية التي تُعتبر مستوردة له، ومنها حقل العلاقات الدولية. ثانياً، لأن المفهوم عابراً للتخصصات، و(قد) تختلف دلالاته ومضامينه من تخصصٍ إلى آخر. وثالثاً، لأنه يتداخل بشكلٍ كبير مع مفاهيم أخرى يُعتقد أنها مترادفة معه، كالشواش مثلاً، لذلك نجد عددًا معتبراً من الأدبيات التي تنتهي، أثناء سعيها للتعريف بالتعقد، إلى جعل المفهوم مُهمّاً أكثر مما لو ترك على حاله دون تعريفٍ مسبق. مع ذلك، يمكن فتح نقاشٍ حول المفهوم – وإن بدا فلسفياً إلى حدٍّ ما، قبل اللجوء إلى الحلّ الذي ذكرناه سابقاً، المتمثل في فهم التعقد بفحص خصائص الأنظمة المعقدة. نستند فيما يلي، وعلى نحوٍ متكرر، إلى إسهامات الفيلسوف الفرنسي إدغار موران.

قبل ذلك، يجب التأكيد على أن فهم التعقد عبر الإحالة إلى وصف خصائص الأنظمة المعقدة لا ينبغي أن يضلّل القارئ عن حقيقة مفادها أن التعقد هو جوهر وأصل الطبيعة، وليس وصفاً طارئاً عليها يمكن فهمه عبر المقابلة بين المعقد والبسيط. ينبغي أن نستجيب بشكلٍ جديٍّ للتحذير الذي أطلقه بول سيلبي¹⁹⁸ عندما شدّد على ضرورة التعامل بحذرٍ مع التمييز الشائع بين المعقد والبسيط، لأن هذا التمييز غالباً ما يكون نتاجاً مضليلاً للمسافة التي تفصلنا عن النظام الذي نحن بصدد دراسته، إذ يمكن لما يبدو بسيطاً من الوهلة الأولى أن يظهر أشد تعقداً بمجرد معاينته عن قرب، تماماً كما يمكن لما يبدو معقداً من الوهلة الأولى أن يظهر أكثر بساطة بمجرد معاينته عن قرب. ينطبق الشيء نفسه على التمييز بين الحتمي واللاحتمي من جهة، والخطي واللاخطي من جهةٍ أخرى، فالأنظمة الحتمية نفسها، أو بالأحرى الأنظمة التي لطالما أُعتبرت حتمية، بإمكانها أن تُنتج ما هو أكثر من مجرد سلوكٍ دوري منتظم. وقد رأينا أن الأنظمة المعقدة بإمكانها أن تعطي الفوضى والنظام في الوقت نفسه. وهذا هو جوهر ادعاءات نظرية الشواش.

هنا، تصبح المسألة ابستمولوجية بالدرجة الأولى، فالسؤال لا يتعلق بما إذا كان الأصل في الطبيعة هو التعقد أو البساطة، بقدر ما يتعلق بما إذا كانت معارفنا تنزع نحو التركيز على (الظاهر) البسيط أم على (الجوهر) المعقد من الطبيعة. لذلك يبدو أننا لا ننتقل من البسيط نحو المعقد، على حد تعبير موران، لكننا في الواقع نتجول بين متدني التعقد، متوسط التعقد، عالي التعقد، وفائق التعقد. لقد سبق لجيمس غليك أن أثار هذا السؤال الابستمولوجي عندما شدّد على ميل العلم الكلاسيكي، الذي يحيل إلى نفسه بوصفه علمًا حتمياً، نحو التركيز على

¹⁹⁷ Cilliers, 2.

¹⁹⁸ Ibid., 3.

الانتظام بينما يتجاهل على نحوٍ متعمد دور عوامل الفوضى والاضطراب في عمل الطبيعة. معروفٌ أن الأدبيات المتداولة تميل "للاحتفاء بالنظم التي تُوجد حلولٌ لها. وعند ظهور نظمٍ لخطية، يستعيز العلماء عنها بالتقريبات الخطية (...). وتعرضُ الكتب للطلبة تلك النماذج النادرة عن المعادلات اللاخطية القابلة للحل. ولا تلمس تلك الكتب مسائل مثل الاعتماد الحساس على المعطيات الأولية. لذلك، فقلما دُرست النظمُ اللاخطية التي تحتوي على الشواش. وقد تظهر تلك النظم مصادفة، لكن النظام التعليقي يحض على تجاهلها باعتبارها نَشازاً. وتتذكر فئة قليلة من الباحثين أن النظم الخطية، المنتظمة والقابلة للحل هي التي تمثل النشاز. بعبارة أخرى، فإن قلة منهم يفهمون أن الطبيعة غيرُ خطية في جوهرها". كما سبق وأن انتقد عالم الرياضيات ستانسلو أولام تسمية علم التعقد والشواش بالعلم اللاخطي، وقال في تعقيبٍ ذائع الصيت بأن هذه التسمية "تشبه تسمية علم الحيوان 'علم الحيوانات التي لا تشبه الفيل'". والمعنى المقصود أن "معظم الحيوانات [في الواقع] لا تشبه الفيل"¹⁹⁹.

لماذا تنزع الطبيعة نحو التعقد؟ تفعل ذلك بسبب تداخل عدة عوامل في أنماطٍ تستعصي على التقصي، كما في حالة الطقس، حيث يؤدي تغيُّرٌ طفيفٌ للغاية إلى تأثيراتٍ ضخمةٍ لاحقة يصعبُ التنبؤُ بها، وهي الدلالة المفهومة من نظرية أثر الفراشة التي تشرح ظاهرة الحساسية المفرطة للتغير في العوامل الابتدائية المؤثرة في تطور مسار الظاهرة، على نحو ما تبين في الجزء الثاني من هذا المبحث. كما أنها تفعل ذلك بسبب تداخل النتائج مع الأسباب، وهي موضوعة سنعود إليها في الفصل الثالث. نعلم مثلاً أن سرعة الجسم تتأثر بالقوى المؤثرة عليه كاحتكاك، وقد أصبحنا – في ظل الإقرار بأهمية علم التعقد – نُقرُّ بأن الاحتكاك بدوره يعتمد على سرعة الجسم. هذا من شأنه أن يمكننا من فهم أفضل لمعنى التآثر (confluence) المتبادل بين الأسباب والنتائج، فالأسباب تؤثر في النتائج وتتأثر بها في الوقت نفسه. يُعبّر عن هذه الظاهرة في الرياضيات بالقول أن النظام يتحول من نطاق العلاقات الخطية إلى نطاق العلاقات اللاخطية، حيث ينتفي وضوح ومفهومية العلاقة بين الأسباب والنتائج، بين المدخلات والمخرجات²⁰⁰.

يجادلُ موران بأن التعقد هو عبارة عن "نسيجٍ (complexus) من المكونات المتنافرة بشكلٍ يتعذر معه التفريق بينها". بعبارة أخرى، "التعقد هو نسيجٌ من الأحداث والأفعال والتفاعلات والارتدادات والتحديات والمصادفات التي تشكل عالمنا الظاهراتي. لكن في هذه الحالة، يحمل التعقد بشكلٍ مقلق سمات الخليط وغير القابل للفصل والاختلال والغموض واللايقين"، لذلك تبدو الضرورة ملحة لتنظيم المعرفة بالظواهر من خلال كبت الاختلال وإزاحة

¹⁹⁹ نقلا عن غليك، نظرية الفوضى، 88. أُعيد استخدام الاستعارة نفسها في موضعٍ آخر، حيث تم اعتبارُ أن تسمية حالةٍ معينةٍ باللاخطية أشبه بذهاب المرء إلى حديقة الحيوانات والحديث عن كل حيوانٍ ليس بفيل تقع عليه عيناه، فهناك من الحالات اللاخطية في الطبيعة بقدر ما يوجد فيها من الحيوانات التي ليست بالأفيال. أنظر:

Ben Ramalingam et al., "Exploring the Science of Complexity: Ideas and Implications for Development and Humanitarian Efforts," Working Paper 285, London: Overseas Development Institute, October 2008, 24.

²⁰⁰ نقلا عن غليك، الهولوية، 13.

اللايقيني غير المرغوب فيهما، وانتقاء عناصر الانتظام واليقين وإزاحة الغموض والتوضيح والتمييز والتركيب²⁰¹. هذا رتّما ما يجعل المفهوم يبدو منذ الوهلة الأولى خطيراً، حيث يدلُّ نعتُه بشكلٍ واضحٍ على ماهيته، وهو لا يزيد المعنى إلا تعقيداً على تعقيد، لذلك فقد اكتفى العقلُ العلمي بالبحث في النظم المنتظمة، متجاهلاً النظم العشوائية²⁰²، أو واسماً إياها بالحالات الشاذة التي لا تسترعي الانتباه، على نحو ما تقدم.

غير أن التعقد عاد إلى مجال اهتمامات العلم عبر نفس الطريق التي سبق وأن طرده منها، على حد تعبير موران. بل إن تطور الفيزياء، التي ظن علماءها أنهم كانوا قاب قوسين أو أدنى من كشف النظام الكامل للعالم وحتميته المطلقة والأبدية، وخضوعه لقانونٍ وحيدٍ، وتشكُّله من مادةٍ أولية بسيطة هي الذرة، استسلمت في نهاية المطاف أمام حقيقة التعقد اللامتناهي في العالم الظاهراتي. حيث تم اكتشاف المبدأ الذي يفيد إمكانية حدوث الاختلال والتقهقر في العالم الفيزيائي، من خلال مضامين المبدأ الثاني للديناميكا الحرارية (تزايد الانثروبيا)، كما تم اكتشاف أن التعقد في الميكروفيزياء لا حدود له، وأن الذرة ليست اللبنة الأولى، ولكنها مجرد تخم يحيط بتعقدٍ قد يكون غير قابلٍ للتمثُّل. كما أن الكون ليس آلة ميكانيكية كاملة كما تصور نيوتن، لكنه محضُ سيرورةٍ في طور التنظيم والتفكك في آنٍ واحد. ومن ثمّ، جاءت دعوة موران إلى إدراك أن الظاهرة الاجتماعية (يسمها الظاهرة الأنثروبو اجتماعية) لا يمكن أن تكون أقل تعقداً من الظاهرة الطبيعية، لذلك ينبغي مواجهة هذا التعقد بدلاً من تجاهله²⁰³.

من حيث المستوى الابتدائي للفهم الممكن، يحمل التعقد مدلولاً كمياً في الأساس، أما المدلول الكيفي فيأتي في المستوى النهائي. المقصود بكون التعقد ظاهرة كمية في الأساس هو كونه يتجلى ككمية قصوى من التفاعلات والتداخلات بين عددٍ كبير جداً – وأحياناً لامتناهٍ – من الوحدات. لذلك، فإنّ كلّ نسقٍ منظمٍ لذاته (ذاتي التنظيم)، مَهْمَا كان بسيطاً، إنما يؤلف بين عددٍ كبير جداً، أحياناً لامتناهٍ، من الوحدات، سواءً كانت عبارة عن جزيئاتٍ داخل خليةٍ واحدةٍ أو خلايا داخل الجهاز العضوي على سبيل المثال. غير أن التعقد لا يشمل فقط كمياتٍ من الوحدات والتفاعلات التي تتحدى قدراتنا وإمكاناتنا الحسابية، بل يشمل أيضاً عدداً من اللايقينيات (uncertainties) واللاتعيينات (undeterminacies) والظواهر الصدفوية بمعنىً أو بآخر²⁰⁴.

يتداخل مفهوم التعقد مع مفهوم الأنظمة المعقدة. وكما سبق وذكرنا في بداية هذا الجزء، يمكن لهذا التداخل أن يكون مفيداً في تجنب التورط في إضفاء مزيدٍ من الطابع الفلسفي على مفهوم التعقد. لذلك، سنستند إلى

²⁰¹ إدغار موران، (تر. أحمد القصور و منير الحجوجي) الفكر والمستقبل: مدخل إلى الفكر المركب، المغرب: دار توبفان للنشر، الطبعة الأولى، 2004، 17.

²⁰² تشمل هذه الظواهر العشوائية، على سبيل المثال لا الحصر، حركة الرياح أو السحب، سلوك الطقس، حدوث المجاعات والكوارث، عمل الأسواق المالية، حركة النمو السكاني، من بين أخرى عديدة.

²⁰³ موران، الفكر والمستقبل، 17-18.

²⁰⁴ المرجع نفسه، 37.

مقاربة سيلبي²⁰⁵ القائمة على تقديم وصفٍ عام غير مقيّدٍ بتعريفٍ مسبقٍ للتعقد من خلال فحص خصائص الأنظمة المعقدة. عمومًا، يمكن تلخيص خصائص الأنظمة المعقدة في النقاط الأساسية التالية²⁰⁶:

(1) تتكون الأنظمة المعقدة من عددٍ كبيرٍ من العناصر. فعندما يكون عددُ العناصر صغيرًا نسبيًا، غالبًا (وليس دائمًا) ما يكون بالإمكان إعطاء وصفٍ وظيفي لسلوك النظام، على عكس الأنظمة التي تتألف من عددٍ كبيرٍ من المكونات.

(2) وجودُ عددٍ كبيرٍ من العناصر ضروريٌّ لكنه ليس كافيًا في تعريف الأنظمة المعقدة. فالمطلوبُ هو التفاعل (التأثر) الديناميكي بينها، لأن الأنظمة المعقدة تتغير مع مرور الزمن، ومع تزايد حدة التفاعلات بين مكونات النظام. والتفاعل لا يجب أن يكون ماديًا بالضرورة، يمكن أن يكون على شكل تبادلٍ للمعلومات (أو للطاقة في حالة الأنظمة الفيزيائية).

(3) عملية التفاعل في الأنظمة المعقدة تكون ثرية ومعقدة بطبيعة الحال، فكلُّ (أو أيُّ) عنصرٍ يؤثر وفي الوقت نفسه يتأثر ببقية العناصر المُشكّلة للنظام. هذا ما يبرر أيضًا خاصية الصعوبة في التمييز بشكلٍ حاسمٍ بين ما إذا كان المتغير تابعًا (النتيجة) أم مستقلًا (السبب)، فعمل الأنظمة المعقدة ينطوي أساسًا على تضافر أسبابٍ معقدة، عديدة ومتنوعة، يصبح لاحقًا من الصعب تمييزها عن نتائجها²⁰⁷، وذلك بفعل التأثير المعقد بينها. إذا أخذنا مجموعة من النماذج غير الميكانيكية، كتعداد نوعٍ من الكائنات في الأحرار، أو حركة جسيمٍ في إشعاعٍ ما، أو مسار عاصفة جوية، أو تقلبات اقتصادٍ دوليٍّ ما، لوجدنا أن مثل هذه المنظومات لا تنفك تتغير، فهي بعيدة عن الاستقرار، وغير قابلةٍ للتنبؤ أو التحكم، إما لأنها محكومة بعواملٍ متعددةٍ ومتأثرة، أو لأنها تتأثر بمؤثراتٍ خارجيةٍ عشوائية²⁰⁸ بحكم انفتاحها على بيئتها الخارجية.

(4) تتميز الأنظمة المعقدة بأنها أنظمة مفتوحة، بمعنى أنها تتفاعل مع البيئة التي تعمل فيها، إلى الحد الذي يصعب معه في الغالب ترسيم الحدود التي تفصل بين النظام وبيئته. لذلك، يشتغل علم التعقد على دراسة الأنظمة التي لا يمكن اختزال بنيتها الداخلية في نظام ميكانيكي من جهة، والتي تتميز، من جهةٍ أخرى، بدرجة عالية من الانفتاح على بيئتها الخارجية. وهو ما يسمح بالتدفق المستمر للطاقة، المادة والمعلومات عبر أيٍّ من الحدود التي (قد) نختار تعريفها²⁰⁹، لأغراضٍ تحليليةٍ، من أجل التمييز بين النظام وبيئته.

(5) تتميز الأنظمة المعقدة بوجود حلقاتٍ من التفاعلات (أو تفاعلاتٍ على شكل حلقات)، حيث أن نتائج أي فعلٍ يمكن أن تنعكس على الفعل نفسه، أحيانًا بشكلٍ مباشرٍ، وأحيانًا بعد عدة مراحل من التفاعل. هذا الانعكاس يمكن أن تكون

²⁰⁵ Cilliers, 2.

²⁰⁶ Ibid., 3-5.

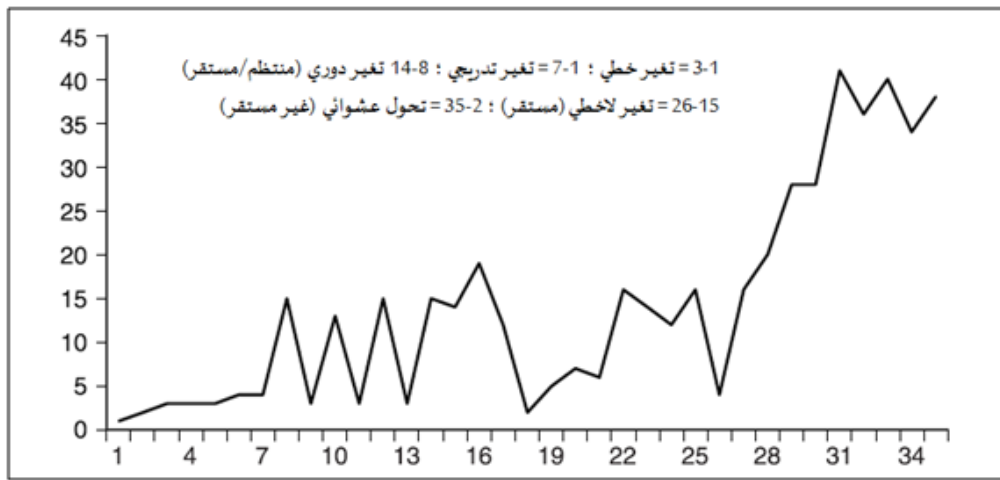
²⁰⁷ أنظر المبحث الأول من الفصل الرابع حول إشكالية السببية في حقل العلاقات الدولية.

²⁰⁸ غليك، الهيولية تصنع علمًا جديدًا، 229.

²⁰⁹ Peter Allen, "What Is Complexity Science? Knowledge of the Limits to Knowledge," *Emergence* 3(1): 2001, 39.

له مضامين إيجابية (تعزير، تحفيز) أو سلبية (تشتيت، إعاقة). وكلا النوعين يُعتبران ضروريين. يُعبّر عن هذه الخاصية في الأنظمة المعقدة بالنزعة للتكرار (recurrency).

(6) تتميز التفاعلات في الأنظمة المعقدة بكونها لاختطية. تتميز التفاعلات اللاخطية بكون أن الأسباب الصغيرة يمكن أن تكون لها نتائج كبيرة، والعكس. وهو ما يُعدُّ شرطاً مسبقاً لحالة التعقد. تنتج اللاخطية عن التأثير والاعتماد المتبادل بين مختلف عناصر النظام، وعن تفاعل النظام المستمر مع البيئة الخارجية بوصفه نظاماً مفتوحاً. من شأن اللاخطية أن تفاقم من حدة عدم قابلية الأنظمة المعقدة للتنبؤ. يمثل الشكل (23) تمثيلاً مبسطاً للفرق بين نمط التغيير الذي تنتجه التفاعلات الخطية ونمط التغيير الذي تنتجه التفاعلات اللاخطية.



الشكل (23) : أنماط التغيير الخطي واللاخطي²¹⁰

إلى جانب ما سبق، ينبغي أن نتذكر نمط التغيير "الغريب" الذي تنتجه الأنظمة الشواشية، كما في حالة أنظمة الطقس التي درسها لورنتز. على أن وصف هذه الأنظمة بالغريبة ليس تعبيراً أدبياً، لأن الجاذب الذي ابتكره لورنتز نفسه لتمثّل السلوك الشواشي، وغير القابل للتنبؤ، لهذه الأنظمة يسمى الجاذب الغريب (أنظر المبحث الثاني من هذا الفصل).

(7) تتميز التفاعلات في الأنظمة المعقدة بكونها قصيرة المدى إلى حدٍ ما. هذا لا يعني أن التفاعلات طويلة المدى غير ممكنة في الأنظمة المعقدة، لكن القيود العملية التي تمارسها حالة الشواش المرافقة لحالة التعقد غالباً ما تدفع نحو التشديد على هذه الخاصية.

(8) تعمل الأنظمة المعقدة في ظل ظروفٍ بعيدةٍ عن التوازن. يجب أن يكون هناك تدفقٌ مستمرٌ للطاقة من أجل المحافظة على اتساق النظام وضمان بقائه. بعبارةٍ أخرى، "التوازن هو مرادفٌ آخر لموت [النظام]". يمكن اعتبار

²¹⁰ Philip Haynes, *Managing Complexity in the Public Services*, England: Open University Press, 2003, 47 (adapted).

الأنظمة المعقدة أنظمة مبددة (dissipative)²¹¹، على غرار البنى المبددة التي وصفها بريغوجين، والتي تعمل وفقاً لمنطق لاهطي تماماً. إذ يمكنها مثلاً أن تمتص قدرًا هائلاً من الضغط في حالاتٍ محددة، سواءً كان الضغط داخلياً أم خارجي المنشأ، بينما يمكنها أن تتعرض للتغيير بفعل تأثيرٍ في منتهى الضآلة في حالاتٍ محددةٍ أخرى، كذلك سواءً كانت داخلية أم خارجية المنشأ. وهذا ما يدفعها وبشكلٍ مستمرٍ بعيداً عن وضع التوازن.

(9) تتميز الأنظمة المعقدة بأن لديها شكلاً من أشكال التاريخ²¹². فهي لا تتطور فقط عبر مرور الزمن، لكن ماضيها يشارك في "تحمل المسؤولية" عن سلوكها الحالي. لذلك، فإن أيّ تحليلٍ لنظامٍ معقدٍ معيّن يتجاهلُ بُعد الزمن يعتبر تحليلاً قاصراً. يلعب هذا التاريخ الذي تتمتع به الأنظمة المعقدة دوراً حاسماً في تزويدها بالقدرات الثلاثة المرتبطة بالتنظيم الذاتي التي حددها كليمنتوفيتش²¹³. القدرة على (إعادة) بناء نفسها (self-structuring)، القدرة على (إعادة) ضبط نفسها (self-regulation)، والقدرة على إعادة إنتاج نفسها (self-reproduction). كما يلعب دوراً حاسماً في تمكينها من بناء شكلٍ من أشكال الذاكرة التي تؤهلها لتصبح قادرة على "التعلم" من خلال (تكرار) التجربة، ومن ثم تصبح قادرة على تذكّر الوضعيات التي تواجهها في السابق والقيام بالمقارنة، وهذا ما يفسر تفشي الأنظمة المعقدة وقدرتها على البقاء أطول مقارنة بالأنظمة البسيطة.

(10) تقع الأنظمة المعقدة بين حالي النظام واللانظام (in between order and disorder)، فهي ليست منتظمة وقابلة تماماً للتنبؤ، كما في حالة الجزيئات المرتبة بشكل تام في قطعة الكريستال، لكنها في الوقت نفسه ليست فوضوية وعشوائية تماماً، كما في حالة الجزيئات عشوائية الحركة (وبشكلٍ مستمرٍ إلى الأبد) في كمية من غاز معين. بدلاً من ذلك، تنزع الأنظمة المعقدة نحو تقمص كلا الحالتين، حيث تكون في حالاتٍ معينةٍ و/أو في أجزاءٍ معينةٍ منها قابلة للتنبؤ، بينما تكون مضطربة ومفاجئة وغير قابلة للتنبؤ في حالاتٍ معينةٍ أخرى و/أو في أجزاءٍ معينةٍ أخرى منها. هذه الحالة، التي تسمى أحياناً "حافة الفوضى" (edge of chaos)، هي التي تتيح – وفي الوقت نفسه – تحفز نزعة الأنظمة المعقدة لإعادة التكيف²¹⁴ والتنظيم الذاتي كلما اقترب النظام من حدود هذه الحافة²¹⁵.

(11) في حالة الأنظمة المعقدة، يكون النظام مختلفاً تماماً عن مجموع عناصره المكونة له. يتعلق الأمر هنا بمفهوم "الخصائص المنبثقة" (emergent properties)، وهي خصائص تتطور – كما هو واضحٌ من تسميتها – من خلال ظاهرة

²¹¹ Francis Amagoh, "Perspectives on Organizational Change: Systems and Complexity Theories," *The Innovation Journal: The Public Sector Innovation Journal* 13(3): 2008, 7.

²¹² See also, Jacco Van Uden, Kurt A. Richardson and Paul Cilliers, "Postmodernism Revisited? Complexity Science and the Study of Organisations," *Journal of Critical Postmodern Organization Science* 1(3): 2001, 59-60.

²¹³ Stepin, 93-94.

²¹⁴ لذلك، تسمى الأنظمة المعقدة في بعض الأدبيات بالأنظمة المعقدة المتكيفة (adaptive complex systems)

²¹⁵ Francis Heylighen, "Complexity and Self-Organization," prepared for Marcia J. Bates and Mary Niles Maack (eds.) *Encyclopedia of Library and Information Sciences*, USA: Taylor & Francis, 2008, 4.

الانثاق المرافقة لعمل الأنظمة المعقدة. لذلك، من غير الممكن استنتاج خصائص نظامٍ معقدٍ بمعرفة خصائص العناصر المكوّنة له بمعزلٍ بعضها عن بعض²¹⁶. تمامًا كما أن دراسة خصائص عنصرٍ ما، مَهْمَا كانت معمقة وواسعة، لا تعني بأيّ حالٍ من الأحوال إمكانية الوصول إلى معرفةٍ يقينيةٍ بشأن الخصائص التي ستنبثق جراء تفاعل هذا العنصر مع (أي) عنصرٍ آخر²¹⁷.

(12) في حالة الأنظمة المعقدة، يكونُ النظامُ دائمًا أكبر من مجموع أجزائه/عناصره المكوّنة له. وهو ما يتعارض مع النزعة الاختزالية التي طغت على نظرية الأنظمة التقليدية، والتي تدعي إمكانية فهم النظام بتفكيكه إلى العناصر الأساسية المكونة له وفهم العلاقات التي تربط بينها²¹⁸. تطرح النزعة الاختزالية على الأقل ثلاثة مشاكل تحليلية: أولاً، من شأن تفكيك نظامٍ ما إلى مكوناته الأساسية أن ينتج عنه تشويهٌ، كاملٌ أو جزئيٌّ، للواقع المعقد الذي يعمل فيه النظام؛ ثانيًا، غالبًا ما يتداخل/يتفاعل النظامُ موضوعُ البحث مع أنظمةٍ أخرى، مما يجعل المكونات نفسها تُظهر خصائص مختلفة باختلاف الأنظمة التي تتفاعل ضمنها. أبعد من ذلك، قد يتحول مكوّنٌ ما إلى نظامٍ قائم بذاته، تمامًا كما أن نظامًا ما قد يتحول إلى مكوّنٍ لنظامٍ آخر أكبر منه، وهو ما يجعل عملية التفكيك محفوفة بالمخاطر من الناحية التحليلية؛ وثالثًا، غالبًا ما تفشل النزعة الاختزالية في فهم علاقة التأثير (المتبادل) بين الكل وأجزائه، بين العالمي والمحلي²¹⁹.

رغم التأكيد على أن نظرية التعقد تتعامل مع الأنظمة على أنها أكبر من مكوناتها، إلا أنها في الوقت نفسه لا تتجاهل الأهمية التحليلية للمكونات، كلُّ مكوّنٍ على حدّته. بصيغةٍ أخرى، تسعى نظرية التعقد إلى نوعٍ من التوليف بين خيارَي الاختزاليين (reductionists) الذين لا يرون سوى الأجزاء، والكلّانيين (wholists) الذين لا يرون سوى الكلّ. هذا ربما ما تعكسه عبارات باسكال (1662-1623) ذائعة الصيت والسابقة لعصرها عندما قال: "من المستحيل معرفة الأجزاء دون معرفة الكلّ، كما أنه من المستحيل معرفة الكلّ دون معرفة الأجزاء [كلُّ جزءٍ على حدّته]"²²⁰.

لقد كان الهوس بالبساطة والاختزال هو الذي حرك العلم الكلاسيكي للبحث عن الوحدة الأولية التي يتشكل منها الكون. حيث اعتُقد في البداية أن الذرة هي الوحدة الأولية، لكن تبين أنها عبارة عن نسقٍ معقدٍ جدًّا، وقابلة هي

²¹⁶ يروي المثال الكلاسيكي عدم إمكانية استنتاج خصائص الماء من خلال معرفة خصائص كلِّ من الهيدروجين والأكسجين بمعزلٍ أحدهما عن الآخر. ويسوق موران مثالًا آخر أكثر وضوحًا وتفصيلًا. إذا تأملنا قطعة من السجّاد (المعاصر)، لوجدنا أنها تشتمل على خيوط ذات ألوانٍ عديدةٍ ومتنوعة، وتتكون من أنواعٍ عديدةٍ ومتنوعةٍ من القماش والحريير والقطن والصوف. لمعرفة هذه القطعة من السجاد، سيكون من المَهْم معرفة المبادئ والقوانين الخاصة بكل نوعٍ من أنواع هذه الخيوط. غير أن مجموع المعارف حول كل نوعٍ من أنواع الخيوط هذه يبقى غير كافٍ لمعرفة الكيفية التي تنسج بها قطعة السجاد، وغير كافٍ أيضًا لمعرفة المميزات والخصائص التي أصبحت تنسج بها كنسيجٍ مكتملٍ مائلٍ أمام أعيننا.

²¹⁷ Robert Jervis, *System Effects*, United Kingdom: Princeton University Press, 1997, 15.

²¹⁸ Ibid., 12-13.

²¹⁹ Bousquet and Curtis, "Beyond Models and Metaphors," 45.

²²⁰ نقلا عن موران، *الفكر والمستقبل*. 102.

الأخرى لتجزئتها/تبسيطها إلى كواركات. وفي الوقت الذي اعتُقد فيه أنه تم التوصل إلى الوحدة الأولية للكون، اتضح أن هذه اللبنة – الإلكترون مثلاً – عبارة عن وحدةٍ غير واضحة المعالم، معقدة، ويتعذر عزلها عن محيطها²²¹. ما حدث هو أن الاكتشافات العلمية التي حدثت، أثناء رحلة التبسيط والاختزال هذه، اتضح أنها أشدُّ تعقيدًا من التعبير عنها بلغةٍ تبسيطية أو اختزالية.

²²¹ موران، الفكر والمستقبل، 62.

الفصل (III)

نحو إقحام نظرية التعقد داخل حقل العلاقات الدولية : وَعُودُ المشروعِ وَحُدُودُهُ

يتصدى الفصل الثالث لفحص وعود وحدود إقحام نظرية التعقد في حقل العلاقات الدولية. وبذلك، فهو يعتبر مجالاً أساسياً لإبراز أهمية هذا البحث وقيمه المضافة. ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث. يناقش المبحث الأول التعقد كخاصية متأصلة في السياسة العالمية، وذلك بفحص وجهات النظر المتنامية التي تسعى إلى مساءلة تسمية "الدولي" في حقل العلاقات الدولية، والتي تحتج بكون أن تسمية "العلاقات بين الدول" أصبحت أضيق من أن تتمكن من وصف الطيف الآخذ في الاتساع من الفواعل والتفاعلات التي ينبغي أن يغطيها الحقل المعرفي..

أما المبحث الثاني فيناقش ثلاث موضوعاتٍ أساسية على جدول أعمال إسهامات نظرية التعقد داخل الحقل: خاصية التعقد في النظام الدولي، خاصية الشواش في سلوك النظام الدولي، وإشكالية مستويات التحليل. يسعى الجزء الأول من هذا المبحث إلى فحص خاصية التعقد في السياسة العالمية عبر فحص النظام الدولي كنظامٍ (عالمي) معقد بالمفهوم الذي سبق النقاش بشأنه في الفصل الثاني. بينما يقترح الجزء الثاني إعادة النظر في فرضية الفوضى كفرضية مؤسّسة، ومن ثم تقديم النظام الدولي كنظامٍ شواشي السلوك بدلا من تقديمه كنظامٍ فوضوي. يتطرق الجزء الثالث إلى مضامين الدعوة، التي يتبناها أنصار نظرية التعقد، إلى عبور الحدود الفاصلة بين مستويات التحليل التقليدية، والتأمل في الارتباطات (البينية) بين هذه المستويات والكيفية التي تنتفي بها الهيراركية التقليدية بينها وتصبح جميعها مهمة في أي عملٍ تحليلي، فضلا عن الإمكانية المستمرة في انبثاق مستوياتٍ جديدة جراء التعقد المتزايد في السياسة العالمية.

أخيراً، يناقش المبحث الثالث الوعود المنتظر من نظرية التعقد تحقيقها كطرفٍ في النقاش الخامس (الجديد) في حقل العلاقات الدولية. تتمثل هذه الوعود في إعادة تعريف الحقل المعرفي وإعادة التفكير في إمكانية التنبؤ بالسلوك اللاخطي للنظام الدولي المعقد/ الشواشي. كما يناقش هذا المبحث ثلاثة افتراضاتٍ أساسية تقوم عليها نظرية التعقد في الحقل، هي الاحتمية واللاتعنين، عدم القابلية للتفكيك، و اللاخطية. كما يستعرض المبادئ الابستمولوجية الأساسية للنظرية التي حددها كافالسكي: المنطق الحوارية، التأثير بين الأسباب والنتائج، والهولوجرامية التي تصف انتفاء الحدود التقليدية بين الكُلّات (wholes) والأجزاء (parts)، حيث يمكن للكُلّ أن يكون في الوقت نفسه جزءاً لكلٍ أكبر منه، أو أن يصبح كذلك كلاً في حدّ ذاته. أخيراً، يستعرض هذا المبحث الحدود التي تبقى النظرية تعاني منها، والتي تمثل في الوقت نفسه تحدياتٍ، سواءً أمام أنصار النظرية أنفسهم أو أمام الحقل المعرفي ككلّ.

المبحث (أ) التَّعَدُّ كخاصيةٍ للعلاقاتِ الدُّوليَّةِ

ينقسم هذا المبحث إلى خمسة أجزاء. يتصدى الجزء الأول لفحص وجهات النظر التي تدعو إلى مساءلة تسمية "الدولي" في الحقل وتطوير مفهوم الحوكمة العالمية، بدلا من ذلك، كمفهومٍ أنطولوجي يعبر عن تحول في طبيعة الواقع، وكمفهوم إبستمولوجي يعبر في الوقت نفسه عن تحولٍ في الكيفية التي ينبغي أن نتصور بها هذا الواقع. ثم تسعى الأجزاء الثلاثة التالية إلى فحص مصادر الاضطراب في السياسة العالمية الراهنة عبر التركيز على مظاهر انتشار الفواعل في السياسة العالمية، بدءًا بالارتفاع المستمر في عدد سكان الكوكب، مرورًا بعدد الدول في النظام الدولي، وصولًا إلى عدد الفواعل غير الدولية. كالمنظمات غير الحكومية، مجموعات المصالح، الشركات متعددة الجنسيات والمجموعات الاستيمية، والشبكات اللاشعورية (الشبكات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود)، فضلا عن تزايد انتشار ونفوذ شبكات وشراكات الحوكمة العالمية. أخيرًا، يستكمل الجزء الخامس النقاش بشأن عوامل الاضطراب الكامنة في النظام السياسي الدولي، وذلك باستعراض مجموعةٍ من المؤشرات المتعلقة بالدول في حد ذاتها، كما يناقش مضامين الحجج التي يستند إليها أنصار بعث نموذج "العصر الوسيط الجديد" كمقاربةٍ نظريةٍ ملائمة لفهم حالة الاضطراب التي يعرفها النظام السياسي الدولي على الأقل خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

1- من السياسة الدولية إلى السياسة/الحوكمة العالمية

هناك العديد من وجهات النظر الحديثة التي تسعى إلى مساءلة تسمية "الدولي" في حقل العلاقات الدولية. تحتج وجهات النظر هذه على تسمية "العلاقات بين الدول" لأنها أصبحت أضيق من أن تكون قادرة على وصف الطيف الأخذ في الاتساع من الفواعل والتفاعلات التي ينبغي أن يغطيها الحقل. في مقدمتهما للكتاب الجماعي الرائد، "عولمة السياسة العالمية"، دعا سميث و بيليس إلى استبدال عبارة السياسة الدولية/العلاقات الدولية بعبارة السياسة العالمية، لأنها تشمل البحث في السياسات والعمليات والتفاعلات السياسية التي تجري في العالم ككل، ولا تقتصر على تلك التي تجري بين الدول- الأمم، كما تدل عليه عبارة العلاقات الدولية/السياسة الدولية¹. فضلا عن ذلك، هناك الكثير مما كُتب حول إعادة تعريف دور الدولة وصعود الفواعل غير الدولية وتنامي دورها في السياسة العالمية.

¹ Steve Smith and John Baylis, "Introduction," in John Baylis and Steve Smith (eds.), *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations*, NY: Oxford University Press, 2nd edition, 2001, 2-3. See also Philip Cerny, *Rethinking World Politics: A Theory of Transnational Neopluralism*, Oxford: Oxford University Press, 2010, 5; Peter Willetts, *Non-Governmental Organizations in World Politics: The Construction of Global Governance*, London: Routledge, 2011, 114.

يشكل النقاش - الذي استعرضه محمد الصديق بوحريص - بشأن التحول من تسمية "الصحة الدولية" إلى تسمية "الصحة العالمية"، في أدبيات حوكمة الصحة العالمية، نموذجًا جيدًا لهذا الاتجاه الجديد في التركيز على "العالمي" بدلا من "الدولي". أنظر: محمد الصديق بوحريص، حوكمة الصحة العالمية بين الأسس المعيارية والمصالح التجارية، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012، 16-21.

وتُعد كتابات جيمس روزنو (1924–2011) رائدة في هذا السياق، من خلال العبارة ذائعة الصيت، "الحكم بدون حكومة" (governance without government)²، التي أصبحت أساساً لمفهوم الحوكمة العالمية، مفهومٌ سيملاً الدنيا ويشغل الناس منذ استعماله للمرة الأولى سنة 1992³. يركز هذا الجزء، في فحصه لمفهوم الحوكمة العالمية، على لفت الانتباه للشق الثاني هذا من المفهوم – أي "العالمي" – الذي يقع في قلب المساعي التي تستهدف مساءلة تسمية "الدولي" في حقل العلاقات/السياسة الدولية⁴.



الشكل (24): تزايد عدد الإحالات لمقال ر. رودس، "الحوكمة الجديدة: الحكم بدون حكومة"⁵ (1996)⁶

يبدو أنه من غير المناسب أن يزعم المرء إمكانية الحسم بشأن التسمية الأنسب لوصف مجال البحث في الحقل المعرفي، العلاقات الدولية، السياسة الدولية، السياسة العالمية أم الحوكمة العالمية. لكن مع ذلك، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لما تقوله الإحصائيات المتعلقة بالتوظيف المتزايد لمصطلح الحوكمة العالمية. في مسح على الانترنت عام 1997، كانت هناك 3400 إحالة إلى مفهوم الحوكمة العالمية. في سنة 2004، ارتفع العدد إلى حوالي 200.000 إحالة، ليقفز إلى حوالي 500.000 إحالة بداية سنة 2008⁷. لكن، مع نهاية فيفري 2016، أصبح عدد المواد التي تحيل

² James N. Rosenau, "Governance, Order, and Change in World Politics," in James N. Rosenau and Ernst-Otto Czempiel (eds.), *Governance without Government: Order and Change in World Politics*, Cambridge: Cambridge University Press, First Edition, 1992, Fifth Edition, 2000, 1-29.

³ هناك العديد من الأدبيات التي أعادت تقديم مفهوم "الحكم بدون حكومة" بعد استخدامه للمرة الأولى من قبل روزنو، من أبرزها: R. Rhodes, "The New Governance: Governing without Government," *Political Studies* 44(4): 1996; B. Peters and J. Pierre, "Governance without Government? Rethinking Public Administration," *Journal of Public Administration: Research and Theory* vol. 8: 1998; C. Cutler, V. Haufler and T. Porter (eds.), *Private Authority and International Affairs*, NY: State University of NY, 1999; E. Grande and L. Pauly (eds.), *Complex Sovereignty: Reconstituting Political Authority in the Twenty-first Century*, Toronto: Toronto University Press, 2005; R. Hall and T. Bierstecker (eds.), *The Emergence of Private Authority in Global Governance*, Cambridge: Cambridge University Press, 2002.

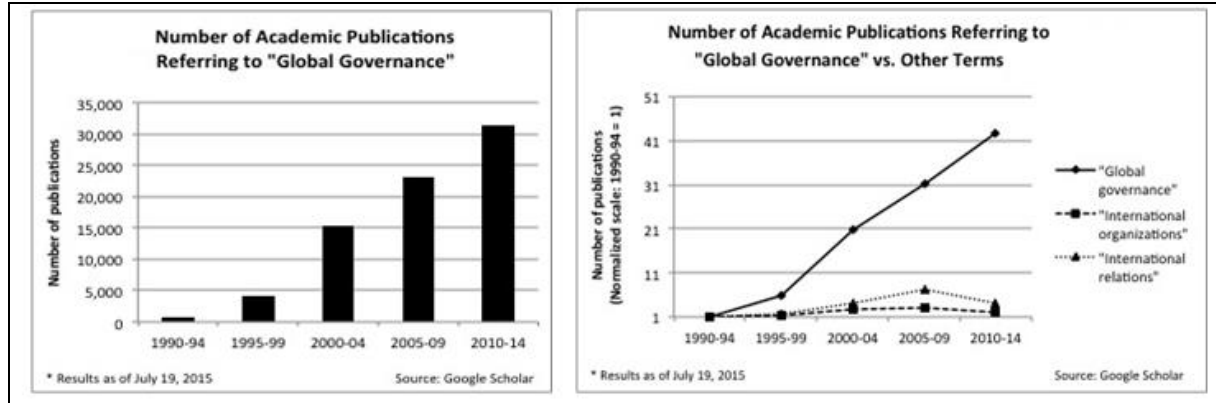
⁴ من جانب، يلفت بن عنتر الانتباه إلى أن هذه المحاولات/المراجعات تعتبر أقدم من هذا، إذ هناك من ناقش هذه المسألة منذ نهاية السبعينيات تقريبا. كما يشير إلى أن تبني تحليل يقوم على الانتقال من "العلاقات الدولية" إلى "الحوكمة العالمية" ينبغي أن لا ينسبنا أن مفهوم "الحوكمة" قد تكون حتى في دائرة "الدولي" وليست بالضرورة خاصة باللدولي (العالمي). فضلا عن أن "الحوكمة" هي بمثابة تدبير لإدارة الشأن العام، وليست نظاماً بحد ذاتها. بن عنتر، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2016.30.09.

⁵ Rhodes, "The New Governance: Governing without Government," op. cit.

⁶ adapted from: the link: <http://libra.msra.cn/Publication/3932763/the-new-governance-governing-without-government> (accessed on 15.1.2016)

⁷ Klaus Dingwerth and Philipp Pattberg, "Actors, Arenas, and Issues in Global Governance," in Jim Whitman (ed.), *Palgrave Advances in Global Governance*, NY: Palgrave Macmillan, 2009, 41.

إلى المفهوم على محرك البحث غوغل، بمختلف أشكالها، يقترب من حدود 30 مليون إحالة (أنظر كذلك الشكل 25). لماذا هذا الاهتمام بالحوكمة العالمية رغم أن "العلاقات الدولية"، أو "السياسة الدولية" وإن بدرجة أقل، تبقى التسمية الراسخة (established). سواءً تعلق الأمر بتسمية الأقسام الجامعية أو المقاييس الأساسية المقررة على طلبة العلوم السياسية؟ يجادل هذا الجزء بأن السبب في ذلك يرجع إلى أن مفهوم "الحوكمة العالمية" يُعدُّ الأكثر ملاءمة لوصف خاصية التعقد المتزايد الذي أصبحت تتسم به السياسة الدولية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، كما يُعدُّ الأكثر ملاءمة لفهم "الفعل السياسي" في عالم ما بعد الدولة-الأمة على حد تعبير ميولر وآخرين⁸، أو في عالم السياسة ما بعد الدولية (post-international) على حد تعبير روزنو⁹.



الشكل (25): عدد المنشورات الأكاديمية التي تحيل إلى تسمية الحوكمة العالمية مقارنة بالتسميات الأخرى¹⁰

إن الحوكمة العالمية ليست مجرد تسمية، لكنها مفهومٌ ابستمولوجي وأنطولوجي في الوقت نفسه. فهو يعبر عن تحول في طبيعة الواقع (العلاقات الدولية)، ويعبر في الوقت نفسه عن تحول في الكيفية التي ينبغي أن نتصور بها هذا الواقع (نظرية العلاقات الدولية). يشير المضمون الابستمولوجي إلى التحول من التحليل على المستوى ما بين الدول (inter-national) إلى التحليل على المستوى العالمي (globe-al)، أما المضمون الأنطولوجي فيشير إلى التحول من التعامل مع العلاقات ما بين الدول إلى التعامل مع شبكاتٍ عالميةٍ متزايدة التعقد من التفاعلات، ليس فقط بين الدول، ولكن بين طيفٍ واسعٍ من الفواعل الدولية وغير الدولية. إن ما يبرر هذا التحول لا يكمن فقط في ظهور وانتشار الفواعل غير الدولية، على اختلاف أشكالها، لكنه يكمن أساسًا في أن تنامي دور هذه الفواعل يؤدي إلى - وفي الوقت نفسه ينتج عن

⁸ Philipp S. Müller and Markus Lederer, *Criticizing Global Governance*, NY: Palgrave Macmillan, 2005, 1.

⁹ James N. Rosenau and Mary Durfee (eds.), *Thinking Theory Thoroughly: Coherent Approaches to an Incoherent World*, USA: Westview Press, Second Edition, 2000, 47.

¹⁰ adapted from: Roland Paris, "Global Governance and Power Politics: Back to Basics,"

<http://www.ethicsandinternationalaffairs.org/2015/global-governance-power-politics-back-basics/>

(accessed on 12.2.2015)

– تشتت موارد السلطة العالمية، بحيث تصبح الدولة مجرد فاعلٍ يتقاسم السلطة مع فواعلٍ أخرى يتحكم كلٌّ منها في نمطٍ معيّنٍ من أنماط موارد السلطة العالمية (الجدول 10).

تعبّر الحوكمة العالمية على تعدد فضاءات السلطة العالمية واستمرارها في الابتعاد عن الدولة، حيث لم تعد السياسة "الدولية" مجالاً محتكراً من قبل الدولة والفواعل الدولية التي تستمد سلطتها وشرعيتها منها، كالمنظمات الدولية مابين الحكومية. تكمن الميزة الأساسية للسلطة العالمية في خضوعها المتواصل لعمليات إعادة التموضع (relocation) وإعادة التوزيع (redistribution)، فهي تتموضع بعيداً عن السياسي نحو الاقتصادي، وأحياناً نحو الاجتماعي (عندما يتعلق الأمر بعمليات صناعة المعايير والشرعنة)، وأحياناً أخرى حتى نحو البيروقراطي (عندما يتعلق الأمر بعمل شبكات المنظمات الدولية متزايدة التعقد، الحكومية وغير الحكومية). فضلاً عن ذلك، تتوزع السلطة العالمية من المحور الوطني-الدولي نحو المحور المحلي-عبر الوطني، من الدولة نحو أنماطٍ مختلفةٍ ومتنوعةٍ وهجينةٍ من التشكيلات التجزئية للدولة. ولا تنتقل السلطة العالمية إلى أيدي الفواعل الجديدة فقط بسبب إعادة تحديد دور الدولة وقيامها – على نحوٍ مستمر – بتفويض جزءٍ من سلطتها محلياً (لصالح الفواعل مادون الدولة) و/أو عالمياً (لصالح الفواعل مافوق الدولة)، لكنها تنتقل أيضاً بسبب أن الفواعل الجديدة تصبح مع مرور الوقت أكثر قدرة على جذب واستقطاب موارد السلطة من مجالها التقليدي.

يجادل روزنو بأن مرحلة السياسة مابعد الدولية تتميز بالتعايش بين نظامين: نظامٌ متمركزٌ حول الدول، يقتصر على الدول والفواعل الخاضعة لسيادتها (BSAs)، ونظامٌ متعددُ المراكز (multi-centric) يعج بفواعلٍ متحررةٍ من سيادة الدول (FSAs)، قادرة على إنتاج عملياتٍ وبنىٍ وقواعدٍ خاصةٍ بها. تتفاعل هذه الفواعل المتحررة من سيادة الدول، تتعاون، تتنافس و/أو تتصارع مع تلك الخاضعة لسيادة الدول، فرادى أو مجتمعة بعضها مع بعض.

لقد لاحظ روزنو أن العالم لم يعد قادراً على التعافي من اضطرابات) نهاية الحرب الباردة واستعادة أنماط العلاقات/السياسة الدولية المألوفة؛ فالدول لم تعد قادرة على استعادة هيمنتها على التفاعلات ولا قادرة على مراقبة وضبط تدفق الأشخاص والسلع والأموال داخل وعبر الحدود التي تفصلها بعضها عن بعض؛ المنظمات الدولية مابين الحكومية – بما فيها منظمة الأمم المتحدة – لم تعد قادة على الاستمرار في تقديم نفسها كفضاءاتٍ ملائمةٍ لتنظيم علاقات القوة بين الدول والحدود بين السياسات الدولية (الخارجية) والسياسات الوطنية (الداخلية) مستمرة في الانجراف؛ ومبدأ السيادة لم يعد قادراً على الاستمرار في منع التدخل الخارجي داخل الدول وهكذا. لذلك، يجادل روزنو بأن العالم أصبح في حاجة إلى براديم جديد يمكن من خلاله فهم ما يجري¹¹.

¹¹ Rosenau and Durfee (eds.), *Thinking Theory Thoroughly*, 49.

العالم المتمركز حول الدول	العالم متعدد المراكز
عدد الفواعل	عدة مئات من الآلاف
المعضلة الأساسية بالنسبة للفاعل	الاستقلالية
الأهداف الأساسية للفواعل	زيادة حصص السوق العالمية [عندما يتعلق الأمر بالشركات العالمية، لكن هذه الأهداف تتعدد وتختلف بتعدد واختلاف الفواعل]
الأولويات المعيارية	المحصلات، خاصة تلك المتعلقة بتوسيع حقوق الإنسان، العدالة والثروة
أنماط التعاون	التحالفات (coalitions) المؤقتة
أجندة العمل	غير محدودة
القواعد التي تحكم التفاعلات بين الفواعل	عشوائية، لكل حالة قواعدها
نمط توزيع القوة بين الفواعل	متساوٍ نسبيًا
أنماط التفاعل بين الفواعل	غير متماثلة (asymmetrical)
موضع القيادة	كلما كانت الفواعل ابتكارية وقادرة على استقطاب موارد أكبر
مستوى المأسسة	المؤسسات ناشئة
الحساسية للتغير	مرتفعة نسبيًا
السيطرة على محصلات [التفاعل]	موزعة

الجدول (9): السياسة ما بعد الدولية: التعايش بين نظامٍ متمركزٍ حول الدول ونظامٍ متعدد المراكز¹²

يطلق روزنو على هذا البراداييم الجديد اسم براداييم الاضطراب، الذي تبدو من خلاله السياسة ما بعد الدولية عرضة - على نحو متزايدٍ - لديناميكياتٍ لا تنتج سوى المزيد من النزاعات وحالات التوتر، المزيد من التطورات غير

¹² adapted from: James N. Rosenau, *Turbulence in World Politics*, Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990, 250; Rosenau and Durfee (eds.), *Thinking Theory Thoroughly*, 58.

المتوقعة، المزيد من حالات اللايقين العارم، والمزيد من التغيرات السريعة والمفاجئة. ويؤكد روزنو على أنه لا يستعمل مفهوم الاضطراب كمجرد استعارة لغوية للكناية على سمّي اللانظام واللايقين، لكنه يسعى من خلاله إلى سبر ديناميكيات الاضطراب الكامن في السياسة مابعد الدولية بشكلٍ منهجي. وللقيام بذلك، يصنف التغيرات في ثلاث مجموعات، يسميها براميترات/مقاييس السياسة العالمية¹³: (1) المقياس الكليّ (macro parameter) الذي يتضمن البنية الشاملة للسياسة العالمية، المقياس الجزئيّ (micro parameter) الذي يتضمن قدرات الأفراد، والمقياس الكلي-الجزئيّ (macro-micro parameter) الذي يتضمن بنى السلطة التي تربط بين المستوى الكليّ والجزئيّ¹⁴.

لكن، متى يحدث الاضطراب ضمن هذا النموذج؟ عندما يصبح استمرار الأنماط الجوهرية الملازمة للحياة الدولية - بما في ذلك عدد الفواعل على المستوى الدولي ونوعها وكثافتها وروابط الاعتماد المتبادل بينها - عرضة لدرجاتٍ عاليةٍ من الديناميكية والتعقد، بحيث تصبح غير قادرة على الاستمرار في إعادة إنتاج وتكرار نفسها، بإمكان المرء أن يستنتج أن العالم (يدخل مرحلة من الاضطراب. في هذا السياق، يجادل روزنو بأن المقاييس الثلاثة تتعرض، منذ نهاية الحرب الباردة، وبشكلٍ متزامنٍ لجملةٍ من الديناميكيات المعقدة والشاملة. حيث لم يعد النظام المتمركز حول الدولة راسخاً كما كان عليه طوال ما يزيد عن القرون الثلاثة التي تلت معاهدة ويستفاليا، إذ بفضل التغيرات العميقة التي حلت بقدرات الأفراد (المقياس الجزئي)، فضلاً عن الأزمات التي حلت بأنماط السلطة على مختلف المستويات (المقياس الكلي-الجزئي)، فقد تعرض هذا النظام إلى شكلٍ من أشكال التشعب (bifurcation) إلى نظامين يتعايشان ويتزامنان معاً، نظامٌ متمركزٌ حول الدولة ونظامٌ متعددُ المراكز. وبذلك، يستنتج روزنو أن العالم أصبح يعرف أول مرحلة اضطرابٍ حادةٍ منذ معاهدة ويستفاليا¹⁵.

تتميز ديناميكيات الاضطراب بالتفاعل والتزامن والتعايش بين نزعتين تبدوان للوهلة الأولى متعارضتين وتلغي إحداهما الأخرى، نزع الطابع المركزي (decentralising) من جهة وإضفاء الطابع المركزي (centralising) من جهةٍ أخرى، إضفاء الطابع المحلي (localising) من جهة وإضفاء الطابع العالمي (globalising) من جهةٍ أخرى، التفكيك (fragmenting) من جهة والاندماج (integration) من جهةٍ أخرى¹⁶. ولتجاوز حالة الاستعارة اللغوية، يقترح روزنو مفاهيم حية من قبيل (glocalization) و (fragmegration) لوصف التزامن والتعايش بين النزعتين. فعلا، بدون هذا البراداييم، يصبح من غير الممكن فهم التزامن التاريخي بين تفكك (بعض) جمهوريات أوروبا الشرقية على نفسها مع نهاية الحرب الباردة، واندماج (بعض) دول أوروبا الغربية بعضها مع بعض - في إطار الاتحاد الأوروبي - مع نهاية الحرب الباردة كذلك، وعلى نحو مفاجئ في كلا الحالتين¹⁷.

¹³ Rosenau and Durfee (eds.), *Thinking Theory Thoroughly*, 51-60.

¹⁴ Ibid., 50.

¹⁵ Ibid., 51, 57.

¹⁶ Ibid., 51.

¹⁷ في حالة الاتحاد الأوروبي، سبق وتنبأ الواقعيون، على غرار جون ميرشهايمر، بانتهاء الجماعة الأوروبية بعد نهاية الحرب الباردة. أنظر: John Mearsheimer, "Correspondence: Back to the Future, Part 1," *International Security* 15(2): 1990, 199.

فضلاً عما سبق، يحدد روزنو مجموعة من العوامل السببية كمصادر للاضطراب في السياسة العالمية، هي في الوقت نفسه مصادرٌ للتعقد في الحوكمة العالمية في حقبة السياسة ما بعد الدولية. ويميز بين نوعين من المصادر، داخلية المنشأ تأتي من العمليات السياسية في حد ذاتها، وخارجية المنشأ تأتي من العمليات الديمغرافية، التكنولوجية، الاقتصادية والثقافية¹⁸. ورغم أن روزنو يتناول هذه المصادر منفصلة بعضها عن بعض، وذلك لأغراضٍ وصفية على الأرجح، إلا أننا سنحاول في ما يلي فحص مصادر التعقد في الحوكمة العالمية، من خلال إلقاء مزيدٍ من الضوء على مظاهر الاضطراب التي ينتجها انتشار الفواعل (actors proliferation) في السياسة العالمية الراهنة. نعيد لفت الانتباه إلى أن النظام متعدد المراكز لا يحل محل النظام المتمركز حول الدولة، لكنهما يتزامنان ويتعايشان معاً.

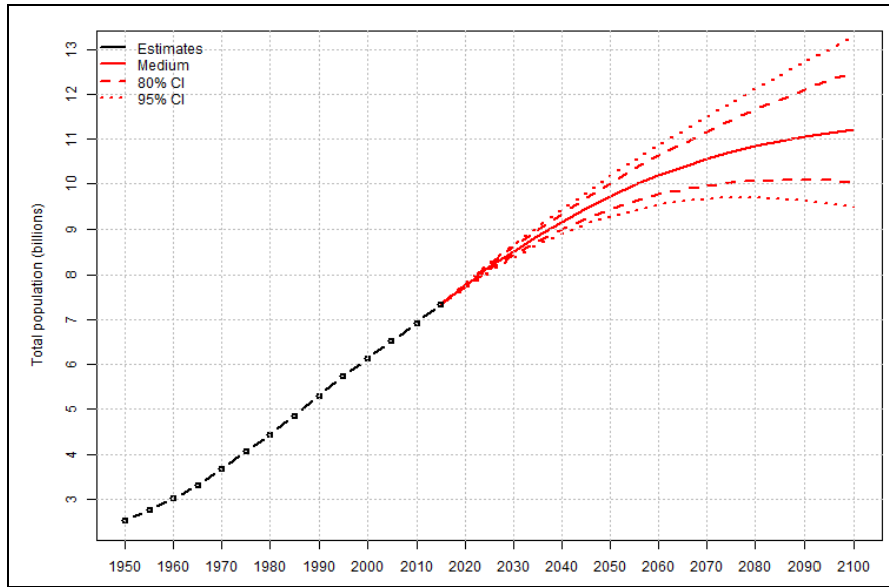
تحمل عبارة "انتشار الفواعل" دلالاتٍ كمية وكيفية في الوقت نفسه. كمياً، يمكن الإحالة إلى جميع أشكال الارتفاع المتزايد في أعداد الفواعل، بدءاً بالارتفاع المستمر في عدد سكان الكوكب، مروراً بعدد الدول في النظام الدولي، وصولاً إلى عدد الفواعل غير الدولية. أما كيفياً، فيمكن الإحالة إلى جميع أشكال التغير/التحول الكيفي في طبيعة هذه الفواعل وقدراتها وأدوارها، سواء تعلق الأمر بالأفراد، أو بالدول أو بالفواعل غير الدولية، فضلاً عن التعقيدات التي تنبثق عشوائياً وعلى نحوٍ غير متوقعٍ جزاء التفاعل المستمر بينها.

2- التزايد المستمر في عدد سكان العالم

يعتبر "الانفجار الديموغرافي" المستمر في العالم (الشكل 26) مصدراً لعددٍ متزايدٍ من الديناميكيات والتعقيدات التي (س)تعرفها السياسة العالمية، إذ يمكن الحديث عن الديناميكيات التالية:

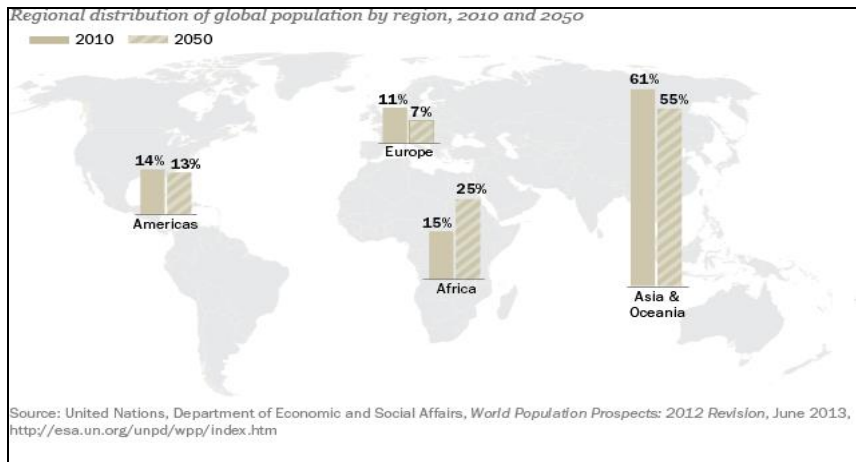
(1) الضغط المتزايد المتوقع على جهود التنمية، حيث أن المليارات الإضافية، المتوقع زيادتها إلى العدد الحالي للسكان خلال العقود القليلة القادمة، أغلبهم سيعيشون في الدول المتأزمة اقتصادياً، حيث تعاني الأغلبية أصلاً من الفقر والحاجة (الخريطة 1).

¹⁸ Rosenau and Durfee (eds.), *Thinking Theory Thoroughly*, 61.



الشكل (26): الارتفاع المستمر (المتوقع) في عدد سكان العالم¹⁹

(2) مشكلة "الارتفاع العنيد" في عدد السكان المسنين²⁰ وماله من آثارٍ غير حميدةٍ على أعباء الضرائب وتوفير الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية، فضلا عن تقويض القوة العاملة التي يستند إليها الاقتصاد العالمي الراهن (الشكل 27).

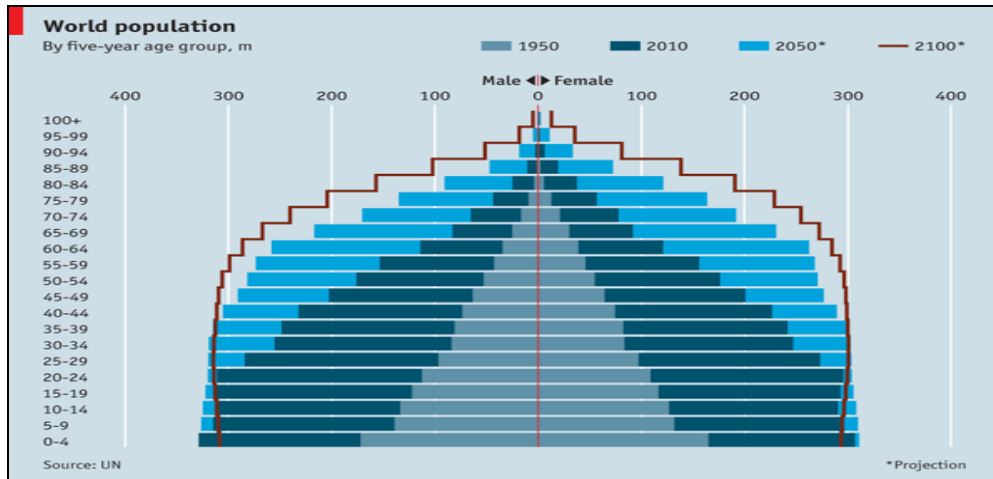


الخريطة رقم (1) : التوزيع الجغرافي للسكان في العالم (2010–2050)²¹

¹⁹ United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, *World Population Prospects: The 2015 Revision, Key Findings and Advance Tables*, Working Paper No. ESA/P/WP.241, 2015, 2.

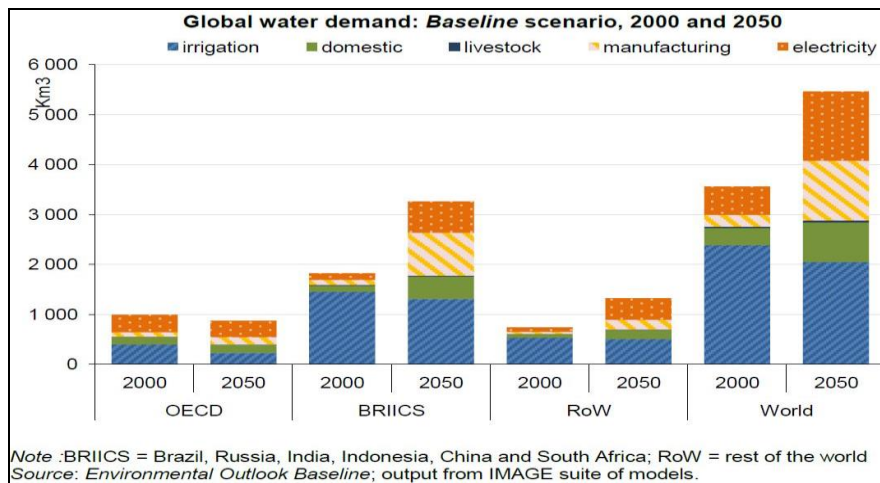
²⁰ أنظر: جيمس بورتون و كولن برادفورد الإبن، "الحكومة العالمية: قوى فاعلة جديدة، قواعد جديدة"، مجلة التمويل والتنمية، عدد ديسمبر 2007، 12.

²¹ downloaded from: <http://www.pewresearch.org/fact-tank/2014/02/03/10-projections-for-the-global-population-in-2050/> (accessed on 6.6.2015)



الشكل (27): التشوه التدريجي لهرم الأعمار التقليدي بسبب تزايد نسب المسنين في العالم²²

(3) الضغط المتزايد على موارد الطاقة. تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن ملياري نسمة من سكان العالم لا تتوافر لهم بالفعل فرص الحصول على الكهرباء فضلاً عن المليارات الثلاثة الإضافية، المتوقعة في حدود سنة 2050. كما يمثل ضغطاً متزايداً كذلك على مختلف الموارد الطبيعية الحيوية، كالمياه النظيفة (الشكل 28)، الغذاء الصحي وفضاءات الحياة غير الملوثة، أو على الأقل متدنية التلوث.



الشكل (28): التزايد العالمي المتوقع في الطلب على المياه²³

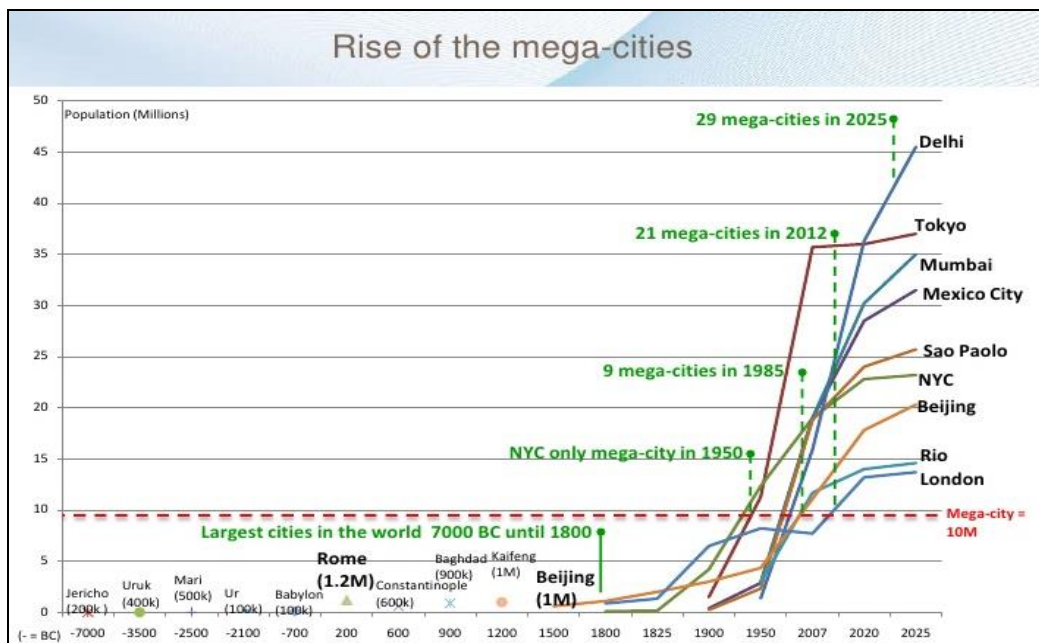
(4) تفاقم مشاكل الهجرة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن كل واحد من سبعة من سكان العالم تقريباً يعتبر مهاجراً (أكثر من 232 مليون مهاجر من دولة إلى دولة أخرى وأكثر من 740 مليون مهاجر داخل الدولة الواحدة). ومن الواضح أن

²² downloaded from: http://www.economist.com/blogs/dailychart/2011/05/world_population (accessed on 6.6.2015)

²³ downloaded from: <http://globalsherpa.org/global-water-consumption-stress/> (accessed on 6.6.2015)

هذه الأرقام ستبقى عرضة للنمو مادامت الأسباب التي تؤدي إلى ذلك قائمة وتتفاقم²⁴. ويشكل المهاجرون نسبة متفاوتة، لكنها متزايدة، من عدد السكان الإجمالي للدول المستقبلية، بعضها يتجاوز النصف (الإمارات العربية المتحدة 84 %، قطر 74 %، الكويت 60 %، البحرين 55 %) وبعضها يتجاوز أو يقترب من الربع (أستراليا 28 %، كندا 21 %) وبعضها يتراوح بين 10 % و 15 % (إسبانيا، ألمانيا، المملكة المتحدة، فرنسا، إيطاليا، السويد على سبيل المثال²⁵).

5) ظهور المدن العظمى (megacities)، وتزايد عددها (الشكل 29)، ليقتفز من مدينة واحدة في بداية الخمسينيات من القرن الماضي، هي مدينة نيويورك، إلى 20 مدينة بداية العقد الحالي، على أنه من المتوقع أن يتجاوز عددها 30 مدينة في حدود 2030. لا تكمن أهمية هذه المدن فقط في أن أعداد سكانها، التي تتراوح على الأقل بين 12 و 30 مليون نسمة، ستتجاوز القوة الديموغرافية لأكثر من نصف دول العالم، لكنها تكمن أيضا في التحديات الشاقة التي تطرحها إدارة هذه المدن²⁶.



الشكل (29): ظهور وتطور المدن العظمى²⁷

(من مدينة واحدة قبل خمسين سنة إلى ثلاثين مدينة بعد عشرين سنة على الأرجح)

²⁴ منذ 1990 زاد عدد المهاجرين إلى وفي الشمال الكبير بنسبة 65 % بينما زاد عددهم إلى وفي الجنوب الكبير بنسبة 34 % (إحصاءات 2014).

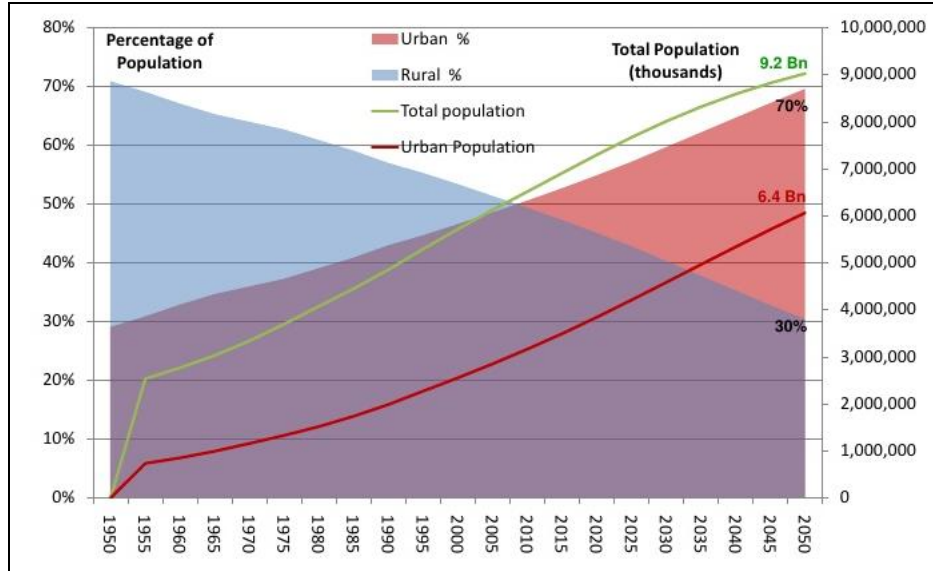
²⁵ Marzia Rango and Frank Laczko, "Global Migration Trends: An Overview," an overview based on data from UN-DESA and the World Bank, IOM: IOM—Migration Research Division, December 2014.

²⁶ حول تحديات إدارة المدن العظمى، أنظر:

GlobeScan and MRC McLean Hazel, *Megacity Challenges: A Stakeholder Perspective*, Munich: Siemens AG, 2004.

²⁷ downloaded from: <http://www.slideshare.net/EPAIreland/speaker-6-simon-upton> (accessed on 6.6.2015)

فضلاً عن تزايد العدد الإجمالي للسكان واستمرار أنماط الهجرة العابرة للحدود، يرجع تزايد عدد هذه المدن كذلك إلى تغير التوزيع العالمي للسكان بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، حيث تزداد بثبات نسبة قاطني المدن مقارنة بقاطني الأرياف (الشكل 30)، وهي زيادة تطرد مع استمرار التسارع في مختلف عمليات العولمة (انتشار الأسواق الحرة وتكنولوجيات الاتصالات والنقل الحديثة، وتغير أنماط الحياة الاجتماعية)²⁸.



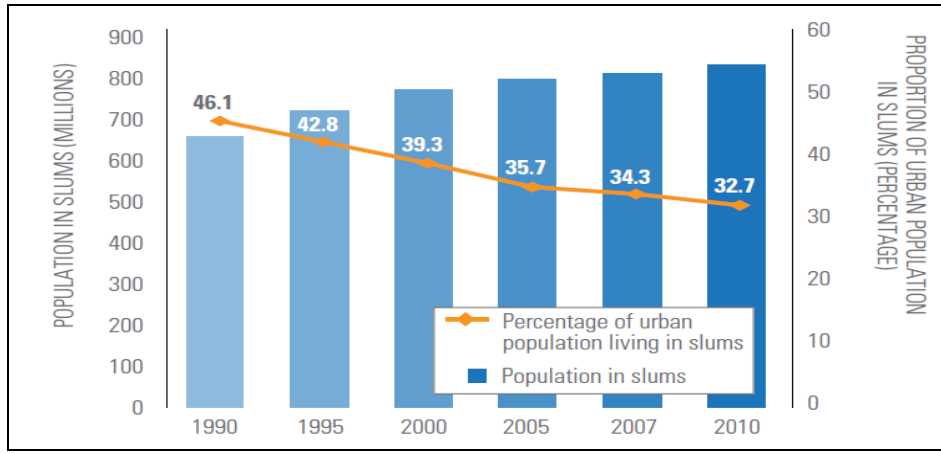
الشكل (30): التزايد المتوقع في عدد سكان المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية²⁹

لا يظهر هذا النمط في التغير الديموغرافي فقط عبر تزايد عدد المدن العظمى، لكنه يظهر بشكل واضح من خلال تزايد عدد المدن المليونية التي يقطنها عدة ملايين من النسمات. وتشير الإحصائيات إلى أن ما يقارب 75% من سكان هذه المدن، والمناطق الحضرية عمومًا، سيتواجدون في الدول النامية، التي تواجه القسط الأكبر والأشد تعقدًا من تحديات إدارة المدن الكبرى. من شأن ذلك أن يؤدي إلى انتشار المزيد من السكان الذين يقطنون في الأحياء العشوائية الفقيرة (slums)، التي تنمو على أطراف المدن³⁰ (الشكل 31).

²⁸ ماثيو ماوري وآخرون، "ما هي أضخم التحديات الكبرى في إدارة المدن الكبرى: ثلاثة وجهات نظر بشأن الطرق المختلفة للإدارة الجيدة"، مجلة التمويل والتنمية، عدد سبتمبر 2007، 24-26.

²⁹ downloaded from: <http://www.slideshare.net/EPAIreland/speaker-6-simon-upton> (accessed on 6.6.2015)

³⁰ من المتوقع مثلاً أن تحتل إفريقيا مادون الصحراء المرتبة الثانية بعد جنوب وسط آسيا من حيث نسبة قاطني المناطق الحضرية الذين يعيشون في أحياء عشوائية تفتقر إلى مساكن مشيدة بشكل لائق، وإلى الحد الأدنى من متطلبات التهيئة الحضرية (تصميم وإدارة شبكات النقل، المياه، الطاقة، الصرف الصحي، الخدمات وغيرها). في زامبيا، مثلاً، تقترب نسبة سكان الأحياء العشوائية من 75%، بينما تبلغ في نيجيريا 80%، في السودان 85%، في تنزانيا 92%، في الوقت الذي تتجاوز فيه حدود 99% في أنيويبا. أنظر: ماوري وآخرون، 24.



الشكل (31): تزايد أعداد ونسب السكان الذين يقطنون في الأحياء العشوائية الفقيرة (slums) (1990 – 2010)³¹

صحيحٌ أن نموّ هذه الأحياء يعزى بالأساس إلى الفرص التي يوفرها استمرار التسارع في مختلف عمليات العولمة، لكنه في الوقت نفسه يعتبر مصدرًا للقلق المتواصل بشأن مختلف التهديدات، الاجتماعية والأمنية، المحلية والعبارة للحدود، القادمة من تلك الأحياء سيئة الصيت³².

سبق وأن جادل تشادفيك ألجر بأن المدن (يمكن أن) تشكل فواعل مؤثرة في السياسة العالمية³³. ترددت المقولة نفسها في تقرير لجنة "الأمن، العدالة والحوكمة العالمية"، الذي صدر في جوان 2015 تحت عنوان "مواجهة أزمة الحوكمة العالمية"³⁴، حيث اعتبر التقرير أن السلطات المحلية، القابعة في البلديات والأقاليم والمدن الكبرى، أصبحت تتمتع بسلطةٍ مستقلةٍ عن حكوماتها المركزية. بما في ذلك القدرة على الحوكمة والتشريع والضبط بشكلٍ يكاد لا يختلف جوهريًا عن سلطات الدول ذات السيادة. لذلك، فقد أصبح يُنظر إلى المدن العظمى – على نحوٍ أكثر تحديدًا – على أنها بُنى لامركزية جديدة لصنع القرارات التي تجد لها أثرًا متناميًا على صعيد الاقتصاد العالمي³⁵. غير أن ألجر

³¹ IPI, *From 6 Billion to 7 Billion: How Population Growth Is Changing and Challenging Our World*, USA: Population Institute, 2011, 19.

³² هناك من يفضل تسمية هذه الأحياء (slums) بالمدن الهشة (fragile cities). أنظر:

Robert Muggah, "The Fragile City Arrives," an e-article posted on 21 January 2014,

<http://www.isn.ethz.ch/Digital-Library/Articles/Detail/?lang=en&id=175886> (accessed on 24.12.2015)

³³ Chadwick F. Alger, *The UN System and Cities in Global Governance*, London: Springer, 2014. See also, Frannie Léautier (ed.), *Cities in a Globalizing World: Governance, Performance and Sustainability*, Washington: The World Bank, 2006.

³⁴ *Confronting the Crisis of Global Governance*, Report of the Commission on Global Security, Justice and Governance, June 2015, The Hague Institute for Global Justice, 2015.

³⁵ Ibid., 16.

يذهب أبعد من ذلك، على المستوى التحليلي، حيث يقدم المدن كوحدةٍ للتحليل في العلاقات الدولية³⁶ بنفس القدر الذي يقدمها به كفواعل في السياسة الدولية³⁷.

في السياق نفسه، يسجل ميشال أكيوتو³⁸ بروز نمطٍ جديدٍ من أنماط الدبلوماسية، يمكن تسميتها "دبلوماسية المدن"، ويُتوقع أن تزداد أهمية خلال السنوات القادمة. لأن المدن، وأولئك الذين يتشاركون في إدارتها، سيستمرون في اختبار الاحتكاك اليومي بالمشكلات الأمنية والبيئية، المتفاقمة على الصعيدين المحلي و/أو العالمي. في هذا السياق، يمكن الإحالة إلى الدور الذي تلعبه المنظمات مابين المدن (Inter-City Orgs) الهجينة (حكومية وغير حكومية) في تعزيز التعاون بين السلطات المحلية عبر عدة مدنٍ عالمية، من قبيل منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة (UCLG)³⁹ التي تضم أكثر من 1000 مدينة عبر العالم، ومنظمة المدن الأوروبية (Eurocities)⁴⁰ التي تضم 135 مدينة أوروبية.

من جانبه، يلاحظ هانس أبراهامسن⁴¹ أن المدن (العظمى) أصبحت تعتبر المسرح الأساسي لظاهرة الانكماش (compression) المستمر في الزمان والمكان العالميين. وذلك بفضل التسارع والتزامن والتأثير المتبادل بين العمليات الثلاثة الأكثر تشكيلاً لهذا العصر: العولمة، الهجرة، والتوسع الحضري (urbanization). عاملٌ انكماش الزمان والمكان هو ما يؤدي إلى الانجراف المستمر للحدود بين المحلي والعالمي، ويجعل للأحداث المحلية آثاراً عالمية وللأحداث العالمية آثاراً محلية على الدوام. وهو ما يشرح مفهوم روزنو، ذائع الصيت، حول الكيفية التي يتزامن ويتأثر من خلالها مساراً إضفاء البعد العالمي على المحلي (globalization) وإضفاء البعد المحلي على العالمي (localization)، المعروف على نطاق واسع بالمصطلح التوليفي (glocalization).

(6) أخيراً، يرتبطُ التزايدُ المستمرُ المتوقع لعدد سكان العالم بالتطور المستمر في تكنولوجيات الإعلام والاتصال والحواسيب الجديدة التي تعزز باستمرار قدرة الأفراد والجماعات على التنظيم والتأثير، فضلاً عن الانخفاض المستمر كذلك في أسعار الحواسيب بمختلف أنواعها، إضافة إلى الانخفاض المستمر كذلك في أسعار أجهزة تخزين المعطيات عالية القدرة. من المتوقع أن يترافق ارتفاع عدد السكان في العالم مع تحسن معدلات استعمال الحواسيب والهواتف الذكية الموصولة بشبكة الإنترنت، سواءً تعلق الأمر بنسب المستخدمين أو بنوعية الاستخدام (الأشكال رقم 32، 33، 34 و 35). لكن ينبغي الانتباه إلى أن مثل هذا التطور لن يسمح فقط بتحسين ظروف الحياة، رفع معدلات الرفاه

³⁶ Alger, 45-51.

³⁷ Ibid., 51-55.

³⁸ Michele Acuto, "How Can 'City Diplomacy' Influence Security?" an e-article posted on 20 January 2014, <http://www.isn.ethz.ch/Digital-Library/Articles/Detail/?lang=en&id=175884> (accessed on 24.12.2015)

³⁹ الموقع الإلكتروني للمنظمة هو <http://www.uclg.org>.

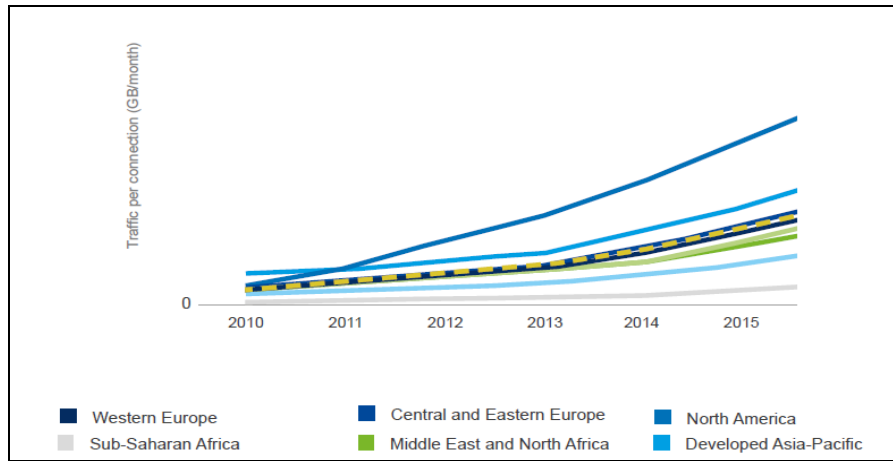
⁴⁰ الموقع الإلكتروني للمنظمة هو <http://www.eurocities.eu>.

⁴¹ Hans Abrahamsson, "The Role of Cities in Future Global Governance," a paper for the Annual Meeting of the Political Scientists, Växjö, September 2012,

الاجتماعي، تعزيز أدوات مكافحة الفساد وتكريس الشفافية، لكنه سيسمح كذلك بتوسُّع الشبكات غير القانونية العابرة للحدود العاملة في مجالات الجريمة والإرهاب وأعمال الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة. سنعود إلى هذه الشبكات في الجزء التالي، الذي يناقش الانتشار المتزايد للفواعل غير الدولية.

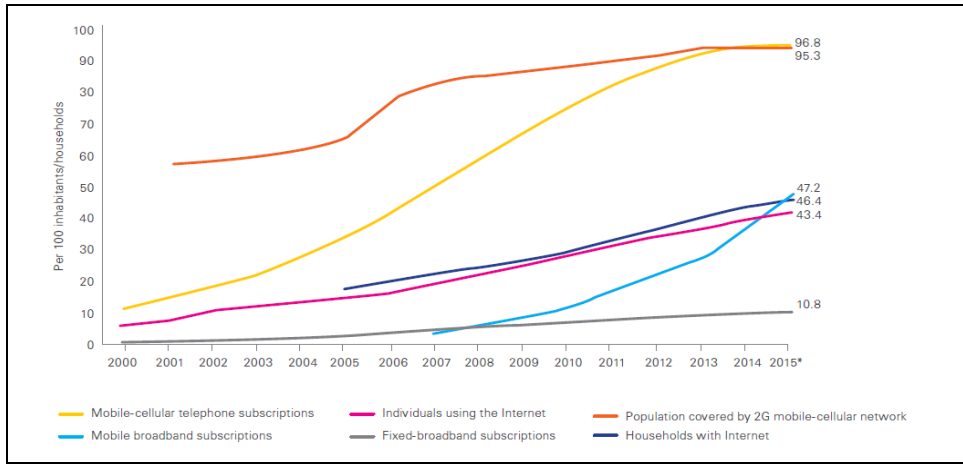
3- الانتشار المتزايد للفواعل غير الدولية

يمكن الانطلاق من التعريف البسيط التالي: الفواعل غير الدولية هي فواعل لا تمثل الدول ولا تمثل لها. حيث يجدها الشق الأول للتعريف من البعد السيادي، بينما يضيف عليها الشق الثاني بُعد الاستقلالية (النسبية) عن الدول، سواءً من حيث التمويل أو من حيث الرقابة والضبط. لكن الأهم بالنسبة لحقل السياسة/الحوكمة العالمية هو أن هذه الفواعل غالبًا ما تنخرط وتتفاعل ضمن شبكاتٍ عابرةٍ لحدود دولتين أو أكثر، مما ينتج تأثيرًا متفاوت الجِدّة على العلاقات الدولية و/أو على العمليات السياسية ضمن دولةٍ واحدةٍ أو عدة دول، أو ضمن المؤسسات الدولية، سواءً حدث هذا التأثير بشكلٍ مقصود أو بشكلٍ عرضي، أي كعرضٍ من أعراض النشاط الذي تمارسه هذه الفواعل. عمومًا، هناك تصنيفٌ سائدٌ يقسم الفواعل غير الدولية إلى خمس مجموعات: المنظمات الدولية مابين الحكومية، المنظمات الدولية غير الحكومية، مجموعات المصالح، الشركات متعددة الجنسيات والمجموعات الاستيمية، فضلًا عن تصنيفاتٍ أخرى (يمكن أن) تضم الشبكات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، أو ما يمكن تسميتها الشبكات اللاشعرية. من بين هذه المجموعات الخمسة، تبقى المنظمات الدولية مابين الحكومية فواعل دولية أكثر منها غير دولية، لأن الدول هي التي تؤسسها، وهي تبقى محكومة قانونيًا وبشكلٍ رسميٍّ من قبل الدول المؤسسة/الأعضاء. نستعرض، تاليًا، جملة من المضامين (بعضها كمية) حول استمرار التنوع في هذه الفواعل، وتنامي دورها في السياسة العالمية.

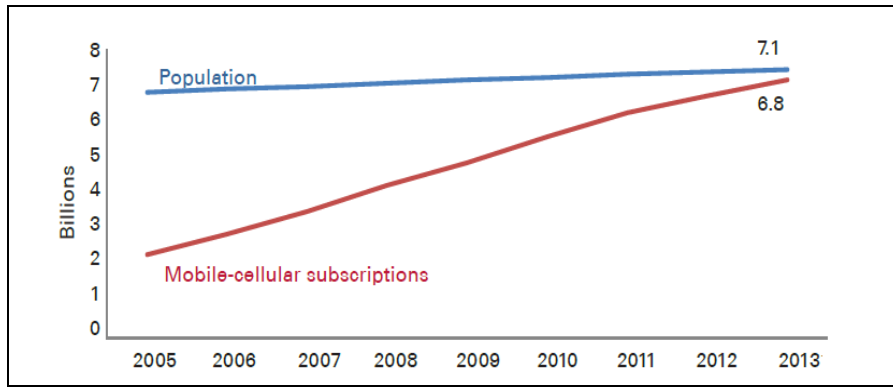


الشكل (32): التزايد المستمر في استخدام الإنترنت عبر العالم⁴²

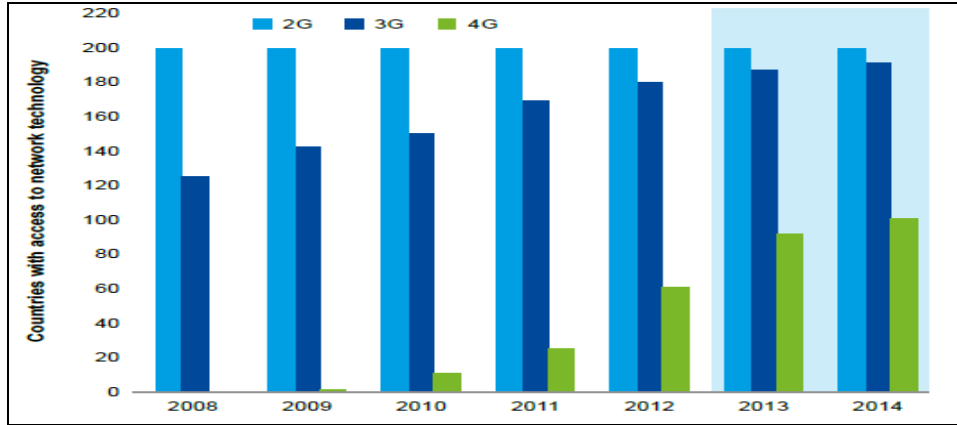
⁴² Global Internet Report 2015, *Internet Society: Open and Sustainable Access for All*, Switzerland: Internet Society Centre, 2015, 27.



الشكل (33): التزايد المستمر في استخدام مختلف القنوات المربوطة بالإنترنت عبر العالم⁴³



الشكل (34): الانكماش المستمر في الفجوة بين تزايد العدد الإجمالي لسكان العالم وعدد مستخدمي الهواتف الخلوية⁴⁴



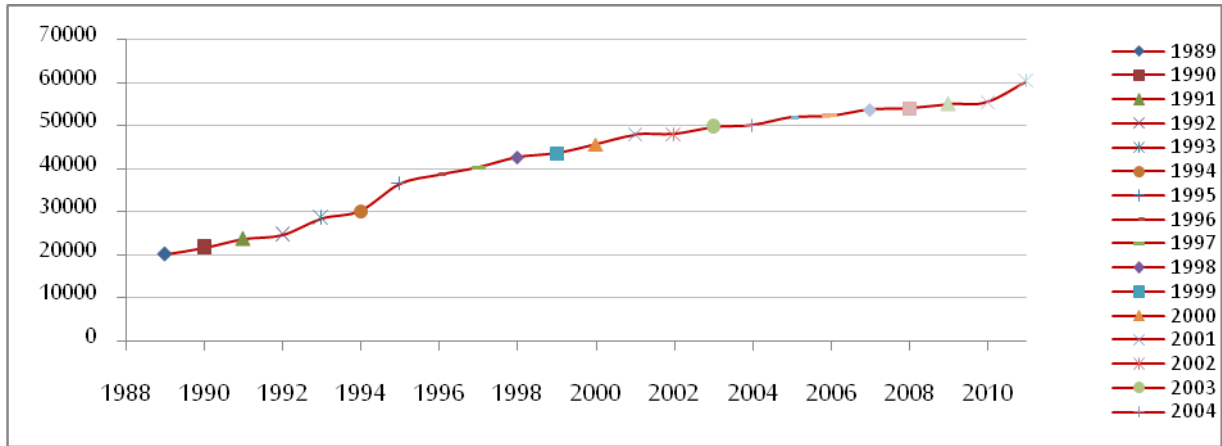
الشكل (35): التزايد المستمر في الاستخدام العالمي للجيل الثالث والرابع للاتصالات اللاسلكية⁴⁵

⁴³ The World in 2015: ICT Facts and Figures, ICT Data and Statistics Division, Telecommunication Development Bureau, International Telecommunication Union, Switzerland, 2015, 2.

⁴⁴ The World in 2013: ICT Facts and Figures, ICT Division, TDBITU, Switzerland, 2013, 2.

1-3- المنظمات غير الحكومية

بُعِيد تأسيس منظمة الأمم المتحدة، تم تسجيل ما يقارب 1300 منظمة دولية غير حكومية. ومع نهاية الثمانينات، كان عددها يقارب 20.000 منظمة، لكن، بعد نهاية الحرب الباردة وحتى نهاية العقد الماضي، قفز عددها إلى ما يقارب 60.000 منظمة (الشكل 36). هناك ما يفوق 3000 منظمة غير حكومية تتمتع بالمركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. وحتى إذا ما لم نأخذ بعين الحسبان تلك المنظمات التي لا تعمل على الصعيد الدولي/العابر للحدود، فإن تأثير هذه الفواعل في السياسة العالمية بات جلياً، على الأقل بالنظر إلى أن تنامي قطاع المنظمات غير الحكومية الذي يسير ميزانيات ضخمة سنوياً، وبطاقة عاملية أجيرو قاربت، مع نهاية العقد الماضي، 19 مليون موظف فضلاً عن أعدادٍ لا حصر لها من المتطوعين الدائمين وغير الدائمين⁴⁶. أما إذا ما أخذنا في الحسبان التنظيمات غير الحكومية المحلية، سواءً كان أو لم يكن لنشاطها أثرٌ عابرٌ للحدود، فإن عدد المنظمات غير الحكومية سيبلغ عدة مئاتٍ من الآلاف.



الشكل (36) : التزايد المطرد في عدد المنظمات الدولية غير الحكومية في الفترة (1989–2010)⁴⁷

هناك العديد من العوامل التي ساهمت في التنامي المطرد سواءً في عدد المنظمات غير الحكومية أو في مجالات نشاطها، أهمها – على سبيل الذكر وليس الحصر: التقدم المتسارع في تكنولوجيات الإعلام والاتصال والنقل⁴⁸: النمو المتسارع للاقتصاد العالمي، حيث يمكن ملاحظة وجود تناسبٍ طردي بين زيادة مستويات عولمة الاقتصاد الدولي وبين

⁴⁵ Global Internet Report 2015, 54.

⁴⁶ شهرزاد خير، دور المنظمات غير الحكومية في الحوكمة الاقتصادية العالمية، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012، 25-26 (الإحالة رقم 4).

⁴⁷ re-reproduced from: Mary Kaldor, "Global Civil Society 2012: Ten Years of 'Politics from below,'" published on OpenDemocracy website, <http://www.opendemocracy.net/> (accessed on 25.4.2014)

⁴⁸ يذكر غيماوات، على سبيل المثال، أن تكلفة المكالمات الهاتفية التي تستمر ثلاثة دقائق من نيويورك إلى لندن انخفضت من 350 دولاراً في عام 1930 إلى 40 سنتاً تقريباً في عام 1999، بينما تقترب الآن من الصفر عبر الإنترنت. فضلاً عن تحسن سرعة ونوعية الخدمات الهاتفية عدة مرات. أنظر: بانكاج غيماوات (تر. معين الإمام). إعادة تعريف الإستراتيجية العالمية، الرياض: مكتبة عبيكان، 2010، 36.

زيادة أعداد وأنواع هذه الفواعل المُشكِّلة لما يعرف بالمجتمع المدني العابر للحدود؛ التغيُّر المتسارع في البنية الديموغرافية للعالم – نمو المناطق الحضرية – وما يرافقه من تغيُّرٍ في طبيعة الوعي العالمي بجدية المخاطر والتحديات المشتركة التي تتطلب فعلاً عالمياً مشتركاً؛ صعودُ الاهتمام العالمي بقضايا التحول الديمقراطي والسلام العالمي والبيئة وحقوق الإنسان وتحويلها إلى قضايا سياسيةٍ عابرةٍ للقوميات، فضلاً عن تطور أرضية قانونيةٍ ومعياريّةٍ غير مسبوقه بشأن تلك القضايا⁴⁹. لذلك، يمكن المجادلة بأن الاطراد في انتشار المنظمات غير الحكومية سيظل مرتبطاً بالاطراد في زيادة حجم تدفق المعلومات وقدرة الأشخاص على التنقل والتواصل عبر الحدود، وهو ما يجعل عمليات وتحالفات المنظمات غير الحكومية العابرة للحدود أسهل وأقل تكلفة. من جهةٍ أخرى، سيظل هذا الاطراد مرتبطاً باستمرار ظهور وتعدد المشكلات والقضايا العالمية المشتركة/العابرة للحدود التي "تثقل كاهل قدرات الترتيبات المؤسسية بين الدول"، لأن ظهور المنظمات غير الحكومية يأتي في الأساس استجابةً للمشكلات الناجمة عن اتساع وتعمق عمليات العولمة⁵⁰.

تمارسُ المنظماتُ غيرُ الحكومية مجموعة من الأدوار التي تجعل منها عُقدًا أساسية في شبكة الحوكمة العالمية. من بين هذه الأدوار: جلبُ اهتمام الرأي العام العالمي وتعبئته للالتفاف حول القضايا الملحة في السياسة العالمية؛ التأثيرُ على أجندات المؤتمرات الحكومية والمفاوضات الدولية، سواءً بتقديم الاستشارات أو بممارسة الضغوط؛ المساهمة في وضع وترقية المعايير الدولية؛ والمساهمة في صياغة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية⁵¹.

⁴⁹ طلال لموشي، دور الفواعل غير الدولتية في العلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2014، 61.

⁵⁰ David Brown, Sanjeev Khagram, Mark Moore and Peter Frumkin, "Globalization, NGOs, and Multisectoral Relations," in Joseph S. Nye Jr. and John D. Donahue (eds.), *Governance in a Globalizing World*, Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2000, 280-281.

⁵¹ تعتبر سياسات الاتحاد الأوروبي مجالاً خصباً لفاعلية (actorness) المنظمات غير الحكومية. حيث يقر الاتحاد الأوروبي بضرورة إشراك هذه الفواعل في صنع السياسات باعتبارها شرطاً مسبقاً للممارسة الديمقراطية داخل الاتحاد الأوروبي. وتتعترف المفوضية الأوروبية رسمياً بدور المنظمات غير الحكومية عبر مختلف مراحل صنع السياسات، وذلك من خلال طيفٍ واسعٍ من القنوات، كالمشاورات والاتصالات. كما تخصص المفوضية أكثر من مليار يورو سنوياً لتمويل أعمال هذه المنظمات. تتجلى فاعلية المنظمات غير الحكومية في سياسات الاتحاد الأوروبي عبر: نقد ومراجعة القرارات والسياسات التي تتبناها مؤسسات الاتحاد الأوروبي؛ وضع القضايا المهمشة على جداول أعمالها، إذ تعتبر بمثابة "نظام إنذار مبكر" للعديد من القضايا والمشاكل الملحة بالنسبة للاتحاد؛ إضفاء الشرعية على قرارات الاتحاد؛ شغل الفراغ السياسي الناجم عن ضعف الأحزاب الأوروبية عبر الوطنية الممثلة في البرلمان الأوروبي؛ تقديم الاستشارات نظراً لخبرتها في التعامل مع عمليات صنع السياسات وتقييمها في مراحل لاحقة. ولا تعمل المنظمات غير الحكومية بمعزل عن الفواعل الأخرى المنخرطة في المجال السياسي الإقليمي للاتحاد الأوروبي، حيث تستمر في إنشاء وتعزيز تحالفاتٍ كانت قد بدأت في إنشائها منذ تسعينيات القرن الماضي، تشمل الحكومات الوطنية، المؤسسات الإقليمية، جماعات المصالح، النقابات، وأعضاء مختلف مؤسسات الاتحاد. فضلاً عما سبق، تلجأ العديد من المنظمات غير الحكومية الأوروبية إلى "الاستعمال الأمثل لوسائل الإعلام، إضافة إلى إعداد البحوث العلمية ذات الصلة بالقضايا المطروحة للنقاش، والمشاركة في ممارسة الضغط السياسي". أنظر: لموشي، 72-74. غير أن ما سبق لا ينفي حقيقة أن هذه المنظمات خسرت العديد من معاركها ضد جماعات المصالح وجماعات الضغط المختلفة (الصناعية والمالية) على مستوى الاتحاد الأوروبي. بن عنتر، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2016.9.30.

غير أن الدور الأهم الذي تؤديه هذه الفواعل هو موازنة القطاع السياسي (العام) والاقتصادي (الخاص)، حيث تُوصَفُ على نطاقٍ واسعٍ بأنها فواعل غير دولية/غير حكومية، لا سياسية، غير ربحية وغير عنيفة. وبقي أمام هذه المنظمات طيفٌ واسعٌ من الاستراتيجيات التي تمكنها من هذا الدور، بدءًا بالتعاون مع الفواعل الأخرى وإقامة التحالفات/الشراكات (غير) الرسمية معها، الإقناع، التعبئة وصولاً إلى (الضغط من أجل) رفع الدعاوى القضائية.

عمومًا، إذا كانت الحكومات عبارة عن فواعلٍ عموميةٍ تسعى إلى تحقيق مصالحٍ عمومية، وإذا كانت الشركات (متعددة الجنسيات) عبارة عن فواعلٍ خاصةٍ تسعى إلى تحقيق مصالحٍ خاصة، فإن المنظمات غير الحكومية عبارة عن فواعلٍ خاصة، لكنها تسعى إلى تحقيق مصالحٍ عمومية⁵². غير أن هذه الطريقة في التعريف لا تخلو من الغموض المثير للجدل حول ما يميز بدقة بين المصلحة العمومية والمصلحة الخاصة، أو ما يميز بدقة كذلك بين الفاعل الخاص والفاعل العمومي. فعلى سبيل المثال، تطور خلال العقود الأخيرة نوعٌ هجينٌ من هذه الفواعل، يُعرف بالمنظمات غير الحكومية المنظمة من قبل الحكومات (GONGOS)⁵³، تنشط بشكلٍ رئيسي في مجال التنمية، حيث تبادر إلى تأسيسها الحكومات، سواءً المانحة أو المتلقية للمساعدات، من أجل تسهيل عملية تسيير المساعدات الموجهة للتنمية.

من الواضح أن هذا النوع من المنظمات يزيد من حالة الغموض – الشديد أصلاً – الذي يكتنف الكيفية التي تؤثر من خلالها المنظمات غير الحكومية في السياسة العالمية. تبقى هذه المسألة معيارية في الأساس، وهي لا تنفي الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية، بمختلف أنواعها، في تشتيت السلطة العالمية بعيدًا عن مراكزها التقليدية، سواءً تعلق الأمر بالحكومات (القطاع العام) أو بالشركات (القطاع الخاص). تعبّر عن هذا الاتجاه نتائج باروميتر الثقة العالمية (2015) الذي تصدره سنويًا مؤسسة إدلمان الدولية⁵⁴، حيث تشير إلى أن المنظمات غير الحكومية تتمتع بأعلى مستوى للثقة مقارنة بالشركات، التي تأتي في الدرجة الثانية، ثم بوسائل الإعلام، التي تأتي في الدرجة الثالثة، وأخيرًا بحكومات الدول التي تحظى بالقدر الأدنى من الثقة مقارنة بالفواعل الأخرى (الشكل 37).

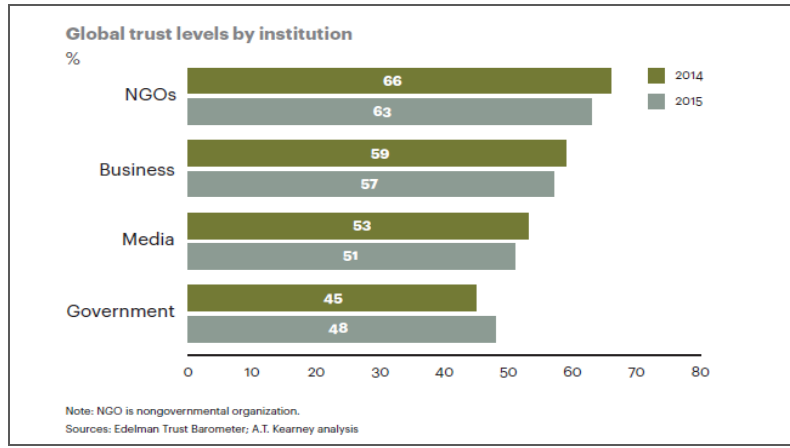
يبقى أن المنظمات غير الحكومية، فضلًا عن الشركات متعددة الجنسيات كما سيتضح لاحقًا، ستستمر في كونها مظهرًا واضحًا للنشأة المتزايد في السلطة العالمية بعيدًا عن الدولة، ما يؤكد فرضية العالمين – عالمٌ متمركزٌ حول الدولة وعالمٌ متعددُ المراكز – التي سبق واقترحها روزنو. لم تعد السلطة العالمية تتركز في أيدي حكومات الدول والشركات متعددة الجنسيات، لكنها أصبحت متعددة المراكز وتنتشر بشكلٍ أفقي – غير هرمي – بين الأفراد والمنظمات غير الرسمية، بفضل التمكين غير المسبوق الذي أصبحوا يحظون به من خلال الاستغلال المكثف لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة. كما أصبحت تنتقل إلى المستويات الرسمية الأدنى من الحكومات المركزية، بما في ذلك المدن⁵⁵.

⁵² William DeMars, *NGOs and Transnational Networks: Wild Cards in World Politics*, London: Pluto Press, 2005, 41.

⁵³ Ibid., 42.

⁵⁴ الموقع الإلكتروني للمؤسسة هو <http://www.edelman.com>

⁵⁵ Ibid., 26.



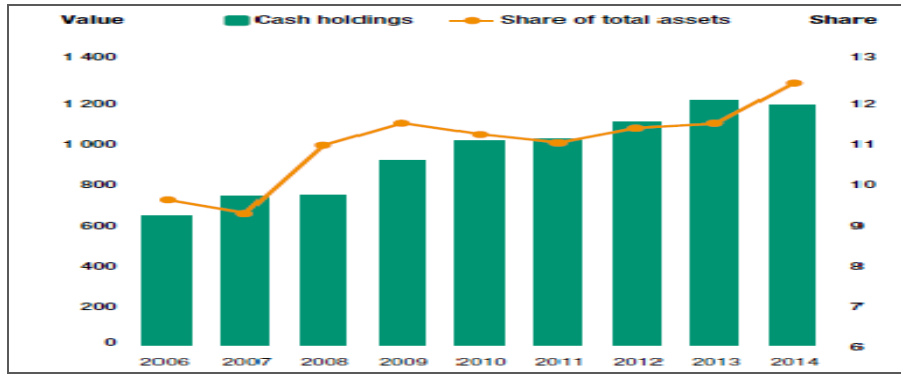
الشكل (37): مستويات الثقة العالمية في المنظمات غير الحكومية هي الأعلى مقارنة بالفواعل الأخرى⁵⁶

2-3- الشركات متعددة الجنسيات

يذكر تقريرُ الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 2015 أن عدد الشركات متعددة الجنسيات تطور من 7000 شركة سنة 1980 ليصل إلى أكثر من 100.000 شركة رئيسية بأزيد من 1.000.000 شركة فرعية تابعة لها نهاية 2014. تهيمن هذه الشركات على ما يربو على تسعة أعشار حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) عبر العالم، مما يعني قدرة هائلة على ممارسة الضغط والتأثير في السياسة العالمية (الأشكال رقم 38 و 39). كما أنها تتحكم في ما يزيد عن ثلثي حجم التجارة العالمية، ما يجعلها تهيمن بشكلٍ واضحٍ على النظام التجاري العالمي الذي لم يعد دولياً في جوهره. أبعد من ذلك، تمكنت هذه الشركات، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، من تكريس اعتمادٍ متبادلٍ اقتصاديٍّ عابرٍ للحدود يتجاوز مجالي المالية والتجارة العالمية، ليشمل مختلف مجالات الإنتاج-السلي، الخدمي والتكنولوجي. بفضل اتساع عملياتها واتساع الفضاءات المكانية التي تمتد عليها، تحولت الشركات متعددة الجنسيات، إلى فواعل "إمبريالية" بحكم الواقع، بل من الناحية الجغرافية أكثر "إمبريالية" من أية إمبراطوريةٍ سبق وأن وجدت في التاريخ، على حد تعبير غيلبين⁵⁷.

⁵⁶ Paul Laudicina and Erik Peterson, *Global Trends 2015–2025: Divergence, Disruption, and Innovation*, Global Business Policy Council, 2015, 26.

⁵⁷ روبرت غيلبين (تر. مركز الخليج للأبحاث)، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004، 288.



الشكل (38): تزايد حجم الموجودات النقدية وحصص أكبر مائة شركة متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي (الموجودات النقدية بملايير الدولارات والحصص بالنسبة المئوية)⁵⁸

	Foreign affiliate (FA) contribution as a share of government revenues	FA contribution as a share of corporate contribution	Estimated FA contribution (billions of dollars)
Developing economies	6 (Taxes and social contributions) + 5 (Other revenues) = 11%	23%	730
Africa	6 (Taxes and social contributions) + 8 (Other revenues) = 14%	26%	85
Asia	6 (Taxes and social contributions) + 5 (Other revenues) = 11%	24%	490
Latin America and the Caribbean	6 (Taxes and social contributions) + 3 (Other revenues) = 9%	21%	155

الشكل (39): نسب مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في العائدات الحكومية للاقتصاديات النامية (2012)⁵⁹

لا يوجد هناك اختلاف يُذكر حول أهمية الشركات متعددة الجنسيات كفاعِل مؤثرة في السياسة العالمية، فهي لا تتحكم فقط في حركة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل تتحكم أيضا في تدفقات الأسواق بمختلف أشكالها، وفي عمليات نقل التكنولوجيا، إضافة إلى سيطرتها على المؤسسات المالية (الدولية) بفضل ميزانياتها الضخمة التي تفوق ميزانيات دول قائمة بذاتها. يتجاوز تأثير هذه الشركات البعد الاقتصادي ليصل إلى البعد السياسي، حيث بإمكانها أن تمول الحملات الانتخابية، أو أن تدفع بأحزاب أو شخصيات سياسية معينة إلى سدة الحكم مقابل استجابتها لاحقا لمطالبها⁶⁰، إضافة إلى رعايتها لجماعات ضغط تابعة لها تقوم بشكلٍ روتيني بالضغط على المؤسسات

⁵⁸ UNCTAD, *World Investment Report 2015: Reforming International Investment Governance*, Geneva: United Nations Publication, 2015, 19 (adapted).

⁵⁹ Ibid., 187 (adapted).

⁶⁰ في دراسته حول فواعِل حوكمة الصحة العالمية، يذكر بوحرص على سبيل المثال أن حجم تمويل الشركات متعددة الجنسيات ذات العلاقة بقطاع الصحة للحملات الانتخابية في الولايات المتحدة يكون قد تضاعف خلال العقد الأخير من القرن الماضي، كما يشير إلى أن قطاع مهني الصحة في الولايات المتحدة قدم لوحده قرابة 53 مليون دولار خلال الانتخابات الفيدرالية الأمريكية سنة 2004. كما يشير إلى

التشريعية والتنفيذية، على حدٍ سواء، لصالح سياساتٍ عامة معينة أو ضد سياساتٍ عامة معينة أخرى. هذا فضلاً عن لجوئها إلى القنوات غير الشرعية بمختلف أشكالها، كتقديم الرشاوى وتكريس الفساد السياسي والإداري.

إذا كانت الشركات متعددة الجنسيات قد أصبحت تمارس سلطة موازية على نحوٍ متزايدٍ لسلطة الحكومات، كما لاحظت سوزان سترينج⁶¹، فإن النفوذ السياسي الناجم عن هذه السلطة لم يقتصر يوماً على الدول الضعيفة، لكنه يشمل أيضاً الدول القوية، وإن على نحوٍ متفاوت. ينبغي أن نتذكر أن لجنةً مشتركة من 12 شركة متعددة الجنسيات، بمبادرة من شركتي (IBM) و (Pfizer)، هي التي ضغطت من أجل إدراج "حقوق الملكية الفكرية" على أجندة المفاوضات التجارية متعددة المفاوضات، كما قامت بالضغط من أجل إقرار اتفاقية (TRIPS) التي تراعي مصالح الشركات متعددة الجنسيات على حساب مصالح حكومات ومواطني العالم أجمع. هذا ما يؤكد ملاحظة سوزان سال عندما قالت بأن 12 شركة خاصة فقط باستطاعتها صناعة قانونٍ عام للعالم أجمع⁶².

يمثل الشكل (40) الشبكة فائقة التعقد لعلاقات الاعتماد المتبادل التي تربط بين الشركات الرئيسية (parents) وفروع الشركات التابعة لها (subsidiaries)، أفقيًا وعموديًا، عبر جميع أنحاء العالم. يمثل حجم الدوائر في كل دولة العدد الإجمالي للشركات الرئيسية الموجودة في الدولة والتي تمتلك شركاتٍ تابعة لها في دولٍ أخرى مرتبطة بها عموديًا. أما سمك وشدة لون الخطوط فتمثل عدد الشركات التابعة التي تربط عمودياً بين الدول المضيفة للشركات الرئيسية والدول المضيفة للشركات التابعة. يتضح من هذا الشكل التمثيلي أن الدول المتقدمة لا تستحوذ فقط على معظم الشركات الرئيسية متعددة الجنسيات لكنها تستحوذ كذلك على عدد كبير من فروع الشركات التابعة، وهو ما يتفق مع النتائج التي تؤكد عليها التقارير الاقتصادية السنوية التي مفادها أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي من نوع "من الشمال وإلى الشمال".

أن جماعات الضغط في مجال الرعاية الصحية تكون قد أنفقت في سنة 2000 لحوالها حوالي 230 مليون دولار للتأثير على نواب الكونغرس وعلى مختلف الوكالات التنفيذية الفيدرالية. وفي سنة 2003، ذكرت تقارير صادرة عن منظمة (PublicCitizen) أن الشركات الصيدلانية الكبرى أنفقت قرابة 140 مليون دولار للضغط على البيت الأبيض وعلى الكونغرس من أجل تمرير مشروع قانون يعرف باسم (The Medicare Modernization Act)، وهو قانونٌ يخدم، حسب ما ذكر التقرير، أرباح تلك الشركات على حساب دافعي الضرائب. من جهةٍ أخرى، يسجل الباحث أن الشركات متعددة الجنسيات تستطيع كذلك التأثير على مستوى مؤسسات صنع السياسات العامة العالمية، حيث ضغطت مثلاً شركات التبغ وطنياً ودولياً لإضعاف التدابير التي تتضمنها الاتفاقية الدولية لمكافحة التبغ، إضافة إلى الدور المهم الذي لعبته لجنة مكونة من ممثلي 12 شركة متعددة الجنسيات في ميادين الصناعات الكيماوية والصيدلانية والإعلام للتأثير على مفاوضات تحرير التجارة واتفاقيات حماية الملكية الفكرية منذ سنة 1986. حيث كان الرئيس التنفيذي لشركة (Pfizer) من بين مستشاري وفد الولايات المتحدة إلى المفاوضات، وقد لعب دورًا حاسمًا في صياغة اتفاقية (TRIPS)، في إطار منظمة التجارة العالمية، كما نجح في تأخير انتهاء صلاحية حماية براءة الاختراع لقرابة 100 دواء لفترة تتراوح بين سنة وستين. أنظر: بوحريص، 64.

⁶¹ cited in Sean McFate, *Durable Disorder: The Return of Private Armies and the Emergence of Neomedievalism*, a Ph.D. dissertation, London School of Economics and Political Science, 2011, 139.

⁶² Ibid., 137.

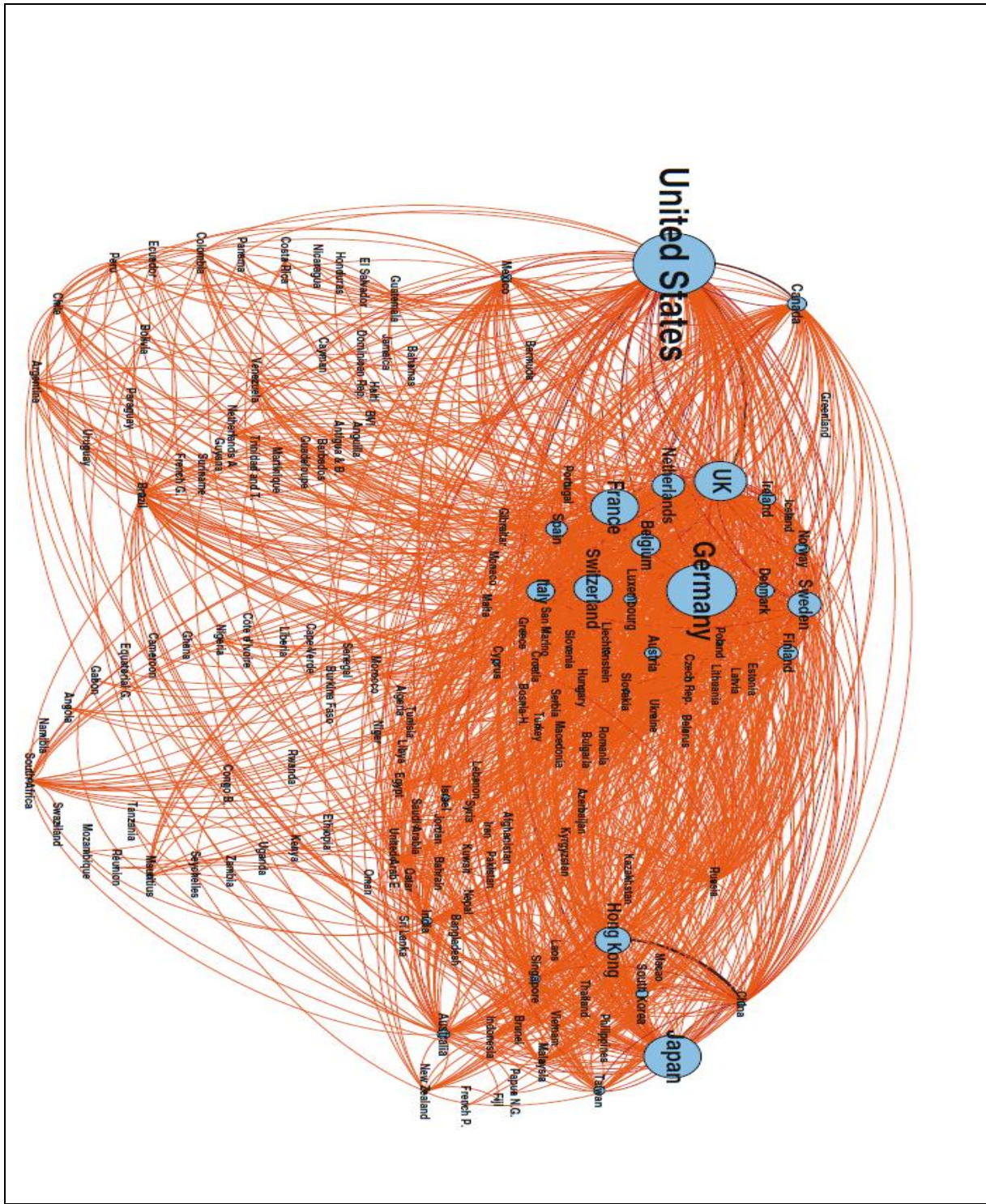
سبق ولاحظ غيلبين أن الشركات متعددة الجنسيات تعرف نزعة جديدة تتميز باتجاهين أساسيين: الاتجاه الأول هو توسع التحالفات في ما بين الشركات عبر الحدود القومية، والتي تشمل أشكالاً عديدة جداً من الترتيبات التي يتم التفاوض حولها باستمرار⁶³. أما الاتجاه الثاني فهو التزايد في أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات النمط العمودي بدلا من النمط الأفقي التقليدي. يكمن الفرق بين النمطين في أن "الاستثمار الأفقي يتضمن تكراراً في الخارج لبعض جوانب العمليات المحلية لشركة من الشركات، أما الاستثمار العمودي فيحدث عندما تستثمر الشركة في الخارج في فعاليات توفر مدخلات لعملية الإنتاج الوطني، أو تستخدم مخرجات المصانع الوطنية، بمعنى أن الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي يستلزم تجزئة عملية الإنتاج وتحديد مواقع [متعددة] في العالم تتم فيها المراحل المختلفة من إنتاج المكونات والتجميع النهائي للمكونات"⁶⁴.

تنتج عن هذه التطورات شبكة معقدة من العلاقات بين الشركات الرئيسية والحكومات المضيفة لمقراتها من جهة، والشركات الفرعية التابعة والحكومات المضيفة لها من جهةٍ أخرى، فضلا عن الشركاء الاقتصاديين والتجاربيين المحليين، وهو ما يضيف الصبغة السياسية المتزايدة على الاستثمار الأجنبي، حيث يحاول كل فاعل أن يعزز موقعه ضمن هذه الشبكة، سواءً بشكل منفرد أو عبر إنشاء التحالفات البينية. لكن، يبدو أنه بقدر ما تنتزع حكومة دولةٍ معينة تنازلاتٍ من شركةٍ معينة فإنها تسبب ضغوطاً معاكسة في دولٍ أخرى. وعندما تحاول الدول المضيفة التأثير على شروط الاستثمار لصالحها، فإنها تخلف بذلك قلقاً في الدول المضيفة للشركات الرئيسية حول احتمالات الاختلال في التوازنات التجارية مثلاً⁶⁵. غير أن التعقد في شبكة العلاقات التي تنخرط فيها الشركات متعددة الجنسيات لا يقتصر فقط على البعد الاقتصادي والسياسي، لكنه يمتد ليشمل البعد الاجتماعي إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التفاعلات التي تنشأ باستمرار بين الشركات والحكومات والمنظمات غير الحكومية، المحلية والعبارة للحدود. يمكن للمرء أن يتصور حدة التعقد الإضافي الذي ستبدو عليه الشبكة الممثلة في الشكل (40) إذا ما أضيفت إليها عُقدٌ وخطوطٌ ربطٌ إضافية تمثل هذه المنظمات غير الحكومية، ببعدها المحلي والعبارة للحدود، وتفاعلاتها مع الشركات متعددة الجنسيات.

⁶³ تشمل هذه الترتيبات، الترخيص المتقاطع للتكنولوجيا بين الشركات التابعة لجنسيات مختلفة، والمشاريع المشتركة، واتفاقيات التسويق المنظم، عمليات إيجاد المصادر الثانوية، الإنتاج اللإقليمي للمكونات، والملكية المتقاطعة للأسهم. أنظر: غيلبين، 326.

⁶⁴ غيلبين، 315-316.

⁶⁵ المرجع نفسه، 326.



الشكل (40) : تمثيل أفقي للشبكة العابرة للحدود،

فائقة التعقد، التي تربط الشركات متعددة الجنسيات (وفروعها) عبر دول العالم⁶⁶

⁶⁶ Juan S. Blyde (ed.), *Synchronized Factories: Latin America and the Caribbean in the Era of Global Value Chains*, London: Springer, 2014, 25.

3-3- الشبكات اللامشرعية

تشمل الشبكات اللامشرعية الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود بمختلف أشكالها¹. وهي تمثل شبكاتٍ أكثر مما تشكل فواعلَ مستقلةً بعضُها عن بعض، وذلك بسبب الاعتماد المتبادل المتزايد بينها، حيث أصبح من غير المضني ملاحظة الكيفية التي تترايط وتتداخل بها أنشطة وموارد هذه الجماعات القادرة على عبور الحدود، سواءً كانت تعمل في مجالات الجريمة، الإرهاب، الاتجار بالبشر، المخدرات، و/أو الأسلحة. وكما لاحظت آنيب لومان، أصبحت الحدود الفاصلة بين الجريمة المنظمة والإرهاب، وبشكل متزايد، غير واضحة². والواقع أن هذه الشبكات لا تزال تكسب المزيد من المساحة والقوة بسبب التزايد في حدة افتقار أقاليم واسعة من العالم للحكم (ungovernability)³، حيث تزداد قدرة الفواعل اللامشرعية على عبور الحدود والفعل ما وراء الحدود في منحنى عكسي مع تزايد عدم قدرة الدول على مراقبة وضبط مختلف التدفقات، داخل وعبر الحدود التي تفصلها بعضُها عن بعض.

هناك على الأقل ثلاث تطورات أساسية تعمل على تغيير طبيعة الجريمة المنظمة العابرة للحدود⁴. أولاً، تواصلُ منظماتُ الجريمة المنظمة استغلال الحدود المفتوحة وغير المفتوحة والنمو السريع في حجم وسرعة التجارة العالمية وانتشار تكنولوجيات الاتصال، حيث أصبحت تنزع نحو تنوع مجالات أنشطتها، من الاتجار في المخدرات إلى الاتجار في الأسلحة والبشر والبضائع المهربة والأموال وغيرها من النشاطات اللامشرعية العابرة للحدود. ثانيًا، تستخدم هذه المنظمات طرقاً جديدة في أداء عملها، حيث أصبحت تسعى إلى اختراق الأسواق الشرعية العالمية والشركات متعددة الجنسيات والحكومات، مستغلة في ذلك التطور السابق، حيث أصبحت قادرة على الاستخدام الفعال لتكنولوجيات المعلومات وعلى انتهاز الفرص التي توفرها السرعة المتزايدة في تبادل المعلومات وزيادة حجم تحويل الأموال عبر شبكة الإنترنت وسرية التبادلات الافتراضية من أجل زيادة حجم ومدى أنشطتها والحد من مخاطر كشفها. ثالثاً، يتواصل التغيير النوعي في البنية التنظيمية لجماعات الجريمة المنظمة. فبعد أن كانت تعمل كتنظيمات هرمية مركزية، تتحول اليوم إلى تنظيمات أفقية (غير هرمية)، غير مركزية وقادرة على التأقلم بشدة. وبالطبع لا يزال هناك

¹ تعتبر الفواعل المنضوية في هذه الشبكات لامشرعية لأنها من جهةٍ تتحدى وتنتهك القوانين العمومية، ومن جهةٍ أخرى لأنها غالباً ما تستعمل العنف لتحقيق أهدافها.

² Annette Lohmann, "Who Owns the Sahara? Old Conflicts, New Menaces: Mali and the Central Sahara between the Tuareg, Al Qaida and Organized Crime," Nigeria: Friedrich-Ebert-Stiftung, Regional Office Abuja, 2011, 5.

³ ينبغي هنا لفت الانتباه إلى أن الأقاليم غير الخاضعة للحكم قد تشمل كذلك الأقاليم البحرية، كما تدل عليه أعمال قرصنة السفن والقوارب، التجارية والسياحية، في خليج عدن وفي حوض الصومال وعلى نحو أقل بروزاً في المحيط الهندي.

⁴ William F. Wechsler, "Combating Transnational Organized Crime," *Policy Analysis*, The Washington Institute for Near East Policy, posted on April 26, 2012, <http://www.washingtoninstitute.org/html/pdf/WechslerPrepared20120426.pdf> (accessed on 30.1.2016)

قادة لهذه التنظيمات، لكنهم يعملون كقادة للشبكات وليس كقادة للتسلسلات الهرمية. من شأن هذه الخصائص التنظيمية أن تجعل منظمات الجريمة العابرة للحدود أكثر مرونة وسرعة من الوكالات الحكومية التي تكافحها.

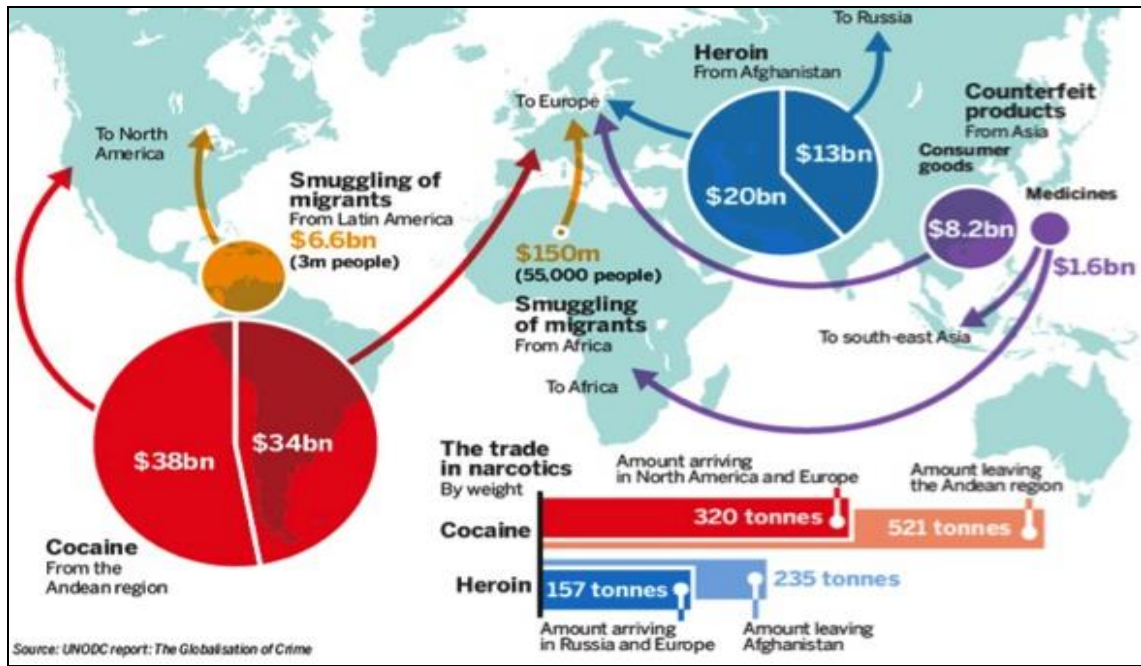
المشكلة أن هذه المنظمات بقدر ما يُفهم من لاشريعيتها أنها تتحدى الدولة، بقدر ما تظهر مؤشرات – هنا وهناك – على أن الدول لا تسعى فقط إلى مواجهة التهديدات التي تشكلها الجماعات اللاشعرية على أراضيها، لكنها أحياناً تسعى إلى استخدامها وتوظيفها لتحقيق مصالح معينة، إلى الحد الذي دفع ببيير كونيزا إلى نحت عبارة "العلاقات الدولية اللاشعرية"⁵ للتعبير عن نظامٍ موازٍ يتعايشُ وأحياناً يتداخلُ مع العلاقات الدولية "الشرعية". وخلال السنوات الأخيرة، كان هناك جدلٌ مثيرٌ للاهتمام حول العلاقة الغامضة التي أصبحت تربط بين حكوماتٍ وطنية/مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى وشبكات الجريمة المنظمة.

في سنة 2012، نشر موازيس نعيم مقالا في مجلة السياسة الخارجية تحت عنوان: "الدول المافيا: الجريمة المنظمة تتولى السلطة"⁶، ذهب فيه أبعد من الجدال آنف الذكر. حيث حاجج بأن هناك شكلاً جديداً من أشكال الاندماج بين الحكومات والجماعات الإجرامية يختلف عن الطرق المحدودة التي كان الاثنان يتعاونان من خلالها في الماضي، عندما كانت الحكومات، بما في ذلك حكومات الدول الديمقراطية، تستعين أحياناً بمنظمات إجرامية من أجل تهريب الأسلحة إلى متمردين متحالفين معها في دول أخرى، أو من أجل اغتيال أعدائها في الخارج. الآن، يصبح كبار مسؤولي (بعض) الحكومات أفراداً بالفعل في منظمات الجريمة المنظمة، بحيث يصبح حماية أنشطة هذه المنظمات وتقويتها أولوية سياسية في الدولة. وهنا، تتداخل المصلحة الوطنية مع مصالح الجريمة المنظمة بدرجةٍ يصبح معها من غير الممكن الفصل بينهما. تمارس منظمات الجريمة المنظمة نفس أنماط الضغط والتأثير التي تمارسها الشركات متعددة الجنسيات، حيث تقدم تبرعاتٍ سخية للأحزاب السياسية الكبرى، فضلاً عن تقديم الرشاوى. وأبعد من ذلك، أصبحت تدفع بشخصياتٍ سياسية معينة، متورطين بشكلٍ مباشر أو غير مباشر في أعمال هذه المنظمات، لشق طريقهم في مسارات السلطة السياسية⁷. لذلك، تُعتبر المشاركة السياسية المباشرة لهذه المنظمات تطوراً جديداً نسبياً، مقارنة بالقيام بالضغط بتقديم الرشاوى أو بتمويل الحملات الانتخابية.

⁵ لموشي، 96.

⁶ Moisés Naím, "Mafia States: Organized Crime Takes Office," *Foreign Affairs* 91(3): 2012, 100-111.

⁷ يُروى أن عضو البرلمان البلغاري، تاناس أتاناسوف، كان يردد مراراً وتكراراً عبارة بليغة مفادها أن "الدول الأخرى لديها مافيا، لكن في بلغاريا، المافيا لديها دولة".



الشكل (41): أنماط تدفق موضوعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود⁸

عمومًا، يُفترض أن يستمر هذا التطور في الدفع نحو إعادة النظر في الاعتقاد السائد بأن مشكلة الجريمة المنظمة تعد أقل حدة مقارنة بمشكلة الإرهاب أو انتشار أسلحة الدمار الشامل. يمكن أن يكون هناك تفاوت في تحديد الأولويات السياسية بتفاوت الزمان والمكان، لكن المتأمل لأنماط تدفق موضوعات الجريمة المنظمة – المخدرات، الأسلحة، البضائع والمواد المزيفة، الموارد الطبيعية المهربة، الأشخاص الذين يتم استغلالهم جنسيًا أو في العمل القسري، أو المهاجرين غير الشرعيين⁹ – بإمكانه أن يستنتج مدى الترابط والتداخل وحتى الاعتماد المتبادل بين هذه الأنماط (الشكل 41)، حيث أصبح واضحًا مثلًا أن عائدات مختلف نشاطات الجريمة المنظمة تعد مصدرًا حيويًا لتمويل بالنسبة للجماعات الإرهابية العابرة للحدود. وهو ما يؤكد مضمون الملاحظة، سابقة الذكر، التي سجلتها لومان بشأن التميع المتواصل في الحدود الفاصلة بين الجريمة المنظمة والإرهاب.

⁸ UNODC, *The Globalization of Crime: A Transnational Organized Crime Threat Assessment*, Vienne: United Nations Office on Drugs and Crime, United Nations publications, 2010; downloaded from:

<https://mafiaandco.wordpress.com/2010/06/18/download-the-globalization-of-crime-a-transnational-organized-crime-threat-assessment/> (accessed on 30.1.2016)

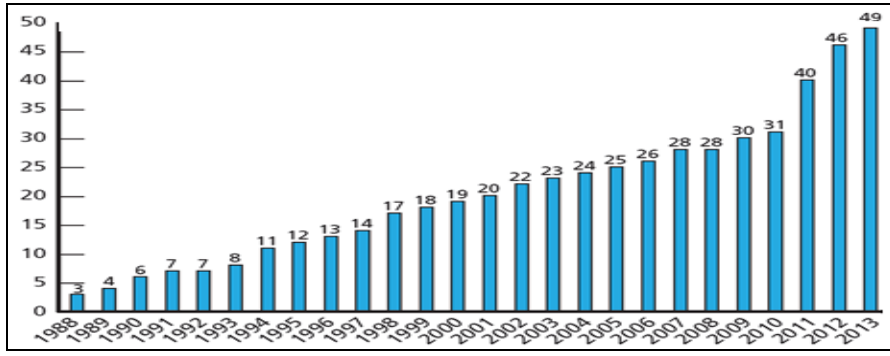
⁹ يمكن إضافة التجارة في مجال الحياة البرية والصيد غير المشروع الذي يهدد طيفا واسعا من أنواع الحيوانات البرية، كالفيلة والنمور، فضلا عن أنواع النباتات والحيوانات والأسماك التي يهدد الاتجار فيها حالة التوازن البيئي على الكوكب. يمكن الإحالة إلى الإحصائيات التي تسجل سنويًا عدة عشرات من الأطنان من الأسماك وعدة مئات من الألوف من الطيور فضلاً عن النباتات الطبية. وفي سنة 2012، نُشرت دراسة حول ما أصبح يعرف بالجريمة الإلكترونية أو جرائم الإنترنت، وهي تعبر عن النشاطات الإجرامية التي يستخدم المجرمون من خلالها الإنترنت ومختلف التكنولوجيات فائقة الدقة من أجل سرقة الهويات والبيانات الرقمية الخاصة بالأفراد للحصول عن طريق الاحتيال على تفاصيل بطاقات الدفع مثلا، وهي نشاطات أصبحت تدر أرباحًا هائلة، حيث تشير الدراسة إلى أن خسائر جرائم الإنترنت في سنة 2012 تكون قد استهدفت حوالي عشرة ملايين شخص عبر العالم وبلغت عائداتها ما يقارب 110 مليار دولار. أنظر: لموشي، 97-99.

تمثل الأشكال (42، 43 و 44) بعض الاتجاهات الأساسية المتعلقة بالجماعات الإرهابية: تزايد عدد التنظيمات خاصة فروع تنظيم القاعدة وتحولاتها وانتشارها منذ تفاقم النزاع المسلح في سوريا، تزايد عدد المقاتلين المنخرطين فيها، وتزايد عدد عملياتها. يقتصر الغرض من الاستناد إلى هذه التمثيلات البيانية على إبراز خصائص الانبثاق والتشعب (الفرع) والقدرة على التحول الديناميكي التي تتميز بها هذه التنظيمات. وينبغي الانتباه إلى أن نمو التنظيمات الإرهابية، وتزايد حجم التهديدات والتحديات التي تشكلها، لا يمثل فقط عاملاً من عوامل الاضطراب في النظام العالمي، لكن ينبغي فهم العلاقة بين المتغيرين كعلاقة معقدة للغاية، ولا تظهر في اتجاه واحد فقط. فالإرهاب العابر للحدود لا يؤدي فقط إلى زيادة الاضطراب في النظام العالمي، لكن زيادة الاضطراب في النظام العالمي، على نحو مستمر، تعتبر بدورها عاملاً من عوامل انبثاق تنظيمات إرهابية جديدة و/أو تشعب تنظيمات جديدة عن تنظيمات قائمة أصلاً، إلى الحد الذي تصبح معه علاقة التأثير هي الوصف الأمثل للتعبير عن نمط الارتباط بين المتغيرين.

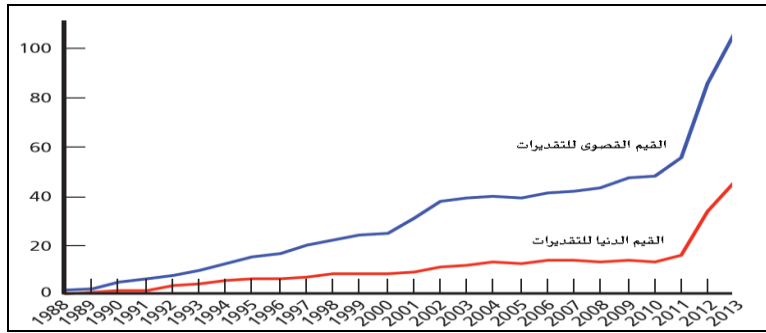
على نفس منوال التداخل بين تنظيمات الجريمة المنظمة والدولة، يمكن ملاحظة نمط معقد آخر من التنظيمات الإرهابية يصعب تجاهله. في حالة تنظيم الدولة الإسلامية (في العراق والشام)، ينبغي التفكير في تنظيم إرهابي غير تقليدي، فهي تبدي نمطاً هجيناً من الفواعل غير الدولتية. هذا ما يبرر الدعوة التي أطلقتها أودري كرونين¹⁰ إلى التوقف عن تسمية هذا التنظيم جماعة إرهابية. فبغض النظر عن كونه يقدم نفسه على أنه دولة، نجد أنه فعلاً لا يشبه خلفه، تنظيم القاعدة، وعلى الرغم من أنه "يستخدم الإرهاب كتكتيك، إلا أنه لا يمثل فعلاً منظمة إرهابية. فالشبكات الإرهابية، كالقاعدة، تضم عمومًا العشرات أو المئات من الأعضاء، وتهاجم المدنيين، ولا تسيطر على إقليم معين، ولا يمكنها أن تواجه قوات عسكرية منظمة بشكل مباشر". في المقابل، نجد أن "تنظيم الدولة الإسلامية يتباهى بتعداد يصل إلى [عدة آلاف] من المقاتلين، يستولي على إقليم ترابي قائم بذاته في العراق وسوريا، يتمتع بقدرات عسكرية كبيرة، يسيطر على خطوط الاتصالات والبنى التحتية، يمول نفسه بنفسه، وينخرط في عمليات عسكرية معقدة". هذا ما دفع كرونين إلى الادعاء بأن هذا التنظيم يمثل شبه دولة (pseudo-state)¹¹ يقودها جيش تقليدي.

¹⁰ Audrey K. Cronin, "ISIS Is Not a Terrorist Group: Why Counterterrorism Won't Stop the Latest Jihadist Threat," *Foreign Affairs* <https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/isis-not-terrorist-group> (accessed on 14.2.2016)

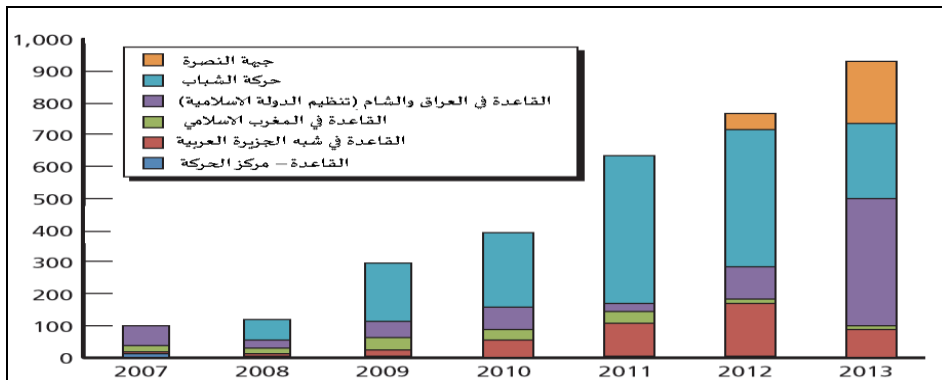
¹¹ يفضل بن عنتر استعمال مفردة (proto-state) لوصف تنظيم الدولة الإسلامية. بن عنتر، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2016.9.30.



الشكل (42) : تزايد عدد الجماعات الجهادية المسلحة (1988-2013)¹²



الشكل (43) : تزايد عدد المقاتلين النشطين في الجماعات الجهادية المسلحة (بالآلاف)¹³



الشكل (44) : التزايد في عدد عمليات تنظيم القاعدة وفروعها المختلفة في الفترة (2007-2013)¹⁴

وفي المناطق غير المستقرة أمنياً، لا يقتصر الانخراط المتزايد للفواعل غير الدولية فقط على الجماعات الإرهابية والميليشيات وتنظيمات الجريمة المنظمة، لكنه يشمل أيضاً الشركات الأمنية الخاصة التي تمثل بدورها فواعل هجينة،

¹² Seth G. Jones, *A Persistent Threat: The Evolution of al Qaeda and Other Salafi Jihadists*, Washington, DC: National Defense Research Institute, 2014, 27.

¹³ Ibid., 27.

¹⁴ Ibid., 35.

فهي شركاتٌ ربحيةٌ يحكم سلوكها منطق التنافس التجاري، لكن بوصفها شركاتٍ أمنية (عسكرية) فهي تمارس عنقاً مشروعاً بحكم العقود القانونية التي تربطها بالحكومات التي تقوم بتوظيفها. غير أنها في الوقت نفسه تتعرض للرفض على نطاقٍ غير حكومي واسع بسبب قدرتها على التنصل من الالتزام بأحكام القانون الدولي الإنساني، لأن الجهة الوحيدة المخولة بمساءلة أفعال موظفيها هي الشركات نفسها¹⁵.

مما سبق، ينبغي التأكيد على أهمية التفكير في الفواعل اللاشعرية كشبكاتٍ معقدة حتى وإن كانت الأدبيات السائدة تطلق عليها وصف الفواعل. وكونها تبدي سلوك الشبكات المعقدة، أكثر مما تبدي سلوك الفواعل المستقلة بعضُها عن بعض، لا يعني فقط الاهتمام ببعدها العابر للحدود، لكنه يعني أيضاً الاهتمام بخاصية التعقد الملازمة لها. فهي هجينة، ومتشعبة/قابلة للتشعب، ولا تخلو من خاصية الانبثاق، والقدرة على التكيف وتوظيف نفس الفرص والتسهيلات والإمكانات التي توظفها الفواعل الشرعية، والقدرة في الوقت نفسه على استغلال (كل) ما لا تطاله آليات الضبط والحوكمة المحلية و/أو العالمية. من جهةٍ أخرى، ينبغي التأكيد على الاطراد في التناسب بين زيادة الاضطراب في السياسة العالمية وزيادة الحدة في خصائص التعقد التي تميّز فواعل الشبكات اللاشعرية. يمكن للمرء أن يفكر في تزايد أنماط الهجرة التي سبق الحديث عنها، أو استمرار التطور الكيفي في تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة وتزايد قدرة الأفراد والجماعات على الوصول إليها واستعمالها في تعزيز قدرتها على التنظيم والتأثير، كما يمكن التفكير في نمو المناطق الحضرية العشوائية، وغيرها من العوامل التي ستبقى تساهم في اطراد التوسع في هذه الشبكات.

4- شبكات وشركات الحوكمة العالمية

سبق وأشرنا في بداية هذا المبحث إلى أن المضمون الأنطولوجي لمفهوم الحوكمة العالمية ينطوي على التحول من التعامل مع العلاقات ما بين الدول إلى التعامل مع شبكاتٍ عالميةٍ متزايدة التعقد من التفاعلات، ليس فقط بين الدول، ولكن بين طيفٍ واسعٍ من الفواعل الدولية وغير الدولية، وأن ما يبرر هذا التحول لا يكمن فقط في ظهور الفواعل غير الدولية، لكنه يكمن أساساً في أن تنامي دور هذه الفواعل يؤدي إلى - وفي الوقت نفسه ينتج عن - تشتت موارد السلطة العالمية، بحيث تصبح الدولة مجرد فاعلٍ يتقاسم السلطة مع فواعلٍ أخرى يتحكم كلٌّ منها في نمطٍ معيّنٍ من أنماط موارد السلطة العالمية. لذلك، فإن الحوكمة العالمية تعبر على تعدد فضاءات السلطة العالمية واستمرارها في الابتعاد عن الدولة، حيث أصبحت تتوزع باستمرار من المحور الوطني - الدولي نحو المحور المحلي - عبر الوطني، ومن الدول نحو أنماطٍ مختلفةٍ ومتنوعةٍ وهجينةٍ من التشكيلات التجزئية للدولة. ولا تنتقل السلطة العالمية إلى أيدي الفواعل الجديدة فقط بسبب إعادة تعريف دور الدولة وقيامها بتفويض جزءٍ من سلطتها محلياً (لصالح الفواعل مادون

¹⁵ أنظر: محمود الجندي، "مسؤولية الشركات الأمنية عن انتهاك حقوق الإنسان"، المستقبل العربي، عدد 422: (2014)، 73-86؛ كريستوفر كينزي، "صعود المتعاقدين في حروب القرن الحادي والعشرين"، في: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014، 205-229.

الدولة) و/أو عالمياً (لصالح الفواعل مافوق الدولة)، لكنها تنتقل أيضا بسبب أن الفواعل الجديدة أصبحت مع مرور الوقت أكثر قدرة على جذب واستقطاب موارد السلطة من مجالها التقليدي. يمثل الجدول (10) الكيفية التي تنشئت بها موارد الحوكمة العالمية الأربعة (السياسية، المالية، المعرفية والمعيارية)¹⁶ عبر مختلف الفواعل.

معيارية	معرفية	مالية	سياسية	الفواعل/الموارد
				المنظمات الدولية
				البيروقراطيات الدولية
				المنظمات غير الحكومية
				المؤسسات الخاصة
				الوكالات الحكومية
				المنظمات الهجينة
				شركات الأعمال
				الجماعات المعرفية
				جماعات المهاجرين
				الطوائف الدينية
				وسائل الإعلام

الجدول (10) : نشئت موارد الحوكمة العالمية: من (الفواعل) يتحكم في ماذا (الموارد)؟¹⁷

(الخانات الرمادية = تحكم محدود ؛ الخانات السوداء = تحكم كبير)

في هذا السياق، يأتي ظهور شبكات وشراكات الحوكمة العالمية كاستجابةٍ للتحدي الذي يطرحه النشئت في موارد السلطة العالمية، حيث لم يعد بإمكان أيّ فاعلٍ أن يحظى بجميع أنماط الموارد التي تتطلبها الحوكمة الفعالة لأيّ قطاعٍ من قطاعات السياسة العالمية. على مستوىٍ أدنى، يمكن تعريف شبكات وشراكات السياسة العامة على أنها "ترتيبات (...) تعاونية، تقوم على إشراك الجماهير، منظمات المجتمع المدني و/أو القطاع الخاص التي تركز اهتمامها على [مشكلةٍ محددة من] مشاكل السياسة العامة"¹⁸. يتفق هذا التعريف العملي مع تعريفٍ سابقٍ لشراكات القطاع العام

¹⁶ نستفي الفواعل اللاشعرية، في هذا الجزء، تحديداً بسبب لاشعريتها.

¹⁷ Dingwerth and Pattberg, 49.

¹⁸ Julia Steets, "Global Governance as Public Policy Networks and Partnerships," in Whitman (ed.), 123-124.

والخاص تضمنه تقريراً للأمانة العامة للأمم المتحدة، سنة 2003، حول "تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين من القطاع الخاص". جاء في التقرير أن "الشراكات هي عبارة عن علاقات (...) تعاونية بين مجموعة متعددة من الفواعل، دولية وغير دولية، حيث يتفق جميع الأطراف على العمل معاً لتحقيق أهدافٍ مشتركة، وتقاسم المخاطر، المسؤوليات، الموارد، الكفاءات والمكاسب". تشير جوليا ستيتس إلى أنه يمكن أن تتخذ الشبكات والشراكات شكلاً مؤسسياً بطريقةٍ أو بأخرى، غير أن بعض الأدبيات تفضل إطلاق تسمية "الشبكات" على الترتيبات غير الرسمية وتسمية "الشراكات" على أشكال التعاون التي تتسم بطابع مؤسسي أكبر¹⁹.

رغم ذلك، وبغض النظر عن الفرق الممكن بين الشبكات والشراكات، فهي تمثل بشكلٍ أو بآخر مظهرًا مهمًا من مظاهر التعقد في الحوكمة العالمية. والآن، بعد سنواتٍ عديدةٍ من عملها وتطورها، أصبح من غير الممكن – ومن غير المجدي – تحديد ما إذا كانت هي التي تدفع نحو المزيد من التعقد في عمليات الحوكمة العالمية، أم أن التعقد المتزايد في هذه العمليات هو الذي يدفع نحو تطورها، فضلاً عن استمرار المزيد منها في الظهور.

من جهةٍ أخرى، تستمر شبكات وشراكات الحوكمة العالمية في الظهور والتطور بسبب التعقد المتزايد في القضايا والتحديات العالمية التي يشكّل العديد منها تهديداتٍ حرجة وملحة على الصعيد العالمي/العابر للحدود، فضلاً عن أن الاستجابة لهذه التحديات والتهديدات بفعاليةٍ (أصبح) يتطلب استراتيجياتٍ تتم صياغتها ويتم وضعها موضع التنفيذ على كافة المستويات، المحلي، الوطني، الإقليمي والعالمي، ما يجعل الحوكمة العالمية تتحول إلى نمطٍ من أنماط التفاعلات المعقدة متعددة المستويات. فالفاعل لا يستطيع القيام بشيءٍ ذي معنىٍ إلا من خلال التفاعل مع فواعلٍ أخرى على مستوياتٍ أخرى، وهو ما يتم عبر هذه الشبكات والشراكات التي (يمكن أن) تربط بين أفراد (ناشطين، علماء، خبراء و/أو موظفين)، حكومات، شركات خاصة، منظمات ما بين الحكومات، و/أو منظمات غير حكومية. ويقوم مفهوم الشبكات، بشكل أوضح مقارنة بالشراكات، على فكرة بناء الجسور (bridging). فهي تبني جسورًا بين الفواعل التي اعتادت على العمل بعضها ضد بعض، على الأقل من وجهة النظر الواقعية، كما أنها تبني جسورًا بين مختلف قطاعات الحوكمة، وهو ما يجعل الحوكمة العالمية متعددة القطاعات، فضلاً عن كونها متعددة المستويات.

من شأن هذه الجسور أن تركز خاصيتين أساسيتين من خصائص الشبكات: الاعتماد المتبادل والتكامل. ينطوي الاعتماد المتبادل على الفكرة الشائعة التي مفادها أنه ما من فاعلٍ يستطيع التعامل مع قضيةٍ عالمية/عابرة للحدود بمفرده. لذلك، فإن تعددية قطاعات الحوكمة العالمية، إضافة إلى تشتت موارد السلطة، تتطلب بناء جسور عبر وطنية بين فواعل القطاع العام، الخاص (الربحي) والاجتماعي (غير الربحي)، من أجل تمكينها من توظيف مواردها على نحو تشاركي للتعاطي بفعالية مع التحديات المشتركة/العابرة للحدود. أما التكامل فينطوي على فكرة أن الشبكات من شأنها أن توفر القنوات المناسبة لجعل موارد السلطة المشتتة على عدة مستويات، وبين عدة فواعل، تتكامل

¹⁹ Steets, 124.

وتتضافر من أجل تداول سياسي أشد فعالية بشأن التحديات المختلفة للحوكمة العالمية. تمامًا كما أن من شأن الشبكات أن تشكل ميكانيزماتٍ فعالة لتسهيل عملية تبادل المعارف والخبرات والموارد التي تتوفر عليها مختلف الفواعل عبر مختلف مراحل صنع (وتنفيذ) السياسات العامة العالمية.

فضلا عن كونها تمثل استجابة لظاهرة التعقد المتزايد في قضايا وتحديات السياسة العالمية، واستجابة لعجز فواعل وأدوات السياسة الدولية التقليدية عن التعامل معها بفعالية. تضيف ستيتس مجموعة من الوعود المنتظر تحقيقها من قبل شبكات وشراكات الحوكمة العالمية²⁰، يمكن إيجاز بعضها في:

(1) تحقيق الفعالية: حيث تقوم فواعل مختلفة بجلب موارد مختلفة إلى طاولة العمل. فالحكومات مثلا تتفرد بامتلاك سلطة الضبط والتنظيم، وبإمكانها أن تسهم في الحوكمة عبر إضفاء الشرعية الديمقراطية على العملية؛ شركات القطاع الخاص لديها فرص الحصول على الموارد المالية والخبرات التقنية في مجال عملها؛ أما المنظمات غير الحكومية فهي الأخرى غالبًا ما تحظى بخبرات تقنية معينة، كما يمكنها في كثيرٍ من الأحيان الاستفادة من علاقاتها الجيدة مع السكان المحليين أو مع لاعبين دوليين آخرين (الجدول 10). تنطوي الشبكات والشراكات، من خلال جمعها بين هذه الموارد المتكاملة، على إمكانية تعزيز القدرة على العمل بفعالية، من أجل معالجة مشاكل السياسة العابرة للحدود متزايدة التعقد.

(2) تشجيع الابتكار: حيث لا تساهم الفواعل المشاركة في الشبكات والشراكات فقط بتوفيرها لموارد مختلفة، لكن أيضا من خلال جلب ثقافات تنظيمية وأساليب عمل عديدة ومختلفة. لذلك، فإن الجمع بين هذه المقاربات البديلة يمكن أن يؤدي إلى تطوير سياساتٍ وآلياتٍ جديدة تمامًا لحل المشكلات، يُأمل أن تكون أكثر كفاءة وفعالية.

(3) إرساء ثقافة العمل التعاوني بين الفواعل المشاركة: حيث كثيرًا ما تتسم العلاقات القائمة بين المنظمات غير الحكومية، الشركات والحكومات/المنظمات مابين الحكومية بالتنازع وإلقاء اللوم بعضها على بعض عندما تفشل سياسةً ما. لذلك، يمكن للتعاون الناجح ضمن شبكات أو شراكات تركز على مشاكل محددة أن تساعد الفواعل العالمية على التغلب على ثقافة اللوم المتبادل، وتركيز الجهود، بدلا من ذلك، على التصدي للمشكلات المطروحة.

(4) زيادة شرعية الحوكمة العالمية: حيث تعتبر الشرعية معضلة مستعصية بالنسبة للحوكمة الدولية التقليدية التي تستمد شرعيتها أساسًا من حكومات الدول، ونادرًا ما يتم أخذ لاعبين آخرين، كمنظمات المجتمع المدني أو شركات القطاع الخاص، بعين الاعتبار. مع ذلك، فإن المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات تكون قد اكتسبت نفوذًا هائلًا وأهمية كبيرة في غضون العقود الأخيرة، على نحو ما سبق. لذلك، فإن الشبكات والشراكات من شأنها أن توفر لها إضافة إلى مؤسساتٍ أخرى فرصة للتعاون على قدم المساواة مع الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية.

²⁰ Steets, 124-126.

وبالتالي، فإن الشبكات والشراكات لديها القدرة على الوصول إلى المعلومات ذات الصلة من الأطراف المعنية وبذلك يمكنها تصميم سياسات تكون أكثر استجابة لاحتياجات تلك الأطراف. ومن خلال كونها أكثر شمولاً وإشراكاً لأكثر عدد ممكن من الفاعلين، يُأمل أن يُنظر إلى الشبكات والشراكات باعتبارها أكثر شرعية من العديد من ترتيبات الحوكمة التقليدية. يمكن العودة إلى الشكل (37) الذي يبين بوضوح أن المنظمات غير الحكومية والشركات أصبحت تتمتع بأعلى مستوى للثقة العالمية مقارنة بحكومات الدول.

لكن، في مقابل هذه الوعود، تبقى هناك مجموعة من الحدود التي تواجه عمل الشبكات والشركات، مثل اهتمامها على نحوٍ متزايدٍ بأنها توفر غطاءً لإضفاء الشرعية على مصالح القطاع الخاص (وحتى القطاع العام)، بأنها تُستخدم كواجهةٍ من قبل الحكومات والشركات الخاصة، و/أو بأنها توفر فضاءً لاحتواء المنظمات غير الحكومية وتقويض قدرتها على مساءلة أفعال الشركات والحكومات. إضافة إلى ذلك، تنطوي الشبكات والشراكات على نمطين من أنماط الانحياز، أحدهما جغرافي والآخر قطاعي.

يبدو من الواضح أن عمليات الحوكمة العالمية لا تتم على نفس القدر من الكثافة والفعالية عبر جميع أنحاء العالم. فالمنظمات غير الحكومية، التي يُعَوَّلُ عليها في تحقيق الوعد بزيادة شرعية الحوكمة العالمية، تمثل عددًا محدودًا جدًا من دول العالم، حيث يمكن ملاحظة أن الدول النامية والدول الأقل نموًا المعنية أساسًا بمختلف المشكلات العالمية المستعصية تعاني من تمثيلٍ متدنٍ جدًا. تقدم الأشكال (رقم 45، 46، 47 و 48)²¹ نموذجًا لمشكلة الانحياز في التمثيل الجغرافي للمنظمات غير الحكومية خلال المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية²²، التي تمثل فضاءً لحوكمة النظام التجاري العالمي. هذا في ما يتعلق بالانحياز الجغرافي، أما الانحياز القطاعي فيقصد به أنه إذا كانت الحوكمة العالمية متعددة القضايا ومتعددة القطاعات، كما سبق وتبين، فهذا يعني وجود عدة حوكمات عالمية، على حد تعبير روزنو²³ (الحوكمة الاقتصادية العالمية، الحوكمة البيئية العالمية، حوكمة الصحة العالمية،...). وفي هذه الحالة، لا يتطلب الأمر جهدًا مضمّنًا لملاحظة أن العديد من قضايا أو قطاعات السياسة

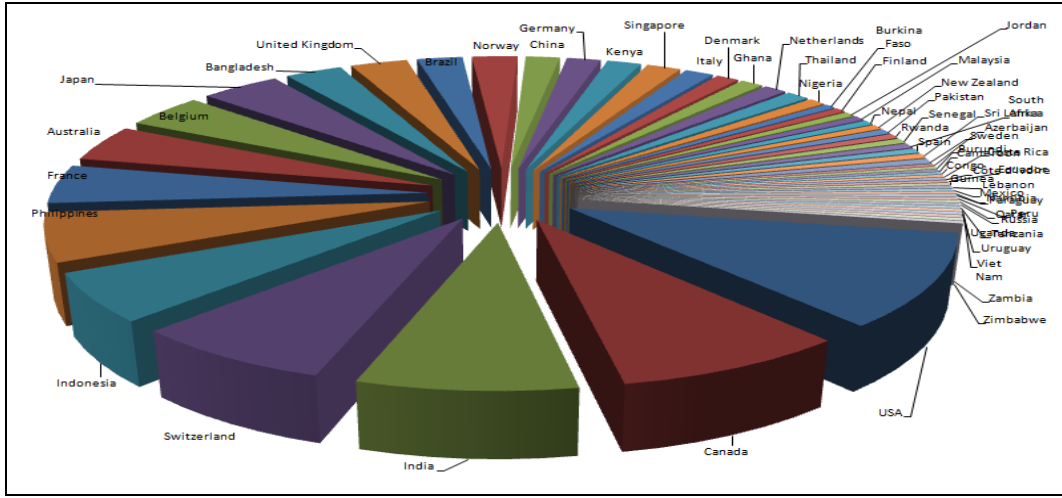
²¹ تم إعداد الدوائر البيانية استنادًا إلى الإحصائيات التي يوفرها الموقع الإلكتروني لمنظمة التجارة العالمية، بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية في مؤتمراتها الوزارية، على الرابط التالي: <http://www.wto.org/index.htm>. تنبغي الإشارة فقط إلى أن مؤتمر كانكون يكون قد شهد مشاركة عددٍ معتبرٍ من المنظمات غير الحكومية القادمة من المكسيك (33 منظمة) ومن البرازيل (18 منظمة)، لكن هذا الاستثناء يفسره فقط كون أن المؤتمر انعقد في مدينة كانكون، المكسيك، بينما استمرت هيمنة المنظمات القادمة من الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، كندا، فرنسا، بلجيكا وغيرها من الدول المتقدمة في المؤتمرات القادمة.

²² تتضمن أشكال مشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل منظمة التجارة العالمية: المشاركة في المؤتمرات الوزارية للمنظمة، المشاركة في الندوات المتخصصة التي تعقدها المنظمة لمناقشة القضايا ذات العلاقة بالتجارة العالمية، المشاركة في المؤتمرات الإعلامية للأمانة العامة للمنظمة، تقديم أوراق العمل في مختلف فعاليات المنظمة. أنظر:

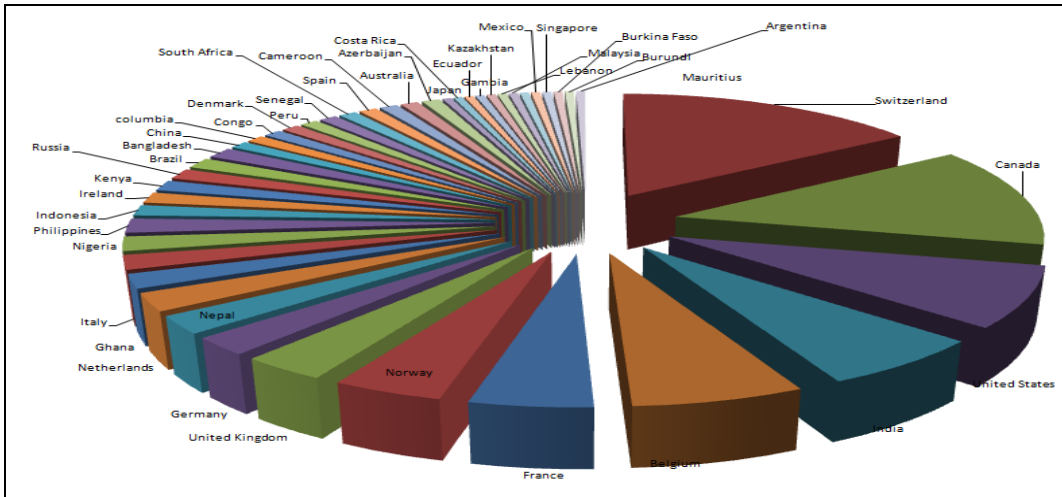
Jayati Srivastava, "Legitimacy and Global Governance Institutions: Challenges and Possibilities from the WTO's Experience," a paper presented at the Conference on "Pathways to Legitimacy? The Future of Global and Regional Governance," 10th Anniversary of CSGR, 2nd Annual Meeting of GARNET, University of Warwick, 2007, 18-19.

²³ See Rosenau, "Introduction: Global Governance or Global Governances?" in Whitman (ed.), 1-6.

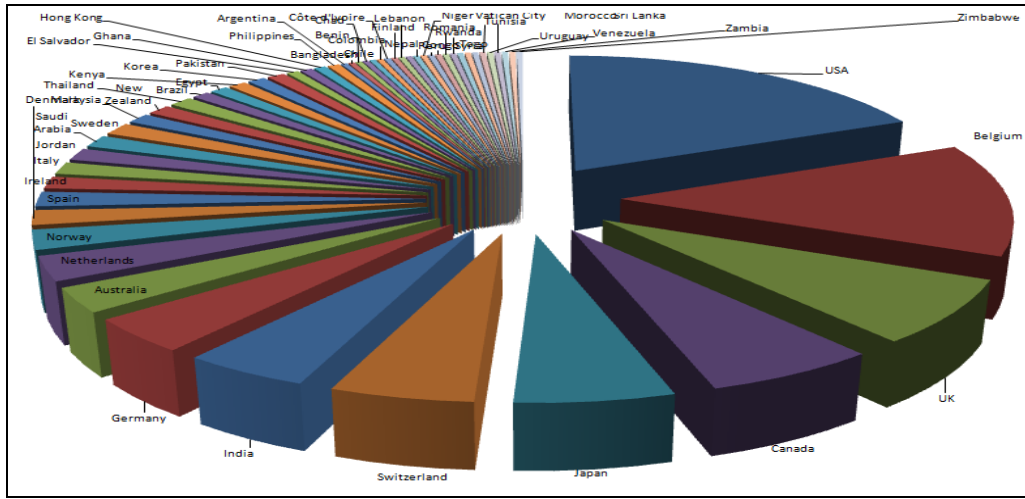
العالمية غير خاضعة للحكومة العالمية، سواءً كان ذلك بشكلٍ كليٍّ أو بشكلٍ جزئيٍّ، كالتغير المناخي، أو ضبط انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، أو نزع الأسلحة النووية. هذا الانحياز، سواءً كان جغرافياً أو قطاعياً، من شأنه أن يؤكد الادعاء بأن الحكومة العالمية ليست عالمية تماماً كما قد توحي به الكيفية التي يُستخدم بها المفهوم.



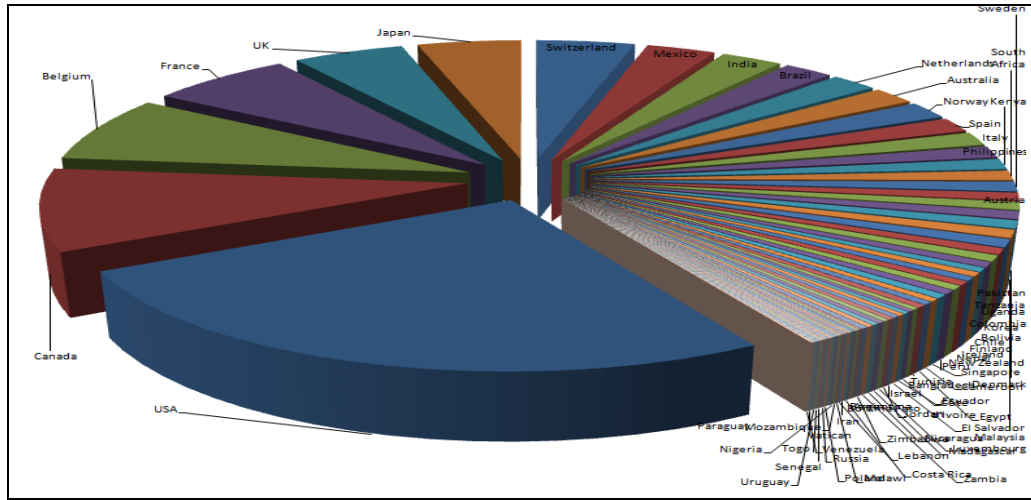
الشكل (45): تمثيل المنظمات غير الحكومية في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، بالي 2013



الشكل (46): تمثيل المنظمات غير الحكومية في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، جنيف 2011



الشكل (47): تمثيل المنظمات غير الحكومية في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، الدوحة 2001



الشكل (48): تمثيل المنظمات غير الحكومية في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، كانكون 2003

5- الاضطراب المستمر في بنية النظام السياسي الدولي

يلفت هذا الجزء الانتباه إلى عوامل الاضطراب الكامنة في النظام السياسي الدولي. وذلك بفحص مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالدول، بوصفها الوحدات الجوهرية المشكّلة لهذا النظام. في سنة 1945، كان عدد الدول ذات السيادة لا يتجاوز 74 دولة (51 منها أعضاء في الأمم المتحدة). الآن، وبعد استقلال جنوب السودان (2011) أصبح عددها 193 دولة، مع وجود عدة دول/أقاليم لا تحظى باعترافٍ دولي كامل، بمعنى أن هناك على الأقل دولة واحدة لا تعترف باستقلالها. تشمل الدول: تايوان، إسرائيل، كوسوفو، فلسطين، وأرمينيا؛ بينما تشمل الأقاليم: قبرص الشمالية، ناغورنو كاراباخ، أبخازيا، أوسيتيا الجنوبية، ترانسنيستريا، غرينلاند، الصحراء الغربية، وأرض الصومال.

فضلاً عن ذلك، وتحت وطأة الحدود الإقليمية ما بين الدول ذات السيادة، تعج جغرافيا العالم بإثنيات قائمةٍ بحدّ ذاتها لكنها لا تحظى بكياناتٍ سياسيةٍ خاصةٍ بها (أممٌ بدون دول statesless nations)، بعضها مشتتة بين حدود

دولتين أو عدة دول²⁴، وبعضها يصل عدد أفرادها إلى عدة عشرات من الملايين، مع أن نصف عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريباً لا يتجاوز عدد سكانها عدة ملايين من النسومات. هذه المضامين المرتبطة بدور الدول كقواعل في السياسة العالمية من شأنها أن تستمر في الضغط على الاستقرار السياسي للنظام الدولي، المنكشف أصلاً أمام مصادر الاضطراب الأخرى.

يبدو أن الدولة أصبحت تعتبر، على الأقل منذ نهاية الحرب الباردة، مصدرًا للاضطراب في البنية السياسية للنظام الدولي، ولم تعد تمثل الوحدة الناظمة والضابطة لهذا النظام كما كان - وما زال - يُعتقد منذ معاهدة وستفاليا (1648). في نهاية سبعينيات القرن الماضي، جادل هادلي بول، استنادًا إلى تأملاتٍ سابقة تعود إلى أرونولد وولفرز²⁵، بأن العالم يدخل حقبة جديدة من العصور الوسطى، بسبب انتشار مظاهر متعددة للعنف لم تعد الدولة قادرة على ضبطها²⁶. غير أن هذه الأطروحة لم تحظ بالترحيب الكافي حينها لأن الدولة الوستفالية بدت متماسكة خلال فترة الحرب الباردة²⁷، وقادرة - نسبيًا - على تحقيق الوعود المنتظرة منها. فضلًا عن ذلك، ناقش بول نفسه خمسة معايير لاختبار إمكانية أن يكون العالم فعلاً يعرف عصرًا وسيطًا جديدًا، هي: التوحيد التكنولوجي للعالم، الاندماج الإقليمي للدول، نمو المنظمات عبر الوطنية، تفكك الدول وتجدد مظاهر ومصادر العنف الخاص. وقد توصل إلى نتيجة مفادها أن فترة السبعينيات تكون قد شهدت بعض هذه الاتجاهات المهمة، لكنها لم تكن كافية للجزم بأنها عرفت انتقالًا نحو عصرٍ وسيطٍ جديد²⁸.

من جهته، كان وولفرز (1892-1962)، على غرار بول، مؤمنًا بفكرة أن النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كان ما يزال نظامًا وستفاليًا، مختلفًا عن نظام العصور الوسطى، لأن الدولة الوستفالية كانت ما تزال تمسك بزمام السياسة الدولية آنذاك، غير أنه توقع على نحوٍ مثيرٍ للاهتمام أن حركة تصفية الاستعمار وتزايد عدد دول العالم الثالث من شأنه أن يدفع نحو اضطراب النظام الوستفالي القائم. وجادل على نحوٍ مثيرٍ للاهتمام كذلك بأن الأجيال القادمة - بالنسبة للمرحلة التي كان يكتب فيها - ستجد أن المستقبل من شأنه أن يشبه الماضي أكثر مما

²⁴ عدد التاميل، مثلاً، يتجاوز 60 مليون نسمة موزعين على الهند، سيريلانكا، ماليزيا وسنغافورة؛ عدد الأكراد يتجاوز 30 مليون نسمة موزعين على العراق، سوريا، تركيا وإيران؛ عدد اليوروبيين يتجاوز 30 مليون نسمة موزعين على نيجيريا، البنين، توغو وسيراليون؛ عدد البلوشستان يتجاوز 10 ملايين نسمة موزعين على باكستان، أفغانستان وإيران؛ عدد السيخ يتجاوز 25 مليون نسمة موزعين على الهند وباكستان؛ عدد الكشمير يتجاوز 6 ملايين نسمة موزعين على الهند، باكستان والصين. بخصوص ظاهرة الأمم التي لا تحظى بدول، يمكن العودة إلى: James Minahan, *Nations without States*, USA: Greenwood Publishing, 1996.

²⁵ Wolfers, *Discord and Collaboration: Essays on International Politics*, USA: John Hopkins University Press, 1962, 242.

²⁶ Hedley Bull, *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics*, NY: Palgrave, 1st Edition 1977, 3rd Edition 2002, 254.

²⁷ عادل زقاغ، "العصر الوسيط الجديد وتداعياته على النظرية والممارسة في العلاقات الدولية"، مجلة المفكر ع 7، 2012، 7.

²⁸ Bull, 254-266.

يشبه الحاضر، وأن الحدود الفاصلة بين السياسات الداخلية والسياسات الخارجية ستصبح أقل وضوحاً مما تبدو عليه الآن²⁹، مما يؤدي بالنظام العالمي إلى التحول نحو عصرٍ وسيطٍ جديد.

بعد مرور عقدين من صدور كتاب هادلي بول، أعادت آن ماري سلوتر بعث الأطروحة في مقالة لها على مجلة السياسة الخارجية³⁰، مجادلةً بأن العالم يدخل مرة أخرى حقبة جديدة من العصور الوسطى، بسبب فقدان الدولة قدرتها على ضبط العولمة الاقتصادية، ومجادلةً كذلك بأن نموذج العصر الوسيط الجديد يقدم بديلاً تحليلياً لنموذج النظام الدولي الليبرالي، المتمركز حول الدول والمؤسسات الدولية. في هذا الصدد، أحالت سلوتر بشكلٍ أساسي إلى مقالةٍ أخرى نشرتها جيسكا ماثيوز³¹، ناقشت فيها كيف تتحول السلطة باستمرار من مركز النظام الدولي (الدولة)، عالمياً نحو الأعلى، محلياً نحو الأسفل، وعلى نحوٍ عشوائي نحو مختلف الفواعل غير الدولية، بعضها – عندما يتعلق الأمر بالفواعل المحلية ذات المطالب الهوياتية مثلاً – تذهب إلى حد منازعة الدولة خاصيتي الشرعية والولاء.

بعد ذلك، ظهرت العديد من الأعمال التي ناقشت مفهوم "العصر الوسيط الجديد"³² وجعلت منه مقارنة نظرية ملائمة لفهم حالة الاضطراب التي يعرفها النظام السياسي الدولي على الأقل خلال العقود الثلاثة الأخيرة. غير أن أطروحة الدكتوراه، التي ناقشها سين ماكفايت سنة 2011 في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية³³، تبقى الأكثر أهمية لأنها الأكثر ارتباطاً بجوهر أطروحة هادلي بول، حيث يزداد تقهقر العالم نحو عصرٍ وسيطٍ جديد بتزايد عدم قدرة الدولة على احتكار ممارسة العنف، وذلك تحت وطأة التأثير المتنامي الذي أصبحت تلعبه الجيوش (أو الشركات الأمنية) الخاصة (الشكل 49)، التي تعتبر مثيلاً معاصراً للجيوش المرتزقة التي ميزت العصر الوسيط الأول. مما يعني في نهاية المطاف تقهقر النظام السياسي الدولي نحو نظام ما قبل وستفاليا. لكنها في الوقت نفسه تبدي خصائص جديدة من شأنها أن تسوّغ أطروحة العصر الوسيط الجديد، فتنامي دورها لا يرتبط فقط بتراجع دور الدولة، لكنه يرتبط أيضاً بتزايد أدوار المنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية، فضلاً عن الشركات متعددة الجنسيات، بفضل تزايد الطلب على خدماتها في مجال الحماية والتأمين. وكشركاتٍ متعددة الجنسيات في حدّ ذاتها، تعتبر الشركات

²⁹ McFate, 34-35.

³⁰ Anne-Marie Slaughter, "The Real New World Order," *Foreign Affairs* 76(5): 1997.

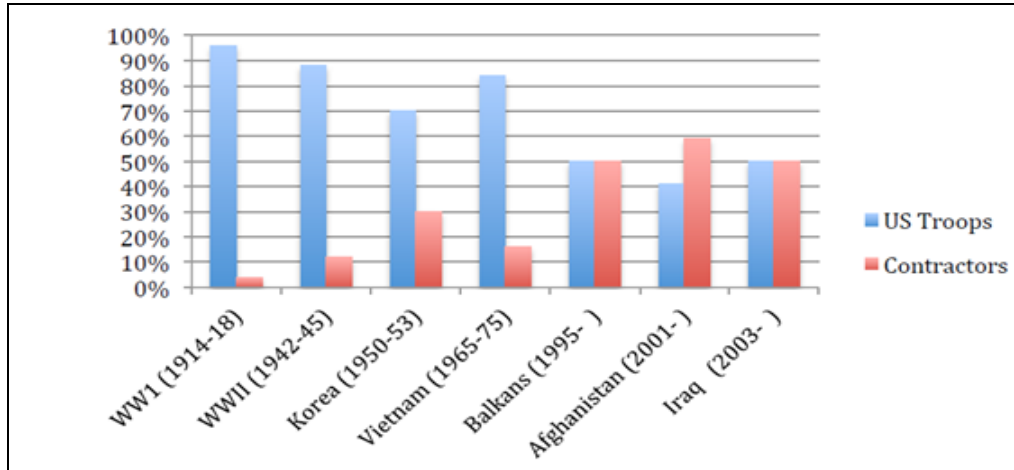
³¹ Jessica T. Mathews, "Power Shift," *Foreign Affairs* 76(1): 1997.

³² من بين هذه الأعمال: زقاغ، "العصر الوسيط الجديد"، مرجع سبق ذكره؛

McFate, op. cit.; Phil Williams, *From the New Middle Ages to a New Dark Age: The Decline of the State and U.S. Strategy*, USA: Strategic Studies Institute, 2008; David Armstrong, "The Nature of Law in an Anarchical Society," in Richard Little and John Williams (eds.), *The Anarchical Society in a Globalized World*, UK: Palgrave Macmillan, 2006, 135-137; Friedrichs, *European Approaches to International Relations Theory*, op. cit.; Gregory Laurent and Baudin O'Hayon, *Big Men, Godfathers, and Zealots: Challenges to the State in the New Middle Ages*, a Ph.D. Dissertation, University of Pittsburgh, 2003; Philip Cerny, "Neomedievalism, Civil War, and the New Security Dilemma: Globalization as Durable Disorder," *Civil Wars* 1(1): 1998, 36-64.

³³ McFate, op. cit.

الأمنية الخاصة مظهرًا جوهريًا من مظاهر العصر الوسيط الجديد لأنها لا تدين بالولاء لأية دولة، بما في ذلك الدول المضيفة لها ناهيك عن الدول المتعاقدة معها، تمامًا كما كان عليه حال شركة الهند الشرقية البريطانية (تأسست سنة 1600) أو شركة الهند الشرقية الهولندية (تأسست عام 1602)، فالولاء الوحيد الذي تدين به هذه الشركات هو الولاء لحاملي أسهمها، سواءً كانوا جماعات ضغط منظمة أو أفرادًا يمكن أن يأتوا من أيّ مكانٍ من العالم، همُّهم الوحيد هو الربح.³⁴



الشكل (49): تزايد نسبة الجنود المتعاقدين ضمن الشركات الأمنية الخاصة الذين خاضوا حروباً لصالح الولايات المتحدة (1914-2010)³⁵

يتسم العصر الوسيط الجديد بتقوض النظام الوستفالي³⁶ عبر ثلاثة مظاهر أساسية: (1) إعادة صياغة الإقليمي اعتمادًا على معايير متداخلة تجمع بين المكونات العرقية والدينية والثقافية. فقد شهدت الخريطة السياسية للعالم اضطرابًا شديدًا منذ نهاية الحرب الباردة، حيث تطورت حركات انفصالية تسعى لتأسيس دول جديدة³⁷، وأخرى إحقاقية (irredentist) تدعو إلى ضم أقاليم تزعم أحقية تاريخية فيها، وأخرى اندماجية على مستوى إقليمي، ما يؤكد تراجع الثقة

³⁴ McFate, 131.

³⁵ Ibid., 215.

³⁶ ينبغي التأكيد على أننا نستخدم أطروحة "العصر الوسيط الجديد" كأداة تحليلية مجردة لفهم حالة الاضطراب التي يعرفها النظام السياسي الدولي الراهن، وليس كتوصيف معياري لحالة العالم. في هذا السياق، يحذرنا بن عنتر من الانسياق خلف "الجانب البراق" للأطروحة. فتقويض النظام الوستفالي لا يقود بالضرورة إلى عصر وسيط جديد. ثم إن مقارنة الوضع الراهن بإقطاعية وهمجية وظلامية العصر الوسيط فيه إجحاف في حق الحقبة الحالية. وهي تدل على ضيق في التصور وقصور في الرؤية. من جهة أخرى، يدعو بن عنتر إلى التفكير في بديل نظري جديد لتحليل تحولات النظام الدولي بدل الاكتفاء بالبدائل الجاهزة بالعودة إلى الماضي ومحاولة استنساخه إدراكياً. من وجهة نظره، صحيح أن النظام الوستفالي في تحول، لكن ليس بالضرورة عودة إلى العصر الوسيط. بن عنتر، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2016.9.30.

³⁷ أشارت التقارير حول النزاعات الداخلية، مع نهاية سنة 2010، إلى وجود 132 أقلية تسعى للاستقلال عن الدول المضيفة، 18 منها تستخدم العنف لتحقيق مآربها. أنظر: McFate, 21.

المطلقة في قدرة النظام الوستفالي على تأمين تطلعات الأفراد والجماعات؛ (2) ظهور تحديات جدية للنظام دولتي التمركز القائم على احتكار الدولة لصفة الفاعلية (agency) في السياسة الدولية، حيث أصبحت الفواعل غير الدولية تنافس الدولة في خاصيتي الشرعية والولاء اللتين كانتا حكرًا عليهما؛ (3) الانتشار المتزايد لمظاهر وخصائص ما قبل حدائية في نظامٍ يقدم نفسه على أنه نظامٌ حدائي بامتياز، كالتعصب القبلي، التطهير العرقي والإبادة الجماعية، والمغالاة في التطرف الديني³⁸.

يتقوض النظام الوستفالي، حسب برتراند بادي³⁹، تحت تأثير خطابين متعارضين: الأول هو خطاب العولمة الذي يدعو إلى التخلي عن الدولة لأنها لم تعد تلعب دورًا حاسمًا في ظل التحولات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية التي أضحت تفرضها العولمة، والثاني هو خطاب التفكك الذي يدعو بدوره إلى التخلي عن الدولة لأنها لم تعد قادرة على تلبية تطلعات مواطنيها الذين أصبحوا أكثر التفافًا حول مرجعياتٍ محليةٍ تقليدية، كالتشكيلات القبلية والطائفية والعرقية، كفيلة بتحقيق "مواطنةٍ فعليةٍ، لا مجرد مواطنةٍ بلاغية"⁴⁰.

غير أن التعارض بين الخطابين لا ينفي وجود تداخلٍ وتراكبٍ بين النزعتين. وبالنسبة لأنصار أطروحة العصر الوسيط الجديد، لا تختلف هذه الحالة جوهريًا عن التداخل الذي ساد خلال العصر الوسيط الأول بين النزعة الإمبرالية ممثلة دينيًا في الكنيسة وسياسيًا واقتصاديًا في الإمبراطوريات⁴¹ والممالك التوسعية من جهة، والنزعة الاقطاعية المحلية ممثلة في الإمارات والمدن من جهةٍ ثانية، والنزعة العابرة للحدود ممثلة في الأديرة (monasteries) ونقابات التجار والصناع (guilds) من جهةٍ ثالثة. ويضيف فريديريكس أنه في الوقت الذي اتسم فيه العصر الوسيط الأول بوجود سلطاتٍ متداخلةٍ وولاءاتٍ متعددة، حيث تتجاذب هذه السلطات الجميع عبر ادعاءات امتلاك الشرعية والقدرة على تحقيق خلاص الفرد، سواءً عبر السلطة السياسية (الإمبراطورية) أو عبر السلطة الدينية (الكنيسة)، يبدو العصر الوسيط الجديد وكأنه يتسم بإعادة بعث حالة "السلطات المتداخلة والولاءات المتعددة"⁴². حيث تتجاذب الفرد عدة قوٍ دافعة/جاذبة عبر ادعاءات امتلاك الشرعية والقدرة على تحقيق خلاصه عبر سيادة الدول من جهة، وعبر فعالية السوق الاقتصادية العالمية من جهةٍ أخرى⁴³.

³⁸ زقاغ، "العصر الوسيط الجديد"، 161-162.

³⁹ cited in Friedrichs, 136.

⁴⁰ زقاغ، "العصر الوسيط الجديد"، 162.

⁴¹ João M. Almeida, "Hedley Bull, 'Embedded Cosmopolitanism', and the Pluralist-Solidarist Debate," in Richard Little and John Williams (eds.), *The Anarchical Society in a Globalized World*, UK: Palgrave Macmillan, 2006, 53.

⁴² Bull, 245.

⁴³ حول التماثلات بين العصرين الوسيطين، أنظر: زقاغ، "العصر الوسيط الجديد"، 164-165. في هذا السياق، بإمكان المرء أن يفكر في حالة (بعض) الجماعات الهوياتية المحلية في أوروبا، حيث تتنازعها - على نحو متفاوت - أربع نزعاتٍ متداخلة، عالمية (السوق الاقتصادية العالمية)؛ إقليمية (الاتحاد الأوروبي)؛ وطنية (الدولة)؛ ومحلية (مادون الدولة، كما في بعض الأقاليم داخل دول أوروبية).

ينبغي تجريد مفهوم العصر الوسيط، كما نستخدمه هنا، من الصورة الأدبية-التاريخية اللصيقة به بوصفه حقبة مظلمة (Dark Ages) تسودها حالة الفوضى الهوبزية، حيث يخوض الجميع حربًا ضد الجميع، أو حيث تبدو حياة الإنسان قصيرة "مفعمة بالعزلة، والفاقة، والقذارة والوحشية". استعملت هذه الصورة في نصي ذائع الصيت لروبرت كابلان، عنوانه "الفوضى القادمة"⁴⁴. توقع فيه أن يعمّ العالم نموذج الحروب الأهلية البشعة في غرب إفريقيا، فتنداعى الحضارة ولا يبقى أمام المرء سوى أن يستثمر في تشييد قلعة على شاکلة القرون الوسطى إذا أراد البقاء والصمود خلال القرن الحادي والعشرين⁴⁵.

إن هذا المفهوم لا يعدو أن يكون تصورًا لأنماط إعادة تموضع وإعادة توزيع السلطة في النظام العالمي من الدول (والمؤسسات الدولية) نحو الفواعل غير الدولتية، كما لا يعدو أن يكون مقارنة نظرية من شأنها أن تعيد توجيه نظرية العلاقات الدولية بعيدًا عن المقاربات المتمركزة حول الدولة نحو التفكير في السياسة العالمية كنظام بدون بنية محددة (unstructured)، تتنازع فيه و - في الوقت نفسه - تتعايش "سلطات متداخلة وولاءات متعددة". ندكر هنا بأن مضمون هذه الأطروحة يتفق إلى حدٍ بعيدٍ مع نموذج روزنو، حيث لا يحل النظام متعدد المراكز محل النظام المتمركز حول الدولة، لكنهما يتزامنان ويتعايشان معًا على نحو ما سبق في بداية هذا الفصل.

يُفهم مما سبق أن هذا النموذج النظري لا يجعل من الدولة مصدرًا وحيدًا للسلطة في النظام العالمي، لكنه في الوقت نفسه لا ينفي دورها كمصدرٍ من بين مصادر أخرى للسلطة. وإذا كان من الضروري التشديد على أن السيادة، في هذا النموذج، تتأكل من الداخل كما تتأكل من الخارج، فإنه من الضروري أيضًا التأكيد على أن عوامل التآكل من الخارج لا تأتي فقط من المنظمات الدولية كالأمم المتحدة أو حلف شمال الأطلسي، أو من الشركات متعددة الجنسيات، لكنها تأتي كذلك من دولٍ أخرى، قد تكون أكثر سطوة (too powerfull) أو أكثر هشاشة (too fragile) مما ينبغي أن تكون عليه في النموذج الوستفالي. من جهةٍ أخرى، يُبقي نموذج العصر الوسيط الجديد على دورٍ حاسمٍ لسلطة الدولة في الإبقاء على النظام العالمي بعيدًا عن حافة الانهيار الذي قد تسببه نهاية الدولة، حيث يمكن ملاحظة شكلٍ من أشكال "التجاذب [الثابت والمستقر] بين طرفي نقيض، فالمواطن يسعى للاستفادة من مزايا العولمة، لكنه في المقابل يتمسك بالدولة لحمايته من مخاطرها"⁴⁶. وباستثناء الجماعات الإرهابية - الجهادية تحديدًا لأنها تتحدى نظام الدولة الوطنية - يبدو أن الفواعل غير الدولتية تتبنى نفس الموقف الهجين من الدولة، فهي (قد) تعمل على التقويض من سلطتها، لكن ليس إلى الحد الذي قد تختفي معه.

⁴⁴ Robert D. Kaplan, "The Coming Anarchy," in Gearóid Ó Tuathail, Simon Dalby and Paul Routledge (eds.), *The Geopolitics Reader*, London: Routledge, 1998.

⁴⁵ Mcfate, 39.

⁴⁶ زقاع، "العصر الوسيط الجديد"، 163.

قد يبدو نموذج العصر الوسيط (الجديد) فوضويًا ويفتقر إلى الأمن والنظام، إلا أنه يبقى أكثر ثراءً وتعقدًا من النموذج الوستفالي، سواءً من حيث المفهوم أو من حيث الممارسة. إن العالم في طبيعته، كما يشدد على ذلك القانون الثاني لديناميكا الحرارية، لا يسير ولا يصير إلا نحو المزيد من الاضطراب والتعقد مع مرور الزمن. فالأشياء على حد تعبير إدوورد مورفي تنزع دائمًا لأن يختل نظامها. لا يقتصر مضمون هذا القانون فقط على وصف النظام الفيزيائي/البيولوجي للعالم، لكنه يشمل كذلك نظامه الاجتماعي (العالمي)، على نحو ما توجي به مؤشرات عوامل الاضطراب التي تم استعراضها في هذا المبحث. من جهةٍ أخرى، من شأن هذا النموذج أن يؤكد فرضية أن سهم الزمن ليس أحادي الاتجاه بالضرورة⁴⁷، حيث يسير من ماضيٍ أزليٍّ غابر نحو مستقبلٍ أبديٍّ واعد، وأن التغيُّر لا يأخذ دائمًا شكلًا تقدميًا تطوريًا تراكميًا حيث تكون الحقبة الجديدة امتدادًا للحقبة البائدة التي تسبقها على سهم الزمن.

المبحث (II)

التعقد كنظريةٍ في العلاقات الدولية

خلال السنوات الأخيرة، أصبح مصطلح التعقد جزءًا لا يتجزأ من الخطاب المعرفي في حقل العلاقات الدولية، وهو ما عكسه العديد من المفاهيم المؤصلة نظريًا: كمفهوم الاعتماد المتبادل المعقد لدى جوزيف ناي⁴⁸، التعلم المعقد لدى ألكسندر ونْت⁴⁹، الأمن المعقد لدى كَانْ بوث وآخرين⁵⁰، التنشئة الاجتماعية المعقدة لدى ترين فلوكلهارت⁵¹، ومفاهيم أخرى عديدة تحمل وصف المعقد(ة). مع ذلك، وعلى الرغم من ظهور هذه الابتكارات النظرية، فهي تبقى محدودة حيال المفارقة التي يفاقم التعقد من حدتها، إذ كلما قلّت قابلية المستقبل للتوقع زادت الحاجة إلى المزيد من الاستبصارات للتقليل من حدة الغموض الذي يكتنفه، وكلما قلّت الظروف التي تسمح بالتخطيط زادت الحاجة إلى وضع مزيدٍ من الخطط للتعامل مع تحديات المستقبل. حيال هذه المفارقة، يُصرُّ أنصار نظرية التعقد على أن باحثي التيار المهيمن يفتقدون إلى الوعي بالحدود التي يفرضها التعقد المتزايد في الحياة الدولية على الأجندة التقليدية للحقل⁵².

⁴⁷ Mcfate, 42.

⁴⁸ Joseph Nye, *Understanding International Conflict*, NY: HarperCollins, 1993.

⁴⁹ Wendt, *Social Theory of International Politics*, op. cit.

⁵⁰ Ken Booth (ed.), *Critical Security Studies and World Politics*, Boulder, Colorado: Lynne Rienner, 2005.

⁵¹ Trine Flockhart, "Complex Socialisation," *European Journal of International Relations* 12(1): 2006.

⁵² Emilian Kavalski, "The Fifth Debate and the Emergence of Complex International Relations Theory: Notes on the Application of Complexity Theory to the Study of International Life", *Cambridge Review of International Affairs* 20(03): 2007, 441.

ويسجل كافالسكي نفوذًا متزايدًا لنظرية التعقد في أدبيات العلاقات الدولية خلال العقدين الماضيين، على الأقل في المجالات التالية: مراجعة أطروحات كلٍّ من الواقعية/العقلانية⁵³، البنائية⁵⁴ وما بعد الحداثة⁵⁵، نقد النزعة الانتقائية⁵⁶ داخل الحقل، التاريخ الدولي⁵⁷، دراسات العولمة⁵⁸، دراسات التكامل الأوروبي⁵⁹، حل النزاعات⁶⁰، دراسات التنمية⁶¹، دراسات بناء الدولة⁶²، دراسات صنع السياسة [العامة]⁶³، والدراسات الأمنية⁶⁴. مرة أخرى، لا يوجد هناك

⁵³ Robert Axelrod, *The Complexity of Cooperation*, Princeton, NJ: Princeton University Press, 1997; Courtney Brown, *Serpents in the Sand*, Ann Arbor: University of Michigan Press, 1995; David Byrne, *Complexity Theory and the Social Sciences*, London: Routledge, 1998; Robert Jervis, *System Effects*, United Kingdom: Princeton University Press, 1997.

⁵⁴ Emanuel Adler, *Communitarian International Relations*, Cambridge: Cambridge University Press, 2005; Matthew Hoffman, *Ozone Depletion and Climate Change*, NY: SUNY Press, 2005; Lars-Erik Cederman, *Emergent Actors in World Politics*, Princeton, NJ: Princeton University Press, 1997.

⁵⁵ Paul Cilliers, *Complexity and Postmodernism: Understanding Complex Systems*, NY: Routledge, 1998; Michael Dillon, "Global Security in the 21st Century: Circulation, Complexity, and Contingency," ISP/NSC Briefing Paper, 05:02, 2005, 2-3.

⁵⁶ Robert Geyer, "European Integration, the Problem of Complexity and the Revision of Theory," *Journal of Common Market Studies* 41(1): 2003, 15-35.

⁵⁷ James Rosenau, *Turbulence in World Politics*, Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990; Matthew Hoffman and John Riley, "The Science of Political Science," *New Political Science* 24(4): 2002, 303-320; Diana Richards (ed.), *Political Complexity*, Ann Arbor: University of Michigan Press, 2000; Manuel DeLanda, *A Thousand Years of Nonlinear History*, NY: Swerve, 1997; Roger Beaumont, *War, Chaos and History*, Westport, Connecticut: Praeger, 1994.

⁵⁸ James Rosenau, *Distant Proximities*, Princeton, NJ: Princeton University Press, 2003; Edgar Grande and Louis W. Pauly (eds.), *Complex Sovereignty: Reconstituting Political Authority in the Twenty-first Century*, Toronto: University of Toronto Press, 2005; Robert Geyer, "European Integration, the Problem of Complexity and the Revision of Theory," *Journal of Common Market Studies* 41(1): 2003, 15-35; Græme Chesters, "Global Complexity and Global Civil Society," *Voluntas* 15(4): 2004, 323-342; Jim Whitman, *The Limits of Global Governance*, London: Routledge, 2005; Sylvia Walby, *Globalization and Complex Inequalities*, London: Sage, 2007; John Urry, *Global Complexity*, Cambridge, United Kingdom: Polity Press, 2003.

⁵⁹ Andrew Barry and William Walters, "From EURATOM to Complex Systems," *Alternatives* 28(2): 2003, 305-329; Walter Clemens, *Complexity Theory and European Security*, Lanham, Maryland: Rowman & Littlefield, 2001; Robert Geyer, "European Integration, the Problem of Complexity and the Revision of Theory," *Journal of Common Market Studies* 41(1): 2003, 15-35.

⁶⁰ Bruce Bueno de Mesquita, "The End of the Cold War," *Journal of Conflict Resolution* 42(2): 1998, 131-155; Dennis Sandole, *Capturing the Complexity of Conflict: Dealing with Violent Ethnic Conflicts of the Post-Cold War Era*, London: Cassell, 1999; Peter Suedfeld and Philip Tetlock, "Integrative Complexity," *Journal of Conflict Resolution* 21(1): 1977, 169-184; Theodore Raphaël, "Integrative Complexity Theory," *Journal of Conflict Resolution* 26(3): 1982, 423-450; Yong Pil-Rhee (ed.), *Complex Systems Model of South-North Korean Integration*, Seoul: National University Press, 1996; Lynn Davis, *Education and Conflict: Complexity and Chaos*, London: Routledge, 2004.

⁶¹ Katharine Farrell, "Epistemology, Complexity and Democracy," *Local Environment* 9(5): 2004, 469-479; Samir Rihani, *Complex Systems Theory and Development Practice*, London: Zed Books, 2002; Trevor Parfitt, "Hylomorphism, Complexity and Development," *Third World Quarterly* 27(3): 2006, 421-441.

اتفاق حول ما إذا كان هذا التوجه المتنامي لمقاربة السياسة الدولية من منظور التعقد يعبر عن تحول في البراداييم، على نحو ما يذهب إليه ألبرت وهيلكرماير⁶⁵، هاريسون⁶⁶ و ماثيوز وآخرون⁶⁷، أم أن الأمر لا يعدو أن يكون محاولاتٍ متفرقةٍ – ومحدودة من حيث التأثير المعرفي – لعبور الحدود التي تفصل بين تخصص العلاقات الدولية وتخصصاتٍ معرفيةٍ أخرى، غير اجتماعية في الأساس، كالرياضيات والفيزياء، وهي حركة غير جديدة على تاريخ الحقل، إذ سبق وأن حدثت حركة مماثلة خلال مرحلة الثورة السلوكية (مرحلة النقاش الثاني).

أبعد من ذلك، يجادل أدلر بأن تطبيقات نظرية التعقد داخل حقل السياسة الدولية من شأنها أن تقدم مجموعة من الاستبصارات والمفاهيم والأدوات التحليلية أعمق مما تقترحه مقولة "التحول في البراداييم". عمومًا، نحاول هنا تجنب الاستغراق في هذا الجدل، ونكتفي بالافتراض أن مقاربة إشكاليات السياسة العالمية – بهذه التسمية بدلا من تسمية السياسة الدولية – من منظور التعقد من شأنها أن تساعد في توسيع وتعميق الحقل، خاصة وأن علم التعقد، بشكلٍ عام، غير مهتم بإحداث قطيعة نهائية مع العلم الكلاسيكي.

تأتي محاولات إقحام نظرية التعقد داخل الحقل في سياق توصيات التقرير النهائي للجنة الدولية لإصلاح وإعادة بناء العلوم الاجتماعية (the Gulbenkian Commission on the Restructuring of the Social Sciences)⁶⁸، التي ترأسها إيمانويل فالرشتاين سنة 1996، والتي دعت إلى إصلاح مؤسسة البحوث الاجتماعية عبر توجيهها نحو

⁶² Cederman, op. cit.; Ken Coghill, "Federalism: Fuzzy Global Trends," *Australian Journal of Politics and History* 50(4): 2004, 41-56.

⁶³ Stanley Feder, "Forecasting for Policy-making," *Annual Review of Political Science* vol. 5: 2002, 111-125; Douglas Kiel, "The Nonlinear Paradigm," *Systems Research* 9(2): 1992, 27-42; Michael Wallace and Peter Suedfeld, "Leadership Performance in Crisis: the Longevity-Complexity Link," *International Studies Quarterly* 32(4): 1988, 439-451; Louise Comfort, "Disaster," *Cambridge Review of International Affairs* 14(1): 2000, 277-294.

⁶⁴ Myriam A. Dunn, "Securing the Digital Age: the Challenges of Complexity for Critical Infrastructure Protection and International Relations Theory," in Johan Eriksson and Giampiero Giacomello (eds.), *International Relations and Security in the Digital Age*, London: Routledge, 2007; David Alberts and Thomas Czerwinski (eds.), *Complexity, Global Politics and National Security*, Washington: National Defence University, 1997; Michael Dillon and Chris Wright (eds.), *Complexity, Networks and Resilience*, London: Chatham House, 2006; Nader Elhefnawy, "Societal Complexity and Diminishing Returns in Security," *International Security* 29(1): 2004, 152-174.

⁶⁵ See Mathias Albert and Lena Hilkermeier (eds.), *Observing International Relations: Niklas Luhmann and World Politics*, London: Routledge, 2004.

⁶⁶ See Neil E. Harrison (ed.), *Complexity in World Politics: Concepts and Methods of a New Paradigm*, Albany: State University of NY Press, 2006.

⁶⁷ See Michael Mathews; Michael White and Rebecca Long, "Why Study the Complexity Sciences in the Social Sciences," *Human Relations* 52(4): 1999, 439-462.

⁶⁸ Immanuel Wallerstein et al., *Open the Social Sciences: Report of the Gulbenkian Commission on the Restructuring of the Social Sciences*, Stanford: Stanford University Press, 1996.

الاعتماد أكثر على ديناميكيات اللاتوازن، وما تستدعيه من التركيز على وجود أكثر من مستقبلٍ (محتمل) للحاضر الراهن، فضلاً عن مفاهيم من قبيل التشعب، (حرية) الاختيار، واللايقين باعتباره جوهرًا متأصلاً في الطبيعة. جديرٌ بالذكر أن اللجنة ضمت شخصياتٍ مرموقة من المتخصصين في العلوم الاجتماعية والطبيعية على حدٍ سواء، بمن في ذلك إيليا بريغوجين. وجديرٌ بالذكر، كذلك، أن المناخ الابستمولوجي الذي ساد عقب صدور التقرير لم يؤكد قط على إعادة تعريف الحدود بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية بدفع هذه الأخيرة نحو تبني المزيد من الميكانيكية والحتمية، كما كان يطمح إليه السلوكيون، ولكن بتشجيع العلوم الاجتماعية على إعادة تعريف اللايقين، اللاخطية واللاحتمية بما يتناسب مع كونها أصبحت تشكل أسس البراداييم الجديد السائد، فضلاً عن تشجيع العلوم الطبيعية على تبني تصوراتٍ أكثر انفتاحًا وإبداعية بشأن كيفية عمل الطبيعة.

تمثل القيمة المضافة لنظرية التعقد في التشجيع على البدء في التفكير حول تفاعلات وتشابكات الحياة الدولية بوصفها نظامًا معقدًا، أو بالأحرى نظامًا معقدًا من عدة أنظمة معقدة. عندما نقول أن هذه النظرية تتصور السياسة العالمية كنظامٍ معقد، فهذا لا يعني أنها تفترض الغياب المطلق للانتظامات، لكنها تفترض أن الأنماط الخطية (النظام)، اللاخطية (التعقد) والعشوائية (اللانظام) للتفاعلات العالمية يمكن أن تتعايش وتتزامن بعضها مع بعض⁶⁹. يؤكد هذا التصور على خاصية التعقد، اللتين سبق فحصهما في الفصل الثاني، الازدواجية والتكاملية.

لذلك، يستعمل روزنو مفاهيم من قبيل (glocalization) و (fragementation) للتعبير عن التفاعل، التزامن، التعايش والتكامل بين ديناميكيات التفتت والتشظي (fragmenting) من جهة، وديناميكيات الاندماج (integrating) من جهة أخرى، وبين ديناميكيات إضفاء الطابع المحلي (localising) ونزع الطابع المركزي (decentralising) من جهة، وبين ديناميكيات إضفاء الطابع العالمي (globalising) وإضفاء الطابع المركزي (centralising) من جهةٍ أخرى⁷⁰. بدون إقحام خاصية الازدواجية والتكاملية، سابقتي الذكر، يبقى من الصعب فهم الكيفية المعقدة التي تتأثر بها هذه الديناميكيات التي تبدو في ظاهرها متعارضة وتلغي بعضها بعضًا.

يناقش هذه المبحث ثلاث موضوعات أساسية على جدول أعمال إسهامات نظرية التعقد داخل الحقل. إن استعمال وصف "الأساسية" هنا لا يعني بأي حالٍ من الأحوال أن المواضيع التي سبق ذكرها (الاعتماد المتبادل المعقد، التعلم المعقد، الأمن المعقد، أو التنشئة الاجتماعية المعقدة) يمكن أن تكون أقل أهمية، غير أن طبيعة هذا البحث، الذي لا يسعى إلى التخصص في حقل فرعي معين من الحقول الفرعية للعلاقات الدولية، هي التي أملت انتقاء هذه الموضوعات التي لا تقع ضمن مجال اهتمام حقل فرعي بعينه، وإنما تبقى مثار اهتمام الحقل المعرفي للعلاقات

⁶⁹ Kavalski, "The Fifth Debate," 443.

⁷⁰ Rosenau, *Distant proximities*, 11.

لإبراز هذا التأثير، يمكن الإحالة مثلاً إلى ديناميكيات الجمعيات الأهلية التي تبدو كقوة طاردة تبتعد عن الإطار الدولي وتتجاوزها، لكنها في الوقت نفسه تعمل كقوى جاذبة نحو المركز الدولي لأنها تريد تدعيم دور الدولة وتصحيح مساره.

الدولية ككل. تتمثل هذه الموضوعات في خاصيتي التعقد والسلوك الشواشي في النظام الدولي/العالمي، فضلا عن إشكالية مستويات التحليل في العلاقات الدولية.

1- النظام الدولي كنظامٍ (عالمي) معقد

استعرض الفصل الثاني خصائص الأنظمة المعقدة كمدخلٍ لتجنب التورط في إضفاء المزيد من الطابع الفلسفي على مفهوم التعقد. في السياق نفسه، وبالكيفية نفسها، يقوم هذا المبحثُ بفحص خاصية التعقد في السياسة العالمية من خلال فحص النظام الدولي كنظامٍ (عالمي) معقد بالمفهوم الذي سبق النقاشُ بشأنه في الفصل الثاني. بعبارةٍ أخرى، يسعى هذا المبحثُ إلى فحص خصائص النظام الدولي الراهن عبر إحالتها على مجموعةٍ من خصائص الأنظمة المعقدة التي تم استعراضها في الفصل السابق:

أولاً، يتكون النظام الدولي من عددٍ كبير من العناصر (المكونات)، ما يجعل تسمية "الدولي" في حد ذاتها أضيق من أن تحيط بالعدد المتزايد من الفواعل، كمًّا ونوعًا. تناول المبحثُ السابق ظاهرة "الانتشار المتزايد" في فواعل السياسة العالمية، وقد تمّ التأكيدُ على أن مفهوم "الانتشار" (proliferation) ينطوي على دلالاتٍ كميةٍ ونوعيةٍ في الوقت نفسه. فمن الناحية الكمية، تحيل المفردة على جميع أشكال الارتفاع المتزايد في أعداد الفواعل، بدءًا بالارتفاع المستمر – الحالي والمتوقع – في عدد سكان العالم، مرورًا بعدد الدول، وصولًا إلى عدد الفواعل الدولية وغير الدولية. أما من الناحية الكيفية، فهي تحيل على جميع أشكال التحول الكيفي في طبيعة الفواعل وقدراتها وأدوارها، سواءً تعلق الأمرُ بالأفراد، أو بالدول أو بالفواعل غير الدولية، فضلاً عن التعقيدات التي تنبثق على نحوٍ عشوائي وغير متوقعٍ جراء التفاعل المستمر بينها.

ترتبط بنية النظام الدولي الراهن بظاهرة التزايد المستمر في عدد وأشكال التنظيمات الجماعية للأفراد القادرة على ممارسة تمثيلٍ متفاوت التأثير على المستوى العالمي. وينمو النظام الدولي بفضل التعايش بين نمطين من التعقد، تعقدٌ أخذ في الفوضى بسبب المعضلات التي تخلقها مختلف عوامل الاضطراب سابقة الذكر، وتعقدٌ أخذ في التنظيم ذاتيًا بسبب مظاهر التأثير – الذي لا يخلو من تعايش – بين أنماط التنافس والتعاون (cooperation) بين الملايين من الفواعل من دولٍ، جماعاتٍ/طوائف، شركات، جماعات ضغط ومصالح، جمعيات، أحزاب، منظمات وتنظيمات، وحركاتٍ جميعها – على تباين مواقعها وقوة تأثيرها – تتفاعل وتتشابك من أجل تعزيز قيم و/أو مصالح، تتصادم أحيانًا وتتناغم أحيانًا أخرى.

تحيلُ فكرة التنظيم الذاتي إلى إمكانية إعادة تعريف مفهوم "الفوضى" الذي يقوم عليه التمييز السائد بين طبيعة النظام الدولي والأنظمة الوطنية، بحيث يصبح جوهر عمل النظام (system) الدولي هو الوصول إلى حالة

الانتظام (order) في السياسة العالمية في غياب أي مصدرٍ محدّدٍ للسلطة العالمية⁷¹، على غرار ما هو موجود على مستوى الأنظمة الوطنية. وبذلك يكون النظام الدولي ذاتيّ التنظيم أكثر من كونه فوضوي البنية. وتصبح "الفوضى" مجرد وصفٍ تحليلي لحالة النظام أكثر من كونها مشكلة معيارية في كيفية عمله.

من جهةٍ أخرى، يدعو روزنو إلى ضرورة تجاوز التصور التقليدي القائم على نموذج النظام الدولي (نظام العلاقات ما بين الدول)، لأن العالم أصبح أشبه بدمج (amalgamation) تضمُّ العديد من الفواعل، البنى والعمليات التي تتعرض للاندماج و/أو التشتت على نحوٍ مستمر ومتزامن. تتناغم هذه الدعوة مع تأكيد أنصار مفهوم الحوكمة العالمية على ضرورة تجاوز النموذج الهرمي للحكم، القائم على مركزية (مستوى تحليل) الدولة، لأن العلاقات بين الدول أصبحت عبارة عن شبكةٍ متزايدة التعقد من العلاقات السياسية، الاقتصادية، الاستراتيجية والاجتماعية، والهجينة في أحيانٍ كثيرة، التي تربط مختلف الفواعل مادون الوطنية، الوطنية، عبرالوطنية، مابين الوطنية وما فوق الوطنية ضمن أشكالٍ مختلفةٍ من المنظمات، المنظومات، المؤسسات، الشبكات و/أو الشراكات. وهذا ما يبرر الوصف الشائع حديثاً للحوكمة العالمية على أنها حوكمة متعددة الفواعل، متعددة المستويات، فضلاً عن كونها متعددة القطاعات.

إضافة إلى ذلك، ينبغي الانتباه إلى أن التزايد في حدة وكثافة العالمية (globalism)، بمعنى التزايد في حدة وكثافة شبكات الاعتماد المتبادل على مستوى عالمي، لا يتعلق فقط بمجرد تطور تاريخي خطي عبر الزمن (من البسيط نحو المعقد)، لكنه يعني أن علاقاتٍ مختلفةٍ من الاعتماد المتبادل تتقاطع بشكلٍ أعمق في الكثير من النقاط المختلفة. وبالتالي فإن أية أحداثٍ في منطقةٍ جغرافيةٍ معينة، أو في قطاعٍ معين، أو في بُعدٍ معين يمكن أن يكون لها آثارٌ عميقة في مناطق جغرافيةٍ أخرى، أو في قطاعاتٍ أخرى، أو في أبعادٍ أخرى. وكما تؤكد عليه نظرية الشواش في أنظمة الطقس، يكون لأحداثٍ صغيرة في مكانٍ ما آثارٌ جسيمة وواسعة في مكانٍ آخر وفي زمنٍ لاحق. ومثل هذه الأنظمة يصعبُ التنبؤ بمخرجاتها. والمشكلة أنه عندما يتعلق الأمر بأنظمةٍ إنسانية/اجتماعية، ينزع الناس نحو الاجتهاد في العمل من أجل التفوق على الآخرين وكسب مزايا نسبية اقتصادية، اجتماعية أو عسكرية من خلال التصرف على نحوٍ لا يمكن للآخرين التنبؤ به. لذلك، ينبغي أن نتوقع بأن التزايد في حدة وكثافة العالمية سيكون مصحوباً بتزايدٍ في حدة اللابقيين، كما سيكون مصحوباً باستمرار التنافس بين اللابقيين والتعقد من جهةٍ، وسعي مختلف الفواعل، من الدول ومن غير الدول، لفهم وإدارة الأنظمة متزايدة التعقد والتشابك من جهةٍ أخرى⁷².

ثانياً، تتسم عمليات ومسارات التفاعل في النظام الدولي الراهن بالثراء والتعقد، حيث أن أي عنصرٍ يمكن أن يؤثر وفي الوقت نفسه يتأثر ببقية العناصر المُشكِّلة للنظام. يُعبّر عن هذه العمليات والمسارات بمفهوم التأثير – التأثير

⁷¹ Erika Cudworth and Stephen Hobden, "Anarchy and Anarchism: Towards a Theory of Complex International Systems," *Millennium* 39(2): 2010, 399.

⁷² Joseph S. Nye Jr. and John D. Donahue (eds.), *Governance in a Globalizing World*, Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2000, 11-12.

والتأثر في الوقت نفسه – أكثر مما يعبر عنها بمفهوم التفاعل. هذا من شأنه أن يبرر خاصية الصعوبة في التمييز بين ما إذا كان المتغير تابعاً (النتيجة) أم مستقلاً (السبب)⁷³، فعمل الأنظمة المعقدة ينطوي أساساً على تضافر أسبابٍ معقدة، عديدة ومتنوعة، يصبح لاحقاً من الصعب تمييزها عن نتائجها بفعل التأثير المعقد بينها، ما يجعل هذه الأنظمة بعيدة عن الاستقرار، لا تنفك تتغير، وغير قابلة للتنبؤ أو التحكم، إما لأنها محكومة بعواملٍ متعددة ومتأثرة، أو لأنها تتأثر بمؤثراتٍ خارجية عشوائية بحكم انفتاحها على بيئتها الخارجية.

يعرف النظام الدولي، كما أصبح الآن معروفاً، نموّاً متزايداً في أعداد وأنماط الفواعل غير الدولية، وهو ما يؤدي إلى ظهور تحدياتٍ في السياسة العالمية على مختلف مستوياتها، لكنه في الوقت نفسه (قد) يسمح بازدهار مجموعة من الفرص لمعالجة تحدياتٍ أخرى. لذلك، ينبغي الانتباه دائماً إلى الازدواجية الكامنة في دور الفواعل غير الدولية، فهي تُجَلُّ مشاكل في السياسة العالمية (problem-maker) وفي الوقت نفسه تُحَلُّ مشاكلٍ أخرى (problem-solver). تعتبر هذه الازدواجية، المقترنة بالتعدد المتزايد في السياسة العالمية، مهمة جداً في فهم الكيفيات التي تتعايش وتتأثر بها أطراف الثنائيات التقليدية القائمة على منطق التعارض والإقصاء المتبادل، كأن نقول بأن العولمة مثلاً تدفع الناس نحو أن يصبحوا أقل وفي الوقت نفسه أكثر تعصباً لقومياتهم/إثنياتهم/مختلف انتماءاتهم الهوياتية، أو أن نقول بأن النظام الدولي الراهن أحادي القطب ومتعدد الأقطاب في الوقت نفسه، أو أن نقول بأن الآخر – بالنسبة لدولةٍ معينة – هو شريكٌ تجاري ومنافسٌ سياسي/أممي في آنٍ معاً.

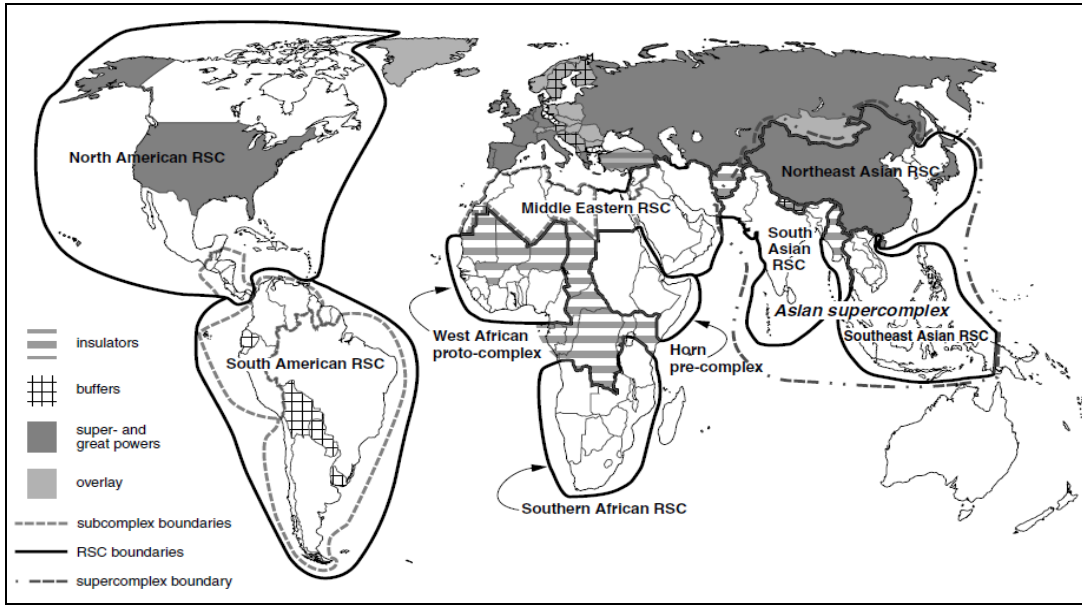
ثالثاً، يتشكل النظام الدولي من عددٍ من الأنظمة الفرعية المعقدة، التي تتسم بأنها أنظمة مفتوحة، بمعنى أنها تتفاعل مع البيئة التي تعمل فيها، إلى الحد الذي يصعب معه في الغالب ترسيم الحدود التي تفصل بين النظام وبيئته. كما تتسم هذه الأنظمة بأنها مفتوحة بعضُها على بعض، مما يزيد في حدة تعقدها، وفي حدة تعقد النظام الدولي ككل. لذلك، يُنتظر من نظرية التعقد في العلاقات الدولية أن تشتغل على دراسة هذه الأنظمة الفرعية – على غرار ما يفعله علم التعقد بشكل عام – كأنظمةٍ لا يمكن اختزال بنيتها الداخلية في نظامٍ ميكانيكيٍّ من جهة، وكأنظمةٍ تتميز، من جهةٍ أخرى، بدرجةٍ عالية من الانفتاح على بيئتها الخارجية، ما يسمح بالتدفق المستمر للطاقة، المادة والمعلومات عبر أيٍّ من الحدود التي قد يختار الباحث تحديدها⁷⁴ من أجل أغراضٍ تحليليةٍ تتعلق بالتمييز بين النظام وبيئته⁷⁵.

⁷³ يلفت بن عنتر الانتباه إلى أن "[انجراف الحدود بين طرفي] هذه الثنائية دلالة أخرى على التعقد. فالمتغير قد يكون تابعاً في الوقت (و1)، لكنه يتحول في الوقت (و2) إلى متغير مستقل لأن سيرورتها أوجدت دينامية تتطور بعيداً على ظروف الوقت (و1)". بن عنتر، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2016.11.4.

⁷⁴ Peter Allen, "What Is Complexity Science? Knowledge of the Limits to Knowledge," *Emergence* 3(1): 2001, 39.

⁷⁵ المقصود هنا أن ما يسمى "حدود النظام" ليست سوى أدوات تصورية – تحليلية (قد) لا تكون موجودة إلا في ذهن الباحث.

يمكن الإحالة هنا إلى نمطين من أنماط هذه النظم الفرعية المعقدة في النظام الدولي الراهن، مركبات الأمن الإقليمي⁷⁶ (أنظر الخريطين 2 و 3)، والترتيبات (الاقتصادية والتجارية) الإقليمية بمختلف أشكالها، التقليدية، الجديدة وما بين الإقليمية⁷⁷ (أنظر الأشكال 50، 51 و 52). يَنْتُج انفتاح هذه النظم الفرعية المعقدة، بعضُها على بعض، عن عدة عوامل: كالتزايد والتعدد المستمر في الفواعل؛ التداخل والاعتماد المتبادل والتفاعل المعقد بين أدوار مختلف هذه الفواعل؛ الحدود المائعة وغير الواضحة بين قطاعات السياسات العامة العالمية الثلاثة (العمومي، الخاص والاجتماعي)؛ وأخيرًا، الانبثاق المستمر لأشكالٍ جديدة للحكم، الفعل، التدخل والضبط على المستوى العالمي.

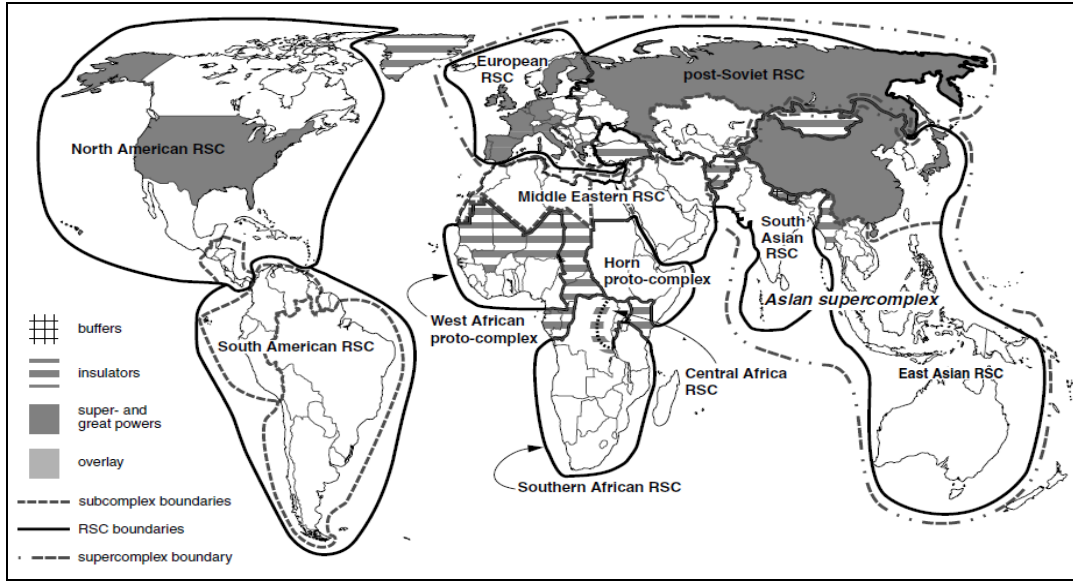


الخريطة (2): انقسام العالم إلى مجموعة من مركبات الأمن الإقليمية متداخلة الحدود (خلال الحرب الباردة)⁷⁸

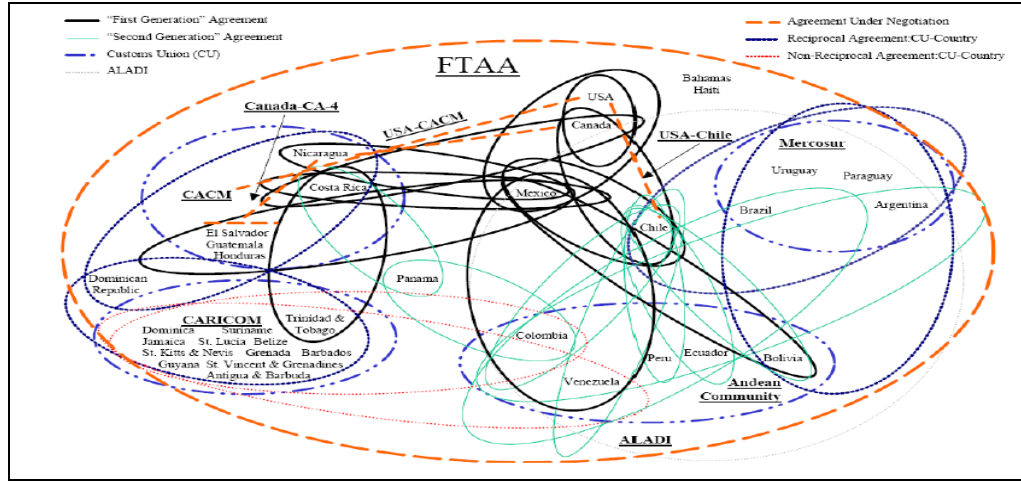
⁷⁶ Barry Buzan and Ole Wæver, *Regions and Powers: the Structure of International Security*, NY: Cambridge University Press, 2003.

⁷⁷ Richard E. Baldwin, "Multilateralising Regionalism: Spaghetti Bowls as Building Blocs on the Path to Global Free Trade," *The World Economy* 29(1): 2006, 1451-1518.

⁷⁸ Buzan and Wæver, *Regions and Powers*, xxv.



الخريطة (3): انقسام العالم إلى المزيد من مركبات الأمن الإقليمية متداخلة الحدود (مابعد الحرب الباردة)⁷⁹



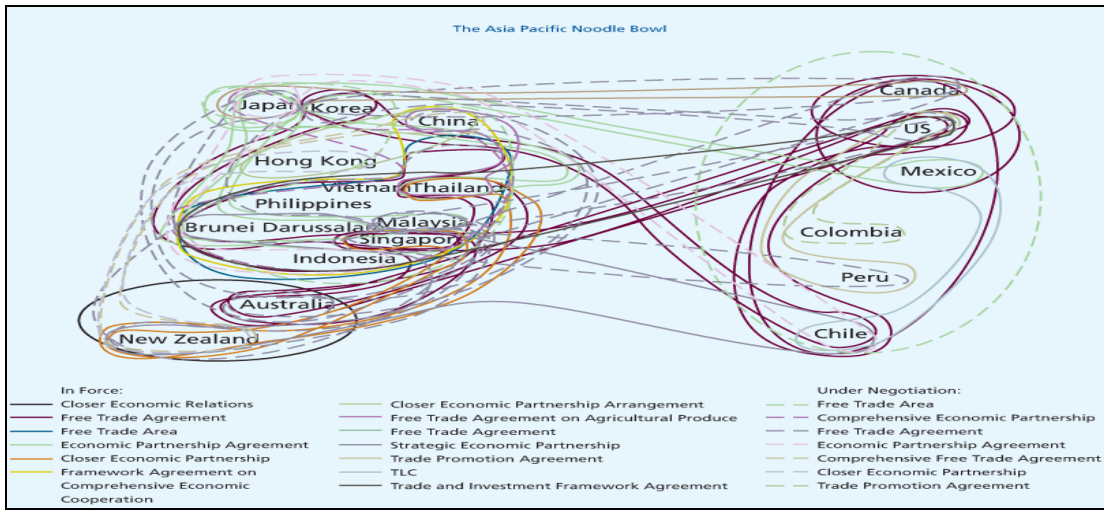
الشكل (50): مركب لترتيبات إقليمية على شكل طبق سباغيتي (Spaghetti Bowl)⁸⁰: تشابك وتداخل مناطق

التبادل الحر (FTAs) في فضاء الأمريكيتين⁸¹

⁷⁹ Buzan and Wæver, *Regions and Powers*, xxvi.

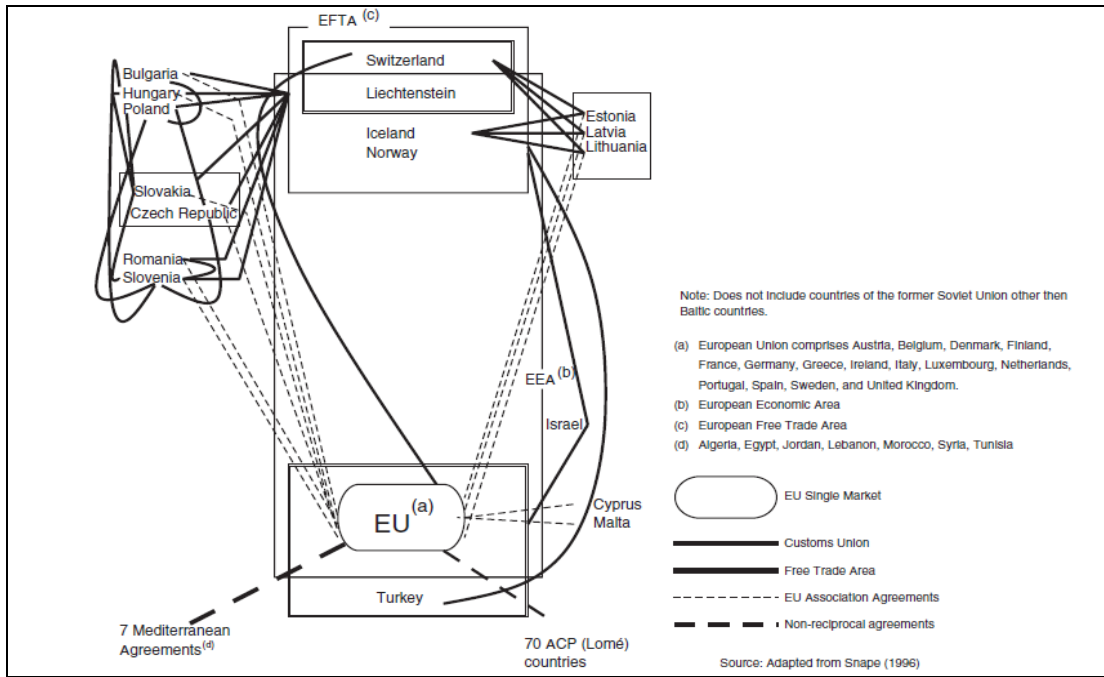
⁸⁰ يحيل جاديش باغواتي إلى النظام التجاري الدولي المعاصر بوصفه أشبه بـ "طبق سباغيتي" (spaghetti bowl)، حيث يتميز هذا النظام بعدد كبير من الاتفاقيات التجارية بين الدول، مختلفة الأشكال، ثنائية ومتعددة الأطراف، متداخلة ومتشابكة إلى الحد الذي تصبح معه القواعد التي تحكم التجارة بين أية دولتين (أو أية مجموعة من الدول) مهمة ومعقدة للغاية، وحيث يزداد الغموض بشأن معرفة طبيعة وحجم التفضيلات التي يجب أن تحظى بها صادرات دولة معينة لدى دولة أخرى. كما أن هذا اللاحق الحاد له عواقبه على الدول من خارج مناطق اتفاقيات التجارة التفضيلية (PTA)، لأن أي تغيير في صادراتها نحو دول منطقة التجارة التفضيلية يعتمد بشكل حاسم على طبيعة ومدى التفضيلات التجارية التي تتمتع بها دول المنطقة فيما بينها. أنظر:

Jagdish N. Bhagwati, *Termites in the Trading System: How Preferential Agreements Undermine Free Trade*, Oxford: Oxford University Press, 2008, 61-71.



الشكل (51): مركب لترتيبات إقليمية على شكل طبق سباغيتي (Spaghetti Bowl): تشابك وتداخل الترتيبات

الإقليمية في فضاء آسيا-الباسيفيك⁸²



الشكل (52): مركب لترتيبات إقليمية على شكل طبق سباغيتي (Spaghetti Bowl): تشابك وتداخل الترتيبات

الإقليمية في فضاء أوروبا⁸³

⁸¹ Kevin Gallagher, "Trading Away Stability and Growth: United States Trade Agreements in Latin America," Working Paper Series, Number 266, September 2011, 9.

⁸² Pacific Economic Cooperation Council, *State of the Region Report 2006*, Section 2 on "Regional Dynamics: Challenges for Asia Pacific Cooperation," <https://www.pecc.org/state-of-the-region-report-2006/224-state-of-the-region/2006-2007/393-section-2-regional-dynamics-challenges-for-asia-pacific-cooperation> (accessed on 12.4.2016)

رابعًا، تتسم التفاعلات في النظام الدولي بأنها تفاعلات لاختطية في الأساس. تتميز التفاعلات اللاختطية بكون أن الأسباب الصغيرة يمكن أن تكون لها نتائج كبيرة، والعكس. وهو ما يُعدُّ شرطًا مسبقًا لحالة التعقد. تنتج اللاختطية عن التأثير والاعتماد المتبادل بين مختلف عناصر النظام، وعن تفاعل النظام المستمر مع البيئة الخارجية بوصفه نظامًا مفتوحًا على نحو ما سبق. من شأن اللاختطية أن تفاقم من حدة عدم قابلية الأنظمة المعقدة للتنبؤ. إلى جانب ما سبق، ينبغي أن نتذكر نمط التغيير "الغريب" الذي تنتجه (بعض) الأنظمة الشواشية، كما في حالة أنظمة الطقس التي درسها لورنتز. على أن وصف هذه الأنظمة بالغريبة ليس تعبيرًا أدبيًا، لأن الجاذب الذي ابتكره لورنتز نفسه لتمثل السلوك الشواشي، وغير القابل للتنبؤ، لهذه الأنظمة يسمى الجاذب الغريب (أنظر الفصل الثاني).

تكتسي عمليات النظام الدولي الراهن الخاصية اللاختطية إلى الحد الذي يصبح معه المستثمر الذي يقوم بالكبس على زر (enter) في لوحة مفاتيح حاسوبه في وول ستريت، نيويورك قادرًا على التأثير على السوق المالية العالمية برمته. مسار التأثير هذا شبيه إلى حدٍ بعيدٍ بمسار التأثير الذي تتخذه الأمواج الطفيفة الناجمة عن رفرة فراشةٍ لجناحها في منطقةٍ ما فتؤدي مع مرور الوقت إلى إحداث عاصفة هوجاء في مناطق أخرى بعيدة على سطح الأرض. وهذا الشكل ووفقا لهذا المنظور، يصبحُ النظامُ العالمي – الأوسع نطاقًا من النظام الدولي عبارة عن شبكةٍ عالية التعقد يكون فيها كلُّ شيءٍ مرتبطًا بكلِّ شيءٍ (everything is connected to everything). ويصبح، كذلك، لزامًا على الباحث في حقل السياسة العالمية أن يهتم بتحليل (التفاعل بين) أكبر قدرٍ ممكنٍ من المتغيرات، لأن عوامل التغيير قد تقبع في أيٍّ من تلك المتغيرات، بشكلٍ غير قابلٍ للتوقع.⁸⁴

خامسًا، تنجم عن اللاختطية خاصية أخرى هي اللايقين. وهي خاصية أصيلة في السياسة العالمية، غير أنها تزداد حدة منذ العقود الثلاثة الأخيرة بفضل تعاظم وتزايد حدة عوامل الاضطراب في النظام العالمي. خلال الحرب الباردة، رغم حالة التوتر الاستراتيجي الذي ساد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، ورغم التهديد المائل بانهيال الاستقرار الدولي وتحول حالة التوتر إلى محرقة نووية لا تبقِي ولا تذر، إلا أن مسار السياسة الدولية – في نظامٍ ثنائي الأقطاب، بسيط، وواضح المعالم – كان مفهومًا تمامًا وينزع نحو الاستمرارية بشكلٍ يمكن التعويل عليه، فالعدو كان واضحًا، والتحديات والمخاطر كانت واضحة، تمامًا كما أن الاستجابات الملائمة كان من الممكن حسابها بشكلٍ مسبق. لكن

⁸³ Bhagwati, 62.

⁸⁴ Youn-Soo Sim, "International Relations and Complex Systems Theory," a paper presented at the 51st Annual Meeting of the International Society for the Systems Sciences (ISSS), 2007, Tokyo, Japan, 1.

الوضع اختلف على نحوٍ جذري منذ نهاية الحرب الباردة، إذ غالبًا ما يجد الفاعل نفسه أبعد ما يكون من اليقين سواءً عندما يتعلق الأمر بتحديد الأعداء، أو بمواجهة التحديات، أو بتجنب المخاطر، أو بتحديد الاستجابات الملائمة⁸⁵.

غير أن حدة اللابقيين في حقبة ما بعد الحرب الباردة لا تأتي فقط من الغموض الذي يكتنف محددات التفاعل بين الدول في بيئةٍ تنجرف فيها الحدود بين الداخلي والخارجي، وبين المحلي والعالمي، وبين السياسي وغير السياسي، لكنها تأتي كذلك من حالة التراكم والتزامن بين عدة اتجاهاتٍ مثنوية (dichotomous)، ستبدو في غاية التعارض والتناقض إذا ما تم التفكير فيها بمنطق اليقين الذي ساد خلال حقبة الحرب الباردة. فالنظام الدولي، على سبيل المثال، يصبح أقل هيمنة لكنه لا يزال قويًا؛ الدول تتغير لكنها تتكيف ولا تختفي؛ الحكومات تصبح ضعيفة لكنها قادرة على التأثير خارج حدودها؛ الحدود لا تزال قادرة على إبقاء الدخلاء بعيدًا لكنها تصبح أكثر عرضة للاختراق؛ الفضاءات الجغرافية تفسح المزيد من المجال أمام فضاءاتٍ عرقية، فكرية، تكنولوجية، ومالية لكن الجغرافيا تبقى الشغل الشاغل في العالم. إنَّ تقييم الخيارات في عالمٍ يسودُه الغموض بهذا الشكل يصبح عملاً شاقاً، إذ كيف يمكن الشروع في فهم فضاءٍ سياسي يتحول ويتسع ويضيق على نحوٍ متواصل، يتقوض في مجالاتٍ معينة ويتعزز في مجالاتٍ أخرى على نحوٍ متزامن؟ كيف يمكن تصور السياسة بشكلٍ يجعلها تعني الحدود الجغرافية للدول وتعني في الوقت نفسه هويات وانتماءات الأفراد والجماعات التي تتخطى الجغرافيات؟ وكيف يمكن تتبع فضاءات وأنماط السلطة التي أصبحت تشغل مساحاتٍ سياسيةٍ جديدة تتسع وتضيق بفضل الحدود غير المستقرة والقابلة للاختراق بسهولة؟⁸⁶

يعدّ روزنو مجموعة من العوامل التي تزامنت مع نهاية الحرب الباردة كمصادر للتعقد المتزايد⁸⁷ الذي أصبحت السياسة العالمية تتسم به منذئذ: الديناميكيات التكنولوجية، انكماش المسافات، عولمة الاقتصاديات الوطنية، الانتشار الواسع وغير المسبوق للمنظمات، ثورة الإعلام، تشتت وتشظي الجماعات، اندماج الأقاليم، انتشار الممارسات الديمقراطية، انتشار التطرف، تراجع العداءات الشديدة، وإحياء الأحقاد التاريخية. كل هذه العوامل كانت لها ردود أفعالٍ أضافت بدورها إلى حجم التعقد القائم وكرست الشعور بأن اللابقيين، كجزءٍ لا يتجزأ من هذه اللاخطية المفرطة، أصبح نمطاً دائماً للحياة على حد تعبير روزنو. حيث أصبح الناس الآن يفهمون أن الأحداث غير المتوقعة تعد أمراً مألوفاً، وأن الحالات الشاذة هي في الأصل حوادث عادية، وأن الأحداث الثانوية والبسيطة يمكن أن تتعاظم لتتحول إلى نتائج كبرى ومعقدة، وأن ما كان يعتبر انتقالياً في لحظة معينة قد يكون الآن دائماً وهكذا.

⁸⁵ James N. Rosenau, "Many Damn Things Simultaneously: Complexity Theory and World Affairs," in David S. Alberts and Thomas Czerwinski (eds.), *Complexity, Global Politics, and National Security*, Washington: National Defense University, 1997, 32.

⁸⁶ Rosenau, "Many Damn Things Simultaneously," 33.

⁸⁷ Ibid., 34.

إن المشكلة بالنسبة لحقل العلاقات الدولية تكمن في مدى قدرته، كمؤسسة معرفية، على مواكبة هذا الوضع المتفاقم، من حيث افتراضاته الأساسية، أدواته المنهجية والتحليلية، مفاهيمه ومفرداته المتداولة، ناهيك عن التوصيات التي يمكن أن يزود بها الممارسين. تبقى الكيفية التي يسعى بها الحقل نفسه نموذجًا واضحًا لاستفحال هذه المشكلة، حيث دائمًا ما يسهب في الحديث عن تراجع دور الدولة مقابل تزايد أدوار الفواعل غير الدولية، وفي الحديث عن التحول من السياسة الدولية إلى الحوكمة العالمية، على نحو ما سبق في بداية هذا الفصل، لكنه يبقى ملتزمًا تمامًا بتقديم نفسه كحقلٍ مهتم بدراسة العلاقات بين الدول. يبدو فعلاً أن هذه المؤسسة المعرفية، على الأقل خلال ربع القرن الماضي، باتت لا تفعل شيئاً سوى "إعادة تعبئة قناني جديدة بالنبيذ المعتمق نفسه".

سادساً، يستجيب النظام الدولي لخاصية أساسية أخرى في الأنظمة المعقدة، خاصية أن النظام يكون مختلفاً تماماً عن مجموع عناصره المكونة له. تتعلق هذه الخاصية، كما مرّ بنا في الفصل الثاني، بمفهوم "الخصائص المنبثقة" (emergent properties)، التي تتطور، كما هو واضحٌ من تسميتها، عبر ظاهرة الانبثاق المرافقة لعمل الأنظمة المعقدة، والتي تجعل استنتاج خصائص نظامٍ معقدٍ من خلال معرفة خصائص العناصر المكونة له بمعزلٍ بعضها عن بعض أمراً غير ممكن. تماماً كما أن دراسة خصائص عنصرٍ ما، مهما كانت معمقة وواسعة، لا تعني إمكانية الوصول إلى معرفة يقينية بشأن الخصائص التي ستنبثق جراء تفاعل هذا العنصر مع (أي) عنصرٍ آخر⁸⁸. يرى كلٌّ من إيريكادورث وستيفن هوبدن⁸⁹ أن من أهم الخصائص المنبثقة للنظام الدولي هي تلك المرتبطة بالبنى المؤسسية، كالمعايير وقواعد السلوك، أو كالمنظمات مافوق الوطنية التي تراقب وتشرف على التفاعلات الدولية، وتعمل على ضبطها.

علاوة على ذلك، يستجيب النظام الدولي لخاصية التشعب التي تشير إلى لحظات تطور النظام التي يمكن أن يأخذ فيها أكثر من اتجاهٍ واحد، ويكون من الصعب التنبؤ بأيٍّ من تلك الاتجاهات سيأخذ فعلاً. نقاط التشعب في الأنظمة الدولية يمكن أن تؤدي إلى تغير داخل النظام أو إلى تغير في النظام في حد ذاته (a change in the system, or a change of the system). شكلت نهاية الحرب الباردة مثلاً نقطة تشعب أدت، مع انهيار الاتحاد السوفياتي، إلى تغير في النظام من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية⁹⁰، ثم إلى القطبيات المتعددة (multiple polarities)، خاصة مع التزايد غير المسبوق في تعدد قطاعات القوة العالمية⁹¹، حيث تصبح مقولات القطبية مقولات اختزالية لحالة النظام الدولي المعقد، الذي يبدو أحادي القطب ومتعدد الأقطاب في الوقت نفسه (أحادي القطب عسكرياً ومتعدد الأقطاب

⁸⁸ Jervis, 15.

⁸⁹ Cudworth and Hobden, 412.

⁹⁰ Ibid., 412.

⁹¹ تعدد قطاعات القوة يجعلها أقل قابلية للتحويل (nonfrongibility). هذا ناتج، في جزءٍ مهمٍ منه، عن "الانفصال (النسبي) بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية [الذي يعتبر] ظاهرة حديثة في التاريخ، [حيث] في الماضي القريب كانت الدول الأقوى عسكرياً هي أيضاً الأقوى اقتصادياً. بينما نلاحظ اليوم انفصالاً بينهما كما يظهر من خلال مثالي أمريكا وروسيا من جهة، واليابان وألمانيا من جهة أخرى". أنظر: عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية، 2005، 34-35.

اقتصاديًا). إن مقولة الأحادية من شأنها أن تختزل القوة العالمية في الشق العسكري، تمامًا كما أن مقولة التعددية من شأنها أن تختزلها في الشق الاقتصادي⁹².

سابعًا، تهتم نظرية التعقد بتحليل آليات التغذية العكسية (feedback)، التي يُعرفها جرفيس⁹³ بأنها التغيُّر الذي يحدث في عنصرٍ معين فيحدث تغييرًا في (ال)عناصر (ال)أخرى، ثم يترد ليؤثر مرة أخرى في العنصر الذي حدث فيه أول مرة. اهتمت المقاربات التقليدية للعلاقات الدولية بالنمط السلي للتغذية العكسية، أي تلك التي تلعب دورًا جاذبًا من شأنه إعادة النظام إلى حالة التوازن. لذلك (ي)شهد الحقل زخمًا من الأدبيات التي تحيل إلى "ميزان القوة" كترموستات (thermostat)⁹⁴ للنظام الدولي يعمل باستمرار على إعادته إلى حالة التوازن النظلي. وإذا ما تعرض التوازن للاختلال، فإن التغذية العكسية السلبية – عبر شن الحروب أو تغيير التحالفات مثلًا – ستعمل على إعادة جذب النظام نحو وضع التوازن. تهتم نظرية التعقد، من جانبها، بأثر التغذية العكسية السلبية، لكنها تؤكد أيضًا على أهمية آليات التغذية العكسية الإيجابية، أي تلك التي تلعب دورًا طاردًا من شأنه أن يدفع النظام باستمرار بعيدًا عن حالة التوازن. أصبح هذا النمط من التغذية العكسية يرتبط، في العلاقات الدولية، بما يُعرف باسم (blowback)، وهي الحالة التي تترتب فيما عن فعلٍ (سياسي) معيَّن نتائج سلبية عكسية غير مقصودة. يتعلق المثال الشائع بالكيفية التي ترتب بها عن تمويل الولايات المتحدة للمجاهدين الأفغان ضد الاتحاد السوفييتي ظهور حركة طالبان الأفغانية في 1994 و، بعدها بحوالي ست سنوات، تنظيم القاعدة المعادي للولايات المتحدة والمتورط في هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001. وتؤكد نظرية التعقد على أنه كلما زاد بُعد النظام عن التوازن، تحت تأثير أنماط التغذية العكسية الإيجابية، كلما أبدى سلوكًا لخطيئًا⁹⁵.

تقليديًا، استخدمت العلوم الاجتماعية مفهوم التوازن في المقام الأول لقياس حالة نظامٍ معين. غير أنه من الواضح أن هذا المفهوم، الذي يستند إلى خاصية الاستمرارية في مسار تطور النظام، لا يستطيع توصيف حالة النظام في أغلب لحظاته التاريخية التي يمر بها على سهم الزمن، سواءً تعلق الأمر بلحظات الانهيار والتحول، أو (إعادة) التنظيم الذاتي والتكيف، أو الموت. لذلك، تقترح نظرية التعقد مفهومي "البعد عن التوازن" و "الانثروبيا" باعتبارهما الوصف الأمثل لحالة الأنظمة الاجتماعية المعقدة، بينما تبقى لحظات التوازن استثنائية ومحدودة على سهم الزمن. ويبدو أن النظام الدولي يبقى النظام الأكثر بعدًا عن التوازن، طالما أنه الأكثر تعقدًا من بين جميع أشكال النظم الاجتماعية، وطالما أن أنثروبيا النظام فيه تبقى الأكثر عرضة للزيادة المستمر، بسبب التزايد المستمر في حدة عوامل الاضطراب.

⁹² أنظر مثلًا: Gustaaf Geerærts, "China, the EU, and the New Multipolarity," *European Review* 19(1): 2011, 57-67.

⁹³ Jervis, 125.

⁹⁴ الترموستات أو المنظم الحراري هو جهازٌ يعمل آليًا على المحافظة على التوازن الحراري في جسم أو سائل أو حيز معين، وذلك من خلال تخفيض درجة الحرارة (في حالة الارتفاع) أو زيادتها (في حالة الانخفاض) والإبقاء عليها في حدود معينة.

⁹⁵ Cudworth and Hobden, 414.

إن العودة إلى مسار نهاية الحرب الباردة، كتغيير حاسم في النظام الدولي المعاصر، من شأنها أن تسلط مزيداً من الضوء على هذه الافتراضات. سنعود إلى هذه المسألة في المبحث الأول من الفصل الرابع، لكن يبقى من المهم التذكير، هنا، بأن التغيير – اللاخطي بالضرورة – في الأنظمة المعقدة غالباً ما يحدث بشكلٍ عارضٍ، مفاجئٍ، وسريع على عكس ما يشدد عليه التفكير السائد. فنهاية الحرب الباردة حدثت بسبب تضافرٍ معقدٍ لمجموعةٍ من الأحداث الطارئة، فضلاً عن التوقيت. فتطور الأحداث، بعد وصول غورباتشيف إلى الحكم (1985)، لم يكن لا على نحوٍ منظم ولا على نحوٍ سلس. وهو ما يؤكد على أهمية الخاصية اللاخطية في الكيفية التي يتطور بها النظام الدولي، حيث تجعل منها نظاماً لا يتسم بالاستقرار بقدر ما يتسم بوجود الانقطاعات (discontinuities)⁹⁶ في مسار التطور، ولا يتسم بالقابلية للتنبؤ بقدر ما يتسم باللايقين. وهذا ما يفسر كيف أن غورباتشيف لم يتمكن قط من تحقيق ما كان يسعى للقيام به (إنقاذ الاشتراكية والمحافظة على وجود الاتحاد السوفيتي) لكنه تسبب بدلاً من ذلك في حدوث العكس تماماً⁹⁷. لقد كان تطور مسار الإصلاحات الذي بدأه غورباتشيف مساراً لاخطياً، فهو لم يتبع مساراً تراكمياً – خطوة بخطوة. لكن بدلاً من ذلك، فإن الإصلاحات البنوية الأساسية التي أطلقها غورباتشيف تكون قد انتشرت على نحوٍ عشوائي، وفي منحى لم يكن غورباتشيف لا قد خطط له ولا قد توقع عواقبه، وانتهى إلى نتيجة نهائية لم يكن ليرغب فيها⁹⁸.

لذلك، فإن التفكير في انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة من منظورٍ خطيٍ من شأنه أن يؤدي إلى الافتراض بأن التغيير الذي حدث كان قد تم ببطءٍ وبتدرجٍ على سهم الزمن، لكن البراداييم اللاخطي لا يقبل بمثل هذا الافتراض، ويجادل بأن عملية الانهيار والتفكك التي عانى منها المعسكر الشرقي حدثت بسبب تغييرٍ في بيئة النظام، ميزته الجوهرية أنه تغييرٌ غير متوقع وحادّ (abrupt) وغير ممتدٍ على سهم الزمن. يشبّه يون-سو سيم نمط هذا التحول بتغييرٍ طفيفٍ في سلسلة الغذاء ينتج ارتطاماً سريعاً لصخرة نيزكية بالأرض فيؤدي إلى إبادة نوعٍ حيوانيٍّ بأكمله⁹⁹. فالتغيرات الطفيفة – والمهملة غالباً – يمكن أن تتسبب في تغيرات هائلة وجذرية.

⁹⁶ تجدر الإشارة إلى أن هو أول من استخدم هذا المفهوم في:

Oran Young, "Political Discontinuities in International System," *International Organization* 20(3): 1968, 369-392.

⁹⁷ Benjamin Mueller, *At Cold War's End: Complexity, Causes, and Counterfactuals*, a Ph.D. dissertation of International Relations, London School of Economics, London, 2015, 273.

⁹⁸ Ibid., 274. See also: Jeffrey T. Checkel, *Ideas and International Political Change: Soviet/Russian Behavior and the End of the Cold War*, New Haven: Yale University Press, 1997; Jerry Hough, *Democratization and Revolution in the USSR: 1985-91*, Washington, DC: Brookings Institution Press, 1997; Archie Brown, *The Gorbachev Factor*, Oxford: Oxford University Press, 1995; David Pryce-Jones, *The Strange Death of the Soviet Empire*, USA: Henry Holt & Co., 1995; Thomas Risse Kappen, "Ideas Do Not Float Freely: Transnational Coalitions, Domestic Structures, and the End of the Cold War," *International Organization* vol. 48: 1994, 185-214.

⁹⁹ Sim, 4.

2- النظام العالمي كنظامٍ شواشي (chaotic) ؟

تقترح نظرية التعقد إعادة النظر في فرضية الفوضى كفرضيةٍ أحياناً مؤسّسة وأحياناً أخرى أساسية في المقاربات السائدة (العقلانية وبالبنائية على التوالي). ورغم أن استعمال مفهوم الفوضى يعود إلى الأدبيات التي أسست مبكراً للحقل، على غرار ما كتبه ثيوسيديدز و هوبز، إلا أن تقديمه كأداةٍ تفسيرية لسلوك الدول حدث وعلى نحوٍ منهجي على يد الواقعيين الجدد، وفي طليعتهم وولتز¹⁰⁰. استُخدم المفهوم بالدرجة الأولى، من قبل وولتز نفسه، كأداةٍ من أجل "تبسيط" التفاعلات السياسية في العالم، عبر الإحالة إلى تمييزٍ تصوري بين أنماط التفاعلات السياسية التي تحدث في الأنظمة الوطنية (داخل حدود الدولة الواحدة) والتفاعلات السياسية التي تحدث في النظام الدولي (بين مجموعة من الدول¹⁰¹)، حيث بدا مفهومًا لدى الجمهور أن تفاعلات السياسة الداخلية (في الأنظمة الوطنية) تجري في بيئة هيراركية/هرمية، في حين أن تفاعلات السياسة الدولية (في النظام الدولي) تجري في بيئة أناركية/فوضوية.

إذا، فالمشكلة الأولى مع مفهوم الفوضى تكمن في أنه مفهومٌ تبسّطي لنظامٍ دولي معقد، بل ومتزايد التعقد على نحو ما سبق. لذلك، من غير المدهش أن المقاربات (العقلانية تحديداً) التي عولت عليه كفرضيةٍ مؤسّسة بقيت غير قادرةٍ على تفسير أنماطٍ معينة وغير نادرة من التفاعلات بين الدول، كالتعاون طويل المدى أو الاندماج الإقليمي على سبيل المثال. ولذلك، فشلت تنبؤات الواقعيين بنهاية الإقليمية الأوروبية وبتفكك حلف شمال الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة، حيث حدث العكس تمامًا. حتى على مستوى التفاعلات ذات النمط الصراعي، من الواضح أن فرضية الفوضى، المتمركزة بشدةٍ حول الدولة، بالكاد تستطيع تفسير المسارات التي تظهر وتتحول وتنتهي عبرها علاقات العداة والصداقة في النزاعات ما بعد الدولية شديدة التعقد، والتي تلعب فيها الفواعلُ مادون الدبلوماسية دورًا حاسمًا. بإمكان المرء مثلاً أن يتأمل شبكة علاقات العداة والصداقة، فائقة التعقد، التي تحكم سياسات الشرق الأوسط بعد التصعيد الذي عرفه النزاع في سورية ما بعد الربيع العربي، والتي مثلتها صحيفة (The Guardian) في الشكل (53).

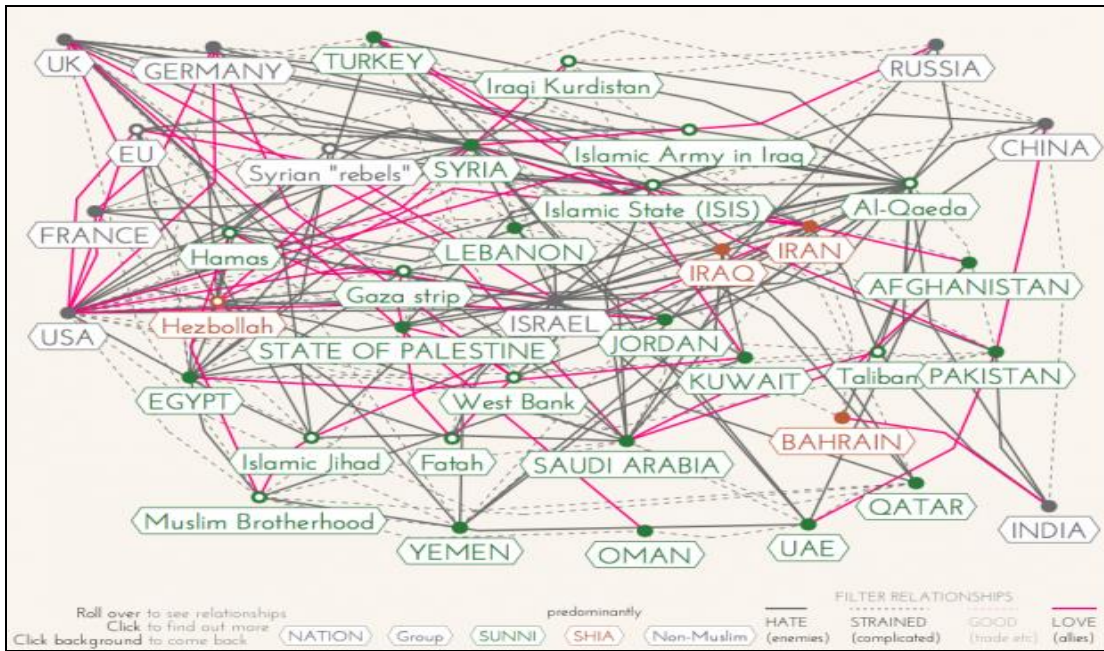
لا يؤدي التركيز على العوامل البنيوية-النظرية، كالفوضى، فقط إلى تقديم تفسيراتٍ بسيطةٍ لسلوك الدول، كما تذهب إليه المقاربات العقلانية. المشكلة أنه يؤدي كذلك، وعلى نحوٍ خطير، إلى اختزال الديناميكيات المعقدة التي تستمر في جعل الدول تتفاعل بالكيفية التي تتفاعل بها في الواقع، وليس تصورًا فقط. لا تقتصر هذه النزعة الاختزالية على المقاربات العقلانية، بل تشمل أيضا المقاربات البنائية عمومًا، لأن ما تقوم به هذه الأخيرة لا يتعدى نقل التركيز من العوامل القابضة في مستوى البنية نحو العوامل القابضة في مستوى الفاعلية (agency). حتى العوامل

¹⁰⁰ يقدم كيسان مسحًا مفصلاً للكيفية التي استخدم بها مفهوم الفوضى في أدبيات العلاقات الدولية منذ ثيوسيديدز. أنظر:

Dylan Kissane, *Moving Beyond Anarchy: A Complex Alternative to a Realist Assumption*, a Ph.D. dissertation of International Studies, School of International Studies, University of South Australia, 2009, 165-177.

¹⁰¹ هذا ما يفسر إلى حد بعيد الممانعة الشديدة التي أبدتها تسمية الدولي (international) حيال الاستبصارات الواضحة التي قدمها تعددُ السبعينيات من القرن الماضي حول تزايد أهمية البعد عبر الوطني (transnational) في السياسة الدولية.

المتعلقة بالأفكار (العوامل غير المادية)، من الواضح أنها تتحول مع مرور الزمن إلى بئى في حد ذاتها، تفرض نفس النمط من القيود وتوفر نفس النمط من الحوافز التي تفرضها وتوفرها البنى المادية. لذلك، يبدو من الصعب تبرئة البنائين من مهمة القيام بعملٍ اختزالي لا يقل خطورة عن العمل الذي يقوم بها العقلانيون.



الشكل (53): تمثيل لعلاقات العداة والصداقة المعقدة في سياسات الشرق الأوسط¹⁰²

يؤكد بن عنتر على أهمية هذا الاستنتاج، ويضيف أن المشكلة "لا تنسحب على حقل العلاقات الدولية دون سواه من الحقول الاجتماعية. ذلك أن المشكلة مع المفاهيم/النظريات هو سعيها لفرض منظور معين على واقع لا يفهم جله أو على الأقل لا يفهم كله. ومع مرور الزمن وتكريس وتجزد المفهوم/النظرية تصبح [المسائل] التي صُممت أصلاً أدواتٍ للفهم عقبة أمام الفهم [في حد ذاتها]، لأنها تفرض على الباحث منظاراً معيناً [وتقيده به]. إن محاولات إخضاع الواقع لأطرٍ نظرية، مهما كانت دقتها، من شأنها أن تشوه فهم الواقع. وبذلك، يصبح عملياً فهمنا للواقع المبني اجتماعياً مبنياً اجتماعياً هو الآخر"¹⁰³.

يقترح كيسان ثلاث حالات من شأنها أن تبرز الطبيعة الاختزالية للإجابات التي تقدمها المقاربات التي تعتمد على البنية الفوضوية للنظام الدولي كفرضية مؤسّسة. هذه الحالات هي: اندلاع الحرب العالمية الأولى، تفكك الاتحاد السوفييتي، واندماج أوروبا. وكلُّ حالةٍ من هذه الحالات الثلاثة تمثل حدثاً مفصلياً ترتب عليه تغييرٌ بنيويٌّ حادٌّ في النظام

¹⁰² downloaded from: "Friends and Enemies in the Middle East: Who Is Connected to Whom?: An Interactive," posted on www.theguardian.com on 24.12.2014,

<http://www.theguardian.com/news/datablog/ng-interactive/2014/sep/24/friends-and-enemies-in-the-middle-east-who-is-connected-to-who-interactive> (accessed on 25.12.2015)

¹⁰³ بن عنتر، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2016.11.4.

الدولي. نكتفي هنا بتناول الحالتين الأولى والثالثة، وسنعود إلى الحالة الثانية لاحقاً في المبحث الأول من الفصل الرابع. لأغراضٍ تحليلية، نتطرق أولاً إلى حالة اندماج أوروبا، ثم نعود لاحقاً إلى حالة اندلاع الحرب العالمية الأولى.

أولاً، اندماج أوروبا

يشكل تأسيس الاتحاد الأوروبي تطوراً مدهشاً في ظل نظامٍ دولي فوضوي سبق وأن جرَّ أوروبا ومناطق أخرى من العالم إلى ويلات حربين مأساويتين في أقل من نصف قرن. في الواقع، لا يتعلق عامل المفاجأة بإطلاق مسار الاندماج وتطوره خلال الحرب الباردة وصولاً إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية (1957-1992) مع حركات التوسع الثلاثة التي عرفتها المجموعة قبل نهاية الحرب الباردة (1973، 1981 و 1986)، لأن فرضية البنية الفوضوية للنظام الدولي كمحفز لسلوك التعاون الأوروبي تبقى صحيحة في سياق استقطاب الحرب الباردة. غير أن عامل المفاجأة يكمن أساساً في بقاء التكتل الأوروبي وصموده بعد نهاية الحرب، حيث أن المقاربات البنيوية، التي تستند إلى فرضية الفوضى، لم يكن لديها الكثير لتقوله كتفسيرٍ لهذا التطور الحاسم في النظام الدولي لحقبة ما بعد الحرب الباردة.

تنبأ عددٌ من الواقعيين البنيويين بأن زوال استقطاب الحرب الباردة سيضع حدّاً لمسار الاندماج الأوروبي. على سبيل المثال، سبق وأن سخر ميرشهايمر (1990) من أولئك الذين تصوروا أن أوروبا ستعرف "حقبة جديدة من السلام" بعد نهاية الحرب الباردة، وجادل بأنه "من المرجح أن تزيد احتمالات اندلاع وتصعيد أزماتٍ وحروبٍ كبرى في أوروبا بشكل ملحوظ"¹⁰⁴. من جانبه، عوّل وولتز (1993) بشكل كبير على واقعيته البنيوية في التنبؤ بأن زوال تهديدات الحرب الباردة من شأنها أن تؤدي بدورها إلى زوال حلف شمال الأطلسي، وبأن "سنوات عمر الحلف أصبحت معدودة". كما جادل بأن "ألمانيا الجديدة بمجرد أن تقف على قدميها، سوف لن ترغب في الاستمرار للخضوع للقيود التي تفرضها عليها الولايات المتحدة من خلال حلف شمال الأطلسي"¹⁰⁵. إضافة إلى ميرشهايمر و وولتز، توقع وولت بأن الحلف سيزداد هشاشة وانحداراً نحو الزوال مع استمرار وجهتي النظر الأمريكية والأوروبية للأمن الأوروبي في التباعد¹⁰⁶. فضلاً عن كل ذلك، استمر الواقعيون - إلى فترة متأخرة من تسعينيات القرن الماضي - في الشعور بالتشاؤم حيال إمكانية الاندماج السلمي في أوروبا أو إمكانية الانتقال الديمقراطي في الدول ما بعد الشيوعية وسط وشرق أوروبا.

غير أن ما حدث لاحقاً أظهر هؤلاء البنيويين وكأنهم (كانوا) يتحدثون عن قارةٍ مختلفةٍ تماماً عن القارة الأوروبية¹⁰⁷، على حد تعبير كيسان. إذ لم تعرف أوروبا أيّاً من الحروب والأزمات الكبرى التي توقعها ميرشهايمر، كما أن الاتحاد السوفييتي "لفظ أنفاسه الأخيرة دون أن يُسمع له أيُّ أنينٍ على الإطلاق"، وبدلاً من أن ينهار حلف شمال

¹⁰⁴ cited in Kissane, *Moving Beyond Anarchy*, 186.

¹⁰⁵ cited in Kissane, *Moving Beyond Anarchy*, 187.

¹⁰⁶ cited in Kissane, *Moving Beyond Anarchy*, 187.

¹⁰⁷ Kissane, *Moving Beyond Anarchy*, 187.

الأطلسي، لم يحدث فقط وأن استمر في البقاء، لكن حدث وأن توسع أبعد من حدوده الموروثة عن حقبة الحرب الباردة ليضم عددًا من الدول الشيوعية السابقة التي وُجد أصلاً لردعها¹⁰⁸. وبدلاً من أن يتوقف مسار الاندماج الأوروبي، لم يحدث فقط وأن تحولت الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى اتحادٍ أوروبي (1992)، لكن حدث وأن توسع لضم عددٍ أكبر من الدول الأعضاء في خمس حركاتٍ توسعٍ مهمةٍ منذ نهاية الحرب الباردة (1993، 1995، 2004، 2007 و 2013)، مع وجود خمسة دولٍ مرشحةٍ للانضمام فضلاً عن الدول الأعضاء الثمانية والعشرين.

هذه الإخفاقات المتتالية في التنبؤات، التي تحمس لها أنصار المقاربات البنيوية من شأنها أن تنزع الشرعية عن فرضية البنية الفوضوية للنظام الدولي كمحددٍ لسلوك الدول، سواء كمقيّدٍ لأنماط التعاون والاندماج أو كمحفزٍ لأنماط التنافس والاحتراب. وهو ما يعني، بشكلٍ أو بآخر، أنه على حقل العلاقات الدولية أن يبحث عن توصيفٍ آخر، بديلٍ عن الفوضى، أكثر قدرة على وصف النظام الدولي القائم.

هناك تطورٌ آخر أكثر دلالة على التهاوت الذي تتسم به فرضية الفوضى كفرضيةٍ مؤسّسةٍ للحقل، يتمثل في التوجه الجماعي لما يقارب 15% من إجمالي عدد الدول ذات السيادة في العالم إلى التنازل عن أجزاءٍ مهمةٍ من سيادتها لصالح مؤسّسةٍ مافوق وطنية كالاتحاد الأوروبي، وهو يتعارض تمامًا مع افتراضات الواقعيين البنيويين. صحيحٌ أن المنظمات الدولية والأحلاف تحظى باعتراف الواقعيين كفواعل في النظام الدولي – وإن بدرجةٍ أدنى من الدول، إلا أن الاتحاد الأوروبي، بالمستوى المتقدم من المأسسة والمافوق دوليته التي بلغها خلال العقدين الأخيرين، يبقى عصبياً على التفسير كما كان عصبياً على التنبؤ ضمن المقاربات البنيوية التي تصر على وصف النظام الدولي كنظامٍ فوضوي.

يشكل الاندماج الأوروبي تحدياً جوهرياً لمفهوم النظام الدولي الفوضوي. حيث تمكنت فعلاً بضغٍ وعشرون دولة من أن تخلق أزمة تفسيرية حادة أمام المفهوم، فهي مع تاريخها الطويل المفعم بالغزوات والصراعات والحروب الفضيعة، ثنائية ومتعددة الأطراف، ومع مواردها المحدودة، تمكنت من أن تثبت أن الدول يمكن – وفي ظل نظام فوضوي البنية – أن لا تتصرف كفواعل أنانية، ويمكن أن تتنازل طوعاً عن (جزءٍ من) سيادتها لمؤسّساتٍ مافوق دولتية وأن تعتمد عليها في تحقيق أمنها.

لا يقتصر الأمر في الواقع على أوروبا، وإن كان الاتحاد الأوروبي يمثل حالة لا تدع أيّ مجالٍ للشك أمام مقولة لامركزية الفوضى في تعريف النظام الدولي. لكن الأمر يتعلق بجميع أشكال النزعة الإقليمية (regionalism) التي أصبحت، خلال ربع القرن الأخير، السمة الغالبة على منحنى تطور العلاقات الدولية (أنظر الشكل 58)، سواءً تعلق الأمر بالترتيبات الإقليمية التقليدية التي تسعى إلى محاكاة النموذج المؤسّساتي للجماعة الاقتصادية الأوروبية/الاتحاد الأوروبي، أو الترتيبات الإقليمية الجديدة (neoregionalism) أو الترتيبات ما بين الإقليمية (interregionalism)، والتي

¹⁰⁸ ينبغي أن نتذكر أن أول تفعيلٍ للمادة الخامسة من معاهدة الحلف، المتضمنة لمبدأ الأمن الجماعي، لم يحدث خلال الحرب الباردة، لكنه حدث بعد هجمات 9/11.

تختفي فيها الدولة أمام تصاعد أنماط التفاعل بين الأقاليم في حدّ ذاتها¹⁰⁹. من شأن هذا الانتشار المتزايد لهذه الأنماط من الترتيبات الإقليمية أن يجعل الحقل، من جهةٍ أخرى، يعيد النظر في المقاربة البنيوية التقليدية لمفهوم مستويات التحليل في العلاقات الدولية، كما سيتم التطرق إليه لاحقاً في الجزء الثالث من هذا المبحث.

ثانياً، اندلاع الحرب العالمية الأولى

يرى الواقعيون أن الحروب جزءٌ من سياسات القوى الكبرى في النظام الدولي، بما في ذلك سياسات الأحلاف. لذلك، فإن الحرب العالمية الأولى اندلعت بسبب التحالفات السائدة مطلع القرن الماضي. حيث سرعان ما أدى اغتيال ولي العهد النمساوي، فرانز فرديناند، في سراييفو صيف 1914، بالنمسا إلى إعلان الحرب على صربيا، ثم بروسيا إلى التعبئة من أجل مساعدة صربيا، ثم بألمانيا إلى التحرك لمساعدة النمسا، ثم بفرنسا التي تربطها معاهدة بروسيا إلى مواجهة ألمانيا، ثم ببريطانيا إلى دعم بلجيكا المحايدة وفي مصادر تاريخيةٍ أخرى إلى مساعدة فرنسا نفسها وهكذا.

إدّاء، حسب الواقعيين، لا يختلف المشهد جوهرياً عن مجموعةٍ من الكرات الصلبة تتباعد، تتقارب وتتصادم على طاولة البيّار. وعلى المستوى التفسيري الصرف، يمكن القول ببساطة – وهذا هو الهدف من النظرية – أن تفسير اندلاع الحرب لا يتجاوز سلسلة من العبارات الشرطية من قبيل إذا حدث (أ) فسيحدث (ب)، وإذا حدث (ب) فسيحدث (ج)، وإذا حدث (ج) فسيحدث (د) وهكذا.

المشكلة أن مثل هذا البراداييم لا يستطيع رؤية تلك العوامل البسيطة، لكن المهمة، التي تقبع في مستوياتٍ أدنى من مستوى النظام الدولي فوضوي البنية، والتي أدت إلى اغتيال ولي العهد النمساوي في سراييفو صيف 1914، ومن ثمّ إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى. مثلاً، وجودُ ولي العهد في البوسنة كان لأسبابٍ بروتوكولية محضة بهدف الإشراف على تدريباتٍ عسكريةٍ روتينيةٍ في المنطقة. وكان يتنقل رفقة زوجته في سيارةٍ مكشوفة. وتذكر المصادر التاريخية أن عملية الاغتيال حدثت لأن سائق السيارة سلك منعطفًا خاطئًا جعل ولي العهد وزوجته يقعان بسهولة بين يدي القاتل. بهذا الشكل، يبدو أن "أرواح الملايين من قتلى الحرب راحت ضحية لمهارات القيادة السيئة التي كان يتمتع بها سائق السيارة"¹¹⁰. يمكن التفكير أيضاً في تصادف الزيارة مع وفاة قريب ولي العهد الأقرب إلى العرش فتولى مهمة الذهاب إلى البوسنة والإشراف على تدريبات الجنود، ومن ثم الموت هناك، وإطلاق الشرارة الأولى للحرب. يمكن التفكير أيضاً في تصادف يوم خروج ولي العهد وزوجته للتنزه مع عيد سانت فيتوس الوطني لدى الصرب (St. Vitus)، الذي

¹⁰⁹ See Francis Bært, Tiziana Scaramagli and Fredrik Söderbaum (eds.), *Intersecting Interregionalism: Regions, Global Governance and the EU*, NY and London: Springer, 2014; Lai Suet Yi, *Inter-regionalism of Nation-states: Asia-Europe Meeting (ASEM) as a Case Study*, a Ph.D. dissertation, University of Canterbury, 2012; Jens-Uwe Wunderlich, *Regionalism, Globalisation and International Order: Europe and Southeast Asia*, England: Ashgate Publishing Limited, 2007; Heiner Hänggi, Ralf Roloff and Jürgen Rüländ (eds.), *Interregionalism and International Relations*, NY: Routledge, 2006.

¹¹⁰ Kissane, *Moving Beyond Anarchy*, 181.

اعتادوا فيه على القيام بطقوسٍ تبين مدى وطنيتهم، ما دفع بجماعة "اليد السوداء" للتشجيع على التكتيف من الأعمال المعادية للوجود النمساوي في المنطقة¹¹¹.

يبدو أن هذه العوامل، التي تخضع لمنطق المصادفة (contingent)، لا تقع تمامًا ضمن مجال اهتمامات المقاربات البنيوية التي تركز على العوامل الكامنة في مستوى النظام الدولي فوضوي البنية، رغم أن عملية الاغتيال التي أدت إلى اندلاع الحرب لم تحدث إطلاقًا بسبب فوضوية النظام الدولي ولا بسبب سياسات القوى الكبرى القائمة على الأحلاف، لكنها حدثت بسبب عواملٍ غير بنيويةٍ تتعلق بظروفٍ فرديةٍ عارضةٍ و/أو اجتماعية-محلية، فضلًا عن كونها ترتبط أكثر بعامل المصادفة.

لذلك، يجادل دعاة التعامل مع النظام الدولي كنظامٍ شواشي، بدلا من التعامل معه كنظامٍ فوضوي، بأن "تغيُّراتٍ طفيفةٍ في الواقع التاريخي، الثقافي، أو الاجتماعي [حتى على المستوى الفردي الأدنى] الذي كانت عليه اللحظة التي اندلعت فيها الحرب كانت لتؤدي إلى مساراتٍ مختلفةٍ تمامًا من الأحداث وربما كانت لتؤدي، على نحو أكثر إثارة للاهتمام، إلى عدم اندلاع الحرب أصلاً"¹¹². هذا التصور من شأنه أن يقوض كذلك فرضية الحرب الحتمية التي لا مناص منها (inevitable/inescapable)، المرتبطة بفرضية حتمية الفوضى في النظام الدولي كميزة بنيوية ثابتة فيه، والتي تؤكد عليها وجهات النظر البنيوية القائلة بأنه "حتى لو لم تؤدِّ حادثة سراييفو إلى إشعال فتيل حربٍ عالمية، لكانت أية حادثةٍ أخرى قد فعلت ذلك وعلى مقربةٍ زمنيةٍ [من صيف 1914]". بعبارةٍ أخرى، طالما أن الشروط البنيوية ثابتة ومائلة، فإن أية شرارةٍ طفيفةٍ كان بإمكانها، عاجلا أو آجلا، أن تشعل فتيل الحرب. لكن هذه الفرضية تبقى غير صحيحة، بدليل أن نفس الشروط بقيت ثابتة ومائلة، ربما بشكلٍ أشدَّ استعصاءً، خلال الحرب الباردة، إلا أن أزميتين حادتين بحدة أزمة برلين (1961) و كوبا (1962) لم تؤديا إلى إشعال فتيل حربٍ عالمية (ثالثة)¹¹³.

¹¹¹ يبدو أن الأمر لا يتوقف هنا. إذا عدنا إلى سيرة غافريلو برينسيب، قاتل ولي العهد وزوجته، لوجدنا العديد من التصادفات الأخرى، مثل حالة الإحباط التي كانت تنتابه بسبب رفض جماعة اليد السوداء طلب انضمامه إليها في وقتٍ سابق، بحجة صغر قامته. مما دفعه إلى الإصرار على القيام بعملٍ فدائيٍ شجاع واستثنائي يثبت من خلاله أهليته للالتحاق بالجماعة. فضلا عن ذلك، تذكر المصادر التاريخية أن ولي العهد تعرض لمحاولة اغتيالٍ أولى فاشلة صباح ذلك اليوم، على يد ستة أفراد من الجماعة، وأن العملية الثانية لم تكن مدبرة وتمت أثناء عودة ولي العهد من مستشفى سراييفو حيث كان يرقد المصابون في العملية الأولى، وحيث سلك السائق منعطفًا خاطئا أين كان يتواجد برينسيب بمحض الصدفة ليطلق النار على سيارة ولي العهد وزوجته. أنظر على سبيل المثال:

Luigi Albertini, *Origins of the War of 1914*, London: Oxford University Press, 1953.

¹¹² Ibid., 182. See also, Richard Ned Lebow, *Forbidden Fruit: Counterfactuals and International Relations*, NJ: Princeton University Press, 2010, 87.

¹¹³ سبق واقتراح ريتشارد ناد ليو مجموعة من المقولات الشرطية المعاكسة للوقائع (counterfactuals) ليجادل بأن جملة من الأحداث، الخاضعة لمنطق المصادفة المحضة، لو حدثت في الواقع لكان من المحتمل جدًا أن تؤدي إلى إشعال فتيل حرب عالمية ثالثة خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، من قبيل (لو حدث وأن عاش ستالين سنواتٍ إضافية كأن يشهد - بدلا من خروستوف - أزمة برنامج طائرات التجسس الأمريكية U-2 سنة 1958 لكان من المحتمل جدا أن يقود الاتحاد السوفييتي إلى حرب ضد الولايات المتحدة)، أو من قبيل (لو حدث وأن حالت أحوال طقسٍ سيئة دون اكتشاف طائرات التجسس الأمريكية قواعد الصواريخ السوفييتية في

عبر إقحام هذا النمط من التفكير، يصبح من الأنسب فعلا التعامل مع النظام الدولي كنظام شواشي السلوك لا تلعب فيه العوامل البنيوية الثابتة – على الأقل على المدى المنظور – الدور الأساسي، كما تذهب إليه المقاربات البنيوية. وبذلك، تصبح الفوضى مجرد وصفٍ (depiction) محدودٍ لنمط توزيع السلطة العالمية في النظام، وليس خاصية (property) أصيلة فيه¹¹⁴. في الأنظمة الشواشية، يتجلى ما أسماه روزنو "قوة الأحداث الصغيرة"¹¹⁵. حيث، وكما سبق وتم التطرق إليه، تلعب أحيانا الأحداث الصغيرة، الطارئة، وحتى العشوائية – التي تحدث بمحض الصدفة – دورًا حاسمًا في إطلاق مسارٍ لخطيٍّ ومعقدٍ من الأحداث المتضافرة التي تنتج في نهاية المطاف تغييرًا بنيويًا هائلا لا يتناسب مع حجم تلك الأحداث الأولية. من وجهة نظر ليُو، يبقى "من الصعب التعامل نظريا مع مثل هذه الأحداث، لأنها تقع خارج مجال اهتمام نظرياتنا (...)، ولهذا السبب بالذات، يبقى التنبؤ في الحالات الفردية هدفا غير واقعي"¹¹⁶.

مع كل ما سبق، ينبغي التذكير بأنه في الأنظمة الشواشية، اللاخطية بطبيعتها، لا تؤدي نفس الأسباب دائما إلى نفس النتائج. إذا عدنا إلى نظرية أثر الفراشة التي تصف خاصية حساسية هذه الأنظمة للتغير في الشروط الابتدائية، لا بد أن نتذكر أن رفرفة جناحي فراشةٍ في مكانٍ ما بإمكانه فعلا أن يتعاضم ويؤدي إلى هبوب إعصارٍ في مكانٍ آخر بعيدٍ من العالم، لكن هذا لا يحدث في كل مرةٍ تحرك فيها فراشة جناحيها في أي مكانٍ على سطح الأرض. لذلك، سبق ولاحظ جيمس جول وجوردن مارتال أن اغتيال الشخصيات البارزة، كالمملوك والرؤساء والقادة السياسيين، لطالما شكّل أداة للتعبير السياسي ولفت الانتباه، غير أنه ما من اغتيالٍ في التاريخ الحديث كان من شأنه أن أدى إلى نشوب حربٍ دوليةٍ هائلة كالحرب العالمية الأولى كما فعل اغتيال ولي العهد النمساوي في سراييفو صيف 1914¹¹⁷.

ينطبق هذا على حادثة انتحار الشاب التونسي، محمد البوعزيزي، كشرارةٍ يُعتقد أنها أشعلت فتيل أحداث الربيع العربي، إذ أنه بعد حادثة البوعزيزي، أقدم عددٌ كبيرٌ من الأشخاص من داخل ومن خارج العالم العربي¹¹⁸ على الاحتجاج بمحاولة الانتحار حرقا. وقد نشرت صحيفة واشنطن بوست تقريرا، نُشر في ماي 2013، يحصي 178 شخصا

كوبا سنة 1962 إلى أن يتمكن السوفييت من جعلها قابلة للتشغيل (operational)، لما تمكن الأمريكيون من الضغط عليهم من أجل تفكيكها وسحبها). سنعود إلى هذا النمط من المقولات الشرطية في النقاش حول إشكالية السببية. لمراجعة عمل ناد ليبو في هذا الخصوص، أنظر: Lebow, 144.

¹¹⁴ يمكن تأكيد هذا الاستنتاج في ضوء المقاربة البنائية للفوضى، حيث إذا قبلنا بأنها مبنية اجتماعياً، فلا يمكن أن تكون خاصية أصيلة فيه.

¹¹⁵ Rosenau, "Many Damn Things Simultaneously," 37.

¹¹⁶ Lebow, 95.

¹¹⁷ cited in Kissane, *Moving beyond Anarchy*, 179.

¹¹⁸ داخل العالم العربي (من الجزائر، المغرب، موريتانيا، الأردن، فلسطين، لبنان ناهيك عن دول الربيع العربي نفسها خاصة تونس ومصر) وخارج العالم العربي (من بريطانيا، الولايات المتحدة، إسبانيا، الصين، اليونان، بلغاريا، وفرنسا).

أقدموا على الاحتجاج بإضرام النار في أنفسهم، فقد 143 منهم حياتهم¹¹⁹، لكن أياً من هذه الحوادث لم تؤد إلى إطلاق نفس مسار الأحداث وإنتاج نفس التغييرات الهائلة كما فعلت حادثة انتحار البوعزيزي في شتاء 2010¹²⁰.

يبقى الدرس المعياري الذي ينبغي تعلّمه مما حدث في صيف 1914 هو أن حادثاً معزولاً في زاويةٍ مغمورةٍ في أوروبا يمكن أن تتعاظم آثاره فيؤدّي إلى حربٍ عالميةٍ مدمرةٍ إثر فقدان صنّاع القرار للسيطرة على الأمور (والبصيرة لرؤية عواقب تصرفاتهم). تزداد عظمة هذا الدرس في الوقت الراهن حيث تعج البيئة العالمية بعوامل الاضطراب والفضوى، وبأدوات التدمير والحاق الأذى، على نحوٍ شاملٍ وسريعٍ وأخذٍ في الانفلات والخروج عن السيطرة¹²¹.

أما الدرس الأكثر أهمية، الذي يمكن تعلمه من سلوك الأنظمة المعقدة-الشواشية، فيتمثل في الاستمرار في توقُّع أن تطرأ عوامل اضطرابٍ غير متوقعةٍ يمكنها أن تُحدث تغييراتٍ هائلةٍ في سلوك النظام. يطلق التقرير السنوي لمجلس الاستعلامات الوطني في الولايات المتحدة، "عوامل بديلة"، على هذه العوامل تسمية "محاولات اللعبة" (game-changers)¹²²، والتي يمكن أن تكون عبارة عن: أزماتٍ بنيويةٍ حادةٍ في الاقتصاد (السياسي) العالمي؛ فراغ مفاجئٍ و/أو مستديمٍ في الهيمنة العالمية؛ نزاعاتٍ إقليمية، دولية، أو مدولةٍ تعيد ترتيب أنماط توزيع القوة العالمية، إقليمياً أو عالمياً. الكوارث الطبيعية الهائلة وغير المتوقعة، كذلك، يمكن أن تلعب هذا الدور، فهي قد تؤدي إلى انهيار حكوماتٍ قائمة بذاتها، كأن يحلّ على نحوٍ غير متوقعٍ جفافٌ مستديمٍ و/أو انجرافٌ حادٌ وواسعٌ للأتربة المزروعة/الصالحة للزراعة (تشير الإحصائيات إلى أن الانجراف تسبب في فقدان الزراعة العالمية حوالي 430 مليون هكتارٍ صالحة للزراعة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية)؛ أو أن يحدث تلوثٌ سامٌ في المحاصيل الغذائية على نطاقٍ موسعٍ؛ أو أن تتحرك زلازلٌ تسونامي جسيمةٌ قادرة على تدمير مدنٍ كبرىٍ وبنىٍ تحتيةٍ حيويةٍ للاقتصاد العالمي على السواحل اليابانية و/أو الأمريكية مثلاً؛ أو أن تضرب الأرضَ عواصفٌ شمسيةٌ مغناطيسيةٌ قادرة على إصابة الأقمار الصناعية، شبكات الكهرباء، والأجهزة الإلكترونية الحساسة (قد تصل فترات تكرار هذه العواصف القادرة على إصابة الأرض إلى قرنٍ كامل، لكنها تظل تهديداً بسبب الاعتماد العالمي المفرط على الطاقة الكهربائية).

¹¹⁹ Sarah Kendzior, "The Men Who Set Themselves on Fire," published on Oct. 07, 2013,

<http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2013/10/men-who-set-themselves-fire-20131075515834438.html>

(accessed on 12.11.2015)

¹²⁰ في هذه الحالة كذلك، يمكن استعمال نفس نمط المقولات الشرطية المعاكسة للوقائع (counterfactuals)، التي استعملها ليبو، للمجادلة بأنه لو لم يتعرض البوعزيزي للإهانة صفحاً من قبل شرطية-أمرأةٍ وعلناً أمام جمهورٍ كبيرٍ من الناس لكان من المحتمل جداً أن لا يُقدم على الانتحار، وأن لا تنطلق الاحتجاجات الشعبية في شوارع سيدي بوزيد، ثم إلى بقية المدن التونسية.

¹²¹ See *International Security* editorial, "The Great War and the Nuclear Age: Sarajevo after Seventy Years," *International Security* 9(1): 1984, 3.

¹²² NIC, *Global Trends 2030: Alternative Worlds*, USA: NIC publications, 2012, 49.

3- مستوى التحليل كإشكالية: سبعون سنة من تبسيط واختزال العلاقات الدولية ؟

يستلهم هذا الجزء مضمون الفكرة التي طرحها هايكي باتوماكي تقريبًا منذ عقدين من الزمن¹²³، والتي مفادها أن المهم بالنسبة لحقل العلاقات الدولية لا يكمن في انتقاء الرواية الأفضل، لكنه يكمن أكثر في تطوير روايات أفضل حول السياسة الدولية. تقليديًا، وكما هو معروف، تركزت المقاربات السائدة في الحقل حول محورين أساسيين للنقاش، ومن ثم للكيفية التي تتم بها المقاربة للإشكالية الدولية (*the International Problematique*). تعود أصول هذا الانقسام المثنوي (*dichotomous*) إلى فترة النقاش الثاني بين ما (ي)سمي لأغراض كانت في البداية دعائية أكثر منها وصفية، التقليديين والعلميين. حيث أصبح واضحًا مع تطور ونضج الدراسات التاريخية للحقل أن الانقسام في الواقع (كان) يفصل بين النزعة للتركيز على التاريخ والنزعة للتركيز على النظرية (أو على العلم).

خلال الثمانينات من القرن الماضي، تم إقحام النقاش حول إشكالية البنية-الفاعل داخل الحقل ليعيد إنتاج نفس نمط الانقسام في المواقف النظرية، سواءً في مقالة ريتشارد أشلي الرائدة سنة 1984¹²⁴ أو في مقالة ونْت سنة 1987¹²⁵ التي دفعت بأعمال أشلي نحو الظل. لاحقًا، نشر ونْت سنة 1991¹²⁶ مراجعة لكتاب سميث و هوليس ذائع الصيت، "تفسير وفهم العلاقات الدولية"¹²⁷، الذي (الكتاب) كان قد أكد بدوره حدود هذا الانقسام الذي أصبح معهما انقسامًا إبستمولوجيًا حادًا - بين الفلسفة الوضعية والفلسفة مابعد الوضعية - من الصعب تجسير الفجوة الناجمة عنه. أدت هذه المراجعة، خاصة بعد الشرعية المعرفية التي بدأت أعمال ونْت تحظى بها عقب نهاية الحرب الباردة وصدور مقالته لسنة 1992¹²⁸، إلى نقاش غير معروفٍ على نطاقٍ واسع بين سميث و هوليس وأنصارهما من جهة، ونْت وأنصاره من جهةٍ أخرى¹²⁹. في هذا السياق، جاءت أطروحة باتوماكي القائلة بأن المخرج يكمن في البحث في

¹²³ See Heikki Patomäki, *After International Relations: Critical Realism and the (Re)construction of World Politics*, London: Routledge, 2002; Heikki Patomäki, "How to Tell Better Stories about World Politics," *European Journal of International Relations* 2(1): 1996.

¹²⁴ Richard Ashley, "The Poverty of Neorealism," *International Organization* 38(1): 1984, 225-286.

¹²⁵ Wendt, "The Agent-Structure Problem in International Relations Theory," op. cit.

¹²⁶ Alexander Wendt, "Bridging the Theory/Meta-Theory Gap in International Relations," *Review of International Studies* vol. 17: 1991.

¹²⁷ Martin Hollis and Steve Smith, *Explaining and Understanding International Relations*, Oxford: Oxford University Press, 1990.

¹²⁸ Wendt, "Anarchy Is What States Make of It," op. cit.

¹²⁹ See also M. Hollis and S. Smith, "Beware of Gurus: Structure and Action in International Relations," *Review of International Studies* 17(4): 1991, 393-410; M. Hollis and S. Smith, "Structure and Action: Further Comment," *Review of International Studies* 18(2): 1992, 187-8; Wendt, "Anarchy Is What States Make of It," op. cit.; Wendt, *Social Theory of International Politics*, op. cit.; D. Dessler, "What's at Stake in the Agent-Structure Debate?" *International Organization* 43(3): 1989, 441-73.; W. Carlsnæs, "The Agency Structure Problem in Foreign Policy Analysis," *International Studies Quarterly* 36(3): 1992, 245-70; C. Wight, "They Shoot Dead Horses Don't They? Locating Agency in the Agent-Structure

تطوير (وإبداع) روايات أفضل حول السياسة الدولية أكثر مما يكمن في اختيار الرواية الأفضل من بين الروايتين السائدتين. ينسحب هذا حتى على الخيار الثالث الذي (يدافع عنه بنائيو الأرضية الوسطى في النقاش الرابع، المتمثل في اختيار رواية تولّف بين الروايتين السائدتين).

ترتبط إشكالية البنية-الفاعل، بشكلٍ وثيق، بإشكالية "مستوى التحليل" في العلاقات الدولية، وهي تعتبر أقدم، لكنها أقلُّ إثارة للجدل منذ ظهور مفهوم مستويات التحليل على يد وولتز نهاية الخمسينيات من القرن الماضي. يبدو أن مستويات التحليل، كما هو مفهومٌ حرفياً من المصطلح، هي التي ساهمت في تطور المقاربات الاختزالية في الحقل. يرتبط مفهوم مستوى التحليل كذلك باسم ديفيد سينغر (1925-2009)¹³⁰، غير أن وولتز كان سبّاقاً إلى اقتراح مستويات التحليل الثلاثة - سماها صور العلاقات الدولية - التي كان الهدفُ منها تفسير السلوك الدولي: مستوى الفرد، مستوى الدولة ومستوى النظام الدولي¹³¹. وقام وولتز بالفصل تحليلياً بين بنية النظام والوحدات المُشكّلة له، وبدلاً من التحليل على مستوى هذه الوحدات، فضل القيام بتحليل التفاعلات التي تتم بينها في ظل القيود التي تفرضها و/أو الحوافز التي توفرها بنية النظام ككل. أما سينغر فقد أعاد حصر المشكلة في أيّ من مستويي التحليل ينبغي أن يقع اختيار الباحث، المستوى الكلي (مستوى النظام ككل) أم المستوى الجزئي (مستوى الوحدات المُشكّلة للنظام) ثم أضاف سينغر في وقتٍ لاحقٍ مستوىً ثالثاً سمّاه مستوى صانع القرار¹³².

بصرف النظر، طبعاً، عن الحدود التي أصبح التعقد المتزايد في السياسة العالمية يفرضها على مستويات التحليل التقليدية الثلاثة، برزت هناك عدة مشاكل في هذا المفهوم. تكمن المُشكلة الابتدائية في الغموض المفهومي الذي يكتنف العلاقة بين النظام الدولي والوحدات الدولية المُشكّلة له، وقد استغرق ذلك جزءاً مهمّاً من النقاش حول إشكالية البنية والفاعل، سابق الذكر، حيث لم يعد واضحاً مثلاً ما إذا كانت بنية النظام الدولي هي التي تضبط سلوك

Problematique," *European Journal of International Relations* 5(1): 1999, 109-42; C. Wight, "Linking Agents and Structures to Levels of Analysis", a paper presented at the 42nd Annual Convention of the ISA, Chicago, 20-24 February, 2001; R.L. Doty, "Aporia: A Critical Exploration of the Agent-Structure Problematique in International Relations Theory," *European Journal of International Relations* 3(3): 1997, 365-92. ; C. Wight, *Agents, Structures and International Relations: Politics as Ontology*, NY: Cambridge University Press, 2006.

¹³⁰ David J. Singer, "The Level-of-Analysis Problem in International Relations," *World Politics* 14 (1): 1961, 77-92.

¹³¹ Kenneth N. Waltz, *Man, the State, and War*, NY: Columbia University Press, 1959.

يركز الباحث في مستوى الفرد على عقائد وإدراكات صناع القرار، ومختلف استعداداتهم النفسية الفردية أثناء عملية صنع القرار؛ بينما يركز في مستوى الدولة على المتغيرات السياسية المرتبطة بأجهزة ومؤسسات الدولة كبنية النظام السياسي، فضلاً عن بقية المتغيرات الاجتماعية ذات العلاقة بعملية صنع قرارات السياسة الخارجية، كالتنشئة السياسية، الرأي العام، (دور) جماعات الضغط؛ أما في مستوى النظام الدولي، فيركز على المتغيرات النظمية/البنوية المتعلقة مثلاً بنمط القطبية في النظام (أحادية، ثنائية، تعددية قطبية)، أنماط توزيع القوة، أنماط التحالفات (العسكرية) والتكتلات (الاقتصادية).

¹³² Nuri A. Yurdusev, "Level of Analysis and Unit of Analysis: A Case for Distinction," *Millennium* vol. 2: 1993, 81.

جاء هذا الاستدراك استجابةً لهيمنة الفلسفة العقلانية على الحقل خلال الستينيات، حيث التعامل مع الفرد صانع القرار كفاعلٍ عقلائي، وهو تصوّرٌ يختلف تماماً عن تصور مورغنثو للفرد كفاعلٍ تطغى عليه الطبيعة البشرية.

الدول المُشكَّلة له، أم أن سلوك الدول هو الذي يحدد بنية النظام الدولي الذي يتشكل منها. فأنماط سياسات القوة التي أسهب وُولتزر في فحصها قد لا تكون دائماً بنيوية المنشأ. بصيغةٍ أخرى، يمكن المحاججة بأن سياسات الاعتماد على النفس هي التي تُنشئ نظاماً دولياً فوضوي البنية، وليس العكس. إذاً، فمفهوم مستوى التحليل لا يساعد كثيراً في فحص – مثلاً – أسباب الحروب على المستوى النظري/البنيوي، لكنه يساهم، على العكس من ذلك، في اختزال المتغيرات التفسيرية اللازمة¹³³. لذلك، يمكن الاستنتاج بأن أعمال وُولتزر لم تخل تماماً من النزعة الاختزالية التي كافح طويلاً ضدها عبر الدعوة إلى إضفاء المزيد من البنيوية والنظرية على نظريات العلاقات الدولية.

في هذا السياق، يدعو أنصار مشروع إقحام نظرية التعقد، داخل حقل العلاقات الدولية، إلى عبور الحدود الفاصلة بين مستويات التحليل في الحقل. لا تقتصر هذه الدعوة فقط على الحدود الفاصلة بين مستويات التحليل¹³⁴، لكنها تشمل كذلك الهيراركيات التصورية المضلَّلة التي يكرسها المفهوم في حدّ ذاته، بما في ذلك التصور الاختزالي القائل بأن البنى القابعة في مستوى تحليل النظام الدولي هي ما يشكل الفواعل القابعة في مستويات التحليل الأدنى، الدولة والفرد. بدلاً من ذلك، يدعو أنصار نظرية التعقد إلى التأمّل في الارتباطات (البينية) بين هذه المستويات والكيفية التي تنتفي بها الهيراركية التقليدية بينها وتصبح جميعها مهمة في أي عملٍ تحليلي، فضلاً عن الإمكانية المستمرة في انبثاق مستوياتٍ جديدة جراء التعقد المتزايد في السياسة العالمية.

في تصورٍ آخر يبدو أكثر وضوحاً مقارنة بالغموض الذي يكتنف مفهوم "المستوى" في حدّ ذاته، يقترح باتوماكي أن التقسيم الثلاثي لمستويات التحليل إنما يحيل في الحقيقة إلى "درجات" تعقد هذه المستويات. غير أن الترتيب الهرمي لمستويات التحليل، حسب درجة تعقدتها من هذا المنظور، يبقى ترتيباً وصفيًا ويستند إلى المنطق المادي نفسه الذي يقوم عليه المفهوم في حدّ ذاته. حيث اعتبر، بشكلٍ يكاد لا يخلو من الاختزال، أن درجة التعقد على مستوى السياسة العالمية أشد منها على مستوى السياسة الوطنية أو المحلية¹³⁵. يبقى هذا الترتيب مناسباً فقط إذا ما افترضنا قابلية الواقع، شديد الترابط والتعقد، للتقسيم إلى عدة مستويات، وإمكانية عزل المتغيرات القابعة في كل مستوىٍ بعضها عن بعض، فضلاً عن إمكانية التمييز بين مواضع تأثير القوة السببية لكل متغيرٍ على هرم مستويات التحليل حال ملاحظة أثر القوة السببية، وهو أمرٌ غيرٌ متاح من الناحية التحليلية، ناهيك عما يحدث "فعالاً" في الواقع الاجتماعي شديد التعقد.

¹³³ يبدو من السهل ملاحظة كيف أن التركيز على العوامل البنيوية من شأنه أن يشتت الانتباه عن العوامل الاجتماعية، وحتى عن العوامل المادية غير البنيوية، كالعوامل الاقتصادية والتقنية على سبيل المثال.

¹³⁴ Cudworth and Hobden, 412.

¹³⁵ Patomäki, *After International Relations*, 82.

يبقى من الضروري لفت الانتباه إلى أن القبول بفكرة التمييز بين المستويين لا يخلو من المخاطر التحليلية، إذ كان التداخل بينهما كبيراً وفي تزايدٍ مستمر، فإن أية محاولة للتمييز/الفصل بينهما تعني تناقضاً مع مسلمة التعقد. بل إن تمييز الحدود بين المحلي والخارجي (بشكلٍ إرادي – عبر قرارات تتخذها الحكومات – أو غير إرادي – عبر دينامياتٍ معقدة) هو بحد ذاته دلالة على التعقد. بن عنتر، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2016.11.4.

من جهةٍ أخرى، ينبغي الانتباه إلى أن المشكلة الأساسية التي تواجه الترتيب الهرمي حسب درجات التعقد، الذي اقترحه باتوماكي، تكمن في أن المصدر الابتدائي للتعقد في المجال السياسي هو قصدية الفاعل (intentionality)، وهي مشكلة كيفية وليست كمية، ويواجهها الباحث باستمرار أيضًا كان مستوى التحليل الذي يشتغل عليه. لذلك، يقترح كارلسنبايس أن الاهتمام ينبغي أن لا ينصب على التمييز بين مستويات التحليل التقليدية بقدر ما ينبغي أن ينصب على التمييز بين ثلاث مستويات تفسيرية¹³⁶ تقم متغير القصدية من جهة، وتبقي من جهة أخرى على إمكانية التفكير في الكيفية التي تتفاعل وتتأثر بها هذه المستويات بعضها مع بعض. يتضمن المستوى الأول النوايا والمقاصد (الذاتية) التي تجيب على السؤال "من أجل ماذا؟" (in order to what?)، ويتضمن المستوى الثاني الأهداف والغايات (الموضوعية) التي تجيب على السؤال "بسبب ماذا؟" (because of what?)، أما المستوى الثالث فينطوي على التفسيرات المتعلقة بالكيفية التي تؤثر بها البيئة (المحلية والعالمية) للفاعل على المستويين الأول والثاني.

يُعتبر مفهوم الانبثاق مُهمًا جدًا في تفكيك إشكالية مستوى التحليل. حيث تحيل إمكانية تقسيم الواقع إلى عدة مستويات للتحليل إلى إمكانية ترتيبها على شكل طبقاتٍ أو أطوارٍ (layers) تتموضع حسب لحظات انبثاقها على سهم الزمن، أو حسب أسبقيتها على سلم المنطق الذي يحكم تفاعلها بعضها مع بعض¹³⁷. هذا ما يسوغ التصور السائد بأن الفرد أسبق من الدولة، وأن الدولة أسبق من النظام الدولي، وحديثًا جدًا أن النظام الدولي أسبق من النظام العالمي¹³⁸. في هذا الصدد، يمكن المجادلة، استنادًا إلى أعمال العديد من الباحثين¹³⁹، بأن "الدول-الأمم ومؤسسات المجتمع الدولي (الأوروبي) انبثقت في الوقت نفسه"¹⁴⁰، وكلاهما يعبر عن نمطٍ محددٍ من أنماط (إعادة) تنظيم المجال السياسي في أوروبا. لذلك، يبدو أنه "لا الدولة كانت لتكون على ما هي عليه بدون النظام الدولي ولا النظام الدولي كان ليكون على ما هو عليه بدون الدولة"¹⁴¹، وعليه فإن النظام الدولي لا يعبر عن طورٍ أعلى من الدولة، تمامًا كما أن الدولة لا تعبر عن لحظة أسبق من النظام الدولي.

لذلك، يمكن الاستنتاج أن مفهوم مستويات التحليل يؤدي إلى إنشاء هيراركيةٍ خطيةٍ مضللة لا تصف الواقع الاجتماعي كما هو عليه فعلاً، ناهيك عن كونه يؤدي إلى فرض حدودٍ متخيلةٍ - ومضللةٍ كذلك - بين الدولة والنظام، كانعكاسٍ منطقيٍ للتمييز الذي يفرضه المفهوم بين وحدة التحليل ومستوى التحليل. تكاد هذه التمايزات المثنوية لا

¹³⁶ Carlsnæs, "The Agency Structure Problem in Foreign Policy Analysis," 245-270.

¹³⁷ Patomäki, *After International Relations*, 82-83.

¹³⁸ يسود الحديث مثلًا عن "ظهور" الفواعل غير الدولتية وليس تزايد أدورها. يمكن العودة إلى الجزء الأخير من المبحث السابق الذي يجادل بأن نموذج العصر الوسيط الجديد يتضمن أساسًا الافتراض بأن مرحلة القرون الوسطى سبق وأن عرفت العديد من مظاهر تعدد موارد السلطة، بعيدًا عن الدولة، التي تعرفها مرحلة النظام مابعد الوستفالي الراهن.

¹³⁹ See for example Bull, *The Anarchical Society*, op. cit.; Antony Giddens, *Social Theory and Modern Sociology*, Oxford: Polity Press, 1987.

¹⁴⁰ Patomäki, *After International Relations*, 82-83.

¹⁴¹ Ibid., 82-83.

تنتهي في أدبيات الحقل، كالتمييز بين الداخلي والخارجي، أو بين المحلي والعالمي. يبقى القاسم المشتركُ بينها جميعاً يكمن في أنها متخيَّلة، بمعنى أنها ليست من صميم الواقع الاجتماعي المعقد للسياسة العالمية. وأنها مضلَّلة تحليلياً وتبقي على الباحث سجيناً في قفص اللغة السائدة، أو قفص المفاهيم (السائدة) (conceptual jail) على حد تعبير روزنو. في هذا السياق، سبق وأن عبّر وُنت عن تدمره من أن الحدود التي تفرضها المقاربات السائدة بين الدولة والنظام (الدولي) هي مجردُ "بناءٍ اجتماعي في الدرجة الأولى، وهي في حاجةٍ إلى أن تتم مَشكلتها لا أن يتم التعامل معها كمعطى مسبق"، لأن التعامل معها كذلك "يجعلُ التفكيرَ عبر مستويات [التحليل] مشكلة وليس حلاً بالنسبة للحقل"¹⁴². كما سبق وأن جادل وايت وباتوماكي بأن "الحقل ينبغي أن يعيد التفكير بشكلٍ جوهري في الكيفية التي يفهم بها مشكلة مستويات التحليل، لأنها في الواقع تؤدي إلى تضليل [الباحثين] وإرباكهم أكثر مما تساعد في تنويرهم"¹⁴³.

في هذا السياق، تسعى مدرسة باريس للدراسات الأمنية النقدية، مثلاً، إلى إعادة تعريف الحدود الفاصلة بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي، والتي تعكس الحدود التقليدية الفاصلة بين الشرطي والعسكري. وبذلك، يصبح المجال الأمني (field of security) الذي يدمج الأمنين الداخلي والخارجي أكثر قدرة على التعبير على واقع الممارسات الأمنية العابرة للحدود، والتي أصبحت تميز على نحوٍ متزايدٍ عمل ما يسميها ديدي بيغو شبكات محترفي الأمن (security professionals)، سواءً تعلق الأمر بالجيش ووكالات الاستخبارات العسكرية، أو بأجهزة الشرطة ووكالات الأمن الداخلي، أو بالمؤسسات "الوسيطية" كالدرك، القضاء، حرس الحدود، الجمارك، الحماية المدنية، حرس السجون، أعوان المطارات والموانئ البحرية، فضلاً عن الخبراء التقنيين المتخصصين في مجال إدارة عمليات المراقبة التقنية وتبادل المعلومات. وفقاً لهذا التصور، يصبح جميع هؤلاء فواعل في تشكيل وإدارة المجال الأمني بدون أن تكون هناك حدودٌ واضحة وثابتة بين (طبيعة) ممارسات فواعل الأمن الداخلي و(طبيعة) ممارسات فواعل الأمن الخارجي.

يعود انجراف الحدود بين الأمن الداخلي والخارجي، حسب أنصار المدرسة، إلى توسع أنشطة وكالات الأمن الخارجي نحو الداخل¹⁴⁴، بحيث أصبحت "تبحث عن أعداء من الخارج لكن داخل حدود الدولة"، جنباً إلى جنب مع توسع أنشطة وكالات الأمن الداخلي نحو الخارج¹⁴⁵، بحيث أصبحت "تبحث عن أعداء من الداخل لكن خارج حدود الدولة"، وأصبحت تتحدث عن شبكات إجرامية عابرة للحدود¹⁴⁶، كما أصبحت دولٌ معينة (كالولايات المتحدة وفرنسا)

¹⁴² Wendt, *Social Theory of International Politics*, 13.

¹⁴³ Patomäki and Wight, "After Post-Positivism?" 232.

¹⁴⁴ إضفاء الطابع الشرطي على عمليات الجيش (policizing the military) ..

¹⁴⁵ إضفاء الطابع العسكري على عمليات الشرطة (militarizing the police).

¹⁴⁶ Didier Bigo, "When Two Become One: Internal and External Securitisations in Europe," in M. Kelstrup and M. Williams (eds.), *International Relation Theory and the Politics of European Integration: Power, Security and Community*, London: Routledge, 2000, 320. See also, Didier Bigo, "The Möbius Ribbon of Internal and External Security(ies)," in Mathias Albert, David Jacobson and Yosef Lapid (eds.), *Identities, Borders, Orders: Re-Thinking International Relations Theory*, Minneapolis:

تحدث عن عمليات "استخلاص الأمن الداخلي في الخارج". هذا ما يؤدي إلى وضع غير معتاد وصفه بيغو في عبارة ذائعة الصيت تفيد بأن المرء يجد نفسه في "وضعٍ، أشبه بشريط موبايوس، لا يعرف فيه تحديداً ما إذا كان في الداخل أم في الخارج"¹⁴⁷.

شريط موبايوس (نسبة إلى الرياضي الألماني أوغست موبايوس 1790-1868) هو عبارة عن سطحٍ بدون حافة، فإذا كان الشريط العادي عبارة عن مستوٍ بجانبين، فإن شريط موبايوس يكون عبارة عن مستوٍ لكن بجانبٍ واحدٍ فقط، بحيث يملك مساراً يجعل المتنقل عليه ينطلق من نقطةٍ بدايةٍ معينة ليعود إليها في نهاية المسار، دون أن يميّز بشكلٍ واضحٍ ما إذا كان يتنقل داخل أم خارج، فوق أم تحت الشريط. بعبارةٍ أخرى، إذا زحفت نملة على طول امتداد الشريط فستعود إلى نقطة البداية مجتازة كامل طول الشريط دون أن تقطع حافته، وطالما أنها ستكون غير واعيةٍ بموقع بداية المسار، فمن المرجح أنها ستستمر في التنقل بدون توقف، لأنها لن تبلغ أبداً حافة الشريط (أنظر الشكل 54).

كشكلٍ آخر من أشكال هذه الطوبولوجيا اللاتقليدية، يمكن الإحالة أيضاً إلى زجاجة كلاين (نسبة إلى الرياضي الألماني فيليكس كلاين 1849-1925) التي تقدم تمثيلاً لسطحٍ غير قابلٍ للتوجيه (non-orientable)، ولا يمكن التمييز فيه بين داخل وخارج السطح¹⁴⁸، حيث تنطبق عليه قوانين السطح بوجهٍ واحدٍ على غرار شريط موبايوس. وكما هو واضحٌ في الشكل (55)، فإن الزجاجة لا يمكنها أن تستوعب أيّ حجمٍ، فمهما سكبنا في داخلها من سائلٍ ما سرعان ما يتدفق نحو خارجها مرةً أخرى، لأنها لا تنطوي على أية حدودٍ تفصل بين داخل الزجاجة وخارجها، وبإمكان المرء - نظرياً - أن يستمر في سكب السائل في داخلها إلى الأبد.

المثير للاهتمام في طوبولوجيا موبايوس أن الشريط يُظهر سطحاً بجانبٍ واحد، حيث يتعذر التمييز بين ما هو داخل الشريط وما هو خارجه، لأن ما نفترض في لحظةٍ معينة أنه يقع في الداخل سرعان ما يظهر لنا أنه موجودٌ في الخارج وهكذا¹⁴⁹. تعبّر هذه الحالة من اللاتمايز (indistinction) وعدم القابلية للتمييز (indistinguishability) بين الداخلي والخارجي عن حالةٍ أعمق من الضبابية (fuzziness) والغموض (ambiguity) غير القابلة للاختزال في مفاهيم متخيّلة ومضلّلة من قبيل "الحدود" و "المستويات". تبقى هذه الحالة أصيلة في طبيعة الأشياء وليست عارضة، لكن يستمر إنكارها والقفز عليها أو اختزالها بالاستمرار في "التفكير بمنطق الحدود والفواصل

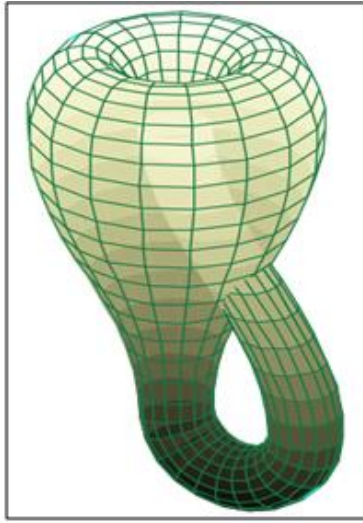
University of Minnesota Press, 2001; Didier Bigo, "Protection: Security, Territory and Population," in Jef Huysmans, Andrew Dobson and Raia Prokhovnik (eds.), *The Politics of Protection: Sites of Insecurity and Political Agency*, NY: Routledge, 2006.

¹⁴⁷ Bigo, "When Two Become One," 320.

¹⁴⁸ Paul Bourke, "On Klein Bottle," <http://paulbourke.net/geometry/klein/> (accessed on 5.12.2015)

¹⁴⁹ Nick Vaughan-Williams, *Border Politics: The Limits of Sovereign Power*, UK: Edinburgh University Press, 2009, 101.

والتمميزات [والمستويات] التي يعج بها الفكر الجيوسياسي الحديث، فضلاً عن المنطق التقليدي القائم على الفصل [بشكلٍ حاسمٍ ودقيقٍ] بين الداخل/الخارج"¹⁵⁰.



الشكل (55): زجاجة كلاين¹⁵²



الشكل (54): شريط موبوس¹⁵¹

من جهةٍ أخرى، يحيل دعاة إقحام نظرية التعقد في العلاقات الدولية، كحقلٍ معرفي اجتماعي، إلى مفهوم المنطق الضبابي (fuzzy logic)¹⁵³ الذي يعبر عما يسمى رياضياً بالمجاميع الضبابية (fuzzy sets)، وهي مجموعاتٌ من عناصر تفتقر إلى حدودٍ قاطعةٍ، دقيقةٍ وواضحة. هذا عكس المجاميع التقليدية التي يمكن لعنصرٍ معيّنٍ إما أن ينتهي إلى مجموعةٍ ما (فيعطى القيمة 1) أو لا ينتهي إليها (فيعطى القيمة 0)¹⁵⁴. أما في حالة المجاميع الضبابية، فيمكن لعنصرٍ معيّنٍ أن ينتهي إلى مجموعةٍ ما بنسبةٍ/بدرجةٍ معينة وأن لا ينتهي إليها بنسبةٍ/بدرجةٍ مختلفة.

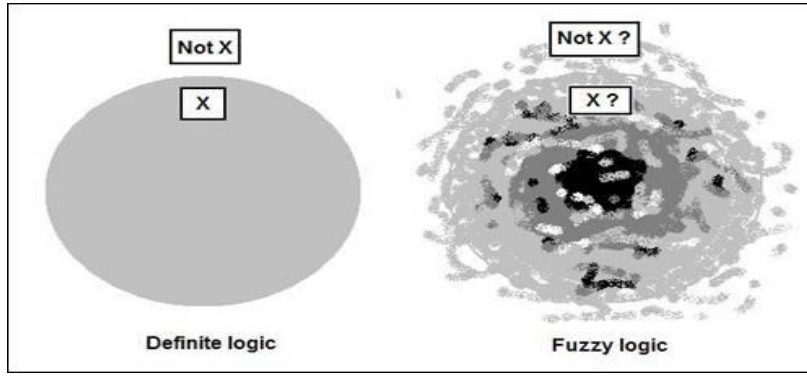
¹⁵⁰ Vaughan-Williams, 102.

¹⁵¹ downloaded from: http://puffin.creighton.edu/museums/archive/8_dkovach/images/nf-odd_260.html (accessed on 5.12.2015)

¹⁵² downloaded from: http://et.swewe.org/word_show.htm/?18975_1&Klein_pudel (accessed on 5.12.2015)

¹⁵³ See for example Badredine Arfi, *Linguistic Fuzzy Logic Methods in Social Sciences*, Germany: Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2010.

¹⁵⁴ في المجاميع التقليدية، يوصف العنصر إما بالانتماء أو اللانتماء للمجموعة، أما في المجاميع الضبابية فيوصف العنصر بدرجة انتمائه للمجموعة. مثلاً، إذا كانت U مجموعة و S مجموعة جزئية من U وكانت μ_s دالة تعطي كل عنصر من عناصر المجموعة U درجة انتمائه إلى المجموعة S، فإذا كان العنصر x ينتمي للمجموعة S، فإن $\mu_s = 1$. أما إذا كان العنصر x لا ينتمي للمجموعة S، فإن $\mu_s = 0$ وتعرّف دالة الانتماء في هذه الحالة بالعبارة الرياضية، $\mu_s : U \rightarrow \{0,1\}$. في المجموعة الضبابية يمكن للعنصر x أن ينتمي للمجموعة S فبذلك تكون درجة انتمائه للمجموعة S هي $\mu_s = 1$ ، أو أن العنصر x لا ينتمي للمجموعة S فتكون درجة انتمائه $\mu_s = 0$ وقد ينتمي للمجموعة S بدرجة معينة وفي هذه الحالة تعرف دالة الانتماء كالتالي، $\mu_s : U \rightarrow [0,1]$.



الشكل (56): المنطق الضبابي¹⁵⁵

من الأمثلة التوضيحية الشائعة مثال المجاميع التي تعبر عن متغير الطول¹⁵⁶. إذا كانت المجموعة U تمثل مجموعة من الأشخاص والمجموعة S مجموعة جزئية من المجموعة U وتضم أشخاصاً يتصفون بصفة الطول بحيث تُعرّف دالة الانتماء للمجموعة S في المنطق التقليدي كالآتي:

$$\mu_s(x) = \begin{cases} 0 & x < 6 \\ 1 & x \geq 6 \end{cases}$$

يُفهم من عبارة هذه الدالة أنه إذا كان طول الشخص x أقل من 6 أقدام، فإنه لا يتصف بصفة الطول وبالتالي لا ينتمي للمجموعة الجزئية S ، أي تكون درجة انتمائه $\mu_s(x) = 0$ أما إذا كان طول الشخص x أكبر من أو مساوياً 6 أقدام فإنه يتصف بصفة الطول وبالتالي ينتمي للمجموعة الجزئية S ، أي تكون درجة انتمائه $\mu_s(x) = 1$. هذا في المنطق التقليدي، أما في المنطق الضبابي فنجد أن الشخص الذي طوله 5.9 قدم، مثلاً، هو شخصٌ يتصف بصفة الطول، لكن نسبياً (مقارنة بالحد الذي يميز المجموعة S)، لذلك فهو ينتمي للمجموعة S ولكن بدرجةٍ معينة. لذلك تُعرّف دالة الانتماء للمجموعة S وفقاً للمنطق الضبابي كالآتي:

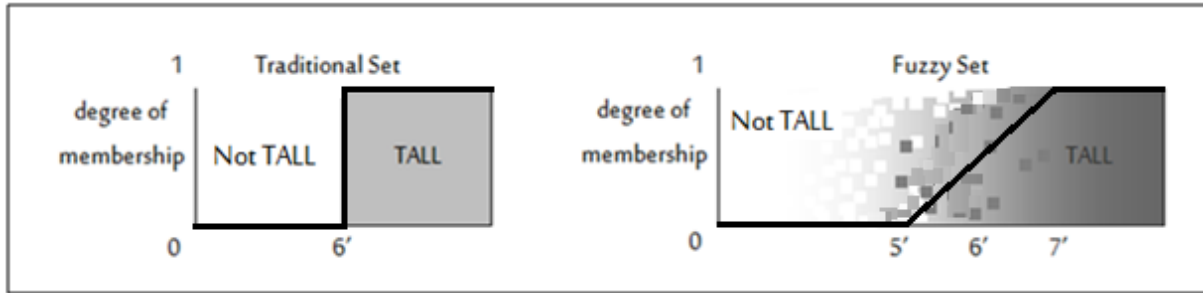
$$\mu_s(x) = \begin{cases} 0 & x \leq 5 \\ \frac{x-5}{2} & 5 < x < 7 \\ 1 & x \geq 7 \end{cases}$$

يُفهم، من هذا المثال التوضيحي، أن الشخص في المنطق التقليدي إما أن يكون طويلاً فينتهي للمجموعة S أو أن يكون غير طويل فلا ينتمي للمجموعة؛ بينما في المنطق الضبابي، يمكن للشخص أن يكون طويلاً تماماً فينتهي للمجموعة S ، كما يمكنه أن يكون غير طويل تماماً فلا ينتمي للمجموعة S ، كما يمكنه أن يكون طويلاً نسبياً فينتهي بدرجةٍ معينةٍ إلى

¹⁵⁵ downloaded from: http://www.thelogician.net/6_reflect/6_Book_3/6c_chapter_04.htm (accessed on 5.12.2015)

¹⁵⁶ See Peter Pacini and Andrew Thorson, *Fuzzy Logic Primer*, California: Togai InfraLogic, Inc., 1992.

المجموعة S. فالشخص الذي يبلغ طوله مثلاً 5.5 قدم لا ينتمي للمجموعة S في حالة المنطق الكلاسيكي ودرجة انتمائه $\mu_s(x) = 0$ ، أما في حالة المنطق الضبابي، فهذا الشخص يعتبر طويلًا نسبيًا، وبالتالي ينتمي للمجموعة S بدرجة انتماء قدرها $\mu_s(x) = 0.25$ (أنظر الشكل 57).



الشكل (57): دالة الانتماء لمجموعتين (ضبابية وتقليدية) تعبران عن متغير الطول¹⁵⁷

يتعامل المنطق الضبابي مع المتغيرات اللغوية¹⁵⁸ التي تقاوم التكميم (quantification) ولا يمكن التعبير عنها بالدقة التي تتميز بها المتغيرات الكمية القابلة للتعبير عنها رياضياً، بحيث تصبح "الأهمية" (significance) بدلاً من المطلوب عن "الدقة" (precision)¹⁵⁹. بالنسبة لأنصار نظرية التعقد، يبدو واضحاً أنه كلما زادت حدة التعقد، كلما فقدت العبارات الدقيقة أهميتها وفقدت في الوقت نفسه العبارات المهمة دقتها، وبالتالي زادت الحاجة إلى التفكير من خلال فلسفة المنطق الضبابي، حيث العناصر تنتهي إلى مجموعة ما وفي الوقت نفسه لا تنتهي إليها، حيث الأشياء يمكن أن تتصف بالصفة وينقيضها معاً، حسب درجة (لا) انتمائها إلى المجموعة المعبرة عن تلك الصفة.

إذا كان الحال كذلك في علوم دقيقة كالرياضيات، يصبح من الضروري – والمبرر منطقياً – إعادة التفكير في التقسيمات الحادة التي يفرضها مفهوم مستوى التحليل في حقل معرفي اجتماعي كالعلاقات الدولية، والتي يُختزل عبرها كلُّ التعقد والغموض الذي يكتنف الواقع الاجتماعي/الحقيقية الاجتماعية في الحياة الدولية. من شأن إعادة التفكير هذه أن تسمح بمراجعة الحدود التقليدية التي تفصل بين الداخلي والخارجي، بين المحلي والعالمي، بين العام والخاص، وغيرها من الثنائيات المضللة التي يزعم التيار المهيمن على الحقل إمكانية التمييز بدقة ووضوح بين ما ينتمي إلى الحد الأول وما ينتمي إلى الحد الآخر منها.

¹⁵⁷ adapted from: Pacini and Thorson, 1.

¹⁵⁸ ترتبط المتغيرات اللغوية بالظواهر التي يختبرها الناس في الحياة اليومية. وتتجلى ثنائية الأهمية-الدقة (significance-precision) في الكيفية التي يتداول الناس التعبير عنها، كدرجة الحرارة مثلاً، حيث يكون استخدام الصيغ المهمة (significant) – مثل حار، بارد، معتدل، لطيف، قارس – أكثر تداولاً وفعالية من الصيغ الدقيقة (precise) – مثل تبلغ درجة الحرارة كذا وكذا درجة مئوية. في هذه الحالة، يصبح التعبير عن درجة الحرارة من خلال المنطق الضبابي كمتغير لغوي أكثر أهمية من التعبير عنها كمتغير كمي من خلال المنطق التقليدي.

¹⁵⁹ يفترض المثال الشائع شخصاً ينظر إلى جسمٍ ثقيلٍ في طريقه إلى السقوط على شخصٍ آخر واقفٍ أمامه. على هذا الشخص إما أن يختار المسارعة إلى قول عبارة مهمة من قبيل "احذر!" أو "تنحَّ جانباً!"، أو أن يختار قول عبارة دقيقة من قبيل "هناك جسمٌ مكعبٌ الشكل، وزنه 500 كغ، يقترب من رأسك بسرعة 40,6 متر في الثانية".

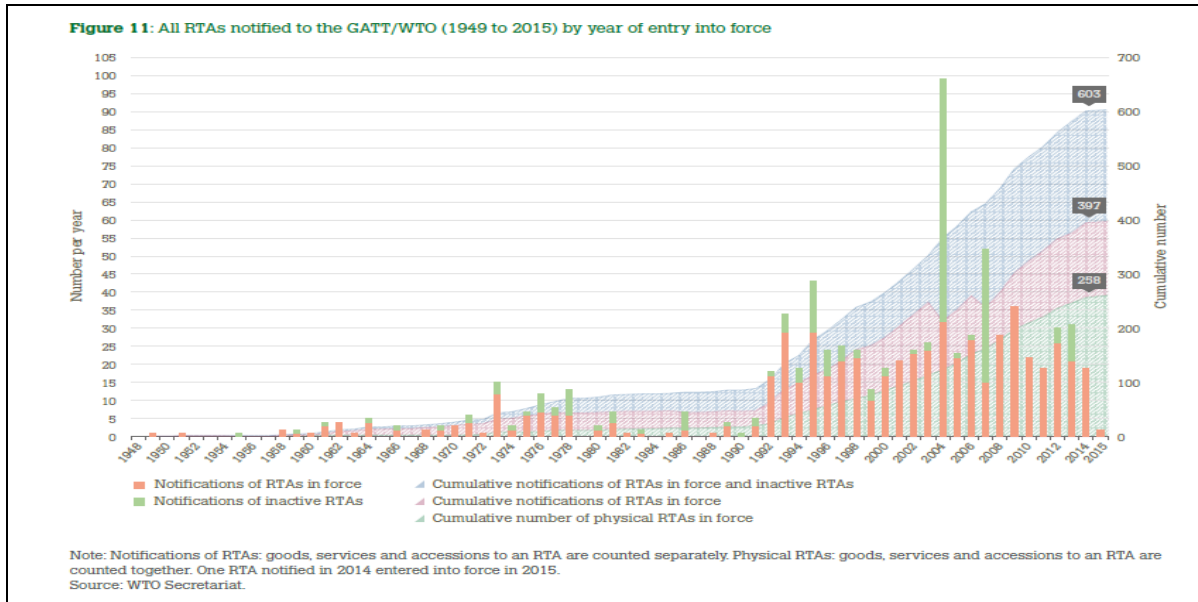
هذا المنطق، يمكن أن نفهم ما يعنيه جوزيف ناي بالقول أن توزيع السلطة على المستوى العالمي يشبه رقعة شطرنج ثلاثية الأبعاد¹⁶⁰. حيث تكون السلطة في البعد الأعلى الخاص بالسلطة العسكرية أحادية القطب تهيمن فيه الولايات المتحدة، بينما تكون في البعد الوسيط الخاص بالسلطة الاقتصادية متعددة الأقطاب بشكل غير مستقر على خط الزمان والمكان، أما في البعد الثالث الخاص بالتفاعلات عبر الوطنية، فتبدو السلطة مشتتة على نحو لا يسمح للدول بالسيطرة الكاملة على فضاءٍ عابرٍ للحدود يتميز ابتداءً بعدم قابليته للضبط على نحوٍ متزايد. تختلف هذه الصورة، بشكلها متعدد الأبعاد، مع الشكل الهرمي أحادي البعد الذي يفرضه مفهوم مستويات التحليل. لذلك، تستمر المداخلات الواقعية، بمختلف نسخها، في البحث عما إذا كان النظام الدولي، في لحظةٍ تاريخيةٍ معينة، نظاماً أحادي القطب، أو ثنائي أو متعدد الأقطاب، في الوقت الذي يمكن أن يبدي فيه النظام الدولي، في لحظةٍ تاريخيةٍ كاللحظة الراهنة، سلوك النظام أحادي القطب، و متعدد الأقطاب و اللاقطبي (nonpolar)¹⁶¹ في الوقت نفسه.

أخيراً، هل ينبغي أن يبقى التحليل على مستوى النظام الدولي محور الاهتمام بالنسبة لحقل العلاقات الدولية؟ هناك عدة اعتبارات من شأنها أن ترجح الكفة نحو الجواب بالنفي. الاعتبار الأول هو التزايد المستمر في أدوار الفواعل غير الدولتية التي تخلق شبكة معقدة من التفاعلات عبر الوطنية، مما يجعل مسارات التحليل بين وعبر حدود مستويات التحليل التقليدية أكثر أهمية من الاكتفاء بالتفكير ضمن التقسيم الهرمي التقليدي، الذي يضع المستوى الدولي/العالمي في الأعلى بينما يقبع المستوى الوطني/المحلي في الأسفل. الاعتبار الثاني مرتبطٌ بالعجز الوظيفي الذي آلت إليه الدولة في مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود، والتي أصبحت إقليمية (عابرة للحدود، لكن على مستوى إقليمي) أكثر من كونها وطنية (داخل الحدود)، لكن في الوقت نفسه أقل من كونها عالمية (تبقى التهديدات العابرة للحدود على مستوى عالمي نادرة، كالتهديدات ذات الطابع البيئي مثلاً). وهو ما من شأنه أن يشدد على أهمية الإقليمي كقوةٍ جاذبةٍ إلى جانب المحلي والعالمي. أما الاعتبار الثالث فمرتبطٌ كذلك بالعجز الوظيفي الذي آلت إليه الدولة حيال تنظيم وضبط التفاعلات الاقتصادية عبر الحدود، مقارنة مع دور "اليد الخفية" للسوق العالمية، مما يجعل الترتيبات الإقليمية بمختلف أشكالها (التقليدية، الجديدة (neoregionalism) وما بين الإقليمية (interregionalism)) تستمر في النمو كأدواتٍ لإنقاذ سلطة الدولة من الانعكاسات غير المرغوبة¹⁶² للعولمة من جهة، وكأدواتٍ لمعالجة مشكلة الهويات المحلية التشتتية (fragmental) من جهةٍ أخرى (أنظر الشكل 58).

¹⁶⁰ Joseph Nye Jr., *The Paradox of American Power: Why the World's Only Superpower Can't Go It Alone*, NY: Oxford University Press, 2002, 140.

¹⁶¹ استُعمل هذا المفهوم من قبل ريتشارد هاس في: Richard Haass, "The Age of Nonpolarity," *Foreign Affairs* 87(3): 2008, 44-56.

¹⁶² نؤكد هنا على أن صفة "اللامرغوب" تنسحب على جزء من انعكاسات العولمة وليس على العولمة في حد ذاتها. في هذا السياق، يشير بن عنتر إلى أن العولمة مسأراً مرغوب فيه، من قبل الدول، أكثر مما هو مفروض عليها. حيث أنها هي من رفع الضوابط عن التجارة العالمية قناعة منها بأن ذلك يحقق لها مكاسب اقتصادية. ومن ثم، فإنه بالرغم من انحسار دور الدولة والانفلات المستمر أمنياً واقتصادياً، فإن الدولة تبقى الملجأ الأول والأخير. يقول بن عنتر: "لنتصور ولو للحظة العالم بدون الدولة!" لذلك، يمكن المجادلة بأن اهتزاز مستويات



الشكل (58): التزايد المستمر في عدد الترتيبات الإقليمية التي سُجلت لدى أمانة الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية ثم منظمة التجارة العالمية لاحقا (1948-2015)¹⁶³

المبحث (III)

وعود نظرية التعقد وحدودها في حقل العلاقات الدولية

يناقش المبحث الثالث الوعود المنتظر من نظرية التعقد تحقيقها كطرفٍ في النقاش الخامس، وهو ينقسم إلى أربعة أجزاء. يناقش الجزء الأول والثاني وعدين أساسيين من وعود النظرية، إعادة تعريف الحقل المعرفي وإعادة التفكير في إمكانية التنبؤ بالسلوك اللاخطي للنظام الدولي المعقد/ الشواشي. أما الجزء الثالث، فيستعرض ثلاثة افتراضاتٍ أساسية تقوم عليها نظرية التعقد في الحقل، هي الاحتمية واللاتعنين، عدم القابلية للتفكيك، واللاخطية. إضافة إلى ذلك، فهو يستعرض على نحوٍ مقتضب المبادئ الاستمولوجية الأساسية للنظرية، التي حددها كافالسكي، وهي المنطق الحوارية، التأثير بين الأسباب والنتائج، والهولوجرافية التي تصف انتفاء الحدود التقليدية بين الكُلات (wholes) والأجزاء (parts)، حيث يمكن للكُلِّ أن يكون في الوقت نفسه جزءاً لكلِّ أكبر منه، أو أن يصبح كذلك كلاً في حدِّ ذاته. أخيراً، يستعرض الجزء الرابع الحدود التي تبقى النظرية تعاني منها، والتي تمثل في الوقت نفسه تحدياتٍ، سواءً أمام أنصار النظرية أنفسهم أو أمام الحقل المعرفي ككلّ.

التحليل بفعل مسار العولمة وكل ما تحمله لا يعني أنها لم تعد تصلح تماماً. ثم إن الإقليمية من منظورٍ آخر تشكل خطراً على العولمة. فمنظمة التجارة العالمية مثلاً ترى في تنامي التجمعات الإقليمية وتمركز الجزء الأكبر من التجارة العالمية في تجمعاتٍ إقليميةٍ محدودةٍ للغاية خطراً على العولمة. فضلاً عن هذا، ينبغي أن لا ننسى أنّ الأمن والاقتصاد يجعلان الجميع يعود إلى الدولة: فالأفراد والمؤسسات والسوق بحاجة إلى الدولة، ربما أكثر من أي وقتٍ مضى، بسبب تزايد حدة التحولات العالمية. بن عنتر، بريد إلكتروني إلى الباحث،

2016.11.4

¹⁶³ WTO, *World Trade Organization Annual Report 2015*, 76.

1- نحو إعادة تعريف الحقل المعرفي

يبدو، مما سبق، أن كل الأحداث والوقائع في المستوى الفردي، بما في ذلك التجارب الشخصية، العلاقات الشخصية (العائلية والاجتماعية) والخيارات اليومية للأشخاص - سواءً في النخب السياسية أو في المجتمع عمومًا - يمكن أن تكون لها آثارٌ ملحوظة في السياسة والعلاقات الدولية، ويمكن في حالاتٍ معينة أن تكون لها آثارٌ بنيوية حاسمة. لذلك، يدعو أنصار نظرية التعقد إلى إعادة تعريف السياسة الدولية بشكلٍ يعكس التعقد المتزايد في أنماط التفاعلات بين الدول والمؤسسات (بمختلف أشكالها) والأفراد (على اختلاف أشكال فاعليتهم الاجتماعية (social agency))، فضلًا عن مختلف التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الفاعلة، وذلك بعيدًا عن التعريف التقليدي الذي يعطي امتيازًا زائفًا للعلاقات بين الدول في تحديد ما هو "دولي" وما هو "غير دولي". يبدو أن هذا التمييز المصطنع هو ما يجعل نظرية العلاقات الدولية "عمياء" حيال رؤية المخرجات غير المقصودة و/أو غير المرغوبة التي تفرزها الأنظمة الفرعية الأدنى تحليليًا من مستوى النظام الدولي، والتي غالبًا ما لا يتم التفكيكُ فيها وتوقعها.

إلى جانب ذلك، يدعو أنصار النظرية إلى إعادة تعريف النظام الدولي فوضوي البنية كنظامٍ عالميٍّ معقدٍ وشواشي السلوك. هذا من شأنه أن يفتح آفاق البرامج البحثية السائدة لاعتماد مقارباتٍ أقل بنيوية لكن أكثر سلوكية للتعاطي بمنظور مختلف مع إشكاليات السياسة العالمية الراهنة؛ حيث تصبح مساعي حل المشكلات في الأنظمة المعقدة التي تعرف حالة الاضطراب الدائم غير مجدية، ويبقى الخيار الممكن والمتاح هو العمل على احتواء تلك المشكلات¹⁶⁴ عبر شبكاتٍ وشراكاتٍ للحكومة العالمية متعددة الفواعل، متعددة المستويات، ومتعددة القطاعات. في هذا السياق، يجادل بينجامين ميولر بأن التعقد في النظام العالمي بقدر ما يشكل تحديًا فهو يسمح، عبر ظواهر الانبثاق والتشعب التي تشكل التحولات اللاخطية، بخلق فرصٍ أمام صناع القرار لتشكيل بنى وإطلاق عملياتٍ جديدة في السياسة العالمية. كما يجادل بأن عدم القدرة على التنبؤ بالتغيُّر في الأنظمة والمسارات المعقدة تسمح لصناع القرار، مع مرور الوقت، بإعادة النظر على نحو مستمر في خياراتهم السياسية¹⁶⁵.

في هذا السياق، يقترح كيسان توسيع التعريف التقليدي للسياسة الدولية لتشمل كل الفواعل والأفعال (acts and actors) السياسية التي يمكن أن تكون لها آثارٌ مافوق الدول. وقد تم الاستغناء في هذا التعريف عن عبارة "مستوى الدولة" الواردة في نص كيسان لأنها تعطي الانطباع بإمكانية التمييز بين الآثار التي تحدث خارج/فوق وداخل/دون مستوى الدولة، وهو افتراضٌ سبق وأن تمت مراجعته في المبحث السابق. يضاف إلى هذا التعريف أن السياسي، كسمةٍ للفواعل والأفعال المرتبطة بتعريف السياسة الدولية، لا يعني إقصاء الفواعل والأفعال ذات الطابع

¹⁶⁴ Mcfate, 44.

¹⁶⁵ Mueller, 286.

غير السياسي، لكنها تعني أن السياسي يرتبط بالقدرة على "ممارسة القوة، (إعادة) توزيعها وإضفاء الشرعية عليها"، على أن القوة هي "قدرة الفاعل على التأثير على فاعلٍ آخر"¹⁶⁶.

لا ينبغي أن يكون الفعل السياسي فورياً (immediate) أو مباشراً لكي يتم التعامل معه كفعلٍ سياسيٍ دولي، إذ يمكن أن يستغرق الأمر فترة زمنية غير محدودةٍ على سهم الزمن. يتفق هذا التشديد مع نمط التأثير غير الفوري الذي تحدثه حركة جناحي الفراشة في نظرية أثر الفراشة. من جهةٍ أخرى، ينبغي التأكيد على أن نوايا الفاعل لا تشكل أي فرق في تسمية أفعاله أفعالاً سياسية دولية، فحتى إذا كانت نيته تقتصر على أن يكون فعله محلّياً أو محدود التأثير على الآخرين، ينبغي التعامل معه كفعلٍ سياسيٍ دولي إذا كانت له تداعيات غير مقصودة و/أو غير فورية تتجاوز الدولة¹⁶⁷.

رغم أن هذا التعريف يبقى محافظاً بشكلٍ أو بآخر على التمييز، الشائع لدى المقاربات السائدة، بين الآثار التي تحدث خارج/فوق و داخل/دون مستوى الدولة، إلا أنه يؤكد على أن مجال البحث يجب أن يشمل كلّ الفواعل والأفعال التي يمكن أن تنتج تلك الآثار ولو بشكلٍ غير فوري أو على نحوٍ غير مقصود، بمعنى أنه يناهض جميع أشكال التمييزات والتعارضات المؤسّسة للمقاربات السائدة، كالتمييز بين القوى الكبرى والدول الصغرى عند الواقعيين أو بين القوة الصلبة والناعمة عند المؤسّساتيين، أو التعارض بين المادي والاجتماعي عند البنائين أو بين الأمن الداخلي والخارجي في الدراسات الإستراتيجية التقليدية. إن تجاهل أدوار الفواعل والأفعال الصغيرة من شأنه أن يؤثر بشكل كبير على بصيرة المحلل حائلاً دون رؤية الكيفية التي تتعاظم بها آثارها، لينتهي بها مسارٌ من التفاعلات المعقدة إلى إحداث تغييرات بنوية حادة في السياسة العالمية برمتها.

من جهةٍ أخرى، يستعمل كافالسكي مفهوم "الحياة الدولية"¹⁶⁸ كمفهومٍ أشمل وأكثر دقة في التعبير عن طبيعة السياسة/العلاقات الدولية الراهنة. يشمل هذا المفهوم كل أشكال التشابك والتداخل والتأثر ليس فقط بين الفواعل الدولية وغير الدولية، لكن أيضاً بين النظم والنظم الفرعية، المجتمعات والجماعات، الفضاءات المحدودة والمفتوحة، العوالم، التواريخ، النصوص، النوايا والانفعالات والعقائد الفردية والجماعية، المعاني الموضوعية والذاتية والبينداتية وهكذا. ويضيف كافالسكي أن المفهوم لا يدفع فقط نحو البحث فيما يحدث "داخل/خارج" الدولة، لكن أيضاً فيما يحدث "حوالي" الدولة (around the state)¹⁶⁹. وبذلك، فإن المفهوم يُعنى بالبحث، وفقاً

¹⁶⁶ Kissane, *Moving Beyond Anarchy*, 198.

¹⁶⁷ Ibid., 198.

¹⁶⁸ See Emilian Kavalski, "Inside/Outside and Around: The Emerging Complexity of Global Life," in Emilian Kavalski (ed.), *World Politics at the Edge of Chaos: Reflections on Complexity and Global Life*, NY, Albany: State University of NY Press, 2015; Emilian Kavalski, "The Complexity of Global Security Governance: An Analytical Overview," *Global Society* 22(4): 2008; Kavalski, "The Fifth Debate," op. cit.

¹⁶⁹ Kavalski, "Inside/Outside and Around," op. cit.

لاستبصارات المنطق الضبابي، في المناطق الضبابية التي يغشاها الغموض واللايقين وفقدان القدرة على التمييز بين ما يحدث داخل الحدود وما يقع خارجها، أو عندما يتعلق الأمر بما يحدث "حوالي" الدولة كما يعبر عنه كافالسكي.

فضلا عن ذلك وعلى نحوٍ مثير للاهتمام، يضيف مفهوم "الحياة الدولية" خاصية الفاعلية على الطبيعة (nature's agency)، أو البيئة الطبيعية التي ينشأ ويتطور ويتفاعل فيها أي نظام دولي، في أية نقطة على خط المكان وفي أية لحظة على خط الزمان. بصيغة أخرى، تصبح الطبيعة فاعلا، كأى فاعلٍ آخر في الحياة الدولية، بإمكانه أن يحدث تأثيرًا حاسمًا ما على أنماط العلاقات الدولية و/أو على مخرجات السياسة الدولية بشكلٍ عام. لا يتعلق الأمر فقط بالعوامل الجغرافية (كالجبال والبحار والخلجان) والمناخية (كالرياح والثلوج والضباب) التقليدية، غير المتوقعة، والتي يمكن أن تتسبب في تغيير مصائر أممٍ برمتها؛ لكنه يتعلق كذلك بمختلف التفاعلات الإيكولوجية والبيولوجية المشكّلة للنظام الطبيعي البيئي في هذا العالم. في هذا السياق، يصبح النظام الدولي جزءًا لا يتجزأ من نظام الطبيعة الأشمل بوصفه نظامًا بيئيًا (biosystem)، يتفاعلان أحدهما مع الآخر. هنا، بإمكان المرء أن يفكر بالأوبئة (pandemics) أو بالفيروسات، أو بالكوارث الطبيعية أو حتى الفلكية ذات التأثير على كوكب الأرض.

عمومًا، سبق وأن ناقشنا في بداية هذا الفصل حركة التحول – وإن كانت محدودة وبطيئة – نحو تسمياتٍ بديلةٍ لحقل العلاقات الدولية. تكمن القيمة المضافة، التي يقدمها أنصار نظرية التعقد إلى هذا النقاش، في فتح آفاق الحقل لتضمين عناصر جديدة و إعادة التفكير في العناصر التقليدية التي تشكل تعريف موضوع البحث في هذا الحقل المعرفي. هذا لا يعني بأي حال من الأحوال التوجه نحو الاستغناء عن العناصر الراسخة، لكنه يعني التفكير بشكلٍ أو بآخر في إمكانية التعايش بينها، فالنظام العالمي متمركز حول الدولة لكنه متعدد المراكز (multi-centric) أيضا، فوضوي لكنه شواشي أيضا، يبدي مجموعة من الانتظامات لكنه غير قابل للتوقع أيضا وهكذا.

في هذا السياق، تُعد النظرية بإعادة النظر في مفهوم الخاصية باعتبارها وصفاً ملازماً للظاهرة الدولية، كمقولة "النظام الدولي" مثلا، واستبدالها بمفهوم الحالة، التي تتميز بكونها عارضة، وقابلة للتعدد والتآني¹⁷⁰، مثلا يمكن القول بأن المغرب العربي يعرف حالة نظامٍ دولي (interstate system)، بينما تعرف أوروبا حالة مجتمع دولي (interstate society)، في الوقت الذي يعرف فيه الشرق الأوسط – في فترة مابعد الربيع العربي – حالة نظام دولي (international) وعبر دولي (transnational) وامبريالي (imperial) في آنٍ معًا. وبالمنطق نفسه، يمكن أن نفهم مع نيك فوغن وويليامز ما معناه أن النظام العالمي يشهد، خاصة مع بداية القرن الحادي والعشرين، استمرارًا في التأثير بين

¹⁷⁰ أنظر: ميشيل بيتبول (تر. موسى ديب الخوري)، القرب المُعَمي من الواقع: اللاواقعية وشبه الواقعية في الفيزياء، دمشق: دار معابر للنشر والتوزيع، 2014، 262.

القوى الدافعة نحو النظام والقوى الدافعة نحو الاضطراب¹⁷¹. كما يمكن أن نفهم، مع جون كاستي، كيف أن ظاهرة التعقد تنطوي على خاصية البساطة والتعقد معًا، وعلى قدرة الأنظمة على الاستمرارية وقابليتها للاهتزاز معًا¹⁷².

2- نحو إعادة التفكير في إمكانية التنبؤ بالسلوك اللاخطي للنظام الدولي المعقد/الشواشي

عبر التشديد على الطابع اللاخطي لديناميكيات النظام الدولي كنظامٍ معقد/شواشي على نحو ما سبق في المبحث الثاني، تطرح نظرية التعقد أسئلةٍ محرّجة حول الحد الذي يمكننا معه التنبؤ بالأحداث في السياسة العالمية، ناهيك عن التنبؤ بدقةٍ بالمسار الذي يمكن أن يأخذه أي نظامٍ دولي. هذا من شأنه أن يسائل قدرتنا أيضًا على التحكم والضبط.

قد يكون التنبؤ ممكنًا خلال حقب الاستقرار النسبي التي تتميز بحركيةٍ خطيةٍ للأحداث، كحقبة الحرب الباردة مثلاً. لكن عندما يدخل النظام الدولي حقبة تتميز بديناميكا لخطية في الأساس، تحت تأثير ما أسماه روزنو عوامل "الاضطراب"، يصبح من المحتمل جدًا أن تكون هناك باستمرارٍ نتائجٍ غير متوقعةٍ و/أو غير قابلةٍ للتوقع (unexpected and/or unexpectable)، قد يكون من شأنها أن تؤدي إلى تغييرٍ الأنظمة أو إلى تغييرٍ داخل الأنظمة، ويصبح من المحتمل جدًا أن تنتفي تمامًا القدرة على التنبؤ بطبيعة العلاقة بين الأسباب والنتائج، وبين المدخلات والمخرجات، وبين الأفعال وردود الأفعال.

وحتى في حالة ما يسمى تجاوزًا الاستقرار النسبي في حقبة الحرب الباردة، يمكن المجادلة بأن هذا الاستقرار يبقى ذا طابع بنيوي¹⁷³، محدودٍ بوصف نمط العلاقات العسكرية بين القوتين العظميين (أو القوى الكبرى على أقصى تقدير)، وتمرّكز حول البعد السياسي للعلاقات الدولية، حيث تم تجاهل الحروب الصغرى المحدودة، الحروب خارج التصنيف التقليدي للحروب، والنزاعات الاجتماعية الناجمة عن جدلية الاشتراكي والرأسمالي. لذلك، فإن الخطاب البنيوي القائل بفرضية الاستقرار طويل الأمد، الذي عرفه النظام الدولي خلال فترة الحرب الباردة، لا يكاد يخلو من نزعةٍ تبسيطيةٍ واختزاليةٍ مفرطة.

¹⁷¹ Vaughan-Williams, 30-31.

¹⁷² Sim, 2.

¹⁷³ ينبغي التشديد على هذا البعد البنيوي، لأن حالة الاستقرار النسبي في بنية النظام الدولي مرهونة بالعلاقات بين أقطابه الكبرى. حيث من الواضح أنه لا يمكن للدول الصغرى/غير المؤثرة أن تغير من بنية النظام أو تفقده استقراره. صحيح أن الحديث عن الأمن والسلام الدوليين خلال الحرب الباردة، في وقت كان يعرف فيه العالم الثالث حروبًا عديدة، فيه الكثير من التبسيط والاختزال، بيد أن تلك الحروب لم تتسبب في انهيار نظام الحرب الباردة. ومن الواضح أيضًا أن القوى الكبرى كانت مستفيدة من الوضع القائم وبالتالي لم يكن من مصلحتها السعي إلى تغييره.

تساعد نظرية التعقد في الإجابة على السؤال التقليدي، لماذا - في الغالب - تترتب عن الأفعال نتائج لم تكن مقصودة قبل بداية التفاعل؟ ولماذا تستمر محاولات ضبط سلوك الفواعل في الفشل؟ السبب حسب نظرية التعقد يرجع إلى أنه بالكاد يمكن وضع قيود على سلوك الفواعل، لأنها غالبًا ما تتفاعل بشكل لا يمكن التنبؤ به من قبل أولئك الذين يسعون إلى التأثير على سلوكها¹⁷⁴. قد يُنظر إلى هذا كتنقيصٍ فادحةٍ من نقائص النظرية. مع ذلك، يجادل أنصارها بأنه سيكون من الأنسب قبول هذه "الحقيقة" عندما يتعلق الأمر بالنظم الاجتماعية المعقدة، بدلا من الإصرار على التمسك بمزاعم القدرة دائمًا على التنبؤ بما هو جوهريًا غير قابلٍ للتنبؤ¹⁷⁵.

يبدو أن المشكلة بالنسبة للنظريات السائدة تكمن في أنها لم تكن "عمياء" حيال التعقد في الحياة الدولية، لكنها على الأرجح فضلت تجاهله¹⁷⁶. لذلك، نزعَت تلك النظريات نحو التركيز على نمذجة العلاقات الخطية التي تربط بين متغيراتٍ "مستقلة" ومتغيراتٍ "تابعة" يمكن الفصل بينها أنطولوجيًا. أدى هذا الالتزام الصريح بمشروع مورغنثو التقليدي، الداعي إلى تأسيس "علمٍ للسياسة الدولية"، إلى الاهتمام بالتركيز على الآثار البنوية المنتظمة وإهمال وتجاهل الآثار العشوائية غير القابلة للتنبؤ. هذا لا ينفي، بأي حالٍ من الأحوال، أن حدة التعقد في الحياة الدولية تكون قد تفاقمت منذ ربع قرن على الأقل، وهي في طريقها نحو المزيد من التفاقم بفضل تزايد حدة العوامل التي تناولها المبحث الأول من هذا الفصل.

من جهةٍ أخرى، وبفضل مفهومها حول النظم المتعايشة، والمرتبطة بعضها ببعض، متعددة المستويات والتي يشكل بعضها بعضًا، تساعد نظرية التعقد على فهم العمق الأنطولوجي لنظم السياسة العالمية كمساراتٍ تطويريةٍ تتفاعل وتتقاطع، ليس فقط بعضها مع بعض في بعدها الاجتماعي، لكن حتى مع النظم الطبيعية¹⁷⁷. في هذا السياق، تعد هذه النظرية بإعادة صياغة فهمنا للعلاقات الدولية، سواءً على المستوى الأنطولوجي أو الاستمولوجي. فعلى المستوى الأنطولوجي، لا تقتصر العلاقات الدولية على العلاقات بين الدول، لأن هذه الأخيرة تتعايش وتتطور بشكلٍ مشتركٍ مع عددٍ واسعٍ من الفواعل التي توجد وتتفاعل ضمن أنظمةٍ لا تقتصر على الأنظمة الإنسانية (اقتصادية، عرقية، أو ثقافية)، لكنها تشمل كذلك الأنظمة الطبيعية (بيئية، جغرافية، أو حضرية). أما على المستوى الاستمولوجي، فتشدد نظرية التعقد على التخلي عن الانتظامات الميكانيكية كقالبٍ نموذجيٍ للنظريات الاجتماعية التقليدية، وتدعو بدلا من ذلك إلى الانخراط في دراسة الأنظمة اللاخطية التي لا تستجيب لحدود هذا القالب، سواء تعلق الأمر بالميكانيكية (الحتمية)، اليقين، القابلية للتعيين، أو التطور الخطي.

¹⁷⁴ Jervis, 91.

¹⁷⁵ Cudworth and Hobden, 415.

¹⁷⁶ Kavalski, "The Fifth Debate," 444 (note 11).

¹⁷⁷ Ibid., 416.

3- الافتراضات والمبادئ الأساسية لنظرية التعقد

يستعرض هذا الجزء ثلاثة افتراضات أساسية تقوم عليها نظرية التعقد في حقل العلاقات الدولية: (1) الاحتمية واللاتعین (non-determinism)، (2) عدم القابلية للتفكيك (decomposability)، و (3) اللاخطية (nonlinearity)¹⁷⁸. يمكن التوسع أكثر في فهم مضامين هذه الافتراضات بالعودة إلى مجموعة الخصائص الأساسية للنظام الدولي التي تجعل منه نظامًا معقدًا وشواشي السلوك، والتي سبقت مناقشتها في المبحث الثاني. كما يستعرض المبادئ الابدستمولوجية الأساسية التي تستند إليها النظرية، والتي حددها كافالسكي في ثلاثة مبادئ، هي: (1) المنطق الحوارية (dialogic)؛ (2) التأثير بين الأسباب والنتائج؛ و(3) الهولوجرامية (holongammicizm).

3-1- الافتراضات

الافتراض (أ): الاحتمية واللاتعین

تفقد التنبؤات قيمتها التحليلية، لدى الباحث، وقيمتها السياسية، لدى صانع القرار، كلما كانت أطول مدىً على سهم الزمن.

بفضل خاصيتي الاحتمية واللاتعین الملازمتين للنظام الدولي، كأي نظام معقد/شواشي آخر، يصبح التنبؤ على المدى الطويل أمرًا صعبًا للغاية. ففي الأنظمة المعقدة، حيث تتفاعل العديد من الفواعل التي تتزايد مع مرور الزمن احتمالات تأثيرها على سلوك النظام، يكون التنبؤ بالمسار المستقبلي لفاعلٍ معين، أو لمجموعةٍ من الفواعل، أو للبنية السياسية للنظام، أمرًا غير متاح على الإطلاق سواءً بالنسبة للباحث أو بالنسبة للممارس. هذا لا ينفي أن بعض التقديرات العامة – والمحدودة على سهم الزمن – حول احتمالات ما يمكن أن يؤول إليه المستقبل، والتي يمكن الاستدلال عليها من دراسة التاريخ السلوكي للنظام، تبقى ممكنة، لكنها تبقى في الوقت نفسه محدودة، غير دقيقة تمامًا وغير حتمية، خاصة في حالة النظام السياسي العالمي الذي يمكن اعتباره نظامًا معقدًا من عدة أنظمةٍ معقدة، تتفاعل فيه الفواعل وعوامل الاضطراب على نحوٍ غير قابلٍ للتعين. من جهةٍ أخرى، تشكل أنطولوجيا نظرية التعقد في الافتراض الذي تنطلق منه النظريات السائدة القائل بأنه "في سياقٍ معيّن، وفي أية لحظةٍ زمنيةٍ معطاة، يوجد واقعٌ وحيدٌ قائمٌ هناك في انتظار أن يُكتشَف". في مقابل ذلك، تؤكد نظرية التعقد على وجود أكثر من واقعٍ واحد¹⁷⁹، حيث يتعدد الواقع بتعدد ادعاءات المعرفة بشأنه.

¹⁷⁸ Kissane, *Moving Beyond Anarchy*, 228-231

¹⁷⁹ Kavalski, "The Fifth Debate," 446.

الافتراض (II): عدم القابلية للتفكيك

من غير الممكن وصف الواقع المعقد (complex reality) للنظام العالمي من خلال الإحالة إلى أفعال مختلف الفواعل المشكّلة له أو الحوافز التي توفرها أو القيود التي تفرضها بنية النظام.

لا ترجع هذه الاستحالة فقط إلى مبدأ عدم قابلية الأنظمة المعقدة للاختزال إلى مجموع مكوناتها، لكنها ترجع أساساً إلى استحالة تعيين (خصائص وأنماط سلوك) جميع الفواعل والعوامل المؤثرة في سلوك النظام الدولي وتطوره، خاصة وأنه كما تم وصفه سابقاً يُظهر خصائص نظامٍ معقدٍ من عدة أنظمةٍ فرعيةٍ معقدةٍ بدورها. لذلك، تفترض نظرية التعقد أن النظام العالمي يتبدى كنظامٍ معقدٍ غير قابلٍ للتفكيك إلى مكوناته الأساسية (decomposable). تُظهر هذه الخاصية من خلال المدى المتقدم من الترابط والاعتماد المتبادل المكثف¹⁸⁰، والمعقد¹⁸¹، الذي بلغته الفواعل والتفاعلات في مستوى النظام العالمي. لذلك، فإن أيّ تركيزٍ على فاعلٍ محددٍ أو مجموعةٍ محددةٍ من الفواعل – تماماً كما أن أيّ تركيزٍ على مستوىٍ معينٍ أو مجموعةٍ معينةٍ من مستويات التحليل – من شأنه أن يؤدي إلى رسم صورةٍ جزئيةٍ و"مشوهة"¹⁸²، ولا يمكن التعويل عليها، لا من الناحية التحليلية ولا من الناحية السياسية.

الافتراض (III): اللاخطية

وجود علاقات مستقرة بين فواعل النظام الدولي أمرٌ ممكن، لكن هذا الاستقرار غالباً ما يتسم بأنه قصيرُ المدى، ضعيفٌ وغيرُ خطي بسبب تزايد إنثروبيا النظام واستمراره في الابتعاد عن التوازن.

كأي نظامٍ معقدٍ، يتميز النظام الدولي بخاصيتي اللاخطية وتزايد إنثروبيا النظام على سبيل الزمن اللّتين تميّزان البنى البعيدة عن التوازن والمبدّدة للطاقة والمعلومات (dissipative and far-from-equilibrium structures)¹⁸³. بفضل هاتين الخاصيتين، تستمر عناصر النظام الدولي في تشتيت – أو على الأقل توزيع – الطاقة والمعلومات على نحو

¹⁸⁰ See Christine Brachthäuser, "Explaining Global Governance—A Complexity Perspective," *Cambridge Review of International Affairs* 24(2): 2011, 225.

¹⁸¹ See Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, *Power and Interdependence*, NY: Longman, Fourth Edition, 2012.

¹⁸² لهذا الوصف حدوده الموضوعية. فإذا كان هذا التشخيص في محله، فإن البديل يظل غير ممكن. لأنه من غير المعقول أن يلم أيُّ باحثٍ بكل هذه الفواعل والتفاعلات مرة واحدة. ثم إن القول بهذا يعني نهاية الدراسات الفرعية المتخصصة. لذلك، يمكن القول، مع بن عنتر، أن الصورة الجزئية ليست بالضرورة مشوهة، فهي تضاف إلى صورة جزئية أخرى وهكذا. لذلك، سيتضح لاحقاً أن هذه النظرية "المغرية" لا تعطي لنا بدائل عملية للأدوات التحليلية "التجزئية" التي تعمل بها النظريات السائدة. ثم كيف يمكن فهم واقع معقد دون تفكيكه والاهتمام بمكوناته؟ إذا أخذنا حالة الأمم المتحدة كنموذج للتعقد في السياسة العالمية، فهل من الممكن أن ندرس دورها دون الاهتمام بمجلس الأمن (صاحب القرار) في مرحلة أولى، وبالدول دائمة العضوية، في مرحلة ثانية، وبسياساتها الخارجية، في مرحلة ثالثة، وبمحددات هذه السياسات (بما في ذلك بيئتها الإقليمية، عملية صنع القرار في هذه الدول...)، في مرحلة رابعة وهكذا. فالتفكيك هنا ضروري لفهم دور الأمم المتحدة. يقول بن عنتر: "أعتقد أنه من الصعب التوصل إلى صورة كاملة للواقع الدولي [المعقد]. وحتى وإن حدث ذلك – وهذا أمر أستبعده – فإنها سرعان ما تصبح منقوصة وتجاوزها الزمن نظراً لسرعة حركية الظواهر العالمية وتعقدتها". بن عنتر، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2016.11.4.

¹⁸³ حول خصائص البنى البعيدة عن التوازن والمبدّدة للطاقة، التي طورها بريغوجين، أنظر الفصل الثاني.

عشوائي وغير قابل للتنبؤ، مضافاً إليها القيم طالما أنه نظامٌ اجتماعي في الأساس، مما يجعل نمط العلاقات الوحيد المتاح أمام الفواعل هو نمط العلاقات قصيرة المدى التي تتسم بمساراتٍ مفرطةٍ للاخطية. بعبارةٍ أخرى، لا يمكن التعامل مع استقرار الوضع الراهن إلا على أنه قصير المدى وغير خطي. في سياق مضمون هذا الافتراض، يلفت كيسان الانتباه إلى أنه في الوقت الذي يجادل فيه الواقعيون، من جانبهم، بأن التحالفات والصدقات بين الدول في ظل نظامٍ فوضوي تبقى هي الأخرى مؤقتة وغير مستقرة، نتيجةً لجهل الفاعل بنوايا الآخر (صديق الأمس قد يكون عدو اليوم، وعدو اليوم قد يكون صديق الغد)، تذهب نظرية التعقد أبعد من ذلك¹⁸⁴، إذ تجادل بأن هشاشة هذه التحالفات والصدقات لا يرجع بالضرورة إلى أفعال ونوايا الفواعل، لكنه ترجع أساساً إلى طبيعة النظام الدولي كنظامٍ معقد وشواشي السلوك¹⁸⁵.

3-2- المبادئ الأساسية

يقترح كافالسكي ثلاثة مبادئ أساسية (يمكن أن) تستند إليها نظرية التعقد في حقل العلاقات الدولية. يمكن استعراض هذه المبادئ في¹⁸⁶: (1) مبدأ المنطق الحواري (dialogic) الذي يسمح بالإبقاء على حالة الازدواجية التي تعرفها الثنائيات المؤطرة للتفكير السائد في الحقل¹⁸⁷، كما يسمح في الوقت نفسه بتجاوز تلك الازدواجية – وليس نفيها أو إنكارها – من خلال تركيب وحدةٍ كلانية/كليةٍ وحدوي يسمح بالحوار بين طرفي الثنائية؛ (2) مبدأ التأثير بين الأسباب والنتائج، حيث يمكن للأسباب أن تكون نتائج في الوقت نفسه (السببية للاخطية)، حيث يصعب في مراحل متقدمة من تعقد النظام التمييز بين الأسباب والنتائج، وحيث يمكن للأسباب نفسها أن تؤدي إلى نتائج مختلفة وللنتائج نفسها أن تنتج عن أسباب مختلفة؛ و (3) مبدأ الهولوجرامية (holongammicism)، حيث تنتفي الحدود التقليدية – التي ترسمها نظرية الأنظمة التقليدية – بين الكُلّات (wholes) والأجزاء (parts)، وحيث يمكن للكُلّ أن يكون في الوقت نفسه جزءاً لكلٍ أكبر منه، أو أن يصبح كذلك وهكذا. هذه المبادئ، وفقاً لكافالسكي، هي التي ترسم حدود التمايز بين نظرية التعقد وبقية النظريات السائدة، وهي التي ترسم كذلك الخطوط العريضة للنقاش الخامس.

¹⁸⁴ يمكن العودة إلى مضامين النقاش بين الواقعية الجديدة والمؤسسية الجديدة (الفصل الأول) للوقوف على الفرض التي يوفرها التعاون الدولي للحد من انعكاسات البنية الفوضوية للنظام الدولي (الجماعة الأمنية الأوروبية نموذجاً).

¹⁸⁵ يمكن العودة إلى التغييرات المعقدة التي طرأت على خريطة التحالفات والعداءات في أوروبا خلال القرن العشرين (الحرب العالمية الأولى، الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة)، أنظر: Kissane, *Moving Beyond Anarchy*, 228-231. يمكن العودة كذلك إلى التعقد المفرط الذي تتسم به خريطة التحالفات والعداءات في الشرق الأوسط، خاصة بعد التصعيد العسكري الذي عرفته الأزمة السورية منذ 2014 (أنظر الشكل 53).

¹⁸⁶ Kavalski, "The Fifth Debate," 444.

¹⁸⁷ تكاد هذه الثنائيات لا تنتهي في الفلسفة الإنسانية الحديثة عموماً، وفي فلسفة حقل العلاقات الدولية على وجه خاص. مثلاً: البنية-الفاعل، العقل-المادة، الأنثى-الذكر، الذات-الموضوع، الأنا-الآخر، الحقائق-القيم، المركز-الهامش، وبيضيف فالرشتاين الغرب-البقية (اللاغرب)، الدولة-السوق/الدولة-المجتمع، الكلي/الجزئي، أو بين العالمي/المحلي. أنظر:

Immanuel Wallerstein, *The Essential Wallerstein*, NY: The New Press NY, 2000, 182.

4- حدود (وتحديات) نظرية التعقد في حقل العلاقات الدولية

يرى روزنو أن نظرية التعقد لديها فعلاً ما تقدمه من استبصاراتٍ للحقل، حيث بإمكانها أن تنبئنا إلى العديد من المشكلات، الاستمولوجية والأنطولوجية، التي قد يكون من غير الممكن الانتباه إليها إلا عبر عدسة التعقد. غير أن التحدي الأساسي يكمن في مخاطر المبالغة في التحمس لتلك الاستبصارات، مما قد ينتهي بنا إلى حالة من خيبة الأمل. لذلك ينبغي التفكير دائماً بشأن الملاءمة بين وعود النظرية وحدودها، على الأقل من أجل التمييز بين قضايا السياسة الدولية التي ستمكّننا هذه النظرية من فهمها على نحوٍ أفضل والقضايا التي من المحتمل أن تبقى على غموضها كجزءٍ لا يتجزأ من طبيعتها¹⁸⁸.

يستعمل جزءٌ مهمٌّ من البحوث التي يتم إنجازها في إطار نظرية التعقد في العلاقات الدولية تقنيات النمذجة المستندة إلى الفاعل (agent-based modeling) والمحاكاة الحاسوبية (computer simulations)، والتي تركز بدورها على خوارزمياتٍ رياضية ومجموعات البيانات والمعطيات الرقمية، كأدواتٍ تحليلية لفهم التعقد المتزايد في الحياة الدولية¹⁸⁹. من جهةٍ أخرى، هناك من يستعمل تقنية بناء السيناريوهات، إضافة إلى تقنية التفكير الشرطي المعاكس للوقائع (counterfactual thinking) التي سنعود إليها في الفصل الرابع.

من شأن الطابع الرياضي المعقد للأطروحات التي يدافع عنها أنصار نظرية التعقد – المعقد بمعنى المستعصي على فهم غير المتخصصين – أن يصعب من عملية التقييم، أو على الأقل الملاءمة بين وعود النظرية وحدودها خارج مجالات علوم التعقد الأساسية، كالرياضيات والفيزياء والبيولوجيا. هذا يبرر – ربما – ما سماه هارلن ويلسون بشكلٍ أو بآخر "التعقد في دراسة التعقد في الحياة الدولية"¹⁹⁰. غير أن هذه المشكلة لا ينبغي النظر إليها على أنها من صميم النظرية في حدّ ذاتها بقدر ما ينبغي التعامل معها كعرضٍ من أعراض الانغلاق الذي يستمر حقل العلاقات الدولية في ممارسته أمام الحقول المعرفية الأخرى، الاجتماعية والطبيعية.

لذلك، اقترح روزنو أن نتجه نحو التعامل أكثر مع الأسس الفلسفية¹⁹¹ لعلم التعقد (complexity science) أو فلسفة التعقد بشكلٍ عام، لأن قلة من الباحثين في العلاقات الدولية يمكنهم ادعاء القدرة على التحكم في النماذج الرياضية والحاسوبية المعقدة التي يصممها/يستعملها الباحثون في حقول معرفيةٍ أخرى. بهذا الشكل، تتحول نظرية التعقد في العلاقات الدولية – على الرغم من الحديث عنها كنظرية – إلى مجموعةٍ من المفاهيم الفلسفية والأدوات التحليلية والتجارب الذهنية التي لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تزعم القدرة على تقديم استنتاجاتٍ قطعية. لكن،

¹⁸⁸ Rosenau, "Many Damn Things Simultaneously," 32.

¹⁸⁹ See Axelrod, op. cit.; Cederman, op. cit.; Rosenau, *Distant proximities*, op. cit.

¹⁹⁰ cited in Kavalski, "The Fifth Debate," 447.

¹⁹¹ Rosenau, "Many Damn Things Simultaneously," 35-36.

هل يشكل هذا حدًا من حدود نظرية التعقد في العلاقات الدولية أم تحديًا من تحدياتها؟ نجادل هنا بأن هذه الحالة يمكن أن تشكل تحديًا أكثر مما تشكل حدًا من حدود النظرية، وهو تحدي يمكن مواجهته عبر خطوتين أساسيتين:

تتمثل الخطوة الأولى في الإقرار بأن التعقد يمثل أصلاً وجوهراً في النظام العالمي أكثر مما يمثل عرضاً طارئاً عليه. وبذلك فإن بقية الخصائص الملازمة للتعقد، كالشواش واللايقين واللاتعین وعدم قابلية المستقبل للتنبؤ، تبقى هي الأخرى متأصلة في طبيعة النظام وكيفية عمله، ولا سبيل لتجاوزها أو تجاهل أهميتها. في الواقع، يمكن المجادلة بأن العالم كان دائماً معقداً، لكن نظرية العلاقات الدولية لطالما عملت على جعله يبدو مفهوماً أكثر عبر تبسيطه¹⁹² واختزاله. طبعاً، لم يشكل حقل السياسة الدولية أي استثناء ضمن حقول المعرفة الاجتماعية. لنلاحظ علماً كعلم النفس الذي يؤسس نفسه أصلاً على دراسة ظواهر معقدة، مفرطة في الذاتية وغير قابلة للتنبؤ، كحرية الاختيار، الإرادة الحرة، والانفعالات الذاتية (المتقلبة)؛ ومع ذلك، فقد أسرف علم النفس التحليلي والسلوكي في استبعادها من مجال البحث انسياقاً وراء البحث عن الانتظامات السلوكية تلبية لمبدأ الحتمية العلمية¹⁹³. ولم تكن بسيطة بالمرّة تكاليف هذه النزعة التبسيطية-الاختزالية على الحقل، فهي لم تكلفه فقط الاستمرار في جهل/تجاهل التعقد في الحياة الدولية، لكنها كلفته أيضاً إخفاقاً مزمناً في تفسير التغيير في أنماط السلوكيات والتفاعلات الدولية، ناهيك عن التنبؤ بها. هذه الخطوة من شأنها تلبية حاجة الحقل إلى معجم لغوي، بمفاهيم ومفردات/مصطلحات جديدة، قادر على تقويض ما أسماها بول حالة "استبدال المفاهيم"¹⁹⁴ التي مازالت معبرة عن حالة الحقل إلى اليوم¹⁹⁵.

أما الخطوة الثانية فتتمثل في كسر قوقعة التخصص التي يحصر الحقل نفسه داخلها، والسعي نحو الانخراط في حركة "التلاقح" بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية¹⁹⁶ التي تغذيها فلسفة التعقد. بصيغة أخرى، على باحثي العلاقات الدولية أن يعيدوا فهم موضوع البحث، في حقلهم المعرفي، كموضوعٍ عابر للتخصصات (transdisciplinary). ولا تقتصر الحدود المطلوب منهم عبورها فقط على تلك التي تفصل بين حقل العلاقات الدولية وبين الفلسفة والتاريخ ومختلف العلوم الاجتماعية، لكنها تشمل أيضاً الحدود التي تفصل بينه وبين مختلف العلوم الطبيعية والفيزيائية. ينبغي أن تشهد المؤسسات البحثية المتخصصة في العلاقات الدولية والسياسة العالمية انخراط المزيد من الباحثين الذين تلقوا تكويناً أساسياً في الفيزياء النظرية والرياضيات (الإحصائية) والبرمجيات

¹⁹² Dunn, 97.

¹⁹³ الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين، 224.

¹⁹⁴ Bull, 265.

¹⁹⁵ كان أونوف واضحاً في التعبير عن استسلام الحقل لحالة "الاستبدال" هذه عندما تدمر من أنه "في ظل الثقافة السائدة في حقل العلاقات الدولية، من الصعب علينا الاستمرار في القيام بما نقوم به بدون استعمال لغة المستويات". يقصد هنا مستويات التحليل في العلاقات الدولية. أنظر: Patomäki, *After International Relations*, 86.

¹⁹⁶ Kavalski, "The Fifth Debate," 436.

الحاسوبية وغيرها. هذه الحركة من شأنها أن تذلل الصعوبات التي يواجهها طلبة العلاقات الدولية في فهم الجوانب الرياضية المعقدة التي ينطوي عليها مشروع إقحام نظرية التعقد داخل الحقل.

ينبغي على الحقل أن يواكب موجة الدراسات العابرة للتخصصات التي تطورت، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، في سياق (ي)تزامن مع توجه مختلف التخصصات المعرفية لاستقدام مفهوم التعقد، وتشجيع البحوث التي تهتم بالاستبصارات التي يمكن لنظرية التعقد تزويدها بها لتحسين فهمها للواقع الذي تدرسه. سبق وأن تم التأكيد في الفصل الأول على أن الحاجة للدراسات العابرة للتخصصات تزداد إلحاحًا كلما زاد التعقد في الواقع الذي تعودت تلك التخصصات على البحث فيه كلُّ على حدة، تمامًا كما أن الواقع كلما ازداد تعقدًا – أو كلما تم اكتشاف المزيد من مظاهر التعقد فيه – كلما زادت الحاجة لدراسته من منظور عدة تخصصات معرفية. ومن الواضح اليوم أن مشكلات السياسة العالمية التي تستدعي البحث أصبحت معقدة إلى الحد الذي أصبح معه التفكير فيها عبر معرفة متخصصة في حقل معرفي بعينه تفكيرًا غير مثمرٍ على النحو المرغوب.

إذا كان علماء الفيزياء والرياضيات يخبروننا الآن بأن الواقع الذي يدرسه معقدٌ وغامضٌ وغيرٌ محددٍ، ويعتمد بشكلٍ مفرطٍ على الحركة على سهم الزمن، فماذا يعني ذلك بالنسبة للعلوم الاجتماعية، كالعلاقات الدولية؟ لأنه من الواضح أن من بين جميع الأنظمة التي يتألف منها الكون، تعتبر الأنظمة الاجتماعية/التاريخية الأكثر تعقدًا على الإطلاق، الأكثر بُعدًا عن الاستقرار والتوازن، الأكثر انفتاحًا على الزخم من المتغيرات (المستقلة خارج حدودها)، وفي نهاية المطاف الأكثر استعصاءً على الدراسة والفهم. ماذا عسى الباحثين في العلوم الاجتماعية أن يفعلوا حيال الواقع الذي يدرسه غير ما يفعله الباحثون في العلوم الطبيعية أنفسهم، البحث عن التأويلات، التي بدونها لا يمكن فهم ما تعنيه مقولة أن "الأنظمة الاجتماعية هي في جوهرها أنظمة تاريخية". إن الارتباط بين الاجتماعي والتاريخي في هذه الأنظمة، على غرار النظام العالمي الراهن، لا يرجع فقط إلى كونها مسارات تاريخية (معينة على سهم الزمن)، لكنه يرجع أساسًا إلى أنها "توجد أو تنبثق في أزمنة وفي أمكنة معينة، ولمسوغاتٍ معينة، ثم ينتهي بها المطاف إلى أن تموت أو أن تتفكك [كذلك] في أزمنة وفي أمكنة معينة، [ولمسوغاتٍ معينة]"¹⁹⁷.

¹⁹⁷ Wallerstein, 197-198.

الفصل (IV)

نحو نقاشٍ خامسٍ في حقلِ العلاقاتِ الدُوليةِ: إشكالياتٌ أساسيةٌ

يستكمل الفصل الرابع الشق الأساسي الثاني من البناء المنهجي للبحث. فطالما أن هذا الأخير يفترض أن قصور النقاش الرابع في تقديم إجاباتٍ واعدة لعدة إشكاليات عالقة خلال النقاشات السابقة (الفصل الأول)، إلى جانب تزايد الأصوات الداعية إلى إقحام نظرية التعقد داخل الحقل (الفصل الثاني والثالث)، هو الذي يوسع الاهتمام ببناء نقاشٍ خامس جديد داخل الحقل. فإن الفصل الأخير من البحث يتصدى لفحص ثلاث إشكالياتٍ أساسية من شأن النقاش الخامس أن يستمر في إنتاج التبادل المعرفي بشأنها. وكما رأينا سابقاً، تكمن الميزة الأساسية للنقاش الخامس في الانتقال من التركيز على أطراف النقاش إلى التركيز على الإشكاليات التي يدور النقاش حولها، لأن تجربة النقاشات السابقة أثبتت أن التركيز على الأطراف غالباً ما ينتهي إلى نسيان المقاربات النظرية غير المهيمنة والمُنظرين الذين لا يُصنّفون ضمن قوائم الشخصيات المعرفية الأكثر تأثيراً على الحقل. الإشكاليات الأساسية الثلاثة التي يناقشها هذا الفصل، في ثلاثة مباحث، هي: السببية؛ النظرية الكبرى؛ و (الانعتاق من) الهيمنة الأمريكية/ الغربية على الحقل.

يناقش المبحث الأول إشكالية السببية في حقل العلاقات الدولية من حيث كونها إشكاليةً إبستمولوجية ترتبط بالإرث المعرفي للنقاش الثالث. وهو ينقسم إلى ثلاثة أجزاء رئيسية. يقدم الجزء الأول قراءة نقدية مقتضبة في المداخلات الأساسية في النقاش حول أسباب الحرب، كنموذجٍ للأزمة الإبستمولوجية التي تتسم بها إشكالية السببية. تغطي هذه القراءة مداخلات كلٍ من الواقعية الكلاسيكية، الواقعية الجديدة، نظرية السلام الديمقراطي، النسوية، البنائية ودراسات ريتشارد ناد ليُو. أما الجزء الثاني فيناقش المضامين الإبستمولوجية للسببية، وذلك بالتركيز على الكيفية التي حالت بها هيمنةُ التصور الوضعي-الهيومي للسببية دون مَشكلة هذا المفهوم الجوهرية بالنسبة للحقل. بينما يسعى الجزء الثالث إلى التقديم للمفهوم البديل للسببية، الذي يستند إلى إسهامات الفلسفة الواقعية النقدية، كما يسعى إلى استخلاص بعض الدروس من نظرية التعقد. وينطلق من الافتراض بأن التفسيرات السببية ينبغي أن تكون حساسة للتعقد (المتزايد) الذي دائماً ما يجعلُ الأسباب في العالم الاجتماعي معقدة تتفاعل ضمن مُركّباتٍ سببية، ولا ينبغي أن يُبحث عنها كمتغيراتٍ مستقلةٍ بعضُها عن بعض.

أما المبحث الثاني فيسعى إلى فحص إشكالية "النظرية الكبرى" في الحقل، كذلك، كإشكاليةٍ أساسيةٍ من إشكاليات النقاش الخامس. وهو ينقسم إلى ثلاثة أجزاء رئيسية. يتناول الجزء الأول قراءة في المداخلات الرئيسية بشأن إشكالية النظرية الكبرى في الحقل، مُركّزاً على مداخلات كريس براون الذي يجادل على نحو واضح بغياب نظريةٍ كبرى واحدة تتطور وفقاً لنقاشاتٍ داخليةٍ متسقة تعبر عن وجود تقدمٍ معرفي كما تعرّفه الدراسات الإبستمولوجية للحقل. أما الجزء الثاني فيناقش مفهوم الانتقائية التحليلية من بين النظريات في علاقته بإشكالية النظرية الكبرى، مع إبراز وعود الفلسفة الانتقائية والدروس الممكنة تعلمُها من نظرية التعقد. أخيراً، يستعرض الجزء الثالث مجموعة من الملاحظات السريعة حول الكيفية التي يمكن أن تساعدنا بها المداخلات، بشأن إشكالية النظرية الكبرى والانتقائية

التحليلية، في تصور آفاق نزع الطابع الإشكالي (de-problematizing) عن مسألة الاستمولوجيا في الحقل، التي كرسها النقاش الثالث والرابع على حدٍ سواء.

أخيرًا، يحاول المبحث الثالث أن يتصدى لفحص إشكالية الهيمنة الغربية على الحقل وإمكانيات الانعتاق منها، وهو يفترض أن هذه الإشكالية في الواقع ليست وليدة النقاش الخامس، غير أن طبيعة اهتمامات وإسهامات الباحثين، الذين يشتغلون على مشروع إقحام نظرية التعقد داخل الحقل، من شأنها أن تجعل منها موضوعًا أساسيًا على أجندة النقاش الخامس، خاصة وأن قطاعًا واسعًا منهم إما أنهم ينحدرون من أصولٍ غير غربية أو أنهم يعتنقون تصوراتٍ مناهضة لهيمنة الاستمولوجيات الغربية على الحقل. يعالج هذا المبحث مفهوم الهيمنة في بعده الأساسيين، البعد الكمي القابل للقياس والبعد الكيفي ذي المضامين التأملية.

المبحث (I)

إشكالية السببية

تعتبرُ السببية (causation)¹ إشكالية أصيلة في حقل العلاقات الدولية، حيث أن ظهور الحقل في حد ذاته، خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، ارتبط بالسعي لدراسة "أسباب الحرب"، أملاً في تفادي العواقب المأساوية للحرب العالمية الأولى. غير أنه بعدَ مُرورٍ ما يقربُ المائة سنةٍ من تأسيس أول قسمٍ متخصصٍ في الدراسات الدولية بجامعة أريستيفيث (1919)، يبدو أن لا إجماع قد تحقق - أو يمكن أن يتحقق قريبًا - حول ماهية أسباب الحرب. ومنذ أن كتب ثيوسيديديز (Thucydides) (460-406 ق. م.) تاريخ الحروب البيلوبونيزية بين أثينا وإسبارتا في العالم الإغريقي القديم، مازالت الدراسات، بشتى أشكالها النظرية والمنهجية، تظهرُ من حينٍ لآخرٍ محاولةً تقديمَ إجاباتٍ مختلفةٍ للسؤال المؤرق "لماذا تندلعُ الحروبُ في العالم؟". ورغم التراكم المُعتبر في هذه الإجابات طوال العقود الطويلة التي مضت، إلا أن التقدم في فهم الحرب وأسبابها بقي محدوداً بشكلٍ مثيرٍ للانتباه.

¹ تتضمن اللغة الإنجليزية مصطلحين مختلفين، هما (causation) و (causality). يقترح بن عنتر ترجمة المصطلحين إلى العربية بمفردتي "السببية" و "التسبب"، على التوالي (بن عنتر، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2016.11.18). يتفق هذا التمييز بين المصطلحين مع وجهة نظر تاد هوندرخ الذي يرى أن الأول يعبر عن العلاقة بين السبب والنتيجة، بينما يعبر الثاني عن تسبب شيء ما (causing something). أنظر: Ted Honderich, "Causality or Causation: The Fundamental Fact Plainly Explained,"

http://www.ucl.ac.uk/~uctytho/dfwCausation_Honderich.html (accessed on 10.12.2016)

في حقل العلاقات الدولية، هناك من يفضل استخدام المصطلح الثاني (causation)، على غرار ميليا كوركي التي ترى أن مصطلح (causality) يرتبط أكثر بالمنظرين والفلاسفة الهيوميين (نسبة إلى ديفيد هيوم). لذلك في تفضل استعمال مصطلح (causation) لأنه ينطوي على "دلالاتٍ أنطولوجيةٍ أقوى". أنظر: Kurki, *Causation in International Relations*, 20. وهناك من يفضل عدم التمييز بين المصطلحين، حيث يمكن استعمالهما معاً للدلالة على نفس المفهوم - دراسة العلاقة بين السبب والنتيجة - على غرار ألكسندر وُنت (وُنت، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2016.12.9) و روبرت جرفيس (جرفيس، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2016.12.12). نتبنى، في هذا البحث، موقف وُنت وجرفيس بخصوص عدم التمييز بين المصطلحين، وموقف بن عنتر بشأن استعمال مفردة "السببية" لأنها الأكثر تداولاً في النصوص العربية.

لا يعكس استمرارُ الجدل حول أسباب الحرب فقط وجودَ زخمٍ في الإجابات المتباينة على السؤال ”لماذا تندلعُ الحروبُ في العالم؟“، لكنه يعكس كذلك – وبشكلٍ أكثر أهمية – استمرارَ نُشوب الحروب في العالم، وإن بوتيرةٍ متباينةٍ وبأنماطٍ قد تكون غير تقليدية. لأن دراسة أسباب الحرب لطالما كانت تتم لأغراضٍ معرفيةٍ وإنسانيةٍ كذلك، حيث يحدو المهتمين بالموضوع الأملُ في أنه ”كلما زادت معرفتهم بأسباب الحرب، كلما كانوا أفضلَ قدرة على تصميم الاستراتيجيات والمؤسسات الكفيلة بالتقليل من احتمالات نشوبها“².

إن افتقارَ الحقل إلى نظريةٍ متسقةٍ حول أسباب الحرب، إلى جانب استمرار الحروب كسمةٍ ملازمةٍ للعلاقات الدولية والإخفاق – سياسيًا – في التقليل من احتمالات نشوبها³، يضيفي الشرعية على الدعوة إلى مَشكلةِ الأسسِ الاستمولوجية التي تقوم عليها دراساتُ أسباب الحرب. يبدو أن الحقل بات في حاجةٍ إلى التأمل بشكلٍ أكثر جدية ليس فقط في معرفة أسباب الحرب، ولكن أيضاً في الكيفية التي يسعى من خلالها إلى تلك المعرفة، وهذا ما يجعل المُشكلةِ استمولوجيةً بالدرجةِ الأولى. على مستوىٍ أعمق، يبدو أن الحقل بات في حاجةٍ إلى التأمل في مفهومه للسبب في حد ذاته، وفي تصوره لطبيعة – وليس مضمون – العلاقات السببية التي يسعى للوصول إليها بشأن ظاهرة الحرب. وهذا ما يُشكّل جوهر إشكالية السببية، سواءً تعلق الأمر بالحرب أو بغيرها من الظواهر و/أو الأحداث التي تقع ضمن الاهتماماتِ والحدودِ المعرفيةِ للحقل.

يناقشُ هذا المبحثُ إشكالية السببية في الحقل من حيث كونها إشكاليةً استمولوجيةً، إذ ترتبط الأسئلة التي تطرحها بالإرث المعرفي للنقاش الثالث. غير أن المُراجعة التي استهدفت هذه الإشكالية لم تنضج إلا خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، بفضل إسهامات عددٍ من الباحثين في مقدمتهم: كولين وايت⁴، هايكي باتوماكي⁵، هايمي سوغانامي⁶ وميليا كوركي⁷، وذلك في محاولةٍ منهم لتجاوز ثنائية التفسير/الفهم⁸ التي أُلقت بظلالها على المداخلاتِ

² Richard Ned Lebow, *Why Nations Fight? Past and Future Motives for War*, UK: Cambridge University Press, 2010, 6.

³ لا نهتم، عند هذا المستوى، بالتمييز بين احتمالات نشوب الحروب بين الدول أو الحروب داخل الدول، لأنه وخلافا لاستنتاجاتٍ حديثةٍ تقول بأن وتيرة الحروب التقليدية بين الدول تراجعت بشكلٍ معتبر خلال السنوات الأخيرة. يبدو أولاً أن وتيرة الحروب داخل الدول، بشتى أشكالها، قد تزايدت بعد نهاية الحرب الباردة. كما يبدو، ثانياً، أن احتمالات الحروب بين الدول ما تزال قائمة، وهنا ينبغي التمييزُ بين تراجع وتيرة الحروب وتراجع احتمالات نشوبها.

⁴ Colin Wight, “A Manifesto for Scientific Realism in IR :Assuming the Can-Opener Won’t Work!” *Millennium* 35(2): 2007; Colin Wight, *Agents, Structures and International Relations: Politics as Ontology*, NY: Cambridge University Press, 2006.

⁵ Heikki Patomäki, *After International Relations: Critical Realism and the (Re)construction of World Politics*, London: Routledge, 2002; Heikki Patomäki and Colin Wight, “After Post-Positivism? The Promises of Critical Realism,” *International Studies Quarterly* 44(2):2000, 213-237; Heikki Patomäki, “How to Tell Better Stories about World Politics,” *European Journal of International Relations* 2(1): 1996.

⁶ ⁶ Hidemi Suganami, “Causation-in-the-World: A Contribution to Meta-Theory of IR,” *Millennium* 41(3): 2013, 623-643; Milja Kurki and Hidemi Suganami, “Towards the Politics of Causal Explanation: A Reply to the Critics of Causal Inquiries,” *International Theory* 4(3): 2012, 400-429; Hidemi Suganami, “Causal Explanation and Moral Judgement: Undividing a

الابستمولوجية بشأن إشكالية السببية خلال النقاش الثالث. بل في الواقع وكما سيتضح لاحقاً، يأمل هؤلاء وآخرون من الباحثين في المسائل ما وراء النظرية العالقة أن "يُنقذوا" الحقل حتى من التعارض الثنائي الموروث من النقاش الثالث بين الوضعية و مابعد الوضعية، وهي المهمة التي قوضها "الانحياز" الابستمولوجي للبنائية خلال النقاش الرابع (أنظر الفصل الأول).

يفترض هذا المبحث أن النقاش حول إشكالية السببية لا يُمثل فقط محوراً واعدًا من محاور النقاش الراهن، بل يُمثل أيضاً فرصة ملائمة لاستكشاف معالم الطريق نحو "روايةٍ ثالثةٍ" ممكنة بدلاً من الروايتين المتعارضتين⁹ (الفهم و/أو التفسير)، اللتين أسّس لهما النقاش الثالث وأخفق النقاش الرابع في بناء جسر بينهما.

ينقسم المبحث إلى ثلاثة أجزاء رئيسية. يقدم الجزء الأول قراءة نقدية مقتضبة في المداخلات الأساسية في النقاش حول أسباب الحرب، كمظهرٍ للأزمة الابستمولوجية التي تتسم بها إشكالية السببية. أما الجزء الثاني فيناقش المضامين الابستمولوجية للسببية كإشكالية في الحقل. أخيراً يسعى الجزء الثالث إلى التقديم للمفهوم البديل للسببية، الذي يستند إلى إسهامات الواقعية النقدية، كما يسعى إلى استخلاص بعض الدروس من نظرية التعقد. وينطلق من الافتراض بأن التفسيرات السببية ينبغي أن تكون حساسة للتعقد الذي دائماً ما يجعل الأسباب في العالم الاجتماعي معقدة، وتعمل وتتفاعل ضمن مُركّباتٍ سببية، ولا تُعطى/يُبحث عنها كمتغيراتٍ مستقلةٍ بعضها عن بعض.

Division," *Millennium* 39(3): 2011, 717-734; Hidemi Suganami, *On the Causes of War*, Oxford: Oxford University Press, 1996.

⁷ Milja Kurki, *Causation in International Relations: Reclaiming Causal Analysis*, Cambridge; Cambridge University Press, 2008; Milja Kurki, "Critical Realism and Causal Analysis in International Relations: Causes All the Way Down," *Millennium* 35(2): 2007, 361-378; Milja Kurki and Colin Wight, "International Relations and Social Science," in T. Dunne, M. Kurki and S. Smith (eds.), *International Relations Theories: Discipline and Diversity*, Oxford: Oxford University Press, 2007, Milja Kurki, "Causes of a Divided Discipline: Rethinking the Concept of Cause in International Relations Theory," *Review of International Studies* 32(2): 2006, 189-216.

⁸ Martin Hollis and Steve Smith, *Explaining and Understanding International Relations*, Oxford: Oxford University Press, 1990.

⁹ من وجهة نظر مارتين هوليس وستيف سميث، هناك دائماً روايتان يمكن سردهما حول العلاقات الدولية، إحداها تسعى لتفسير السياسة الدولية من خلال البحث في الأسباب (causes) بغرض التعرف على الأنماط والانتظامات العامة في العمليات والسلوكيات الدولية، أما الرواية الأخرى فتسعى إلى فهم السياسة الدولية من خلال البحث في (كيفية/سياقات) تكوين المعنى وفي المسوغات (reasons) التي تسببها الفواعل الدولية على أفعالها، وهي مساعٍ غير سببية على عكس مساعي الرواية الأولى. أنظر: Hollis and Smith, 1-3.

1- النقاشُ حول أسبابِ الحربِ : فحصُ المُداخلاتِ الأساسيّةِ

قبيل نهاية الحرب الباردة، تساءل روبرت غيلبين، أحد أبرز رواد نظريات الحرب المعاصرين، عمّا إذا كان المتخصصون في العلاقات الدولية خلال القرن العشرين يعرفون أي شيءٍ حول سلوك الدول لم تسبق لثيوسيدديز معرفته¹⁰. كما تساءل عمّا إذا كان بإمكانهم – بعد عقودٍ من تركيم المعرفة "العلمية" حول أسباب الحرب وشروط السلام – أن يُسدوا النصيحة الملائمة التي كانت لتُمكن الإغريق من تجنب الحرب الكبرى التي دمرت حضارتهم¹¹. بعدها بسنتين، اعتبر جاك ليفي بدوره وبشيءٍ من التشاؤم أنّ "فهمنا للحرب لا يزال بدائيًا للغاية"، كما أشار إلى غياب نظرية مقبولة على نطاقٍ واسع حول أسباب الحرب وحول المنهجية الملائمة التي يمكن من خلالها دراسة هذه الأسباب¹².

قد تبدو هذه الاستنتاجات مُبالغًا فيها، بالنظر إلى ما حققه الحقل حينها من تقدمٍ معرفي منذ ظهوره كحقلٍ مستقل في بداية القرن الماضي. غير أن ليفي نفسه بقي محتفظًا بموقفه المتشكك إزاء انعكاسات هذا التقدم المعرفي على فهمنا لأسباب الحرب حتى بُعيد نهاية الحرب الباردة، حيث اعتبر (في سنة 1998) أنه على الرغم من كوننا (أصبحنا) أكثر صرامة في بناء نظرياتنا حول العلاقات الدولية، أكثر اتقانًا لاستخدام المناهج الإحصائية، وأكثر وعيًا من الناحية المنهجية باستخدام المناهج الكيفية (والكمية على حدٍ سواء)، إلا أننا في المقابل لا نملك إلا عددًا محدودًا من الافتراضات الشبيهة بالقوانين (lawlike)، كما أن قدرتنا على التنبؤ محدودةٌ للغاية. فضلًا عن حالة الانقسام الشديد التي يعرفها الحقل. وهو ما انعكس بشكلٍ سيءٍ على دراسة أسباب الحروب، حيث "لا يوجد أيُّ إجماعٍ حول تحديد أسباب الحرب، والمنهجيات الأكثر صلاحية لاكتشاف تلك الأسباب والتحقق من صحتها"¹³. يناقش الجزء التالي المداخلات الأساسية التي (ي)عرفها النقاش حول أسباب الحرب والأسئلة التي تثيرها بشأن إشكالية السببية.

¹⁰ كانت النتيجة التي خلص إليها ميكائيل هووارد (1983) على قدر كبير من الاتساق مع ما طرحه غيلبين، حيث ذهب إلى أن "أسباب الحرب لم تتغير من الناحية الجوهرية عبر مر القرون، فما اعتبره ثيوسيدديز سببًا في الحروب البلوبونيزية، تنامي القوة الأتينية والخوف الذي سببه ذلك لدى سبارتا، هو نفسه ما يمكن اعتباره سببًا في اندلاع الحرب العالمية الأولى، وهو تنامي القوة الألمانية والخوف الذي سببه ذلك لدى بريطانيا". كما ادعى دونالد كاغان، في مسح تاريخي-تحليلي للنزاعات الدولية منذ الحروب البولونيزية وصولًا إلى أزمة الصواريخ الكوبية، أن الحرب كانت دائمًا نتاجًا للتنافس الدولي من أجل القوة. أبعد من ذلك، سجل كاغان أن الدول ذات السيادة لا تبحث عن القوة فقط من أجل تعزيز أمنها أو الحصول على مكاسب اقتصادية، إنما تفعل ذلك أيضًا من أجل تعزيز هيبتها الدولية، كما خلص إلى أن الخوف من التهديدات، سواءً كانت قريبة أو بعيدة، والتي قد لا يكون من الممكن البقاء في مأمنٍ منها، هو ما يفسر الثبات في ظاهرة الحرب كجزء لا يبدو أنه سيتغير من الطبيعة البشرية. أنظر:

James Dougherty and Robert Pfaltzgraff, *Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey*, NY: Longman, Fifth Edition, 2001, 188-189.

¹¹ Robert Gilpin, *War and Change in World Politics*, NY: Cambridge University Press, 1981, 227.

¹² Jack S. Levy, *War in the Great Power System 1495–1975*, Lexington: University of Kentucky Press, 1983, 1.

¹³ Jack S. Levy, "The Causes of War and the Conditions of Peace," *Annual Review of Political Science* 1(139): 1998, 140.

1-1- المداخلات الواقعية الكلاسيكية

لم يرتبط الانشغال بتفسير ظاهرة الحرب فقط بحقل العلاقات الدولية حديث النشأة، لكنه ارتبط بدايةً بالتاريخ. إذ حاول المؤرخون، منذ ثيوسيديديز¹⁴، فهم الأسباب التي لأجلها تتحارب الأمم/الدول. يُعتبر ثيوسيديديز المؤرخ الأبرز للحروب البلوبونيزية التي احتدمت بين القوتين "الكبريين" في العالم الإغريقي القديم، أثينا و اسبارتا. وقد كانت خلاصته من دراسة تلك الحروب أن "القوي [دائماً] يفعل ما تمكنه قوته من فعله والضعيف يقبل ما يجب عليه قبوله"¹⁵. وبذلك يُعتبر أول من لفت الانتباه إلى عنصر القوة كمحرك لسلوك الدول. وحول الأسباب التي أدت إلى نشوب الحروب البلوبونيزية بين أثينا و اسبارتا، جادل ثيوسيديديز أن "ما جعل الحرب حتمية هو نمو قوة أثينا والخوف الذي سببه ذلك في اسبارتا"¹⁶. حيث كانت اسبارتا خائفة من فقدان دورها في العالم الهيليني (نتيجة للاختلال في ميزان القوة لصالح أثينا). وبذلك عملت على تعزيز قوتها العسكرية وتجنيد ما استطاعت من دعم حلفائها، وفي المقابل استجابت أثينا بالمثل¹⁷. وتبقى هذه المقولات سباقاً، على نحو مبكر جداً، مقارنة بمفاهيم واقعية كلاسيكية كسباق التسليح، الردع، ميزان القوة، الأحلاف وغيرها.

إن تركيز ثيوسيديديز على الخوف كسبب في اندلاع الحرب بين أثينا و اسبارتا يجعل من السهل لاحقاً إسقاط هذه العلاقة السببية على حالات تاريخية أخرى على مر القرون: فرنسا وبريطانيا خلال القرن السابع و الثامن عشر، فرنسا في عهد نابوليون وبقية أوروبا في بداية القرن التاسع عشر، ألمانيا وبريطانيا بعد الحرب الفرنسية-البروسية (1870)، الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة خلال الحرب الباردة. في جميع هذه الأمثلة التاريخية، كان الخوف هو الخاصية الطاغية والعامل المحرك لسباقات التسليح وللحروب في حد ذاتها. وقد أورد تيموثي دان و برايان شميث تعليقاً جيداً على مدلولات الحوار الذي جرى بين الغزاة الأثينيين وسكان جزيرة سبارتية اسمها ميلوس في محاولة منهم لدرء الاحتلال بمناشدة الغزاة أن يراعوا مبادئ العدالة، حيث رد عليهم الأثينيون بالقول: "أنتم تعرفون تماماً كما نعرف نحن أن معيار العدالة يعتمد على تساوي قوة الإيجاب [لدى الطرفين، أما إذا كان غير ذلك]، فالأقوياء يفعلون ما تمكنهم قوتهم من فعله، وما على الضعفاء إلى الرضوخ والقبول بما يجب عليهم قبوله"¹⁸. لاحظ دان و شميث أن الواقعيين على اختلافهم يتفقون تماماً مع ثيوسيديديز في الاعتقاد بأنه من سمات منطق القوة أنه قابل للتطبيق في

¹⁴ إلى جانب ثيوسيديديز (460-406 ق.م.)، يمكن الإشارة أيضاً بأعمال كاي من الهندي كوتيليا (312-296 ق.م.) والصيني سون تزو (544-496 ق.م.). أنظر:

Kautilya (translated by R. Shamasastri), *Arthashastra*, Bangalore: Government Press, 1915; Sun Tzu (translated by Samuel B. Griffith), *The Art of War*, Oxford: Oxford University Press, 1963.

¹⁵ Thucydides (translated by Rex Warner), *History of the Peloponnesian War*, England: Penguin Classics, 1972, 402.

¹⁶ Ibid., 49.

¹⁷ Paul Viotti and Mark Kauppi, *International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, and Beyond*, USA: Allyn & Bacon, Third Edition, 1999, 58.

¹⁸ See Thucydides, 400-408.

كلّ زمانٍ ومكان، فبدلاً من الأثنيين والميلوسيين، يمكننا بكل بساطة أن نُجَلِّح محلهم، على سبيل المثال، الألمان النازيين ومواطني تشيكوسلوفاكيا عام 1939، والاتحاد السوفيتي وهنغاريا عام 1956، أو إندونيسيا وتيمور الشرقية عام 1975. ففي كل حالةٍ من تلك الحالات، كان على الدولة الأضعف أن ترضخ للدولة الأقوى¹⁹.

لاحقاً، كتب توماس هوبز (1588-1679) حول القوة كعامل حاسم في السلوك البشري عموماً وفي سلوك الدول بشكلٍ خاص، مؤكداً على أن "للإنسان رغبة دائمة في امتلاك القوة، وهي لا تسكن إلا بموته". وينظر هوبز نظرة متشائمة نحو الطبيعة البشرية؛ وقد ركز اهتمامه، على المستوى الداخلي للدولة، على الحاجة لوجود سلطةٍ مركزيةٍ قوية، ولتبرير ذلك يفترض هوبز أن الناس قبل وجود هذه السلطة يعيشون "حالة الطبيعة"، وهي الحالة التي يخوض فيها الجميع حرباً ضد الجميع، لأن غياب مثل تلك السلطة المركزية، أو كونها أضعف من أن تستطيع حماية الأفراد، يجعل كل فرد يعتمد على نفسه ويضمر العداة لكل الأفراد الآخرين²⁰. وقد كان لهوبز تأثيرٌ عميقٌ على المنظور الواقعي للعلاقات الدولية، على الأقل في نسخته الكلاسيكية، وذلك عبر هذه الرؤية المظلمة للأفراد في حالة الطبيعة الفوضوية، والتي يمكن إسقاطها على العلاقات بين الدول، لأن هذه الأخيرة كذلك توجد في حالة الطبيعة الفوضوية، حيث لا وجود للسلطة العليا التي تتولى فرض النظام، وفي ظل هذا الفراغ المفضي إلى الشك، عدم الثقة والصراع، تصبح الحرب أمراً حتمياً، حيث لا يمكن توقع أي أثر للأخلاق في إدارة العلاقات بين الدول²¹.

في كتابه "أزمة السنوات العشرين 1919-1939"، وفي محاولة لتحليل الأسباب العميقة للحرب العالمية الثانية، بدأ إدوورد كار (1892-1982) وكأنه يردد صوت ثيوسيديديز من خلال التركيز على عامل الخوف في نشوب الحرب العالمية الثانية، عشرين سنة فقط بعد توقيع اتفاقيات فرساي (1919). وقد جادل كار بأن "استعمال القوة يؤجج الشهية لمزيد من القوة، وأن الحروب التي تبدأ لدوافع تتعلق بالأمن سرعان ما تتحول إلى حروبٍ عدوانيةٍ أنانية"، تماماً كما سجل ثيوسيديديز أن أثينا التي احتجت بالدفاع عن النفس لخوض الحروب البلوبونيزية سرعان ما تحولت إلى قوةٍ أكثر طموحاً وأكثر عدوانية. وهذا بالضبط ما لاحظته كار حتى بالنسبة للحرب العالمية الأولى²².

أما هانس مورغنثو (1901-1980)، الذي ألقى بظلاله الفكرية على الواقعية الكلاسيكية، فقد شكلت أطروحته إلى حدٍ ما توليفةً من أطروحات ثيوسيديديز وهوبز. حيث جادل بأن العلاقات السياسية بين الدول محكومة بقواعد موضوعيةٍ متجذرةٍ بعمق في الطبيعة البشرية²³. ويُرجع مورغنثو أسباب السلوك النزاعي لدى الدول إلى

¹⁹ Tim Dunne and Brian Schmidt, "Realism," in John Baylis and Steve Smith (eds.), *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations*, NY: Oxford University Press, Second Edition, 2001, 169.

²⁰ Dougherty and Pfaltzgraff, 69.

²¹ Viotti and Kauppi, 61.

²² Ibid., 63.

²³ Dougherty and Pfaltzgraff, 77.

الطبيعة البشرية المظلمة التي تحكمها غريزة التطلع للقوة (*dominandi animus*) وحب السيطرة والهيمنة، حيث تزداد هذه الطبيعة العدوانية عندما تنتقل من مستوى الفرد إلى مستوى الدولة، نتيجة لقدرة هذه الأخيرة على تعبئة إمكانياتها ومواردها المادية لإيذاء الدول الأخرى. هناك حجة أخرى يوردها مورغنثو لدعم موقفه، وهي كون الشر لدى الإنسان، ومن ثم لدى الدولة، يمثل نزعة متأصلة يتعذر استئصالها. هذا اليأس من إمكانية استئصال دوافع الشر في الإنسان هو ما دفع به إلى التسليم بأن "العالم (...)" هو نتاج الدوافع الكامنة في الطبيعة البشرية، [وعليه فإن] جعل العالم مكاناً أفضل يقتضي منا مساندة هذه الدوافع وليس مقاومتها²⁴.

اعتبر مورغنثو أن الدوافع الشريرة المتأصلة في الطبيعة البشرية هي التي تفضي إلى نشوب الحروب، وأن المصالح المتعارضة للأفراد و/أو الدول تجعل من العالم مكاناً غير مناسب لتجسيد المبادئ الأخلاقية. ومن ثم فإن الوسيلة الأكثر فعالية لتفادي الحروب وأعمال العدوان هو تشكيل ميزان القوة، الذي يثبط الدول عن اللجوء إلى محاربة بعضها البعض وبالتالي يحافظ على استقرار النظام الدولي. وقد لاحظ كريس براون أن الطبيعة البشرية الشريرة كسبب للحرب عادة ما يتم وضعها في أطر دينية، سيكولوجية أو حتى بيولوجية. حيث تتم المحاججة بأن البشر مخلوقات مثقلة بالخطيئة طُردت من "الجنة" وتميل بطبعها إلى العنف وتسيطر عليها الرغبة في الموت، وبأن البشر هم المخلوقات الوحيدة التي تقتل أبناء جنسها ولا تمتلك رادعاً يمنعها من إبادة بعضها البعض²⁵. ويخلص براون إلى أن مثل هذه الحجة قد تحتوي على جزء من الحقيقة، لكنها لا تفسر الحرب. فالحرب لا تشبه أفعال القتل، أو الأذى الجسدي البليغ، أو أعمال العنف الفردية، لكنها تمثل مؤسسة اجتماعية بحد ذاتها، وبالتالي فهي بحاجة إلى تفسير اجتماعي. إن تفسير الحرب بالإحالة إلى طبيعة الأفراد هو عمل اختزالي²⁶، وبالتالي فهو لا يستجيب للمضامين المعقدة لظاهرة الحرب، سواءً تعلق الأمر بأسبابها أو بنتائجها.

هناك مشكلة تحليلية أخرى لا يبدو أن فرضية الطبيعة البشرية قادرة على التعامل معها. فإذا كانت الطبيعة البشرية الشريرة متأصلة في الفرد فهذا يعني أنها ثابتة، وإذا كانت كذلك، فما الذي يفسر عدم الثبات في ظاهرة الحروب، سواءً عبر المكان أو عبر الزمان؟ لماذا تحدث الحروب في حقبة زمنية معينة دون أخرى؟ لماذا تحدث بين دول معينة دون أخرى؟ ولماذا تحدث في سياقات اجتماعية وثقافية معينة دون أخرى وهكذا؟ وحتى إذا كانت هذه الطبيعة متغيرة كما يستدرك البعض²⁷، فإنه يمكن المجادلة بأن مصادر التغير فيها هي ما يفسر السلوك وليس الطبيعة البشرية في حد ذاتها؛ كما يمكن المجادلة بأنه حتى وإن كان بإمكان الطبيعة البشرية أو الغرائز البيولوجية

²⁴ Hans J. Morgenthau, *Politics Among Nations: The Struggle for Power*, NY: Knopf, 1960, 4.

²⁵ Chris Brown, *Understanding International Relations*, NY: Palgrave Macmillan, Third edition, 2005, 104.

²⁶ Ibid., 104.

²⁷ Levy, "The Causes of War and the Conditions of Peace," 142.

تفسير السلوك العدواني على مستوى الفرد، فهي تبقى غير قادرة على تفسير الكيفية التي يتحول من خلالها العنف الفردي إلى عنفٍ جماعي (بين الجماعات) أو عنف دولتي (بين الدول).

غير أن المشكلة الأكثر جدية التي بقيت تشكل تحدياً أمام الدراسات التقليدية لأسباب الحرب فهي المشكلة المنهجية، إذ من غير العسير ملاحظة كيف أن تلك الدراسات عانت لفترة طويلة من طابعا النظري-الفلسفي المفرط، ما جعلها عصبية على الاختبار الامبريقي طالما أن أصحابها لا يقدمون أية قرائن لدعم مقترحاتهم. في وقت لاحق، وفي السياق المعرفي الذي أنتجه احتدامُ النقاش الثاني الشهير بين التقليديين والعلميين، تأثرت دراسات أسباب الحرب بالثورة السلوكية التي عرفها علم السياسة بشكلٍ خاص، وعرفت حقول المعرفة الاجتماعية بشكلٍ عام مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين. وإن كان أنصار هذه الثورة المعرفية يؤكدون على أهمية وجدوى التركيز على تفسير السلوك (سلوك الأفراد، الجماعات والدول)، فقد أصبحوا لاحقا معروفين أكثر بالتزامهم باستعمال أدوات ومناهج العلوم الطبيعية في دراسة الظاهرة الاجتماعية. وقد كان هذا التوجه الوضعي يتعارض مع المفهوم الواقعي للعلم الاجتماعي الذي كانت الواقعية تدعو إليه في مجال الدراسات الدولية، طالما أن تفسير مورغنثو للعلاقات الدولية – ومن ثم لأسباب الحرب – كان يعتمد على قوانين الطبيعة البشرية غير القابلة للتحقق²⁸، وهو ما لا يتفق مع التعريف السلوكي-الوضعي للنظرية، وهو تعريف قائمٌ أساساً على القابلية للفحص (verifiability). في هذا السياق، جاءت إسهامات كينيث وولتز (1924-2013)، رائد الواقعية البنوية.

1-2- المداخلات الواقعية البنوية

في الوقت الذي ركز فيه الواقعيون الكلاسيكيون على الطبيعة البشرية لتفسير الحرب، دعا الواقعيون البنويون إلى التركيز أكثر على البنية الفوضوية للنظام الدولي كسببٍ جوهري في نشوب الحروب بين الدول. وهو ما كرس تصنيف وولفرز لمفسري الحرب في مجموعتين أساسيتين: أولئك الذين يعززون الحرب إلى "الشر" الذي ينبع من الطبيعة البشرية، وأولئك الذين يعتبرون أن الحرب "مأساة" ناجمة عن خصائص نظمية/بنوية حتمية²⁹. تُعتبر أعمال وولتز

²⁸ يجادل ستيف سميث بأن مورغنثو كان يسعى في الأساس للوصول إلى مقولاتٍ معيارية. أنظر:

Steve Smith, "Paradigm Dominance in International Relations," *Millennium* 16(2): 1987, 142.

في السياق نفسه، يبدو أنه في الوقت الذي كان يزعم فيه مورغنثو أن كتابه "السياسة بين الأمم" (1948) يصف الأشياء كما هي في الواقع، ظهرت هناك إدعاءات بأن الكتاب يتضمن إشاراتٍ قوية لما ينبغي أن تكون عليه الأشياء، خاصة فيما تعلق بالفقرات الإرشادية (التوجيهية) التي خاطب بها رجال الدولة ليبين لهم كيف ينبغي أن يتصرفوا، وهو ما قوض من طموحه لتقديم دراسة علمية-وصفية تفسيرية-للعلاقات الدولية، وجعل الطريقة التي يستخرج ويثبت بها مورغنثو قوانينه تبدو غير علمية إلى حد كبير. أنظر:

Brown, *Understanding International Relations*, 31.

وقد التقط مجموعة من العلماء هذه النقطة خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين، وحاولوا تجاوز الإخفاقات المنهجية للواقعية الكلاسيكية من خلال إعادة وضع الحقل على سكة العلوم السلوكية، على غرار علم النفس، علم الاقتصاد وعلم السياسة إلى حدٍ ما.

²⁹ cited in Gilpin, 24.

محاولة لإضفاء المنهج البنيوي-النظمي على أعمال مورغنثو، وذلك بإعادة بناء ثلاثة مفاهيم همشتها نظرية مورغنثو: أولاً، مفهوم الفوضى الذي أصبح حاسماً في تفسير ظاهرة الحرب والصراع من أجل القوة، وهو لا يُستعمل بمعزلٍ عن مفهوم البنية (البنية الفوضوية للنظام الدولي)؛ ثانياً، مفهوم ميزان القوة الذي أصبح يشكل قانوناً أساسياً في العلاقات الدولية أشبه بالانتظام (regularity) عند السلوكيين، وذلك بعد أن كان لا يتعدى كونه نمطاً من أنماط السياسة الخارجية عند مورغنثو؛ وأخيراً، عدد القوى الكبرى المُشكِّلة للنظام الدولي (طبيعة القطبية polarity في النظام الدولي)، وهو ما تم إهماله كذلك من قبل مورغنثو كعامل مُهمّ في تفسير العلاقات الدولية³⁰.

سبق وأن اقترحنا في المبحث الثالث من الفصل الثالث إعادة قراءة مفهوم الفوضى في ضوء الاستبصارات التي من شأن مفهوم الشواش (chaos) تزويدنا بها لإعادة فهم العلاقات الدولية من منظور التعقد. وقد تبينت حدود العلاقة السببية التي يقول بها الواقعيون على نطاقٍ واسع بين البنية الفوضوية للنظام الدولي من جهة، ونشوب الحروب بين وحداته من جهةٍ أخرى.

أما مفهوم ميزان القوة فقد عرف زخماً في الأدبيات الواقعية. وكما ذهب إليه ليُو، هناك عددٌ كبيرٌ من النظريات والفرضيات حول ميزان القوة، غير أنها بقيت تفتقر إلى اتفاقٍ حول ماهية ميزان القوة، ما يُحقِّقه أو ما يُتوقَّع منه تحقيقه³¹. ومع ذلك، فإن التوقع الأساسي الذي استند إليه منظرو ميزان القوة على نطاقٍ واسع كان توقع وُولتز نفسه، والذي مفاده أن وجود توازنٍ في القوة في النظام الدولي من شأنه أن يمنع ظهور دولٍ (بِ) مهيمنة³². غير أن (شبه) الإجماع هذا سرعان ما يتبدد عندما يتعلق الأمر بالعلاقة السببية بين الهيمنة والحرب في العلاقات الدولية. حيث لا يبدو واضحاً تماماً ما إذا كان امتلاك إحدى الدول للقوة الساحقة يؤدي إلى تحقيق السلام، كما في حقبة السلام الروماني (pax Romana) وحقبة الهيمنة الأمريكية، أم أن التمرکز الشديد للقوة في يد دولةٍ واحدةٍ أو عددٍ محدودٍ من الدول يجعل الحرب أكثر احتمالاً بسبب احتمالات إنشاء التحالفات وبالتالي إضعاف أو إلغاء القدرة على الردع، وبذلك يجادل الواقعيون بأن التوزيع المثالي للقوة هو ذلك التوزيع الذي تكون فيه دولةٌ قويةٌ متمسكةٌ بالوضع الراهن قادرةٌ على لعب دور الموازن، كما حدث في حقبة السلام البريطاني (pax Britannica)³³.

من جهةٍ أخرى، شكّل مفهوم القطبية (polarity) بدوره مفهوماً مركزياً في تفسير وُولتز، وغيره من الواقعيين البنيويين، للحرب، وقد كان السؤال الذي شغل اهتمامهم (م) لفترةٍ امتدت إلى ما بعد نهاية الحرب الباردة هو: أيُّ أشكال النظم الدولية (أحادية القطبية، ثنائية الأقطاب أم متعددة الأقطاب) تعد أكثر استقراراً، أي أقل إنتاجاً للحروب؟

³⁰ John Vasquez, *The Power of Power Politics: From Classical Realism to Neotraditionalism*, NY: Cambridge University Press, 1998, 191.

³¹ Lebow, *Why Nations Fight*, 29.

³² Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, NY: McGraw-Hill, 1979, 131.

³³ Lebow, *Why Nations Fight*, 29.

جديرٌ بالانتباه هنا إلى أن النظام أحادي القطبية لم يحظَ بالاهتمام الكافي لدى وولتز، فقد تحدث عن النظام الدولي الهرمي (hierarchical) واعتبره الأكثر استقرارًا وتحقيقًا للسلام، يليه النظام الدولي متعدد الأقطاب فالنظام الدولي ثنائي الأقطاب. تكمنُ المشكلة الجوهرية التي يعاني منها مفهوم القطبية في معايير التعريف/التحديد التي على أساسها يُحدّد شكلُ النظام الدولي نسبةً إلى عدد الأقطاب المُشكّلة له. وولتز نفسه لم يأخذ هذا المُنتلق المنهجي على محمل الجد، واكتفى بالإشارة إلى أن الباحثين لا يحتاجون إلا إلى ترتيب الدول حسب قدراتها³⁴.

كان من عواقب هذا الإغفال أن احتدمت الخلافات بين الواقعيين أنفسهم حيال تحديد شكل القطبية في نظامٍ دولي ما، وهو ما يؤثر في نهاية المطاف على مدى اتساق التفسيرات التي يقدمونها لأسباب الحروب في فتراتٍ زمنيةٍ مختلفة. على سبيل المثال، في الوقت الذي يؤرخ فيه الواقعيون للثنائية القطبية بداية من عام 1945، نجد أن مورغنثو نفسه جادل بأن الاتحاد السوفييتي لم يصبح قوة عظمى إلا بعد أن أصبح قادرًا على شنِّ حربٍ نوويةٍ خلال الخمسينيات من القرن العشرين. وعلى سبيل المثال كذلك، جادل ميرشهايمر في عام 1990 بأن الثنائية القطبية كانت تقترب من نهايتها أو أنها انتهت بالفعل لتفسح المجال أمام نظامٍ دولي متعدد الأقطاب، في الوقت نفسه، جادل وولتز نفسه في عام 1993 بأن النظام الدولي (كان) ما يزال ثنائي الأقطاب (آنذاك) رغم انهيار الاتحاد السوفييتي³⁵. وتزداد هذه الاختلافات تباينًا عندما يتعلق الأمر بالنظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة، ما إذا كان أحادي القطب بفضل خروج الولايات المتحدة من الحرب الباردة كقوةٍ عظمى "وحيدة"، أم أن الأمر يتعلق بالتحول نحو نظامٍ دولي مُتعدد الأقطاب بفضل تزايد الأدوار العالمية لمجموعةٍ من الفواعل غير التقليدية، كالاتحاد الأوروبي والصين³⁶.

يشكك لببُو في إمكانية التحقق من احتمالات الحرب في الأنظمة الدولية المختلفة إلا عبر القيام بمقارناتٍ بين عددٍ واسعٍ من (تلك) الأنظمة، في حين أن التاريخ، حتى وفقاً لأكثر قواعد الحساب سخاءً، لم يُسجَل إلا عددًا محدودًا من الأنظمة الهرمية أو الأنظمة ثنائية الأقطاب. ويجادل بأنه "من غير الواضح ما إذا كانت هناك قيمةٌ لفرضية وولتز حتى إذا كان بالإمكان اختبارها وتأكيدُها، لأن المعدلات الإحصائية الأساسية لا تخبرنا أي شيءٍ على الإطلاق حول الحالات [التاريخية] الفردية"³⁷.

ترتبط كذلك أعمال وولتز، في تفسير الحرب، بمفهوم مستوى التحليل في العلاقات الدولية، وهو مفهومٌ أساسي في مداخلات الواقعيين البنيويين حول أسباب الحرب، وبالتالي فهو يلقي بظلاله على إشكالية السببية. سبق

³⁴ Waltz, 129-131.

³⁵ Lebow, *Why Nations Fight*, 27.

³⁶ نجادل هنا بأن مقولات القطبية في عالم ما بعد الحرب الباردة تعاني من طابع اختزالي مجحف، سواءً تعلق الأمر بمقولة الأحادية أو التعددية القطبية، فالذين يقولون بالأحادية يختزلون القوة على المستوى العالمي في الشق العسكري، تمامًا كما يختزلها في الشق الاقتصادي أولئك الذين يقولون بالتعددية.

³⁷ Lebow, *Why Nations Fight*, 27-28.

وأن تم، في الفصل الثالث، تفكيك هذا المفهوم وإعادة التفكير فيه، وبصرف النظر عن المحدودية التي أصبحت تتسم بها مستويات التحليل التقليدية (الفرد-الدولة-النظام الدولي)، خاصة بعد التحولات التي عرفت العلاقات الدولية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، يبدو أن هناك عدة مشاكل يطرحها هذا المفهوم. تكمن المُشكلة الابتدائية في الغموض المفهومي الذي يكتنف العلاقة بين النظام الدولي والوحدات الدولية المُشكَّلة له، حيث من غير الواضح تمامًا ما إذا كانت بنية النظام الدولي هي التي تضبط سلوك الدول المُشكَّلة له، أم أن سلوك الدول هو الذي يحدد بنية النظام الدولي الذي يتشكل منها. فأنماط سياسات القوة التي أسهب وولتز في دراستها وفحصها قد لا تكون دائماً بنيوية المنشأ. بصيغةٍ أخرى، يمكن المحاجة بأن السياسات الدولية القائمة على الاعتماد على النفس (self-help)، مثلاً، هي التي تُنشئ نظاماً دولياً فوضوي البنية، وليس العكس. إذًا، فمفهوم مستوى التحليل لا يساعد كثيرًا في فحص أسباب الحرب على المستوى النظمي/ البنيوي، بل على العكس من ذلك، قد يساهم بشكلٍ أو بآخر في اختزال العوامل والمتغيرات التفسيرية اللازمة، إذ من غير المضي ملاحظة كيف أن التركيز على العوامل البنيوية من شأنه أن يشتت الانتباه عن العوامل الاجتماعية، وحتى عن العوامل المادية غير البنيوية، كالعوامل الاقتصادية والتقنية مثلاً.

من جهةٍ أخرى، يستند الواقعيون البنيويون في تفسير الحرب كسمةٍ تاريخيةٍ حتميةٍ ودائمةٍ في العلاقات الدولية إلى مفهوم المعضلة الأمنية التي تواجهها الدول باستمرارٍ، وهو مفهومٌ بنيويٌ يتعلق بالبنية الفوضوية للنظام الدولي، إضافةً إلى سمة الاعتماد على النفس. فالدول، بسبب الفوضى في النظام الدولي، وبالتالي اعتمادها على نفسها، تتخذ إجراءاتٍ لتعزيز أمنها، وبصرف النظر عن كونها ذات طابعٍ دفاعيٍ أو هجومي، فإن الدول الأخرى تفسر تلك الإجراءات على أنها خطرٌ محتملٌ على أمنها الداخلي. إن حالة الشك وعدم الثقة الدائمين حيال الاستعدادات العسكرية التي تقوم بها الدول الأخرى من شأنها أن تؤدي بالدول مجتمعةً إلى دوامةٍ من الفعل ورد الفعل، أي أن الشعور باللامن يولد مزيداً من الشعور باللامن، مما يجعل احتمال قيام الحرب أمرًا ممكنًا على الدوام³⁸.

وحتى عندما يسود هناك اعتقادٌ بأن دولةً ما تضمّر نواياً حسنة، يبقى هناك تخوفٌ دائمٌ من أن تتبدل هذه النوايا³⁹، وهذا ما يسميه هربرت باترفيلد (1900-1979) المأساة المروعة في العلاقات الدولية، ولا يوجد هناك ما يشير إلى أن الدول قادرة على التغلب على هذه المعضلة المستعصية⁴⁰. ويجادل ميرشهايمر بأن الدول حتى في حال انخراطها في اتفاقياتٍ وترتيباتٍ مثلاً للحد من انتشار الأسلحة، ستبقى دائماً متخوفةً من قيام الأطراف الأخرى بنقضها والتنصل منها والقيام بتحقيق سبق عليها. وفي هذه الحالة، تعيش الدول مجتمعة في حالةٍ دائمةٍ من الحذر والميل

³⁸ عندما قام جون هرتز (1908-2005) بوضع مفهوم "المعضلة الأمنية"، كان يسعى للمحاجة بأن الدول تتصرف بعدوانية لأنها مدفوعة بالشعور بالخوف في بيئة دولية غير آمنة بقدر ما هي مدفوعة بالشعور بالتعطش للقوة (كما ذهب إليه مورغنثو).
أنظر: Lebow, *Why Nations Fight*, 26. أما إضفاء الطابع النظمي-البنيوي على المفهوم فقد كان من خلال أعمال وولتز وغيره من الواقعيين البنيويين.

³⁹ John Baylis, "International and Global Security in the Post-Cold War Era," in Baylis and Smith (eds.), 303-304.

⁴⁰ cited in Baylis, 304.

للنهوض بأعباء أمنها اعتماداً على نفسها⁴¹. يبقى أن مفهوم المعضلة الأمنية، كسمة ثابتة وملازمة للبنية الفوضوية للنظام الدولي، يعتبر في حد ذاته مظهرًا من مظاهر فشل الواقعية البنوية في تفسير التغير في بنية النظام الدولي⁴²، فضلا عن فشلها في تفسير الاختلاف في تواتر الحروب أو في حدوثها⁴³.

هناك وجهات نظر أخرى في تفسير الحرب إلى جانب الواقعية، وهي لا تقل أهمية من حيث القيمة المعرفية، غير أنها تبدو أقل إثارة لاهتمام الباحثين في موضوع أسباب الحرب عندما يتعلق الأمر بالمفهوم التقليدي للحرب في حد ذاتها. لذلك، فإن "أغلب الدراسات التي قام بها الباحثون في العلاقات الدولية حول الحرب تستند إلى المقاربة الواقعية، وتفترض أن الأمن هو الانشغال الأساسي للدول، وأن غيابها يشكل السبب الأساسي للحرب"⁴⁴، وهي فرضية هشّة ولا توجد أسانيد إمبريقية قوية تدعمها. تتجلى هشاشة هذه الفرضية من نتائج دراسة لیبو التي سنتطرق إليها في نهاية هذا الجزء. تكمن مشكلة المقاربات غير الواقعية من الناحية المنهجية، وبدرجات متفاوتة، في أنها مقاربات أقل تفسيرية مما تبدو عليه الواقعية، فالليبرالية مثلا تبدو أكثر اهتمامًا بشروط السلام وتعزيز التعاون الدولي، وتعتبر نظرية السلام الديمقراطي الإسهام الأبرز لليبرالية في النقاش حول أسباب الحرب. من جهة أخرى، بدأت المداخلات النسوية تكتسب مساحة معرفية متنامية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، لكنها تبدو أكثر اهتمامًا بعواقب الحرب على الفئات المنكشفة (vulnerable)، خاصة النساء⁴⁵، لكنها تبقى ذات أهمية بالغة عندما يتعلق الأمر بتفكيك سرديات الحرب (war narratives) كأداة مهمة لفهم الظاهرة.

3-1- مداخلات نظرية السلام الديمقراطي

تُعتبر نظرية السلام الديمقراطي البرنامج البحثي الأساسي ضمن البراداييم الليبرالي حول أسباب الحرب. وهي تفترض أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها بعضًا، رغم أن أنصار هذا البرنامج يختلفون فيما بينهم بشأن الأسباب التي تجعلها

⁴¹ Baylis, 304-305.

⁴² يجادل بن عنتر، على نحو مباشر، بأن الواقعية طالما أنها نظرية محافظة، فإن التغيير (ب) ليس همًا من همومها. من جهة أخرى، تكمن مشكلة (أغلب) الواقعيين في أن "مزاعمهم" العلمية تنتهي في نهاية المطاف إلى شكل من أشكال "أدبيات السلاطين"، حيث يجتهدون في تقديم النصائح للأمير (بالمعنى المكيافيلي للكلمة). وهو تقليد لا يعود فقط إلى ميكيافيلي، بل يمتد حتى إلى الفيلسوف الهندي كوتيليا (312-296 ق.م.) الذي يعتبره البعض بمثابة الأب المؤسس للفكر الواقعي (أنظر مثلا: وليد عبد الحي، تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية، الجزائر: مؤسسة الشروق الجامعية، 1994، 23). إن الطبيعة المحافظة للواقعية هي ما يجعل أطروحاتها أقرب إلى مصالح "الأقوياء" (حسب السياق الزماني والمكاني). لذلك، نجد أن معظم الواقعيين الأمريكيين يقدمون، بشكل أو بآخر، نصائح للحكومات الأمريكية حول الأسباب المناسبة للمحافظة على الهيمنة الأمريكية. بن عنتر، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2016.11.18.

⁴³ Lebow, *Why Nations Fight*, 28-29; Vasquez, 212.

⁴⁴ Lebow, *Why Nations Fight*, 23.

⁴⁵ Jean B. Elshtain, *Women and War*, NY: Basic Books, 1987; Cynthia Enloe, *Bananas, Beaches and Bases*, Berkeley: California University Press, 1990; Ann J. Tickner, *Gender in International Relations*, NY: Columbia University Press, 1992; Christine Sylvester, *Feminist Theory and International Relations in a Postmodern Era*, NY: Cambridge University Press, 1994.

كذلك. تبحث هذه النظرية في العلاقة السببية بين طبيعة أنظمة الحكم، الديمقراطية وغير الديمقراطية، وميل الدول لخوض الحروب. وذلك بتمحيص واختبار الافتراض بأن الديمقراطيات لا تحارب بعضها بعضًا بعرضه على السجل التاريخي للحروب بين الدول، سواء الديمقراطية أو غير الديمقراطية⁴⁶.

تستند النظرية إلى مجموعة من الحجج: أولاً، تكتسي الانتخابات وفصل السلطات وحكم القانون أهمية بالغة من حيث كونها مصادراً للسلام، حيث تكمن أهمية الانتخابات مثلاً في تمكينها المواطنين من إزاحة المسؤولين من السلطة، وبذلك فهي تمنحهم حوافز لتجنب الحروب المكلفة من خلال (إمكانية) ممارسة العقاب الانتخابي في أعقابها؛ ثانياً، تسمح شفافية الديمقراطية بطمأننة الرأي العام في الخارج بجعل الالتزامات أكثر مصداقية والتراجع عنها أكثر كلفة ووضوحاً؛ وثالثاً، هناك جملة من الآثار المفيدة للثقافة السياسية، وبشكل أكثر تحديداً الكيفية التي تقوم من خلالها معايير التشاور والتسوية والمعاملة بالمثل بتشكيل حلول للنزاعات، سواء داخل الديمقراطيات أو بينها⁴⁷.

يجادل مايكل دويل بأن الأنظمة الديمقراطية تقترب من وجود ثلاثة شروط أساسية تمنع نشوب الحرب بينها: أولاً، القيود المحلية التي تفرضها المؤسسات الليبرالية على حرية الفعل لدى الحكومات (الديمقراطية)؛ ثانياً، الاحترام المتبادل بين الدول الليبرالية والذي يستند إلى القيم الليبرالية المشتركة بينها؛ وثالثاً، وجود مصلحة (متنامية) في السلام ناجمة عن الاعتماد المتبادل التجاري العابر للحدود بين مواطني الدول الليبرالية⁴⁸.

يبقى الادعاء الجوهرى الذي تقوم عليه النظرية محدوداً حتى من الناحية التحليلية، طالما أن مُنظري السلام الديمقراطي أنفسهم يقرون أحياناً بأن الديمقراطيات لا تقل ميلاً للحرب عن أنظمة الحكم الأخرى⁴⁹، وأنه لا توجد هناك أسانيد كمية أو إمبريقية كافية تؤكد أن الدول الديمقراطية تتورط في الحروب بشكل أقل تواتراً مقارنة بالدول غير الديمقراطية⁵⁰. فضلاً عن ذلك، هناك ارتباك واضح في الاستنتاجات التي تقوم عليها النظرية. مثلاً، هناك من يجادل بأن الدول الديمقراطية أقل ميلاً لشنّ الحروب على الدول الأخرى (على اختلاف أنظمة حكمها)، بينما هناك من يجادل بأن الدول الديمقراطية أقل ميلاً لشنّ الحروب على الدول الديمقراطية الأخرى (فقط).

⁴⁶ Kurki, *Causation in International Relations*, 262.

⁴⁷ Lebow, *Why Nations Fight*, 205-206.

⁴⁸ Suganami, *On the Causes of War*, 72.

⁴⁹ حتى على مستوى إقناع الرأي العام في الدول الديمقراطية بجدوى الحرب، هناك عدة مسوغات أخرى لإضفاء الشرعية عليها إلى جانب الدفاع عن النفس، كتقديم يد المساعدة إلى ديمقراطيات أخرى أو حتى تقديم يد المساعدة لإنشاء ديمقراطيات جديدة. من أجل قراءة نقدية في نظرية السلام الديمقراطي، أنظر بشكلٍ أساسي:

Anna Geis, Lothar Brock, and Harald Müller (eds.), *Democratic Wars: Looking at the Dark Side of Democratic Peace*, NY: Palgrave Macmillan, 2006; Sebastian Rosato, "The Flawed Logic of Democratic Peace Theory," *American Political Science Review* 97(4): 2003.

⁵⁰ Rudolph J. Rummel, "Democracies Are Less Warlike Than Other Regimes?" *European Journal of International Relations* 1(4): 1995.

إلا أن المشكلة الأساسية التي تعاني منها نظرية السلام الديمقراطي تكمن في عجزها عن صياغة مقولاتٍ سببيةٍ دقيقةٍ وواضحة، فمرة يعزو أنصارها السلام الديمقراطي إلى أسبابٍ بنيوية/مؤسسية (الإجراءات الدستورية والعوائق المؤسسية كالفصل بين السلطات والمساءلة البرلمانية وغيرهما)، بينما يعزونه مرة أخرى إلى أسبابٍ معيارية (القيم والمعايير الديمقراطية كمحفز على الخيارات السلمية)⁵¹، ومرة أخرى إلى أسباب مادية (كالمبادلات التجارية والاعتماد الاقتصادي المتبادل)⁵². في المقابل، وخلال العقود الثلاثة الأخيرة، كانت هناك العديد من المراجعات المُعمَّقة لفرضيات ونتائج دراسات السلام الديمقراطي، وقد توصلت هذه المراجعات في جانب منها إلى أن العلاقات السببية التي قدمها أنصار هذه النظرية ليست قوية كما أنها ليست حصرية تمامًا، إذ أن هناك مجموعة أخرى من المتغيرات المستقلة (تمامًا) التي تفسر السلام الديمقراطي بشكل أكثر كفاءة، خاصة في الفضاء الغربي، مثل عمل المؤسسات الدولية، الأحلاف والاعتماد المتبادل في مجالي التجارة والثروة⁵³.

يبدو أن القبول الذي حظيت به أطروحة السلام الديمقراطي، فضلًا عن عدم مساءلتها إمبريقياً حتى نهاية الحرب الباردة، كان لمسوغاتٍ أيديولوجية. ويبدو أنها المسوغات نفسها وراء عدم مساءلة المقاربة الماركسية للحرب التي أسس لها فلاديمير لينين (1807-1924)⁵⁴، والتي تفترض أن المصلحة الاقتصادية هي المحرك الأساسي للسياسات الخارجية للدول، وبالتالي فإن السبب في اندلاع الحرب العالمية الأولى يكمن في التنافس حول الأسواق والمواد الأولية⁵⁵، لأن التجربة بينت لاحقاً أن المصالح الاقتصادية قد تشكل كذلك دافعاً للتعاون أقوى منه للحروب بين الدول.

وفي النقاش حول تفسير نهاية الحرب الباردة، الذي عرفه الحقل خلال التسعينيات من القرن الماضي، كانت المداخلات الليبرالية غير بعيدة تماماً عن مفهوم السلام الديمقراطي، حيث جادل بعض أنصاره بأن الدافع الذي جعل الرئيس غورباتشيف ينهي الحرب الباردة هو كونه قد تعلّم خلال النصف الثاني من القرن العشرين بأن الدول الديمقراطية (الغربية) هي دولٌ مسالمة (pacific) لا تنزع للحرب. وهي فرضيةٌ غيرٌ صحيحةٌ لأن هناك قرائن من السياسات الغربية خلال فترة الحرب الباردة تفند فرضية الطابع المسالم لهذه السياسات، آخرها سياسة التصعيد العسكري غير المسبوق في عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغن⁵⁶.

⁵¹ Kurki, *Causation in International Relations*, 262-263.

⁵² بن عنتر، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2016.11.18.

⁵³ Kurki, *Causation in International Relations*, 263.

⁵⁴ Vladimir I. Lenin, *On Imperialism*, Moscow: Progress Publishers, 1973.

⁵⁵ يقدم ستيفن هوبدن وريتشارد وين حونز فصلاً ملخصاً بشكلٍ جيّدٍ حول النظرية الماركسية في العلاقات الدولية. أنظر:

Stephen Hobden and Richard Wyn Jones, "Marxist Theories of International Relations," in Baylis and Smith (eds.), 200-221.

⁵⁶ Vasquez, 351-362.

4-1- المداخلات النسوية

رغم أن المداخلات النسوية تبدو أكثر اهتمامًا بعواقب الحرب على الفئات المنكشفة، خاصة النساء، غير أنه يبقى لديها – على تنوعها – ما تقوله حول العنف والحرب في العلاقات الدولية. فهي تطرح جملة من الأسئلة وتعتبرها ممدّة لصياغة افتراضاتٍ بشأن (لا) دور النساء في السياسة الدولية. مثلاً، كيف كان سيُعادُ فهمُ علاقاتِ القوة لو تم التركيز أكثر على تجارب النساء بشأن أنماط السيطرة (الاجتماعية)؟ ماذا كانت أولويات تحقيق الأمن لتصبح عليه لو تم الالتفات أكثر إلى طبيعة المخاوف التي تمتلك النساء؟ في نهاية المطاف، كيف كان عالم العلاقات الدولية ليبدا لو حظيت اهتماماتُ النساء وانشغالاتهن بتركيزٍ أكبر مما حظيت به؟⁵⁷ علماً أن اهتماماتهن وانشغالاتهن هذه تتراوح بين تعزيز التضافر الإنساني، الحوار والتعاون في مقابل الاهتمامات التقليدية (والدائمة) للواقعية بعلاقات القوة والسيطرة والحروب والمواجهات العنيفة.⁵⁸

استناداً إلى الافتراض بوجود ارتباطٍ – شائعٍ عبر التاريخ وعبر الثقافات – بين النساء ونبذ العنف، تُجادل الأدبيات النسوية بأن إقحام/إشراك النساء في النخب الحكومية من شأنه أن يغيّر من بنية العنف في السياسة الدولية. بمعنى أن إقصاء النساء من المشاركة في صنع السياسة الدولية يُعدُّ سبباً جوهرياً في ثبات ظاهرة العنف في العلاقات الدولية. وقد عبّرت ساندرا وايتورث عن هذه السببية بشكلٍ أكثر دقةً ووضوحاً. "لو أُسندت مقاليد حكومات العالم للنساء، لما كانت هناك حروبٌ ونزاعاتٌ [في العلاقات بين الدول]"⁵⁹. جديرٌ بالذكر أن فرانسيس فوكوياما حدّر في سنة 1998 من مخاطر الاستمرار في إضفاء طابع الأنوثة – المقتربة بالجنوح للسلام – على السياسات الخارجية للدول الغربية، طالما أن هذه الدول مازالت تسعى للبقاء في عالمٍ تحكّمه علاقات القوة في أجزاء أخرى منه.⁶⁰

حسب النسوية كذلك، هناك تركيزٌ شديدٌ – ما يزال يحظى بالثناء الواسع إلى اليوم – على الارتباط المتبادل بين جميع أشكال العنف، العائلي، المجتمعي، داخل أو بين الدول، مع الالتفات إلى ظاهرة الانحياز على أساس النوع الاجتماعي/الجنس (gender) كضابطٍ لجميع أشكال العنف هذه. فالاستبدال في المجال العمومي (public) (الدولي/السياسي) ما هو إلا امتدادٌ للاستبدال في المجال الخاص (private) (العائلي/المجتمعي). ورغم أن الأدبيات النسوية الرائدة في الحقل كانت قد كرست نفسها منذُ البداية لنقد الواقعية، كمل فعلت جوديث أن تيكنر في نهاية

⁵⁷ Jill Steans, Lloyd Pettiford, Thomas Diez and Imad El-Anis, *An Introduction to International Relations Theory: Perspectives and Themes*, England: Pearson Education Limited, Third edition, 2010, 156.

⁵⁸ Ibid., 156, 177.

⁵⁹ Sandra Whitworth, "feminism," in Christian Reus-Smit and Duncan Snidal (eds.), *The Oxford Handbook of International Relations*, NY: Oxford University Press, 2008, 394.

⁶⁰ Ibid., 177; Francis Fukuyama, "Women and the Evolution of World Politics," *Foreign Affairs* 77(5): 1998, 24-40.

ثمانينات القرن الماضي⁶¹، إلا أنها في الواقع أعادت إنتاج مفهوم البنية وجعلت منه أداة تحليلية مركزية لتفسير الحرب، وذلك بالادعاء أن البنى الأبوية (patriarchal) المتمحيزة والسائدة سواءً في المجال الخاص أو العمومي، والتي تستمدُّ بقاءها من ممارسات الهيمنة الذكورية والاستمرار في إقصاء النساء وممارسة العنف ضدهن، هي التي تتسبب بشكلٍ جوهري في ثبات ظاهرة العنف والحرب، وهو ما يجعل الحربَ في نهاية المطاف ظاهرةً بنيويةً في الأساس.

من جهةٍ أخرى، جادلت نانسي هاستن، في فصلٍ من كتابٍ جماعيٍ مثيرٍ للاهتمام عنوانه "رواياتُ الحربِ ودموعُ النساءِ"⁶²، أن سرديات وقصص البطولات والانتصارات تعتبرُ أدواتٍ أساسيةً في أيدي المحاربين لتبرير الحروب وحشد الجنود والموارد اللازمة لخوضها. وكلُّ واحدةٍ من تلك السرديات تتضمن قصةً عن محاربين ذكور يتسمون بالعدالة والشجاعة يقاتلون من أجل حماية أو إنقاذ "أرواحٍ جميلة"⁶³، بريئةٍ ونقيةٍ من النساء. إذًا، فسرديات الحرب، التي تعتبر أساسية في ممارسات الحرب، ووفقًا لذلك، لا تعتمد فقط على سرد قصص الانتصار والشجاعة، لكنها تعتمد بشكلٍ أكبر على إعادة إنتاج القوالب الثقافية المؤسَّسة والمؤسَّسة على التباين في أدوار الجنسين.

في نطاق هذا الفهم، يُعتبر الدورُ المرسومُ اجتماعيًا للنساء حاسمًا سواءً في الحروب في حد ذاتها أو في السرديات التي تبررها. إذا كانت النساء كأرواحٍ جميلةٍ، بريئةٍ ونقيةٍ في حاجةٍ إلى الحماية، فهذا يعني أن الحماية في حد ذاتها يمكن قراءتها باعتبارها سببًا حاسمًا في نشوب الحروب من جهة، والإبقاء على خضوع وتبعية النساء من جهةٍ أخرى⁶⁴. وتجادل لورا شاوبري بأن حماية الإناث من جهة كونهن ضعيفات وفي حاجةٍ إلى حماية الذكور، والعنف من جهةٍ أخرى، تربطهما علاقةً سببيةً متبادلة، فحماية النساء تتطلب ممارسة العنف، تمامًا كما أن وجود العنف في الخارج يتطلب حماية النساء منه⁶⁵. وفي هذا تلتقي النسوية مع البنائية كمقاربتين تأمليتين من حيث المبدأ، لذلك سنعود إلى موضوع سرديات الحرب في الجزء التالي حول المداخلات البنائية.

⁶¹ Ann J. Tickner, "Hans Morgenthau's Principles of Political Realism: A Feminist Reformulation," *Millennium* 17(3): 1988, 429-440.

⁶² Nancy Huston, "Tales of War and Tears of Women," in Judith H. Stiehm (ed.), *Women and Men's Wars*, Oxford: Pergamon Press, 1983.

⁶³ أستخدم مصطلح "الأرواح الجميلة" (beautiful souls) للتعبير عن دلالة دور النساء في الحرب من قبل جين باثكي إشتاين في: Jean B. Elshtain, *Women and War*, Chicago: University of Chicago, 1987.

⁶⁴ Laura Sjoberg, "Women fighters and the 'beautiful soul' narrative," *International Review of the Red Cross* 92(877): 2010, 66-67.

⁶⁵ Ibid., 67.

1-5- المداخلات البنائية

عموماً، لا يسعى البنائيون للوصول إلى "تفسيراتٍ" سببيةٍ للظاهرة الاجتماعية على غرار العقلانيين، لكنهم يسعون إلى الحصول على "فهمٍ" أفضل بشأنها. لذلك، فهم لا يحاولون الإجابة على السؤال التقليدي: "ما الذي يُسبب الحروب؟". لكنهم يسعون إلى تفكيك السؤال: "كيف [تكون/تصبح] الحروب ممكنة؟". ويرتبط التعارض بين السعي للفهم والسعي للتفسير عميقاً بإشكالية السببية، وهو تعارضٌ فلسفي يمتد إلى فلسفة العلوم الاجتماعية، ووجد طريقه إلى الحقل أثناء النقاش الثالث، حيث شكّل كتابُ مارتين هوليس (1938-1998) وستيف سميث، "تفسيرٌ وفهمٌ العلاقات الدولية" (1990)⁶⁶، عملاً فلسفياً فارقاً في مجال ابستمولوجيا نظريات العلاقات الدولية.

وفقاً للبنائيين، يعتمد فهم ظاهرة الحرب على فهم الكيفية التي تقوم بها البنية الاجتماعية⁶⁷ للنظام (الدولي أو الإقليمي) بجعل العنف ممكناً بإكساب الفاعلين، الذين يتشكل منهم النظام، هوياتٍ ومصالحٍ معينة، وإعطاء القدرات [والعوامل] المادية معاني معينة⁶⁸. لذلك، فإن ما يمكن اعتباره تفسيراً بنائياً للحرب هو غالباً "تفسيرٌ سياقيّ، ذو طابعٍ فردي، معقدٌ وعلى قدر كبير من المصادفاتية (highly contingent)، حيث أن كل حربٍ لها تفسيرها الفريد الخاص بها"⁶⁹. وعليه، فإن البنائيين وفقاً لهذا المنطق يتجاهلون الأسئلة التي (ي)طرحها ليبدو وغيره بشأن ظاهرة التواتر في الحرب، لأنهم يجتهدون في فهم حالات الاختلاف والتفرد أكثر مما يهتمون بحالات التشابه والانتظام. وهو ما يقوض من مساعي بناء نظرية بشأن أسباب الحرب، لأن ما يميز "النظرية" عن "التفسير التاريخي" لحدثٍ بعينه هو أن النظرية ينبغي أن تكون قادرة على تفسير مجموعةٍ من الأحداث القابلة للمقارنة⁷⁰.

⁶⁶ Hollis and Smith, op. cit.

⁶⁷ تشكل البنية الاجتماعية لنظام ما من الأفكار، المعتقدات، القيم، الإدراكات، التصورات، الهويات والمعايير التي يتشاركها الفاعلون المشكلون للنظام. ولا تنصب اهتمامات البنائيين على التنقيب عن هذه المكونات، ولكنها تمتد إلى فهم الكيفية التي تؤثر بها هذه المكونات على سلوك الفاعلين الذين يتشاركونها. مفهوم التشارك (sharing) هنا مهمٌ وجوهريٌّ جداً في الفلسفة البنائية، وهو الذي يؤسس للبعد الينداتي (intersubjective) للعوامل الاجتماعية في السياسة الدولية عموماً. يقول ثيو فارال: "البنائيون لا يهتمون بالأفكار التي يحملها الفاعلون، ولكنهم يهتمون بالأفكار التي يتشاركها هؤلاء الفاعلون". أنظر:

Greg Cashman, *What Causes War? An Introduction to Theories of International Conflict*, Maryland: Rowman & Littlefield, 2004, 466.

⁶⁸ هناك مثالٌ يُردّد على نحو واسع يتعلق بالأسلحة النووية بين أيدي صديق أو بين أيدي عدو. فالولايات المتحدة مثلاً لا تشعر بالقلق إطلاقاً من امتلاك بريطانيا للأسلحة النووية، بينما تشعر بالقلق الشديد من مجرد احتمال أن تمتلكها دولة كإيران أو كوريا الشمالية. المشكلة ليست في السلاح في حد ذاته، ولكن في المعنى الذي يعطيه الفاعل لذلك السلاح. يرجع مضمون هذا المثال إلى وَنْتُ نفسه الذي لاحظ أن "500 سلاح نووي بريطاني يعد أقل تهديداً للولايات المتحدة من 5 أسلحة نووية كورية شمالية، لأن البريطانيين هم أصدقاء للولايات المتحدة بينما الكوريون الشماليون ليسوا كذلك، فالصداقة أو العداء هي وظائف [اجتماعية تقوم بها] المفهوم المتشاركة [بين الفاعلين/الدول]". أنظر: Alexander Wendt, "Constructing International Politics," *International Security* 20(1): 1995, 73.

⁶⁹ Cashman, 465.

⁷⁰ Suganami, *On the Causes of War*, 2.

لا تتميز المداخلات البنائية حول أسباب الحرب بالاستغراق نفسه الذي يميز المداخلات العقلانية، خاصة الواقعية منها. يرجع شُحُّ هذه المداخلات حول أسباب الحرب إلى ثلاثة عوامل أساسية: أولاً، لا تتعامل البنائية مع الحرب كميزة ثابتة ومتأصلة في البنية الفوضوية للنظام الدولي، فهي قد تدفع بالدول نحو التعاون، تمامًا كما قد تدفع بها نحو الاحتراب؛ ثانياً، تقدم البنائية نفسها على أنها نظرية للتغير في العلاقات الدولية⁷¹، سواءً تعلق الأمر بتفسير التغير أو بتزويد الفاعلين الاجتماعيين (بما في ذلك الدول) بفهمٍ بشأن (كيفيات) بناء المعايير المنتجة للتغيير؛ وثالثاً، وهي حجةٌ سنعود إليها لاحقاً، لا تبدو البنائية قادرة على تقديم فهمٍ متسقٍ للحرب، بما في ذلك الحرب الباردة، إلا عبر منطق الانحياز للإدراك المتأخر (Hindsight bias)⁷²، وهو وَهْمٌ رؤية الأحداث في الماضي على أنه كان من الممكن التنبؤُ بها قبل حدوثها، وهي تمثل إشكالية ابستمولوجية ومنهجية جادّة في فلسفة التاريخ بشكلٍ عام.

إذا كانت الواقعية البنيوية تؤكد أن الفوضى هي السببُ الجوهرى للحروب، فإن البنائية تجادل بأن الثقافة التي تتشاركها الدول بشأن الفوضى هي التي تجعلها كذلك. يقترح وَنْتُ، على نحو ما سبق في الفصل الأول، وجود ثلاث ثقافاتٍ مختلفةٍ للفوضى في النظام الدولي، ثقافة هوبزية (نسبة إلى توماس هوبز)، ثقافة لوكية (نسبة إلى جون لوك) وثقافة كانطية (نسبة إلى إيمانويل كانط). كلُّ ثقافةٍ من هذه الثقافات الثلاثة تُبنى على أساس فكرة معينة (تصور معين) حول العلاقة الأساسية بين الدول المُشكّلة للنظام الدولي. قد تنظر الدولة إلى الدولة الأخرى كعدوٍ عندما تكون ثقافتها هوبزية، كمنافسٍ عندما تكون ثقافتها لوكية، أو كصديقٍ عندما تكون ثقافتها كانطية. تؤدي هذه الثقافات الثلاث، باعتبارها أفكاراً مُتشاركة، إلى تشكيل هويات ومصالح الدولة بشكلٍ متباينٍ من حالةٍ إلى أخرى، فتنج بذلك اتجاهاتٍ مختلفةً للسلوك في النظام الدولي. وفقاً لهذا المنطق، ينطوي التغير في الثقافة (من ثقافة هوبزية إلى ثقافة لوكية على سبيل المثال) على ظهور أشكال جديدة للهوية المُتشاركة بين الدول⁷³.

تبدو أطروحة وَنْتُ حول التغير في البنية الفوضوية للنظام الدولي أكثر إثارة للاهتمام حتى من أطروحة هادلي بُول (1932-1985)، أحد رُوَادِ المدرسة الانجليزية. اعتبر بُول أن الانتقال من "النظام" الدولي إلى "المجتمع" الدولي يأتي من خلال نمو معرفةٍ مشتركةٍ بين الدول. وفي هذا نجدُه لا يختلف جذرياً عن الواقعيين⁷⁴، فهو يربط بين الفوضى

⁷¹ مقولة "البنائية كنظرية للتغير في السياسة الدولية" تأتي في مقابل الحكم على الواقعية، الذي مازال سائداً إلى اليوم، بأنها نظرية عاجزة عن تفسير التغير في السياسة الدولية. أنظر:

Andrew B. Phillips, "Constructivism," in Martin Griffiths (ed.), *International Relations Theory for the Twenty-first Century: An Introduction*, USA: Routledge, 2007, 62.

⁷² Baruch Fischhoff, "Hindsight Does Not Equal Foresight: The Effect of Outcome Knowledge on Judgment Under Uncertainty," *Journal of experimental psychology* 1(3): 1975, 288-299.

⁷³ Wendt, *Social Theory of International Politics*, 246-312.

⁷⁴ كان بُول مُؤسِّساً، إلى جانب وولتز، لمفهوم الفوضى في العلاقات الدولية، حيث تناولها على أنها واقعٌ في النظام الدولي، بمعنى أنه "من الواضح أن الدول ذات السيادة، على عكس الأفراد الذين يعيشون داخلها، لا تخضع إلى أية حكومة مشتركة". غير أن غياب حكومة

الصراعية (في النظام الدولي) وحالة الطبيعة حيث لا وجود لأفكارٍ متشاركة بين الدول. كما يربط بين الفوضى التعاونية (في المجتمع الدولي) ونمو أفكار متشاركة بين الدول. لكن وُنتُ يجادل بأن هذا الربط يختزل المشكلة الاجتماعية في البعد السياسي، لأنه يقوم على افتراضٍ - غير سليمٍ - مفادُه أن وجود أفكار متشاركة يعتمد على وجود عمل مشترك بين الدول من أجل غايةٍ مشتركة، وهو فعلٌ سياسي بحت. هذا من شأنه أن يؤدي إلى افتراضٍ آخر - غير سليمٍ كذلك - مفادُه أن غياب التعاون في النظام الدولي يجب أن يكون بسبب العوامل المادية وليس بسبب العوامل الثقافية. هنا، تأتي أطروحة وُنتُ الأساسية - والفدنة - التي تقول بأن العوامل الثقافية (الأفكار المتشاركة) قد تعرض على الصراع، تمامًا كما أن العوامل المادية (القوى المادية) قد تحث بدورها على التعاون. لذلك، يدعو وُنتُ إلى التعامل مع المظاهر المختلفة للثقافة المتشاركة على أنها محايدةٌ تحليليًا عندما يتعلق الأمر بالصراع والتعاون.⁷⁵ المعايير ليست هي نفسها الأخلاق، وهي لا ترتبط بالضرورة بالتعاون، فلكل سلوكٍ معاييرُه التي يتحدد من خلالها. تقول نينا تانينولد بأن "المعايير قد تكون جيدة وقد تكون سيئة. [فهي] قد توجي للدول بأن الذهاب للحرب أمرٌ مشين، [تمامًا كما] قد توجي لها بأنه أمرٌ يبعث على المجد"⁷⁶.

من جهةٍ أخرى، إذا كان الواقعيون يجادلون بأهمية القوة المادية (العسكرية والاقتصادية)، فإن البنائين يجادلون من جانبهم بأهمية القوة الخطابية (قوة المعرفة الاجتماعية، الأفكار، الثقافة، اللغة والأيدولوجيا) فضلًا عن القوة المادية، وكلا القوتين تتفاعلان بشكلٍ مستمر. تعمل قوة الخطاب عبر إنتاج وإعادة إنتاج المعاني البنائيات (المتشاركة بين الفاعلين الاجتماعيين). وبفضل قوة الخطاب، يمكن التلاعب بالخطاب لإنتاج تأويلٍ معين وإسكات تأويلٍ ممكنٍ آخرٍ لنفس المعطى المادي. فالولايات المتحدة قادرة، عبر قوتها الخطابية، على تقديم تأويلاتٍ (أو معاني) مختلفةٍ للسلح النووي الباكستاني والكوري الشمالي على سبيل المثال، فالأول لا يشكلُ مصدرًا للتهديد على عكس الثاني، كما أنها قادرة باستخدام نفس أدوات القوة الخطابية على تقديم باكستان كدولةٍ صديقةٍ وتقديم كوريا الشمالية كدولةٍ عدوةٍ. هذه التعريفات الاجتماعية ليست متضمنة في القوة المادية أو في توزيع القوة المادية، لكنها مبنية عبر توظيف قوة الخطاب.⁷⁷

لذلك، يُعتبر الخطابُ أداة تفسيريةٍ مُهمّة في المداخلات البنائية حول أسباب الحرب. إذ من بين الإشكاليات المختلفة التي يبحث فيها البنائيون لفهم ظاهرة الحرب، هناك البحثُ في معاني الحرب التي يُشكّلها/يتصوّرُها

مشتركة لا يعني بالضرورة عدم وجود نظام في العلاقات بين هذه الدول، ففي "المجتمع الدولي"، وهو تصوّرٌ مغايرٌ لمفهوم "النظام الدولي"، من شأن المصالح والقواعد والمؤسسات المشتركة أن تحافظ على درجة معينة من النظام (order). أنظر: Erika Cudworth and Stephen Hobden, "Anarchy and Anarchism: Towards a Theory of Complex International Systems," *Millennium* 39(2): 2010, 399, 401.

⁷⁵ Wendt, *Social Theory of International Politics*, 253.

⁷⁶ cited in Wendt, *Social Theory of International Politics*, 254.

⁷⁷ Ganjar Nugroho, "Constructivism and International Relations Theories," *Global & Strategis* 2(1): 2008, 92.

الفاعلون، والبحث في الخطاب (الاجتماعي/السياسي/الثقافي) وفي السرديات (narratives)⁷⁸ المتعلقة بالحرب، قبلها، أثناءها وبعدها. مثل هذه المساعي لا (ينبغي أن) يهدف البنائيون من خلالها، كما سبق، إلى بناء تفسيراتٍ سببيةٍ شبيهة بتلك التي تبنيها المساعي البحثية في علوم اجتماعية وطبيعية أخرى⁷⁹. إذًا، من وجهة نظر البنائية، الثقافة المُتشاركة بين الدول حول الفوضى في النظام الدولي هي ما يفسر نشوب الحروب. وتُضيف إلى جانب ذلك دور الخطاب واللغة سواءً كأداةٍ لإنتاج الحرب أو كأداةٍ لتبريرها وإضفاء الشرعية عليها، إلى الحد الذي يمكن معه اعتبار الحرب ظاهرة مبنية اجتماعيًا ولغويًا⁸⁰ في الوقت نفسه. ويمكن الاستناد إلى هذا المنطق التحليلي، مثلاً، في حالة الحرب الأمريكية على العراق في 2003.

يُعدُّ البحث في سرديات الحرب من المساعي التأملية الشاقة ليس فقط في المشروع البحثي البنائي، لكن في غيره كذلك من المقاربات التأملية الأخرى، خاصة النسوية و مابعد البنوية. فالسرديات المتداولة من شأنها أن تنتج معانٍ محددة، وبذلك فهي بالضرورة تلمس معانٍ أخرى⁸¹. لذلك، من الضروري أن نفهم الكيفية التي ينتج بها الحقل سردياته حول الأمن والحرب. هذا مهمٌ جدًّا، لأن الكيفية التي تُسرِّدُ بها قصةً معينة هي التي تحدد ما يمكن رؤيته وما لا يمكن رؤيته، هي التي تحدد من يتكلم ومن يصمت، ما يُتكلم حوله وما يُلتزم الصمت حياله، وهي التي تحدد القضايا/الشخصيات المُهمَّة التي تدور حولها القصة وهكذا⁸².

في كتابها، "النساء والحرب"، الذي صدر سنة 1987، اعتبرت جين إشتاين (1941–2013) أنه "لا يمكننا تعريف الحرب في حد ذاتها بمعزلٍ عن تقاليد [راسخة] تتضمن القصائد، الملاحم، الأساطير، التاريخ الرسمي، والروايات المبنية على استخدام ضمير المتكلم [أنا/نحن]"⁸³. وقد لاحظت نانسي هاستن بدورها أن القصص والسرديات البطولية والظافرة التي يؤمن بها الناس ضرورية لإضفاء الشرعية على الحرب، وهي التي تلهمهم ليقاتلوا فيها، ويدفعوا ثمنها، ويتقبلوا المعاناة في سبيلها. وغالبًا ما تنطوي حبكة هذه السرديات على بطلٍ يقاتل عدوًّا من أجل

⁷⁸ Cashman, 465.

⁷⁹ يبدو أن هذا هو ما يجعل أعمال ليبنو، أنفة الذكر، أقلَّ بنائيةً مما تبدو عليه وهي تحتفي بدور العوامل الروحية (غير العقلانية) كأسبابٍ جوهريَّة للحروب.

⁸⁰ حول "البناء اللغوي للواقع الاجتماعي"، أنظر:

Vincent Pouliot, "The Essence of Constructivism," *Journal of International Relations and Development* vol. 7: 2004, 319-336.

⁸¹ أنظر كذلك:

Silviya Lechner, "International Relations Theory and Theoretical Autonomy," a paper prepared for the 6th SGIR Pan-European Conference on International Relations, Turin, 12-15 September, 2007, 4.

⁸² Annik T. R. Wibben, "On Narrative, Metaphor and the Politics of Security," in Michael Hanne, William D. Crano and Jeffery Scott Mio (eds.), *Warring with Words: Narrative and Metaphor in Politics*, NY: Psychology Press, 2014, 121.

⁸³ cited in Sinem Hun, "An Evaluation of Feminist Critiques of Just War Theory," *Deportate Esuli Profughe DEP* vol. 24: 2014, 77.

الحصول على شيءٍ و/أو معنىً ذي قيمةٍ بالنسبة للناس، كما تنطوي على قصةٍ انتصارٍ رغم الصعاب الطوال والمشاق الشديدة. كما لاحظت هاستن أنه "ليس من قبيل الصدفة أنه في الوقت الذي توجد فيه رزمٌ ورزمٌ من القصص حول الأبطال، فإننا لا نكاد نجد أثرًا لقصصٍ حول الأعداء. [كما أنه] في سرديات الحرب، من النادر أن يشير أيُّ شخصٍ إلى نفسه باعتباره العدو"⁸⁴، فالآخر دائما هو العدو، بينما تتم الإحالةُ إلى ضمير المتكلم بصفة البطل المُنقذ و/أو الضحية المُدافع عن شرفه وبقائه.

أشرنا سابقا إلى أن البحث في السرديات يُعدُّ من المساعي التأملية الشاقة في المشروع البحثي البنائي، إذ تواجه هذه المساعي تحدياتٍ منهجيةً شاقة. من هذه التحديات التي تواجهها المساعي البنائية للتنبؤ حول البناء الاجتماعي للهوية، على سبيل المثال، وإن كان هوفُ يعتبرها ميزة من ميزات البنائية أكثر مما تبدو مشكلةً من مشاكلها، كونُ هذه المساعي متطلبية، وتضع على كاهل الباحث - الذي يَنشُد استنتاجاتٍ قوية وذات قيمةٍ مضافة - أعمالاً مُضنيةً ومُجهدة من أجل جمع الحد الأدنى اللازم من البيانات الامبريقية. ويشير هوفُ إلى أن "إعادة بناء العمليات المتعلقة بسياسات الهوية، حتى وإن كان الأمر يتعلق بفترة زمنية محدودة، يقتضي آلاف الصفحات من الأدبيات وأشهرًا من المقابلات والبحث في الأرشيف، ناهيك عن عددٍ من الأنشطة غير المعتادة، كركوب وسائل النقل العمومي، الوقوف مطولاً في محطات النقل وارتياح المقاهي [والمطاعم وغيرها]"⁸⁵.

يبدو تفسيرُ الحربِ بالتنقيبِ في العوامل الاجتماعية أسراً طالما أنه يؤسس بدوره للنمط نفسه من السرديات التي تُعدُّ جزءاً من المجال البحثي للبنائية. لطالما كانت قراءة ما كتبه وُنْتُ وزملاؤه حول نهاية الحرب الباردة مثيرة للإعجاب، لكن المشكلة ما زالت تكمن في أن المقاربة البنائية لأسباب الحرب تبقى رهينةً لوهمِ رؤية الأحداث في الماضي على أنه كان من الممكن التنبؤ بها قبل حدوثها. طوال ربع القرن الماضي، استمر الباحثون في العلاقات الدولية في الحكم على المقاربات العقلانية بالفشل في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة، ثم بعد ذلك، يشرعون في سرد قصة نجاح المقاربة البنائية في تفسير نهاية الحرب الباردة، بينما نادراً ما ينتبه إلى أن هذين المسعيين (التنبؤ والتفسير) يفتقران إلى القابلية للمقايسة، وبالتالي فمن غير المقبول أن نقيس الفشل في تنبؤ المستقبل بالنجاح في تفسير الماضي.

ينفي هيدمي سوغانامي⁸⁶ تماماً وجودَ مقولاتٍ بشأن "أسباب الحرب" قائمةٍ بشكلٍ مُستقلٍ عن السرديات التي نرويها عنها. فالأسبابُ لا توجدُ هكذا بشكلٍ مسبقٍ و/أو مُستقلٍ في الواقع في انتظار أن يتم اكتشافها من قبل المؤرخين⁸⁷ الذين يحاولون إعادة بناء الماضي كما (يعتقدون أنه) كان قائماً بالفعل. إن أسباب الحرب هي بالضرورة

⁸⁴ Sjoberg, 55.

⁸⁵ Ted Hopf, "The Promise of Constructivism in International Relations Theory," *International Security* 23(1): 1998, 198.

⁸⁶ Suganami, *On the Causes of War*, 402.

⁸⁷ لا تقتصر مفردة "المؤرخين" عند سوغانامي على الذين يقومون بكتابة/رواية التاريخ، لكنها تشمل كذلك الباحثين في العلوم الاجتماعية (social scientists). أنظر: Suganami, *On the Causes of War*, 416.

مجموعةً من القصص والسرديات التي (ي)تمّ بناؤها بشكلٍ إستعادي (retrospectively) من أجل إثبات وجهة نظرٍ معينة. ينسحب هذا على جميع الإدعاءات السببية بشأن ظاهرة الحرب، سواءً كانت بغرض التفسير أم بغرض الفهم، سواءً تعلق الأمر بالبحث في أسباب الحرب (causes of war) أم في مسوغات الحرب (reasons for war).⁸⁸

نجدال هنا بأنه إن كانت هناك من ميزةٍ لبنائية تجعلها تتفوق على العقلانية في النقاش حول أسباب الحرب، فهي كونها ومن حيث المبدأ لا تسعى إلى تفسير الحرب بقدر ما تفعل العقلانية. فمساعي الفهم تتعامل، كما يقول به البنائيون أنفسهم، مع التفسيرات السياقية والفردية والخاضعة لمنطق المصادفة وخصوصية الحالات، حيث "يكون لكل حربٍ تفسيرها الفريدُ الخاصُّ بها"⁸⁹. وبذلك فإن البنائيين في الواقع يُعفون أنفسهم من عبء البحث في أنماط التواتر في ظاهرة الحرب، لأنهم – كما أشرنا إليه سابقاً – يجتهدون في فهم حالات الاختلاف والتفرد أكثر مما يهتمون بحالات التشابه والانتظام. وبالتالي فهم يختصرون الطريق نحو النتائج لأنهم يتجاوزون العديد من المحطات التي يتوقف عندها العقلانيون مُطوّلاً، كإجراء المقارنات المعقدة والتنقيب في الانتظامات أملاً في الوصول إلى بناء مقولاتٍ شبيهةٍ بالقوانين (lawlike). لاشكَّ أن أولئك الذين يسلكون طُرُقاً مختصرة لا بد أن يتفوقوا على الذين يسلكون طُرُقاً أطول.

في ردّه على الانتقادات التي تهم البنائيين بعدم القدرة على التنبؤ، جادل هوفُ بأن البنائيين في الواقع "يستطيعون القيام بالتنبؤ إذا ما أرادوا ذلك". وقد انطلق في مثاله الذي قدمه من الافتراض، المعروف لدى البنائيين، بأن البنية لا تتغير إذا لم تتغير الهويات المُشكَّلة لها. يستندُ مثالُ هوفُ إلى دراسةٍ قام بها توماس ريس-كابن حول الهوية الجماعية في منظمة حلف شمال الأطلسي. وحسب هوفُ، عندما توصل ريس-كابن إلى أن أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي ينظرون أحدهم إلى الآخر كحلفاء ليبراليين أكثر من كونهم دولاً واقعية تمارس سياسات موازنة القوة حيال تهديدٍ ما⁹⁰. فقد كان بشكلٍ أو بآخر يقوم بالتنبؤ التالي: إذا كان أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي ينظرون

⁸⁸ من وجهة نظر ديانا فرانسيس، تحتل مفردة "سبب" في سياقاتٍ مختلفة على الأقل معنيين يمكن فهمهما من صيغة السؤال الذي يُطرح حول أسباب حربٍ ما. يمكن أن يُطرح السؤال بصيغة "ما هي أسباب الحرب؟"، وهي تبحث في الظروف، الأحداث والقرارات الموضوعية التي أدت إلى نشوب الحرب. كما يمكن أن يُطرح السؤال بصيغة "ما هي الأسباب التي خيضت هذه الحرب لأجلها؟" وهي تبحث في نوايا وهويات ومصالح الفواعل (الذاتية و/أو البيئذاتية) الذين خاضوا الحرب والتي لأجلها خاضوها. ويبدو فعلاً أنه من الصعب المحافظة على هذين المعنيين منفصلين أحدهما عن الآخر. حول المعاني المتعددة لمفهوم "السبب"، أنظر:

Diana Francis, *Rethinking War and Peace*, London: Pluto Press, 2004, 22.

⁸⁹ Cashman, 465.

⁹⁰ Thomas Risse-Kappen, "Collective Identity in a Democratic Community: The Case of NATO," in Peter J. Katzenstein (ed.), *The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics*, NY: Columbia University Press, 1996.

أحدهم إلى الآخر كحلفاء ليبراليين، فإن الحلف سيستمر كبنية قائمة حتى بعد اختفاء ذلك التهديد⁹¹. لقد صوّر هوف عملية بناء الارتباطات السببية، الضرورية للقيام بالتنبؤ، كمجرد لعبة لغوية تُلعب مع نهاية فحص الفرضيات.

غير أن مشاكل البنائين مع مسألة السببية تمتد حتى إلى افتراضاتهم الأساسية التي تحولت بدون تمحيصٍ إلى مسلماتٍ مفروغٍ منها. هناك سؤالٌ ذو طبيعةٍ جدليةٍ، لكنه يحتاج إلى التأمل من قبل البنائين: إذا كانت المعاييرُ فعلاً مُهمّةً في السياسة الدولية، فما هو مصدر هذه المعايير (أو من أين تأتي)؟ يبدو فعلاً من المفارقة أنه في الوقت الذي ينتقد فيه البنائيون العقلانيين بشأن تعاملهم مع هويات الدولة ومصالحها على أنها معطاةٌ سلفاً، نجد أنهم هم أنفسهم يستعملون مفاهيمهم الأساسية الخاصة بهم على أنها مفروغٌ منها (taken-for-granted)⁹².

إذا افترضنا مع وُنتُ جدلاً أن "الهوية سابقةٌ على المصلحة، لأن الفاعل لا يمكن أن يعرف ماذا يريد قبل أن يعرف من هو"⁹³، وإذا افترضنا جدلاً كذلك أن التغيير في الهوية والتغير في البنية لا يحدثان بشكلٍ مترادفٍ، حيث أن التغير في البنية يأتي بعد التغيير في الهوية⁹⁴، فإن هذا لا يحلُّ إشكالية السببية في المنطق البنائي، بل يضعها أمام معضلة السبب/المصدر الابتدائي (initial cause/source). بمعنى، إذا كان التغيير في الهوية يسبق التغير في البنية، فما هي - أصلاً - أسباب/مصادرُ التغيير في الهوية؟ تبدو البنائية جيدة في الإجابة على الأسئلة التي مطلعها (كيف؟)، بينما تبقى سيئة في الإجابة على الأسئلة التي مطلعها (لماذا؟).

يمكن الإحالة هنا إلى معضلة "المواجهة الأولى" (The First Encounter)، وهي استعارةٌ يستعملها وُنتُ للدلالة على الحالة التي تفاعلت فيها الدول للمرة الأولى في غياب أية فهمٍ متشاركةٍ بينها⁹⁵. وقد حدث ذلك في الحقبة الهوبزية التي ضبطتها ثقافةٌ بالغة العداية يخوض فيها الجميع حرباً ضدَّ الجميع. يفترض وُنتُ أن الفاعل قبل الشروع في المواجهة الأولى يكون لديه نوعان من الاستعدادات: مادية (القدرات والحاجات) وتصورية (الأفكار المسبقة حول من يكون، ماذا يريد وما يستطيع القيام به⁹⁶). هذه الأفكار هي التي تدشن مسار التفاعل، بإعطاء إشاراتٍ مُعينةٍ من قبل فاعلٍ أول، يقوم الفاعل الثاني بتأويلها والاستجابة لها انطلاقاً من الأفكار التي يحملها مسبقاً من جهة، ومن التأويل الذي

⁹¹ Hopf, 197.

⁹² Paul Kowert and Legro Jaffrey, "Norms, Identity, and Their Limits: A Theoretical Reprise," in Katzenstein (ed.), 469; Maja Zehfuss, "Constructivism and Identity: A dangerous Liaison," *European Journal of International Relations* 7(3): 2001, 316.

⁹³ Wendt, *Social Theory of International Politics*, 231; Phillips, "Constructivism," 62.

⁹⁴ Wendt, *Social Theory of International Politics*, 231, 338.

⁹⁵ Wendt, "Anarchy Is What States Make of It," 404-405; Wendt, *Social Theory of International Politics*, 189, 328-335.

⁹⁶ تقتصر الاستعدادات التصورية عند وُنتُ على الأفكار التي يحملها الفاعل حول "من يكون". أضفنا - وهي ليست في نصوص وُنتُ - الأفكار التي (قد) يحملها حول "ماذا يريد"، وهي تمثل تصوراتهِ حول الحاجات التي (قد) يرغب في تحقيقها أثناء المواجهة، والأفكار التي (قد) يحملها حول "ماذا باستطاعته القيام به"، وهي تمثل تصوراتهِ حول القدرات التي (قد) يستعملها أثناء المواجهة.

يعطيه لإشارات الفاعل الأول من جهةٍ أخرى. هذه الاستجابةُ تشكّلُ بدورها إشارةً للفاعل الأول، يقوم بتأويلها والاستجابة لها وهكذا. بهذا الشكل، تؤدي عملية التفاعل إلى نشأةٍ مفهومٍ متشاركة بين الفواعل.

تكمُنُ المشكلةُ مع هذا المفهوم في غموض مصدر الاستعدادات التصورية والأفكار المسبقة التي "يجلبها الفاعلُ من الخارج قبل الشروع في عملية التفاعل"⁹⁷. بمعنى، ما الذي يجعل الإشارة الابتدائية التي يعطيها الفاعل الأول عدائية بالضرورة؟ إذا كان السبب يرجع إلى الأفكار المسبقة التي يحملها هذا الفاعل، فما الذي يجعل هذه الأفكار عدائية بالضرورة؟ بمعنى آخر، ما الذي يجعل "المواجهة الأولى" هوبزية بالضرورة؟ مرة أخرى، تبدو البنائية جيدة في الإجابة على السؤال: كيف حدثت "المواجهة الأولى؟" بينما تبقى سيئة في الإجابة على السؤال: لماذا حدثت "المواجهة الأولى" تحديداً بالكيفية التي حدثت بها؟⁹⁸

لاحظ سوغانامي أن أغلب النظريات السائدة في تفسير الحرب تعتمد جميعاً في حججها بشكل مفرط على الحرب العالمية الأولى⁹⁹. في حين أن التعميمات التي تستند إلى حالةٍ فردية تبقى مجرد فرضيات، لأن المساعي البحثية ينبغي أن تُنصَبَ على البحث في فهم طبيعة الحرب وتواترها عبر الزمن، وليس مجرد البحث في تفسير نشوب الحروب المنفردة، وهو ما تكتفي بحوث دراسات الحالة بالقيام به. طبعاً، وكما سبق وأشرنا إليه، لا يبدو أن هذه المشكلة المنهجية – والابستمولوجية كذلك – من شأنها أن تقض مضاجع أغلب البنائيين طالما أنهم ينشغلون أكثر ببناء تفسيرات ذات طابع سياقي حيث يصبح لكل حربٍ تفسيرها الفريد الخاص بها¹⁰⁰. فهم وفقاً لهذا المنطق يتجاهلون الأسئلة التي يطرحها ليبنو وغيره بشأن ظاهرة التواتر في الحرب، لأنهم يجتهدون في فهم حالات الاختلاف والتفرد أكثر مما يهتمون بحالات التشابه والانتظام. يمكن تفهّم هذه النزعة السياقية – غير أن هذا ليس تبريراً لها – بإنكار (جميع) البنائيين للحرب كميزة ثابتة ومتأصلة في البنية الفوضوية للنظام الدولي، على عكس ما يفعله (أغلب) الواقعيين.

من جهةٍ أخرى، تواجه حتى الدراسات الإحصائية حول الحرب، المتجردة والمحايدة براديميًا، تحدياتٍ جادة. فهي تعتمد على مجموعاتٍ واسعةٍ من البيانات، كما تواجه مشكلة الصعوبة – إن لم تكن الاستحالة – في الاستجابة لشروطين أساسيين بشأن هذه البيانات: قابليّة الحالات للمقارنة، ومدى استقلاليتها. كما أنها تواجه بشكلٍ متزايدٍ

⁹⁷ Wendt, *Social Theory of International Politics*, 330.

⁹⁸ ينطبق الأمرُ نفسه على الممارسات الخطابية (discursive practices)، حيث لا تجيب البنائية على السؤال: لماذا تأتي هذه الممارسات أكلها أحياناً بينما تفشل أحياناً أخرى؟ في السياق نفسه، يجادل بن عنتر بأن البنائية تهتم بالأسئلة "كيف؟" على حساب الأسئلة "لماذا؟" لا ينبغي كون أن مسعى الفهم، يقود بشكل أو بآخر، إلى نوعٍ من التفسير، حتى وإن كان ذلك على نحوٍ غير مقصود. فهنمُ عملية/مسار (process) شيء ما من شأنه يسمح بتحديد متغيراته وأسباب حدوثه/تغيره. مثلاً، الاهتمامُ بفهم مسار/عملية الأمانة من شأنه أن يسمح لنا في نهاية المطاف (رغم أن هذا ليس هو الهدف) بفهم أسبابها. ومن ثم يبدو الفهمُ عاملاً مستقلاً بينما يبقى التفسير عاملاً تابعاً في البنائين المنهجي/الفكري للبنائية. بن عنتر، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2016.11.18.

⁹⁹ أنظر كذلك: Hidemi Suganami, "Stories of War Origins," *Review of International Studies* 23(4): 1997, 409.

¹⁰⁰ Cashman, 465.

صعوبة – إن لم يكن العجز عن – مواكبة التعقد في العلاقات السببية الذي يطرحه تعدد الطرق المؤدية للحرب، فضلاً عن التراكم اللاخطي والدور المستقل الذي يُحتمل أن تلعبه مسببات الحرب¹⁰¹. ننقل فيما يلي إلى فحص الإسهامات الواعدة التي قدمها ليبيو حول أسباب الحرب.

6-1- مُداخلات ريتشارد نَادُ لِيْبُو

تعتبر دراساتُ ليبيو (2003، 2008، 2010)¹⁰². الكميةُ في أجزاءٍ مستفيضةٍ منها، مثيرةٌ للاهتمام، حيث جاءت نتائجها مُقوّضة ليس فقط لتوقعات الواقعيين، ولكن حتى للأساطير التفسيرية المؤسّسة التي استندت إليها الدراسات التقليدية لأسباب الحرب. من بين أربعٍ وتسعين (94) حرباً قام ليبيو بدراستها في الفترة الممتدة بين 1648–2008، وجد أن ثمانية (08) حروبٍ فقط (08,51%) نشبت بسبب المصالح المادية، ومعظمها نشبت خلال القرن الثامن عشر. كما وجد أن الانتقام كان سبباً في نشوب إحدى عشرة (11) حرباً فقط (11,70%). من جهةٍ أخرى، وجد أن تسع عشرة (19) حرباً فقط (20,21%) نشبت بسبب الأمن. أما المكانية، على نقيض (كلّ) ذلك، فقد كانت سبباً في نشوب اثنتين وستين (62) حرباً (65,95%)¹⁰³. يتضح هنا أن الأسباب البنيوية–النظرية في اندلاع الحروب ليست بالوضوح الذي دافع عنه الواقعيون البنيويون، كما أن دور الأمن والعوامل المادية كأسبابٍ للحروب يؤول نحو التضائل مقارنة بدور العوامل المتعلقة بالأفكار¹⁰⁴.

عموماً، تبقى دراسات ليبيو جديرة بالاهتمام. وهي تحتاج إلى قراءةٍ متأنيةٍ ومتكاملةٍ مع نظريته الثقافية في العلاقات الدولية¹⁰⁵، التي تتحدى الحكمة السائدة ليس فقط في تفسير الحرب، ولكن يمكن كذلك استلهاؤها في تفسير التغيير في النظام الدولي عبر التاريخ¹⁰⁶. يمكن المجادلة مبدئياً بأن هذه المقاربة تقع ضمن البراداييم البنائي،

¹⁰¹ Lebow, *Why Nations Fight*, 15.

¹⁰² Richard Ned Lebow, *The Tragic Vision of Politics: Ethics, Interests and Orders*, Cambridge: Cambridge University Press, 2003; Richard Ned Lebow, *A Cultural Theory of International Relations*, Cambridge: Cambridge University Press, 2008; Lebow, *Why Nations Fight?* op. cit.

¹⁰³ Lebow, *Why Nations Fight*, 18.

¹⁰⁴ في كتابه – أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية البينية 1945-1981: دراسة استطلاعية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 1988، ط2، 1996 – بين أحمد أن الاختلاف في طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة (العامل الأيديولوجي) هو السبب الأول في الصراعات العربية البينية خلال الفترة المدروسة. وهو استنتاجٌ من شأنه أن يؤكد فرضيات ليبيو.

¹⁰⁵ Lebow, *A Cultural Theory of International Relations*, op. cit.

¹⁰⁶ صدر كتاب ليبيو حول النظرية الثقافية في العلاقات الدولية قبل صدور كتابه حول أسباب الحرب. يقول ليبيو في استهلال الكتاب الأخير: "في كتاب 'نظرية ثقافية في العلاقات الدولية'، أستخدم أصول وديناميكيات الحروب القديمة والحديثة لوضع وتقييم مجموعةٍ أوسع من الحجج حول التباين النسقي في الميل للتعاون، الصراع والمجازفة. [أما] في هذا الكتاب [لماذا تتحارب الأمم؟]، فألتفت إلى الحرب نفسها، بهدف تحليل أسبابها في الماضي واحتمال كونها ستتضاءل كدوافع للحرب في المستقبل". أنظر:

Lebow, *Why Nations Fight*, xi.

لكنها لا تمثله بشكلٍ كامل، أو يمكن المجادلة على الأقل بأنها لا تقع ضمن البراداييم العقلاني. وإن كان ليُبُو نفسه ينتقد البنائية، بل ويشكك في قدرتها على وضع نظريةٍ شاملة في العلاقات الدولية، إلا أننا نفترض مبدئيًا أن هذه المقاربة لا تسعى إلى تفسير الحرب بقدر ما تسعى إلى فهمها، وهو جزءٌ لا يتجزأ من المقاربة البنائية لإشكالية السببية.

يجادل ليُبُو بأن لحظات التغيير (التاريخية) في المجتمع/النظام الدولي، على اختلاف أشكاله، غالبًا ما كانت دوافعها عواملٌ "غير عقلانية"¹⁰⁷ تهيمن على عملية صنع القرار السياسي في وحدةٍ سياسيةٍ ما وخلال فترةٍ زمنيةٍ ما. تتمثل هذه العوامل في: الشهية، الروح، الخوف و/أو العقل. يقدّم الجدول (11) هذه العوامل حسب فائدتها التفسيرية، كهدفٍ/غايةٍ أو كأداةٍ/وسيلةٍ للحرب.

الدافع أو العاطفة	الهدف	الأداة
الشهية	الشعب	الثروة
الروح	الاحترام	الشرف/المكانة
الخوف	الأمن	القوة

الجدول (11): دوافع الحرب، أهدافها وأدواتها في دراسات ليُبُو¹⁰⁸

صحيحٌ أنّ "المؤسسات والدول لا تمتلك نفسيات وعواطف، لكن الأشخاص الذين يديرونها لديهم هذه الإدراكات والعواطف. فهم وبشكلٍ متكرر يقومون بإسقاط حاجياتهم النفسية على الوحدات السياسية التي يمثلونها، ويشعرون بشكلٍ جيّدٍ حيال أنفسهم عندما تحقق وحدائهم الانتصارات أو عندما يكون أداؤها جيّدًا"¹⁰⁹. وفقاً لهذا المنطق، تهيمن الدوافع السابقة – التي تتحول من دوافع فردية إلى دوافع جماعية متشاركة – على سلوكيات الجماعات والدول، فتؤدي إلى إنتاج أربعة أشكال من المجتمعات: (1) مجتمعات تقودها الشهية (appetite-based) وتتميز بطموحها للثروة لتستعملها أداةً لتحقيق غاية الشعب؛ (2) مجتمعات تقودها الروح (spirit-based) وتتميز بثمينها للشرف/المكانة من أجل الحصول على الاحترام؛ (3) مجتمعات يقودها العقل (reason-based) وتتميز باستعدادها للتعاون مع الآخرين؛ و (4) مجتمعات يقودها الخوف (fear-based) وتتميز بسعيها للأمن¹¹⁰، وغالبًا ما تكون القوة أداةً لبلوغ هذه الغاية. ويجادل ليُبُو بأن المجتمعات التي تقودها الشهية، حيث يمكن بناء علاقاتٍ تعاونية حول المصالح المشتركة التي تفرض تفضيلاتٍ سياسيةٍ معينة، تختلف تمامًا عن المجتمعات التي تقودها الروح، حيث يكون بناء علاقات

¹⁰⁷ Lebow, *A Cultural Theory of International Relations*, 20, 211.

¹⁰⁸ Lebow, *A Cultural Theory of International Relations*, 90; Lebow, *Why Nations Fight*, 86.

¹⁰⁹ Lebow, *Why Nations Fight*, 16.

¹¹⁰ في تعليقٍ له على هذا التصنيف، يرى بن عنتر أن الشكليين 3 و 4 يمكن أن يتوفرا في دولة واحدة في الوقت نفسه، لأن السعي للتعاون لا يتناقض بالضرورة مع السعي للأمن والعكس صحيح. بن عنتر، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2016.11.18.

تعاونية مع الآخرين أكثر استعصاءً¹¹¹. هذا ما يفسر النتائج الامبريقية التي سجلها في دراسته اللاحقة حول أسباب الحرب، حيث وجد أن (77,65%) من الحروب التي قام بدراستها نشبت لأسباب تتعلق إما بالمكانة (65,95%) أو بالانتقام (11,70%)، وكلاهما غايتان تتعلقان بالروح.

تحظى إسهاماتُ ليَبُو باهتمامٍ بالغ، ليس فقط لأنها تضيف إلى الحقل نظريةً يُزعم أنها تمثل مشروع نظريةٍ كبرى داخل الحقل¹¹²، لكن – وهو الأكثر أهمية بالنسبة لهذا المبحث – لأنها تقدم قراءة تأملية عميقة في إشكالية السببية، إذ أصبحت لدينا ثلاثة مفاهيم على قدر كبير جداً من التداخل من حيث القيمة التفسيرية: الدافع، الأداة والهدف. فالخوفُ، على سبيل المثال، عبارةٌ عن دافعٍ من الدوافع التي تشكل العلاقات الدولية، أما الحصول على الأمن فهو الهدف الذي يقتضيه التعامل مع الخوف، في حين أن القوة تعتبر الأداة للحصول على الأمن من أجل معالجة دافع الخوف¹¹³. تعتبر هذه الصياغة أكثر اتساقاً ومقبولية من الصياغة الواقعية التي لا تتسم فقط بالغموض في تحديد مفهوم القوة ودورها في السياسات الخارجية للدول، ما إذا كانت هدفاً أم أداةً، لكنها كذلك تقدم انشغال الجماعات/الدول بالأمن على أنه مسعى لا يتوقف، ما يجعله وفقاً لهذا المنطق صعب – إن لم يكن مستحيل المنال.

يمكن المجادلةُ بأن هذا التصور يشكل تحدياً عصبياً للمُسلِّمة الواقعية القائلة بأن الخوف هو نتاج الفوضى في النظام الدولي. أولاً، لأن الخوف في التعريف النفسي-اللغوي لا يرتبط بالواقع الراهن، لكنه يرتبط بتوقع سيءٍ بشأن ما يمكن أن يصبح عليه هذا الواقع في المستقبل. وهكذا عرّفه أرسطو، فهو "الألم الذي يسببه تصورنا بأن شيئاً ما سوف يدمرنا أو سوف يسبب لنا الأذى مستقبلاً"¹¹⁴. نفهم من ذلك، أن هذا الدافع ليس بنويًا كما يزعم الواقعيون، لكنه ذاتي (subjective) عندما يتعلق الأمر بالفرد، وبينذاتي (intersubjective) عندما يتعلق الأمر بالجماعة/الدولة. ثانيًا، يقضي منطق الفوضى بأن الضعفاء هم أكثر من يشعرون بالخوف والانكشاف أمام التهديدات، غير أن تاريخ العلاقات الدولية المضطرب والمثقل بالحروب يخبرنا أن الأقوياء كذلك يشعرون بالخوف، وهم أكثر تفاعلاً مع هذا الشعور وأكثر سعيًا لاستعمال القوة من أجل تحصيل الأمن¹¹⁵. وعليه، فإن الخوف لا يمكن أن يكون نتاجًا للفوضى، لكنه في الوقت نفسه يمكن أن يكون مُنتجًا لها.

¹¹¹ Lebow, *A Cultural Theory of International Relations*, 75-76.

¹¹² لا يشكُّ بعض المراجعين لإسهامات ليَبُو في أن كتاب "نظرية ثقافية في العلاقات الدولية" لا يقل قيمةً براديمية (paradigmatic) في الحقل عن كتابي "نظرية السياسة الدولية" لُؤولتز و "النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية" لُونْت. أنظر على سبيل المثال: Paul J. Burton, "Culture and Constructivism in International Relations," *The International History Review* 32(1): 2010, 89-97.

¹¹³ Lebow, *A Cultural Theory of International Relations*, 89.

¹¹⁴ Ibid., 88.

¹¹⁵ هذا يؤكد الافتراض الشائع بأن الأمن عبارة عن مدركات. يمكن ملاحظة مثلاً أن الدول الضعيفة غالباً لا ترى أمنها مهددًا، بينما الدول القوية غالباً ترى أمنها في خطر دائم، وتنصرف على أساس ذلك. يرتبط هذا التباين، حسب بن عنتر، بمعايير الشعور بالأمن من مجتمع إلى

كما سبق، يجادل ليُو بأن الدوافع الروحية هي الأكثر تأثيراً في تشكيل العلاقات الدولية. فمن دراسته الشاملة للتاريخ الدولي، عبر ما يفوق 700 صفحة، بدءاً بالحروب البيلوونيزية وصولاً إلى الغزو الأمريكي للعراق، توصل إلى خلاصة مفادها أن الدوافع الروحية القوية للجماعات/الدول/الإمبراطوريات كانت وراء أغلب لحظات التغيير الحاسمة في النظام الدولي، ويبدو أنها ستبقى كذلك. والدوافع الروحية هي دوافع غير عقلانية في الأساس. فالحروب الانتقامية مثلاً لا تتعلق بالحسابات العقلانية، وإنما بالأفكار والعواطف، كاستعادة الشرف والمكانة. لذلك، فقد كانت الأطراف المبادرة بالحرب في 11 من بين 12 حرباً انتقامية، قام ليُو بدراستها¹¹⁶، تعلم أن موقفها العسكري أضعف من خصومها في حال المواجهة المباشرة، لكنها مع ذلك أقدمت على خوض الحرب. لذلك، ليس من المفاجئ أنها خسرت 10 حروبٍ من بين الحالات المدروسة، كما فقدت مزيداً من الأراضي فضلاً عن ذلك.

أبعد من ذلك، طالت مراجعات ليُو حتى مفهوم البقاء (survival) الذي ما فتئ الواقعيون منذ مورغنثو مروراً بـ وولتز يعتبرونه المصلحة الوطنية الوجودية للدولة، تماماً كما يفعل الليبراليون و(بعض) البنائيين. ويمتد التصور نفسه إلى هوبز و رُوسو الذّين اعتبرا أن الحفاظ على (بقاء) النفس يُعدُّ أسى دافعٍ في الطبيعة البشرية. غير أن هذه الفرضية لا ترقى إلى مستوى المسلمة، لأن الفاعلين، عندما تسيطر عليهم دوافع روحية كاحترام الذات عبر الحصول على الشرف أو المكانة (أو الاعتراف¹¹⁷)، غالباً ما يكونون على استعدادٍ للمخاطرة أو حتى للتضحية بأنفسهم أو وحداتهم السياسية في سبيل تحقيق هذه الأهداف. والتاريخ يسند بقوة مثل هذا الادعاء¹¹⁸.

بعدَ هذا الفحص المُقتضب للمُدخالات الأساسية في النقاش حول أسباب الحرب، بإمكان المرء أن يعيد قراءة الأحكام التي أطلقها غيلبين و ليفي حول حالة هذا النقاش، والتي بدأنا بها هذا المبحث. صحيحٌ أن "فهمنا للحرب لا يزال بدائياً للغاية"، على حد تعبير غيلبين¹¹⁹، كما أن الحقل مازال يفتقر إلى نظرية مقبولة على نطاقٍ واسعٍ حول أسباب الحرب، على حد تعبير ليفي¹²⁰، إلا أن باحثي العلاقات الدولية مع مطلع القرن الحادي والعشرين – بلا شكٍ – يعرفون أكثر مما سبق لثيوسيديديز أن عرفه حول أسباب الحرب، أما تحديّ إسداء النصيحة "الملائمة" التي كانت لثُمكين الإغريق من تجنب الحرب الكبرى التي دمرت حضارتهم فهذه إشكاليةٌ قائمةٌ بذاتها، وإن كان القطاعُ الأوسعُ من

آخر، فسقف "المطالب" الاجتماعية مثلاً مرتفع في الدول الغربية، رغم مستوى المعيشة الجيد، لكنه منخفض في دول الجنوب، رغم شظف العيش في غالب الأحيان. بن عنتر، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2016.11.18.

¹¹⁶ Lebow, *Why Nations Fight*, 201.

¹¹⁷ حول "الاعتراف" كسببٍ للحرب، أنظر:

Thomas Lindemann, *Causes of War: The Struggle for Recognition*, UK: ECPR Press, 2010.

¹¹⁸ Lebow, *A Cultural Theory of International Relations*, 18-19.

¹¹⁹ Gilpin, 227.

¹²⁰ Levy, *War in the Great Power System*, 1.

الباحثين في الحقل لا يكتفون تفاؤلهم إزاء تراجع وتيرة الحرب في النظام الدولي مُقارنَةً بما كانت عليه¹²¹. إذًا، يبقى النقاشُ حول أسباب الحرب يواجه تحدي "النظرية المقبولة" التي تحظى بإجماع المداخلات الأساسية في النقاش.

نقترحُ في الجزء التالي أن البحث في الفشل الذي تعاني منه مساعي الوصول إلى "نظريةٍ مقبولةٍ" حول أسباب الحرب ينبغي أن يتبنى مقارنةً ماوراء نظرية (meta-theoretical). ينبغي الدعوةُ إلى مساءلةٍ إبستمولوجيةٍ لمفهوم "السبب" في حدّ ذاته، وللكيفية التي يتم بها التفكيرُ حول مسألة السببية، بدلاً من الاستمرار في فحصِ المقولاتِ المُتضمّنة في المداخلات التي تناقش مضامين الأسباب كلُّ على حدّتها. (يمكن أن تُعتبر هذه الدعوةُ امتدادًا للنقاش الثالث، لأنها تأتي ضمن التأمّلات ماوراء النظرية الساعية إلى تشكيل "نظريةٍ حول معرفتنا بالأشياء، بمعزلٍ عن تلك المعرفة"¹²². تنطلق هذه المُساءلة من الافتراض بأن منطق الفشل الذي تعاني منه مساعي الوصول إلى "نظريةٍ مقبولةٍ" حول أسباب الحرب لا يكمنُ في مضمون السبب الذي يحدده باحثٌ ما بشأن ظاهرة الحرب، أو غيرها من الظواهر الدولية، لكنه يكمن قبل ذلك في تصوره – المسبق – لمفهوم "السبب" في حدّ ذاته.

في الوقت الذي جادل فيه وُولتزر بأن تفسيرات الحرب التي تستند إلى طبيعة الإنسان وطبيعة الدولة لم تكن مُرضية لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار طبيعة النظام الدولي، جاء سوغانامي لاحقاً ليجادل بأن المحاولات السابقة لتصنيف أسباب الحرب أو بناء نظريةٍ مقبولةٍ بشأنها، كتلك التي قام بها وُولتزر، ليست مُرضية لأنها لم تأخذ المشاكل الفلسفية التي تطرحها مسألة السببية والتفسير على محمل الجد¹²³.

2- السببية كإشكاليةٍ في حقلِ العلاقات الدولية

في كتابهما ذائع الصيت، "تفسير و فهم العلاقات الدولية" (1990)¹²⁴، أشار هوليس و سميث إلى وجود انقسامٍ فلسفي عميقٍ في العلوم الاجتماعية بين نظرياتٍ تفسيريةٍ تسعى إلى تفسير العالم الاجتماعي من خلال التحليل السببي، ونظرياتٍ تأويليةٍ تسعى إلى فهم الفعل الإنساني "من الداخل" بالبحث في معانيه ومسوغاته. تُعتبر ثنائية الفهم/التفسير مرادفة لثنائياتٍ أخرى عديدةٍ عكست – ومازالت تعكس – عمق هذا الانقسام، كثنائية النزعة الطبيعية/النزعة المناهضة للطبيعية (naturalism/anti-naturalism) في العلوم الاجتماعية¹²⁵، التي تضبط النقاش بين الوضعيين و ما بعد الوضعيين حول إمكانية "العلم" في مجال المعرفة الاجتماعية، أي إمكانية توظيف مناهج العلوم الطبيعية في دراسة الواقع الاجتماعي؛ وثنائية العقلانية/التأملية التي أصبحت لاحقاً صورة ذاتية راسخة

¹²¹ Lebow, *Why Nations Fight*, 211-223.

¹²² Colin Elman and Miriam F. Elman, "Introduction: Appraising Progress in International Relations Theory," in Colin Elman and Miriam. Elman (eds.), *Progress in international relations theory: appraising the field*, Cambridge: MIT Press, 2003, 19.

¹²³ Suganami, *On the Causes of War*, 10.

¹²⁴ Hollis and Smith, op. cit.

¹²⁵ Wendt, *Social Theory of International Politics*, 39.

للكيفية التي تتموقع من خلالها نظريات العلاقات الدولية في مواقفها الفلسفية بشأن إشكالية السببية، حيث تسعى النظريات العقلانية إلى تحليل السياسة الدولية بالبحث في الأسباب وبناء العلاقات السببية، بينما ترفض النظريات التأميلية مفهوم التحليل السببي ليس فقط كتصورٍ خاطئٍ لما يمكن أن يكون عليه الواقع الاجتماعي، ولكن كتمارسٍ معرفيةٍ "خطيرة"¹²⁶، من شأنها أن تهدد في نهاية المطاف باختزال التعقد (المتزايد) في السياسة العالمية إلى مجرد علاقات/ارتباطات "ميكانيكية" بين شروطٍ/أسبابٍ سابقةٍ ونتائجٍ لاحقة، وفقاً للفلسفة النيوتنية، التي تؤكد على أن التفسير يجب أن يكون سببياً، وأن السببية يجب أن تكون "ميكانيكية"¹²⁷.

فضلا عن "الميكانيكية" المفرطة المُستلهمة من فيزياء نيوتن، ترتبط المقاربة الوضعية للسببية، كذلك، بالنزعة الحتمية، وتحديداً ما تسميه كوركي "حتمية الانتظامات" (regularity determinism)¹²⁸ أو الانتظامات الحتمية. بمعنى أنه إذا ارتبط وقوع مجموعة الأحداث (س، س₁، س₂، س₃... سن) - وبشكلٍ منتظم - بوقوع مجموعة الأحداث (ع، ع₁، ع₂، ع₃... ع_ن)، فإنه يمكنُ بناء قانونٍ عام، على شكل علاقةٍ سببيةٍ حتميةٍ، مفاده "كلما حدث (س) أدى ذلك بالضرورة إلى حدوث (ع)"¹²⁹. ويُعبّر ديفيد هيوم (1711-1776) عن هذه الحتمية-الميكانيكية بشكلٍ أكثر تطرفاً عندما يقول بأن "السبب نفسه يُنتج دائماً النتيجة نفسها، كما أن النتيجة نفسها لا تنتج إلا عن السبب نفسه"¹³⁰. شكلت هذه النزعة الحتمية، حتى وإن بدت النسخة المعتمدة في حقول المعرفة الاجتماعية أقل تطرفاً، جوهر الفلسفة الوضعية التي هيمنت خلال النصف الثاني من القرن الماضي. وقد تولت الثورة السلوكية، كما هو معروف، مهمة تكريس هيمنة هذه الفلسفة على الحقل.

إذا أُستثنيت مؤلفات روبين كولينوود و إدوارد كار، التي سنعود إليها لاحقاً في هذا الجزء، يمكن القول بأن الأدبيات المؤسّسة للحقل لم تتضمن إشاراتٍ مباشرة للسببية كإشكالية، أو حتى كمبحثٍ في الدراسات الدولية. غير أن قراءة مورغنثو تحيلنا إلى مقارنة هيومية-وضعية لمفهوم الأسباب التي تدفع بسلوك الدول نحو الصراع والاحتراب. قد تكون مقارنة مورغنثو للسببية غير واعية بذاتها (self-conscious)، غير أنه لا يمكن تصنيفها في جوهرها إلا كمقاربة هيومية-وضعية، إذ أن "الطبيعة البشرية"، كسببٍ للحروب في واقعية مورغنثو الكلاسيكية، لم تكن إلا عبارة عن قوةٍ سببيةٍ ثابتةٍ (immutable)، طبيعية (natural)، مستقلة عن سلوك الدول، ومن المستعصي تغييرها.

¹²⁶ Milja Kurki, "Causes of a Divided Discipline: A Critical Examination of the Concept of Cause in International Relations Theory," a *Global Politics Network* paper, 2002, available on www.globalpolitics.net, 12 (emphasis added).

¹²⁷ Alexander Wendt, "Why a World State is Inevitable," *European Journal of International Relations* 9(4): 2003, 494 (emphasis added).

¹²⁸ Kurki, *Causation in International Relations*, 38.

¹²⁹ Kurki, "Causes of a Divided Discipline," 5; Kurki, *Causation in International Relations*, 38.

¹³⁰ cited in Kurki, "Causes of a Divided Discipline," 5-6.

لم يبدأ الحديث عن السببية كمبحثٍ - منهجي على الأرجح - في الدراسات الدولية إلا خلال السبعينيات، مع الثورة السلوكية ومع جهود وولترز في إضفاء الطابع العلمي (scientificizing) على الحقل، أو - بشكلٍ أكثر دقة - تحويل هذا الحقل المعرفي إلى "علمٍ" قائمٍ بحد ذاته. بدلا من تشكيل أحكامٍ تاريخيةٍ ذاتيةٍ حول أسباب الحرب، سعى وولترز إلى بناء نظريةٍ قادرة على تجريد وعزل هذه الأسباب في إطارٍ نظريٍ محكمٍ ودقيق. ففي كتابه الأول، "الإنسان، الدولة والحرب" (1959)، قام بالتأسيس للفصل بين الطبيعة البشرية، الدولة، والنظام الدولي كمستوياتٍ ثلاثةٍ للتحليل السببي، أو للبحث في أسباب الحروب. ثم قام لاحقا في كتابه الرائد والمرجعي، "نظرية السياسة الدولية" (1979)، بتركيز مساعيه البحثية على المستوى الثالث (النظام الدولي) على نحو ما هو معروف. لكن، رغم تأكيد وولترز على أن ملاحظة الانتظام في الارتباط بين حدثين معينين لا يعني بالضرورة إثبات وجود علاقةٍ سببيةٍ قطعيةٍ بينهما، إلا أن نظريته البنوية لم تخل تماما من الجزم بوجود علاقةٍ سببيةٍ قطعيةٍ مماثلة بين البنية الفوضوية للنظام الدولي والحروب بين الدول، رغم أن سياسات الحرب الباردة نفسها أثبتت أن هذه السببية ليست قطعية بالمعنى الوضعي - الهيومني البسيط، حيث أن انتظام العلاقات بين دولتين في شكلٍ فوضوي، مع وجود نظامٍ للردع النووي مثلاً، لا يؤدي بالضرورة إلى (تزايد احتمالات) نشوب حروبٍ. لقد بقيت مقولة وولترز بأن البنية تمثل قوة سببية محدّدة لسلوك الوحدات المُشكّلة لها رهينة المبدأ الأساسي للمقاربة الوضعية-الهيومية للسببية، المتمثل في الحتمية.

في سنة 2003، نشر ونثُ مقالة مطولة عنونها "لماذا تُعتبر الدولة العالمية حتمية؟"¹³¹. بعدها بستينين، نشر فوغن شانون مراجعة مقتضبة للمقالة، عنونها "انتهاك ونثُ للمشروع البنائي: لماذا تعتبر الدولة العالمية غير حتمية؟"¹³². صحيحٌ أن المراجعة جاءت مقتضبة في سبع صفحاتٍ فقط، إلا أنها عبّرت عن حركة احتجاج قوية على ادعاءات ونثُ بشأن "حتمية" الدولة العالمية (world state) كمرحلةٍ خامسةٍ من مراحل تطور "منطق الفوضى" الذي يحكم العلاقات بين الدول. هذه المراحل هي: مرحلة النظام الدولي (نظام الدول system of states)؛ مرحلة المجتمع الدولي (مجتمع الدول society of states)؛ مرحلة المجتمع العالمي (world society)؛ مرحلة الأمن الجماعي (collective security)؛ وأخيراً مرحلة الدولة العالمية (world state) التي تحتكر سلطة الاستخدام الشرعي للعنف المنظم على المستوى العالمي¹³³. يحاجج شانون بأن أطروحة ونثُ تمثل انتهاكاً لروح المشروع البنائي القائم على مركزية الفاعل الاجتماعي (social agency)، لأن القول بحتمية واقعٍ معينٍ كالدولة العالمية من شأنه أن يلغي دور الفاعل الاجتماعي الذي يستند إلى دوافع غير قابلة للتنبؤ، كالإرادة (الحرّة) و (حرية) الاختيار، وتجعله يتعارض تماماً مع مقولة "الحتمية".

¹³¹ Wendt, "Why a World State is Inevitable," op. cit.

لم تحظ هذه المقالة بالاهتمام الأكاديمي الكافي آنذاك، ربما لأن الجماعة المعرفية للحقل كانت ما تزال منهكة في النقاش الذي شغلهم به كتابه الرائد، "النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية"، الذي كان قد صدر قبلها بأربع سنوات أو أقل. أو ربما لأن الجدل حول الغزو الأمريكي للعراق كان قد طغى على نقاشات الجماعة المعرفية، خاصة في الجامعات الأمريكية والبريطانية.

¹³² Vaughn P. Shannon, "Wendt's Violation of the Constructivist Project: Agency and Why a World State is *Not* Inevitable," *European Journal of International Relations* 11(4): 2005, 581-587.

¹³³ Wendt, "Why a World State is Inevitable," 491.

من وجهة نظر شانون، "الدولة العالمية [تبقى] ممكنة، لكنها ليست حتمية بأي حالٍ من الأحوال"¹³⁴. رسخت أطروحة وُنْتُ، مع النقاش الذي أثارته، الانطباع بأن البنائيين فعلاً يصطفون إلى جانب العقلانيين-الوضعيين عندما يتعلق الأمر بالمواقف الاستمولوجية، كما يحدث مع إشكالية السببية. لذلك، فإن المواقف التأملية-اللاوضعية المناهضة للتصور الوضعي للسببية تسعى إلى مساءلة هذا التصور سواءً لدى العقلانيين أو لدى بنائبي الأرضية الوسطى، على نحو ما سبق في الفصل الأول.

غير أن المشكلة تكمن في أن النظريات التأملية نفسها لا تتحدث عن أيٍّ جوهرٍ بديلٍ للسببية، رغم أن مشروعها الاستمولوجي يقوم على مشكلة التصور الوضعي-الهيومي للعلم بوصفه بحثاً عن القوانين السببية العامة التي تحكم سلوك الظواهر. تقدم كوركي ثلاثة نماذج من النظريات التأملية التي تبقى مرتبطة بشكلٍ أو بآخر بهذا التصور الوضعي-الهيومي¹³⁵ الذي تزعم أنها تعارضه استمولوجياً: النظرية النقدية ممثلة في روبرت كوكس وأندرو لينكلتر، مابعد البنيوية ممثلة في ديفيد كومبال و ر. وُولكر، والنسوية ممثلة في سينثيا إينلو وسينثيا فيبر.

لا تتضمن أدبيات النقيدين، خاصة كوكس ولينكلتر، إحالاتٍ مباشرة إلى مفهوم "الأسباب" إلا في سياق نقد منطق التحليل السببي لدى العقلانيين الوضعيين. يرفض كوكس، مثلاً، دور التفسيرات القائمة على قوانين/انتظامات عامة في الدراسات "التأريخية"، قائلاً بأنه "لا يمكن الحديث عن 'السبب' في الخطاب التأريخي، إلا بالمعنى الأشد ابتدالاً (trivial)"¹³⁶. يبدو واضحاً أن استهداف النقيدين للسببية يأتي أساساً في سياق استهدافهم للاستمولوجيا الوضعية بمختلف خصائصها. غير أنه من المفارقة أن البحث في أسباب الحرمان واللامساواة، على المستوى الفردي و/أو الجماعي، يقع في قلب المشروع النقدي للتعريف بالانعقاد، ورغم الانتقاد الذي يوجهه النقيديون للمفهوم السائد للسببية، إلا أنهم في الواقع لا يقدمون أي تصور بديل للمفهوم، بعيداً عن المفهوم الوضعي السائد¹³⁷. لذلك فهُم في نهاية المطاف يستعملون نفس المفهوم الذي يستهدفونه بالرفض والنقد.

يجادل مابعد البنيويون بأن التنكر للسببية بلغ إلى حد تصريح كومبال في استهلال مؤلفه، "كتابة الأمن" (1992)، بأن الغرض من نظريته لا يكمن في تقديم تفسيراتٍ سببية، وأنه ملتزمٌ، على العكس من ذلك، بالمواقف مابعد الحدائية التأويلية (وليس التفسيرية)، التي تتعارضُ مع مساعي البحث في تحديد "الأسباب"¹³⁸. من جهةٍ أخرى، يتناول مابعد البنيويون، على غرار وُولكر، السببية في سياق تقديمهم للمقاربة الحتمية اللاتاريخية للبنيوية في حقل

¹³⁴ Shannon, 582.

¹³⁵ Kurki, *Causation in International Relations*, 124-144.

¹³⁶ cited in Kurki, "Causes of a Divided Discipline," 18.

¹³⁷ Kurki, "Causes of a Divided Discipline," 18.

¹³⁸ David Campbell, *Writing Security; United States Foreign Policy and Politics of Identity*, Minnesota: University of Minnesota Press, 1998, 4.

العلاقات الدولية. يجادل وُولكر بأن فكرة السببية تعتبر ذات طابع إشكالي، لأن المقاربات الشائعة للسببية تستلهم صورًا من قبيل صورة كرات البييار يصطدم بعضها ببعض في كون نيوتوني¹³⁹. وهو ما يعني، من بين ما يعنيه، أن مَشكلة السببية تنطوي أساسًا على مَشكلة ميكانيكا نيوتون (Newtonian mechanics)، الاختزالية، الحتمية، وحتى الداروينية. من وجهة نظر كوركي، يبدو وُولكر وكأنه لا يفعل أي شيءٍ لتقديم بديلٍ لهذا المفهوم، لكنه على العكس يبدو "سعيًا" لاكتفائه بمجرد صرف النظر عن المفهوم، وهو ما تعتبره كوركي أمرًا يبعث على القلق بالنسبة إلى مشروع فلسفي هدفه الأساسي إعادة النظر في المفاهيم وكيفيات التنظير السائدة¹⁴⁰.

أما النسوية، فرغم أنه يمكن تصنيفها كنظرية تكوينية، إلا أن النسويين غالبًا ما يقدمون ادعاءاتٍ سببية بشكلٍ واضح. تعدُّ سينثيا إينلو، على سبيل المثال، من أولئك الذين يُقرُّون صراحةً بالتزامهم حيال القيام بتحليلاتٍ سببية، كالادعاء مثلًا بأن البنية الاجتماعية للنظام الأبوي (patriarchy) – على الرغم من كونها غير قابلةٍ للرصد والملاحظة – تعمل على إنتاج آثار (مادية) سيئة على الوضع الاجتماعي للنساء، وأن المفاهيم والتصورات السائدة حول الأنثوية (femininity) والذكورية (masculinity) تنتج وفي الوقت نفسه تعزز أنماط الاضطهاد واللامساواة على المستوى العالمي¹⁴¹. لذلك، ترى كوركي أن إينلو لا تسعى فقط إلى تعميم الآثار التي تسببها البنية الاجتماعية للنظام الأبوي، لكنها تسعى أيضًا إلى إبراز العمليات والروابط السببية، المادية فضلًا عن تلك المتعلقة بالأفكار، التي تنتج هذه الآثار¹⁴². عمومًا، يبدو أن العوامل السببية، لدى النسويين، قد تتشكل من الأفكار والخطابات التي تؤدي دورًا مُشكِّلًا (constitutive) للممارسة (الاجتماعية). تجادل كوركي بأن النسوية، كنظرية تأملية، لا ترفض السببية من حيث المبدأ، لكنها ترفض تصورًا بعينه للسببية، التصور الوضعي-الهيومي، والخصائص المترتبة عنه، كالحتمية المتضمنة في العديد من الأطروحات البيولوجية حول الأدوار المحددة، طبيعيًا ومسبقًا، من خلال الجنس¹⁴³.

سبق وأشرنا إلى أنّ البنائية تصطف بدورها إلى جانب العقلانية-الوضعية عندما يتعلق الأمر بالمواقف الاستمولوجية إزاء إشكالية السببية. تقدم كوركي قراءة نقدية بنّاءة في موقف ونُت من الإشكالية¹⁴⁴. يبدو أن ونُت يستند إلى الواقعية النقدية (critical realism) لإعادة التفكير في السببية من أجل تجسير الهوة بين النظريات التفسيرية/السببية والتكوينية. لذلك، فهو يتحدى الإدعاءات العقلانية-الوضعية القائلة بأن السببية عبارة عن علاقةٍ كامنةٍ في طبيعة الأشياء، وليس في منطق عملها، في الوقت نفسه الذي يتحدى فيه الإدعاءات التأملية القائلة بأن

¹³⁹ R. J. B. Walker, *Inside/Outside: International Relations as Political Theory*, Cambridge: Cambridge University Press, 1993, 96.

¹⁴⁰ Kurki, "Causes of a Divided Discipline," 19 (emphasis added).

¹⁴¹ Cynthia Enloe, *Bananas, Beaches and Bases: Making Feminist Sense of International Politics*, Berkeley: University of California Press, 1990, 16-18.

¹⁴² Kurki, "Causes of a Divided Discipline," 19.

¹⁴³ Ibid., 20.

¹⁴⁴ Ibid., 21-24.

الأفكار – فضلاً عن العوامل المتعلقة بدور الأفكار – لا تمنع وجود آثار ذات طابع سببي¹⁴⁵، ليخلص إلى أن جميع نظريات العلاقات الدولية يمكن أن تكون نظريات تفسيرية/سببية وتكوينية في الوقت نفسه¹⁴⁶. تُعتبر هذه المداخلة مهمة للغاية لأنها شكّلت – وما زالت تُشكّل – أساساً لفتح الأفاق أمام النقاش البنّاء بين هذين النوعين من النظريات.

غير أنه وبالرغم من أهمية هذه المداخلة، فإن موقف وُنت من إشكالية السببية بقي عرضة للعديد من المآخذ. يؤكد وُنت مثلاً على أن العلاقة بين الأشياء تكون علاقة سببية إذا كان (س) –السبب– ضرورياً من أجل (ع) –النتيجة/الأثر، وإذا كان (س) سابقاً على (ع) ومستقلاً عنه¹⁴⁷. التأكيد على استقلالية السبب عن النتيجة/الأثر، فضلاً عن التأكيد على الأسبقية الزمنية للسبب على النتيجة/الأثر، من شأنهما تقويض مشروع وُنت في العمل على المقاربة الواقعية النقدية للسببية، لأن هذه الأخيرة تسعى للبحث في الكيفية التي ترتبط بها الأشياء على مستوياتٍ أنطولوجية أعمق مما (قد) تبدو عليه من خلال الملاحظة (الإمبريقية) التي يؤكد عليها العقلانيون –الوضعيون. يجادل هار و مايدن بأن "الاستقلالية الظاهرية للأحداث، التي تستند إليها حججُ الفلسفة الهيومية، هي [في الواقع مجرد] وهم"¹⁴⁸، فهي لا توجد إلا في التوصيفات السببية، التي يستعملها الناس لتسمية الأحداث كأسبابٍ أو كنتائج، عبر الملاحظة السطحية للمستوى الظاهري للأشياء. تتفاقم مشكلة "استقلالية" الأسباب عن النتائج/الآثار عندما يتعلق الأمر بالعوامل والقوى التكوينية التي يمنحها وُنت، وغيره من البنائين، أهمية أساسية، كالأفكار والثقافة والخطاب. بمعنى أنه في حالة النظريات التفسيرية، يكون (س) و (ع) مستقلين أحدهما عن الآخر، بينما لا يكونان كذلك في حالة النظريات التكوينية¹⁴⁹.

يبدو أن مبدأ "الاستقلالية" و "التعاقب عبر الزمن" هو ما يبرر التمييز بين مقاربة كلٍّ من النظريات التفسيرية والتكوينية للعلاقة بين الأسباب والنتائج/الآثار المترتبة. على مستوى أعمق، تلاحظ كوركي أن العلاقة بين هذين النوعين من النظريات هي أقرب مما يصوره التأمليون الذين ينكرون القيام بأي تحليلٍ سببي على غرار ما يقوم به التفسيريون. إذ في الوقت الذي يؤكد فيه التأمليون على دور الأفكار في تكوين/تشكيل العالم الاجتماعي (كيف أن الفوضى في النظام الدولي مثلاً تتشكل من خلال مجموعة من الأفكار والمفاهيم المتشاركة بين الفواعل)، فإنه من المهم ملاحظة كيف أن هذا النوع من التنظير يبقى غير بعيدٍ تماماً عن التنظير السببي الذي يقوم به التفسيريون الوضعيون (كيف أن تلك الأفكار والمفاهيم المشكّلة للفوضى تجعل الفواعل يتصرفون وفقاً لنمطٍ معينٍ دون نمطٍ معينٍ آخر). لذلك تخلص كوركي إلى أن مختلف المواقف النظرية في حقل العلاقات الدولية ملتزمة تماماً بالتصور

¹⁴⁵ Wendt, *Social Theory of International Politics*, 77-81.

¹⁴⁶ Wendt, *Social Theory of International Politics*, 165-166

¹⁴⁷ Ibid., 79.

¹⁴⁸ cited in Kurki, "Causes of a Divided Discipline," 22.

¹⁴⁹ Wendt, *Social Theory of International Politics*, 85.

الوضعي-الهيومي للسببية¹⁵⁰، سواءً أعلنت ذلك صراحة أو لم تفعل. تشمل هذه الخلاصة المواقف العقلانية، التأملية، فضلاً عن بناءة ونُت التي تسعى إلى تجسير الهوة بينهما.

حالت هيمنة هذا التصور الوضعي-الهيومي، بشكلٍ أو بآخر، دون مَشكلة مفهومٍ جوهرِيٍّ بالنسبة لحقْلِ العلاقات الدولية كمفهوم السببية، حتى بالنسبة للمواقف التأملية التي تبين أنها ملتزمة بجوهر هذا التصور رغم الادعاء بأنها تعارضه. لذلك، يبدو أن المسألة تتعلق بالحاجة إلى مراجعة جذرية للمفهوم، سعياً للوصول إلى أفقٍ أكثر انفتاحاً للتحرر من حالة الهيمنة تلك. بالتحقق من الأدبيات السائدة، يمكن المجادلة بأن مُراجعة إشكالية السببية في الحقل لم تنضج إلا خلال السنوات الأخيرة، وذلك بفضل إسهامات عددٍ من الباحثين، في مقدمتهم: باتوماكي، وايت، سوغانامي و كوركي.

أدت هيمنة المفهوم الوضعي-الهيومي للسببية، حسب باتوماكي و وايت، إلى جعل التفسيرات العلمية في الدراسات الدولية تفسيراتٍ استنباطية (deductive) في الأساس. وفقاً لهذا المفهوم، "المفسّر (الحدث الذي يتم تفسيره) (*explanandum*) هو النتيجة المنطقية لقانونٍ عام، فضلاً عن كونه يحدث كنتيجةٍ منطقيةٍ لمجموعةٍ من الشروط الابتدائية، وهما ما يشكلان معاً التفسير (*explanans*) (ما يفسر حدوث الحدث المفسّر)"¹⁵¹. يقترح باتوماكي و وايت النموذج التالي لشرح هذا المفهوم. لنفترض أن حدثين (س) و (ع) مرتبطان بقانونٍ عام فحواه، "إذا حدث (س) فإن (ع) لابد وأن يحدث". من شأن المخطط أدناه أن يوضح هذا الارتباط السببي في المفهوم الوضعي-الهيومي:

القانون العام	إذا حدث (س)، فإن (ع) لابد وأن يحدث
الشرط الابتدائي	(س) حدث فعلاً
النتيجة المستنبطة	(ع) لابد وأن يحدث/(ع) كان ليحدث حتماً ¹⁵²

كان من شأن هذا المفهوم أن كرس الاعتقاد بأن وظيفة العلم هي الكشف عن القوانين العامة التي يمكن أن تُستخدم بأمان كمقدماتٍ، منطقيةٍ (*premises*) بطبيعة الحال، لبناء حججٍ استنباطية في الأساس. كما كان من شأن النموذج السابق أن أدى بالتفسير والتنبؤ إلى بلوغ حالة التطابق، حيث أن القدرة على تفسير الحدث (ع) يعني بالضرورة القدرة على التنبؤ به. بصيغةٍ أخرى، أصبحت وظيفة العلم تتمثل في الكشف عن القوانين العامة التي يمكن أن تُستخدم كمقدماتٍ من أجل الوصول إلى نتائج يقينية. ثم لاحقاً، أُضيفت إلى التفسير والتنبؤ وظيفة معرفية أخرى هي التأكيد (*falsification*)، حيث أصبح الفشل في التنبؤ يؤدي إلى تكذيب القانون العام الذي أُستخدم كمقدمةٍ لعملية التفسير.

¹⁵⁰ Kurki, "Causes of a Divided Discipline," 23.

¹⁵¹ Patomäki and Wight, "After Post-Positivism? The Promises of Critical Realism," 228.

¹⁵² Ibid., 228 (adapted).

المشكلة أن الارتباط السببي الثابت والدائم بين الأسباب والنتائج لا يتجسد إلا في الشروط التي يمكن التحكم فيها تجريبياً. لذلك لا يستغرب باتوماكي و وايت أنه ما من قوانين عامة، بالعمومية التي يتصورها النموذج الوضعي-الهيومي، تم اكتشافها في عمل الأنظمة الاجتماعية، لأن هذه الأخيرة هي أنظمة مفتوحة وليست مغلقة. تتفاقم هذه المشكلة مع الحجج التي يدافع عنها الباحثون في مجال نظرية التعقد بشأن ندرة الأنظمة المغلقة في الطبيعة برمتها، ما يعني ضرورة إعادة النظر في جدوى البحث عن قوانين سببية عامة قادرة على التفسير والتنبؤ كليهما. المشكلة أنه في الأنظمة المعقدة المفتوحة، نفس النتيجة قد تكون محصلة للعديد من الأسباب المختلفة، تماماً كما أن نفس السبب قد يؤدي إلى العديد من النتائج المختلفة¹⁵³.

في هذا السياق، تفترض الواقعية النقدية – التي تسعى إلى تذليل التعارض بين المفهومين الوضعي وما بعد الوضعي للسببية – أن العالم يتألف من مستويات متعددة للواقع تتأثر سببياً¹⁵⁴، وأن فهم المستوى الاجتماعي تحدياً لا يتناسب مع طبيعة المقولات السببية التي تحكم تفسير مستويات أخرى مختلفة، كالمستوى الطبيعي، الإيكولوجي أو البيولوجي. تفترض الواقعية النقدية أنه على المستوى الاجتماعي للواقع، تعتبر مسوغات – وليس أسباب – الفعل (*reasons for action – not causes of action*) التي تحرك الفواعل الاجتماعية، على اختلاف أشكالها، العناصر السببية الأساسية المشكّلة لعالم الواقع (*real world*). لذلك فإن مساعي تفسير الفعل الاجتماعي عبر التحليل السببي تبقى من قبيل الجهدِ الزاهبِ سدىً، ما لم تتحول إلى مساعٍ تأويليةٍ تستهدف فهم الفعل الإنساني "من الداخل"، من خلال البحث في مسوغاته ومعانيه، المسوغات التي تحرك الفاعل (المؤول – والمعاني التي يسبغها عليه المؤول، الذي يُعتبر في نهاية المطاف فاعلاً بدوره.

من ثمة تأتي ملاحظة هوليس و سميث¹⁵⁵ التي تفيد بأن هناك دائماً روايتين يمكن سردهما حول العلاقات الدولية، تسعى إحدهما لتفسير السياسة الدولية بالبحث في الأسباب (*causes*) بغرض التعرف على الأنماط والانتظامات العامة في العمليات والسلوكيات الدولية، بينما تسعى الأخرى إلى فهم السياسة الدولية بالبحث في (كيفيات/سياقات) تكوين المعنى وفي المسوغات (*reasons*) التي تُضفيها الفواعل الدولية على أفعالها، وهي مساعٍ غير سببية، على عكس مساعي الرواية الأولى.

غير أن السؤال الأشد إلحاحاً بالنسبة للحقل، في مواجهة هاتين الروايتين، لا ينبغي أن يكون "أي الروايتين أفضل لفهم الواقع الاجتماعي للسياسة الدولية؟"، بل ينبغي أن يكون "كيف يمكن سرد روايتي(ا)ت أفضل حول السياسة العالمية؟"¹⁵⁶ يجادل باتوماكي و وايت بأن العمل على تجسير الهوية بين نوعين – إشكاليين أصلاً – من المواقف ما وراء

¹⁵³ Patomäki and Wight, "After Post-Positivism? The Promises of Critical Realism," 229.

¹⁵⁴ تتأثر بمعنى يؤثر بعضها في بعض وفي الوقت نفسه يتأثر بعضها ببعض. سنعود إلى هذا مفهوم في الجزء الثالث من هذا المبحث.

¹⁵⁵ Hollis and Smith, 1-3.

¹⁵⁶ تردد صيغة هذا السؤال مضمون عنوان المقالة الرائدة التي نشرها هايكي باتوماكي في وقت مبكر، سنة 1996. أنظر:

النظرية حيال مسألة السببية يبدو وكأنه لا يجدي نفعاً¹⁵⁷. يبدو أن الحقل ليس في حاجةٍ إلى التوليف بين هذين الموقفين بقدر حاجته إلى موقفٍ أصيلٍ يتجاوزهما معاً، ولا يرتبطُ بأيٍّ منهما¹⁵⁸. في سياق التأسيس لهذا الموقف، يتناول الجزء التالي ما يمكن اعتباره مفهوماً بديلاً للسببية في حقل العلاقات الدولية.

3- نحو مفهومٍ بديلٍ للسببية في الحقل

يبقى النقاش حول مفهوم بديلٍ للسببية يستقطبُ عددًا ضئيلاً من الباحثين المهتمين بالدراسات الاستمولوجية في الحقل. يرجع ذلك، على ما يبدو، إلى أن طبيعة هذا المفهوم البديل المنتظر تتطلب التفكير خارج جميع المواقف السائدة من إشكالية السببية: العقلانية-الوضعية، التأملية والبنائية. لأنها جميعاً تبقى ملتزمة بشكلٍ أو بآخر بالتصور الوضعي-الهيومي للسببية ومختلف الافتراضات المترتبة عنه.

في كتابه النافذ، "حول أسباب الحرب"¹⁵⁹، بيّن سوغانامي وجود أرضيةٍ قويةٍ بما فيه الكفاية لرفض المقاربة الهيومية للسببية كأداةٍ تحليليةٍ للبحث في أسباب الحروب. وقد جادل بأن مفهوم العقلانيين للفوضى في السياسة الدولية، خاصة في نظرية وولتر البنيوية، لا يمكن أن يشكل سبباً ضمنياً للحرب، كما تتطلبه الافتراضات الأساسية المترتبة للتصور الوضعي-الهيومي للسببية، لأن الفوضى يمكن أن تشكل كذلك سبباً للسلم، حسب نفس مبدأ الانتظام الذي تستند إليه سببية الحرب¹⁶⁰. بمعنى أن غياب سلطةٍ مركزية، في النظام الدولي، يمكن أن تشكل دافعاً للتعاون الدولي بنفس المنطق الذي يجعله دافعاً للصراع والاحتراب بينها. يرى سوغانامي أن دراسة السبب تتعلق أساساً بشرح (كيفية) حدوثه، لجعله مفهوماً أكثر. للقيام بذلك، يحتاج الباحث إلى فحص التعاقب في الأحداث المؤدية إليه بالشكل الذي يسمح له بحل لغزٍ معين¹⁶¹ لا يشكل فقط كيفية حدوث النتيجة/الأثر، لكنه يشكل كذلك كيفية حدوث "السبب" في حدّ ذاته. ويؤكد سوغانامي على أن المُنتظر/المؤرخ الذي يبحث في الأسباب يجب أن يبتكر "تفسيراً" سردياً، يشرح من خلاله أهمية الأسباب التي يبدي اهتماماً بها، ويصنفها هرمياً من حيث أهميتها¹⁶².

يتفق موقف سوغانامي مع أطروحات الفيلسوف البريطاني روبين كولينوود (1889-1943)، الذي جادل بأن تحديد السبب في حدوث شيءٍ معين، بالنسبة لأي شخصٍ، يعني تحديد الشروط المنتجة له والتي يكون هذا الشخص

Heikki Patomäki, "How to Tell Better Stories about World Politics," *European Journal of International Relations* 2(1): 1996, 105-133.

¹⁵⁷ Patomäki and Wight, 214.

¹⁵⁸ Kurki, "Causes of a Divided Discipline," 24.

¹⁵⁹ Sukanami, *On the Causes of War*, op. cit.

¹⁶⁰ Ibid., 25.

¹⁶¹ Ibid., 139.

¹⁶² Ibid., 151.

قادراً على إنتاجها أو منع إنتاجها. وقد بين أن الفاعلين يسمون أسباب الشيء تلك المظاهر التي يشعرون أنهم قادرون على التحكم فيها للوصول إلى غايات معينة¹⁶³ مرغوبة أو تجنب الوصول إلى غاياتٍ أخرى غير مرغوبة. وهذا ما يجعل بناء الأسباب في جزءٍ مهم منه عملاً ذاتياً، فهو يعكس تصورًا ذاتياً لما يمكن وما لا يمكن التحكم فيه، كما يعكس تصورًا معيارياً إلى حدٍ بعيدٍ للغايات المرغوب الوصول إليها والغايات المرغوب تجنب الوصول إليها. من جهةٍ أخرى، يؤدي التركيز على ضبط الأشياء والتحكم فيها عبر التحكم في الشروط/الأسباب المنتجة لها إلى جعل السببية عملاً براغماتياً (ذرائعياً) بالدرجة الأولى.

من خلال تعريفه لفعل السببية ("الفاعلون يسمون أسباب الشيء تلك المظاهر التي يشعرون أنهم قادرون على التحكم فيها")، يمكن ملاحظة الحد الذي يذهب إليه كولينوود في نزع صفة الموضوعي/الطبيعي عن السببية، فالأسباب لا توجد إلا في أفكار الفاعلين وفي خطاباتهم¹⁶⁴، ولا يمكن أن توجد بشكلٍ موضوعيٍّ ومستقلٍ عن المعاني الكامنة في الفعل الإنساني. لذلك، يمكن – بدون تردد – تصنيف هذه المقاربة، المتمركزة حول دور الإنسان (anthropocentric)، ضمن تيارات الفلسفة المناهضة للواقعية، التي تنكر وجود "الواقع" خارج عقل أو وعي الإنسان.

فضلاً عن ذلك، ترتبط مقاربة كولينوود بما تسميه كوركي "النسبية السببية" أو "السببية النسبية"، إذ يؤكد على أن الناس – بما في ذلك المؤرخين – يستعملون مفهوم السبب من منظورٍ ذاتيٍّ صرف، وغالبًا ما يركزون على أسبابٍ معينة بغرض لفت الانتباه إليها وإلقاء اللوم عليها¹⁶⁵، بينما يتجاهلون أسبابًا أخرى بغرض إبعاد الانتباه عنها. بهذا الشكل، تصبح سببية شيءٍ ما نسبية، تعتمد بشكلٍ أساسيٍّ على ذاتية الفاعل الذي يقوم بتسمية الأسباب. المثال الواضح على هذه الحالة هو تسمية نظام أدولف هتلر سببًا أساسيًا للحرب العالمية الثانية بغرض إلقاء اللوم عليه وتحميله مسؤولية مآسها. بينما تتجاهل الرواية السائدة لسببية الحرب العالمية الثانية سياسات العقوبات القاسية التي فرضها الحلفاء على ألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ثم سياسات الاسترضاء (appeasement) التي مارستها بريطانيا نحو هتلر نهاية الثلاثينيات من القرن الماضي. يتم هذا التجاهل، كذلك، بغرض إعفاء الحلفاء من المسؤولية التاريخية حيال مآسي الحرب العالمية الثانية. يسمي كولينوود هذه الخاصية بقابلية السببية للتلاعب بها (manipulability)¹⁶⁶ من قبل المُنظِّر/المؤرخ، بوصفه فاعلاً (اجتماعياً)، الذي يقوم بتسليط الضوء على أسبابٍ معينة و/أو الإبقاء على أسبابٍ معينةٍ أخرى في الظل¹⁶⁷.

¹⁶³ Kurki, "Causes of a Divided Discipline," 8-9.

¹⁶⁴ هناك مقاربة خطابية-لغوية للسببية، مثيرة للاهتمام، تعود إلى الفيلسوف اللغوي النمساوي، لودفيغ فيدجنشتاين (1889-1951)، الذي يجادل بأن الأسباب تُبنى بشكلٍ كاملٍ من خلال اللغة والخطاب.

¹⁶⁵ Kurki, *Causation in International Relations*, 156; Kurki, "Causes of a Divided Discipline," 9.

¹⁶⁶ Kurki, *Causation in International Relations*, 152-153; Kurki, "Causes of a Divided Discipline," 8, 9.

¹⁶⁷ مع أن هذا "التلاعب" يبقى موجودًا، غير أنه لا يمكن وضع سببية نظام هتلر النازي وسببية العوامل الأخرى في المصاف نفسه. فهل كان ضرورياً إقامة نظام إبادةٍ إنتقائيةٍ في أوروبا للانتقام من شروط معاهدة فرساي القاسية؟ ثم لماذا لم يكتفِ هتلر بسياسة الاسترضاء

يبدو أن أطروحة "السببية النسبية" من شأنها أن تقوض مبدأَي الحتمية والميكانيكية في المقاربة الوضعية-الهيومية للسببية، حيث أن الافتراض القائل بأن الحدث (س) سببٌ في وقوع الحدث (ع)، على سبيل المثال، لا يفيد بوجود أيّ تلازمٍ سببيٍّ منتظم بين الحدثين بحيث يؤدي وقوع (س) بالضرورة إلى وقوع (ع). يمكن العودة إلى المثال السابق نفسه. الافتراضُ بأن هتلر هو السببُ في اندلاع الحرب العالمية الثانية لا يعني بالضرورة أنه كلما تولى السلطة في دولةٍ أوروبيةٍ – ولتكن ألمانيا نفسها – قادةٌ على منوال هتلر، فإن ذلك سيؤدي إلى اندلاع حربٍ عالمية.

تتفق مداخلات إدوورد كاز حول السببية مع وجهة النظر هذه، حيث يجادل بأن دراسة الأسباب، وهي جوهر الدراسات التاريخية، تنطوي على التساؤل باستمرار لماذا تحدث الأشياء (ما هي أسباب حدوثها؟) ومن ثم القيام بترتيب تلك الأسباب بشكلٍ هرمي، وهي دائماً ما تكون متعددة ومعقدة. فالمؤرخون، حسب كار، يذيع صيغهم ليس بفضل أبحاثهم حول أحداث التاريخ، ولكن بفضل الأسباب التي يركزون عليها اهتمامهم في تفسير أحداث التاريخ¹⁶⁸.

إذاً، حسب سوغانامي، لا وجود لأية أسبابٍ "واقعية" (موجودة في الواقع) بعيداً عن التفسير السرد الذي يبتكره المُنظِّر/المؤرخ لشرح تعاقب الأحداث/الشروط الذي أدى إلى وقوع حدثٍ/أثرٍ معين. لذلك، فهو يستنكر الدور اللغوي/الخطابي المضلل الذي تلعبه المفردات من قبيل "فعلاً" و "في الواقع". بالنسبة إليه، "كل إدعاءٍ بمعرفة الأسباب التي أدت فعلاً إلى نشوب حربٍ معينة هو ببساطة ادعاءٌ بمعرفة الأسباب التي أدت إلى نشوب تلك الحرب، فالمفردة 'فعلاً' لا تضيف أيّ شيءٍ إلى مضمون الإدعاء"¹⁶⁹.

من جانبه، يذهب باتوماكي أبعد مما ذهب إليه سوغانامي في مراجعة المفهوم السائد للسببية، حيث يقترح مفهوماً بديلاً ينزع عن السببية في الحقل طابع الانتظام والحتمية، كما يقدم الأفكار، الخطاب، التكوين التاريخي و/أو البناء الاجتماعي للفواعل كقوىٍ سببيةٍ في السياسة الدولية، وهي التي طالما أُعتبرت تقليدياً عوامل غير سببية (non-causal). يُقرُّ باتوماكي بأن هذه العوامل قد تكون غير كافيةٍ في حدِّ ذاتها لإنتاج نتيجةٍ/أثرٍ ما، لكنها ستكون قادرة على ذلك إذا ما تفاعلت بعضها مع بعض ضمن ما أسماه "مُرْكَباتٍ سببية" (causal complexes). من شأن المُرْكَبات السببية أن تجعل الحقل المعرفي يستغني عن ما يسميه روي باشكار (1944–2014) بدوره "الميكانيزمات السببية"، لأن هذه الأخيرة تحيل بشكل واضحٍ إلى السببية الميكانيكية¹⁷⁰ (النيوتونية)، على نحو ما سبق. ينطوي مفهوم "المُرْكَبات السببية" على خاصية التعقد¹⁷¹، حيث يستند إلى الافتراض بأن العالم/الواقع الاجتماعي معقدٌ بطبيعته، لذلك لا يمكن

والتحالف مع ستالين (خلال فترةٍ معينة) والحصول على مكاسب من موقف قوة دون الدخول في حرب مدمرة؟ إذا كانت مشكلة الرواية السائدة ضرورية، فيجب أن تكون المشكلة شاملة وليست انتقائية بدورها. بن عنتر، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2016.11.18.

¹⁶⁸ Kurki, "Causes of a Divided Discipline," 9-10.

¹⁶⁹ Suganami, *On the Causes of War*, 208-209.

¹⁷⁰ Patomäki, "How to Tell Better Stories about World Politics," 118.

¹⁷¹ ينبغي أن لا تُحدث الترجمة المستعملة هنا ارتباكاً لدى القارئ، لأن عبارة (causal complex) – المترجمة هنا بعبارة "المُرْكَب السببي" – تتضمن أصلاً معنى التعقد.

الحديث عن أسبابٍ منفردة (single)، بمعنى أنها قابلة للملاحظة البسيطة، قابلة للتعبُّر زمنياً (لتمييز الأسباب عن النتائج/الأثار)، وقابلة للعزل تجريبياً (للتحقق من قدرتها على إنتاج نتائجها/أثارها). لذلك، مرة أخرى، ينبغي أن تكون السببية الاجتماعية على نفس القدر من التعقد الذي يتصف به العالم/الواقع الاجتماعي.

لكن، على خلاف سوغانامي الذي يُنكر وجود الأسباب في الواقع بعيداً عن التفسير السردى الذي يبتكره المُنظِّر للدعاء بأن تعاقب أحداثٍ/شروطٍ معينة يؤدي إلى وقوع حدثٍ/أثرٍ معين، يدافع باتوماكي عن مبدأ "واقعية" القوى والبنى الاجتماعية و "دورها السببي" رغم طبيعتها التأويلية، التاريخية، والمعقدة¹⁷²، فضلاً عن ارتباطها بالفعل/الفاعل الاجتماعي غير القابل للتفسير الواقعي-العقلاني-الموضوعي. إذا كان من شأن الفاعل الاجتماعي أن يُسبب آثاراً/نتائج معينة، فهو يفعل ذلك من خلال أفعاله التي تحدث في سياقاتٍ سببية معقدة تتشكل من مؤسسات (وبنى) اجتماعية ومن معانٍ بينداتية¹⁷³ يتشاركها مع فواعل أخرى.

3-1- المسوغات كأسباب

يرتبط المفهوم البديل للسببية - استناداً إلى باتوماكي، كوركي وآخرين - بمقولة أن مسوغات الفعل هي أسباب في حد ذاتها (reasons as causes). تتحدى هذه المقولة الافتراضات السلوكية التي هيمنت خلال عقود طويلة، والتي تفترض أن السلوك المُعلن للفاعل هو ما يمكن أن يشكل هدفاً لأيّ عملٍ تحليلي، لأنه قابلٌ للملاحظة، قابلٌ للقياس وقابلٌ للتعبير عن الانتظام فيه من خلال قوانينٍ عامةٍ مناسبة. لذلك فإن العوامل من قبيل الوعي، الإرادة، القصد (intention)، أو المعاني (البينداتية تبقى غير ذات صلةٍ بالتفسيرات العلمية، لأن الوعي مثلاً يُعتبر ببساطة شأنًا خاصاً ولا ينتمي للمجال العام، فهو بالتالي غير قابلٍ للملاحظة تجريبياً ولا (يمكن أن) يشكل جزءاً من أية معرفةٍ موثوقةٍ علمياً¹⁷⁴.

مبدئياً، لا توجد مسوغات الفعل بشكلٍ مستقلٍ عن المؤسسات والمعايير الاجتماعية، فضلاً عن الثقافات والمعاني البينداتية، التي يختارُ الفاعلُ في سياقها القيامَ أو عدمَ القيامِ بفعلٍ معين. وفقاً لهذا المنطق، يمكن الاستنتاجُ بأن الفاعل لم يكن ليختار القيامَ أو عدم القيامِ بفعلٍ معين لو لم تكن لديه مسوغات الفعل، وعليه يمكن التعامل مع هذه المسوغات كأسبابٍ لذلك الفعل. ويجادل روبنسون بأن الرغبة الدائمة لدى الناس في جعل أفعالهم ذات معنى (مفهومة ومبررة لدى الآخرين) من شأنها أن ترسخ القوة السببية للمسوغات التي لأجلها يُقدمون على الأفعال التي يقومون بها. علاوة على ذلك، فإن السياق الاجتماعي والثقافي (الأفكار، المؤسسات، المعايير، المعاني)، الذي يمنح

¹⁷² Kurki, "Causes of a Divided Discipline," 26.

¹⁷³ James F. Robinson, "What Causes IR? Differentiating Causal Analyses in International Relations," a paper prepared for annual APSA Conference, Seattle, Washington, September 2011, 20.

¹⁷⁴ Ibid., 30.

الفاعل مسوغات الفعل، يتمتع بدوره بالقوة السببية الكافية، خاصة وأنه تحليليًا يأتي سابقاً على ظهور مسوغات الفعل لدى الفاعل¹⁷⁵.

من وجهة نظر الواقعية النقدية، تتسم المؤسسات والأفكار والمعاني، التي يتشكل منها الواقع الاجتماعي، بأنها تُبنى ويُعاد بناؤها (باستمرار). وبمجرد ما إن تصبح قائمة (constructed) ضمن الواقع الاجتماعي، تصبح بالنسبة للفاعل موجودة مُسبقاً (pre-existing). وبذلك، فهي تكتسب قوة سببية كافية لمنح الفاعل "مسوغات سببية" للقيام (أو للامتناع عن القيام) بفعلٍ مُعيّن. غير أن سببية المسوغات تبقى نسبية، على حد تعبير كوركي، لأن البنى الاجتماعية تبقى عرضة للتغيير إذا ما أُعيد بناؤها، وبالتالي فهي لا تخضع بأيّ حالٍ من الأحوال لمنطق الحتمية "المطلقة" الذي يُعتقد أنه يحكم سببية الواقع الطبيعي/الفيزيائي. إذًا، يمكن المجادلة مع الواقعيين النقديين بأن المسوغات يمكن أن تكون أسبابًا، تتمتع بنفس القوة السببية التي تتمتع بها الأسباب. استنادًا إلى باشكار، تؤكد كوركي على أن مسوغاتنا يجب أن تكون أسبابًا لأفعالنا، لأن مسوغات الفاعل شرطٌ ضروريٌّ للأفعال¹⁷⁶ التي تحدث (التي يقوم بها الفاعل)، كما تؤكد بشكلٍ واضحٍ على أنه لو لم تكن لدى الفاعل مسوغاتُه المُسبقة لما حدثت تلك الأفعال¹⁷⁷.

غير أنه ينبغي الانتباه إلى تمييزٍ، غير متناولٍ على نطاقٍ واسع، بين المسوغات التبريرية (التي يُقدّمها الفاعل نفسه لتبرير فعله) والمسوغات التفسيرية (التي يقترحها المُحلّل لتفسير الفعل). يبدو أن هذا التمييز شبيهٌ إلى حدٍ بعيدٍ بالتمييز بين مسوغاتٍ واقعية (real)، يمكن التعويل عليها تفسيرياً، ومسوغاتٍ زائفة (false) قد تلعب دورًا مُضللًا للمحلّل. غير أن المشكلة تبقى معيارية إلى حدٍ ما، لأنها تهدد بتحويل جزءٍ من العمل من التحليل إلى إصدار الأحكام (judgments) حول ما يمكن اعتباره واقعيًا وما ينبغي النظرُ إليه باعتباره زائفًا.

فضلاً عن ذلك، ينبغي الانتباه إلى عدم وجود أيّ تلازمٍ – لا طبيعيٍّ ولا منطقيٍّ – بين مسوغ الفعل والفعل في حدّ ذاته عندما يتعلق الأمر بالبحث في "الانتظامات الاجتماعية"، أي أن وجود مسوغات الفعل لا يستلزم بالضرورة، وفي كلّ مرةٍ، القيام به. غير أن غياب التلازم هذا لا يطرح في حدّ ذاته مشكلة تحليلية، لأن وجود المسوغات لدى الفاعل مع عدم قيامه بالفعل يعني أن هناك مسوغاتٍ أخرى ينبغي البحثُ فيها، هي التي تدفعه إلى الإحجام عن الفعل. إذًا، فالمشكلة تتعلق بضرورة الوعي بتزايد حجم التعقّد في التحليل السببي عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع المسوغات كأسباب، مما يعني مزيدًا من الأعباء التحليلية على كاهل المحلّل، وهو ما يُشكّل مظهرًا آخر من مظاهر التعقّد في السببية الاجتماعية.

¹⁷⁵ Robinson, 31.

¹⁷⁶ تتحدث كوركي هنا عن الحركات الجسدية (bodily movements) التي تحتاج إلى مسوغاتٍ لدى الفاعل من أجل أن يقوم بها.

¹⁷⁷ Kurki, "Causes of a Divided Discipline," 27.

عُموماً، تنطوي مقولة "المسوغات كأسباب"، في حقل العلاقات الدولية، على الافتراض بأن واقع السياسة العالمية يتعامل مع الأسباب، سواءً كأسبابٍ بالمفهوم الوضعي أو كمسوغاتٍ بالمفهوم الواقعي النقدي، لكن بمنطقي لاحتفي، وهذا ما يميز الانتظامات الاجتماعية عن الانتظامات الفيزيائية/الطبيعية. ينبغي دائماً الانتباه إلى أن بناء علاقاتٍ سببيةٍ ضمن نسيج العالم الاجتماعي يُعدُّ أكثر استعصاءً مما هو عليه في العالم الفيزيائي/الطبيعي. يرجع هذا الاستعصاء إلى أن عوامل التغيير الاجتماعي تكون على درجةٍ عاليةٍ من السياقية (contextuality) والمصادفاتية (contingency)، علاوة على أن السببية الاجتماعية تتسم أساساً بالطابع اللاحتفي، وأن أغلب النتائج/الآثار الاجتماعية تأتي نتيجة لارتباطاتٍ (conjunctions) غير متوقعة بين عوامل مؤثرة مستقلة بعضها عن بعض.

تتجاوز مقولة "المسوغات كأسباب" كلا الموقفين المتعارضين الذين يتنازعان إشكالية السببية، في العلوم الاجتماعية عموماً وفي حقل العلاقات الدولية خصوصاً: العقلانية-الوضعية التي تدافع عن تصورٍ هيومي للسببية والتأملية-مابعد الوضعية التي ترفض أصلاً مبدأ السببية. يبدو استدعاءً هذه المقولة ملائماً لكلا الموقفين لإعادة النظر في منطق التعارض السائد بينهما. فالعقلانيون-الوضعيون بإمكانهم إعادة التفكير في الأفكار كقوىٍ سببيةٍ، ومن ثم التوقف عن ممارسات إقصاء التأمليين بدعوى أنهم لا يقومون بأي عملٍ تفسيري. وفي الوقت نفسه، بإمكان التأمليين-مابعد الوضعيين المحاججة بأن الأفكار تبقى مهمة بالنسبة للمعرفة الاجتماعية، رغم كونها غير قابلة للملاحظة (المباشرة) وغير حتمية، إلا أنها تمنح الفاعلين مسوغات للفعل، وبدونها يصبح هذا الفعل بدون معنى، وغير قابل للفهم، فضلاً عن أن يكون قابلاً للتفسير. من جهةٍ أخرى، يمكن المجادلة بأن هذا المفهوم البديل من شأنه أن يضفي الشرعية على ادعاءات مابعد البنيويين حول دور الخطاب في العالم الاجتماعي، إذ "من دون القول بسببية الخطاب، سيكون من الصعب فهم ما ترمي إليه البحوث مابعد البنيوية". ينطبق الأمر نفسه على النقديين والنسويين. وتنتقد كوركي مساعي ونُت للفصل بين الأسباب والمسوغات، وتعتقد بأن هذا الموقف المزدوج الذي يتبناه ونُت يرجع في الأساس إلى استناده لتصورٍ هيومي للسببية - وإن بشكلٍ جزئي¹⁷⁸. لذلك، فإن الاجتهاد في تجسير الهوة بين المفهومين مع الإبقاء عليهما مستقلين أحدهما عن الآخر لا يبقى فقط مضللاً، لكن أمراً غير ضروري في ضوء الاستبصارات التي يزودنا بها المفهوم البديل من منظور الواقعية النقدية.

قد يكون التنظير التكويني/التأملي بالنسبة للبعض غاية في حد ذاته، من خلال الوصول إلى استنتاجاتٍ قويةٍ بشأن الكيفية التي تتفاعل وتترابط بها المفاهيم والمعاني لإنتاج خطابٍ معين، بمعنى أن العمل بالنسبة لهم يتوقف عند الإجابة على الأسئلة من قبيل: ما هي الحرب الباردة؟ ما هي السيادة؟ كيف يتم بناء الخطاب السائد حول مضامين الأمن القومي؟ غير أن هذه الأسئلة مرتبطة بادعاءاتٍ سببيةٍ معينةٍ بشكلٍ يصعب الفصل بينها وبين الإجابات التي يتم تقديمها¹⁷⁹. في نهاية المطاف، ينبغي الانتباه دائماً إلى المباحث السببية التي تجعل الأسئلة أعمق مما تبدو عليه.

¹⁷⁸ Kurki, "Causes of a Divided Discipline," 28.

¹⁷⁹ Ibid., 30.

فالسؤال (ما هي الحرب الباردة؟) هو في الواقع سؤال (كيف يجعل الخطابُ السائد حول طبيعة الحرب الباردة دولة كالولايات المتحدة تتصرف بالشكل الذي تتصرف عليه؟)، والسؤال (ما هي السيادة؟) هو في الواقع سؤال (كيف يجعل الخطابُ السائدُ حول السيادة الدولَ تتصرف بالشكل الذي تتصرف عليه؟) وهكذا. فخلف الأسئلة ذات الطابع التكويني، غالبًا ما تكمن إجاباتٌ ضمنيةٌ ذاتُ طابعٍ تفسيري/سببي.

فضلاً عما سبق، يسمحُ هذا المفهومُ بإعادة التفكير بشكلٍ مختلفٍ في الافتراض السائد – بين المنظرين التكوينيين – بأنه يمكن التعامل مع النظرية كـممارسةٍ في حدِّ ذاتها، حيث تكتسب النظرية وظيفة المساهمة في تشكيل هويات و/أو سلوكيات الفاعلين. إذا كانت أطروحات الواقعية مثلاً تساهم بشكلٍ أو بآخر في تشكيل الكيفية التي تعتقد الدول أنه ينبغي أن تتصرف وفقاً لها (غالبًا ما تكون احترازية هوبزوية)، فإنه من الملائم القولُ بأن النظرية تمنح الدول مسوغاتٍ سببية/مسوغاتٍ تؤدي دور الأسباب لجعلها (لا) تتصرف وفقاً لكيفية معينة. بعبارةٍ أخرى، يبدو أن النظرية الاجتماعية والواقع الاجتماعي مترابطان سببياً، وأن النظرية الاجتماعية دائماً ما تتأثر وفي الوقت نفسه تؤثر في الواقع الاجتماعي. لذلك، إذا اعتبرنا أن السببية الاجتماعية غير ملتزمة بالاحتمالية المطلقة، سيصبح من الممكن إضفاء مزيدٍ من الدقة على صياغة الافتراض السابق، بالقول أنه يمكن التعامل مع النظرية كمُسببٍ للممارسة أكثر من التعامل معها كممارسةٍ في حدِّ ذاتها (theory as cause of practice—not theory as practice)¹⁸⁰.

2-3- من الميكانيزمات السببية إلى المُركِّبات السببية: دروسٌ من نظرية التعقُّد

يستند مفهوم "الميكانيزمات السببية"¹⁸¹ إلى فكرةٍ بسيطةٍ مفادها أن المرء في العادة لا يريد فقط معرفة ما إذا كان (س) يسببُ (ع)، لكنه يريد أن يعرف أيضاً كيف تتم هذه السببية. هذا يعني أن المسألة لا (ينبغي أن) تقتصر فقط على البحث في معرفة الأسباب، ولكنها (ينبغي أن) تمتد إلى البحث في "الكيفية" التي تؤدي بها تلك الأسبابُ إلى النتائج/الآثار المترتبة. يرى إدغار كيزر و مايكل هاتشر أن التفسير لكي يكون كاملاً، يجب أن يحدد ميكانيزمًا يصف العملية التي يؤثر من خلالها متغيرٌ معين (س) على متغيرٍ آخر (ع)، ويجب على السؤال كيف يؤدي (س) إلى إنتاج (ع)¹⁸². ويميز

¹⁸⁰ Kurki, "Causes of a Divided Discipline," 29.

¹⁸¹ يُعتبر مفهوم الميكانيزمات السببية من المفاهيم المُثقلة بالمعاني والدلالات المختلفة، إلى الحدِّ الذي أصبح معه الاتفاق حول الهدف من استعمالها أبسط من الاتفاق حول ماهيتها. يقدم جون جيرينغ مسجلاً يستعرض على الأقل عشرة معانٍ يمكن الإحالة عبرها إلى مفهوم "الميكانيزم السببي". كما يجمع جيمس ماهوني ما لا يقل عن 24 تعريفاً، وضعها علماء الاجتماع، علماء السياسة وفلاسفة العلم خلال السنوات الخمسة والثلاثين الماضية. أنظر:

John Gerring, "Causal Mechanisms: Yes, But...," *Comparative Political Studies* 43(11): 2010, 1500-1502; James Mahoney, "Beyond Correlational Analysis: Recent Innovations in Theory and Method," *Sociological Forum* 16(3): 2001, 579-580.

¹⁸² cited in John Gerring, "Review Article: The Mechanismic Worldview: Thinking Inside the Box," *British Journal of Political Science* 38(01): 2008, 14, <http://people.bu.edu/jgerring/documents/TheMechanismicWorldviewThinkingInsideTheBox.pdf> (accessed on 12.1.2016); See also Gary King, Robert Keohane and Sidney Verba, *Designing Social Inquiry: Scientific Inference in Qualitative Research*, Princeton: Princeton University Press, 1994, 85-86.

ديفيد وولدندر بين المقولات التفسيرية وغير التفسيرية من خلال ما إذا كانت تتضمن ميكانيزمات سببية¹⁸³ تتجاوز مجرد وصف الارتباطات (correlations) بين الأسباب والنتائج. في السياق نفسه، يؤكد جون أستر على أن الارتباطات وحدها لا تفسر، لكنها تكتفي فقط بتقديم ملخص لمضمون التفسير.

تقع الميكانيزمات السببية، حسب أستر، في المستوى الوسيط ضمن عملية التعميم، فهي تصل بين القوانين العامة – التي تبقى غير متاحة في العلوم الاجتماعية – وعمليات الوصف التي تبقى غير طموحة¹⁸⁴ إذا ما استغنت عن الميكانيزمات السببية. من جهة أخرى، يمكن للميكانيزمات أن تفسر (بشكل مابعدى) لماذا حدث شيء معين، لكن لا يمكن استخدامها لغرض التنبؤ، لأننا لا نستطيع أن نعرف ما إذا كان سيتم تفعيل (activate) هذه الميكانيزمات أم لا و/أو ما إذا كانت ستنتج دائماً الآثار/النتائج نفسها¹⁸⁵.

عموماً، يمكن القول بأن الميكانيزمات السببية تربط بين المدخلات/الأسباب/المتغيرات المستقلة من جهة، والمخرجات/النتائج/الآثار/المتغيرات التابعة من جهة أخرى. وبذلك، يصبح من الأخرى إعادة صياغة المقولة [إذا كان (س)، فإن (ع)] [(س) ← (ع)] في شكل [إذا كان (س)، فإن (ع)، من خلال (م)] [(س) ← (م) ← (ع)]. لذلك، يبدو أن الميكانيزمات السببية تستحق أن تحظى بوضع أنطولوجي مستقل عن المتغيرات التي تقوم بالربط بينها. وهذا ما دفع كلاً من تيليا فاليتي و جوليا لينتش إلى اقتراح ضرورة إعادة التفكير في العلاقة التي تربط بين مفاهيم مفتاحية ثلاثة هي، الميكانيزمات (الاجتماعية)، السياقات والسببية¹⁸⁶.

التعامل مع الميكانيزمات على أنها مستقلة أنطولوجياً عن المتغيرات، التابعة والمستقلة، التي تقوم بالربط بينها من شأنه أن يسمح بالتعامل معها كمبحث قائم بذاته، وهو ما سيؤدي إلى إثراء التفسيرات التي نقدمها لكيفية حدوث الأشياء، خلافاً للتصور الاختزالي السائد الذي يقدم الميكانيزم السببي على أنه سلسلة من "المتغيرات الوسيطة" (intervening variables) التي تربط بين المتغير المستقل الابتدائي (السبب) والمتغير التابع النهائي (النتيجة)¹⁸⁷. فالميكانيزمات تُستعمل لوصف العلاقات و/أو التفاعلات بين مختلف وحدات التحليل، وهي لا نخبرنا

¹⁸³ cited in Gerring, "Review Article: The Mechanistic Worldview," 14.

¹⁸⁴ John Elster, "A Plea for Mechanisms," in P. Hedström and R. Swedberg (eds.), *Social Mechanisms: An Analytical Approach to Social Theory*, Cambridge: Cambridge University Press, 1998, 45.

¹⁸⁵ Ibid., 45.

¹⁸⁶ Tullia Falletti and Julia Lynch, "Context and Causal Mechanisms in Political Analysis," *Comparative Political Studies* 42(9): 2009, 1146.

¹⁸⁷ King et al., 87.

فقط كيف تحدث الأشياء، لكنها تخبرنا كذلك كيف تترابط وتتعلق الفواعل، كيف تولد وتتغير أفكار الأفراد وكيف يتأثرون بتجاربههم السابقة، كيف تستمر أو تتغير المؤسسات وهكذا¹⁸⁸.

غير أن هناك مشكلة تحليلية يطرحها مفهوم الميكانيزم السببي، وهي تأتي من الدلالة المتضمنة في التسمية في حد ذاتها. يمكن صياغة هذه المشكلة في السؤال التالي: هل تُعتبر الميكانيزمات السببية ميكانيكية-حتمية كما تدل عليه تسميتها؟ بمعنى، هل أن الميكانيزم السببي يؤدي دائماً إلى النتائج/المخرجات نفسها؟ تجادل فاليتي ولينتس بأن الميكانيزمات، كمفاهيم مستقلة عن المتغيرات المرتبطة بحالات خاصة، إنما تعمل في سياقات مختلفة، وطالما أن الميكانيزم يتفاعل مع السياق الذي يعمل ضمنه، فإنه من غير المتاح تحديده النتائج بناءً على معرفة مسبقة (a priori) بطبيعة الميكانيزم السببي¹⁸⁹. هناك ميكانيزمات يُعتقد، على نطاق واسع، أنها تتسم بالعمومية والشمول، كالعقلانية مثلاً (الفاعل يتصرف بمنطق تعظيم المكاسب وتقليل التكاليف، كما يحدث في حالة الحروب). غير أن التأملات المابعدية (a posteriori) تبين على نحو متزايد أن الحروب الانتقامية مثلاً لا تتعلق بحسابات الخيار العقلاني، وإنما بالأفكار والعواطف، كاستعادة الشرف والمكانة¹⁹⁰.

أبعد من ذلك، يجادل أليستر بأن الميكانيزمات لا تتسم فقط بالاحتمية النتائج، لكنها تتسم أيضاً بغموض الظروف/الشروط الابتدائية التي تبدأ فيها بالعمل¹⁹¹. إذًا، طالما أن الميكانيزمات تتفاعل مع السياق الذي تعمل فيه، على حدّ تعبير فاليتي ولينتس، فإن ما يحدد النتائج هو - هذا السياق وطبيعة وحدود - هذا التفاعل، وليس الميكانيزم في حدّ ذاته. لذلك، ففي وجود مجموعة معطاة من الظروف/الشروط الابتدائية، يؤدي الميكانيزم الذي يعمل ضمن سياقات مختلفة إلى نتائج مختلفة (الشكل 59). بعبارة أخرى، اللاتعین (indeterminacy) أو عدم القدرة على تعيين النتائج لا يكمن في مضمون الميكانيزم، لكن في تقلب السياق الذي يعمل فيه الميكانيزم¹⁹². والسياس هنا لا يمثل قوة سببية من شأنها التأثير بشكلٍ أو بآخر في النتائج/الأثار، لكنه يؤثر في الكيفية التي تتفاعل بها المتغيرات، بكافة أشكالها - المستقلة، التابعة والوسيلة - ضمن الميكانيزم السببي.

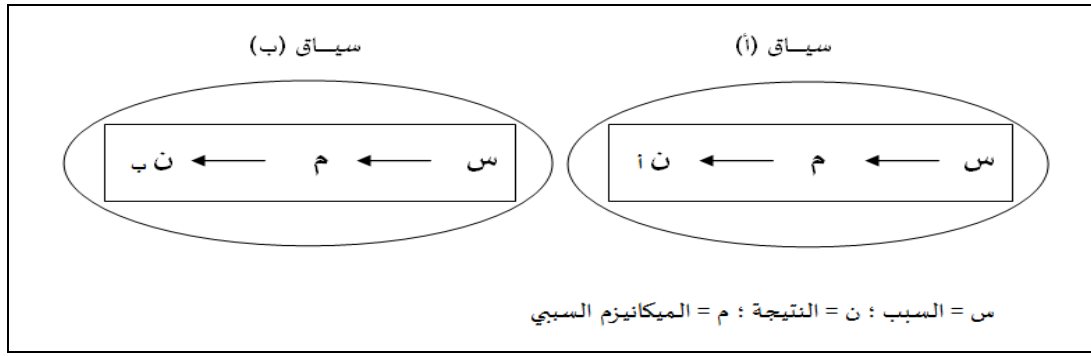
¹⁸⁸ Falleti and Lynch, 1147.

¹⁸⁹ Ibid., 1147.

¹⁹⁰ سبق وأن بين ليبيو أن الأطراف المبادرة بالحرب، في 11 من بين 12 حرباً انتقامية قام بدراستها، كانت تعلم أن موقفها العسكري أضعف من خصومها في حال المواجهة المباشرة. لكنها مع ذلك أقدمت على خوض الحرب؛ لذلك، ليس من المفاجئ أنها خسرت 10 حروبٍ من بين الحالات المدروسة، كما فقدت مزيداً من الأراضي فضلاً عن ذلك. أنظر: Lebow, *Why Nations Fight*, 201.

¹⁹¹ Elster, "A Plea for Mechanisms," 45.

¹⁹² Falleti and Lynch, 1151.



الشكل (59) : نفس الميكانيزم السببي يعمل ضمن سياقاتٍ مختلفةٍ يؤدي إلى نتائجٍ مختلفة¹⁹³

يقدم راي باوسون مثال "البارود" لتوضيح الكيفية التي يؤثر بها (تقلب) السياق في النتائج المترتبة عن الميكانيزم السببي¹⁹⁴. يتمتع البارود بتركيبية كيميائيةٍ تمكّنه من الانفجار في وجود شرارة، وذلك بفضل آلية الاحتراق. لكنه لا ينفجر إلا في ظل ظروفٍ سياقيةٍ محددة تساعد على تفعيل عمل الميكانيزم، مثل توفر الكمية المناسبة من الرطوبة في الهواء، والحجم الكافي من مادة البارود. في هذا المثال، إذا حدث وأن طرأ تغييرٌ في (أحد) هذه الظروف السياقية، فمن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى عدم تفعيل عمل ميكانيزم احتراق البارود. يمكن تعريف السياق، بشكلٍ عام، على أنه شبكة من الظروف – زمانية (temporal)، مكانية (spacial)، ومؤسسية – تؤدي بمجموعةٍ من الشروط الابتدائية¹⁹⁵، احتمالياً، إلى نتائجٍ محدّدة النطاق والمعنى، وذلك عبر ميكانيزمٍ سببيٍ محدّدٍ أو عددٍ من الميكانيزمات السببية¹⁹⁶.

لحلّ مشكلة الميكانيكية في الميكانيزمات السببية، يقترح باتوماكي مفهوماً بديلاً ينزع عنها ميكانيكيتها، هو مفهوم "المُرَكَّبَات السببية" (causal complexes)، الذي ينطوي – كما سبق وأن أشرنا إليه في الجزء السابق – على خاصية التعقد، حيث يستند إلى الافتراض بأن الواقع الاجتماعي معقدٌ بطبيعته، لذلك لا يمكن الحديث عن أسبابٍ منفردة (single)، منفردة بمعنى أنها قابلة للملاحظة البسيطة، قابلة للتعبُّر زمنياً (لتمييز الأسباب عن النتائج)، وقابلة للعزل تجريبياً (للتحقق من قدرتها على إنتاج نتائجها). لذلك، ينبغي أن تكون السببية الاجتماعية معقدة، على القدر نفسه من التعقد الذي يتصف به الواقع الاجتماعي.

تستند المُرَكَّبَات السببية إلى فكرة أن المسوغات تُعتبر أسباباً لا تقل أهمية من حيث القوة السببية، لذلك لا يمكن الاستغناء عنها في تحديد أي مُرَكَّب سببي¹⁹⁷. ويقترح باتوماكي خمسة عناصرٍ ضرورية لتحديد أي مُرَكَّب سببي

¹⁹³ Falleti and Lynch, 1151.

¹⁹⁴ cited in Falleti and Lynch, 1152.

¹⁹⁵ هذه الشروط الابتدائية هي التي سيتم (إعادة) تعريفها لاحقاً كأسباب، ضمن المقولات السببية ذات العلاقة.

¹⁹⁶ Falleti and Lynch, 1152.

¹⁹⁷ إقحام المسوغات كأسباب، رغم طبيعتها التأويلية، التاريخية، والمعقدة، من شأنه أن يضيف مزيداً من التعقد على المُرَكَّبَات السببية (making causal complexes more complex).

قادرٍ على إنتاج أحداثٍ (على شكل نتائج في النموذج البسيط للسببية)، هي: مجموعةٌ من الفواعل تنسم بكونها مبنية تاريخيًا و متموضعة اجتماعيًا (socially positioned)؛ فعلٌ أو مجموعةٌ من الأفعال ذات معنىٍ وتحدث في سياقٍ تاريخيٍّ محدد؛ مجموعةٌ من المعايير والقواعد التي تلعب دورًا في ضبط وتشكيل كلِّ فعلٍ تقوم به الفواعل؛ الموارد؛ والممارسات. يمكن أن تشكل هذه العناصر معًا مُركَّبًا كافيًا لإنتاج نتيجةٍ ما، لكن حضورها جميعًا لا يعد ضروريًا¹⁹⁸.

استنادًا إلى هذا المفهوم، يجادل باتوماكي بأنه لا يوجد هناك أبدًا سببٌ واحدٌ منفرد، لكن هناك دائمًا مُركَّبَاتٌ سببية معقدة بهذا الشكل (المُركَّب السببي: فواعل، أفعال، معايير وقواعد، موارد، ممارسات). كما يجادل بأن نتيجةً معينةً (ع) يمكن أن يُنتجها مُركَّبٌ سببيٌّ (مرك) أو (مرك)، بمعنى أنه يمكن أن توجد هناك مُركَّبَاتٌ سببية عديدة ومختلفة قادرة على إنتاج النتيجة نفسها، أو إنتاج نتيجةٍ من النوع نفسه، بشكلٍ منفردٍ – كلٌّ على حدته – أو بشكلٍ متضافر¹⁹⁹. إذًا، فالمُركَّبَاتُ السببية من شأنها أن تستجيب لخاصية التعقد التي يتسم بها الواقع الاجتماعي، وتتسم بها من ثمَّ السببية الاجتماعية. لذلك، فالتفسيرات السببية ينبغي أن تكون حساسة للتعقد الذي دائمًا ما يجعل الأسباب في العالم الاجتماعي معقدة، تعمل وتتفاعل ضمن مُركَّبَاتٍ (معقدة) (complex complexes)، ولا تُعطى/يُبحث عنها كمتغيراتٍ مستقلةٍ بعضُها عن بعض.

من جهةٍ أخرى، يستجيب مفهومُ المُركَّبَاتِ السببية للدعوات المتزايدة مؤخرًا لتكريس مزيدٍ من التعددية السببية، على غرار الدعوة للعودة إلى الفلسفة الأرسطية التي دفعت بها النيوتونية الميكانيكية – ذات الروح الاختزالية المتطرفة – نحو الظل. حيثُ بالنسبة للأرسطيين (الجدد)، هناك أربعة أشكالٍ للسببية غير قابلةٍ للاختزال: السببية المباشرة، وهي تحيلُ إلى العلاقات الميكانيكية المباشرة بين أسبابٍ سابقةٍ ونتائجٍ لاحقةٍ تترتب عنها؛ السببية المادية، وهي تحيلُ إلى العمليات أو الكيانات التي تسبب فيها تشكيلة معينة للعناصر المكونة لها؛ السببية الشكلية، وهي تحيلُ إلى الكيفية التي يكتسي بها شيءٌ ما شكلًا معينًا بفضل بنيته؛ و السببية الغائية، وهي تحيلُ إلى الكيفية التي تؤثر بها الغاية من نظامٍ (أو سلوكٍ) معين على طريقة عمله (أو حدوثه)²⁰⁰. يجادل أنصار هذه الدعوة بأن العقلانيين – الوضعيين يختزلون هذه الأشكال الأربعة في الشكل الأول، في الوقت الذي تُعتبر فيه الأشكال الأربعة للسببية ضرورية – معًا – لبناء تفسيراتٍ متكاملة، وينبغي أن تكون متضمنةً في أية نظريةٍ تفسيرية. لذلك، فإن الهدف من استدعائها

¹⁹⁸ Patomäki, *After International Relations*, 78.

¹⁹⁹ Ibid., 78.

²⁰⁰ يروي المثال الشائع الذي تتداوله الكتب المدرسية بشأن سببية بناء المنزل أن هناك أربعة أشكال لهذه السببية: فالسبب المباشر هو جهد البنَّائين؛ السبب المادي هو اللبن والملاط الذي يُبنى منه المنزل؛ السبب الشكلي هو المخطط الذي يعطي هذه المواد شكلها النهائي؛ أما السبب الغائي فهو الغرض الذي لأجله يسعى صاحب المنزل إلى بنائه. أنظر: Wendt, "Why a World State is Inevitable," 495.

معاً لا يكمن في التعددية السببية من أجل التعددية في حد ذاتها، ولكنه يكمن في مساعي الحصول على فهمٍ كليٍّ لحدثٍ معيَّن²⁰¹.

تستعملُ المُركِّباتُ السببية تقنيةً بحثيةً تسمى "تعقب المسار" (process tracing)، وهي تعدُّ عملاً مضمناً إذ تضيف إلى بناء الميكانيزم السببي الملائم – الذي يشرح كيف تتفاعل وتتعلق وتتأثر مختلف المتغيرات (المستقلة، التابعة والوسيطه) – عبء التدقيق في الأعمال التاريخية، وثائق الأرشيف، نصوص المقابلات ومختلف المصادر المتوفرة²⁰² للتحقق من أن المسار السببي الذي تفترضه أو تتضمنه نظريةً معينة يُبين بشكلٍ واضحٍ أهمية المتغيرات المنسية والمهمشة، التي تسمى وسيطة (intervening)²⁰³ لتقدمها على أنها تلعب فقط دوراً مساعداً في عمل الميكانيزم السببي.

يستعملُ كلُّ من أندرو بينيت وألكسندر جورج المثال المجازي التالي²⁰⁴: إذا كان لدينا صفٌّ من خمسين قطعة دومينو وقد سقطت بعد أن كانت واقفة على سطح طاولة، كيف لنا أن نعرف ما إذا كان سقوط القطعة الأولى هو السبب في سقوط القطعة الأخيرة عبر "مسار الدومينو"، أو ما إذا كانت الريح أو ارتجاجٌ في الطاولة هو السبب، أو ما إذا كانت هناك قوة أخرى هي التي تسببت في مسار السقوط؟ هنا، يقترح بينيت وجورج اللجوء إلى فحص هذه التفسيرات عبر تعقب المسار الذي يتضمن هذه المتغيرات الوسيطة، كأن نتساءل مثلاً عمّا إذا سمع أحدٌ ما صوت السقوط المتتالي بشكلٍ يوحي بأن قطع الدومينو سقطت الواحدة تلو الأخرى، أو أن نلاحظ ما إذا كانت الكيفية التي تتموقع بها قطع الدومينو الواقعة على الطاولة قادرة على أن توحى لنا بشكلٍ مسار السقوط الذي اتخذته القطع وهكذا.

عموماً، ينبغي الانتباه إلى أن الأحداث التي تقع زمانياً و/أو مكانياً بين المتغير المستقل والمتغير التابع لا تتحدّد دائماً بالمتغير المستقل، وهي غالباً ما تتمتع بآثارٍ مستقلة (عنه) سواءً على طبيعة المتغير التابع، على توقيتته أو على أهميته. مرة أخرى، ينبغي الانتباه إلى أن التعامل مع هذا النوع من الأحداث يضع الباحث أمام معضلة الاختيار، هل يتعامل معها كمتغيرات؟ وإذا كان كذلك، هل يتعامل معها كمتغيراتٍ داخليةٍ أم خارجيةٍ المنشأ (endogenous or exogenous)، كمتغيراتٍ مستقلةٍ (بدورها) أم كمتغيراتٍ مكمّلةٍ لنموذجه التفسيري؟ المتغيرات الخارجية، من وجهة

²⁰¹ على سبيل المثال، حدثت نهاية الحرب الباردة بسبب شبكةٍ معقدة من الفواعل التي ساهمت سببياً وبشكلٍ مؤثر في انبثاق سياق محدد للسياسة الدولية في الفترة ما بين 1985 و 1991. تتضمن هذه الشبكة إلى جانب فواعلٍ أخرى: إدارة الرئيس رونالد ريغن، الحركات النشطة من أجل السلام في الغرب، الأحزاب، الحكومات، غرف التفكير الناشئة في الاتحاد السوفييتي، الرئيس ميخائيل غورباتشيف نفسه، الحركات القومية و/أو الانفصالية في جمهوريات الاتحاد السوفييتي.

²⁰² Andrew Bennett and Jeffrey T. Checkel, "Process Tracing: From Philosophical Roots to Best Practices," in Andrew Bennett and Jeffrey T. Checkel (eds.), *Process Tracing: From Metaphor to Analytic Tool*, UK: Cambridge University Press, 2015, 6.

²⁰³ الترجمة الحرفية للمصطلح، هي المتغيرات المتدخّلة، وهي تعطي الانطباع بأن هذه المتغيرات ليست أصيلة في الميكانيزم السببي، على عكس المتغيرات المستقلة.

²⁰⁴ cited in Bennett and Checkel, 6.

نظر بينيت وتشاكل، هي المتغيرات التي يتمُّ إبعادها من النموذج التفسيري إما لأنها ليست قوية أو متكررة بشكلٍ كافٍ، أو لأنها معقدة أو غير قابلة للتنبؤ بالشكل الذي يَحُولُ دون إقحامها في النموذج. المتغيرات المكملّة هي المتغيرات التي إما أن تضيف أو أن تطرح آثارًا أخرى لكن بشكلٍ مستقلٍّ تمامًا عن المتغيرات الأساسية في النموذج. يتمُّ إقحامُ مثل هذه المتغيرات بدون أيّ تغييرٍ في المتغيرات الأساسية أو الميكانيزمات السببية التي يتم العملُ عليها. هذه المتغيرات الإضافية، يضيف بينيت وتشاكل، إما أن يتم إقحامها داخل النموذج التفسيري لأنها تتفاعل مع المتغيرات المستقلة ضمن مُركّبٍ سببيّ معقد بمفهوم باتوماكي، وإما أن يتم تحديدها ووضعها جانبًا بهدف بناء نموذجٍ تفسيري بسيط²⁰⁵.

هناك سؤالٌ مهمٌ يعيد طرح نفسه بشكلٍ أكثرَ حدةً عندما يتعلق الأمر بالميكانيزمات السببية (المعقدة)، نقصد بشكلٍ أكثر حدة مما هو عليه عندما يتعلق الأمر بالأسباب المنفردة (البسيطة): هل تعتبر الميكانيزمات السببية حتمية بالشكل الكافي/اللازم لتفسير (حدوث) النتائج في سياقاتٍ محددة، أم أنها تبقى احتمالية أو عشوائية حتى؟ للمقاربة لهذا السؤال الذي يصفه بينيت وتشاكل بأنه "سؤال شائك"²⁰⁶، نقترح استخلاص بعض الدروس من نظرية التعقد التي سبق وأن ناقشها الفصلان الثاني والثالث.

دروسٌ من نظرية التعقد

في الجدل بين الحتمي والاحتمالي، ينبغي الانتباه إلى أن المشكلة تكمن في أنه حتى وإن كان العالم حتميًا، فنحن نلاحظه على أنه احتماليٌّ بسبب الأخطاء المتأصلة في الكيفية التي نلاحظه بها. هذه المشكلة متأصلة حتى في العالم الفيزيائي المادي البحت، من خلال مفهوم اللايقين/اللاتعین الذي أسس له هايزنبورغ في فيزياء الكوانتوم، ناهيك عن العالم الاجتماعي الذي تحكمه أفعال ونوايا وانفعالات الفاعلين الاجتماعيين. تشمل هذه الأخطاء إقدامنا - كفاعلين اجتماعيين بدورنا - على استبعاد/إهمال/نسيان متغيراتٍ مهمّة، قد تكون حاسمة، أثناء قيامنا ببناء نظرياتنا ونماذجنا التفسيرية. يرى بينيت وتشاكل²⁰⁷ أنه لا يمكننا الجزمُ إطلاقًا ما إذا كنا نشد(ل)هدُ واقعًا احتماليًا أم حتميًا، أو ما إذا كانت (الميكانيزمات التي نصممها أو) المسارات التي نتعمقها حتمية أو تقترب من كونها حتمية، في الوقت الذي يبقى فيه البعض منها عشوائيًا بشكلٍ متأصلٍ في الواقع الذي نشد(ل)هده.

تعيد نظرية التعقد النظر بشكلٍ جريءٍ في مفهوم الحتمية، الذي يُحال إليه أحيانًا بمُسنّى الحتمية العلمية، لأن الفيزياء الكلاسيكية لم تكن تُقدِّمه فقط على أنه مبدأً أنطولوجي، ولكن أيضًا على أنه مبدأً ابستمولوجي²⁰⁸.

²⁰⁵ Bennett and Checkel, 7.

²⁰⁶ Ibid., 12.

²⁰⁷ Ibid., 12.

²⁰⁸ يمني الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين: الأصول، الحصاد والآفاق المستقبلية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000، 100.

فطبيعة الوجود/الواقع الفيزيائي ومسار أحداثه حتميٌّ تمامًا كما أن طبيعة المعرفة/القوانين العلمية التي تصف هذا الواقع حتمية. وقد تمكنت نظرية التعقد من تطوير مجموعةٍ من المفاهيم، ميزتها الأساسية أنها مفاهيمٌ أنطولوجية وابستمولوجية في الوقتِ نفسه، مثل التآني (simultaneity)، التآثر (confluence)، اللاتيقين (uncertainty)، اللاتعيين (indeterminacy)، الانبثاق (emergence) وغيرها. جميع هذه المفاهيم لم تكن لتتطور إلا في ظل المداخلات الفلسفية "الجذرية" التي قدمتها فيزياء الكوانتوم لتجاوز أزمة الفيزياء الكلاسيكية.

لفهم هذا السياق، نعاود التذكير بأن الفيزياء الكلاسيكية كانت تقدّم الأحداث على أنها تسير في تسلسلٍ سببي خطي، حيث يبدو العالم "أشبه بالسلسلة محكمة الحلقات، تفضي كلُّ حلقةٍ إلى – فقط إلى – لاحقتها، مثلما نشأت عن – فقط عن – سابقتها". وبذلك، فهي تقدم العالم كنظامٍ ميكانيكي، مغلق وخطي، مساره مرسومٌ منذ الحلقة الأولى أو اللحظة الأولى في تاريخه. هذا ما يجعلُ السببية والحتمية وجهين للعملة نفسها. استنادًا إلى هذا التصور الميكانيكي، المغلق والخطي، يأتي قانون الحركة الأول لنيوتن (قانون القصور الذاتي)، الذي ينصُّ على أن كلَّ جسمٍ يبقى على حاله ما لم يؤثر فيه مؤثرٌ خارجي، بمعنى ما لم تؤثر عليه "قوة" سببية مستقلة عنه. وقد هيمن هذا التصور إلى أن بدأت أزمة الفيزياء الكلاسيكية مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، والتي كانت الاكتشافات المتتالية في علم الديناميكا الحرارية من أهم مظاهرها. حيث في الوقت الذي يؤكد فيه القانون الأول للديناميكا الحرارية على بقاء الطاقة وبقاء الكون على حاله إلى الأبد، كما يتفق مع إبستمولوجيا الفيزياء الكلاسيكية، جاء القانون الثاني ليؤكد على أن حالة الكون تتغير أكثر فأكثر، وأنها لن تبقى على حالها إلى الأبد. حيث قدم رودلف كلاوسيوس (1822–1888) مفهوم الإنتروبيا (entropy)، الذي يفترض وجود "قدر من الفوضى أو الاضطراب [الذي] يقتحم النظام الفيزيائي من أجل ضبط هذا النظام وتحديده"²⁰⁹. وقد بدا واضحًا أنه لا يمكن تفسير الإنتروبيا من خلال التصور الميكانيكي، المغلق والخطي الذي قامت عليه الفيزياء الكلاسيكية.

جاءت الإجابات على الأسئلة التي طرحتها "أزمة الفيزياء الكلاسيكية" من نظرية النسبية من جهةٍ، ومن فيزياء الكوانتوم من جهةٍ أخرى (أنظر الفصل الثاني). لقد شكلت فيزياء الكوانتوم ونظرية النسبية، مع بداية القرن العشرين، المخرج من الأزمة، على حد تعبير الخولي، و"كان مخرجًا يعني انهيار الحتمية الميكانيكية"²¹⁰. مع حلول الربع الثاني من القرن العشرين، أصبحت فلسفة الكوانتوم بشكلٍ أو بآخر مناهضة للسببية الحتمية، لأن الفيزيائي أصبح "يعلم جيدًا حدود الدقة المتاحة، ويدرك صعوبة أن يجعل الظاهرة تكرر نفسها، إلا داخل حدودٍ من اللاتعيين – بعد أن لفت هايزنبورغ الأنظار إلى تأثير الأجهزة المعملية في الظواهر المرصودة – فلا يبحث عن اطراد الطبيعة، ويكفيه انتظامها القائم على أساسٍ إحصائي [وليس على أساسٍ سببي]، فيبحث عن احتمالية الظاهرة، أي تردُّها بنسبةٍ مئويةٍ معينة

²⁰⁹ الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين، 102-103، 107.

²¹⁰ المرجع نفسه، 114.

مستمدّة من تردداتٍ لوحظت في الماضي ويفترض أنها سوف تُرى في المستقبل، [بشكلٍ تقريبي فقط]²¹¹. نناقش في ما تبقى من هذا الجزء (بعض) مفاهيم نظرية التعقد التي سبق ونوّهنا بها في فقرةٍ سابقة.

أولاً، يحيل مفهوم التآني، استناداً إلى نظرية النسبية، إلى صعوبة الحكم بأن حدثاً مُعيّناً يكون قد وقع قبل أو بعد حدثٍ معيّنٍ آخر، لأن هناك أنظمة زمانية مختلفة باختلاف الملاحظ. بهذا الشكل، تمكنت نظرية النسبية من تقويض مفاهيم الاطراد والتسلسل الزمني القائم على مبدأ التعاقب، الذي يُعدُّ ضرورياً في مفهوم السببية لجعل الحادث السابق سبباً والحادث اللاحق نتيجة له²¹². وقد أكدت فيزياء الكوانتوم، لاحقاً، هذه الميزة الجوهرية، حيث يؤكد ريتشارد هيلاي على أن السبب والنتيجة في السببية الكوانتية (quantum causation) "لا يرتبطان دائماً عبر مسارٍ متواصلٍ للأحداث [بالشكل الذي يتصوره الحسُّ المشترك]، لكن الأسباب والنتائج/الأثار يمكن أن تحدث بشكلٍ آنيّ (متزامن) في لحظةٍ واحدة، كما يمكن أن تحدث الأسباب بعد حدوث نتائجها/أثارها"²¹³.

ثانياً، يفيد مفهوم الحساسية (المفرطة) للتغير في الشروط الابتدائية بأن التأثيرات المحلية (يمكن أن تؤدي إلى إنتاج آثار عالمية²¹⁴، حيث تتسم الظواهر/المنظومات المعقدة بحساسيتها المفرطة للتغير في الشروط الابتدائية، فضلاً عن حساسيتها المتعاضمة لمرور الزمن، وبكونها مفعمة بالعلاقات اللاخطية التي يمكن فيها لمُدخلاتٍ صغيرة أن تؤدي إلى نتائجٍ ضخمة²¹⁵. يستند هذا المفهوم إلى إسهامات لورنتز، خاصة تلك المؤسّسة لنظرية الشواش التي ظهرت في ورقته البحثية (1973) التي حملت العنوان ذائع الصيت، "قابلية التنبؤ: هل يمكن لرفرفة جناحي فراشة في البرازيل أن تُحدث إعصاراً في تكساس؟"

ثالثاً، يُعتبر التأثير درجة متقدمة وأشدّ تعقّداً من التفاعل (interaction)، بمعنى التفاعل بين الأفعال وردود الأفعال. في الفيزياء، يحدث التأثير بين جسمين – أو أكثر – يتمتعان بالقدرة على التأثير أحدهما على الآخر. لذلك، فإن مبدأ التأثير يُعتبر أشدّ تعقّداً من مبدأ التأثير السببي، إذ في الحالة الأولى تؤثر "الأسباب" على "النتائج" وفي الوقت نفسه تتأثر بها، بينما في الحالة الثانية، واستناداً إلى المنطق الوضعي للسببية، "الأسباب" فقط من شأنها أن تؤثر على "النتائج"، لأنها (يجب أن تكون) مستقلة عنها وسابقة لها زمنياً. مشكلة التأثير في الواقع الاجتماعي تكمن في أن

²¹¹ يمتى طريف الخولي، مشكلة العلوم الإنسانية: تقنيها وإمكانية حلها، مصر: مؤسسة هنداي للتعليم والثقافة، 2014، 115-116؛ الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين، 222-223.

²¹² الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين، 222.

²¹³ Richard Healey, "Causation in Quantum Mechanics," in Helen Beebe, Christopher Hitchcock, and Peter Menzies (eds.), *The Oxford Handbook of Causation*, NY: Oxford University Press, 2009, 587.

²¹⁴ معين روميه، "مدخل إلى نظرية التعقيد والشواش"، ورقة منشورة على موقع معابر،

http://www.maaber.org/issue_december03/epistemology_1.htm (تم التصفح بتاريخ 12.4.2015)

²¹⁵ إليا بريغوجين وإيزابيلا استنجرز (تر. طاهر شاهين و ديمة طاهر شاهين)، نظام ينتج عن الشواش: حوار جديد بين الإنسان والطبيعة، دمشق: الهيئة العام السورية للكتاب، 2008، 9-10.

"الأسباب" – أو الأفعال في المنطق التقليدي للتفاعل – ليست ثابتة أو معطاة، لكنها تتغير بشكلٍ ديناميكي مفرط التعقد، ولا يمكن التنبؤ بالكيفية التي (يمكن أن) تتغير بها، فضلاً عن التنبؤ بالكيفية التي (يمكن أن) تؤثر بها على "النتائج" – أو ردود الأفعال في المنطق التقليدي للتفاعل. أبعد من ذلك، تكمن مشكلة الواقع الاجتماعي في أن النتائج تتحول أثناء مسار التأثير إلى "أسبابٍ لأسبابها"، وهكذا من الصعب أثناء المسار التمييزُ بدقةٍ بين ما إذا كان الحدث (أ) يسبب الحدث (ب) أو أنه ينتج عنه (يقدم الشكل 60 مثلاً عن التأثير بين الفقر وعسكرة الإنفاق الحكومي).

رابعاً، من جهةٍ أخرى، يمكن لعدة تأثيراتٍ – قد يُنظر إليها على أنها بسيطة – أن تؤدي إلى ظاهرةٍ تعرف بالانبثاق/التولد (emergence)، وهو عبارة عن عملية تؤدي إلى ظهور وحداتٍ، أو وظائفٍ، أو خصائصٍ أكبر وأكثر تعقيداً عبر التأثير بين وحداتٍ أصغر وأبسط لم تكن تبدي أيّاً من (هذه) الوظائف أو الخصائص الجديدة المنبثقة خلال مسار التأثير. بهذا المفهوم، يتعارض مبدأ الانبثاق مع التصور الوضعي للسببية. فضلاً عن ذلك، يبدو مفهوم الانبثاق ملائماً للتمييز بين سلوك النظم الخطية والنظم اللاخطية، ففي النظم الخطية يكون النظام مساوياً لمجموع الأجزاء المكونة له، لكن في النظم اللاخطية يكون النظام إمّا أكبر (بكثير) أو أقل (بكثير) من مجموع أجزائه²¹⁶. وتكمن المشكلة في أن النظم الخطية يصعبُ التنبؤ بسلوكها، حيث أن أيّ خطأ بسيطٍ في تقدير الحالة الابتدائية (قد) يؤدي إلى خطأ كبيرٍ جداً في الحالة النهائية²¹⁷.

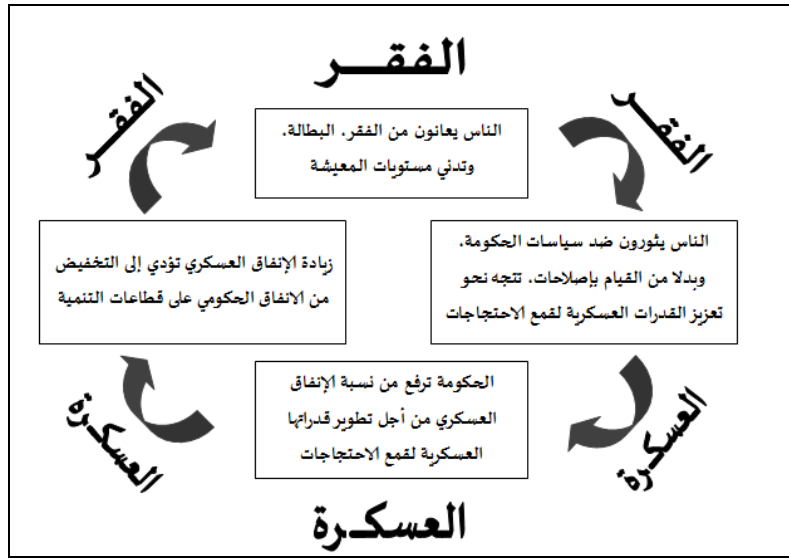
خامساً، هناك مفهومٌ آخر أدى إلى تقويض مبدأ الحتمية السببية/السببية الحتمية، هو مفهوم المصادفة، الذي أصبح جزءاً أصيلاً في بنية الطبيعة. قبل فيزياء الكوانتوم، كانت المصادفة والاحتمال يُفسران تفسيراً ذاتياً، بإحاطتهما إلى جهل الذات العارفة وعجزها عن الإحاطة الكاملة بأسباب الظاهرة. غير أن الميكانيكا الموجية ومعادلات شرودينغر كان من شأنها أن كرست إعادة التفكير فيهما على أنهما تفسيران لصميم طبيعة الظاهرة موضوع البحث. وبذلك، أصبح الاحتمالُ، بالمعنى المتعارض مع اليقين، موضوعياً وليس ذاتياً²¹⁸. تتسم المصادفة في فيزياء

²¹⁶ هناك مثالٌ شائعٌ يمكن الإحالة إليه لفهم كيف أن النظام المنبثق، إذا كان لاختطياً، يمكن أن يكون أكبر أو أقل من مجموع أجزائه. إذا كان العاملُ في مصنعٍ ما ينتج 10 وحداتٍ يوميًا، فالمتوقع أن تؤدي إضافة عاملٍ آخر إلى زيادة الإنتاج لتصبح 20 وحدة يوميًا (10+10)، هذا إذا افترضنا أن عملية الإنتاج في المصنع تشكل نظاماً خطياً، بمعنى أن الكل يساوي مجموع أجزائه. غير أن هناك عوامل عشوائية أخرى يمكن أن تجعل هذا النظام يسلك سلوكاً لاختطياً، وهي عوامل من غير الممكن تحديدها في البداية، ومن ثم من غير الممكن التنبؤ بسلوك النظام في المستقبل. مثلاً، من الممكن أن تنبثق عن التأثير بين العاملين علاقةٌ تنافسٍ تدفعهما للعمل بطاقة إنتاج أكبر، فيتجاوز الإنتاج قيمة العشر وحدات لكل عامل يوميًا، كما أنه من الممكن أن تنبثق عن التأثير بين العاملين علاقةٌ إلهاءٍ وتشتيتٍ متبادلٍ للانبثاق تدفعهما للعمل بطاقة إنتاج أقل من المعتاد (هنا يكون النظام أقل من مجموع أجزائه).

²¹⁷ جون غريبين (تر. صبيح عطا الله)، البساطة العميقة: الانتظام في الشواش والتعقيد. مصر: الهيئة المصرية للكتاب، 2013، 31.

²¹⁸ الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين، 223.

الكوانتوم، كما سبق في الفصل الثاني، بأنها مطلقة ومتأصلة في الطبيعة. وهنا يصبح التسليم بالمصادفة طريقة أخرى للتسليم بأن المنظومة موضوع البحث إنما هي أشد تعقداً من أن نستطيع وصفها²¹⁹ بنظرياتنا الاختزالية (حو)لها.



الشكل (60): التأثير بين الفقر وعسكرة الإنفاق الحكومي²²⁰

نختمُ هذا المبحث بجزءٍ يسعى إلى بعث إعادة التفكير في الجدل بشأن أسباب نهاية الحرب الباردة، في ضوء النقاش الذي تقدّم في هذا المبحث حول إشكالية السببية. لماذا نهاية الحرب الباردة؟ لأن هناك اعتقادًا سائدًا بأن تفسير نهاية الحرب الباردة يمكن أن يُوظف كمحكٍ لتقييم مختلف المقاربات النظرية المساهمة في الحقل²²¹. ونحاول في نهاية الجزء التالي أن نبين إمكانية الاستفادة من الدروس السابقة من أجل (إعادة) التفكير في الحرب الباردة باعتبارها عملية أشد تعقداً من أن نستطيع وصفها عبر نظرياتنا الاختزالية (حو)لها. كما نستند إلى أعمال ليبو، حول استعمال "التفكير الشرطي المعاكس للوقائع" في العلاقات الدولية للمجادلة بأن إنكار الصدفة، أو تجاهلها، أو التقليل من أهميتها، هو الذي يدفعنا نحو الاحتفاء بنظريات/تفسيراتٍ مغالية في التبسيط و/أو الاختزال، كنظرياتنا وتفسيراتنا لنهاية الحرب الباردة.

²¹⁹ David Peat, *From Certainty to Uncertainty :The Story of Science and Ideas in the Twentieth Century*, USA : Joseph Henry Press, 2002, 9.

²²⁰ downloaded and adapted from:

<http://frontline.worldvision.org.nz/images/infozone/force-causes-poverty-repression.gif> (accessed on 6.2.2015)

²²¹ Margarita H. Petrova, "The End of the Cold War: A Battle or Bridging Ground Between Rationalist and Ideational Approaches in International Relations?" *European Journal of International Relations* 9(1): 2003, 120-122.

3-3- لماذا انتهت الحرب الباردة ؟

بدأت الدراسات الدولية في الفترة الممتدة من منتصف خمسينيات إلى منتصف ثمانينات القرن الماضي وكأنها مشغولة بالبحث في الأسباب التي تفسر ثبات واستمرار الحرب الباردة، ما جعل نظرية العلاقات الدولية تبدو وكأنها نظرية حول اللاتغير في السياسة الدولية. لذلك، يسود الانطباع بأن نهاية الحرب الباردة شكلت مفاجأة لمنظري العلاقات الدولية، سواءً من حيث نهايتها في حد ذاتها، أو من حيث كيفيتها، بمعنى عدم تحولها من حرب باردة إلى حرب ساخنة. ومنذ بداية التسعينيات، احتدم نقاشٌ حول الكيفية الأمثل لتفسير هذا الحدث الحاسم في التاريخ المعاصر. من وجهة نظر ماثيو إيفانجيليستا، (ي)عرف النقاش حول نهاية الحرب الباردة ما أسماه جيمس كورث – في سياقٍ مختلف – "أجمة من النظريات"، وهو أمرٌ من غير الواضح ما إذا كان يُعتبر نعمة أم نقمة على هذا النقاش²²². كذلك، يشير كلٌّ من لييو وجانيس غروسشتاين إلى وجود (العديد من) التفسيرات المتنافسة لنهاية الحرب الباردة، وفي غياب أية حدود واضحة بينها، لا يجد المرء أمامه غير القيام بلعبة القفز هنا وهناك (leapfrog)²²³ بين هذه التفسيرات.

هناك جانبٌ آخرٌ مهمٌ للدور الذي (ي)لعبه النقاش حول نهاية الحرب الباردة داخل الحقل. يتمثل في إضفاء الشرعية المعرفية على نظريات معينة (البنائية) ونزعها عن أخرى (الواقعية). سبق وأن تبين في الأجزاء السابقة من

²²² للإطلاع على (بعض) المداخلات في النقاش حول نهاية الحرب الباردة، أنظر:

Matthew Evangelista, "Explaining the Cold War's End Process Tracing All the Way Down?" in Andrew Bennett and Jeffrey T. Checkel (eds.), *Process Tracing: From Metaphor to Analytic Tool*, UK: Cambridge University Press, 2015; Daniel Deudney and G. John Ikenberry, "The End of the Cold War after 20 Years: Reconsiderations, Retrospectives and Revisions," *International Politics* 48(4/5): 2011, 435-440; Thomas Risse, "Ideas, Discourse, Power and the End of the Cold War: 20 Years On," *International Politics* 48(4/5): 2011, 591-606; Michael Cox, "The Uses and Abuses of History: The End of the Cold War and Soviet Collapse," *International Politics* 48(4/5): 2011, 627–646; Robert S. Snyder, "Bridging the Realist/Constructivist Divide: The Case of the Counterrevolution in Soviet Foreign Policy at the End of the Cold War," *Foreign Policy Analysis* vol. 1: 2005; Margarita H. Petrova, "The End of the Cold War: A Battle or Bridging Ground Between Rationalist and Ideational Approaches in International Relations?" *European Journal of International Relations* 9(1): 2003, 115-163; Richard K. Herrmann and Richard Ned Lebow (eds.), *Ending the Cold War: Interpretations, Causation, and the Study of International Relations*, NY: Palgrave Macmillan, 2004; Vendulka Kubáľková, "'Soviet New Thinking' and the End of the Cold War: Five Explanations," in Vendulka Kubáľková (ed.), *Foreign Policy in a Constructed World*, NY: M. E. Sharpe, 2001; Douglas Lemke, "The Continuation of History: Power Transition Theory and the End of the Cold War," *Journal of Peace Research* 34(1): 1997, 23-36; Richard Ned Lebow and Thomas Risse-Kappen (eds.), *International Relations Theory and the End of the Cold War*, NY: Columbia University Press, 1996; David A. Baldwin, "Security Studies and the End of the Cold War," *World Politics* vol. 48: 1995, 117-141; Richard Ned Lebow, "The Long Peace, the End of the Cold War, and the Failure of Realism," *International Organization* 48(2): 1994, 249-277; Michael J. Hogan (ed.), *The End of the Cold War: Its Meaning and Implications*, NY: Cambridge University Press, 1992.

²²³ Richard Ned Lebow and Janice Gross Stein, "Understanding the End of the Cold War as a Non-Linear Confluence," in Herrmann and Lebow (eds.), 190.

هذا المبحث بأن النظريات العقلانية، بما في ذلك الواقعية، تستند بشكل واضح إلى تصورٍ وضعي-هيومي للسببية. لذلك، سنركز على مشكلة المقولة الشائعة التي مفادها أن نهاية الحرب الباردة بالكيفية التي انتهت بها من شأنها أن تضيء الشرعية على الإدعاء بأفضلية المداخلات البنائية بشأن دور (التغير في) الأفكار في نهاية الحرب الباردة، ومن ثم في حقل العلاقات الدولية.

هناك من يذهب إلى حدّ المجادلة بأن البنائية أصلاً لم تكن لتعرف الزخم الذي عرفته إلا بفضل مداخلاتها بشأن تفسير نهاية الحرب الباردة²²⁴، رغم أن العلاقة بين (التغير في) العوامل المتعلقة بالأفكار (ideational) و(التغير في) العوامل المادية (material) لم يكن إطلاقاً بالوضوح والبساطة التي تتصورها الأصواتُ المحتفية بأفضلية البنائية في فهم نهاية الحرب الباردة. بمعنى أنه من غير الواضح ما إذا كان التغير في الأفكار يحدث بشكلٍ مستقلٍ أم أنه يحدث استجابةً لتغيرٍ سابقٍ في العوامل المادية. منطلقُ هذه الحجة أنه إذا كان الفاعلُ "القويُّ دائماً [يفكر في] فعل ما تُمكنه قوته من فعله"²²⁵، على حد تعبير ثيوسيديديز، فإن التغير في طبيعة قوته و/أو حجمها يؤدي إلى تغيرٍ في أفكار الفاعل حول ما يمكنه أو ما لا يمكنه فعله. في هذا السياق، وخلافاً لما أكد عليه ديفيس و وولفورث²²⁶، كيف يمكن التأكد مما إذا كان من الأفضل تفسير معارضة غورباتشيف للاستمرار في استعمال القوة العسكرية للمحافظة على الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية من خلال (التغير في) الأفكار أم (التغير في) القدرات المادية (العسكرية والاقتصادية) للاتحاد السوفييتي؟ يمكن الإحالة بهذا الشأن إلى الحجج التي قدمها بروكس و وولفورث القائلة بأن التغير في القوى المادية، كانهيار الاقتصاد السوفييتي²²⁷ الذي تراجع إلى أدنى مستويات النمو مع بداية الثمانينات، هو الذي يؤصل للتفكير الجديد الذي تبناه الرئيس السوفييتي غورباتشيف، والذي أدى إلى نهاية الحرب الباردة²²⁸.

يبدو أن غورباتشيف كان يدرك أن إنقاذ الاقتصاد السوفييتي لم يكن ممكناً إلا من خلال إعادة النظر في السياسة الخارجية السوفييتية التي تضبطها سياسات الحرب الباردة. وقد كان التوقف عن الحديث عن الغرب كعدوٍ والشروع في الحديث عنه كصديق بداية هذا المشروع (الاجتماعي في جوهره). لكن من الناحية التحليلية، من الواضح

²²⁴ Snyder, 55; Stefano Guzzini, "A Reconstruction of Constructivism in International Relations," *European Journal of International Relations* 6:2 (2000), 154.

²²⁵ Dougherty and Pfaltzgraff, 69.

²²⁶ James Davis and William Wohlforth, "German Unification," in Herrmann and Lebow (eds.), 131-157.

²²⁷ S. G. Brooks and W. Wohlforth, "From Old Thinking to New Thinking: Qualitative Research," *International Security* vol. 26: 2002, 93-111.

²²⁸ يرى بن عنتر أنه رغم أهمية هذه الأسئلة، ورغم أنه من الواضح أن التغير في قدرات الاتحاد السوفييتي كان له تأثير على سياسات غورباتشيف، إلا أنه من الصعب الجزم بأن التغير في الأفكار (أفكار غورباتشوف ومعاونيه) لم تلعب دوراً مهماً في صياغة هذه السياسات. ويعطي مثالا بالحالة الأمريكية التي تؤكد أن عدم التغير في القدرات المادية لا يمنع التغير في الأفكار. يمكن تأكيد هذه الفرضية عبر المقارنة، مثلاً، بين سياسات جورج بوش الابن وسياسات كلٍّ من سابقه بيل كلنتون وخلفه باراك أوباما. بن عنتر، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2016.12.3.

أن الهدف بالنسبة إلى غورباتشيف لم يكن تغيير الهوية في حد ذاتها، لكن الهدف كان يكمن في التأثير على البنية، حيث كان يأمل أن يساهم إنقاذ الاقتصاد السوفييتي المنهك من سياسات الحرب الباردة في إنقاذ بنية النظام الدولي ثنائي الأقطاب. وقد كان الوزير إدوورد شيفرنادزه واضحاً بهذا الشأن عندما قال بأن "الهدف من الدبلوماسية الجديدة] هو خلق بيئة ملائمة لتطوير التنمية المحلية"²²⁹.

الواقع أن هذا النمط من التفكير - الذي دشنته غورباتشيف - لم يكن فقط "جديداً" بالنسبة للمناخ السياسي السائد في الاتحاد السوفييتي، ولكنه كان "ثورياً" على الأرجح. حيث دعا على سبيل المثال إلى نبذ الصراع الطبقي كأساسٍ للسياسة الخارجية السوفييتية، كما دافع عن سياسة خارجية جديدة مبنية على: الأمن المشترك؛ التخلي عن سياسات سباق التسلح النووي مع الولايات المتحدة؛ تعزيز سياسات التعاون الإقليمي؛ إعادة النظر في سياسات دعم الأنظمة الشيوعية عبر العالم؛ ولاحقاً الإعلان عن مبدأ عدم التدخل في السياسات الداخلية لجمهوريات أوروبا الشرقية. هذا ما (يدفع) البنائين إلى التمسك بالادعاء بأن تخلي غورباتشيف عن الصراع الطبقي كأساسٍ للسياسة الخارجية السوفييتية أدى إلى تغيير "هوية" الدولة، وهو ما أدى بدوره إلى تغيير الكيفية التي تُحدّد بها الدولة مصالحها القومية²³⁰. أبعد من ذلك، أدى التخلي عن الصراع الطبقي كأساسٍ للسياسة الخارجية السوفييتية إلى إطلاق مسارٍ معقد من التفاعلات (الاجتماعية في الأساس) بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة التي لم تُغيّر فقط من الكيفية التي تحدد بها الدولتان مصالحهما القومية إحداهما إزاء الأخرى، لكنها غيّرت كذلك من بنية النظام الدولي في حد ذاته²³¹.

²²⁹ cited in Snyder, 63.

²³⁰ يؤكد بن عنتر، في هذا السياق، على أن هذه التغييرات كانت لأهداف في غاية من الواقعية. حيث كان غورباتشيف على وعي بضعف الاتحاد السوفييتي مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن وعيه بضرورة إنقاذ الاقتصادي السوفييتي دون فسخ المجال للولايات المتحدة لتنفرد بالعالم. فهو، من هذا المنظور، حاول توظيف (التغيير في) الأفكار خدمة لمصالح واقعية. فكان مثلاً يستعمل خطاب "البيت المشترك" أملاً في فك الارتباط بين أوروبا والولايات المتحدة. كما كان يستعمل خطاب "تعزيز دور الأمم المتحدة" للحد من الإنفرادية الأمريكية في وقت ضعف فيه الاتحاد السوفييتي، فهو يعلم أن نقل المزيد من الصلاحيات من الدول إلى الأمم المتحدة سيضعف الولايات المتحدة وليس الاتحاد السوفييتي لأن هذا الأخير ضعيف أصلاً. وكان يسعى لتجاوز الثنائية القطبية بضمان مكانة للاتحاد السوفييتي، لكن مع تجنب انفراد أمريكي عبر الأحادية القطبية. لكن الذي حدث، طبعاً، كان عكس ذلك. بن عنتر، برید إلكتروني إلى الباحث، 2016.12.3.

²³¹ بالنسبة لكوسلوفسكي وكراتوتشفيل، هناك عامل آخر لا يقل أهمية أدى إلى هذا التحول، يتمثل في تخلي غورباتشيف عن مبدأ بريجنيف. حيث، وكغيرهما من البنائين، يرى كوسلوفسكي وكراتوتشفيل أن التحول لم يحدث بسبب تغير في العوامل المادية بقدر ما حدث بسبب تغير في طبيعة "المعايير" التي تضبط سلوك الدولة السوفييتية بعد وصول غورباتشيف إلى الحكم. أنظر:

R. Koslowski and F. V. Kratochwil, "Understanding Change in International Politics: The Soviet Empire's Demise and the International System," *International Organization* vol. 48: 1994, 215-248.

ينص مبدأ بريجنيف (1968) على أن الكومنولث الاشتراكي ككل يحتفظ بالحق في التدخل في أيّ من الدول الأعضاء كلما تعرّض انحيازه الإيديولوجي إلى الخطر من قبل قوى معادية.

من جهةٍ أخرى، شدّد ليُّو على الصعوبة البالغة التي واجهها المشاركون في كتابٍ جماعي حول نهاية الحرب الباردة (2004)²³² في تحديد ما إذا كان ينبغي عليهم التعامل مع المفاهيم، التي وظفوها من أجل التفسير، كأسبابٍ لنهاية الحرب الباردة أم كنتائجٍ لها. يبدو أن هذا راجعٌ أساسًا إلى أن هذه المفاهيم (القدرات أو الأفكار أو السياسات المحلية أو أنماط القيادة) هي في نهاية المطاف مفاهيمٌ "نحن" نقوم بفرضها على العالم الخارجي بالنسبة لنا²³³، وليست متأصلة فيه. في ما يلي مجموعة من الأحداث التي تُورِّخ كأسبابٍ مباشرة لنهاية الحرب الباردة²³⁴: سقوط جدار برلين (نوفمبر 1989): قمة مالطا بين الرئيسين بوش الأب وغورباتشيف (ديسمبر 1989): إعلان غورباتشيف عن إنهاء احتكار الحزب الشيوعي للمجال السياسي (جويلية 1990): نجاح التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في التصدي للغزو العراقي للكويت تحت غطاء مجلس الأمن الدولي (أوت 1990-فيفري 1991)²³⁵: إعادة توحيد ألمانيا (أكتوبر 1990): توقيع ميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة الذي أسس لنظامٍ أمني إقليمي جديد (نوفمبر 1990): حل منظمة ميثاق وارسو (جويلية 1991): فشل محاولة الانقلاب على غورباتشيف (أوت 1991) مما قاد إلى سلسلة من الأحداث المتعاقبة، أدت في نهاية المطاف إلى تفكك الاتحاد السوفييتي بشكلٍ رسمي نهاية 1991.

تبقى هذه اللائحة مفتوحة بقدر ما تبقى الصعوبة التي شدد عليها ليُّو قائمة، إذ كيف يمكن تحديد ما إذا كانت هذه الأحداث أسبابًا لنهاية الحرب الباردة أو ما إذا كانت نتائج لها؟ لذلك، ينبغي أن تتوقف المقاربات النظرية لهذه المسألة، وغيرها من مسائل السياسة العالمية، عند الدروس المستفادة من نظرية التعقد، خاصة ما يتعلق بالتأني والتأثر بين المتغيرات المستقلة (النتائج) والمتغيرات التابعة (الأسباب) في المركبات السببية الاجتماعية.

يمكن استعارة عبارةٍ استخدمها إيفانجيليستا لتبرير الحاجة إلى حدثٍ معين - على سلم الزمن - لوقف عملية تعقب المسار (process-tracing) الذي أدى إلى نهاية الحرب الباردة. يجادلُ إيفانجيليستا بأن هناك عدة "نهاياتٍ"²³⁶ بدلا من الحديث عن نهايةٍ واحدةٍ للحرب الباردة. فكلما ركّزنا على حدثٍ ميكرٍ على أنه السبب (الرئيسي) في نهاية الحرب الباردة، كلما مثلت الأحداث المتأخرة نتائج لنهاية الحرب الباردة. إذًا، فالتمييز بين الأسباب والنتائج يعتمد على النقطة - على سلم الزمن - التي تتوقف عندها عملية تعقب المسار السببي.

أخيرًا، هل يُعدُّ السؤالُ عما إذا كان للصدفة دورٌ في نهاية الحرب الباردة مبحثًا مشروعًا في حقلٍ معرفي يسعى منذ العقود الأولى لولادته إلى أن يصبح علمًا (وضعيًا)؟ يبدو أن الجواب يتوقفُ على مدى استيعاب الحقل للتحوّل

²³² Herrmann and Lebow (eds.), *Ending the Cold War*, op. cit.

²³³ Lebow and Stein, 190.

²³⁴ See Evangelista, 155-156.

²³⁵ لم يحدث هذا التعاون من أجل التعاون في حد ذاته، لكن يبدو أنه كان هناك نوع من المقاضية ثنائية الأطراف، حيث لا تدخل الولايات المتحدة فيما كان يجري آنذاك في جمهوريات البلطيق، مقابل دعم الاتحاد السوفييتي للاتلاف الدولي بقيادة أمريكا لتحرير الكويت.

²³⁶ Ibid., 157.

الفلسفي الذي تُحدثه نظريتهُ التعقد. لناخذ مفهوم/مبدأ الصدفة على سبيل المثال. سبق وتبيّن أن الصدفة أصبحت، في ظل إسهامات نظرية التعقد خاصة في فيزياء الكوانتوم، جزءاً أصيلاً لا يتجزأ من الطبيعة، ولم تعد تمثلُ إحالة على جهل الذات العارفة وعجزها عن الإحاطة بشكلٍ كاملٍ بأسباب الظاهرة موضوع المعرفة. كما سبق وتبيّن أن التسليم بدور الصدفة أصبح طريقة أخرى للتسليم بأن الظاهرة، موضوع البحث، (قد) تكون أشد تعقداً من أن نستطيع وصفها²³⁷ من خلال نظريتنا الاختزالية (حو)لها. إذا كان الأمر كذلك، فإن إنكار الصدفة، أو تجاهلها، أو التقليل من أهميتها، من شأنه أن يمهّد الطريق أمام الباحث للوصول إلى نظرياتٍ/تفسيراتٍ مغالية في التبسيط و/أو الاختزال.

في كتابٍ، غير ذائع الصيت صدر سنة 2010 تحت عنوان "الفاكهة المحرمة: التفكير الشرطي المعاكس للوقائع والعلاقات الدولية"²³⁸، يقترح ليبيو إعادة التفكير في المسار(ات) البديلة(ة) للحرب الباردة عبر منطق التفكير الشرطي المعاكس للوقائع من أجل فهم أفضل للأسباب التي أدت إلى نهاية الحرب، بعيداً عن الوهم الذي أسس له البنائيون القائل بأنه كان من الممكن التنبؤ بنهاية الحرب الباردة لو ركزنا على العوامل المتعلقة بالأفكار وليس على العوامل المادية كما كان يفعل العقلانيون. المقصودُ بالمقولات الشرطية المعاكسة للوقائع (counterfactuals) تلك المقولات التي تقوم على الافتراض التالي: "ماذا كان سيحدث لو لم يحدث (أ)؟" في تعريف كارناب، القضية الشرطية المعاكسة للوقائع هي تلك القضية التي تقرر أنه إذا لم يكن حادثٌ معين – (أ) – قد وقع، إذاً لكان نتج عن ذلك حدثٌ آخر – (ب)²³⁹ – غير الحدث (ب) الذي وقع فعلاً.

وفقاً لهذا المنطق الذي لا يختلف عن منطق التجارب الذهنية التي سبق وصادفنا بعضها في الفصل الثاني عند فيزيائي الكوانتوم، يطرح ليبيو سؤالاً لا يخلو من استفزازٍ للذهن: ماذا كان سيحدث لو تصدّر الصحف الأمريكية الصادرة يوم 31 مارس 1981 الخبر التالي: "الأطباء يُعبّرون عن أسهم من تعافي الرئيس ريغن من رصاصة هينكلي التي استقرت في رأسه"²⁴⁰، ونائب الرئيس بوش [الأب] يستلم الرئاسة في الولايات المتحدة"، بينما تصدّر [الصحف الروسية] الصادرة يوم 6 مارس 1985 الخبر التالي: "اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي تنتخب بالإجماع الرفيق غريشين كأمين عام للحزب؟" من الواضح أنه لو حدث هذا لما عرف العالم "ظاهرة غورباتشيف" ولا الغلاسنوست ولا البيروسترويك. لو حدث هذا، لتولى السلطة في الاتحاد السوفييتي محافظٌ متشدّد من طراز فيكتور غريشين (1914–1992) ولتبنى مزيداً من النزعة البرجنيفية القائمة على تصعيد العداء للولايات المتحدة. لو حدث هذا، لتولى السلطة في الولايات المتحدة رئيسٌ محافظٌ من طراز جورج بوش [الأب]، ولما تحمس للمضي قدماً في سياسات "إذابة الجليد" في العلاقات بين القوتين العظميين. لو حدث هذا، فمن المرجح أن جدار برلين ما كان

²³⁷ Peat, *From Certainty to Uncertainty*, 9.

²³⁸ Richard Ned Lebow, *Forbidden Fruit: Counterfactuals and International Relations*, NJ: Princeton University Press, 2010.

²³⁹ رودولف كارناب (تر. السيد نفاذي)، الأسس الفلسفية للفيزياء، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 2003، 237-238.

²⁴⁰ يفترض ليبيو أن محاولة الاغتيال التي تعرض لها الرئيس ريغن مساء 30 مارس 1981، بعد شهرين من توليه الرئاسة، على يد جون هينكلي، نجحت في إصابته برصاصةٍ على مستوى الرأس ولم يتمكن من التعافي منها.

ليسقط، ولاستمرَّ حُكم النخب الشيوعية المعادية للغرب في موسكو وعبر مختلف عواصم أوروبا الشرقية. لو حدث هذا، لعمِل كلُّ من حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو على تطوير ونشر جيلٍ جديدٍ من الأسلحة بسبب استمرار الجمود في محادثاتِ الحدِّ من الأسلحة الإستراتيجية بين القوتين العظميين. لو حدث هذا، لما انتهت الحرب الباردة²⁴¹. ومن المرجح أنها كانت لتستمر على وتيرتها، ومن المحتمل أنها كانت لتزداد حدة²⁴².

يجادل ليْبُو بأن تجربة ذهنية، بهذا الشكل، من شأنها أن تؤدي إلى الاستنتاج بأن نهاية الحرب الباردة حدثت بمحض الصدفة (highly contingent). بدون غورباتشيف و ريغن، كان بإمكان الحرب أن تستمر على الأقل لبعض الوقت، ومن الممكن أن تستمر بشكلٍ أكثر حدة، ليس فقط بسبب الاستراتيجيات التي تبناها غورباتشيف و ريغن، فقد كانت نهاية الحرب الباردة عبارة عن مسارٍ تكراري (iterative) من التأثيرات الاستراتيجية بين غورباتشيف و ريغن شخصيًا من جهةٍ. ومستشاريهما الأكثر نفوذًا من جهةٍ أخرى. وقد كان لهذه التأثيرات دورٌ مهمٌ في تشكيل تفضيلتهما والتزاماتهما وتوقعاتهما من مزايا ومكاسب المعاملة بالمثل²⁴³. إذا كان الأمر يتعلق مباشرة بوصول ريغن ثم غورباتشيف إلى السلطة، فمن غير المجدي الادعاء بوجود أسبابٍ موضوعيةٍ كان بالإمكان الاعتمادُ عليها للتنبؤ بنهاية الحرب الباردة.

يضيفُ ليْبُو عاملاً حاسماً آخر للتأكيد على أهمية الصدفة في تفسير نهاية الحرب الباردة والكيفية التي انتهت بها. يتمثل هذا العامل في التوقيت (timing). بمعنى، لو حدث وأن عاش يوري أندروبوف (1914–1984) أو كونستونتين تشرنينكو (1911–1985) بضع سنواتٍ إضافية، لتصادف وصولُ غورباتشيف إلى الحكم مع وجود جورج بوش الأب في الحكم بدلا من ريغن. ومن المعروف أن بوش عندما تسلم الرئاسة في 1988 لم يكن مقتنعا تماما بأن غورباتشيف صادقٌ في مساعيه مع ريغن لإنهاء الحرب الباردة²⁴⁴، وقد أبدى ميلا نحو التريث إن لم يكن التوقف عن القيام بالمزيد من الخطوات في هذا المسار²⁴⁵. وقد كان يشاركه هذا الموقف قطاعٌ واسعٌ من مستشاري لجنة الأمن القومي. ففي

²⁴¹ Lebow, *Forbidden Fruit*, 130.

²⁴² من وجهة نظر بن عنتر، رغم أنه يمكن القبول بهذا المنطق، إلا أنه يقع في الفخ نفسه الذي يقول أصحابه أن البنائية وقعت فيه، أي النزعة لبناء التحليل بعدياً (أنظر المبحث الأول من هذا الفصل). فمنطق ليْبُو يطرح تساؤلاتٍ تستند إلى ما حدث قبلا (نهاية الحرب الباردة)، وبالتالي فهو لم يأت بجديدي في واقع الحال، فضلا عن إدخاله التحليل في متاهاتٍ تاريخية لا نهاية لها. إذ يمكن، على سبيل المثال، أن يقول علماء الجيولوجيا أنه لولا الانفجار العظيم لما تشكل الكون، والذين يؤمنون بما ورد في الكتب السماوية سيقولون لولا إرادة الله لما وُجد الكون ولولا خطيئة آدم لما خرج من الجنة وهكذا. هذا المنطق من شأنه أن يكرس السؤال: ما هي حدود "لو؟". بن عنتر، يريد إلكتروني إلى الباحث، 3.12.2016.

²⁴³ Lebow, *Forbidden Fruit*, 131.

²⁴⁴ يُذكر كذلك أن بوش، عند استلامه السلطة، لم يكن مقتنعا تماما بأن الحرب الباردة كانت في طريقها نحو النهاية، واستمر كذلك إلى أن التقى غورباتشيف في مالطا (ديسمبر 1989) وتطورت بينهما علاقة شخصية طيبة، حيث صرح له غورباتشيف مرارا بأنهم في موسكو "ما عادوا يعتبرون [الغرب] عدوا لهم". أنظر: Evangelista, 157.

²⁴⁵ See also Evangelista, 156.

غياب ريغن، الذي كان أكثر التزامًا بالاستجابة بشكلٍ إيجابي لمبادرات غورباتشيف من أيٍّ من مستشاريه، كان يمكن أن تزداد صعوبة التلطيف من رياح الحرب الباردة حتى عندما كان غورباتشيف لا يزال في السلطة²⁴⁶.

يبدو فعلاً أننا مهينون للاعتقاد بأن الأحداث الكبرى لديها أسبابٌ كبرى. وينعكسُ هذا الاعتقاد بشكلٍ روتينيٍّ في السرديات التاريخية وفي النظريات الاجتماعية، بما في ذلك نظريات العلاقات الدولية. فقد اعتاد مؤرخو ومفكرو العلاقات الدولية، منذ ثيوسيديدز، على منح الامتياز – وفي كلِّ الحالات تقريباً – للأسباب الجوهرية/غير المباشرة على حساب الأسباب المباشرة/الثانوية للأحداث (underlying over immediate causes). حيث تشدّد هذه السرديات، في حالة نهاية الحرب الباردة مثلاً، على مجموعةٍ من الأسباب البنيوية العميقة، كفضل الشيوعية كنظامٍ اجتماعي – اقتصادي، و/أو التراجع النسبي للاتحاد السوفييتي في مواجهة الغرب²⁴⁷، في حين أن كل الأنظمة الاجتماعية (وحتى أغلب الأنظمة الفيزيائية والبيولوجية) هي أنظمة مفتوحة وحساسة للتغيرات في الشروط الابتدائية لعملها، مَهْمَا كانت طفيفة أو عشوائية. لنأخذ مثلاً نظام التطور البيولوجي، وهو نظامٌ مفتوحٌ في جوهره، فالتطور يحدث نتيجة لظاهرتي التغير البيولوجي والانتقاء الطبيعي. حيث يحدث التغير البيولوجي بفعل عمليات تزاوج وطفرة جينية عشوائية تماماً، بينما يعتمد الانتقاء الطبيعي على طبيعة وتنوع البيئات الإيكولوجية، فضلاً عن التنافس بينها. في المقابل، تتشكل هذه البيئات بدورها (ويعاد تشكيلها) بفعل عوامل كالانجرافات القارية، المخرجات المتفاوتة القادمة من الشمس، التغيرات في مدار الأرض، والظروف المحلية التي يصعب تحديدها. في سياقٍ معقد كهذا، يدرك علماء البيولوجيا تماماً أن جميع الأسباب الرئيسية للتطور تتسم بالعشوائية، و إذا لم تكن كذلك، فهي تتفاعل في أنماطٍ لاختطية ومعقدة تجعل من التنبؤ بعيد المدى أمراً مستحيلاً²⁴⁸.

تتعامل العلوم الطبيعية – من الفيزياء إلى البيولوجيا – بشكلٍ روتينيٍّ مع الظواهر اللاخطية، لذلك فهي تشدد على الطابع الإشكالي للإقدام على التنبؤ عندما يتعلق الأمر بعدة متغيرات تربطها علاقاتٌ تأثرٍ معقدة. وحتى الأنظمة البسيطة، تبدأ بسيطة لكنها سرعان ما يُصبح سلوكها غير قابلٍ للتنبؤ إذا ما حدثت تغييراتٌ بسيطة في مدخلاتها الابتدائية. هذا في ما يتعلق بالعلوم الطبيعية. أما بالنسبة لحقل العلاقات الدولية كعلمٍ اجتماعي، حيث يتميز الواقع الاجتماعي بدرجاتٍ عاليةٍ جداً من التعقد واللاخطية، فمن الواضح أن ما يزيد عن ستين سنة من البحوث السلوكية ومحاولات بناء نظرياتٍ علمية لم تحسّن من قدرتنا على التنبؤ بالأحداث²⁴⁹. بإمكان المرء أن يفكر بعددٍ من الأحداث التي نصنفها كأحداث كبرى أو حاسمة في التاريخ المعاصر للسياسة الدولية.

²⁴⁶ Lebow, *Forbidden Fruit*, 264.

²⁴⁷ Ibid., 266.

²⁴⁸ Ibid., 265.

²⁴⁹ Ibid., 11.

إن الغاية الأساسية من التفكير في العالم على أنه قابلٌ للتنبؤ لا تكمن في القابلية للتنبؤ في حد ذاتها، بل في التقليل من احتمالات وقوع أحداثٍ مأساوية، كالفيضانات، أو الأوبئة، أو انهيار الأسواق، أو الحروب. تكمن المُشكلة، كما يتحدث عنها ليَبُو، في ميلنا المتواصل للإنكار، حيث نوهم أنفسنا بأن المستقبل لن يختلف كثيرًا عن الماضي، وإذا اختلف عنه فبإمكاننا أن نتنبأ ونتحكم في مسار الاختلاف. نحن نستمرُّ في إنكار عدم قدرتنا على التنبؤ رغم أن الأحداث المأساوية الحديثة جدًّا، الماثلة أمام أعيننا، تثبت لنا بشكلٍ واضحٍ أن منطق القطيعة – وليس منطق الاستمرارية – هو الذي يحكم مسار الأحداث، وأن القطيعة بين مسار الأحداث في الماضي ومسارها في المستقبل غالبًا ما يحدث بسبب أحداثٍ لم نكن قادرين على التنبؤ بحدوثها²⁵⁰ (كنهاية الحرب الباردة أو الربيع العربي). ويبدو أن وهم رؤية الأحداث في الماضي على أنه كان من الممكن التنبؤ بها قبل حدوثها (hindsight bias) – كما يحدث لدى البنائيين – من شأنه أن يفاقم من حدة المشكلة.

سبق وأن جادلنا، في الجزء الأول من هذا المبحث، بأن المشكلة مازالت تكمن في أن المقاربة البنائية لنهاية الحرب الباردة تبقى رهينةً لوهمٍ رؤية الأحداث في الماضي على أنه كان من الممكن التنبؤ بها قبل حدوثها لو تم التركيز على دراسة التغيُّر في الأفكار بدلًا من التركيز المفرط على العوامل المادية. حيث أنه وطوال ربع القرن الماضي، استمر الباحثون في حقل العلاقات الدولية في الحُكم على المقاربات العقلانية بالفشل في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة، ثم بعد ذلك، يشرعون في سرد قصة نجاح المقاربة البنائية في تفسير نهاية الحرب الباردة، في حين أنهم نادرًا ما ينتهون إلى أن هذين المسعيين – التنبؤ والتفسير – يفتقران إلى القابلية للمقايسة، وبالتالي فمن غير المقبول أن نقيس الفشل في التنبؤ بالمستقبل بالنجاح في تفسير الماضي

المبحث (II)

إشكالية "النظرية الكبرى" و مسألة الاستمولوجيا

رغم الاختلافات القائمة بين النظريات السائدة في الحقل إلا أن هناك قاسمًا أساسيًا مشتركًا يجمع بينها، يتمثل في "اندراجها عمومًا تحت مسمى النظريات الكبرى التي تسعى لتقديم رؤية عامة ومتكاملة لكل ما يقع تحت طائلها. [حيث] يرى بو كامبمان فالتر أن مكمن الضعف في البنية التقليدية للنظرية هو سعيها نحو الحصول على تعميماتٍ 'كونية' رغم تشبُّهها بالتموقع الأنطولوجي على 'أطراف الكون'، سواءً تعلق الأمر بفوضوية بنية النظام الدولي عند الواقعيين الجدد، أو مأسسة [المنظومات] وسلوك الدولة عند [المؤسستين الجدد]، أو التفاعل بين المصلحة والهوية عند البنائيين الاجتماعيين". يرى فالتر أن "اندلاع الحرب العالمية الثانية [جاء] خلافا لافتراضات الليبرالية المثالية، [وأن] نهاية الحرب الباردة [جاءت] خلافا لافتراضات الواقعية الجديدة، [وأن] تراجعُ فعالية بعض [المنظومات] والضوابط (بفعل عودة الحمائية في مواجهة حرية التجارة وكذلك النزعة التدخلية الأمريكية لأغراضٍ هي أقرب إلى المنطق التدخلية

²⁵⁰ Lebow, *Forbidden Fruit*, 12.

الإمبريالي منه إلى أغراض إنسانية) [كان] خلافاً للدعاءات البنائية [وكلها عبارة عن] هزاتٍ إمبريقية ضربت الاتساق المعرفي لهذه المقاربات في الصميم"، والسبب هو تموقعها الأنطولوجي المحدود رغم أن النظام الذي تسعى إلى تقديم نظرية كبرى بشأنه – كلٌّ على حدتها – هو نظامٌ ينطوي على تعدديةٍ أنطولوجية²⁵¹ متزايدة التعقد.

على المستوى الاستمولوجي، تعاني النظريات التي تحيل إلى نفسها (self-referring)، سواءً بشكلٍ صريحٍ أو ضمني، على أنها نظرياتٌ كبرى على الأقل من مشكلتين. تكمن المشكلة الأولى في وجود "نقطة عمياء" (blind spot) في بنيتها الفكرية. يرجع هذا المفهومُ إلى الرياضي كورت غوديل (1906–1987) الذي أثبت، بواسطة مبرهنة عدم الاكتمال (incompleteness)، أن النظريات الكبرى تحتوي في مقدماتها الاستمولوجية على عنصرٍ واحد على الأقل لا يمكن إثباته، والإشكال هو أن عنصرًا كهذا يبقى صحيحًا طالما أنه لا يمكن الجزم بما إذا كان صحيحًا أو خاطئًا. لذلك، فإن البنية الفكرية للنظرية تبقى في أحسن الأحوال غير مكتملة، وهذا ينطوي على تناقضٍ بسبب ادعاءات العمومية والمطلقية التي تنطلق منها النظريات الكبرى. أما المشكلة الثانية فتتمثل في "التبعية للملاحظ/الباحث"، إذ "كيف يمكن مراجعة عمل الدماغ وتقييمه بواسطة الدماغ في حد ذاته دون الوقوع في مصيدة التعالي المعرفي (transcendentalism)". سبق لفالرشتاين أن عبّر عن هذه المشكلة عندما أشار إلى أنّ مظهرًا أساسيًا من مظاهر "المسألة الاستمولوجية" في العلوم الاجتماعية بشكلٍ عام يكمن في أن الباحثين هم "الممثلون والمتفرجون في الوقت نفسه"²⁵². من شأن هذه المشكلة أن تركز المواقف السائدة، الداعمة للاستمولوجيا الوضعية، التي تسلم بوجود حقائق موضوعية، مستقلة و "موجودة هناك" (out there)، وما على الباحث/الملاحظ إلا استكشاف الارتباطات السببية الموجودة بين مختلف عناصرها²⁵³.

يسعى هذا المبحث إلى فحص إشكالية "النظرية الكبرى" في حقل العلاقات الدولية كإشكاليةٍ أساسيةٍ من إشكاليات النقاش الخامس. يرتبط مفهوم النظرية الكبرى ارتباطًا وثيقًا بالعديد من الإشكاليات الاستمولوجية الملحة التي (ينبغي أن) تُعتبر مباحث قائمة بحد ذاتها، كإشكالية التوليف بين النظريات (synthesis) وإشكالية الانتقائية التحليلية من بين النظريات (analytical eclecticism)، غير أنّ الأدبيات السائدة لا تتناولها إلا كمسائل ثانوية تقع ضمن المجال العام لاستمولوجيا نظريات العلاقات الدولية. وعليه، لا بد من التنويه بدايةً بأن عدم فحص هذه الإشكاليات في مباحثٍ مستقلةٍ لا يعزى إلى الافتراض بأنها إشكالياتٌ "ثانوية" لا تستحق سوى النزير اليسير من الاهتمام بقدر ما يعزى إلى مسوغاتٍ منهجيةٍ محضّة، تتعلق بالارتباط الوثيق بينها وبين إشكالية النظرية الكبرى من جهة، وبالبنية المنهجية للفصل من جهةٍ أخرى.

²⁵¹ نقلا عن عادل زقاغ، النقاش النظري الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009، 184-185.

²⁵² Immanuel Wallerstein, *The Essential Wallerstein*, NY: The New Press NY, 2000, 167.

²⁵³ زقاغ، النقاش النظري الرابع، 185.

ينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة أجزاء. يتناول الجزء الأول قراءة في المداخلات الرئيسية بشأن إشكالية النظرية الكبرى، مع التركيز على مداخلات كريس براون الذي يجادل على نحو واضح بغياب نظرية كبرى واحدة تتطور وفقا لنقاشاتٍ داخليةٍ متسقة تعبر عن وجود تقدمٍ معرفي كما تُعرّفه الدراسات الاستمولوجية للحقل. أما الجزء الثاني فيناقش مفهوم الانتقائية (التحليلية) من بين النظريات في علاقته بإشكالية النظرية الكبرى، مع إبراز وعود الفلسفة الانتقائية والدروس الممكنة تعلمها من نظرية التعقد. أخيرًا، يستعرض الجزء الثالث مجموعة من الملاحظات حول الكيفية التي تساعدنا بها المداخلات، بشأن إشكالية النظرية الكبرى والانتقائية التحليلية، في تصور آفاق نزع الطابع الإشكالي (de-problematizing) عن مسألة الاستمولوجيا التي كرسها النقاش الثالث والرابع على حدٍ سواء.

1- إشكالية "النظرية الكبرى" في الحقل

في سنة 2013، شارك كريس براون في عددٍ خاص من الدورية الأوروبية للعلاقات الدولية يناقش إشكالية "نهاية نظرية العلاقات الدولية"²⁵⁴. سعى هذا العدد إلى معالجة سؤال ما إذا كانت نظرية العلاقات الدولية – سواءً تعلق الأمر بنظرياتٍ محدّدةٍ أو بالنظرية العامة – تعاني من الركود أو مما أسماه براون "أزمة النظرية الكبرى"، وإذا كان الأمر كذلك، ما إذا كان هذا مدعاة للقلق لدى الجماعة المعرفية للحقل.

يحظى مصطلح "النظرية الكبرى" بتاريخٍ طويلٍ وثري، ويُعتبر رايت ميلز أول من قام بوضع هذا المصطلح، في كتابه "التصور السوسيولوجي" لسنة 1959، كطريقةٍ للإشارة إلى نوعٍ معينٍ من التنظير في علم الاجتماع الذي تجسّد في أعمال تالكوت بارسونز. "وقد استنكر ميلز نظرية النظم التي أسس لها بارسونز، معتبرًا أنها تقدم الاهتمام بالتنظيم الشكلي للمفاهيم على الاهتمام بفهم العالم الاجتماعي، وهي المهمة التي اعتبرها (...) ليس فقط بمثابة الهدف ولكن كذلك بمثابة الواجب الذي يقع على عاتق علماء الاجتماع"²⁵⁵. لاحقًا، قام كوانتين سكينر بإعادة إحياء مصطلح النظرية الكبرى في مجموعةٍ مختارةٍ من المقالات بعنوان "عودة النظرية الكبرى في العلوم الإنسانية" عام 1985. وفي حين اعتبر ميلز النزعة العلمية (scientism) في علم الاجتماع الذي أسس له بارسونز بمثابة خاصيةٍ من خصائص النظرية الكبرى، فإن المشترك الوحيد بين أعضاء (هذه) المجموعة المتباينة من المفكرين الذي احتفى به سكينر هو مقولة أن نظرياتهم الكبرى ترفض أساسًا "الافتراض بأن العلوم الطبيعية بإمكانها أن تقدم نموذجًا كافيًا أو حتى ذا صلة بالعلوم الاجتماعية"²⁵⁶.

وقد لاحظ براون بأن مقالات سكينر المختارة تضمنت مجموعة من أصحاب النظريات الكبرى، من الأوروبيين خصوصًا، على غرار الألماني هانس جورج غادامار (1900–2002)، الفرنسي جاك دريدا (1930–2004)، الفرنسي

²⁵⁴ Chris Brown, "The Poverty of Grand Theory," *European Journal of International Relations* 19(3): 2013, 483–497.

²⁵⁵ Ibid., 484.

²⁵⁶ cited in Ibid., 484.

ميشيل فوكو (1896-1984)، الأمريكي توماس كُون (1922-1996)، الأمريكي جون راولز (1921-2002)، الألماني يورغن هابرماس (1929-)، الفرنسي لويس ألتوسير (1918-1990)، والفرنسي كلود ليفي شتراوس (1908-2009)، في الوقت الذي خلت فيه القائمة تمامًا من أسماء مثل الألماني نيكلاس لومان (1927-1998)، رغم أنه يُعدّ "مُنظّرًا كبيرًا وصاحبَ نظريةٍ كبرى يمكن للمرء أن يفكر فيه إلا إذا كان يستلهم نسخةً علمية متطرفة من نظرية النظم. وبالشكل نفسه، كان من غير الممكن أن نتوقع تضمين القائمة علماء اقتصاد، متخصصين في نظرية الألعاب أو ما شابه". ورغم أن سكينر يشيد في مقدمته بالنسوية باعتبارها تضيف "مجموعة كاملة من الأفكار والحجج التي تعرضت للإهمال في السابق"، إلا أنه ما من نظرية نسوية واحدة كما يبدو ترقى بما فيه الكفاية إلى مصاف النظريات الكبرى لتحظى صاحبها بمكانٍ على قائمة سكينر²⁵⁷.

من جهةٍ أخرى، يجادل براون بأن رايت ميلز يكون قد احتفى - بشكلٍ يبدو مبالغًا فيه - بالقدرة على التصور، ويمكن للمرء أن يُقرّ بأن المُنظّرَين الذي اختارهم سكينر أظهروا بالتأكيد قدرةً على التصور، لكن فيما يتعلق بقضية ما إذا قاموا بمساءلة العالم الاجتماعي فالأمر يبقى عرضة للشك. من وجهة نظر براون، صحيحٌ أن البعض، على غرار هابرماس و راولز، عبّروا عن طموحهم للإقدام على القيام بمساءلةٍ كهذه، إلا أن معظمهم لم يتمكن سوى من إنتاج نظرياتٍ تصورية تقوم على مبدأ الكشف عن العالم (world-revealing)، وليس على مبدأ توجيهه/إرشاد الفعل (action-guiding)²⁵⁸، الذي تقوم عليه النظريات الموجهة للتعامل مع التحديات السياسية في الواقع.

من خلال المجموعة التي اقترحها سكينر، يمكن ملاحظة خاصية أساسية للنظريات الكبرى، تتمثل في أنّ أصحابها، بشكلٍ أو بآخر ومن حيث التعريف، مُنظّرون معترفٌ بهم عبر مختلف حقول المعرفة الاجتماعية ككل، أو على الأقل في بعضها. غير أنه في حقل العلاقات الدولية، يبدو أنه من الصعب التفكير في مُنظّرٍ من مُنظّري العلاقات الدولية ممن يمكن سحبُ مثل هذا التعريف عليهم. من جهةٍ أخرى، ومن الناحية اللغوية، يلاحظ براون "أن المُنظّرَين الذي أشاد بهم سكينر لديهم في معظمهم أسماء يمكن أن تتحول إلى صفات، من قبيل مكيافيليّ (Machiavellian) وكلاوسفيتزيّ (Clausewitzian) وهي صفات معترفٌ بها لغويًا. فإذا أردنا التوسع في هذه النقطة، يمكننا القول بأن أسماء هؤلاء المُنظّرَين تحتفظ بزخمها ضمن خطابنا [المعرفي] بينما، وبشكلٍ ينطوي على المفارقة، لا توجد أية مرادفاتٍ حديثة لها"²⁵⁹.

وإذا كُنّا في حقل العلاقات الدولية نعرف جيدًا ما نعنيه عندما نطلق على شيءٍ ما صفة "وولتزي" ("Waltzian")، فإن هذا لا ينبغي أن يمنعنا من الإقرار بأنه من الصعب التفكير في أمثلةٍ أخرى مشابهة في حقل

²⁵⁷ لاحظ براون وجود فصل واحد فقط من بين الفصول العشرة للكتاب ألفته امرأة، هي سوزان جيمس، وقد كان الفصلُ حول لويس ألتوسير نفسه.

²⁵⁸ أنظر: Steven White, *Political Theory and Postmodernism*, Cambridge: Cambridge University Press, 1991.

²⁵⁹ Brown, "The Poverty of Grand Theory," 484.

العلاقات الدولية من قبيل البنائية الوانتيية (Wendtian) مثلاً. كما أن أعمال وولتر مهما كانت مُهمّة بالنسبة لنا، فهي في أحسن الأحوال تحظى باعترافٍ "غير واضح" ضمن العلوم السياسة بشكلٍ عام، بينما نجدتها غير معروفةٍ بشكلٍ كبيرٍ جدًّا ضمن المجال الأوسع للعلوم الاجتماعية والإنسانية. بناءً على ذلك، يُلفت براون الانتباه إلى ملاحظةٍ مفادها أنّ الحقل كخطابٍ في الوقت الذي يقوم فيه بعملٍ متواصلٍ من التأمل الذاتي، حيث نقوم باستمرار بتفقد حالة الحقل، كما ننخرط باستمرارٍ في نقاشاتٍ بين البرادايما، لكننا في الوقت نفسه في حاجةٍ إلى أن ندرك أنّ قلة قليلة جدًّا من الباحثين من خارج دائرة الحقل يبدون اهتمامًا بما نقوم به. ويجادل براون بأننا "كنا مستهلكين للنظريات الكبرى ولم نكن [أبدًا] منتجين لها، كما أن التبادل [المعرفي] بين تخصصنا وباقي التخصصات الاجتماعية/الإنسانية كان [ولا يزال] وبشكلٍ كبيرٍ في اتجاهٍ واحد، وليس في صالحنا"²⁶⁰.

يجادل براون بأن السنوات الأخيرة عرفت نشر بعض الأعمال المهمة حقا في نظرية العلاقات الدولية. كما يجادل بأنه "إذا كانت هناك فعلا أزمة في هذا الحقل، فهي أزمة ناتجة عن رفض التعامل مع قضايا العالم الواقعي أكثر مما هي ناتجة عن وجود نقص على مستوى التصورات النظرية – ولكن على الرغم من أن الحالة العامة لحقل نظرية العلاقات الدولية تعتبر صحية للغاية، فإن هذا لا ينبغي أن يأخذ كمطيةٍ للمبالغة في الاعتداد بأهمية حقلنا المعرفي ضمن حقول المعرفة الاجتماعية الأخرى. كما لا ينبغي أن نتخذ من هذا الوضع المتدني نسبياً سبباً لاستيراد أفكارٍ تم إنتاجها في حقولٍ أخرى دون تمحيص. بدلا من ذلك، ينبغي لنا أن نفخر بحقيقة أننا كمجرد باحثين وملاحظين للعلاقات الدولية – كواحد من أهم، إن لم يكن أهم، مجالات الحياة الاجتماعية/الاقتصادية/السياسية المعاصرة – لدينا الكثير لنقدمه لعالم التعلم بشكلٍ أوسع، وما من سببٍ يمكنه أن يبهر الشعور على نحو مفرط بالاكنتاب من حقيقة أن هذا لا يشمل العديد من الابتكارات النظرية التي سيتم انتقاؤها من قبل المتخصصين في العلوم الاجتماعية الأخرى"²⁶¹.

1-1- نظرية أم نظريات كبرى؟

إذا كان النقاش الثالث بين مقاربات التيار المهيمن والمقاربات النقدية/التأملية البديلة هو الذي أسس للتطورات النظرية – بمختلف مستوياتها – التي عرفتها النظريات الأساسية في الحقل، خاصة الواقعية، الليبرالية والبنائية، فمن المهم مساءلة الادعاء السائد بأن فترة الابتكارات والنقاشات النظرية خلال السنوات التي تلت عام 1979 (العام الذي

²⁶⁰ Brown, "The Poverty of Grand Theory," 484-485.

يتفق بن عنتر مع براون في هذه المسألة، لكنه في الوقت نفسه يشدد على عدم إغفال ثلاثة حقائق: أولاً، حقل العلاقات الدولية هو الجزء والعلوم الاجتماعية بصفة عامة هي الكل؛ ثانياً، حقل العلاقات الدولية متخصصٌ وليس عامًّا وبالتالي من الصعب أن يستند العام على الخاص أو أن يكون الجزء مرجعية للكل؛ وثالثاً، حقل العلاقات الدولية مرتبط بالواقع السياسي وبالتالي فهو مرتبط بشكلٍ أو بآخر بالأجندة السياسية، ويمكن مثلاً ملاحظة الحيز الكبير المخصص للولايات المتحدة (كقوة) في مختلف الأدبيات الأمريكية. فمعظم الكتاب الأمريكيين يهتمون بحال ومآل القوة الأمريكية. بن عنتر، برید إلكتروني إلى الباحث، 2016.12.3.

²⁶¹ Brown, "The Poverty of Grand Theory," 485.

صدر فيه كتاب "نظرية السياسة الدولية" لُولتزن) أخذت تقترب من نهايتها، أو أنها، في الواقع، قد انتهت²⁶². وينبغي التحذير هنا من طبيعة الإجابات التي يمكن التوصل إليها دون القيام بتمحيص كافٍ لحالة الحقل مع مطلع القرن الحالي. إذ أن هناك دعوات للمقارنة/المقابلة بين عقد الثمانينات من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، "ويبدو واضحًا أن النتيجة بأي حالٍ من الأحوال ستكون لصالح العقد الأول (عقد الثمانينات من القرن الماضي). فالمقاربة لهذه المسألة من حيث الأعمال النظرية الرئيسية في كلا الفترتين قد تكون في واقع الأمر ذات نتائج جاهزة وقاسية إلى حدٍ بعيد، ليس فقط لأنها ستعامل مع الكتب بامتياز أكثر من الدوريات المحكّمة، ولكن لأنها تبدو الطريقة الأبسط للمضي قدما، و[بذلك] من المرجح أن تكون مضلّة جدًا"²⁶³.

من شأن التركيز على الكتب الأساسية – الأكثر تداولًا – أن يؤدي إلى مشكلةٍ أعمق من تلك التي ذكرها براون. تتمثل في ارتباط النظريات الكبرى بمجموعةٍ من المُنظِّرين/المفكرين الذين يمكن، وربما ينبغي، اعتبارهم مُنظِّرين/مفكرين كبارًا، ومن ثم يصبح ما لدينا لا يتعدى مجموعة من الشخصيات الفكرية المؤثرة أكثر من كونه مجموعة من المشاريع النظرية (والفلسفية) المتماسكة التي تنطوي على شبكةٍ معقدةٍ ونشطةٍ من الجماعات المعرفية والنقاشات والتبادلات المعرفية بينها. هناك مشكلة أخرى، يمكن ملاحظتها بسهولةٍ إذا قبلنا بسلامة الاقتراح السابق. تكمن هذه المشكلة في أنه كلما زاد عدد هؤلاء المُنظِّرين الكبار، زاد عدد النظريات التي تقدم نفسها أو التي يقدمها أنصارها كنظرياتٍ كبرى في الحقل. يقدم براون مسحةً جيدًا لأدبيات هذه النظريات²⁶⁴، وهو ما سنتناوله في ما يلي:

1-1-1- الواقعية

خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، نجد كتاب روبرت غيلبين، "الحرب والتغيير في السياسة العالمية" (1981)²⁶⁵. وهو نصٌّ مماثلٌ من حيث الأهمية لنص وُولتزن إلى الحد الذي جعل وليام ووهلفورث يجادل في مقالة له عام 2011، حملت عنوان "الواقعية الغيلبينية (Gilpin) والعلاقات الدولية" – وهو عنوانٌ ذو دلالاتٍ مهمةٍ بالنسبة لموضوع هذا المبحث – بأن "الحرب والتغيير في السياسة العالمية" كان يُفترض أن يكون أساسًا أفضل للواقعية الحديثة من "نظرية السياسة الدولية" لُولتزن. إضافة إلى ذلك، ينبغي الإشارة إلى كتابي "النزاع البنيوي: العالم الثالث في مواجهة الليبرالية العالمية" (1985) لـستيفن كراسنر²⁶⁶ و "جذور التحالفات" (1987) لـستيفن وُولت²⁶⁷ كنصين رئيسيين خلال ذلك العقد. أما خلال العقد الأول من القرن الحالي، فيمكن تقديم كتاب جون ميرشايمر، "مأساة

²⁶² يجد هذا الادعاء له صدىً في المقالات التي نشرت في عددٍ خاص من الدورية الأوروبية للعلاقات الدولية (2013) والذي ناقش إشكالية "نهاية نظرية العلاقات الدولية". أنظر: Special Issue, *European Journal of International Relations* 19(3): 2013.

²⁶³ Brown, "The Poverty of Grand Theory," 485.

²⁶⁴ Ibid., 485-487.

²⁶⁵ R. Gilpin, *War and Change in World Politics*, Cambridge: Cambridge University Press, 1981.

²⁶⁶ S. Krasner, *Structural Conflict: The Third World against Global Liberalism*, Berkeley: University of California Press, 1985.

²⁶⁷ S. Walt, *The Origin of Alliances*, Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987.

سياسات القوة العظمى" (2001)²⁶⁸، كبيانٍ نهائي لما أصبح يعرف الواقعية الهجومية، كتاب تشارلز غلاسر، "النظرية العقلانية في السياسة الدولية" (2010)²⁶⁹، الذي أعاد إحياء استخدام نظرية الاختيار العقلاني في التحليلات الواقعية، إضافة إلى كتابي ريتشارد ناد ليبيو، "الرؤية المأساوية للسياسة" (2003)²⁷⁰ و"النظرية الثقافية في العلاقات الدولية" (2008)²⁷¹ الذين ساهما بشكلٍ كبير، إلى جانب كتاب مايكل ويليامز "التقليد الواقعي وحدود العلاقات الدولية" (2005)²⁷²، في إحياء الواقعية الكلاسيكية.

1-1-2- الليبرالية

مما لا شك فيه أن النص الليبرالي الأكثر أهمية في فترة الثمانينات من القرن الماضي هو كتاب "مابعد الهيمنة" (1984) لروبرت كيوهان²⁷³، والذي ينبغي أن يقترن مع كتاب روبرت أكسلرود "تطور التعاون" (1984)²⁷⁴. وقد قام كيوهان و أكسلرود فيما بتعريف "المؤسساتية الليبرالية" التي أصبحت الشكل المهيمن للنظرية الليبرالية الدولية، جنبًا إلى جنب مع مفهوم "السلام الديمقراطي" حيث يعتبر كتاب مايكل دويل "كانط، الموروث الليبرالي والشؤون الخارجية" (1983) نصًا أساسيًا. أما في ما يتعلق بما يمكن للعقد الأول من القرن الحالي تقديمه على سبيل النظرية الليبرالية، فنجد بشكلٍ أساسي أعمال جون أيكنبيري بدءًا من "مابعد الانتصار" (2000)²⁷⁵ وصولًا إلى "التنين الليبرالي" (2011)²⁷⁶، وينبغي اعتبار ذلك جنبًا إلى جنب مع أعمال آن ماري سلوتر، خاصة منها "نظامٌ عالميٌ جديد" (2005)²⁷⁷ وأعمال دانيال دودني، لاسيما كتاب "Bounding Power" (2008)²⁷⁸.

1-1-3- البنائية

خلال الثمانينات من القرن الماضي، كانت البنائية في طور البروز، والنصوصُ البنائيةُ الأساسية هي كتاب فريدريك كراتوشفيل "القواعد، المعايير والقرارات" (1989)²⁷⁹ وكتاب نيكولاس أونوف "عالمٌ من صنعنا" (1990)²⁸⁰، إلى جانب

²⁶⁸ J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics*, NY: W.W. Norton, 2001.

²⁶⁹ C. Glaser, *Rational Theory of International Politics*, Princeton, NJ: Princeton University Press, 2010.

²⁷⁰ R. N. Lebow, *The Tragic Vision of Politics: Ethics, Interests and Orders*, Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

²⁷¹ R. N. Lebow, *A Cultural Theory of International Relations*, Cambridge: Cambridge University Press, 2008.

²⁷² M. C. Williams, *The Realist Tradition and the Limits of IR*, Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

²⁷³ R. Keohane, *After Hegemony*, Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984.

²⁷⁴ R. Axelrod, *The Evolution of Cooperation*, NY: Basic Books, 1984.

²⁷⁵ G. J. Ikenberry, *After Victory*, Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000.

²⁷⁶ G. J. Ikenberry, *Liberal Leviathan*, Princeton, NJ: Princeton University Press, 2011.

²⁷⁷ A. Slaughter *A New World Order*, Princeton, NJ: Princeton University Press, 2005.

²⁷⁸ D. Deudney, *Bounding Power*, Princeton, NJ: Princeton University Press.

²⁷⁹ F. Kratochwil, *Rules, Norms and Decisions*, Cambridge: Cambridge University Press, 1989.

بعض المقالات التي كتبها جون روجي. بالنسبة للعقد الأول من القرن الحالي، فيمكن الإشادة بكتاب ألكسندر ونْت "النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية" (1999)²⁸¹ الذي فوّت بداية العقد بأشهرٍ قليلة، إلى جانب كتاب كراتوشفيل "لغز السياسة" (2010)²⁸² الذي يعتبر مجموعة من المقالات المتفرقة أكثر من كونه دراسة واحدة، إلا أن كلا العاملين رغم ذلك لا يمكن تجاهلهما في هذا السياق. من جهةٍ أخرى، نجد كتاب فنسنت بوليوت "الأمن الدولي في الممارسة" (2010)²⁸³ الذي يضع البنائية في اتجاهٍ معين، كتاب صموئيل باركين "البنائية الواقعية" (2010)²⁸⁴ يضعها في اتجاهٍ آخر، بينما يضعها كتاب جانيس بيالي ماترن "Ordering International Politics" (2005)²⁸⁵ في اتجاهٍ ثالث. كما يمكن على نطاقٍ واسعٍ تحديد مجموعةٍ فرعيةٍ من المقاربات البنائية تحت مسمى "الأمننة". وهنا يمكن الإشارة إلى نصّ أساسي من عقد الثمانينات لِباري بوزان، "الناس، الدول والخوف" (1983)²⁸⁶، أما الأعمال الحديثة فتميل نحو النزعة مابعد البنيوية كما في حالة كتاب لين هانسن، "الأمن كممارسة: تحليل الخطاب والحرب في البوسنة" (2006)²⁸⁷، ويبقى النموذج الأساسي للأمننة مثيراً جدّاً في الحقل، كما على سبيل المثال في كتاب بوزان و هانسن "تطور الدراسات الأمنية الدولية" (2009)²⁸⁸.

1-1-4- المدرسة الانجليزية

بالنسبة للمدرسة الانجليزية خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، يعتبر كتاب بُول "المجتمع الفوضوي" (1977)²⁸⁹ نصّاً أساسياً، ورغم أنه كتبه قبل الثمانينات، إلا أنه كان ذا تأثيرٍ واضحٍ على عمله اللاحق الذي حرره رفقة آدم واتسون خلال الثمانينات تحت عنوان "توسع المجتمع الدولي" (1984)²⁹⁰، كما يعتبر كتاب ر. ج. فنسنت "حقوق

²⁸⁰ N. Onuf, *World of Our Making*, Columbia, SC: University of South Carolina Press, 1990.

²⁸¹ A. Wendt, *Social Theory of International Politics*, Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

²⁸² F. Kratochwil, *The Puzzle of Politics*, London: Routledge, 2010.

²⁸³ V. Pouliot, *International Security in Practice*, Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

²⁸⁴ S. Barkin, *Realist Constructivism*, Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

²⁸⁵ J. Bially Mattern, *Ordering International Politics*, London: Routledge, 2005.

²⁸⁶ B. Buzan, *People, States and Fear*, Brighton: Harvester Wheatsheaf, 1983. See also, Thierry Balzacq, "Constructivism and Securitization Studies," in Myriam Dunn Cavelty and Victor Mauer (eds.), *The Routledge Handbook of Security Studies*, Abingdon, UK, and New York: Routledge, 2010; Matt McDonald, "Securitization and the Construction of Security," *European Journal of International Relations* 14(4): 2008, 563-587; Ralf Emmers, "Securitization," in Alan Collins (ed.), *Contemporary Security Studies*, Oxford: Oxford University Press, 2007; Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde, *Security: A New Framework for Analysis*, Boulder, CO: Lynne Rienner, 1998.

²⁸⁷ L. Hansen, *Security as Practice: Discourse Analysis and the Bosnian War*, London: Routledge, 2006.

²⁸⁸ B. Buzan and L. Hansen, *The Evolution of International Security Studies*, Cambridge: Cambridge University Press, 2009.

²⁸⁹ H. Bull, *The Anarchical Society*, London: Macmillan, 1977.

²⁹⁰ H. Bull and A. Watson (eds.), *The Expansion of International Society*, Oxford: Oxford University Press, 1984.

الإنسان والعلاقات الدولية" (1986)²⁹¹ نصًا أساسيًا بالنسبة لتيارات المدرسة الإنجليزية المعروفة بالتيارات "التضامنية" ("solidarist"). كما حدث خلال العقد الأول من القرن الحالي وأن حاول باري بوزان التوليف بين البنائية والمدرسة الإنجليزية في كتابه "من المجتمع الدولي إلى المجتمع العالمي" (2004)²⁹². ثم ظهر كتاب أندرو هازيل "حول النظام العالمي" (2007)²⁹³ الذي قدم، جنبًا إلى جنب مع دراسات إيان كلارك حول الشرعية والهيمنة في المجتمع الدولي (2007، 2011)²⁹⁴ بيانًا أكثر تقليدية حول فكر المدرسة الإنجليزية.

1-1-5- النظرية السياسية الدولية

تدين النظرية السياسية الدولية كخطابٍ حديث بالكثير للنصوص ذات الطابع التأسيسي الأولى لـتشارلز بايتز، "النظرية السياسية والعلاقات الدولية" (2000 [1979])²⁹⁵. والذي تمكن من الجمع لأول مرة بين النظرية السياسية التحليلية المعاصرة ونظرية العلاقات الدولية. إضافة إلى كتاب تيري ناردين، "القانون، الأخلاق والعلاقات بين الدول" (1983)²⁹⁶، الذي وفر قاعدة متماسكة لبناء تفسير تعددي للمجتمع الدولي. بينما يمثل كتاب أندرو لينكلتر "الرجال والمواطنون في نظرية العلاقات الدولية" (1990 [1982])²⁹⁷ نصًا أساسيًا في تاريخ النظرية السياسية الدولية كما يمثل ارتباطًا مع النظرية النقدية. خلال العقد الأول من القرن الحالي، تبدو النظرية السياسية الدولية أكثر تباينًا وأكثر استنادًا إلى المقالات المُحكّمة (article-based)، لكن تبقى هناك مجموعة من الأعمال النظرية الرئيسية الجديرة بالتقدير. وبينما يقف كتابا سايمون كاني "العدالة ما وراء الحدود" (2006)²⁹⁸، و توماس بوج "السياسة العالمية وحقوق الإنسان" (2002)²⁹⁹ على إحدى نهايتي الخطاب، كتاب ديفيد بوتشر "حدود الأخلاق في العلاقات الدولية" (2009)³⁰⁰ على النهاية الأخرى، نجد كتاب توني إرسكين "Embedded Cosmopolitanism" (2008)³⁰¹ يقف في مكانٍ ما في الوسط بينهما.

²⁹¹ R. J. Vincent, *Human Rights and International Relations*, Cambridge: Cambridge University Press, 1986.

²⁹² B. Buzan, *From International to World Society*, Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

²⁹³ A. Hurrell, *On Global Order*, Oxford: Oxford University Press, 2007.

²⁹⁴ I. Clark, *Legitimacy in International Society*, Cambridge: Cambridge University Press, 2007; I. Clark, *Hegemony in International Society*, Cambridge: Cambridge University Press, 2011.

²⁹⁵ C. R. Beitz, *Political Theory and International Relations*, Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000 [1979].

²⁹⁶ T. Nardin, *Law, Morality and the Relations of States*, Princeton, NJ: Princeton University Press, 1983.

²⁹⁷ A. Linklater, *Men and Citizens in the Theory of International Relations*, London: Macmillan, 1990 [1982].

²⁹⁸ S. Caney, *Justice Beyond Borders*, Oxford: Oxford University Press, 2006.

²⁹⁹ T. Pogge, *World Politics and Human Rights*, Cambridge: Polity Press, 2002.

³⁰⁰ D. Boucher, *The Limits of Ethics in International Relations*, Oxford: Oxford University Press, 2009.

³⁰¹ T. Erskine, *Embedded Cosmopolitanism*, Oxford: Oxford University Press, 2008.

6-1-1- النظرية (L) النقدية

ظهرت النظرية النقدية بدورها خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، ويعتبر كتاب روبرت كوكس "الإنتاج، القوة والنظام العالمي" (1987)³⁰² عملاً مهمًا في التأسيس لمقاربة غرامشوية (Gramscian) في حقل العلاقات الدولية، غير أن المقال الذي نشره قبل ذلك في مجلة *Millennium*، "القوى الاجتماعية، الدول والنظام العالمي: ما وراء نظرية العلاقات الدولية" (1983)³⁰³، كان بمثابة العمل الأكثر تأثيرًا في النظرية النقدية خلال هذا العقد، حيث أسس للتمييز بين نظريات "حل المشكلات" و"النظرية النقدية" والذي لا يزال يُستخدم على نطاق واسع. يمكن الإشارة كذلك إلى مقال ريتشارد أشلي "فقر الواقعية الجديدة" (1984) الذي نشره في مجلة *International Organization*³⁰⁴. وقد ساهم هذا المقال في الدفع نحو التحول في طبيعة الواقعية من خلال أعمال كِلِّ من وُولتزر، غيلبين وكيوهان. وقد كان من نتائج هذه النقطة أن صدر كتاب "العلاقات ما بين الدولية/ما بين النصية: قراءاتٌ مابعد حدثية في السياسة العالمية" (1989)³⁰⁵ الذي حرره كلٌّ من جيمس دير دريان و مايكل شابيرو.

بحلول العقد الأول من هذا القرن، أصبحت هذه الفئة من الأعمال النظرية متباينة للغاية وأية قائمة للأعمال المهمة ستبدو أكثر اختلافًا وتميزًا عما هي عليه في حالة الخطابات الأخرى المقدمة أعلاه. ويكمن أحد أسباب هذا التفاوت في أنّ بعض هذه الأعمال يمكن النظر إليها باعتبارها تقع تحت مسمى البنائية (أنظر على سبيل المثال، عمل هانسن و بيالي ماترن المشار إليهما أعلاه). مبدئيًا، يمكن للمرء الإشارة إلى كتاب مايا زحفوس "جراح الذاكرة" (2007)³⁰⁶، كتاب كيمبرلي هاتشينغز "الوقت والسياسة العالمية" (2009)³⁰⁷، كتاب كريستوفر كوكر "فلاسفة بربريون" (2010)³⁰⁸، كتاب كين بوث "نظرية الأمن الدولي" (2007)³⁰⁹، كتاب جانس بارتلسن "رؤى حول المجتمع العالمي" (2009)³¹⁰، وكتاب أندرو لينكلتر "مشكلة الأذى في السياسة العالمية" (2011)³¹¹ كأدبياتٍ رئيسية خلال هذه المرحلة. على أن كلاً منها على حدة يُعد عملاً مميّزًا للغاية. الفلسفة مابعد الاستعمارية هي عبارة عن حقلٍ نشأ خارج حقل العلاقات الدولية، غير أن عددًا من باحثي العلاقات الدولية يكونون قد ساهموا في تطوير هذا الخطاب. أنظر

³⁰² R. Cox, *Production, Power and World Order*, NY: Columbia University Press, 1987.

³⁰³ R. Cox, "Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory," *Millennium* vol. 10: 1981.

³⁰⁴ R. Ashley, "The Poverty of Neorealism," *International Organization* 38(1): 1984, 225–286.

³⁰⁵ J. Der Derian and M. Shapiro (eds.), *International/Intertextual Relations: Postmodern Readings in World Politics*, Lanham, MD: Lexington Books, 1989.

³⁰⁶ M. Zehfuss, *Wounds of Memory*, Cambridge: Cambridge University Press, 2007.

³⁰⁷ K. Hutchings, *Time and World Politics*, Manchester: Manchester University Press, 2009.

³⁰⁸ C. Coker, *Barbarous Philosophers*, London: C. Hurst and Co., 2010

³⁰⁹ K. Booth, *Theory of World Security*, Cambridge: Cambridge University Press, 2007.

³¹⁰ J. Bartleson, *Visions of World Community*, Cambridge: Cambridge University Press, 2009.

³¹¹ A. Linklater, *The Problem of Harm in World Politics*, Cambridge: Cambridge University Press, 2011.

على سبيل المثال، كتاب نعيم عناية الله و ديفيد بلاني "العلاقات الدولية ومشكلة الاختلاف" (2004)³¹²، ومؤخراً كتاب أولين تيكنر و بلاني "التفكير في العلاقات الدولية بشكلٍ مختلف" (2012)³¹³.

من جهةٍ أخرى، وخلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، يعتبر كتاب جان إلشتاين "النساء والحرب" (1987)³¹⁴، كتاب سينثيا إينلو "الموز، الشواطئ والقواعد [العسكرية]: إعطاء معنى نسوي للعلاقات الدولية" (1989)³¹⁵ إلى جانب العدد الخاص من مجلة *Millennium* حول "النساء والعلاقات الدولية" (1988) بمثابة النصوص التأسيسية لدراسة الجندر والنسوية في الحقل. ورغم أنه من الصعب العثور على أدبياتٍ مماثلة من نفس الحجم خلال العقد الأول من هذا القرن، إلا أن كتاب أن تيكنر "إضفاء بعد الجندر (gendering) على السياسة العالمية" (2001)³¹⁶، وكتاب سينثيا فيبر "نظرية العلاقات الدولية: مقدمة نقدية" (2001)³¹⁷ على الأقل يمكن النظر إليهما في هذا السياق. أخيراً هناك كتاب لورا شيفرد "النوع، العنف و الأمن: الخطاب والممارسة" (2008)³¹⁸ الذي يرتبط بالأعمال الحداثية المتأخرة ('Late modern') حول تحليل الخطاب³¹⁹.

2-1- هل هناك "نظرية كبرى" في الحقل؟

إذا كان السؤال "هل هناك نظرية كبرى في حقل العلاقات الدولية؟"، فالجواب بالنفي يبدو أقوى من المجادلة بوجود نظرية كبرى واحدة تتطور وفقاً لنقاشاتٍ داخليةٍ متسقةٍ تعبّر عن عنصر التقدم المعرفي. لقد اتضح من الجزء السابق أن النظريات الكبرى في الحقل ترتبط بمجموعةٍ من المُنظّرين/المفكرين الذين يمكن اعتبارهم مُنظّرين/مفكرين كباراً

³¹² N. Inayatullah and D. Blaney, *International Relations and the Problem of Difference*, London: Routledge, 2004.

³¹³ A. Tickner and D. Blaney, *Thinking International Relations Differently*, London: Routledge, 2012.

³¹⁴ J. B. Elshstain, *Women and War*, Brighton: Harvester Press, 1987.

³¹⁵ C. Enloe, *Bananas, Beaches and Bases: Making Feminist Sense of International Relations*, Berkeley: University of California Press, 1989.

³¹⁶ J. A. Tickner, *Gendering World Politics*, NY: Columbia University Press, 2001.

³¹⁷ C. Weber, *International Relations Theory: A Critical Introduction*, London: Routledge, 2001.

³¹⁸ L. Shepherd, *Gender, Violence & Security: Discourse as Practice*, London: Zed Books, 2008.

³¹⁹ تم إعادة استعراض هذا المسح للأدبيات استناداً إلى عمل كريس براون. أنظر:

Brown, "The Poverty of Grand Theory," 485-487.

وينبه براون إلى أن المقصود من هذا المسح ليس بأي حالٍ من الأحوال أن تكون هذا المجموعة المختارة من الأعمال من الفترتين نهائية. كما أن الفئات التي تم تصنيفها فيها ليست قاطعة بالشكل الواضح الذي تم اقتراحه. وهي تنطوي بشكلٍ أو بآخر على خطر تجاهل الباحثين غير المصنفين بهذا الشكل. ويجادل بأن الغرض من هذه القوائم يكمن في وضع أساسي لمحاولات تقييم التغيرات التي حدثت على مدى السنوات الثلاثين الماضية. وللقيام بمثل هذا التقييم، نحن في حاجةٍ إلى فكرةٍ واضحةٍ عما نتحدث عنه، وهذا يعني تحديد الأعمال التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار، وهي تبدو مهمةً صعبةً وبدون شكٍ مثيرةً للجدل، لكنها تبقى رغم ذلك ممكنة. في نهاية المطاف، ليس شرطاً أن تكون القائمة المقدمة هنا هي نفس القائمة التي سينتهي إليها باحثٌ آخر يسعى لنفس الهدف طالما أن هناك قدرًا كبيراً من التداخل. أنظر: Ibid., 487-488.

(على غرار وُولتز، كيوهان أو وُنت)، ومن ثم يصبح ما لدينا لا يتعدى مجموعة من الشخصيات الفكرية المؤثرة أكثر من كونه مجموعة من المشاريع النظرية (والفلسفية) المتماسكة التي تنطوي على شبكةٍ معقدة ونشطة من الجماعات المعرفية والنقاشات والتبادلات المعرفية بينها. كما تبيّنت قوة الافتراض بأنه كلما زاد عدد هؤلاء المنظرين الكبار، زاد عدد النظريات التي تقدم نفسها أو التي يقدمها أنصارها على أنها نظرياتٌ كبرى في الحقل.

يرتبط مفهوم النظرية الكبرى في حقل العلاقات الدولية بمفهوم البرنامج البحثي الذي قام بوضعه لاکاتوش، وهو "مجموعة من النظريات والتقنيات التي تلتقي حول نواةٍ صلبة تمثل افتراضاً مركزياً يكون محمياً بمجموعةٍ من الفرضيات المساعدة. [و] حسب لاکاتوش، يمكن للبرنامج البحثي أن يكون تقديمياً، تتزايد أهميته و[قادرٌ باستمرار على] إنتاج حقائق جديدة، [بناءً] تنبؤاتٍ أفضل، [اكتشاف] تقنياتٍ جديدة وحتى نظرياتٍ جديدة متسقة مع النواة الصلبة. بينما تكون البرامج البحثية الانتكاسية غير قادرة على التوصل إلى أي شيء مما سبق ذكره". ومن اللافت للانتباه أنه في الواقع لا توجد نظرياتٌ في حقل العلاقات الدولية تستجيب لمعايير تعريف لاکاتوش للبرنامج البحثي، حتى إن لاکاتوش نفسه لم يعتبر العلوم الاجتماعية سوى مجرد معارفٍ شبه علمية. وإذا كان هذا الحقل يحتوي أصلاً على برامج بحثية فلا بد من وجود أكثر من برنامجٍ واحد. مع ذلك، يبقى أن لاکاتوش قادرٌ على تزويدنا بمجموعةٍ من المؤشرات المفيدة لمساعدتنا في تقييم حالة التقدم داخل الفئات الواسعة من الأدبيات التي تم رصدها في الجزء السابق³²⁰.

يطرح براون سؤالاً في غاية الأهمية بشأن مسائلٍ جوهريةٍ تتعلق بطبيعة العلوم الاجتماعية، خاصة مسألة "ما إذا كان هذا النوع من التفكير حول مفهوم النظرية، كما يستعمله لاکاتوش وغيره كبرنامجٍ بحثي، وإذا ما تم تكييفه بشكلٍ مناسب، قادرًا على تقديم نموذج عمل في العلوم الإنسانية". ويرى أن العديد من الواقعيين والليبراليين، فضلاً عن بعض مُنظري المدرسة الإنجليزية، سيجيبون على هذا السؤال بنعم، لأنهم يشعرون بالرضى والارتياح إزاء فكرة أنهم فعلاً يساهمون في تطوير برنامجٍ بحثي خاص بكل نظريةٍ من تلك النظريات. في مقابل ذلك، يبدو أن منظرين وباحثين آخرين سيكون موقفهم مختلفاً، وسيعبّرون بشكلٍ أو بآخر عن رفضهم لظهور كهذا، مثل الباحثين الذين يعملون ضمن مشاريع البحث النقدية، أو التأملية بشكلٍ عام³²¹.

يمكن العودة إلى التعارض الذي تصاعد منذ الخطاب الرئاسي الذي ألقاه كيوهان أمام جمعية الدراسات الدولية (عام 1988) (أنظر الفصل الأول)، حيث دعا فيه الباحثين التأمليين إلى تطوير برنامجٍ بحثي خاص بهم، فهو يرى أن المشكلة الأساسية بالنسبة لهم تكمن في افتقارهم إلى برنامجٍ بحثي واضح، وطالما أنهم غير قادرين على وضع برنامجٍ مماثل، فإنهم سيبقون على هامش الحقل³²². هذا في الوقت الذي يجادل فيه التأمليون بأن كيوهان قد فاته فهمٌ جوهر العمل البحثي الذي يقومون به، والذي يتمثل على وجه التحديد في تجنب الوقوع أسرى لمثل هذه المقاربة الضابطة

³²⁰ Brown, "The Poverty of Grand Theory," 488.

³²¹ Ibid., 489-190.

³²² Robert O. Keohane, *International Institutions and State Power*, Boulder, CO: Westview Press, 1989, 173-174.

والمقيّدة للعلوم الاجتماعية. تكمن المشكلة في أطروحة كيوهان في كونها تستند إلى المنطلق الاستمولوجي للعقلانية (الوضعية)³²³، لأنها تطالب التأمليين بتطوير "نظريات قابلة للاختبار" بدونها سيكون من غير الممكن تقييم برنامجهم البحثي³²⁴. يحدث هذا بالرغم من أن كيوهان لا يبدو جاهلا بالرفض المسبق الذي يبديه التأمليون للمنطلقات الاستمولوجية للعقلانية، بما في ذلك قابلية النظريات للتقييم من خلال مدى قابليتها للاختبار.

يبدو من الواضح أن الاعتماد بشكلٍ مبالغٍ فيه على تعريف لاكاتوش للبرنامج البحثي من شأنه أن ينتج تصنيفا مجحفا لنظريات العلاقات الدولية بين مشاريعٍ بحثيةٍ "تقدمية" وأخرى "انتكاسية"، ومن ثمّ بين نظرياتٍ "كبرى" وأخرى "غير كبرى". ففكرة التقدم تتجلى بشكلٍ أكثر وضوحاً، من بين مجالات نظرية العلاقات الدولية، في الخطابين التقليديين للواقعية والليبرالية، اللذين يرتبطان بما يُعرف بمجال "حل المشكلات" داخل الحقل، وهي صياغة تعود إلى كوكس. يقارن كوكس بين "نظرية حل المشكلات" و "النظرية النقدية" ويعتقد بأفضلية هذه الأخيرة مقارنةً بسابقتها. غير أن براون يجادل بأن "الأعمال النظرية التي تخضع لطبيعة المشكلات محل التنظير هي التي ساهمت في إحراز التقدم الذي تمكنت الواقعية والليبرالية من تحقيقه. علاوة على ذلك، يمكن القول بأن 'المشكلة' التي كان يواجهها باحثون مثل ميرشهايمر، ليثو و أيكنبيري، بطرقٍ جدّ مختلفة، كان يمكن تحديدها، بل إن السياسة الخارجية التي اتبعتها إدارة الرئيس بوش، ولنكون أكثر دقة، ليست السياسة الخارجية في حدّ ذاتها، بل بالأحرى المواقف التي تقوم عليها السياسة الخارجية، هي التي أنتجت قدرًا كبيرًا من التقدم الذي حدث خلال العقدين الماضيين"³²⁵.

يقول براون في هذا الصدد: "إذا تأملنا، على سبيل المثال، أعمال أيكنبيري على مدى العقد الماضي، لوجدنا أنها تنطوي على موقفٍ أساسيٍّ فحواه أن تعددية الأطراف قضية مهمة [في العلاقات الدولية]، وأن الولايات المتحدة، مهما كانت الهيمنة التي تمتلكها، ينبغي أن توظف لتصميم القواعد التي سوف تؤسس للنظام الدولي الليبرالي الذي خدم الولايات المتحدة على نحوٍ كبير على مدى العقود الأخيرة. بدايةً، في كتابه 'مابعد الانتصار'، عاد إلى فترة مابعد 1945 ليثني على الجهود التي بذلتها إدارتا ترومان و أيزنهاور لإعداد ما سيتطلبه ربع قرنٍ من النمو الاقتصادي الذي استمر خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي. كما حثّ الولايات المتحدة على محاولة القيام بالخطوة نفسها مرة أخرى في فترة مابعد الحرب الباردة. بعد عقدٍ من الزمن، وفي كتابه 'التنين الليبرالي'، لم يتوقع أيكنبيري نهاية أي نوعٍ من أنواع الهيمنة الأمريكية – الليبرالية '3.0'³²⁶ التي وصفها في هذا الكتاب ستكون لديها مجموعة واسعة من الدول الرائدة، بما

³²³ Steve Smith, "The Discipline of International Relations: Still an American Social Science?" *British Journal of Politics and International Relations* 2(3): 2000, 386.

³²⁴ Keohane, 173.

³²⁵ Brown, "The Poverty of Grand Theory," 491.

³²⁶ يحدد أيكنبيري ثلاث نسخ أو نماذج للنظام الدولي الليبرالي: النسخة 1.0، النسخة 2.0 والنسخة 3.0. ترتبط النسخة الأولى بأفكار وودرو ويلسون، وترتبط النسخة الثانية بالنظرية الدولية الليبرالية لفترة الحرب الباردة، أما النسخة الثالثة (3.0) فهي نوع من النظرية الدولية الليبرالية في فترة مابعد هيمنة الولايات المتحدة والتي ظهرت جزئياً فقط، ولم يتضح بعد شكلها أو المنطق الذي تقوم عليه. أنظر:

في ذلك الصين - غير أن القصة تبقى قصة إلزامٍ للذات (self-binding). هذا في المتوسط - بالنسبة لمصلحة الولايات المتحدة بعيدة المدى في تعزيز الترتيبات المؤسسية التي سوف تؤسس للقواعد التي من شأنها ضمان مستقبل النظام السياسي والاقتصادي الليبرالي، حتى وإن كان هذا من الممكن أحياناً أن يكون مُضراً بالمصالح الأمريكية على المدى القصير. حالياً، هذه هي النسخة المتوفرة الأكثر تماسكاً لنظرية العلاقات الدولية الليبرالية - هذا على الرغم من وجود بعض المحاذير الهامة التي يجب تسجيلها بخصوص صورة العالم التي تقدمها - ويبدو معقولاً جداً أن هذه النسخة تستمد طابعها المُلح من الحاجة المتصورة [آنذاك] لمواجهة المواقف السياسية التي أبدتها إدارة الرئيس بوش الابن تجاه الترتيبات متعددة الأطراف والقانون الدولي (عدم التوقيع على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إحباط اتفاقيات التغير المناخي وانتهاكات القانون الإنساني الدولي خلال الحرب العالمية على الإرهاب)، أدى إلى تقديم منظور معين للعالم كان، من وجهة نظر ليبرالية أممية، في حاجة قوية إلى المراجعة - وهو ما تصدت له أعمال أيكينبري³²⁷.

من جانبها، تمثل الواقعية مثلاً مناسباً كذلك لتعريف لاكاتوش للبرنامج البحثي التقدمي، إذ أن إحياء الواقعية الكلاسيكية سواءً بواسطة مختلف الواقعيات الجديدة أو من خلال النسخة الجديدة للواقعية الكلاسيكية لا يقوم فقط على المزايا التي لا يستهان بها لأعمال مورغنثو وغيره من الواقعيين الكلاسيكيين، ولكنه يقوم أيضاً على التوافق الذي حصل بين إدارة الرئيس بوش الابن والسّمات نفسها التي استنكرها الواقعيون الكلاسيكيون بشكل أكبر، مثل "الاعتقاد بأن الولايات المتحدة متفوقة أخلاقياً على الدول الأخرى، وأنه يمكنها أن تتصرف بدون اعتبارٍ للسياسات الأوسع للقوة والمصالح، وأن مفهوم الأمن المطلق لم يكن له أيُّ معنى"³²⁸.

علاوة على ذلك، يضيف براون أن احتجاج المجددين الكلاسيكيين (classical revivalists) للواقعية على الواقعيين النيويبين الوُولتريين بالإدعاء أنهم لم يقوموا بشيء يُذكر للخوض في هذه الأفكار غير مبررٍ تماماً، فأعمال ميرشهايمر من شأنها أن تدحض على الأقل هذه التهمة، بدءاً بكتابه "مأساة سياسات القوة العظمى" وصولاً إلى عمله مع وُولت حول "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة"، حيث كانت لنسخته الواقعية الهجومية مضامين واضحة في السياسة، كما تضمنت بشكلٍ واضح انتقاداتٍ صريحة لمساعي إدارة الرئيس بوش الابن المتعلقة بالحرب على الإرهاب³²⁹. إذ يجادل ميرشهايمر بأن الولايات المتحدة "ينبغي أن تتوجه نحو موازنة القوة المتزايدة للصين خلف سواحلها. وبخصوص ما إذا كانت نظرتة لسياسة الولايات المتحدة قد تعرضت للتشويه من قِبل اللوبي الإسرائيلي، فمن الواضح أن هذه السياسة، سواءً من منظور الواقعيين النيويبين أو الكلاسيكيين، قد تعرضت للتضليل - على الرغم

G. John Ikenberry, "Liberal Internationalism 3.0: America and the Dilemmas of Liberal World Order," *Perspectives on Politics* 7(1): 2009, 71-87.

³²⁷ Brown, "The Poverty of Grand Theory," 491.

³²⁸ Ibid., 492.

³²⁹ J. Mearsheimer and S. Walt, *The Israel Lobby and US Foreign Policy*, Harmondsworth: Penguin, 2008.

من أن الواقعيين النيويين مقارنة بالكلاسيكيين يُعتبرون ربما أقل ميلاً لربط هذا التشويه بالإدارات الجمهورية في مقابل الإدارات الديمقراطية في الولايات المتحدة³³⁰.

مما سبق، يمكن المجادلة بأن أعمال الليبراليين والواقعيين رغم اختلاف مقارباتهم شكلت ومازالت تشكّل نموذجاً مناسباً لتعريف لاكاتوش للبرنامج البحثي خلال العقد الأول من القرن الحالي. حيث قاموا فعلاً بتطوير منظوراتهم في العلاقات الدولية بطرقٍ ابتكاريةٍ توحى بعنصر التقدم. في مقابل ذلك، يبدو أن أصحاب المشروع النقدي، بمختلف تياراته، من وجهة نظر براون، أقل قدرة على إثبات سمة التقدم في أعمالهم³³¹.

ورغم أنه يحذر من أن "التساؤل عما إذا كانت النظرية [أو النظريات النقدية] تُظهر مؤشراتٍ على كونها تشكل جزءاً من برنامجٍ بحثيٍ تقدمي أو انتكاسي سيكون من شأنه تكرار خطأ التصنيف الذي وقع فيه كيوهان، [إلا أنه استدرك مجادلاً بأن] هذا لا يجب أن يُفهم منه غيابُ معايير يمكن تطبيقها عند دراسة أمثلةٍ من أعمال هذه النظرية/النظريات في فتراتٍ زمنيةٍ مختلفة. إذ أن دراسة كهذه قد تؤدي بالمرء إلى الاستنتاج بأن عملاً [نظرياً] معيناً، ولأسبابٍ مختلفة، يتفوق على عملٍ آخر – لأنه مثلاً يعمل على تهذيب حجةٍ معينة، أو تعميقها أو تحديدها بشكلٍ ناجح. بهذه الطريقة، حتى عندما لا يقبل المرء باللغة القائمة على التعارض بين [البرنامج البحثي] التقدمي والانتكاسي كطريقةٍ للتفكير حول الأعمال [النقدية]، تبقى هناك إمكانية الاحتفاظ بالقدرة على تقييم ما إذا كان قد تم إحرازُ تقدمٍ بمعنىٍ أكثر مرونة". وفي نهاية فحصه للتطورات التي مست هذه الأعمال، يُبدي براون ميلاً أكبر إلى الاقتراح التالي: الوقت على العموم لم يحن بعد للحكم عليها، بالنظر إلى عدد الأسماء التي تم إقحامها في المشروع النظري للمدرسة النقدية، على غرار لاكان، شميت، ولومان. وبالنظر كذلك إلى أن هناك عملاً كثيراً "جيداً" قد تم إنجازه. غير أنه يبقى من الصعب رؤية تحولٍ ذي شأنٍ في فهمنا للعالم مقارنة بالوعود التي قطعها أصحاب المشروع في بداياته الأولى³³².

ينطبق منطقُ التحليل نفسه على الأعمال المصنفة ضمن البنائية – بل أبعد من ذلك – إذ يجادل براون بأن "البنائية ليست نظريةً بنفس المعنى الذي تُعتبر به الليبرالية والواقعية نظرياتٍ في العلاقات الدولية"³³³. فضلاً عن ذلك، يرى أنه في الوقت الذي يمكن فيه تسمية عددٍ من دراسات الحالة الإمبريقية "المتمازة" التي ألقى ويلقي البنائيون عليها الضوء، فإنه لا توجد هناك أطروحاتٌ نظرية رئيسية مقنعة بمستوى تلك التي قدمها كراتوشفيل و أونوف

³³⁰ Brown, "The Poverty of Grand Theory," 492.

³³¹ يبدو التوصيف صحيحاً، لكن على نحو محدود. إذ ينبغي الإقرار بأن المشروع النقدي حديث النشأة نسبياً مقارنة بالمشروع العقلاني برافديهي الواقعي (بمختلف نسخته) والليبرالي (بمختلف نسخته)، حيث أن أسبقيته التاريخية تمنحه شكلاً من أشكال المرجعية.

³³² Ibid., 490 (emphasis added).

³³³ يرى أن البنائية تعبر عن "مجموعةٍ من المواقف تجاه الواقع الاجتماعي تميل نحو المزيد من التركيز على الأفكار والقيم والمعايير والممارسات أكثر مما تفعل نظريات الاختيار العقلاني، وأن دور النظرية في البنائية مختلف عما هو عليه في الليبرالية أو الواقعية، فهو على سبيل المثال أكثر ارتباطاً بالقيام بتحديد مجالاتٍ للبحث منه بتطوير مفاهيم تفسيرية [محضة]".

قبل ما يقرب من ربع القرن من الزمن، ورغم أن كليهما قاما بتطوير أطروحاتهما منذ ذلك الوقت، إلا أن قيمة النصوص الأصلية الأولى لا تزال عصية على التحدي من قبل أغلب المحاولات التي تم إنتاجها منذ ذلك الحين³³⁴.

هذا من شأنه أن يؤكد وجهة النظر القائلة بأن النظريات التي تحيل إلى نفسها على أنها نظرية كبرى ترتبط أساسًا بشخصيات معرفية بارزة، لذلك سبق وتم التأكيد على أن الأمر يتعلق بمجموعة من الشخصيات المعرفية المؤثرة أكثر من كونه مجموعة من مشاريع نظرية متماسكة تنطوي على شبكة معقدة ونشطة من الجماعات المعرفية والنقاشات والتبادلات المعرفية بينها. لذلك، رغم القيمة المضافة التي تقدمها المسوح المحيئة التي قام بها براون، إلا أنها تفوّت قراءة ما يمكن أن تقدمه نظرية التعقد ليس كنظرية كبرى لأنها أصلاً لا تستجيب لمعايير تعريف النظرية الكبرى، ولكن كفلسفة بإمكانها المساهمة في تجاوز ما يسميه "حالة الركود النظري" أو الخروج مما يسميه "أزمة النظرية الكبرى".

3-1- إشكالية النظرية الكبرى و فلسفة التعقد

إذا كان خطاب النظرية الكبرى في الحقل يرتبط بمفهوم البرنامج البحثي، فلا بد من التوسع في فحص مضامين هذا الارتباط. وقد لاحظنا مع براون أنه في الوقت الذي لا توجد فيه نظريات في الحقل تستجيب لمعايير تعريف البرنامج البحثي الذي حدده لاكاتوش نفسه، فإن المفهوم تم توظيفه على نحوٍ مبالغٍ فيه لإنتاج تصنيفٍ مجحفٍ لنظريات العلاقات الدولية بين مشاريع بحثية "تقدمية" وأخرى "انتكاسية"، ومن ثمّ بين نظريات "كبرى" و نظريات "غير كبرى". نجادل في هذا الجزء بأن الخروج من حالة التناقض هذه يقتضي تجاوز مركزية مفهوم البرامج البحثية في حدّ ذاتها. وللقيام بخطوة كهذه، يمكن الاستعانة ببعض الدروس المستفادة من فلسفة التعقد.

ينبغي الانتباه إلى أن إقحام لاكاتوش في ابستمولوجيا نظريات العلاقات الدولية³³⁵ جاء في وقتٍ شكلت فيه إسهامات توماس كُون، بداية من ثمانينيات القرن الماضي، جزءاً لا يتجزأ من النقاش حول تطور الحقل، إلى الحد الذي ذهب معه كولين وايت للقول بأن أدبيات العلاقات الدولية أصبحت تقتبس كتابات كُون أكثر مما تقتبس للكُتاب

³³⁴ ينطبق منطق التحليل نفسه، مرة أخرى، على الأعمال المصنفة ضمن النسوية، حيث ظهرت العديد من الأعمال على قدر كبير جداً من الأهمية وذات قيمة عالية حول دور النساء في الجيش و حول أهمية الجندر (النوع) كعبدٍ في الاقتصاد العالمي على سبيل المثال، لكن من غير الواضح أن هناك تقدماً نظرياً كبيراً تم إحرازه منذ الأطروحات التي قدمتها شخصيات فكرية من أمثال جان إشتاين وسينثيا إنلو خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي. أنظر: Brown, "The Poverty of Grand Theory," 490-491.

³³⁵ أنظر مثلاً أعمال ومناقشات المؤتمر الذي انعقد في أريزونا بين 15 و 16/01/1999 حول إشكالية "التقدم في حقل العلاقات الدولية"، والذي نُشرت مداخلته في كتابٍ جماعي من تحرير كولين إلمان وميريام إلمان:

Colin Elman and Miriam Fendius Elman (eds.), *Progress in International Relations Theory: Appraising the Field*, Cambridge: MIT Press, 2003.

الأكثر أهمية في الحقل³³⁶. وقد كان تعريف كُون للبراداييم غير بعيدٍ تمامًا عن مفهومنا الحالي للنظرية الكبرى، حيث يرى أن البراداييم هو النظرية العامة التي تلتزم بها الجماعة العلمية في مرحلةٍ ما، وبذلك تصبح النظرية سابقة لظهور البراداييم وأقل شأنًا منه. إن بلوغ نظريةٍ ما مرتبة البراداييم يعني تفوقها على النظريات المنافسة لها، كما يعني قدرتها على بسط مسلماتها ومناهجها ومفاهيمها ومعاييرها المتعلقة بالاختبار والتقييم والتنقيح، والتعديل إذا لزم الأمر³³⁷. وقد انتبه لاکاتوش، على غرار كُون، إلى قصور التعامل مع النظريات بصورة منعزلة، لأن الوحدة الوصفية لإنجازات العلم على حد تعبيره ليست النظرية، بل هي برنامجٌ متكاملٌ للبحث. وبذلك فإن التقدم العلمي لا يتأتى من الانتقال من نظرية إلى أخرى، ولكن بالانتقال من برنامج انتكاسي إلى آخر تقدمي³³⁸، حيث يتشكل البرنامج البحثي من سلسلةٍ من النظريات المترابطة عبر مجموعةٍ من الفرضيات المشتركة.

يرى لاکاتوش أنه يمكن التمييز بين البرامج الانتكاسية والتقدمية بتحديد أيٍّ من نمطي التغيير يحصل داخل البرامج، هل هو تغييرٌ ضمن البرنامج أم بين البرامج (intra-program/inter-program)؟ حيث يقتصر النمط الأول (ضمن البرنامج) على عناصر الحزام الواقعي، بينما يمتد النمط الثاني (بين البرامج) إلى عناصر النواة الصلبة³³⁹، على أن النمط الأول يحدث بشكل أكثر تكرارًا لأنه يعبر عن حالة التقدم، بينما يندر أن يحدث النمط الثاني لأنه يعبر عن حالة الانتكاس في البرنامج البحثي.

هناك تحفظاتٌ تحول دون الإجماع حول جدوى إقحام لاکاتوش داخل الحقل. تتعلق أهم تلك التحفظات بارتباط الحديث حول ملاءمة ميثودولوجيا البرامج البحثية بنظريات التيار المهيمن، لأنها وحدها تنطوي على وجود شكلٍ من أشكال النمط الثاني من التغيير. وهو ما يكرس الاعتقاد بأن هذه النظريات فقط، خاصة الواقعية والليبرالية، يمكن أن تعبر عن برامج بحثية تقدمية. ولا يختلف الأمر هنا بين لاکاتوش و كُون، لأن إقحام كليهما داخل الحقل عادة

³³⁶ Colin Wight, "Philosophy of Social Science and International Relations," in Walter Carlsnaes et al. (eds.), *Handbook of International Relations*, London: Sage publications, 2002, 31.

³³⁷ الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين، 401. تم توظيف هذا التعريف في المحاجة بأن المثالية كنظرية استطاعت أن ترقى إلى مرتبة البراداييم المهيمن على الحقل خلال المرحلة التي تلت تأسيس الحقل في فترة ما بين الحربين. غير أن هذا البراداييم تعرض للتحدي من قبل الواقعية مما جعل الحقل يعرف مرحلة من "الفراع" إثر غياب البراداييم المهيمن، هذه المرحلة تشكّل بمفهوم كُون مرحلة "التحول نحو براداييم" جديد إثر الأزمة التي يتعرض لها البراداييم القديم. ويتم هنا تقديم النقاش الأول كأداة مساعدة لفهم الكيفية التي انتقل بها الحقل من هيمنة البراداييم المثالي (القديم) إلى هيمنة البراداييم الواقعي (الجديد) في الفترة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية. وبنفس الطريقة، يتم فهم الكيفية التي انتقل بها الحقل من هيمنة التقليدية/التاريخية إلى هيمنة السلوكية/العلمية، ثم من هيمنة الوضعية إلى هيمنة ما بعد الوضعية وهكذا.

³³⁸ الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين، 411.

³³⁹ Colin Elman and Miriam Fendius Elman, "Lessons from Lakatos," in Elman and Elman (eds.), 28.

ما يتم بشكل انتقائي بهدف إضفاء الشرعية على الكيفية التي تطور بها³⁴⁰. إضافة إلى ذلك، فإن تقديم الحقل على أنه مجموعة من البرامج البحثية يعني في جانب منه إقصاء المقاربات النظرية التي لا تستجيب لمعايير هذا التصنيف.

يبقى أن لاكاتوش بإمكانه أن يزودنا بفهم جيد للطريقة التي يحدث بها التقدم داخل النظرية نفسها، والانتقال من نسخة انتكاسية منها نحو نسخة تقدمية للنظرية، كما حدث مع الانتقال من الواقعية الكلاسيكية نحو الواقعية الجديدة. كما أن من شأنه أن يكرس فكرة التعايش بين البرادايما، طالما أن ميثودولوجيا البرامج البحثية تنطوي على إمكانية أن يعمل الباحث، في وقت معين، ضمن عدة برامج بحثية³⁴¹. وهو أمرٌ استبعده كُون، لأنه لا يقر بهيمنة أكثر من برادايما واحد خلال فترة تاريخية معينة. إضافة إلى ذلك، فإن تقييم حالة البرنامج (ما إذا كان انتكاسياً أم تقدمياً) لا يمكن أن يكون نهائياً، طالما أنه قد يكون تقدمياً في مرحلة معينة، ثم يصبح انتكاسياً، ليعود مرة أخرى على شكل برنامجٍ تقدميٍّ جديد³⁴². يتعلق النقاش هنا بمفهوم عدم قابلية البرادايما للمقايسة من منظور كُون. إذا افترضنا أن حقل العلاقات الدولية يشبه في تشكيلته مجموعة من الجزر النظرية³⁴³، فإن التقدم المعرفي يمكن قياسه بشكل أفضل ليس من خلال القدرة على الانتقال من جزيرة إلى أخرى، وفقاً لمنطق عدم قابلية البرادايما للمقايسة، ولكن من خلال بناء جسور بين تلك الجزر، وفقاً لمنطق التقدم ضمن وبين البرامج البحثية.

تتضح حدود إسهامات كُون و لاكاتوش في عدم ملاءمتها لتفسير المقاربات النظرية التي تتطور بشكلٍ منعزلٍ عن المقاربات السائدة. فهي مع قدرتها على الاندماج ضمن المسار التقدمي لتاريخ الحقل لا تمثل تحولا في البرادايما من منظور كُون، كما أنها لا تمثل تغييراً ضمن أو بين البرامج البحثية من منظور لاكاتوش³⁴⁴. تظهر هذه الحدود في حالة النظريات التأملية التي تطورت خلال النقاش الثالث، لكنها تظهر على نحو أكثر وضوحاً في حالة نظرية التعقد، ثم في حالة مشروع التنظير غير الغربي الذي يناقشه المبحث الثالث من هذا الفصل. إذا، يمكن دائماً لمقاربات جديدة أن تتطور بشكل لا يمكن رصدها عبر مفهومي البرادايما والبرامج البحثية، وهو ما يقوض الخطاب السائد حول إمكانية نظرية كبرى في العلاقات الدولية³⁴⁵.

³⁴⁰ Wight, "Philosophy of Social Science and International Relations," 31.

³⁴¹ Ibid., 50.

³⁴² Ibid., 49.

³⁴³ Randall L. Schweller, "The Progressiveness of Neoclassical Realism," in Elman and Elman (eds.), 312.

³⁴⁴ مثلاً، تبدو مقارنة كُون ملائمة لتفسير الانتقال من المثالية نحو الواقعية عبر النقاش الأول، إلا أنها لا تبدو كذلك بالنسبة لتفسير الانتقال من حالة التباعد نحو التقارب بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة خلال النقاش نيو نيو، حيث يمكن الاستعانة أكثر بمقاربة لاكاتوش. بينما تبقى كلا المقاربتين غير ملائمتين لتفسير تطور النظريات مابعد الوضعية خلال النقاش الثالث.

³⁴⁵ يؤيد بن عنتر هذا الاستنتاج، ويضيف أن هذا المنطق إقصائي فضلاً عن كونه يمثل خطراً على النقاش الفكري داخل الحقل، وذلك ببناء شرعيات تجعل من السلطة (الاتجاه المهيمن) يبقى فيها ليس لأنه "الأفضل" ولكن لأنه أول من وصل إليها، ولأن معايير "التقييم" و"الفرز" بين النظريات تم انتقائهما بشكل إقصائي يحول دون التداول على "السلطة" المعرفية داخل الحقل. فضلاً عن رفضه عملياً لفكرتي الانتقائية والتعقد. يقول بن عنتر: "يذكرني هذا المنطق بأدبيات الأفول التي لا تهتم ولا ترى إلا المؤشرات التي تدعم أطروحتها وتغض

هنا، تأتي إسهامات بول فايرابند صاحب الكتاب المثير للجدل، "ضد المنهج: مخططاً لنظرية فوضوية في المعرفة"³⁴⁶. حيث تدور ادعاءاته الأساسية حول رفض فكرة المنهج العلمي الذي يمكن أن يشكل معياراً موضوعياً للتمييز بين النشاط العلمي وغير العلمي. فهو يرى أن العلم عبارة عن مشروع فوضوي (anarchic enterprise) لا يخضع لأية سلطة منهجية عليا³⁴⁷. إن الفوضوية المنهجية التي يدافع عنها فايرابند لا تعني غياب النظام، ولكنها تعني عدم وجود منهج محدد يتمتع بالسلطة مقارنة بالمناهج الأخرى³⁴⁸. وهي السلطة التي احتكرها المنهج العلمي الوضعي لمدة طويلة، لدرجة أنه أصبح، كما في حالة حقل العلاقات الدولية، المعيار الوحيد للتمييز بين ما يمكن اعتباره أو عدم اعتباره علمًا.

لاحظ فايرابند، من فحصه لتاريخ التحولات الكبرى المشكّلة لتاريخ العلم، أن تلك التحولات لم تتأت عن طريق منهج واحد، ولكن عبر مناهج متعددة. بناءً على هذه النتيجة، توصل فايرابند إلى وضع مفهوم التعددية المنهجية التي تستند إلى مقولته ذائعة الصيت، "أي شيء يفي بالغرض" (anything goes)، بمعنى أن أيّ منهج يُعتبر مقبولاً ما دام ملائماً لطبيعة المشكلة المطروحة للبحث، وقادرًا على حلها والإضافة إلى رصيد العلم³⁴⁹. أبعد من ذلك، يرى فايرابند أن ما يُعتبر عادة "المنهج العلمي" إنما هو قيدٌ على المجتمع المعرفي، ولو نظرنا إلى تاريخ العلم لوجدنا أن ممارسات شتى تكون قد ساهمت في تطوره³⁵⁰.

التعددية المنهجية، عند فايرابند، مرادفة للفوضوية المنهجية. فهي تعبر عن رفضٍ متأصل لتنصيب السلطة المعرفية لمنهج محدد، بل ترفض تنصيب السلطة المعرفية للعلم في حدّ ذاته. وهو بذلك ينزع القداسة عن العلم كنسق معرفي مقدس يستلزم "الكفر" بما سواه، ما يجعل منه مجرد نسق ينمو ويزدهر وسط أنساقٍ معرفيةٍ أخرى³⁵¹. وهو ما يعني أن الرفض الذي يدعو إليه فايرابند لا يستهدف نفي العلم، ولكن نفي الطبيعة السلطوية للعلم. وهو اتجاه يكرس أكثر نسبة المنهج العلمي، وبالتالي إمكانية تطوير مناهج وأنماط معرفية أخرى تكون أكثر قدرة على الدفع بالتقدم المعرفي نحو الأمام.

البصر عن مؤشرات تؤكد عكس ما ذهب إليه. فالأمر لا يعدو أن يكون في نهاية المطاف، صراع الرويات، [فهناك دائمًا] سرديات متنافسة ومتعارضة في حقل يشهد حركية معرفية كبيرة رغم الانتقادات. ثم إذا قبلنا بفكرة التعقد كمقاربة لموضوع/موضوعات الدراسة في الحقل، فكيف بنا أن نسعى لبناء نظرية كبرى؟" بن عنتر، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2016.12.3.

³⁴⁶ Paul Feyerabend, *Against Method: Outline of an Anarchistic Theory of Knowledge*, NY: Verso Books, First edition 1975, Third edition 1993.

³⁴⁷ الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين، 422.

³⁴⁸ نلاحظ أن هذا المعنى يتفق تمامًا مع مفهوم الفوضى في النظام الدولي، بمعنى غياب سلطةٍ عليا.

³⁴⁹ الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين، 422.

³⁵⁰ إيان كريبنت (تر. محمد عصفور)، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999، 329.

³⁵¹ الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين، 422.

لقد شكلت انتقادات فايرابند للمزاعم الوضعية بموضوعية وعقلانية العلم أساسًا لدعوته اللاحقة لتعددية إبستمولوجية³⁵² تسمح بالاعتناق من القيود المنهجية للابستمولوجيا الوضعية المهيمنة. يتعلق الأمر هنا بعدم إمكانية تقييم نظرية ما إذا لم يتم التفكير فيها من خلال نظرية بديلة لها. كما قام فايرابند باستعمال مفهوم آخر بشكلٍ مترادف مع التعددية الابستمولوجية، هو النسبية الابستمولوجية. التفكيرُ بشكلٍ نسبي حول الابستمولوجيا جعل فايرابند يشعر بعدم الرضى اتجاه مفهوم "الحقيقة"، إلى الحد الذي جعله يعتبره مجرد شعارٍ غير مرغوب فيه للعقلانية، وأقرب إلى كونه مجرد مفهوم تيولوجي³⁵³.

سيكون لفايرابند دورٌ مهمٌ في إثراء النقاشات ما وراء النظرية في الحقل، حتى وإن كان اسمه لا يتردد بنفس القدر مقارنة مع كُون ولاكاتوش. إذا أخذنا مثلاً المساعي "الشاقة" لمابعد الوضعيين الرامية لنزع الشرعية عن إدعاءات الوضعيين بشأن العلم، وبشكلٍ أكثر تحديداً مساعي بعض النقيدين لإظهار كيف أن المعرفة العلمية التي تستهدف مجرد التحكم التقني ليست هي النمط الشرعي الوحيد للمعرفة³⁵⁴، للاحظنا أن هذه المساعي ترتبط بإسهامات فايرابند أكثر من غيره. بل إن تطور المقاربات مابعد الوضعية في حدّ ذاتها لا يمكن تفسيره كجزءٍ من مسار التقدم المعرفي داخل الحقل بمعزل عن منطق فايرابند³⁵⁵ القائم على مفهومي الفوضوية والتعددية الابستمولوجية.

يتفق منطق الفوضوية الابستمولوجية/المنهجية مع الدلالات العميقة للعبارة التي كتبها ديفيد لايك حديثاً، والتي مفادها أن "النظرية الكبرى لو كانت ملكاً، لكانت ملكاً في غاية الاستبداد"³⁵⁶. إذا عدنا إلى تعريف البراداييم مثلاً لوجدنا أن وضع الحقل في ظل هيمنة نظرية معينة تحيل إلى نفسها على أنها النظرية الكبرى لن يختلف كثيراً عن وضع مملكةٍ ترزخ تحت حكم ملكٍ مستبديٍّ يعتبر أن "الدولة هو و هو الدولة"³⁵⁷. لأن النظريات الكبرى غالباً ما تؤسس نفسها

³⁵² Enver Halilović, "Feyerabend's Critique of Scientism," *Enrahonar* vol. 28: 1998, 146-147.

³⁵³ Eric Oberheim and Paul Hoyningen-Huene, "Feyerabend's Early Philosophy," *Studies of History and Philosophy of Science* 31(2): 2000, 367.

³⁵⁴ Wight, "Philosophy of Social Science and International Relations," 33.

³⁵⁵ هناك على الأقل أربعة أشكالٍ لمنطق التقدم العلمي: (1) منطق التقدم العلمي عند كارل بوبر، ويقوم على منطق التراكم المعرفي، أي أن كل نظرية جديدة تستفيد من إنجازات النظرية القديمة وتبني صرحها العلمي على دعائمها؛ (2) منطق التقدم العلمي عند كُون، يقوم على تعاقب براداييمات غير قابلة للمقايضة، حيث تتبنى البراداييمات الجديدة بعض مكتسبات البراداييمات القديمة وفق مسار غير تراكمي؛ (3) منطق التقدم العلمي عند لاكاتوش، يقوم على افتراض مفاده أن البحث العلمي مهكل على شكل برامج بحثية تتكون من نواة صلبة محصنة ضد التكذيب وحلقة من الافتراضات الاستكشافية القابلة للاختبار. فالبرنامج الذي تتسع حلقة افتراضاته الاستكشافية يصبح تقدمياً، أما البرنامج الذي تضيق فيه هذه الحلقة فيصبح انتكاسياً؛ و (4) منطق التقدم العلمي عند فايرابند، ويقوم على افتراض مفاده ألا ضرورة لوجود مكونات للنظرية القديمة في النظرية الجديدة، وذلك وفقاً لمسار لاحق.

³⁵⁶ David A. Lake, "Theory Is Dead, Long Live Theory: The End of the Great Debates and the Rise of Eclecticism in International Relations," *European Journal of International Relations* 19(3): 2013, 568.

³⁵⁷ تردد هذه العبارة مضمون المقولة الشهيرة التي تنسب إلى الملك لويس الرابع عشر، "الدولة هي أنا وأنا هو الدولة".

على مزاعم القدرة – منفردة – على تقديم رؤية عامة ومتكاملة لموضوع البحث في الحقل المعرفي برمته، رغم أن هذا الموضوع ينطوي على تعددية أنطولوجية متزايدة التعقد.

لذلك، يمكن المجادلة بأنه كلما زادت حدة التعقد في الواقع الذي ندرسه، زادت حاجتنا إلى التخلص من استبداد منطق النظريات الكبرى، والبحث في كل ما من شأنه مساعدتنا في فهم هذا التعقد المتزايد والتعامل معه. في هذا السياق، لا تفتأ فلسفة التعقد تخبرنا، على نحو ما سبق في الفصل الثاني، أن مقارباتنا للواقع ينبغي أن تأخذ على محمل الجد كل شيء وأي شيء يمكن أن يكون مهمًا في التحليل، ولا يوجد معيار نهائي يمكن من خلاله الحكم بثقة تامة بين ما هو مهم وما هو غير مهم. رأينا أن الأنظمة المعقدة تتميز بكونها تنطوي أساسًا على تفاعلات لخطية، بمعنى أن الأسباب الصغيرة، غير اللافتة للانتباه، يمكن أن تكون لها نتائج كبيرة، والعكس. كما رأينا للاخطية تنتج من جهة عن التأثير والاعتماد المتبادل بين عددٍ – يكون في الغالب لا نهائيًا – من عناصر النظام، كما تنتج من جهة أخرى عن تفاعل النظام المستمر مع بيئته الخارجية بوصفه نظامًا مفتوحًا.

قد يبدو الطرح السابق متسقًا مع مبدأ فايربند، ذائع الصيت، "أي شيء يفني بالغرض"، لكنه في الوقت نفسه يشكل – وعلى نحو أكثر أهمية – دعوة إلى تبني المزيد من النزعة البراغماتية في تحليل العلاقات الدولية. المقصود بالبراغماتية هنا هو "عدم التقييد بمقاربة نظرية واحدة، طالما أنه ما من نظرية معينة قادرة لوحدها على فهم وتفسير واقع دولي/عالمي في غاية التعقد"³⁵⁸. يمثل "عدم التقييد" هذا إقرارًا بأن أية نظرية، سواء كانت مصنفة كنظرية كبرى أو غير كبرى، يمكن أن تساهم في تنوير الباحث حول إشكالية معينة، سواء تم الاستعانة بها لوحدها أو ضمن مقاربة مركبة من عدة نظريات. وقد رأينا في الفصل الأول تنامي مثل هذه النزعة لدى قطاعٍ معتبر من الباحثين الذين يعبرون عن عزوفهم عن الانتماء البرادايبي، حيث يفضلون الاحتفاظ بهوية معرفية لاعقلانية ولابنائية في الوقت نفسه عندما يتعلق الأمر مثلًا بمحاور النقاش الرابع. تُعرف هذه البراغماتية أيضًا بالانتقائية أو الاصطفائية التحليلية (analytical eclecticism) كما يسميها بن عنتر³⁵⁹. يسعى الجزء التالي إلى تقديم قراءة في الأعمال التي تسعى إلى إبراز المزايا التي تحفل بها النزعة الانتقائية (eclecticism). وهي أعمالٌ بدأت تحصد الاهتمام على نحوٍ متزايدٍ خلال السنوات الأخيرة، مع أن إسهامات رودرا سيل وبيتر كاتزنشتاين تبقى الأبرز في هذا المجال³⁶⁰.

³⁵⁸ بن عنتر، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2016.3.24.

³⁵⁹ المرجع نفسه.

³⁶⁰ Rudra Sil and Peter J. Katzenstein, "Analytical Eclecticism in the Study of World Politics: Reconfiguring Problems and Mechanisms across Research Traditions," *Perspectives on Politics* 8(2): 2010; Rudra Sil and Peter J. Katzenstein, *Beyond Paradigms: Analytical Eclecticism in the Study of World Politics*, London: Palgrave, 2010; Peter Katzenstein and Rudra Sil, "Eclectic Theorizing in the Study and Practice of International Relations," in Christian Reus-Smit and Duncan Snidal (eds.), *The Oxford Handbook of International Relations*, Oxford: Oxford University Press, 2008; Amel Ahmed and Rudra Sil, "When Multi-Method Research Subverts Methodological Pluralism—or, Why We Still Need Single-Method Research,"

2- الانتقائية التحليلية في حقل العلاقات الدولية

يشهد الحقل تضارباً ثابتاً ومستمرًا بين نظرياتٍ تعاني عجزاً متزايداً في تفسير/فهم واقع عالمي متزايد التعقد – كلٌّ على حدها. كما يعج الحقل بالولاءات النظرية والمنهجية الضيقة، مما يؤثر على حجم التنوع في الحقل وعلى نوعية الابتكارات النظرية. فالولاء يصبح في نهاية المطاف كإحداً للابتكار داخل النظرية الواحدة باجتراره وتبريره وشرعنته ما سبق وقاله الآخرون من جهة، وبتكريس رفض وإقصاء الآخر، أي إقصاء كل من لا يلتزم بالخيارات النظرية والمنهجية التي تستند إليها النظرية السائدة. لذلك، فإن الانتقائية التحليلية تُعد بتجاوز هذا الكبح المزدوج للابتكارات الفكرية في الحقل، كما تُعد بخلق نقاشاتٍ تكاملية (غير إقصائية) دون أن يكون المقصود هو النقاش في حد ذاته، وإنما توظيف ما هو أكثر وجهة وعملية من بين إسهامات كل نظرية/مقاربة. ومن ثم فإن الانتقائية التحليلية ترد الاعتبار للعلاقات الدولية كحقلٍ معرفي قادر على تفسير/فهم الظواهر التي يدرسها، لأنها توظف جميع الإسهامات توظيفاً دقيقاً للخروج بمقترحات تفسيرية متكامل فيها مختلف النظريات/المقاربات. كما تُعد الانتقائية سبباً للخروج من منطق الثنائيات السائد³⁶¹، القائم على ممارسات الإقصاء والتهميش المتبادلين.

تعبّر الانتقائية التحليلية عن موقفٍ نظري ومنهجي يمكن للباحث أن يعتمده أثناء متابعة أعماله البحثية. ما يميز هذا الموقف هو أنه يرتبط بالتقاليد البحثية الراسخة في حقلٍ معرفي لكنه في الوقت نفسه لا يلتزم بها على نحو صارم. لذلك، يعرف سيل وكاتزنشتاين الانتقائية التحليلية من خلال الخصائص الثلاثة التي تميزها عن المواقف البحثية المتضمنة في التقاليد البحثية³⁶²: أولاً، تتبنى الانتقائية التحليلية الروح البراغماتية في البحث، على الأقل ضمنياً، وتتجلى بشكلٍ ملموسٍ في البحث عن حجج نظرية متوسطة المدى (middle-range) ترتبط بقضايا سياسية

Perspectives on Politics 10(4), 2012; Rudra Sil, "Problems Chasing Methods or Methods Chasing Problems? Research Communities, Constrained Pluralism, and the Role of Eclecticism," in Ian Shapiro, Rogers M. Smith and Tarek E. Masoud (eds.), *Problems and Methods in the Study of Politics*, Cambridge: Cambridge University Press, 2004; Rudra Sil and Peter J. Katzenstein, "De-Centering, Not Discarding, the 'Isms': Some Friendly Amendments," *International Studies Quarterly* vol. 55: 2011; Rudra Sil, "The Questionable Status of Boundaries: The Need for Integration," in Rudra Sil and Eileen M. Doherty (eds.), *Beyond Boundaries?: Disciplines, Paradigms, and Theoretical Integration in International Studies*, NY: State University of NY, 2000; David A. Lake, "Theory Is Dead, Long Live Theory: The End of the Great Debates and the Rise of Eclecticism in International Relations," *European Journal of International Relations* 19(3): 2013, 568.

³⁶¹ يرى بن عنتر أن هذا التموقع يطرح، بالطبع، مشكلة أمام من أسماهم "المتحيزين" و "حراس المعابد" النظرية ودعاة الولاء و "البيعة" النظرية في حقل نظريات العلاقات الدولية، كما هو الشأن في ممارسات النشر في كبريات الدوريات المتخصصة في العلاقات الدولية (تطرقنا في هذا الفصل إلى هذا النمط من الممارسات). ويضيف أن الظاهرة، في الواقع، لا تنسحب فقط على حقل العلاقات الدولية، فنجدها مثلاً في العلوم الاقتصادية أين يهيمن اتجاهٌ نظري معين على البحث في هذا التخصص، بشكل يقصي فيها كل من لا يتبناه ويحول دون نشرهم مقالات في كبريات الدوريات المتخصصة. وهكذا فالولاء الأكاديمي لا يشكل فقط خطراً على البحث داخل الحقل، بل على وجوده كحقلٍ علمي مختص (يقوم على تراكم المعارف وتجديدها). بن عنتر، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2016.3.24.

³⁶² Sil and Katzenstein, "Analytical Eclecticism in the Study of World Politics," 412.

محددة؛ ثانياً، تتعامل الانتقائية التحليلية مع أوسع نطاق ممكن من المشكلات والقضايا، وعلى النقيض من الإشكاليات التقليدية الضيقة المصممة أساساً إما لاختبار النظريات أو لملأ الفجوات في التقاليد البحثية السائدة، بإمكان الانتقائية التحليلية التعامل مع المزيد من مظاهر وظواهر التعقد والفضوى التي يعج بها العالم الواقعي؛ وثالثاً، في سياق سعيها لبناء حجج قوية بشأن هذه المشكلات، تقوم الانتقائية التحليلية بإنتاج مقولاتٍ سببية معقدة/مركبة قادرة على تسليط الضوء على التفاعلات بين أنواع مختلفة من الميكانيزمات السببية التي عادة ما يتم تحليلها بمعزل بعضها عن بعض ضمن التقاليد البحثية السائدة، كلُّ تقليدٍ على حدته.

يستخدم سيل وكاتزنشتاين مفهوم التقليد البحثي (research tradition) بالمعنى الذي يستخدمه لاري لودان. حيث وعلى خلاف البرادايما والبرامج البحثية عند كُون و لاكاتوش، يمكن للتقاليد البحثية أن تتعايش وتتنافس لفتراتٍ طويلة من الزمن، كما يمكن للتقليد البحثي أن ينتج إبداعات مهمة قد تتداخل مع تلك التي تنتجها تقاليد بحثية أخرى. ويقر لودان بإمكانية أن يعمل باحثٌ واحد ضمن تقاليدٍ بحثيةٍ مختلفة على الرغم من أن الأسس التي تقوم عليها مختلف هذه التقاليد قد يعتبرها البعض غير قابلةٍ للمقابلة³⁶³.

تُؤسس التقاليد البحثية هوياتها وحدودها عبر الإصرار على تحقيق توافقٍ قوي حول قضايا تأسيسية ثابتة تستعصي مراجعتها، وهو ما يمنح امتيازاً أكبر لبعض المفاهيم مقارنةً بأخرى، وتقديراً أكبر لبعض المعايير والممارسات المنهجية على حساب أخرى. كما من شأنه أن يسلط ضوءاً أكبر على مظاهر معينة من الواقع الاجتماعي ويتجاهل مظاهر أخرى في المقابل. يبدو، في الواقع، أن الحروب المعرفية المحتملة بين التقاليد البحثية لا تتكرر دائماً بسبب اختلافاتٍ عصبية حول مسائل تتعلق بالموضوع، ولكن بسبب اختلافات حول الفئات المسبقة الموجودة لدى كل طرف بخصوص أنواع الظواهر الاجتماعية القابلة للتحليل الاجتماعي، ونوع الأسئلة التي من المهم أن تطرح، وأنواع العمليات والميكانيزمات التي من المرجح أن تكون ذات صلة بموضوع البحث. لذلك، فإن أنصار التقاليد البحثية غالباً ما يمنحون أنفسهم الحق في تجاوز مظاهر من الواقع المعقد قد لا تتناسب بشكلٍ دقيق مع المقاييس ماوراء النظرية التي أسسوها بأنفسهم. في المقابل، يتم التعامل مع هذه المظاهر إما كعلب سوداء، أو يتم إبعادها بحجة عدم صلتها بالسياق، أو تتم معالجتها على أنها مظاهر خارجية المنشأ (exogenous) بالنسبة للظاهرة قيد البحث. وفي حين أن مثل هذه الخطوات التبسيطية والاختزالية، تبقى مفيدة لغرض إنتاج مقولات معرفة "أنيقة" – على حد تعبير سيل وكاتزنشتاين – حول مظاهر معينة من الواقع، إلا أنها تبقى غير قادرة على إنتاج فهمٍ أشمل للمشكلات المعقدة ومتعددة الجوانب التي تهتم الباحثين والممارسين على حدٍ سواء³⁶⁴.

³⁶³ Sil and Katzenstein, "Analytical Eclecticism in the Study of World Politics," 413.

³⁶⁴ Ibid., 413.

عموماً، تنطلق الدعوة إلى إقحام الانتقائية التحليلية من ملاحظة ألبرت هيرشمان الشهيرة التي تقول بأن "علماء حقول المعرفة الاجتماعية عادة ما يكونون سعداء جداً عندما يضعون أيديهم على براداييم واحد أو على خطٍ واحد للسببية. ونتيجة لذلك، غالباً ما تكون تخميناتهم أبعد عن دقة السياسيين المحنكين ذوي الحدس القوي الذي من المرجح أن يأخذ بعين الاعتبار مجموعة متنوعة من القوى [والعوامل السببية]"³⁶⁵. هذا لا يعني أن البراداييمات ليست مفيدة في إدراك العديد من العناصر في مسار التحولات الاجتماعية واسعة النطاق، لكن الباحث الاجتماعي الذي يركز على براداييم معين يميل، حسب هيرشمان، نحو التركيز فقط على بعض القوى والعوامل السببية بينما يتجاهل أخرى، وبالتالي فهو يبقى يواجه مخاطر الوقوع في الخطأ بدرجة جد عالية³⁶⁶.

تتبع الفائدة المميزة للانتقائية التحليلية من قدرتها على إدراك نقاط القوة والعجز في المقاربات التي تستخدمها التقاليد البحثية السائدة، علاوة على المفاضلة بينها. ما يمنع الانتقائية التحليلية، في الواقع، من الانحدار لتتحول إلى مجرد منظور يقوم على منطق "كلُّ شيء مهم" هو الافتراض المسبق بأن قيمة التحليلات التي يتم إنتاجها ضمن التقاليد البحثية تكمن في تحديد العوامل العديدة التي من المرجح أن تكون الأكثر أهمية بالنسبة لكل تقليد بحثي على حدة. والهدف من الانتقائية التحليلية هو الكشف عن الكيفية التي تكون بها هذه العوامل مهمة بالنسبة إلى أسئلةٍ بحثيةٍ محددة، وليس إنشاء قائمة تتسع على نحو لا نهائي لجميع العوامل السببية الممكنة تصورها والتي يمكن أن تؤثر في السياسة العالمية. ويؤكد سيل وكاتزنشتاين على أن الأبحاث ذات النزعة الانتقائية، التي تهمل النظريات والمقاربات المتضمنة في التقاليد البحثية، تبقى عرضة لخطر تفويت استبصارات هامة عديدة، أو إعادة اكتشاف العجلة (re-inventing the wheel)، أو إنتاج تحليلاتٍ قد تبدو غريبة أو غير مفهومة بالنسبة لباحثين آخرين. من جهةٍ أخرى، يمكن القول بأن الطابع المميز للانتقائية التحليلية يأتي من جهودها في تحديد الكيفية التي من خلالها تتعايش عناصر من رواياتٍ سببيةٍ مختلفة كجزء من مقارباتٍ أكثر تعقيداً قادرة على معالجة القضايا ذات الأهمية بالنسبة للباحثين والممارسين على حدٍ سواء. وهذا يتطلب إقحام واستخدام، وليس استبعاد، الجهود البحثية المنظَّمة على نحوٍ جيد والتي يبذلها الباحثون الملتزمون بمختلف التقاليد البحثية السائدة³⁶⁷.

يبقى من المهم التنبيه إلى ضرورة عدم الخلط بين النزعة الانتقائية من بين النظريات والنزعة للتوليف بينها. فرغم أن البعض يستخدمون مصطلح "التوليف" للإشارة إلى نفس مضمون الانتقائية، إلا أن التوليف يبقى مشروعاً أكثر طموحاً، لأنه يتطلب خطوات غير مسبقة، تتمثل في تخلي الباحثين بشكلٍ واضح عن التزاماتهم الإبتيمية الأصلية، يليه تقاربٌ طوعيٌّ حول مجموعةٍ جديدةٍ وموحدة من الافتراضات التأسيسية والمبادئ التحليلية لتوجيه عملية البحث. وفي غياب مثل هذا التقارب، من المرجح أن تؤول محاولات التوليف إلى مشاريع هيمنة نظرية أين يولد

³⁶⁵ cited in Sil and Katzenstein, "Analytical Eclecticism in the Study of World Politics," 413-414.

³⁶⁶ Ibid., 414.

³⁶⁷ Ibid., 414.

إطاراً ماوراء نظري واحد يُنتج نظرياتٍ تزعم القدرة على التنظير لوحدها بشأن ظواهر اجتماعية متنوعة، مع تهميش أو مصادرة الاستبصارات التي تقدمها التقاليد الموجودة مسبقاً حول العديد من نفس تلك الظواهر³⁶⁸.

على سبيل المثال، سبق ونجح كيوهان إلى حدٍ بعيدٍ في التوليف بين النظرية الواقعية (الاستقرار بالهيمنة) ونظرية المنظومات ليفسر النزعة للتعاون الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. كما شكل حقل الدراسات الأمنية مجالاً خصباً لمساعي التوليف بين نظرية القوة ونظرية النوايا لتفسير تشكل الأحلاف. من جهةٍ أخرى، قام بروس روسيت و جون أونيل بالربط بين العوامل الليبرالية والمؤسسية لتفسير حالة السلام بين الدول الليبرالية³⁶⁹. وهناك من الباحثين – خاصة في الجماعة المعرفية الأوروبية – من قام بالتوليف بين المقاربات البنائية والعقلانية لتفسير ظهور وتطور المعايير الدولية لحقوق الإنسان. والواضح أن التعقد المتزايد في السياسة الدولية هو الذي يحيل الباحثين إلى السعي للبحث عن قنواتٍ للتوليف بين مختلف المقاربات النظرية أملاً في الوصول إلى تفسيراتٍ أعمق من التفسيرات أحادية السببية (unicausal) التي تجد نفسها عاجزة عن التعامل مع الظواهر والأحداث غير البسيطة، كبروز وتطور الاتحاد الأوروبي/المؤسسات الدولية، أو تأثير الفواعل/العوامل المحلية و/أو العابرة للحدود.

لذلك، فإن الانتقائية التحليلية تبقى أكثر تواضعاً لكن أكثر براغماتية في الوقت نفسه. فهي تهدف إلى إنتاج أطرٍ متنوعةٍ ومرنة للبحث، بحيث ينتظم كلُّ إطارٍ حول مشكلةٍ بحثيةٍ محددة، على أن تكون هذه المشكلة هي التي تحرك عملية البحث وليس الإطار النظري المختار مسبقاً. علاوة على ذلك، فإن القيمة المضافة للأبحاث الانتقائية تعتمد إلى حدٍ كبير على الاستمرار في نجاح التقاليد البحثية السائدة التي تعمل كلُّ على حدتها. فهي مع عدم طموحها للكشف عن قوانين عامة وشاملة كما هو الحال مع التقاليد البحثية التي تحيل إلى نفسها كمنظريات كبرى، ومع عدم اكتفائها بالنتائج الجزئية والاختزالية التي تميز الأبحاث المرتبطة بدراسة حالات محدودة، فإن أهمية الانتقائية التحليلية تكمن في عملها على مستوى ما أصبح يعرف على نطاق واسع بنظريات "المدى المتوسط" (middle-range)³⁷⁰، وهي نظريات يتم تصميمها لتكون ملائمة ضمن مجموعةٍ محدودة (و) من السياقات القابلة للمقارنة حيث يمكن لروابط سببية معينة (سبب-نتيجة) أن تتكرر على نحو قابل للملاحظة. وتتمثل مهمة المنظر الذي يشتغل على هذا النمط من النظريات في التعرف على الشروط التي بموجبها تصبح بعض هذه الروابط أكثر أهمية من الناحية السببية مقارنة بأخرى. وهذا جهدٌ

³⁶⁸ Sil and Katzenstein, "Analytical Eclecticism in the Study of World Politics," 415.

³⁶⁹ See John R. Oneal and Bruce Russett, "The Kantian Peace: The Pacific Benefits of Democracy, Interdependence, and International Organizations, 1885-1992," *World Politics* 52(1): 1999, 1-37; Bruce Russett and John R. Oneal, *Triangulating Peace: Democracy, Interdependence, and International Organizations*, NY: W. W. Norton, 2001.

³⁷⁰ See also Lake, "Theory Is Dead, Long Live Theory," op. cit.

يختلف تمامًا عن بناء نظرية كبرى أو قانون عام وشامل يسعى إلى أن يكون ملائماً ليس فقط عبر السياقات المكانية-الزمانية ولكن أيضاً عبر مجموعة واسعة من المشكلات والقضايا ذات العلاقة بموضوع البحث³⁷¹.

يعتبر توسيع نطاق المشكلات - موضوع البحث - أحد أهم الوعود التي تستند إليها الانتقائية التحليلية. في هذا السياق، يميز سيل وكاتزنشتاين بين المشكلات الموضوعية (substantive) والمشكلات التحليلية (analytic). تتعلق المشكلات الموضوعية بالقضايا التي توجد بشكل منفصل عن الخطاب الأكاديمي والتي تشكل معضلات عملية تواجه الفواعل الاجتماعية والسياسية. وغالبًا ما يبدي الباحثون اهتمامًا بهذا النوع من القضايا، لكنهم ينزعون نحو التركيز فقط على جوانب محدودة (و) أثناء صياغة الإشكاليات التحليلية التي يسعون للبحث فيها. أما المشكلات التحليلية فتطرح بطريقة تعكس بها الأنطولوجيات، المبادئ المعرفية، والمفردات النظرية التي يتبناها أتباع تقليدٍ بحثي معين. ويبدو أن ما يستحق المشكلة بالنسبة لأتباع تقليدٍ بحثي ما يعتمد على الثغرات الموجودة في الأدبيات الموجودة داخل هذا التقليد أو يتعلق بمميزات خاصة تتمتع بها مشكلة موضوعية معينة يمكن التعامل معها ضمن الحدود التحليلية لهذا التقليد. وفي سياق عملية كهذه، يمكن لأبعاد أخرى، من المشكلة قيد البحث، أكثر أهمية في عالم السياسة والممارسة أن تُستبعد من مسار البحث والاستقصاء³⁷².

لا تزعم الأبحاث التي تستند إلى الانتقائية التحليلية أنها تقدم إجاباتٍ "أفضل" حول مشكلاتٍ هي من صميم اهتمامات تقليدٍ بحثي معين، لكن فائدتها تكمن في إعادة صياغة تلك المشكلات حتى يصبح نطاقها أوسع. وبالتالي يصبح من الممكن إدماج أكبر قدر ممكن من الجوانب ذات الصلة التي يفوت أتباع التقاليد البحثية معالجتها، لأنهم عادة ما يستعملون أطرًا تحليلية ضيقة ومحدودة. لذلك، ونظرًا لنطاقها الموسع، من المرجح أن يكون للمشكلات التي يعالجها الباحثون الانتقائيون تأثيراتٍ ملموسة وبناءة على المشاكل الموضوعية الحادة التي يواجهها صناع السياسة ومختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين³⁷³.

رغم أن حقل العلاقات الدولية ما يزال منظمًا حول تقاليد بحثية محددة، لكلٍ منها التزاماتها الاستمولوجية ومفرداتها النظرية ومعاييرها ومفاهيمها الخاصة، إلا أن العديد من الباحثين البارزين، حتى ممن يُعرف عنهم التزامهم بتقاليد بحثية معينة، يقرون بوجود حاجةٍ ملحة إلى إدماج عناصر تحليلية من مقارباتٍ أخرى (مختلفة) من أجل إنتاج معرفة جديدةٍ أكثر شمولًا وأكثر عمقًا وصلاحيّة للتوظيف البحثي. على سبيل المثال، سبق وجادل وولترز بأن الاستنتاجات المستمدة مباشرة من صورةٍ واحدة - أو من مستوى واحد من مستويات التحليل الثلاثة - تبقى غير مكتملة لأنها تستند إلى تحليلاتٍ جزئية. لذلك، فإن هذه الطبيعة الجزئية لكل صورةٍ - أو لكل مستوى - على حدة

³⁷¹ Sil and Katzenstein, "Analytical Eclecticism in the Study of World Politics," 415.

³⁷² Ibid., 418.

³⁷³ Ibid., 418.

يتعين أن تدفع بالمرء نحو السعي إلى إدراج الصور – أو المستويات – الأخرى، لأن البحث يبقى في نهاية المطاف مرتبطاً بالسعي خلف سببية شاملة وليست جزئية³⁷⁴.

ويتفق أندرو مورافتسيك، كناقِدٍ متحمسٍ للواقعية، مع وُولتَز حول هذه النقطة. حيث يرى أن اندلاع الحربين العالميتين، وبروز المعايير الدولية لحقوق الإنسان، فضلاً عن تطور الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، هي بالتأكيد أحداثٌ هامة بما يكفي لتستحق تفسيراً شاملاً حتى على حساب النزعة التبسيطية والاختزالية التي تغطي على المقاربات النظرية. وفي ندوة هامة حول دور النظرية في حقل السياسات المقارنة³⁷⁵، أكد العديد من الباحثين البارزين على فضائل "التركيب الانتقائي" بين المقاربات النظرية المتنوعة من أجل إعطاء معنى للحالات المختلفة التي تتصدى لها الدراسات المقارنة، محذرين من التبسيط المفرط الذي يتطلبه تطبيق مقاربة نظرية واحدة لفهم التعقيدات المتعددة التي يزخر بها الواقع³⁷⁶.

يقترح سيل و كاتزنشتاين ثلاثة نماذج للدراسات ذات الطابع الانتقائي في حقل العلاقات الدولية الصادرة حديثاً، هي: كتاب جون كامبال، "التغير المؤسسي والعولمة"³⁷⁷، كتاب روبرت جرفيس، "السياسة الخارجية الأمريكية في حقبة جديدة"³⁷⁸، وكتاب مايكل بارنيت و مارثا فاينمور، "قواعد من أجل العالم: المنظمات الدولية في السياسة العالمية"³⁷⁹. غير أننا نكتفي في هذا الجزء باستعراض العمل الأخير، نظراً لأهميته التحليلية بالنسبة لهذا الجزء، على أنه يمكن العودة إلى سيل و كاتزنشتاين للإطلاع على قراءتهما في بقية الأعمال الأخرى.

يشير بارنيت و فاينمور إلى أنه، وإلى وقتٍ قريب، حتى أولئك الذين يشتغلون على موضوع المنظمات الدولية، كانوا يعملون في حججهم على قدرات ومصالح الدول الأعضاء في تلك المنظمات. لكن، من وجهة نظرهما، المنظمات الدولية ليست لأدواتٍ سلبية بين أيدي الدول ولا مجرد قنوات لتذليل صعوبات التعاون بين الدول. وإنما هي عبارة عن بيروقراطيات فيبرية قائمة بذاتها. وبهذا الشكل، فهي تمتلك، حسب بارنيت و فاينمور، ثقافة بيروقراطية غالباً ما تحفزها على التصرف وفقاً لكيفياتٍ قد لا تتفق تماماً مع رغبات وأهداف الدول الأعضاء، ومن الواضح أنها غالباً ما تكون غير متوقعة من الدول المؤسّسة. هذه الأنماط من السلوك نادراً ما تتم مَشكَلتها على نحو كافٍ في الأدبيات التقليدية.

³⁷⁴ Kenneth Waltz, *Man, the State and War: A Theoretical Analysis*, NY: Columbia University Press, 1959, 4.

³⁷⁵ See for example, Peter Evans, Contribution to "The Role of Theory in Comparative Politics: A Symposium," *World Politics* 48(1): 1995, 1-10; Peter Katzenstein, Contribution to "The Role of Theory in Comparative Politics: A Symposium," *World Politics* 48(1): 1995, 10-15; James Scott, Contribution to "The Role of Theory in Comparative Politics: A Symposium," *World Politics* 48(1): 1995, 28-37.

³⁷⁶ Sil and Katzenstein, "Analytical Eclecticism in the Study of World Politics," 412.

³⁷⁷ John Campbell, *Institutional Change and Globalization*, Princeton: Princeton University Press, 2005.

³⁷⁸ Robert Jervis, *American Foreign Policy in a New Era*, NY: Routledge, 2005.

³⁷⁹ Michael Barnett and Martha Finnemore, *Rules for the World: International Organizations in Global Politics*, Ithaca: Cornell University Press, 2004.

وهذا هو ما دفع بارنيت وفيننمور إلى بذل مزيدٍ من الجهد لتحليل المنظمات الدولية بالتركيز على استقلاليتها، قوتها، الاختلالات الوظيفية الطارئة عليها، ومدى التغيير في مسارات عملها³⁸⁰.

يبدو الطابع الانتقائي في مقارنة بارنيت و فايننمور واضحًا من جهودهما الرامية إلى تشكيل منظور يبرز البعد البيروقراطي في عمل المنظمات الدولية الذي أغفلته المنظورات التقليدية المتمركزة حول الدولة. وذلك من أجل إنتاج تحليلات معقدة حول سلوك المنظمات الدولية. يدرك بارنيت و فايننمور تمامًا أن قوة ومصالح الدول مهمة، وأن المنظمات الدولية نادرًا ما تكون قادرة على إجبار الدول القوية على العمل ضد مصالحها. لكن مع ذلك، وفي كثيرٍ من الحالات، تعمل المنظمات الدولية بشكلٍ مستقلٍ عن الدول، وأحيانًا على نحوٍ معارضٍ لها، منتجةً بذلك آثارًا غير متوقعة تؤدي أحيانًا حتى إلى (إعادة) تشكيل تفضيلات الدولة بالأخذ بزمام المبادرة في وضع جدول أعمال المنظمة على سبيل المثال³⁸¹.

قام بارنيت و فايننمور بخطوةٍ انتقائيةٍ أخرى من خلال الربط بين الآليات التنظيمية، التي تشدد عليها النظريات العقلانية، والآليات التكوينية (constitutive) التي تركز عليها النظرية البنائية. وبناءً على مفهوم فيبر للسلطة البيروقراطية كقوةٍ ضابطٍ قائمة على المعرفة (control based on knowledge)، يقترحان أن المنظمات الدولية تتعلم كيفية توظيف سلطتها، معارفها، وقواعدها لتنظيم العالم من جهة، ولتشكيل عالمٍ يبدو بحاجة إلى مزيدٍ من التنظيم من جهةٍ أخرى. لذلك، فمن خلال إنتاج معايير وقواعد (جديدة) وإعطائها معاني محددة ونشرها من أجل توجيه الممارسة السياسية، تأخذ المنظمات الدولية وضغًا يمكنها من خلق الواقع السياسي الذي تعمل فيه والذي تشكل فيه الدول تفضيلاتهما. ولتوضيح الفائدة المميّزة لهذه المقاربة، يقوم بارنيت و فايننمور بتحليل ومقارنة صندوق النقد الدولي، مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR) والأمانة العامة للأمم المتحدة. و يجادل سيل و كاتزنشتاين بأن هذه المقاربة الانتقائية لها آثار عملية على عالم السياسة والممارسة³⁸²، حيث أكد كلٌّ من بارنيت، الذي عمل لصالح الأمم المتحدة، و فايننمور، التي أنجزت بحوثًا معمقة حول البنك الدولي، بأن خبرتهما الأكاديمية لوحدها لم تتمكن من تزويدهما بالقدرة على معرفة ماهية المنظمات الدولية في الواقع³⁸³.

فضلا عما سبق، يمكن المجادلة بأن الانتقائية التحليلية تعتبر جزءًا لا يتجزأ من مشروع تحويل حقل العلاقات الدولية إلى حقلٍ عابرٍ للتخصصات، لأنها ترتبط بالنزعة البراغماتية التي تعني أن المقاربات المتنافسة تبقى في حاجةٍ ماسةٍ إلى أن تعاد صياغتها من أجل تسهيل مهمة التأمل حول الكيفية التي تتشكل من خلالها المشكلات، فضلا عن الكيفية التي ينبغي أن تُحل عبرها. إضافة إلى ذلك، تساعد هذه البراغماتية الباحثين في كيفية التعامل مع

³⁸⁰ Sil and Katzenstein, "Analytical Eclecticism in the Study of World Politics," 422.

³⁸¹ Ibid., 422.

³⁸² Ibid., 422-423.

³⁸³ Barnett and Finnemore, vii.

تعدد وتنوع السرديات³⁸⁴ والروايات السببية. لذلك، يفضل سيل و كاتزنشتاين الاعتماد على مفهوم الميكانيزمات السببية كسمة أساسية في القصص السببية التي تنتجها النظريات ذات المدى المتوسط. تقدم الانتقائية التحليلية روايات سببية معقدة تشمل أشكالاً مختلفة من الميكانيزمات السببية المستخدمة في مختلف التقاليد البحثية المتنافسة. وهذا يعني أنه بدلا من الانحياز لمفهوم معين للسببية، تسعى الانتقائية التحليلية إلى تتبع التفاعلات بين مجموعة واسعة من الميكانيزمات السببية، بشأن مشكلة معينة، والتي تعمل إما داخل أو عبر مجالات ومستويات مختلفة من الواقع الاجتماعي³⁸⁵.

لكن، من جهة أخرى، تبدو الانتقائية التحليلية أكثر اتساقا مع مفهوم المركبات السببية الذي طوره باتوماكي، والذي تم فحصه في المبحث السابق. وهو مفهومٌ مستوحى من الافتراضات الأساسية لنظرية التعقد، كالافتراض مثلا بأن العوامل السببية تكون غير كافية في حد ذاتها لإنتاج نتيجة/أثرٍ ما، لكنها تكون كذلك عندما تتفاعل بعضها مع بعض ضمن مركبات سببية. لذلك، سبق وأن جادل باتوماكي بأن مفهوم المركبات السببية يجعل الحقل يستغني عن مفهوم الميكانيزمات السببية، لأنه ينطوي أساساً على خاصية التعقد. حيث يستند إلى الافتراض بأن الواقع الاجتماعي معقدٌ بطبيعته، لذلك لا يمكن الحديث عن أسبابٍ منفردة، قابلة للملاحظة البسيطة، قابلة للتعقب زمنياً، وقابلة للعزل تجريبياً. وبالتالي، ينبغي أن تكون السببية الاجتماعية على نفس القدر من التعقد الذي يتصف به الواقع الاجتماعي. في هذا السياق، يمكن التأكيد على أنه كلما زاد التعقد في الواقع الذي يدرسه الحقل كلما زادت حاجته إلى إقحام المزيد من الانتقائية التحليلية في مشاريعه وأنشطته البحثية.

أخيراً، لا بد من التشديد على أن الانتقائية التحليلية ليست بديلاً عن المقاربات المتضمنة في التقاليد البحثية كما وأنها ليست متفوقة عليها. ودورها لا يتعدى استكمال نقائص هذه المقاربات، كما أن مساهمتها تعتمد إلى حدٍ كبير على استمرار التواصل والتبادل المعرفي مع تلك المقاربات. هناك سببان أساسيان يجعلان الانتقائية التحليلية تستحق مساحة أكبر مما هي عليه الآن في تخصصات العلوم الاجتماعية، بما في ذلك تخصص العلاقات الدولية. أولاً، الانتقائية التحليلية وحدها تهدف إلى مشكلة الظواهر المعقدة التي تواجه الممارسين والفواعل السياسيين، وهي الظواهر التي عادة ما تتم تجزئتها إلى مجرد أحجياتٍ أضيق فأضيق من قبل أنصار التقاليد البحثية. ثانياً، الانتقائية التحليلية وحدها مُصممة للتنقل بين نظرياتٍ من تقاليد متعددة في وقتٍ واحد بحثاً عن الروابط بين أنواع مختلفة من الميكانيزمات السببية التي يتم التعامل معها عادة بشكل منعزل ضمن التقاليد البحثية المنفصلة بعضها عن بعض. وعند القيام بذلك، من شأن الانتقائية التحليلية أن تعزز فرص الباحثين والفاعلين السياسيين الآخرين في التعرف على ارتباطاتٍ خفية واستبصارات جديدة تستعصى عليهم عندما يقومون بتبسيط واختزال العالم بغرض تحليله من خلال عدسة نظرية وحيدة. هذه الإمكانية هي التي تبرر التزام، على الأقل، بعض الأدبيات التي

³⁸⁴ Sil and Katzenstein, "Analytical Eclecticism in the Study of World Politics," 417.

³⁸⁵ Ibid., 419.

استعرضها سيل وكاتزنشتاين بالانتقائية التحليلية حتى مع كون أن "المناخ العام" مستمرٌ في تشجيع تطوير التقاليد البحثية، سواءً القائمة أو الناشئة منه، فضلاً عن تشجيع التنافس بينها. لذلك، يمكن القول بأن الحقل المعرفي الذي يتسع أمام أتباع مختلف التقاليد البحثية وفي الوقت نفسه أمام زملائهم من الانتقائيين لن يوسع فقط من "صندوق الاستبصارات والفهمات" التي يمكن أن يستفيد منها جميع الباحثين في الحقل، ولكن من شأنه أيضاً أن يسهل النقاشات المثمرة عبر وخارج حدود الجماعة الأكاديمية ككل³⁸⁶.

3- من الانتقائية التحليلية إلى الواقعية النقدية :

نحو نزاع الطابع الإشكالي عن مسألة الاستمولوجيا

لا يمكن للمرء إلا أن يؤكد مع براون مقولة الفقر في الخطاب الذي تنطوي عليه مساعي بناء نظرية كبرى في حقل العلاقات الدولية، قدرة على الوفاء بوعده تقديم رؤية شاملة ومتكاملة حول موضوع البحث في الحقل برتمته. إذ من الواضح أن هذا الخطاب يتعارض مع المسعيين الأساسيين الذين يميزان حقبة مابعد النقاش الرابع: مسعى فتح آفاق النقاش أمام التعددية النظرية، ما يتطلب تقويض ممارسات الهيمنة و"الاستبداد" النظري التي ينطوي عليها خطاب النظرية الكبرى؛ ومسعى الرفع من مستوى وعي الحقل المعرفي بحجم التعقد المتزايد الذي أصبح يميز المشكلات النظرية والسياسية التي يبحث فيها.

لذلك، سبق وأن تم التشديد على ضرورة التخلي عن التعريفات السائدة للمقاربات النظرية – كبرادايماث مثلاً – التي تضع الحقل في ظل هيمنة نظرية معينة تحيل إلى نفسها على أنها النظرية الكبرى. لأن هذا النمط من النظريات غالباً ما تؤسس نفسها على مزاعم القدرة – منفردة – على تقديم رؤية شاملة ومتكاملة لموضوع البحث في الحقل برتمته، رغم أن هذا الموضوع ينطوي على تعددية أنطولوجية على قدر متزايد من التعقد. ومن الواضح أنه كلما زاد الوعي بحدة التعقد في الواقع، زاد الوعي بالحاجة إلى التخلص من استبداد منطق النظريات الكبرى، والبحث في أي/كل ما من شأنه المساهمة في فهم هذا التعقد المتزايد والتعامل معه.

في هذا السياق، تأتي الدعوة إلى تبني النزعة البراغماتية/الانتقائية في تحليل السياسة العالمية، بالمفهوم الدقيق الذي يقترحه بن عنتر، أي "عدم التقيد بمقاربة نظرية واحدة، طالما أنه ما من نظرية معينة قادرة لوحدها على فهم وتفسير واقعٍ دولي/عالمي في غاية التعقد"³⁸⁷. حيث يمثل "عدم التقيد" هنا إقراراً بأن أية نظرية، سواءً كانت مصنفة كنظرية كبرى أو غير كبرى، يمكن أن تساهم في تنوير الباحث حول إشكالية معينة، سواءً تم الاستعانة بها لوحدها أو ضمن مقاربة مركبة من عدة نظريات. نسعى، في ما تبقى من هذا الجزء، إلى استعراض ملاحظاتٍ سريعة

³⁸⁶ Sil and Katzenstein, "Analytical Eclecticism in the Study of World Politics," 425-426.

³⁸⁷ بن عنتر، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2016.3.24.

حول الكيفية التي يمكن أن تساعدنا بها المداخلات السابقة، بشأن إشكالية النظرية الكبرى والانتقائية التحليلية، في تصور آفاق نزع الطابع الإشكالي عن مسألة الاستمولوجيا في الحقل، التي كرسها النقاش الثالث والرابع.

مع نهاية تسعينيات القرن الماضي، وبينما كان الحقل مستغرقاً في النقاش الثالث حول استمولوجيا نظريات العلاقات الدولية، نشر وُنتُ مقالة في دورية "الدراسات الدولية"، عنوانها "حول إشكاليتي التكوين والسببية في حقل العلاقات الدولية"³⁸⁸، هونَ فيها من أهمية الاستمولوجيا كمركز اهتمامٍ بالنسبة للحقل. وقد سبق وأشرنا إلى هذا الموقف في الفصل الأول، وهو موقف يتقاسمه البنائيون الذين يؤكدون على أهمية الأنطولوجيا مقارنة بالاستمولوجيا. يرى وُنتُ أن الشغل الشاغل بالنسبة لنا، في حقل العلاقات الدولية، يكمن في تحسين معرفتنا حول الكيفية التي يعمل بها العالم، وليس في القلق حول تحسين معرفتنا بالكيفية التي نعرف بها الكيفية التي يعمل بها العالم. ما يهم بالنسبة لنا هي الأنطولوجيا، وليست الاستمولوجيا. هذا لا يعني عدم وجود أسئلة استمولوجية (ينبغي أن تكون) مثيرة لاهتمام الحقل المعرفي، غير أنه من الأفضل أن يتعامل مع هذه الأسئلة فلاسفة وعلماء اجتماع المعرفة، وليس علماء السياسة. و يُقر وُنتُ قائلاً: "دعونا نواجه الأمر، معظم الباحثين في العلاقات الدولية، بما في ذلك [المتحدث] لا يملكون تكويناً كافياً في مجال الاستمولوجيا. لذلك فإن محاولة حل المشاكل الاستمولوجية سيؤدي حتماً على أية حال إلى [المزيد من] الارتباك"³⁸⁹.

يبدو أننا فعلاً، وفي العديد من المجالات الأساسية، نعرف كيف تعمل السياسة الدولية، بدون أن يكون مُهمّاً كيف وصلنا إلى تلك المعرفة. لذلك، فإن الخوض في مسائل استمولوجيا نظريات العلاقات الدولية من شأنه أن يشتم انتباهنا ويصرفنا عن العمل الحقيقي الذي ينبغي الانشغال به، وهو العلاقات الدولية في حدّ ذاتها. ينبغي أن تكون نقاشاتنا الكبرى حول قضايا الدرجة الأولى (الموضوع في حدّ ذاته)، وليس حول قضايا الدرجة الثانية (المنهج). وتكمن المشكلة في أن خطاب الاستمولوجيا أصبح بالفعل – ومنذ بداية النقاش الثالث وصولاً إلى النقاش الرابع – يشوب تفكيرنا حول السياسة الدولية، وأصبح يساهم في استقطاب الحقل ضمن "حروبٍ بين البراديمات" (paradigm wars). يجب الإقرار بأن تأجج هذه الحروب منذ الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي لا يرجع فقط إلى صعود الاحتجاجات مابعد الوضعية، لكنها تجد جذورها في المشاكل الاستمولوجية المتأصلة في الوضعية، والتي كرسَتْ نفسها منذ الخمسينيات من أجل التأسيس لنفسها كسلطةٍ معرفيةٍ مساوية تماماً للعلم، بحيث يصبح كل عملٍ لاوضعي يقع خارج مجال العلم"³⁹⁰.

³⁸⁸ Alexander Wendt, "On Constitution and Causation in International Relations," *Review of International Studies* 24(5): 1998.

³⁸⁹ Ibid., 115.

³⁹⁰ Ibid., 115-116.

كمخرجٍ من حالة الاستقطاب الابستمولوجي بين الوضعيين ومابعد الوضعيين التي أوجدها النقاش الثالث واستمر النقاش الرابع في تكريسها، يقترح ونُت أنه بدلا من التصرف كحراس معابد، بعضهم ضد بعض، "يبدشرون" بشكلٍ من أشكال "الوحي" يتوهمون أنه يأتيهم من "آلهة ابستمولوجية زائفة"، سيكون من الأفضل بالنسبة للوضعيين ومابعد الوضعيين، على حد سواء، التصرفُ على أساس قاعدة "الاعتراف المتبادل" تجاه الأسئلة التي يفضلها كل طرف. ويشدد ونُت على أن علم السياسة الدولية إذا أُريد له أن يكون نقدياً وتأملياً، فسيكون في حاجة إلى كلِّ/أيِّ شكلٍ من أشكال المعرفة التي يمكنه الحصول عليها³⁹¹.

وقد عمل ونُت في كتابه، "النظرية الاجتماعية في السياسة الدولية"، على تأكيد هذا الموقف بتبني افتراضات الفلسفة الواقعية العلمية، التي يجادل كلُّ من كوركي و وايت بأنها أدت دوراً مهماً في تطوير البنائية، على الرغم من أنها لم تحظ بتبني جميع البنائيين. ومع مطلع القرن الحالي، استمر ونُت في كونه أبرز منظرٍ قام بوضع نظريته على نحو واضح ضمن الإطار الابستمولوجي للواقعية العلمية، كما أن هذه الأخيرة تعزز على نحو واضح كذلك مساعيه لبناء طريقٍ وسط (via media)، أو أرضيةٍ وسطى (middle ground)، بين العقلانية والتأملية. لكننا لاحظنا في الفصل الأول أن هذه المساعي لم تتمكن من تبرئة ونُت – وعموم البنائيين عدا تيار محدود منهم – من تهمة الانحياز الابستمولوجي للوضعية. ويؤكد كلُّ من كوركي و وايت هذا الطرح، حيث يشيران إلى أن تبني ونُت للواقعية العلمية جرَّ عليه انتقادات العديد من الواقعيين العلميين الآخرين بسبب فشله في الابتعاد بشكلٍ كافٍ عن حدود النقاش (الثالث)، وكونه ما يزال مقيداً بالتزامٍ معدل نحو الوضعية³⁹².

اتضح في الفصل الأول فعلاً أن جدوى المشروع التوفيقي الذي أعلن عنه البنائيون خلال حقبة النقاش الرابع قوضته منطلقاته منذ البداية، لأن البنائية طالما أنها تبني ابستمولوجياً وضعية، فقد كان من المستبعد أن تنجح في إقناع المقاربات التأملية مابعد الوضعية في الالتحاق بها حول طاولة النقاش، ناهيك عن الانخراط في نقاشٍ أصيلٍ مع المقاربات العقلانية الوضعية في الجانب الآخر. لقد رأينا أن الأمر يتعلق دائماً بالابستمولوجياً، ولا سبيل للافتراض بأن الأنطولوجياً أكثر أهمية منها.

في هذا السياق، ظهر مجموعة من الواقعيين العلميين، يحيلون إلى أنفسهم كواقعيين نقديين على غرار باتوماكي و وايت، يسعون إلى أخذ الواقعية العلمية إلى أبعد مما ذهب بها إليه ونُت، خاصة من خلال المجادلة بأن الانقسام بين العقلانية والتأملية ينعكس في الفرق بين مقاربات تركز على مسائل مادية وأخرى تركز على الأفكار. لكن، بالنسبة للواقعية النقدية، مجموعتا العوامل المادية والعوامل المتعلقة بالأفكار مهمتان كلتاهما في إنتاج مخرجات

³⁹¹ Wendt, "On Constitution and Causation in International Relations," 117 (emphasis added).

³⁹² Kurki and Wight, "International Relations and Social Science," 26.

اجتماعية، وكتاهما في حاجة إلى أن يتم إشراكهما في عملية البحث³⁹³. لذلك، فإن الواقعيين النقديين لا يتجاهلون المسألة الاستمولوجية، كما يقترح ونث، لكنها تدعو إلى إعادة النظر في هذه المسألة من منظور نقدي.

يتمثل الإسهام الفكري المهم، الذي تقدمه الواقعية النقدية في مجال العلوم الاجتماعية عموماً، في رفض أية محاولة للوصول إلى مجموعة من الإجراءات المحددة بوضوح والتي تحدد محتوى المنهج العلمي. ويعتبر الواقعيون النقديون أنه يجب على كل علم أن يتوصل إلى طريقة عمله الخاصة به وفقاً لمجال الموضوع قيد البحث. ولأن هذه المجالات تختلف على نحو جوهري من علمٍ إلى آخر، فإن الواقعيين النقديين يؤكدون على أنه سيكون من غير الملائم أن نتوقع أن تتحول المنهجيات المطبقة في علمٍ معين إلى منهجيات عالمية قابلة للتطبيق على العلوم الأخرى جميعها. لذلك، لا ينبغي للعلوم الاجتماعية أن تحاول تقليد العلوم الطبيعية لأسباب عديدة، خاصة وأنه بالنظر إلى الفروق غير القابلة للمقايضة ضمن العلوم الطبيعية المختلفة نفسها، فإنه من المستحيل تحديداً مجموعة من الإجراءات والتقنيات التي يمكن أن تتبناها جميع العلوم³⁹⁴.

من جهةٍ أخرى، يجادل الواقعيون النقديون أن ما يجعل المعرفة علمية ليس أسلوبها أو منهجها في إنتاج المعرفة، وإنما محتواها هو ما يحدد ذلك. إذ على خلاف التصور الوضعي، لا تُعدُّ المعرفة علمية لمجرد أنها اتبعت مجموعة معينة من الإجراءات المبنية على "حقائق" تجريبية، ولكن لأنها تقوم ببناء تفسيراتٍ لتلك الحقائق على شكل كيانات وإجراءات غير معروفة ويحتمل أن تكون غير قابلة للملاحظة. من وجهة نظر الواقعيين النقديين، تذهب المعرفة العلمية إلى ما هو أبعد من المظاهر وتبني تفسيراتٍ غالباً ما تتعارض، وأحياناً حتى قد تتناقض، مع المخرجات الملاحظة. وتتضمن العلوم الاجتماعية دراسة للعناصر الاجتماعية المعقدة والمتفاعلة التي تنتج الأنماط التي نلاحظها. ونظراً إلى طبيعتها غير القابلة للملاحظة، يجب العمل على إدراك معظم العناصر الاجتماعية من خلال وضع أطر مفاهيمية بدقة وحذر. دائماً ما تكون هذه عملية معقدة وتتضمن إجراءات تم تشكيلها على نحو متبادل بين الباحثين كفاعلين ومواضيع البحث/المعرفة، إلا أن المعرفة الاجتماعية وعلى الرغم من أنها غير مثالية ومتضمنة في أطر مفاهيمية وخطابية، فهي تبقى معرفة تتعلق بشيءٍ ما، شيءٍ اسمه الواقع الاجتماعي³⁹⁵.

ابستمولوجياً، يقدم الواقعيون النقديون أنفسهم على أنهم نسبيون (relativists)، ويجادلون بأنه ما من موقفٍ ابستمولوجي يملك الأولوية في الحصول على المعرفة، لأن هناك دائماً طرق عديدة يمكن من خلالها التوصل إلى معرفة العالم. لكن هذا لا يعني أن جميع وجهات النظر صحيحة بالدرجة نفسها، وهم يؤمنون بإمكانية الحكم عقلانياً بين الادعاءات المعرفية المتنافسة. المهم بالنسبة إلى العلوم هو أن أيّ/كلّ ادعاءٍ يبقى قابلاً لأن يتم تحديده من قبل

³⁹³ Kurki and Wight, "International Relations and Social Science," 26-27.

³⁹⁴ Ibid., 25.

³⁹⁵ Ibid., 25-26.

ادعاءاتٍ أخرى، ما يؤكد أن العلوم ينبغي أن تستند إلى الالتزام بالنقد المستمر، بدلا من الالتزام بالإصرار الدوغمائي على صحة ادعاءاتها.

منهجياً، وعلى غرار الموقف الابستمولوجي للواقعيين النقديين، فإنهم يتبنون موقفاً متعددًا إزاء الخيارات المنهجية. حيث وعلى عكس الواقعيين الذين يشددون على المناهج الكمية، و ما بعد الواقعيين الذين يشددون على المناهج الكيفية، يشدد الواقعيون النقديون على التعددية المنهجية (تعددية المناهج). ولأن العالم الاجتماعي شديد التعقد أنطولوجيًا، ولأن هناك العديد من الطرق للوصول إلى معرفة العالم، فمن الأفضل أن لا يحصر الباحث أساليب البحث من خلال الاستدلال المسبق³⁹⁶.

يعتبر بروز الواقعية النقدية بمثابة توجه جديد ومهم في الحقل، حيث يمكن أن تفتح قنوات جديدة وبناء للنقاش النظري بين مختلف مقاربات السياسة العالمية. فبرفضها المقارنة والمقايضة بين التحليلين التفسيري والفهمي من جهة، والتحليلين السببي وغير السببي من جهة أخرى، وبرفضها للالتزام الخطابي المسبق بأي من العوامل المادية أو العوامل الاجتماعية والمتعلقة بالأفكار. وبرفضها دعم أيّ من الاتجاهين الابستمولوجيين المتعارضين – النموذج الوضعي للعلم والنموذج الرفض لفكرة العلم لدى بعض التأمليين – كل هذا يمكن أن يتيح الفرصة أمام الحقل للمضي قدما إلى ما هو أبعد من التعارضات الثنائية التي أنتجتها/أعدت إنتاجها النقاشات السابقة، بما في ذلك النقاش الرابع. كما من شأنه أن يتيح الفرصة أمام وجهات النظر اللاوضعية أن تحظى بالتقدير في صورة جديدة لها، لكون وجهات النظر تلك تبقى ذات مساهمات علمية وفكرية مهمة في الحقل³⁹⁷.

يقبل الواقعيون النقديون أجزاء مهمة من موقف التأويليين ما بعد الواقعيين بشأن الموضوعية، حيث يجادلون بأنه على الرغم من أننا نقوم دائما بتأويل العالم من خلال عدساتنا المتموضعة اجتماعيًا (وسياسيًا)، وعلى الرغم من أنه لا توجد طريقة سهلة لإثبات حقيقة نظرية معينة، إلا أن النظريات ليست كلها متساوية. ولأن العالم تحديداً هو ما هو عليه مستقلاً عن أية نظرية، فإن المهم عند الواقعيين النقديين هو أن بعض النظريات قد تكون أوصافاً أفضل من غيرها لذلك العالم، حتى ولو كنا لا نعلم ذلك. عندئذ، تصبح المهمة تتعلق بتحديد أيّ من النظريات هي الأكثر قبولاً من غيرها. ولتحديد ذلك، لا يستثنى الواقعيون النقديون أي شيء، كما لا يمنحون الأفضلية لأي عامل على آخر، فهم براغماتيون/نفعيون ابستمولوجيًا. حيث يرون أنه ما من مجموعة واحدة من الإجراءات يمكن من خلالها الحكم بين الادعاءات المعرفية التي تغطي جميع حالات البحث. لكن، يجب تقييم كل حالة حسب مميزاتها واستناداً إلى الأدلة التي تقدمها³⁹⁸.

³⁹⁶ Kurki and Wight, "International Relations and Social Science," 26.

³⁹⁷ Ibid., 27.

³⁹⁸ Ibid., 31.

المبحث (III)

إشكالية (الانعتاق من) الهيمنة الغربية على حقل العلاقات الدولية

يؤكد العديد من الباحثين على تزايد الوعي بظاهرة الهيمنة الغربية على حقل العلاقات الدولية³⁹⁹. وهو ما من شأنه أن يستمر في تشجيع مساعي البحث في إمكانية تأسيس/استكشاف نظريات غير غربية في الحقل. سبق وأن تم التأكيد على أن الميزة الأساسية للنقاش الخامس هي التحول من نقاش "بين" مجموعة من الأطراف المتموضعة بعضها ضد بعض إلى نقاش "حول" إشكاليات معينة لا تتطلب نمط التموضع القائم على الإقصاء المتبادل الذي عرفته النقاشات الأربعة الكبرى السابقة. يفترض هذا المبحث أن إشكالية الهيمنة الغربية على الحقل وإمكانات الانعتاق منها تعتبر من أهم هذه الإشكاليات. ورغم أنها ليست وليدة النقاش الخامس، إلا أن طبيعة اهتمامات وإسهامات الباحثين، الذين يشتغلون على مشروع إقحام نظرية التعقد في الحقل، يمكن أن تجعل من هذه الإشكالية موضوعاً أساسياً على أجندة النقاش، خاصة وأن قطاعاً واسعاً منهم إما أنهم ينحدرون من أصول غير غربية أو أنهم يعتنقون تصورات مناهضة لهيمنة الاستمولوجيات الغربية على الحقل.

هناك العديد من المعاني التي يمكن إضافتها على مفهوم الهيمنة. فهي تأخذ عدة أشكال: كالتمركز حول إثنية معينة (ethnocentrism)، أو إقصاء الآخر المهيمن عليه، أو تهميشه، أو اضطهاده، أو ازدرائه أو الجهل به. غير أن أكثر المعاني تداولاً هو المعنى المرتبط بأعمال أنطونيو غرامشي (1891-1937). يحيل المفهوم الغرامشي للهيمنة على شكل من أشكال السيطرة الناعمة التي يمارسها طرف أقوى على طرف أضعف، حيث تنطوي الهيمنة (hegemony) على

³⁹⁹ أنظر، على سبيل المثال، الإجابات على سؤال "ما هو، في رأيكم، النقاش الأكثر أهمية في المرحلة الراهنة من تطور حقل نظريات العلاقات الدولية؟"، الذي يُطرح في بداية الحوارات التي يجريها الموقع الإلكتروني، "محادثة حول النظرية" (theory-talks.org)، المتخصص في محادثة الباحثين والمفكرين ذوي الإسهامات البارزة في نظريات العلاقات الدولية:

Binjamin Creutzfeldt, "Theory Talk #61: Pinar Bilgin Non-Western IR, Hybridity, and the One-Toothed Monster called Civilization," *Theory Talks*, 20-12-2013, <http://www.theorytalks.org/2013/12/theory-talk-61.html> (accessed on 26.12.2014); S. Clifford, "Theory Talk #42: Amitav Acharya on the Relevance of Regions, ASEAN, and Western IR's False Universalisms," *Theory Talks*, 10-08-2011, <http://www.theorytalks.org/2011/08/theory-talk-42.html> (accessed on 26.12.2014); M. Millerman, "Theory Talk #66: Alexander Dugin on Eurasianism, the Geopolitics of Land and Sea, and a Russian Theory of Multipolarity," *Theory Talks*, 7-12-2014, <http://www.theory-talks.org/2014/12/theory-talk-66.html> (accessed on 26.12.2014); B. Creutzfeldt, "Theory Talk #57: Siba Grovogui on IR as Theology, Reading Kant Badly, and the Incapacity of Western Political Theory to Travel very far in Non-Western Contexts," *Theory Talks*, 29-08-2013, <http://www.theory-talks.org/2013/08/theory-talk-57.html> (accessed on 26.12.2014); B. Creutzfeldt, "Theory Talk #45: Qin Yaqing on Rules vs. Relations, Drinking Coffee and Tea, and a Chinese Approach to Global Governance," *Theory Talks*, 30-11-2011, <http://www.theory-talks.org/2011/11/theory-talk-45.html> (accessed on 26.12.2014); M. Millerman, "Theory Talk #71: John M. Hobson on Eurocentrism, Historical Sociology and the Curious Case of Postcolonialism," *Theory Talks*, 08-09-2015, <http://www.theory-talks.org/2015/09/theory-talk-71.html> (accessed on 12.1.2016).

استخدام أدوات الإكراه الفكرية/الناعمة، بينما تنطوي السيطرة (dominance) على استخدام أدوات الإكراه المادية/الصلبة. وطالما أن نظريات العلاقات الدولية هي في الأساس مجموعة من الأفكار، فهي تبقى مجالاً طبيعياً لممارسة الهيمنة الغربية. من جهةٍ أخرى، يحيل مفهوم الهيمنة إلى مقولة روبرت كوكس ذاتة الصيت، "النظرية هي دائماً من أجل شخصٍ معين ومن أجل هدفٍ معين"، حيث أصبح يُعتقدُ على نطاقٍ واسعٍ أن نظرية العلاقات الدولية لطالما كانت من أجل الغرب ومن أجل الإبقاء على هيمنة الغرب – عموماً والولايات المتحدة خصوصاً – على البقية. أخيراً، إذا كانت ممارسات السيطرة تنطوي أكثر على أدوات الإكراه، فإن الهيمنة تنطوي على ممارساتٍ مختلفة من قبيل الإذعان وعدم الاعتراض، والقبول والتسليم بهيمنة الأقوى (consent) والامتناع عن مقاومتها. لذلك من غير المستغرب أن لا يتردد الباحثون غير الغربيين في قبول واستخدام النظريات الغربية بدون مساءلة⁴⁰⁰.

يعالج هذا المبحث مفهوم الهيمنة في بعده الأساسيين، البعد الكمي القابل للقياس والبعد الكيفي ذي المضامين التأملية. وهو ينقسم إلى أربعة أجزاء رئيسية. يتصدى الجزء الأول لفحص فرضية الهيمنة الأمريكية على الحقل التي تحولت إلى ما يشبه المُسلِّمة، وذلك باستعراض نتائج ثلاث دراساتٍ مسندةٍ إحصائياً. غير أن النقاش في هذا الجزء ينتهي إلى أن الدراسات التي استلهمت مضمون مقالة ستانلي هوفمان – "حقلُ العلاقاتِ الدُولية: علمُ اجتماعيٍّ أمريكيٍّ؟" (1977) – وصفية وتفتقر إلى قيمةٍ مضافةٍ حقيقية من شأنها أن تساعد الحقل على الانعتاق من الهيمنة الأمريكية. وفي الوقت الذي تبقى فيه قدرة على تفسير الكيفية التي برزت بها هذه الهيمنة، فإنها تبقى محدودة حيال تفسير الكيفية التي استمر بها إعادة إنتاج هذه الهيمنة طوال مائة عام من التنظير والبحث في العلاقات الدولية. وحتى مع نموِّ جماعاتٍ معرفيةٍ غير أمريكيةٍ عديدة، في الغرب وبعيداً عن الغرب، يبقى من الصعب تحدي الاعتقاد السائد منذ عقودٍ بأن اتجاهات الجماعة المعرفية للحقل بشكلٍ عام لا تختلف كثيراً عن اتجاهات الجماعة المعرفية الأمريكية. هذا من شأنه أن يؤيد الاستنتاج بأن الحقل ينتظم في بنيةٍ إمبرياليةٍ تتميز بوجود مركزٍ مهيمٍ وعددٍ من الهوامش التابعة.

يناقش الجزء الثاني كيف تساهم الرواية السائدة لتاريخ الحقل، التي تستند إلى تعاقب النقاشات الكبرى، في تكريس الهيمنة الأمريكية على الحقل، إلى الحد الذي يصبح معه من المربك تحديد ما إذا كانت هذه الرواية روايةً لتاريخ الحقل (بشكلٍ عام) أم روايةً لتاريخ الحقل في الولايات المتحدة الأمريكية (تحديداً)، لأن جميع هذه النقاشات تكون قد خيضت وحُسمت داخل الجماعة المعرفية الأمريكية. وهو ما يؤكد مقولة أن النقاشات الكبرى ما هي إلا

⁴⁰⁰ See Amitav Acharya, "International Relations Theory and Western Dominance: Reassessing the Foundations of International Order," a lecture delivered at the "Reenvisioning Global Justice/Global Order" Seminar Series, Centre for International Studies, Oxford University, 22 February 2007, 4-5, downloaded from:

<http://amitavacharya.com/?q=content/international-relations-theory-and-western-dominance-reassessing-foundations-international> (accessed on 14.5.2016)

أساطير مؤسسة ابتدعها أولئك الذين أعلنوا أنفسهم كمنتصرين في تلك النقاشات من أجل إضفاء الشرعية على هيمنتهم على المشروع النظري للحقل.

أما الجزء الثالث فيسعى إلى التقديم لمشروع فكري ناشئ يطمح للتعريف بالمنظورات غير الغربية للسياسة الدولية، جنباً إلى جنبٍ مع تفكيك البعد الكولونيالي للحقل كمؤسسة معرفية غريبة. كما يناقش هذا الجزء الأسباب التي تحول دون تقدم هذا المشروع والتأسيس لنظريات غير غربية في العلاقات الدولية، محذراً من أن تسمية النظريات غير الغربية، بالكيفية التي تتداول بها، لا تكاد تخلو من خطر التأسيس لثنائية نظريات غربية/نظريات غير غربية، وهو ما ينذر باستمرار منطق الثنائيات سيئة الصيت الموروثة عن النقاشات الأربعة الكبرى⁴⁰¹. لذلك، يشدد هذا الجزء على ضرورة استلهاً المنطق الحواري (dialogic)، الذي تقوم عليه فلسفة التعقد، والذي يسمح بالحوار بين طرفي الثنائية. كما يؤكد على أنه إذا كان التنظير غير الغربي موضوعاً على أجندة النقاش الخامس، فإن هذا الأخير ينبغي أن يبقى نقاشاً "بين" النظريات الغربية ونظريات غير غربية بديلة، وليس نقاشاً "حول" إمكانية/ضرورة/مزايا تطوير مقاربات غير غربية مختلفة. أخيراً، يتصدى الجزء الرابع لفحص مزايا تحول الحقل من وضع هيمنة النظريات الغربية نحو وضع التعددية الذي يسمح بوجود نظريات غير غربية مختلفة عن التيار المهيمن وقادرة على المشاركة في النقاش النظري الراهن.

1- "حقل العلاقات الدولية: هل ما يزالُ علماً اجتماعياً أمريكياً؟"

خلال العقدين الأخيرين، نُشرت على الأقل خمسة أعمالٍ نظرية أساسية تردد بشكل يكاد يكون حرفياً – وفي الوقت نفسه تسائل – مضمون العنوان الذي وضعه ستانلي هوفمان لمقالته لعام 1977. مقالة هوفمان حملت عنوان "حقل العلاقات الدولية: علم اجتماعي أمريكي"⁴⁰²، بينما حملت الأعمال اللاحقة جميعها عنوان "حقل العلاقات الدولية: هل ما يزالُ علماً اجتماعياً أمريكياً؟"⁴⁰³

⁴⁰¹ فعلاً، التأسيس على أساس هذا التعارض يعني السقوط في المشكلة نفسها، أي بناءً تمركز إثني غير غربي كرد فعل على التمركز الإثني الغربي، في الوقت الذي يعاب فيه هذا الأمر على الحقل. يعلق بن عنتر على هذه المشكلة بقوله: "الحقيقة أن المسألة تبقى في غاية من التعقيد، ذلك أن الحقل مرتبطٌ بشكل أو بآخر بالطرف المهيمن سياسياً". بن عنتر، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2016.12.3.

⁴⁰² Stanley Hoffmann, "International Relations: An American social science?" *Discoveries and Interpretations: Studies in Contemporary Scholarship* vol. 1: 1977, 41-60.

⁴⁰³ Miles Kahler, "International Relations: Still an American Social Science?" in Linda B. Miller and Michael J. Smith (eds.), *Ideas and Ideals: Essays on Politics in Honor of Stanley Hoffmann*, Boulder, Colo: Westview, 1993; Steve Smith, "The Discipline of International Relations: Still an American Social Science?" *British Journal of Politics and International Relations* 2(3): 2000, 374-402; Robert Crawford and Darryl S. Jarvis (eds.), *International Relations – Still an American Social Science? Toward Diversity in International Thought*, Albany, NY: State University of NY Press, 2001; Jörg Friedrichs, "International Relations: Still an American Social Science?" in his (author), *European Approaches to International Relations Theory: A*

اقترح هوفمان مجموعة من العوامل التي من شأنها أن تفسر كيف أن حقل العلاقات الدولية تطور في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وليس في المملكة المتحدة أين تم تأسيس أول قسمٍ مستقلٍ في الجامعة لتدريس السياسة الدولية في جامعة أبريستفيث، عام 1919⁴⁰⁴. هذه العوامل هي: (1) الاعتقادُ السائدُ في الجماعات المعرفية الأمريكية على اختلاف تخصصاتها بقدرة العلم المتحرر من القيم على حل المشكلات بفضل استخدام المنهج العلمي، وهو ما سيؤدي إلى تحقيق التقدم. ولم يسر هذا الاعتقاد على مشكلات العالم الطبيعي فحسب، بل حتى على مشكلات العالم الاجتماعي بما في ذلك عالم السياسة الدولية: (2) دورُ العلماء الأوروبيين الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة خلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي حاملين معهم انشغالا أساسيًا بفهم كارثة الحربين العالميتين التي هجرتهم من أوطانهم. في طليعة هؤلاء نجد كلا من مورغنثو، أرنولد وولفرز، كارل دويتش، كلوص نوور، إرنست هاس، جورج ليسكا، هنري كيسينغر و زبغنيو بريزينسكي؛ (3) ازدهارُ مجموعةٍ من الفرص المؤسسية التي لم تتوفر عليها دولة أخرى غير الولايات المتحدة، كالارتباط بين المجتمع الأكاديمي والحكومة عبر التنقل المستمر لصناع السياسة بين الجامعات، علب التفكير والمناصب الحكومية، إضافة إلى وجود مؤسساتٍ ثريةٍ تسهر على توجيه النشاطات البحثية للمجتمع الأكاديمي لخدمة الانشغالات السياسية للحكومة، وهو ما عبّر عنه هوفمان بالارتباط بين "مطابخ السلطة" (kitchens of power) و"الصالونات الأكاديمية" (academic salons): (4) بروز الولايات المتحدة كقوةٍ عظمى في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

في وقتٍ لاحق، نُشرت أعمالٌ عديدة تسعى إلى فحص فرضية الهيمنة الأمريكية التي تحولت إلى ما يشبه المُسلّمة التي يستعصي تحدي صحتها⁴⁰⁵. يستعرض هذا الجزء نتائج ثلاث دراسات أساسية مسندة إحصائيًا: الأولى للكندي كالفي هولستي (1985)⁴⁰⁶، الثانية للدانماركي أول ويفر (1998)⁴⁰⁷، والثالثة تتمثل في التقرير الكمي لبرنامج "التعليم، البحث والسياسة الدولية (TRIP)"⁴⁰⁸.

House with Many Mansions, USA: Routledge, 2004; Stephen M. Walt, "Is IR Still 'an American Social Science?'" *Foreign Policy* Issue June 6, 2011.

⁴⁰⁴ Hoffmann, 45-50.

⁴⁰⁵ أنظر على سبيل المثال:

J. Ann Tickner, "Dealing with Difference: Problems and Possibilities for Dialogue in International Relations," *Millennium* 39(3): 2011, 607-618; Gunther Hellmann, "International Relations as a Field of Studies," in Badie, B., Berg-Schlosser, D. and Morlino, L. (eds.), *International Encyclopedia of Political Science*, London: Sage, 2011.

⁴⁰⁶ Kalevi J. Holsti, *The Dividing Discipline: Hegemony and Diversity in International Theory*, Boston: Allen & Unwin, 1985.

⁴⁰⁷ Ole Wæver, "The Sociology of a Not So International Discipline," *International Organization* 52(4): 1998.

⁴⁰⁸ Richard Jordan et al., *One Discipline or Many?* Williamsburg, VA: Wendy and Emery Reves Center for International Studies, 2009.

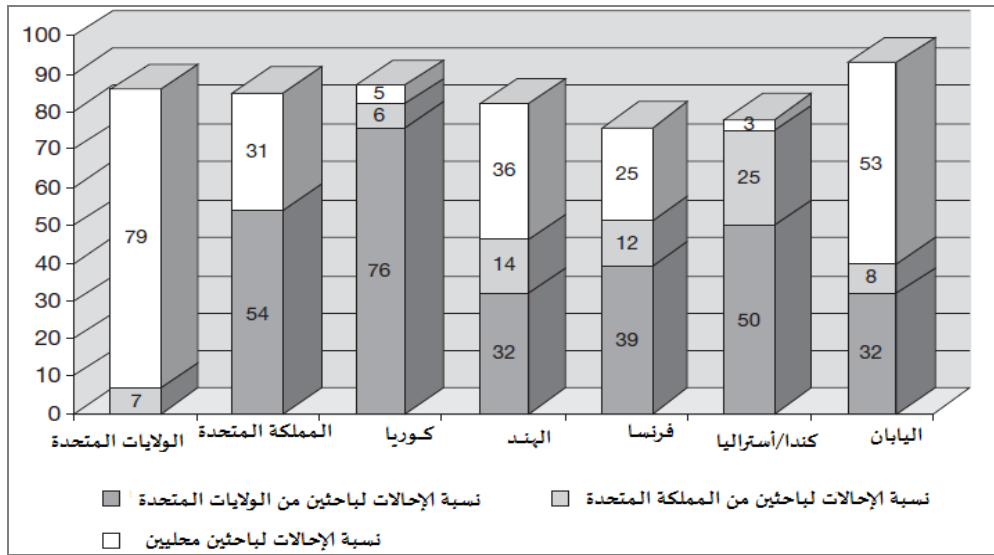
ينطلق هولستي من التمييز بين نموذجين مختلفين تمامًا للتبادل المعرفي بين الباحثين في أيّ حقل معرفي. النموذج الأول هو نموذج جماعة دولية من الباحثين (community)، والنموذج الثاني هو نموذج حقل معرفي يقوم على نمط من التواصل التراتبي/الهرمي بين الباحثين. يتضمن النموذج الأول على الأقل خاصيتين مترابطتين: الأولى هي وجود تواصل مهني بين الباحثين المقيمين في دول مختلفة ومنفصلة؛ والثانية هي وجود حدٍ أدنى ما من التوازي في أنماط "إنتاج" و "استهلاك" النظريات، الأفكار، المفاهيم، المناهج ومجموعات البيانات (data sets) بين أعضاء جماعة الباحثين. وعلى النقيض من ذلك، يتميز النموذج الثاني بوجود عددٍ قليل من المنتجين في مقابل العديد من المقلدين والمستهلكين، كما يتميز في الغالب بتدفق المعرفة من مر(ا) كز الحقل المعرفي إلى أطرافه. وحسب فريديريكس، صحيحٌ أنه لا يمكن العثور على أيّ من هذين النموذجين في أنقى صورتيهما في العالم الحقيقي للتواصل الأكاديمي. ومع ذلك، فمن الممكن القول بأن علم الرياضيات – مثلاً – يعتبر مثالاً جيداً للنموذج الأول، في حين أن العلوم الاجتماعية بشكلٍ عام وحقل العلاقات الدولية بشكلٍ خاص تقترب بشكلٍ خطيرٍ من النموذج الثاني، نموذج الحقل الذي يقوم على نمط التواصل التراتبي/الهرمي بين الباحثين⁴⁰⁹. وقد انتهى هولستي إلى أن هذه التراتبية/الهرمية هي السمة المميزة لحقل السياسة الدولية، إذ أن النسبة الساحقة من الأدبيات المتداولة بين الطلبة والباحثين أنتجها باحثون من بلدين فقط من بين 155 بلدًا آنذاك، هما الولايات المتحدة وبريطانيا⁴¹⁰، مما يعني وجود هيمنة أمريكية-بريطانية (أنجلوساكسونية) على الحقل.

قام هولستي بتحليل الإحالات (references) في عيناتٍ متنوعةٍ من الكتب المدرسية (textbooks) المتخصصة في العلاقات الدولية في عدة دول. واعتمادًا على هذا العمل الإحصائي، توصل إلى رسم صورةٍ تبين وجود علاقاتٍ على شكلٍ مركز-هامش (centre-periphery) بين الجماعة المعرفية الأمريكية (والبريطانية بدرجةٍ أقل بكثير) من جهة، وبقية العالم من جهةٍ أخرى. وفقاً لهذه الصورة، هناك مركزٌ أميركيٌّ مهيمٌ، شبه هامشٍ بريطانيٍّ في طريقه للتراجع، وهامشٌ يتشكل من جماعاتٍ معرفيةٍ تابعةٍ للمركز، تستورد منه باستمرار النظريات والمناهج والمفاهيم ومجموعات البيانات. في حين أن الباحثين الموجودين في المركز بالكاد يهتمون بما يحدث في الهامش. فضلاً عن ذلك، لا يوجد هناك أيُّ تبادلٍ فكري حقيقي حتى بين مختلف الجماعات المعرفية في الهامش. كما يوضحه الشكل (61)، تعتمد الكتب المدرسية المقررة في الولايات المتحدة بشكلٍ يكاد يكون كاملاً على البحوث المحلية (الأمريكية). أما بالنسبة لأغلب الحالات الأخرى، وعلى النقيض من ذلك، هناك اعتماداً أكثر على مراجعٍ لباحثين أمريكيين. وحتى بالنسبة للباحثين البريطانيين، هناك اعتمادٌ بشكلٍ كبير – كذلك – على البحوث القادمة من الولايات المتحدة أكثر من تلك المنجزة محلياً داخل بريطانيا.

⁴⁰⁹ Friedrichs, 2-3.

⁴¹⁰ Holsti, 103.

غير أن كلاً من فريديريكس و سميث يُبديان تحفظاً على مقولة الهيمنة الأمريكية-البريطانية على الحقل التي دافع عنها هولستي. لاحظ فريديريكس أن هذه المقولة ليست دقيقة تماماً فيما يخص العلاقة الأمريكية-البريطانية، طالما أن الإحصائيات نفسها تؤكد أن نسبة الإحالات إلى بحوث بريطانية في الكتب المدرسية الأمريكية لا تتعدى 7%، في حين أن نسبة الإحالات إلى مراجع أمريكية في الكتب المدرسية البريطانية تصل إلى 54%⁴¹¹، مما يعني أن الهيمنة الأمريكية تمتد حتى إلى داخل الجماعة المعرفية البريطانية. أما سميث فقد لاحظ بدوره أن هناك علاقة غامضة بين تطور الحقل في بريطانيا وفي بقية أوروبا. فمن جهة، هناك باحثون (بريطانيون) يرغبون في التأسيس لجماعة معرفية في أوروبا (مستقلة عن و) مناهضة للهيمنة الأمريكية على الحقل. ومن جهةٍ أخرى، هناك باحثون آخرون لا يريدون السير في هذا الطريق، لأنه تحديداً يهددُ تماسك التقليد المعرفي الأنغلو-أمريكي عبر إقحام جماعاتٍ وتقاليدهِ معرفيةٍ أخرى مختلفةٍ تماماً⁴¹². ويُعتبر سميث أن هذا الغموض شبيهٌ إلى حدٍ بعيدٍ بالغموض الذي يكتنف خيارات السياسة الخارجية في بريطانيا بين التوجه شرقاً نحو أوروبا أو التوجه غرباً نحو الولايات المتحدة.



الشكل (61): نسب الإحالات في الكتب المدرسية المتخصصة في الحقل (قبل سنة 1981)⁴¹³

في هذا السياق، يستحضر فريديريكس النظرية البنوية للامبريالية التي طورها جوهان غالتونغ (1971)⁴¹⁴، والتي تميز بين وجود مركزٍ إمبريالي ووجود عددٍ من الهوامش التابعة. حيث ينقسم المركز إلى "مركز المركز" و "هامش المركز". وبالشكل نفسه، تنقسم الهوامش كذلك إلى "مركز الهامش" و "هامش الهامش" (أنظر الشكلين 62 و 63). ويجادل غالتونغ بأن "مركز المركز" يحتفظ بعلاقاتٍ ثنائية مكثفة وإيجابية للطرفين مع "مراكز الهوامش"، في حين أن "هامش

⁴¹¹ Friedrichs, 3.

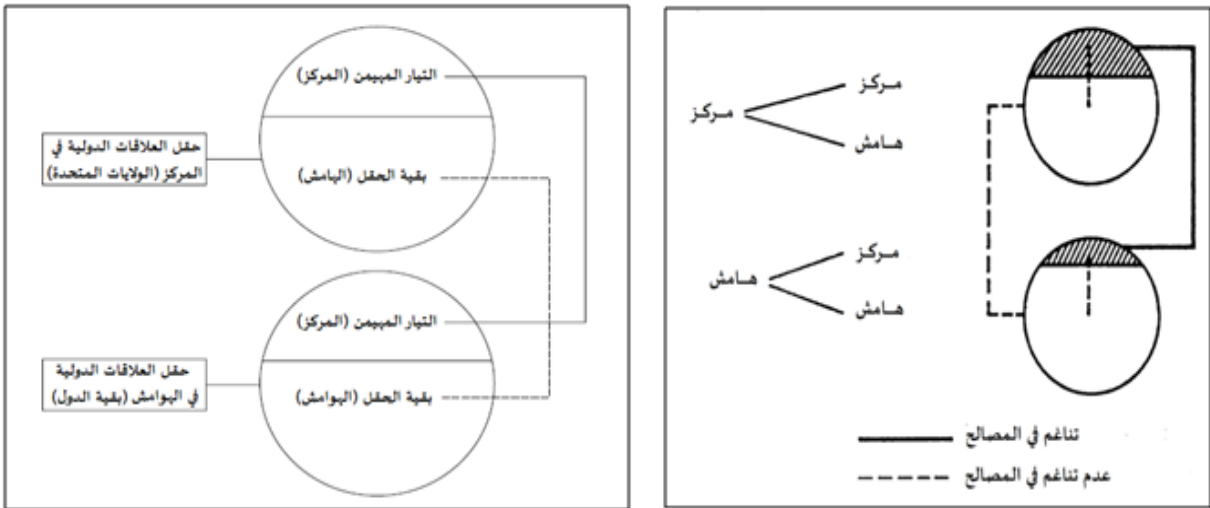
⁴¹² Smith, "The Discipline of International Relations," 289.

⁴¹³ Holsti, 103.

⁴¹⁴ Johan Galtung, "A Structural Theory of Imperialism," *Journal of Peace Research* 8(2): 1971, 81–117.

المركز" و "هوامش الهوامش" تنزع إلى أن تكون منعزلة بعضها عن بعض⁴¹⁵ على الرغم من الانسجام المحتمل في المصالح بينها.

يمكنُ بسهولة فهمُ ما تعنيه مضامين هذه النظرية بالنسبة للعلاقات غير المتكافئة داخل الحقل. حيث أنه في معظم دول الهوامش، هناك دائمًا أقلية مهمة من الباحثين الرواد الذين يتعاونون بشكلٍ وثيقٍ ومكثفٍ مع باحثي التيار المهيمن (في المركز) في الولايات المتحدة، في حين أن البقية (في الهامش) يميلون إلى أن يكونوا منعزلين عن الهوامش الأكاديمية الأخرى، سواءً هامش الحقل داخل الولايات المتحدة أو هوامش الحقل في الدول الأخرى⁴¹⁶ (أنظر الشكل 63). من شأن هذه الصورة أن تؤكد النتيجة التي توصل إليها هولستي، والتي مفادها أن نمط التبادل المعرفي داخل الحقل غير متكافئ بشكلٍ مجحفٍ تمامًا، حيث يتولى الباحثون في المركز إنتاج أغلب الأدبيات في نظرية العلاقات الدولية، بينما تكتفي الهوامش باستهلاكها⁴¹⁷. ومع ذلك، يجادل فريديريكس بأنه من الإنصاف القول بأن الجماعات المعرفية الأوروبية أصبحت خاصة خلال السنوات الأخيرة تشكل أشباه هوامش (semi-peripheries) بالمعنى الدقيق للكلمة أكثر مما تشكل هوامش في البنية الإمبريالية لحقل العلاقات الدولية⁴¹⁸.



الشكل (63): البنية الإمبريالية لحقل العلاقات الدولية⁴²⁰

الشكل (62): بنية الإمبريالية⁴¹⁹

⁴¹⁵ يشبه بن عنتر هذا النمط من العلاقة بنموذج من المعاملات اليومية. حيث يمكن ملاحظة أن أغلب الرحلات بين العديد من الدول الإفريقية تمر عبر عواصم أوروبية بسبب غياب الخطوط الجوية المباشرة بين عواصم إفريقية.

⁴¹⁶ Friedrichs, 6.

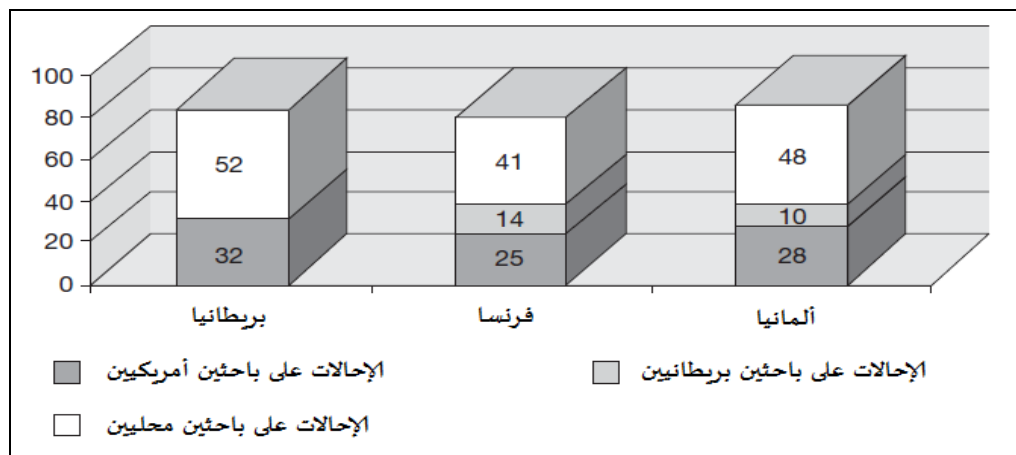
⁴¹⁷ Holsti, 145.

⁴¹⁸ Friedrichs, 7.

⁴¹⁹ Galtung, 84.

⁴²⁰ Friedrichs, 6.

يستند فريديريكس إلى مسح إحصائي حديث (1990-1995) قام به بنفسه، مماثل للمسح الذي أجراه هولستي مع مطلع الثمانينيات. حيث قام بفحص الإحالات في عيناتٍ محدودة من الكتب المدرسية المتخصصة في العلاقات الدولية في ثلاث دولٍ أوروبيةٍ أساسيةٍ، هي فرنسا وبريطانيا وألمانيا. وتوصل إلى استنتاج مفادُه أن الجماعات المعرفية الأوروبية الكبرى المتخصصة في الحقل أصبحت أكثر اعتمادًا على إنتاجها المعرفي المحلي. إذ أن الكتب المدرسية في هذه الدول الثلاثة أصبحت أكثر إحالة إلى باحثين محليين منها إلى باحثين أمريكيين (الشكل 64). ورغم أن هذه النتائج جاءت باعثة على التفاؤل بالنسبة لمدى نزعة الجماعات المعرفية الأوروبية للاكتفاء الذاتي بالإنتاج المعرفي المحلي بدلا من التبعية المفرطة للمصادر الأمريكية للمعرفة، إلا أنها بينت استمرار تدهور أنماط التبادل المعرفي بين الباحثين الأوروبيين فيما بينهم، طالما أن نسب الإحالات إلى الباحثين الأوروبيين فيما بينهم (في مقابل نسب الإحالات إلى الباحثين الأمريكيين والبريطانيين بدرجةٍ أقل) بقيت متدنية، ما يعني أن البنية الامبريالية للحقل مازالت قائمة.



الشكل (64): نسب الإحالات في الكتب المدرسية المتخصصة في بريطانيا، فرنسا وألمانيا (1990-1995)⁴²¹

متابعة المزيد من النتائج المثبتة إحصائيًا حول حالة الحقل وأنماط التبادل المعرفي بين مختلف جماعاته المعرفية من شأنها أن تؤكد وجود تقاربٍ على نحوٍ مفاجئ بين حالة الحقل بشكلٍ عام (في الدول الخاضعة للدراسة الإحصائية مجتمعة) وحالته داخل الجماعة المعرفية في الولايات المتحدة. هناك دائمًا مفهومًا للهيمنة⁴²²: الهيمنة بمعنى أن مصادر المعرفة كالجامعات ومراكز البحث، المنظرين/الباحثين، الكتب والمقالات المتخصصة تأتي أساسًا من الولايات المتحدة، والهيمنة بمعنى وجود نظرية (أو مجموعة نظريات) معينة أو ميثودولوجيا/ابستمولوجيا معينة تهيمن على الأبحاث التي يتم إنجازها والتوصيات التي يتم التوصل إليها داخل الحقل. غير أن هذا التمييز بين المفهومين يهدد بطمس حقيقة مفادها أن الهيمنة الأمريكية من حيث مصادر المعرفة تنتج نمطًا معينًا من الهيمنة شبيهًا بالنمط السائد داخل الجماعة المعرفية الأمريكية المهيمنة على الحقل. بصيغةٍ أخرى، إذا كنا بصدد جماعةٍ معرفيةٍ أمريكيةٍ تهيمن

⁴²¹ Holsti, 103.

⁴²² Jordan et al., 7-8.

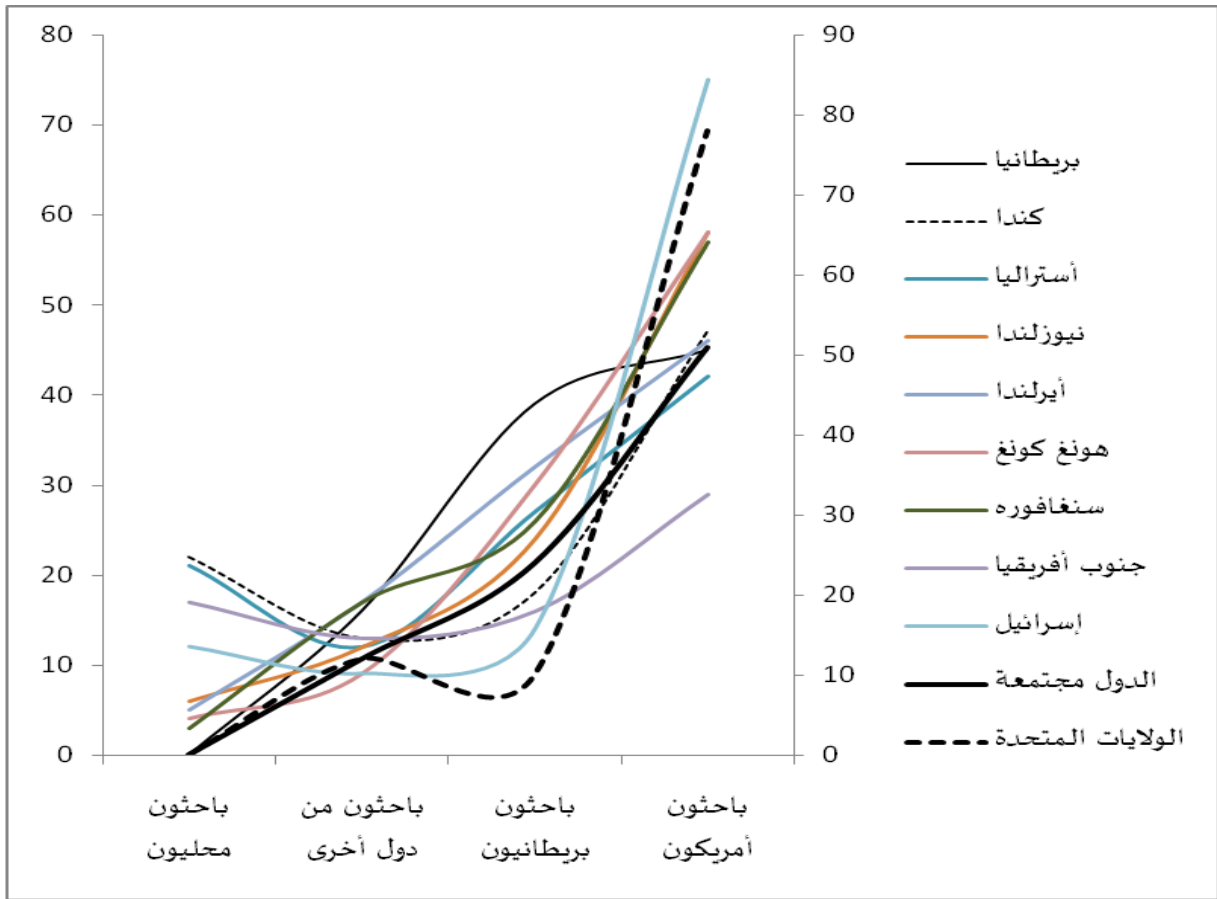
عليها نظرية (أو مجموعة نظريات) معينة أو ميثودولوجيا/ابستمولوجيا معينة، فيمكن المجادلة بأن نمط الهيمنة داخل هذه الجماعة المعرفية هو نفسه نمط الهيمنة السائد داخل الحقل، طالما أن هذه الجماعة تهيمن على الحقل ككل.

تعيّر الأشكال التمثيلية التالية عن جداول إحصائية لنسب الإجابات على أسئلة طُرحت في استبيانٍ على أكثر من 2700 باحثٍ في العلاقات الدولية من عشرة دول. تم إعداد هذه الدراسة الإحصائية في إطار برنامج "التعليم، البحث والسياسة الدولية (TRIP)" بهدف التوصل إلى استنتاجاتٍ حول ما إذا كان هناك تنوعٌ في الكيفية/الكيفيات التي يتم بها تدريس الحقل عبر العالم⁴²³. يمكن بسهولة ملاحظة وجود تقاربٍ لافتٍ للانتباه بين حالة الحقل بشكلٍ عام (في جميع الدول مجتمعة) وحالة الحقل داخل الجماعة المعرفية في الولايات المتحدة الأمريكية.

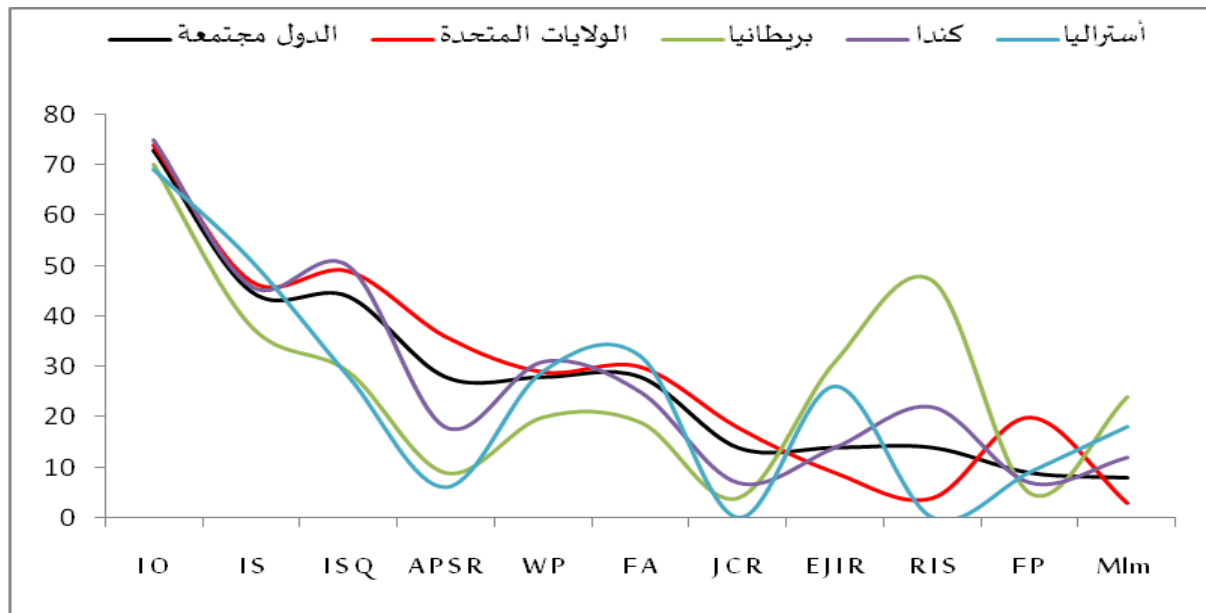
1- يمثل المنحنى البياني في الشكل (65) نتائج الإجابات حول سؤالٍ يتعلق بنسبة الأدبيات المخصصة لمحاضرات المدخل للعلاقات الدولية من حيث جنسية مؤلفها. وهو يبين وجود هيمنةٍ مطلقة للكتاب ذوي الجنسية الأمريكية أو الذين يعملون ضمن جامعاتٍ أمريكية، حتى داخل دول غير الولايات المتحدة، كبريطانيا مثلاً. من جهةٍ أخرى، يمكن تسجيل إحجام الأقسام الدراسية (classrooms) الأمريكية عن توظيف الأدبيات غير الأمريكية (78% من المستجوبين الأمريكيين أكدوا استعمالهم لأدبيات ألفها أمريكيون مقابل 10% فقط أكدوا استعمالهم لأدبيات ألفها بريطانيون على سبيل المثال). يعكس اختيار "محاضرات المدخل للعلاقات الدولية" كموضوعٍ لهذا السؤال دلالات قوية، لأن هذا النوع من المحاضرات له دورٌ مهمٌ جداً في تشكيل الرؤية الأولية لطلبة العلاقات الدولية حول تخصصهم.

2- تمثل الأعمدة التكرارية في الشكل (66) نتائج الإجابات على سؤالٍ يتعلق بالدوريات المحكمة التي تنشر المقالات الأكثر تأثيراً على الكيفية التي يفكر بها طلبة الحقل. نلاحظ أن الدورية الأمريكية *International Organization* حظيت بالترتيب الأول في مختلف الجماعات المعرفية حول العالم، متبوعة بست دوريات تصدر كذلك في الولايات المتحدة، في حين أن أول دوريةٍ غير أمريكية تظهر في الترتيب الثامن بالنسبة لمعدل جميع الدول *European Journal of International Relations*، في الوقت الذي تحتل فيه الترتيب التاسع داخل الجماعة المعرفية الأمريكية بينما تحتل الترتيب الرابع داخل الجماعة المعرفية البريطانية. أما بالنسبة للدوريتين البريطانيتين *Review of International Studies* و *Millennium*، فنجد أن الأولى تحتل الترتيب التاسع والثانية تحتل الترتيب الحادي عشر عالمياً مقارنة بترتيبهما الرائد داخل الجماعة المعرفية البريطانية. تؤكد هذه النتائج بشكلٍ واضح هيمنة الجماعة المعرفية الأمريكية على الإنتاج المعرفي داخل الحقل، سواءً من حيث الكتب أو المقالات المتخصصة. تقتصر المنحنيات البيانية في الشكل (66) على تمثيل نتائج الاستبيانات في أربعة دول أساسية، هي: الولايات المتحدة، بريطانيا، أستراليا وكندا، إضافة إلى الدول مجتمعة.

⁴²³ Jordan et al., op. cit.

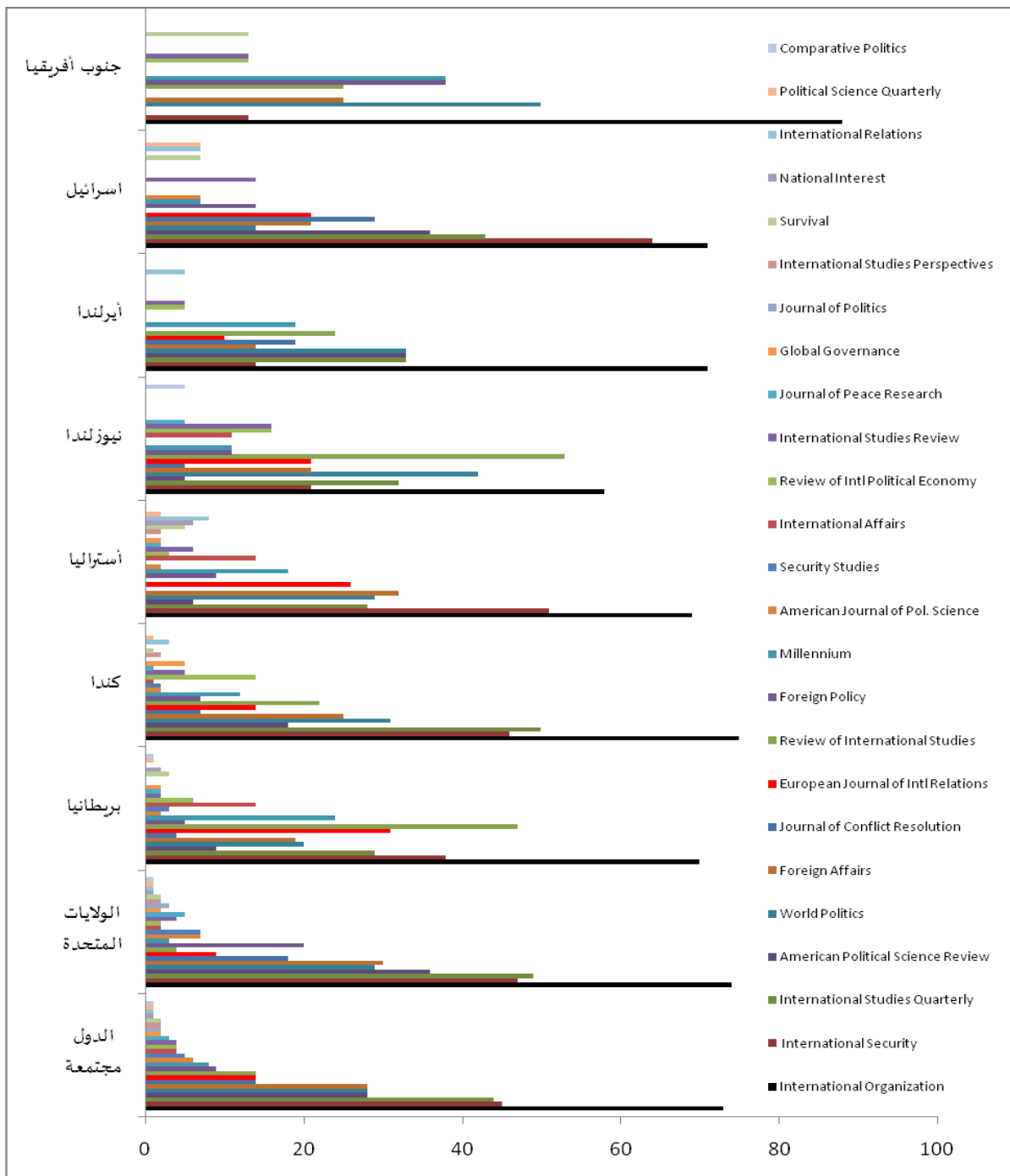


الشكل (65): نسب مؤلفي الأدبيات المعتمدة في محاضرات المدخل للعلاقات الدولية (حسب الجنسية)⁴²⁴



الشكل (66): الدوريات المحكمة⁴²⁵ التي تصدر المقالات الأكثر تأثيرًا على الحقل في أربع دول⁴²⁶

⁴²⁴ Jordan et al., 17. (Table no. 8)



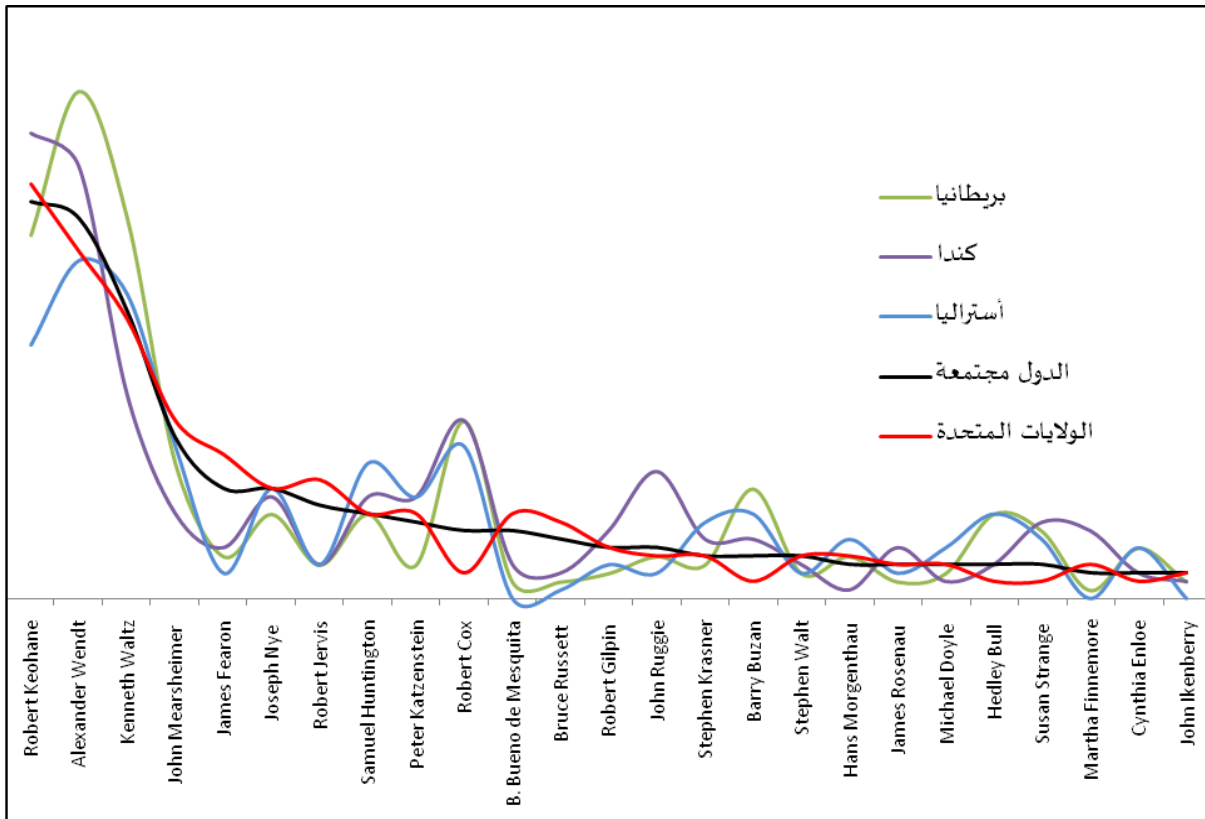
الشكل (67): الدوريات المحكمة التي تصدر المقالات الأكثر تأثيراً على الحقل⁴²⁷

⁴²⁵ IO = *International Organization*, IS = *International Security*, ISQ = *International Studies Quarterly*, APSR = *American Political Science Review*, WP = *World Politics*, FA = *Foreign Affairs*, JCR = *Journal of Conflict Resolution*, EJIR = *European Journal of International Relations*, RIS = *Review of International Studies*, FP = *Foreign Policy*, MIm = *Millennium*.

⁴²⁶ Jordan et al., 49. (Table no. 42)

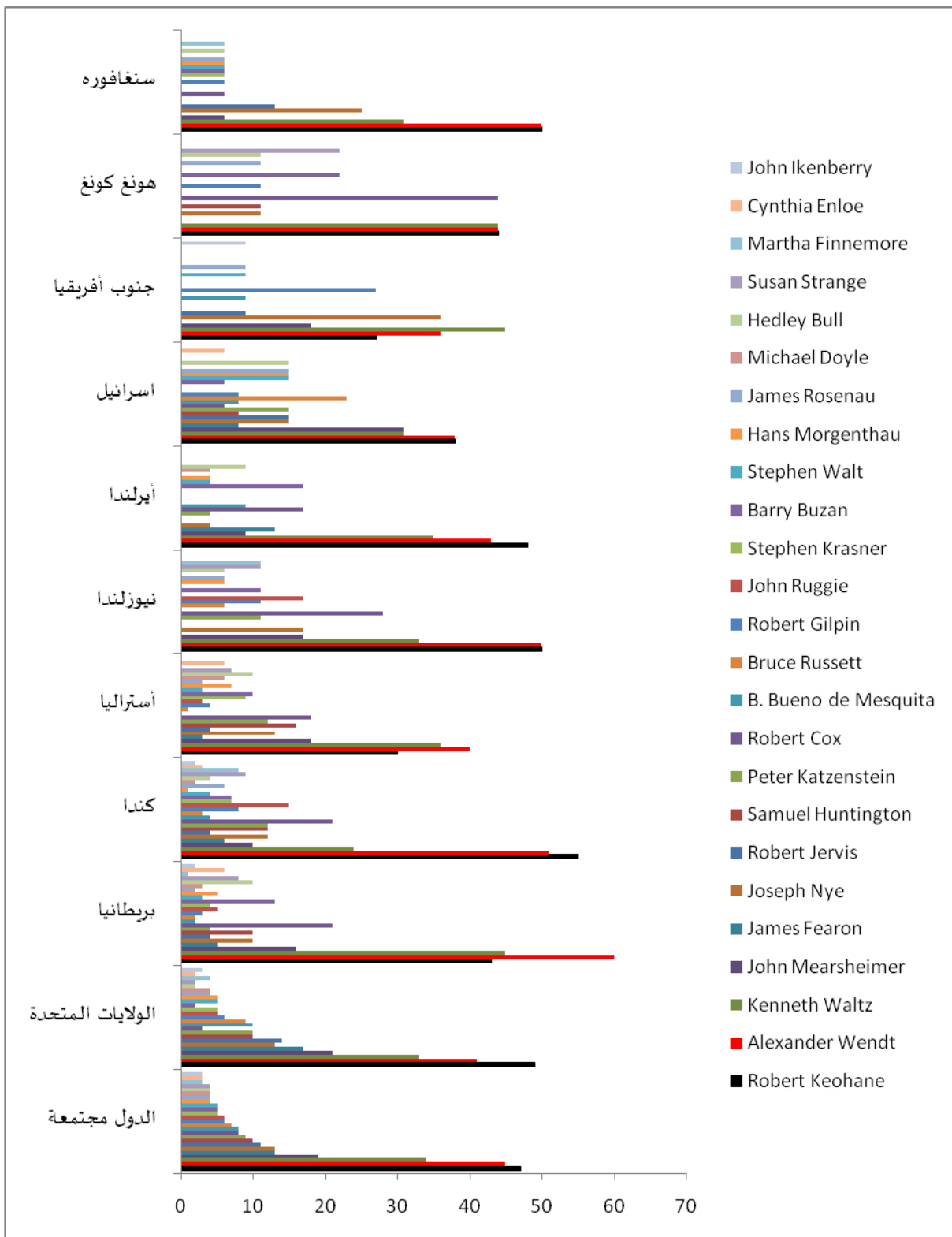
⁴²⁷ Ibid., 49. (Table no. 42)

3- تمثل الأعمدة التكرارية في الشكل (69) نتائج الإجابات حول سؤالٍ يتعلق بالمؤلفين الأكثر تأثيراً على الحقل خلال السنوات العشرين الماضية. وهو يبيّن أن جميع المؤلفين الذين يحتلون صدارة الترتيب، بدءاً بكيوهان (رقم 1) وصولاً إلى كاتزنشتاين (رقم 9) ، يعملون ضمن المقاربات المُشكّلة للتيار المهيمن (الواقعية، الليبرالية والبنائية). كما يسجل أصحاب هذه الدراسة الإحصائية أن 21 من بين 25 مؤلفاً تم اختيارهم في طليعة الترتيب قضوا الجزء الأهم من مسيرتهم المهنية داخل الجامعات الأمريكية، وجميعهم حصلوا على أعلى درجاتهم الأكاديمية داخل الولايات المتحدة. إضافة إلى أن عددًا منهم وُلد في دولٍ أخرى، إلا أنهم قضوا حياتهم المهنية في جامعاتٍ أمريكية، على غرار مورغنتو وكاتزنشتاين و روجي. من جهةٍ أخرى، يمكن ملاحظة أن المُنظّر النقدي كوكس احتل الترتيب العاشر بفضل الترتيب الذي مُنح له في دولٍ غير الولايات المتحدة، حيث أنه تحصل على 3% فقط من أصوات الباحثين الأمريكيين، والشيء نفسه حصل مع مؤلفين آخرين، مثل بول و بوزان من المدرسة الإنجليزية و إينلو من المقاربة النسوية، حيث تحصل ثلاثهم على 2% فقط من أصوات الباحثين الأمريكيين، بينما تحصلوا على المراتب 21، 16 و 24 على الترتيب. تقتصر المنحنيات البيانية في الشكل (68) على تمثيل نتائج الاستبيانات في أربعة دول أساسية، هي: الولايات المتحدة، بريطانيا، أستراليا وكندا، إضافة إلى الدول مجتمعة.



الشكل (68): أكثر المؤلفين تأثيراً على الحقل خلال السنوات العشرين الماضية في أربعة دول⁴²⁸

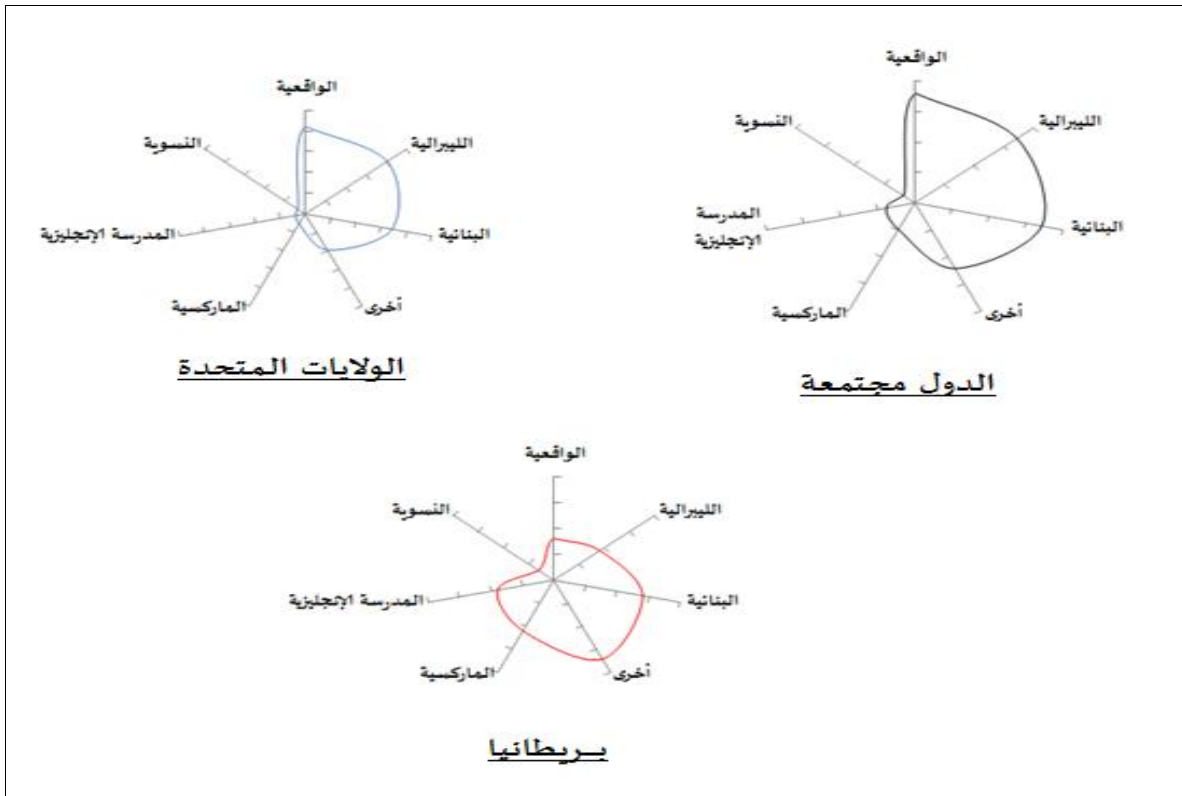
⁴²⁸ Jordan et al., 43. (Table no. 39)



الشكل (69): أكثر الباحثين تأثيرًا على الحقل خلال السنوات العشرين الماضية⁴²⁹

⁴²⁹ Jordan et al., 43. (Table no. 39)

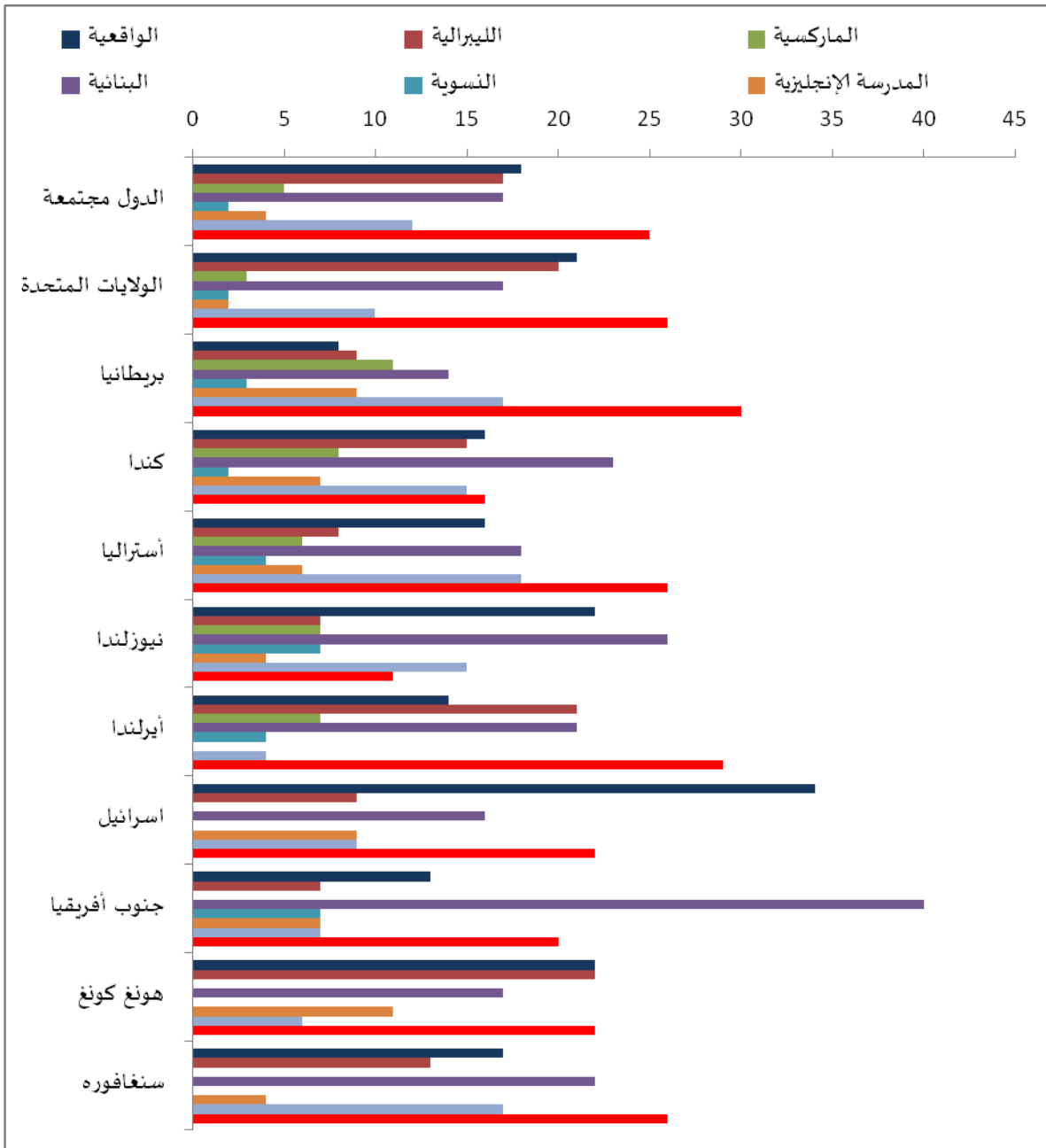
4- تمثل الأعمدة التكرارية في الشكل (71) نتائج الإجابات حول السؤال: أيُّ البرادايما تشكّل مقاربتك لدراسة العلاقات الدولية؟ إذا كنت لا تعتقد أن أبحاثك تقع ضمن أحد هذه البرادايما، فأين تعتقد أن الباحثين الآخرين يقومون بتصنيفها؟ ويبدو من التمثيل البياني أن الباحثين، رغم وجود اختلافات طفيفة بين الدول، يميلون إلى مقارنة العلاقات الدولية من خلال البرادايما الثلاثة المهيمنة (الواقعية، الليبرالية والبنائية). في الولايات المتحدة، تتميز الواقعية والليبرالية بميزة نسبية مقارنة بالبنائية. أما في بريطانيا، فيبدو أن جماعتها المعرفية أقل التزاما باستعمال الواقعية والليبرالية لصالح البنائية والمدرسة الانجليزية والمقاربات الأخرى. يمكن التنويه هنا بأن فئة "البرادايما الأخرى" الواردة في الاستبيان لم يتم تحديدها بشكلٍ أكثر دقة. لذلك، يمكن الافتراض أنها تتضمن المقاربات البديلة، حسب تعبير سميث، باستثناء النسوية التي تم إدراجها بشكل مستقل في الاستبيان. تقتصر التمثيلات البيانية في الشكل (70) على تمثيل نتائج الاستبيانات في الولايات المتحدة وبريطانيا، إضافة إلى الدول مجتمعة. ويمكن بسهولة تمييز التوافق بين النتائج داخل الجماعة المعرفية في الولايات المتحدة والنتائج في كلِّ الدول مجتمعة، مع اختلافٍ واضحٍ كذلك - في النتائج داخل الجماعة المعرفية البريطانية نتيجة للنموذ المتزايد للمقاربات البديلة للتيار المهيمن.



الشكل (70): البرادايما المستعملة كمقارباتٍ لدراسة العلاقات الدولية في الولايات المتحدة، بريطانيا وفي

الدول مجتمعة⁴³⁰

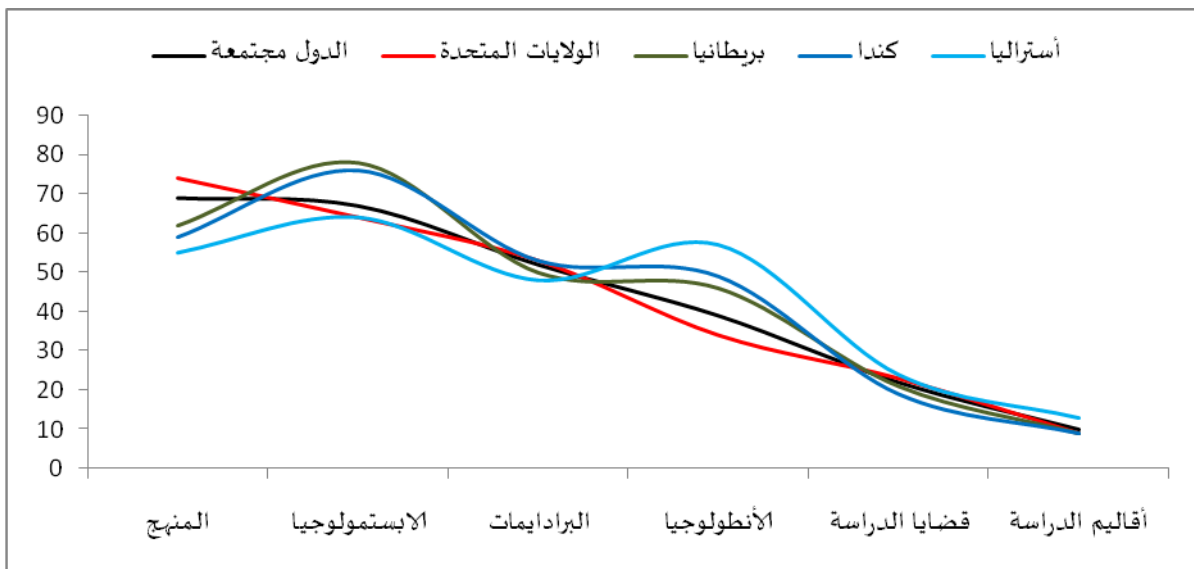
⁴³⁰ Jordan et al., 31. (Table no. 26)



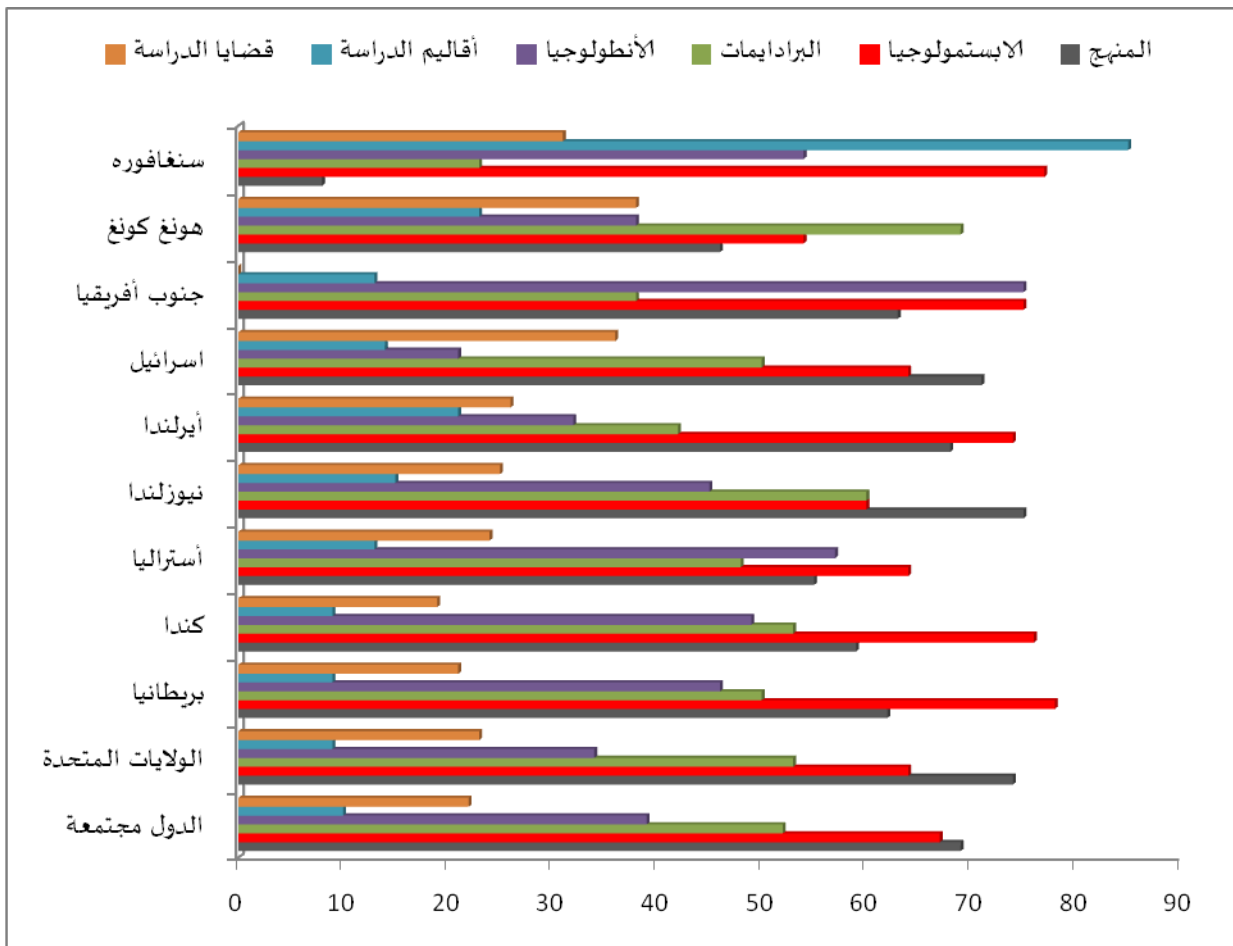
الشكل (71): البرادايماست المستعملة كمقارباتٍ لدراسة العلاقات الدولية⁴³¹

5- تمثل الأعمدة التكرارية في الشكل (73) نتائج الإجابات حول سؤال يتعلق بمصادر الانقسام بين المواقف النظرية داخل الحقل. ويتضح من خلاله أن القضايا الاستمولوجية وتلك المتعلقة بالمنهج (الميثودولوجيا) تبقى القضايا الأكثر إنتاجاً للانقسام بين المواقف النظرية المشككة للحقل، في الوقت الذي سجلت فيه القضايا الأنطولوجية نسباً أقل من تلك التي سجلتها الاختلافات الناجمة عن الاختيار البرادايبي. تقتصر المنحنيات البيانية في الشكل (72) على تمثيل نتائج الاستبيانات في أربعة دول، هي: الولايات المتحدة، بريطانيا، أستراليا وكندا، إضافة إلى الدول مجتمعة.

⁴³¹ Jordan et al., 31. (Table no. 26)



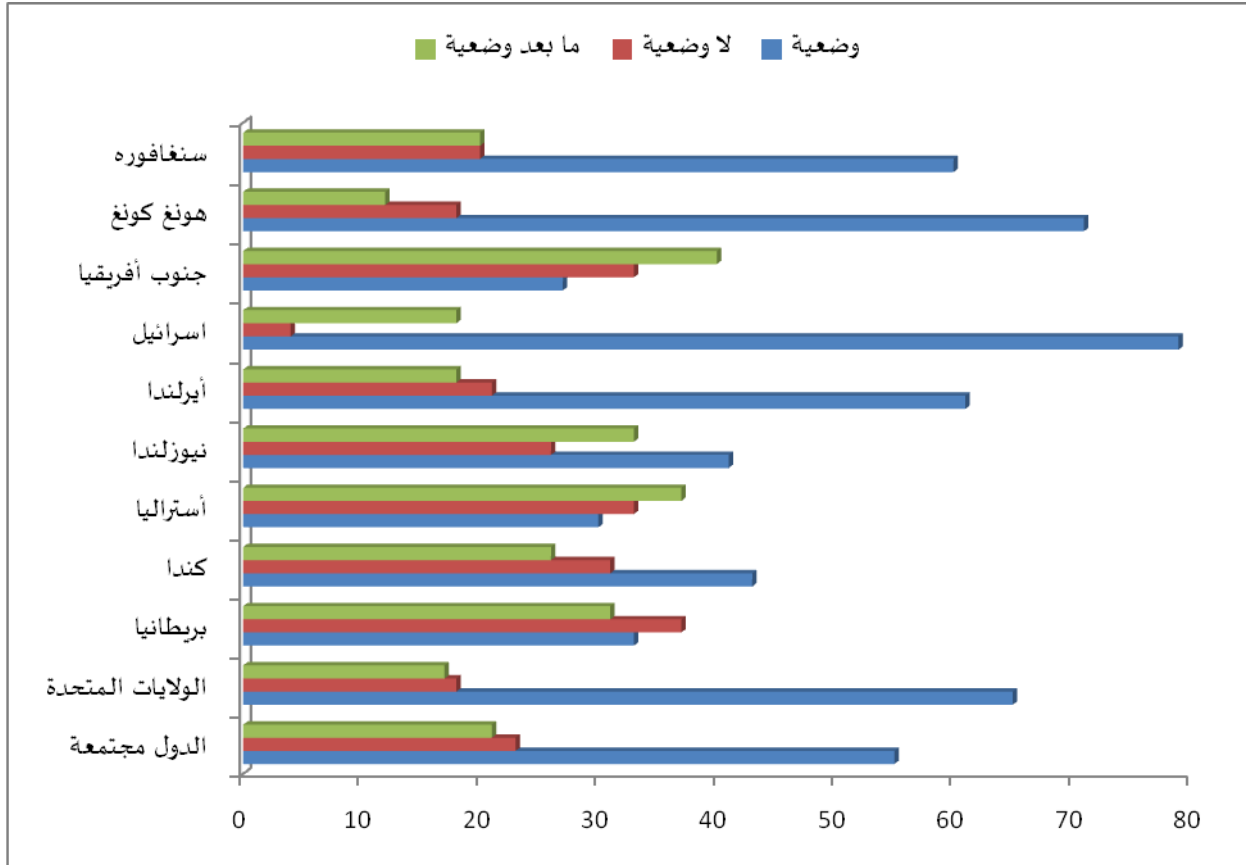
الشكل (72): مصادر الانقسام بين المواقف النظرية داخل الحقل في أربع دول⁴³²



الشكل (73): مصادر الانقسام بين المواقف النظرية داخل الحقل⁴³³

⁴³² Jordan et al., 70. (Table no. 57)

6- تمثل الأعمدة التكرارية في الشكل (74) نتائج الإجابات حول السؤال: أين تصنف أبحاثك من الناحية الاستمولوجية؟ وتبين أن الوضعية تحظى بميزة نسبية مهيمنة مقارنة سواءً بما بعد الوضعية، أو بالمقاربات التي لا تنزع نحو تبني موقفٍ استمولوجي محدد. ويمكن أن نلاحظ كيف أن الوضعية تهيمن بشكلٍ واضح داخل الجماعة المعرفية الأمريكية، على عكس الجماعة المعرفية البريطانية حيث يمكن تسجيل تنافس تقريبًا على قدم المساواة بين الوضعية وما بعد الوضعية، مع وجود نسبةٍ لا بأس بها من الباحثين الذين لا يصنفون أبحاثهم استمولوجيًا.

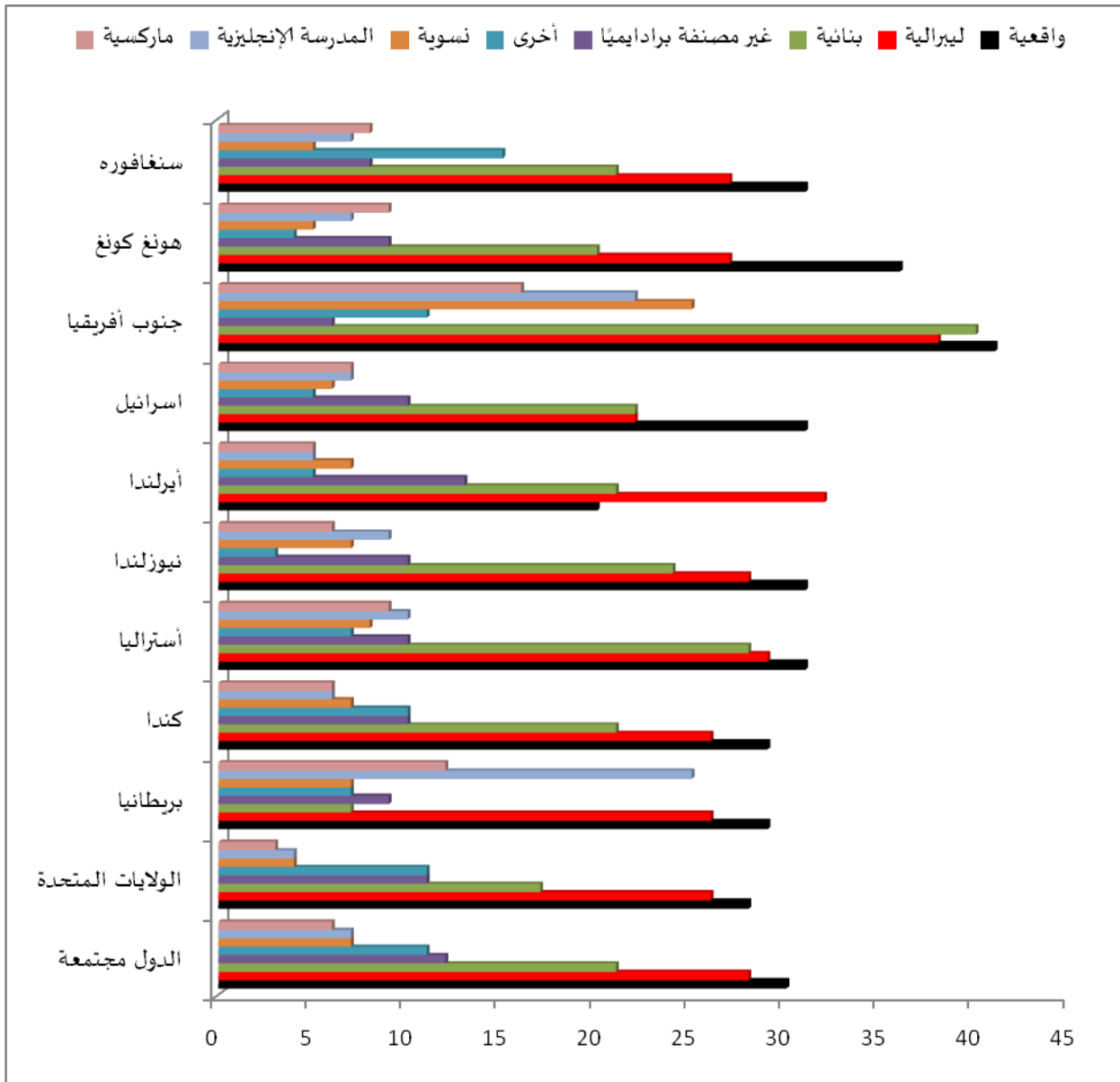


الشكل (74): التصنيف الاستمولوجي للأبحاث التي ينتجها الحقل⁴³⁴

7- تمثل الأعمدة التكرارية في الشكل (75) نتائج الإجابات حول سؤال يتعلق بتقدير نسبة الأدبيات التي تخصص لكل براداييم على حدة. إذا أخذنا الدول مجتمعة فإن المقاربات الثلاثة المهيمنة (الواقعية، الليبرالية والبنائية) تستحوذ على ما يقارب 80% من أدبيات الحقل. الصورة نفسها يبدو، من التمثيل، أنها تنطبق على الجماعة المعرفية الأمريكية. يبقى أن المقاربات العقلانية (الواقعية والليبرالية) تهيمن بشكلٍ واضح داخل الجماعات المعرفية غير الأمريكية، باستثناء بريطانيا، حيث تتمتع المدرسة الانجليزية بميزة نسبية ولكن، ومرة أخرى، أقل من الواقعية والليبرالية.

⁴³³ Jordan et al., 70. (Table no. 57)

⁴³⁴ Ibid., 38. (Table no. 31)



الشكل (75): النسب المقدرة لأدبيات العلاقات الدولية المخصصة لكل براداييم على حدة⁴³⁵

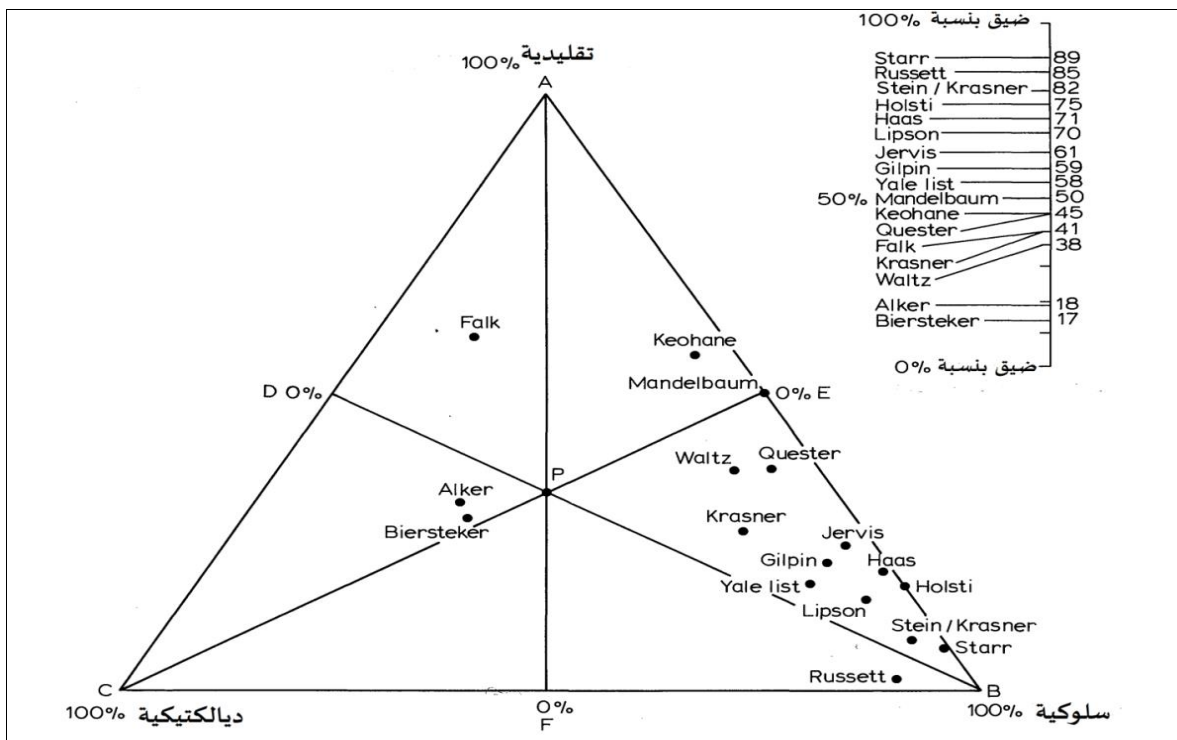
من جهةٍ أخرى، لاحظ سميت أن الاعتماد المفرط على الجماعة المعرفية الأمريكية يؤدي إلى هيمنة جملةٍ معينةٍ ومحدودة من الأفكار والنظريات والنماذج ومجموعات البيانات على الحقل⁴³⁶. وقد كشف المسح الذي قام به هايورد آلكر وتوماس بايرستاك عام 1984 أن أدبيات نظرية العلاقات الدولية الأمريكية تنزع نحو التركيز على نمطٍ واحدٍ من الميثودولوجيات ونمطٍ واحدٍ من النظريات. فقد قاما بفحص 17 قائمة من قوائم القراءات المعتمدة في الجامعات الأمريكية الرئيسية وتصنيفها ضمن ثلاث تيارات: تقليدية، سلوكية وديالكتيكية (ماركسية). تعود هذه القوائم

⁴³⁵ Jordan et al., 41. (Table no. 36)

⁴³⁶ Smith, "The Discipline of International Relations," 393.

إلى كُليّ من هايورد ألكر، ريتشارد فالك، روبرت غيلبين، إرنست هاس، كاليفي هولستي، روبرت جيرفيس، روبرت كيوهان، ستيفن كراسنر، تشارلز ليبسون، ميكاييل ماندل-بوم، جورج كواستر، بروس روسات، هارفي ستار، كينيث وولتز، آرثر ستاين وستيفن كراسنر، توماس بايرستاك، إضافة إلى القائمة المعتمدة في جامعة يال.

وقد كشفت هذه الدراسة أن 70% من الأدبيات كانت سلوكية، ما يزيد قليلاً عن 20% كانت تقليدية، بينما أقلّ من 10% منها كانت ماركسية. كما كشفت أن 72% من الأدبيات السلوكية في حدّ ذاتها كانت واقعية جديدة في الأساس، وفي الوقت نفسه 82% من الأدبيات التقليدية كانت واقعية في الأساس⁴³⁷. من شأن هذه النتائج أن تؤكد أن الحقل في الولايات المتحدة كان - وبالنسبة للعديد من المراجعين ما يزال إلى الآن - ضيقاً ويركز على ميثودولوجيا وأنطولوجيا معينة، ميثودولوجيا سلوكية وأنطولوجيا واقعية (جديدة) في الأساس (أنظر الشكل 76).



الشكل (76): تمثيل لنتائج المسح الذي أجراه ألكر و بايستاك على قوائم القراءات في أدبيات نظرية العلاقات الدولية في الجامعات الأمريكية الرئيسية⁴³⁸

من جهةٍ أخرى، يستنكر ويفر⁴³⁹ الكيفية التي تقع بها أدبيات تقييم حالة الحقل ضحيةً لفتح عدم التمييز بين حالة الحقل كتخصصٍ معرفي تتم دراسته في جماعاتٍ معرفيةٍ متعددةٍ عبر العالم وحالة الحقل كتخصصٍ خاضعٍ لهيمنة

⁴³⁷ Hayward Alker and Thomas Biersteker, "The Dialectics of World Order: Notes for a Future Archeologist of International Savoir Faire," *International Studies Quarterly* vol. 28: 1984, 121-142, 129, 131.

⁴³⁸ Ibid., 132.

الجماعة المعرفية في الولايات المتحدة. ويقدم ويفر نموذجًا من أربع متغيراتٍ يمكن أن تؤسس لما أسماه سوسولوجيا مقارنة لحقل العلاقات الدولية. حيث يجادل بأن التباين في الكيفيات التي تطور بها الحقل في جماعاتٍ معرفيةٍ مختلفة هو نتيجة للتفاعل بين أربع متغيراتٍ أساسية: التقاليد المعرفية الفكرية/الفلسفية السائدة، المؤسسات البحثية، طبيعة البنى السياسية القائمة، واتجاهات السياسة الخارجية للدول⁴⁴⁰.

طبّق ويفر هذا النموذج على أربعة دولٍ هي: ألمانيا، فرنسا، بريطانيا والولايات المتحدة. وتوصل إلى نتيجة مفادها أنه من الخطأ الاعتقاد بأن الجماعات المعرفية الأخرى – غير الأمريكية – (س)تتطور بنفس الكيفية التي (س)تتطور بها الجماعة المعرفية الأمريكية، لأن المتغيرات السابقة التي تحكم مسار التطور تختلف من جماعةٍ إلى أخرى. كما انتهى إلى نتيجةٍ أخرى لا تقل أهمية مفادها أن طبيعة البنية المعرفية للحقل في الولايات المتحدة من شأنها أن تفسر بشكلٍ واضحٍ الاستمرار في التركيز على النقاشات الكبرى كمحددٍ لتاريخ الحقل من جهة، والاستمرار في إنتاج وإعادة إنتاج الهيمنة الأمريكية على الحقل من جهةٍ أخرى. تعتبر البنية المعرفية للحقل في الولايات المتحدة هرمية في الأساس، تعتمد بشكلٍ مجحفٍ على مجموعةٍ محدودةٍ وضيقةٍ من الدوريات المحكّمة التي يجب على الباحثين أن يتنافسوا على النشر فيها. أما في أوروبا فالوضع مختلفٌ تمامًا، حيث تعتبر البنية المعرفية للحقل غير نخبوية بنفس الحدة التي توجد عليها في الولايات المتحدة⁴⁴¹.

اعتمد ويفر بدوره على دراسةٍ إحصائيةٍ مقارنة لأنماط النشر في مجموعةٍ من الدوريات المحكّمة الأمريكية والأوروبية⁴⁴². قام بفحص ثمانية (8) دوريات رائدة في حقل العلاقات الدولية⁴⁴³، أربعة (4) منها أمريكية وأربعة (4) أوروبية خلال الفترة (1970 – 1995) وكانت النتائج على الشكل التالي: يشكل المؤلفون الأمريكيون 88.1% من مجموع المؤلفين الذين نشروا مقالاتٍ في الدوريات الأمريكية الأربعة⁴⁴⁴. أما في الدوريات الأوروبية الأربعة، فتبدو النسب على

⁴³⁹ Wæver, "The Sociology of a not so International Discipline," 687-727.

⁴⁴⁰ Ibid., 694.

⁴⁴¹ Ibid., 726.

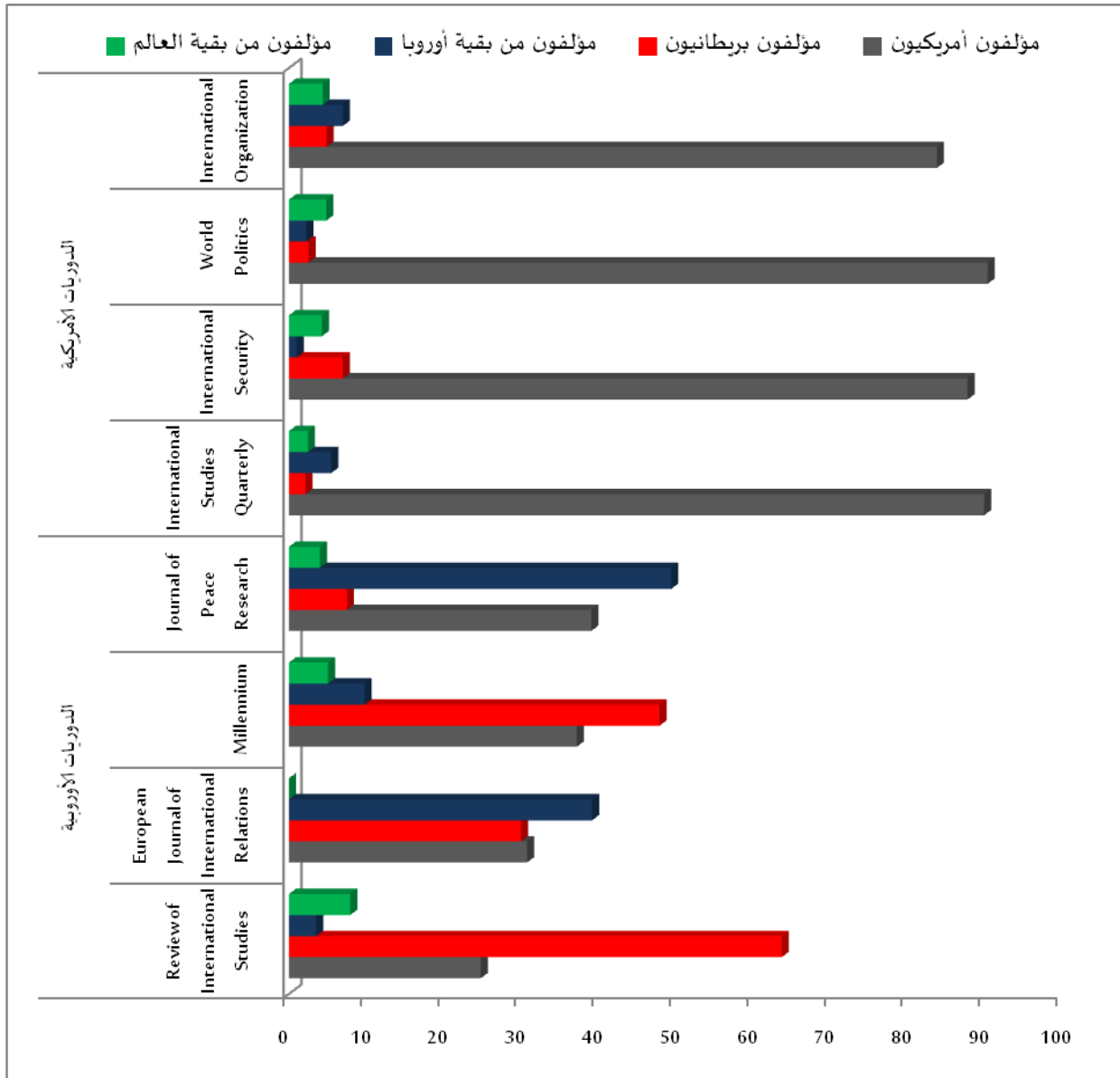
⁴⁴² يجادل ويفر بأن البحث في أنماط النشاط المعرفي في الحقل يتطلب الالتفات أكثر إلى الدوريات المحكّمة، بدلا من الكتب المدرسية (كما فعل هولستي) أو قوائم القراءات المعتمدة في المقررات الدراسية (كما فعل ألكر و بايرستاك). لأن الدوريات هي الأداة الأكثر مباشرة لقياس الحقل في حد ذاته. يتفق هذا مع كون أن سوسولوجيا العلم منذ ميرتون وصولا إلى وايولي لطالما أكدت على الدوريات باعتبارها المؤسسة الحاسمة في العلوم الحديثة. فالكتب المدرسية يمكن اعتبارها مهمة لأنها تقدم الحقل إلى القادمين الجدد من الباحثين والممارسين، ولكن على الرغم من أنها قد تؤثر في الحقل المعرفي، إلا أنها ليست الحقل المعرفي في حد ذاته. كما أنه وبالنسبة للممارسين، معظم النشاطات المعرفية للحقل توجد في الدوريات أكثر مما توجد في الكتب. أنظر: Ibid., 696-697.

⁴⁴³ هذه الدوريات هي على الترتيب، الأربعة الأولى أمريكية والأربعة الأخيرة أوروبية:

International Organization; International Studies Quarterly; International Security; World Politics; Review of International Studies; European Journal of International Relations; Millennium; Journal of Peace Research.

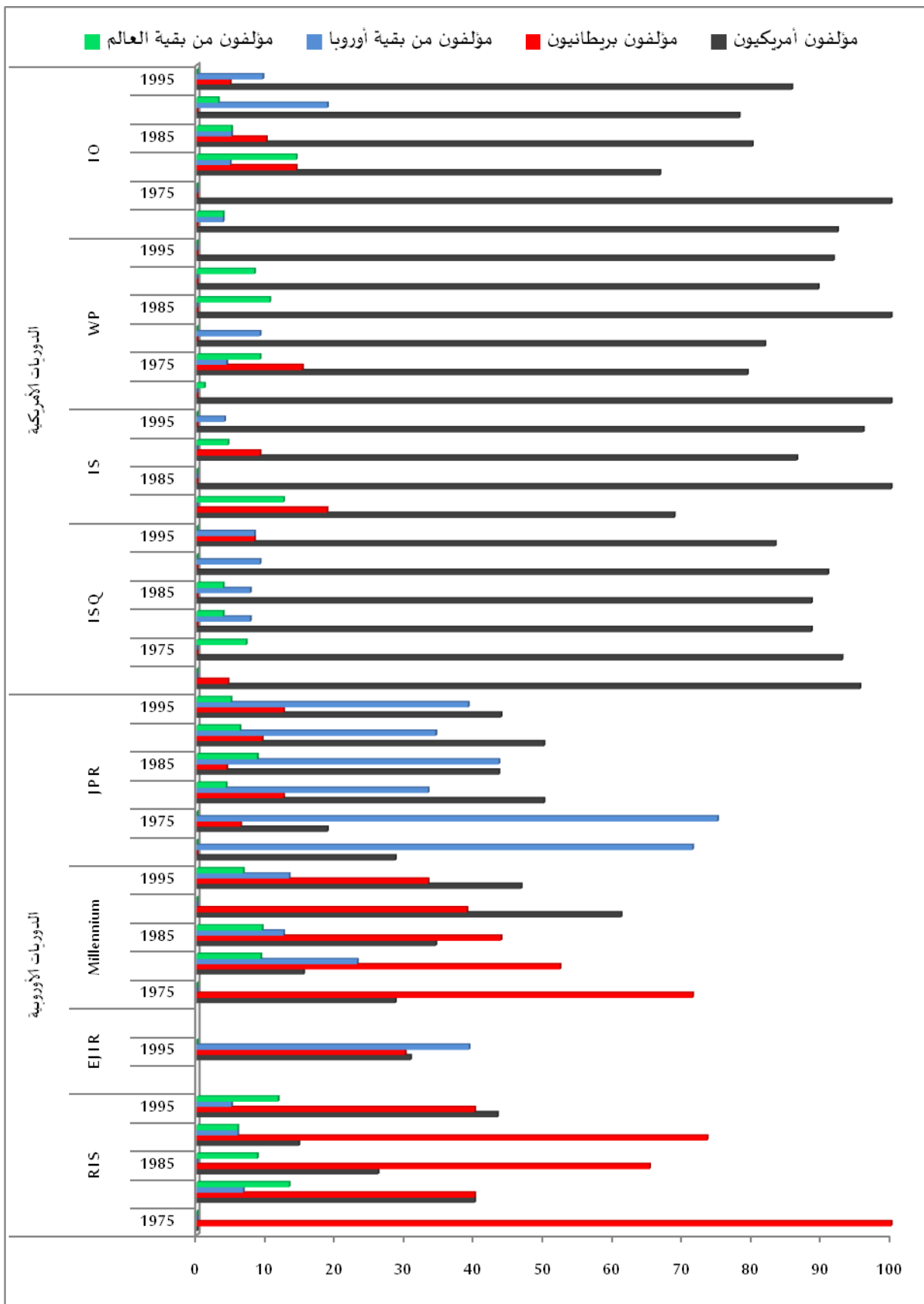
⁴⁴⁴ سجلت هذه النسبة أعلى مستوياتها في دورية *American Political Science Review* بنسبة 97% ودورية *American Journal of Political Science* بنسبة 96.8%.

قدر معتبر من التوازن، حيث يشكل المؤلفون الأمريكيون حوالي 40% فقط، بينما يشكل المؤلفون البريطانيون كذلك حوالي 40% (أنظر الشكلين 77 و 78). ويلاحظ ويفر أن نسبة المؤلفين الأمريكيين في الدوريات المتخصصة في العلوم الطبيعية تميل إلى أن تتراوح بين 40-50% من مجموع المؤلفين، بينما تتجاوز حدود 80% في حالة الدوريات المتخصصة في العلوم الاجتماعية⁴⁴⁵.



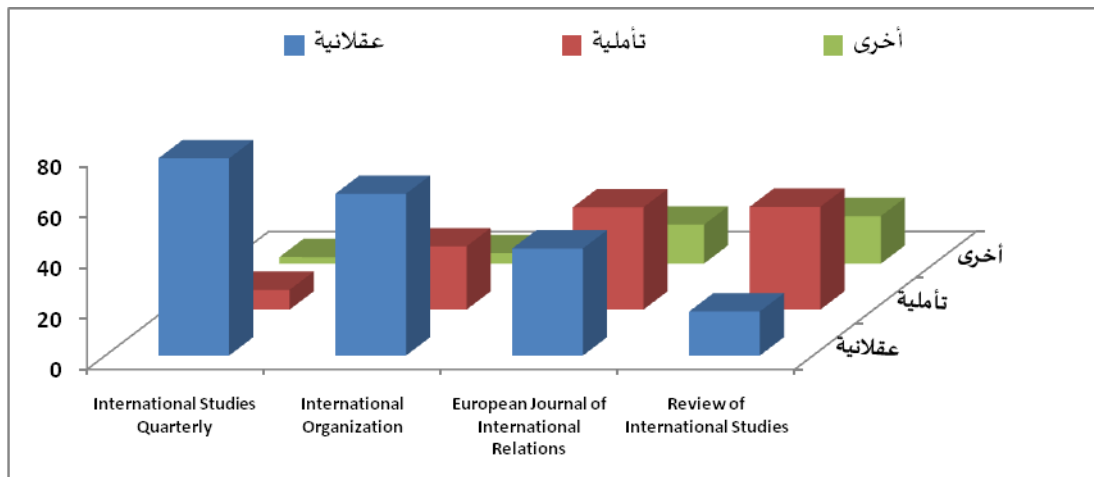
الشكل (77): التوزيع الإجمالي لنسب المؤلفين في الدوريات الأمريكية والأوروبية الثمانية التي فحصها ويفر

⁴⁴⁵ Wæver, "The Sociology of a not so International Discipline," 697.



الشكل (78): توزيع مفصل لنسب المؤلفين الناشرين في الدوريات الأمريكية والأوروبية التي فحصها ويفر

فضلا عما سبق، قام ويفر بفحص المحتوى النظري لدوريتين أمريكيتين⁴⁴⁶ ودوريتين أوروبيتين⁴⁴⁷، وقام بتصنيف المقالات المنشورة إلى ست مجموعات، ثلاثة منها اعتبرها "عقلانية"، اثنتان "تأملية"، والبقية غير مصنفة ("أخرى"). وقد كشفت النتائج على أن المقالات المصنفة على أنها عقلانية تشكل نسبة 77.9% من مجموع المقالات المنشورة في الدورية الأمريكية *International Studies Quarterly* ونسبة 63.9% من مجموع المقالات المنشورة في الدورية الأمريكية *International Organization*. بينما – في مقابل ذلك – لم تشكل سوى نسبة 42.3% من مجموع المقالات المنشورة في دورية *European Journal of International Relations* ونسبة 17.4% فقط من مجموع المقالات المنشورة في دورية *Review of International Studies*. من جهةٍ أخرى، شكلت المقالات المصنفة على أنها تأملية النسب التالية من مجموع المقالات المنشورة في الدوريات الأربعة: 7.8، 25، 40.4 و 40.6% على الترتيب. أما المقالات غير المصنفة (مابعد حدثية، ماركسية ونسوية) فشكلت بدورها النسب التالية من مجموع المقالات المنشورة في الدوريات الأربعة: 2.6، 4.2، 15.4 و 18.8% على الترتيب⁴⁴⁸ (الشكل 79). هذا لا يعني أنه لا توجد دوريات أمريكية أخرى تخضع لأنماط نشر تختلف عن الصورة التي رسمها ويفر وتقترب من أنماط النشر التي تخضع لها الدوريات الأوروبية، لكن هذا يبقى نادراً، إضافة إلى أن العينات التي تناولها ويفر بالدراسة تمثل الدوريات الرائدة في العلاقات الدولية في الولايات المتحدة⁴⁴⁹، وبالتالي فهي الأكثر صدقية في التعبير عن أنماط النشر السائدة.



الشكل (79): توزيع المقالات المنشورة في الدوريات الأمريكية والأوروبية الأربعة على المجموعات الثلاث التي حددها ويفر (عقلانية، تأملية، أخرى)

⁴⁴⁶ *International Organization; International Studies Quarterly.*

⁴⁴⁷ *European Journal of International Relations; Review of International Studies.*

⁴⁴⁸ Wæver, "The Sociology of a not so International Discipline," 699-701, 727.

⁴⁴⁹ *Ibid.*, 703.

تتفق هذه النتيجة تمامًا مع ما توصل إليها ألكر وبايرستاكر (أنظر الشكل 76) بشأن هيمنة ميثودولوجيا/ابستمولوجيا واحدة على الحقل في الولايات المتحدة، تتم إعادة إنتاجها بشكل واضح على الحقل كما يتم تدريسه والبحث فيه عبر العالم. وإذا عُدنا إلى محتوى تقرير برنامج "التعليم، البحث والسياسة الدولية" في أجزاء مهمة منه لوجدنا سندًا كافيًا للنتيجة نفسها، وهي أن هيمنة الجماعة المعرفية الأمريكية على الحقل تؤدي إلى هيمنة نظرية معينة (أو مجموعة معينة من النظريات). وقد عبّر براون بشكلٍ مُحكَمٍ على هذه النتيجة مستعينًا بالاستعارة الشهيرة التالية: "يعتبر حقل العلاقات الدولية حقلًا معرفيًا أمريكيًا بنفس المعنى الذي يُعتبر به مشروب كوكاكولا مشروبًا أمريكيًا أو شطائر ماكدونالدز شطائرًا أمريكية⁴⁵⁰؛ فعلى الرغم من أن الكثير من الناس في بقية العالم يمارسون البحث في العلاقات الدولية، إلا أنهم، وبالنسبة للجزء الأكبر منهم، يفعلون ذلك على الطريقة الأمريكية نفسها. تمامًا كما أن الناس حول العالم يقومون [وباستمرارٍ وفي كلِّ مكانٍ] بإعداد شطائر ماكدونالدز على الطريقة الأمريكية نفسها، حتى عندما يكون الطهاة، أو المكونات أو [حتى] المستهلكون من قاراتٍ أخرى، إلا أن المعايير ذات الصلة [بكيفية الإعداد وحتى بكيفية الاستهلاك] تتحدد في الولايات المتحدة"⁴⁵¹.

يثير فريديريكس سؤالاً مهمًا بشأن هذه الإشكالية⁴⁵². صحيحٌ أن الإحصائيات تعتبر مفيدة في التعرف على أنماط إنتاج واستهلاك المعرفة داخل الحقل، لكن دورها يبقى محدودًا في فهم الكيفية التي تعمل بها ظاهرة الهيمنة. مشكلة الأدبيات التي تصدت لهذه الظاهرة أنها وصفية وتفتقر إلى قيمةٍ مضافةٍ حقيقية من شأنها أن تساعد الحقل على الانعتاق منها. لذلك، تبقى مقالة هوفمان الأكثر أهمية، إذ بقيت عبر العقود الأربعة الأخيرة تلهم المحاولات الساعية إلى إعادة التفكير في الظاهرة. مع ذلك، تظل هذه المقالة محدودة لأنها تكتفي – وهذا واضحٌ لأنها كُتبت في فترةٍ تاريخيةٍ بعيدة – بتحليل الكيفية التي هيمنت بها الولايات المتحدة على الحقل فقط في مرحلة ولادته ومراحلٍ مبكرةٍ جدًا من طفولته. بمعنى آخر، بإمكان هوفمان أن يقدم تفسيرًا مُقنعًا للكيفية التي برزت بها الهيمنة الأمريكية على الحقل. لكن، ماذا عن الكيفية التي استمر بها – ليس إنتاج ولكن – إعادة إنتاج هذه الهيمنة طوال ما يقرب مائة عام من التنظير والبحث في العلاقات الدولية؟

يقترح فريديريكس ثلاثة عوامل أساسية ساهمت باستمرار (وما زالت تساهم) في إعادة إنتاج الهيمنة الأمريكية على الحقل: اللغة الإنجليزية باعتبارها لغة عالمية للتبادل المعرفي داخل الحقل، معايير الانتقاء الموجهة لعملية

⁴⁵⁰ لم تكن هذه الاستعارة بعيدة تمامًا عن تلك التي استعملها غارو في مقولته الشهيرة – كذلك – لعام 1981: "يعتبر حقل العلاقات الدولية حقلًا أمريكيًا بقدر ما تعتبر فطيرة التفاح فطيرة أمريكية". أنظر:

F. H. Gareau, "The Discipline International Relations: A Multi-national Perspective," *Journal of Politics* 43 (3): 1981, 779.

⁴⁵¹ Chris Brown, "Fog in the Channel: Continental International Relations Theory Isolated," in R. M. A. Crawford and D. S. Jarvis (eds.), *International Relations—Still an American Social Science? Toward Diversity in International Thought*, Albany, NY: State University of NY, 2001, 203-204.

⁴⁵² Friedrichs, 7-10.

النشر، والحجم الكبير للجماعة المعرفية المتخصصة في الحقل داخل الولايات المتحدة⁴⁵³. بالنسبة للغة، على سبيل المثال، واضحٌ جدًا أنه ما من دراسةٍ في السياسة الدولية (كان لها تأثيرٌ على الحقل إلا وتكون قد كُتبت باللغة الإنجليزية أو تُرجمت إليها. هذا ربما ما يفسّر أن الجماعة المعرفية البريطانية هي الجماعة غيرُ الأمريكية الأولى من حيث ارتباطها بمركز الحقل. وهو ما يبرر - كذلك - تركيز بعض الأدبيات على الحديث عن هيمنة أنغلو-أمريكية على الحقل. تكمن مشكلةُ اللغة كأداةٍ للهيمنة المعرفية في كون الباحث عندما يستخدم لغة معينة في التحرير، فهذا يعني أنه بشكلٍ أو بآخر يلزمُ نفسه بنمطٍ فكري وثقافي معين يفرضه البعد الاجتماعي لتلك اللغة في حدِّ ذاتها. وفي الوقت نفسه، عندما يقوم بإعادة صياغة أفكاره باستعمال لغةٍ أجنبيةٍ، فهذا يعني أن أفكاره تصبح مهددة بفقدان أصالتها. وقد لاحظَ فريدريكس وجود لغةٍ إنجليزيةٍ أوروبية في طور التشكل، على غرار الإنجليزية الأمريكية والبريطانية⁴⁵⁴، مما يعني أن هذه اللغة ستبقى، على المدى المنظور، اللغة الأساسية التي يتكلم بها الحقل. لا تتعلق المشكلة أيضًا باللغة كظاهرة اجتماعية مجردة، ولكنها تتعلق هنا - كذلك - بأن اللغة الإنجليزية تساهم في المحافظة على الهيمنة الأمريكية على "السوق" الأكاديمية الدولية، وبالتالي على القنوات التي توصل إلى "الجمهور" الأكاديمي للحقل⁴⁵⁵.

يساهمُ نظامُ النشر الانتقائي بدوره، خاصة في الدوريات المحكّمة، في إعادة إنتاج الهيمنة الأمريكية - والبريطانية بدرجةٍ أقل - على الحقل. يبدو هذا العامل واضحًا كذلك: إذا كان الباحث يريد الحصول على موطنٍ قديمٍ له داخل الحقل، فعليه أن ينشر في الدوريات الرائدة⁴⁵⁶، وإذا أراد أن يُنشر له مقالٌ في إحدى الدوريات الرائدة، عليه أن يفكر ويكتب ضمن الموقف النظري الذي تتبناه الدورية، وإلا سيصبح المقال عرضة للرفض، سواءً من قبل هيئة التحرير منذ البداية أو من قبل المحكّمين، الذين - بدورهم - يتم انتقاؤهم بما يتناسب والتوجهات النظرية للدورية. أبعد من ذلك، يرى هنري فوغت أن موقع الباحث ضمن الجماعة المعرفية يزداد أهمية بقدر ما يبيده من اهتمام بما كتبه الأسماء الثقيلة داخل الحقل، ففي بعض الكتب أو المقالات، خاصة الأمريكية منها، يبدو فعلا أن الكاتب يشعر

⁴⁵³ Friedrichs, 8.

⁴⁵⁴ Ibid., 9.

⁴⁵⁵ في الأقسام العربية للعلوم السياسية، على سبيل المثال، استمرت الطبعة الأولى (1971) لكتاب جيمس دوورتي وروبرت فالتسغراف، "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، التي ترجمها وليد عبد الحي (1985)، المرجع الأساسي للطلبة والباحثين العرب الذين لا يستعملون اللغة الإنجليزية كلغةٍ للبحث تقريبًا إلى غاية مطلع الألفية الجديدة؛ هذا رغم صدور أربع نسخٍ أخرى حديثة ومنقحة لنفس الكتاب (الأصلي) على مدار العقود الثلاثة التي تلت صدور النسخة الأولى.

⁴⁵⁶ Wæver, "The Sociology of a not so International Discipline," 718.

أنه مُلزَمٌ بالتعبير عن امتنانه لكل أستاذ علاقات دولية صادفه في الملتقيات العلمية⁴⁵⁷ من أجل الحصول على موقعٍ أفضلٍ ضمن جماعته المعرفية⁴⁵⁸.

أما العامل الثالث – الحجم الكبير للجماعة المعرفية الأمريكية⁴⁵⁹ – فيبقى غير واضحٍ تمامًا ما إذا كان سببًا أم نتيجةً للهيمنة الأمريكية بشكلٍ عام. يزدادُ هذا الغموضُ حدةً مع نموِّ جماعاتٍ معرفيةٍ غير أمريكيةٍ عديدة، سواءً في الغرب أو بعيدًا عن الغرب، تتفاوت هذه الجماعاتُ المعرفية الناشئة من حيث القوة ومن حيث الأهمية في مسار إنتاج المعرفة في مجال العلاقات الدولية، إلا أنها كميًّا تنفي الاعتقاد الذي كان سائدًا قبل عقودٍ بأن الجماعة المعرفية للحقل بشكلٍ عام هي نفسها الجماعة المعرفية الأمريكية. يبدو هذا واضحًا من تزايد عدد جمعيات الدراسات/العلاقات الدولية المستقلة كردّ فعلٍ على هيمنة الباحثين الأمريكيين على جمعية الدراسات الدولية (ISA)⁴⁶⁰، وذلك على غرار الجمعية البريطانية للدراسات الدولية (BISA)، الجمعية الأوروبية للدراسات الدولية (EISA)، الجمعية الروسية للدراسات الدولية (RISA)، الجمعية البرازيلية للعلاقات الدولية (BAIR)، الجمعية اليابانية للعلاقات الدولية (JAIR)، الجمعية الهندية للدراسات الدولية (IASI)، الجمعية الأوروبية-الشمالية للدراسات الدولية (NISA)، الجمعية التركية للدراسات الدولية (TISA)، الجمعية الأوروبية-الوسطى والشرقية للدراسات الدولية (CEEISA)، جمعية الدراسات الدولية الأسترالية (InASA) وغيرها.

لذلك، لو كانت المسألة كميةً لكان ممكنًا ملاحظة تراجعٍ مهيمٍ في الهيمنة الأمريكية على الحقل بتراجع هيمنة الجماعة المعرفية الأمريكية على المستوى العالمي كما تبينه الإحصائيات الكمية. لكن المسألة بنوية في الأساس، فالباحثون الأمريكيون لا يهيمنون بفضل حجم جماعتهم المعرفية أو سيطرتهم على عضوية جمعية الدراسات الدولية، ولكنهم يهيمنون من خلال الاستمولوجيات/الميثودولوجيات والنظريات (وحتى أجنادات النقاش والبحث) التي يُمارَس بها البحثُ في العلاقات الدولية في جماعاتٍ معرفيةٍ أخرى عديدة عبر العالم. يمكن العودة مرةً أخرى إلى الأشكال رقم

⁴⁵⁷ Henri Vogt, "On the State of the IR Art: Problems of Self-Positioning and the Absence of Freedom," *Cooperation and Conflict* 43(4): 2008, 372 (note 1).

⁴⁵⁸ يعلق عبد النور بن عنتر على هذه الظاهرة قائلاً بأنها تكون قد أدت إلى استفحال أسلوب "قال فلان وقال فلان"، حيث أصبح الكاتب لا يفكر وإنما يجتر ما يفكر غيره، مما جعل عدداً لا بأس به من المقالات التي تنشر في الدوريات المحكمة أقرب إلى مراجعة الأدبيات (literature review) منها إلى المقالات الأصيلة، وذلك كونها تفتقر إلى أدنى شروط القيمة المضافة. وقد أدى هذا "الولاء النظري الفئوي" إلى نوع من الخلل في التراكم المعرفي داخل الحقل إلى درجة أنه عندما نرغب الخوض في دراسات نظرية من العيار الثقيل، غالباً ما نعود إلى أدبيات كتبت في خمسينيات وستينيات القرن الماضي. بن عنتر، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2010.05.03.

⁴⁵⁹ مع نهاية تسعينيات القرن الماضي (1997)، بلغ عدد أعضاء جمعية الدراسات الدولية حوالي 3200 باحثاً منهم حوالي 2400 باحثاً أمريكياً، بلغ عدد أعضاء الجمعية البريطانية للدراسات الدولية 920 باحثاً، بينما بلغ عدد أعضاء الجمعية اليابانية للعلاقات الدولية (تأسست عام 1956) 1987 باحثاً، في حين بلغ عدد أعضاء الجمعية الأوروبية-الشمالية (الاسكندنافية) للدراسات الدولية 120 باحثاً.

أنظر: Wæver, "The Sociology of a not so International Discipline," 700 (note 35).

⁴⁶⁰ يشكل الباحثون غير الأمريكيين 25% من مجموع أعضاء جمعية الدراسات الدولية. أنظر:

Wæver, "The Sociology of a not so International Discipline," 700 (note 37).

65، 66، 68 و 70 لملاحظة التقارب – الذي يصل أحيانا إلى حدّ التطابق – بين الكيفية التي يُمارَس بها البحثُ في الولايات المتحدة وفي بقية الدول الأخرى. هذا يؤكد مرة أخرى الاستنتاج بأن الحقل فعلاً ينتظم في بنيةٍ إمبرياليةٍ تتميز بوجود مركزٍ مهيمنٍ⁴⁶¹ وعددٍ من الهوامش التابعة، كما تتميز بعلاقاتٍ تبادلٍ معرفي غير متكافئٍ تمامًا، حيث يتولى الباحثون في المركز إنتاج – بينما تكتفي الهوامش باستهلاكِ المعرفة في مجال العلاقات الدولية.

2- الروايةُ السائدةُ لتاريخ الحقل: روايةُ لتاريخ الحقل أم لتاريخ الحقل في الولايات المتحدة؟

تكمُنُ مُشكلةُ الروايةِ السائدةِ للتاريخ – ليس فقط التاريخ المعرفي لحقل العلاقات الدولية – في أنها تعوّل على الاعتقاد السائد بين الناس بأنهم جميعاً يعرفون التاريخ بشكلٍ مسبق، وبالتالي فإن التشكيك في مدى معرفتهم به لا طائل منه، بل من شأنه أن يلقي على كاهلهم عبء التشكيك في ما هو "معلوم" والانطلاق في رحلة البحث المضني عما هو "مجهول". وتساعد "الأساطير المؤسّسة" – كالنقاشات الكبرى في حالة حقل العلاقات الدولية – على تداول هذه الرواية وتحويلها إلى نمطٍ من أنماط الحقيقة. هناك عاملٌ آخرٌ مهمٌّ في ترسيخ هذه الرواية وتحويلها من مجرد روايةٍ إلى الرواية السائدة للتاريخ⁴⁶². يتمثل هذا العامل في حالة الرضى التي يشعر بها أصحاب التيار المهيمن إزاء الرواية المتداولة حول الكيفية التي تأسس وتطور بها الحقل⁴⁶³ لأنها تُبقي بشكلٍ أو بآخر على هيمنة مو(ا)قهم. لذلك، فإن الدراسات التأملية في التاريخ المعرفي للحقل ينبغي أن تشرع، بشكلٍ جديّ، في تخطي المرحلة المبكرة من تطورها، على غرار حقولٍ أخرى من حقول المعرفة الاجتماعية⁴⁶⁴.

يقترح برايان شميث – أبرز الباحثين في هذا المجال خلال السنوات الأخيرة – مسوغين أساسيين من شأنهما أن يُساعدا في نزع الشرعية عن الرواية السائدة للتاريخ المعرفي للحقل⁴⁶⁵. المسوغ الأول هو وجودُ زخمٍ من المفكرين المنسيين الذين قدّموا استبصاراتٍ نظريةٍ مهمة تمت إزالتها بشكلٍ كاملٍ من ذاكرة الحقل، حيث أن الكيفية التي يُروى بها تاريخ الحقل تعمل على نقل الاهتمام من الشخصيات والتقاليد الأكاديمية الفعلية التي ساهمت في تقدّم الحقل وإعطائه هويته الحالية، والاكتفاء بتمجيد ما يعرف بالأباء المؤسسين الذين يكرسون الاعتقاد بأن الحقل هو

⁴⁶¹ قد تختلف الأدبيات حول ما إذا كان هناك مركز واحد (أمريكي أو أمريكي-بريطاني)، أو أكثر من مركز واحد (أمريكي و بريطاني و/أو أوروبي)، أو ما إذا كان يمكن الحديث عن الجماعة المعرفية الأوروبية بشكل عام كشبه هامش، إلا أنه نادراً ما يوجد هناك تحدٍ لفرضية البنية الإمبريالية للحقل، حتى وإن لم تُستخدم هذه التسمية نفسها.

⁴⁶² التشديد على ألف ولام التعريف للدلالة على أن هذه الرواية تقدم نفسها على أنها الرواية الوحيدة الصحيحة، غير القابلة للمراجعة وغير القابلة للتحدي من قبل رواياتٍ أخرى بديلة.

⁴⁶³ Brian C. Schmidt, "On the History and Historiography of International Relations," in Walter Carlsnaes, Thomas Risse and Beth A. Simmons (eds.), *Handbook of International Relations*. London: Sage, 2002.

⁴⁶⁴ Cornelia Navari, "English Reflections on the Handbook", *Cooperation and Conflict* 38(1): 2003, 64.

⁴⁶⁵ Schmidt, 4, 8.

عبارةً عن تقليدٍ معرفي خطي يمتد منذ الماضي السحيق حتى الوقت الراهن⁴⁶⁶. أمّا المسوغ الثاني فيتمثلُ في قدرة الحقل على خلق أساطير (myths) حول الكيفية التي تأسس وتطور بها من شأنها أن تخفي تاريخه الفعلي. يُميّز شميّت بين التاريخ الفعلي والتاريخ الأسطوري للحقل، مجدّالاً بأن معرفة التاريخ الفعلي من شأنها أن تقدم أساساً للتفكير بشكلٍ نقدي حول الحاضر. يمكن القول هنا بأن التاريخ الأسطوري لتطور الحقل يرتبط بمجموعةٍ من الأساطير التي تُمكن واضعها من إضفاء الشرعية على رؤيةٍ معينةٍ وجعلها تبدو مطابقة للحقيقة. وتشاطر سينثيا فيبر هذا التصور، إذ تجادل بأن وظيفة الأساطير في نظرية العلاقات الدولية هي تحويل ما هو خاصٌ إلى ما يمكن أن يظهر على أنه عالمي، ما هو ثقافي إلى ما يمكن أن يظهر على أنه طبيعي، وما هو أيديولوجيٌّ إلى ما يمكن أن يظهر على أنه علمي⁴⁶⁷.

هناك مشكلة أخرى في الرواية السائدة لتاريخ الحقل، القائمة على رواية النقاشات الكبرى، تتعلق بالنزعة لإضفاء الشرعية على الحاضر (presentism) من خلال العودة للماضي⁴⁶⁸. بحيث تصبح إحدى أهمّ وظائف الرواية التاريخية لتطور الحقل هي تكريس نوعٍ من المقولات الجديدة بالقبول حول حالة الحقل في الوقت الحاضر. فعندما يريد شخصٌ ما أن يدافع عن تيارٍ جديدٍ وانتقاد التيار المهيمن، أو يريد أن يدافع عن الحالة الراهنة للحقل، فإنه يجد نفسه مدفوعاً لتبرير موقفه بالعودة إلى التطور العام للحقل وإضفاء رؤيةٍ خاصةٍ عليه تركزُ موقفه بالشكل الذي يجعله يبدو جديراً بالقبول. على سبيل المثال، أولئك الذين يسعون لتبرير الهيمنة المستمرة للواقعية عادة ما يحاولون إظهار الاستبصارات اللازمنية للتقليد الواقعي في العلاقات الدولية منذ ثيوسيديديز، وبنفس الطريقة يحاول أولئك الذين يرفضون الطابع التعددي للحقل العودة إلى فتراتٍ تاريخيةٍ يزعمون أنها عرفت هيمنة نظريةٍ معينةٍ كان لها الفضل في توحيد النقاش النظري داخل الحقل. من شأن هذه النزعة أن تلعب دوراً في تشويه التاريخ، خاصة عندما يتجاوز الهدف من العودة للماضي محاولة التنقيب عن الشواهد المؤيدة أو المفنّدة لموقفٍ ما، ويصبح الأمر مُتعلقاً بإعادة بناء التاريخ بشكلٍ يضيء/ينزع الشرعية عن موقفٍ نظريٍ مُحدّدٍ سلفاً في ذهن المؤرخ.

في بداية التسعينيات، برزت محاولاتٌ لتجاوز إخفاقات الرواية السائدة، أصبحت تعرف بالمقاربة السياقية (contextual) لإعادة كتابة تاريخ الحقل⁴⁶⁹، وذلك بوضع النصوص ومؤلفيها في السياق التاريخي الصحيح. وتعطي هذه المقاربة أهمية لفحص التأثير الذي يمارسه الوسط الخارجي (milieu) سواءً على الأفراد (المؤلفين)، المدارس الفكرية

⁴⁶⁶ يمكن العودة مثلاً إلى المسح الذي قام به جاك كاغلر على الأدبيات المتخصصة في النزاعات والحروب، محاولاً إثبات فرضية مفادها أن المقاربة الواقعية للحرب تمثل تقليداً عربيقاً يمتد من ثيوسيديديز (400 ق. م.)، مكيافيلي (1513)، هوبز (1651)، هيوم (1741)، كلاوزفيتز (1832)، مورغنثو (1948)، أورغانسكي (1958)، ثم وولتز (1979) وصولاً إلى غيلبين (1981). أنظر:

Jack Kugler, "Political Conflict, War and Peace," in Ada W. Finifter (ed.), *Political Science: The State of the Discipline*, Washington, DC: American Political Science Association, 1993, 483–509.

⁴⁶⁷ Cynthia Weber, *International Relations Theory: A critical introduction*, NY: Routledge, 2005, 7-8.

⁴⁶⁸ Schmidt, 8-9.

⁴⁶⁹ William Olson and A. J. R. Groom, *International Relations Then & Now: Origins & Trends in Interpretation*, London: Harper Collins, 1991.

أو الحقول المعرفية بشكلٍ عام. يتضمن التاريخ المعرفي للحقل، من منظور المقاربة السياقية، إبراز الدور الذي لعبته الأحداث الخارجية في العالم الإمبريقي للعلاقات الدولية في نشأة وتطور الحقل، كالحروب مثلاً، حيث تستند إلى نموذجين بارزين: الأول هو ازدهار الأطروحات المثالية في المرحلة التأسيسية من تاريخ الحقل (فترة ما بين الحربين) كردّ فعلٍ على النتائج المروعة للحرب العالمية الأولى، والثاني هو ازدهار الأطروحات البنائية كرد فعل على فشل الواقعية في تفسير نهاية الحرب الباردة. وتهدف هذه المقاربة، حسب أولسن و غرووم، إلى تقييم التيارات المعرفية للماضي بشكلٍ يساعدنا على تكوين فهمٍ أفضل للحاضر⁴⁷⁰.

غير أنّ شميث لاحظ أن المقاربة السياقية تفتقر للكفاءة في إبراز العلاقة بين التطور الداخلي للحقل والسياق الخارجي عندما يتعلق الأمر بالسياق السياسي⁴⁷¹، لأنه غالباً ما يرتبط بالاستجابات وردود الأفعال، والتي قد تكون كثيفة ومتعددة وقد تكون غير واردة أصلاً. في هذه الحالة، لا ينبغي للتأريخ أن يتجاهل غياب ردود الأفعال اتجاه التغيير في السياق السياسي الخارجي، لأن هذا الغياب في الواقع يعبر عن ردة فعلٍ في حدّ ذاتها. كما يضيف قصوراً آخر، يتمثل في أن الأحداث في السياق الخارجي للحقل لا تفسر، دائماً وبشكلٍ آليّ، ما يحدث داخل الحقل⁴⁷².

تشكّل هذه المآخذ وغيرها مسوغاً للتحوّل نحو مقاربة نقدية بديلة، من شأنها أن تعتنق مفهوماً أركيولوجياً للتاريخ، وأن تعمل على تجاوز ثقافة التحقيب التي تقوم عليها الرواية السائدة. كما من شأنها أن تطمح إلى التنقيب، تماماً كما يفعل الباحث في الأركيولوجيا، عن الحقائق التاريخية المهمّشة والمنسية التي لم تلتفت إليها الرواية السائدة. تُعتبر أعمال شميث نموذجاً لهذه المقاربة النقدية. ورغم أنه لم يعلن صراحة عن سعيه لتقديم تاريخٍ أركيولوجي بهذا المفهوم، إلا أنه سعى إلى تعقب أصول الحقل من المرحلة التي كان يشكل فيها مجرد خطابٍ حول العلاقات الدولية خلال القرن الثامن عشر إلى غاية الحرب العالمية الثانية، وهي الفترة التي أهملها التاريخ المتداول بالإدعاء أن بداية العلاقات الدولية كحقلٍ معرفي كانت في سنة 1919. إن إعادة بناء تاريخ الحقل كممارسةٍ خطابية (discursive) لا تسمح فقط باستعادة الأفكار التي تم تهميشها وإلقاؤها في سلة النسيان، ولكنها تسمح كذلك بإلقاء الضوء على فترات التغيير والاستمرارية المعرفية التي صبغت تاريخ الحقل⁴⁷³، إضافة إلى إعادة الاعتبار لعددٍ من المفكرين المهمّشين والمنسيين – كذلك – الذين تمت إزالتهم من ذاكرة الحقل لصالح الأبناء المؤسسين⁴⁷⁴.

⁴⁷⁰ Brian Schmidt, *The Political Discourse of Anarchy: A Disciplinary History of International Relations*, NY: State University of NY Press, 1998, 35.

⁴⁷¹ Ibid. 36.

⁴⁷² Ibid., 37-38.

⁴⁷³ Ibid., 38.

⁴⁷⁴ Schmidt, "On the History and Historiography of International Relations," 8.

يُنْتَظَر من التاريخ النقدي للحقل أن يتجاوز فشل الرواية السائدة في إدراك كيف أن التطورات الداخلية للحقل غالبًا ما تستلهم مختلف النقاشات الجارية في فلسفة العلوم الاجتماعية، خاصة علم السياسة، أكثر مما تعكس السياق الخارجي للأحداث الدولية، كما تجادل المقاربة السياقية. لا يمكن تفسير التحولات المعرفية التي طالت مفاهيم نظرية بحتة، كالدولة والنظام والسيادة والفوضى، من منظورٍ سياقي بحت، لكن يمكن فهمها عبر ربطها بالنقاشات الأنطولوجية والابستمولوجية والمنهجية الحاصلة – ليس داخل ولكن – خارج الحدود المعرفية للحقل. إن ارتباط الحقل بالنقاشات النظرية والفلسفية الحاصلة خارج حدوده المعرفية من شأنه أن يطرح – وبالحاج متزايد – إشكالية هويته المعرفية. وهي إشكالية لا تلقي بظلالها على بنية التاريخ المعرفي للحقل فقط إبان مرحلة التأسيس، ولكن خلال جميع المراحل اللاحقة من تطوره وصولاً إلى المرحلة الراهنة. يحصل التجاذب هنا بين الاعتقاد من جهة بأن الهوية المعرفية عبارة عن معطىٍ لتاريخي يتشكل مرة واحدة خلال المرحلة الأولى للتأسيس، والاعتقاد من جهة أخرى بأن الهوية المعرفية عبارة عن متغيرٍ تاريخي يتغير بتغير النقاشات داخل وخارج الحقل. هذا ما يفسر نزعة الأدبيات النقدية المراجعة لحالة الحقل لإطلاق وصف النقاش المُحدِّد لهوية الحقل (identifying debate) ليس فقط على النقاش الأول، ولكن حتى على النقاش الثالث⁴⁷⁵.

ترتبط إخفاقات الرواية السائدة بإشكالية الهوية المعرفية للحقل. التي تعود جذورها إلى عدم الحسم في نقطة بداية التاريخ الذي يجب أن يكتب حول تطور الحقل. هناك موقفان يتنازعان هذا النقاش. يزعم الموقف الأول أن نشأة الحقل تعود إلى فترة ما بين الحربين، وبالتحديد إلى عام 1919 مع تأسيس قسم للسياسة الدولية في جامعة أبريستفيث⁴⁷⁶. أما الموقف الثاني فيدعي أن تاريخ الحقل مرتبط بتقاليد الفكر الدولي الموجودة في الأدبيات الكلاسيكية (classics) أكثر من ارتباطه بالجانب المؤسسي (إنشاء أقسام جامعية متخصصة)، ويستدل سميث هنا بكون موضوع الدراسة في العلاقات الدولية تمت دراسته في حقول معرفية أخرى قبل هذا التاريخ بفترة طويلة⁴⁷⁷.

إذا كانت مسألة تحديد هوية أي حقل معرفي تتعلق أساسًا بترسيم حدوده المعرفية والمنهجية (موضوع ومنهج البحث)، فإن الباحثين في حالة العلاقات الدولية يواجهون أزمة فكرية أكثر تعقيدًا، ترتبط باستعصاء الجدل حول ما إذا كان هناك حقلًا قائمًا بحد ذاته لدراسة العلاقات الدولية⁴⁷⁸، وهو جدلٌ مرتبطٌ في جانبٍ منه بالخلاف حول الأصول المنهجية والابستمولوجية والحدود الجغرافية لنشأة الحقل. ويبدو أن التساؤلات التي يفرزها

⁴⁷⁵ Yosef Lapid, "The Third Debate: On the Prospects of International Theory in a Post-Positivist Era," *International Studies Quarterly* vol. 33: 1989, 237.

⁴⁷⁶ John Baylis and Steve Smith (eds.), *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations*, NY: Oxford University Press, Second Edition, 2001, 4; Steve Smith, "The Self-Images of a Discipline: A Genealogy of International Relations Theory," in Ken Booth and Steve Smith (eds.), *International Relations Theory Today*, Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press, 1997, 14.

⁴⁷⁷ Smith, "Paradigm Dominance in International Relations," 190.

⁴⁷⁸ Schmidt, "On the History and Historiography of International Relations," 5.

هذا الجدل لم تتم الإجابة عنها بشكلٍ نهائي، مما جعل العلاقات الدولية حقلاً دائماً للبحث عن هويته الذاتية، خاصة في ضوء عدم التماسك الذي تعاني منه الأطروحات المتداولة حول الكيفية التي نشأ وتطور بها تاريخياً.

بالنسبة للنشأة مثلاً، يُعاني الحقل من مشكلة التداخل مع تخصصاتٍ أخرى عديدة، مما يجعل من تحديد موضوع دراسة خاصٍ به، وهو عنصرٌ من عناصر الهوية، أمراً في غاية الصعوبة. هذه الحقول حسب كوينسي رايت، هي: القانون الدولي، التاريخ الدبلوماسي، العلوم العسكرية، السياسات الدولية، التنظيم الدولي، التجارة الدولية، سلوكيات السياسة الخارجية، والأدبيات الكلاسيكية المتعلقة بالحركة الاستعمارية. ويضيف أولسن و غرووم الفلسفة الأخلاقية، الجغرافيا العالمية والأنثروبولوجيا. ويجادل رايت بأن هذه الحقول بقدر ما ساهمت في تطوير حقل العلاقات الدولية، فقد شكلت محاولات التوليف بينها عائقاً في وجه الجهود الفكرية لإنشاء حقلٍ متماسكٍ وموحدٍ لدراسة العلاقات الدولية. هذا في الوقت الذي جادل فيه كينيث تومبسون بغياب أي موضوعٍ خاصٍ للدراسة ينفرد حقل العلاقات الدولية بدراسته ولا يقع ضمن مجال الاختصاص الأكاديمي لحقولٍ أخرى⁴⁷⁹. هذا ما شكل مبرراً للتشكيك المبكر في استقلالية الحقل. أدى التشكيك في هوية الحقل إلى البحث عن مخرجٍ مناسبٍ من هذه الأزمة بابتداع مجالٍ معرفي فريدٍ (unique) يُمكن الحقل من فكِّ الارتباط مع الحقول الأخرى، ويُمكنه من اكتساب هويةٍ خاصة به. وقد تم تحديد المجال المعرفي للحقل على أنه "دراسة السياسة الدولية في غياب سلطةٍ أعلى"، وهو المفهوم الذي صُقل في إطار التقليد الواقعي ليصبح معروفاً باسم الفوضى، ثم ليصبح جزءاً لا يتجزأ من هوية الحقل ككل.

تتضمن الرواية السائدة إشاراتٍ متكررة إلى وجود سعيٍ مبكرٍ لإنقاذ الحقل من مشكلة التداخل المعرفي مع الحقول الأخرى. وقد أدت هذه الرواية إلى قبولية التفكير حول هوية الحقل عبر تكريس الادعاء بأنه يمكن من فكِّ الارتباط، مرة مع القانون والفلسفة الأخلاقية عبر انتصار الواقعية على المثالية في النقاش الأول، ومرة أخرى مع التاريخ عبر انتصار السلوكية العلمية على التقليدية في النقاش الثاني.

من جهةٍ أخرى، يثيرُ النقاش حول نشأة الحقل مُشكلةً أخرى تتعلق بالسياق المؤسسي لتطوره، بمعنى ما إذا كانت مأسسته قد تمت كحقلٍ مستقل كما هو الحال في بريطانيا، أو كحقلٍ فرعي من فروع علم السياسة كما هو الحال في الولايات المتحدة، ألمانيا وفرنسا. كان من شأن هذه المشكلة أن أفرزت مزيداً من الجدال حول ما إذا كان يجب أن يتم ترسيم الحدود المعرفية للحقل في ضوء الاختلافات الوطنية الموجودة بين الدول (المناخ الفكري، القدرة على الوصول إلى المعلومات/المعطيات، تمويل الأبحاث، العلاقة بين الحكومة والجماعة المعرفية)، أم أنه يجب المقاربة لهوية الحقل من منظور كوسموبوليتاني بغض النظر عن الاختلافات الوطنية المحددة لها⁴⁸⁰.

⁴⁷⁹ Schmidt, "On the History and Historiography of International Relations," 6.

⁴⁸⁰ Ibid., 6.

ورغم النزعة المتزايدة نحو كتابة التاريخ لصالح المنظور الكوسموبوليتاني منذ المراحل الأولى لنشأة الحقل، إلا أن أدبياتٍ حديثةً حاولت أن تكشف عن الارتباط التاريخي بين هذا المنظور والهيمنة الأمريكية عليه⁴⁸¹، إلى الحد الذي أصبحت معه هوية الحقل مقترنة بكونه حقلاً اجتماعياً أمريكياً. غير أن فريديريكس يجادل بأن الهيمنة الأمريكية على الحقل ليست حقيقة موضوعية، ولكن تمّ بناؤها اجتماعياً عبر الطريقة التي يُقدّم بها الحقل تاريخه الذاتي⁴⁸². وهي الطريقة التي تروي رواية التعاقب الذي عرفته مجموعة من الحقب والنقاشات الكبرى، كلّها خيضت وحُسمت داخل الجماعة المعرفية الأمريكية، باستثناء النقاش الرابع الذي انتهى إلى محادثةٍ وديةٍ بين العقلانيين (الأمريكيين) و"زملائهم" البنائين، في الوقت الذي تم فيه دفع "خصوصهم" التأمليين نحو هامش الحقل، وهو ممّا يوحى باستمرار الهيمنة الأمريكية على الحقل. ويؤكد فريديريكس أن الحقب والنقاشات الكبرى ما هي إلا عبارة عن أساطير تم ابتدائها من قبل أولئك الذين أعلنوا أنفسهم كمنتصرين في تلك النقاشات⁴⁸³، وذلك من أجل إضفاء الشرعية على هيمنتهم على المشروع النظري للحقل.

إن الاستمرار في تفكيك الرواية السائدة لتاريخ الحقل، خاصة في علاقتها بإشكالية الهوية، من شأنه أن ينتهي إلى نزع الشرعية عن هويته المقترنة بكونه حقلاً اجتماعياً أمريكياً، وذلك بالالتفات إلى النقاشات الحاصلة في جماعاتٍ معرفيةٍ أخرى غير تلك المهيمنة في الولايات المتحدة، خاصة مع التنوع المتزايد الذي تعرفه الأدبيات التي تجتهد في إبراز المقاربات غير الأمريكية – وغير الغربية عموماً – للعلاقات الدولية. وهي أدبياتٌ أخذت في النمو، سواءً تلك التي تسعى إلى تقديم مقارباتٍ مختلفة للعلاقات الدولية، أو التي تسعى إلى مراجعة ونقد هذه المقاربات⁴⁸⁴. هناك قيمة

⁴⁸¹ Wæver, "The Sociology of a not so International Discipline," op. cit.; Smith, "The discipline of International Relations," op., cit.; Kahler, *International Relations: still an American social science?* op. cit.; Crawford and Jarvis (eds.), *International Relations - Still an American Social Science?* op. cit.

⁴⁸² Friedrichs, 10-11.

⁴⁸³ Ibid., p. 13.

⁴⁸⁴ Elene B. Tickner and David L. Blaney, *Thinking International Relations Differently*, London: Routledge, 2012; Feng Zhang, "The Tsinghua Approach and the Inception of Chinese Theories of International Relations," *The Chinese Journal of International Politics* 5(1): 2012, 73-102; Ching Chang Chen, "The Im/Possibility of Building Indigenous Theories in a Hegemonic Discipline: The Case of Japanese International Relations," *Asian Perspective* 36(3): 2012, 463-492; Lucy Taylor, "Decolonizing International Relations: Perspectives from Latin America," *International Studies Review* vol. 14: 2012, 386-400; Meghana Nayak and Eric Selbin, *Decentering International Relations*, NY and London: Zed Books, 2011; Kimberly Hutchings, "Dialogue between Whom? The Role of the West/Non-West Distinction in Promoting Global Dialogue in IR," *Millennium* 39(3): 2011, 639-647; Robbie Shilliam (ed.), *International Relations and Non-Western Thought: Imperialism, Colonialism, and Investigations of Global Modernity*, London: Routledge, 2011; Amitav Acharya, "Dialogue and Discovery: In Search of International Relations Theories Beyond the West," *Millennium* 39(3): 2011, 619-637; Inanna Hamati-Ataya, "Contemporary 'Dissidence' in American IR: The New Structure of Anti-Mainstream Scholarship?" *International Studies Perspectives* 12(4): 2011, 362-398; A. P. Tsygankov and P.A. Tsgankov, "Russian Theory of International Relations," in Robert. A. Denmark (ed.), *International Studies Encyclopedia Volume 10*, NY: Wiley-Blackwell Publishers, 2010; Josuke

مضافة أخرى يُنتظر من مُراجعة هذه الرواية أن تضيفها للكيفية التي يفهمُ بها الحقل ذاته، تتمثل في إبراز فشل النقاشات الكبرى المتعاقبة في تفسير الطريقة التي تطور بها الحقل خارج الولايات المتحدة، فعلى سبيل المثال، لا تفسر رواية انتصار الواقعية في النقاش الأول تنكر الألمان والإيطاليين المتزايد آنذاك لسياسات القوة، كما أن رواية انتصار السلوكية في النقاش الثاني لا تفسر تجاهلها في فرنسا والهجوم عليها في بريطانيا من قبل أنصار المدرسة الانجليزية الناشئة آنذاك⁴⁸⁵.

3- حقلُ العلاقاتِ الدوليَّةِ كمؤسَّسةٍ معرفيةٍ غربيَّةٍ-كولونياليَّةٍ

برز خلال السنوات الأخيرة مشروعٌ فكريٌّ ناشئٌ وطموحٌ للتعريف بالمنظورات غير الغربية للسياسة الدولية. لكن، قبل فحص مضامين هذه المشروع، ينبغي الإشارة إلى مشروعٍ فكريٍّ آخر - سابق عليه - له امتداداتٌ في حقولِ

Ikeda, "The Post-Western Turn in International Theory and the English School," *Ritsumeikan Annual Review of International Studies* vol. 9: 2010, 29-44; Amitav Acharya and Barry Buzan (eds.), *Non-Western International Relations Theory: Perspectives on and Beyond Asia*, London: Routledge, 2010; Andrew Linklater, "The English School Conception of International Society: Reflections on Western and Non-Western Perspectives," *Ritsumeikan Annual Review of International Studies* vol. 9: 2010, 1-13; Arlene B. Tickner and Ole Wæver (eds.), *International Relations Scholarship around the World*, NY: Routledge, 2009; Petr Drulák, "Introduction to the International Relations (IR) in Central and Eastern Europe Forum," *Journal of International Relations and Development* vol. 12: 2009, 168-173; Pinar Bilgin and Oktay F. Tanrisever, "A Telling Story of IR in the Periphery: Telling Turkey about the World, Telling the World about Turkey," *Journal of International Relations and Development* vol. 12: 2009, 174-179; Petra Roter, "At the Centre and the Periphery Simultaneously: The Incomplete Internationalization of Slovenian International Relations," *Journal of International Relations and Development* vol. 12: 2009, 180-186; Jozef Batora and Nik Hynek, "On the IR Barbaricum in Slovakia," *Journal of International Relations and Development* vol. 12: 2009, 186-193; Viatcheslav Morozov, "Obsessed with Identity: The IR in Post-Soviet Russia," *Journal of International Relations and Development* vol. 12: 2009, 200-205; Vendulka Kubalková, "The 'Take off' of the Czech IR discipline," *Journal of International Relations and Development* vol. 12: 2009, 205-220; Eiki Berg and Matthieu Chillaud, "An IR Community in the Baltic States: Is There a Genuine One?" *Journal of International Relations and Development* vol. 12: 2009, 193-199; Pinar Bilgin, "Thinking Past 'Western IR'?" *Third World Quarterly* 29(1): 2008, 5-23; Giorgio Shani, "Toward a Post-western IR: the Umma, Khalsa Panth, and Critical International Relations Theory," *International Studies Review* vol. 10: 2008, 722-734; Yaqing Qin, "Why Is There No Chinese International Relations Theory?" *International Relations of the Asia-Pacific* 7(3): 2007, 313-340; Amitav Acharya and Barry Buzan, "Why Is There No Non-Western International Relations Theory? An introduction," *International Relations of the Asia-Pacific* 7(3): 2007, 287-312; Branwen Gruffydd Jones (ed.), *Decolonizing international relations*, USA: Rowman & Littlefield Publishers, Inc., 2006; José A. da Cruz, "Brazil's International Relations at the Dawn of the Twenty-First Century," *Latin American Politics and Society* 47(1): 2005, 115-122; Gerald Chan, *Chinese Perspectives on International Relations: A Framework for Analysis*, London: Macmillan, 1999; Mohammed Réza Djalili, "Conceptions Non-occidentales de l'Ordre Mondial et Théories des Relations Internationales," *Le Trimestre du Monde* n. 9: 1990, 149-161; among others.

⁴⁸⁵ Friedrichs, 14.

معرفية أخرى لكنه، مع الأسف، مازال بعدُ لا يحظى بالانتباه والاهتمام الكافيين داخل حقل العلاقات الدولية. يسعى هذا الأخير إلى تفكيك البعد الكولونيالي للحقل كمؤسسة معرفية غربية، وهو يردّد إلى حدٍ بعيدٍ صدى الدعوة التي أطلقت قبل سنواتٍ لمراجعة مقولة كوكس ذاتة الصيت – "النظرية هي دائماً لخدمة شخصٍ ما أو هدفٍ ما"⁴⁸⁶ – واستبدالها بمقولةٍ أخرى أكثر دقة، مفادها أن "نظرية العلاقات الدولية هي [أو على الأقل لظالما كانت] دائماً لخدمة الغرب، [و] أهداف الغرب". في هذا السياق، جاء السؤالُ الحرج الذي طرحته الباحثة الهندية ميغانا ناياك، لماذا تبدأ دراساتنا وأسئلتنا وسياساتنا وبحوثنا دائماً من "المركز" وتنتهي فيه؟ لماذا دائماً وبنفس الشكل تبدأ من وتنتهي في الشمال/الغرب؟⁴⁸⁷

3-1- البنية الكولونيالية لحقل العلاقات الدولية

تجادل ميغانا ناياك و إريك سيلبين بأن حقل العلاقات الدولية – كخطابٍ وكمشروعٍ معرفي، كتخصصٍ بحثي يشارِكُ فيه قطاعٌ واسعٌ من المنظرين والباحثين والطلبة، وكحقلٍ ممارساتي تنبثق من خلاله قراراتٌ وبنى سياسية – هو حقلٌ "متمركز" حول الولايات المتحدة/الغرب/الشمال الكبير⁴⁸⁸. ويقترحان أربع سماتٍ أساسية لهذا الطابع المتمركز للحقل: أولاً، يركز الحقل في المقام الأول ويضفي الشرعية على أفعال وقرارات الولايات المتحدة و الغرب/الشمال الكبير؛ ثانياً، يمنح الحقل امتيازاً (privilege) لمشاريعٍ سياسيةٍ معينة، مثل السياسات الاقتصادية النيوليبرالية (والبنى والعمليات) المتمركزة حول الدولة، والديمقراطية الليبرالية الغربية؛ ثالثاً، يضفي الحقل الشرعية على الامتياز الذي تحظى به فواعلٌ ومؤسساتٌ اجتماعية-سياسية معينة، سواءً في الغرب/الشمال الكبير أو في الجنوب الكبير⁴⁸⁹، من أجل إنتاج معرفةٍ معينة (الإرشاد إلى) اتخاذ قراراتٍ معينة – كذلك – حول بقية العالم، وبالتالي إعادة إنتاج نمطٍ معينٍ من علاقات القوة غير المتكافئة والمحافظة عليه؛ ورابعاً، يقوم الحقلُ بفحص فهمٍ معينٍ لمفاهيمٍ [هي في الأصل] سياسية، مثل السيادة، فضلاً عن الاستمرار في (إعادة) رواية سردياتٍ خاصة بإمكانها أن تؤدي إلى حذف، أو تشويه، أو تغييب فهمٍ وممارساتٍ عديدةٍ أخرى في العالم⁴⁹⁰.

⁴⁸⁶ Cox, "Social Forces, States and World Orders," 128.

⁴⁸⁷ Nayak and Selbin, 2 (emphasis added). See also Mark B. Salter, *Barbarians and Civilization in International Relations*, London: Pluto Press, 2002.

⁴⁸⁸ الغرب/الشمال الكبير (Global North) ليس مفهوماً جغرافياً، فهو يُستعمل في المقام الأول للدلالة على الولايات المتحدة، بريطانيا ودول أوروبا الغربية، ودولٍ أخرى محدودة حسب السياق. يمكن أن يشمل أيضاً كندا، أستراليا، نيوزيلندا، وجنوب أفريقيا (خاصة خلال الحقبة التي هيمن فيها الأوروبيون والمنحدرون من أصولٍ أوروبيةٍ "غربية"). أنظر: Nayak and Selbin, 2, 168 (note 4).

⁴⁸⁹ الفواعل والمؤسسات في الجنوب الكبير التي تحظى بالامتياز تكون مرتبطة بنموياً بالفواعل والمؤسسات في الغرب/الشمال الكبير. هذا ما تفسره أكثر المقاربة الامبريالية لبنية حقل العلاقات الدولية التي تطرقنا إليها في ما سبق (أنظر الصفحات 355-356).

⁴⁹⁰ Nayak and Selbin, 2.

لقد أدت هذه السرديات إلى قبولية الفهم السائد لما يمكن اعتباره "علاقات" و "دولية" في تشكيل المعرفة التي ينتجها ويتداولها الحقل⁴⁹¹. يمثل التاريخ الحديث للعلاقات الدولية، كما يتم تدريسه في المدارس الثانوية والجامعات، نموذجًا مُعبّرًا عن هذه السرديات، حيث يتم - على نحوٍ شائعٍ ومستمرٍ - تقديمُ نسخةٍ ضيقةٍ من رواية تاريخ أوروبا الغربية أو تاريخ الشمال الكبير على أكثر تقدير. تروي هذه النسخة نمطًا من الكرونولوجيا التاريخية المتمركزة في البداية حول أوروبا الغربية (البرتغال، إسبانيا، فرنسا، بريطانيا العظمى وهولندا) التي تحملت "عبء" "الاكتشافات" الجغرافية و"التنوير"، ثم تاريخ الحربين "العالميتين"⁴⁹²، ثم تاريخ الحرب الباردة (التي كانت ساخنة في مناطق بعيدة عن طرفها المباشرين) وما بعد الحرب الباردة، ثم تاريخ ما قبل وما بعد أحداث 9/11، كما لو كان هذا التاريخ هو تاريخ العالم برمته، حتى في هوامشه البعيدة عن مر(ا)كز الأحداث التي يتم سردها⁴⁹³. ولا تقتصر هذه السرديات على التاريخ فقط، بل تمتد كذلك إلى الصور التي يشكلها الحقل حول الكيفية التي يعمل بها العالم، والتوصيات التي يقترحها بشأن أنواعٍ معينةٍ من القرارات حول المشاكل والقضايا الملحة في جميع أنحاء العالم.

وتشبه أنا أغاثانجيلو و ماري لينغ حقلَ العلاقات الدولية - على نحوٍ مثيرٍ للاهتمام - بمنزلٍ ينتظم في بنيةٍ كولونياليةٍ/أبويةٍ عميقة، حيث يفرض المُستعمرُ نفسه على أنه الأب-المنتج الوحيد لهذا العالم، أما الآخرون فهم أطفالٌ أبرياء وقصّر، أو خدمٌ (servants) في أحسن الأحوال، أو برابرة غير قابلين للتعليم (أو غير قادرين على التعلم) في أسوأ الأحوال⁴⁹⁴. من جهةٍ أخرى، لا يفتح هذا المنزلُ أبوابه أمام أيِّ كان، لأن الدخول إليه يتطلب الإذعان لمجموعةٍ من المعايير والأعراف وقواعد السلوك⁴⁹⁵، وهو ما أنتج مجموعة من النظريات والمدارس الفكرية التي تتلاءم مع ما أسماهاُ البنية الكولونيالية/الأبوية للحقل.

كما سبق التعبيرُ عنه في الفقرة السابقة، يبدو من المثير للاهتمام أن نتصور أن "منزل" العلاقات الدولية يتشكل من ثلاث طوابق: الطابقُ الرئيسيُّ وتقطنه الواقعية-الأب والليبرالية-الأم، مجموعةٌ من البنات القائمات على العناية (caretaking) كالليبرالية الجديدة والنسوية الليبرالية، إضافةً إلى "ابنٍ غير شرعي" هو الواقعية الجديدة؛ الطابق العلوي ويقطنه "الأبناء المتمردون" شبه المنفصلين عن بقية المنزل (الماركسية، الاقتصاد السياسي الدولي

⁴⁹¹ Nayak and Selbin, 6.

⁴⁹² في محاضرة له عام 2011 حول انتقال القوة العالمية، قام الدبلوماسي البريطاني بادي أشداون بالإحالة إلى الرئيس الصيني ماو زيدونغ (1893-1976) الذي اعتبر أن الحربين العالميتين الأولى والثانية لم تكونا إلا حربين أهليتين أوروبيتين. أنظر الرابط التالي: لمشاهدة المحاضرة كاملة: http://www.ted.com/talks/paddy_ashdown_the_global_power_shift

⁴⁹³ انعكست هذه السرديات على الرواية السائدة لتاريخ الحقل التي تقدم رواية ضيقة للكيفية التي تطور بها الحقل في الجماعة المعرفية الأمريكية وتعتمد إلى تغيب الكيفيات العديدة والمختلفة التي تطور بها في جماعات معرفية أخرى غير أمريكية.

⁴⁹⁴ Anna Agathangelou and M. L. Ling, "The House of IR: from Family Power Politics to the Poisies of Worldism," *International Studies Review* 6(4): 2004, 21.

⁴⁹⁵ يتفق هذا التوصيف مع القواعد "العرفية" التي يفرضها نظامُ النشر الانتقائي في الدوريات المحكمة الرائدة، والتي تفرض على الباحث، الذي يريد الحصول على موطئ قدم له داخل الحقل، أن يفكر ويكتب ضمن المواقف النظرية التي تتبناها تلك الدوريات.

الغرامشي، مابعد الحداثة والبنائية التأملية)، تشاركهم إياه مجموعةٌ من "البنات الوضيعات" (النسوية مابعد الحداثة ودراسات الجندر) اللاتي يسعين إلى فضح البنية الكولونيالية والأبوية للنظام العالمي؛ أما الطابق السفلي فيقطنه مجموعة "العمال الخدم" (حقل الدراسات الإقليمية والسياسات المقارنة) الذين يُسمح لهم بالتواجد في (قبو) المنزل مقابل تقديم خدماتٍ للقاطنين في الطابق الرئيسي؛ وأخيرًا، توجد (المقاربات) مابعد الكولونيالية خارج المنزل، لكنها تظل تابعة له، وبالتحديد في مرافقه الخارجية (outbuilding).

من شأن الواقعية، وفقاً لهذا التصور، أن تكون في مكانة الأب كما كان من شأنها دائماً أن تقدم نفسها – ويتّم تقديمها – على أنها المدرسة "المؤسّسة" للحقل، من خلال ارتباطاتها الفكرية بالنظرية السياسية لكل من ثيوسيديديز، هوبز ومكيافيلي. تنطوي الواقعية، سواءً كنظريةٍ أو كممارسة، على توصياتٍ متأصلةٍ ترمز إلى القوة (الصلبة) والرجولة (virility)، فالدول القوية (والرأسمالية) وحدها تتمكن من البقاء والانتصار في عالمٍ من المنافسة اللامتناهية على الموارد من خلال العقلانية الأداة. كما أن الواقعية تقبل بالعنف كمعيارٍ (وكسلوكٍ) في السياسة الدولية⁴⁹⁶.

تُعلّق ناياك وسيلبين على مطلع هذا التصور بالقول أن الواقعية والليبرالية (الأب والأم) متشابهتان لأن كليهما برز وتطوّرت في سياقاتٍ رأسماليةٍ كولونيالية. مع وجود نوعٍ من تقسيم العمل الفكري بينهما. حيث تركز الواقعية على المكاسب النسبية، المصالح، البقاء، الاعتماد على النفس، الصراع والحرب، بينما تركز الليبرالية على التفضيلات، السلام الديمقراطي، التجارة الحرة، والاعتماد المتبادل. غير أن المدرستين معاً تكرسان سيطرة فواعل معينة (من الأفراد ومن الدول) على بقية العالم. وتماً كما يعمل الأب والأم معاً على إدارة المنزل، فإن الواقعية والليبرالية تعملان سوياً على التنظير لكيفية حكم العالم. وعلى هذا النحو، فإن أغلب القرارات في العالم تتخذها دولٌ قوية تتبنى أساساً السياسة الواقعية وليبرالية السوق الحرة⁴⁹⁷.

أما البناتُ القائمت على العناية (caretaking)، فعادة ما يسهرن على أن يبقى كلُّ شيءٍ منظمًا ومرتبًا في المنزل، كما يسهرن على القيام ببعض العمل الذي يسمح للواقعية-الأب والليبرالية-أم بالحكم. يمكن اعتبارهن بمثابة "الفتيات الصالحات" في الرّدّ الشهير الذي قدمته سينثيا فيبر سنة 1994⁴⁹⁸ على تصنيف كيوهان للأدبيات النسوية سنة 1989⁴⁹⁹. حيث تستنكر قيامه بتصنيف النسويات إلى "فتياتٍ صالحات"، وهن النسويات التجريبيات (اللاتي يتبنين ابستمولوجيًا وضعية) وإلى "فتياتٍ سيئات"، وهن النسويات مابعد الحداثيات (اللاتي يتبنين

⁴⁹⁶ Nayak and Selbin, 169 (note 11).

⁴⁹⁷ Ibid., 169 (note 12).

⁴⁹⁸ Cynthia Weber, "Good Girls, Little Girls, and Bad Girls: Male Paranoia in Robert Keohane's Critique of Feminist International Relations," *Journal of International Studies* 23(2): 1994, 337-349.

⁴⁹⁹ Robert Keohane, "International Relations Theory: Contributions of a Feminist Standpoint," *Millennium* 18(2): 1989, 245-253.

ابستمولوجيًا مابعد وضعية). من جهةٍ أخرى، يمكن العودة إلى مقالة فوكوياما الشهيرة، "النساء وتطور السياسة العالمية" (1998)⁵⁰⁰، التي جادل فيها بشكلٍ رئيسي بأن الرجال عدوانيُّون، وبأن النساء مسالمت، وأنه ينبغي على النسويات فعلاً أن يتوقفن عن محاولة تغيير ذلك.

وتجمع الليبرالية الجديدة بين تركيز الليبرالية على التعاون الاقتصادي وتركيز الواقعية على الاستقرار بالهيمنة (hegemonic stability)، أو أهمية وجود دولةٍ قويةٍ مهيمنة واحدة توفر النظام (order) لبقية العالم. كما تؤكد الليبرالية الجديدة على الخصوصية، رفع القيود، تحرير التجارة وتقويض برامج الدعم الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، عدم التمكين لحقوق العمال، في مقابل تمهيش حقوق الإنسان وحماية البيئة. وذلك بالدعوة لاتخاذ إجراءات متضافرة من القوى الاجتماعية والسياسية، بما في ذلك المنظمات والمؤسسات الدولية، لحماية مصالح الدول القوية وممارستها الاقتصادية. من جهةٍ أخرى، تقدم النسوية الليبرالية منظورًا نسويًا لكنها تُبقي على علاقات القوة القائمة، لأن الباحثات ضمن هذا التيار يساوين الجندر (gender) بالنساء البيض، نساء الطبقة الوسطى والنساء الغربيات⁵⁰¹.

أما الواقعية الجديدة، فتُعتبر "ابناً غير شرعي" لأنها ليست وليدة الزواج بين الواقعية والليبرالية ولكن وليدة علاقة بين الواقعية وعلم الاقتصاد. تستخدم آغاتانغيلو و لينغ مفردة "غير شرعي" (bastard) في وصف هذا الابن للدلالة على الشعور بالغضب إزاء استحقاقات أبويةٍ مسلوقة، حيث تملك الابن غير الشرعي الرغبة الدائمة في الحصول على اعتراف وقبول والده البيولوجي. في الوقت الذي تعتقد فيه الواقعية بأن الحروب تحدث بسبب الطبيعة البشرية الشريرة، تجادل الواقعية الجديدة بأن الحروب تحدث بسبب غياب حكومةٍ عالمية، وهي تتصور العالم باعتباره سوقاً دولية والدول باعتبارها شركاتٍ كبرى، تتنافس بعقلانية على الموارد المادية (كالمال والسلاح) في لعبة صفرية لامتناهية. من جهةٍ أخرى، تفترض الواقعية الجديدة أن الدول "القوية" فقط يمكن أن تكون مهمة في السياسة الدولية. داخل المنزل، تبدو الواقعة الجديدة (الوريث غير الشرعي) وكأنها تنتظر عجز الواقعية (الأب) أو موتها لتمتلك من السيطرة على موقع المدرسة الفكرية والممارساتية المهيمنة في العلاقات الدولية⁵⁰².

تشكل هذه النظريات، بشكلٍ أو بآخر، "المركز" الذي يحافظ على النظام والسيطرة على طرق تفكيرٍ أخرى مختلفة. وهي تتعامل مع النظام العالمي على أنه "معطى"، وتوظف ابستمولوجيًا وضعية وميثودولوجيًا إمبيريقية لتقديم "حلول" للمشاكل الملحة، كالتدخل العسكري، وبرامج التكيف البنوي، وسياساتٍ أخرى من شأنها أن تمكن الشمال/الغرب من السيطرة على "البقية" والإبقاء على علاقات وهيكل القوة القائمة.

⁵⁰⁰ Fransis Fukuyama, "Women and the Evolution of World Politics," *Foreign Affairs* 77(5): 1998, 24-40.

⁵⁰¹ Nayak and Selbin, 169-170 (note 13).

⁵⁰² *Ibid.*, 170 (note 14).

في الطابق العلوي للمنزل، يقطن "الأبناء المتمرّدون" شبه المنفصلين عن بقية المنزل (الماركسية، الاقتصاد السياسي الدولي الغرامشي، مابعد الحداثة والبنائية التأميلية). تتواجد هذه النظريات في الطابق العلوي لأنها تمثل أبناءً وُلدوا عبر علاقة غير شرعية بين الليبرالية، التي تلتزم ابستمولوجيًا وضعية تنظر إلى العالم على أنه "معطى" ويعاني من مشاكل يتعين حلّها، والنظرية النقدية التي تتحدّى النظرة "الطبيعية" للنظام العالمي. تركز الماركسية على نظرية التبعية ونظرية الأنظمة العالمية، بينما تركز الغرامشية على دور الهيمنة في الاقتصاد السياسي الدولي (بمعنى الإبقاء على السيطرة ليس فقط بالإكراه السياسي والاقتصادي ولكن أيضا من خلال الأيديولوجيا). أما مابعد الحداثة فتركز على إنتاج المعرفة (والعلاقة بين القوة والمعرفة)، في حين تركز البنائية التأميلية على بناء هوية الدولة ودور المعايير، وهي جميعًا تطرح تحدياتٍ نظرية وإمبريقية جادة للواقعية والليبرالية المهيمنتين على الحقل⁵⁰³. تعتبر هذه النظريات فعلاً متمردة، فالماركسية والغرامشية تتحديان الرأسمالية، بينما تتحدى مابعد الحداثة و مابعد البنيوية التنوير، أما البنائية فتجادل بأن مصالح الدولة، التي تركز عليها الواقعية، والتفضيلات، التي تركز عليها الليبرالية، ليست معطاة ولكنها تنتج من التفاعلات والعلاقات الاجتماعية.

يتشارك الأبناء المتمرّدون الطابق العلوي للمنزل مع مجموعة من "البنات الوضيعات (fallen)" (النسوية مابعد الحداثة ودراسات الجندر) اللاتي يسعين إلى فضح البنية الكولونيالية والأبوية للنظام العالمي⁵⁰⁴. وهي توجد على "حدود" الحقل، بسبب تركيزها على إشكاليات الطبقة، الأيديولوجيا، اللغة، الهوية، الجندر، العرق، والجنسانية (sexuality). أما في الطابق السفلي، فتتقطن مجموعة من "العمال الخدم" الذين يُسمح لهم بالوجود في قبو المنزل (هامش المركز) ويقدمون خدماتٍ للقاطنين في مركز المنزل. تتشكل هذه المجموعة من باحثين محليين غير غربيين من دول الهامش يؤدون دور "المخبرين" (informants) الذين يزودون الباحثين في المركز (الغرب) بالمعلومات والمعارف حول المجتمعات والثقافات المحلية، وتشير تسمية هذه المجموعة إلى حقل الدراسات الإقليمية (area studies) وحقل السياسات المقارنة⁵⁰⁵.

أخيرًا وخارج المنزل، توجد المقاربات مابعد الكولونيالية للعلاقات الدولية⁵⁰⁶، وهي مقارباتٌ تجتهد في فحص العلاقة بين الذات والآخر (الغرب والبقية و/أو البقية والغرب)، مع التركيز على ما يمكن فهمه من قضايا العرق، الطبقة، الجندر، والأمة في الدول التي كانت مُستعمرة في السابق، وبين دول المركز (الغرب) وما يسمى الدول النامية، أو دول الجنوب الكبير. وتؤكد هذه المقاربات على كيفية تفاوض بها هذه الدول علاقاتها المعقدة مع الغرب، ومع إرث

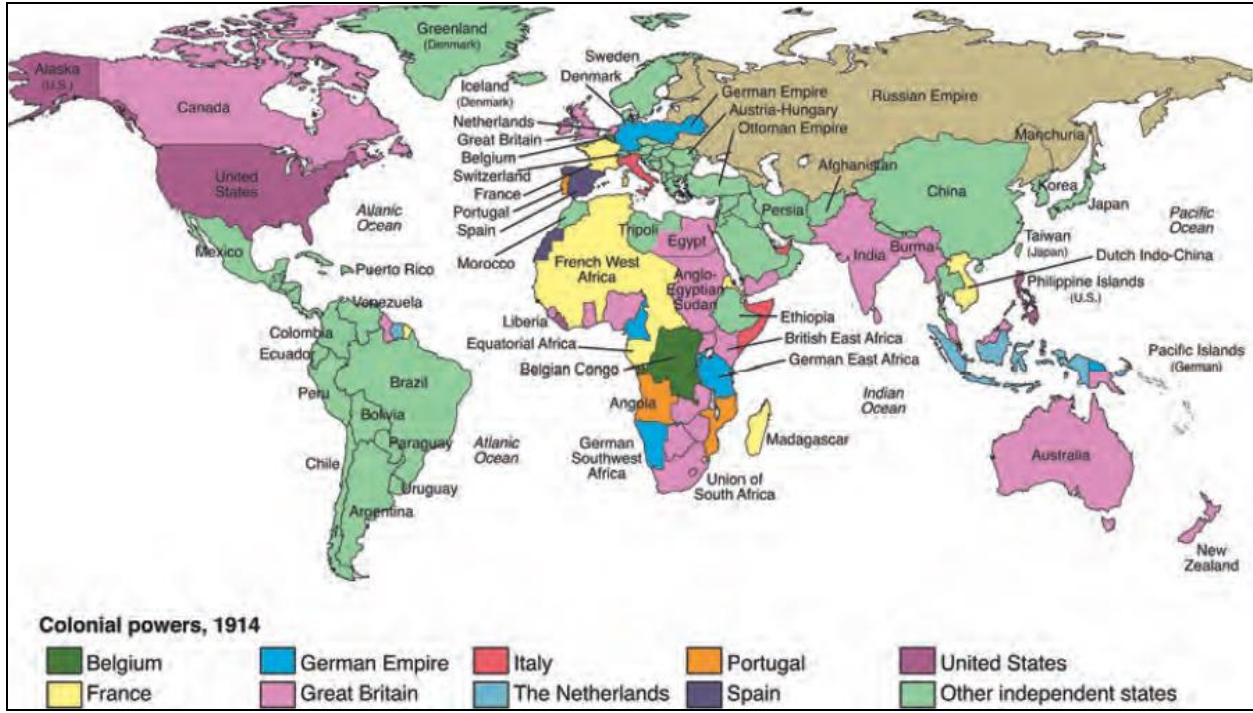
⁵⁰³ Nayak and Selbin, 170-171 (note 15).

⁵⁰⁴ Ibid., 171 (note 16).

⁵⁰⁵ Ibid., 7, 171 (note 17).

⁵⁰⁶ Ibid., 7.

الحقبة الكولونيالية بنضالها [الشاق] ضد الاستعمار على ما يمكن أن يعنيه أن تصبح الآن دولا " حديثة" و"متقدمة" وفقاً للنموذج "الغربي"⁵⁰⁷.



الخريطة (4): خريطة انتشار القوى الكولونيالية في سنة 1914⁵⁰⁸

عرفت المرحلة التاريخية التي يدعي الحقل أنه تأسس فيها ذروة الحركة الكولونيالية في العالم (الخريطة 4)، لدرجة أن الخطاب المعرفي الذي تم تكريسه لم يختلف تماماً عن الخطاب التاريخي الذي حوّل، على سبيل المثال، حربين إقليميتين محدودتين جغرافياً إلى حربين "عالميتين". وتم بالتالي اختزال العالم برمته في أوروبا/الغرب/الشمال الكبير، كما تم اختزال العلاقات الدولية – موضوع البحث في حد ذاته – في العلاقات بين مجموعةٍ محدودةٍ من الدول الكبرى/القوية/المهيمنة، أيّ كان التوصيف الذي يُستعمل لتمييزها عن قطاعٍ أوسعٍ من الدول غير الكبرى/غير القوية/غير المهيمنة. من جهةٍ أخرى، اتسمت هذه المرحلة بقيام المستعمر بإنتاج كمٍّ كاملٍ من المفاهيم والمعارف والنظريات العنصرية في الأساس حول الشعوب المستعمرة وتواريخها⁵⁰⁹. وقد عبّر المفكر الفلسطيني الراحل إدوارد سعيد بشكلٍ بليغٍ عما ينطوي عليه مجمل هذه المعارف عندما أشار إلى وجود إجماعٍ أساسيٍّ آنذاك، مفاده أن هناك أعراقاً ينبغي أن تُحكم، وأن عرقاً واحداً فقط استحق باستمرارٍ أن يكون له الحق في أن يكون العرق الوحيد الذي تقع

⁵⁰⁷ Nayak and Selbin, 172 (note 22).

⁵⁰⁸ Næem Inayatullah, "Why Do Some People Think They Know What Is Good for Others?" in Jenny Edkins and Maja Zehfuss (eds.), *Global Politics: A New Introduction*, USA and Canada: Routledge, 2nd Edition, 2014, 464.

⁵⁰⁹ Branwen Gruffydd Jones, "Introduction: International Relations, Eurocentrism, and Imperialism," in Branwen Gruffydd Jones (ed.), *Decolonizing international relations*, USA: Rowman & Littlefield Publishers, Inc., 2006, 2.

على عاتقه مهمة التوسع خارج مجاله الخاص به⁵¹⁰. ثم كان أن انعكس مضمون هذا الإجماع لاحقاً على ادعاءات إنتاج المعرفة حول العالم، حيث أصبح الغرب/الشمال الكبير يقدم نفسه على أنه العارف (منتج المعرفة) والمنظر (منتج النظريات)، أما البقية/العالم الثالث/الجنوب الكبير/الشرق/العالم الإسلامي/أفريقيا/الشرق الأوسط أو أياً كانت التسميات الأخرى فهو مجرد موضوع للمعرفة (المعروف) ومجرد موضوع للتنظير (المنظر له).

لقد ساهم أولئك الذين يُقدّمون على أنهم الأباء المؤسسون للحقل منذ اليونان القديمة وصولاً إلى عصر التنوير الأوروبي، في جزءٍ مهمٍّ من إنتاجهم المعرفي، في المساعدة على إضفاء الشرعية على العنف الذي مارسه العرق الأوروبي/الغربي الواحد ضد أعراقٍ أخرى عديدة غير أوروبية/غير غربية، بفتح بلادها، استعباد شعوبها، تهجيرها والاستيلاء على أوطانها، وحتى إبادتها طوال ما يزيد على خمسة قرونٍ كاملة⁵¹¹. وقد تجلّى هذا الدور الذي (ي)لعبه الحقل في إضفاء الشرعية على العنف بشكلٍ أكثر وضوحاً في النقاش حول جدوى وانعكاسات استقلالية الحقل عن علم السياسة في فترة الستينيات، حيث لاحظت سيلفيا لاتشتر⁵¹² كيف أن الدعوة إلى حقلٍ مستقلٍ ومتحررٍ من القيم – على مقياس الثورة السلوكية – انتهت إلى نزاع الطابع "السياسي" عن حقلٍ يدّعي التخصص في الدراسات "السياسية" الدولية، وهو ما يفسر المنطق الذي استُبدل به مفهومٌ معياريٌّ مثل "العنف" بمفهومٍ يُزعم أنه عليٌّ مثل "القوة"، وهو نفس المنطق الذي تمت به حديثاً الاستعاضة في أدبيات العلاقات الدولية السائدة عن الحديث عن "غزو العراق" بالحديث عن "الحرب على العراق".

⁵¹⁰ Edward Said, "Secular Interpretation, the Geographical Element and the Methodology of Imperialism," in Gyan Prakash (ed.), *After Colonialism: Imperial Histories and Postcolonial Displacements*, NJ: Princeton University Press, 1995, 30.

⁵¹¹ في كتابها، "البناء الثقافي لحقل العلاقات الدولية: اختراع مفهوم حالة الطبيعة" (2000)، تنفي بايته جان وجود شيء اسمه حالة الطبيعة البشرية بمعزل عن الثقافة، لأن البشر ينتجون الثقافة، وفي الوقت نفسه، الثقافة تنتجهم. هذا يتعارض تماماً مع خطاب حالة الطبيعة الذي قام عليه النقاش الكلاسيكي المؤسس لحقل العلاقات الدولية بين المثاليين والواقعيين. وتجادل بأن هذا المفهوم تم اختراعه إثر "اكتشاف" أمريكا والمواجهة التي جمعت المستعمرين الأوروبيين بالهنود الأمريكيين، حيث وجدوا أنفسهم في حاجة إلى تبرير الشروع في تقويض الثقافات الهندية-الأمريكية المحلية وفرض الثقافة الأوروبية/الغربية في القارة "الجديدة"، لأن الحملات الصليبية وحملات التبشير القسري التقليدية كانت تستند إلى المبرر الديني المقدس، حيث كانت الثقافة السائدة في أوروبا تقسم العالم على أساسي ديني إلى عالمٍ مسيحي وعالمٍ غير مسيحي (إسلامي، يهودي ووثني)، أما الهنود الأمريكيون فقد كان وضعهم مختلفاً لأنهم لا ينتمون لأيٍّ من العالمين، بسبب عدم معرفتهم أصلاً بالمسيحية. لذلك، فقد كان الخطاب الكولونيالي في القارة الجديدة في حاجة إلى البحث عن مبرر آخر غير المبرر الديني الذي يقضي بتقويض ثقافات وممارسات الآخر لأنها تتعارض مع القانون المسيحي، فكان أن تم استدعاء المفهوم الأرسطي (اليوناني القديم) للقانون الطبيعي المتأصل في الطبيعة البشرية، كقانونٍ لاديني، لثقافي ولاتاريخي بالضرورة. أنظر:

Beate Jahn, *The Cultural Construction of International Relations: The Invention of the State of Nature*, Basingstoke: Palgrave, 2000.

⁵¹² Silviya Lechner, "International Relations Theory and Theoretical Autonomy," a paper prepared for the 6th SGIR Pan-European Conference on International Relations, Turin 12-15 Sept. 2007.

يبقى الحقلُ مُتَّهَمًا بنسيان زخمٍ من تقاليدِ التفكيرِ حول العلاقات الدولية وتقاليدِ ممارستها في بقية العالم غير الغربي⁵¹³. الأكثرُ أهميةً من ذلك هو أن الحقل انتهى إلى ما يشبه مؤسسة كولونيالية لطالما سعت إلى درء الاضطراب (disorder) وفرض النظام (order) في العالم من خلال تقويض أية تقاليدٍ محليةٍ في التفكير، الفعل [أ] أو الوجود (thinking, doing [or] being)⁵¹⁴. تمثلُ الممارسات المعرفية القائمة على الإقصاء، التهميش و/أو النسيان الممنهج أهم سمّةٍ من سمات البنية الكولونيالية للحقل المعرفي، إذ تؤدي إلى تكريس ثنائياتٍ عديدةٍ تتطابق معرفياً وسياسياً مع الثنائية الأم مستعمر-مستعمر⁵¹⁵، وهي ثنائيةٌ تُبقي على وجودها من خلال إخضاع المستعمر للمستعمر وإقصائه له⁵¹⁶.

تُعتبر مفردة "الدولي" في تسمية الحقل في حدّ ذاتها إحدى أهم الأدوات المعرفية التي يستخدمها في المحافظة على بنيته الكولونيالية. ولا يتعلق الأمر فقط بتسمية "العلاقات الدولية" التي فرضتها الأدبيات الواقعية المؤسّسة، لكنها تتعلق كذلك وعلى نحوٍ مثيرٍ للانتباه بتسمية "المجتمع الدولي" التي دافعت عنها المدرسة الإنجليزية المناهضة للواقعية خلال الستينيات من القرن الماضي. عموماً، يسي الحقل مرحلة تصفية الاستعمار بمرحلة "توسّع المجتمع الدولي"، وهي المرحلة التي حصلت فيها المستعمرات التي بدأت تتحرر سياسياً منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين على تسمية "دول"، وقد كان واضحاً تماماً أن أدبيات العلاقات الدولية، القانون الدولي، المجتمع الدولي، الأمن الدولي، التكامل الدولي، النزاعات الدولية وغيرها من التخصصات (الفرعية) التي قدمت نفسها على أنها "دولية" كانت تقصي عددًا معتبرًا من "الدول" الجديدة، التي كانت لأسبابٍ تعود إلى الحقبة الكولونيالية نفسها تُعتبر "أضعف" و"أصغر" من "القوى" "الكبرى" التي شكلت في الأصل المجتمع الدولي⁵¹⁷.

في الكتابين الناقلين الذين أسّسا للواقعية بنسختها الكلاسيكية والجديدة، كانت هناك إشاراتٌ واضحةٌ إلى أن حقل العلاقات الدولية الذي يتصوره الواقعيون هو حقلٌ قائمٌ على إقصاء أجزاء واسعةٍ من العالم من مجال اهتمامات نظرية العلاقات الدولية. فقد أشار مورغنثو، في "السياسة ما بين الأمم" (1948)، إلى أن أفريقيا قبل الحرب

⁵¹³ Gruffydd Jones, 2.

⁵¹⁴ Nayak and Selbin, 6.

⁵¹⁵ قد لا يكون من المبالغة القول بأن هذه الثنائيات تكاد لا تنتهي، غير أن طرفها دائماً يتعارضان ويعيدان إنتاج نفس أنماط الإقصاء والإخضاع/التبعية التي تنطوي عليها ثنائية مستعمر-مستعمر. يمكن الإحالة إلى عددٍ من الثنائيات الموروثة عن النقاش الثالث في حقل العلاقات الدولية، مثل عقل-مادة، أنثى-ذكر، ذات-موضوع، أنا-آخر، حقائق-قيم، بنية-فاعل، مركز-هامش، وأخرى.

⁵¹⁶ يؤكد بن عنتر هذه المقولة، ويضيف أن السكوت أهم من النسيان، لأنه مقصود ويكرس الثقافة الإقصائية المتجذرة في الحقل. يظهر هذا، مثلاً، في القفزات التاريخية العملاقة من الإغريق إلى الرومان فالعصر الحديث (الاكتشافات الجغرافية) فالتنوير، وكأن العالم لم يعرف الإمبراطوريات الشرقية القديمة (الصين وحتى الهند) ولا الإسلامية القديمة والحديثة (العثمانية)، إلى درجة أن الوسيط الحضاري (الإسلامي) بين الإغريق وأوروبا التنوير أفضي تماماً من الرواية "الرسمية" لتاريخ ومرجعيات الحقل (الفكرية). هذا يؤكد الحكمة السائدة القائلة بأن التاريخ يكتبه دائماً المنتصرون. بن عنتر، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2016.12.3.

⁵¹⁷ Gruffydd Jones, 3 (emphasis added).

العالمية الثانية كانت من الناحية السياسية فضاءً فارغاً بأكملها⁵¹⁸. كما جادل وُولتز، في "نظرية السياسة الدولية" (1979)، على نحوٍ أكثر جرأة ووضوحاً أن نظرية السياسة الدولية هي نظرية القوى العظمى، وأنه "سيكون من المثير للسخرية أن تُبنى نظرية السياسة الدولية على [دولٍ مثل] ماليزيا و كوستاريكا"⁵¹⁹. وبعد الحرب العالمية الثانية، تحول الفضاء الأفريقي مترامي الأطراف، الذي كان فارغاً من البنى السياسية، على حدّ تعبير مورغنثو، إلى فضاءٍ يعج بكل مصادر القلق التي تقض مضاجع الغرب/الشمال الكبير، من الدول الفاشلة، إلى الفقر، إلى الأيدز (AIDS) وغيره من الأوبئة الفتاكة، إلى الفساد، إلى العنف العرقي وصولاً إلى تجنيد الأطفال واضطهاد النساء⁵²⁰.

في مؤلفهما التاريخي لحقل دراسات الأمن الدولي⁵²¹، لم يفت باري بوزان و لين هانسن التنويهُ بأهمّهما يقدمان المسار الذي اتخذه تطور هذا الحقل الفرعي "كما حدث فعلاً وليس كما كان ينبغي أن يحدث"، في إشارة إلى تمركزه المفرط على الغرب. وقد شدد بوزان و هانسن على أن هذا التمركز حول الغرب يعتبر مشكلة⁵²² أكثر من كونه مجرد وصفٍ لحالة الحقل. حيث أدت هذه المشكلة كما يبدو إلى أن انتهى الحقل إلى حالةٍ من الانغلاق المفرط على عدة مستويات، سواءً تعلق الأمر بحدود الفضاءات الجغرافية أو بموضوعات الأمن أو بمصادر اللأمن المبحوث فيها، أو حتى بطبيعة النوع الاجتماعي الذي تركز عليه الدراسات الأمنية المتمركزة حول الغرب.

⁵¹⁸ Morgenthau, 369.

هذه النزعة الاستعلائية-العنصرية-الكولونيالية، في التعامل مع العالم غير الغربي وكأنه لم يكن له وجودٌ قبل أحداثٍ مفصليةٍ معينة، لم تكن لتتغير في طيات الأدبيات الأساسية للحقل. حيث عاد صامويل هانتنتون، في سنة 1993، وجادل بأن شعب (هكذا بصيغة المفرد) وحكومات الحضارات غير الغربية لن تبقى مجرد موضوعٍ للتاريخ ومجرد هدفٍ للكولونيالية الغربية، لكنها ستنضم إلى الغرب كمحركٍ ومُشكِّلٍ للتاريخ. أنظر: Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations?" *Foreign Affairs* 72(3): 1993, 23.

⁵¹⁹ Waltz, *Theory of International Politics*, 72.

⁵²⁰ يدعو ناياك و سيلبين إلى عدم الفصل بين المعرفة التي ينتجها الحقل وبين الخطاب الذي تتداوله وسائل الإعلام (خاصةً الصحافة المقروءة، حيث لاحظنا أن ما يُكتب في أعمدة الصحف الأكثر مبيعاً لا يشكل فقط مصدرًا للمعلومات حول شؤون السياسة الدولية، لكنه يشكل كذلك جزءاً من المادة المعرفية التي يقررها الأساتذة في البرامج الدراسية، فضلاً عن تلك التي يناقشها الطلبة في أقسام العلوم السياسية والعلاقات الدولية. ويقدمان الكاتب في صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، توماس فريدمان، كنموذجٍ لهذا التداخل، فهو على الرغم من أنه ليس باحثاً في العلاقات الدولية إلا أن كتاباته تتمتع بنفوذٍ واسعٍ وواضحٍ على الأقل على طلبة الحقل طالما أن العديد من الأساتذة يقررونها ضمن قوائم القراءات الإجبارية في برامجهم الدراسية. وقد قاماً باستخلاص مقتطفٍ مطولٍ من كتابه ذات الصيت، "العالم سطحي: تاريخ مقتضب للقرن الحادي والعشرين" (2005)، مُنوهين منذ البداية بأن هذا المقتطف قد يبدو ممتعاً بالنسبة للبعض وقد يدفع البعض للإقرار بأن المضمون صحيحٌ جداً، لكن من الواضح أن النص يبقى عنصرياً كذلك وعلى نحوٍ مثيرٍ للشعور بالقلق. أنظر: Nayak and Selbin, 104.

ولمطالعة سياق النص الذي اقتطفه ناياك و سيلبين، أنظر:

Thomas Friedman, *The World is Flat: a Brief History of the Twenty-First Century*, NY: Farrar, Straus, and Giroux, 2005, 316-317.

⁵²¹ Barry Buzan and Lene Hansen, *The Evolution of International Security Studies*, NY: Cambridge University Press, 2009.

⁵²² Pinar Bilgin, "The 'Western-Centrism' of Security Studies: 'Blind Spot' or Constitutive Practice?" *Security Dialogue* 41(6): 2010, 616.

في هذا السياق، ينبغي دائماً الانتباه إلى ما تسميه الباحثة التركية بينار بيلجين "غياب حالات اللأمن" في العالم اللاغربي بوصفه عاملاً مؤسساً ومشكلاً سواءً للنظريات أو للممارسات/السياسات المتعلقة بالأمن في مناطق مختلفة وعديدة عبر العالم. ومن أجل إعادة تسليط الأضواء على هذه الحالات، تستعير بيلجين من سينثيا إنيلو مقولة "صمت التخصصات المعرفية" حيال موضوعاتٍ هي نفسها تزعم التخصص في معرفتها، مؤكدةً على أنّ هذا "الصمت يمكن أن يعني أشياء مختلفة، بما في ذلك قمع المقاومة [التي تبديها المقاربات المنشقة]، قلة الوعي، أو مجرد التواطؤ أو الإذعان [للمقاربات] المهيمنة"⁵²³. لذلك، ينبغي التوقف عند الكيفية التي يجدها الباحثون غير الغربيين أنفسهم دائماً أسرى لعملية الترجمة – على حد تعبير سبيفاك، حيث يشعرون أنهم مضطرون للتعبير عن انشغالهم بالأمن في العالم غير الغربي باستخدام المفردات والمفاهيم المعطاة لهم مسبقاً حتى يؤخذوا على محمل الجد، وحتى يُنظر إليهم على أنهم ينتجون معرفة علمية وليس مجرد آراء وانطباعات⁵²⁴.

يناقش الجزء التالي الكيفية التي ساهم بها مفهوم آخر، هو مفهوم حقوق الإنسان، في تطور البنية الكولونيالية للحقل على مدى العقود التي مضت ومازالت تساهم بنفس الكيفية في ثبات هذه البنية⁵²⁵. (قد تبدو الفقرات التالية وكأنها تطرح العديد من الأسئلة الصعبة، وبعضها (قد) تبدو مُحيرة. غير أن الحيرة التي تبعث عليها هذه الأسئلة تُعتبر – وينبغي أن تُعتبر – دافعاً نحو القراءة والتفكير خارج السرديات التي يتداولها أصحاب التيار المهيمن من جهة، ويتداولها ضحاياه من جهةٍ أخرى. (قد) يكون هناك العديد من الأسئلة والقليل جداً من الأجوبة في المقابل، غير أن عدم التردد في طرحها مع الحيرة التي تبعث عليها من شأنه أن يثمر مزيداً من الأجوبة. في نهاية المطاف، في الوقت الذي تأتي فيه الأجوبة وتذهب، ويتم التمسك ببعضها والتخلي عن بعضها أو مراجعة بعضها الآخر، فإن الأسئلة هي التي تبقى⁵²⁶.

2-3- مفهوم حقوق الإنسان كأداةٍ لتطوير وتثبيت البنية الكولونيالية للحقل

تندرج الرواية السائدة لنشأة حقوق الإنسان، مفهوماً وممارسةً، في إطار مجموعةٍ من الأساطير المؤسسة لتاريخ العلاقات الدولية والتي تجعل من الحضارة اليونانية والرومانية مصدرًا لكل ما هو جيدٌ بالنسبة للعالم. لذلك، فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) ليس النص الوحيد المؤسس للمفهوم، بل إنه يمتد عبر مجموعةٍ من النصوص والأحداث المفصلية المتمركزة حول الغرب، بدءاً بطلائع الاهتمامات الفلسفية القديمة بحقوق الإنسان في اليونان (مع أرسطو) وفي روما (مع الرواقيين)، مروراً بميثاق (Magna Carta) في إنجلترا (1215)، ثم فلاسفة عصر

⁵²³ Bilgin, "The 'Western-Centrism' of Security Studies," 618.

⁵²⁴ Ibid., 619-620.

⁵²⁵ نعتمد في تفكيك هذه المفاهيم بشكلٍ أساسي على تأملات نايك و سيليبين المُلمِّمة في هذا الصدد. أنظر:

Nayak and Selbin, chapters 3, 51-90.

⁵²⁶ Ibid., 11.

التنوير الأوروبي، وصولاً إلى الثورتين اللتين تمكنتنا من العقد بين الديمقراطية والليبرالية: الثورة الأمريكية (1776) والثورة الفرنسية (1789). في مقابل ذلك، تتجاهل هذه الرواية عددًا معتبرًا من النصوص والممارسات غير الغربية⁵²⁷، كقوانين مانو الهندوسية، الكونفوشية، القرآن، الوصايا العشر، مراسيم إمبراطور الهند أشوكا (271-231 ق. م.)، دستور المدينة المنورة (622) ⁵²⁸، وقبل ذلك، ميثاق غورث (539 ق. م.) الذي أمر الملك الفارسي غورث بكتابته بعد فتح بابل، وعُثر عليه في العراق (في سنة 1879) خلال أعمال حفرية للمتحف البريطاني الذي يحتفظ به إلى اليوم⁵²⁹.

تستند الرواية السائدة لنشأة حقوق الإنسان، مفهومًا وممارسة، إلى الإعلان الأمريكي للاستقلال (1776) والإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن (1789). وتتجاهل هذه الرواية مرة أخرى أن هذا الإعلان وغيره من النصوص والممارسات المؤسّسة تخلت عن حقوق الغالبية الكبرى من الناس، كالنساء، السكان الأصليين للمستعمرات، الأقليات والأطفال⁵³⁰، وهي فئات تطلّب إدراج بعضها ضمن الخطاب السائد حول حقوق الإنسان عقودًا من النضال والتضحيات، وبعض هذه الفئات مازالت تعاني إلى الآن دون أن يُسمع لمعاناتها أيُّ صدى.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، تبنت منظمة الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) الذي استند في أجزاءٍ مهمةٍ منه إلى الإعلان الأمريكي للاستقلال (1776) والإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن⁵³¹. وقد عبّر هذا الإعلان، كغيره من النصوص والسياسات المنبثقة منها، عن ترتيبات حقبة مابعد الحرب العالمية الثانية، وهي ترتيبات لا تخلو من دلالةٍ على الثنائية التي دائماً ما توطّرت فترات مابعد الحروب، ثنائية المنتصر والمهزوم.

في هذا السياق، جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تعبيرًا عن "الانتصار على النازية/الفاشية" واستجابة للحجم الهائل من الآلام والمعاناة التي تكبدها "ضحاياها" خلال الحرب العالمية الثانية. وتلعب أحداث "المحرقة

⁵²⁷ Micheline Ishay, *The Human Rights Reader: Major Political Essays, Speeches, and Documents from Ancient Times to the Present*, NY: Routledge, Second Edition. 2007.

⁵²⁸ Nayak and Selbin, 52-53.

⁵²⁹ يُعتقد أن ميثاق غورث هو أقدم ميثاق لحقوق الإنسان، وهو عبارة عن منحوتة حجرية مكتوبة باللغة السومرية القديمة. يتركز محتواها على أن الملك غورث الأكبر أقر بمجموعة من الالتزامات الحقوقية، أهمها احترام تقاليد وأديان الأمم الموجودة في حدود الإمبراطورية وإلغاء العبودية ومنع تبادل الرجال والنساء كعبيد في مناطق حكم الإمبراطورية.

⁵³⁰ قد يكون مفاجئًا بالنسبة لغير المطلعين بشكلٍ كافٍ على المراجعات التاريخية لما (ي)كتب حول "المحرقة" أن هذه النزعة العنصرية في التركيز على مجموعة معينة من الضحايا ونسيان بقية واسعة من المجموعات الأخرى من الضحايا لم تكن غائبة تمامًا عن الرواية السائدة. حيث (ي)تم التركيز على اليهود، بينما (ي)تم نسيان وتجاهل أن العجر والمثليين والمعاقين حركيًا وذهنيًا، على سبيل المثال، كانوا بدورهم ضحايا للجرائم العنصرية الممنهجة للنازية، وأن الأمر لا يقتصر على اليهود فقط. لذلك، فالتركيز على التمييز النازي ضد اليهود لا يتعلق فقط بأغراض "إنسانية" بحتة. أنظر: Nayak and Selbin, 53, 177 (note 6).

⁵³¹ حول أصول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والسياسات الفكرية، التاريخي والسياسي لإعداده وتوقيعه (والاحتجاج عليه)، أنظر:

Johannes Morsink, *The Universal Declaration of Human Rights: Origins, Drafting and Intent*, Pennsylvania: University of Pennsylvania Press, 1999.

النازية ضد اليهود" دورًا مهمًا في استكمال خطاب مابعد الحرب حول حقوق الإنسان، كما تمثل استجابات ما بعد الحرب اتجاه المحرقة مجالًا للولايات المتحدة وحلفائها كي يؤسسوا للقانون الجنائي الدولي، على غرار محكمة نورمبورغ (1945-1946)⁵³²، المحكمة الدولية للشرق الأقصى بطوكيو (1946-1948)⁵³³، والمحكمة الإسرائيلية (1961) لمحكمة رئيس جهاز الشرطة السرية الألمانية أدولف أيخمان⁵³⁴، والتي جعلت المنتصرين في الحرب يخولون لأنفسهم سلطة تحديد مقاييس (parameters) العدالة بما في ذلك التمييز بين "الخير" و"الشر"⁵³⁵.

تركت هذه المحاكمات أثرًا بالغًا في التصور السائد - إلى الآن - حول الكيفية التي نشأ بها القانون الجنائي الدولي كرد فعلٍ على الانتهاكات الجسيمة ذات النطاق الواسع لحقوق الإنسان. حيث تم التركيز على نحوٍ واضح على انتهاكات دول المحور (ألمانيا في أوروبا واليابان في الشرق الأقصى)، بينما تم السكوت على نحوٍ واضح كذلك على

⁵³² تم إنشاء محكمة نورمبورغ (1945.11.20-1946.8.31) بموجب اتفاقية لندن التي وقع عليها الحلفاء في 8.8.1945. والتي قضت بإنشاء محكمة عسكرية دولية لمحكمة مجرمي الحرب العالمية الثانية. ثم أُلحق بهذه الاتفاقية نظام المحكمة العسكرية الذي سعي بنظام محكمة نورمبورغ. صنف قانون إنشاء المحكمة الجرائم إلى ثلاثة أصناف: الجرائم ضد السلام، المتعلقة بتحديد المسؤولين عن إشعال فتيل الحرب؛ جرائم الحرب، المتعلقة بخرق قوانين وأعراف الحروب؛ والجرائم ضد الإنسانية، وهي الجرائم المقترفة ضد المدنيين. ترأس المحكمة أربعة قضاة من دول الحلفاء الأربعة (الولايات المتحدة، روسيا، بريطانيا وفرنسا)، إضافة إلى مدعي عام من الولايات المتحدة. وتمت المحاكمات على مرحلتين: شملت المرحلة الأولى محاكمة كبار ضباط الجيش الألماني المسؤولين عن أعمال التعذيب في المحتشدات ومعسكرات الاعتقال وأعمال الإبادة والقتل الجماعيين، بينما شملت المرحلة الثانية محاكمة ما عرف بالأطباء الذين أجروا تجارب طبية على جثث القتلى، والتي تعود حسب التقديرات الرائجة إلى يهود ألمان. تمت محاكمة 22 ضابطًا ألمانيًا، وحُكم على 12 منهم بالإعدام شنقًا، وعلى 3 منهم بالسجن مدى الحياة، وعلى 4 منهم بفترات سجن تتراوح بين 10 و 20 عامًا بينما تمت تبرئة 3 من المتهمين.

⁵³³ تم إنشاء المحكمة الدولية للشرق الأقصى بطوكيو (1946.5.3-1948.11.4) بموجب الإعلان الخاص بإنشاء محكمة عسكرية دولية للشرق الأقصى الذي أصدره قائد أركان قوات الحلفاء في المنطقة بتاريخ 19.1.1946. وقد مثل أمام المحكمة 25 متهمًا من كبار الضباط اليابانيين. تم الحكم على 7 منهم بالإعدام شنقًا، كما تم الحكم على 16 منهم بالسجن مدى الحياة، بينما تم إصدار حكم واحد بالسجن لمدة 20 سنة وحكم واحد آخر بالسجن لمدة 7 سنوات. لا يختلف نظام محكمة طوكيو كثيرًا عن نظام محكمة نورمبورغ، غير أن الفرق الجوهرية الذي ينبغي الإشارة إليه هنا يكمن في أن محكمة طوكيو كانت قد وسعت من الأسس التي يتم على أساسها اضطهاد المدنيين ليعتبر جريمةً ضد الإنسانية، حيث اعتمدت "الاضطهاد على أسس سياسية أو عرقية" (المادة 5 الفقرة 3)؛ بينما اعتمدت محكمة نورمبورغ "الاضطهاد على أسس دينية" (فقط) (المادة 6 الفقرة 3)، وذلك لتبرير التركيز على جرائم "الهولوكوست" التي ارتكبت ضد اليهود على أسس دينية، ونسيان بقية الجرائم التي اقترفها المهزومون والمنتصرون في الحرب على حدٍ سواء. يمكن تحميل نصي ميثاق محكمة نورمبورغ وميثاق محكمة طوكيو من موقع لجنة القانون الدولي، <http://www.un.org/law/ilc/index.htm>

⁵³⁴ عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، فرَّ أدولف أيخمان (1906-1962) من ألمانيا واستقر متخفيًا في الأرجنتين. ورغم إسقاط صفة "النازية" عنه بعد أن ثبتت مشاركته في تسهيل عمليات تهجير اليهود إلى فلسطين في بداية الأربعينيات، غير أن لجان تتبع النازيين الفارين المتورطين في جرائم الهولوكوست، التي أنشأها جهاز الموساد الإسرائيلي، ظلت تبحث عنه إلى أن تم العثور عليه في بوينس آريس، الأرجنتين (1960). وقام عملاء الموساد باعتقاله وترحيله للمحاكمة داخل الأراضي الإسرائيلية، رغم احتجاج الأرجنتين على انتهاك إسرائيل لسيادتها. أُتهم أيخمان بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وضد الشعب اليهودي، بما في ذلك الإشراف على عمليات ترحيل اليهود وتجميعهم في معسكرات الإبادة وحرقتهم في غرف الغاز. وتمت إدانته والحكم عليه بالإعدام. تم تنفيذ الحكم في منتصف عام 1962 وأُحرق جثمانه، ثم أُلقي برماده في المياه الدولية للبحر المتوسط. تقدم الألمانية حنا أرنت قراءة نقدية في هذه المحاكمة في:

Hannah Arendt, *Eichmann in Jerusalem: A Report on the Banality of Evil*, NY: Penguin Books, 1963.

⁵³⁵ Nayak and Selbin, 54.

الانتهاكات التي ارتكبتها الحلفاء كقوى حرب، والتي تجد لها أسانيد تاريخية قوية⁵³⁶ من شأنها أن تجعل المحاكمات السابقة محاكماتٍ سياسيةٍ في الأساس.

تكرر الأمرُ نفسه مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا سابقا (ITCFY)⁵³⁷، التي جاءت بعد حرب البوسنة (1992–1995) والتي أسست بدورها لمبدأ التدخل الدولي في النزاعات الداخلية خلال التسعينيات من القرن الماضي. حيث ركزت سرديات الحرب في خطاب الغرب/الشمال على انتهاكات سلوفودان ميلوزوفيتش لحقوق الإنسان ومقارنتها بانتهاكات هتلر. بينما تم السكوت على نحوٍ واضحٍ على الدور الذي لعبته دولٌ حلف شمال الأطلسي نفسها في المساهمة في تفاقم انعدام الاستقرار في المنطقة، عبر دعمها لبرامج المؤسسات الدولية (البنك وصندوق النقد الدوليين) التي أثرت بشكلٍ سيءٍ على الاقتصاديات السياسية لدول المنطقة⁵³⁸ من أجل المحافظة على الإمدادات الآمنة للطاقة التي تمر عبرها⁵³⁹. كما تم من جهةٍ أخرى السكوت على الدور الإقليمي لحلف شمال الأطلسي ونزاعته للاحتفاظ بشرعية البقاء في السياق الدولي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، عبر تبسيط قصةٍ في غاية التعقيد وتقديمها على أنها لا تتعدى

⁵³⁶ إلى جانب إقدام الولايات المتحدة على قصف المدينتين اليابانيتين، هيروشيما و ناكازاغي، بالقنابل الذرية (أوت 1945) لحسم نتيجة الحرب، تُقدّم العديد من المصادر التاريخية – التي بقيت عرضة للنسيان – وجهاً آخر لسلوكات دول الحلفاء أثناء وبعد الحرب، من قبيل أوامر تشرشل بقصف المدن الألمانية للقضاء على الروح المعنوية للسكان الألمان. كما قدم النائب الجمهوري الأمريكي هومر كايهارت (1897–1979) في خطاب له أمام مجلس الشيوخ (1946.2.5) تقريراً عن المعاناة الإنسانية للشعب الألماني و(بعض) شعوب أوروبا الشرقية بُعيد نهاية الحرب. حيث تحدث عن مئات الآلاف الذين قُتلوا بعد أن وضعت الحرب أوزارها، والملايين من المهجّرين والمرحّلين إلى الاتحاد السوفييتي، أوروبا الغربية والولايات المتحدة ليتم استغلالهم في سوق العمل الرخيصة، خاصة من النساء والأطفال. وفي مؤتمر طهران (سبتمبر 1943)، وعلى مائدة عشاءٍ مشترك، اقترح ستالين مسبقاً إعدام ما يتراوح بين 50.000 و 100.000 من الضباط الألمان، وهو ما أثار تشرشل، فعقب عليه روزفلت مازحاً بأن إعدام 49.000 (فقط) سيكون مناسباً. وفي بداية 1945، ذُكر روزفلت أنه بعد معاينة الدمار الشديد الذي ألحقه الجيش الألماني بشبه جزيرة القرم، أصبح يأمل أن يعيد ستالين مرة أخرى اقتراح نخب إعدام 50.000 من الضباط الألمان. أنظر: Pierre de Senarclens (trans. Jasmer Singh), *Yalta, USA: Library of Congress*, 1988.

⁵³⁷ تم إنشاء هذه المحكمة بموجب القرار رقم 827 الصادر عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ 1993.5.23 الذي نص على أن المحكمة تختص في أربعة أنواع من الجرائم التي ارتُكبت في يوغسلافيا سابقا: الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف لسنة 1949، انتهاكات قوانين وأعراف الحرب، أعمال الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

⁵³⁸ يرى بن عنتر أن هذا صحيح، لكن لا يمكن وضع الصنفين من "الجرائم" في المقام نفسه. ويحذر من أن التنديد بأيديولوجية الآخر يقود في غالب الأحيان إلى تبني أيديولوجية أخرى. بن عنتر، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2016.12.3.

⁵³⁹ يجادل بعض المؤرخين بأن ألمانيا لا تتحمل مسؤولية الحرب العالمية الثانية لوحدها. حيث (ي)تجاهل النقاش حول محاكمات نورمبورغ الدور الذي لعبته معاهدة فرساي، عبر آثارها السيئة على الاقتصاد السياسي في ألمانيا، التي سمحت بوصول هتلر إلى السلطة بطريقة شرعية، مستغلاً الإحباط السائد لدى الشعب الألماني، ومحيلاً إلى الحاجة إلى إلغاء المعاهدة المسؤولة عن بؤس وإذلال ألمانيا. كما (ي)تجاهل هذا النقاش تورط شركات أمريكية وبريطانية وفرنسية كبرى في برامج إعادة تسليح ألمانيا بعد وصول هتلر إلى السلطة، والتي كان يُفترض أن يُساق مسؤولوها – والمتورطون معهم من السياسيين في الغرب – إلى المحاكمة بتهم ارتكاب "جرائم ضد السلام"، والتي تم تعريفها في نظام محكمة نورمبورغ على أنها الأفعال التي "ارتكبتها أولئك الذين كانوا مسؤولين عن إشعال فتيل الحرب". أنظر:

Peter Campbell, *Britain Was Responsible for World War I, World War II and the Holocaust*, USA: Dorrance Publishing, 2010; Patrick J. Buchanan, *Churchill, Hitler and the Unnecessary War: How Britain Lost Its Empire and the West Lost the World*, NY: Three Rivers Press, 2008.

قصة فشل السياسات الاشتراكية لنظام ميلوزفيتش على الصعيد الاقتصادي⁵⁴⁰، فضلا عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي قام بهذا هذه الأخير، عبر ارتكابه جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي.

في نهاية المطاف، يبدو أن الخطاب السائد حول انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الجنائي المتعلق بها يعيد في كل مرة إنتاج الثنائية النمطية نفسها التي أنتجت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نفسه: ثنائية المُنْتَهِك الشرير (evil perpetrator) والضحية البريئة (innocent victim)، والتي لأجلها توجد أنظمة حقوق الإنسان ويتم استعمال القوة للمحافظة على بقائها. غير أن هذه الثنائية تتسم بالتبسيط البالغ وافتقارها الشديد للدقة، وغالبًا ما تبدو الطريقة الأسهل لتقديم القصص المعقدة، المهمة والعصية على الفهم. ذلك لأن الأحداث، بما في ذلك جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، لا تحدث من/في فراغ. هناك دائمًا أدوارًا تاريخية معقدة لفواعل متعددة، وهناك دائمًا سرديات متعددة ومتضاربة حول السياقات المعقدة التي "جعلت ما يتصوره معظم الناس على أنه مستحيل الحدوث ممكن الحدوث"⁵⁴¹ في لحظة تاريخية معينة. في السياق نفسه، يمكن الإحالة إلى عدة مراجعات تاريخية معقدة تصدت، خلال السنوات الأخيرة، للخطاب السائد حول جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي في رواندا (1994)⁵⁴²، وتصل تقريبا إلى النمط نفسه من الاستنتاجات.

3-3- لماذا لا توجد نظريات غير غربية في العلاقات الدولية؟

لماذا لا توجد نظرية/نظريات غير غربية في العلاقات الدولية؟ يشكل هذا السؤال محورًا لاهتمام العديد من الدراسات التي صدرت - ومنها ما هو قيد البحث والتطوير - خلال العقدين الأخيرين، والتي يمكن تصنيفها ضمن مشروع فكري طموح يسعى للتعريف بالمنظورات غير الغربية للسياسة الدولية وتقديمها لكل من الجمهورين الغربي وغير الغربي⁵⁴³. يمكن اعتبار هذا المشروع المعرفي جزءًا من التقليد "النقدي" الذي يناضل من أجل تعزيز الوعي حول ما نعتبره طبيعيًا وموضوعيًا فيما يتعلق بحقل العلاقات الدولية، وبالطريقة التي ننظر بها إلى العالم. وبالتالي فهو يطمح إلى توسيع نطاق النقاش داخل نظرية العلاقات الدولية بإدخال تقاليد غير غربية في التفكير حول العلاقات الدولية.

في الكتاب الجماعي الذي حرره باري بوزان وأميتاف آشاريا، "النظرية غير الغربية في العلاقات الدولية: منظورات حول آسيا وما وراءها" (2010)، تم اختيار آسيا لما تتمتع به من "تاريخ طويل وخصيص بالعلاقات الدولية مختلف عن تاريخ الغرب"، فضلا عن كونها تمثل "مركز القوة والثروة المعاصر الوحيد غير الغربي الذي يضاها

⁵⁴⁰ Nayak and Selbin, 55-56.

⁵⁴¹ Ibid., 57.

⁵⁴² See for example, M. Mamdani, *When Victims Become Killers: Colonialism, Nativism, and the Genocide in Rwanda*, Princeton NJ: Princeton University Press, 2002.

⁵⁴³ أنظر الإحالة 484، الصفحات 381-382.

الغرب⁵⁴⁴. ينطلق المحرران من فكرة أن "نظرية العلاقات الدولية الغربية هي ضيقة للغاية وفي الوقت نفسه مهيمنة للغاية من حيث التأثير"⁵⁴⁵، بحيث لا تستطيع أن تقدم أداة مناسبة لتحليل وفهم كل ديناميكيات العالم الاجتماعي حولها. وبالتالي يشجع المحرران الباحثين غير الغربيين على الإسهام في النقاش حول نظرية العلاقات الدولية بما يتناسب ودرجة انخراطهم في ممارستها. لذلك، كان الهدف من الكتاب، تمامًا كما عبر عنه المحرران، هو تقديم تقليد غير غربي في فهم وممارسة العلاقات الدولية إلى الجمهور الغربي، وتشجيع مفكري العلاقات الدولية غير الغربيين على تحدي هيمنة النظرية/النظريات الغربية.

يقدم هذا الكتاب⁵⁴⁶ مجموعة من الفصول ساهم في كتابها أحد عشر أكاديميًا مختلفًا من مناطق جغرافية مختلفة⁵⁴⁷. تغطي هذه الفصول عدة دول على غرار الصين، اليابان، كوريا الجنوبية، الهند، وإندونيسيا، إضافة إلى دراسة إقليمية لجنوب شرق آسيا والعالم الإسلامي. ويبدأ المحرران باقتراح قراءة عامة في ما (يمكن أن) يعنيه مفهوم "النظرية" في حقل العلاقات الدولية بعيدًا عن النقاشات ما وراء النظرية بين المقاربات الوضعية الصلبة للنظرية (العقلانية، المادية، والكمية)، المهيمنة في الولايات المتحدة، والمقاربات التأملية الناعمة (الاجتماعية، البنائية، وما بعد الحداثية) التي تمكنت من أن تجد لها موطنًا قدم في أوروبا. ويقترحان، في سياق ذلك، شروطًا ناعمة - غير صارمة لما يمكن وما لا يمكن اعتباره إسهامًا في نظريات العلاقات الدولية. كالاعتراف من قبل آخرين في المجتمع الأكاديمي للحقل بأنه يشكّل نظرية، أو أن تُعتبر من قبل مؤسسيها كنظرية في العلاقات الدولية، أو أنها تشكل محاولة منهجية للتعميم حول العلاقات الدولية⁵⁴⁸.

⁵⁴⁴ Acharya and Buzan, 2.

⁵⁴⁵ Ibid, 2.

⁵⁴⁶ أنظر المراجعة المفصلة التي أنجزها كولاسي في :

Klevis Kolasi, "Book Review of 'Non-Western International Relations Theory: Perspectives on Asia and beyond' by A. Acharya and B. Buzan (eds.)," *Review of International Law and Politics* 6 (22): 2010, 175-180.

⁵⁴⁷ هؤلاء هم: أميتاف آشاريا (الهند)، باري بوزان وريتشارد ليتل (انجلترا)، ياكينغ كين (الصين)، تاكاشي إينوغوتشي (اليابان)، تشايسانغ تشان (كوريا الجنوبية)، نافنيتا شذا بهيرا (الهند)، ألان تشونغ (سنغافورة)، ليونارد سيباستيان وإيرمان لانتي (أندونيسيا)، و شاهرمانو تاج باخش (أفغانستان). في سياق المشروع نفسه، هناك كتابٌ جماعيٌّ آخر أكثر تنوعًا حرره أول ويفر والباحثة الكولومبية أرلين تيكنر. جاء الكتاب في 18 فصلاً، شارك في تحريره 21 باحثًا من مناطق جغرافية عديدة، هم: أرلين تيكنر (كولومبيا)، أول ويفر (الدانمارك)، ماكسي شومان (جنوب إفريقيا)، سيرينو أوفوهو (جنوب السودان)، تاكاشي إينوغوتشي (اليابان)، بي واي يانغ (الصين)، سي سانغ تان (سنغافورة)، نافنيتا شذا بهيرا (الهند)، محمود سارولفالم (إيران)، بهجت قرني (مصر)، كريم مقدسي (لبنان)، أريام كاكوفيتش (إسرائيل)، إرسال آيدينلي (تركيا)، ألكسندر سيرغونين (روسيا)، بيتر درولاك و جان كارلاس و لوسي كونيجوفا (التشيك)، توماس بايرستاكر (سويسرا)، واين كوكس و كيم ريتشارد نوسال (كندا)، و يورغ فريديريكس (ألمانيا). أنظر:

Arlene Tickner and Ole Wæver (eds.), *International Relations Scholarship around the World*, NY: Routledge, 2009.

⁵⁴⁸ Acharya and Buzan, 6.

يقترح بوزان و أشاريا عدة أسبابٍ ممكنة لغياب نظريات غير غربية في العلاقات الدولية⁵⁴⁹، أهّمها ما عبّر عنه بقولهما أن "نظريات العلاقات الدولية غير الغربية موجودة بالفعل، لكنها تبقى مخفية (hidden)"⁵⁵⁰ وغير معروفة على نطاقٍ أوسع، سواءً لدى الجمهور الغربي أو غالبًا لدى الجمهور غير الغربي نفسه⁵⁵¹. ويُرجعان ذلك إلى "حاجز اللغة" الذي يحول دون وصول هذه النظريات إلى الجمهور الغربي ومشاركتها في النقاشات الأساسية التي يخوضها الحقل في الغرب الكبير⁵⁵². بغض النظر عن مضامين هذه النظريات، يبدو فعلاً أنه على غرار المفكرين الذين تركّز عليهم النظريات الغربية، مثل ثيوسيديدز، هوبز، كانط، أو غيرهم، هناك تقاليد فكرية (منسية أو مهمشة) في آسيا ترتبط بشخصياتٍ مؤثرة (دينية، سياسية وعسكرية) مثل سان تّزو، كونفوشيوس، و كوتيليا.

لا يتعلق الأمر فقط بالشخصيات الغابرة في تاريخ الفكر الغربي والشرقي القديم، لكن أيضاً بالشخصيات السياسية المعاصرة التي وجدت لها طريقاً نحو الحقل في الغرب، على غرار المستشار الألماني أوتو فون بسمارك، الرئيس الأمريكي وُودرو ويلسن، الرئيس السوفييتي فلاديمير لينين أو الوزير الأمريكي هنري كيسنجر، بينما بقيت أسماءً من قبيل رئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو، الرئيس الصيني ماو تسي تونغ، الزعيم التحرري البورمي أونغ سان، الزعيم التحرري الفيليبيني خوسي ريزال، أو رئيس وزراء أندونيسيا أحمد سوكارنو طيّ النسيان والتهميش المزدوج.

في سياق دراسات الحالة، حاول ياكينغ كين الإجابة على سؤال "لماذا لا توجد نظرية صينية في العلاقات الدولية؟" بالإحالة إلى غياب الوعي بما سماه "الحقيقة الدولية" (internationalness) في حدّ ذاتها، وهو غيابٌ مورثٌ في العقل الصيني التقليدي، لينتهي إلى "هيمنة خطاب حقل العلاقات الدولية الغربي في سياق صيني"، خاصة مع

⁵⁴⁹ تتمثل الأسباب التي اقترحها بوزان و أشاريا في: (1) أن النظرية الغربية اكتشفت "الطريق الصحيح" لفهم العلاقات الدولية؛ (2) أن نظرية العلاقات الدولية الغربية اكتسبت وضع المهيمن بالمعنى الغرامشي؛ (3) أن نظريات العلاقات الدولية غير الغربية موجودة بالفعل، لكنها مخفية؛ (4) أن الظروف المحلية (في العالم غير الغربي) تحول دون إنتاج نظريات في العلاقات الدولية؛ و (5) أن الغرب لديه السبق الكبير، وما يشهده (العالم غير الغربي) هو مرحلة اللحاق بالغرب. أنظر: Acharya and Buzan, 16-21.

⁵⁵⁰ Ibid., 18.

⁵⁵¹ يعتبر المؤرخ العربي ابن خلدون نموذجاً جيداً لهذه الحالة، حيث توقفت محاولات إقحامه في نظريات العلاقات الدولية عند تأملات وقراءات روبرت كوكس في:

Robert Cox, "Towards a Post-hegemonic Conceptualization of World Order: Reflections on the Relevancy of Ibn Khaldun," in James N. Rosenau and Ernst-Otto Czempiel (eds.), *Governance without Government*, 132-159; Robert Cox, "Civilizations: Encounters and Transformations," *Studies in Political Economy* vol. 47, Summer 1995, 7-31.

في الأدبيات العربية، يبقى تدريس أعمال ابن خلدون مقتصرًا على تاريخ الفكر السياسي ونظريات الدولة على أكثر تقدير. هذا لا ينفي وجود محاولات محتشمة لإقحام إسهاماته في حقل العلاقات الدولية، على غرار: نادية محمود مصطفى، "أفكار حول إسهام التراث الخلدوني في الفكر الدولي والنظرية الدولية: دراسة استكشافية في الإشكاليات المنهجية"، منشورات مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2006، يمكن تحميل الورقة من موقع المركز (تاريخ التصفح 2014.4.5)، <http://www.hadaracenter.com>؛ أحمد نبيل، "العلاقات الدولية في فكر ابن خلدون"، مجلة المسلم المعاصر عدد 134/133، 2009، 261-293.

⁵⁵² حول إشكالية اللغة في مشروع إقحام نظريات غير غربية في حقل العلاقات الدولية، أنظر الورقة التي كتبها الياباني كوزوكي شيميزو: Kosuke Shimizu, "Who Owns Our Tongue? English, Post-Western IRT, and Subjectivity," Working Paper Series, Studies on Multicultural Societies No.21, Afrasian Research Centre, Ryukoku University, Japan, 2013.

استبدال التقاليد الثقافية الصينية، الكونفوشوسية، بأفكار التحديث الغربية⁵⁵³. أما تشايسانغ تشان فيعزو غياب نظرية دولية في كوريا إلى سياقٍ تاريخيٍّ معقد أنتج تخلف حقل الدراسات الدولية في المنطقة، حيث أن الطريق نحو الحداثة في الغرب، الذي استغرق الثلاثمائة وسبعين سنة الأخيرة (منذ وستفاليا)، تم اختزاله في أقل من مائة و[عشرين] عامًا في كوريا (منذ تأسيس الإمبراطورية الكورية الحديثة). وهكذا تم استيراد النظريات الغربية على أنها منتجات نهائية، كاملة ومجردة من أية تأملاتٍ في المسار الذي اتخذته عملية صنع تلك النظريات⁵⁵⁴.

من جانبها، تحيل نافنيتا شذا بهيرا إلى غياب عددٍ كافٍ من برامج البكالوريوس/الليسانس في حقل الدراسات الدولية في الجامعات الهندية. كما أن هذا التخصص يحظى بتمويلٍ سيئٍ للغاية، فضلا عن عدم وجود أجندةٍ بحثٍ منهجيةٍ واضحة في الجامعات التي تدرّسه. كما شددت على "عنى" الغرب عن رؤية الفيلسوف الهندي كوتيليا كمفكرٍ رائدٍ سبق مكيافيلي وهوبز وأسّس حتى لمفهوم الواقعية السياسية (Realpolitik). فضلا عن ذلك، تشدد الباحثة على أن المأمول من وجود مواقعٍ بديلةٍ للمعرفة بشأن العلاقات الدولية هو خلقُ فضاءاتٍ غير تلك المهيمنة حيث يمكن أن تتعايش وتتلاقح تقاليد مختلفة في إطار حوارٍ بنّاءٍ ومثمر، مؤكدة على أنه ليس من الضروري أن تتفاعل نظريات العلاقات الدولية الغربية وغير الغربية عبر ثنائية الأنا-الآخر⁵⁵⁵.

أما ليونارد سيباستيان و إيرمان لانتي فيجادلان بأن إندونيسيا يمكن أن توفر دراسة استكشافية مفيدة في النظريات غير الغربية والتي يمكن أن تكون مبتكرة وانعتاقية على حدٍ سواء. حيث تتوفر فعلا مصادرٌ نظريةٌ اندونيسية في العلاقات الدولية، على غرار تأثير الثقافة السياسية الجافانية وتأثير الديانة الإسلامية. لكن وفرة هذه المصادر لا ينفي القصور في الجهود المبذولة من قبل باحثي العلاقات الدولية الأندونيسيين (والماليزيين) لتطوير هذه المصادر⁵⁵⁶. في السياق نفسه، قدمت شاهربانو تاجباخش فصلا في نقد النظرية الغربية في العلاقات الدولية من منظورٍ إسلامي، حيث سجلت أن هذه النظرية تتجاهل واقع الرؤية الإسلامية للعالم، كما تشير بدورها إلى وجود عدة مصادر محتملة لنظرية إسلامية في العلاقات الدولية، كالقرآن، أقوال النبي محمد، الشريعة والتقاليد الإسلامية. كما تؤكد على أن الانقسام داخل العالم الإسلامي، سواءً على المستوى السياسي أو الفكري، يشكّل عقبة أمام بناء نظرية إسلامية في العلاقات الدولية⁵⁵⁷.

⁵⁵³ Yaqing Qin, "Why Is There No Chinese International Relations Theory?" in Acharya and Buzan, 36-37.

⁵⁵⁴ Chæsung Chun, "Why Is There No Non-Western International Relations Theory? Reflections on and from Korea," in Acharya and Buzan, 83.

⁵⁵⁵ Navnita Chadha Behera, "Re-imagining IR in India," in Acharya and Buzan, 111.

⁵⁵⁶ Leonard C. Sebastian and Irman G. Lanti, "Perceiving Indonesian Approaches to International Relations Theory," in Acharya and Buzan, 148-169.

⁵⁵⁷ Shahrbanou Tadjbakhsh, "International Relations Theory and the Islamic Worldview," in Acharya and Buzan, 174-193.

من جهةٍ أخرى، يقدم بوزان و ليتل تقييماً موسعاً للعلاقة بين تاريخ العالم و نظرية العلاقات الدولية في فصلٍ عنوانه "التاريخ العالمي وتطور نظرية العلاقات الدولية غير الغربية"، حيث يشددان على محدودية التفكير المتمركز حول أوروبا/الغرب في فهم العلاقات الدولية الراهنة. فما يُسعى نظرة العالم المتمركزة حول أوروبا هي تجربة التاريخ الأوروبي الحديث، التي يتم اعتبارها عالمية في قيمها وتطبيقاتها. رغم أن حقيقة أن النظرية الغربية في العلاقات الدولية بُنيت على هذه التجربة التاريخية المحدودة تجعل النظرية محدودة في حد ذاتها. إن تمثل هذه الحقيقة من شأنه أن يشجعنا على مساءلة صلاحية النظرية الغربية على الصعيد العالمي، كما من شأنه أن يحثنا على استكشاف سبلٍ أخرى متعددة لفهم العلاقات الدولية الراهنة. فضلا عن ذلك، يبرز بوزان و ليتل أهمية المقاربة الشاملة (غير الانتقائية) للتاريخ العالمي من أجل تطوير "نظرية العلاقات الدولية"⁵⁵⁸، ومن ثم أهمية الدور الذي ينبغي أن يلعبه منظرو العلاقات الدولية غير الغربيين في تطوير منظورٍ تاريخي ذي بعدٍ عالمي حول نظرية العلاقات الدولية⁵⁵⁹.

ثمَّ يقدم بوزان و أشاريا، تحت عنوان "حول إمكانية نظرية غير غربية للعلاقات الدولية"، بعض الأفكار للتأمل في ما إذا كانت مسألة (أو إمكانية) وجود نظرية غير غربية في العلاقات الدولية ذات معنى، وعمّا إذا كانت مقاربة هذه المسألة بالشكل الراهن يمكن أن تؤدي إلى نقاشٍ مثمر من شأنه إثراء الحقل. ويخلصان إلى أنه من حيث المبدأ، هناك مجالٌ لتطوّر (نظرية/نظرياتٍ غير غربية في العلاقات الدولية، فضلا عن الحاجة إليها⁵⁶⁰ من أجل (إعادة) تأهيل قدرة الحقل على تقديم فهمٍ أفضل للسياسة العالمية.

يبدو هذا المشروع – الذي يبحث في إمكانية (التأسيس) لنظرية/نظرياتٍ غير غربية في العلاقات الدولية، من خلال تحدي هيمنة النظرية/النظريات الغربية – مشروعاً واعداً، فهناك حججٌ قوية تؤكد أن النظرية/النظريات الغربية ليست ويجب أن لا تكون العدسة الوحيدة التي ننظر بها إلى العالم. وإذا عدنا مرة أخرى إلى وجهة نظر كوكس، التي تفيد أن "النظرية هي دائماً لشخصٍ ما أو لغرضٍ ما"، سنجد أن غير الغرب (Non-West)، على اختلاف الهويات ومحددات المصالح، له مصلحة في نظريةٍ مختلفة في العلاقات الدولية تتحدث عنه وعن مصالحه. صحيحٌ أن هذا المشروع يعتبر استمراراً وامتداداً للتقليد "النقدي" غير الراضي حيال النظريات الأوثودوكسية ونظريات حل المشكلات

⁵⁵⁸ Barry Buzan and Richard Little, "World History and the Development of Non-Western International Relations Theory," in Acharya and Buzan, 197.

⁵⁵⁹ Ibid., 214.

⁵⁶⁰ Amitav Acharya and Barry Buzan, "Conclusion: On the Possibility of a Non-Western International Relations Theory," in Acharya and Buzan, 234.

باعتبارها "علمًا اجتماعيًا أمريكيًا"⁵⁶¹، لكنه في الوقت نفسه يعبر عن مساعٍ طموحةٍ للانعتاق من الهيمنة الأمريكية/الغربية و "دمقرطة الحقل"، على حدّ تعبير أنصار المشروع⁵⁶².

4- لماذا ينبغي أن تكون هناك نظريات غير غربية في العلاقات الدولية؟

ينطوي مفهوم ديمقراطية الحقل على معنىٍ جوهري من المهمّ التنبيه إليه. يتمثل هذا المعنى في أن كيفية تطوير الحقل ليصبح أكثر عالمية مما هو عليه الآن تتوقف بشكلٍ كبير على التفكير في الأشياء التي لا يفكر فيها الحقل الآن. لذلك، لا ينبغي – بالضرورة – أن نسعى إلى استبدال النظريات الموجودة (والراسخة) أو التي قد تنشأ مستقبلاً وتستلهم الأفكار والتجارب الغربية⁵⁶³. يمكن التوجه أكثر نحو بناء نظريات تستلهم بدورها أفكار وتجارب الجنوب و/أو الشرق، وذلك عبر الحوار – بين النظريات غير الغربية نفسها ومع النظريات الغربية – وعبر الاستمرار في السعي لاستكشاف مصادر بديلة للتفكير والتنظير.

على سبيل المثال، ينبغي (الاستمرار في) الإقرار بفضل البنائية في تشجيع وإلهام المساعي الحالية لبناء نظريات غير غربية في العلاقات الدولية، سواءً في أفريقيا أو في آسيا أو في أمريكا اللاتينية، وذلك بفضل اهتمامها وتركيزها على عاملي الثقافة والهوية. هذا ما جعل الباحثة الكولومبية أرلين تيكنر تصنف (الفلسفة) البنائية ضمن أحد أهم مصادر التنظير غير الغربي في العلاقات الدولية⁵⁶⁴. بهذا الشكل، لا ينطبق الأمر فقط على البنائية، لكنه يشمل جميع المقاربات النقدية المعروفة في الحقل، بما في ذلك النسوية وما بعد البنيوية والنقدية الاجتماعية. ورغم أصولها الغربية، إلا أنها يمكن أن تشكل مصدر إلهام مهم بفضل ابستمولوجياتها المنشقة عن الوضعية الغربية المهيمنة.

⁵⁶¹ Kolasi, 180 (emphasis in original).

⁵⁶² See Alan Chong, "Southeast Asia: Theory between Modernization and Tradition?" in Acharya and Buzan, op. cit.; Arlene B. Tickner and David L. Blaney, "Introduction: Thinking Difference," in Arlene B. Tickner and David L. Blaney (eds.), *Thinking International Relations Differently*, NY: Routledge, 2012, 1-24; Josuke Ikeda, "The Post-Western Turn in International Theory and the English School," *Ritsumeikan Annual Review of International Studies* vol. 9, 2010, 29-44; Boyu Chen, Ching-Chane Hwang and L. H. M. Ling, "Democratising World Politics from Postcolonial Asia," a paper presented at the *Millennium* conference on 'Interrogating Democracy in International Relations,' London School of Economics (LSE), 25-26 October 2008; Ching-Chang Chen, "Still a Western Social Science: the Debate on Why There Is No Non-Western IR Theory in Asia Revisited," a paper prepared for presentation at the International Symposium 'Democratizing International Relations: New Thinking, Doing, and Being for a New Century', National Sun Yat-sen University, Kaohsiung, Taiwan, March 11-12, 2009.

⁵⁶³ Acharya, "Dialogue and Discovery," 620.

⁵⁶⁴ Arlene Tickner, "Seeing IR Differently: Notes from the Third World," *Millennium* 32(2): 2003, 295–324.

هناك خطوتان أساسيتان ينبغي القيام بهما في سياق التفكير في مصادر (بديلة) للتنظير غير الغربي في العلاقات الدولية. تتمثل الخطوة الأولى في تبديد اللبس الذي يثيره الاستخدام السائد لمفهوم "النظام الدولي" (international system)، حيث تنطوي الدلالة اللغوية الدقيقة للمصطلح على معنى "نظام (مجموعة من) الدول" قد تكون محدودة من الناحية الجغرافية، لذلك فإن مفهوم "نظام الدول" (inter-state system) ليس مرادفاً بالضرورة للنظام العالمي. هذا التمييز من شأنه أن يلفت الانتباه إلى الكيفية التي تركزُ بها النظريات الغربية على النظام المتوسطي في حقبة السلام الروماني أو النظام الأوروبي في حقبة سلام وستفاليا، بينما تتجاهل تماماً النظام الهندي أو نظام وسط-شرق آسيا رغم أنهما ينطويان معاً على تبادلٍ مكثفٍ للأشياء والأفكار بين مجموعةٍ من التشكيلات السياسية المستقلة بعضها عن بعض، لكنها ليست دولاً بالضرورة كما في حالة النظام الأوروبي. ومن الواضح أن التركيز مثلاً على تاريخ النظام الأوروبي هو الذي يجعلنا نستأنس أكثر بالأفكار الكلاسيكية التي تجد أصولها عند الرومان أو الإغريق وليس عند المصريين (القدامى) أو الفينيقيين أو الفرس⁵⁶⁵، وبالأفكار الحديثة التي تطورت/تطور في أوروبا أو في الولايات المتحدة وليس في آسيا أو أمريكا اللاتينية أو أفريقيا.

أما الخطوة الأخرى فتتمثل في (إعادة) التفكير في العلاقات الدولية كمجموعةٍ من "العوالم الإقليمية" (regional worlds)، ليس فقط لأن تفاعلات السياسة الدولية غالباً ما تجري في سياقاتٍ إقليمية أكثر منها عالمية، بل أيضاً لأن بعث الاهتمام بالدراسات المقارنة للإقليميات والنظم الإقليمية من شأنه أن يؤدي إلى إثراء مشروع التنظير غير الغربي في العلاقات الدولية، وذلك من خلال - مثلاً - فهم الاختلافات بين الإقليمية الأوروبية والإقليميات العديدة التي أخذت في الانتشار في أجزاءٍ أخرى عديدةٍ من العالم، خاصة في آسيا التي برزت كحالةٍ إقليميةٍ من شأنها أن تقوض من الطبيعة النموذجية التي توصفُ بها حالة الاندماج الإقليمي الأوروبي طوال السنوات الستين التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية⁵⁶⁶.

غير أن ما سبق لا ينفي وجود مجموعةٍ من التحديات التي تواجه هذا المشروع. لذلك، يشدّد بوازن وهانسن على أنه لا توجد حلولٌ سهلة⁵⁶⁷ لمشكلة تركز حقلٍ كحقلٍ دراسات الأمن الدولي حول الغرب. من أهم التحديات، التي تركز عليها الأدبيات المهمة بالموضوع، مشكلة التجانس، حيث لا يوجد هناك حدٌ أدنى من التجانس بين ما يمكن أن يُعتبر تجاوزاً نظرياً غير غربية، ربما بنفس القدر الذي لا يوجد به تجانسٌ بين نظيراتها من النظريات الغربية⁵⁶⁸. لكن، يبدو أن الإصرار على عامل التجانس لا يتسق مع مساعي ديمقراطية الحقل وترقية ثقافة التعددية بين أطراف النقاشات السائدة. أبعد من ذلك، تطرح تسمية "التنظير غير الغربي" - بالكيفية التي تُداول بها - مشكلة حادة، تتمثل في خطر التأسيس لثنائية نظريات غربية/نظريات غير غربية في العلاقات الدولية قائمة على منطق

⁵⁶⁵ Acharya, "Dialogue and Discovery," 628.

⁵⁶⁶ Ibid., 631-633.

⁵⁶⁷ Bilgin, "The 'Western-Centrism' of Security Studies," 616.

⁵⁶⁸ Acharya, "Dialogue and Discovery," 620.

الإقصاء والتمهيش المتبادل، مما يعني استمرار/عودة منطق الثنائيات سيئة الصيت الموروثة عن النقاشات الأربعة الكبرى. لذلك، ينبغي الاستمرار في التأكيد على أن تشجيع التنظير غير الغربي لا (يجب أن) يعني استبدال النظريات الغربية الموجودة الآن أو التي قد تبرز مستقبلاً، لكنه (يجب أن) يعني أساساً بناء نظرياتٍ من شأنها أن تستلهم تقاليد وأفكار وتجارب الغرب واللاغرب على حدٍ سواء⁵⁶⁹.

هذه الثنائية من شأنها أن تغذي النزعة الكولونيالية لمقايضة التمايز بين الغرب واللاغرب من جهة، وبين الحداثة و ما قبل الحداثة⁵⁷⁰ من جهةٍ أخرى. وهو ما يؤدي على نحوٍ سيءٍ إلى تكريس مفهوم "اللاحاق بالغرب" الذي يهدد بخطر أن تتحول النظرياتُ غيرُ الغربية إلى مجرد مقارباتٍ "مقلّدة" (mimicries) أو مجرد "تنويعاتٍ محلية" للنظريات والنقاشات الغربية⁵⁷¹ المهيمنة. كما من شأن هذه النزعة أن تركز الممارسات المعرفية الشائعة القائمة على إقصاء المساعي البحثية غير الغربية باعتبارها غير علمية (non-scientific) أو سابقة على العلم (pre-scientific)⁵⁷². في هذا السياق، ينبغي التشديدُ كذلك على أن تزايد عدد الجامعات التي تدرّس العلاقات الدولية عبر العالم لا يعني بالضرورة أن الحقل في طريقه إلى أن يصبح عالمياً⁵⁷³. فالأمرُ لا يتعلق بعولمة تدريس الحقل على صعيد الجغرافيا العالمية بقدر ما يتعلق بمدى قدرته على استيعاب أكبر قدرٍ من الجغرافيات، سواءً من حيث الأصوات والتقاليد الفكرية أو من حيث الإشكاليات (النظرية) والمشاكل والتحديات (السياسية) التي تثير اهتماماته البحثية.

يضيف بن عنتر، في السياق نفسه، أن المشروع التنظيري غير الغربي طالما لا ينطلق من فراغ، لأنه ينمو وسط حقل تهمين عليه نظرياتٌ غربية، فمن المفروض أن يكون هدفه إعادة بناء الحقل "مع" النظريات الغربية السائدة وليس على حسابها. وإلا سيحدث "الانشقاق" النظري وفق خطوط التماس الجيوسياسية: انقسام نظري بين جناح غربي مهمين وجناح غير غربي (متعدد) مُراجع للوضع (النظري) القائم، لكنه في موقع ضعيف بالنظر لسطوة الجناح المهيمن⁵⁷⁴.

فضلاً عما سبق، هناك سؤالٌ آخر يمكن أن يشغل بال المرء في هذا السياق، يتمثل في ما إذا كان تطوير مدارسٍ متميزةٍ عن الغرب في العلاقات الدولية يبقى حكراً على قوىٍ كبرى ناشئةٍ على غرار الصين واليابان والهند، أو روسيا والبرازيل. يستمدُّ هذا السؤالُ شرعيته من مضمون العلاقة التاريخية الوثيقة بين القوة (كما في حالة الولايات

⁵⁶⁹ See Acharya and Buzan, "Conclusion: On the Possibility of a Non-Western International Relations Theory," 236; Acharya, "Dialogue and Discovery," 620.

⁵⁷⁰ Acharya and Buzan, "Conclusion: On the Possibility of a Non-Western International Relations Theory," 230.

⁵⁷¹ Acharya, "Dialogue and Discovery," 623.

⁵⁷² الكيفية التي أُستقبلت بها نظرية التبعية – القادمة من أمريكا اللاتينية – في الغرب مثال جيد على ذلك. حيث تم التعامل مع النظرية على أنها غير مكتملة تجريبياً، وبذلك يجب أن يتم تطويرها وتهذيبها من قبل باحثين "أكثر كفاءة" في الغرب. وأحياناً، كان يتم التعامل معها من منظور نمطي على أنها سياسية ولا تخلو من مضامين أيديولوجية.

⁵⁷³ Acharya and Buzan, "Conclusion: On the Possibility of a Non-Western International Relations Theory," 230.

⁵⁷⁴ بن عنتر، بريد إلكتروني إلى الباحث، 2016.12.3.

المتحدة، بريطانيا أو أوروبا على وجه العموم) وإنتاج المعرفة في الحقل. وهذا ما دفع أشاريا للذهاب إلى حدّ المجادلة بأنه ما من أحدٍ كان ليسمع بصعود مدرسةٍ صينيةٍ في العلاقات الدولية، على سبيل المثال، لو لم تكن الصين قوة "صاعدة"⁵⁷⁵ في عالم ما بعد الحرب الباردة.

أخيرًا، يتوقف هذا المبحث عند سؤال ما إذا كان ينبغي - أصلاً - أن توجد هناك نظرياتٍ غيرٍ غربيةٍ في حقل العلاقات الدولية. الإجابة هي، بالتأكيد، نعم. لكن، مع ذلك، ينبغي التشديدُ على ثلاثِ نقاطٍ أساسية. النقطة الأولى: لا بد من الوعي - والإقرار بمدى ضيق أفق نظريات التيار المهيمن وانغلاقها على الغرب/الشمال الكبير. ومن ثم لا بد من اتخاذ خطواتٍ جادة لمعالجة هذه المشكلة، بما في ذلك جعل الحقل يفتح على جميع جغرافيات وفلسفات العالم الممكنة، بدلًا من الانغلاق على جغرافيا محدودةٍ أو على إرثٍ فلسفي ومعرفي معين. في هذا السياق، حدّر الغيني سيبا غروفوغي من أن "حقل العلاقات الدولية ليس - ولا ينبغي أن يكون - امتدادًا للسياسة الخارجية لأية دولة في العالم، ولا ينبغي أن يُنظر إليه على أنه تجميعٌ للسياسات الخارجية لعددٍ معينٍ محدودٍ [من دول العالم]"⁵⁷⁶.

تحتاج نظريات العلاقات الدولية إلى مزيدٍ من الاطلاع على التاريخ العالمي ومزيدٍ من التأملات في الخبرات والتجارب خارج الغرب وبعيدًا عنه⁵⁷⁷، لأن تمركزها حول تواريخ وتجارب محدودةٍ هو ما يجعلها غيرَ قادرةٍ على تقديم فهمٍ مقبولٍ للآثار المترتبة، مثلًا، على صعود الصين أو الهند عبر مفاهيمٍ ومقارباتٍ مستقاةٍ حصراً من التاريخ الأوروبي، وتحديدًا من حالة صعود ألمانيا مع بداية القرن العشرين. يقول أشاريا، في هذا الصدد، "إذا كنتَ تريد القول بأن كل ما يحدث في آسيا اليوم سبق وأن حدث فعلاً في أوروبا بالأمس، فأنت لن تكون قادرًا على إقناع الكثير من الناس بما تريد قوله". يبدو أن فهم ما يحدث في الصين والهند اليوم يتطلب منا أن نفهم مبدئيًا السياق المحلي، والثقافة المحلية والتاريخ المحلي، ورغم أن الاستبصارات المقارنة قد تكون مفيدة في هذا الخصوص، فإن المعلم الأساسي للبحث يجب أن يبقى محليًا⁵⁷⁸. تبقى المشكلة بالنسبة للحقل المتمركز حول الغرب تكمن في أنه يوفر طرقًا مختلفة للتبرير، سواءً بالنسبة للغرب نفسه أو بالنسبة للبقية، فضلًا عن إضفاء الطابع العقلاني على ما قام به الغربُ على مدى القرون

⁵⁷⁵ Acharya, "Dialogue and Discovery," 626.

⁵⁷⁶ B. Creutzfeldt, "Theory Talk #57: Siba Grovogui on IR as Theology, Reading Kant Badly, and the Incapacity of Western Political Theory to Travel very far in Non-Western Contexts," *Theory Talks*, 29-08-2013, 2, <http://www.theory-talks.org/2013/08/theory-talk-57.html> (accessed on 26.12.2014)

⁵⁷⁷ أنظر، على سبيل المثال، دعوة فرانسيس غريس إلى إدراج تواريخ غير غربية (بديلة) في كتب المدخل للعلاقات الدولية، في: Francis Grice, "Towards Non-Western Histories in International Relations Textbooks," May 07, 2015, http://www.carnegiecouncil.org/publications/ethics_online/0105 (accessed on 26.12.2015)

⁵⁷⁸ S. Clifford, "Theory Talk #42: Amitav Acharya on the Relevance of Regions, ASEAN, and Western IR's False Universalisms," *Theory Talks*, 10-08-2011, 8, <http://www.theorytalks.org/2011/08/theory-talk-42.html> (accessed on 26.12.2014)

الخمسة الماضية من غزو واستعمار واستعباد، وتقديمه على أنه "طبيعي"، فضلاً عن المحاججة بأن أيّ كيانٍ سياسيٍّ آخر في وضعٍ مشابهٍ كان لِيُبدى السلوك نفسه، بالطريقة نفسها⁵⁷⁹.

النقطة الثانية: طالما أنّ نظريات العلاقات الدولية الغربية ليست على نفس القدر من الاتساق الذي توجي به التسمية، فإن بعض هذه النظريات تبدي وعياً متفاوتاً حيال التجارب غير الغربية. وبالتالي فهي تبدي وعياً أكبر بأنماط الهيمنة الغربية على الحقل، أكثر مما تبديه النظريات المهيمنة. يمكن الإشادة مثلاً بأعمال النسويين، مابعد الكولونياليين⁵⁸⁰، النقديين (الاجتماعيين)، وحتى أعمال بعض البنائين كما سبق وأكدّ عليه تيكنر عندما صنفت الفلسفة البنائية ضمن أحد أهم مصادر التنظير غير الغربي في العلاقات الدولية⁵⁸¹. علاوة على ذلك، نعيد التأكيد هنا على أن استكشاف مصادر غير غربية للتنظير في العلاقات الدولية (ينبغي أن) لا يعني بالضرورة استبدال النظريات الموجودة أو التي قد توجد مستقبلاً مستلهمة أفكار وتجارب الغرب، لكنه يعني الاجتهاد في بناء نظرياتٍ مختلفةٍ تستلهم بدورها أفكار وتجارب الجنوب و/أو الشرق، وذلك عبر الحوار – بين النظريات غير الغربية نفسها ومع النظريات الغربية – وعبر الاستمرار في السعي لاستكشاف مصادرٍ بديلةٍ للتفكير والتنظير.

النقطة الثالثة: ينبغي التوقف عن التعامل مع مشكلة الهيمنة الغربية على أنها "مؤامرة كبرى" من قبل النخب الفكرية أو السياسية الغربية للإبقاء على بقية العالم تحت السيطرة. يبدو أن الهيمنة الغربية نتيجةً طبيعية، بالنظر إلى الوضع التاريخي الذي حازه الغرب في العصر الحديث. بدلاً من ذلك، يقترح أشاريا أن الهيمنة الغربية هي سلسلة من الخطابات المعرفية التي تستبعد اللاغرب كنتيجة – ضرورية ولا مفرّ منها – لسيطرة الغرب على النظام العالمي الحديث. ويضيف أشاريا عاملاً آخر يتمثل في كسل مُنظري الحقل في الغرب واكتفائهم بصياغة فرضياتٍ قابلةٍ للاختبار بالإبقاء على العينات/الحالات ذات الصلة قليلةً ومألوفة نسبياً، وبالتالي الإبقاء عليها غربية⁵⁸². فضلاً عن ذلك، يجدر دائماً استذكّار استعارةٍ لافتةٍ للانتباه سبق وأن استعملها فريديركس⁵⁸³، مفادها أن الغرب "لا يمثّل فقط 'مكة' بالنسبة لمُنظري التيار المهيمن، ولكنه يمثّل كذلك 'المدينة' بالنسبة للمُنظرين النقديين والتأمليين" الذين يُعتبرون، بشكلٍ أو بآخر، جزءاً من مشروع إنقاذ الحقل من الهيمنة الغربية.

من شأن هذه الخطوة أن تقطع الطريق أمام النزعة الحادة للتأسيس لثنائية نظريات غربية/نظريات غير غربية في العلاقات الدولية قائمة على منطق الإقصاء المتبادل، مما يعني – كما سبقت الإشارة إليه – استمرار منطق الثنائيات الموروثة عن النقاشات الأربعة الكبرى في تاريخ الحقل. ومن ثم، بدلاً من الاستغراق في التفكير بمنطق هذه الثنائية، يتعين أن تتجه جهودُ المُنظرين غير الغربيين نحو البحث في مصادرٍ للتنظير مختلفةٍ عن المصادر الغربية –

⁵⁷⁹ Creutzfeldt, 2.

⁵⁸⁰ Acharya, "International Relations Theory and Western Dominance," 3.

⁵⁸¹ Arlene Tickner, "Seeing IR Differently: Notes from the Third World," *Millennium* 32(2): 2003, 295–324.

⁵⁸² Acharya, "International Relations Theory and Western Dominance," 3.

⁵⁸³ Friedrichs, 17.

وليست بديلة عنها بالضرورة. ينبغي على مُنظري العلاقات الدولية أن يستلهموا المنطق الحواري (dialogic)، الذي تقوم عليه فلسفة التعقد. والذي يسمح بالإبقاء على حالة الازدواجية التي تعرفها الثنائية، كما يسمح في الوقت نفسه بتجاوز تلك الازدواجية من خلال تركيب وحدة كَلَانِيَّة/كُلِّيَّة وحدوي يسمح بالحوار بين طرفي الثنائية. لذلك، نؤكد على أنه إذا كان موضوع النظريات غير الغربية جزءاً من أجندة النقاش الخامس، فيجب التشديد على أن الحقل لا (ينبغي أن) يشهد نقاشاً "بين" النظريات الغربية ونظريات غير غربية بديلة، لكنه (ينبغي أن) يشهد نقاشاً "حول" إمكانية/ضرورة/مزايا تطوير مقاربات غير غربية مختلفة في حقل العلاقات الدولية.

من شأن التفكير بالمنطق الحواري، الذي تؤسس له فلسفة التعقد، أن يحل مشكلة التمييز الصارم بين ما هو غربي وما هو غير غربي. إذ يمكن لباحثين ذوي أصولٍ غربية أن يشكلوا جزءاً من مشروع التأسيس لنظريات غير غربية في الحقل، تماماً كما أن كون باحثٍ معيّن من أصولٍ غير غربية قد لا يبرّؤه بالضرورة من تهمة تقليد النظريات الغربية وإعادة إنتاج هيمنتها على الحقل. كما أنه من شأن التفكير بهذا المنطق أن يقلل من أهمية التصور "السادج" القائل بأن النظريات الغربية تستطيع فقط تفسير العلاقات الدولية في الغرب، في الوقت الذي تستطيع فيه النظريات غير الغربية فقط تفسير العلاقات الدولية في العالم غير الغربي. إن الأمر لا يتعلق بتقسيم الحقل إلى قسمين متميزين بقدر ما يتعلق ببناء نظريات متواضعة امبريقياً ولا تدعي أي شكلٍ من أشكال العالمية.

بصيغةٍ أخرى، ينبغي أن تتوخى النظريات الغربية وغير الغربية على حد سواء الحذر من أن تصطبغ بالخصائص الأربعة سيئة العواقب التي اقترحها آشاريا كأبعادٍ للهيمنة الغربية: التمرکز حول الذات (auto-centrism)، بمعنى النزعة للتركيز على الغرب (أو اللاغرب) وإقصاء البقية؛ العالمية (universalism)، أي النزعة لتقديم النظريات والسياسات الغربية مثلاً على أنها عالمية بينما يتم اعتبار التجارب غير الغربية حالاتٍ خاصة وشاذة، وهنا غالباً ما يتم التغاضي عن المحدودية الجغرافية والثقافية والتاريخية لنزعة الحقل نحو التركيز على التاريخ الدبلوماسي الأوروبي/الغربي؛ الانفصام (disjuncture) بين ما تدور حوله النظريات والنقاشات في الحقل وبين ما يجري في عالم السياسة الدولية غير الغربي؛ وأخيراً، إنكار فاعلانية اللاغرب (agency denials)، سواءً تعلق الأمر بالدول، بالمؤسسات الإقليمية⁵⁸⁴، أو بالفواعل الاجتماعية التي تسعى للمساهمة في (إعادة) إنتاج النظام الدولي⁵⁸⁵.

⁵⁸⁴ يلاحظ سيبا غروفوغي كيف أن التداول في الخطاب الغربي بشأن كيفية التعامل مع الأزمة الليبية (2011) كان يتم بمنطق أن "الاتحاد الإفريقي قرر كذا وكذا، لكن المجتمع الدولي قرر خلاف ذلك"، مؤكداً على أن حدود المجتمع الدولي هنا لا تتعدى الغرب مضاعفاً إليه اليابان وبعض الدول التي وصفها "بالمواطنين الصالحين" في العالم الذين يحظون برضى الغرب، كالسعودية وقطر. أنظر: Creutzfeldt, 7.

⁵⁸⁵ Acharya, "International Relations Theory and Western Dominance," 5-6.

الخاتمة

تمثل المسعى الأساسي لهذا البحث في فحص إشكالية ما إذا كان إقحام نظرية التعقد ينطوي على تحول معرفي يسمح بتقويض النقاش الرابع والتأسيس لنقاشٍ خامسٍ جديد بين نظريات العلاقات الدولية. وقد رُمى البحث إلى تحقيق هذا المسعى بالاجتهاد في التحليل على مستويين متعاقبين تمامًا. قام، على المستوى الأول، بفحص المسوغات التي تبرر التفكير في النقاش الرابع بوصفه نقاشًا غيرٍ واعدٍ وانتكاسيًا إذا ما استعرنا مفهوم لاكاتوش. بينما قام، على المستوى الثاني، بفحص حجج الأصوات الأخذة في النضج الداعية إلى إقحام نظرية التعقد داخل الحقل، ومنحها فرصة المساهمة في الإجابة على (بعض) الأسئلة العالقة التي يواجهها الباحثون في التخصص. ثم سعى البحث لاحقًا إلى إعادة الربط بين المستويين معًا، وذلك بفحص الانعكاسات المنتظرة من إقحام نظرية التعقد على آفاق التحول إلى نقاشٍ أكثرٍ اعتقادًا من سلطة البرادايما - ممتلئة في النظريات الكبرى - وأكثر فعالية في التعامل مع الإشكاليات الملحة في الحقل المعرفي.

وقد أكد البحث صحة الافتراض الذي انطلق منه، والذي مفاده أن الحقل يعرف، على الأقل منذ مطلع العقد الأول من القرن الحالي، حركة تحولٍ معرفي تتسم باتجاهين متزامنين يغذي أحدهما الآخر. يتمثل الاتجاه الأول في تراجع حدة الآمال المعلقة على الوعود التي قطعها البنائيون على أنفسهم لتحرير النقاش النظري الرابع من الاستقطاب البرادايبي السائد بين العقلانيين والتأمليين. أما الاتجاه الثاني فيتمثل في تنامي حدة الآمال المعلقة على الوعود التي يقطعها أنصار نظرية التعقد على أنفسهم في السياسة العالمية من أجل إعادة بناء الحقل المعرفي والتحول نحو نقاشٍ خامسٍ يخفف من حدة الاستقطاب البرادايبي السائد، وقادر على إعادة نقل اهتمام الباحثين من البرادايما المشاركة في النقاش إلى الإشكاليات التي يدور حولها النقاش. لذلك، فقد شدد البحث على أن الميزة الأساسية للنقاش الخامس تتمثل في الانتقال من التركيز على أطراف النقاش إلى التركيز على الإشكاليات التي يدور النقاش حولها، لأن تجربة النقاشات السابقة أثبتت أن التركيز على الأطراف غالبًا ما ينتهي إلى نسيان المقاربات النظرية غير المهمنة والمُنظَرين الذين لا يُصنَّفون ضمن قوائم الشخصيات المعرفية الأكثر تأثيرًا على الحقل.

تم تمحيص فرضية البحث في سياقٍ تاريخيٍ يستعرض على الأقل العقود الثلاثة الأخيرة من التاريخ المعرفي للحقل. حيث تم تسليط الضوء على حالة التخصص بعد أكثر من عقدين من إطلاق النقاش الرابع، ثم محاولة تفكيك المسوغات التي من شأنها تبرير الدعوة إلى تقويضه والشروع في بناء نقاشٍ جديد. وقد تبين أن مساعي إقحام نظرية التعقد، إلى جانب فشل النقاش الرابع في تقديم إجاباتٍ واعدة لعدة إشكاليات عالقة خلال النقاشات السابقة، هي ما يزيد الاهتمام ببناء نقاشٍ خامسٍ جديد داخل الحقل.

لقد أصبح التعقد، خلال السنوات الأخيرة، جزءًا لا يتجزأ من الخطاب المعرفي للحقل. حيث تحيلنا الأدبيات ذات الصلة إلى العديد من المفاهيم المؤصلةً نظرًا والتي تحمل وصف المعقد(ة): كمفهوم الاعتماد المتبادل المعقد

(جوزيف ناي وآخرون): التعلم المعقد (ألكسندر ونْت)؛ الأمن المعقد (كانْ بوْث وآخرون)؛ والتنشئة الاجتماعية المعقدة (ترين فلوكهارت). ويشمل النفوذ المتزايد لنظرية التعقد في أدبيات العلاقات الدولية العديد من مجالات البحث، مثل الدراسات المراجعة للأطروحات العقلانية، البنائية وما بعد الحداثية؛ دراسات التاريخ الدولي، دراسات العولمة، دراسات التكامل الأوروبي، (حل) النزاعات، دراسات التنمية، دراسات بناء الدولة، دراسات صنع السياسة العامة، والدراسات الأمنية.

أكد البحث على الطبيعة العابرة للتخصصات التي تميز نظرية التعقد. كما أكد على أهمية الفرص المعرفية، التي ينطوي عليها مشروع إقحام نظرية التعقد داخل الحقل، لكسر قوقعة التخصص التي يحصرُ نفسه داخلها، والسعي - على نحوٍ حثيثٍ - للانخراط أكثر فأكثر في حركة "التلاقح" بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية التي تدفع نحوها فلسفة التعقد. لذلك، وفي هذا الصدد، جاءت التوصية العلمية الأساسية بأن تشجع المؤسسات البحثية المتخصصة في العلاقات الدولية والسياسة العالمية على انخراط المزيد من الباحثين الذين تلقوا تكوينًا أساسيًا في الفيزياء النظرية والرياضيات (الإحصائية) والبرمجيات الحاسوبية وغيرها. وهي حركة ضرورية من أجل تذليل الصعوبات التي يواجهها طلبة العلاقات الدولية في فهم الجوانب الرياضية المعقدة التي ينطوي عليها مشروع إقحام نظرية التعقد داخل الحقل.

إن الدراسات العابرة للتخصصات ليست مجرد تطور منهجي محض، لكنها ضرورة تزداد إلحاحًا كلما زاد التعقد في الواقع الذي تعودت التخصصات على البحث فيه كلٌّ على حدّته. وقد أثبت مسار التقدم العلمي، خلال العقود الأخيرة، أن الواقع كلما ازداد تعقدًا، أو كلما تم اكتشاف المزيد من مظاهر التعقد فيه، زادت الحاجة لدراسته من منظور عدة تخصصاتٍ معرفية. لذلك، فمن الواضح اليوم أن واقع السياسة الدولية/العالمية أصبح معقدًا على نحو يصعب معه التفكير فيه عبر معرفةٍ متخصصةٍ في حقلٍ معرفي بعينه. لأنه من الواضح، أيضًا، أن من بين جميع الأنظمة التي يتألف منها الكون، تعتبر الأنظمة الاجتماعية/التاريخية الأكثر تعقدًا على الإطلاق، الأكثر بُعدًا عن الاستقرار، الأكثر انفتاحًا على الزخم اللامتناهي من المتغيرات (المستقلة خارج حدودها)، وفي نهاية المطاف الأكثر استعصاءً على الدراسة والفهم. تزداد خاصية التعقد حدة عندما يتعلق الأمر بالنظام الدولي/العالمي الذي يُجسّد، على نحوٍ واضح، حالة نظام معقد يتشكل بدوره من عدد لا متناهٍ من الأنظمة المعقدة.

فضلا عما سبق، تم فحص السياق الذي يمكن أن يؤصل لمشروع إقحام نظرية التعقد، سواءً من حيث وعوده المنتظرة أو من حيث حدوده التي يمكن (وينبغي) التعامل مع بعضها كقرصٍ يجب انتهازها من أجل الدفع بالمشروع قُدّمًا. في هذا الصدد، حاول البحث إثراء نقاشات أساسية ثلاثة: نقاشٌ حول الكيفية التي يشكل بها التعقد الخاصية الأبرز لعمليات وتفاعلات السياسة العالمية خلال العقود الثلاثة الأخيرة؛ نقاشٌ حول التعقد كمقاربةٍ للعلاقات الدوليّة، وما يعنيه إعادة فهم النظام الدولي كنظام معقد بدلا من الوصف التقليدي الذي يقدمه كنظام

فوضوي البنية، والذي حافظت عليه مختلف التقاليد النظرية المتعاقبة؛ ونقاشٌ حول حدود هذا المشروع المعرفي. هناك، على الأقل، أربع موضوعاتٍ رئيسية ينبغي التوقف عندها في ما يتعلق بمضامين هذه النقاشات الثلاثة:

أولاً، تساعدنا نظرية التعقد في فهم النظام الدولي كنظامٍ عالمي معقد و شواشي السلوك أكثر من كونه نظاماً فوضوياً. مما يعني ضرورة مشكلة فرضية الفوضى كفرضية مؤسّسة للحقل، لأن هذه الأخيرة تحيلنا إلى مفهوم تبسيطي لنظامٍ متزايد التعقد. لذلك، من غير المدهش أن المقاربات التي عولت عليه ظلت غير قادرة على تفسير أنماطٍ غير نادرة من العمليات والتفاعلات، كالتعاون طويل المدى أو (صمود) الاندماج الإقليمي. وحتى في ما يتعلق بالتفاعلات ذات النمط الصراعي، من الواضح أن فرضية الفوضى، المتمركزة بشدة حول الدولة، بالكاد تستطيع تفسير المسارات التي تظهر وتتحول وتنتهي عبرها علاقاتُ العداة والصداقة في النزاعات مابعد الدولية شديدة التعقد، والتي تلعب فيها الفواعلُ مادون الدولتية دوراً حاسماً.

ثانياً، تدفعنا استبصارات نظرية التعقد نحو مساءلة تسمية "الدولي" في حقل العلاقات الدولية والبحث في مصطلحات بديلة أكثر دلالة على التحول الأنطولوجي في طبيعة الواقع، وعلى التحول الاستمولوجي في الكيفية التي ينبغي أن نتصور بها هذا الواقع. وقد تمت المحاججة لصالح توسيع التعريف التقليدي للحقل لتشمل جميع الفواعل والأفعال التي يمكن أن تكون لها آثارٌ مافوق الدول، على أن الفعل لا ينبغي أن يكون فورياً أو مباشراً لكي يتم التعاملُ معه كفعلٍ دولي/عالمي، إذ يمكن أن يستغرق الأمر فترة زمنية غير محدودة على سهم الزمن. وهو ما يتفق مع نمط التأثير غير الفوري الذي تحدته حركة جناحي الفراشة في نظرية أثر الفراشة. كما تم التشديد على أن نوايا الفاعل لا تشكل أي فرق في تسمية أفعاله أفعالاً دولية/عالمية. فحتى إذا كانت نيته تقتصر على أن يكون فعله محلياً أو محدود التأثير على الآخرين، ينبغي التعاملُ معه كفعلٍ دولي/عالمي إذا كانت له تداعيات غير مقصودة و/أو غير فورية تتجاوز الدولة. هذا التعريف من شأنه أن يعيد النظر في جميع أشكال التمييزات والتعارضات المؤسّسة للمقاربات السائدة، كالتمييز بين القوى الكبرى والدول الصغرى عند الواقعيين أو بين القوة الصلبة والناعمة عند المؤسّساتيين، أو التعارض بين المادي والاجتماعي عند البنائين أو بين الأمن الداخلي والخارجي في الدراسات الإستراتيجية التقليدية، لأن تجاهل أدوار الفواعل والأفعال الصغيرة/المهملة من شأنه أن يحول دون رؤية الكيفية التي تتعاظم بها آثارها لينتهي بها مسارٌ من التفاعلات المعقدة إلى إحداث تغييراتٍ بنيويةٍ حادة في السياسة العالمية برمتها.

ثالثاً، يدعو أنصار نظرية التعقد إلى عبور الحدود الفاصلة بين مستويات التحليل التقليدية، والتأمل في الارتباطات (البينية) بين هذه المستويات والكيفية التي تنتفي بها التراتبية التقليدية بينها وتصبح جميعها مهمة في أي عملٍ تحليلي، فضلاً عن الإمكانية المستمرة في انبثاق مستوياتٍ جديدة جراء التعقد المتزايد في السياسة العالمية. تنطلق هذه الدعوة من النقد الموجه للكيفية التي يؤدي بها مفهوم مستويات التحليل إلى تشكيل تراتبيةٍ خطية مضلّلة لا تصف الواقع الاجتماعي المعقد كما هو عليه فعلاً، كما يؤدي إلى فرض حدودٍ متخيّلة – ومضلّلة كذلك – بين الدولة والنظام، كانعكاسٍ منطقي للتمييز الذي يفرضه المفهوم بين وحدة التحليل ومستوى التحليل. ويمتد هذا النقد ليشمل

جميع أشكال التمايزات المثنوية في أدبيات الحقل، على غرار الداخلي والخارجي، أو المحلي والعالمي. كما تستند هذه الدعوة إلى استنتاجات ونُت التي مفادها أن الحدود التي تفرضها المقاربات النظرية السائدة بين الدولة والنظام (الدولي) هي مجردُ بناءٍ اجتماعي، وهي في حاجةٍ إلى أن تتم مَشكلتها لا أن يتم التعامل معها كمعطى مسبق، لأن التعامل معها كذلك يجعلُ التفكيرَ عبر مستويات التحليل مشكلة أكثر من كونه حلاً بالنسبة للحقل.

رابعاً، تستند نظرية التعقد إلى ابستمولوجيا لوضعية، تتمثل في الواقعية النقدية. وهو ما يجعل تموقعها واعدًا إزاء بناءٍ مراجعةٍ جادة وذات طابعٍ تقدمي لمضامين النقاش التقليدي بين الوضعية وما بعد الوضعية، الذي استمر في الإلقاء بظلاله على الحقل لحقبتين كاملتين (حقبة النقاش الثالث والنقاش الرابع). تعيد الواقعية النقدية النظر في الأنظمة الاجتماعية، بما في ذلك النظام الدولي، باعتبارها أنظمة مفتوحة وليست مغلقة. حيث تجادل بأن الارتباط السببي الثابت والدائم بين الأسباب والنتائج، كما يتصوره الوضعيون، لا يتجسد إلا في الشروط التي يمكن التحكم فيها تجريبياً. لذلك، من غير المفاجئ أنه ما من قوانين عامة، بالعمومية التي يتصورها الوضعيون، تم اكتشافها في عمل الأنظمة الاجتماعية، لأن هذه الأخيرة تتسم أساساً بكونها مفتوحة وليست مغلقة. تتفاقم هذه المشكلة مع الحجج التي يدافع عنها الباحثون في مجال نظرية التعقد بشأن ندرة الأنظمة المغلقة في الطبيعة برمتها، ما يعني ضرورة إعادة النظر في جدوى البحث في قوانينٍ سببيةٍ عامة قادرة على التفسير والتنبؤ كليهما.

فضلاً عما سبق، قام البحث بفحص ثلاثة إشكالياتٍ أساسية من شأن النقاش الخامس أن يستمر في إنتاج التبادل المعرفي بشأنها: إشكالية السببية، إشكالية النظرية الكبرى، وإشكالية الهيمنة الغربية على الحقل. وقد انطلق من الافتراض بأن تزايد الاهتمام بإسهامات نظرية التعقد في السياسة العالمية - إلى جانب فشل النقاش الرابع في تقديم إجاباتٍ حول عدة إشكاليات عالقة خلال النقاشات السابقة - هو ما يزيد الاهتمام ببناء نقاشٍ خامس جديد. واتضح، بذلك، أن الميزة الأساسية للنقاش الخامس تكمن فعلاً في الانتقال من التركيز على أطراف النقاش إلى التركيز على الإشكاليات التي يدور النقاش حولها. إذ بينت تجربة النقاشات السابقة أن التركيز على الأطراف غالباً ما ينتهي إلى نسيان الأطراف غير المهيمنة.

تتمحور الاستنتاجات الأساسية التي يمكن تسجيلها، في خاتمة هذا البحث، حول العلاقة بين النقاش الخامس الناشئ وإسهامات نظرية التعقد التي من المتوقع أن يستمر باحثو العلاقات الدولية في تطويرها عبر مختلف مجالات البحث الفرعية للحقل. إن النقاش الخامس ليس نقاشاً بين مجموعة من الأطراف المنقسمين على خطوط فصل وتعارض أياً كانت طبيعتها (منهجية، أنطولوجية أو ابستمولوجية) كما بينت الخبرة الطويلة للحقل مع النقاشات الكبرى السابقة، ولكنه نقاش في الأساس حول جملةٍ من الإشكاليات التي تتفق الجماعة المعرفية على كونها إما إشكالياتٍ مستعصية فشلت مختلف أشكال التبادل المعرفي - نقاشاتٍ كبرى أو غير كبرى - في معالجتها، أو أنها إشكاليات لم يستوفِ النقاش حولها مشاركة النظريات غير المهيمنة.

تبدو هذه الإشكاليات ابستمولوجية في جوهرها وفي كيفية البحث فيها، غير أن الدروس التي يسعى الحقل إلى استخلاصها من نظرية التعقد من شأنها أن تعيد تحويل مركز اهتمامه نحو القضايا والمشاكل الأنطولوجية في السياسة العالمية متزايدة التعقد. لذلك، سبق وأن جادل البحث – مع ألكسندر وُنت – بأن الشغل الشاغل بالنسبة لنا، في حقل العلاقات الدولية، ينبغي أن يكمن في تحسين معرفتنا حول الكيفية التي يعمل بها العالم، وليس في القلق حول تحسين معرفتنا بالكيفية التي نعرف بها الكيفية التي يعمل بها العالم. لذلك، يبدو أن ما يحتاج إليه الحقل هو إنتاج نظريات تقوم على مبدأ توجيهه/إرشاد الفعل (action-guiding)، الذي تقوم عليه النظريات الموجهة للتعامل مع التحديات السياسية في العالم الواقعي، أكثر من تلك التي تقوم على مبدأ الكشف عن العالم (world-revealing). إن الخوض في مسائل ابستمولوجيا العلاقات الدولية من شأنه أن يشتت انتباهنا ويصرفنا عن العمل الحقيقي الذي ينبغي الانشغال به، وهو العلاقات الدولية في حد ذاتها. ينبغي أن تكون نقاشاتنا حول قضايا الدرجة الأولى (الموضوع في حد ذاته)، وليس حول قضايا الدرجة الثانية (المنهج)، إذا ما استعملنا تصنيف توماس كُون ذائع الصيت.

تكمن مشكلة النقاشات الأربعة الكبرى، والتي يسعى النقاش الخامس إلى تجاوزها، في أنها تكون قد ساهمت في جعل خطاب ابستمولوجيا يشوب تفكيرنا حول السياسة العالمية. حيث أدى إلى استقطاب الحقل ضمن "حروب بين" النظريات أكثر منها "نقاشات بين" النظريات. لذلك، فإن المأمول من تزايد الاهتمام بالاستبصارات التي تزودنا بها نظرية التعقد هو أن ينتقل الحقل من وضع "النقاشات بين" النظريات إلى "نقاشات حول" المشكلات الملحة في واقع السياسة العالمية.

في هذا السياق، يتفق هذا البحث تمامًا مع توصية رودرا سيل و بيتر كاتزنشتاين بأن المخرج من أزمة النظريات والنقاشات الكبرى لا يكمن في نبذها، ولكن في نزع الطابع المركزي عنها. وينبغي أن يسري هذا المنطق على بقية الأزمات التي يُنتجها الجدل حول عددٍ من قضايا الدرجة الثانية. مثلاً، لا يكمن المخرج من الأزمة المترتبة عن الجدل حول هيمنة النظريات الغربية في استبدالها بنظرياتٍ غير غربية، بل في السعي لجعل الحقل أكثر تعددية وأكثر انفتاحاً أمام الإسهامات القادمة من الأطراف. تمامًا كما أن المخرج من الأزمة الناتجة عن الجدل حول الوضعية لا يكمن في رفضها والتخلي عنها بقدر ما يكمن في التفكير في ابستمولوجياتٍ بديلة، من شأنها أن تساهم في تطوير الحقل وإثرائه جنباً إلى جنبٍ مع ابستمولوجيا الوضعية. في هذا السياق، تأتي ادعاءات الواقعيين النقديين بأن العالم أشدُّ تعقداً من أن تتمكن ابستمولوجيا معينة أو نظرية معينة من فهمه (لوحدها).

لقد قام البحثُ بمشكلة ظاهرة التعاقب في النقاشات الكبرى، حيث سُلط الضوء على موقفين بارزين: الموقف الذي يمثله أول ويفر والقائل بأن النقاشات تحتدم وتخدم تبعاً لطبيعة الانقسامات بين التقاليد البحثية المساهمة في الحقل؛ والموقف الذي يمثله ديفيد لايك والقائل بأن النقاشات لا تبدأ ولا تنتهي في لحظاتٍ محددة – أو على الأقل قابلة للتحديد، حيث يجادل بأن جميع النقاشات الكبرى بقيت محتدمة إلى غاية اليوم. وقد سعى هذا البحث، من جانبه، إلى تبيين الدعوة إلى إعادة النظر في النقاش الرابع باعتباره "الصورة الذاتية" الملائمة لتوصيف

حالة الحقل مع مطلع القرن الحالي، خاصة مع تزايد حجم الأصوات التي تدعو إلى (البدء في) التفكير في العلاقات/السياسة الدولية كنظامٍ معقد شواشي السلوك، وبالتالي أخذ إسهامات واستبصارات نظرية التعقد على محمل الجد. وسيكون من شأنه هذا التحول أن يسمح بإثراء تبادلٍ معرفي - تعددي، نقدي وبمضامين تأملية - حول مختلف الإشكاليات والقضايا، النظرية والسياسية، سواءً كانت تقليدية سبق وطرحها النقاشات التقليدية أو كانت جديدة يطرحها التعقد المتزايد في السياسة العالمية.

إذا كان المرجحُ أن النقاشات الكبرى لن - ولا ينبغي أن تتوقف - عن استقطاب الحقل، فإن الخطوة التي يجب القيام بها لا تكمن في مقاومة هذه النقاشات، بل في ضرورة تحسين وعي الجماعة المعرفية بالشكل الذي ينبغي أن تكون عليه، وبالخصائص الضرورية التي ينبغي أن تنطوي عليها. وبالعودة إلى استبصارات نظرية التعقد، يمكن التفكير في الوعي بالتعقد، الاضطراب، اللابقيين، الازدواجية، الاحتمية واللاخطية كخصائص أصيلة وغير قابلة للاختزال في واقع السياسة العالمية؛ الوعي بالتأثر الثابت والمستمر بين مختلف أطراف الثنائيات التي تأسس عليها الحقل وكرستها النقاشات الأربعة الأولى، كالمحلي/العالمي، الداخلي/الخارجي، العام/الخاص، السياسي/الاقتصادي، المادي/الاجتماعي وغيرها؛ الوعي بعدم إمكانية "النظرية الكبرى"؛ الوعي بالقيمة المضافة للانتقائية التحليلية؛ الوعي بضرورة تفكيك المركزية العديدة المؤسّسة للحقل، كمركزية الاستمولوجيا الوضعية ومركزية النظريات الغربية. ويبقى الاستبصار الأساسي يكمن في أهمية التشجيع على تطوير بحوثٍ توجهها مشكلات وتحديات السياسة العالمية أكثر مما توجهها البرادايمايات أو التقاليد البحثية. هذه الخطوة من شأنها أن تعيد منطلق البحث إلى وضعه الطبيعي بعد أن قلبته هذه البرادايمايات رأساً على عقب، بحيث تصبح النظريات أدواتٍ لحل المشكلات الجوهرية في واقع السياسة العالمية، بدلا من أن تكون هذه المشكلات مجرد أدواتٍ لاختبار النظريات من أجل إثبات أفضلية بعضها مقارنة ببعض.

في ما يتعلق بموضع هذا العمل العلمي ضمن خريطة الأدبيات ذات الصلة، فقد كان البحثُ يهدف في الأساس إلى تقديم صورة توليفية بين فئتين من هذه الأدبيات: الأدبيات التي تجادل بأن الحقل يعرف تحولاً نحو نقاشٍ خامس من جهة، والأدبيات التي تدعو إلى تحول الحقل نحو تبني المفاهيم والافتراضات والأدوات التحليلية التي (يمكن أن) تزوده بها نظرية التعقد من جهةٍ أخرى. وقد بين هذا البحث أن هذين النمطين من التحول يتسمان بالتزامنٍ أحدهما مع الآخر، تماماً كما يتسمان بأن كلاً منهما يشكل الآخر. لذلك، فهو يزعم أنه يفتح مجالاً واسعاً للتجسير بين الدراسات التأملية/ماوراء النظرية في (تاريخ) نظريات العلاقات الدولية والبحوث التي تسعى إلى مقارنة مسائل السياسة الدولية/العالمية من منظور التعقد.

أخيراً، نود الاختتام بالتشديد على ثلاثة توصيات أساسية تستمد أهميتها من مختلف مباحث هذه الأطروحة: التوصية الأولى هي أن حقل العلاقات الدولية ينبغي أن يكون حقلاً معرفياً دولياً (an international field of International Relations)، أكثر من كونه مشروعاً معرفياً متمركزاً حول دولةٍ واحدةٍ (الولايات المتحدة) أو مجموعةٍ

محدودةٍ من دول العالم (الغرب الكبير). هذا من شأنه أن يعيد تأهيل الحقل ليتمكن من التعامل مع أوسع قطاع ممكن من التحديات والمشكلات السياسية التي تواجه البشرية جمعاء.

التوصية الثانية هي أن حقل العلاقات الدولية ينبغي أن يكون تعدديًا، ما يعني أنه من الأفضل للجميع، وعلى حدٍ سواء، التصرفُ على أساس قاعدة "الاعتراف المتبادل" تجاه الأسئلة التي يفضلها كلُّ طرفٍ من أطراف النقاشات المعرفية المختلفة. وإذا أُريد لهذا الحقل أن يكون نقديًا وتأمليًا، فيجب الإقرار بأنه سيكون في حاجة إلى كل/أي شكلٍ من أشكال المعرفة التي يمكنه الحصول عليها. وهو ما من شأنه أن يحرره من فخ "الإصرار الدوغمائي على يقينية ادعاءاته"، على حد تعبير ميليا كوركي و كولين وايت، ويدفعه نحو مزيد من الالتزام بالنقد الثابت المستمر لتلك الادعاءات.

أما التوصية الثالثة فهي أن حقل العلاقات الدولية لا ينبغي أن يلتزم فقط بتقديم الوصف، لكن بتقديم الوصفة أيضا (description and prescription)، ولا ينبغي أن يكون هناك أيُّ مجالٍ للفصل، أو المفاضلة، بينهما. أن نقدم الوصف يعني أن نتكلم عن العالم كما هو عليه. أن نقدم الوصفة يعني أن نتكلم عن العالم كما ينبغي أن "يصبح" عليه، وهذا يختلف تمامًا عن التكلم عنه كما ينبغي أن "يكون" عليه، فالمسعى الأخير ينطوي على الاستغراق في التمني وعلى شحنة معيارية مفرطة، بينما ينطوي المسعى الأول على الاستغراق في البحث والتقصي عن إمكانيات ومسارات تغيير العالم مما هو عليه نحو ما ينبغي أن يصبح عليه.

قائمة المراجع

ا. المراجع باللغة العربية

ا-1- الكتب

- أبو زيد، سمير. (2009) العلم والنظرية العربية إلى العالم. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الخولي، يمى طريف. (2014) مشكلة العلوم الإنسانية: تقنيها وإمكانية حلها. مصر: مؤسسة هندواي.
- الخولي، يمى طريف. (2000) فلسفة العلم في القرن العشرين. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- العالم، محمود أمين. (2003) فلسفة المصادفة. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- بدر، عبد الرحيم. (1986) الكون الأحذب: قصة النظرية النسبية. بيروت: مؤسسة مصري للتوزيع.
- براون، كريس. (تر. مركز الخليج للأبحاث) (2004) فهم العلاقات الدولية. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث.
- برودي، باروخ. (تر. نجيب الحصادي) (1997) قراءات في فلسفة العلوم. بيروت: دار النهضة العربية.
- بروكمان، جون. (تر. فاطمة غنيم) (2009) الخمسون سنة المقبلة: مستقبل العلوم خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين. الإمارات العربية المتحدة: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث.
- بريغوجين، إليا واستنجرز، إزابيلا. (تر. طاهر شاهين و ديمة طاهر شاهين) (2008) نظام ينتج عن الشواش: حوار جديد بين الإنسان والطبيعة. دمشق: الهيئة العام السورية للكتاب.
- بلكا، إلياس. (2009) الوجود بين السببية والنظام. الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- بن عنتر، عبد النور. (2005) البعد المتوسطي للأمن الجزائري: أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية.
- بيتبول، ميشيل. (تر. موسى ديب الخوري) (2014) القرب الموعي من الواقع: اللاواقعية وشبه الواقعية في الفيزياء. دمشق: دار معابر للنشر والتوزيع.
- تورين، آلان. (تر. جورج سليمان) (2011) براديجما جديدة لفهم عالم اليوم. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- غريبين، جون. (تر. صبحي عطالله) (2013) البساطة العميقة: الانتظام في الشواش والتعقيد. مصر: الهيئة المصرية للكتاب.
- جونز، فيليب. (تر. محمد الخواجه) (2010) النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية. مصر: مصر العربية للنشر والتوزيع.
- جينز، جيمس. (تر. جعفر رجب) (1981) الفيزياء والفلسفة. مصر: دار المعارف.
- رودريك، داني. (تر. رحاب صلاح الدين) (2014) معضلة العولمة. مصر: مؤسسة هندواي للتعليم والثقافة.
- غريبين، جون. (تر. فتح الله الشيخ) (2010) البحث عن قطة شرودينغر: الفيزياء الكمية والواقع. القاهرة: كلمات عربية للنشر.
- غليك، جيمس. (تر. أحمد مغربي) (2008) نظرية الفوضى: علم اللامتوقع. بيروت: دار الساقى.
- غليك، جيمس. (تر. علي يوسف علي) (2000) الهبولية تصنع علمًا جديدًا. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- غيلبين، روبرت. (تر. مركز الخليج للأبحاث) (2004) الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية. إ.ع.م: مركز الخليج للأبحاث.
- سالسبورغ، ديفيد. (تر. رنا النوري) (2003) ذواقة الشاي: كيف أحدث الإحصاء ثورة علمية في القرن العشرين. الرياض: العبيكان.
- فولر، ستيف. (تر. نجيب الحصادي) (2012) كون ضد بوبر: الصراع من أجل روح العلم. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

فتجنشتاين، لودفيغ. (تر. عزمي إسلام) (1985) بحوث فلسفية، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت.

فيشر، ديفيد. (تر. عماد عواد) (2014) الأخلاقيات والحرب: هل يمكن أن تكون الحرب عادلة في القرن الحادي والعشرين؟ الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

كريب، إيان. (تر. محمد عصفور) (1999) النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس. الكويت: المجلس الوطني للثقافة.

لاشلو، إرفين. (تر. معين رومية) (2011) الرؤية المنظوماتية للعالم: نظرة كلانية إلى عصرنا. دمشق: الهيئة العامة للكتاب.

لورسا، فرونسوا. (تر. زينا مغربل) (2014) علم الفوضى. الرياض: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

ليندلي، ديفيد. (تر. نجيب الحصادي) (2009) مبدأ الريبة: أينشتاين، هايزنبورغ، بور والصراع من أجل روح العلم. الإمارات العربية المتحدة: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الطبعة الأولى.

موران، إدغار. (تر. هناء صبيحي) (2009) النهج: إنسانية البشرية. الإمارات العربية المتحدة: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث.

موران، إدغار. (تر. أحمد القصور و منير الحجوجي) (2004) الفكر والمستقبل: مدخل إلى الفكر المركب. المغرب: دار توبقال.

طالب، نسيم. (تر. حليم نسيب نصر) (2009) البجعة السوداء: تداعيات الأحداث غير المتوقعة. بيروت: الدار العربية للنشر.

واينبرغ، ستيفن. (تر. أدهم السمان) (2006) أحلام الفيزيائيين بالعثور على نظرية نهائية، جامعة شاملة. دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة الثانية.

وولف، فريد ألان. (تر. أدهم السمان) (2002) مع القفزة الكمومية. دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.

هيكوك، روجر وآخرون (محررين). (تر. اليز أغزريان). (2011) البحث النقدي في العلوم الاجتماعية: مداخلات شرقية – غربية عابرة للتخصصات. بيرزيت: منشورات جامعة بيرزيت.

2-1- مذكرات وأطروحات

بوحريص، محمد الصديق. (2012) حوكمة الصحة العالمية بين الأسس المعيارية والمصالح التجارية. مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة.

بويحايوي، عبد الكريم. (2008) الخواء الاجتماعي: دراسة نظرية وميدانية تحليلية لظاهرة الانحلال المنظم. أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر.

خير، شهرزاد. (2012) دور المنظمات غير الحكومية في الحوكمة الاقتصادية العالمية. مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة.

زقاع، عادل. (2009) النقاش النظري الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية. أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة.

لموشي، طلال. (2014) دور الفواعل غير الدولتية في العلاقات الدولية. أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة.

3-1- مقالات محكمة

- بن عنتر، عبد النور. (2002) "الدولة والعولمة وظهور 'مجتمع مدني عالمي'". شؤون الأوساط، ع 107.
- بورتون، جيمس. و برادفورد الإبن، كولن. (2007) "الحكومة العالمية: قوى فاعلة جديدة، قواعد جديدة". مجلة التمويل والتنمية، عدد ديسمبر 2007.
- زقاع، عادل. (2012) "العصر الوسيط الجديد وتداعياته على النظرية والممارسة في العلاقات الدولية". مجلة المفكر، ع 7.
- ماوري، ماثيو وآخرون. (2007) "ما هي أضخم التحديات الكبرى في إدارة المدن الكبرى: ثلاثة وجهات نظر بشأن الطرق المختلفة للإدارة الجيدة". مجلة التمويل والتنمية، عدد سبتمبر 2007.

4-1- مقالات منشورة على الإنترنت

- أنانثسوامي، أنيل. (تر. أحمد شكل) "ظلال الكم: تفاقم لغز المادة". مجلة نيو ساينتيسست المجلد 218، العدد 2898، يناير 2013. <http://www.hindawi.org/safahat/74863749> (تم التصفح بتاريخ 2015.6.28)
- سكاتسشنايدر، د. "أشكال إيشر المجازية"، مجلة العلوم: الترجمة العربية لمجلة ساينتيفيك أمريكان المجلد 11، مارس 1995. <http://www.loommagazine.com/Articles/ArticleDetails.aspx?ID=60>: (تم التصفح بتاريخ 2015.2.13)
- كارلستون، شاون. "الوقوع في الشواش". مجلة العلوم الصادرة عن مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، عدد فبراير 2000. http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/3loum/00/18-howat_elm.pdf (تم التصفح بتاريخ 2015.4.14)

II. المراجع باللغة الانجليزية

II-1- Books and Books' Chapters:

- Acharya, Amitav and Buzan, Barry. (eds.) (2010) *Non-Western International Relations Theory: Perspectives on and Beyond Asia*. London: Routledge.
- Annik, Wibben T. R. (2014) "On Narrative, Metaphor and the Politics of Security." in Michael Hanne et al. (eds.), *Warring with Words: Narrative and Metaphor in Politics*. NY: Psychology Press.
- Armstrong, David. (2006) "The Nature of Law in an Anarchical Society." in Richard Little and John Williams (eds.), *The Anarchical Society in a Globalized World*. UK: Palgrave Macmillan.
- Axelrod, Robert. (1997) *The Complexity of Cooperation*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Axelrod, Robert. (1984) *The Evolution of Cooperation*. NY: Basic Books.
- Baldwin, David A. (1993) "Neoliberalism, Neorealism and World Politics." in David A. Baldwin (ed.), *Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate*. NY: Columbia University Press.
- Baylis, John. (2001) "International and Global Security in the Post-Cold War Era." in John Baylis and Steve Smith (eds.), *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations*. NY: Oxford University Press.
- Bellamy, Alex J. (2007) "The English School." in Martin Griffiths (ed.), *International Relations Theory for the Twenty-First Century*. NY: Routledge.

- Booth, Ken and Smith, Steve. (eds.) (1997) *International Relations Theory Today*. Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press, Second Edition.
- Braumoeller, Bear F. (2009) "Rediscovering Complexity and Synthesis." in Gary King et al. (eds.), *The Future of Political Science: 100 Perspectives*. London and NY: Routledge.
- Brown, Chris. (2005) *Understanding International Relations*. NY: Palgrave Macmillan, Third edition.
- Brown, Chris. (2001) "Fog in the Channel: Continental International Relations Theory Isolated." in R. M. A. Crawford and D. S. Jarvis (eds.), *International Relations—Still an American Social Science? Toward Diversity in International Thought*, Albany, NY: State University of NY.
- Brown, Chris. (1992) *International Relations Theory: New Normative Approaches*. NY: Columbia University Press.
- Brown, Theodore. et al. (2012) *Chemistry: The Central Science*. USA: Prentice Hall, 12th Edition.
- Brown, David. et al. (2000) "Globalization, NGOs, and Multisectoral Relations." in Joseph S. Nye Jr. and John D. Donahue (eds.), *Governance in a Globalizing World*. Washington, D.C.: Brookings Institution Press.
- Bull, Hedley. (2002) *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics*. NY: Palgrave, 1st Edition 1977, 3rd Edition.
- Burchill, Scott et al. (2005) *Theories of International Relations*. NY: Palgrave Macmillan, Third Edition.
- Buzan, Barry. and Hansen, Lene. (2009) *The Evolution of International Security Studies*. NY: Cambridge University Press.
- Buzan, Barry. and Wæver, Ole. (2003) *Regions and Powers*. NY: Cambridge University Press.
- Carlsnaes, Walter; Risse, Thomas. and Simmons, Beth A. (eds.) (2002) *Handbook of International Relations*. London: Sage.
- Cashman, Greg. (2004) *What Causes War?* Maryland: Rowman & Littlefield.
- Cerny, Philip. (2010) *Rethinking World Politics: A Theory of Transnational Neopluralism*. Oxford: Oxford University Press.
- Clemens, Walter C. Jr. (2013) *Complexity Science and World Affairs*. NY: State University of NY Press.
- Cilliers, Paul. (1998) *Complexity and Postmodernism: Understanding Complex Systems*. NY: Routledge.
- Crawford, R. M. A. and Jarvis, D. S. (eds.) (2001) *International Relations – Still an American Social Science? Toward Diversity in International Thought*. Albany, NY: State University of NY Press.
- DeMars, William. (2005) *NGOs and Transnational Networks: Wild Cards in World Politics*. London: Pluto Press.
- Dessler, D. (2003) "Explanation and Scientific Progress." in C. Elman and M. F. Elman (eds.), *Progress in International Relations theory: Appraising the Field*. Cambridge: MIT Press.
- Dingwerth, Klaus. and Pattberg, Philipp. (2009) "Actors, Arenas, and Issues in Global Governance." in Jim Whitman (ed.), *Palgrave Advances in Global Governance*. NY: Palgrave Macmillan.
- Dougherty, James E. and Pfaltzgraff, Robert L. (2001) *Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey*. NY: Longman, Fifth Edition.
- Dunne, Tim. and Schmidt, Brian. (2001) "Realism." in John Baylis and Steve Smith (eds.), *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations*. NY: Oxford University Press, Second Edition.
- Elman, C. and Elman, M. F. (2003) "Introduction: Appraising Progress in International Relations Theory." in Colin Elman and Miriam Fendius Elman (eds.), *Progress in International Relations theory: Appraising the Field*. Cambridge: MIT Press.

- Elman, C. and Elman, M. F. (2003) "Lessons from Lakatos." in Colin Elman and Miriam Fendius Elman (eds.), *Progress in International Relations theory: Appraising the Field*. Cambridge: MIT Press.
- Ferguson, Yale H. and Mansbach, Richard W. (2003) *The Elusive Quest Continues: Theory and Global Politics*. Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall.
- Francis, Diana. (2004) *Rethinking War and Peace*. London: Pluto Press.
- Friedrichs, Jörg. (2004) *European Approaches to International Relations Theory*. USA: Routledge.
- Gharajedaghi, Jamshid. (2006) *Systems Thinking: Managing Chaos and Complexity*. USA: Elsevier Inc., Second Edition.
- Gilpin, Robert. (1981) *War and Change in World Politics*. NY: Cambridge University Press.
- Griffiths, Martin. (ed.) (2007) *International Relations Theory for the Twenty-First Century*. NY: Routledge.
- Haynes, Philip. (2003) *Managing Complexity in the Public Services*. England: Open University Press.
- Hoffman, Mark. (2003) "Critical Voices in a Mainstream Local: *Millennium*, the LSE International Relations Department and the Development of International Theory." in Harry Bauer and Elisabetta Brighi (eds.), *International Relations at LSE: A History of 75 Years*. London: Millennium Publishing Group.
- Hoffmann, Stanley. (1981) *Duties Beyond Borders: On the Limits and Possibilities of Ethical International Politics*. Syracuse: Syracuse University Press.
- Holsti, Kalevi. (1985) *The Dividing Discipline: Hegemony and Diversity in International Theory*. Boston, MA: Allen & Unwin.
- Hurd, Ian. (2008) "Constructivism." in Christian Reus-Smit and Duncan Snidal (eds.), *The Oxford Handbook of International Relations*. Oxford: Oxford University Press.
- Jarvis, Darryl. (2002) "Toward an Understanding of the Third Debate: International Relations in the New Millennium." in Darryl Jarvis (ed.), *International Relations and the Third Debate*. USA: Greenwood Publishing Group.
- Joll, James. and Martel, Gordon. (2006) *The Origins of the First World War*. NY: Pearson,
- Jones, Branwen Gruffydd. (ed.) (2006) *Decolonizing International Relations*. USA: Rowman & Littlefield Publishers, Inc.
- Jones, Seth G. (2014) *A Persistent Threat: The Evolution of al Qa'ida and Other Salafi Jihadists*. Washington, DC: National Defense Research Institute.
- Jordan, Richard et al. (2009) *One Discipline or Many?* Williamsburg: Wendy and Emery Reves Center for International Studies.
- Kahler, Miles. (1997) "Inventing International Relations: International Relations Theory after 1945." in Michael Doyle and G. John Ikenberry (eds.), *New Thinking in International Relations Theory*. Boulder: Westview.
- Kahler, Miles. (1993) "International Relations: Still an American Social Science?" in L. B. Miller and M. J. Smith (eds.), *Ideas and Ideals: Essays on Politics in Honor of Stanley Hoffmann*. Boulder, CO: Westview.
- Katzenstein, Peter. and Sil, Rudra. (2008) "Eclectic Theorizing in the Study and Practice of International Relations." in Christian Reus-Smit and Duncan Snidal (eds.), *The Oxford Handbook of International Relations*. Oxford: Oxford University Press.
- Kautilya (translated by R. Shamasastri) (1915). *Arthashastra*. Bangalore: Government Press.

- Kavalski, Emilian. (ed.) (2015) *World Politics at the Edge of Chaos: Reflections on Complexity and Global Life*. NY: State University of New York.
- Kavalski, Emilian. (2015) "Inside/Outside and Around: The Emerging Complexity of Global Life." in Emilian Kavalski (ed.), *World Politics at the Edge of Chaos: Reflections on Complexity and Global Life*. NY: State University of NY Press.
- Kissane, Dylan. (2011) *Beyond Anarchy: The Complex and Chaotic Dynamics of International Politics*. Stuttgart: Ibidem Press.
- Kowert, Paul. and Jaffrey, Legro. (1996) "Norms, Identity, and Their Limits: A Theoretical Reprise." in Peter J. Katzenstein (ed.), *The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics*. NY: Columbia University Press.
- Kugler, Jacek. (1993) "Political Conflict, War and Peace." in Ada W. Finifter (ed.), *Political Science: The State of the Discipline*. Washington, DC: American Political Science Association.
- Kurki, Milja. (2008) *Causation in International Relations: Reclaiming Causal Analysis*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Kurki, Milja. and Wight, Colin. (2007) "International Relations and Social Science." in T. Dunne, M. Kurki and S. Smith (eds.), *International Relations Theories: Discipline and Diversity*. Oxford: Oxford University Press.
- Laudicina, Paul. and Peterson, Erik. (2015) *Global Trends 2015–2025: Divergence, Disruption, and Innovation*. Global Business Policy Council.
- Lebow, Richard Ned. (2010) *Forbidden Fruit: Counterfactuals and International Relations*. NJ: Princeton University Press.
- Lebow, Richard Ned. (2010) *Why Nations Fight?* United Kingdom: Cambridge University Press.
- Lebow, Richard Ned. and Stein, Janice Gross. (2004) "Understanding the End of the Cold War as a Non-Linear Confluence." in Richard K. Herrmann and Richard Ned Lebow (eds.), *Ending the Cold War: Interpretations, Causation, and the Study of International Relations*. NY: Palgrave Macmillan.
- Lebow, Richard Ned. (2008) *A Cultural Theory of International Relations*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Lebow, Richard Ned. (2003) *The Tragic Vision of Politics: Ethics, Interests and Orders*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Levy, Jack S. (1983) *War in the Great Power System 1495–1975*. Lexington: University of Kentucky Press.
- Maliniak, Daniel. et al. (2007) *The View from the Ivory Tower: TRIP Survey of International Relations Faculty in the United States and Canada*. Williamsburg, VA: Program on the Theory and Practice of International Relations.
- Mesjasz, Czesław. (2008) "Complexity Studies and Security in the Complex World: An Epistemological Framework of Analysis." in Ali A. Minai et al. (eds.), *Unifying Themes in Complex Systems* (Vol. VI). USA: Springer.
- McKinlay, R. D. and Little, R. (1986) *Global Problems and World Order*. Madison: University of Wisconsin Press.
- Morgenthau, Hans J. (1960) *Politics Among Nations: The Struggle for Power*. NY: Knopf.
- Morsink, Johannes. (1999) *The Universal Declaration of Human Rights: Origins, Drafting and Intent*. Pennsylvania: University of Pennsylvania Press.
- Nayak, Meghana. and Selbin, Eric. (2011) *Decentering International Relations*. NY and London: Zed Books.
- Nye, Joseph S. Jr. and Donahue, John D. (eds.) (2000) *Governance in a Globalizing World*. USA: Brookings Institution Press.
- Patomäki, Heikki. (2002) *After International Relations: Critical Realism and the (Re)construction of World Politics*. London: Routledge.

- Peat, David. (2002) *From Certainty to Uncertainty*. USA: Joseph Henry Press.
- Phillips, Andrew B. (2007) "Constructivism." in Martin Griffiths (ed.) *International Relations Theory for the Twenty-first Century: An Introduction*. USA: Routledge.
- Rengger, N. J. (2005) *International Relations, Political Theory and the Problem of Order: Beyond International Relations Theory?* NY: Routledge.
- Reus-Smit, Christian. (2005) "Constructivism." in Scott Burchill et al. *Theories of International Relations*. NY: Palgrave Macmillan, Third Edition.
- Risse-Kappen, Thomas. (1996) "Collective Identity in a Democratic Community: The Case of NATO." in Peter J. Katzenstein (ed.), *The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics*. NY: Columbia University Press.
- Rosenau, James N. (2009) "Introduction: Global Governance or Global Governances?" in Whitman (ed.), *Palgrave Advances in Global Governance*. NY: Palgrave Macmillan.
- Rosenau, James N. and Czempiel, Ernst-Otto. (eds.) (2000) *Governance without Government: Order and Change in World Politics*. Cambridge: Cambridge University Press, First Edition 1992, Fifth Edition 2000.
- Rosenau, James N. and Durfee, Mary. (eds.) (2000) *Thinking Theory Thoroughly: Coherent Approaches to an Incoherent World*. USA: Westview Press, Second Edition.
- Rosenau, James N. (1997) "Many Damn Things Simultaneously: Complexity Theory and World Affairs." in David S. Albers and Thomas J. Czerwinski (eds.), *Complexity, Global Politics, and National Security*. USA: National Defense University.
- Rosenau, James N. (1990) *Turbulence in World Politics*. Princeton, New Jersey: Princeton University Press.
- Rousseau, David L. (2006) *Identifying Threats and Threatening Identities: The Social Construction of Realism and Liberalism*. California: Stanford University Press.
- Schmidt, Brian C. (2002) "On the History and Historiography of International Relations." in Walter Carlsnaes, Thomas Risse and Beth A. Simmons (eds.), *Handbook of International Relations*. London: Sage.
- Schmidt, Brian C. (1998) *The Political Discourse of Anarchy: A Disciplinary History of International Relations*. Albany, NY: State University of NY Press.
- Schweller, Randall L. (2003) "The Progressiveness of Neoclassical Realism." in C. Elman and M. F. Elman. (eds.), *Progress in International Relations theory: Appraising the Field*. Cambridge: MIT Press.
- Sil, Rudra. and Katzenstein, Peter. (2010) *Beyond Paradigms: Analytical Eclecticism in the Study of World Politics*. London: Palgrave.
- Sil, Rudra. (2004) "Problems Chasing Methods or Methods Chasing Problems? Research Communities, Constrained Pluralism, and the Role of Eclecticism." in Ian Shapiro, Rogers M. Smith and Tarek E. Masoud (eds.), *Problems and Methods in the Study of Politics*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Smith, Steve. (2008) "Six Wishes for a More Relevant Discipline of International Relations." in Christian Reus-Smit and Duncan Snidal (eds.), *The Oxford Handbook of International Relations*. Oxford: Oxford University Press.
- Smith, Steve; Dunne, Tim. and Kurki, Milja. (eds.) (2007) *International Relations Theories: Discipline and Diversity*. Oxford: Oxford University Press.

- Smith, Steve. and Baylis, John. (eds.) (2001) *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations*. NY: Oxford University Press, Second Edition.
- Smith, Steve. and Owens, Patricia. (2001) "Alternative Approaches to International theory." in John Baylis and Steve Smith (eds.), *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations*. NY: Oxford University Press.
- Smith, Steve. (1999) "Positivism and Beyond." in Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, *International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, and Beyond*. USA: Allyn & Bacon, Third Edition.
- Smith, Steve. (1997) "The Self-Images of a Discipline: A Genealogy of International Relations Theory." in Ken Booth and Steve Smith (eds.), *International Relations Theory Today*. Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press.
- Steans, Jill. et al. (2010) *An Introduction to International Relations Theory: Perspectives and Themes*. England: Pearson Education Limited, Third Edition.
- Steets, Julia. (2009) "Global Governance as Public Policy Networks and Partnerships." in Jim Whitman (ed.), Jim Whitman (ed.), *Palgrave Advances in Global Governance*. UK: Palgrave Macmillan.
- Stepin, Vyacheslav. (2003) "Evolutionism, the Anthropic Principle, and New Rationality." in Vladimir Arshinov and Christian Fuchs (eds.), *Causality, Emergence, Self-Organisation*. Moscow: NIA-Priroda.
- Suganami, Hidemi. (1996) *On the Causes of War*. NY: Oxford University Press.
- Thucydides. (translated by Rex Warner) (1954) *The Peloponnesian War*. London: Penguin Classics.
- Tickner, Arlene B. and Wæver, Ole. (eds.) (2009) *International Relations Scholarship around the World*. NY: Routledge.
- Tzu, Sun. (translated by Samuel B. Griffith) (1963) *The Art of War*. Oxford: Oxford University Press.
- UNCTAD. (2015) *World Investment Report 2015*. Geneva: United Nations Publication.
- Urry, John. (2005) *Global Complexity*. Cambridge: Polity Press.
- Vasquez, John. (2003) "Kuhn versus Lakatos? The Case for Multiple Frames in Appraising International Relations Theory." in C. Elman and M. F. Elman (eds.), *Progress in International Relations theory: Appraising the Field*. Cambridge: MIT Press.
- Vasquez, John. (1998) *The Power of Power Politics*. UK: Cambridge University Press.
- Vasquez, John. (1997) "The Post-Positivist Debate: Reconstructing Scientific Enquiry and International Relations Theory after Enlightenment's Fall." in Ken Booth and Steve Smith (eds.), *International Relations Theory Today*. Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press, Second Edition.
- Viotti, Paul R., and Kauppi, Mark V. (1999) *International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, and Beyond*. USA: Allyn & Bacon, Third Edition.
- Wæver, Ole. (2007) "Still a Discipline after all these Debates?" in Steve Smith; Tim Dunne and Milja Kurki (eds.), *International Relations Theories: Discipline and Diversity*. Oxford: Oxford University Press.
- Wæver, Ole. (2006) "The Inter-paradigm Debate." in Richard Little and Michael Smith (eds.), *Perspectives on World Politics*. UK: Routledge.
- Wæver, Ole. (2006) "The Rise and Fall of The Inter-paradigm Debate." in Richard Little and Michael Smith (eds.), *Perspectives on World Politics*. UK: Routledge.

- Waever, Ole. (1996) "The Rise and Fall of the Inter-Paradigm Debate." in Steve Smith, Ken Booth, and Marysia Zalewski (eds.), *International Theory: Positivism and Beyond*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Wallerstein, Immanuel. et al. (1996) *Open the Social Sciences: Report of the Gulbenkian Commission on the Restructuring of the Social Sciences*. Stanford: Stanford University Press.
- Waltz, Kenneth N. (1979) *Theory of international politics*. NY: McGraw-Hill.
- Waltz, Kenneth N. (1959) *Man, the State and War: A Theoretical Analysis*. NY: Columbia University Press.
- Weber, Cynthia. (2005) *International Relations Theory: A Critical Introduction*. NY: Routledge, Second Edition.
- Wendt, Alexander. (1999) *Social Theory of International Politics*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Wibben, Annik T. R. (2014) "On Narrative, Metaphor and the Politics of Security." in Michael Hanne, William D. Crano and Jeffery Scott Mio (eds.), *Warring with Words: Narrative and Metaphor in Politics*. NY: Psychology Press.
- Whitworth, Sandra. (2008) "feminism." in Christian Reus-Smit and Duncan Snidal (eds.), *The Oxford Handbook of International Relations*. NY: Oxford University Press.
- Wight, Colin. (2006) *Agents, Structures and International Relations: Politics as Ontology*. NY: Cambridge University Press.
- Wight, Colin. (2002) "Philosophy of Social Science and International Relations." in Walter Carlsnaes, Thomas Risse and Beth A. Simmons (eds.), *Handbook of International Relations*. London: Sage.
- Willetts, Peter. (2011) *Non-Governmental Organizations in World Politics: The Construction of Global Governance*. London: Routledge.
- Williams, Phil. (2008) *From the New Middle Ages to a New Dark Age: The Decline of the State and U.S. Strategy*. USA: Strategic Studies Institute.
- Wilson, Peter. (1998) "The Myth of the First Great Debate." in Tim Dunne, Michael Cox and Ken Booth (eds.), *The Eighty Years' Crisis: International Relations 1919–1999*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Wolfers, Arnold. (1962) *Discord and Collaboration: Essays on International Politics*. Baltimore, J. Hopkins University Press.
- Zehfuss, Maja. (2002) *Constructivism in International Relations: The Politics of Reality*. Cambridge: Cambridge University Press.

II-2- Review Articles:

- Acharya, Amitav. (2011) "Dialogue and Discovery: In Search of International Relations Theories Beyond the West." *Millennium: Journal of International Studies* 39(3).
- Acharya, Amitav. and Buzan, Barry. (2007) "Why Is There No Non-Western International Relations Theory? An introduction." *International Relations of the Asia-Pacific* 7(3).
- Agathangelou, Anna. and Ling, L. (2004) "The House of IR: from Family Power Politics to the Poiesis of Worldism." *International Studies Review* 6(4).
- Ahmed, Amel. and Sil, Rudra. (2012) "When Multi-Method Research Subverts Methodological Pluralism—or, Why We Still Need Single-Method Research." *Perspectives on Politics* 10(4).
- Allen, Peter. (2001) "What Is Complexity Science? Knowledge of the Limits to Knowledge." *Emergence* 3(1).

- Alker, Hayward. and Beirsteker, Thomas. (1984) "The Dialectics of World Order." *International Studies Quarterly* 28(2).
- Alter, Karen J. and Meunier, Sophie. (2009) "The Politics of International Regime Complexity." *Perspectives on Politics* 7(1).
- Amagoh, Francis. (2008) "Perspectives on Organizational Change: Systems and Complexity Theories." *The Innovation Journal: The Public Sector Innovation Journal* 13(3).
- Ashley, Richard. (1988) "Untying the Sovereign State: A double Reading of the Anarchy Problematique." *Millennium* 17(2).
- Ashley, Richard. (1984) "The Poverty of Neorealism." *International Organization* 38(2).
- Ashworth, Lucian M. (2002) "Did the Realist-Idealist Great Debate Really Happen? A Revisionist History of International Relations?" *International Relations* 16(2).
- Astrov, Alexander. (2003) "Who's Afraid of Deconstruction?: Post-Debatism and Beyond." *Cooperation and Conflict* 38(2).
- Axelrod, Robert. and Keohane, Robert O. (1985) "Achieving Cooperation under Anarchy: Strategies and Institutions." *World Politics* vol. 38.
- Badie, Bertrand. (2001) "Realism under Praise, or a Requiem? The Paradigmatic Debate in International Relations." *International Political Science Review* 22(3).
- Baldwin, Richard E. (2006) "Multilateralising Regionalism: Spaghetti Bowls as Building Blocs on the Path to Global Free Trade." *The World Economy* 29(1).
- Bilgin, Pinar. (2010) "The 'Western-Centrism' of Security Studies: 'Blind Spot' or Constitutive Practice?" *Security Dialogue* 41(6).
- Bilgin, Pinar. and Tanrisever, Oktay F. (2009) "A Telling Story of IR in the Periphery: Telling Turkey about the World, Telling the World about Turkey." *Journal of International Relations and Development* vol. 12.
- Bilgin, Pinar. (2008) "Thinking Past 'Western IR'?" *Third World Quarterly* 29(1).
- Bousquet, Antoine. and Curtis, Simon. (2011) "Beyond Models and Metaphors: Complexity Theory, Systems Thinking and International Relations." *Cambridge Review of International Affairs* 24(1).
- Bousquet, Antoine. and Geyer, Robert. (2011) "Introduction: Complexity and the International Arena." *Cambridge Review of International Affairs* 24(1).
- Brachthäuser, Christine. (2011) "Explaining Global Governance – A Complexity Perspective." *Cambridge Review of International Affairs* 24(2).
- Brown, Chris. (2013) "The poverty of Grand Theory." *European Journal of International Relations* 19(3).
- Brown, Chris. (2007) "Situating Critical Realism." *Millennium* 35(2).
- Brown, Chris. et al. (2005) "Roundtable: The Battle Rages On." *International Relations* 19(3).
- Brown, Chris. (1994) "Turtles All the Way Down: Anti-Foundationalism, Critical Theory and IR." *Millennium* 23(2).
- Burton, Paul J. (2010) "Culture and Constructivism in International Relations." *The International History Review* 32 (1).
- Buzan, Barry. and Little, Richard. (2001) "Why International Relations Has Failed as an Intellectual Project and What to Do About It." *Millennium* 30(1).
- Buzan, Barry. (1994) "The Idea of 'International System': Theory Meets History." *International Political Science Review* 15(3).

- Cerny, Philip. (1996) "Neomedievalism, Civil War, and the New Security Dilemma: Globalization as Durable Disorder." *Civil Wars* 1(1).
- Checkel, Jeffrey T. (1998) "The Constructivist Turn in International Relations Theory." *World Politics* 50(2).
- Cho, Young Chul. (2009) "Conventional and Critical Constructivist Approaches to National Security: An Analytical Survey." *The Korean Journal of International Relations* 49(3).
- Cox, Robert W. (1981) "Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory." *Millennium* 10(1).
- Cudworth, Erika. and Hobden, Stephen. (2010) "Anarchy and Anarchism: Towards a Theory of Complex International Systems." *Millennium* 39(2).
- Czaputowicz, Jacek. (2003) "The English School of International Relations and its Approach to European Integration." *Studies and Analyses* 2(2).
- Der Derian, James. (1988) "Introducing Philosophical Traditions in International Relations." *Millennium* 17(2).
- Dunne, Timothy. (1995) "The Social Construction of International Society." *European Journal of International Relations* 1(1).
- Dunne, Timothy. (1995) "International Society-Theoretical Promises Fulfilled?" *Cooperation and Conflict* 30(2).
- Kissane, Dylan. (2010) "Mapping International Chaos." *Contemporary issues* 3(1).
- Kissane, Dylan. (2007) "A Chaotic Theory of International Relations? The Possibility for Theoretical Revolution in *International Politics*." *Pro. Polis*. Nr. 2.
- Falk, Richard. (2005) "Recovering Normative Consciousness." *International Relations* 2(1).
- Finnemore, Martha. and Sikkink, Kathryn. (2001) "Taking Stock: The Constructivist Research Program in International Relations and Comparative Politics." *Annual Review of Political Science* 4(1).
- Finnemore, Martha. and Sikkink, Kathryn. (1998) "International Norm Dynamics and Political Change." *International Organization* 52(4).
- Fitzsimmons, Scott. (2009) "A Rational-Constructivist Explanation for the Evolution and Decline of the Norm against Mercenarism." *Journal of Military and Strategic Studies* 11(4).
- Fukuyama, Fransis. (1998) "Women and the Evolution of World Politics." *Foreign Affairs* 77(5).
- Gareau, F. H. (1981) "The Discipline International Relations: A Multi-national Perspective." *Journal of Politics* 43(3).
- Geyer, Robert. and Pickering, Steve. (2011) "Applying the Tools of Complexity to the International Realm: From Fitness Landscapes to Complexity Cascades." *Cambridge Review of International Affairs* 24(1).
- Goldmann, Kjell. (1988) "The Concept of 'Realism' as a Source of Confusion." *Cooperation and Conflict* 23(1).
- Grieco, Joseph. (1988) "Anarchy and the Limits of Cooperation." *International Organization* 42(3).
- Gunitsky, Seva. (2013) "Complexity and Theories of Change in International Politics." *International Theory* 5(1).
- Guzzini, Stefano. (2000) "A Reconstruction of Constructivism in International Relations." *European Journal of International Relations* 6(2).
- Halilović, Enver. (1998) "Feyerabend's Critique of Scientism." *Enrahonar* 28(1).

- Hamati-Ataya, Inanna. (2011) "Contemporary 'Dissidence' in American IR: The New Structure of Anti-Mainstream Scholarship?" *International Studies Perspectives* 12(4).
- Hellmann, Gunther. (ed.) (2013) "The Forum: Are Dialogue and Synthesis Possible in International Relations?" *International Studies Review* vol. 5.
- Hobson, John M. and Lawson, George. (2008) "What is History in International Relations?" *Millennium* 37(2).
- Hoffmann, Matthew J. and Riley, John Jr. (2002) "The Science of Political Science: Linearity or Complexity in Designing Social Inquiry." *New Political Science* 24(2).
- Hoffmann, Stanley. (1977) "An American social science: International Relations." *Discoveries and Interpretations: Studies in Contemporary Scholarship* Vol. 1.
- Hopf, Ted. (1998) "The Promise of Constructivism in International Relations Theory." *International Security* 23(1).
- Hun, Sinem. (2014) "An Evaluation of Feminist Critiques of Just War Theory." *Deportate Esuli Profughe DEP* vol. 24.
- Huntington, Samuel H. (1993) "The Clash of Civilizations?" *Foreign Affairs* 72(3).
- Ikeda, Josuke. (2010) "The Post-Western Turn in International Theory and the English School." *Ritsumeikan Annual Review of International Studies* vol. 9.
- Isiksal, Hüseyin. (2004) "To What Extend Complex Interdependence Theorists Challenge to Structural Realist School of International Relations?" *Alternatives: Turkish Journal of International Relations* 3(2, 3).
- Joseph, Jonathan. (2007) "Philosophy in International Relations: A Scientific Realist Approach." *Millennium* 35(2).
- Kaarbo, Juliet. (2003) "Foreign Policy Analysis in the Twenty-First Century: Back to Comparison, Forward to Identity and Ideas." *International Studies Review* vol. 5.
- Kaplan, Morton A. (1996) "The New Great Debate: Traditionalism vs. Science in International Relations." *World Politics* 19(1).
- Katzenstein, P. J.; Keohane, R. and Krasner, S. D. (1998) "International Organization and the Study of World Politics." *International Organization* 52(4).
- Kavalski, Emilian. (2008) "The Complexity of Global Security Governance: An Analytical Overview." *Global Society* 22(4).
- Kavalski, Emilian. (2007) "The Fifth Debate and the Emergence of Complex International Relations Theory: Notes on the Application of Complexity Theory to the Study of International Life." *Cambridge Review of International Affairs* 20(3).
- Keene, Edward. (2008) "The English School and British Historians." *Millennium* 37(2).
- Keohane, Robert. (1989) "International Relations Theory: Contributions of a Feminist Standpoint." *Millennium* 18(2).
- Kissane, Dylan. (2010) "Mapping International Chaos." *Contemporary issues* 3(1).
- Kissane, Dylan. (2007) "A Chaotic Theory of International Relations? The Possibility for Theoretical Revolution in International Politics." *Pro. Polis*. Nr. 2.
- Klein, Julie T. (2004) "Interdisciplinarity and Complexity: An Evolving Relationship." *E: CO Special Double Issue* 6(1).
- Kratochwil, Friedrich. (2000) "Constructing a New Orthodoxy? Wendt's 'Social Theory of International Politics' and the Constructivist Challenge." *Millennium* 29(1).

- Kratochwil, Friedrich. and Ruggie, John G. (1986) "International Organization: A State of the Art on an Art of the State." *International Organization* 40(4).
- Kubáľková, Vendulka. (2000) "Towards an International Political Theology." *Millennium* 29(3).
- Kurki, Milja. and Suganami, Hidemi. (2012) "Towards the Politics of Causal Explanation: A Reply to the Critics of Causal Inquiries." *International Theory* 4(3).
- Kurki, Milja. (2007) "Critical Realism and Causal Analysis in International Relations." *Millennium* 35(2).
- Kurki, Milja. (2006) "Causes of a Divided Discipline: Rethinking the Concept of Cause in International Relations Theory." *Review of International Studies* 32(2).
- Lake, David A. (2013) "Theory Is Dead, Long Live Theory: The End of the Great Debates and the Rise of Eclecticism in International Relations." *European Journal of International Relations* 19(3).
- Lapid, Yosef. (2003) "Through Dialogue to Engaged Pluralism: The Unfinished Business of the Third Debate." *International Studies Review* vol. 5.
- Lapid, Yosef. (1989) "The Third Debate: On the Prospects of International Theory in a Post-Positivist Era." *International Studies Quarterly* 33(1).
- Levy, Jack S. (1998) "The Causes of War and the Conditions of Peace." *Annual Review of Political Science* 139(1).
- Little, Richard. (1995) "Neorealism and the English School: A Methodological, Ontological and Theoretical Reassessment." *European Journal of International Relations* 1(1).
- Linklater, Andrew. (2010) "The English School Conception of International Society: Reflections on Western and Non-Western Perspectives." *Ritsumeikan Annual Review of International Studies* vol. 9.
- Marques de Almeida, João. (2003) "Challenging Realism by Returning to History: The British Committee's Contribution to IR 40 Years On." *International Relations* 17(3).
- Mead, Walter R. (2014) "The Return of Geopolitics: The Revenge of the Revisionist Powers." *Foreign Affairs* May/June 2014.
- Mearsheimer, John. (2005) "E.H. Carr vs. Idealism: The Battle Rages On." *International Relations* 19(2).
- Mearsheimer, John. (1994) "The False Promise of International Institutions." *International Security* 19(3).
- Mearsheimer, John. (1990) "Correspondence: Back to the Future, Part 1." *International Security* 15(2).
- Mearsheimer, John. (1990) "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War." *International Security* 15(1).
- Molloy, Seán. (2003) "The Realist Logic of International Society." *Cooperation and Conflict* 38(2).
- Moravcsik, Andrew. (1997) "Taking Preferences Seriously." *International Organization* 51(4).
- Morozov, Viatcheslav. (2009) "Obsessed with Identity: The IR in Post-Soviet Russia." *Journal of International Relations and Development* vol. 12.
- Naím, Moisés. (2012) "Mafia States: Organized Crime Takes Office." *Foreign Affairs* 91(3).
- Navari, Cornelia. (2003) "English Reflections on the Handbook." *Cooperation and Conflict* 38(1).
- Ned Lebow, R. (1994) "The Long Peace, the End of Cold War, and the Failure of Realism." *International Organization* 48(1).
- Neufeld, Mark. (1993) "Reflexivity and International Relations Theory." *Millennium* 22(1).

- Nugroho, Ganjar. (2008) "Constructivism and International Relations Theories." *Global & Strategis* 2(1).
- Oberheim, Eric. and Hoyningen-Huene, Paul. (2000) "Feyerabend's Early Philosophy." *Studies of History and Philosophy of Science* 31(2).
- Onuf, Nicholas. (1995) "Levels." *European Journal of International Relations* 1(1).
- Patomäki Heikki. and Wight, Colin. (2000) "After Post-Positivism? The Promises of Critical Realism." *International Studies Quarterly* 44(2).
- Patomäki, Heikki. (1996) "How to Tell Better Stories about World Politics?" *European Journal of International Relations* 2(1).
- Peterson, Spike. (1992) "Transgressing Boundaries: Theories of Knowledge, Gender and IR." *Millennium* 21(2).
- Porpora, Douglas. (2006) "Agents, Structures and International Relations: Politics as Ontology, by Colin Wight." *Reviews* vol. 6.
- Powell, Robert. (1994) "Anarchy in International Relations Theory: The Neorealist-Neoliberal Debate." *International Organization* vol. 48.
- Price, Richard. and Reus-Smit, Christian. (1998) "Dangerous Liaisons? Critical International Theory and Constructivism." *European Journal of International Relations* 4(3).
- Rengger, N. J. (1988) "Serpents and Doves in Classical International Theory." *Millennium* 17(2).
- Rhodes, R. (1996) "The New Governance: Governing without Government." *Political Studies* 44(4).
- Risse, Thomas. (2000) "'Let's Argue!' Communicative Action in World Politics." *International Organization* vol. 54.
- Roter, Petra. (2009) "At the Centre and the Periphery Simultaneously: The Incomplete Internationalization of Slovenian International Relations." *Journal of International Relations and Development* vol. 12.
- Rytövuori-Apunen, Helena. (2005) "Forget 'Post-Positivist' IR! The Legacy of IR Theory as the Locus for a Pragmatist Turn." *Cooperation and Conflict* 40(2).
- Schmidt, Brian. (2007) "International Relations Theory: Hegemony or Pluralism?" *Millennium* 36(2).
- Sil, Rudra. and Katzenstein, Peter J. (2011) "De-Centering, Not Discarding, the 'Isms': Some Friendly Amendments." *International Studies Quarterly* vol. 55.
- Sil, Rudra. and Katzenstein, Peter J. (2010) "Analytical Eclecticism in the Study of World Politics: Reconfiguring Problems and Mechanisms across Research Traditions." *Perspectives on Politics* 8(2).
- Singer, David J. (1961) "The Level-of-Analysis Problem in International Relations." *World Politics* 14(1).
- Sjoberg, Laura (2010) "Women fighters and the 'beautiful soul' narrative." *International Review of the Red Cross* 92(877).
- Slaughter, Anne-Marie. (1997) "The Real New World Order." *Foreign Affairs* 76(5).
- Smith, Steve. (2007) "Debating Schmidt: Theoretical Pluralism in IR." *Millennium* 36(2).
- Smith, Steve. (2002) "The United States and the Discipline of International Relations: Hegemonic Country, Hegemonic Discipline." *International Studies Review* 4(2).
- Smith, Steve. (2000) "The Discipline of International Relations: Still an American Social Science?" *British Journal of Politics and International Relations* 2(3).
- Smith, Steve. (1987) "Paradigm Dominance in International Relations." *Millennium* 16(2).

- Suganami, Hidemi. (2013) "Causation-in-the-World: A Contribution to Meta-Theory of IR." *Millennium* 41(3).
- Suganami, Hidemi. (2011) "Causal Explanation and Moral Judgement: Undividing a Division." *Millennium* 39(3).
- Suganami, Hidemi. (2008) "Narrative Explanation and International Relations: Back to Basics." *Millennium* 37(2).
- Suganami, Hidemi. (1997) "Stories of War Origins." *Review of International Studies* 23(4).
- Taylor, Lucy. (2012) "Decolonizing IR: Perspectives from Latin America." *International Studies Review* vol. 14.
- Thies, Cameron G. (2002) "Progress, History and Identity in International Relations Theory: The Case of the Idealist-Realist Debate." *European Journal of International Relations* 8(1).
- Tickner, Arlene. (2003) "Seeing IR Differently: Notes from the Third World." *Millennium* 32(2).
- Urry, John. (2005) "The Complexity Turn." *Theory, Culture & Society* 22(5).
- Van Uden, Jacco; Richardson, Kurt A. and Cilliers, Paul. (2001) "Postmodernism Revisited? Complexity Science and the Study of Organisations." *Journal of Critical Postmodern Organization Science* 1(3).
- Vogt, Henri. (2008) "On the State of the IR Art." *Cooperation and Conflict* 43(4).
- Wæver, Ole. (1998) "The Sociology of a not so International Discipline: American and European Developments in International Relations." *International Organization* 52(4).
- Wæver, Ole. (1992) "International Society-Theoretical Promises Unfulfilled?" *Cooperation and Conflict* 27(1).
- Walt, Stephen M. (1998) "International Relations: One World, Many Theories." *Foreign Policy* Issue 110.
- Weber, Cynthia. (1994) "Good Girls, Little Girls, and Bad Girls: Male Paranoia in Robert Keohane's Critique of Feminist International Relations." *Journal of International Studies* 23(2).
- Wendt, Alexander. (2003) "Why a World State is Inevitable." *European Journal of International Relations* 9(4).
- Wendt, Alexander. (2000) "On the Via Media: A Response to the Critics." *Review of International Studies* 26(1).
- Wendt, Alexander. (1998) "On Constitution and Causation in International Relations." *Review of International Studies* 24(5).
- Wendt, Alexander. (1992) "Anarchy is What States Make of it: The Social Construction of World Politics." *International Organization* 46(1).
- Wendt, Alexander. (1987) "The Agent-Structure Problem in International Relations Theory." *International Organization* 41(1).
- Wight, Colin. (2007) "A Manifesto for Scientific Realism in IR :Assuming the Can-Opener Won't Work!" *Millennium* 35(2).
- Zehfuss, Maja. (2001) "Constructivism and Identity: A dangerous Liaison." *European Journal of International Relations* 7(3).

II-3- Dissertations:

- Evangelopoulos, Georgios. (2013) *Scientific Realism in the Philosophy of Science and International Relations*. A Ph. D. dissertation of International Relations, London School of Economics and Political Science.
- Kenter, Renate. (1998) *The Art of the Possible: The scenario method and the 'Third Debate' in International Relations Theory*. A master thesis in international relations, University of Amsterdam.

- Kissane, Dylan. (2009) *Moving Beyond Anarchy: A Complex Alternative to a Realist Assumption*. A Ph.D. dissertation of International Studies, University of South Australia.
- Laurent, Gregory. (2003) *Big Men, Godfathers, and Zealots: Challenges to the State in the New Middle Ages*. A Ph.D. Dissertation of International Relations, University of Pittsburgh.
- McFate, Sean. (2011) *Durable Disorder: The Return of Private Armies and the Emergence of Neomedievalism*. A Ph.D. dissertation of International Relations, London School of Economics and Political Science.
- Mueller, Benjamin. (2015) *At Cold War's End: Complexity, Causes, and Counterfactuals*. A Ph.D. Dissertation of International Relations, London School of Economics and Political Science.
- Srnicek, Nick. (2013) *Representing Complexity: The Material Construction of World Politics*. A Ph. D. dissertation of International Relations, London School of Economics and Political Science.

II-4- Working Papers:

- Checkel, Jeffrey. "Social Constructivisms in Global and European Politics." ARENA Working Papers, WP 15/03.
- Dillon, Michæl. "Global Security in the 21st Century: Circulation, Complexity, and Contingency." ISP/NSC Briefing Paper, 05: 02, 2005.
- Hendershot, Chris. "Beyond Dichotomies: A Reflexive Engagement of Critical Reflexivity." YCISS Working Paper N. 28, 2004.
- Lechner, Silviya. "International Relations Theory and Theoretical Autonomy." A paper prepared for the 6 SGIR Pan-European Conference on International Relations, Turin, 12-15 September, 2007.
- Neufeld, Mark. "The Reflexive Turn and International Relations Theory." CISS Working Paper #4, January 1991, Centre for International and Strategic Studies, York University.
- Neves-Silva, Eduardo S. "Critical Theory and Post-positivism: IR and the significance of Philosophy." A paper prepared for the SGIR Sixth Pan-European Conference on International Relations, Turin, 12-15 September 2007.
- Puschkarsky, Tatjana. "Norm Entrepreneurs in International Politics: A Case Study of Global Footprint Network and the Norm of Sustainability." Ruprecht-Karls-Universität Heidelberg, Fakultät für Wirtschafts- und Sozialwissenschaften, Institut für Politische Wissenschaft, 2009.
- Ramalingam, Ben et al. "Exploring the Science of Complexity: Ideas and Implications for Development and Humanitarian Efforts." Working Paper 285, London: Overseas Development Institute, October 2008.
- Reus-Smit, Chris. "The Constructivist Turn: Critical Theory after the Cold War." Working Paper No.1996/4, Canberra, National Library of Australia.
- Sim, Youn-Soo. "International Relations and Complex Systems Theory." A paper presented at the 51st Annual Meeting of the International Society for the Systems Sciences (ISSS), 2007, Tokyo, Japan.
- Srivastava, Jayati. "Legitimacy and Global Governance Institutions: Challenges and Possibilities from the WTO's Experience." A paper presented at the Conference on "Pathways to Legitimacy? The Future of Global and Regional Governance," 10th Anniversary of CSGR, 2nd Annual Meeting of GARNET, University of Warwick, 2007.

Télez, C. A. "A Complex World of Our Making: Complexity Science and the Spread of Global Norms." A paper presented at the ISA–ABRI Joint International Meeting: Diversity and Inequality in World Politics, Rio De Janeiro, Brazil, 22-24 July, 2009.

Wiener, Antje. "Constructivist Approaches in International Relations Theory: Puzzles and Promises." *Constitutionalism Webpapers*, Conweb, No. 5/2006.

II-5- Web Articles:

Acharya, Amitav. "International Relations Theory and Western Dominance: Reassessing the Foundations of International Order." A lecture delivered at the "Reenvisioning Global Justice/Global Order" Seminar Series, Centre for International Studies, Oxford University, 22 February 2007. <http://amitavacharya.com/?q=content/international-relations-theory-and-western-dominance-reassessing-foundations-international> (accessed on 14.5.2016)

Boeing, Geoff. "Chaos Theory and the Logistic Map." <http://geoffboeing.com/2015/03/chaos-theory-logistic-map/> (accessed on 6.12.2015)

Clifford, S. "Theory Talk #42: Amitav Acharya on the Relevance of Regions, ASEAN, and Western IR's False Universalisms." *Theory Talks*, 10-08-2011. <http://www.theorytalks.org/2011/08/theory-talk-42.html> (accessed on 26.12.2014)

Creutzfeldt, B. "Theory Talk #57: Siba Grovogui on IR as Theology, Reading Kant Badly, and the Incapacity of Western Political Theory to Travel very far in Nonwestern Contexts." *Theory Talks*, 29-08-2013. <http://www.theory-talks.org/2013/08/theory-talk-57.html> (accessed on 26.12.2014)

Creutzfeldt, B. "Theory Talk #45: Qin Yaqing on Rules vs. Relations, Drinking Coffee and Tea, and a Chinese Approach to Global Governance." *Theory Talks*, 30-11-2011. <http://www.theory-talks.org/2011/11/theory-talk-45.html> (accessed on 26.12.2014)

Creutzfeldt, Binjamin. "Theory Talk #61: Pinar Bilgin Non-Western IR, Hybridity, and the One-Toothed Monster called Civilization." *Theory Talks*, 20-12-2013. <http://www.theorytalks.org/2013/12/theory-talk-61.html> (accessed on 26.12.2014)

Cronin, Audrey K. "ISIS Is Not a Terrorist Group: Why Counterterrorism Won't Stop the Latest Jihadist Threat." *Foreign Affairs*, <https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/isis-not-terrorist-group> (accessed on 14.2.2016)

Millerman, M. "Theory Talk #66: Alexander Dugin on Eurasianism, the Geopolitics of Land and Sea, and a Russian Theory of Multipolarity." *Theory Talks*, 7-12-2014. <http://www.theory-talks.org/2014/12/theory-talk-66.html> (accessed on 26.12.2014)

Millerman, M. "Theory Talk #71: John M. Hobson on Eurocentrism, Historical Sociology and the Curious Case of Postcolonialism." *Theory Talks*, 08-09-2015. <http://www.theory-talks.org/2015/09/theory-talk-71.html> (accessed on 12.1.2016)

Trump, Matthew A. "What Is Chaos?" <http://order.ph.utexas.edu/chaos/index.html> (accessed on 10.12.2014)

Wechsler, William F. "Combating Transnational Organized Crime." *Policy Analysis*. The Washington Institute for Near East Policy. April 26, 2012. <http://www.washingtoninstitute.org/html/pdf/WechslerPrepared20120426.pdf> (accessed on 30.1.2016)

Wieting, Thomas. "Capturing Infinity: The Circle Limit Series of M.C. Escher." *Reed Magazine*, March 2010. <http://www.people.reed.edu/~wieting/essays/CapturingInfinity.pdf> (accessed on 4.14.2015)

النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية : نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل

إعداد: محمد حمشي، جامعة باتنة 1، الجزائر

إشراف: د. عبد النور بن عنتر، جامعة باريس 8، فرنسا

ملخص:

يشهد حقل العلاقات الدولية، منذ مطلع الألفية الجديدة، حركة تحول معرفي تتسم باتجاهين متزامنين ويشكل أحدهما الآخر. يتمثل الاتجاه الأول في تراجع الآمال المعلقة على وعود النظرية البنائية في تحرير النقاش الرابع من الاستقطاب البرادايي السائد بين العقلانيين والتأمليين. بينما يتمثل الاتجاه الثاني في تنامي الآمال المعلقة على وعود نظرية التعقد في السياسة العالمية في إعادة بناء الحقل المعرفي، والتحول نحو نقاشٍ خامسٍ يخفف من حدة الاستقطاب البرادايي السائد ويعيد نقل الاهتمام من البراداييمات المشاركة في النقاش إلى الإشكاليات التي يدور حولها النقاش، منطلقا من بعض التصورات الأساسية التي أدخلتها نظرية التعقد كاللاحمية، التكاملية، الحوارية، اللاخطية، التأثير وغيرها. في هذا السياق، تسعى هذه الأطروحة إلى معالجة إشكالية ما إذا كان إقحامُ نظرية التعقد داخل الحقل ينطوي على تحولٍ معرفي يسمح بتقويض النقاش الرابع، والتأسيس لنقاشٍ خامسٍ جديد بين نظريات العلاقات الدولية. تنقسم الأطروحة إلى أربعة فصول. يسعى الفصل الأول إلى فحص السياق الذي حدث فيه بزوغ و "أقول" النقاش الرابع، إضافة إلى رصد مسوغات الانتقال نحو نقاشٍ خامسٍ جديد. ويقدم الفصل الثاني مدخلا عاما إلى نظرية التعقد، بينما يتصدى الفصل الثالث لاستكشاف مشروع إقحام نظرية التعقد داخل الحقل، وذلك بإبراز مضامين مقارنة السياسة العالمية من منظور التعقد، فضلا عن فحص وعود هذا المشروع وحدوده. أخيرًا، يفتح الفصل الرابع النقاش حول ثلاثة إشكالياتٍ أساسية – السببية، النظرية الكبرى، والإنعتاق (من) الهيمنة الغربية على الحقل – من شأن النقاش الخامس أن يستمر في إنتاج التبادل المعرفي بشأنها.

The Fifth Debate in International Relations: Engaging Complexity Theory in the Discipline

By: Mohamed Hamchi, University of Batna 1, Algeria

Supervised by: Dr. Abdennour Benantar, University of Paris 8, France

Abstract:

The fourth debate among IR theories – constructivism, rationalism and reflectivism – has become in need to be revisited. Several developments in global politics arena, both theoretical and empirical, have been fostering IR discipline to reconsider its self-image: the failing middle-ground constructivist endeavor to bridge the rationalist-reflectivist gap; the growing body of literature which advocate an engagement of complexity theory in the field of study; and *tout court* the ever-increasing complexity of global dynamics on every level of analysis. This dissertation argues that such developments provide good reasons to reconstruct the dominant state-of-the-field and move to a fifth debate among IR theories. Following several conceptions introduced by complexity theory – indeterminism, complementarity, dialogicism, nonlinearity, confluence, among others – the emerging fifth debate promises to shift IR community's attention from 'who debates' to 'what is being debated,' from the research traditions taking part in the debate to the theoretical as well as empirical global problems about which the debate is going on. Therefore, this dissertation assumes that the discipline, at least since the beginning of the new millennium, has been witnessing two mutually-constitutive trends: the fall of the fourth debate's self-image as a space for IR scholars to alter the intellectual practices based on 'paradigm wars' polarizations, inherited from earlier debates; and the rise of a promising new debate fostered by a growing body of research which aims to approach the *International Problematique* from the perspective of complexity theory. The dissertation is divided into four sections. First, it examines the rise and, later, the 'fall' of the fourth great debate. Second, it offers a general introduction to complexity theory. Third, it explores the implications of engaging complexity theory in the study of global politics. Finally, it reviews three problematiques as examples of the fifth debate's research agenda: causality, grand theory, Western hegemony and the possibilities of decentering the discipline.